

الجزء الثاني من تجريد العلامة البناني على
مختصر السعد التفتازاني على مستن
التلخيص في علم المعاني تضمندهما
الله خير جنته وأساكنهما
فصيح جنته

* فهرسة الجزء الثاني من التحرير يد على مختصر السعد على متن التلخيص *

صفحة	
١٢	الانشاء
٧	مبحث الاستفهام
٣٠	مبحث الامر
٢٦	مبحث النهي
٤٤	الفصل والوصل
١١١	الايجاز والاطياب والمساواة
١٤٦	(الفن الثاني علم البيان)
١٦١	التشبيه
٢٢٠	(خاتمة) في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف الخ
٢٢٣	الحقيقة والمجاز
٢٧١	مبحث المجاز المركب
٢٧٤	(فصل) في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
٢٧٩	(فصل) في مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
٢٩٥	(فصل في شرائط حسن الاستعارة
٢٩٨	(فصل) في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك والتشابه
٣٠٠	الكناية
٣١٢	فصل أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والمصريح
٣١٤	(الفن الثالث علم البديع)
٣١٦	مبحث الجناس المجزئ
٣٦٤	مبحث الجناس اللفظي
٣٩٣	(خاتمة للفن الثالث) في الصفات الشعرية وما يصلح بها وغير ذلك
٤٢٤	(فصل) من انشطة في حسن الابداع والتخلص والانتها

(تمت)

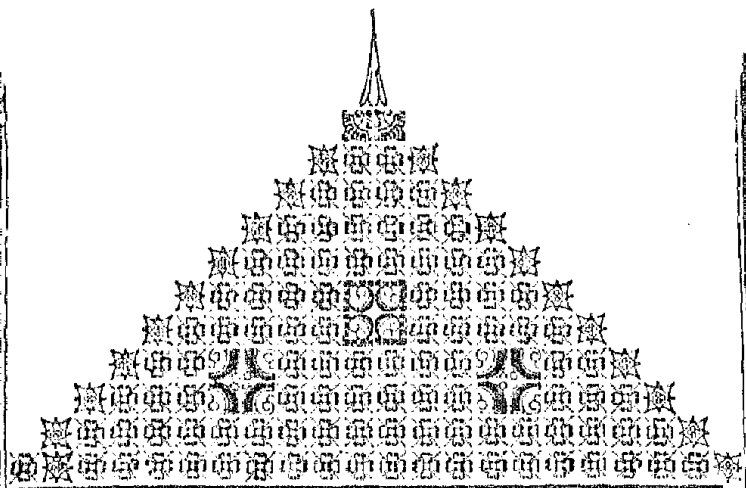
الجزء الثاني من تجريد العلامة البناني على

مختصر السعد التفتازاني على متن

الخصيص في علم المعاني تفهدهما

الله بوجهه وأسكنهما

فسيح جناته



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قوله الانشاء) أى هذا باب الانشاء وقوله ان كان ابتداء الكلام كما لا يخفى أطول وكتب
أيضا قوله الانشاء ترجمة فالمقصود به المعنى وقول الشارح قد يطلق أى الانشاء أى هذا
اللفظ أعنى لفظ الانشاء فى كلام الشارح استخدام (قوله تطابقه ولا تطابقه) أى أنه قد
مطابقته أو لا مطابقته وهذا المحط الثانى والافهم ونسبته خارج (قوله مثل) زائدة وكان
الأوضح أن يسهلها كما فى المطول اع (قوله كذلك) أى يطلق على الكلام وعلى فعل
المتكلم فترى (قوله والظاهر أن المراد ههنا هو الثانى) فيه إشارة الى صحة ارادة الأول
أى نفس الكلام على ارتكاب الاستخدام فى قوله ان كان طلبا أو تقديرا بالضاف
أى ان كان مدلوله مثلا وبمبحث الفترى فى دعوى الشارح أظهرية ارادة الثانى بأنه قد
قد ساق الانشاء من الابواب الثمانية المحصورة فيها هذا الفن وقد جعل هنالك عبارة عن
نفس الكلام فالمناسب أن يراد به هنا أيضا نفس الكلام وكذا بأقسامه التى هى التقى
وغيره ويؤيد قول فى ضمير قوله واللفظ الموضوع له قال سم لا يخفى أن المراد بالانشاء بالمعنى
الأول الكلام المخصوص كلفظ الامر والنهى وان المراد بالانشاء الذى جعل أحد
الابواب الالفاظ المبينة لحكم الكلام المخصوص لانها هى التى تكون جزءا من الكتاب
فكيف يمكن من الابواب اذا حمل على الكلام المخصوص كلفظ الامر والنهى مع
ظهور ان هذا الكلام المخصوص ليس أحد الابواب فلا وجه لهذا البحث (قوله والمراد
بها) أى بالفنى والاستفهام وغيرهما وكتب أيضا قوله والمراد بها الخ هذا فى معنى العلة
أى لان المراد بها الخ أى انما كان ذلك التقسيم قرينة دالة على ما ذكر لان المراد الخ أى

* (الانشاء) *

قد يطلق على نفس الكلام الذى
ليس لنسبته خارج تطابقه
أو لا تطابقه وقد يقال على ما هو
فعل المتكلم أعنى القاء مثل هذا
الكلام كما أن الاخبار كذلك
والظاهر أن المراد ههنا هو الثانى
بقربة تقسيمه الى الطلب وغير
الطلب وتقسيم الطلب الى التقى
والاستفهام وغيرهما والمراد بها
معانيها المصدرية

وإذا كانت هذه الأقسام بعانيها المصدرية كان المقسم كذلك لئلا يكون بين المقسم
 والأقسام تباين وسياقه يقتضي أن التني بالمعنى المصدرى القاء عبارة التني والاستفهام
 كذلك القاء عبارة الاستفهام وهكذا فيكون التني والاستفهام وغيرهما تطلق على
 القاء آت التراكيب المخصوصة كما تطلق على الأحوال القلبية ولا مانع من ذلك لـ
 الأولى أن يراد بالإنشاء في الترجمة نفس الكلام وبضميره المستتر في قول المتن أن كان طلبا
 المعنى القلبي المتعلق بالنسبة التي إذا ذكرها اللفظ المشعر بذلك المعنى صارت النسبة
 إنشاء على الاستخدام وإنما كان هذا أول لما استعرفه من احتياج كلام الشارح إلى
 تكلف ومن الضعف وكتب على قوله ولا مانع من ذلك مانعه قال في الأطول التني مثلا
 لم يأت بمعنى القاء الكلام المفيد للتني مشلا حتى يجعل الإنشاء بهذا المعنى منقسما إليها
 ومادعا الشارح إليه من تصحيح مثل قوله واللفظ الموضوع له لبت لم يدعه لحق فإن القاء
 كلام التني ليس الموضوع له لبت كما أن نفس الكلام ليس كذلك (قوله لا الكلام المشمل
 عليها) أي على أدواتها (قوله بقرينة قوله الخ) لا يصلح ذلك لأن يكون قرينة إلا أن
 جعلت اللام في قول المصنف واللفظ الموضوع له على الغاية والتعليل اظهر وإن لبت
 ليست موضوعة لالقاء الكلام المخصوص وإنما هي موضوعة للطلب القلبي أو الحالة
 يلزمها الطلب على ما فيه يس وقد يقال لا يصلح قرينة على ما ذكره حتى مع جعل اللام على
 التي للتعليل اذ مع جعلها على التعليل يصح أن يراد من الإنشاء نفس الكلام وكذا من
 أقسامه أي واللفظ الموضوع لاجل هذا الكلام أي لاجل تخصيصه كما ذكره صاحب
 الأطول (قوله لمعنى التني) أي في معنى التني الذي هو بالمعنى المصدرى أعنى القاء نحو
 لبت زيدا قائم هذا ما يقتضيه سياقه وهو غير مسلم فإن لبت لم توضع لفعل المتكلم الذي
 هو القاء هذا الكلام وإنما وضعت لنفس التني الذي هو الحالة القلبية ولذلك يقال إن
 لبت تضمن معنى أتمنى فإن تأول كلام الشارح على معنى أن لفظ لبت موضوع لاجل
 أن يلقى أي بوجوده يحقق به الكلام الإنشائي فتكون اللام للعللة الغائية صح كلامه لكن
 فيه تكلف (قوله لا لقولنا لبت الخ) أي لا في قولنا أي مقولنا (قوله فالإنشاء) أي
 القاء الكلام الإنشائي يس (قوله إن لم يكن طلبا) أشار إلى أن قسم قول المصنف إن كان
 طلبا محذوف لعدم البحث عنه ههنا (قوله كإفعال المقاربة) أي كالقاء أفعال المقاربة
 وكتب أيضا قوله كإفعال المقاربة ظاهرا فيما يدل منها على الترجيح كعسى وحري وإخلاق
 لا ما لا يدل منها عليه تأمل (قوله ونحو ذلك) مثل فعلي التهنيت وكما الخبرية على ما في المطول
 قال السيد ولا ينافي ذلك أي كون رب وكما الإنشاء كون ما دخلا عليه كلاما محتملا للصدق
 والكذب بحسب نسبة الظرف إلى الرجال في كم رجال عندي ورب رجل عندي مثلا
 وأما باعتبار استكثارك إياهم فلا يحتمل ما لا فك استكثرتهم ولم تخبر عن كثرتهم اه وفي
 العروس بعد نقل نحو هذاعن ابن الحاجب مانعه هذا الكلام ضعيف والذي نقطع به

لا الكلام المشمل عليها بقرينة قوله
 واللفظ الموضوع له كذا وكذا
 لظهور أن لفظ لبت مشلا يستعمل
 بمعنى التني لا لقولنا لبت زيدا
 قائم فافهم فالإنشاء إن لم يكن طلبا
 كإفعال المقاربة وأفعال المسح
 والنم وصيغ العقود والقسم
 ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها ههنا

لقلة المباحث البيانية الانشائية
 المتعلقة بها ولأن أكثرها
 في الأصل اخبار نقلت الى معنى
 الانشاء (ان كان طلبا استدعى
 مطاوعا غير حاصل وقت الطلب)
 لا متناع طلب الحاصل فلما استعمل
 صيغ الطلب لمطالوب حاصل امتنع
 اجراؤها على معانيها الحقيقية
 وبتوابعها منها بحسب القرائن
 ما يناسب المقام (وأأنواعه) أي
 الطلب (كثيرة منها التي) وهو
 طلب حصول شيء على سبيل المحبة
 (واللفظ الموضوع له لب ولا
 يشترط امكان التمتع) بخلاف
 التبرجى

أن هذا خبر لأن التكثير ليس المعنى به جعل القليل كثيرا حتى يكون انشاء بل معناه
 اعتقاد الكثرة الواقعة في النفس والتعبير عن ذلك بكم اخبار عن هذا الاعتقاد فقط ولنا
 كم رجال عندي من جهة التكثير اخبار عن اعتقاد الكثرة كقولك اعتقدت هذا كثيرا
 فليس من الانشاء في شيء وتطيل ابن الحاجب كونه انشاء من جهة التكثير بأن المتكلم غير
 عما في باطنه من التكثير يستلزم أن يكون نحو أبغضت زيدا وعزمت على كذا انشاء ولا
 قائل به وقوله عقب ذلك والتكثير معنى ثابت في النفس لا وجود له من خارج صحيح لكن
 لا ينفعه (قوله البيانية) أطلق البيان على ما يعنى المعاني (قوله ان كان طلبا) المراد
 بالطلب معناه الاصطلاحي أعنى القاء الكلام المخصوص لا اللغوي الذي هو فعل القلب
 فترى (قوله غير حاصل وقت الطلب) فان قلت ربما يطلب شيء حاصل وقت الطلب لعدم
 العلم بحصوله فالصحيح أن يقال استدعى مطاوعا غير معلوم الحصول وقت الطلب قلت المراد
 استدعاء صحة الطلب لاستدعاء نفسه أو المراد عدم الحصول في زعم المتكلم فاذا لم يوجد
 شرط الطلب أو صحته حمل كلام من يوثق به على معنى مناسب لذلك الطلب أطول (قوله
 لا متناع طلب الحاصل) ليس المراد من امتناعه استحالة فانه غير مستحيل بل هو محتمل
 فقط والحال تحصيل الحاصل بل المراد بامتناعه أنه لا يليق (قوله فلما استعمل صيغ
 الطلب) كما في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا آمنوا (قوله لمطالوب) أي اطلب مطالوب
 (قوله ما يناسب المقام) أي كطلب المداومة (قوله وهو طلب الخ) مخالف لما اقتضاه
 سياقه السابق وموافق لما يقتضاه سابقا من أن المراد بالطلب القلبي اللهم إلا أن يحمل
 الطلب في التعريف على القاء كلام يدل على حصول شيء الخ (قوله حصول شيء) ولو على
 وجه التمتي (قوله على سبيل المحبة) أي على طريق يفهم منه المحبة فتخرج البواقي من
 أنواع الطلب وقيل ينبغي أن تقيده المحبة بالمجردة عن الطمع احترازا عن الامر والنهي
 ونحوهما التي وجدت المحبة فيها وقيل قيد المحبة المرادة بكني في اندفاع التنقض وقيل
 هو تعريف بالاعم وقد أجازته المتقدمون كذا في بس (قوله امكان التمتي) أي عدم
 استحالة فالمراد الامكان العام الذي هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للنسبة
 أو جواز الوجود والعدم فالمراد الامكان الخاص الذي هو سلب الضرورة عن الجانبين
 ولا يرد على كلا الاحتمالين أنه يصدق بالواجب مع أنه لا يتمي لخروجه بقوله قبل غير حاصل
 وقت الطلب وكتب أيضا قوله امكان التمتي ولا امتناعه وخص الامكان بالتمتي لانه يتبادر
 الوهم الى اشتراط امكانه لما تقر بأن لا يصح طلب المحال وعدم تمييز الوهم بين طلب على
 وجه التمتي وطلب لا على هذا الوجه أطول (قوله بخلاف التبرجى) يقتضي أن بين التمتي
 والتبرجى مشاركة في مطلق الطلب وأن لا يفارق بينهما الاشتراط امكان التبرجى
 دون اشتراط امكان التمتي وليس كذلك إذ التبرجى ليس من أقسام الطلب بل هو ترقب
 الحصول وكتب أيضا قوله بخلاف التبرجى وأما الامر والنهي والاستفهام والنداء فمفصل

بعضهم لا تستعمل الا فيما كان ممكنا ولعل مراده أن الاصل ذلك والا فلا مبرر بالمحال بل
 التكليف به واقع اه يس وقوله الا فيما كان ممكنا أي ولو بحسب الزعم كما في الاطول
 (قوله تقول ليت الشباب يعود) مع أن عوده محال عادة بناء على أن المراد به عود قوة
 الشجوية بالجنس أو النوع لا عودها بالشخص ولا عود السن المعين فان ذلك محال
 عقلا يس (قوله لكن اذا كان المتنى الخ) لا حاجة لهذا الان الترخي ليس طلبا كما ينسبه
 في المطول فيما سياتي فلا يشتبه بالمتنى الذي هو طلب حتى يحتاج للتمييز بينهما بما ذكرنا قل
 سم (قوله ان لا يكون لك توقع وطماعية) يؤخذ من كلامه القباين بين التخي والتخي
 وعلى ما في المطول من أن التخي ليس بطلب فالتباين أظهر يس (قوله توقع) التوقع
 أبلغ من الطماعية يس (قوله وطماعية) هو تخفيف اليأس على وزن كراهية مصدر
 يقال طمع فيه طمعا وطماعية فهو طمع وطمع بكسر الميم وضعها فترى (قوله لصاد
 ترجيا) فيؤتى فيه بالعل في التوقع وبمعنى في الطماعية وفي العبارة ادخال اللام في جواب
 ان يس (قوله وقد يتنى بهل) قال في المطول ولما ذكر ما هو موضوع للتخي أشار إلى
 ما يستعمل في التخي مجازا فقال وقد يتنى بهل الخ اه وبه يدفع ما قيل المناسب ايراده
 في المعاني المجازية للاستفهام وكتب أيضا قوله وقد يتنى بهل أي على سبيل الاستعارة
 التبعية أو المجاز المرسل بمرتين بأن يتجاوز بها إلى مطلق الطلب ثم إلى طلب حصول شيء
 على سبيل المحبة وكتب أيضا قوله بهل مثلها الهمة كما في قوله

الأسيل إلى خرفا شربها * الأسيل إلى نصر بن حجاج

أطول (قوله حيث يعلم الخ) هذا العلم قرينة الجواز (قوله في صورة الممكن) فيه ان ليت
 لاتنا في أن يكون ممكنا فانما تستعمل في الممكن أيضا فكيف يكون ذلك نكتة للعدول عنها
 ويحاجب بأن المراد في صورة الممكن نصا لأن المستفهم عنه لا بد أن يكون ممكنا لا جزم
 بانتقائه بخلاف المتنى فانه قد يكون مجزوما بانتقائه تأمل (قوله وقد يتنى بلو) لم يذكر
 الشارح نكتة العدول عن التخي بليت إلى التخي بلو كما ذكر في هل ويظهر لي أن نكتة الأشعار
 بعزة ممتناه حيث أبرزه في صورة ما لم يوجد لأن لو بحسب أصلها حرف امتناع لامتناع
 (قوله لو تأتني فتحدثني) أي ليت أتينا فحدثنا فترى (قوله بالنصب) فلورفع فان
 كانت هنالك قرينة تدل على التخي عمل بها والا فلا وما استفيد من كلام المصنف من نصب
 المضارع في جواب التخي بلونقل السيوطي في نكتة عن ابن هشام عن السفاقسي خلافة
 كذا في يس وكتب أيضا قوله بالنصب قال القسري ولا يحتاج لو حذفت إلى الجزاء
 نحو وجهه عن معنى التعليق اه وهو مبني على أن لو التي للتخي قسم برأسه والذي يدل عليه
 كلام المصنف أنها لو الشرطية أشربت معنى التخي فلا بد لها من جواب لكنه التزم حذفه
 والخلاف مبسوط في كتب النحو يس وقيل لو مصدرية بتقدير أو لو تأتني كما في الاطول
 (قوله بعد الأشياء الستة) بادخال العرض في التخصيص والدعاء في الأمر والنهي

(تقول ليت الشباب يعود) ولا
 تقول له انه يعود لكن اذا كان
 المتنى ممكنا يجب أن لا يكون لك
 توقع وطماعية في وقوعه والا لصاد
 ترجيا (وقد يتنى بهل نحو هل لي
 من شفيع حيث يعلم أن لا شفيع)
 لانه حيث لا يمنع حمله على حقيقة
 الاستفهام لحصول الجزم بانتقائه
 والنكتة في التخي بهل والعدول
 عن ليت هو ابراز المتنى لتكامل
 العناية به في صورة الممكن الذي
 لا جزم بانتقائه (و) قد يتنى (بلو)
 نحو لو تأتني فتحدثني بالنصب
 على تقدير فان تحدثني فان النصب
 قرينة على أن لو ليست على أصلها
 اذ لا ينصب المضارع بعدها الا بضمها
 أن وأن انما تظهر بعد الأشياء
 الستة والمناسب ههنا هو التخي

واسقاط الترجي كما يأتي (قوله كان حروف) لو قال أحرف لكان أحسن (قوله
التقديم) أي جعل المخاطب نادما وهذا مع الماضي وقوله والتخصيص أي حث المخاطب
وهذا في المستقبل (قوله وهي هلا الخ) ذكر من حروف التخصيص أربعة وبقي اثنان
لولا لا بالتخفيف لأن لهما خصوصية بأنهما الطلب لا يوجب فيه أبدا بخلاف الأربعة يس
(قوله حال كونهما مركبتين) في العبارة تسامح لا يخفى لأن ظاهرها أن هلا مثلا
أخذت من هل في حال تركيبها مع لا وهل في حال تركيبها مع لا هي نفس هلا فقد أخذ
الشيء من نفسه وهكذا البواقي ولكن المراد أن هلا مثلا ركبت من هل ولا وتركيبتها
هو أخذها بالفعل فإذ أخذت على هل ولولا وما في حال أفرادها وتركيبتها هو نفس
الأخذ اه ع ق ويمكن دفع التسامح بجعل الحال مقدرة والمعنى أنها مأخوذة من هل
ولوحال كونهما ممتدري التركيب مع ما ولا المزيدتين قاله القنري وأجاب سم بأن هلا
المجهولة الآن كلمة واحدة بمعنى واحد مأخوذة من هل ولا غير المجهولتين كلمة واحدة بمعنى
واحد فاختلف المأخوذ والمأخوذ منه بالاعتبار اه وحاصل الجواب الأول أن المأخوذ
يحقق التركيب بالفعل والمأخوذ منه مقدّر التركيب وحاصل الثاني أن المأخوذ مركب
تركيبا جعل الكاهنتين كلمة واحدة بمعنى واحد والمأخوذ منه مركب تركيبا ليس به
المناسبة بل هو ضم إحدى الكاهنتين إلى الأخرى تأمل (قوله لتضمينهما معنى التقي) فيه
أنهما قبل تركيبهما مع لا وما للتين فاعني كون تركيبهما لأجل أن يضمنا معنى التقي
ويجيب بأنهما قبل التركيب للتين جواز واحتمالا وبعده للتين وجوبا ونصا فكأنه قال
لتضمينهما معنى التقي على التخصيص وال لزوم من ع ق (قوله والتضمين الخ) عبارة ع ق
لأجل تضمينهما أي جعلهما متضمينين أي دالتين على معنى التقي فالمراد بالتضمين هنا جعل
الشيء مدلول اللفظ لأجله جزأ من المدلول الذي هو التضمين اصطلاحا ونظيره قولك ضمنت
هذا الكتاب كذا بابا فليس المراد أني جعلت الأبواب جزأ من أجزاء الكتاب بل جعلت
الأبواب نفس أجزاء الكتاب لأمع زائد اه (قوله متضمينين) أي مستترين (قوله ليس
إفادة التقي) فالتقي ليس مقصودا بالذات بل يستوصل به إلى التقديم أو التخصيص (قوله
بل أن يتولد منه الخ) ولم يجعل تركيبهما نفس التقديم والتخصيص من أول وهله بل بتوسط
التقي لأن التقديم متعلق بالماضي والتخصيص بالمستقبل فكأنهما متعلقان فارتكبا
معنى التقي واسطة لأنه طلب في المعنى ليكون كالجنس لهما فيكون في الحروف شبيهة
تواطؤا لشبه اشتراك لأن التواطؤ أقرب من الاشتراك وانما قلنا شبيهة لأن التواطؤ
الحقيقي انما يتصور في غير الحروف ع ق وقوله لأن التواطؤ الحقيقي الخ انما يظهر على
القول بأن الحروف موضوعات لمعان جزئية لأعلى أنها موضوعات لمعان كلية لكن انما
تستعمل في جزئية كما عليه السعد والجمهور وكتب أيضا مانصه وجه التولد أن التقي
مرغوب فيه ومطلوب فيندم على فواته ويحث على فعله قال في الأطول فان قلت التقي

قال (الساكني كان حروف
التقديم والتخصيص وهي هلا
والأيقاب الهاء همزة ولولا ولوما
مأخوذة منهما) خبر كان أي
كانت مأخوذة من هل ولو اللتين
للتقي حال كونهما (مركبتين مع
لا وما المزيدتين لتضمينهما) علة
لقوله مركبتين والتضمين جعل
الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت
الكتاب كذا بابا إذا جعلته متضمنا
لتلك الأبواب يعني أن الغرض
المطلوب من هذا التركيب والتزامه
هو جعل هل ولو متضمينين (معنى
التقي ليتولد) علة لتضمينهما يعني
أن الغرض من تضمينهما معنى
التقي ليس إفادة التقي بل أن يتولد
(منه) أي من معنى التقي المتضمينين
هما آياه (في الماضي التقديم نحو هلا
أكرمت زيدا) ولوما أكرمته
على معنى ليتك أكرمته قصدا إلى
بعله نادما على تركه الأكرام

طلب الشيء على سبيل الهبة ومحبة المتكلم للشيء لا توجب ندامة المخاطب على تركه
أو حرصه على فعله فكيف يتوصل به إلى التخصيص والتقديم قلت التني لا لنفسه بل
للسهقة على المخاطب فيوجب ذلك بالاختفاء (قوله وفي المضارع) أي في الاستقبال
لا في مطلق صبغة المضارع فانها قد تكون للمضى المفيد للتقديم ع (قوله ووقع الخ)
وعليه فالضمين غلة حاملة على التركيب بعد وجودها المترتبة فيكون التقدير أن
التركيب حمل عليه كون معناهما التني ع أي وقوله ليتولد عنه مترتبة (قوله وهو
لا يوافق الخ) لأن ما في بعض النسخ يفيد أنه أمر أصلي والقصد أنه طارئ بفعل الفاعل
(قوله لعدم القطع بذلك) لأن أكثر النحويين على أن الحروف وضعت كذلك في أصلها
ولا تصرف فيها فيصمحل أن تكون غير مأخوذة مما ذكر ع (قوله وينصب في جوابه
المضارع الخ) تفرع النصب على كونهما التني واعطاء أحكام ليت ظاهر على مذهب
البصريين الذين لا ينصبون المضارع في جواب الترجي أما على مذهب الكوفيين فلا
لأنهم ينصبون المضارع بعد الترجي (قوله بالنصب) ذهب الكوفيون إلى النصب
في جواب لعل بدليل قوله تعالى لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات فاطلع بالنصب
ومذهب البصريين أن الترجي ليس له جواب وتأولوا النصب في الآية بأن لعل اشربت
معنى التني وفي الارتشاف وسماع الجوز بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن
وافقه من الكوفيين ومن أحسن ما أجيب به عن النصب أنه في جواب الطلب في قوله
ابن أبي صرحاويه يندفع الإرادة المشهورة أن الترجي انما يكون في الممكن وإطلاع فرعون
إلى الله موسى وبأوجه أسباب السموات غير ممكن اه ملخصا من يس ويندفع أيضا
بالجواب الأول الذي هو تأويل البصريين اه (قوله لبعده المرجو) أي لبعدها من شأنه
أن يترجى لا المرجو بالفعل كما يتبادر واللام تكن لعل مستعملة في التني بل في الترجي
وقال السيدان المراد المرجو بلعل ومعنى التني به جعل الترجي به في حكم التني ولا يخفى
أنه بعيد والاقرب أنه يتمنى بلعل اقرب التني من الحصول فكأنه قريب من الرجاء
أطول وفي القنري ما يوافق كلام السيد حيث جعل المقام مقام الترجي (قوله يشبه) أي
المرجو (قوله فينبؤ منه) أي من البعد ومن لعل (قوله طلب حصول الخ) نقض بنحو
على أمر أو يمكن دفعه بأن المراد طلب ذلك بأدوات مخصوصة (قوله طلب حصول صورة)
أي حصول صورة الشيء المستفهم عنه في ذهن المستفهم وكتب أيضا قوله حصول أي
ادراك (قوله فان كانت وقوع نسبة) أي في الخارج وقوله فصولها أي لعل سبيل مجرد
التصور بل المراد بحصول الوقوع ادراكه محقق خارجا وليس محققا إذ مجرد تصور
الوقوع ليس تصديق قابل هو تصور (قوله فصولها) أي ادراكها (قوله الهمزة رهل
الخ) لم يذكر أم المنقطة نحو أم اتخذوا من دونه أولياء وهي لطلب التصديق كما يأتي
(قوله وأبان) بفتح الهمزة وبالكسر قليلا في لغة سليم يس (قوله لطلب التصديق) قدم

(وفي المضارع التخصيص نحو هلا
تقوم) ولو ما تقوم على معنى ليتك
تقوم قصدا إلى حقه على القيام
والذكر في الكتاب ليس عبارة
السكاكي لكنه حاصل كلامه وقوله
لتضمين ما مصدر مضاف إلى المفعول
الأول ومعنى التني مفعوله الثاني
ووقع في بعض النسخ التضمين ما على لفظ
التفعل وهو لا يوافق معنى كلام
المفتاح وإنما ذكر هذا باللفظ كآ
لعدم القطع بذلك (وقد يتنى بلعل
فيعطى له حكم ليت) وينصب
في جوابه المضارع على اضمحار أن
(نحو لعل أيج فازرولك بالنصب
لبعده المرجو عن الحصول) وبهذا
يشبه الحالات والممكنات التي
لا طاعة في وقوعها فينبؤ منه
معنى التني (ومنها) أي ومن أنواع
الطلب (الاستفهام) وهو طلب
حصول صورة الشيء في ذهن
فان كانت وقوع نسبة بين أمرين
أولا وقوعها فصولها هو التصديق
والأفهم التصور (والالفاظ
الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن
وأي وكف وأين وأنى ومتى
وأيان فالهمزة لطلب التصديق)

طلبه لانه لا طلب في التحقيق الا للتصديق واما طلب التصور فكلام ظاهري كما
 ستعرفه كذا في الاطول (قوله واذعانه) عطف بنفسه والمراد بالاذعان عند أهل
 المنطق الادراك فالتصديق ادراك وقوع تلك النسبة أو لا وقوعها وادراك ماسوى ذلك
 من موضوع ومحمول ونسبة هي مورد الايجاب والسلب تصور كما في عرق (قوله تامة)
 فادراك وقوع النسبة الناقصة تصور (قوله أقام زيد) فقد تصورت القيام وزيدا
 والنسبة بينهما وسألت عن وقوع تلك النسبة خارجا فاذ قبل قام حصل ذلك التصديق
 عرق (قوله في الجملة الفعلية) وقد هما لان الاستفهام أحق بها أطول (قوله أو
 التصور) لا يخفى أن التصديق موقوف على التصور فالتفاوت يستلزم انتفاء التصديق
 لكن لما كان التصديق بغير المعين حاصل والمقصود حصوله بالمعين والتفاوت بينهما ليس
 الا في تعيين المسند اليه مثلا توسعوا فستالوا الهمزة لطلب التصور ودون التصديق والا
 فالهمزة في التحقيق لطلب التصديق المعين سواء دخلت على المسند اليه أو المسند
 أو المفعول أو نحوها من سائر قيود الفعل من السيرامى (قوله أى ادراك غير النسبة)
 آل للعهد والمعهود النسبة المتقدمة التي هي التامة وكتب أيضا قوله أى ادراك غير
 النسبة أى غير وقوعها فدخل فيه ادراك ذاتها قال ابن يعقوب فطلب التصور ثلاثة
 أقسام طلب تصور النسبة بين الطرفين من غير طلب وقوعها أم لا وهذا القسم لم يخل له
 لأن طلب تصور الطرفين يغني عنه وطلب تصور المسند اليه وطلب تصور المسند اه
 (قوله أدبس) هو شراب حلو يتخذ من التمر أو العنب عرق وكتب أيضا قوله أدبس
 الخ فهذا الكلام يدل على أنك عالم بوقوع النسبة وهي الحصول في الاناء وجهلت الحاصل
 الذي هو المسند اليه لانه هو المتصف بكونه حاصلًا فسألت عنه فاذا قبل مثلا غسل
 تصورت المسند اليه بخصوصه وانه غسل (وهنا سكنتان) ينبغي التقية لهما احدهما
 أن ظاهر ما هنا آخر التصور عن التصديق والمعهود العكس وجوابه أن التصور المتأخر
 تصور خاص كما أشيرنا اليه وأما مطلق التصور أعني تصور المسند اليه فهو متقدم لانك
 تعلم أن ثم شيئا حاصلًا دأبرا بين العسل واللبس والآخرى أن المسؤل عنه في الحقيقة
 ولو كان الذي يتبادر هو التصور فقط انما هو التصور مع التصديق فان نفس حقيقة
 اللبس أو العسل الجواب بأحدهما معلومة قبل الجواب والمستفاد من الجواب كون
 الواقع في الاناء خصوص العسل مثلا لاحقيقة العسل فالسؤال في الحقيقة عن حصول
 مخصوص ويتبين ببيان خصوص الحاصل فالسؤال عن التصديق الخاص الكائن بالتصور
 الخاص لا عن مطلق التصور لكن لما حصل معه تعيين المسند اليه أو المسند له وهو تصور
 توسعا عرق (قوله في الخاية الخ) فيه السكتان السابقتان فهنا أيضا تصور سابق
 هو الموقوف عليه التصديق وهو كون الحصول فيه أحدهما من تصور خاص متأخر هو
 المسؤل عنه وهو كونه نفس الخاية بخصوصها أو الزرق بخصوصه ثم الظرفان مقصوران

أى انشاد الذهن واذعانه لوقوع
 نسبة تامة بين الشيئين (كقولك
 أقام زيد) في الجملة الفعلية (وأزيد
 قائم) في الجملة الاسمية (أو) لطلب
 (التصور) أى ادراك غير النسبة
 (كقولك) في طلب تصور المسند
 اليه (أدبس في الاناء أم غسل)
 عالما بحصول شيء في الاناء طالبا
 لتعيينه (و) في طلب تصور المسند
 (أفي الخاية دبسك أم في الزق)
 عالما بكون اللبس في واحد من
 الخاية والزق طالبا لتعيين ذلك

لأنهم ما أيضا وانما سئل عنهما من حيث الحصول فيهما بالخصوص ففي هذا التصور تصديق
كما في المسند إليه لأن التصديق المعالوم مطلق الحصول في أحدهما ثم سئل عن حصول
خاص يميز بذكر الحصول فيه الخاص ولكن قبح الامثلة وعنده مع هل انما بنوا عملها
على ما يقبدر من افادة التصور فيما ذكر على ما يأتي تأمل ع ق (قوله وذلك) أي القبح
في صورة هل دون صورة الهمزة (قوله لأن التقديم يستدعي الخ) لأن التقديم يفيد
الاختصاص ففاد أعمر اعرفت مثلا السؤال عن خصوص المفعول أي الذي اختص
بالمعرفة دون غيره يعني أنه يستل عن الذي يصدق عليه أنه هو المعروف فقط دون غيره بهد
العلم بوقوع المعرفة على عروا وغيره فأصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول ما حاصل
وانما يسئل عن المفعول الذي اختص بوقوع الفعل عليه فالسؤال لطلب التصور ع ق
وكتب أيضا قوله لأن التقديم الخ هذا التعليل يفيد المنع لا القبح كما ذكر وقد يجاب عنه
بأنه لا يتعين التخصيص فلذلك لم يمنع أصل التركيب ع ق (قوله حصول التصديق) أي
وجوده من المتكلم (قوله لطلب حصول الحاصل) أي وطلب حصول الحاصل عبث
ولا يصح أن تجعل لطلب تصور المفعول لأنه لا تجي لطلب التصور (قوله وهذا) أي
الشرق المذكور (قوله وهذا ظاهر في أعمر اعرفت) لأن تقديم المنصوب يفيد
الاختصاص ما تقدم قرينة على خلافه فالغالب فيه الاختصاص وقوله لا في أزيد قام أي
لأن تقديم المرفوع ليس في الغالب للاختصاص وانما قال فليست لأن تقديم المنصوب
يكون أيضا لغير الاختصاص كالاهتمام فيسأوى تقديم المرفوع من حيث أن كلا قد
يكون للاختصاص ولغيره ويجاب عنه بأن النظر للغالب كما مر تأمل (قوله والمسؤل الخ)
قال ع ق ولما كانت الهمزة للتصديق والتصور ناسب أن يذكر ما يعلم به أنه أريد بها السؤال
عن كل متصور خاص من المسند أو المسند إليه أو شيء من متعلقاتهم ما فإشار إلى ذلك
بقوله والمسؤل الخ (قوله بها) أي بالله مزودة مثلها غيرها كما ذكره الطيبي في التبيان
يس (قوله هو ما يليها) قال الله ما بيني وفي كتاب سيدويه ان التقديم في نحو أزيد القيت
أم عمرا أحسن وانك لو أخرت نقلت ألفت زيدا أم عمر المحتمل كان جائزا حسنا وفخوه
في مقرب ابن عصفور أفاده يس وكتب أيضا قوله هو ما يليها هذا انما يظهر اذا كان
المطلوب بها تصور بعض طرفي الجملة أو فضلاتها لا التصديق بوقوع نسبتها اذ ليس له
لفظ واحد يلى الهمزة بل دائريين المسند والمسند إليه فليس أحدهما أولى بالايلاء من
الآخر قال في العروس الآن يقال المعبر فيه هو الفعل وقال ع ق والمسؤل عنه بها أي
بالهمزة عند قصد السؤال عن اجزاء الجملة تصور ما يليها من تلك الاجزاء وذلك كالفعل
في قول القائل أضربت زيدا فان هذا الكلام يقره السالك في وقوع ضرب منك على زيد
بمعنى أنه يشك هل وقع منه ضرب على زيد أو لم يقع أصلا كذا قبل ولكن على هذا يكون
للتصديق في أصل الفعل فلا يكون بعض اجزاء الجملة أولى بالايلاء من بعض اه ولا يخفى

(ولهذا) أي ولجئ الهمزة لطلب
التصور (لم يقبح) في طلب تصور
القاعل (أزيد قام) كما قبح
هل زيد قام (و) لم يقبح في طلب
تصور المفعول (أعمر اعرفت) لأن
كما قبح هل أعمر اعرفت وذلك لأن
التقديم يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل فتكون
هل لطلب حصول الحاصل وهذا
ظاهري أعمر اعرفت لا في أزيد
قام فإيتأمل (والمسؤل عنها)
أي بالهمزة (هو ما يليها) كالفعل
في أضربت زيدا

ان الجواب المتقدم لا يأتي في الجملة الاسمية نحو أزيد قائم وبالجملة كان ينبغي للشارح حل
كلام المصنف على ما إذا كان المطلوب بالهمزة التصوّر وحل مثال المصنف على الاحتمال
الثاني فيكون معناه أضربت زيد أم أكرمته أي ما الواقع منك منهم ما فيكون تقديم الفعل
جريا على الاصل ولهذا قال في الاطول كالفعل في أضربت زيد أم أكرمته وما مجرد
أضربت زيدا فالمطلوب فيه التصديق والمبتدأ أن الواقع بعدها بالجملة اذا ليس تقديم الفعل
للتعلق الاستفهام بدل على ما هو الاصل فيه ولعل الحامل للشارح على حله مثال المصنف
على طلب التصديق وجعله كونه لطلب التصوّر واحتمالا لأن ذلك هو المتبادر من عدم ذكر
المعادل (قوله اذا كان الشك في نفس الفعل) من غير أن يكون لك علم بحصول فعل
منه لكن لم يتعين عندك فأردت تعيينه (قوله ويحتمل أن يكون الخ) بقي احتمال أن
يكون لطلب تصوّر المسند اليه وقد صرح بذلك في عروس الافراح وعبارته هذا كاه أي
التفصيل في الامثلة مع أم اذا ذكرت أم فان لم تذكر فقلت أقام زيد احتمل أن يكون لطلب
التصديق وان يكون لطلب تصوّر المسند وان يكون لطلب تصوّر المسند اليه لأن ذلك قد
يصدر من مترددي وقوع قيام زيد ومن جازم بوقوع قيام وشك في المسند اليه ومن جازم
بوقوع فعل من زيد وشك في انه القيام أولا فالعنى على الاول أقام زيد أولا وعلى الثاني أقام
زيد أم عمرو وعلى الثالث أقام زيد أم بعد وكذلك أزيد قائم غير أن الظاهر ان الاستفهام
عن التصديق لأن النسبة هي الجديرة بالاستفهام ولذلك كان ايلاء الفعل لهمزة الاستفهام
وتأخير الاسم أولى من العكس اهـ يس (قوله والفاعل) عطف على قوله كالفعل وينبغي
أن يحمل الفاعل هنا على المعنوي لا الصناعي اذ هو لا يجوز تقديمه على فعله نوب (قوله
اذا كان الشك في المضروب) ولا يذهب عنك ما نهنا عليه آتقان أن الاستفهام
الذي ذكرناه أنه يراد به التصوّر هنا لا يتناول مراعاة التصديق الخصوص ولهذا صرح
اطلاقا الشك فيما هو سؤال عن تصوّر الفاعل والمفعول مع أن الشك اغاياتي يتعلق بالنسبة
لا بالفاعل أو المفعول من حيث ذاتهما فافهم ع (قوله سائر المتعلقات) نحو في الدار
صلبت وأيوم الجمعة سرت وأتأديا ضربته وأرا كجئت ونحو ذلك مطول (قوله لطلب
التصديق) أي الايجابي قال الرضى هل لا تدخل على الثاني أصلا قلت كانه لرعاية أصله
لانه في الاصل يعني قد وقد لا تدخل على الثاني أطول (قوله فحسب) أي اذا عرفت انه
الطلب التصديق فحسبك هي أي هذه المعرفة فحسب مبتدأ لكن ضمه ليس رفعه لانه يبنى
بعد حذف المضاف اليه على الضم وما له القصر على طلب التصديق وان كان ليس من
طرقه أطول (قوله امتنع هل زيد قام أم عمرو) قد سبق منافي أوائل أبحاث الاسناد
الخبري أن ابن مالك رحمه الله استشهد بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا أم
ثيبا على أنه تقع هل موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل وأشرنا هناك الى الجواب بجواز كون
أم في هذا الحديث النبوي منقطعة والمعنى بل تزوجت ثيبا وكتب أيضا ما نصه اي حيث

اذا كان الشك في نفس الفعل
أعني الضرب الصادر من
المخاطب الواقع على زيد وأردت
بالاستفهام أن تعلم وجوده
فيكون لطلب التصديق
ويحتمل أن يكون لطلب تصوّر
المسند بأن تعلم أنه قد تعلق فعل
من المخاطب بزيد لكن لا تعرف
انه ضرب أو أكرم (والفاعل
في أنت ضربت) اذا كان الشك
في المضارب (والمفعول في أزيد
ضربت) اذا كان الشك
في المضروب وكذا قياس سائر
المتعلقات (وهل لطلب التصديق
فحسب) وتدخل على الجملتين
(نحو هل قام زيد وهل عمرو فاعدا)
اذا كان المطلوب حصول
التصديق بثبوت القيام لزيد
والعمود لعمرو (ولهذا) أي
ولا اختصاصا بطلب التصديق
(امتنع هل زيد قام أم عمرو)

لأن وقوع المفرد ههنا دليل على أن أم متصلة وهي اطلب تعين أحد الاخرين ١١ مع العلم بثبوت أصل الحكم وهل انما تكون

اطلب الحكم ولو قلت هل زيد قام

بدون أم عمرو ويقبح ولا يمنع لماسيبي

(و) لهذا أيضا (قبح هل زيد اضربت

لأن التقديم يستدعي حصول

التصديق بنفس الفعل) فتكون

هل لطلب حصول الحاصل وهو

محال وانما يمنع لاحتمال أن

يكون زيد مفعول فعل محذوف

أو يكون التقديم مجرد الاهتمام

لالتخصيص لكن ذلك خلاف

الظاهر (دون) هل زيد (ضربته)

فانه لا يقبح (لجواز تقدير المفسر

قبل زيد) أي هل ضربت زيداً

ضربته (وجعل السكاكي قبح هل

رجل عرف ذلك) أي لأن التقديم

يستدعي حصول التصديق بنفس

الفعل لماسبق من مذهبه من أن

الأصل عرف رجل على أن رجل

بدل من الضمير في عرف فقدم

للتخصيص (وبلزمه) أي السكاكي

(أن لا يقبح هل زيد عرف) لأن التقديم

المظهر المعرف ليس للتخصيص عنده

حتى يستدعي حصول التصديق

بنفس الفعل مع انه قبيح بإجماع

النحاة وفيه نظر لأن ما ذكره من

اللزوم ممنوع لجواز أن يقبح له

أخرى (وعلى غيره) أي غير السكاكي

(قبحهما) أي قبح هل رجل عرف

وهل زيد عرف (بأن هل يعني

قد في الأصل) وأصله أهل

٢ قوله هل رجل عرف والصواب زيد

اه

لم تقدر أم منقطعة انهي تجامع هل بل لا تقع بعد هل الامتطعة لانه يشترط في اتصالها
أن يكون قبلها استفهام بالهمزة أو لفظ سواء يس (قوله لأن وقوع المفرد ههنا دليل
الح) لأن أم المنقطعة لا يليها الا جملة وان وقع بعدها مفرد فهو خبر لمبتدأ محذوف نحو انما
لا بل أم شاه وهي بمعنى بل فعلم أن أم مطلقا لا تعادل هل (قوله وهل انما تكون اطلب
الحكم) يعني التصديق وكتب أيضا قوله وهل انما تكون اطلب الحكم أي فتقتضي الجهل به
وهو مناف لما اقتضته أم من العلم به اذا حقت هذا علمت رد ما قيل ما المانع من طلب كل
من التعيين وأصل الحكم وجبته يسوغ الجمع بينهما (قوله لماسيبي) أي في قوله ولهذا
أيضا قبح الخ (قوله لأن التقديم يستدعي) أي غالبا (قوله وهو محال) أي حصول
الحاصل لا طلبه اذ هو عت لا محال يس وحصول الحاصل المحال هو حصوله عن عدم
(قوله لاحتمال أن يكون الخ) لا يخفى ان زيد اضربت على هذا ليس متعينا للقبح بل هو
دائرين أن يكون قبيحا أو متعنا لأن يقال الدائرين الامتناع والقبح متعين للقبح أطول
(قوله فعل محذوف) يفسره الظاهر أي ضربت زيد اضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال
الضمير بالمفسر مطول يعني ان في جملة مفعول المحذوف بعد لان فيه حذف عامل المفعول
الاول وحذف مفعول الثاني بخلاف صورة الاشتغال ففيه الحذف الاول فقط وكتب
على قول المطول عدم الخ مانصه أي ففيه التهمة والقطع سم (قوله لكن ذلك خلاف
الظاهر) راجع للاحتمالين فان قامت قرينة على ان التقديم للاهتمام لم يقبح وكذا اذا
قامت قرينة على انه مفعول محذوف (قوله لجواز تقدير المفسر قبل زيد) أي جواز
ذلك جوازا راجحا لا اعتضاده بكون الأصل تقديم العامل فاندفع ما يقال كما يجوز ذلك
يجوز تقديره مؤخر افهلا قلتم بالتوقف الى تبين أحدهما (قوله أي لأن التقديم الخ)
يقال عليه مقتضى ذلك الامتناع لا القبح لأن مذهبه ان رجل عرف يفيد التخصيص قطعاً
(قوله لماسبق الخ) فيه بحث لأن اعتبار التقديم والتأخير في رجل عرف لانه لا سبب
سواء يكون مبتدأ منكرة وهو منصف مع حرف الاستفهام لانه يصح وقوع منكرة بعد
حرف الاستفهام مبتدأ صريح به الرضى اه أطول (قوله وفيه نظر) أي في كلام
المصنف واعتراضه على السكاكي قال في الأطول ويمكن دفعه بأن مراد المصنف أنه يلزم
السكاكي ان لا يقبح هل رجل عرف ؟ لهذا الوجه يعني يلزمه أن لا يكون وجهه جارياً
في جميع مواد القبح والمقصود ترجيح وجه الغير بإطراده لا بطل وجهه أو بطل حكم
ينسب اليه بمقتضى وجهه (قوله لأن ما ذكره) أي المصنف (قوله له أخرى)
هي كون هل في الأصل بمعنى قد وقد يقال يفهم من كلام المصنف ان السكاكي حصر القبح
في العلة السابقة فان كان الامر كذلك فاعتراض المصنف وارد (قوله بمعنى قد) قيل المراد
بمعناها المذكور والتقريب وقيل التحقيق وقيل التوقع كإسطه يس (قوله وأصله) أي
أصل هل يعني قد أهل مع الهمزة ملفوظة أو مقدرة والاستفهام مستفاد من الهمزة

في الاستفهام) فأقيمت هي مقام الهمزة وتطغلت عليها في الاستفهام وقدم من خواص الأفعال فكذا ما هي بمعناها وانما يقع هل زيد قائم لانها اذا لم تر الفعل في حيزها ذهبت عنه وتسلت بخلاف ما اذا رأتها قائم تذكرت العهد ودخنت الى الالف المألوف فلم ترض باقتران الاسم بينهما (وهي) أي هل (تخصص المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع كالسين وسوف (فلا يصح هل تضرب زيدا) في أن يكون الضرب واقعا في الحال على ما يفهم عرفا من قوله (وهو أخولك) كما يصح أن تضرب زيدا وهو أخولك قصد الى انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي أن يكون ذلك لأن هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال بخلاف الهمزة وقولنا في أن يكون الضرب واقعا في الحال ليعلم أن هذا الامتناع جار في كل ما يوجد فيه قرينة على أن المراد انكار الفعل الواقع في الحال سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالية كقوله أنضرب زيدا وهو أخولك أولا كقوله تعالى أن تقولون على الله ما لا تعلمون وقوله أن تؤذي أباه وأنتم الأمير ولا يصح وقوع هل في هذه المواضع ومن المجانب ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال وانما هو في الواقع امرى ان هذه

ع س سم وقد سمع هذا الأصل كما في الأطول (قوله لكثرة وقوعها في الاستفهام) وقد تقع في الخبر كقوله تعالى هل أتى على الإنسان أي قد أتى أطول (قوله فكذا ما هي بمعناها) ولما كان الفرع لا يعطى حكم الأصل من كل وجه جاز دخول هل على غير الفعل بفتح اذا كان في الجملة فعل وانتهى القبح في نحو هل زيد قائم لما ذكره الشارح (قوله وانما يقع هل زيد قائم) أي مع أن قضية ما ذكره أن يقع ذلك (قوله في حيزها) أي في قرب حيزها والافيزها مشغول بها (قوله ذهبت) ذهب كمنع وبكسر الهاء يقال ذهله وذهل عنه نسيه وغفل عنه كذا في بس (قوله قائم انذكرت) المناسب قائم انذكرت العهد ودخنت الى الالف المألوف ولا ترضى الخ لان اذا الاستقبال فالمرتبة على فعلها المستقبل مستقبل (قوله وحت) بالتخفيف بمعنى مات وبالتشديد بمعنى اشتاقت سم (قوله المألوف) تأكيد (قوله باقتران الاسم بينهما) أي توسطه وفي نسخة باقتراق وهي غير ظاهرة اذ لا يقال افترق زيد بين بكر وخاله بل فرق بينهما أو افترق بينهما (قوله وهي أي هل) أي الاستفهامية فلا ينافي صحة دخول التي بمعنى قد على الحال كما في سم (قوله تخصص المضارع) دون الماضي واستظهر بعضهم ان الجملة الاسمية كالمضارع وتوقف الصنوى كما في ير (قوله في أن يكون الخ) أي في مقام أن يكون الخ أي في مقام انكار الضرب الواقع في الحال بدليل التقييد بقوله وهو أخولك على ما سيوضح (قوله على ما يفهم عرفا الخ) أي وهو هذا كذلك على ما يفهم الخ وكتب أيضا ما نصه أي لان المتبادر أن الاخوة طائفة فكذا الضرب لان الحال قيد في عاملها والأصل اتحاد زمن القيد والمقيد (قوله قصد الى انكار الفعل) أي لا الى الاستفهام عن وقوع الضرب اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكونه أخا قاله السيد (قوله بمعنى انه لا ينبغي) أي وليس معنى انكاره زعم أنه لم يوجد ولم يحصل بل المراد بالانكار التوبيخ (قوله لان هل) تعليل للحجة في الثاني وعددها في الاول وقوله وقولنا مبدأ وقوله ليعلم خبر (قوله في كل ما يوجد فيه قرينة) بل في كل ما أريد به الحال وان لم تكن قرينة غاية الامر أن لا نطلع على البطولان بدون القرينة الأتية في نفسه غير صحيح لا يسوغ للمستعمل وكتلامه يوهن انحصار الامتناع في القرينة سم (قوله الواقع في الحال) المنافي لمقتضى هل من الاستقبال (قوله كقوله تعالى الخ) قرينة الامثلة الثلاثة حالية كما في المطول (قوله أتقولون الخ) في كون المراد هنا انكار الفعل الواقع في الحال به اذا القول وقع فيها مضى قبل التكم الا أن يقال لما كان الكلام عقب هذا القول كان كالحال أو أنه حال من حيث المداومة عليه أي الاصرار عليه وعدم العزم على تركه (قوله ما وقع لبعضهم) هو القطب وقوله في شرح هذا الموضع أي من المنتاح (قوله لا يجوز تقييده بالحال) لعدم المقارنة (قوله ولعمري) أي حياي (قوله قرينة) أي كذبة وكتب أيضا قوله قرينة في تسمية ذلك قرينة تسمع فان الافتراء تعمد الكذب وهو غير موجود ههنا (قوله

مصرية) أى شك (قوله سأغسل الخ) القضاء أصله الحتم واليجاب ثم يستعمل في كمال الصنع والافراغ من الشيء وقضاء يروى بالرفع والنصب فإذا رفعته يكون فاعلا يجالبا ومفعوله ما كان جالبا ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير والمعنى سأغسل العار عن نفسه باستعمال السيف في الاعداء في حال جلب حكم الله على الشيء الذي يجلبه وإذا نصبته يكون مفعولا بجالبا وفاعله ما كان جالبا ويكون المراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور والمعنى جالبا الموت جالبه اه فترى والمقصود بالمبالغة في أن لا يترك دفع العار في حال من الاحوال (قوله أكثر من أن تحصى) أى من ذى أن تحصى (قوله وأعجب من هذا انه الخ) انما كان أعجب لأن هذا استدلال على تلك الفرية وهو متضمن لها ففيه الفرية وزيادة تقويتها وقال الحفيد انما كان أعجب لأن دليل فساده يظهر مما جعله دليلا على دعواه أعنى قول النحاة فان ذلك في الجملة الحالية لا في عامليها (قوله بحسب الظاهر) وأما في نفس الامر فلا منافاة اذا المراد الحال الخفية وهي لا تنافي الاستقبال بل يكون زمنها مضيا وحالا ومستقبلا لأن الواجب انما هو مقارنته العامليها فزمنها زمن عامليها أي كان وكتب أيضا مانعه واعتبار اللفظ (قوله على ما سنده كره) أى في بحث الحال من الفصل والوصل (قوله وأورد هذا المقال) أى قول النحاة يجب تجريد صدر الخ كما تصرح به عبارة المطول وفي نسخة هذا المثال والاولى أحسن (قوله في صدر هذا المقال) أى قولهم تجريد صدر الجملة الحالية وفي نسخة هذا المثال وهي واضحة كذلك فان صدر المثال أعنى يأتي زيدا سيركب مجرد عن علم الاستقبال وانما هو في الجملة الحالية وصدر قول النحاة المذكور انما يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لا عامليها (قوله ولا اختصاص الخ) علة تقدمت على العلول (قوله أى لتكون هل مقصورة) فالباء داخل على المقصور (قوله بالاستقبال) الباء داخل على المقصور عليه (قوله مزيد اختصاص) أى اختصاص زائدا والمراد بالاختصاص التعلق والاختصاص لا تقبل التفات على انهم ادخل على الاسم كما سبق أى أن تعلقها بالفعل ودخولها عليه أن زيدوا أكثر من دخولها على الاسم أو المراد به الاستدعاء أى أن استدعاءها الفعل أن زيدوا وأشد من استدعاء غيرها له والكاف في كالفعل استقصائية ولم يعبر بالفعل من أول وهلة إشارة إلى أن زيادة اختصاصها به من حيث أظهرية زمانيتها ويحتمل انما انشائية باعتبارها والافراد العقلية لما كونه زمانيا أظهر فان مفهومه أعم من الفعل وان انحصر في الخارج فيه وكونه إشارة إلى اسم الفعل بناء على أنه يدل على الحدث والزمان لا على لفظ الفعل بتوقف على ثبوت دخول هل على اسم الفعل وان لها مزيد اختصاص به دون بقية الجمل الالهية اه ملخصا من سم مع زيادة وكتب أيضا قوله مزيد انما قال مزيد لان الاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل سم وفترى (قوله وما موصولة) ويجوز أن تكون موصوفة بالجملة مفعلة فترى (قوله الذي زمانيتها أظهر) أى من

ما فيها مصرية اذ لم ينقل عن أحد من النحاة امتناع مثل سيجي زيد واكبوا وضرب زيد او هو بين يدي الامر كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وانما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار مهطعين وفي الجملة سأغسل عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وأمثال هذه أكثر من أن تحصى وأعجب من هذا انه لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ما سنده كره حتى لا يجوز أن يأتي زيدا سيركب أولن يركب فهم منه انه يجب تجريد الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل هل تضرب وستضرب ولن تضرب بالحال واورد هذا المقال دليلا على ما ادعاه ولم ينظر في صدر هذا المقال حتى يعرف أنه ليس امتناع تسدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال (ولا اختصاص التصديق بها) أى لتكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها الغير التصديق كما ذكر فيما سبق (وتخصيص المضارع بالاستقبال) كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا أظهر وما موصولة وكونه مبتدأ خبره أظهر وزمانيا خبر الكون أى بالشيء الذي زمانيتها أظهر

زمانية غير (قوله بعروضه) أي الزمان له أي الاسم وعروضه الاسم من جهة عروضه
 لمذلوله فالعروض في الحقيقة للمذلول (قوله لزيد اختصاصها) الدال على القوة المتعلقة
 باقتضاء لانها ليست زائدة محضة حتى لا تتعلق بشئ (قوله فظاهر) أي لان تأثيرها في
 المضارع دليل على ان لها مزيد يتعلق بجنس الفعل والما أثرت في بعض انواعه فاندفع
 ما في اسم (قوله بالثبوت) أي بوقوع الثبوت أو وقوع الانتفاء والثبوت والانتفاء هما
 نفس النسبة والمراد بالحكم الادراك وفي حواشي الحنفية اسم مانصه يحتمل ان يريد
 بالثبوت والانتفاء الوقوع والادراك للنسبة الحكمية ويحتمل ان يريد به ما نفس
 النسبة الحكمية بناء على أن في السلب سلبية فيكون على حذف مضاف أي بوقوع
 الثبوت الخ أولا حاجة لذلك لان المتعلق بالمتعلق متعلق (قوله والنفي والاثبات)
 الاولى أن يقول والثبوت والانتفاء لان الاصح عندهم ان النفي والاثبات ادراك
 الانتفاء وادراك الثبوت اللذان هما نفس الحكم وتوجه ادراكهما الى المعاني
 والاحداث انما هو بواسطة توجههما اليها ويحتمل أن المراد بهما الانتفاء والثبوت تأمل
 (قوله والاحداث) عطف تفسير ومراده بالحدث ما يشمل الصفة القائمة كما في حسن
 (قوله التي هي مدلولات الافعال) أي بطريق الاصل وأما في الاسماء المشتقات
 فبالعارض والتبع فلا يرد أنه يلزم ان لا تدخل هل على الجملة الاسمية كذا في الحنفية
 وعبرة المطول والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال
 الخ فقال السيد المراد بالذوات ما يستقل بالمفهومية وبالصفات مقابلها وهي النسب
 الحكمية والافعال تتضمن هذه النسب الحكمية الصالحة لان يتوارد عليها النفي
 والاثبات بخلاف المشتقات فان نسبها قيسية لا تصلح لذلك وببحث فيه بأن توجيه الاثبات
 والنفي الى النسب الحكمية الصالحة لذلك انما يدل على مزيد اختصاص بالفعل بالنظر
 للمشتقات لا بالنظر الى الجملة الاسمية المشتملة على تلك النسب وأجيب بأن النسبة لا تحقق
 الابن الطرفين فاذا دخلت هل على الجملة الاسمية لزم الفصل بينهما وبين مطلوبهما في الجملة
 لان مطلوبها الطرفين لتعلق النسبة بهما فالطرف الثاني مطلوبها والاول فاصل بينهما وبينه
 ودخولها على الفعل لا يلزم فيه فصل بينهما وبين مطلوبها بل تدخل عليه حقيقة لانه جزء
 مفهوم الفعل (قوله أدل على طلب السكر) أي طلب حصوله في الخارج لانه المراد
 دون حقيقة الاستفهام لامتناعها من علام الغيوب ففعل هنا مستعمل في معنى
 مجازي قال في الاطول عقب قول المصنف أدل على طلب السكر مانصه علم منه أن
 الاستفهام يكون بمعنى الطلب كما علم سابقا أنه يكون بمعنى التقني فلما علمنا لم يعترض لهم ما فيما
 سمي من بيان المعاني المجازية (قوله وفعل أنتم تشكرون مع أنه مؤ كذا)
 قد سبق في أوائل احوال المسند أن بروز قوله تعالى لو أنتم تعلمون خزان رحمة ربي
 في صورة الجملة الاسمية أفاد الاختصاص كما تفيد الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يكون بروز

(كالفعل) فان الزمان جزء
 من مفهومه بخلاف الاسم فانه
 انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له
 اما اقتضاء تخصصها المضارع
 بالاستقبال لمزيد اختصاصها
 بالفعل فظاهر وأما اقتضاء كونها
 لطلب التصديق فتقطع لذلك فلا ت
 التصديق هو الحكم بالثبوت
 أو الانتفاء والنفي والاثبات انما
 يتوجهان الى المعاني والاحداث
 التي هي مدلولات الافعال لا الى
 الذوات التي هي مدلولات الاسماء
 (ولهذا) أي ولان لها مزيد
 اختصاص بالفعل (كان فعل
 أنتم شاكرون أدل على طلب
 السكر من فعل تشكرون وفعل
 أنتم تشكرون مع أنه مؤ كذا
 فالسكر يراد أنتم فاعل فعل
 محذوف

فهل أنتم تشكرون في تلك الصورة وإن لم يكن أياها حقيقة فمفيدة الأبرار ما يستجدد
 في معرض الثابت لانا نقول حقيقة الجلالة الاسمية فيما نحن فيه أعني فهل أنتم تشكرون
 لا تفقد الثبوت بل التجدد ليكون خبرها فعلية فكذلك ما هو في صورتها فظهر الفرق
 بقى هنا بحث آخر وهو أن هل أنتم تشكرون يفيد الاستمرار التجددى أما البروز في صورة
 المبتدأ والخبر وألكنونه أياهما في الحقيقة على رأى والاستمرار التجددى أمس بالمقام من
 الاستمرار الثبوتى لدلالته على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد الا شق على النفس
 المستدعى لزيادة الثواب كما صرت اليه الاشارة في قوله تعالى الله يستهزئ بهم فواجه
 العدول الى ما يفيد الاستمرار الثبوتى ولما ان تقول ما ذكر في النظم أدل على كمال عنايته
 تعالى بعباده حيث رضى منهم بما هو أهون عليهم والله أعلم فنرى (قوله مع أنه) أى فهل
 أنتم تشكرون (قوله ما يستجدد) هو هنا الشكر قال فى الاطول لم يقل ابرار المتجدد
 لان ما يستجدد زمانيته أظهر (قوله فى معرض الثابت) أى فى صورة الثابت (قوله
 من ابقائه) أى ابقاها ما يستجدد وقوله على أصله أى الذى هو ابرار فى صورة المتجدد وهى
 الجلالة الفعلية أو الاسمية التى خبرها فعل (قوله لكونها داخله على الفعل الخ) أى
 فليس معها ابرار المتجدد فى صورة الثابت (قوله أدل على ذلك) أى من تركه مع
 الهمزة اه أطول وكتب أيضا مانصه لان العدول عن الاصل يستدعى نكتة وهى
 الاشارة الى قوة طلب الشكر (قوله لا يحسن هل زيد منطلق الامن البليغ) يدل على
 انه لا يحسن من غيره وان قصد النكتة وأرادها لانه لا اعتماد له من مثله لا تفاء بلاغته
 فهو كما يجرى على سبيل الموافقة هكذا اقترره الاستاذ وعلى هذا فقول لانه الذى يقصد الخ
 أى الذى شأنه ذلك سم والاظهر حسن ذلك من غير البليغ عند قصد النكتة ثم رأيت
 فى الاطول التنظير فى كلام المصنف بما يؤيد ما قلنا ثم قال بناء على كلام المصنف مانصه وكان
 ينبغي ان يقول لا يحسن الامن البليغ مع البليغ اذ كما لا يحسن من غير البليغ لا يحسن من
 البليغ مع غير البليغ وكما لا يحسن هل زيد منطلق الامن لا يحسن أزيد منطلق الاغنى لانه
 يدعو الى الفعل وان كانت دعوته دون دعوة هل الا أن نقصان الحسن معها أقل فكانه
 للتنبه على هذا خص الحكم بهل والا حسن بيان المفتاح حيث قال وانطرب مع الهمزة
 فى أزيد منطلق أهون (قوله وهى قسمان) لا يخفى أن هذا التقسيم لا يخص هل لان الهمزة
 الطالبة للتصديق أيضا قسمان الا أنه جرى الاصطلاح بتسمية هل بسيطة ومركبة فلذا
 خص بها التقسيم واعتمد على ان الطالب بعد معرفة هل مستغن فى الهمزة عن التعليم
 أطول (قوله بسيطة) باعتبار المتعلق (قوله وهى التى يطالب بها وجود الشئ)
 يخرج عنه نحو قولك هل النسبة واقعة هل العمى ثابت أطول أى مع ان هل فى مثل ذلك
 بسيطة ويخرج أيضا عنه هل الشريك هدم (قوله وجود الشئ) أى التصديق بوقوع
 وجود الشئ ليوافق ما مر من أن هل لطلب التصديق (قوله ومركبة) باعتبار المتعلق

(لان ابرار ما يستجدد فى معرض
 الثابت أدل على كمال العناية
 بحصوله) من ابقائه على أصله كما
 فى هل تشكرون وهل أنتم
 تشكرون لان هل فى هل تشكرون
 وهل أنتم تشكرون على أصلها
 لكونها داخله على الفعل تحتية
 فى الاول وتقديرا فى الثانى
 وفهل أنتم شاكرون أدل على طلب
 الشكر (من أفأنتم شاكرون)
 أيضا (وان كان للثبوت) باعتبار
 كون الجلالة اسمية (لان هل أدعى
 للفعل من الهمزة فتر كد معها)
 أى ترك الفعل مع هل (أدل على
 ذلك) أى على كمال العناية بحصول
 ما يستجدد (ولهذا) أى ولان هل
 أدعى للفعل من الهمزة لا يحسن
 هل زيد منطلق الامن البليغ
 لانه الذى يقصد به الدلالة على
 الثبوت وابرار ما يستجدد
 فى معرض الوجود (وهى) أى
 هل (قسمان بسيطة وهى التى
 يطلب بها وجود الشئ) أولا
 وجوده (كقولنا هل الحركة
 موجودة) أولا موجودة (ومركبة
 وهى التى يطلب بها

(قوله وجودشي) هو المحمول لشيء هو الموضوع وكتب أيضا قوله وجود شيء المراد بالوجود هنا الثبوت الذي هو النسبة بخلافه في الأول فإن المراد به التحقق في الخارج والمراد بوجود شيء غير الوجود فنخرجت البسطة والقرينة على ذلك المقابلة والافاق المطلوب بالبسطة أيضا وجود شيء هو الوجود لشيء كما ذكره النوبلي اه أي فإن نظر إلى غير الوجود في الأمرين ففي أولهما شيء واحد وهو الحركة وفي ثانيهما شيءان هما الحركة ودوامها وان اعتبر الوجود مع ذلك ففي الأول شيان وفي الثاني ثلاثة وعلى كل حال فالاعتبار الأول فيه بساطة بالنسبة إلى الثاني بمعنى قوله المعتبر وكثرته فافهم ع ق أقول فيه بحث لانه إذا اعتبر الوجود في الأمرين كان في الأول ثلاثة أيضا الحركة والوجود بمعنى التحقق خارجا والوجود بمعنى الثبوت الذي هو النسبة تأمل ثم ذكرت ذلك لشيخنا ص فقال لي بعد المراجعة ان هذا البحث مذكور وانه أجيب عنه بجوابين أحدهما انه في الأول لما اتحد الوجودان لفظا عند شيأ واحد ثانيا ما أن الوجود عين الوجود على ما فيه فالوجود بمعنى التحقق في الخارج هو عين الحركة على ما فيه تأمل ثم رأيت البحث والجوابين في سم (قوله أولادائمة) في الاطول التصريح بجمع أن يسئل بهل عن النسب السلبية وعلمية فنحو قولك هل زيد قائم أو ما قائم تركيب فاسد لانهم لم ينطوي به وجهين فقول الشارح أولادائمة غير سديد وقد صرح ابن السبكي في جمع الجوامع بالمسئلة في سم بحث الحروف فراجع مع شرحه للمعلي وحواشيه وحرراه حفظاوى ويمكن ان يقال ليس مراد الشارح انه يقرر هذا السلب في السؤال بل قصده بيان اعتبار مقابل المذكور في السؤال على أنه يمكن اعتبار النية غير سلبية يجعل القضية معدولة انجمولة تأمل (قوله شيان) هما الحركة والدوام كافي سم (قوله غير الوجود) أى النسبة التي هي ثبوت الدوام (قوله شيء واحد) هو الحركة وفيه ان اعتبار المحمول هناك شيأ ثانيا وعدم اعتباره في الاولى تحكم الا أن يتكافى بما مر وكتب أيضا قوله شيء واحد أى غير الوجود سم أى غير الوجود بمعنى النسبة وغير الوجود بمعنى التحقق خارجا (قوله فكانت مركبة بالنسبة إلى الاولى الخ) أشار إلى أن البسطة هنا بمعنى ما كان أقل أجزاء من مقابله والمركب بمعنى ما كان أكثر أجزاء من مقابله لاجبى الجوهر الفرد والجسم المركب (قوله والباقية) هي تسعة وكما اسماء (قوله من الفاظ الاستفهام) أى السابقة فلا يرد أن أم المنقطعة لا تكون الا للتصديق كما بين في محله ليس (قوله تصور شيء آخر) أى غير المطلوب بغيره بمعنى ولو بالاطلاق والتقييد كما في متى وأيان فانهم ما يشتركان في مطلق الزمان الا أن الأول لمطلقه والثاني للمستقبل (قوله فيطلب بامسرح الاسم) أو ماهية المسمى ويتمين المراد بالقرينة (قوله شرح الاسم) أى شرح مفهومه وأنه لاى معنى وضع وكتب أيضا قوله شرح الاسم أى تبين معناه في اللغة أو في الاصطلاح وكان الاولى أن يقول الكلمة ليتم الفعل والحرف لئلا يكتفى ذكر الاسم لما كتبه للمسمى من عروس الافراح

(وجود شيء لشيء) أولا وجوده له
(كقولنا هل الحركة دائمة) أولا
دائمة فان المطالب بوجود الدوام
للحركة أولا وجوده لها وقد اعتبر في
هذا شيان غير الوجود وفي الاولى
شيء واحد فكانت مركبة بالنسبة
إلى الاولى وهى بسطة بالنسبة
اليها (والباقية) من الفاظ
الاستفهام تشترط في أنها (الطلب
التصور فقط) وتختلف من جهة
أن المطالب بكل منها تصور شيء
آخر (قبل فيطلب بامسرح الاسم

أو يقال المراد الاسم اللغوي (قوله ما العنقاء) حكى الرنحشري في ربيع الأبرار ما حاصله
 أن العنقاء كانت طائرا وكان فيها من كل شيء وكانت في زمن أصحاب الرس تأتي إلى
 أطفالهم وصغارهم فتخطفهم وتغرب بهم نحو الجبل فشكوا ذلك إلى نبيهم عليه الصلاة
 والسلام فدعا الله عليهم فأهلكها وقطع نسلها وبعثها فسميت عنقاء مغرب لذلك يس
 (قوله طالبا) أي كل منا أو أن نالوا أحد المعظم نفسه وهذا وإن صح به أفراد الحال
 لكن الأنسب طالبين (قوله ويبين مفهومه) أي الأجالي الذي لا يعرف منه
 الماهية هذا هو المناسب لقول الشارح فيجاب بإيراد لفظ أشهر وإن كان قد يطلب بما
 الشارحة تفصيل المعنى كما يأتي (قوله بإيراد لفظ أشهر) كأن يقال طائرا وطائرا
 عجيب وكتب أيضا قوله بإيراد لفظ أشهر أي لفظ مرادف له أشهر منه كقوله ما الإنسان
 فيقال بشر لمن يعرف معنى البشر دون الإنسان فليس المطلوب الإتيان المفهوم بأن تلاحظ
 ذاتياته لأعلى التفصيل على طريقة الحد ولهذا إذا لم يوجد لفظ أشهر يؤتى بما يدل على
 التفصيل من غير أن يقصد التفصيل سم وكتب أيضا قوله بإيراد لفظ أشهر وهذا هو
 التعريف اللفظي والمقصود منه تمييز المعنى الحاصل عنه عن غيره بأنه الموضوع له
 اللفظ وأنه المعنى الذي يريده فالمعنى حاصل غير ملتفت إليه وكان المعروف بقول للطالب
 المعنى الذي تريده هو هذا المعنى الحاصل عندك ولهذا استشكلوا كونه يفيد التصور
 فإن التصور حاصل كما قد علم والحاصل لا يحصل فالذي يفيد هو التصديق بأن هذا الاسم
 موضوع لهذا المعنى وأقول يمكن الجواب بأن مرادهم بكونه يفيد التصور أنه يفيد على
 وجه أن المعنى المتصور يفهم لفظ كذا أي أنه يلتفت النفس ويوجهها إلى تصور مع
 هذا الوجه وهذا غير حاصل قبل (قوله أي حقيقة الخ) تفصيل للماهية وفيه تنبيه
 على ما هو المختار عنده من أن الحقيقة والماهية شيء واحد هو ما به الشيء هو هو وقد يفرق
 بأن ما به الشيء هو هو باعتبار حقيقة حقيقة وباعتبار تشخصه هو به ومع قطع النظر عن
 ذلك ماهية سم وفي الفري قوله أي حقيقة التي هو بها هو أشار إلى أن المراد بالماهية
 هنا الحقيقة أعني ما به الشيء هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور والذي لم يعتد برفيه
 التحقق بقريئة حكمه بتقديم مطلب هل البسطة عليه اه وكذا في سم عن عس
 (قوله التي هو) أي المسمى بها أي بالحقيقة أي بسببها هو أي ذلك المسمى فالنوع
 المخصوص من الحيوان مثلا إنسان بسبب الحيوانية والناطقة فالمسمى ملاحظ أجمالا
 والحقيقة ملاحظة تفصيلا فاختلاف السبب والمبني باعتبار الأجمال والتفصيل وأما
 اختلاف المبتدأ والخبر فبإطلاق المبتدأ وتقييد الخبر بالسبب أو بملاحظة المبتدأ نوعا
 مخصوصا مع قطع النظر عن العنونة عنه بكذا والخبر نوعا مخصوصا معنونا عنه بكذا (قوله
 بإيراد ذاتياته) الجنس والفصل وقد تذكر الرسوم مقام الحد ودونها يس وكتب أيضا
 قوله بإيراد ذاتياته وهي الكون الأول في الخبر الثاني والسكون عكسها أو الحركة كونان

كقولنا ما العنقاء طالبا أن
 يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه
 فيجاب بإيراد لفظ أشهر (أو ماهية
 المسمى) أي حقيقة التي هو بها هو
 (كقولنا ما الحركة) أي ما حقيقة
 مسمى هذا اللفظ فيجاب بإيراد
 ذاتياته

في مكانين في زمانين والسكون كونان في زمانين في مكان واحد (قوله وتقع هل) أي يتبع
السؤال بهل بين السؤال بما التي هي لشرح الاسم وبين التي لطلب الماهية وكتب أيضا
قوله وتقع هل البسيطة الخ في هذا الكلام بحث من وجهين ولذلك حكاه بصيغة التريض
أحدهما أن ما ذكر من استحالة طلب الوجود قبل الوقوف على المفهوم في الجملة لا يسلم
بل قد يطلب بناء على أن الأصل في اللفظ وضعه لمفهوم مأم على تقدير تسليمه فأنما ذلك إذا
لم يعرف أن له مفهوما أصلا كما قررنا وأما أن عرف أن له مفهوما ولو لم يوقف على ما يعينه
في الجملة فلا مانع من السؤال عن وجوده وثانيهما أن شرح الاسم لا يهين أن يكون
بالاجمال حتى توسط هل البسيطة بينه وبين التفصيل الحقيقي لجواز أن يسئل عن تفصيل
مفهوم اللفظ ثم يسئل عن وجوده فلا يحتاج بعد إلى سؤال آخر الابهل المركبة التي يسئل
بها عن أحوال الشيء الزائدة على حقيقة وهي التي تقع في الرتبة الرابعة بناء على ما ذكره
المصنف اللهم إلا أن يكون شرح الاسم مخصوصا اصطلاحا بالسؤال عن مدلول الاسم في
الجملة وأنه لا يسئل اصطلاحا عن التفصيل الا عند تحقق الوجود من عرق وقوله لجواز
أن يسئل عن تفصيل مفهوم اللفظ أي مع قطع النظر عن كون هذا المفهوم حقيقة
وماهية أولا فإذا سئل ثانيا عن وجوده وأجيب بالوجود عرف أنه حقيقة وماهية أجمع
ملاحظة أنه حقيقة وماهية فلا يكون الابدال العلم بالوجود لاختصاص الحقيقة والماهية
بالموجودات فلا يكون البحث الثاني متجهات تدبر وفي سم عن عس الجواب عن البحث
الأول بما ملخصه أن المراد أنه يستحسن السؤال أولا عن المفهوم اجمالا ثم السؤال ثانيا
عن وجوده بهل البسيطة وان تعبير الشارح بالاستحالة في قوله لا من لا يعرف مفهوم اللفظ
استحال الخ نسيح فتدبر (قوله في الترتيب) أي في حال الترتيب أي ترتيب الطلب (قوله
الطبيعي) هو توقف الثاني على الأول لا على سبيل العلمية وكتب أيضا قوله الطبيعي أي
العقلي نسبة للطبع بمعنى العقل اذهو المرعى للمناسبات ح ف وفي عرق ما يدل عليه
(قوله ثم وجود المفهوم في نفسه) أي بهل البسيطة (قوله ثم ماهيته وحقيقته) وترتله
الرابع وهو السؤال عن حال بهل المركبة بعد السؤال عن ماهيته وحقيقته والحاصل أنك
تقول مثلاما البشر فتجيب بانسان ثم تقول هل هو موجود أولا فتجيب بوجود ثم تقول
ما ماهيته وحقيقته فتجيب بجموان ناطق ثم تقول هل يعيش على أربع أو رجلين ونحو ذلك
من الأحوال العارضة له (قوله لا من لا يعرف مفهوم اللفظ) أي الاجمالي عامة
للترتيب (قوله ولا ماهية له) لأن الماهية المرادة هنا ما به الشيء بالمعنى المتعارف أعني
الموجود هو هو والمعدوم لا وجود له فلا ماهية أيضا بالمعنى المراد هنا فنرى (قوله والفرق
الخ) لما كان الحد والمحدود متحدين ذاتا مختلفين من جهة الاجمال والتفصيل فرعا
يتوهم متوهم عدم الفائدة في التحديد سواء كان حقيقيا أو اسميا فدفعه بقوله والفرق الخ
أه سيراخي (قوله بين المفهوم) أي للعالم باللغة كما يأتي وقوله بالجملة أي الاجمال

(وتقع البسيطة هل في الترتيب بينهما)
أي بين ما التي لشرح الاسم والتي
لطلب الماهية يعني أن مقتضى
الترتيب الطبيعي أن يطلب أولا
شرح الاسم ثم وجود المفهوم
في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لأن
من لا يعرف مفهوم اللفظ استحالة
منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم
ومن لا يعرف أنه موجود استحالة
منه أن يطلب حقيقة وماهية
اذلا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له
والفرق بين المفهوم من الاسم
بالجملة وبين الماهية التي تفهم من
الحد بالتفصيل

والباء للملازمة (قوله غير قابل) أى حقير بل هو عظيم أو المراد بالتقليل الخفاء (قوله فهم) أى الماشية سم (قوله ووقف الخ) أى اجمالا فيعلم ان سمع لفظ انسان أنه موضوع لنوع مخصوص من الحيوان (قوله المتراض بصناعة المنطق) فيه ان الذاتيات انما تعرف بالعقل أو محض فرض العقل على الاصح فالارتراض في صناعة المنطق لا يقيد معرفة ذاتيات الاشياء وقد يقال المتراض بصناعة المنطق يستخرج للحقيقة أجزاءها الذاتية من الجنس والفصل عند عدم النقل تأتى (قوله فالموجودات) هي تبط بقوله سابقا ومن لا يعرف انه موجود الخ وكتب أيضا قوله فالموجودات أى في نفس الامر وقوله لها حدود حقيقية أى ان علم وجودها واسميتها ان لم يعلم (قوله لها حقائق) وهى الماهيات المركبة من الذاتيات مأخوذة باعتبار التحقق والوجود سم (قوله ومفهومات) أى صور فى العقل مدركة من الانظربواسطة توضيح كتب اللغة سواء كانت مع الوجود أولا (قوله فلها حدود حقيقية) أى تدل على الحقائق وقوله واسميتها أى لفظة تدل على المفهومات (قوله وأما المعدومات) أى أسماء المعدومات (قوله بحسب الذات) أى الحقيقة (قوله حتى الخ) تفريع على قوله لا يكون الا بعد أن يعرف الخ (قوله فى أول التعاليم) هى بمنزلة الابواب (قوله انما هى حدود اسمية) فى الحنيد ما لم يخصص مع الايضاح انه كان عليه أن يتعرض فيما سبق لبيان انه قد يطلب بما الشارحة للاسم تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا أى تفصيل الموضوع له وأن جوابا حقيقيا قد حمله بحسب الاسم ليتضح بذلك ما ذكره هنا من أن الحدود الاسمية تصير حدودا حقيقية فان هذا لا يتضح بما تعرض له سابقا من انه يطلب بما الشارحة ببيان مجمل المعنى فيجاب بإيراد لفظ اشهر اذ لا بد من التفصيل فى الحد الاسمى اه (قوله وأثبت وجودها) أى الخارجى (قوله صارت الخ) هذا كما غير مسلم لان الحد الاسمى عبارة عن جميع ما اعتبره الواضع فى مفهوم اللفظ وما اعتبره قد يكون عارضا للأفراد لاذاتيا فلا يمكن بعد اثبات الوجود أن يكون حدا حقيقة بل لان الحد الحقيقى عبارة عن جميع ذاتيات الشئ الموجود فلا بد من تأويل كلامه بأن المراد أنه بعد اثبات الوجود يمكن أن يصير حدا حقيقة بأن يكون ما اعتبره الواضع جميع ذاتيات الافراد ع من سم (قوله تلك الحدود) أى المعارض وقوله حدودا حقيقية أى بحسب الحقيقة فانقلب الاسمى حقيقيا (قوله وبين المعارض الشخص لذى العلم) قال فى الاطول الاظهر ان المطلوب بين الشخص من ذى العلم كقولنا من فى الدار فيجب أن يزيد فاذا لم يكن الجواب بالشخص يعدل الى مفهوم كل منصرف فى الشخص وفى المقام بحث لان السائل يعرف شخص زيد ويرد الكون فى الدار بينه وبين غيره وانما يطلب تصديقا خاصا فهو كالمزمرة وأم فى سؤال متردد بين الاشخاص فى الكون فى الدار اه ملخصا والجواب عنه انه ليس مطلوب السائل تصور شخص زيد باعتبار خصوصه حتى يعترض بأنه

(قوله) بالعقل صوابه بالنقل اه
من هاشم

غير قابل فان كل من خوطب باسم فهم فهم ما ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة وأما الحد فلا يقف عليه الا المتراض بصناعة المنطق فالموجودات لها حقائق ومفهومات فلها حدود حقيقية واسميتها وأما المعدومات فليس لها الا المفهومات فلا حدود لها الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد أن يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع فى أول التعاليم من حدود الاشياء التى يبرهن عليها فى اثناء التعاليم انما هى حدود اسمية ثم اذا برهن عليها وأثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدودا حقيقية بجميع ذلك ما ذكره فى الشفاء (و) يطلب (بمن المعارض الشخص) أى

الاسم الذى يعرض

متصور له بل تصور شخص من في الدار زيد أو غيره وهو مجهول مشخص من في الدار باعتبار هذا العنوان ولما كان التصديق بثبوت شيء صاحب هذا الشخص بخصوصه تابعاً لتصور الشخص حكموا بأن هذه الكلمات اطلب التصور فقط تدبر (قوله المعارض) سواء كان ذلك المعارض علماً أو غيره كوصف عرق فالمراد بالمعارض الامر المتعلق به كافي الخفيد (قوله الشخص) خرج المعارض العام كالضاحك والكاتب (قوله لذي العلم) عبر بالعلم دون العقل لمتناول الباري جل اسمه فخوف ربك يا موسى (قوله وتعينه) عطف تفسير (قوله فيجاب بزيد) ولا شك ان زيدا عارض للذات (قوله ونحوه مما يفيد تشخيصه) كقولك الرجل الطويل الذي اقيسته بالامس فحجة الجواب به من جهة أن المخاطب يفهم منه الشخص بسبب ان مجموع الاوصاف في شخص وان كانت تلك الاوصاف بالنظر الى نفسه وماتها كلمات كذا في الاطول (قوله وقال السكاكي) أي في الفرق بين ما ومن وهو مقابل للتقيد السابق وهل هو قائل بما سبق ويزيد عليه شذا أو لا حر رسم وعبارة الاطول عتب قوله تقول ما عندك الخ مانصه وهذا سؤال عن الجنس اجمالاً وقد يستل عنه تفصيلاً فيقال ما الكلمة فيجاب بلنظ وضع لمعنى مفرداً وهذا سؤال عن الجنس مع قطع النظر عن انه مسمى الاسم وقد يستل عنه من حيث هو كذلك كما سمعت وما يقال ما الانسان فيقال بشر فلم يزد المصنف بما ذكره على ما ذكره السكاكي الانفصلاً لما اندرج في بيانه اه فمقابله لما قبله بالنسبة الى من فقط (قوله أي أي اجناس) فيه تسميح لان ما للجنس وأي لتمييزه لكن لما كان مميز الجنس يستشعر منه الجنس فسر ما عندك بأي جنس عندك تسمية التلازم جوابه ما والا فالحجاب به عن أي هو أن يقال شيء مكتوب أو شيء عاقل أو شيء ملبوس ونحوه مما فيه ذكر المميز للجنس الموجود فافهم اه من عرق أي والحجاب به عن ما كآب ونحوه كقوس وانسان (قوله ويدخل فيه السؤال عن الماهية) عبارة السكاكي وأما ما فلا سؤال عن الجنس تقول ما عندك الى أن قال وكذلك ما الكلمة وما الاسم وما الفعل وما الحرف وما الكلام فقد فصل بين قوله تقول ما الكلمة وبين ما قبله بقوله كذلك ولا بد لذلك من نكتة والذي يلوح من الشارح أنها للتبني على أن ما بعده سؤال عن الماهية والحقيقة تفصيلاً بالحد وما قبله سؤال عنها اجمالاً كذا في السمد فأشار الشارح بقوله ويدخل الخ الى أن المراد بالسؤال بما عن الجنس ما يشمل السؤال عنه اجمالاً والسؤال عنه تفصيلاً وكتب أيضاً قوله ويدخل فيه السؤال عن الماهية أي تفصيلاً بالحد اذ ليس المراد بالجنس الجنس المنطقي حتى لا يشمل النوع بل اللغوي وهو ما دل على مقصده (قوله أي أي اجناس الالفاظ هي) أي أي جنس من اجناس الالفاظ أي أي نوع من أنواع الالفاظ هي (قوله عن الجنس من ذوي العلم) أو غيرهم كافي الاطول وكتب أيضاً مانصه أراد بالجنس الجنس اللغوي الشامل للنوع لا المنطقي فقط (قوله وفيه) أي في كلام السكاكي بالنظر

(لذي العلم) فقيده تشخيصه
وتعينه (كقولنا من في الدار)
فيجاب بزيد ونحوه مما يفيد
تشخيصه (وقال السكاكي يستل
بما عن الجنس تقول ما عندك أي
أي اجناس الاشياء) عندك
(وجوابه كتاب ونحوه) ويدخل
فيه السؤال عن الماهية والحقيقة
فهو ما الكلمة أي أي اجناس
الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد
موضوع (او عن الوصف تقول
ما زيد وجوابه الكريم ونحوه)
يستل (عن عن الجنس من ذوي
العلم تقول من جبريل أي البشر
هو ام ملك ام جنى وفيه نظر) اذ
لا نسلم انه السؤال عن الجنس وانه
يصح في جواب من جبريل أن
يقال ملك

الى من فقط فان المنقول انه يستل عن عن العارض الشخص كما مر وأرجع بعضهم النظر الى قوله أو عن الوصف فان المنطقيين قالوا لا يستل جماعن الصفات المميزة بل بأى وأجاب بأن مراد السكاكي انها قد تخرج عن حقيقة ما يستفهم بها عن الصفات من يس (قوله بل جوابه الخ) ولا يرد قوله

أنا أنارى فقلت ممنون أنتم * فقالوا الحق قلت عواظلا ما

لان السائل اعتقد أنهم من جنس البشر وسأل عما يميزهم ككونهم من أى قبيلة فأجابوا بالجنس اشارة الى ان الاعتقاد خطأ وأنه لا ينبغي السؤال عن قال فى الاطول وحسبك نظر أقوى وهو أنه لو كان للسؤال عن الجنس لما صح لمن قال لنا جاءنى انسان من هو مع شيوعه ولصح السؤال عن جهل جنسه وهو بحضرته عن هو اه (قوله عما يميز) يظهر ان المراد عن موصوف ما يميز أى موصوف وصف يميز الخ لقوله بعد أى ان نحن ام اصحاب محمد الخ فالمسؤول عنه بأى الاشخاص الموصوفون بالكون كافرين أو الكون أصحاب محمد فقول الشارح بعد وسألو عما يميز أى موصوف ما يميز وقوله مثل الكون تمثيل لما يميز تأمل (قوله المتشاركين) الاقتصار على الاثنين بيان للاقل وأخذه والافهى تميز أحد المتشاركين أيضاً سم بل واحد المتشاركين والمتشاركات (قوله بعمهما) تأكيد للاستدلال اذ الامر المتشارك فيه لا يكون الا كذلك هكذا فى الفري وغيره وقال فى الاطول احترز به عن المتشاركين فى مال أو دار فانه لا يستل بأى عما يميز عما لم يجعل تحت ما يعمهما ولو كان مفهوم المتشاركين فى هذا المال ولم يتنبه له السيد فقال فى شرح المفتاح هو لتأكيد التشارك ولا بد فى معرفة ما يميز فى بعض المواضع من فطانة فى قولك جاءنى زيد وعمر ولا أدري أيهما تقدم الامر الاعم الجائى أى الجائين تقدم اه (قوله أى الفريقين الخ) هو حكاية كلام المشرىين لليهود وقد أجابهم اليهود بقوله انتم كذا وافترأه (قوله وسألو) أى الكافرون وكتب أيضاً قوله وسألو عما يميز عبارة عن فسألو عما يميز الفريق الذى ثبت له الخصية (قوله فائمين لهذا القول) خال من الكافرين ولا حاجة اليه بل الاوضح حذفه راجع عن (قوله عن العدد) أى العدد المعين كفى الرضى فلا يصح أن يجاب عن قولك كم رجلا فى البلد بألوف كذا فى الاطول (قوله نحو سئل بنى اسرائيل الخ) الآية ليست على حقيقة الاستفهام فلا ينبغي التمثيل بها لان المقام مقام بيان المعانى الحقيقية كما لا يخفى أطول وأقول قول الشارح فكتم عنهما للسؤال الخ صريح فى بقاءكم على حقيقةهما من الاستفهام وأن الغرض منه التوبيخ فهو وسيلة اليه من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات ففسه توبيخهم بعدم انظارهم مع كثرة الآيات فلا يرد اعتراض الاطول (قوله فن آية ميمزكم) وكم مفعول آيتناهم الثانى (قوله بزيادة من) أنكر الرضى بزيادة من فى ميمزكم الاستفهامية وقال لم أجده فى نظم ولا اثر ولا كتاب من كتب النحو ومن لطائف الشارح أنه قال

بل جوابه ما لبث بأى بالوحى كذا
وكذا مما يفيد تشخيصه
(و) يسئل (بأى عما يميز أحد
المتشاركين فى أمر يعمهما)
وهو مضمون ما أضيف اليه أى
(نحو أى الفريقين خير مقاما
أى أن نحن أم أصحاب محمد)
صلى الله عليه وسلم فالمؤمنون
والكافرون قد اشتركا فى الفريقية
وسألو عما يميز أحدهما عن الآخر
مثل الكون كافرين فائمين لهذا
القول ومثل الكون أصحاب
محمد صلى الله عليه وسلم (و) يسئل
(بكم عن العدد نحو سئل بنى
اسرائيل كم آيتناهم من آية بيته)
أى كم آية آيتناهم أعشرين أم
ثلاثين فن آية ميمزكم بزيادة من

في مقابلته وأقول سل بني اسرائيل كم اتبعاهم من آية بيعة ويندفع كلام الشارع بأنه
تحتمل الآية كم الخبرية على ما ذكره الرخشمي فلا يتم تمسك عليه ونحن نقول يجوز أن
تكون من زائدة في المفعول وتكون كم مصدرية أي كم مرة آتيناهم آية بينة أه أطول وأجاب
الفتري بأن مراد الرضى عدم العثور على جوهري إذا لم يوصل بيعة وبين كم بفعل متعد
كأدل عليه سياق كلامه وكتب أيضا قوله بزيادة من ظاهر في القول بأن من هذه زائدة
ويحتمل أن المراد أنه أتى بها الفرض الفصل وهي لبيان أو التبعض كما قبلهم ما أيضا كذا
في يس (قوله لما وقع من الفصل الخ) فالولم تزد من لالتبس بمنزلة كم بفعل الفعل المتعدي
(قوله كما ذكرنا في الخبرية) الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية أن كم الاستفهامية
لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند
المخاطب وبما يعرفه المتكلم وأما المعدود فهو مجهول في كليم ما فلذا احتج إلى المميز
المبين للمعدود ولا يحذف الدليل وأن الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب
بمخلافه مع الاستفهامية وأن المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لأنه مخبر
والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في معنى اللبيب
وغيره اه فتري (قوله ولكن الفرض الخ) يجوز أن يراد به الاستفهام على حقيقته من
غير استعماله لأن المقصود أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالسؤال وسؤاله لا يستعمل سم
(قوله عن الحال) أي عن الصفة فهو أبدأ سؤال عن المسند أو عن الحال مثال الأول
كيف زيد ومثال الثاني كيف يقوم زيد أطول وكتب أيضا قوله عن الحال قال السيد
والصفي وحفظي أن السيد الجرجاني قيده بالحال النابتة دون المستقلة سم (قوله
وبأن عن المكان) فاما أن يسئل به عن المسند نحو أين زيد وما عن الظرف نحو أين
يسكن أطول وكذا في متى نحو متى القتال ومتى يقدم زيد وكذا أيا وأنى (قوله ما ضيا
كان أو مستقبلا) أي أو حالا وان أو هم اقصار المصنف خلافة (قوله وبأيا عن الزمان
المستقبل) قيل أصل أيا أي أو وان فحذف إحدى الياءين من أي والهمزة من أو ان
فصار أي وان فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار ايان وورد بأن كسر الهمزة فيه لغة
مستعملة وهو يائي أن يكون أصله ذلك لأنه تثقيل في مقام التخفيف اللهم إلا أن يقال
الكسر عوض عن الياء المحذوفة والحق أن كون الاسم غير متمكن يائي التصرف
المذكور فتري (قوله قبل وقد تستعمل الخ) يحتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل إلا في
مواضع التخييم كما قيل ويحتمل أن المراد أنها تستعمل للتخييم كما تستعمل في غيره وهو ظاهر
كلام النحويين اه ع ق (قوله أيا يوم القيامة) ولا يضرا لاخبار بأيا عن يوم القيامة لأن
المراد السؤال عن زمان وقوعه إذا الكلام على تقدير المضاف أي أيا ووقوع يوم القيامة
فليس اخبارا بالزمان عن اليوم الذي هو كالجنة هنا وكذا الاشكال في السؤال عن زمان
وقوع اليوم الذي هو من أسماء الزمان لأنه يجوز أن يعتبر الوقت بوقوع مخصوص كما يقال

لما وقع من الفصل بفعل متعد
كم ومبهم كما ذكرنا في الخبرية فكم
ههنا السؤال عن العدد ولكن
الفرض من هذا السؤال هو
التقريب والتوبيخ (و) يسئل
(ب) كيف عن الحال وبأن عن
المكان وبمق عن الزمان) ما ضيا
كان أو مستقبلا (و) بأيا عن
الزمان المستقبل قيل وقد تستعمل
في مواضع التخييم مثل يسأل أيا
يوم القيامة

مقي يوم لثاني بفلان لان المراد ما يقع فيه وايضا يجوز ان يعتد به الاخص ظرفا للاعمال
والعكس والتفخيم هنا ولو كان هذا الكلام حكاية عن الكافر الذي لا يعتد بوجود يوم
القيامة فضلا عن تفخيمه انما يتحقق لان هذا السؤال يقول به بناء على اعتقاد المخاطب
استهزاء وانكارا اه ع ق وقوله استهزاء أى بالمخاطب (قوله وأنى تستعمل الخ) يحتمل
أن تكون حقيقة في الاستعمالين فتكون من قبيل المشترك وأن تكون مجازا في أحدهما
ع ق وسأنى في الشارح (قوله تارة) أى مرة بعد مرة على ما في الصحاح فالتقييد بتارة
كالتقييد بكثير أطول (قوله بمعنى كيف الخ) وتجي بمعنى متى أيضا وهو كما جاء بمعنى
كيف قال الرضى وفسر الآية بالمعنى الثلاثة أطول (قوله نخوفأنا نحنكم أى شئتم)
كان الاحسن التمثيل بقوله تعالى أنى يحيى هذه الله بعد موتهم التنظير صاحب العروس
في تمثيل المصنف بأن انى فيه لو كانت استفهامية لاستغنى عما بعده لان من شرط
الاستفهامية ان تنكتفى بما بعدها قال والذي اختاره شيخنا أبو حيان أن انى في هذه الآية
شرطية وأقيمت فيها الاحوال مقام الظروف المكانية وجوابها محذوف وفي كونها
استفهامية أو شرطية اشكال لان كلام من الاستفهامية والشرطية لها الصدارة فلا يعمل
فيها ما قبلها من يس وكتب أيضا مانعه سبب نزولها أنهم كانوا يقولون من جامع امرأته
من جهة دبرها في قبلها كان الولد أحول سم (قوله على أى حال) أى من الاستلقاء وغيره
(قوله بعد أن يكون الخ) لان في تعليق الامر بالانسان بالحرث المناسب لمشرعيته ما يشعر
بعليته له فيقتضى ان تعمم حال الانسان انما هو بعد ان يكون المأنى موضع الحرث
فيقتضى عدم الاذن في اتيان الادبار اذ ليست محل الحرث الذى هو طلب النسل ويؤيد ذلك
أن الله تعالى قال في الآية الاخرى فأتوهن من حيث أمركم الله اذ يفهم أن ثم موضعا
لم يؤمر بالانسان منه وغير الدبر مأمر به اجماعا فيبقى محل لم يؤذن فيه الا الدبر اه ع ق
وكتب أيضا قوله بعد أن يكون المأنى موضع الحرث أى وهو الفرج دون الدبر ففي ذكر
الحرث اشارة الى ذلك والمنع من الدبر بخلاف الشبهة حيث أجازوا الانسان في دبرها سم
(قوله المأنى) بفتح التاء وبكسرها وتشديد الباء (قوله موضع الحرث) فيه اشارة الى ان
في الآية حذف مضاف أى موضع حرثكم شبه الفرج بالارض التى تحرث والجماع بالحرث
والمنى بالبذر والولد بالزرع (قوله ولم يحيى أنى زيد الخ) محترز قوله ويجب أن يكون
بعدها فعل (قوله وقوله تستعمل) أى دون أن يقول وضعت (قوله ويحتمل أن يكون
الخ) هذا يتعلق بقوله وأخرى الخ فقط سم وكتب أيضا قوله ويحتمل أن يكون معناه الخ
عطف على يحتمل الاولى اى واشارة الى أنه يحتمل أن يكون معناه الخ كما يؤخذ من المطول
وكتب أيضا قوله ويحتمل أن يكون معناه أين أى لا مجموع من أين كما هو ظاهر كلام المتن
وعبارة المطول عقب قوله بمعنى من أين نحو أنى لك هذا اذهب جماعة الى أنها فى معنى من
أين وآخرون الى أنها فى معنى أين ومن مقدرة فلذا قال بمعنى من أين ليكن تطبيقه على أى

وأنى تستعمل تارة بمعنى كيف
ويجب أن يكون بعدها فعل
(نخوفأنا نحنكم أى شئتم)
أى على أى حال ومن أى شئ
أردتم بعد أن يكون المأنى
موضع الحرث ولم يحيى أنى زيد
بمعنى كيف (وأخرى بمعنى
من أين نحو أنى لك هذا) أى من
أين لك هذا الرزق الا أنى كل يوم
وقوله تستعمل اشارة الى أنه يحتمل
أن يكون مشتركا بين المعنيين وأن
يكون فى أحدهما حقيقة
وفى الآخر مجازا ويحتمل أن
يكون معناه أين الا أنه
فى الاستعمال يكون مع من ظاهرة
كما فى قوله

مذهب يراد فن قال الباء بمعنى في فقد خرج عن المصلحة ويؤيد كونها بمعنى أين ججي من أي
 كما في قوله * من أين عشرون لئلا من أي * وههنا بحث شريف خفي عن البصائر لانه لطيف
 وهو أنه ليس شيء مما ذكر ويذكر من مباحث الاستفهام مما يتعلق بشئ المعاني فان حقائقه
 وظوائف لغوية ومجازاته من مباحث البيان وفروع قواعد المجاز نعم انه يتفرع على حقائقه
 من ايات وقوف معرفتها على معرفة الحقائق التي لم يذكر شيئا منها او ينبغي أن يقول وأما
 الاستفهام فلا اعتبارات لا تعرف الا بعرفه ما بين أدواته من التفصيل وقد بين ذلك
 في النحو كما قاله في بيان اعتبارات تقسيم المسند بالشرط اذ الفرق بينهما تحكم اه وقوله
 فلذا قال بمعنى من أين لم يكن الخ أي فقول المصنف انه يستعمل بمعنى من أين أي سواء كان
 ذلك من جهة الضمار من قبل أي أو من جهة ان معنى أي من أين بجملة ما (قوله من أين)
 خبر مقدم وعشرون مبتدأ وخرو لئلا صفة عشرون وقوله من أي الظاهر أنه خبر حذف
 مبتدؤه وصقته بدليل ما قبله أي من أي عشرون لئلا وهل يحتمل أن يكون تأكيذا
 بالمراد فمن أين مع وجود النصل من يس (قوله على ما ذكره الخ) متعلق بقوله أن يكون
 معناه الخ وفي ع قاما ملخصه ان أي التي ليست بمعنى كيف تكون بمعنى من أين كما في الآية
 فتتضمن الظرفية والابتدائية وتكون بمعنى أين فقط كما في البيت فتتضمن الظرفية دون
 الابتدائية ويحتمل أن أي تكون بمعنى أين فقط دائما لئلا أنها تارة يصرح عن معها كما
 في البيت وتارة تقدر كما في الآية على ما ذكره بعض النحاة (قوله تستعمل) أي على
 سبيل المجاز المرسل (قوله بحسب الخ) متعلق بتستعمل أو يحذف أي ويتعين ذلك
 الغير بحسب الخ (قوله كالاستبطاء) فالاستفهام مسبب عن الجهل وهو عن كثرة الدعوة
 اذ يعد جهل القليل وهي عن الاستبطاء فأطلق المسبب وأراد السبب ولو بوايط وقوله
 والتعجب فالتعجب يستلزم الجهل وهو يستلزم الاستفهام (قوله نحوكم دعوتان) مثل
 في الايضاح بقوله تعالى متى نصر الله (قوله في عدم ابصاره اياه) من ظرفية المطلق في
 المقيد اذ المراد في وقت عدم الخ وعلى كل فالمتعجب منه عدم ابصاره اياه وفيه أن التعجب
 منه يستدعي خفاء سببه فيصح الاستفهام عنه فلا يحل لقوله ولا يخفى الخ لان ذلك
 في حال لا يخفى وكأنه مبني على ان المستفهم عنه عدم ابصاره وليس كذلك اذ معنى العبارة
 أي شيء ثبت لي في حال كوني لا أرى الهدى أي أي حالة حصلت لي منعني الرؤية
 (قوله عن حال نفسه) كأن المراد في مثل هذا المقام والافتقار يخفى على الشخص حال
 نفسه فمسأل عنه كالمريض يسأل الطبيب ع س سم وكتب أيضا قوله عن حال نفسه أي
 التي هو أدري بها كالقيام فلا يرد أن المريض يسأل الطبيب عن حاله وكتب أيضا قوله عن
 حال نفسه هي هنا المسألة التي قامت به وقت عدم رؤيته الهدى مع حضوره بحسب
 ظنه أو لا فكانت سببا لعدم الرؤية هل هي غفلة بصره أو ستر شيء له عن بصره أو نحو ذلك
 كما يشير اليه قول الكشف على معنى أنه لا يراه وهو حاضر الخ كما سيأتي بيانه تأمل (قوله

* من أين عشرون لئلا من أي *
 أو مقدرة كقوله تعالى أي لك
 هذا أي من أي من أين على
 ما ذكره بعض النحاة (ثم ان هذه
 الكلمات) الاستفهامية (كثيرا
 ما تستعمل في غير الاستفهام) مما
 يناسب المقام بحسب معونة القرائن
 (كالاستبطاء نحوكم دعوتان)
 والتعجب نحو ما لا أرى الهدى
 لانه كان لا يغيب عن سليمان عليه
 السلام الا بآذنه فلما لم يصره في
 مكانه تعجب من حال نفسه في عدم
 ابصاره اياه ولا يخفى أنه لا معنى
 لاستفهام العاقل عن حال نفسه

(قوله) اذ المراد صوابه أو كما هو
 بهامش عن الشيخ البو لاقى اه

وقول) مبتدأ خبره قوله يدل الخ (قوله على معنى الخ) حاصله انه جازم بعدم رؤيته مع حضوره متردد في سبب عدم رؤيته مع حضوره (قوله وهو حاضر) لظنه حضوره (قوله أو غير ذلك) ككونه خلفه (قوله ثم لاح له أنه غائب) أي لا على وجه القطع بدليل قوله بعد كأنه يسأل عن صحة ما لاح له سم (قوله فأضرب عن ذلك) نبيه على أن أم منقطعة (قوله يدل) في بعض النسخ لا يدل والمراد عليها لا يدل قطعا لاحتمال حمله على معنى التعجب سم (قوله على ان الاستفهام على حقيقة) لا يخفى أنه ان كان الاستفهام من نفسه فهو مجاز ويمكن أن يحمل عليه نسخة لا يدل وان كان من اللسان من لم يفتوا سبب عدم رؤيته اياه فهو حقيقة كما هو الظاهر وكتب أيضا ما نصه أي وقولهم لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه غير مدلول ذلك في حال لا تخفى على صاحبها دون حال تخفى ولا يعده خفاه الحال التي قامت بسبب عدم رؤيته على أن الأصوب كما في سم تقرير الكشف بأن المسؤل عنه وجود حائل منع الرؤية أو غيبته وذلك ليس حاله انفسه فأمكن السؤال عنه (قوله والتنبيه الخ) أي لأن الاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فإذا سلك طريقا واضحا الضلالة بزعم المتكلم كان هذا غفلة من المخاطب عن الالتفات الى ذلك الطريق فإذا نبه عليه ووجه ذهنه اليه كان تنبيهه على ضلاله فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم للتنبيه على كونه ضالا قاله السيد (قوله فأين تذهبون) اذ ليس القصد منه استعلام مذهبهم بل التنبيه على ضلالهم وانه لا مذهب لهم فيجب توجيه ذهنهم اليه كدهذا الاستعمال بالتصريح بالضلال فيقال بل ضل عن طريق القصد يا هذا الى أين تذهب قد ضللت فارجع وبهذا يعلم أن التنبيه على الضلال لا يحتاج الى انكار والنفي ع ق وكتب أيضا قوله فأين تذهبون في استعمال الاستفهام دون التصريح بكونه طريقا ضلالا مباغتنا احداهما أن كونه ضلالا أمر واضح يكفي في العلم به مجرد الالتفات اليه والثانية ايها أن المخاطب اعلم بذلك الطريق من المتكلم حيث يحتاج الى السؤال عنه أطول (قوله والوعيد) أي لأن الاستفهام ينبيه على جزاء اساءة الادب وهو يستلزم وعيده لاتصافه بما وقوله والتقرير أي لأن الاستفهام يلزمه الجمل على الاقرار بالمستفهم عنه المعلوم للمخاطب أو يقال الاستفهام طلب الاقرار بالمستفهم عنه مع سبق الجهل من المتكلم فاستعمل في مطلق الطلب ثم في الطلب مع العلم وهو نفس التقرير (قوله ألم أو دب فلانا) في العدول عن الاستفهام عن الاثبات بأن يقول أ أدبت فلانا الى الاستفهام عن النفي ايها ان المخاطب اعترفني التأديب فلذلك أقدم على الاساءة وفيه من المبالغة ما لا يخفى أطول (قوله اذا علم المخاطب ذلك) وأنت تعلم أنه يعلم ذلك أطول (قوله فلا يحمله) أي الاستفهام على السؤال أي الحقيقي وكتب أيضا ما نصه فعلم المخاطب بذلك قرينة على ما يريد بالاستفهام صارفة عن الحقيقة اه (قوله أي حمل الخ) أي وليس

وقول صاحب الكشف تظار
سليمان الى مكان الهند هدفلم
يصبر وقال مالي لا أراه على معنى
انه لا يراه وهو حاضر لسا ترسره
أو غير ذلك ثم لاح له أنه غائب
فأضرب عن ذلك وأخذ يقول
أهو غائب كأنه يسأل
عن صحة ما لاح له يدل على أن
الاستفهام على حقيقة (والتنبيه
على الضلال فحرف أين تذهبون
والوعيد كقولك لمن يسئ الادب
الم أو دب فلانا اذا علم) المخاطب
(ذلك) وهو أنك أدبت فلانا فيفهم
معنى الوعيد والتخويف فلا يحمله
على السؤال (والتقرير) أي حمل
المخاطب على الاقرار

التقرير هنا معنى التحقيق والتثبت كما هو الاستعمال المشهور بدليل قول المصنف المقرر به وان صح كون الاستفهام للتقرير بهذا المعنى كما سيذكره الشارح اذ يصح أن يكون الاستفهام ابتداءً وتقريراً ونثبت الحكم المعلوم للمتكلم في ذهن المخاطب لان الاستفهام يستدعي توجهه اليه واحضاره والجواب به (قوله بما يعرفه) فيه اشارة لما يأتي في آتيت قلت للناس وأليس الله بكاف عبده (قوله ما حل) أي اللفظ وقوله على الاقرار به أي بدلوله (قوله في تقريره) أي المخاطب (قوله وعلى هذا القياس) أي قياس بقية المتعلقات نحو أرا كما جئت في التقرير بالحال والانكار له وهكذا (قوله وقد يقال الخ) أي ولكن المراد قول بدليل قوله المقرر به (قوله معنى التحقيق) أي النسبة وقوله والتثبت عطف تفسير (قوله معنى الخ) ينبغي أن يكون المراد أنه ان كان ضرب الخطاب مجهولاً لنفسه فالمتصور اخباره به على وجه التثبت أو هو ما قاله تصودق ثبتت اعلامه بكونه معاهوماً كأنه يقول هذا معلوم قطعاً فلا تطمع في انكاره تأمل سم (قوله والانكار) قال في الاطول العلاقة بين الاستفهام والانكار بمعنى نفي اليقظة أن ما لا ينبغي مما لا يصدق بوقوعه في الماضي أو المستقبل بل يشك فيه والشك يستدعي الاستفهام فأفيد بالاستفهام أنه مما لا ينبغي وكذا بين الاستفهام والانكار بمعنى التكذيب فإن الظاهر الكاذب وان ادعاه أحد لا ينبغي أن يصدق به غاية الامر الشك فيه فأفاد المستفهم ان غاية الامر فيه الشك دون الدعوى وقال السيد السند انكار الشيء بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه في أحد الازمنة وادعاه أنه مما لا ينبغي أن يقع يستلزم عدم توجه ذهن اليه المستدعي للجهل به المفضي الى الاستفهام عنه أو نقول الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجه ذهن اليه المناسب لكرهه والنفرة عنه وادعاه أنه مما لا ينبغي أن يكون واقعاً وقس على هذا حال الانكار بمعنى التكذيب (قوله كذلك) حال من الانكار واسم الاشارة راجع للتقرير (قوله أغبر الله تدعون) قاله عامس والمفسر كون المدعو غير الله (قوله أي بإيلا الخ) بيان للمراد من التشبيه (قوله في قوله) أي امرئ القيس ونحوه * ومسحوبة زرق كنياب أغوال * المشرف في سيف قال أبو عبيدة نسب الى مشارف وهي قرى من أرض العرب تدفن من الريف يقال سيف مشرف ولا يقال مشارف لأن الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل المشرف منسوب الى مشرف وهو قين كان يعمل السيوف كذا في ضرام السقط والمسنونة المهدوة وصفها بالزرق لالتهاعلى صفاتها وكونها مجلدة فخرى (قوله والفاعل) أي الغوى (قوله أغبر الله أتخذوليا) فالمسكركون المتخذ غير الله وأما أصل اتخاذ فلا يتعلق به انكار (قوله وأما غير الهمزة الخ) جواب عما يقال ما الحكمة في تقييد المصنف بالهمزة (قوله لكن لا تجرى الخ) أي لكونه انما يستعمل في شئ مخصوص مثل لاهل انما هي لطلب التصديق فاذا استعملت لانكاراً والتقرير فأنما هي لانكار النسبة

بما يعرفه والجانبة اليه (بإيلاء المقرر به الهمزة) أي بشرط أن يذكر بعد الهمزة ما حل المخاطب على الاقرار به (كما مر) في حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤل عنه الهمزة تقول أضربت زيداً في تقريره بالفعل وأنت ضربت في تقريره بالفاعل وأزيد اضربت في تقريره بالمفعول وعلى هذا القياس وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبت فيقال أضربت زيداً بمعنى أنك ضربه البتة (والانكار كذلك) نحو أغبر الله تدعون أي بإيلاء المنكر الهمزة كالفعل في قوله أيقنني والمشرقي مضاجعي * والفاعل في قوله تعالى أهدم يقسمون رحمة ربك والمنفعل في قوله تعالى أغبر الله أتخذوليا وأما غير الهمزة فيجب التقرير والانكار لكن لا تجرى فيه

أو التقرير به أو لا تكون لأنكار فهو الفاعل أو التقرير به لكونه لا يستعمل في التصور
 كما سبق (قوله هذه التفاصيل) أي كون المقر به أو المنكر الفعل أو الفاعل الخ (قوله
 ومنه الخ) فصله عما قبله عن لطول الكلام عليه بعض طول (قوله أي الله كاف) قال في
 المعنى ولهذا عطف ووضعنا على ألم نشرح لما كان معناه شرحنا ومنه ألم يجدك يتيما
 فأوى اه أي ولو كان الاستفهام على حقيقة لم يصح العطف لزوم عطف الخبر على
 الانشاء (قوله لأن انكار النقي نقي) هذه صغرى للسكبرى التي ذكرها المصنف بقوله ونقي
 الخ (قوله للتقرير بما دخله النقي) قال الحفيد وهذا لا ينافي ما سبق من أن المقر به يجب أن
 يلي الهمزة لأن معناه إذا أريد تقرير الفعل مثالي الهمزة الفعل لا الفاعل أو المفعول
 وقس على ذلك تقرير غيره اه وإذا حل وجوب إيلاء المقر به الهمزة على هذا المعنى كان
 كما فلا حاجة إلى كونه غير كلي كما فعل سم (قوله فالتقرير لا يجب الخ) أي وقول المصنف
 سابقا والتقرير بإيلاء المقر به الهمزة ليس كإيلاء قوله والانسكار كذلك كما سيبيء سم
 (قوله من ذلك الحكم) أي الحكم الداخلة عليه الهمزة أي عما يتعلق به إثباتا كما في
 الآية السابقة أو نفيها كما في الآية (قوله إثباتا ونفيها) راجع لقوله بما يعرفه (قوله
 وعلمه) أي على التقرير بما يعرفه المخاطب نفيها (قوله أي بما يعرفه عيسى) هو أنه لم يقل
 اتخذوني الخ (قوله لا بأنه قد قال ذلك) ظاهره أنه لو كان التقرير على ظاهره كان بالفعل
 مع أن الذي ولي الهمزة الفاعل فعلى مقتضاه كان الظاهر أن يقول لا بأنه قد قال ذلك
 دون غيره بس (قوله صورة أخرى) ضابطه أن يليها مفعول الفعل المنكر ثم يعطف عليه
 بأم أو غيرها (قوله نحو أزيد الخ) هذا المثال فيه المتقدم المفعول ومثله الفاعل المعنوي
 نحو أزيد ضربك أم عمرو وكذا غيرها ما نحو أفي الليل كان هذا أم في النهار والمدار على
 انحصار الفعل في الملابس المنكر سواء كان واحدا أو متعددا مرذبا كذا في الاطول
 (قوله لمن يرد الخ) أي مقولا لمن الخ (قوله من غير أن تعتقد) على صيغة الخطاب دون
 الغيبة والالكان لغوا لانه لازم التريدي بالهمزة وأم ولغات شرط اعتقاد المتكلم الحصر
 أيضا مع أنه لا بد منه إذ لا يلزم من انكار المدحولية انكار الفعل بدونه أطول وكتب أيضا
 ما نصه المراد أنه يعتقد عدم تعلقه بغيرهما (قوله فإذا أنكرت تعلقه بهما) فيه إشارة إلى
 أن المنكر ابتداء هو المفعول لأن من حيث كونهما متعلق الفعل وأن انكارهما من هذه
 الحتمية يستلزم انكار الفعل لانهما محله ونقي المحل يستلزم نقي الحال فانكارهما من هذه
 الحتمية للتوصل إلى المقصود بالذات وهو انكار الفعل كذا في سم (قوله لانه لا بد له من
 محل يتعلق به) أي وقد انحصر في زيد وعمرو وقد نفية عنهم فلم يبق نقي الفعل من أصله وبهذا
 الاعتبار صار انكارا متعلقا كناية عن انكار أصل الفعل فالهمزة استعملت هنا استعمال
 الكتابات وعلى هذا قوله تعالى قل آلذ كرين حرم أم الانثيين أم ما اشتملت عليه ارحام
 الانثيين فان الغرض انكار أصل التحريم لما في بطون الانعام وليس فيما يظنون الانعام

هذه التفاصيل ولا تكثر كثرة الهمزة
 فلهذا لم يبحث عنه (ومنه) أي من
 محي الهمزة للانسكار (أليس
 الله بكاف عبده أي الله كاف) لأن
 انكار النقي نقي له (ونقي النقي
 إثبات وهذا) المعنى (مراد من
 قال ان الهمزة فيه للتقرير) أي للمحل
 المخاطب على الاقرار (بما دخله
 النقي) وهو الله كاف (لأن النقي)
 وهو ليس الله بكاف فالتقرير
 لا يجب أن يكون بالحكم الذي
 دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه
 المخاطب من ذلك الحكم إثباتا
 أو نفيها وعلمه قوله تعالى أفت قلت
 للناس اتخذوني وأتى الهين من
 دون الله فان الهمزة فيه للتقرير رأى
 بما يعرفه عيسى عليه السلام من
 هذا الحكم لا بأنه قد قال ذلك فافهم
 وقوله والانسكار كذلك دل على أن
 صورة انكار الفعل أن يلي الفعل
 الهمزة ولما كان له صورة أخرى
 لا يلي فيها الفعل الهمزة أشار إليها
 بقوله (ولانكار الفعل صورة
 أخرى وهي نحو أزيد اضربت أم
 عمرا لمن يرد الضرب بينهما) من
 غير أن تعتقد تعلقه بغيرهما فإذا
 أنكرت تعلقه بهما فقد نفية عن
 أصله لانه لا بد له من محل يتعلق به

محال ومحترم كما عليه الكفوة من ع ق و راجعه (قوله والانسكار اما للتوبيخ) ظاهره أن
الانسكار لا يخرج عن هذه الاقسام فتكون الامثلة السابقة داخلة في هذه الاقسام كقوله
أعبر الله تدعون فيجوز أن يكون للتوبيخ أى لا ينبغي أن يكون ونحو قوله أيقظنى الخ
للتكذيب في المستقبل أى لا يكون هذا وهكذا سم (قوله أى ما كان ينبغي) هذا في
الماضى (قوله فان العصيان واقع) أى فلا يكون الانسكار فيه للتكذيب (قوله فعنه
التحقيق) أى تحقيق ما يعرفه الخطاب من الحكم في هذه الجملة سم وكتب أيضا مانصه
لمسبق من ان التقرير يطلق بهذا المعنى وكتب أيضا قوله فعنه التحقيق والتنبيه أقول
ما المانع من أن يقتضيه التقرير بمعنى الحيل على الاقرار اذا اقتضى المقام اعتراف
الخطاب واقاراره بالعصيان لغرض من الاغراض (قوله أولا ينبغي أن يكون) أى هذا
الامر الذى أنت أيم الخطاب بصدد عمله وقصد ايقاعه ع ق وكتب أيضا مانصه هذا في
الحال والاستقبال والتوبيخ على المستقبل من حيث التصميم عليه وان كان ليس واقعا
وأما في الحال والماضى فظاهر (قوله أن يكون) يشمل الحال والاستقبال لان أن اذا
دخلت على ناسخ لا تخصه بالاستقبال (قوله أولئك الكذابين الخ) قال ابن يعقوب بعسد
توضيحه المقام وقد بين بما تقرران التوبيخ يشارك التكذيب في النفي ويختلفان في أن
النفي في التوبيخ متوجه لغير مدخول الهمزة وهو الانباء ومدخولها واقع أو كالأواقع
وفي التكذيب متوجه لنفس مدخولها فمدخولها غير واقع فافهم اه وكتب أيضا قوله
أولئك الكذابين أى تكذيب مدعى الشئ المنكر وقوله نامدى أى ولوعلى سبيل الفرض
والتنزيل كفى ع ق (قوله أفأصفاكم) أى خصصكم (قوله أى لم يفعل ذلك) أى
لم يخصكم بالبين ويتخذ من الملائكة بنات كما هو مقتضى كماله عن الولد مطلقا ع ق
(قوله أو في المستقبل) أى والحال كفى الاطول وكأنه سكت عنه لانه أجرا من الماضى
والمستقبل (قوله أنلزمكموها) بضم ميم الجمع مشبهة لاتصالها بضمير متصل وهل ضمها
حينئذ واجب أو راجع مع جواز الـ ~~كون~~ الاصح الثانى وعليه سيبويه ويونس وقرئ
أنلزمكموها بالنسكون أفاده بس (قوله على قبولها) أى قبول الهداية باتباع الشرع أو
قبول الحجة بالعمل بالشرع التى دلت عليه فالكفرة ادعوا أنهم يلزمون ما يكرهون أو نزولوا
منزلة من ادعى ذلك لنفسه ثم للرسول حرصا لا ينبغي في زعمهم من ع ق (قوله ونفسركم)
باب ضرب من ادفع الفكرة (قوله والحال الخ) الظاهر انه امر موكدة لما استلزمه العامل اعنى
أنلزمكم المقصر بأنلزمكم اذ الالتزام على النفي يقتضى كراهته (قوله بمعنى لا يكون هذا
الالزام) لان هذه الحكاية عن نوح عليه السلام وهو لم يؤمر بقول قومه وعبارة ع ق بمعنى
انام عشر الرسل لا يقع ما ذلك الالتزام وانما عايناه البلاغ لا الاكراه اذ لا كراه في الدين
وهذا يناسب عدم الامر بالجهاذا فالمرادنى الالتزام بالجهد لاننى التكليف بالقبول
اذ التكليف به واقع فلا يصح نفيه اه لمخصول كونه واقعا لا يصح نفيه قال الشارح

(والانسكار اما للتوبيخ أى ما كان
ينبغي أن يكون) ذلك الامر الذى
كان (نحو أعصت ربك) فان
العصيان واقع لكنه منكر
وما يقال انه للتقرير فعنه التحقيق
والتنبيه (أولا ينبغي أن يكون)
أى ان يحدث ويحقق مضمون
مادخلت عليه الهمزة وذلك
في المستقبل (نحو أنه صلى ربك)
بمعنى لا ينبغي أن يتحقق العصيان
(أولئك الكذابين) فى الماضى (أى
لم يكن فهو أفاصفاكم بكم بالبين)
أى لم يفعل ذلك (أو) فى المستقبل
أى (لا يكون فهو أنلزمكموها)
أى أنلزمكم تلك الهداية أو الحجة
بمعنى أنكرهكم على قبولها ونفسركم
على الاسلام والحال أنكم لها
كارهون بمعنى لا يكون هذا الالتزام

بمعنى أنكركم الخ وكتب أيضا قوله بمعنى لا يكون الخ وفي هذا تأليف لهم (قوله والتمكم)
وهو الاستهزاء والسخرية ع في وكتب أيضا قوله والتمكم إذا الاستهزاء تسبب عن
الجهل والجهل بالشئ قد يتسبب عنه التمسك والسخرية (قوله اختلفوا الخ) التحقيق
من الخلاف انه ان كان العطف بحرف مرتب كتم والفاء وحتى فعطف كل على ما قبله
وان كان بحرف غير مرتب كالواو أو أو أم فعطف الجميع على الاول وكتب أيضا ما نصه
قال شيخنا السيد علي الحنفى الضرير وفائدة الخلاف تظهر في نحو زيد مرتبه
وبعمر ووخالد فان جعلت خالد اعطنا على ضمير الخلفض وجب إعادة الجار عند غير ابن
مالك وان جعلته عطفا على عمرو لم يجب إعادة الجار واتفاها (قوله اصلواك تأمر لك) ففي
هذا التركيب مجاز لغوى في الهمزة وعقل في اسناد تأمر لك الى ضمير اصلواك ع ق
(قوله أن تترك ما يعبد آباؤنا) وبقيّة الآية أو أن تفعل في أموالنا منشاء وهو عطف
على ما يعبد لا على أن تترك لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون نعم من قرأت فعل
وتشاء بالفاء فالعطف على أن تترك من يس (قوله الهز والسخرية) أى بشعب
أو بالصلاة كذا في الاطول وكتب أيضا ما نصه فكأنهم يقولون لا قربة لك توجب
اختصاصك بأمرنا ونهينا الا هذه الصلاة التي تلازمها وليست هي ولا أنت بشئ ع ق
(قوله والتحقيق) لأن الاستهزاء يقتضى الجهل والجهل بالشئ ربما يتسبب عنه تحقيره
والتحقير جعل الشئ محقيرا والاستهزاء عدم المبالاة به وان كان كبيرا وربما يحدد
محلهم ما وان اختلفا مفهوما ما بينهما من الارتباط في الجملة لصحة نشأة أحدهما من
الآخر كما في ع ق (قوله مع أنك تعرفه) أى تعرف هذا المشار اليه (قوله والتهويل) أى
التفطير والتفخيم لشأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الاغراض ع ق وكتب
أيضا قوله والتهويل قالوا لأن التهويل يقتضى العظمة وشأن العظيم المهال عدم ادراكه
ويؤثره أن يجهل بالفعل ويتسبب عنه الاستفهام (قوله بل المراد الخ) عبارة ع ق
وانما المراد تنظير أمر فرعون والتهويل بشأنه وهو مناسب هنا لأنه لما وصف عذابه
بالشدّة زيادة في الامتنان على بني اسرائيل بالانجاء منه هوى فرعون وبين فظاعة
أمره لم يبدل ان العذاب المنهي منه غاية في الشدة حيث صدر عن هوشديد الشكيمة
عظيم العقوبة فكأنه يقول نجيناكم من عذاب من هو غاية في الشدة والعتو والفساد وناهيكم
بعذاب من هو مثله ولما كان الغرض من التهويل بشأن فرعون هو غاية تأييد الشدة
العذاب الذي نجيناكم به واصل اسرائيل أكد أمره زيادة في تعريف حاله وتهويل عذابه بقوله
تعالى انه كان الخاه (قوله وصف الله) أى في قوله ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب
المهين لذلك على شدته وفظاعته (قوله العذاب) أى عذاب فرعون (قوله زادهم)
أى الخطابين (قوله أى هل تعرفون من هو) أى هل تعرفون الذي هو في ذلك غاية
نخبر هو مخدوف فليس القصص حقيقة الاستفهام وقوله في فرط عتوه أى في حال انصافه

(والتمكم) عطف على الاستهزاء
أو على الإنكار وذلك أنهم اختلفوا
في أنه إذا ذكر معطوفات كثيرة
إن الجميع معطوف على الاول
أو كل واحد عطف على ما قبله
(نحو اصلواك تأمر لك أن تترك
ما يعبد آباؤنا) وذلك أن شعيبا
عليه السلام كان كثيرا الصلاة وكان
قومه إذا رأوه يصلى تضاحكوا
فقصدهوا بقولهم أصلواك
تأمر لك الهز والسخرية لاحقيقة
الاستفهام (والتحقير نحو من
هذا) استحقاقا بشأنه مع أنك
تعرفه (والتهويل كقراءة ابن
عباس رضى الله عنه ولقد نجينا بني
اسرائيل من العذاب المهين من
فرعون بلانظ الاستفهام) أى من
بفتح الميم (ورفع فرعون) على أنه
مبتدأ ومن الاستفهامية خبره
أوبالعكس على اختلاف الراين
فانه لا معنى لحقيقة الاستفهام فيها
وهو ظاهر بل المراد أنه لما وصف الله
العذاب بالشدّة والفظاعة زادهم
تهويلا بقوله من فرعون أى هل
تعرفون من هو في فرط عتوه

وشدة شكيمته فساظنه لكم بعذاب يكون
 المذاب به مثله (ولهذا قال انه
 كان عالما من المسرفين) زيادة
 لتعريف حاله وتحويل عذابه
 والاستبعاد نحو اني لهم الذكرى فانه
 لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام
 وهو ظاهر بل المراد استبعاد أن
 يكون لهم الذكرى بقريظة قوله
 (وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه)
 أي كيف يذكرون ويتعظون ويفتون
 بما وعدوه من الايمان عند كشف
 العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو
 أعظم وأدخل في وجوب الاذكار
 من كشف الدخان وهو ما ظهر على
 يد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من الآيات البينات من الكتاب
 المجز وغيره فلم يذكروه وأعرضوا
 عنه (ومنها) أي من أنواع
 الطلب (الامر) وهو طلب فعل
 غير كف
 (قوله) الذي هو من علامات القيامة
 الخ فيه أن الدخان المذكور هنا ليس
 المراد به الذي هو من علامات
 الساعة بل هو الدخان الذي وقع
 انحرش حين دعاء عليهم صلى الله عليه
 وسلم بالجدب

بشرط العتور والشكيمة جلد يجهل على أنف الفرس وهو كناية عن شدة ظلمه وتكبره وتجبره
 (قوله) فساظنه لكم بعذاب الخ) هو أخوف وأشد وتنجية لكم منه فلتشكروا وكتب
 أيضا مانصه لانه اكتسب القضاة من أفعالهم من العذاب ونحوه فسا بالكم بالعذاب نفسه
 (قوله) ولهذا) أي للتحويل (قوله من المسرفين) في عتوة فكيف حال العذاب الذي
 يصدر من مثله ع (قوله زيادة الخ) تعليل للقول المذكور بعد تعليل بقوله ولهذا فاعلة
 الاولى علة له مطلقا والعللة الثانية علة له مقيدا بالعللة الاولى (قوله) وتحويل عذابه (أشار به
 الى أن تعريف حاله من حيث تحويله (قوله والاستبعاد) أي عدا الذي بعيدا ع (كتب
 أيضا مانصه اذا البعد يقتضي الجهل وهو يقتضي الاستفهام وكتب أيضا مانصه الفرق
 بينه وبين الاستبطاء ان الاستبعاد متعلقه غير موقوف والاستبطاء متعلقه موقوف غاية أنه
 بطى في زمن انتظاره اه ولا تنحصر معاني الاستفهام المجازية فمما ذكره المصنف فان
 منها ما لم يذكره كالامر بخوفه بل أنتم مسلمون أي أسلموا والزجر نحو أو تفعل كذا أي انزجر
 والعرض نحو أو لا تنزل كما في سم (قوله) بقريظة قوله وقد جاءهم الخ) اذ الجملة الحالية
 تنافي الجمل على الاستفهام الحقيقي ع (قوله) أي كيف يذكرون الخ) كيف هنا ليست
 مستفهاما بل اعني الحال حتى يرد أن مقتضاه أن أنى هنا بمعنى كيف مع أنه يليها فعل
 حتمند ولم يليها هنا فعل بل هي بمعنى من أين ولو قاله كان أوضح وقد عبر ع بذلك فقال
 كأنه قيل من أين لهم التذكروا الرجوع الى الحق والحال أنه جاءهم رسول يعلمون
 أماته فتولوا وأعرضوا عنه يعني أن الذكرى بعيدة عن حالهم اه ثم تكلم على تفسير
 الشارح بأنه تفسيره من أي بيان لحاصل المعنى وأقول بضح أن يكون وليها قول
 تقدير أي كيف يكون لهم الذكرى فلا اعتراض (قوله من كشف الدخان) الذي هو
 من علامات القيامة وكتب أيضا مانصه روى ان حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان فقال
 بملا ما بين المشرق والمغرب عكث أربعين يوما وله أمانا المؤمن في حبيبه كهيفة
 الزكام وأما الكافر فهو كالسكران يخرج من مخبره وأذنه ودبره اه فترى (قوله
 الامر) هو بالامر أي المراد هنا يجمع على أوامر ومعنى الفعل اللغوي على أمور وكتب
 أيضا قوله الامر المناسب هنا أن يراد بالامر الامر اللفظي لأن الكلام في الانشاء لغة
 وهو لفظي لا الامر النفسي على ما عند الأصوليين والتعريف المذكور للفظي
 لا النفسي اذ لا يحتاج عليه الى زيادة قوله غير كف لأن الطلب النفسي للفعل هو الامر
 اصطلاحا ولو دل عليه لاتدع الفعل ونحوه وطلب الترك نهى ولو دل عليه كف وترك
 ونحوه وزيادة من زاد بناء على ارادة النفس مدلول عليه بغير كف اصطلاح منه غير مسلم
 من ع (قوله طلب) جنس خرج عنه الخبر والانشاء غير الطلب وقوله فعل خرج به النهي
 بناء على انه طلب ترك وقيل هو طلب الكف فزاد غير كف لخرج به على جهة الاستعلاء
 خرج به الدعاء والالتماس والمراد غير كف عن الفعل المأخوذة منه الصيغة فدخل نحو

كف عن القتل لانه كف عن غير الفعل المأخوذة منه الصيغة وكذا نحو كف عن الكف
 عن القتل لانه غير متعلقا بمرجع ع ق وقوله لانه غير متعلقا في سم عن ع س
 ترجيه المغايرة بأن الكف الذي اشتقت منه الصيغة مطلوب حصوله وهذا الكف الثاني
 مطلوب عدمه فيكون غير الاول وان أشبهه في جنس الكيفية فيصدق أن الكف اطاب
 فعل غير كف عن الفعل الذي اشتقت منه صيغة الاقتضاء أه ولو قيدوا الاخراج النهي
 طلب الفعل بكونه بغير لا يدل التقييد بكون الفعل غير كف بأن قالوا اطاب فعل بغير لا يرد
 ما ورد على قولهم غير كف وكتب أيضا قوله طلب فعل الخ لا يرد عليه التحضيض اذا وقع
 على جهة الاستعلاء لعدم شرطه فيه وان صحبه (قوله على جهة) أى طريق
 الاستعلاء أى عتد نفسه عالما سواء كان عالما حقيقة أو لا والتقييد ليكون التعريف
 للأمر بالانزاع والافاختر عند الاشعري وأتباعه عدم اشتراط الاستعلاء والعلو وبه
 قال أكثر الشافعية وان كان الجمهور على اعتبار الاستعلاء في حقيقة الامر كما في يس
 (قوله واختلّفوا في حقيقة الخ) هل هي الطلب الجازم أو مطلق الطلب او غير ذلك انظر
 ع ق (قوله اختلّفوا كثيرا) فقليل للوجوب وقيل للندب وقيل لهما وقيل للقدر المشترك
 بينهما وقيل بالتوقف وقيل لكل منهما ولا بداحة وقيل للأذن المشترك بين الثلاثة
 والاكثر على أنها حقيقة في الوجوب كذا في المطول والاطول (قوله قال المصنف الخ)
 أى ولم يجزم بشئ وأشار إلى ما هو أظهر عند العقل لقوة امارته (قوله أن صيغته) أى
 الامر والاضافة بيانية أى الصيغة التي هي الامر لان الكلام في الصيغة كما تقدم
 لافي الكلام النفسى على ما عند الأصوليين اذ لا يناسب هنا ع ق (قوله من المقترنة
 باللام) قضيته ان الصيغة الفعل لا اللام وعليه فقوله لأم الامر أى اللام المقترنة بصيغة
 الامر فالاضافة لادنى ملازمة قال ع ق ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو
 الدال (قوله رويدي بـ كرا) رويدي هنا اسم فعل مبني على الفتح بمعنى أمهل ويكون
 مصدرا منصوبا نصب المصادر المأمور بها مصغرا نصغیر الترخيم والاصل ارودا مصدر
 ارود فيقال رويدي عرا أى اروده أى أمهله وقد يكون صفة نحو سارواس برارويدي وقد
 يكون حالا نحو سار القوم رويدي واذا اتصل به الكاف نحو رويديك عرافه واسم فعل
 بمعنى أمهل لا غير أفاده القنري (قوله مادل الخ) أى لخصوص فعل الامر والمضارع
 المقرون بلام الامر على ما اشتهر (قوله اسما) كرويدي وكالمصدر في نحو ضربا زيدا كذا
 في يس (قوله موضوعه اطاب الفعل) ظاهره ولونديا مع أن الجمهور على أنه حقيقة
 في الوجوب ويؤيد كون مراد المصنف هذا الظاهر عدم عتده الندب من الاعتبار
 الآتية مع أنه أحق بالعدم من غيره فيكون الاظهر عند المصنف كون الصيغة موضوعه
 للقدر المشترك بين الوجوب والندب كذا في القنري (قوله استعلاء) قال ع ق
 فيما سأتى وأورد على اشتراط الاستعلاء في معنى الامر قوله تعالى حكايه عن فرعون

على جهة الاستعلاء وصيغته
 تستعمل في معان كثيرة فاختلّفوا
 في حقيقة الموضوع هي له
 اختلافا كثيرا ولما لم تكن الدلائل
 مفيدة لا تطع بشئ قال المصنف
 (والاظهر أن صيغته من المقترنة
 باللام نحو يحضر زيد وغيره نحو
 أكرم عمرا ورويدي بـ كرا) فالمراد
 بصيغته مادل على طلب فعل غير
 كف استعلاء سواء كان اسما أو
 فعلا (موضوعه اطاب الفعل
 استعلاء)

ماذا تأمر ونفقد استعمال الامر في طلب ليس فيه استعمال لان فرعون لا يرى استعماله
 في الطلب المتعلق به من غيره لا دعائه الالهية (قوله أي على طريق طلب العلق) كان
 فيه اشارة الى نصب استعماله بنزع الخافض مع تقدير مضاف ويحتمل أنه مفعول مطلق على
 حذف مضاف أي طلب استعماله (قوله طلب العلق) هذا على أن السين والقاء للطلب
 وقوله وعد الخ اشارة الى أنهم ما للعد كما تقول استحسن هذا الامر أي عدده حسنا ففي
 كلامه اشارة الى صحة الوجهين وكان الاوضح في هذه الاشارة العطف بأوتدبر ثم رأيت
 في الاطول عبراً وهو يؤيدنا (قوله لتبادر الفهم) يرده عليه أن الجواز لا يرجح تبادر
 ولا يدل ذلك على كونه حقيقة لان التبادر أصله كثرة الاستعمال ويجاب بأن التبادر
 في الجواز انفق فيه الى قرينة مصاحبة فلا يراد لان التبادر في الحقيقة لا يقتضي
 القرينة وان لم يقتضيه الى ذلك فهو حقيقة عرفية عرق وكتب أيضاً قوله لتبادر الفهم
 الخ لا يقال تبادر الفهم توقف على معرفة الوضع في الاستدلال به على الوضع دور لانا
 نقول هو لا يتوقف الا على معرفة مطلق الوضع لا على خصوص الوضع الذي يتبين
 الفرق بين الحقيقة والجواز لان لم أن معرفة مطلق الوضع تفيد معرفة الحقيقة لصحة أن
 تدرك أن هذا اللفظ موضوع لكذا ولولم نعلم كون الوضع بالقرينة أو لا قالت تبادر بكثرة
 الاستعمال يدل على أن هذا الوضع مثلاً حقيقة دون ذلك تأتله من عرق (قوله وقد
 تستعمل غيره) للعلاقة بينه وبين معنى الامر بحسب القرائن فان قامت قرينة على منع
 ارادة معنى الامر فجازوا الافكاكية ولا يخفى عليه أن مباحث الامر كالاستفهام ليس
 من فن المعاني وليس منه الانكسار العدول من الحقيقة الى التجوز بالامر ولا أثر لها فيما
 ذكره أطول (قوله كالأباحة) وتنفارق التخيير الذي له نحو هذا التركيب بأن لا يجوز
 الجمع بين الامرين في التخيير دون الاباحة وظاهر كلامه أن مفيد الاباحة هو الصيغة
 لا حرف او وكأنه على هذا قرينة وعند التخيير بين أن مفيد الاباحة أو التحقيق أن
 المستفاد من الصيغة مطلق الاذن والمستفاد من أو الاذن في أحد الشئيين مثلاً وما وراء
 ذلك من جواز الجمع بينهما ما تركهما فبالقرائن تأمله والعلاقة بين الطلب والاباحة
 الموجبة لاستعمال اللفظ فيها مطلق الاذن الهام فهو من استعمال الاخص في الاعم
 مجاز امر سلا وهذه العلاقة ولو كانت عامة تقوى اعتبارها في المباح بالقرائن اه عرق
 (قوله جالس الحسن أو ابن سيرين) قد اشتهر هذا المثال في الاباحة وسره غير ظاهر
 لانه بالنسبة أشبهه اذ لا يتوهم منع مجالسهم ما حتى يحتاج الى الاباحة أطول (قوله
 والتهديد) العلاقة بين الطلب والتهديد ما بينهما من نسبة التضاد ولهذا يقال التهديد
 لا يصدق الامع المحترم والمكروه عرق (قوله وهو أعم) أي بحسب الوجود مع تباين
 الحقيقة على تفسيره بالإبلاغ وبحسب الحقيقة على كلام الصحاح تأمل وكتب أيضاً
 قوله وهو أعم من الانذار انص على الانذار لان جماعة جعلوه قسماً آخر ومثاله قل

أي على طريق طلب العلق وعقد
 الأمر نفسه عالماً سواء كان عالماً
 في نفسه أم لا (لتبادر الفهم عقد
 سماعها) أي سماع الصيغة (الى
 ذلك المعنى) أعني الطلب استعماله
 والتبادر الى الفهم من أقوى
 امارات الحقيقة (وقد تستعمل)
 صيغة الامر (لغيره) أي غير طلب
 الفعل استعماله (كالاباحة نحو
 جالس الحسن أو ابن سيرين)
 فيجوز له أن يجالس أحدهما أو
 كليهما وان لا يجالس أحداً أصلاً
 (والتهديد) أي التخويف وهو أعم
 من الانذار لانه إبلاغ مع
 التخويف

تمتعوا فان مصيركم الى النار فقله تعالى ذلك أمر بلاغ هذا الكلام المخوف الذي عبر
عنه بالامر وهو توسع فيكون أمر بالانذار من يس (قوله وفي الصحاح الخ) الذي
في الصحاح في باب الرأ الاذنه هو البلاغ ولا يكون الا في التخويف هذا كلامه وعبارة
بعضهم الانذار بلاغ التخويف تأمل من يس وعبارة المصباح أنذرت الرجل الشيء
أبلغته اياه يتهدى الى مقعولين وأكثر ما يكون في التخويف كقوله تعالى وأنذرهم يوم
الآزفة ثم قال وأنذرتك بكذا فنذر به مثل أعلمته به فلم وزنا ومعنى فالصلة فارقة بين
المتعدين اه وفي القاموس انذره بالامر أعلمه ونذره وخوفه في ابلاغه اه وفي المحلى
على جمع الجوامع بعد التمثيل للانذار بقوله تعالى قل تمتعوا فان مصيركم الى النار مانصه
وبفارق التهديد بذكر الوعيد اه قال شيخ الاسلام أى لوجوب ذكره مع الانذار
وفرق أيضا بأن التهديد التخويف والانذار بلاغ المخوف منه وبعضهم لم يفرق بينهما اه
(قوله مع دعوة) أى صريحة والا فالتهديد يتضمن الدعوة الى ما يهدد عن المخالفة فيه
(قوله اعملوا ما شئتم) أى فسترون منا ما أمركم فهو يتضمن وعيدا مجملا ع (قوله
والتعجيز) أى اظهار العجز والعلاقة بين الطلب والتعجيز ما بينهما من نسبة التضاد في
متعلقهما فان التعجيز في المستحيلات والطلب في الممكنات ع (قوله بسورة)
صادق بأقل سورة وأقل سورة سورة الكوثر فهي أقل ما وقع به التحدى وهي ثلاث آيات
فيكون أقل ما يقع به التحدى ثلاث آيات هكذا انصوا قال استاذنا وهو لا يجي على مذهب
الشافعي القائل ان البسملة من السورة فعليه يكون أقل التحدى به أربع آيات لا ثلاثة
لان سورة الكوثر حينئذ أربع آيات لا ثلاثة وقد يقال لعل العلماء حتى من يقول ان
البسملة من السورة ثبت عندهم ان أقل ما تحدى به أقصر سورة بدون بسملتها سم (قوله
لكنه محالا) انظر مع جواز التكليف بالحال وعبارة ع (قوله لا يقال لم لا يكون
من التكليف وغايته أن يكون من التكليف بالحال وهو جائز وأوقع لانا قول القرائن
هنا تعين ارادة التعجيز لا فاه الحجة عليهم سم في ترك اليعان اه (قوله متعلق بقأتوا)
فيكون ظرفا لغوا (قوله والضمير لعبدنا) أى مثل عبدنا في كونه اميا لا يقرأ ولا يكتب
ومن على هذا ابتدائية وقوله أو صفة لسورة فيكون مستقرا وقوله والضمير لما نزلنا
ومن علمه به مضية مشوبة ببيان وقوله أو لعبدنا ومن علمه ابتدائية من ع (قوله
أو لعبدنا) ولكن يراد على هذا مثل عبدنا مثله في مطلق البشرية أى من غير شرط
الاسمية لعجز الكل انظر ع (قوله يقتضى الخ) فلهذا يتعين على هذا التقدير الاول
أن يكون الضمير عائدا لعبدنا ولا يخفى ان هذا انما يتبع بناء على أن اجهاز القرآن لكونه
خارجا من طوق البشر واما ان ينسأ على أنه في طوقهم وصرفوا عنه لم يقتض هذا ع (قوله
ثبوت مثل القرآن الخ) لان معنى العبارة على هذا التفسير انما هو من مثل القرآن
بسورة (قوله بشهادة الذوق) أى واستعمال البلغاء واعتباراتهم (قوله اذ التعجيز)

وفي الصحاح الانذار تخويف
مع دعوة (فهموا عما لو ما شئتم)
لظهور ان ليس المراد الامر بكل
عمل شأنا (والتعجيز تخوفاً
بسورة من مثله) اذ ليس المراد
طلب اتباعهم بسورة من مثله
لكونه محالا والظرف أعنى قوله
من مثله متعلق بقأتوا والضمير
لعبدنا أو صفة لسورة والضمير لما
نزلنا أو لعبدنا فان قلت لم لا يجوز
على الاول أن يكون الضمير لما نزلنا
قلت لانه يقتضى ثبوت مثل القرآن
في البلاغة وهذا الطبقة بشهادة
الذوق اذ التعجيز

أى على هذا الاحتمال وقوله عن الماتى به هو السورة أى عن الاتيان بها أى مع وجود
 الماتى به والماتى منه أىضا على ما يقتضيه هذا الاحتمال (قولنا باعتبار انتفاء الوصف)
 هو كونها من المثل أى انتفاء ذلك الوصف فى الواقع لا انتفاء المثل فالمعنى أنهم عاجزون
 عن الاتيان بسورة متصفة بكونها من مثله لكون هذا الوصف غير ثابت لسورة تسمى
 الواقع وليس ذلك الا لانتفاء المثل من أصله اذ لو ثبت لثبت الوصف لسورة منه تأمل
 واعلم ان جعل العجز عن السورة باعتبار انتفاء الوصف لانه الواقع والا فالعجز عن الشيء
 الموصوف صادق مع انتفاء كل من الشيء والوصف ومع انتفاء أحدهما (قولنا فليكن)
 أى عند جعله متعلقا بتأثير وترجيح الضمير لما نزلنا (قولنا فليكن التعجيز باعتبار
 انتفاء الماتى منه) كما تقول اثنى برجل أو جناح من عرق بخلاف قولك اثنى من العنقاء برجل فانه
 فلا يوجد رجليها ولا جناحها من عرق بخلاف قولك اثنى من العنقاء برجل فانه
 يقتضى بحسب الاستعمال وجود العنقاء وكتب أيضا ما نصه أى فلا يقتضى ثبوت المثل
 (قولنا احتمال عقلي لا يسبق الى الفهم الخ) أى بخلاف كون التعجيز باعتبار انتفاء الوصف
 فانه سائغ كثير بل القيود محط القصد كما سبق وعبارة عرق لأن المعجوز عنه حينئذ
 أى حين اذ جعل الجار والمجرور وصف السورة هو السورة الموصوفة بصفة هى
 كونها من مثل المنزل أو من مثل عبدنا ومعلوم ان الذى يشهرون من مثل هذا الكلام
 عند امتناع الاتيان بالمأمور أن الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده
 بوصفه كما يقال اتقى ثوب طوبى للذمير فليس الامير موجودا مستغنى القدرة عليه
 أو لعدم القدرة على الموصوف لا انتفاء وصفه فلزم امتناع الاتيان به بذلك القيد
 كما يقال اتقى ثوب فيه أربعون ذراعا والقرض أن لا ثوب موصوف به هذا الوصف
 بخلاف ما تقدم يعنى تعليق الجار والمجرور بتأثير أو ارجاع الذمير لما نزلنا فيتعين أن
 يكون لعدم القدرة عليه مع وجود كليهما (قولنا والتسخير) فيه أيضا اهانة لكن
 لما كان المقصود فيه حصول الفعل لا الاهانة تسمى بالتسخير دون الاهانة أفاده سم
 وكتب أيضا ما نصه التسخير نقل الله الشيء من حالة الى حالة أخرى فيها مهانة ومذلة وقد
 كان موجودا التكوين ابرازه من العدم الى الوجود ويحتمل أن يكون التكوين أعم
 بأن يراد به مطلق التبدل الى حالة لم تكن ويراد بالتسخير ما تقدم أى التبدل من حالة الى
 أخرى فيها مهانة وذلك عرق (قولنا خاسئين) أى مطرودين (قولنا والاهانة) العلاقة
 بين الامر والتسخير والاهانة مطلق الا لزام فان الوجوب الزام للمأمور به والتسخير
 والاهانة الزام للذل والهوان والصيغة فيها يحتمل أن تكون انشاء أى اظهارا لمعناها
 أو اخبارا بالخسارة والمذلة فكأنه قيل على هذا هم بحيث يقال فيهم انهم اذ لا محققون
 مسوخون وكونهم الاخبار فى الاهانة أظهر منه فى المسخ فتأمله عرق (قولنا اذ ليس
 الغرض الخ) تعليلا لمحدوف أى ليس الامر فى الاتيين على حقيقة اذ ليس الخ (قولنا

انما يكون عن الماتى به فكأن
 مثل القرآن ثابت لكمم عجزوا
 من أن يأتوا منه بسورة بخلاف
 ما اذا كان وصف السورة الموصوفة
 المعجوز عنه هو السورة الموصوفة
 باعتبار انتفاء الوصف فان قامت
 فليكن التعجيز باعتبار انتفاء الماتى
 منه قلت احتمال عقلي لا يسبق
 الى الفهم ولا يوجد له سائغ فى
 اعتبارات البلاغة واستعمالاتهم
 فلا اعتماد عليه ولا يصح هنا كلام
 طويل لا طائل من تحته (والتسخير
 نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة
 نحو كونوا نجاسة أو حديدية) اذ
 ليس الغرض أن يطالب منهم
 بكونهم قردة أو نجاسة لعدم
 قدرتهم على ذلك

لكن في التسخير يحصل الفعل أعني

صبرورهم قردة وفي الاهانة

لا يحصل اذا المقصود قلة المسالة

بهم) والتسوية نحووا صبروا أولا

نصبروا) ففي الاباحة كان

المخاطب توهم ان الفعل

محذور عليه فأذن له في الفعل

مع عدم الحرج في الترك وفي

التسوية كأنه توهم ان أحد

الطرفين من الفعل والترك انفع

له وأرجح بالنسبة اليه فرفع ذلك

وسوى بينهما (والتمنى نحو

الأيام الليل الطويل الانجيل)

بصبح وما الاصبح منك بأمثل *

اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من

الليل اذ ليس ذلك في وسعه لكنه

يتمنى ذلك تخلفا عما عرض له

في الليل من تباريح الجوى

ولاستطالته تلك الليلة كأنه

لاطماعية له في انجلائها فلهذا

يحمل على التنى دون التبرج

(والدعاء) أي الطلب على سبيل

التضرع (نحو رب اغفر لي

والالتماس كقولك لمن يساويك

رتبة افعل بدون الاستعلاء)

والتضرع فان قيل أي حاجة الى

قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن

يساويك قلت قد سبق أن الاستعلاء

لا يستلزم العلو فيجوز أن يتحقق

من المساوي بل من الأدنى أيضا

(ثم الامر قال السكاكي حقه

الفور لانه الظاهر من الطلب)

لكن في التسخير الخ) استدراك على قوله لعدم قدرتهم فانه يفهم منه الاشتراك فربما
 يتوهم الاشتراك من كل وجه (قوله اذا المقصود قلة المسالة بهم) أي لا حصول الفعل
 (قوله في الاباحة) التي تستلزم ان الامر يستعمل فيها أيضا قال ع ق والاقرب ان
 الصيغة في التسوية اخبار دون الاباحة وتحتل انشاء التسوية واخبارا بالاباحة على
 بعد والعلاقة بينهما وبين الامر نسبة المضادة لان التسوية بين الفعل والترك واباحة كل
 منهما ما تضاد ايجاب أحدهما وتزيدا لابياحة بعلاقة مطلق الاذن وكتب أيضا قوله
 في الاباحة شروع في الفرق بين التسوية والاباحة كان سائلا له وقال له أحدهما
 لازم للاخر في الفرق (قوله والتنى) العلاقة فيه وفيما بعده مطلق الطلب (قوله
 الانجيلي) المراد بالانجلاء الان ككشاف وبالأصباح ظهور ضوء الصباح ع ق
 وكتب أيضا قوله الانجيلي لا يبعد أن يقال الباء رد لما عواصل اذ الضرورة ترد الكلمة
 الى أصلها ولا يصح أن يكون اشباع الكسرة كياء أمثل لانه لا تكتب الباء الحاصلة من
 الاشباع أطول (قوله بأمثل) أي أفضل لان الهجر دائم لا ونهارا (قوله اذ ليس
 الغرض طلب الانجلاء من الليل الخ) لا يبعد أن يجعل من ظرافة الشعراء يجعل
 الليل بمنزلة انسان متعصب يجرى على البخل بالنفع للشاعر فلا ينبغي لاعتقاده ان
 الانجلاء أنفع له فيقول له انجيل بصبح فانك أخطأت وليس الاصبح أي الصبح منك
 بأمثل أي أفضل فلا تتجاوز عادتك لاعتقادك الخطأ أطول (قوله من تباريح
 الجوى المهمل أي شدائد الجوى هو الحرقرة وشدة الوجد من حزن أو عشق (قوله
 ولاستطالته تلك الليلة) أي عتته تلك الليلة طويلة جدا (قوله على سبيل التضرع)
 المراد به الخضوع والافهوا الطلب بخضوع فيحصل تكرار (قوله والالتماس)
 ويسمى بالسؤال أيضا يس (قوله لمن يساويك) هل المراد في نفس الامر أو ولو بحسب
 زعم المتكلم وهل المرجع العرف يس أي على أن المراد في نفس الامر (قوله قد سبق
 ان الاستعلاء الخ) أي عند قول المصنف موضوعا لطلب الفعل الاستعلاء (قوله
 من المساوي) أي في نفس الامر (قوله بل من الأدنى أيضا) قال ع ق وظاهر
 ما تقر ان مناط الامرية في الطلب هو الاستعلاء ولو من الأدنى ومناط الدعاء فيه
 التضرع والخضوع ولو من الأعلى كالسيد مع عبده ولا يكاد يتصور على حقيقة
 ومناط الالتماس فيه المساوي مع تني التضرع والاستعلاء لكن ذكر في المطول ان
 الالتماس يكون معه تضرع وتخضع لا يبلغ الى حدته في الدعاء وعلى ما تقر اذا صدر
 الطلب من الأعلى الى الأدنى كالسيد مع عبده من غير استعلاء ولا تخضع لم يسبوا احد
 منها وهو بعيد اه وقوله من الأعلى الى الأدنى مثله العكس كالعبد مع سيده (قوله
 حقه الفور) المراد من الفور وجوب تعجيل المأمور به في أول أوقات الامكان ومن
 التراخي جواز تأخير عنه لا وجوبه حتى لو أتى به في نفسه لا يعتد به اذا قائل به فالتقابل

باعتبار القيمة من جميعها فترى وكتب أيضا ما نصه سترح السكاكي بذلك في النهي فيكون
 كذلك الدعاء والانتفاء كذلك في الاطول ولم ينقل المصنف عنه ذلك في النهي لان
الضرورة فيه مسلمة (قوله عند الانصاف) لا عند الحجة والجدال (قوله كافي الاستفهام
والنداء) فان حقه ما يندفع الضرر في الاستفهام انما يراد الجواب بالمستفهم عنه
فورا وفي النداء انما يراد اقبال المنادى كذلك وهذا مقول لا مثبت اذا لفظ انما ثبت
بالنقل لا بالقياس (قوله وتبادر الفهم الخ) هذا على اطلاقه لا يصح لانه اذا كان
بالعطف يتبادر الفهم الى الجمع والتراخي كان يقال قم واقعدا ثم اقعدا وفاقعد ويحتمل
ان يكون داخلا في قوله وفيه نظرا طول (قوله بعد الامر بخلافه) أي وقيل فعل
خلافه (قوله بخلافه) أي بضمة كما يظهر من التمثيل ع ق (قوله الى تغيير الامر
الاول) أي تغيير المتكلم الامر الاول بالثاني ع ق (قوله دون الجمع واردة التراخي)
أي من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما ومن غير أن يتبادر
أن المتكلم أراد جواز التراخي في أحد الامرين حتى يمكن الجمع بينهما وما وجه ما يعلم أن
الجمع والتراخي متقاربان لانه متى جاز التراخي أمكن الجمع فأحد الامرين أو كلاهما على
التراخي ويلزم تغيير الاول كونه على الفور حيث غيره بما يفهمه فيثبت به المطلوب من
كونه على الفور ع ق ثم قال بعد وانما قدرنا جواز التراخي لان القول المقابل
للفور جواز التراخي باردة مطلق الطلب لأن حقه الدلالة على التراخي فالذي يقول به
المقابل هو أنه لمطلق الطلب الصادق بالفور والتراخي اه وعبارة غيره قوله واردة
التراخي أي ودون جواز ارادة التراخي (قوله واردة التراخي) أي تراخي أحد
الامرين اللازم للجمع (قوله فان المولى الخ) علة لتبادر الفهم الى التغيير (قوله حتى
المساء) أي الى المساء فهي غاية والغاية لا بد لها من مبدأ والمناسب هنا ان مبدأها عتب
ورود الصيغة (قوله وفيه نظار) أي في قوله حقه النور والنظر فيه راجع الى النظر
في دليله أو في كل من دليله نظرا طول (قوله لانسلم ذلك) أي الظهور والتبادر
(قوله عند خلق المقام عن الترائن) واما المثال المذكور ففيه قرينة على الفورية
وهي قوله حتى المساء المقتضى مبدأ وهو عقب ورود الصيغة أعنى قول السيد اضطلع
(قوله النهي) الاصل فيه الفورية والدوام الاقرينة ونزع السكاكي في الدوام
(قوله طلب المكف عن الفعل) لم يقل أو تركه مراعاة للقول الثاني الا في اشارة
الى ضعفه بقطع النظر عنه هنا ثم ان التعريف شامل لنحو كف مع انه أمر فلا بد من
زيادة مدلول عليه بغير انفظ نحو كف أو مراعاة الحيثية في التعريف راجع ع ق
(قوله وله حرف واحد) نبيه بتقديم الظرف على حصر لا الجازمة في النهي أطول
وكتب أيضا قوله وله حرف واحد الاولى وله صيغة واحدة ليعلم ان ليس له صيغة
أخرى كما انه ليس له حرف آخر أطول (قوله وهو لا الجازمة) فيه اشارة الى ردمن قال

عند الانصاف كافي الاستفهام
 والنداء (وتبادر الفهم عند
 الامر بشي بعد الامر بخلافه
 الى تغيير الامر) الاول (دون
 الجمع) بين الامرين (وارادة
 التراخي) فان المولى اذا قال له
 قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطلع
 حتى المساء يتبادر الفهم الى انه
 غير الامر بالقياس الى الامر
 بالاضطجاع ولم يرد الجمع بين القيام
 والاضطجاع مع تراخي أحدهما
 وفيه نظار) لا لانسلم ذلك عند
 خلق المقام عن الترائن (ومنها)
 أي من أنواع الطلب (النهي)
 وهو طلب المكف عن الفعل
 استعماله (وله حرف واحد وهو
 لا الجازمة في نحو لا تفعل وهو
 كالأمر في الاستعلاء) لانه
 المتبادر الى الفهم

(موجب النهي)

ان لا النافية تجزم اذا صلح قبلها كي نحو حجتهم لا يمكن له على حجة واليه ذهب ابن مالك
 للسمع من العرب قال ابنه تقول العرب ربطت الفرس لا تنقلت وأوثقت العبد لا يفر
 حكي القراء أن العرب ترفع هذا وتجزمه قال وانما جزم لان تأويله ان لم أربطه فربحتم
 على التأويل قال أبو حيان وما ادعياه خالفاه انطيل وسيبويه وسائر البصريين يس
 (قوله الجازمة) أي لفظاً أو محلاً نحو لا تنعلن يا زيد لاتضر بن ياهندات (قوله في غير
 طلب الكف) الاضافة للعهد أي لغير الطلب استعلاء بأن يكون لا طلب أصلاً وطلب
 بدون استعلاء وكلامه يقتضي ان النهي حقيقة في الطلب المذكور الاعم من التحريم
 والكرهية كما يقتضي كلامه سابقاً ان الامر حقيقة فيما يعم الايجاب والندب والجمهور
 على أن النهي حقيقة في التحريم والامر حقيقة في الايجاب (قوله أو الترك) أي عدم
 الفعل بناء على انه يكف بعدم الفعل بناء على القدرة عليه بسبب القدرة على التلبس بصد
 المنهي لان العدم متحقق حينئذ ولا يستدعي تقدم الشعور بخلاف الاول فانه يستدعي
 تقدم الشعور بالمكفوف عنه فلا يفعل مقتضى النهي الامن استشعر المنهي فتركه
 فلا يمثل النهي من لم يفعل المنهي ذاهلاً عنه وحينئذ فيلزم انه الا أن يقال الامتثال شرط
 للشواب وأما انتفاء الاثم فيكفي فيه عدم الفعل وعلى الثاني وهو ان المكف به عدم الفعل
 يكون من لم يفعل المنهي آتياً بمقتضى النهي ولا يمكن لابتدئ الثواب من النية المستلزمة
 للشهور ثم قولهم ان كفد راعى النفس يحصل بسببها بالتبليس بالصد وذلك هو حاصل
 وأيضاً حاصل كف الدواعي عدم العمل بمقتضاها بسبب التلبس بالصد وذلك هو حاصل
 القول الآخر فقد عاد الامر الى أن القدرة في النهي بسبب التلبس بالصد مطلقاً والاثم
 ساقط بعدم التلبس بالفعل المنهي ولو بالشهور والثواب لابتدئ فيه من النية على كلا
 القولين ولذلك قيل ان القول الاول قريب من الثاني وان الخلف بينهما لا يظهر له ثمة بينة
 تأمله من عرق وقوله أي عدم الفعل أي وما يشعربه الترك من القصد غير محرم ادل كن
 في العروس عن الاصوليين ان الترك فعل هو الكف فينبغي التعبير بغير الترك وقوله ثم
 قولهم ان كف الخ واردة أيضاً على من قال كالشارح ككف النفس عن الفعل
 بالاشتغال بأحد اضداده تأمل وكتب أيضاً مانصه فيحصل الامتثال بالترك عافلاً على
 الثاني دون الاول وينبغي على الاول أن لا يكون الغافل مخالفاً للنهي بل واسطة ولا اثم
 أو هو مخالف والاثم لا يحصل على المخالفة مطلقاً بل بشرط أفاده سم (قوله وهو نفس أن
 لاتفعل) أي عدم الفعل يقدح فيه ما قدمناه عن العروس (قوله كالتهديد) أي
 التخويف (قوله وكالدعاء والالتماس) أو ودعاه انه لا يصح التمسك به بالاستعمال
 صيغة النهي في غير طلب الكف أو الترك لان في كل منهما طلب الكف أو الترك
 الا انه ليس على وجه الاستعلاء وأجيب بأن الاضافة في قول المصنف طلب الكف
 أو الترك للعهد أي الطلب الذي مع الاستعلاء وغيره صادق بما لا طلب فيه كتمثال المصنف

(وقوله يستعمل في غير طلب الكف)
 عن الفعل كما هو مذهب البعض
 (أو طلب الترك) كما هو مذهب
 البعض فانهم قد اختلفوا في أن
 مقتضى النهي كف النفس عن
 الفعل بالاشتغال بأحد اضداده
 أو ترك الفعل وهو نفس أن لا
 تفعل (كالتهديد كقولك لا تفعل
 لا يمثل أمره لا تتمثل أمره)
 وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر

ومافيه طلب لاستهلامه كمال الشارح كذا في سم والعلاقة بين النهي والدعاء
والالتماس مطلق الطلب (قوله وهذه الاربعة) أي ما صدقها لا منهوماتها
(قوله يجوز تقدير الشرط بعدها) فيه بحث لانه ان أريد به جواز تقدير الشرط
بعدها باعتبار معانيها الحقيقية دخل الدعاء والالتماس في قوله ويجوز في غيرها القرينة
مع أنهم ما في سلك الامر لان النجاة جعلوا التقدير في جواب الامر والنهي وهما ابنة لانها
عندهم وان أريد انه يجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار جميع معانيها فباطل
أطول وكتب أيضا قوله يجوز تقدير الشرط بعدها بأن يقتضد السببية فيعين
الجزم فان لم تقتضد وجب الرفع على الصفة أو الحال أو الاستئناف على حسب ما يليق
كذا في يس وكتب أيضا مانصه انما قال يجوز لانه يجوز أن يرفع ما بعدها على
الاستئناف ولو صح كونه جوابا ثم الشرط المقترنا بنفس مضمون المذكور
واما لازمه وقدم مثل لما قدر فيه اللازم في التني بقوله كتولا ليتلى الخ ع ق وكتب
أيضا قوله تقدير الشرط بعدها أي مع ادائه ولا يتم ذكر هذا القيد لان تقدير
الشرط قد يتقيد عن تقدير ادائه نحو الناس مجزون بأعمالهم ان خيرا ولو قال
تقدير حرف الشرط لكان مستلزما لتقدير الشرط اذ لا يكون تقدير حرف الشرط بدون
تقدير الشرط واعلم ان هذه الاربعة قرائن للحذف فاطلاق جواز التقدير معها وتقييمه
مع غيرها بوجود القرينة في قوله بعد وفي غيرها القرينة ليس للاستغناء معها عن القرينة
بل لان الحذف معها لا ينفك عن القرينة لانها نفسها قرائن ولا يذهب عليك ان حذف
الشرط من مباحث الایجاز وليس له تعلق بهذا المقام والبحث عنه ههنا من فضول الكلام
أطول ملخصا وكتب أيضا قوله يجوز تقدير الشرط بعدها أي ان وقع بعدها ما يصلح جزاء
لذلك الشرط المقترنا كما يؤخذ من الامثلة (قوله بان المضمرة) وقيل الجواب مجزوم
بنفس التني والاستفهام والامر والنهي من غير حاجة لتقدير شرط أصلا لان كل منها
في معنى الشرط وقيل مجزوم به انما يشهدا عن ذلك الشرط وهما متقاربان من ع ق وقوله
وقيل الجواب مجزوم بنفس التني الخ هذا القول هو ما صرح به في العروس وعزاه لابن
مالك ونسبه للخليل وسيبويه يس (قوله أي ان أرزقه) الاولى أي ان يكن لي لانه
المفهوم من الطلب وقوله أي ان تعرف نفسه الاظهر رأي أن أعرف لان السبب هو المعرفة
سواء كان تعريف المخاطب أو بدونه لا يقال هذا التقدير لا يعلم كل استفهام فانه لا يجري
في قولك أنت كرمي أكرمك فانه لا يصح أن التقدير ان تعرفني أو أن أعرف أكرمك
أكرمك بل ان تكرمني أكرمك لانا نقول السببية بين ما بعد الطلب والمطلوب في الاستفهام
الفهم فلم يتفرع المذكور بعد الاستفهام على الفهم لا يقتدر الشرط وان تفرع على
المفهوم أطول وقوله لانه المفهوم من الطلب أي الجملة الطلبية اذ معناها ليت مالا

(وهذه الاربعة) يعني التني
والاستفهام والامر والنهي
(يجوز تقدير الشرط بعدها)
وايراد الجزاء عقيبها مجزوم بان
المضمرة مع الشرط (كتولا) في
التني (ليتلى مالا أنفقته اي ان
أرزقه) أنفقته (و) في الاستفهام
(ابن بيتك أرزك أي ان تكرمه)
أرزك (و) في الامر (أكرمني)
أكرمك اي ان تكرمني (أكرمك
(و) في النهي

كأنه (قوله لا تشتمني) من باب ضرب ونصر كما في القاموس (قوله وذلك) أي
التقدير (قوله على الكلام الطلبي) بخلاف الكلام الخبري فإن الحامل عليه أفادة
المخاطب مضمونه أو لازم مضمونه (قوله مقصودا للمتكلم لذاته) أي وهذا نادر وقوله
أو لغيره أي وهذا هو الغالب من عرق فان قيد بجواب نحو أكرمني أكرمك كان
مقصودا لغيره فإكرام المخاطب للمتكلم مقصودا لأجل إكرام المتكلم للمخاطب وإن عرى
عن القيد احتل واحتل (قوله لتوقف) عليه لقوله أو لغيره أي أو مقصودا للمتكلم
لغيره لتوقف الخ (قوله وهذا معنى الشرط) أي لازم له إذا الشرط هو التعاقب ويلزمه
التوقف والتعلق (قوله الطاب) أي الكلام الطلبي قوله ما يصلح توقفه على المطلوب
بخلاف قولك أين يتسكأ ضرب زيدا في السوق فان ضرب زيدا في السوق لا يصلح أن
يتوقف على معرفة البيت اللهم إلا أن يكون المراد ضرب زيدا في السوق امام بيتك
(قوله المذكور) أي بعد الطلب (قوله فيكون اذن) أي اذ ذكرت وغلب الخ
(قوله ظاهرا) أي فتناسب تقدير الشرط وقد يقال الكلام حينئذ مستغن عن تقديره
لتضمن الكلام الطلبي الشرط تأمل (قوله خمسة) بل أكثر فان عباراتهم تشمل
الدعاء والالتماس وهما خارجان عن الخمسة على تعريف المصنف الآخر وتشمل التخصيص
وقد يشمله تعريف المصنف الآخر والترجي وقد سمع الجوزم بعده كما حكاه أبو حيان
وصرحوا بالجزم بعده الخبر بمعنى الطلب نحو اتق الله امرؤ فعل خير ايثب عليه اسم
وقوله على تعريف المصنف الآخر أي ضمنا في قوله والظاهر ان صيغته موضوعة الخ وال
فهو لم يعرفه صريحا (قوله الى ذلك) أي الى جواب الاعتراض على كلامه بذلك بقوله
(قوله وأما العرض الخ) يعني وكذا التخصيص وهو طلب الشيء مع حث وتأكد
والعرض طلبه بلا حث وتأكد عرق وكتب أيضا قوله وأما العرض الخ وكان ينبغي له
أن يذكر أن الترجي اذا جزم الجواب بعده فلا لحاقه بالثني كما تقدم فهو داخل في الثني حكما
عرق (قوله فوله من الاستفهام) لانه لا يكون الامع آلة الاستفهام فهو داخل
في الاستفهام عرق (قوله لان الهمزة الخ) عبارة عرق وانما قلنا ان العرض داخل
في الاستفهام لانك اذا قلت الاتزل تصب خيرا مثالا للهمزة فيه للاستفهام في الاصل
ومنع في الحال من ارادة الاستفهام كون عدم النزول في الحال وفي الاستقبال معلوما
بقريضة من القرائن أو نزل منزلة المعسوم أو كون السؤال عنه لا يتعلق به الغرض
والاستفهام انما يكون عن المجهول حالا أو استقبالا مع تعلق الغرض به ولما تعذر
الاستفهام الحقيقي للعلم أو لعدم تعلق الغرض بحل على الإنكارى بقريضة اظهار محبة
ضد مدخولها ومعلوم ان انكار النفي يتولد منه طلب ضده ومحبة فتضمن الكلام طلب
النزول وعرضه على المخاطب ولكن يرد على هذا ان الطلب الذي هو العرض لم يتولد من
الاستفهام الحقيقي الذي نحن بصدده وانما تولد من مجازيه الذي لم يذكر أن الجواب

(لا تشتمني) يكن خيرا لك أي ان
لا تشتمني) يكن خيرا لك وذلك لأن
الحامل للمتكلم على الكلام الطلبي
كون المطلوب مقصودا للمتكلم
أما لذاته أو لغيره لتوقف ذلك الغير
على حصوله وهذا معنى الشرط
فإذا ذكرت الطاب وذكرت بعده
ما يصلح توقفه على المطلوب
غلب على ظن المخاطب كون
المطلوب مقصودا لذلك المذكور
لأنه نفسه فيكون اذن معنى الشرط
في الطلب مع ذلك الشيء
ظاهرا ولما جعل النجاة الاشياء
التي يضر الشرط بعدها خمسة أثار
المصنف الى ذلك بقوله (وأما
العرض كقولك الاتزل تصب
خيرا) أي ان تنزل تصب خيرا
(فوله من الاستفهام) وليس شيئا
آخر برأسه لان الهمزة فيه
للاستفهام دخلت على فعل منفى
امتنع جعلها على حقيقة
الاستفهام

يجزم بعده تأمله اهـ ويجب أن يصدق بأن العرض تولد من الاستفهام الحقيقي
بالواسطة تدبر (قوله للعالم) مراده به ما يشمل الظن (قوله وتولد عنه الخ) أي بواسطة
الحل على التكرار كآيته ع (قوله قرينة الحال) هي العلم بعدم النزول والاضافة للبيان
(قوله في غيرها) أي بعد غيرها وقوله نحو أم اتخذوا الخ لأن الاستفهام الحقيقي
لا يرفع هنا وإنما المراد به الإنكار بمعنى لا ينبغي أن يتخذوا غير الله وليا ولا جلا أن هذا
معنى الكلام قيل لم لا يصح أن يترتب فآله هو الولي على هذا المعنى فتكون الفاء للتعليل
والسبب ع (قوله في غيرها القرينة) قلت وكذا معها
القرينة لولم يقدّر من جنس المذكور من الخمسة أطول (قوله القرينة) وهي في الآية
وجود الفاء الخواصة في الجملة مع دلالة الاستفهام في الجملة قبلها على إنكار اتخاذ سواه
وليا (قوله أي أن أرادوا أولياء بحق) الاظهر أن الشرط المقدر أن أرادوا وليا لأن
قوله هو الولي للعصر وتنزيل غيره منزلة العدم لا يحصر الولي بحق والظاهر أنه قصر قلب
بدليل أم اتخذوا من دونه أي محتاجين أن الله فآله ظاهر في ترك الله واتخاذ غيره وليا لكن
الشارح جعله قصر أفراد أطول أي كما يؤخذ من قوله وحده وضعف دليل العصام على
ما استظهره بأن دون تستعمل في الأفراد أيضا كما في بس على أن المتبادر من قولهم
ما نصبهم الآية قربونا إلى الله زلفى أنهم يتخذون الله وليا أيضا (قوله فآله هو الولي)
هذه الجملة دليل الجواب أي فليتخذوا الله وليا لأنه هو الولي أي لا تنقض الجواب إذا لولايته
وجوبهم وجود مطلقا أرادوا أولا (قوله وقيل لاشك الخ) حاصله منع وجود
القرينة في المثال المذكور لصحة تفرع فآله هو الولي على ما قبله لأن الاستفهام المستفاد
من قوله أم اتخذوا لا ينكر فيقول إلى النبي أي لا يليق أن يتخذوا من دون الله وليا فآله
هو الولي (قوله وحينه تترتب عليه الخ) أي ترتب العلة على المفعول (قوله اذ ليس
كل ما) أي لفظ كالمهمزة وقوله معنى الشيء كالنفي في لا (قوله والطبع) أي العقل وكتب
أيضا ما نصه الغاشي ذوقه من تتبع الاستعمال وتراكيب البلغاء (قوله على صحة قوائنا
لا تضرب زيد الخ) فوقف هذا المنظر بأن تضرب زيد الإنكار لنفس الضرب وقولك
لا تضرب زيد بمعنى لا ينبغي أن تضربه إنكار لا ابتغاء وهما محتملان فلم يتحقق كونهما
بمعنى حتى يتحقق بذلك أن الكلامين قد يكونان بمعنى ويختلفان في اللوازم والاستدلال
حيث بطل فيه هذا المنظر يعود دعوى من ع (قوله وفي الأطول مناقشة أيضا بأن
النفي المذكور غير حتى لأن ما فيه معنى الشيء حكمه الذي يقتضيه المعنى حكم ذلك
الشيء بلا شبهة وبأن ورود منع القرينة لا يتوقف على أن يكون حكم ما فيه معنى الشيء
حكم ذلك الشيء لا محالة بل يكفي جواز أن يكون كذلك اهـ أقول في كون تضرب
زيد الإنكار نفس الضرب محال للمناقشة اذ لا مانع من أن يكون لإنكار الابتغاء كما فعل
ذلك في الاستفهام في قوله تعالى أم اتخذوا من دونه أولياء فتدبر وكتب أيضا قوله

للعلم بعدم النزول مثلا وقوله عنه
قرينة الحال عرض النزول
على مخاطب وطلبه منه (ويجوز)
تقدير الشرط (في غيرها) أي
في غير هذه المواضع (القرينة) تدل
عليه (نحو) أم اتخذوا من دونه
أولياء (قوله هو الولي) أي أن
أرادوا أولياء بحق (قوله هو الذي
يجب أن يتولى وحده) ويعتقد
أنه المولى والسيد وقيل لاشك
أن قوله أم اتخذوا إنكار ولو ينج
بمعنى أنه لا ينبغي أن يتخذوا من
دونه أولياء وحينه تترتب عليه قوله
تعالى فآله هو الولي من غير تنكير
شرط كما يقال لا ينبغي أن يعبد غير
الله فآله هو المستحق للعبادة وفيه
نظر اذ ليس كل ما فيه معنى
الشيء حكمه حكم ذلك الشيء
والطبع المستقيم شاهد صدق على
صحة قولنا لا تضرب زيد فهو
أخول بالفاء

لا تضرب زيداً بصيغة النفي على معنى لا ينبغي أن تضربه والفاء في التركيبين للتعليل
 لا للعطف كما قيل لعدم مناسبتها في تنظير التركيبين السابقين بهذين التركيبين ولا أنها
 لو كانت للعطف لكان المحكم في صحة لا تضرب زيداً فهو أخوك دون أن تضرب زيداً فهو
 أخوك النقل لا مجرد الطبع لأن في الأول عطف جملة خبرية على جملة خبرية وهو صحيح
 وفي الثاني عطف جملة خبرية على انشائية وهو غير صحيح (قوله فإنه لا يصح إلا بالوارد
 الحالية) وأما قول أبي تمام

أحاولت إرشادي فعقلي مرشدي * أم اشتقت فأديبي فدهري مؤدبي

فتقديره أن أردت أن تعلم مرشدي فعقلي مرشدي وكذا ما بعده حفاوى وعبرة
 النثرى بعد إيراد النقص بالبيت مانعه وجوابه أن مراد الشاعر عدم حسن مثل قولنا
 أن تضرب زيداً فهو أخوك على أن تكون الفاء تعليل لا لنفي الضمى فلا نقض لذلك بقول
 أبي تمام لجواز أن تكون الفاء منه تعليل لا لا قدر أي لا حاجة إلى إرشادك لأن عقلي
 مرشدي أم وكتب أيضاً قوله فإنه لا يصح عبارة المطول فإنه لا يحسن أم (قوله
 النداء) بكسر النون ويجوز ضمها يس (قوله وهو طلب الاقبال) أي طلب المتكلم
 اقبال المخاطب وقوله يحرف الباء لا لوقوله لفظاً نحو يا الله أو تقديره نحو يوسف أعرض
 عن هذا (قوله وقد تستعمل الخ) بيان حقيقة النداء وظيفة لغوية ربحاً زاته ببيان
 ونسكات اختيار الحقيقة أو مجازاً من مجازاته وظيفة هذا العلم وقد خلا عنه هذا البحث
 أطول وكتب أيضاً مانعه أي مجازاً (قوله وهو طلب الاقبال) أي الطلب المتقدم
 فالإضافة للعهد (قوله كالأغراء) العلاقة بين النداء والأغراء المستعمل هو فيه أن
 الأغراء ملزوم للاقبال إذا لمعنى الأغراء غير المقبل يعني بأن يكون بحيث لا يسمع ع
 (قوله ينظم) أي يشتكي من ظلم أحده (قوله وحسنه الخ) عطف تفسير (قوله على
 زيادة التظلم) عبر بالزيادة لأن أصل التظلم حاصل منه وقوله لأن الاقبال الخ عمله لتخفيف
 أي حقيقة النداء غير مرادة لأن الخ (قوله والاختصاص الخ) ظاهره أنها المستعملنا
 صفة في الاختصاص وليس كذلك كما هو ظاهر إذا الاختصاص كنداء دون يا لفظاً
 وتقديراً (قوله أصله تخصيص الخ) أي الأصل فيه أن يستعمل في مقام تخصيص الخ
 (قوله تخصيص المنادي الخ) ولو كان هو المتكلم عند قصد تجريد نادى من نفسه
 مباغته كما هو الأصل في هذا المثال (قوله ثم جعل الخ) أي بقله أطلق التخصيص كما قال
 ونقل الخ وحينه ذفا لعلاقة بين النداء والاختصاص الإطلاق والتقييد حفاوى وكتب
 أيضاً قوله ثم جعل مجرد الخ فهو خبر مستعمل بصورة النداء توسعاً كما استعمل الخبر بصورة
 الأمر نحو أحسن زيداً والأمر بصورة الخبر نحو والوالمات يرضعن (قوله بما نسب إليه)
 هو الفعل المذكور قبل النداء (قوله ووصفه) هو الرجل بمعنى الكامل المختص
 (قوله بل ما دل الخ) فراد المتكلم بالرجل نفسه (قوله فأيا) أي أي من أيها وكتب

بخلاف أن تضرب زيداً فهو أخوك
 استفهام انكسار فإنه لا يصح
 إلا بالوارد الحالية (ومنها) أي من
 أنواع الطاب (النداء) وهو
 طلب الاقبال يحرف نائب مناب
 ادعولفظاً وتقديراً (وقد تستعمل
 صيغته) أي صيغة النداء (في غير
 معناه) وهو طلب الاقبال
 (كالأغراء في قولنا لمن أقبل علينا
 ينظم يا مظلوم) قصد إلى أغرائه
 وحسنه على زيادة التظلم وبث الشكوى
 لأن الاقبال حاصل (والاختصاص
 في قولهم أنا أفعل كذا أيها
 الرجل) فقوله أيها الرجل أصله
 تخصيص المنادي بطلب اقباله
 عليك ثم جعل مجرداً عن طلب
 الاقبال ونقل إلى تخصيص مدلوله
 من بين أمثاله بما نسب إليه إذ
 ليس المراد بأي ووصفه الخطاب
 بل ما دل عليه ضمير المتكلم فأيا

أبضا قوله فايها الخ عبارة ع ق ولما نقل من النداء التزم فيها حكم المفعول عنه من بناء
 أى على الضم كالشكرة المقصودة واتباع المحلى بأل اياها بالرفع على أنها صفة من جهة
 المعنى فهذا مما يتبع فيه الرفع البناء ولو كان محله في الحالة الراهنة نصب على المنعوية
 بتقدير فعل هو أخص على أن الجملة حالبة ولما كان اسم الاختصاص في محل نصب
 على المنعوية وعامله جملة حالبة صح أن يفسر معنى تلك الجملة مع معمولها بقوله أى
 متخصصا الخ (قوله مضموم) أى مبنى على الضم نظرا لكونه منادى في الأصل أو هو
 منقول بحاله في النداء منه إلى الاختصاص فلا يقال لامقتضى البناء هنا وفي شرح
 التوضيح للشيخ خالد الثالث عشر من الفروق بين النداء والاختصاص أن اياها اختلف
 ضمها دل هي اعراب أو بناء وفي النداء بناء بلا خلاف اه فانظر على القول بأن اعراب
 هل هو مبنى على مذهب السيراني من أنها مبتدأ أو خبر إذ لا يظهر الرفع على رأى الجمهور
 يس (قوله والرجل مرفوع) صفة لاى اعتبار اللفظ وكتب أيضا قوله مرفوع أى
 اتفاقا كافي الارتشاف بخلاف النداء فان بعضهم أجاز نصبه يس والمراد بالرفع الضم
 لارتفاع اعراب نعم على قول السيراني أن أى مبتدأ أو خبر يكون رفع اعراب ولا يخفى أن
 هذا الضم ضم اتباع لانباءه (قوله والمجموع في محل نصب على أنه حال) نظريه بأن الحال
 انما هي جملة الاختصاص لا أيها الرجل إذ أيها في محل نصب بفعل محذوف وجوبا بتقديره
 أخص أيها الرجل كما يشير إلى ذلك قوله ولهذا قال الخ واعتذر عنه بأن العامل لما كان
 واجب الحذف ومعناه فلما هو في متعلقه حكم على متعلقه بأنه في محل نصب على الحال هذا
 وكون الجملة في محل نصب على الحال ليس بلازم فقد تكون اعتراضية كافي نحن العرب
 أقرى الناس للضيف أفاده يس (قوله ولهذا قال متخصصا الخ) أى مفسرا للمراد من
 الجملة الواقعة حالا (قوله في الاستغناء الخ) والعلاقة مشابهة النداء في مطلق التوجه
 أو هو من استعمال ما لا اخص حيث استعمل مطلق طلب الاقبال الذي هو
 النداء في طلب الاقبال بخصوص الانغاة والعلاقة في التعجب مشابهة المتعجب منه
 المنادى في أنه ينبغي الاقبال على كل منهما والعلاقة فيما بعد كون ما بعده يافيه ينبغي
 الاقبال عليه بالخطاب كالمنادى للاهتمام بها وامتلأ القلب بشأنها من ع ق (قوله
 باللماء) عندهم شهود كثرته أوظهور حلاوته (قوله كافي نداء الخ) أمثلة للتخسر ولا يظهر
 كل الظهور وإن شيئا منها مال للتوجع وإن أوهم صنيعة خلافه ولذلك عبر ابن يعقوب بما
 نصه ومنها التخسر والتخزن كافي نداء الاطلاع والمنازل والمطايا ونحو ذلك كنداء المتوجع
 منه والمتفجع عليه اه ومثال التوجع يا مرضى يا سقمى تأمل (قوله وما يشبه ذلك)
 كالمتفجع فهو معطوف على الاستغناء ومثال التفجع بالابى (قوله قد يقع) أى مجازا
 (قوله الحرص في وقوعه) عدا بني دون على اتضمنه معنى الرغبة (قوله كما ترى بحث
 الشرط الخ) ينبادر من عبارة الشارح حل الكاف على التعليل وقال في الاطول كما ترى

مضموم والرجل مرفوع والمجموع
 في محل نصب على أنه حال ولهذا
 قال المصنف (أى متخصصا من
 بين الرجال) وقد تستعمل
 صيغة النداء في الاستغناء
 نحو يا الله من ألم الشراق والتعجب
 نحو يا للماء والتخسر والتوجع كما
 في نداء الاطلاع والمنازل والمطايا
 وما يشبه ذلك (ثم الخسيرة يقع
 موقع الانشاء اما للتناول) بالنظر
 الماضي دلالة على أنه كأنه وقع
 فعروا فقل الله للتقوى (أولاظهار
 الحرص في وقوعه كما ترى) في بحث
 الشرط من أن الطالب إذا عظمت

من قوله ان ظنرت بحسن العاقبة فهو المرام فهو تظير (قوله حاصل) أى فى الزمن
 الماضى ومستمرة حتى الآن وانما قلنا ذلك ليناسب قوله بخور زقى الله لقاءك (قوله من
 البليغ) المراد به من يراعى ما ذكر بأن كان له قوة عليه ولولم تكن له قوة فى سائر الابواب
 بناء على تجزى البلاغة كالاجتهاد ع ففى كفى لاعتبار النكتين معرفتهما وقصدهما
 ولا يلزم أن يكون لقاصدهما ملكة يقتدروها على كل كلام بليغ كما فى بس (قوله
 يحتملها) أى يحتمل كلامهما على حدته أو معاً (قوله عن هذه الاعتبارات) المناسب
 عن هذين الاعتبارين الا أن يقال أراد أن غير البليغ ذاهل عن هذين الاعتبارين
 وغيرهما من كل ما يلاحظه البليغ (قوله أولاً) احتراز عن صورة الامر الاولى
 أولاً احتراز عن صورة الاستعلاء ليشمل الاحتراز عن صورة النهى أيضاً وفيه ان الدعاء
 بصيغة الماضى يحتملها أيضاً فلم خص الاحتمال بما سبق ولك ان تجيب بأن صيغة الماضى
 لا مدخل لها فى الاحتراز عن صورة الامر وللهود بحال اذا النكتة لا يجب ان ترجح الشئ
 على جميع الاغيار ولك ان تقول يكفى هذا القدر من الفرق نكتة لتخصيص الاحتمال
 بالسابقين تأمل أطول (قوله لانه فى صورة الامر) المتضمن للاستعلاء فيكون فيه اساءة
 أدب بحسب الصورة (قوله أو الشفاعة) أى شفاعة العبد لنفسه عند سيده وكتب
 أيضاً قوله أو الشفاعة لا يظهر بالنسبة الى ذلك القاصد فرق بين الدعاء والشفاعة فان كلا
 منهما بالنسبة اليه طلب من الادنى الى الاعلى مع خضوع فلم يتغير بالنسبة اليه حتى
 يقال انه قصد هذا وهذا ولعل الفرق باعتبار ان الشفاعة لا يلاحظ فيها الخضوع والدعاء
 يلاحظ فيه الخضوع تأمل (قوله من حيث الظاهر) لافى نفس الامر لان كلامك
 فى المعنى انشاء فلا يتصف بصدق ولا بكذب (قوله تنبيه الخ) ان قلت هذا التنبيه هو الذى
 يتعلق بعلم المعانى لانه هو الذى أشير فيه الى الاحوال التى تراعى لطابقية الكلام المتضمن
 الخلال وأما جميع ما بسط فى هذا الباب مما سوى ذلك وكذا فى باب التصرف فرجعه الى بيان
 أصل المعنى فى البابين والى بيان أصل الاستعمال وخلاف ذلك الأصل وذلك وصف
 للنحو أو اللغة قلت قد تقدم مثل هذا البحث مراراً وجوابه ان معرفة أصل الاستعمال
 المتعتبر يتعلق بعلم المعانى من جهة أن ذلك هو الملتزم ولا يخرج عنه لعدم الموجب وذلك هو
 فائدة ما ذكر وهو ظاهر ولم يذكروا لوضوحه وعلمه من غيره وهذا القدر من علم المعانى اه
 ع ف وفيه جواب آخر فانظره (قوله فى كثير) انما قال فى كثير لان بعض ما تقدم
 لا يجري فى باب الانشاء ككون التأكيذ لظن خلاف الحكم أو الانكار فى القنرى وسم
 من غير الكثير ان المسند الخبرى يكون مفردا ويكون جملة والمسند الانشائى لا يكون
 الامفردا اه قال ع ف وفيه نظر لصحة أن يقال هل زيد أبوه قائم فان قيل هو فى تأويل
 هل قام أبو زيد قلنا وكذا فى الخبر وعبارة الاطول بعد قول المصنف فى كثير الخ
 لافى الجميع فان التأكيذ فى الانشاء ليس للشك والانكار من المخاطب ولا تزل

رغبته فى شئ يكثرتصوره اياه
 فربما يحتمل اليه حاصله بخور زقى
 الله تعالى لقاءك (والدعاء بصيغة
 الماضى) من البليغ (قوله رجه
 الله يحتملها) أى التفاتاً وانظار
 الحرس وأما غير البليغ فهو ذاهل
 عن هذه الاعتبارات (أولاً) احتراز
 عن صورة الامر (قوله العبد
 للمولى ينظر المولى الى ساعة دون
 انظر ساعة لانه فى صورة الامر وان
 قصده الدعاء أو الشفاعة) أو لعل
 المخاطب على المطلوب (بان يكون
 المخاطب) عن لا يجب أن يكذب
 الطالب) أى ينسب اليه الكذب
 كقولك لصاحبك الذى لا يجب
 تكذيبك تأتيني غدا مقام اتنى
 تحمله بالطف وجه على الاتيان
 لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا
 من حيث الظاهر ان يكون كلامك
 فى صورة الخبر * (تنبيه الانشاء
 كالخبر فى كثير مما ذكر فى الابواب
 الخمسة السابقة) يعنى أحوال
 الاستناد والمسند اليه والمسند
 ومتممات الفعل والقصر

التأكيدهم من الايقاع والانتزاع بل لانه بعيد عن الامتنال أو قريب منه (قوله أى ذلك الكثير) عبارة الاطول فليعتبره أى فليقتس الناظر الانشاء على الخبر وجعل الشارح ضمير فليعتبره الى الكثير أى فليعتبره وبراغ ذلك الكثير الناظر في الانشاء (قوله اما مؤكده) كاضرب اضرب (قوله محذوف) كأن يقال في السؤال عن زيد بعد ذكره هل قائم (قوله الى غير ذلك) من كونه مقدما أو مؤخرًا معرّفًا أو منكرًا وكذا المسند اسم أو فعل مطلق أو مقيّد بمفعول وقرس على ذلك

(الفصل والوصل)

(قوله بدأبذكر الفصل الخ) وفي الاطول أو رد قوله الفصل والوصل على طبق ما ذكره في تفصيل الابواب الثمانية وقدم تعريف الوصل على خلاف المفتاح لانه وجودى سابق على العدجى في المعرفة (قوله بمنزلة الملكة) هي ما يقوم بالشئ مما شأنه قياسه به باعتبار الجنس كالبصر لا افراد الحيوان أو باعتبار الشخص فلهما فردان ولا شك ان الجملةين شأنهما الوصل جنسا وقد لا يكون شأنهما الوصل شخصا بأن كان بينهما كمال الانقطاع فبالنظر الى الفرد الثاني زاد لفظة منزلة وبالنظر الى الاول اسقطه في المطول لكن هذا التاميم اذا كان المراد بما من شأنه ان اللاتقي به ذلك لكن المتبادر من كلامهم ان المراد اماكن ذلك فتكون اللتان بينهما كمال الانقطاع من شأنهما الوصل شخصا أى يمكن فيهما ذلك وان لم يجز بلاغة فلا معنى لزيادة منزلة ولذا حذفها في المطول الا أن يقال أشار به الى ان الملكة في الامور الموجودة خارجا لا في الاعتبارية كالوصل فتأمل كذا في سم وأقول قد لا يمكن في الجملةين الوصل لقساد المعنى به كما في آية انما معكم اى فلا يكون الوصل ملكة لهما باعتبار شخصهما فتكون زيادة الشارح هنا لفظ منزلة نظرا الى شخص الجملةين في بعض الصور فاحفظه (قوله بمنزلة العدم) أى عدم الملكة (قوله انما تعرف بملكاتهما) أى بعد معرفة ملكاتهما (قوله بدأب في التعريف الخ) مع ما فيه من اللف والنشر المشوش وهو أولى من المرتب (قوله عطف بعض الجمل على بعض) لم يقل عطف جملة على جملة ليشمل عطف جملة على جملة فانه ربما لا تناسب جمل أربع مترتبة بحيث تعطف كل على ما قبلها بل تناسب الاوليان والاخريان في عطف في كل اثنتين أولا ويعطف الاخيريان على الاوليين لان مجموع الاخيريين يناسب مجموع الاوليين وتظهر في المفردات هو الاول والاخر والظاهر والباطن فانه عطف أولا والاخر على الاول والباطن على الظاهر بمجامع التضاد ثم عطف مجموع الظاهر والباطن على مجموع الاول والاخر لتناسب بين المجموعين باعتبار اجزائهما أطول وكتب أيضا قوله عطف بعض الجمل على أى جنس الجمل فيشمل العطف الواقع بين جملةين فقط وبين جمل وقوله والفصل تركه أى ترك عطف بعض الجمل على بعض وهذا يفهم منه عرفا وجود ما يمكن أن يعطف ويعطف عليه فتترك فيه العطف فلا يرد أن يقال يصح ترك في جملة واحدة ثم قد تقدم أن الترك مشعر بالقصد وهو

(فليعتبره) أى ذلك الكثير الذى
بشارته قيمه الانشاء الخبر (الناظر)
بنوع البصيرة في لطائف الكلام
متمم لا الكلام الانشائي أيضا اما
مؤكده او غير مؤكده والمسند اليه
فيه اما محذوف أو مؤكده كور الى غير
ذلك

(الفصل والوصل)

بدأ بذكر الفصل لانه الاصل
والوصل طارئ عليه عارض
حاصل بزيادة حرف اى
لما كان الوصل بمنزلة الملكة
والفصل بمنزلة العدم والاعدام
انما تعرف بمالكتها بدأ
في التعريف بذكر الوصل فقال
(الوصل عطف بعض الجمل على
بعض والفصل تركه) أى ترك
عطفه عليه

المناسب للامور والبلاغية لانها لا تحصل الا بالقصد فجعله فيما تقدم كقابل للملكة الملازمة
 لعدم في الجملة وظاهر تعريفهما انهما أعنى الفصل والوصل لا يجريان في المفردات واتحاد
 شرط العطف وعدمه في المفردات والجل يقتضى تساويهما في جريان الفصل والوصل
 وقد صرح بذلك خلاف ظاهر عبارة المصنف ع ق وقوله وهذا يفهم منه عرفا وجود الخ
 أى فاستغنى بذلك عن زيادة قيد فيما من شأنه ذلك العطف لانه يقيد ما يقيد هذا القيد
 وقال في العروس لا يخفى أن الفصل والوصل يكونان بين المفردات كما يكونان بين الجمل
 وعقد لذلك فصلا ومشى فيه على اصطلاح القوم في الجمل وذكر الاحوال الستة وقال
 الظاهر أن القوم تركوا التعرض لذلك لانه في الغالب واضح اولانه يعلم حكمه من الجملتين
 ثم قال واذا علمت حكم الفصل والوصل بالنسبة الى الجملتين والى المفردين فلا يخفى عليك
 حالهما بالنسبة الى جملة ومفرد اه وكتب أيضا قوله الجمل اختاره على الكلام لتدخل
 الصفة والصلة ونحوهما مما لا يشمله الكلام بناء على أنه لا بد أن يكون مقصودا لذاته (قوله
 فاذا أتت الخ) رتب على التعريف بيان الاحكام اشارة الى أن معرفة الحكم بعدم معرفة
 الشئ أطول (قوله فالاولى) يعنى السابقة عن الآتية ليشمل كثرة الجمل فان كلامها
 سابقة عما بعدها ولم تكن أولى ع ق (قوله ان يكون لها محل من الاعراب) أى
 من محال ذى الاعراب بأن تكون في محل لو كان فيه مفردا كان معربا وكتب أيضا
 مانصه بأن تكون في محل رفع كالخبرية أو نصب كالمفعولية أو جر كالمضاف اليها ع ق
 وكتب أيضا قوله اما أن يكون لها محل من الاعراب أو تكون صلة أطول (قوله أولا)
 كالاستثنائية (قوله مثل كونها) يقتضى ان المراد بحكم الاعراب مقتضيه ويحتمل
 كلام المتن ان الاضافة في حكمه بيانية مع تقدير المضاف والمعنى في مقتضى حكم
 هو الاعراب ومرادنا المقتضى مباشرة لا بواسطة وذلك ان مقتضى الاعراب
 مباشرة الناعية والمفعولية والخبرية والحالية ونحو ذلك وللفاعلية مقتضى
 وهو جاء مثلا وللمفعولية مقتضى وهو رأى مثلا وللخبرية مقتضى وهو زيد مثلا فهذه
 المقتضيات بكسر الصاد مقتضيات للامور المذكورة أعنى الفاعلية ونحوها مباشرة
 ومقتضيات للاعراب بواسطة فتنبه (قوله أو نحو ذلك) ككونها مضافا اليها ع ق
 (قوله كالمفرد) يحتمل أن يكون مشبهها به للمعطوف أى عطفت كما يعطف المفرد بقطع
 النظر عن كون المعطوف عليه مفردا أو جملة وأن يكون مشبهها به للمعطوف عليه أى عليها
 كما يعطف على المفرد بقطع النظر عن كون المعطوف مفردا أو جملة وأن يكون مشبهها به
 لعطف الجملة على الجملة وهذا هو الاحسن وبه يشهد ما فى الايضاح (قوله أو نحو ذلك
 وجب الخ) أى نحو الفاعل والمفعول كلبتدافيجب أن تقول جاء زيد وعمر وورأت
 زيدا وعمر وزيدا وعمر وقائمان ولعل كلامه بالنظر الى الغالب والافسد لا يجب العطف
 عند قصد التثريك كما فى نحو زيد كاتب شاعر وجاء زيد الكاتب الشاعر فلا يثنى

(فاذا أتت جملة بعد جملة فالاولى
 اما أن يكون لها محل من الاعراب
 أولا وعلى الاقل) أى على تقدير
 أن يكون للاولى محل من الاعراب
 ان قصد تشريك الثانية لها أى
 للاولى (فى حكمه) أى حكم
 الاعراب الذى كان لها مثل
 كونها خبر مبتدا أو حالا أو صفة
 أو نحو ذلك (عطفت) الثانية
 عليها) أى على الاولى ليدل
 العطف على التشريك المذكور
 (كالمفرد) فانه اذا قصد تشريكه
 لمفرد قبله فى حكم اعرابه من كونه
 فاعلا أو مفعولا أو نحو ذلك
 وجب عطفه عليه

ما ذكره الخاتمة في نحو هذين المثالين من جواز العطف وعدمه وذلك لأن التشريك مفهوم بدون العطف فتأمل ثم رأيت في ابن يعقوب وعبد الله وجب عطفه عليه في الاستعمال الأغلب والمواقع الكثيرة وإنما قلنا في الاستعمال الأغلب لأنهم جوزوا ترك العطف في الأخبار وكذا في الصفات المتعددة مطلقا بل هو الأحسن فيها ما لم يكن فيها إيهام التضاد فالقسم الأول كتبوله تعالى الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر والثاني كتبوله تعالى هو الأول والآخر والظاهر والباطن وإنما استحسن العطف عند إيهام التضاد كما في المثال الثاني ليفهم الجمع ونفي التناقض (قوله فشرط) دخل عليه ع ق بقوله ثم أشار إلى شرط قبول العطف بعد قدماء العلماء الحكم لثانية فقال إن أردت شرط قبول العطف فشرط الخ اه وقال في الاطول ولما كان عطف المنفرد على المنفرد بشرط في قبوله الجهة الجاهدة فرع على التشبيه قوله فشرط الخ (قوله أي كون عطف الثانية) أي المأخوذ من عطف (قوله مقبولا) أي في باب البلاغة ع ق (قوله جهة جامعة) أي وصف خاص بجمعهم ما يقترب أحداهما من الآخر ولا يكتفي مطلق ما يجمعان فيه لأن كل شيئين لا بد أن يجمعان في شيء حتى الضب والنون فانهما يجمعان في الحيوانية وعدم الطائرية مشلا ولا يكتفي في قبول عطفهما حتى يراعى ما هو أخص كالضدية بينهما وما يأتي تحقيق ذلك ان شاء الله ع ق (قوله نحو زيد يكتب) أي يثر وقوله ويشعر أي يتناول الشعور وهو يضم العين في المضارع وضمها وفتحها في الماضي كما في القاموس وكتب أيضا قوله نحو زيد يكتب الخ ونحو قولك في المفرد جاء زيد وابنه وتكم عمر وأبوه بخلاف جاءني زيد وجارأ وزيد وعمر وحدث لاصداقة بينهما ولا إدارة فلا يقبل ع ق (قوله من التناسب الظاهر) أي الناشئ عن حصول الجهة الجامعة وكتب أيضا ما نصه اذ كل منهما تأليف كلام (قوله من التضاد) أي الموجب للتلازم خطورا بالبال اذ ضد الشيء أقرب خطورا بالبال عند خطوره فهما متناسبان وعبارة ع ق فالعطاء والمنع بينهما جهة جامعة لهما في القوة المنفردة هي ما بينهما من التضاد الموجب للتلازم العكسي بينهما (قوله وذلك) أي الاشتراط المذكور (قوله كالجمع بين الضب والنون) أي في عدم التناسب (قوله وحتى) أي على القول بأنهما عطف الجمل أيضا كما في قولك فعلت معه كل ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى (قوله حشو مفسد) الآن يقال المراد بالخوما النسل من حروف العطف عن معناه واستعمل في مجزء الجمع والتشريك مجازا كما والتى بمعنى الواو على أنه يكتفى فرض وجود حرف كذلك وإن لم يوجد ولا حاجة إلى ما نكته السيد من جعل نحو منصوبا عطف على مقبولا والمراد بنحو المقبول المستحسن والقريب من الطبع أو مجزءا عطف على الضمير في كونه من غير إعادة الجار على حذما فيها غيره وفروقه ويراد بنحو عطف المفردات فان حكمه حكم عطف الجمل في أن شرط قبوله وجود الجهة الجامعة كما في ع ق وسأيت في الشارح (قوله لأن هذا الحكم) أي الشرط (قوله معنى محصلا) هو الترتيب مع التعقيب

(فشرط كونه) أي كون عطف
الثانية على الأولى (مقبولا بالواو
ونحوه أن يكون بينهما) أي
بين الجملتين (جهة جامعة نحو
زيد يكتب ويشعر) لما بين
الكتابة والشعر من التناسب
الظاهر (أو يعطى ويمنع) لما بين
الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف
نحو زيد يكتب ويمنع أو يعطى
ويشعر وذلك لئلا يكون الجمع
بينهما كالجمع بين الضب والنون
وقوله ونحوه أراد به ما يدل على
التشريك كالفاء ثم وحتى وذكره
حشو مفسد لأن هذا الحكم مختص
بالواو لأن لكل من الفاء ثم وحتى
معنى محصلا

في القساء والترتيب مع التراخي في ثم وترتيب الاجزاء ذهنا في حتى (قوله غير التشرية)
 أي زائد عليه وقوله والجمعية عطف على مرادف (قوله فان تحقق هذا المعنى) أي
 وقصد التشرية (قوله عيب على أبي تمام قوله) أي نسب العيب الى أبي تمام في قوله
 ع (قوله والذي هو عالم الخ) جواب هذا القسم البيت الذي بعده وهو قوله
 مازات عن سنن الوداد ولا غدت * تنفسى على الف سواك تحوم

(قوله صبر) بكسر الباء هو الدواء المزمار المعروف ولا تسكن الباء الا في ضرورة الشعر اه
 قنرى نقل هذا في الاطول عن الصحاح ثم قال وفيه نظرا ذلغات كتف لا تحض الشعر
 (قوله اذ لا مناسبة الخ) علة لقوله عيب وكتب أيضا قوله اذ لا مناسبة قد يمنع بانه لما
 كان الكرم الموصوف به أبو الحسين حلوا ويدفع بسببه ألم احتياج السائل والصبر مزا
 ويدفع به بعض الالام كان هناك مناسبة التضاد وجهة جامعة هي دفع الألم في كل
 تأمل وقد يقال المراد لا مناسبة ظاهرة وما ذكر بعيد فلم يعتبر وتكلف في الاطول الجواب
 عن أبي تمام بأن مراده ان حرارة النوى وكرم أبي الحسين مما لا يعلمه الا الله كما يتبادر الى
 الحرف من حواله علم الشيء الى الله وفيه كمال المبالغة في عظمة الشيء بحيث لا تدركه
 العقول فالجامع بينهما انهما مما لا يحيط به علم أحد وقال القنرى الاقرب أن يقال الجهة
 الجامعة بينهما يجوز أن تكون خيالية بأن يكون أبو تمام ممن كان في خياله هذان
 الامران (قوله كما هو الظاهر) لأن أن تؤول مع مدخولها بفرد ع (قوله وقوعه
 موقع مقعولى عالم) وسنده مستهما والمفعولان أصلهما المبتدأ والخبر وعلى هذا يكون
 في تأويل عطف الجملة على الجملة باعتبار الاصل ع (قوله لان وجود الخ) علة
 للتعميم (قوله بدلالة البيت السابق) هو قوله

زعت هو النعفا الغداة كما عفا * عنها طلال بالاولى ورسوم

والضمير في زعت للحيية والخطاب في هو النعفا للنفس ومعنى عفا اندرس وعنها أي الديار
 حال مقدمة والطلال الآثار والاولى اسم موضع والرسوم الآثار أيضا وكتب على قوله
 الغداة مانصه أي غداة الهجر أطول (قوله والافصلت الثانية عن الخ) حاصله أن
 الجملة التي لها محل من الاعراب ان لم يقصد تشرية الثانية الاولى في حكم اعرابها وجب
 ترك العطف في الواو وفيما يشبهها وان قصد فان وجد الجامع عطف والاوجب الترتيب
 أيضا في باب البلاغة فآل الامر الى أن المعبر في باب البلاغة في الحقيقة هو وجود الجامع
 فلو جعله محل التقسيم كان أنسب لان منع العطف لعدم قصد التشرية تكفل به النحو
 فافهم ع (قوله وكتب أيضا مانصه تحصل من المتن والشارح على الاول أعنى كون الاولى
 لها محل من الاعراب خمس صور لانه اما أن يقصد التشرية أولا وان قصد التشرية
 فاما أن يكون هناك جهة جامعة أولا وفي كل اما أن يكون العطف بالواو أو بغيرها
 فان قصد التشرية ووجدت جهة جامعة صح العطف بالواو وبغيرها وان لم توجد صح بغير

غير التشرية والجمعية فان تحقق
 هذا المعنى حسن العطف
 وان لم توجد جهة جامعة بخلاف
 الواو (ولهذا) أي ولانه لا بد في
 الواو من جهة جامعة (عيب
 على أبي تمام قوله
 لا والذي هو عالم ان النوى

صبر وان ابا الحسين كريم
 اذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين
 وحرارة النوى فهذا العطف غير
 مقبول سواء جعل عطف مفرد
 على مفرد كما هو الظاهر أو عطف
 جملة على جملة باعتبار وقوعه
 موقع مقعولى عالم لان وجود
 الجامع شرط في صورتين وقوله
 لانني لما اتعته للحيية عليه من
 اندراس هو له بدلالة البيت السابق
 (والا) أي وان لم يقصد تشرية

الواو وقع بها وان لم يقصد الفصل (قوله الثانية لا اولى) يعنى الاحقة السابقة
 (قوله فصلت) المراد بالفصل ترك العطف لا ترك الحرف الذى يكون عاطفا والافلامانع
 من الايمان بالواو على أنها الاستئناف فانها تكون له عس سم وكتب أيضا قوله
 فصلت الاولى أن يقابل فصلت بوجهات أو عطفت بلم نهطف أطول (قوله الذى ليس
 بمقصود) اذ المقصد الاستئناف (قوله نحو واذا خلوا الى شياطينهم) فتمنه معنى
 الافضاء فهداهم الى (قوله الله يستزئ بهم) من باب المشاكلة والمراد يطرد هم عن
 رحمة (قوله على انامعكم) مقتضى كلامه أن انامعكم له محل من الاعراب وهو مبنى
 على أن جزء المقول له محل اذا كان مقمدا وهو وضعيف (قوله لانه ليس من مقولهم)
 أى حتى يعطف على مقولهم (قوله وليس كذلك) أى ليس الواقع ككونه مقولا
 لقولهم ويظهر أن الكاف زائدة تأتى ويصح أيضا أن الضمير للكون واسم الإشارة
 راجع للواقع ونفس الامر (قوله على انامعكم) أى ولم يقل على انما نحن مستزئون ويحتمل
 أن المراد أى ولم يقل على انامعكم انما نحن مستزئون وقوله بعد حكمه حكمه يحتمل
 أن المراد فالعطف على الاول يغنى ولا يقال هلا عكس لاننا نقول المتبوع اولى ويحتمل
 أن المراد فالعطف على الاول بمشابة العطف على المجموع باعتبار الاحتمالين السابقين
 وكذلك قوله بعده هو الاصل يحتمل دون التابع أو دون المجموع وفي بعض النسخ وانما قال
 على انامعكم دون انما نحن مستزئون وظاهر هذه النسخة يؤيد الاحتمال الاول (قوله
 بيان الخ) أى بالمعنى اللغوى أى ايضاح امالانه تأكيده من حيث ان الاستهزاء مستلزم
 لكونهم باقين معهم على الكفر أو استئناف بيانى جواب عما يقال كيف تقولون انكم
 معنما مع انكم تجتمعون بمحمد وأصحابه وتعلمون دينهم وطريقتهم أو يدل اشتمال لان
 الاستهزاء بالاسلام تعظيم للكفر وهو مقتضى انامعكم وكل من المذكورات فيه بيان
 كما بينه ع ق وعبارته وتعبية انما نحن مستزئون لانامعكم اما على التأكيده نظرا الى أن
 الاستهزاء بالاسلام نفي له ونفي الاسلام يقتضى الثبات على الضد الذى هو الكفر وهو معنى
 انامعكم واما على البدلية الاشتمالية لان من استهزأ بالاسلام فقد حقره وتحقير الاسلام
 تعظيم للكفر وهو مقتضى انامعكم ويحتمل أن تكون الجملة استئنافية الى أن قال وقد علم
 ان التأكيده دفع توهم التجوز أو السهولة وغير ذلك والبدل فيه بيان المشتمل عليه
 بالصراحة والاستئناف فيه بيان المسئول عنه في السؤال المقترن فان أراد من قال
 انما يسان ان فيها مطلق البيان اللغوى فذا لوان أراد عطف البيان الاصطلاحي فليس
 بظاهر لتوقفه على وجود الابهام الواضح في الجملة الاولى ولم يوجد فيها ظاهرا تأمله اه
 أى ولا أثر لوجوده فيها اخفيا الذى بسببه كانت الجملة الثانية بيانا للقول الاول قال القنرى
 فان قلت البيان يجب أن يكون أوضح من المبين وذا انما يكون بعد الابهام ولا يهام
 فى انامعكم قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام التقديرى بناء على احتمال أن يتوهم أن

الثانية لا اولى في حكم اعرابها
 (فصلت) الثانية (عنها) لئلا يلزم
 من العطف التشرىك الذى ليس
 بمقصود (نحو واذا خلوا الى
 شياطينهم قالوا انامعكم انما نحن
 مستزئون الله يستزئ بهم على انما
 يعطف الله يستزئ بهم على انما
 معكم لانه ليس من مقولهم) فلو
 عطف عليه لزم تشرىكه له في
 كونه مقول قالوا فليس ان
 يكون مقول قول المناقذين وليس
 كذلك وانما قال على انامعكم
 دون انما نحن مستزئون لان قوله
 انما نحن مستزئون بيان اقوله انما
 معكم حكمه حكمه

معناه انما معكم ظاهرا (قوله وأيضا) وجه آخر في الاعتذار بس (قوله وعلى الثاني الخ)
 حاصله انه اذا لم يكن للاولى محل من الاعراب جاز غير الواو عند تحقق معناه واداته
 مطلقا وأما الواو فتجوز عند كمال الانقطاع مع الابهام وعند التوسط بين كمال الانقطاع
 وكمال الاتصال وتنع فيماعد ذلك من بقية الاقسام الآتية فتأمل فانه في غاية الظهور من
 كلام الشارح سم (قوله على معنى عاطف سوى الواو الخ) في عروس الافراح ليت
 شعري هلافصل بين الواو وغيرها فيما اذا كان للاولى محل وأي فرق ثم قال والصواب
 ان غير الواو يقرب الجامع من الذهن سواء كان للاولى محل أم لا وأن غير الواو في التي لها
 محل كغير الواو في التي لا محل لها مع بعض حذف (قوله سوى الواو) وأما الواو
 فان كان للاولى حكم فان قصد التشريك فيه فصل في الاربعة الاول من الست الآتية
 ووصل في السنتين الاخيرتين وكذلك ان لم يكن لها حكم أصلا وان كان ولم يقصد فصل
 في الست فهذه ثمانية عشر (قوله عطف) سواء كان للاولى حكم أو لا في الست صور
 الآتية فهذه اثنا عشرة (قوله اذا قصد التعقيب أو المهلة) لو قال اذا قصد الترتيب
 بالمهلة أو الترتيب بهلة لكان أحسن (قوله وذلك) أي عدم اشتراط أمر آخر
 في العطف بغير الواو (قوله بخلاف الواو) فانه لا يفيد الامتزج الاشتراك عبارة
 الاطول بخلاف الواو فانه لا يفيد الاشتراك الجملتين في حكم الاعراب ان كان
 لهما محل من الاعراب فان لم يكن لهما محل لم تعد الواو الاشتراكهما في التحقق
 ولا توجه للنفس الى اشتراكهما في التحقق بعد معرفة حقيقةهما لانه ليس معنى
 يجب النفس وانما يعجبها ويجعلها طالبة له بشرائط لا تيسر معرفتها الا لا وحده
 فلهذا حصر بعضهم البلاغة فيه مبالغة في كونه مدارها لا يقال لو لم تعطف الجملتان
 لأوهن أن الجملة الثانية رجوع عن الاولى لانا نقول لا كلام في صحة العطف في مقام
 التوهن وهو عطف لرفع الابهام وسيأتي نظيره ~~لم~~ كن لا يغني عن الشرائط في مقام
 لاجمال فيه للابهام لوضوح الامر اه بصرف (قوله وهذا انما يظهر الخ) أي
 افادة الواو مجردة الاشتراك بس والظاهر رجوعه الى مجردة الاشتراك وكتب أيضا
 مانصه عبارة ع ق فتقرر بهذا أن العطف بغير الواو موجب لحصول فائدة تغني
 عن طلب خصوصية جامعة بين المتعاطفين وتلك الفائدة هي حصول معاني تلك الحروف
 بخلاف العطف بالواو وليس فيه الامتزج الاشتراك فان كان للجملة الاولى محل من
 الاعراب ظهر المشترك فيه وهو الحكم كافي المفردات فيستقر للعطف بها فائدة وان لم
 يكن لها محل لم يظهر المشترك فيه فاحتج الى جامع مخصوص يكون مشتركين الجملتين
 جامعاهما وانما قلنا مخصوص لانه لا يكفي مطلق الجامع والاصح العطف في كل شيء
 وذلك الجامع يتوقف على معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال وشبه كل منهما والتوسط
 والتفريق بين هذه من أسخى الامور ولذلك قيل ان باب الفصل والوصل هو مرجع

وأيضاً العطف على المتبوع هو
 الاصل (وعلى الثاني) أي على
 تقدير أن لا يكون للاولى محل من
 الاعراب (ان قصد ربطها بها) أي
 ربط الثانية بالاولى (على معنى
 عاطف سوى الواو عطف) الثانية
 على الاولى (به) أي بذلك العطف
 من غير اشتراط أمر آخر (نحو
 دخول زيد فخرج عمرو) ثم خرج
 عمرو اذا قصد التعقيب أو المهلة
 وذلك لان ما سوى الواو من حروف
 العطف يفيد مع الاشتراك معاني
 محصلة متصلة في علم النحوي فاذا
 عطف الثانية على الاولى بذلك
 العطف ظهرت الفائدة أعني
 حصول معاني هذه الحروف
 بخلاف الواو فانه لا يفيد الامتزج
 الاشتراك وهذا انما يظهر فيما
 حكم اعرابي وأما في غيره

البلاغة بمعنى ان في قوة مدركة الصلاحية لادراك ما سواه واصعب منه قبل ان فيه تسكب
 العبرات ولكن هذا الكلام مشتق على ما يقتضيه كون الجملة التي لها محل من الاعراب
 غير مفتقرة الى جامع وقد تقدم ما يخالف ذلك وقد يجاب بأن مقتضاه عدم الافتقار الى
 الجامع الذي يحتاج فيه الى معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال ونحوهما كما أشرنا اليه
 في التقرير وهو صحيح لان الجملة التي لها محل بمنزلة المفرد فلا يحتاج فيها الى جامع واحد
 كما قد بخلاف التي لا محل لها فتعبر بنسبتها وما يتعلق بها من المفردات ويراعى في تلك
 النسبة ما ذكره من كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما ولهذا خصصوا التنصیل الآتي
 بالجلتين اللتين لا محل لهما فلو كان ذلك التنصیل جاريا في القسمين لم يكن وجه تخصيصه
 بما لا محل له فافهم اهـ (قوله فنيه خفاء واشكال) أي دقة من حيث ترقفه على
 الجهة الجامعة الموقوفة على الفظ بين الجملتين بما يأتي من الاحوال الستة وماله حكم
 اعرابي وان ترقف على الجهة الجامعة أيضا فليس فيه الخفاء والاشكال لان الجامع فيه
 لا يحتاج فيه الى معرفة ما يأتي كما رخصه ع ق (قوله حتى حصر بعضهم علم البلاغة الخ)
 مراده التنبيه على دقة هذا الباب لا حقيقة الحصر (قوله والا) شروع في جواز
 الواو وامتناعه سم (قوله أي وان لم يقصد الخ) بأن لم يقصد ربط أصلا وحكمه
 الفصل في اثني عشر في الستة الآتية كان لها حكم أول أو قصد ربط بالواو وعبرة ع ق
 وذلك صادق بصورتين أن لا يقصد ربط أصلا وذلك بأن لا يراد اجتماعهما في الحصول
 الخارج كما اذا أخبر بجملة ثم تركت في زاوية الاهمال وأخبر بأخرى وهذه الصورة
 أمرها ظاهر فلم يتعرض لها في الجواب والأخرى أن يقصد الربط بينهما بأن يقصد
 اجتماع حصول مضمونهما خارجا بمعنى على معنى عاطف هو الواو ثم قال والاشترط
 وجوابه الشرط الثاني مع جوابه اهـ (قوله فان كان للاولى الخ) قال في العبر من
 لم يشعرى هلا فصل هذا التفصيل اذا كان للاولى محل ولا شك أنه يجري فيه قطعها
 لوقات زيدان قام فأكرمه وهو آتيك عطفا على الجواب لم يجوز وقال أيضا ينبغي أن
 يقول اذا كان لاحدى الجملتين لانه اذا كان في الجملة الثانية قيد كان الامر كذلك نحو
 أكرم المسلمين وأهن الكافرين ان رأيتهم فالشرط يعود الى الجملتين على الاصح عند
 النحويين والاصوليين والفقهاء وحينئذ فلو أردت أن الشرط عائدا الى الأخيرة فقط
 امتنع العطف يس (قوله حكم) أي زائد على مفهوم الجملة كما سيصرح به الشارح
 كالاختصاص والتقيد بجمال أو ظرف أو شرط (قوله فالقصل واجب) في الستة
 الآتية (قوله نحو واذا خلوا الخ) هذه الآية قد تقدم ذكرها لبيان وجه امتناع عطف
 جملة الله يستهزئ بهم على جملة انامكم وذكرنا البيان وجه امتناع عطفه على جملة
 قالوا المناسبة الجملتين اذا محل هنا بالنسبة لما لا محل له وهو قالوا وهنا لما لا محل له وهو انما
 معكم اذ هو معمول لقالوا كما تقدم ع ق (قوله فان قيل الخ) عبارة ع ق وأورد أنه

ففيه خفاء واشكال وهو السبب
 في صعوبة باب الفصل والوصل
 حتى حصر بعضهم علم البلاغة على
 معرفة الفصل والوصل (والآ) أي
 وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى
 على معنى عاطف سوى الواو
 (فان كان للاولى حكم لم يقصد
 اعطاؤه للثانية فالقصل واجب)
 لا يلزم من الوصل التثريب
 في ذلك الحكم (نحو واذا خلوا)
 الآية (لم يعطف الله يستهزئ بهم
 على قالوا لئلا يشار
 في الاختصاص بالظرف لما مر)
 من أن تقديم المفعول ونحوه من
 الظرف وغيره يقيد الاختصاص
 فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم
 مختصا بجمال خلوتهم الى شياطينهم
 وليس كذلك فان قيل اذا

انما يكون الاختصاص المذكور في الكلام اذا كانت ظرفا فيلزم من تقديمها على
 العامل وجود الاختصاص كتقديم سائر المعمولات وأما اذا كانت شرطا فتقديمها
 لاقتضائه الصورية فلا يتحقق الاختصاص فالعطف لا يوجب خلاف المراد لصحة الدوام
 في الاولى أيضا وقد أجيب بجوابين ما لهما واحد أحدهما أن اذا الشرطية هي الظرفية
 في الاصل وانما توسع فيها باستعمالها شرطية نظرا للاصل وحاصله التزام كون التقديم فيها
 للاختصاص ولو كانت شرطية نظرا لاصلها وثانيهما انما بعد أن نسلم شرطيتها وعدم
 كون الظرفية أصلا لها نقول انما ولو كانت شرطية هي اسم فصلة تحتاج الى عامل وهو
 هنا قالوا واذا كان معمولا له وقد تقدم عليه لشرطية أفادته فهو أنه القول ليس الا
 في وقت الخلوة فيلزم من العطف على قالوا كون المعطوف مقيد بحكم المعطوف عليه
 بشهادة الذوق والاستعمال فانك اذا قلت يوم الجمعة سرت وضربت زيدا على ان ضربت
 معطوف على سرت أفاد اختصاص الفعلين بالظرف بخلاف ما اذا أخر المعمول وقبل
 سرت يوم الجمعة وضربت زيدا فلا يدل على اشتراك الفعلين في الظرف فضلا عن
 اختصاصهما به ولكن لا ينبغي أن الجواب الثاني تحقيق لكون تقديم الشرط يفيد
 الاختصاص نظر الى أنه معمول كالظروف فآل أمره الى اعتبار ظرفيته فهو قريب من
 الاول وانما يفتقران في رعاية اصالة الظرفية فيه ثم نقل واستعمل شرطا على الاول
 أو وضعه شرطا ولكن وقع فيه العمل كالظرف وهذا التفريق لا تظهر له ثمرة اه بعض
 تصرف لتحرير في النسخة وقوله معمول كالظرف أي لانه وان قلنا بشرط وضعها اسم
 معناه الوقت وقوله الى اعتبار ظرفيته أي اعتبار ما فيه من معنى الوقت المحتاج الى
 العامل قال في العروس لا نسلم أن المعمول السابق اذا كان وضعه سبق عامله يؤذن
 بالاختصاص وانما يثنى ما ذكره في اذا المجردة عن الشرط اه فهذا يعبر على ما مر
 (قوله شرطية) أي فتقديمها لا يفيد الاختصاص لانها ليست كالفعل ونحوه اه (قوله
 لانه اسم معناه الوقت) فيه انه حينئذ ظرف مع أن هذا جواب بتسليم منع كونه ظرفا
 فكان الاولى أن يقول لانه اسم فضله ويدفع بأن المراد ولو سلم انها شرطية وضعها وعدم
 كون الظرفية أصلا لها فلا ينافي ما ذكرنا لانه اسم معناه الوقت لا بد له من عامل فالظرفية
 لازمة له ولو قلنا انه وضع شرط ولم يوضع في الاصل ظرفا ثم استعمل شرطا فتقديمه
 يفيد على كل حال الاختصاص وهذا غير الجواب الاول وان كان قريبا منه كما بينه
 ع (قوله وهو قالوا) أي الذي هو الجزء قال القنري المشهور أن اذا الشرطية مضافة
 الى شرطها فالعامل فيها هو الجزء وجوز بعضهم كابن الحاجب عدم اضافتها كمن
 فيصح أن يعمل شرطها فيها كما عمل في متى اتفقا والتي هي ظرفية مجزئة مضافة الى ما بعدها
 معمولة لغيره وتفيد هذه بتقديمها الحصر واستيفادته من الشرطية بالتعليق ويجوز أن
 يعتبر تقديمها عونا للتعليق في افادة الحصر بناء على أنها معمولة للجزء باعتبار انها معمولة له

شرطية لا ظرفية قلنا اذا الشرطية
 هي الظرفية استعملت استعمال
 الشرط ولو سلم فلا ينافي ما ذكرنا
 لانه اسم معناه الوقت لا بد له من
 عامل وهو قالوا انما معكم

وحق المعمول التأخير وهذا لا ينافي التزامهم بتقديمه النكتة أخرى كذا في النثرى ويرد
عليه ان التعليق ليس من طرق القصر فتدبر (قوله بدلالة المعنى) وهو ان قولهم من قبل
بوقت الخلو لانهم من غير وقتون وليس العامل خلو لعدم صحة المعنى (قوله اختصاص
الفعليين) أى لا أحدهما فقط لكن هذا ليس بقطعي كما بينه في الطول وقد استفيد من كلام
الشارح ان القيد اذا تقدم على المعطوف عليه وجب بحسب الاستعمال اعتباره في
المعطوف أيضا وهل اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يجب أن يعتبر في المعطوف صرح
الشارح في طائفة الكشاف في عطف المنردات بأن القيد اذا تقدم المعطوف عليه
وجب بحسب الاستعمال اعتباره في المعطوف نحو جاءني يوم الجمعة أوراكا أو نحو ذلك
زيد وعمر ولا يجوز في الاستعمال خلافه بخلاف ما اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يجب
أن يكون معتبرا في المعطوف فيل عطف الجمل الذي الكلام فيه كذلك محل تردد من سم
مع زيادة وفي الاطول ما نصه العطف على المتبدا انما يفيد المشاركة في القيد المتقدم دون
المقوسط والمتأخر يدل عليه كلام الشارح المحقق اه وهذا يخالف ما نقلناه عن عروس
الافراح (قوله وذلك بأن لا يكون الخ) اسم الاشارة راجع للنفي المذكور (قوله أيضا)
أى كما قصد اعطاؤه للاولى (قوله والا فان كان بينهما كمال الانقطاع) اعترض بأنه دخل في
كمال الانقطاع ما اذا كان للاولى حكم قصد اعطاؤه للثانية فظاهره وجوب القطع كقولك
جاء زيد وقت الصلاة مره بها وعليه ينفوت معه المقصود من اعطاء الحكم قبل ويجمع بينهما
بأن يصرح بالحكم في الثانية فيقال في المثال المذكور مره بها في أى في الوقت ولك أن
تقول يدخل هذا القسم في كمال الاتصال وفي الشبهين أيضا كقولك في كمال الاتصال
ارحل الساعة لا تقم فيها فيجمع بين القطع وذكر الحكم كما قيل في كمال الانقطاع تأمل
عني واعتراض أيضا بأن العطف التفسيري سائغ شائع مع أن فيه كمال الاتصال الا أن
يقال الواو في العطف التفسيري غير مستعملة في معنى العطف بل هي مجرد معنى حرف
التفسير مجازا عن س سم (قوله بالايهام) انظر ما حكمت تركه في كمال الاتصال وفي الشبه
مع ان الايهام يوجد في كل منهما كما يأتي والحكم الوصل عند الايهام نحو لا مدحت لمن
قال ما مدحت رذا لنفي الذي قاله فانه يحتمل الدعاء عليه فيعين العطف فتقول لا مدحت
وعدمه عند عدمه وكتب على قوله انظر الخ ما نصه قال بعضهم تعترض له مع كمال الانقطاع
اكثره فيه عن كمال الاتصال والشبه (قوله فكذلك) أى بالنظر للبلاء أما في النحو
ففيه خلاف والتحقيق جواز نقله عن سيبويه جواز زيد ومن عمرو وكلا مناهما
لا يحمل له من الاعراب اما ان كان لها محل فيجوز العطف نحو وهو حسي ونم الوكيل
وكتب أيضا قوله فكذلك يعين الفصل فيه انه مع شبهه كمال الانقطاع لا يعين الفصل بل
الفصل أولى للاحتياط على ما سمعت مما نقلناه من المفتاح الا أن يقال فرق بين المتعين
والواجب والاولى أيضا متعين عند البليغ أطول (قوله مغايرة) أى وهي لا تناسب

بدلالة المعنى واذا قلنا لم يتعلق
الفعل وعطف فعل آخر عليه بينهم
اختصاص الفعلين به كقولنا يوم
الجمعة سرت وضربت زيدا بدلالة
الفعلين والذوق (والا) عطف
على قوله فان كان للاولى حكم أى
وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد
اعطاؤه للثانية وذلك بأن لا يكون
لها حكم زائد على مفهوم الجملة
أو يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية
أيضا (فان كان بينهما) أى بين
الجمتين (كمال الانقطاع بالايهام)
أى بدون أن يكون في الفصل ايهام
خلاف المقصود (أو كمال الاتصال
أو شبهه أحدهما) أى أحد
الحكماين (فكذلك) يعين الفصل
لان الوصل يقتضى مغايرة

ومناسبة (والأى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام ٥٣ ولا كمال الاتصال ولا شبه أحدهما) (فالوصل)

متعين لوجود الداعى وعدم المانع
فالحاصل أن الجملتين اللتين لا محل
لهما من الاعراب ولم يكن للاولى
حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة
أحوال كمال الانقطاع بلا إيهام
كمال الاتصال شبه كمال الانقطاع
شبه كمال الاتصال كمال الانقطاع
مع الإيهام التوسط بين الكمالين
فحكم الأخيرين الوصل وحكم
الأربعة السابقة الفصل فأخذ
المصنف في تحقيق الأحوال الستة
فقال (أمّا كمال الانقطاع) بين
الجملتين (فلاختلافهما خبرا
وانشاء لفظا ومعنى) بأن تكون
أحدهما خبرا لفظا ومعنى
والأخرى انشاء لفظا ومعنى (فمحو
وقال رائدهم) هو الذى يتقدم
القوم لطلب الماء والسكر
(أرسوا) أى أقيموا من أرسيت
السفينة حبسها بالمرساة (نزاولها)
أى نحاول تلك الحروب ونعالجها
فكل حلف امرء يجزى به قدر
أى أقيموا نقاتل فان موت كل نفس
يجزى به قدر الله تعالى لا الجبن
ينجيه ولا الأقدام يرديه لم يعطف
نزاولها على أرسوا لانه خبر لفظا
ومعنى وأرسوا انشاء لفظا ومعنى
وهذا مثال لكمال الانقطاع
بين الجملتين باختلافهما خبرا
وانشاء لفظا ومعنى مع قطع النظر
عن كون الجملتين مما ليس له محل
من الاعراب

كمال الاتصال ولا شبهه وقوله ومناسبة أى وهى لا تناسب كمال الانقطاع ولا شبهه فهى
علة موزعة (قوله أى وان لم يكن الخ) بأن يكون بينهما كمال الانقطاع مع الإيهام
في الفصل أو التوسط بين الكمالين (قوله لوجود الداعى) هو دفع الإيهام
في كمال الانقطاع مع الإيهام وقصد التشيرين في التوسط والمانع أحد الأربعة السابقة
فلا توزيع (قوله فأخذ المصنف) أى إذا أردت تحقيقها فنقول أخذ الخ (قوله
في تحقيق الأحوال الستة) أى اثباتها على الوجه الحق (قوله فلاختلافهما خبرا
وانشاء) لو اكتفى بقوله خبرا وانشاء لكفاه لأن اختلاف الجملتين في الخبرية أن تكون
أحدهما خبرا دون الأخرى والجمله إذا لم تكن خبرا فلا محالة تكون انشاء وكذا
الانشائية أطول (قوله خبرا وانشاء لفظا ومعنى) هذه منصوبات على التمييز والأخباران
ينزع الخلاف (قوله بأن تكون أحدهما الخ) فيه قصور لأن كلام المصنف صادق
بأربع صور الأولى أن تكون الأولى خبرية لفظا ومعنى والثانية انشائية لفظا ومعنى
الثانية عكسه الثالثة أن تكون الأولى خبرية لفظا انشائية معنى والثانية انشائية لفظا
خبرية معنى الرابعة عكسه أذي صدق على الجميع الاختلاف في اللفظ والمعنى قال ع
بعد كلام قرره فحصل مما تقرر أن منع العطف بين الانشاء والخبر لثلاثة شروط أن يكون
بالواو وان يكون فيما لا محل له من الاعراب من الجمل وأن لا يتوهم خلاف المراداه وفى يس
أن الأحوال الستة المذكورة مفروضة فيما لا محل له وأن العطف فيما فيه الوصل انما هو
بهما والوصل فيما فيه الفصل انما هو بترسكها كما أن الفصل مع كمال الانقطاع انما هو
حيث لا إيهام فتنبيه لذلك كنه فقد يقع فيه الغلط اه (قوله فمحو وقال رائدهم الخ) بحث
في التمثيل به بأن نزاولها ما تعليل لما قبله فهو جواب لسؤال مقدر فليس الفصل لكمال
الانقطاع بل لا شبهه كمال الاتصال واما حال أى أقيموا في حال منازلة الحرب فكذلك ليس
الفصل لكمال الانقطاع بل لأن الحال لا تعطف على الجمله المقيدة به وأجيب بأنه لا تراحم
بين كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال ولا بين كمال الانقطاع وكون الحال لا تعطف على
الجمله المقيدة به فيجوز أن يكون الفصل للأصيرين (قوله لطلب الماء والسكر) للنزول
عليه (قوله حبسها بالمرساة) فتفسير الرساء بالاقامة تفسير باللازم لأن الاقامة لازمة
للحبس (قوله بالمرساة) هى حديدة تعلق في الماء متصلة بالسفينة فتعطف والمرساة بفتح الميم
البقعة التى رست فيها السفينة من ع (قوله نزاولها) بالرفع ولم يجزمه في جواب
الامر لانه لم يقصد الجزاء (قوله فان موت الخ) أشار به الى أن في البيت قلبا وكل
داخله على امرئ لا على الخلف لانها لا تضاف اللمتعدد والخلف أى الموت شئ واحد
والمتمعد هو امرؤ ويمكن جعل الموت متعددا باعتبار المتعلق أو السبب فلا حاجة للقلب
بل اعتبار الأسباب هو المناسب لمقام الحرب حيث يكون فيه أسباب مختلفة من السيف
والرمح ونحوهما تأمل (قوله وهذا مثال لكمال الخ) جواب عن سؤال أنشأ من التمثيل

حاصله ان كلامنا الآن فيما لا محل له من الاعراب والمثال عماله محل (قوله والا فاجلجلتان
 في محل النصب الخ) مبني على ان جزءه المقول له محل اذا كان متبعا او قد سبق للمصنف
 في قوله انامعكم الآية والحق خلافه فاعل الشارح قال ذلك الزاما للمصنف لانه فيما سبق
 جعل جزءه المقول مقولا فيكون جزءه المقول هناعقولا فيكون له محل من الاعراب ومبني
 أيضا على الاستشهاد بهم ما باعتبار حال وقوعهما من الخاكي للكلام أما اذا كان
 الاستشهاد بهم ما باعتبار حال وقوعهما من الرائد فالجلتان لا محل لهما قطعاً واختلاف في
 المحكي بالقول هل هو في محل المفعول المطلق أو المفعول به ورج بعض المحققين الثاني
 (قوله بأن تكون احدهما الخ) أي الاولى أو الثانية فهاتان صورتان تضربان في
 الصورتين المفهوميتين من قوله وان كاتسا الخ فالصور أربع (قوله وان كاتسا الخ) الواو
 للحال وان وصلية لا غائية والا كان هذا القسم أعظم من الاول فلا يتباين الاقسام (قوله
 وان كاتسا جمعا خبريتين لفظا) ولم يمتثل للانثائية لفظا للمختلفتين معنى لقلة وجوده وذلك
 كقولك عند ذكر من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ليتبوا أمته بعد من النار قل له أيها
 الصاحب من عرق (قوله على اختلافهما) في نسخة على اختلافهما وهي الصواب
 وفي الاولى تسمع سم (قوله لانه لا جامع بينهما) يعني مع كونهم لم يختلفا في معنى الخبرية
 والانثائية بل هما خبريتان معاً معنى او انثائيتان معاً وانما قلنا ذلك لانه لا يدخل القسم
 الاول في هذا أيضا كما تقدم فيما قبل ثم ما لا يصلح فيه العطف لاتقاء الجامع اما لا تنافاه
 عن المسند اليهما فقط كقولك زيد طويل وعمر وقصير حيث لا جامع بين زيد وعمر ومن صداقة
 وغيرها ولو كان بين الطول والقصر جامع التضاد كما يأتي واماعن المسندين فقط كقولك
 زيد طويل وعمر وعالم حيث كان بين زيد وعمر جامع واماعن المسند اليهما والمسندين
 كهذا المثال حيث لا جامع بينهما من عرق (قوله فلهكون الثانية مؤكدة للاولى) قال
 عرق في آخر بحث كمال الاتصال مانصه ثم ان ظاهر أول كلام المصنف في كل محاذ ذكر من
 التوابع ان الجملة الثانية هي من جنس ذلك التابع حقيقة وظاهر قوله في كل منها
 فوزانه وزان كذا انه ليست توابع حقيقة بل ما يفاد منها فيصيده ذلك التابع من جهة
 القصد فالحق بذلك التابع في عدم صحة العطف وهو الاقرب وذلك لان التابع اصطلاحاً
 يستمدى اعراباً يقع فيه التبعية مع أن بعض تلك التوابع مخصوص بأنفاظ معلومة وقد
 أشرنا الى هذا فيما تقدم في التأكيدها وقال القري بعد أن ذكر نحو ما تروا الحق ان كون
 التابع ما يتلو السابق في أحوال آخره على الاكثر فالتقييد بذلك بناء على الغالب صرح به
 في اللب وشرحه للسبب ويؤيده ان الدماميني صرح في شرح المغني بأن قوله تعالى أممكم
 بانعام وبنين بدل اصطلاحاً من قوله تعالى أممكم بما تعلمون مع أنه لا محل له من الاعراب
 كما سنحقيقه (قوله تأكيدها معنوية) بان يختلف مفهومهما ولكن يلزم من تقرر معنى
 احدهما تقرر معنى الاخرى وسباق مقابله وهو التأكيدها اللفظي والقسمان تأكيدها

والا فاجلجلتان في محل النصب
 منهول قال (أو) لا اختلافهما
 خبرا وانشاء (معنى فقط) بأن
 تكون احدهما خبرا
 معنى والاخرى انشاء معنى وان
 كاتسا خبريتين أو انشاءيتين لفظا
 (نحو مات فلان رحمه الله) لم يعطف
 رحمه الله على مات لانه انشاء معنى
 ومات خبر معنى وان كاتسا جمعا
 خبريتين لفظا (أو لانه) عطف على
 اختلافهما والتضاد للسان
 (لا جامع بينهما كما ساقى) بيان
 الجامع فلا يصح العطف في مثل
 زيد طويل وعمر قائم (وما كمال
 الاتصال) بين الجملتين (فلهكون
 الثانية مؤكدة للاولى) تأكيدها
 معنوية

بالمعنى اللغوي وأما التأكيد الاصطلاحي فلا يأتي هنا لأن المعنوي منه بالفاظ معلومة وليس ما يأتي منها واللفظي منه تكرر اللفظ وسمى التأكيد المعنوي في الجمل بالمعنوي لأنه بمنزلة المعنوي الاصطلاحي الذي هو في المفردات والتأكيد اللفظي في الجمل باللفظي لأنه بمنزلة اللفظي الاصطلاحي الذي هو في المفردات اهـ ملخصاً من عرق مع زيادة (قوله أو غلط) اعترضه السيد بأن التأكيد المعنوي كما في نحو جاء زيد نفسه لا يكون لدفع التسيان والغلط فكذلك ما هو بمنزلة من حيث هو بمنزلة نحو لا ريب فيه وأجاب الاستاذ عس بأن التأكيد المعنوي يفيد دفع الغلط بالنسبة للاختلاف أفراداً وغيره وإن لم يفد بالنسبة للاحكام مثلاً جاء زيد نفسه يفيد دفع الغلط بالنسبة لمن توهم أن الجائي الزيدان لا بالنسبة لمن توهم أنه عمرو وهو كذا تأمل سم ولذا جعل العلامة ابن يعقوب قول المصنف لدفع توهم تجوز لتأكيد المعنوي وقوله أو غلط للفظي محالفاً لصنيع الشارح في جعلهما لفظي والمعنوي الموجب للاشكال المذكور وتكافؤ الجواب عنه وعبارته على قول المصنف لدفع توهم تجوز أو غلط أي لا محل أن يدفع به المتكلم توهم السامع التجوز في الأولى فتتزل الثانية منزلة التأكيد المعنوي في المفردات لأنه انما يوثق به لدفع التجوز وتوهم السامع في الأولى الغلط فتتزل الثانية منزلة التأكيد اللفظي في المفردات فإنه انما يوثق به لدفع توهم السهو أو الغلط اهـ ثم قال بعد ذلك بورقين أو أكثر ويمكن على بعد أن يكون كل منهما لدفع الغلط أو التجوز في الأول يراد دفع التجوز في ذكر زيد أن الجائي رسول زيد مثلاً أو الغلط في ذكر زيد بدلاً عن رسوله المقصود وفي الثاني دفع التجوز في ذكر زيد دون رسوله أو الغلط بذكره دون عمرو اهـ (قوله بالنسبة إلى ذلك الكتاب) أي حالة ككون لا ريب فيه منسوباً إلى ذلك الكتاب (قوله إذا جعلت المالح) وأما أن جعل المبتدأ وذلك الكتاب خبراً بناءً على أنه اسم للقرآن أو طائفة من الحروف أو جملة مستقلة وذلك الكتاب مبتدأ ولا ريب فيه خبر فلا يناسب كلام المتن (قوله طائفة من الحروف) فلا يقدر لها مبتدأ ولا خبر لأن القصد على هذا هو رد تعداد الحروف وعليه فقيله مما اختص الله بعلمه وقيل الهمزة مقتطعة من الله واللام من جبريل والميم من محمد وكأنه قيل الله نزل جبريل على محمد بالقرآن وقيل المراد الإشارة إلى أن الكتاب المتحدى به مركب من جنس هذه الحروف (قوله أو جملة مستقلة) يجعل المبتدأ خبره هذه مقدراً أو العكس وهذا بناءً على أنه اسم للسورة فإن بنيته على أنه اسم للقرآن قدرت هذا ويجوز أن يكون تقدير الخبر الموقوف من جنس هذه الحروف (قوله فإنه) الضمير لشأن (قوله يجعل المالح) المبالغة بمجوع الجمل والتعريف كمن محطها بالتعريف أذ جعل المبتدأ ذلك ليس فيه مزيد من الوصف يبلوغ الدرجة القصوى حتى يكون بذلك الجمل مبالغة في هذا الوصف فافهم (قوله الدال) صفة لجعل أو ذلك وهو أقرب وعليه يدل كلام عرق لكن الأول أليق بقول الشارح والتوسل وكتب أيضاً قوله

(لدفن توهم تجوز أو غلط نحو لا ريب فيه) بالنسبة إلى ذلك الكتاب إذا جعلت الم طائفة من الحروف أو جملة مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه
ثالثة (فأنه لما بولغ في وصفه) أي وصف الكتاب (ببلاوغه) متعلق بوصفه أي في أن وصف بأنه ببلغ (الدرجة القصوى في السكال) وبقوله بولغ تتعلق الباء من قوله (بجعل المبتدأ ذلك) الدال على كمال العناية بتميزه

الدال على كمال العناية بتميزه أي باعتبار اسم الإشارة وقوله والتوسل الخ أي باعتبار الاسم
 (قوله والتوسل بهذه الخ) لوقال وعلى البعد المتوسل به إلى التعظيم لكان أولى وأوضح
 ثم ظهر أن هذا التوسل على جعل الدال صفة لذلك لا على جعله صفة لجعل (قوله الدال على
 الانحصار) لأن تعريف الجزأين في الجملة الخبرية يدل على الانحصار عن (قوله حاتم
 الجواد) أي لأجواد الاحكام إذ جود غيره بالنسبة إلى جوده كعدمه عن (قوله فعني
 ذلك الخ) أي المراد منه أنه الخ اذ هذه حقيقة أن الكتاب لا سوا ما لكنه غير مراد لانه
 محال (قوله الكامل) أي في الهداية كما يأتي (قوله يستأهل) في الصحاح يقال فلان
 أهل لكذا ولا يقال مستأهل والعامية تقول له لكن العلامة الرخشي قد صحح هذه العبارة
 في الأساس فنرى (قوله في مقابلة) ولو كان كتابا كاملا في نفسه وقوله ناقص في ظاهره
 سوء أدب في حق بقية الكتب السماوية ولو قال ليس بكامل لكان أولى لعدم التصريح
 بالانقصان كما عبر ابن يعقوب (قوله بل ليس بكتاب) كما عطف به معنى ذلك الكتاب حقيقة وما
 قيل بل بيان لمعناه المجازي المراد غير ظاهر (قوله جازأن يتوهم الخ) فيه مني لأن توهم
 كون الكلام مما يرى به جزافا غير متصور مع العلم بأنه كلام الله ويمكن أن يجاب بأن
 المراد أن هذا الكلام لو كان من غيره لتوهم ما ذكرنا تبع بالريب فيه دفعا لذلك التوهم
 على قاعدة ما يجب مراعاته في البلاغة العرفية باعتبار الخلق لأن القرآن ولو كان كلام الله
 جار على القاعدة العرفية الجارية من الخلق تأمل من عني (قوله قبل التأمل) أي
 في كمالات الكتاب أطول (قوله مما) أي من المدح الذي يرى به أي يتوهم به جزافا
 وكتب أيضا قوله مما أي من الكلام الذي يرى به جزافا أي على وجه المجازفة بمعنى
 أنه مما يوقى به من غير ملاحظة مقتضياته ومراعاة لوازمه ومقتدأ جزائره وروية وبصيرة
 فإن المجازفة في الشيء عدم الاطاعة بأحواله وانما كانت المبالغة المذكورة مما يجوز معه
 توهم المجازفة لما جرت به العادة غالباً من أن المبالغ في مدحه لا يكون مدحه على ظاهره بل
 يخرج على خلاف مقتضى ظاهره اذ لا تقاوم المبالغة غالباً من تتجوز وتساهل عن وكتب
 أيضا قوله مما يرى به جزافا هي منقطة بمعنى ما يقال بلا تأمل ولا يحفى أنه كناية عن كونه غلطاً
 لأن القول بلا تأمل في عرضة الغلط دون التجوز وجهه بمنزلة لجأني زيد نفسه يستدعي أن
 لا يدفع به الغلط على ما ذهب اليه الشارح المحقق والسيد السندا كن خالفهما وشيئنا
 صحة دفع الغلط به في بحث التأكد وأيضاً الكلام المؤكده مجاز عن الكمال حقيقة
 في نفي غيره من الكتب والتأكد المعنوي يدفع التجوز فلا يصح اتباعه المجاز لا يوجب
 كونه حقيقة على خلاف المقصود ودفع الجزاف انما يتحقق لو اراد بالريب في نفسه نفي
 الريب في الكمال اما لو اراد نفي الريب في كونه من عند الله كما هو المشهور والمتبادر فلا
 يدفع به الجزاف لأن غيره من الكتب يشارك في ذلك النسبي اه أطول وأقول يمكن
 جعله لدفع توهم تجوز آخر غير التجوز المراد من ذلك الكتاب فلا يرد ما ذكره بقوله وأيضاً

والتوسل بهذه الخ إلى التعظيم وعنه
 الوجبة (وتعريف الخبر باللام)
 الدال على الانحصار مثل حاتم
 الجواد فعني ذلك الكتاب أنه
 الكتاب الكامل الذي يستأهل
 أن يسمى كتاباً كقوله ما عداه من
 الكتب في مقابله ناقص بل
 ليس بكتاب (جاف) جواب لما أي
 جازب سبب هذه المبالغة المذكورة
 (أن يتوهم السامع قبل التأمل أنه)
 اعني قوله ذلك الكتاب (مما يرى به
 جزافاً)

الكلام الخ وأما قوله ودفع الجزاف الخ فيندفع بما قرره ع ق وكتبناه عنه في قول المصنف
 فأتبعه نصا لذلك التوهم تدبر (قوله من غير الخ) على تقدير أي (قوله وبصيرة) عطف
 تفسير (قوله فأتبعه نصا لذلك التوهم) وذلك لأن كمال الكتاب كما تقدم باعتبار ظهوره
 في الاهداء وذلك بظهور حقيقته وهو مقتضى الجملة الاولى ونفي الريب أي نفي كونه
 مظنة الريب يعني انه بعيد عن الحالة التي توجب الريب في حقيقته لازم لكمال في ظهور
 حقيقته ولو اختلف مفهومهما ولازم معنى الثانية معنى الاولى فكأن الثانية بمنزلة
 التأكد المعنوي لا اللفظي اه ع ق وهذا يندفع قول الاطول ودفع الجزاف انما
 يتحقق لو أريد الخ ما كتبناه ويعلم ان قول ع س كما في سم معنى لا ريب فيه على هذا أي
 على جعله تابعاً لذلك الكتاب لا ريب في أنه بلغ الدرجة القصوى في الكمال غير متعين (قوله
 فوزانه) قال الفري الوزان مصدر قولك وزن الشيء أي ساواه في الوزن وقد يطلق
 على النظر باعتبار كون المصدر بمعنى اسم الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشيء اذا كان
 مساوياً للشيء آخر في أمر من الأمور وهو المراد هنا (قوله فظهر) أي من جهل وزان
 بمعنى مرتبة كما يؤخذ من قوله مع ذلك الكتاب وقوله مع زيد وأنه ليس بمعنى موازن حتى
 يحكم بزيادة وزان في قوله وزان نفسه اه ولما كان الموازن للشيء في مرتبة ذلك الشيء
 أطلق المصدر على مطلق المرتبة مجازاً من سلا أو حقيقة عرفية ع ق (قوله أو تأكداً
 لفظياً) بأن يكون مضمون الثانية هو مضمون الاولى ع ق (قوله ونحو هدى للمتقين)
 وأما التأكد بنفس تكرار اللفظ فلا يتعارض له إلا لا توهم فيه صحة العطف ع ق (قوله
 أي هو هدى) إشارة الى ان هدى خبر لمبتدأ محذوف وانما لم يجعله مبتدأ محذوف الخبر
 على تقدير فيه هدى لقوات المبالغة المطلوبة اه فري وقال في الاطول ولا ان تجعل هدى
 للمتقين في تقدير فيه هدى للمتقين مريداً به حصر الهداية في كونها فيه فيكون كذلك
 الكتاب في حصر الهداية وتكون المماثلة أهم والتأكد اللفظي أقرب اه وهذا توجيه
 آخر غير توجيه المصنف وما مضى عليه الشارح من انه خبر لمبتدأ محذوف هو المناسب
 لتوجيه المصنف (قوله الضالين الصائرين الى التقوى) به يندفع اشكال وهو ان
 المتقين مهتدون فمعنى هدايتهم وحاصل هذا الجواب ان المراد المتقون بالقوة أي
 المشرفون على التقوى وأجيب أيضاً بأن المراد زيادة هدى فالمتقون على ظاهره وأجاب
 الأستاذ ع س بأن المراد المتقون في علم الله تعالى سم (قوله الصائرين الى التقوى)
 ففيه مجاز الاول (قوله في الهداية) متعلق بما بعده أطول (قوله أي غايتها) لم يحمل
 التكنية على الحقيقة لعدم ملائمة قوله حتى كانه هداية محضة كذا في سم (قوله لما
 في تكبير الخ) هذا غير مناسب لما يفهم من قول المتن حتى كانه الخ فانه يفهم منه أن البلوغ
 بسبب الجمل أعني جل الهدى على القرآن والتعبير بالهدى بدلاً عن الهدى فهو مركب عدل
 (قوله والتفخيم) عطف مدلول على دال (قوله حتى كانه) الاولى حتى انه اذ في جل الشيء

من غير صدور عن رؤية وبصيرة
 (فأتبعه) على لفظ المبني للمفعول
 والمرفوع المستتر عائداً الى لا ريب
 فيه والمنصوب البارز الى ذلك
 الكتاب أي جعل لا ريب فيه
 تابعاً لذلك الكتاب (نصاً لذلك)
 التوهم (فوزانه) أي فوزان
 لا ريب فيه مع ذلك الكتاب
 (وزان نفسه) مع زيد (في جاني
 زيد نفسه) فظهر أن لفظ وزان
 في قوله وزان نفسه ليس بزائد
 كما توهم أو تأكداً لفظياً
 كما أشار اليه بقوله (ونحو
 هدى) أي هو هدى (للمتقين)
 أي الضالين الصائرين الى التقوى
 (فان معناه انه) أي الكتاب
 (في الهداية بالغ درجة لا يدركه
 كنهها) أي غايتها لما في تشكيه
 هدى من الابهام والتفخيم (حتى
 كانه هداية محضة) حيث قيل
 هدى ولم يقل هاد

على الشيء في مقام المبالغة دعوى الاتحاد من غير شأبه تردد والاولى هداية عظيمة مخسنة
لأن تنوين هدى للتعظيم فالمبالغة في جعل الهدى المنقون خبرا له أطول (قوله وهذا) أى
أنه في الهداية بالغ الخ (قوله معنى ذلك الكتاب) بناء على أنه بجملة مستقلة ع (قوله
لأن الكتب السماوية الخ) أى المعبرة في مقابلة له لتعقيق الحصر المستفاد من ذلك
الكتاب لأنها التي من جنسه (قوله في درجات الكمال) لا يحل من أطنا ب كبير قريب
من الحشول لأن المراد كما تقدم الكمال في الهداية فكأنه قال أغا تنافرت بحسب الهداية
في درجات الكمال في الهداية لأن يراد به مطلق الكمال والشرف في العتول تأمل ع (قوله
لا يحسب غيرها) أى فقه قدس الجار والمجرور للحصر بمبالغة في الاعتبار أن
هذا التفاوت فلا يرد منع الحصر بسند أنه قد تنافرت بجزالة النظم وبلاغته كالقرآن
فانه فاق الكتب بالعجز والشارح دفع المنع بان هذا التفاوت أيضا داخل في الهداية لانه
ارشاد الى التصديق ودليل عليه وانما يدفع به لو كان السند مساويا أطول وفي سم قوله
لا يحسب غيرها اشارة الى أنه لا بد من اثبات الحصر في ثبوت المطلوب اذ لو أمكن أن يكون
الكمال بحسب غير الهداية لم يتعين أن يكون كماله في الهداية فلا يكون قوله لا ريب فيه
تأكيذا ع (قوله لانها المقصود الاصلى) أى الذى يقبى عليه كل غرض دنيوى
أو آخرى (قوله فوزانه ووزان الثانى) اعترض بأن الانسب حينئذ عطف هدى
للمتة يز على لا ريب فيه لا شرا كهما فى التأكيذ لذلك الكتاب قال فى الاطول وهو غفلة
عن انه لا يعطف ما كيد على تأكيذ فلا يقال جاء القوم كلهم وأجمعون على أنه يكفى
فى فصل التأكيذ عن التأكيذ ايهام العطف على المؤكدة فلهذا فى اسباب الفصل ما غفلوا
عنه وهو كون الجملتين المتواليتين تأكيذين لشيء (قوله مع اتفاقهما فى المعنى)
عبارة ع (قوله وما كان مدلول ذلك الكتاب أنه الكتاب لا غيره وظاهره محال بل الفرض
وصفه بالكمال فى الهداية ومدلول هو هدى أنه نفس الهدى وهو محال أيضا وانما
الفرض كونه كاملا فى اقادة الهداية اتحدا فى عدم ارادة الظاهر وفى ارادة الكمال
فى الهداية فلذا صار هو هدى كالتأكيذ اللفظى اه وقوله كالتأكيذ اللفظى أى
الذى فى المفردات (قوله فانه بخلافه معنى) وان كان معنى ذلك الكتاب مستلزما لثبوت
الريب عنه فكان من التأكيذ المعنوى (قوله أو لكون الجملة الخ) فقوله لا يعطف
على قوله مؤكدة للاولى فكونها بدلا من موجبات كمال الاتصال ثم البديل الذى يتحقق به
الاتصال ثلاثة أقسام الاول بدل الشكل من الشكل ولم يعتبره فى الجمل التى لا محل لها
من الاعراب لانه لا يفارق الجملة التأكيذية الا باعتبار قصد نقل النسبة الى مضمون
الثانية فى البدلية دون التأكيذية وهذا المعنى لا يتحقق فى الجمل التى لا محل لها من
الاعراب اذ النسبة تنقل وبعضهم اعتبره ونزل قصدا مستثناة اثباتها منزلة نقل النسبة
فأدخله فى كمال الاتصال ومثله بقول القائل قنعنا بالاسودين قنعنا بالقر والماء

(وهذا معنى ذلك الكتاب لأن
معناه كما هو الكتاب الكامل والمراد
بكماله كماله فى الهداية لأن الكتب
السماوية بحسبها) أى بقدر
الهداية واعتبارها (تفاوت
فى درجات الكمال) لا يحسب
غيرها لأنها المقصود الاصلى من
الانزال (فوزانه) أى وزان هدى
للمتقين (وزان زيد الثانى فى جاي
زيد زيد) لكونه مقسورا لذلك
الكتاب مع اتفاقهما فى المعنى
بجلاف لا ريب فيه فانه يخالفه
معنى (أو) لكون الجملة الثانية
بدلا منها) أى من الاولى

القسم الثاني بدل البعض من السكل القسم الثالث بدل الاشتمال وقد اشترك هذان
 الاخيران في كون المبدل منه غير وافي بالمراد حتى في البدل الافرادى فانك اذا قلت
 أعجبتى زيد لم يتبين الامر الذى منه أعجبتك واذا قلت وجهه تبين وهو بعض زيد فكان بدل
 البعض واذا قلت أعجبتنى الدار حسنها فكذلك والحسن ليس بعنصر فكان بدل اشتمال على
 ما تقررونه ما علم ان البدل الاتصالي لا يخلو من بيان ووفاء ولم يقتصر على البدل في جميع
 الاقسام دون المبدل منه مع أن الوفاء بالبدل لان مقام البدل يقتضى الاعتناء بشأن
 النسبة وقصد ما مرتين أو كد ولا يقال اذا كان في البدل بيان التبع بعطف البيان لانا
 نقول البيان في البدل لم يقصد بالذات بل المقصود تقرير النسبة وعطف البيان المعنى به
 فيه هو التفسير والايضاح لا تقرير النسبة من عرق وفيه جواب آخر فيه تحرير في
 النسخة فراجع وحزيره واختاره في الاطول ان اسقاط بدل السكل لا غناء البيان عنه لان
 التباس البيان بالبدل مشتهر ولهذا انصتد النحاة لنصب علامة للتمييز بينهما دون البدل
 واذ أكيد (قوله غير وافية بقام المراد) كما في بدل البعض والاشتمال فان المراد في الجمل
 الاخبار البعض أو بالمشغل عليه والاجمال والعهوم الاول لا يني بالمراد وقد تقدم وجه
 عدم الاقتصار على البدل دون المبدل منه كما أن المراد فيه ما في المفردات تحقيق النسبة الى
 البعض أو الى المشغل عليه والاول غير وافي به على الخصوص وقوله أو كغير الوافية
 كما في بدل السكل فان الغرض منه في المفردات تحقيق النسبة لمبدل لول اللفظ الثاني
 وتنويع ذلك بالنسبة للاول لغرض من الاغراض ولما كان المقصود بالذات هو الثاني
 صار الاول كغير الوافي وتخصيصه هنا هو كغير الوافي بالمفرد فيبدأ أن قوله أو كغير الوافية
 مستدرك لان الكلام في الجمل وبدل السكل لا يجري فيها كما مشى عليه المصنف وقد يجاب
 بأن قوله أو كغير الوافية حيث اختص بدل السكل كما أشرنا اليه من التكميل لاقسام الشيء
 استطراد بالنسبة الى غيره مذهبه وأما اذ ابينا على أنه يجري في الجمل كما تقدم فنقول
 الغرض منه في الجمل الاخبار بالتفصيل وتنويعه بالاجمال عرق وهذا خلاف ما يأتي
 للشارح كما ستعرفه (قوله أو كغير الوافية) والمثالان الاخيران لهذا الشئ كما يقتضيه
 كلام الشارح ولم يمثل كغير الوافية وفي ابن يعقوب خلاف ذلك فانظر ما كتبناه هنا وفيما
 يأتي (قوله حيث يكون في الوفاء قصور ما وخفاء) راجع لقوله كغير الوافية وكان
 الاولى أن يقول بسبب خفاء ويمكن جعله من عطف السبب لان القصور فيما كغير
 الوافية باعتبار الخفاء ويدل على ذلك كلام الشارح قبيل قول المتن أول كون الثانية بياناً
 الخ فتأمل وكتب أيضاً ما نصه عبارة الاطول لكونها الجملة أو خفية الدلالة (قوله والمقام
 الخ) قال عرق ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال هب ان الاولى غير وافية كل الوفاء
 بالمراد والثانية وافية به كل الوفاء فلم يقتصر عليها أشار الى أن البدل انما يوفى به في مقام
 يقتضى الاعتناء بشأنه فتقصد النسبة مرتين في الجمل والمسبوب اليه من حيث النسبة

(لانها) أي الاولى (غير وافية بقام
 المراد أو كغير الوافية) حيث
 يكون في الوفاء قصوراً أو خفاءً
 (بخلاف الثانية) فانها وافية كمال
 الوفاء (والمقام يقتضى اعتناء
 بشأنه) أي بشأن المراد

مرتبتين في المفردات وبهذا يعلم أن مقام البدل لا بد أن يشتمل على ما يقتضي الاعتناء كما أشرنا
 إليه فيما تقدم فقال والمقام الخ والمراد بالمقام هنا حال المراد ولذلك قال وانما يقتضي حال
 المراد الاعتناء بشأنه لئلا يكتفي به وتلك النكتة ككونه مطلوباً في نفسه في الحقيقة المراد
 بالمقام الذي يقتضي الاعتناء هو تلك النكتة ولكن تساهل في بساط العبارة (قوله لنكتة)
 الأولى حذفه إذ انصكتة نفس المقام كما في الأطول وعق (قوله ككونه مطلوباً
 الخ) سيأتي مثاله في كلام المصنف في قوله تعالى أممكم الخ وقوله أو فظيعاً مثاله قوله
 لا هرة ترني وتمصدق لا تجمعي بين الأمرين لا ترني وتمصدق ولا يحق فظاعته ولكن
 هذا المثال بناء على وروده في الجمل في بدل الكل وقوله أو عجيبة مثاله قال زيد قولاً قال
 أنا أهزم الجند وحدي وهو مثال لبديل الكل بناء على ما تقدم (قوله في نفسه) الأولى
 تركه فإنه يكفي كونه مطلوباً سواء كان مطلوباً في نفسه أو ذريعة إلى غيره أطول (قوله
 أو لطيفاً) أي ظريفاً مستحسننا ع (قوله بدل البعض) أي في المفرد والافهسي
 بدل حقيقة وكذا قوله أو الاشتغال وفيه ما تقدم (قوله فحو أممكم بما تعلمون الخ) هذه
 الجملة صلة الذي في قوله تعالى واتقوا الذي أسدكم بما تعلمون ولا يحصل لجزء النسبة من
 الأعراب بل للموصول دون النسبة على ما قاله ابن هشام ولجميع النسبة والموصول على
 ما قاله السيد كذا في سم (قوله لكونه مطلوباً في نفسه) لأنه قد كررنا في أنفسنا وقوله
 وذريعة إلى غيره كالإيمان والعمل بالطاعة ع (قوله والثاني أو في الخ) ههنا مني لا بد
 من التنبية عليه وهو أن قوله أممكم بأنعام وبين وجنات وعميون إن كان هو المراد فقط من
 الجملة الأولى كانت الثانية بدل بعض ولكن يفوت التنبيه على جميع النعم المعروفة لهم
 وإن أريد ما هو أهم لم تكن الثانية بدل بعض بل من ذكرنا خاص بعد العام فلا تكون أو في
 لأن الأولى أو في من جهة افادة العموم والثانية أو في من جهة التفصيل تأمل ع (قوله
 بالتفصيل) حيث سميت بنوعها ع (قوله من غير إحاطة على علم المخاطبين) أي من غير أن
 يحال تفصيلها على علم المخاطبين المعاندين إذ ربما نسبوا تلك النعم إلى نذرهم جهلاً منهم
 وانما ينسبون نعماً أخرى مثلاً إليه تعالى كالأحياء والتصور ع (قوله بشمل
 الأنعام وغيرها) كان الأولى أن يقول يشمل المذكورات في الآية وغيرها كالسمع
 والبصر والعافية (قوله فإن المراد به الخ) ومعلوم أنه ليس المراد أن ارحل موضوع لكلال
 اظهارة كمال الكراهة وانما وضع اطلب الرحيل لكن لما كان طالب الشيء عرفاً يقتضي
 غالباً محبة ومحبته التي تستلزم كراهة ضده وهو هنا الإقامة فهم منه كراهة الإقامة والدليل
 على أن الأمر أجري على مقتضى هذا الغالب ولم يرد به مجرد الطلب الصادق بعدم كراهة
 المضادة قوله والافكن في السر الخ فإنه يدل على كراهة الإقامة لشهره لأنه ما مود بالرحيل
 مع عدم المبالاة بأقامته وعدم كراهته بل لمصلحة له فيه مثلاً ولما كان اظهارة الكراهة
 يحصل بغير اللفظ كالإشارة وعدل إلى اللفظ الأقوى دل ذلك على كماله ولهذا كان ارحل

(لنكتة ككونه) أي المراد
 (مطلوباً) في نفسه (أو فظيعاً أو
 عجيبة أو لطيفاً) فتزول الثانية من
 الأولى منزلة بدل البعض أو الاشتغال
 فالأول (فحو أممكم بما تعلمون
 أممكم بأنعام وبين وجنات وعميون
 فإن المراد التنبيه على نعم الله تعالى
 والمقام يقتضي اعتناء بشأنه
 لكونه مطلوباً في نفسه وذريعة
 إلى غيره) (والثاني) أعني قوله أممكم
 بأنعام إلى آخره (أو في بتأديته) أي
 تأدية المراد الذي هو التنبيه
 (للدلالة) أي الثاني (عليها) أي
 على نعم الله تعالى (بالتفصيل من
 غير إحاطة على علم المخاطبين المعاندين
 فوزانه وزان وجهه في أعجبي زيد
 وجهه لدخول الثاني في الأول)
 لأن ما تعلمون يشمل الأنعام وغيرها
 (و) الثاني أعني المنزل منزلة بدل
 الاشتغال (فحو أقول له ارحل
 لا تقم عندنا ولا تفكن في السر
 والجهر مسلماً فإن المراد به) أي
 بقوله ارحل

وافيا بالمراد وان لم يكن أوفى ولما كانت هذه الكراهة مدلوله لقوله ارجل التزاما كان
 لا تقين أوفى دلالة عليها لان دلالة علمها بالمطابقة القصدية العرفية مع ما فيه من التأكيد
 بالنون وانما زدنا القصدية العرفية لما أشرنا اليه في قوله ارجل من أنه لم يوضع لذلك
 فكذلك لا تقين فانه انما وضع للنهي لكن يكون مع قصد الكراهة دائما باعتبار الاستعمال
 العرفي ويدل على الكمال في الكراهة التأكيد بالنون فانك انما تقول لا تقين عندي
 اذا أردت ارجاله وبعده على وجه الكراهة الشديدة لا على وجه مطلق النهي الصادق
 بعدم المبالاة بالاقامة والحاصل ان الغرض من قوله ارجل ولا تقين اظهار الكراهة
 على وجه الكمال لا مطلق كفه عن الاقامة الصادق بعدم الكراهة بل الكراهة هي
 المقصودة بالذات سواء وجد معها الرتجال أو لم يوجد اعراض كما اذا منع منه مانع والدليل
 على ذلك في ارجل الاستعمال الغالب مع قوله والا فكن الخ وفي لا تقين الاستعمال
 العرفي دائما مع زيادة نون التوكيد وقوله والا فكن الخ ولما كانت دلالة لا تقين على هذا
 المقصود أوفى لما ذكر وهو مع ذلك ليس بعض مدلول ارجل ولا نفسه بل هو ملائمه
 للملازمة بينهما ما صار يدل اشتغال منه فوزانه وزان حسنهما في أعجبتي الدار حسنهما
 من عرق وكتب أيضا قوله فان المراد به أي الغرض من استعماله فالمراد بمعنى الغرض
 لا ما يستعمل فيه اللفظ أطول (قوله اظهار الكراهة) أي اظهار كمال الكراهة
 قاله عرق وهكذا في الاطول حيث قال أي كمال اظهار كمال الكراهة (قوله أوفى
 بتأديته) أي تأدية الغرض من الاستعمال (قوله لدلالته عليه) أي على الكراهة
 وتذكير الضمير بعدم الاعتماد بتأنيث المصدر وبعاقترنا لم يلزم كون اظهار الكراهة
 ما يستعمل فيه اللفظ مع ظهور بطلانه كالمزمع على من جعل ضمير عليه الكمال اظهار
 الكراهة أطول وفيه تعريض بالشارح ولهذا بحث عرس بأن مدلول لا تقين الكراهة
 وكما لا كمال اظهار ذلك بل هذا انما استفيد من ذكر اللفظ الدال على الكراهة وكما لها
 في العبارة تسمي (قوله باعتبار الوضع العرفي) أي لا باعتبار الوضع الاصل ولو كان تسميتها
 بالبدل الاشتقالي باعتبار أن مدلولها الاصل ليس بعرض ولا كلاً كما قتر المصنف (قوله حيث
 يقال الخ) للتعليل (قوله ولا يقصد كفه عن الاقامة) أي سواء كان مع كراهية ام لا (قوله
 بل مجرد اظهار كراهية حضوره) والتأكد بالنون دال على كمال هذا المعنى مطلق وكتب
 أيضا قوله بل مجرد اظهار كراهية حضوره أي سواء وجد معها الرتجال أو لم يوجد مانع عرق
 (قوله فلا يكون تأكيدها) ولا يائنا أطول وكتب أيضا قوله فلا يكون تأكيدها قد يقال
 المغايرة لالتنافي التأكيد المضمون كما سبق في ذلك الكتاب لا ريب فيه الا أن يقال المغايرة
 المشتركة بينهما هي ما لا يؤل المعنيان فيها المعنى واحد وان تلاقهما كما هنا وأما مغايرة يؤل
 المعنيان فيها الشيء واحد فلا يضر وهو ما سبق في ذلك الكتاب سم وجوابه مبني على ما قدمه
 من ان معنى لا ريب فيه على جعله تأكيدها ذلك الكتاب لا ريب في بلوغه الدرجة التصوي

(كمال اظهار الكراهة
 لاقامته) أي المخاطب (وقوله
 لا تقين عندنا أوفى بتأديته لدلالته
 أي دلالة لا تقين عليه) أي على
 كمال اظهار الكراهة (بالمطابقة
 مع التأكيد) الحاصل من النون
 وكونه مطابقة باعتبار الوضع
 العرفي حيث يقال لا تقم عندي
 ولا يقصد كفه عن الاقامة بل مجرد
 اظهار كراهية حضوره (فوزانه)
 أي وزان لا تقين عندنا (وزان
 حسنهما في أعجبتي الدار حسنهما لان
 عدم الاقامة معاير للارتجال)
 فلا يكون تأكيدها

في الكمال في الهداية وتقدم ما فيه (قوله وغير داخل فيه) أي عدم الإقامة غير داخل
في مفهوم الارتحال مطول وكتب أيضا قوله وغير داخل فيه هو ظاهر بناء على أن الأمر
بالشيء لا يتضمن النهي عن النسبة وهو الأقرب والأقضية بحث ع ق وأقول لا بحث لأن
الدخول المنفي الدخول بالبعضية لا باللزوم المراد من قال الأمر يتضمن الخ وفي النهي
أنه على هذا القول في حكمه يدل البعض من الكل (قوله ولم يعتد الخ) بحث فيه بأن
هذا البيان يجري في عطف البيان مع أنهم ذكره ولم يهملوه وأجيب بأن هذه تكملة فلا
يلزم إيرادها لأنها توجب ما وقع على خلاف الأصل وما ذكره الشارح أخذ من
الابضاح وإنما وسط هذا الكلام ولم يقتضه عند قوله منزلة بدل البعض والاشتمال ولم
يؤخره عن بقية التوجيه لأنه من تمام التوجيه إذ لا بد من نفسه أيضا حيث نفي التأكيد
وبدل البعض من يس وكتب أيضا قوله ولم يعتد الخ وتزل بدل الغلط لأنه لا يتسع في
النصيح الآن بدل الغلط قيمان أحدهما أن يكون غلط حقيقة والثاني أن لا يكون غلط
حقيقة لكنه يتعاطى بأن يفعل فعل الغلط الغرض من الإغرائش والذي لا يتسع في النصيح
هو الأول دون الثاني وكأنه لكونه نادرا لم يعترض لذكره سم (قوله بغيرية النقطتين)
أي دائماً في البدل والتوكيد ليس كذلك لأنه تارة مغايرة وتارة لا (قوله وهذا) أي التمييز
المذكور لا يتحقق الخ إذا المغايرة موجودة فيهما في الجمل ولا يتأتى قصد النسبة بالبدل
الجملة وكلامه صريح في أنه لا يتحقق في الجمل التي لها محل من الأعراب كون المقصود
الذاتي هو الجملة الثانية وفيه نظر إذ لا مانع منها فيها كقولك قلت لها جعت بين الأمرين
ترتين وتصدقين على أن المقصود الذاتي بايقاع القول الجملة الثانية ولهذا خص ابن
يعقوب عدم تحقق ذلك بالجمل التي لا محل لها كما يعلم ع راجعته فتأمل منصفنا ثم رأيت في
كلام سم ما يؤيد ما قلنا حيث قال في حواشيه على الحفيد متعبا قول الحفيد ما لا محل له
لا يتصور فيه القصد بالنسبة مانصه هذا الكلام انما يمنع التمييز عن التأكيد في الجمل التي
لا محل لها على أنه قد يبحث في هذا فإنه يمكن أن يراد بالنسبة ما يشمل الأخبار بضمون الجملة
وهذا يمكن فيما لا محل لها بأن يكون المقصود بالذات الأخبار بالثانية والأخبار بالاولى
لمجرد التوطئة له ولا يمنع التمييز فيما له محل فلم يعتبر بدل الكل فيما له محل الآن يقال لما كان
الكلام فيما لا محل له ولم يتميز فيه بدل الكل لم يلتفت إليه اه ويمكن تقرير الشارح على
وجه لا يرد عليه تنظيرنا السابق بأن يكون المراد وهذا أي التمييز بالأمرين معاً لا يتحقق الخ
فلا ينافي وجود الأمر الثاني فيما له محل فقوله لا سيما التي الخ أي فأنهم لم يجد فيها الأمران
معاً ولا أحدهما وكتب أيضا قوله وهذا لا يتحقق في الجمل الخ لأن التأكيد المعتمد
في الجمل لا بد أن يكون لفظة غير لفظ المتبوع إذ ليس المراد بتأكيد الجمل تكريرها
وحينئذ لا يميز أحدهما عن الآخر بهذا القيد ثم الجمل التي ليس لها محل من الأعراب
لا يتصور فيها القصد بالنسبة كذا في الحفيد قال صاحب العروس ومن الغريب أن

(وغير داخل فيه) فلا يكون بدل
البعض ولم يعتد ببدل الكل لأنه
انما يميز عن التأكيد بغيرية النقطتين
وكون المقصود هو الثاني وهذا
لا يتحقق في الجمل

اهل هذا الفن لم يذكر وامن أقسام كمال الاتصال أن تكون الثانية صريحة في تأ كيد
الاولى باعادتها باللفظها مثل قام زيد قام زيد مع أنها أ جدر بأن يحكم عليها بكمال الاتصال
بما هو فرع عنها ملحوق بها ولعلهم انما تكرر كوا ذلك لان المؤكد الصريح هو نفس المؤكد
فكانت هما جملة واحدة فلا تعدد اه وفي قول الخفيد ثم الجمل الخ كلام لسم قد مضاه
فانظره (قوله لاسيما التي ليس لها محل من الاعراب) فانه لا يتصور فيها أن تكون الثانية
هي المقصودة بالنسبة اذ النسبة هناك بين الاولى وشئ آخر حتى تجعل الثانية بدلا عين
الاولى في ذلك (قوله أي بين عدم القامة) أي الذي هو مدلول الثانية وقوله
والارتحال أي الذي هو مدلول الاولى (قوله والكلام الخ) جواب عن سؤال مقدر
وقد تقدم بيانه مع ما فيه عند قوله أرسوا نزاولها فراجعه وكتب أيضا قوله والكلام
في أن الجملة الاولى الخ قال شيخنا الكلام هنا ليس كالكلام في قوله أرسوا لان الجملة
الثانية بدل وقد تقرر أن البدل على نية تكرار العامل فالعامل حينئذ في الجملة الثانية
وهي قولنا لا تقين عندنا مقدر تقديره أقول له لا تقين عندنا فالجملة وهي القول ومقوله
بدل من جملة أقول له ارجل لامن مقولها كما ذكره وكل منهما على ما قررناه لا محصل له
فهو مما نحن فيه والعجب كل العجب من غفلتهم عن هذا وجوابهم عن المصنف بأنه
بالنظر الى الجملتين قبل الحكاية اه يس (قوله وانما قال في المثالين الثانية أوفي
الخ) عبارة عرق وفهم من قوله أوفي أن الاولى في القسمين أعني بدل البعض وبدل
الاشتمال وافية أيضا لكن الثانية أوفي أما القسم الاول فظاهر لان الاولى ذات على
المذكور بالعموم وانما فانتها الثانية بالخصوص وأما في القسم الثاني فلما أشرنا اليه من
أن افهام الكراهية يكون بغير اللفظ كالاشارة فافادة ذلك باللفظ وافية لكن الثانية وهي
لا تقين أوفي وهذا يقتضي أن المصنف لم يمثل بغير الوافية والاولى حمل الكلام على
ما قررنا أقول لامن أن غير الوافية هي التي أعقب تبدل البعض والاشتمال لانه لا يفهم
المراد الا بالبدل اذ لا اشعار للاعم بالاختصاص ولا للعجمل بالمبين وأن التي هي كغير الوافية
هي التي أتبع تبدل الكل بناء على اعتباره في الجمل لان مدلول الاولى هو مدلول الثانية
مصدوقا ولو اختلف المفهوم وذلك لان المصدوق أكثر رعاية من المفهوم وعليه يكون
قوله أوفي تفضيلا باعتبار مطلق المشاركة لا باعتبار الوفاء المقصود في الحالة الراهنة وانما
قلنا حمل الكلام على هذا اولى لان غير الوافية هي التي صدر بها فينصرف التمثيل لها
وتكون التي هي كغير الوافية كالاستطراد باعتبار ما لم يذكره وذكره الغير وأيضا
لو كان التفضيل عاما لبدل البعض والاشتمال على أن التمثيل ليس بغير الوافية بل للوافية
التي كغير الوافية لا يقتضي أن بدل الاشتمال والبعض منهما اما الاولى فيه لا وفاء فيها أصلا
ولا يكاد يوجد ذلك فيهما لان الوفاء بالعموم والاجال لازم لهما تأمل ثم قد علم مما تقدم
ان وجه منع العطف في التأ كيد كون التأ كيد مع المؤكد كالتأ كيد الواحد وعمله على

لا سيما التي ليس لها محل من
الاعراب (مع ما بينهما) أي بين
عدم القامة والارتحال (من
الملازمة) الزومية فيكون
بدل اشتمال والكلام في أن
جملة الاولى أعني ارجل ذات محل
من الاعراب مثل ما مر في أرسوا
نزا ولها وانما قال في المثالين ان
الثانية أوفي لان الاولى وافية مع
ضرب من القصور

المتنع في بدل البعض والاشتمال والاولى كما قيل أن المتنع فيها يكون المبدل منه في نيته
الطرح عن القصد الذاتي فصار لوعطف عليه كالعطف على ما يذكر وأما التعليل
بالايجاد فلا يتم مع كون المبدل منه كالمعدوم إذ لا يفيد هو بمنزلة المعدوم بالموجود مع
أن البعض من حيث هو المشتق عليه من حيث هو لا اتحاد بينهما وبين ما قبله ولا يكن على
هذا الا يكون هناك ما يحقق بينهما كمال الاتصال كما هو فرض المسئلة تأمل عرق وقوله
في صدر العبارت فافادة ذلك باللفظ واف أي فافادة ذلك الافهام والظواهر أي افادة
كذلك من حيث العدول الى اللفظ الاقوى مع حصوله بغيره كالاشارة تأمل (قوله
باعتبار الاجال) أي في الآية وقوله وعدم مطابقة الدلالة أي في البيت (قوله
لخفاؤها) أي مع اقتضاء المقام ازالته مطوّل وكتب أيضا قوله لخفاها والفرق بين
البذل والبيان مع وجود الخفاء في كل من المبدل منه والمبين أن المقصود في البذل هو
الثاني لا الاول والمقصود في البيان هو الاول والثاني توضيح له فالايضاح حاصل في البذل
غير مقصود منه بالذات وحاصل مقصود من البيان (قوله أي الاولى) من غير أن يتعمد
استئناف الاخبار بنسبتها كما في البذل وإنما المقصود بيان الاولى لمخفيها من الخفاء عرق
(قوله شعور فوسوس اليه) ضمن وسوس معنى ألقى فعدى بالي فكأنه قيل ألقى اليه
الشیطان وسوسه عرق وكتب أيضا قوله لشعور فوسوس اليه الشيطان الخ فمخفيه بأن
الظاهر أن له محملا وهو الجز فانه معطوف على قلنا الذي أضيف اليه إذ كذا في يس
وقال صاحب الاطول كون الجملة الثانية بيانا للاولى أعم من أن تكون بتمامها بيانا لتمام
الاولى أو تكون بتمامها بيانا لجزء الاول أو يكون جزء منها بيانا لجزء الاول ثم قال ومخالفه
الشارح المحقق من أنه لو لم يعمد قوله قال بالشیطان لم يصلح تفسير القول وسوس لانها
القول الخفي لا ضلال وقال أعم فلا بد من تقييده بالتساعل حتى يصلح تفسيره لانه
بالتقييد بالشیطان ينتفهم كونه لا ضلال وكونه خفيا لا يتم لان البيان يكفي فيه كونه
ينمذ الوضوح مع أنه ينمذ عليه المبين بوضوح فيحصل من اجتماعهما مزيد ايداع
كما تقرر في النحو وكذا ما قاله السيد السند حيث قال بل نقول لا بد في الثاني من ملاحظة
التعلق بالمفعول أيضا حتى يصلح بيانا للاولى ولا شبهة ان القول المقيده بهذا التساعل
والمفعول ليس بيانا لمطلق الوسوسة ولا الوسوسة بالشیطان بل لوسوسته لا دم عليه السلام
فالنسبة بالبيان بين الجملتين دون مجرد الفعلين فيه ضعف لانه يصح بيان المطلق
بالخصوص فيصح أن يكون القول المقيده بالمفعول بيانا للوسوسة المطلقة والقول المقيده
بالمفعول ليس جملة فلا يلزم أن تكون النسبة بين الجملتين بالبيان اه ولا يخفى أن
الظاهر ما لشارح والسيد ولم يعتبر النعت في الجمل التي لا محل لها لان المنعوت يستدعي
كونه متصورا حقيقة واحدة بحيث يصح الحكم عليه بالنعت والجملتان من حيث انهما
جملتان بأن لا يتقلا الى باب التصور ولا يصح الاخبار باحداهما عن الاخرى لان المخبر به

باعتبار الاجال وعدم مطابقة
الدلالة فصارت كغير الوافية (أو)
لكون الثانية (بيانا لها) أي
لاولى (لخفاؤها) أي الاولى (مخو)
فوسوس اليه الشيطان

لا يستقل بالأفادة وكل جملة تستقل بالأفادة عرق وقال في الأطول بعد أن نقل مثل ذلك
عن الشارح والسيد مانصه ونحن نقول ليس التنزيل أي تنزيل الجملة الثانية منزلة النعت
مثلا الامتناع من نوع مناسبة ولا يقتضي رعاية خصوصية صاحب المنزلة في المنزل والا
لم يصح التنزيل منزلة البديل لأن البديل مقصود بالنسبة والجملة من حيث هي جملة لا تصلح
لذلك على أن الجملة ربما تدل على حال جملة كان تقول زيد قائم علمت فتفصل علمت عن زيد
قائم لأنه يدل على أنه معلوم فيكون بمنزلة النعت اه وأطال القنري أيضا في رد ما مر عن
الشارح والسيد فراجع (قوله على شجرة الخلد) اضاف الشجرة الى الخلد لادعائه
أن الاكل منها سبب لخلود الآكل (قوله لا يبلى) أي لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن
الزوال (قوله فان وزانه) الملائم لما سبق فوزانه أطول (قوله من نقب) هو ضعف
أسفل الخلف في الابل والحافر في غيرها من خشونة الارض والدمر معلوم عرق وهو
أعنى الدبر جرح في ظهر البعير (قوله وظاهران ليس لفظ قال بيانا الخ) اذ القول أعم
من الوسوسة كما بين (قوله وأما كونها كالمقطعة عنها) فيجب فصاها عنها وكان
المناسب لما سبق وأما شبهه كمال الانقطاع الخ (قوله موه ما الخ) أي مع المغيرة
الكلمة فلا يرد كمال الاتصال وكذا يقال في قول الشارح باعتبار اشتغاله على مانع من
العطف أي مع المغيرة الكلية فلا يرد أن ما ذكره من وجه الشبه مشترك بين كمال الاتصال
وكمال الانقطاع أفاده القنري (قوله مما ليس بمقصود) أي مما ليس بمقصود العطف عليه
وعبارة المطول مما يؤدي الى فساد المعنى أي مما يؤدي الى فساد المعنى ومثل
ما في المطول في الأطول ثم قال لو كان مطلقا لكان غير المقصود من رد الماصح الفصل لدفع
إيهام غير المقصود مع أنه مع الفصل يحتمل الاستئناف فيه إيهام الاستئناف الغير المقصود
والمراد بالايهام اما الدلالة الضعيفة فحينئذ تبادر العطف على الغير أو الشك فيه يكون
معلوما بطريق الاولى واما التعبير بالايهام لكون المدلول ضعيفا فاسدا وحينئذ يشمل الكل
اه وعلى الثاني يراد بالايهام الايقاع في الوهم معنى الذهن (قوله وشبهه) أي المصنف
هذا أي كرون عطفها على السابقة موهما تشبيها ضمنيما مأخوذا من جعله على تشبيهه الجملة
بالمقطعة وقوله باعتبار اشتغاله على مانع هو الايهام فعلم أنه يقتضي الفصل باعتبار ما اشتمل
عليه لا باعتبار ذاته (قوله الا انه لما كان) أي المانع وقوله خارجيا أي عن هذا لانه
قيد له (قوله ويسمى الفصل) أي ترك العطف لاجل ذلك قطعا اما من تخصيص
الخاص باسم العام اصطلاحا لأن كل فصل قطع واما لان فيه قطع توهم خلاف المراد
عرق وقال في الأطول ويسمى الفصل لذلك قطعا لأن الجملتين كانتا متصلتين لوجود
التناسب والجسم مع قطع المانع فالفصل فيه كأنه قطع متصل (قوله أراها) على صيغة
المجهول شاع في الظن أي أظنها وانما جعل ضلالها مظنة ونازع أن المناسب دعوى
التيقن تخبر عن دعوى التيقن في ضلالها واشعارا بأن غاية الجراءة دعوى الظن أطول

قال يا آدم هل أدلك على شجرة
الخلد ومالك لا يبلى فان وزانه أي
وزان قال يا آدم (وزان عرق في قوله
أقسم بالله أبو حفص عرق)
مامسها من نقب ولادبر
حدث جعل الثاني بيانا وتوضيحا
للاقول وظاهران ليس لفظ قال
بيانا وقفسير اللفظ وسوس حتى
يكون هذا من باب بيان الفعل
دون الجملة بل المبين هو مجموع
الجملة (وأما كونها) أي الجملة
الثانية (كالمقطعة عنها) أي عن
الاولى (فليكون عطفها عليها)
أي الثانية على الاولى (موهها
لعطفها على غيرها) مما ليس
بمقصود وشبه هذا بكال الانقطاع
باعتبار اشتغاله على مانع من
العطف الا انه لما كان خارجيا
يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل
هذا من كمال الانقطاع (ويسمى
الفصل لذلك قطعا مثاله
(وتظن سلى اني أبغى بها)
بدلا أراها في الضلال ثم يم)

(قوله فبين الجملتين مناسبة ظاهرة) رعايا في قوله في الاحوال استتة لان الرصد
يتقضي مغارة ومناسبة أي والمناسبة لاتناسب كمال الانتطاع ولاشبهه وأجيب بأن
المناسبة هنا لا تناسب هي المحبة للعطف بخلاف التي معها الايهام المنافي للعطف
فيصح وجودها فيه (قوله لان معنى أراها أظنها) هكذا اشاع في الاستعمال والاعتناء
الاصلي أجعل رأيا ياها أي ظانا ياها فأرى الجهول بمعنى أنظن المعلوم من استعمال
الشيء في لازم معناه أفاده القنري (قوله وكون المسند اليه في الاولى محبوبا الخ) فبينهما
تضاد أفترق في الخيال أطول (قوله لا يوحى الخ) لا يقال لامكانية بين مسند
أبغى وأراها وكفى بذلك في نفي التوهم لانقول كفى للمناسبة كونه متعلقا بغيره ان
اختيار الفصل على العطف لذلك انما يقتضي لو لم يكن في الفصل أيضا ايهام خلاف المتصور
ولا خفاء في احتمال كون أراها حال من فاعل أبغى وخبر ابعده خبر لان الأنا يقال
الاصول في الجملة أن لا يخرج عن الاستقلال والاصل هو الفصل فاذا منع المانع من
العارض الذي هو العطف يختار الاصل يخرج الاصل وان لم يحل عن مانع كان مع العطف
فليست أمثل وفي الفتاح ولا يصح جعل الفصل لرعاية الوزن لانه ليس هناك أي ليس
في مرتبة الداعي المعنوي مع وجوده لا يستند صنع البليغ الى الامر اللطفي ويعلم منه ان
من نكات الفصل رعاية الوزن أطول (قوله ويحتمل الاستئناف) فيكون من شبه
كمال الاتصال وكتب أيضا قوله ويحتمل الخ دخل عليه عرق بقوله ثم أشار الى وجه آخر
مانع من العطف في قوله أراها في الضلال تهيم بقوله ويحتمل الاستئناف يعني ان قوله أراها
يحتمل أن يكون غير استئناف بأن يقصد الاخبار به كما قبله من غير تقدير سؤال يكون جوابا
عنه فيكون المانع من العطف هو الايهام السابق ويحتمل أن يكون استئنافا بأن يتدر
سؤال ويكون جوابا عنه فكأنه قيل وكيف تراها في ذلك الظن فقال أراها مخطئة
تصير في أودية الضلال وانفاط فيكون المانع من كون الجملة كالتة له بما قبلها لاقتضائه
السؤال أو تدرية منزلة أسؤال والجواب يفصل عن السؤال كما قال واما كونها تامة معلة
الخ (قوله كالتة) أي كمال الاتصال (قوله اقتضته الاولى) لكونها مجملة
في نفسها باعتبار الصحة وعدمها أو بجملة السبب أو غير ذلك مما يقتضي السؤال عرق
(قوله ومقتضية له) عطف تفسير (قوله فتفصل الثانية عنها الخ) وقد ورد على منع
العطف على الجملة التي هي كالسؤال قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لايه بعد قوله
ما كان للنبي والذين آمنوا الخ اذ هو في تقدير ولم استغفر ابراهيم لايه وقد عطف الجواب
بعد تقديره وأجيب بأن الواو للاستئناف لا للعطف وبغير ذلك تأمله عرق (قوله لما
ينهم من الاتصال) أي الاتصال الشبيه فكأن الجملة الاولى في الاقسام الثلاثة
من كمال الاتصال مستتعة للثانية ولم توجد الثانية بدون الاولى كذلك السؤال
مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال فكلاهما صورة الجواب والسؤال

فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لا محالة
المسندين لان معنى أراها أظنها
وكون المسند اليه في الاولى محبوبا
وفي الثانية محبا لكنه ترك العطف
لانه لا يوحى انه عطف على أبغى
ففيكون من مظنونات سلمى
(ويحتمل الاستئناف) كأنه قيل
كيف تراها في هذا الظن فقال
أراها تصير في أودية الضلال
(واما كونها) أي الثانية
(كالتة بها) أي بالاولى
(فلكونها) أي الثانية (جوابا
اسؤال اقتضته الاولى فنزل
الاولى منزلة) أي السؤال
لكونها مشتقة عنه ومقتضية له
(فتفصل الثانية عنها) أي عن
الاولى (كالتة الجواب عن
السؤال) لما بينهما من الاتصال

والاستئناف من شبه كمال الاتصال وهو الظاهر من التشبيه اه عبد الحكيم وفي الاطول
بعد تقرير قول المصنف كما يفصل الجواب عن السؤال مانصه وهذا يشعر بان من
موجبات كمال الاتصال كون الجملتين سؤالاً وجواباً وانما لم يعد ذلك في تنصيص كمال
الاتصال لان الجواب والسؤال لا يحتاج الفصل فيهما الى اعتباره لانهما يكونان في كلام
متكلمين فالجواب ابداً ابتداء كلام غير مسبوق بعطف عليه فلم يحتاج الى اعتبار اتصاله
بالسؤال ولذا ان تقول اتصال الجواب والسؤال داخل في قولهم أو يسانا لها لان الجواب
بيان مبهم السؤال اه وكتب أيضاً قوله لما بينهما من الاتصال وبعضهم يجعل منع
العطف بين الجواب والسؤال لما بينهما من كمال الانقطاع اذا السؤال انشاء والجواب
استخبار ع ق (قوله قال السكاكي) الحاصل ان المصنف ينزل الاولى منزلة السؤال
فالثانية جوابها والسكاكي يقدر السؤال واقعا فالثانية جوابه قاله في العروس من يس
وكتب أيضاً قوله قال السكاكي الخ قال ع ق وهذا أي كلام السكاكي يقتضي ان
موجب المنع كونه جواباً للسؤال مقدور وما تقدم يقتضي أن الموجب هو تنزيل
الاولى منزلة السؤال ويمكن أن يحتمل الكلام على معنى ان السؤال يقدر كالواقع
للسكت المذكور بعده واما الفصل فلتنزيل الاولى منزلة السؤال وان كان كلاهما
يصلح سبباً للقطع اه وبقوله ويمكن الخ عرفت أن قول المصنف قال السكاكي الخ
فائدة مستقلة وسيأتى ان شاء الله تعالى زيادة تحقيق لهذا (قوله بالفحوى) أي
بقوة الكلام باعتبار قرائن الاحوال ع ق (قوله ويطلب الخ) أي يقصد ولو قال
ويجوز ل الكلام الثاني جواباً له ان كان أنصر وأوضح وبه عبر ابن يعقوب تأمل (قوله
لذلك) أي التنزيل وبعبارة ع ق فحينئذ يقطع عن الكلام الاول اذا يعطف جواب
سؤال على كلام آخر (قوله كاغناء السامع عن أن يسأل) تعظيماً له أو شفقة عليه ع ق
(قوله أو مثل) أشار به الى انه عطف على اغناء لا على أن يسأل وانما قد رُمي لا الكاف
لانها حرف واحد يستكره من جهة من الشارح بالتمن يس امكن مثل في كلام المصنف
معطوف على كاغناء (قوله كلامك) اي امام المتكلم وقوله بكلامه أي السامع (قوله
بتقابل اللفظ) الباء بمعنى مع (قوله وهو تقدير الخ) فيه تسميح اذا التقدير وعدم
التصریح بسبب للتقليل لان نفسه اه (قوله أو غير ذلك) كالتنبيه على فطانه السامع وان
المقدر عنده كالمذكور وكتب أيضاً مانصه عطف على اغناء (قوله وليس في كلام
السكاكي الخ) أي كافي كلام المصنف وكتب أيضاً قول وليس في كلام الخ قصده
التنبيه على أنه ليس في كلام السكاكي وأنه من زيادات المصنف وبيان وجه هذه الزيادة
فتأمل (قوله وكان المصنف نظراً الخ) عبارة ع ق وكان المصنف رأى أن قطع الثانية
عن الاولى لما كان كقطع الجواب عن السؤال لزم كون الاولى منزلة بمنزلة السؤال لأن
الحاق القطع بالقطع يقتضي الحاق المقطوع عنه الذي هو الاولى بالمقطوع عنه الذي هو

قال (السكاكي في تنزيل) ذلك
السؤال الذي تقتضيه الاولى
وتدل عليه بالفحوى (منزلة)
السؤال (الواقع) ويطلب
بالكلام الثاني وقوعه جواباً
له فيقطع عن الكلام الاول لذلك
وتنزيله منزلة الواقع انما يكون
للمسكتة (كاغناء السامع عن أن
يسأل أو) مثل (ان لا يسمع منه)
أي من السامع (شيئ) تحقيقاً له
وكراهة لكلامه أو مثل أن لا يقطع
كلامك بكلامه أو مثل القصد الى
تكثير المعنى بتقابل اللفظ وهو
تقدير السؤال وترك العاطف
أو غير ذلك وليس في كلام السكاكي
دلالة على ان الاولى تنزل منزلة
السؤال وكان المصنف نظراً الى
ان قطع الثانية عن الاولى

السؤال والا كان القطع لامن جهة الاتصال المنسوب للجواب والسؤال بل من جهة
أخرى وفيه بحث لان تشبيه القطع بالقطع لا يقتضى تشبيه المتطوع عنه بالمطوع عنه
الصحة أن يكون القطع من وجود ربط يشبه ذلك الرباط مع كون المتطوع عنه في احد
الربطين سببا والاخر سبب السبب مثلا ولا ينزل أحدهما منزلة الآخر الا في مجرّد الربط
وهو مستشعر من تشبيه القطع بالقطع من غير حاجة لتشبيه أحد المتطوع عنه بما بالآخر
ولهذا يصح هنا أن يجعل كون الجملة الاولى منشأ السؤال الذي هو سبب الجواب كافيا
في القطع لان سبب السبب من غير حاجة لزيادة تنزيلها منزلة السؤال وتشبيهها به كما أشار
اليه صاحب الكشف لا يقال الاكتفاء بمجرد كونه منشأ السؤال فصار سبب السبب
ينافيه جعل السؤال كالمذكور على ما قاله السكاكي لاننا نقول تقدم أن جعل السؤال
كالمذكور راييس للقطع بل انكسمة أخرى تقدمت ولك أن تقول تنزيل الاولى منزلة
السؤال للقطع أو كونها منشأ للسؤال للقطع أو تقدير السؤال كالمذكور للقطع ما ألتها
واحد والاختلاف في الاعتبار والتعبير والتلازم حاصل في الكل فأى فائدة لهذا
الاختلاف تأمل في هذا المقام اه (قوله مثل قطع الخ) حال من قطع وقوله انما يكون
خبران (قوله لا حاجة الى ذلك) أى التزويل المذكور وهو تنزيل الاولى منزلة السؤال
وقوله كاف في ذلك أى في القطع وأما تنزيل السؤال المتدبر منزلة السؤال الواقع فلذلك
المتقدمة كما ذكره ابن يعقوب فراجع (قوله الفصل) أى ترك العطف لذلك أى لاجل
ذلك (قوله تسمى استثناء) تسمية للآدم باسم الملزوم (قوله لان السؤال الخ) أى لان
المنهم على السامع اما سبب الحكم الكائن في الجملة الاولى على الاطلاق بمعنى انه جعل
السبب من اصله واما سبب خاص بمعنى انه تصور في جميع الاسباب الاسباب خاص تردد
في حصوله ونفيه واما غير السبب بأن ينهم عليه شئ مما يتعلق بالجملة الاولى ع (قوله
الحكم) المراد به هنا المحكوم به (قوله مطلقا) أى عن الالتفات والنظر الى سبب خاص
مترد فيه لجهله بصورة السبب أصلا فالجواب أى سبب كان (قوله عليل) أى أنما عليل
ولا شاهد في هذا لانه جواب اسؤال ملفوظ بل في قوله سمر دائم الخ أى سبب علتي سمر
الخ (قوله أى ما باللك الخ) أى ما حالك عللا والسؤال عن حال العلل بعد العلم بعلمته
يوجب كون المعنى ما سبب عللك اذ لا يبقى ما يستل عنه بعد العلم بها الا سببها فبقدر هذا
السؤال المفيد لهذا المعنى أو يقدّر ما سبب عللك اه ع فالتنوين في العبارة
اذ معنى التركيب الاول يرجع الى معنى الثاني (قوله بقرينة العرف والعادة الخ) أى
وانما كان السؤال عن السبب المطلق لا الخاص بقرينة الخ وكتب أيضا ما نصه
وبقرينة عدم التأكد في الجواب ولا يقال ان اسمية الجملة من التوكيدات لانها واحدة
لا تكفي في مقام التردد (قوله فانما يسأل) أى فانما يسأل سماع هذا القول عن
مرضه وكتب أيضا قوله فانما يسأل الخ فبقرينة الجواب خليا عن التأكد وقوله حتى

مثل قطع الجواب عن السؤال انما
يكون على تقدير تنزيل الاولى منزلة
السؤال وتشبيهها به والانه
لا حاجة الى ذلك بل مجرد كون
الاولى منشأ السؤال كاف في ذلك
أشهر اليه في الكشف (ويسمى
الفصل لذلك) أى لكونه جوابا
اسؤال اقتضته الاولى (استثنافا
وكنا) الجملة (الثانية) نفسها تسمى
استثنافا ومستأنفة (وهو) أى
الاستثناف (ثلاثة) أضرب لان
السؤال الذي تضمنته الاولى
(أما عن سبب الحكم مطلقا نحو
قال لي كيف أنت قلت عليل
سمر دائم وخرن طويل
أى ما باللك عللا) وما سبب عللك
بقرينة العرف والعادة لانه اذا قيل
فلان مريض فانما يسأل

يكون السؤال الخ فيؤتى بالجواب مؤ كذا قال ع ق نعم اذا وقع المرض في جهة غلب
 فيه سبب خاص فيمكن أن يتردد في ثبوته فيقال فيه هل سبب مرضه أ كل الفاصكهة
 القلانية أو لا مثلاً فيكون الجواب هو أن يقال مثلاً أن سببه أ كل تلك الفا كهة اء (قوله
 عن مرضه) أي سبب مرضه فقوله وسببه تفسير للمراد من المعطوف عليه ولو اقتصر على
 قوله عن سبب مرضه لكان أوضح كذا قيل واستشهد به عبارة المطول وهي لأن العادة
 اذا قيل فلان عليل أن يستل عن سبب علته وموجب مرضه اه ويستدل أن يكون المعنى
 عن نوع مرضه وسببه لأنه بعد العلم بطلق المرض يستل عن خصوص نوعه وسببه أي
 والسؤال عن خصوص النوع منتف في البيت غير محتمل لأن الجواب بالسبب لا بالنوع
 ولا شاهد في عبارة المطول لعدم الحصر فيها بخلاف عبارة المختصر (قوله لا أن يقال
 هل سبب علته كذا وكذا) أي على وجه التردد في ثبوت سبب خاص (قوله لا سيما السهر
 والحزن) لأنهما أبعد الأسباب في احداث المرض فهما جديران بأن لا يتردد في ثبوتهما
 ويستدل عن حصولهما من ع ق (قوله حتى يكون الخ) تفريع على المنفى (قوله واما عن
 سبب خاص لهذا الحكم) فيكون المقام مقام أن يتردد في ثبوته ع ق ولهذا يؤتى بالجواب
 مؤ كذا (قوله لهذا الحكم) أي الكائن في الجملة الاولى (قوله كأنه قيل الخ) لأن
 الحكم ينفي تنزيه النفس من طهارتها وتبعيةها عن شهواتها وانها يتبادر منه أن ذلك
 لا تطباها في أصلها على طلب ما لا ينبغي وأمرها به فكان المقام مقام أن يتردد في ثبوت
 أمرها بالسوء بعد تصوره فكأنه قيل هل لأن النفس أماراة بالسوء ع ق ومنه يعلم أن قوله
 هل النفس أماراة بالسوء معناه هل لأن النفس الخ أي هل سبب عدم التبرئة ان النفس
 الخ لأن الفرض ان السؤال عن سبب خاص (قوله بقرينة التأكيد) أي تقدير
 السؤال بهل الدالة على طلب التصديق بثبوت السبب الخاص بقرينة الخ وكتب
 أيضا قوله بقرينة التأكيد أي لأنه انما يحسن اذا كان مخاطب مترددا ولا يكون
 كذلك الا عند السؤال عن السبب الخاص لأنه يستل هل هو السبب فهو متردد
 وفي المطول فالتأكيد دليل على أن السؤال عن السبب الخاص فان السؤال عن مطلق
 السبب لا يؤكده قال القنري هذا أيضا مبني على سوق الكلام مساق مقتضى الظاهر
 المتبادر والا فالتأكيد معان غير دفع الشك ورد الانكار كما سبق وايمت فائدة منه منحصرة
 فيها حتى يقال لو كان السؤال عن السبب المطلق لكان سؤالا عن تصوره الذي لا يتصور
 فيه شك وتردد حتى يؤكده في الجواب اه سم (قوله يقتضي تأكيد الحكم) أي الجواب
 لأنه تردد في السنة بعد تصور الطرفين ع ق وقد قيل في هذا الباب حيث دلت الجملة
 الاولى على سؤال تصديقي تأتي الثانية مؤكدة والا فلا لتأكيد كيد لا يكون الالفة نسبة
 للاحد الطرفين كذا في يس (قوله كما مر) الكاف للتعليل (قوله من ان الخطاب الخ)
 لو قال من أن غير السائل ينزل منزلة السائل اذا قدم ما يلوح له بالخبر فيستشرف استشراف

عن مرضه وسببه لأن يقال هل
 سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر
 والحزن حتى يكون السؤال
 عن السبب الخاص (واما عن
 سبب خاص لهذا الحكم) نحو
 وما أبرئ نفسي ان النفس لامارة
 بالسوء كأنه قيل هل النفس اماراة
 بالسوء بقرينة التأكيد وهذا
 الضرب يقتضي تأكيد الحكم
 الذي هو في الجملة الثانية أعني
 الجواب لأن السائل متردد في هذا
 السبب الخاص هل هو سبب الحكم
 أم لا (كما مر) في أحوال الاسناد
 الخبري من أن الخطاب اذا كان
 طالبا مترددا يحسن تقوية الحكم

المتروك المطالب لكان أولى لأن الخطاب غير متردد في الحكم طالب له بل هو منزل منزلة المتردد
فما قبل سم (قوله عمو) كذا انما أتى بتأكيد مع أن المتردد يكفيه واحد لا يتبعه كونه
نفوس الانبياء أمانة بالسوء يس (قوله ولا يخفى أن المراد الخ) بدليل أن المذكور
فيما مر الحسن لا الوجوب (قوله بمنزلة الواجب) أي في طلب مراعاته والالتزام
به وكتب أيضا ما نصه أي فساغ التعبير بالاقتضاء سم (قوله واما عن غيرهما)
أما مطلقا فلا تقتضي تأكيدا واما عن غير خاص فيقتضي التأكيد على ما مر وكأنه
اكتفى بالنسبة إلى الذهن من تقسيم السبب اليه ومع ذلك أشار إلى القسمين بالمثالين إلا أنه
أورد من الخاص مثال لا يقتضي التأكيد وكان ينبغي أن يأتي بمثال يقتضي التأكيد
وسمى عرف حقيقة الحال في المثال الثاني أنه أطول وبمارة المطول ومثل المصنف بمثالين
لأن السؤال عن غير السبب أيضا إما أن يكون على إطلاقه كما في المثال الأول وإما أن
يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني فإن العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب
وانما السؤال عن تعيينه (قوله نحو قالوا سلاما قال سلام) يحتمل أن يكون تساؤلهم
بلغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر في اللغة العربية ويحتمل أن يكون بها لانهم كانوا كما قيل عالمين
باللغة العربية نعم شيوع هذه اللغة العربية انما كان من اسمعيل فترى (قوله قالوا
سلاما) أي نسلم سلاما مطول (قوله قال سلام) أي عليكم سلام أو سلام عليكم
(قوله أحسن لكونها بالجله الخ) قد يقال الفعلية تدل على الحدوث والاستمرار
التجدي فهي توازن الاسمية فلا أحسنية (قوله زعم) أكثر استعماله في الاعتقاد
الباطل وقد يستعمل في الحق على ما في القاموس ومنه ما هنا بدليل صدقوا (قوله
بمعنى جماعة عاذلة) ولم يجعله جمع عاذلة واحدة من المؤنث لئلا يصدقوا بغير المذكور
ولم يجعله جمع عاذل لأن فاعلا لا يطرده جمع على فواعل بل هو سموع وانظر ما المانع من
جمعه من جملة ما سمع وقولنا لأن فاعلا لا يطرده جمع على فواعل أي إذا كان صفة لمذكر
عاقل بخلاف ما إذا كان جامدا كعائق وعوائق أو صفة لمؤنث كطالق وطوالق ولذا ذكر
غير عاقل كعامل وعوامل فانه يطرده عبارة الأطول العواذل أي الجماعات العواذل أما
الرجال كما هو ظاهر صدقوا أو الرجال والنساء فصدقوا تعريب اه قال الفري والقول
بأنه جمع عاذلة على أن التاء للمبالغة مما لا يلتفت اليه لانه ليس بقياس اه (قوله بخلاف
أكثر الخ) إشارة إلى توجيه الاستدلال وخاصة انه لما كان يتوهم أن غمرته مما
ستكشف كما هو شأن أكثر الغمرات والشدة استمدرك بقوله ولكن الخ (قوله
كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا) لأن الزعم مطية الكذب فيفهم ان ما زعموه يحتمل
الصدق والكذب فكأنه قيل الخ ولما قيل أن يقول اذا تصور من الكلام الأول
الصدق فيما زعموا وتردد هل واقع ذلك الصدق أم لا وكان المقام مقام التردد يجب
التأكيد بأن يقال انهم لصادقون مثلا وقد يجاب بأن السؤال لما كان فعلا أتى

عمو كذا ولا يخفى أن المراد بالاقتضاء
استحسانا لا وجوبا والمستحسن
في باب البلاغة بمنزلة الواجب
(واما عن غيرهما) أي غير السبب
المطلق والخاص (نحو قالوا سلاما
قال سلام) أي فإذا قال إبراهيم
في جواب سلامه فقبل قال سلام
أي حياهم بجملة أحسن لكونها
بالجمله الاسمية الدالة على الدوام
والثبوت (وقوله زعم العواذل)
جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة (انني
في غمرة) وشدة (صدقوا) أي
الجماعات العواذل في زعمهم أني
في غمرة (ولكن غمري لا تنجلي)
ولا تنكشف بخلاف أكثر
الغمرات والشدة كأنه قيل
صدقوا أم كذبوا فقبل صدقوا

بالجواب مطابقا والتأكيده تقديرى بمنزل القسم أى صدقوا والله مثلا من عرق وفيه
 جواب آخر نظره فراجعه وكتب أيضا قوله كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا قال في المطول
 السؤال ههنا يشتمل على خصوصيته لأن العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب
 وإنما السؤال عن تعيينه اه وقضيته كما في يس أن السؤال عن التصديق لا عن التصور
 وحينئذ فكان مقتضى الظاهر التأكيده على حدان النفس الخ وقال في الاطول كأنه
 قيل أصدقوا أم كذبوا هكذا في المفتاح حينئذ وجه عدم التأكيده أن السؤال عن
 التصور والتصور لا يطلب التأكيده ونزع السيد السند في كون الهمزة وأم سوألا عن
 التصور فكان مقتضى الظاهر التأكيده ثم بعد ترتيبه لما ذكره السيد قال بناء على أن
 المطلوب التصديق اذا دار الكلام بين النفي والاثبات لا معنى للسؤال بالهمزة وأم اذ لا معنى
 لظاهر حصول التصديق بأحدهما لانه مفروغ عنه معرفة كل أحد ألا ترى انه لا يقال
 أزيد قام أم لم يقم والمتعارف في مثله السؤال عن جانب يهتم به فيقال أصدقوا وحينئذ
 يجب التأكيده للتردد فيه ويكون ترك التأكيده لان ظهور حاله يدفع التردد والشك
 والاوجه أن المراد زعم العواذل أنني في غمرة تنكشف فالزعم حينئذ في معناه المشهور
 ولما كان زعمهم سر كاسأل أنهم هل صدقوا فأجاب بأنهم صدقوا في البعض وكذبوا
 في البعض فقوله صدقوا اشارة الى صدقهم في كونه في الغمرة وقوله ولكن غمرى لا تجلى
 اشارة الى كذبهم في اعتقاد الانجلاء أطول (قوله وأيضا) قال عرق ونعود أيضا
 الى تقسيم آخر في الاستئناف باعتبار اعادة اسم ما استأنف عنه الحديث والاثبات
 بوصفه المشعر بالعلمية وان كان الاستئناف في ذلك لا يخلو أيضا من كونه جوابا عن
 السؤال عن السبب أو عن غيره الذي هو حاصل التقسيم السابق فقوله منه الخ (قوله
 باعادة اسم الخ) الباء للملابسة أو بمعنى مع والمراد بالاسم ما قابل الصفة (قوله أى
 أوقع عنه الاستئناف) أى لاجله (قوله وأصل الكلام استأنف الخ) أى بعد بناءه
 للمفعول (قوله فحذف المفعول) أى في الاصل الاقل الذي هو نائب فاعل في هذا
 الاصل الثانى وهو لفظ الحديث وقوله ونزل الفعل منزلة اللازم أى فأنيب الجبرور
 أو المصدر المفهوم من استأنف انما ويله بأوقع عنه الاستئناف وهذا هو المشار اليه بقول
 الشارح أى أوقع الخ كذا يؤخذ من عرق فيكون من قبيل حبل بين العبر والنزوان قال
 في الاطول ولاداعي الى ذلك بل نقول مفعوله الاقل ضمير مستتر راجع الى ما رجع اليه
 ضمير منه أى ما استأنف الاستئناف عنه اذ مفعوله الاقل يكون الحديث لأن الاستئناف
 حديث اه ومنه يعلم أن الاستئناف الراجع اليه ضمير منه بمعنى الحديث (قوله نحو
 أحسنت أنت) ضبط أحسنت بباء الخطاب مع أنه يصح هنا أن تكون التاء للمتكلم
 ليتناسب مع أحسنت في المثال الثانى لانه يتعين فيه أن تكون التاء للخطاب والاقبال

(وأيضا منه) أى من الاستئناف
 وهذا اشارة الى تقسيم آخر له
 (ما يأتي باعادة اسم ما استأنف
 عنه) أى أوقع عنه الاستئناف
 وأصل الكلام استأنف منه
 الحديث فحذف المفعول ونزل
 الفعل منزلة اللازم (نحو أحسنت)
 أنت الى زيد زيد حقيق بالاحسان
 باعادة اسم زيد

صديق القديم الخ (قوله ومنه ما بيني) لم يعبر بالاعادة لان الصفة لم تذكر آولا حتى
تعاد (قوله اترتب الحديث عليه) أي الصفة وذكر باعتبار أنهما وصف (قوله لماذا
أحسن اليه) بصيغة الماضي وهذا راجع الى المثال الاول ويقتدر السائل فيه غير
المخاطب من السامعين كما علم من ضبطه بصيغة الماضي لعدم اشتمال الجواب فيه على
خطاب وليس بصيغة المضارع ويقتدر السائل المخاطب لانه لا معنى لسؤال الشخص عن
سبب فعله الا أن يقال السؤال لتقرير الحكم لا للاستعلام وقوله وشمل هو الخ راجع
الى المثال الثاني وتقدر السؤال فيه من المخاطب لاشتمال الجواب فيه على الخطاب ففي
كلام الشارح اشارة الى أنه لا ينعين تقدير السؤال من المخاطب كما في المثال الاول ففي
كلام الشارح توزيع على طريق التفسير والترتب على ما في الفري لكن لا يخفى صحة
تقدير هل هو الخ في المثال الاول أيضا وكتب أيضا قوله لماذا أحسن اليه سؤال عن
السبب المطلق فماسب عدم التأكد في الجواب وعدم ما يغني عنه وهل هو حقيق
بالاحسان سؤال عن السبب الخاص فماسب ذكر ما يغني عن التأكد في الجواب وهو
موجب الاستحقاق يس (قوله لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم) الحكم هنا
هو الاحسان وقد يقال في الاول أيضا بيان السبب وهو كونه حقيقا بالاحسان كما يدل
عليه كونه جوابا عن السؤال المقدّر عن السبب نعم في الثاني زيادة بيان سبب السبب فهو
أبلغ من هذه الجهة وهذا حاصل البحث الا في وجوبه وقال في الاطول أي لاشتماله
على بيان سبب الحكم الذي في الجواب وقرئ بين بيان سبب الحكم الذي في الجواب
وبيان سبب الحكم المتضمن للسؤال فان قولنا زيد حقيق بالاحسان بيان لسبب
الاحسان الى زيد مع أنه لا يشتمل على سبب استحقاقه بالاحسان وهذا ظهر ضعف ما قاله
الشارح انه ان كان السؤال في الاستئناف عن السبب فالجواب لاشتماله يشتمل على بيانه
فلا يترجح جواب على جواب بالاشتمال عليه اذ الكل يشتمل عليه وان كان عن غيره فلا
معنى لاشتماله على بيان السبب ثم ناقش فيما أجاب به الشارح فراجع (قوله انه) أي
الوصف وهو يدل من ما (قوله وههنا بحث) أي في قوله أبلغ لاشتماله الخ (قوله
ان كان عن السبب) أي كما في المثالين المذكورين (قوله فالجواب) أي سواء بنى
على الاسم أو الصفة يشتمل على بيانه لاشتماله فكيف يخص بما بنى على الصفة دون الاسم
سم (قوله على بيانه) أي السبب لاشتماله أي سواء كان الجواب بالاسم أو الصفة فما
بالهم خصوصه بالصفة وقوله والأي والا يكن السؤال عن السبب فلا وجه لاشتماله عليه
وصفا أو اسما وقوله كما في قوله الخ تشبيهه في عدم الاشتمال وقوله مذكور في الشرح
قال فيه وجهه أنه اذا ثبت شيء حكم ثم قدر السؤال عن سببه وأريد أن يجاب بأن سبب
ذلك انه مستحق لهذا الحكم فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد
ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا وتارة باعادة صفة فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا

(ومنه ما بيني على صفته) أي صفة
ما استوفى عنه دون اسمه والمراد
صفة تصلح لترتيب الحديث عليه
(نحو) أحسنت الى زيد (صديقك
القديم اهل لذلك) والسؤال
المقدّر فيه ما لماذا أحسن اليه
وهل هو حقيق بالاحسان (وهذا)
الاستئناف المبني على الصفة
(أبلغ) لاشتماله على بيان السبب
الموجب للحكم كالمصادقة
القديمة في المثال المذكور لما
يسبق الى الفهم من ترتيب الحكم
على الوصف الصالح للعلة انه علة
له * وههنا بحث وهو أن السؤال
ان كان عن السبب فالجواب يشتمل
على بيانه لاشتماله والا فلا وجه
لاشتماله عليه كما في قوله
تعالى قالوا سلاما قال سلام
وقوله زعم العواذل اني روجه
التقصي عن ذلك مذكور
في الشرح

(وقد يحذف صدر الاستئناف)

فعلا كان أو اسما (نحو يسبح له)

فيها بالغدرو والاصال رجال)

فمن قرأها مفتوحة الباء كأنه

قيل من يسبحه فويل رجال أي

يسبحه رجال (وعليه نعم الرجل زيد)

أو نعم رجل زيد (على قول) أي على

قول من يجعل المحذوف من خبر

مبتدا محذوف أي هو زيد ويجعل

الجملة استئنافا جوابا للسؤال مقدر

عن تفسير الفاعل المبهم (وقد يحذف)

الاستئناف) (كأه ما مع قيام شيء)

مقامه نحو قول الحماسي زعمتم أن

اخوتكم قريش * لهم الف)

أي أيلاف في الرحلتين المعروقتين

لهم في التجارة رحله في الشتاء إلى

الين ورحله في الصيف إلى الشام

(وليس لكم الف) أي مؤالفة في

الرحلتين المعروقتين كأنه قيل

أصدقنا في هذا الزعم أم كذبنا

فويل كذبتم فحذف هذا الاستئناف

كأه وأقيم قوله لهم الف وليس لكم

الف مقامه لدلالته عليه (أو يدون

ذلك) أي قيام شيء مقامه اكتهاء

بجرد القرينة (نحو فنعيم الماهدون

أي نحن على قول) أي قول من

يجعل الخصوص خبرا لمبتدا أي

هم نحن * ولما فرغ من بيان الأحوال

الأربعة المقتضية للفصل شرع

في بيان الحالتين المقتضيتين للوصل

فقال (وأما الوصل لدفع الإيهام

فكقولهم لا وأبئك الله) فقولهم

لا ردك كلام سابق كما إذا قيل هل

الحكم هو هذا الوصف وليس يجري في جميع صور الاستئناف فليتم أم لا بحروفه
وحاصله أن الأول بين سبب الحكم فقط والثاني بين سبب سبب الحكم فهو متضمن لسبب
الحكم ومبين فيه سبب ذلك السبب فكان أبلغ من الأول (قوله وقد يحذف صدر الخ)
أي أو يحذف نحو نعم الرجل زيد على أن الخصوص مبتدا محذوف الخبر فلو قال وقد يحذف
بعض الاستئناف كان أحسن (قوله أي يسجد رجال) وحذف الفعل اعتمادا على
يسجد الأول لا على المذکور في السؤال المقدر لأنه لا يجوز كما في دلائل الإعجاز فلا مخالفة
بينه وبين الشارح (قوله وعليه) نبه به على التفاوت بين المثالين وهو كون المحذوف
في أحدهما المسند وفي الآخر المسند إليه وكون المحذوف في الأول جائزا وفي الثاني
واجبا وله وجه آخر يكشف عنه قوله على قول أطول (قوله أي على قول من يجعل الخ)
أما على قول من يجعل الخصوص مبتدا والجملة قبله خبرا فليس مما نحن فيه إذ ليس على
ذلك الاجتهاد واحدة وكذا على أنه مبتدا حذف خبره لا يكون من حذف صدر الاستئناف
الذي الكلام فيه بل من حذف محذوف وكذا أن جعل بدلا أو عطف بيان فلا حذف أصلا
من يس (قوله ويجعل الجملة الخ) عطف لازم (قوله وقد يحذف الاستئناف كأه الخ)
أي ويكون النصل تقدير (قوله نحو قول الحماسي) يهجو بني أسد في انتماءهم لقريش
وزعمهم أنهم اخوتهم ونظائرهم (قوله قريش) خبران وقوله لهم الف الخ منقطع عما قبله
فأتم مقام الاستئناف وكتب أيضا قوله لهم الف مصدر قولك ألفت فلان هذا المكان
بالكسر يألّفه بس (قوله أي مؤالفة الخ) قال في الأطول أي مؤالفة كالقتال بمعنى
المقاتلة والمراد في مطلق الالف عنهم فتفسير الشارح بقوله أي مؤالفة في الرحلتين
المعروقتين ليس كما ينبغي ويدل على ما ذكرنا قوله بعده

أولئك أو منوا وجوعا وخوفا * وقد جاءت بنو أسد وخافوا

اه (قوله لدلالته عليه) دلالة العلة على المعلول وكتب أيضا قوله لدلالته عليه من حيث
أنه يدل على ثبوت المزعم من الأخوة والتناظر (قوله أي نحن) هذا هو المخصوص
المحذوف وإنما قدرنا السؤال لأن نعم مع فاعلها الإيهام به بصدد أن يسأل معها عن
المخصوص كما قررنا آنفا فيجيب بالخصوص وإذا دلت عليه القرينة حذف كما هنا ع
(قوله على قول) أي إنما يكون محذوف فيه المجموع على قول من يجعل المخصوص
بالمذح خبر مبتدا محذوف فيكون التقدير هم نحن وأما على قول من يجعله مبتدا وما قبله
خبر فليس من الباب ع وكتب أيضا قوله على قول الأول على القول لئلا يتوهّم من
تشكيك قول مخالفته للقول السابق اه أطول وأقول لأوجه تخصيص حذف الاستئناف
مع عدم قيام شيء مقامه بقول من يجعل المخصوص خبرا لمبتدا محذوف بل يجري على قول
من يجعله مبتدا خبره محذوف فكان على المصنف أن يقول على قولين اللهم إلا أن يكون
اقتضاره على ذلك القول لأنه المشهور بين النحاة فتدبر (قوله فكقولهم لا وأبئك الله)

الامر كذلك فقالوا لا أي ليس الامر كذلك

يد في

١٠

قوله الايهام كما يدفع الفصل الخ
المناسب العكس لان الفصل هو
الدافع للايهام اه

فهذه جملة اخبارية وأيدك الله
جملة انشائية دعائية فبينما كمال
الانقطاع ~~لكن~~ عطف عليها
لان ترك العطف يوهم انه دعاء
على الخطاب بعدم التأيد
مع ان المقصود الدعاء بالتأيد
فأينما وقع هذا الكلام فالمعطوف
عليه هو مضمون قوله لا وبعضهم
لما لم يبق على المعطوف عليه
في هذا الكلام تنزل عن
الشمالي بحكاية مشقة على قوله
قلت لا وأيدك الله وزعم ان قوله
وأيدك الله عطف على قوله قلت
ولم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل
الدعاء تحت القول وأنه لو لم يحك
الحكاية فحين ما قال للمخاطب
لا وأيدك الله فلا بد له من معطوف
عليه (وأما للتوسط) عطف على
قوله أما الوصل لدفع الايهام أي
وأما الوصل لتوسط الجملة بين كمال
الانقطاع وكال الاتصال وقد صحف
بعضهم أما بكسر الهمزة فركب

أي عند عدم ارادة السكوت على لا والابتداء بما بعده واذا كان السكوت دافعا للايهام
قال في الاطول لا يقال لا الدلالة على الماضي يلزمها التكرير فلا يهام مع عدم التكرير
لانا نقول ذلك اذا لم تدخل في الدعاء كما تقر في محله (قوله ففهم) أي ليس الامر كذلك
التي تضمنها لا (قوله فبينهم ما كمال الانقطاع) قال في العروس وانك أن تقول الايهام
كما يدفع الوصل بين الجملةين اللتين بينهما كمال الانقطاع يدفعه بين اللتين بينهما كمال
الاتصال وكذا غيره من الاقسام السابقة واللاحقة فليعتبره الناظر والا يهام مشروط بأن
لا يمارضه ايهام آخر كما سبق اه (قوله لكن عطف الخ) سريخ في أن الواو عاطفة
وقد نازع في العروس في كونها عاطفة زائدة بالدفع الوهم وأنها اجابت في القرآن
كذلك ونقله عن الكوفيين وابن مالك وأطال بما لا يخلو عن نظر واسهاب يس وقال في
الاطول ثم الواو في مثل هذا التركيب هل للمعطف حتى يكون فيه الوصل أو زائدة لدفع
الوهم كما زيد في ربنا ولك الحمد في رواية على ما في الصحاح مع أنه لا يهام أو واو اعتراضية
والجملة الدعائية معترضة كما في قوله * ان الثمانين وبلغتها * في فيه تردد وفي ثبوت
الوصل لدفع الايهام توقف قائل (قوله فأينما وقع) تنريح على قوله لكن عطف عليها
(قوله هذا الكلام) أي وما يشبهه نحو لا وهذا الله (قوله هو مضمون قوله لهم سم لا)
أي ما تضمنه لامن الجملة وعبارة عرق فالمعطوف عليه هو الكلام المنفي مضمونه بلا اه
(قوله وبعضهم) هو الزوني (قوله مستقلة على قوله الخ) من اشتمال الكل على الجزء
(قوله وزعم) أي ذلك البعض (قوله ولم يعرف انه) أي وأيدك الله لو كان كذلك أي
معطوفا على قلت أو الضمير في انه وكان للمعال والشان (قوله لم يدخل الدعاء الخ) اظهار
في محلي الاضمار أي مع أن المقصود انه من جملة المقول (قوله لولم يحك الحكاية) المراد
بالحكاية قلت أي لولم يأت بها وضمير يحك للشعالي وقوله فحين جواب لولو وما مصدرية وضمير
قال للشعالي والفاء في فلا بد زائدة أو الجواب فلا بد والفاء في فحين زائدة والوجه الاول
أولى وكتب أيضا قوله وأنه لولم يحك الخ يعني ان العطف في مثل هذا الكلام واجب
ولولم يتقدم قلت ولا قدر أصلا لا تنفاه تعالى الغرض بعدم مناسبتها للمقام فلا بد من
معطوف عليه وهو مضمون لا فلو كان كما زعم هذا الزاعم اختص العطف بما فيه جملة وهو
باطل من عرق وعبارة قسم قوله وأنه لولم يحك الحكاية الخ رد آخر على هذا السائل حاصله
ان هذا الذي قاله انما يفيد بالنظر بالحكاية هذه الحكاية وأما اذا لم يحك وقبل لا وأيدك الله
احتيج للمعطوف عليه ولم ينب عليه هذا السائل اه (قوله فلا بد له من معطوف عليه)
أي واين هو فحين ما قلنا (قوله وأما للتوسط) أي لاجل التوسط (قوله وقد صحف
بعضهم أما الخ) هو الزوني (قوله فركب الخ) لأنه ارتكب تركبنا ساقطة وتعديت
ساقطة وبيان ذلك انه أحوجه الامر الى تقدير معطوف عليه قبلها فصار تقدير
الكلام هكذا وأما الوصل فاما لدفع الايهام وأما للتوسط فبقيت الفاء في قوله فركبواهم

وفي قوله فاذا اتفقتا ضائعة وبقيت اذا بلا جواب ان كانت شرطية أو بلا متعلق ظاهر ان كانت مجرد ظرفية فاحتاج الى جعل الفاء في قوله فكقوله مؤخره عن تقديم وأن المعطوف عليه المحذوف زحلت عنه الفاء فأدخلت على كقولهم والى تقدير الجواب أو متعلق الظرف وفي ذلك من التعسف والخبط لما فيه من الحذف الغير المعهود مع العجرفة ما لا يخفى ع ق وقوله مؤخره من تقديم أى وانها دخلت على أما المحذوفة الداخلة على لدفع (قوله متن عمياء) أى ظهرا ناقة عمياء وقوله وخبط بابه ضرب وقوله عشواء تأنيث الاعشى أى ناقة لا تبصر بالليل (قوله فاذا اتفقتا الخ) أى فكأن اذا الخ (قوله انظروا معنى) راجعان لكل من خبر أو انشاء وكذا قوله أو معنى فقط (قوله والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام) فيه ان القسم الاول والرابع متفقتان معنى وانظروا فيكون التقسيم من باب تقسيم الشيء الى أنواعه والى ما هو خارج عنه والجواب أن في العبارة حذف لالة ما قبله عليه والاصل والمتفقتان خبرا أو انشاء معنى فقط فقوله معنى فقط مرتبط بالمحذوف لا بقوله المتفقتان فتنبه لذلك فقد غفل عنه الناظرون (قوله أو رد للقسمين الاولين) أى الجملتين المتفقتين خبر اللفظ ومعنى والجملتين المتفقتين انشاء كذلك سم (قوله كقوله تعالى يخادعون الله الخ) أو رد عليه ان هذه آية سورة النساء فالجمله لها محل من الاعراب لانها خبر ان من قوله تعالى ان المنافقين يخادعون الله الخ وايسر آية البقرة لانه ليس فيها وهو خادعهم والكلام الآن فيما لا محل له وقد علمت الجواب عن ذلك من كلام الشارح فيما سبق من نظيره وحاصله هذان القصدان التوسط بقطع النظر عن كون الجملة لها محل أولا وكتب أيضا قوله كقوله تعالى الخ والجامع فيها ظاهر لان المسندين متناسبان من حيث ان كلا منهما من المخادعة والمستهملين كما كذلك لان المسند اليه في الاولى مخادع باعتبار الاولى مخادع باعتبار الثانية والمستهمل في الثانية مخادع باعتبار الثانية مخادع باعتبار الاولى تدبر (قوله وقوله تعالى ان الابرار الخ) الجامع فيها التضاد في الطرفين المستند اليه والمستهمل (قوله وقوله تعالى كوا الخ) الجامع بين هذه الجمل الثلاث الانشائية اتحادها في المستند اليه مع ما بين الاكل والشرب والاسراف من المناسبة يس (قوله للاتفاق معنى فقط) انظره مع انه يصح كونه مثالاً للامتناعين لفظاً ومعنى وبأن يكونا خبريتين لفظاً انشائيتين معنى كما صرح به الشارح بعد غير مرة وسيأتى في المتن ويمكن أن يجاب بأن المراد الاتفاق الحقيقي لا الاحتمالي والتحقيق هو الاتفاق معنى فقط كذا أجابني بعض المحققين حين أوردت عليه ذلك ثم ظهر لي ان المراد للاتفاق انشاء معنى فقط فقوله معنى فقط مرتبط بانشاء المحذوف لا بالاتفاق على وزان ما أسلفناه فلا يراد (قوله اشارة) الاظهر من جهة المعنى أن يكون حالاً بتأويله بمشيراً (قوله يمكن تطبيقه على قسمين الخ) أحدهما الانشائيتان معنى واللفظان الاول خبر والثاني انشاء وثانيهما الانشائيتان معنى واللفظان خبران فتأمل يس (قوله وقوله تعالى واذا

متن عمياء وخبط خبط عشواء) فاذا اتفقتا) أى الجملتان (خبراً أو انشاء لفظاً ومعنى أو معنى فقط بجامع) أى مع تحقق جامع (بينهما) بدلالة ما سبق من انه اذا لم يكن جامع فيبينهما كمال الانقطاع ثم الجملتان المتفقتان خبراً أو انشاء لفظاً ومعنى قسمان لانهما اما انشائيتان أو خبريتان والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام لانهما ان كانتا انشائيتين معنى فاللفظان اما خبران أو الاولى خبر والثانية انشاء أو بالعكس وان كانتا خبريتين معنى فاللفظان اما انشائان أو الاولى انشاء والثانية خبر أو بالعكس فالجوع عثمانية أقسام والمصنف أو رد للقسمين الاولين مثالهما (قوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار في نعميم وان الفجار في عظيم) في الخبريتين لفظاً ومعنى الا أنهما في المثال الثاني متناسبتان في الاسمية بخلاف الاول (قوله تعالى كوا واشربوا ولا تسرفوا) في الانشائيتين لفظاً ومعنى وأورد للاتفاق معنى فقط مثالاً واحداً اشارة الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من أقسامه الستة الباقية وأعاد فيه لفظ السكاف تنبيهاً على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال (قوله وقوله تعالى واذا أخذنا

أخذنا ميثاق بني إسرائيل الخ) الجامع بين هذه الجمل أما باعتبار المسند اليه فواضح
لاتحاده فيها وأما باعتبار المسميات فلان تخصيص الله تعالى بالعبادة والاحسان للوالدين
ومن معهما وقول الحسن للناس اتحدت في الأمر مع وأخذ الميثاق عليها ع (قوله
لا تعبدون) أي قائلين لا تعبدون أو أن أخذ الميثاق كالقسم وهذا جواب قيل في لا تعبدون
التفات وفيه نظر وكتب على قوله أي قائلين لا تعبدون ما نصه فيه أن الكلام
في الجمل التي لا محل لها وتقدم ما يؤخذ منه الجواب (قوله أي وتحسنون الخ) قوة كلام
المتن حيث قدم هذا الاحتمال والشارح حيث بينه أتم بيان يعطى ربه الله لما فيه من
المبالغة وإن كان الظاهر الاحتمال الثاني (قوله فتكون الجملة) أي لا تعبدون
وتحسنون (قوله وفائدة الخ) أي ظاهرة لفظا ومعنى أما لفظا الخ (قوله فهو يخبر عنه)
أي عن المأمور به المفهوم من الامتنال (قوله تريد الأمر) وكتب عبرت بتذهب
أظهارا لكمال الرغبة حيث عدا الذهاب كالواقع المتسارع اليه أو كما لو عود بوقوعه وذلك
أن المرغوب يتخيل واقعاً أو سعيه في ذلك من المبالغة في طاب وقوع الذهاب ما ليس
في قولك اذهب إلى فلان من ع (قوله أو يتندر الخ) يجوز أن يعطى قولاً على الفعل
المقتدر أي تحسنون أو أحسنوا فيكون المعطوفان على الاحتمال الأول متفقين
في الانشائية معنى ومحتفين خبراً وإنشاء وعلى الثاني متفقين في الانشائية لفظاً ومعنى
أدسم وهو مبني على أحد قولين وهو أن المعطوفات إذا تكررت يكون كل منها على
ما يليه والصحيح خلافه في غير الحرف المرتب على أن صاحب العروس قال في الكلام على
الجامع العقلي كما قبله بس ما نصه قلت قد اتفقوا على أن وقولوا للناس حسناً معطوف
على لا تعبدون إلا الله لا على قوله وبالوالدين احساناً (قوله على ما هو الظاهر) لأن الأصل
في الطلب أن يكون بصيغة المصيرحة لا يقال وبقرينة وقولوا لا نأقول بها وضها قرينة
لا تعبدون (قوله فتكونان) أي لا تعبدون واحسنوا وكتب أيضاً قوله فتكونان الصواب
فتكونان لأنه منصوب عطفاً على يقتدر المنصوب عطفاً على يتندر السابق ونصب ما هو من
الأفعال الخمسة بخذف النون ويمكن جعله مستأنفاً أي إذا تقرر ذلك فتكونان الخ وإن كان
فيه تكتف قد بدرو كتب أيضاً قوله فتكونان انشائيتين الخ ولتمثل للأقسام الأربعة الباقية
ولم تكن الأمثلة كلها من شواهد العرب تكتمل للفائدة لقصد التوضيح فأمثال
الجملة مع كونها معاً انشائيتين معنى والأولى انشائية لفظاً دون الثانية فكقولك قم
الليل وأنت تصوم النهار ومثاله مع كونها خبريتين معنى والأولى انشائية لفظاً دون
الثانية فكقولك تعالى ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله إلا الحق ورسوا
ما فيه فان دوسوا معطوف على ألم يؤخذ وهو ولو كان إنشاء لوجود الاستفهام في تأويل
أخذ إذا الاستفهام للأنكار والجامع بين المسندين اتحادهما إذ معنى أخذ ميثاق
الكتاب اعلامهم بما فيه مع التزامهم إياه وذلك مرجع الدرس ويحتمل أن يكون الجامع

ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون
إلا الله وبالوالدين احساناً وذى
القربى واليتامى والمساكين
وقولوا للناس حسناً) فعطف
قوله على لا تعبدون مع اختلافهما
لفظاً لكونهما انشائيتين معنى
لأن قوله لا تعبدون إلا الله اذخار
في معنى الإنشاء (أي لا تعبدوا)
وقوله وبالوالدين احساناً لا بدله
من فعل فاما ان يقتدر خبراً في معنى
الطلب أي (وتحسنون بمعنى
أحسنوا) فتكون الجملة خبراً
لفظاً إنشاء معنى وفائدة تقدير الخبر
ثم جعله بمعنى الإنشاء أما لفظاً فالإضافة
مع قوله لا تعبدون وأما معنى
فالمبالغة باعتبار أن المخاطب كأنه
سارع إلى الامتنال فهو يخبر عنه
كما تقول تذهب إلى فلان تقول له
كذا تريد الأمر أي اذهب إلى
فلان فقل له كذا وهو أبلغ من
المصريح (أو) يقتدر من أول
الأمر صريح الطلب على ما هو
الظاهر أي (وأحسنوا) بالوالدين
احساناً فتكونان انشائيتين معنى
مع أن لفظ الأولى اخبار ولفظ
الثانية إنشاء (والجامع بينهما)

التي لازم بين الاخذ والدرس كتلازم المتضامين واما المسند اليهما فظاهر اتحادهما
وشمالهما مع كونهما انشائيين لفظا خبريين معنى قولك ألم امرتك بالتقوى والم امرتك
بتترك الظلم ومثالهما مع كونهما خبريين معنى والاولى خبرية لفظا فقط ألم امرتك بالتقوى
والم امرتك بتترك الظلم ع ق وقوله واما المسند اليهما فظاهر اتحادهما انظر ما وجهه
(قوله أي بين الجملتين) سواء كان لهما محل أو لا وكتب أيضا قوله أي بين الجملتين قال
شيخنا رحمه الله تعالى ظاهره عدم اشتراط الجامع بين المنفرد والجمله مثلا اذا قلت زيد
كاتب أبوه والشاعر عمرو في داره بصرح وان لم يكن بين الاب وعمرو ومناسبة ونحو زيد
شاعر أخوه وعمرو جالس في داره كذلك والظاهر انهم لا يسمحون بذلك لما يعطيه قوة
كلامهم فليجرب بالنقل فاني ما رأيته يس (قوله يجب أن يكون باعتبار المسند اليهما الخ)
ظاهرا أنه لا يجب الجامع بين المتعلقات ولعله كذلك ان لم يكن القيد مقصودا بالذات
في الجملتين فانظره ع في وفي الاطول لا يخفى ان رعاية المناسبة بين الفضلات أيضا مما لا بد
منها وأطال في ذلك (قوله اليهما) الضمير راجع لآل الموصولة باعتبار المعنى أي
الذين اسند اليهما في الجملتين (قوله جميعا) أي لا باعتبار المسند اليهما فقط أو المسندين
فقط كما وقع في عبارة السكاكي في بعض المواضع يس (قوله للمناسبة) أي مع اتحاد
المسند اليهما (قوله أصحابهما) أي لا مطلقا (قوله لتضاد الاعطاء والمنع) نظريه
يس بأنهم ما ليس بينهما تضاد وانما بينهما تقابل العدم والملكية وكأنه مبني على
أن المنع عدم الاعطاء والظاهر انه كف النفس عن الاعطاء فهو أمر شيق فالتضاد
ظاهر (قوله هذا) أي ما سبق من المنالين المذكورين (قوله عند اتحاد المسند
اليهما) أي والاتحاد مناسبة بل اتم المناسبة (قوله فلا بد من تناسبهما) أي أن يكون
بينهما مناسبة وعلاقة (قوله مناسبة بينهما) أي خاصة معتبرة في المقام (قوله أو نحو
ذلك) كاشتراكهما في اماره أو تجارة يس (قوله وبالجمله) أي ونقول قولنا ملتبسا
بالاجمال (قوله بسبب من الآخر) أي يتعلق من سم والباء للملابسة ومن بمعنى الباء
وفي نسخة اسقاطه وعلى اثباته ينبغي أن يكون قوله وملابس اعطفا على بسبب واهله
تفسري قتل وكتب أيضا مانصه بقى ان يتناسب المسند اليه في احدهما مع المسند
في الاخرى مثل الايمان بحسن والقبيل الكفر فالجامع هنا انما هو بين المسند اليه والمسند
في الاولى والمسند اليه والمسند في الثانية ولم يذكره المصنف ولا السكاكي قال في العروس
وهو وارد عليهم أبجعين يس (قوله ملابسة لها نوع اختصاص) فلا يكفي الاشتراك
في النوعية كالانسانية (قوله فانه) أي هذا التركيب أي نحو هذا التركيب لاجل
قوله وان اتحد الخ وقوله وان اتحد غاية والمراد وان اتحد في غير خصوص هذا التركيب
كما في نحو خاتمي ضيق ونخي ضيق ويمكن جعل الكلام على تقدير بل أي هذا ان لم يتحدا
كما في المثال بل وان اتحد الخ (قوله ولهذا) أي لعدم المناسبة بين المسند اليهما (قوله

أي بين الجملتين) يجب أن يكون
باعتبار المسند اليهما والمسندين
جميعا) أي باعتبار المسند اليه في
الجمله الاولى والمسند اليه في الجمله
الثانية وكذا المسند في الاولى
والمسند في الثانية (فحوي شعر زيد
ويكتب) للمناسبة الظاهرة بين
الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال
أصحابهما (ويطعن) زيد (ويمنع)
لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند
اتحاد المسند اليهما وأما عند
تغايرهما فلا بد من تناسبهما
كما أشار اليه بقوله (وزيد شاعر وعمرو
كاتب وزيد طويل وعمرو قصير
لمناسبة بينهما) أي بين زيد وعمرو
كالأخوة أو الصداقة أو العداوة
أو نحو ذلك وبالجمله يجب أن يكون
أحدهما بسبب من الآخر
وملابس له ملابسة لها نوع
اختصاص (بخلاف زيد شاعر
وعمرو كاتب بدونهما) أي بدون
المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح
وان اتحد المسندان ولهذا

حكموا بامتناع الخ) لانه لا مناسبة خاصة بين الخلف والحاشية ولا عبرة مناسبة كونها
معاملين ابعدها لم يوجد بينهما تقارن في الخيال لذلك أو غيره أو بقصد ذكر
الاشياء المتفقة في الضيق من حيث هي اشياء ضيقة فيجب ان العطف لان المعنى
حينئذ هذا الامر ضيق وذلك الامر ضيق فتدعا بالامر الى الاتحاد في الركنين
وبهذا الاعتبار جمع بالاشياء في المسند أو في المتعلق حيث يكون المقصد
بالذات الى الاتحاد في ذلك المسند وذلك المتعلق امره لما ذكر كقولك ضرب زيد
عمر أو كماله خالدة معه بكر لان المعنى حينئذ شولة الاشخاص استواء في تعلق
فعلهم بعمر وفعل ذلك الى الاتحاد في الاركان وبه ينهم قول من قال يكفي الجامع الذي
عوا المسند أو المتعلق تأمله عى وقوله أو بقصد ذكر الاشياء الخ مثله ما اذا قصد
ذكر الاشياء المتفاوتة فانه يقبل منك قولك الشجر طويل والفيلة قصيرة والسماء
متعالية وماء البحر كد فيجوز الشبيهة يكفي هذا جامع المسند اليهما ومجرد الكون
مفيدة للتفاوت يكفي جامع المسند من كذا في الاطول (قوله عند القوة المنكرة)
الاخذة من غيرها ما تنصرف فيه بالحل والتركيب كما سيأتي (قوله من جهة العقل)
أى بواسطة حكم العقل ومثله يقال فيما بعد وكتب أيضا قوله من جهة العقل أى بأن
يتقضى سببية جميعها في المفكرة أخذ من قوله الآتى اما عقل وهو أمر الخ وقوله
أو من جهة الوهم أى بأن يخال الوهم بسببه في اجتماعهما في المفكرة أخذ من قوله
الآتى أو وهمى وهو أمر الخ وقوله أو من جهة الخيال أى بأن يتقضى الخيال بسببه
اجتماعهما في المفكرة أخذ من قوله الآتى أو خيالى وهو أمر الخ وهذا هو المناسب
لكلامه سم وكتب على قوله أى بأن يخال الوهم الخ مانصه بأن يبرزه في نظر العقل
في صورة ما هو سبب لاقتضاء العقل (قوله وهو الجامع العقلي) أى ما يجمعهم من
جهة العقل في المفكرة وعبرة الاطول المراد بالجامع العقلي ما هو سبب لاقتضاء العقل
اجتماع الجملتين عند المفكرة وبالوهمى ما لا يكون سببا لاختيال الوهم وابراره له
في نظر العقل في صورة ما هو سبب لاقتضاء العقل وبالخيالى ما يكون سببا بسبب تقارن
أمر في الخيال حتى لو خلى العقل ونفسه غافلا عن هذا التقارن لم يستحسن جمع الجملتين
بقي الجمع بين أمرين سببه التقارن في الحافظة التى هي خزانة الوهم والتقارن في خزانة
العقل وهو المبدأ الفياض على ما زعموا آلاف وعادة فان الالف والعادة كما يكون سببا
للمجمع في الخيالات يكون سببا للمجمع بين الصور العقلية والوهمية فاحتمال السيد السند
بمحمل الخيال على مطلق الخزانة وقال وما كان الخيال أصلا في الاجتماع اذ تجتمع فيه
الصور التى منها تنزع المعانى الجزئية والكليات أطلق الخيال على الخزانة مطلقا والاقرب
أن يجعل التقارن في غير الخيال ملحقا بالخيال متروكا بالمقايسة اذ جعل ما تستعمله البلغاء
مبنيا على التقارن هو الخيالى فاقصر على بيانه وان أردت القصير فالجامع اما التقارن

حكموا بامتناع نحو خفى ضيق
وخفى ضيق (و) بخلاف (زيد)
شاعر وعمر وطويل مطلقا) أى
سواء كان بين زيد وعمر ومناسبة
أولم تكن لعدم تناسب الشعر
وطول القامة (السكاكى) ذكر
أنه يجب أن يكون بين الجملتين
ما يجمعهما عند القوة المفكرة
بما من جهة العقل وهو الجامع
العقلي أو من جهة الوهم

في الخزانة مطلقا فهو الخيال والمحقق به أولا وهذا اما أن يكون سبب أمر يناسب الجمع
 وية تنضيه بحسب نفس الأمر فهو العقلي والافه هو الوهمي اه وقوله بقى الخسباتي أول
 مجت الخيال ما يرده هذا ويفيد أن المدار في الجوامع انما هو على المدرك وانما عبدوا
 في الخيال عن الحس المشترك الى الخيال مع أنه خزانة لنسكات تأتي ثم (قوله وهو
 الجامع الوهمي) أي ما يجتمع ههنا من جهة الوهم في المفكرة (قوله أو من جهة الخيال)
 هو خزانة الحس المشترك كما يأتي والمدرك هو الحس المشترك وكذا العقل والوهم
 مدر كان فأت تراهم لم يجعلوا الجمع من جهة المدرك دائما ولا من جهة الخزانة دائما فهل
 لذلك من سر انظره وفي تذكرة داود أن الحس المشترك خزانة للخيال وعليه فالقوم انما
 جعلوا الجمع من جهة المدرك دائما فلا يرد السؤال وهذا يناسب أن المتصورة تنظر فيما
 يليها وتركب وتحلل فالذي يليها ينبغي أن يكون المدركين أو الخزانتين لا مدرك وخزانة
 أفاده يس ويؤخذ منه أن مرادهم بأول التجويف الذي في مؤخر الدماغ أوله من جهة
 وسط الرأس لا من جهة القفا فتكون أوائل التجاويف مما يلي الجهة (قوله وهو)
 أي ما يجتمع ههنا من جهة الخيال الجامع الخيالي (قوله والمراد بالعقل الخ) قال السيد
 في حاشية المطول المفهوم اما كلي واما جزئي اما صور وهي المحسوسة باحدى
 الحواس الخمس الظاهرة واما معان وهي الامور الجزئية المنترعة من الصور المحسوسة
 ولكل واحد من الاقسام الثلاثة مدرك وحافظ فذلك الكلي وما في حكمه من الجزئيات
 المجردة عن العوارض المادية هو العقل وحافظه على ما زعموا هو المبدأ النقيض ومدرك
 الصور هو الحس المشترك وحافظها الخيال ومدرك المعاني هو الوهم وحافظها الذاكرة
 ولا بد من قوة أخرى متصورة وتسمى مفكرة ومختلة وبهذه الامور السبعة تنظم
 أحوال الادراكات كلها (قوله المدركة) أي بالذات وكذا يقال في بقية تعاريف
 القوى قال شيخنا المولى في شرح الفيتة وانما قلنا بالذات في التعاريف لان كل من
 المذكورات يدرك غير ماله بالواسطة كالعقل مثلا فانه يدرك الجزئي بواسطة الالات
 الحسية كالحكم بأن زيد انسان والحاكم يجب أن يدرك الطرفين اه وكادراك الواهمة
 عداوة الذئب فان العداوة امر اضافي يتوقف ادراكه على ادراك المضاف اليه وهو
 الذئب وهو ضرورة فلا يتأذى الا بالحس المشترك وحاصل الجواب أن ادراكها للعداوة
 بذاتها وادراكها للذئب بواسطة الحس المشترك ويحجب أيضا بأن التحقيق أن المدرك
 حقيقة هو النفس وهذه كلها حتى العقل آلات للادراك فلا اشكال تأمل وكتب أيضا
 مانصه ايضا هذا المقام أن تقول زعم الحكماء أن القوى الباطنية المدركة أربعة القوة
 العاقلة والقوة الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة فاما القوة العاقلة
 فزعموا أنها قائمة بالنفس أو بالقلب تدرك الكليات والجزئيات المجردة عن عوارض
 المادة المعروض للصورة والابعاد كالطول والعرض والعمق لانها مجردة ولا يقوم بها الا

وهو الجامع الوهمي أو من جهة
 الخيال وهو الجامع الخيالي والمراد
 بالعقل القوة العاقلة المدركة
 للكليات وبالوهم القوة المدركة
 للمعاني الجزئية

المجرد وزعموا ان لها خزانة هي العقل القياس الذي هو فلك القمر واما الوهمية فهي
 القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات بشرط أن تكون تلك المدركات
 الجزئية لا تتأدى الى مدركها من طرق الحواس وذلك كادراك الصداقة والعداوة
 وكادراك الشاة معنى هو الايذاء في الذئب مثلا ولهذا يقال ان اليهم انهم يدركونه
 كما ان اليهم احسا وتعكم تلك القوة بأحكام كاذبة ثم تلك القوة أعني الوهمية قائمة بأول
 التجويف الآخر من الدماغ وذلك أن للدماغ تجويف أي بطونا واحدها في مقدم
 الدماغ وآخر في مؤخره وآخر في وسطه فزعموا أن الوهم قائم بأول التجويف الآخر وله
 خزانة تسمى الذاكرة والحافظة قائمة بمؤخر تجويف الوهم وأما الحس المشترك وهو الذي
 تتأدى اليه الصور المحسوسة الجزئية من الحواس الظاهرة فهو قوة قائمة بأول التجويف
 الاقل من الدماغ وتحكم بين تلك الصور المتأدية اليها كالحكم بأن هذا الاصفر هو نفس
 هذا الطاووس مثلا ويعنون بالصور ما يمكن ادراكه ببعض الحواس الظاهرة ولو كان مسموعا
 ويعنون بالمعاني الجزئية المدركة للوهم ما لا يمكن ادراكه بها وخزائنه الخيال وهو قوة
 قائمة بآخر ذلك التجويف أعني تجويف الحس المشترك تبقى فيه تلك الصور بعد غيبتها
 عن الحس المشترك وأما المنسكرة فهي قوة تنصرف في الصور الخيالية وفي المعاني الجزئية
 الوهمية وهي دائما لا تسكن نقطة زلا مناسما واداسحمت بين تلك الصور وتلك المعاني
 فان كان حكمها بواسطة العقل كان صوابا والوهم أو الخيال كان غالبا كاذبا كالحكم
 بأن رأس الحمار ثابت على جمجمة الانسان والعكس ولا ينظم تصرفها بل تنصرف بها
 النفس كيف اتفق وهي انما تسمى مفكرة في الحقيقة ان تنصرف بواسطة العقل وحده
 أو مع الوهم وان تنصرف بواسطة الوهم وحده أو بالخيال وحده أو بهما خصت باسم
 المتخيلة أو المتوهم ولم يذكر والها خزانة بل خزائنها خزائن القوى الاخرى وقد تقرر بهذا
 ان هنالك في الباطن سبعة أسرار القوة العاقلة وخزائنها والوهمية وخزائنها والحس
 المشترك وخزائنه والمفكرة وبهذه السبعة ينظم أمر الادراك وقد صرح بعض
 السلفاء من المحققين أن النفس هي المدركة بواسطة هذه القوى وان نسبة الادراك اليها
 كنسبة القطع الى السكين في بصاحبها وهذا كما عند الحكماء وأما أهل السنة
 فيجوزون هذا التفصيل والتعدد على وجه العادة والجهل من الله تعالى ويجوز عندهم
 أن يكون المدرك هي القوة الواحدة وتسمى بهذه الاسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات
 وحكمها بتلك الاحكام فهي من حيث حكمها بالاحكام الكاذبة وادراك المعاني
 الجزئية وهم ومن حيث ادراك الصور الظاهرية من الحواس حس مشترك وخيال
 ومن حيث التصرف الصادق متعقلة ومن حيث التصرف الكاذب متخيلة ومتوهمية
 اه ع ق وقوله فيجوزون هذا التفصيل أي ما عدا العقل القياس الذي جعله خزانة
 القوة العاقلة لانه عندهم عبارة عن العقل العاشر المفيض على الكائنات ما قبله

وقوله وقد تقر برب هذا ان هنالك في الباطن الخ غير ظاهر بالنسبة الى خزنة القوة العاقلة
 وقوله العقل النياض الذي هو فلك القمر أى عقل فلك القمر اذا افلاك عندهم حية
 دراكمة لها نفوس وعقول (قوله الموجودة في المحسوسات) أى الاشياء
 المحسوسات باحدى الحواس الظاهرة (قوله ان تتأدى) أى تصل (قوله كادراك
 الشاة الخ) مثال للمعاني أى كالدرك فى ادراك الخ (قوله وبالحيال الخ) وليس من
 المدركات بل هو خزنة الحس المشترك (قوله عن الحس المشترك) أى المدرك لها ففى
 التفت اليها الحس المشترك وجدها حاصلة فى الخيال وكتب أيضا مانعه وهو من
 المدركات بواسطة التأدية من طرق الحواس (قوله وهو القوة التى تتأدى اليها صور
 المحسوسات) أى تدرك بها صور الخ قال فى المطول وهى الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة
 كالحكم بأن هذا الاصفر هو هذا الخلو اه قال الفنى فيه بحث لان النسبة التى بين
 الطرفين فى المثال المذكور معنى جزئى مدرك بالقوة الوهمية عند المتبين للقوى الباطنة
 والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لا بد أن يدرك الطرفين
 والنسبة حتى يتمكن من الحكم فيهما هذا اثبتوا الحس المشترك فلا يجوز أن يكون الحكم
 فى المثال المذكور للحس المشترك فان قلت الحاكم هو النفس لكن يتنوع ارتسام صور
 المحسوسات فيه فوجب أن يكون هنالك قوة يرتسم فيها صورها كلها فالحس المشترك
 فى المثال المذكور كورالة النفس فى الحكم باعتبار الطرفين والوهم آله باعتبار النسبة
 بخازنة الحكم الى كل من القوتين مجازا باعتبار كونها آلة للحكم قلت فالخصور عند
 الحاكم لا يجب أن يكون بالاجتماع فى قوة واحدة بل ربما يكفيه الارتسام فى آلات
 متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على أن الاقرب
 ان الحكم فى المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عند مشيئتها
 كالمرآيا المتقابلة ينعكس الى كل منهما ما ارتسم فى الاخرى والوهمية هى سلطان تلك
 القوى فلها تصرف فى مدركاتها بل لها تسلطات على مدركات العاقلة فتنازعها فيها وتحكم
 عليها بخلاف أحكامها اه وقوله فلا يجوز أن يكون الحكم فى المثال المذكور للحس
 المشترك أى كما ذكره فى المطول لانه لا يدرك النسبة لانها من المعانى الجزئية التى تدرك
 بالوهم ولا يدرك المحمول أيضا لوجوب كليته والكلى لا يدركه الا العقل وبهذا يعرف
 ما فى قوله والطرفان محسوسان ويرد على جعل الحاكم الوهم كما فى المواقف أنه لا يدرك
 المحمول لما مر كذا فى سم وفيه نظرا للمحمول فى المثال جزئى محسوس بناء على مذهب
 الشارح من جواز جعل الجزئى الحقيقى فتأمل وكتب أيضا قوله وهو القوة الخ فهو
 كحوض يصب فيه من أنابيب خمسة هى الحواس الظاهرة (قوله التفصيل) أى
 التحليل والتفكيك حكمها بأن زيدا منقسم نصفين أو بلا رأس والتركيب حكمها بأن
 زيدا برأسين أو ان رأس الفيل مثلامتصلة به (قوله بين الصور) أى بعضها مع بعض

الموجودة فى المحسوسات من غير
 أن تتأدى اليها من طرق الحواس
 كادراك الشاة معنى فى الذنب
 وبالحيال القوة التى تجتمع فيها
 صور المحسوسات وتبقى فيها بعد
 غيبتها عن الحس المشترك وهو القوة
 التى تتأدى اليها صور المحسوسات
 من طرق الحواس الظاهرة
 وبالمفكرة القوة التى من شأنها
 التفصيل والتركيب بين الصور
 المأخوذة عن الحس المشترك

ففيه حذف من الاول دلالة الثاني عليه أعني قوله الآتي بعضهم مع بعض ويحتمل ان
قوله بعضهم مع بعض أي بعض المذكورات مع بعض فصدق بالصور مع بعضها رمع
المعاني وبالمعاني مع بعضها فالاول كان تصور لزيد رأسين في التركيب أو أنه بلا رأس
في التفصيل والثاني كان تصور أن لزيد علما في التركيب أو أنه بلا علم في التفصيل
والثالث كان تصور أن للعلم علما أو عداوة في التركيب أو أنه لا علم له في التفصيل (قوله
المدركة بالوهم) الظاهر أن قوله غنا المدركة بالوهم وقوله قبل المأخوذة عن الحسن
المشترك تفنن (قوله وبالمعاني ما لا يمكن) فيدخل في المعاني الكلمات المدركة بالعقل اه
حفيد انظر هذا مع أن المعاني المدركة بالوهم التي كلامه فيها لا تكون الاجزائية ومع أن
المعاني التي شأن المفكرة التفصيل والتركيب بينهما هي المدركة بالوهم وهي جزئية سم
(قوله في تصور ما) أي متصور ما كما سيذكره (قوله مثل الاتحاد الخ) يفهم منه
ان الاتحاد في واحد من الخبر عنه أو به أو قيد من قيوده ما كاف للجمع بين الجملتين
وفساده واضح وهذا حاصل الاعتراض المشار اليه بقول الشارح ولما كان الخ وسيجيب
عنه الشارح بعد بأن كلامه هنا في بيان الجامع في الجملة لا في بيان القدر الكافي بين
الجملتين لانه ذكره في موضع آخر وسيأتي البحث فيه وفي عرق أجوبة أخرى (قوله
في الخبر عنه) نحو زيد قائم زيد قاعد وقوله أو في الخبر نحو زيد قائم عمرو قائم وقوله أو
في قيد من قيوده ما مثاله في قيد المسند اليه زيد الراكب قائم عمرو راكب قائم ومثاله
في قيد المسند لزيد كل راكب عمر وضرب راكباً وكتب أيضاً قوله في الخبر عنه أو في الخبر
الاولى في المسند اليه أو المسند اليه لظهور ذلك في كل من الخبر والانشاء (قوله وهذا ظاهر
الخ) اذ كل من الخبر ومعه أمور متصورة لا تصورات (قوله غير) حيث أبدل الجملتين
بالشيئين الشاملين للركنين وعبر بالتصور مع فاهرا دانه الادراك لا المتصور وكتب
أيضا قوله غير المصنف أي لا بل الاصلاح على ما زعمه المصنف قال سم لعل وجه
كون هذا التغيير اصلاها أن الشيئين عام لكل شيئين مثل المسندين والمسند اليهما
وبقته تضي أنه لا بد من الجامع بين كل من المسندين والمسند اليهما في تصور كل منهما
بخلاف الجملتين مع تنكير تصور فانه يقتضي الاكتفاء بتصور واحد يتعلق بهما وكتب
أيضا قوله غير المصنف الخ عدل المصنف عن الجملتين الى الشيئين لأن الجامع يجب
في المفردات أيضا فنبه على أن ما ذكره لا يخص الجملتين وعن تصور الى التصورات لان
المتبادر منه كفاية الاتحاد في تصور واحد فعدل الى المعرف فيفيد أن الجامع الاتحاد
في جنس المتصور فلا يفيده كفاية تصور واحد اه أطول وهذا التوجيه غير
توجيه الشارح وكتب أيضا قوله غير الخ وفي هذا التغيير من الفساد والخلل ما سيذكره
الشارح عقب بحث الخيالي (قوله الجامع بين الشيئين) أي كل شيئين من الجملتين فأل
للاستغراق فيستغاد منه اشتراط وجود الجامع بين كل ركنين وكتب أيضا ما نصه

واللهي المدركة بالوهم بعضهم مع
بعض ونعق بالصور ما يمكن ادراكه
بأحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني
ما لا يمكن فقال السكاسي الجامع
بين الجملتين ما عقلي وهو ان يكون
بين الجملتين اتحاد في تصور مماثل
الاتحاد في الخبر عنه أو في الخبر
أوفي قيد من قيوده ما وهذا
ظاهر في أن المراد بالتصور الاصل
المتصور ولما كان مقسرا أنه
لا يمكن في عطف الجملتين وجود
الجامع بين مفردين من مفرداتهما
باستراف السكاسي أيضا غير
المصنف عبارة السكاسي (و) قال
(الجامع بين الشيئين اما عقلي)

يقال الجامع ان كان هو الاقتران في الخيال فهو خيالي لان أصل التقارن كثرة ورود
 الصور على الحس المشترك والا فان طابق ما في نفس الامر بأن كان الجمع فيه حقيقة فيافه
 عقلي والافه هو وهمي عق (قوله في المفكرة) التي هي المتصرفة الآخذة كما تقدم من
 غيرها ما تصرف فيه بالتركيب والحل على وجه الصحة أو البطلان عق (قوله بأن يكون)
 أي يصور بأن كأيذيل عليه كلام عق في نظيره الآتي وسبب أي ما فيه ثم وأن الوجه تقدير
 يحصل من باب حصول اللازم بالمرزوم فالجامع هو الاتحاد وهو لازم للكون بينهما الاتحاد
 ويكتب أيضا قوله بأن يكون الخ قد مثلوا الاتحاد في المسند اليه بقولك زيد يضع
 ويرفع وهو صحيح والاتحاد في المسند بقوله زيد كاتب وعمرو كاتب وهو فاسد لان كناية زيد
 وكناية عمرو ليست متحدتين بالشخص حقيقة في التصور بل اتحادهما بمعنى التماثل فهو من
 القسم الآتي يس (قوله في التصور) أي عند تصور العقل لهما (قوله أو عمائل) أي في
 الحقيقة والماهية على ما يأتي وكتب أيضا قوله أو عمائل أي بأن يتحد في الحقيقة ويختلفا
 في العوارض كزيد وعمرو في عمائل المسند اليهما وكلا بقوة العسر والابوة لخالف في عمائل
 المسندين في قولك زيد أب لعمرو وبكر أب لخالد (قوله فان العقل الخ) راجع لقوله
 أو عمائل أشار به الى وجه كون التماثل جامعاعليا وكتب أيضا قوله فان العقل الخ أشار
 به الى أن العقل شأنه ادراك الكليات وانما يتحقق كون المعنى كناية بتجريد عن
 الشخصات الخارجية وذلك لان العقل على زعم الحكماء مجرد عن المادة أعني العناصر
 الاربعة ولو اوحدها فلا يرسم فيه الا الكلي المجرد عن الامور الخارجية أو الجزئي المجرد
 كما تقدم فهو بذاته لا يدرك الجزئي الجسماني لانه معروض بعوارض تنافي التجريد فلا
 تناسب العقل المجرد بخلاف الكلي والجزئي المجرد وانما يدرك الجزئي الجسماني بواسطة
 آلة الحس أو الوهم وانما قلنا يدركه بواسطة الآلة لانه يحسهم على الجزئيات بالكليات
 والحكم فرع التصور وعند أهل السنة أن العقل يدرك كل شيء بواسطة وبغيرها عق
 واندفع بقوله يدركه بواسطة الآلة ما يقال ان التجريد فرع الادراك والعقل لا يدرك
 الجزئي على انه تقدم ان التحقيق ان المدرك حقيقة هو النفس والقوى آلات فهي تدرك
 الجزئي بواسطة الحس ثم تجزئه فتدركه كناية بواسطة العقل تأمل وكتب أيضا قوله
 فان العقل بتجريده المتعين الخ هذا التماثل بين الجامع بين قولنا زيد قائم وعمرو قائم
 أو ما في بيان الجامع بين قولنا الروحي أبيض والجسماني أسود فلا فان العقل لا يطلب اتحاد
 الروحي والجسماني بالتجريد عن الشخص بل عن وصف الروحية والجسمية اللتين هما
 كيانا والجواب انه كلام على وجه التمثيل ونصير للمقصود فيما هو أكثر تدولا بين
 البلغاء ومن هذا القبيل تقييد الشخص بالخارجي لما قال الشارح المحقق والسيد
 السند ان ذلك لان تجريد العقل للحصول فيه عن الشخص العقلي غير ممكن لان معنى
 التجريد عدم ملاحظة الشخص ونسبته الى الذي كنسبته الى الخارج اه أطول وفيه

وهو أمر بسببه يقتضي العقل
 اجتماعهما في المفكرة وذلك
 (بأن يكون بينهما اتحاد في التصور
 أو عمائل فان العقل

أيضا ما نصه ولا يخفى عليك ان جعل الامر من المعتبرين في مقام العطف واحداً بهذا الاعتبار تصوير من الوهم للاثني في صورة الواحد وابرأله في معرضه ويلقى بأن يجعل من الوهمى (قوله تجريد) الباء سببية متعلقة بقوله بعد رفع (قوله عن الشخص) يعني عن الشخصات الهـ ما في الخارج مثل اللون المخصوص والمكان المخصوص والمقتدر المخصوص (قوله يرفع) خبر ان أى فان العقل يرفع التعدد بينهما بسبب تجريد هـ عن شخصاتهما خارجاً أى فيتم تميزان شيئاً واحداً عند المفكرة كالتحدين وانما يصيران متحدين ان كان المجرد مشتركاً وأما ان اتزع من هـ ذا كلى ومن هـ ذا آخر لم يرتفع التعدد عن وراجه وحاصله ان رفع العقل للتعدد بالتجريد عن الشخص اذا كان التعدد عنده من قبل الشخص لا اذا كان بعوارض كقمة مثل ان يعلم من زيد انه رجل أحر فاضل ومن عمر انه رجل اسود جاهل (قوله وذلك) أى التجريد المذكور حاصل لان الخ (قوله يرتفع الخ) في مثل زيد كاتب وعمر وشاعر يجرد زيد وعمر عن شخصاتهما خارجاً يرتفع عنهما معنى كما فكاكه قيل الانسان كاتب والانسان شاعر (قوله على ما تقر في موضعه) أى في كتب الحكمة والظاهر انه متعلق بتجريد (قوله وانما قال في الخارج) أى ولم يطلق الشخص (قوله عن الشخصات العتامة) كالناطقية والناقصة (قوله وههنا بحث) أى في جعل التماثل جهة جامعة (قوله مثلاً) تأكيداً لمثل (قوله والجواب ان المراد بالتماثل الخ) قال السيد فيه بحث لان ما ذكره السكاكي من أن العقل تجريده المثلين عن الشخص في الخارج يرفع التعدد عن الشئين انما يناسب التماثل بمعنى الاتحاد في الحقيقة لا بمعنى الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما اللهم الا أن يجعل ذلك الوصف بمنزلة الحقيقة وما عدا بمنزلة الوصف الشخص لهما هـ (قوله ههنا) أى في كلام المصنف (قوله اشتراكهما في وصف) أى مع اشتراكهما في الحقيقة وكتب أيضاً ما نصه اى لا يجرد الاشتراك في النوع كما هو عند المناطقة (قوله أو تضاييف) نحو ابو زيد يشعر وابنه يكتب وزيد أبو عمر وعمر وابنه (قوله كما بين العلة والمعلول) أى كالتضاييف الذي بين الخ ثم التضاييف في العلة والمعلول انما عوين مفهومهما لا بين ذاتيهما الا أن تعتبر الذات بالنسبة الى كونها علة والاخرى معلول فيجوز أن تعطف جملة العلة على جملة المعلول فيقال مثلاً العلة أصل والمعلول فرع أو يقال هذه العلة موجودة وذلك المعلول موجود عنهما ع ق وفيه جواب آخر راجعه وعبارة الحفيد كما بين العلة والمعلول أى بين هذين المفهومين أو الذاتين لكن مع حينية الوصفين هـ (قوله فان كل أمر) لعل الفاء واقعة في جواب شرط مقتضى رأى اذا أردت ان تعرف الفرق بين العلة والمعلول فنقول لك ان كل الخ وكذا ما بعده تأمل (قوله بالاستقلال) وبواسطة الخ) الاولى العلة التامة كحركة الاصبع لحركة الخاتم والثانية الناقصة كالنجار للسري وجزء العلة المركبة (قوله انضمام الغير) جزأ كما في المركبة او شرطاً كما في سائر التامة يس (قوله أو الاقل

تجريده المثلين عن الشخص في الخارج يرفع التعدد) بينهما فيصيران متحدين وذلك لان العقل يجرد الجزئى الحقيقى عن عوارضه الشخصية الخارجية ويتزعم منه المعنى الكلى فيدركه على ما تقر في موضعه وانما قال في الخارج لانه لا يجرده عن الشخصات العتامة لان كل ما هو موجود في العقل فلا بد له من شخص فيه به يمتاز عن سائر المعنويات وههنا بحث وهو ان التماثل هو الاتحاد في النوع مثل اتحاد زيد وعمر ومثلاً في الانسانية واذا كان التماثل جامعاً لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمر وشاعر على اخوة زيد وعمر وأوصداقتهما وأخو ذلك لانهما متماثلان لكونهما من افراد الانسان والجواب ان المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما على ما يستتبع في باب التشبيه (أو تضاييف) وهو كون الشئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر (كما بين العلة والمعلول) فان كل أمر يصدر عنه امر آخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والآخر معلول (أو الاقل

والاكثر فيجوز ان يقال هذا العدد الاقل لزيد وذلك الاكثر صاحبها وانما يسمى جميع
الاتحاد والتماثل والتضاييف عقليا لان العقل يدرك الامور على حقائقها ويثبتها على
مقتضاها والجمع بهذه محقق في نفس الامر لا يطرأ التأمل فنسب الى العقل بخلاف الجمع
بالامر الوهمي ع (قوله أو وهمي) بأن يكون بين تصورهما شبه تماثل قال الفاضل
الحشي في شرح المفتاح لما كان العقل يميز بين الاشياء الملتبسة وتنسب اليه الامور
الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضاييف سببا في نفسه
للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم مما يشبه عليه الامر مما يناسبه وكان
شبهه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المقتضية في نفسها للاجتماع نسب
الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات التي منها تنزع صور
الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كما كانت أو جزئية موهومة
أو محسوسة الى الخيال والضابط في الجامع ان الجمع ما بسبب التقارن في خزانة الصور
أولا فالاول هو الخيال والثاني اما أن يكون بواسطة امر يناسب الجمع وبقتضيه بحسب
نفس الامر فهو العقلي والا فالوهمي اه فتري (قوله بأن يكون) أي بصور بأن الخ كابدل
عليه قول ع ق والمراد أن كون المتصورين بينهما شبه التماثل هو نفس الجامع اه او المعنى
وذلك يحصل بأن الخ كما قدر ع ق وقال فصول الجامع بهذا السكون كحصول الجنس
بالنوع اه لكن مقتضى قول الشارح فيما يأتي فظهر ان ليس المراد بالجامع العقلي الخ
وقوله ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الخ بديل على ان الجامع في المواضع الثلاثة هو اسم
يكون فيقدر يحصل على انه لحصول اللازم بالملزوم تأمل (قوله بين تصوريهما) سيأتي
الاعتراض على هذه العبارة في الشرح والصواب بأن يكون بينهما (قوله شبه تماثل)
الظاهر ان المراد بالتماثل الاتحاد في النوع لا في وصف له نوع اختصاص (قوله
كاوفي بياض وصفرة) عدا البياض والصفرة من غير المتضادين بناء على اعتبار قيد أن
يكون بينهما غاية الخلاف فان كان كذلك فلم اسقط المختصر هذا القيد مع ان الموافق لتمثيل
المصنف بهذا المثال لغير المتضادين وعدم جعل الاول والثاني من المتضادين كما سيأتي
قرينا يناسبه اعتبار القيد المذكور كما اعتبره في المطول اه سم وكتب ايضا مانصه فيجوز
أن يقال هذا الاصفر حسن وذلك الابيض أحسن منه لوجود الجامع الوهمي فان قيل
فهل يتبع العطف عند الملاحظة العقلية أو يجوز تغليب الملاحظة الوهمية مطلقا قلت
الا قرب الجواز عند العقلة العقلية والمنع عند عدمها كدخول اللام على العلم بلح الاصل
ومنعها عند عدمه فانظره ع ق (قوله فان الوهم) تعليل للتمثيل أو توجيها لسكون هذا
القسم وهميا أطول (قوله في معرض المثاليين) أي في صفة وفي حال المثاليين (قوله زيد
في أحدهما عارض) ان جعل الصفرة عارض الكدرة وان جعل البياض عارض
الاشراق والصفاء (قوله ولذلك) أي للجامع الوهمي أو لادبراز المذكور أطول (قوله

والاكثر) فان كل عدد يصير عند
العدد فانيا قبل عددا آخر فهو أقل
من الآخر والاخر أكثر منه
(أو وهمي) وهو أمر يناسبه
يخالف الوهم في اجتماعهما عند
المفكرة بخلاف العقل فانه اذا
خلى ونفسه لم يحكم بالثبوت وذلك
(بان يسكون بين تصوريهما شبه
تماثل كاوفي بياض وصفرة فان
الوهم يبرزهما في معرض المثاليين)
من جهة انه يسبق الى الوهم انهما
نوع واحد في أحدهما عارض
بخلاف العقل فانه يعرف انهما
نوعان متباينان داخلان تحت
جنس هو اللون (ولذلك) أي
ولأن الوهم يبرزهما في معرض
المثاليين (حسن الجمع بين الثلاثة

(ثلاثة) خبر مقدم وكتب أيضا مانعه وهذا المثال ولو كان من عطف المقدرات يصح الاستشهاد به لانه يشترط الجامع فيها أيضا والجامع الوهمي موجود فيها ويصح أن يكون الجامع بين الشمس والقمر خاليا ع ق (قوله وابواحق) المعتمد بالله (قوله من نوع واحد) لا شترأ كهافي الاهنداءهم وعموم النفع بهم في زعم الشاعر وعبارة الفري بسبب اشتراكها في اشراق الدنيا اشراكا حسيما بالاول والثالث وعقليا بالثاني لا فاضته أنواع العدل والاحسان اه (قوله وهو التقابل بين أمرين وجوديين الخ) خرج بقوله وجوديين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والملاكمة ودخل بقوله على محل واحد التضاد بين الجواهر أعنى الصور النوعية للعناصر ومن لم يثبت التضاد بينها اعتبر الموضوع بدل المحل وبما ذكرنا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول لا باعتبار الصدف وقوله بينهم ما غاية الخلاف تخصيص التعريف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين السواد والحرة مثلا قسما خامسا من مطلق التقابل مسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا القيد فيشمل التضاد تقابل السواد والحرة ويسمى تضادا مشهورا ويختصر التقابل في الاربعة اه فري وقوله اعتبر الموضوع بدل المحل أى والمحل أعنى من الموضوع والموضوع مختص بالاعراض والمحل لا يختص بكتب أيضا قوله وجوديين المراد بالوجودى هنا ما ليس العدم داخل في مفهومه فيشمل الامر الاعتبارى وحينئذ يدخل المتضايقان فلا بد من زيادة مع عدم توقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر ليخرجا وما يدل على ان المراد بالوجودى ما يشمل الاعتبارى ما يأتى للشارح في لفظ الاول والثاني (قوله كالسواد والابيض الخ) فيجوز أن يقال السواد قبيح والابيض محبوب والايان محبوب والكفر قبيح (قوله ان بينهما تقابل العدم والملاكمة) أى فالمناسب جعل ذلك في شبه التضاد أفاده في الاطول (قوله والاذعان له) عطف مرادف (قوله عند المحققين) كعطب الدين الشيرازى وقيل المراد به الادراك (قوله مع الاقرار به باللسان) أى ولو مرة في العمر (قوله والكفر عدم الايمان الخ) فالشاك والجاهل ونحوهما من الكفار (قوله عما من شأنه الايمان) خرج الجسادات والحيوانات العجم (قوله وقد يقال) هذا متقابل قوله والحق ان بينهما الى آخره ولعل قد للتحقيق ويصح كونها للتفصيل لان هذا القول قليل ويرد على هذا اثبات واسطة فن لم ينكر ايسر مؤمن ولا كافر كالشاك والجاهل قال ع ق ويجاب بأن من لم تباعه الدعوة ليس كلامنا فيه ومن بلغته فان دعى للاعتقاد فان جحد فلا اشكال وان شك فهو جاحد للجزم اى لوجوبه اذ كانه يقول لا أجزم أى لا يجب الجزم فلا واسطة على هذا ولو على القول بأن الكفر بخود ولكن على هذا يلزم دخول الاعتراف بوجوب الجزم في حقيقة الايمان تأمله اه والذي قرره بعضهم ان المراد الانكار حقيقة أو حكما ومن دعى وشك منكر حكما وكتب أيضا قوله وقد يقال الخ مما يترتب على الخلاف ان كلاما من الايمان والكفر مخلوق على القول بأنهما وجوديان

في قوله
ثلاثة تشرق في الدنيا يوم مجتها
شمس الضحى وابواحق والقمر
فان الوهم يتوهم ان الثلاثة من
نوع واحد وانما اختلفت بالاعراض
والعقل يعرف انها أمور متباينة
(او) يكون بين تصوراتهم ما (تضاد)
وهو التقابل بين أمرين وجوديين
يعاقبان على محل واحد
(كالسواد والابيض) في
المحسوسات (والايان والكفر)
في المعقولات والحق أن بينهما
تقابل العدم والملاكمة لان الايمان
هو تصديق النبي صلى الله عليه
وسلم في جميع ما علم بحجبه به
بالضرورة أعنى قبول النفس
لذلك والاذعان له على ما هو تفسير
التصديق في المنطق عند المحققين
مع الاقرار به باللسان والكفر
عدم الايمان عما من شأنه الايمان
وقد يقال الكفر انكار شئ من
ذلك

فإنه يكون وجوديا فيكونان
متضادين (وما يتصف بها) أي
بالمذكورات كالاسود والابيض
والمؤمن والكافر وأمثال ذلك
يعتمد المتضادين باعتبار الاشتغال
على الوصفين المتضادين (أو شبهه
تضاد كالسما والارض) في
المحسوسات فانهما وجوديان
أحدهما في غاية الارتفاع والآخر
في غاية الانخفاض وهذا معنى شبه
التضاد وليس متضادين لعدم
تواردهما على المحل لكونهما من
الاجسام دون الاعراض ولا من
قيل الاسود والابيض لان
الوصفين المتضادين ههنا ليسا
بداخليين في مفهومى السماء
والارض (والاول والثاني)
فما يعبر المحسوسات والمقولات
فان الاول هو الذي يكون سابقا
على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير
والثاني هو الذي يكون مسبوقا
بواحد فقط فأشبه المتضادين
باعتبار اشتغالهما على وصفين
لا يمكن اجتماعهما ولم يجعل
متضادين كالاسود والابيض لانه
قد يشترط في المتضادين ان يكون
بينهما غاية الخلاف ولا يخفى ان
تخالفة الثالث والرابع وغيرهما
للاول أكثر من مخالفة الثاني له مع
ان العدم معتبر في مفهوم الاول
فلا يكون وجوديا (فانه) أي انما
يجعل التضاد وشبهه جامعا وهما
لان الوهم (ينزلها منزلة التضاد)
في انه لا يحضره أحد المتضادين
او الشبهين بهما الا يحضره الآخر

وان الايمان فقط دون الكفر مخلوق على القول بأن الوجودى هو الايمان والكفر عدى
لان انطلق كالارادة لا يتعلق بالاامور الوجودية كذا في يس (قوله فيكون وجوديا الخ)
أي وكلام المنصف مبني على هذا القول (قوله كالاسود والابيض الخ) فيصح الاسود
ذهب والابيض جاء والمؤمن حضر والكافر غاب (قوله يعبد) خبر لمحذوف أي وما ذكر
يعبد في بعض النسخ فانه بعد (قوله باعتبار الاشتغال الخ) أي اشتغال على وجه الدخول
في المفهوم لما يأتي وكتب أيضا مانصه لا باعتبار ذاتيهما لعدم تواردهما على المحل
لكونهما من الاجسام لا الاعراض ولعدم الغناد بينهما بقطع النظر عن وصفيهما (قوله
أو شبه تضاد) وذلك بأن لا يكون أحدهما ضد الآخر ولا موصوفا بضد ما وصف به الآخر
ولكن يشتمل ويستلزم كل منهما معنى ينافي ما يستلزمه ويشتمل عليه الآخر ع (قوله
في غاية الارتفاع الخ) لعل المراد بالغاية في كلامه الشدة اذ فوق السموات أسماء كالعرش
والكرسي وتحت الارضين أشياء كالماء والحيوت تأمل (قوله وهذا) أي المذكورين
كون أحدهما في غاية الارتفاع وكون أحدهما في غاية الانخفاض وقوله معنى شبه التضاد
أي الذي بين السماء والارض ووجه ذلك ان بينهما بعدا كثيرا كما بين المتضادين (قوله
لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض) ظاهر هذا الكلام يدل
على ان التوارد على المحل انما عوفى الاعراض وفيه نظر لما عرفت من أن المحل أعسم من
الموضوع وانما يخص بالاعراض هو الثاني لا الاول فنرى (قوله ولا من قيل الخ) اندفع به
ما قد يقال لم يجعلهما كالاسود والابيض المتضادين باعتبار وصفيهما لا باعتبار ذاتيهما
(قوله ليس بداخليين الخ) فان السماء جرم مخصوص تنوبى فيه معنى السمو والارض
جرم مخصوص فلم يشعرا أحدهما بوصف اشعر الآخر بضده كالاسود والابيض فان قلنا
ان السماء لا اشعار فيها بالسوء فلا اشكال وان اعتبرنا الاشعار فالارض لا تشعر بالمقابل ع
وكتب أيضا قوله ليس بداخليين الخ يعلم من هذا انه كان الاولى أن يقول وما يشتمل منها
مكان قوله وما يتصف بها كما في الاطول (قوله والاقل والثاني) أي معنى لفظ الاول
ومعنى لفظ الثاني (قوله قد يشترط الخ) أشار بقوله الى قلة هذا الاشتراط لقلة القائلين به
والى ضعف القول به وكتب أيضا مانصه لقائل أن يقول هذا القيد اما أن يكون معتبرا هنا
أولا فان كان الاول واجب زيادته في تعريف التضاد السابق مع أنه قد أسقطه منه وان كان
الثاني لم يتجه عدم جعلهما متضادين ملاحظة للاشتراط فليست أملا كذا في سم وقال في الاطول
الفرق بينهما وبين الاسود والابيض بأن السلب جزم مفهومي وصفيهما دون الاسود
والابيض فان عدم المسبوقية جزم مفهومي الاول وعدم المسبوقية بغير الواحد جزم مفهومي
الثاني اه (قوله مع ان العدم الخ) أي فهم ما خارجا عن الضدين حتى على عدم الاشتراط
السابق (قوله انما جعل التضاد) أي والانصاف بالمتضادين (قوله ينزلها) أي التضاد
وشبهه وقوله منزلة التضاد أي عند العقل ع (قوله الاو يحضره الآخر) كما ان العقل

لا يخطر عنده أحد المتضايين الا وخطر الآخر وبذلك الارتباط جهة هما عند المفكرة
 ع ق و كتب أيضا قوله الا ويحضره الآخر أى غالبا فيسبب أن خطورا أحدهما عنده
 يستلزم غالبا خطورا الآخر حكمهم باجتماعهما عند المفكرة تنزيلا لغالبة الخطور مع الآخر
 منزلة عدم الانسكال كالمضايين ع ق و اعلم به هذا يندفع بحث صاحب الاطول حيث
 قال بعد قول الشارح الا ويحضره الآخر فيه أنه اذا كان الامر كذلك كان التضاد وشبهه
 جامعا من غير حاجة الى تنزيل الوهم ايا منزلة المتضايين اه (قوله ولذلك) الارتباط
 الوهمى ع ق و اسم الاشارة راجع للتنزيل (قوله بالبال) أى الوهم بدل ما بعد يس
 (قوله من المتغيرات الغير المتضادة) أى بعضهما مع بعض ع ق و قوله يعنى الخ نفسير قوله
 ولذلك وقوله ان ذلك أى اقربية خطورا الضم مع ضده وقال عبد الحكيم يعنى ان ذلك أى
 كون التضاد وشبهه جامعا (قوله على حكم الوهم) أى ادراكه وتنقوره لا تساعه
 ومجازقته فيخلق الضدين بالمضايين (قوله أو خيالى) قد عرفت فيما تقدم ان الحسن
 المشترك هو القوة المدركة للصورة الحسية وان الخيال خزائنه فكان المناسب حيث جعل
 القوة التى جمعت بين الشئيين عند المفكرة هى القوة المدركة فى العنقلى والوهمى ان يجعلها
 كذلك فى الخيالى فيسميه حسيا لكن تساهل فجعلها هى الخيال التى هى الخزائنه للحس
 اشارة الى أن هذه القوى يمكن أن ينسب حكم المدركة منها الى خزائنها والعكس من جهة
 ان هذه القوى كما قيل بمنزلة المرأة لبعضها بعض فهى يرسم فى كل منهما ما يرسم فى الآخر
 اه ع ق ومن هنا علم أن قول الشارح يقتضى الخيال فيه مساهمة أى يقتضى الحسن
 المشترك الذى خزائنه الخيال تأمل ويمكن أن يقال لم ينسب الى الحسن المشترك لان النسبة
 الى الخيال أخف من النسبة الى المشترك ان نسب الى الصفة ولم ينسب الى الموصوف
 ويقل حسى مخافة اللبس بالنسبة الى احدى الحواس الحسن الظاهرة تأمل (قوله بين
 تصوريهما) سياتى الاعتراض على هذه العبارة فى الشرح والصواب بأن يكون بينهما
 (قوله فى الخيال) أى خيال المخاطب على ما فى الاطول وهو مبنى على الغالب من مراعاة
 حال المخاطب (قوله سابق على العطف) اذ لا يكتفى مطلق التقارن والافعال عطف لا ينفك
 عن التقارن وليس التقارن بأن يكونا تابئين فى الخيال اذ الصور المتقاربة والمتباعدة
 كلها تامة فى الخيال معا والخيال خزائنها بل المراد تقارنهما عند التذكر والاحضار أطول
 (قوله لأسباب الخ) متعلق بتقارن (قوله وأسبابه مختلفة) لانها وان كانت راجعة الى
 مخالطة ذوات تلك الصور الحسية المقترنة فى الخيال تختلف أسباب تلك المخالطة بينها
 فيلزم صحة وجودها الشخص دون آخر مثلا اذا تعلقت همة انسان بصناعة الصياغة أو جب
 له ذلك مخالطة أمورها من سبائك الذهب والفضة وآلاتها ع ق وفيه قوله وأسبابه الخ
 فن أسباب تجمع بين صومعة وقنديل وقرآن ومن أسباب تجمع بين حنوت وبريق (قوله
 مختلفة) أى باختلاف الاشخاص والازمان والامكنة ع ق (قوله الثابتة) أى التى من

(ولذلك تجب الضمة أقرب خطورا
 بالبال مع الضمة) من المتغيرات الغير
 المتضادة يعنى أن ذلك مبنى على
 حكم الوهم والافعال العقلية عقل كالا
 منهما ذاهلا عن الآخر (أو خيالى)
 وهو أمر بسببه يقتضى الخيال
 اجتماعهما فى المفكرة وذلك بان
 يكون بين تصوريهما تقارن فى
 الخيال سابق على العطف لأسباب
 مؤدية الى ذلك (وأسبابه) أى
 وأسباب التقارن فى الخيال
 مختلفة ولذلك اختلفت الصور
 الثابتة فى الخيالات

شأنها ان تثبت في الخيال ع (قوله ترتيبا ووضوحا) يتميزان محولان عن الفاعل وكتب
 أيضا قوله ترتيبا أي فتارة تحصل وتارة لا والمراد بالترتيب الاجتماع على وجه التلازم وقوله
 ووضوحا أي فتارة تحصل وتارة لا والمراد بالوضوح عدم الغيبوبة يدل على ذلك كله كلام
 الشارح فقوله بعد فكم من صور الخ راجع لحصول الترتيب وقوله وهي في خيال آخر الخ
 راجع لعدم حصول الترتيب وقوله وكم من صور الخ راجع لحصول الوضوح وقوله وهي
 في خيال آخر راجع لعدم حصول الوضوح ففي كلامه لف ونشر مرتب قاله بعض المحققين
 وفسر ع ق الترتيب والوضوح بغير مامر واعتراض على تفسيرهما بما مر فراجعهم وكتب
 أيضا قوله ترتيبا ووضوحا اعتراض على تفسير الترتيب بالتلازم والوضوح بعدم الغيبوبة
 كما أشار إليه الشارح بأنهما حينئذ متلازمان فأحدهما يغني عن الآخر وقد يمنع بأن
 المراد بالترتيب والتلازم أنه يلزم من حصول إحدى الصورتين في الخيال الأخرى ولا يلزم
 من هذا عدم غيبوية شهما معا عن الخيال تأمل (قوله فكم من صور الخ) كالدواة والقلم
 عند الكاتب وقوله لا انفكاك بينهما في خيال أي لكثرة الف هذا الخيال أياها وقوله
 وهي في خيال آخر مما لا يجتمع أي لعدم الله أياها (قوله وإصاحب الخ) قال في الأطول
 ولا يليق بك أن تظن أنه كان اللائق والطالب علم المعاني فتقع في الاعتذار بأن العدول
 إلى الصاحب للتناؤل للطالب لأن المراد بالجامع جزمياته الواقعة في التراكم في مقام
 رعاية الفصل والوصل (قوله لأن معظم الخ) فيه وقفة فالأولى لكثرة وقوع الفصل
 والوصل اه حفيد وفي ع ق توجيهه وعبارته وذلك لأن علم المعاني معياره باب الفصل
 والوصل بمعنى أن من أدركه كما ينبغي لم يصعب عليه شيء من سائر الأبواب بخلاف العكس
 ولذلك يقال فيه على وجه المبالغة هو معظم أبواب علم المعاني اه أو المراد بالمعظم الأصعب
 كما قرره بعضهم (قوله لاسيما الخ) أي لا مثل الجامع الخيالي في التأكد بمعنى أنه أكد
 أنواع الجامع ع ق (قوله فان جمعه) أي الجمع بسببه وقوله على مجرى الخ أي انما يأتي
 ويدرك على مجرى ع ق (قوله على مجرى الآلف والعادة) أي على جريان الشيء المألوف
 والمعتاد ومعنى الجريان وقوع ذلك المؤلف من الصور والمعمدة منها وقوعا متكررا في
 الخيالات والنفوس فبذلك يحصل الاقتران الذي هو الجامع وقد تقدم أن ذلك الوقوع
 حاصل بالمخالطة وإن لها أسبابا وأن الأسباب تختلف باختلاف الأشخاص والأغراض
 والأزمنة والامكنة فلا تنضبط ولا تنحصر تلك الأسباب اه من ع ق ثم قال كلاما يعلق
 بقول المتن ولذلك اختلفت الصور الخ ونصه فالصور التي من شأنها حصولها في الخيال
 اختلف حضورها في الخيال بمعنى أنها وجدت في خيال دون آخر فإذا عطف باعتبار
 من لم يوجد عنده اقترانها كان العطف فاسدا لأنه يبقى النظر هنا في الاعتبار خيال هل
 المتكلم أو السامع أو هماما والاقرب أن الاعتبار السامع لأنه هو الذي يراعي حاله في غالب
 الخطاب اه وكتب أيضا قوله على مجرى الآلف أي الصور المألوفة الجارية فمجري مصدر

ترتبا ووضوحا) فكم من صور
 لا انفكاك بينهما في خيال وهي في خيال
 آخر مما لا يجتمع أصلا وكم من صور
 لا تنفك عن خيال وهي في خيال آخر
 مما لا يقع قط (ولصاحب علم المعاني
 فضل احتياجه إلى معرفة الجامع)
 لأن معظم أبوابه الفصل والوصل
 وهو مبني على الجامع (الاسيما)
 الجامع (الخيالي) فان جمعه على مجرى
 الآلف والعادة)

بمعنى اسم الفاعل من اضافة الصفة الى الموصوف وكتب ايضا قوله على مجرى الالف
والعادة أى المؤلف والمعتاد أى مبنى على وجود شئ المؤلف معتاد وقوله بحسب الاعتقاد
الاسباب تفسير لمجرى الالف والعادة فالمراد بالاعتقاد الجريان والوجود وبالاسباب تلك
المألوفات والمعتادات اللتان عبر عنهما بالالف والعادة سم أقول هذا التقرير يعارضه
قول الشارح في اثبات الصور اذ الصور هي تلك المألوفات والمعتادات فصبر المعنى بحسب
اعتقاد المألوفات في المألوفات والذي يظهر أن بحسب متعلق بمجرى وأن الاسباب على
نظايرها وليس المراد بها تلك المألوفات والمعنى ان وجود تلك الصور المألوفة بحسب وجود
اسباب اثبات تلك الصور في الخيال (قوله الاسباب) أى اسباب الاقتران كصفة الكتابة
فانها سبب في اقتران القلم والدواة (قوله في خزنة الخيال) الاضافة للبيان (قوله وتبين
الاسباب) من اضافة الصفة للموصوف أى والاسباب المتباينة وكتب ايضا قوله وتبين
الاسباب الخ أى واذا كانت اسبابه متباينة لا تنحصر كان هو أكثر الجوامع وقوعا
فلا احتياج اليه أشد وهو المراد (قوله مما ينفوته الحصر) أى يتجاوز ولا يتسلط عليه
وكتب ايضا ما نصه الاوضح مما ينفوت الحصر سم أى باسناد الفوت الى التبيين (قوله
فظهر أن ليس المراد الخ) أى من تعبر بفناء اقسام الجامع وكتب ايضا قوله فظهر أن ليس
المراد الخ بل المراد بالجوامع في هذه القوى ما تتوصل به كل قوة الى جمع عند المفكرة
لا ما يدرك تلك بالخصوص وهو ظاهر غير أنه يرد عليه أن يقال التوصل الى الجمع انما يكون
بادراك المتوصل به وكيف تتوصل قوة من تلك القوى الى جمع المتعاطفات بشئ لا يدرك بها
والجواب أن هذه القوى لا يختص ادراكها بما اختصت به بل تدرك غيره لكن بعد أن
تأخذ عن السابق اليه وهو قوته المختصة بادراكه أولا ولذلك يحكم العقل على الجزئيات
ويحكم الوهم على الكلليات أو الحسيات ويحكم الخيال على المعاني بعد تصوير الوهم اياها
بصور المحسوسات والحكم على الشئ فرع تصويره فالجامع العقلي على هذا ما يقتضى بسببه
العقل الجمع ولو سبق اليه الوهم لكونه مدركا بالخصوص أولا فآخذ منه العقل
والجامع الوهمى ما يحتمل بسببه الوهم ولو سبق اليه الخيال لكونه مخصوصا بادراكه أولا
أوسبق اليه العقل لكونه كذلك بالنسبة اليه ثم آخذ الوهم من أحدهما والجامع
الخيالى هو ما يتعلق بالصور الخيالية ولو كان عقليا أو وهميا فى أصله ولا يخفى ان هذا
الجواب يخالف ظاهرا ما قرأنا للحكمة في مدركات تلك القوى اه ع ق (قوله ما يدرك
بالعقل) أى خصوص ما يدرك بالعقل وهكذا بل المراد بالعقل أمر بسببه يقتضى العقل
الاجتماع في المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا وبالوهمى أمر بسببه يقتضى
الوهم الاجتماع في المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا وكذا الخيالى (قوله لأن
المضاد الخ) لم يلتفت في التعليل الى الجامع العقلي لصحة ادراك العقل ما ذكره المصنف
فيه من الاتحاد والتماثل والتضاد وان كان الجامع العقلي قد يكون مدركا للوهم كما

بحسب اعتقاد الاسباب في اثبات
الصور في خزنة الخيال وتبين
الاسباب مما ينفوته الحصر فظهر
ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك
بالعقل وبالوهمى ما يدرك بالوهم
وبالخيالى ما يدرك بالخيالى لأن
التضاد وشبهه ليسا من المعاني
التي يدركها الوهم وكذا التقارن
في الخيال

ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفي هذا على كثير من الناس فاعتضوا بان السواد والبياض
مثلا من المحسوسات دون الوهميات وأجابوا بأن الجامع كون كل منهما مضافا (٩١) لا لا خرو هذا معنى جزئي لا يدركه الا ألوههم

وفيه نظرا لانه ممنوع وان أرادوا أن
تضاد هذا السواد لهذا البياض
معنى جزئي فتمائل هذا مع ذلك
وتضادفه معه أيضا معنى جزئي فلا
تفاوت بين التماثل والتضاد
وشبههما في أنهما أنضمت إلى
الكليات كانت كميات وان
أنضمت إلى الجزئيات كانت
جزئيات فكيف يصح جعل بعضها
على الاطلاق عقليا وبعضها
وهما ثم ان الجامع الخالي هو تقارن
الصور في الخيال وظاهر أنه ليس
بصورة ترسم في الخيال بل هو من
المعاني * فان قلت كلام صاحب
المفصاح يشعر بأنه يكفي لصحة العطف
وجود الجامع بين الجملتين باعتبار
مفرد من مفرداتهما وهو نفسه
معتبر بفساد ذلك حيث منع صحة
نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو
الشمس ومرة الارنب والف
بأنه بخانه محدثة قلت كلامه هنا
ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين
وأما أن أي قدوم من الجامع يجب
لصحة العطف ففروض الى موضع
آخر وقد صرح فيه بأشراط المناسبة
بين المسندين والمسند اليهما جميعا
والمصنف لما اعتقد ان كلامه
في بيان الجامع سهو منه وأراد
اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر
مكان الجملتين الشئيين ومكان قوله
اتحاد في تصور ما اتحد في التصور
فوقع الخطأ في قوله الوهمي أن

في عى وغيره (قوله ليس من الصور) بل هو وصف للصور (قوله بل جميع ذلك معان
معقولة) انما يحكم بكون التماثل جامعا عقليا والتضاد وهميا مع كونهما معقولين
لان التماثل في نفسه صالح للجمع بلا احتيال فاذا التفت العقل وجد الجمع بينهما
بخلاف التضاد فانه في نفسه غير صالح لذلك يحتاج الى احتيال فنسب الى الوهم الذي
من شأنه الخيلة اه حفيد (قوله معقولة) أي مدركة للعقل (قوله فاعتضوا الخ)
وهذا الاعتراض عند التأمل ضعيف لان الجامع ليس هو نفس الضدين كما لا يخفى حتى
يصح هذا الاعتراض من عى (قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب (قوله لانه ممنوع)
اذ لا نسلم ان هذا معنى جزئي بل هو كلي لان التضاد المأخوذ مضافا الى كلي (قوله وان
أرادوا أن تضاد الخ) ينبغي أن يعلم أن التضاد المضاف الى الجزئي ليس يجوزي كما ذكرنا
أن امكان زيد كلي وان كان هذا الامكان جزئيا اه حفيد وقوله ليس يجوزي أي فالاولى
رد ذلك بالمنع لا بما ذكره الشارح المفسد أنه جزئي وأجيب بأنه مبني على تسليم جزئيته
جدا وقوله ان امكان زيد كلي أي لانه يتعدى بتعدد الأزمنة والامكنة (قوله فتمائل)
أي فنه قول تماثل هذا الخ أي فالأخذ بهذا المراد يؤدي الى فساد كلام المصنف والى التحكم
(قوله ثم ان الجامع) من جملة ما يبطل به فهم المعتضين السابق ذكرهم (قوله وظاهر أنه
ليس بصورة) أي بل وصف لها (قوله فان قلت الخ) اعتراض على السكاكي (قوله
يشعر بأنه يكفي) أي لان تصور معنى متصور وتنويه يدل على الافراد (قوله محدثة)
خبر بعد حذف من الاوائل فهو عطف جل تقديرا (قوله قلت الخ) أو رد على الجواب
أنه اذا قيل الجامع بين الجملتين انما يفهم منه عرفا ما يصح عطف احدهما على الاخرى ولا
يفهم منه بعض الجامع بين الجملتين الذي هو حاصل الجواب فالاولى أن يجاب كما تقدم بأن
الاتحاد فيما ذكر مثلا يكفي في الجمع ان تعلق الغرض والقصد الذاتي بالاتحاد فيه فاذا
قلت خفي ضيق وخاتمي ضيق وكان القصد ذكر الاشياء الموصوفة بالضيق من حيث هي
اشياء ضيقة كفي الاتحاد المذكور اذ حاصل المعنى هذا الشئ وهذا الشئ ضيقان وأما ان
كان القصد الى الجملة الاولى برأسها ثم عرض ارادة عطف الاخرى عليها فلا بد من الجامع
في الركنين اه عى (قوله ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين) أي بيان حقيقة من
حيث هو سم (قوله أي قدر) مبتدأ ويجب خبره والجملة خبر ان واسمها ضمير الشأن
(قوله هو) خبر ان وقوله منه أي السكاكي (قوله فوقع الخطأ في قوله الخ أي ولزم أيضا
استدراك قول المصنف في الجامع العقلي في التصور لانه يكفي أن يقال بأن يكون بين
الشئيين اتحاد ولا حاجة الى أن يزداد في التصور كما فعل من عى (قوله أعنى العلم بهما)
اذ التصور في عبارة المصنف بمعنى العلم اذ لو أريد به التصور كان المعنى بين المفردين اتحاد
في المفردين وهو بعيد بخلاف قول السكاكي بين الجملتين اتحاد في التصور فانه لو حل على
التصور لم يبعد لان المنصور غير الجملتين بل جزء منهما وجزء الشئ غيره كذا في سم

يكون بين تصورهما شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد في قوله والخيالي أن يكون بين تصورهما تقارن في الخيال لان التضاد مثلا
انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصورهما أعنى العلم بهما وكذا التقارن في الخيال انما هو

(قوله بين نفس الصور) والمنهايم لا بين التصورات وهذا انما يظهر على التقارير بين العلم والمعلوم والتحقيق أنهم ما متحدان بالذات وانما يلتصقان بمجرد الاعتبار كما تقرر في محله كذا في يس (قوله فلا يتسن تأويل كلام المصنف) بأن يراد بتصويرهم ما تصوروا عما وتكون الاضافة بيانية والمعنى بين متصورين هما هما أي نفس الشئيين المتتبعين على أن التصور عند المناطق هو صورة الشئ الذهنية أي الحاصلة في الذهن فتعبر عن عبارة المصنف على اصطلاحهم ويسمى كلامه قالة بهضمهم وكتب على قوله فتعبر عن عبارة المصنف الخ مانصه هذا التأويل لا يجري في الوهمي اذا تضاد بين التصورين في الذهن كما لا تضاد بين حصولهما فيه انما التضاد بين الشئيين أنفسهم ما قاله لا أنق هو التأويل الاول ليكون لكلامه وجه صحة في الوهمي والخمالي معا كذا في السيد وانما قال وجه صحة لأن عبارة المصنف توهم خلاف المقصود وانما ذكر التصور يستغنى عنه اذ يكفي أن يقول في الوهمي بأن يكون بينهما شبه مماثل الخ وفي الخيال بأن يكون بينهما تضاد الخ كذا في سم (قوله وبالصورة مفرد الخ) أي بعد تأويله بالتصور (قوله غلط) لأن المصنف قصد القرار من عبارة السكاكي وقصد بتغييره عبارة الاصلاح وصرح بالبحث في عبارة السكاكي وجعلها على السهو من المطول وعق (قوله ومن محسنات الخ) قضيت صحة عطف الاسمية على الفعلية والعكس وفي المسئلة أقوال ثنائها الجواز في الواو فقط وأضعفها المنع مطلقا كما في المعنى يس وكتب أيضا مانصه ومنها الاتفاق في الاطلاق والقيود والاتفاق في طريق ذلك القيد بأن يكون فيهما جلة أو مفردا من عق (قوله بعد وجود المصحح) قال في الاطول قلت الظاهر أنه من المحسنات بالحسن الذاتي الداخلة في البلاغة حيث ذكر في المعاني دون البديع فهو أيضا من المجوزات التي لا بد للبليغ منها اه (قوله تناسب الجملتين الخ) قال عق ويتبين لنا مكان تناسب وعده بأن تعلم أن النسبة بين المسندين على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون المقصود تجريداه عن الخصوصية ثنائها أن يكون المقصود خصوص الدوام والثبوت أو خصوص التجدد ثنائها أن يكون المقصود نفس النسبة في ضمن أي خصوصية فيتعين في الاول الاسمية في جملتها فيقال زيد قائم وصديقه جالس لأن الاسمية لا تدل الاعلى مطلق الحصول بناء على انها لا تقيد الدوام الا بالثبات وتعين الفعلية فيهما بناء على أن الفعلية لا تدل على أكثر من مطلق الثبوت فيقال قام زيد وقعد صاحب به فهذا الوجه لا محل للاستحسان فيه وفي الثاني ان قصد التجدد فيهما معانعتا الفعلية فيهما أو الدوام فيهما معانعتا الاسمية أو التجدد في الاولى والدوام في الثانية تعينت الفعلية في الاولى والاسمية في الثانية أو العكس تعين العكس وهذا أيضا لا محل للاستحسان فيه فهذان القسمان فيهما مانع من مراعاة تناسب المستحسن لأنه تارة يجب التوافق وتارة يجب التضالف فلا استحسان وأما الثالث وهو الذي

بين نفس الصور فلا بد من تأويل
كلام المصنف وجه له على ما ذكره
السكاكي بأن يراد بالشئيين الجملتان
وبالتصور مفرد من مفردات الجملة
غلط مع أن ظاهر عبارته بأي ذلك
وبحث الجامع زيادة تفصيل
وتحقيق أوردناها في الشرح
وأنه من المباحث التي ما وجدنا
أحد اطام حول تحقيقها (ومن
محسنات الوصل) بعد وجود
المصحح (تناسب الجملتين)

يقصد فيه النسبة في ضمن أى خصوصية فهو الذى يتصور فيه الاستحسان
فتقول زيد قائم وصاحبه قاعد أو قام زيد وقعد صاحبه اه ملخصا وراجعه (قوله في
الاسمية والفعلية) أى في كونهما اسميتين أو فعليتين مطول (قوله والفعليتين الخ) قال
في الأطول والمضارعيتين في الحالية والاستقبالية (قوله في الماضى والمضارعة) قال عقبه
في المطول وما شا كل ذلك ككونهما شرطيتين اه وكان ينبغي ذكره في هذا الشرح
ليكون توطئة لقوله الآتى أو يراد فى احدهما الاطلاق الخ يس (قوله من غير تعرض
الخ) أى تعرض لخصوص كل فلا ينافى أنه قصد أحدهما لا بعينه أما ان قصد التجريد عن
كل منهما فالناسب واجب كما وضحه عى وكتب أيضا قوله من غير تعرض للتجديد أى مثلا
بدليل قوله في تفسير المانع أو يراد فى احدهما الاطلاق الخ سم (قوله للتجديد فى
احدهما الخ) أى ومن غير تعرض للتجديد فيهما أو الثبات فيهما والواجب الخالف
في الصورة المفهومة من الشرح والتوافق في هاتين (قوله قلت قام زيد وقعد عمرو
الخ) بحث في المثال الاول بأن فيه تعرضا للتجديد وفى الثانى بأن فيه تعرضا للثبوت
وأجيب بأن المراد التعرض فى القصد والارادة لا مجرد دلالة اللفظ على انه قد يمنع البحث
فى الثانى بأن المسند فيه اسم فاعل وقد قال ابن الحارث انه موضوع للحدوث كذا فى سم
(قوله الامانع) هو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه أطول (قوله أو يراد
فى احدهما الاطلاق الخ) يؤخذ منه ان التوافق فى الاطلاق والتقييد من المحسنات
وهو كذلك كما يرشد اليه من التبعية فى المتن (قوله التقييد بالشرط) أى فعل الشرط
أى مثلا (قوله كقوله تعالى وقالوا لولا أنزل) الآية فان جملة ولو أنزلنا ملكا لقضى الامر
معطوفة بشرطها وجزائها على جملة قالوا لولا جملة لا يخلو الجامع بينهما لان الاولى تضمنت
ان نزول الملك فيما يقولون يكون على تقدير وجوده بسبب نجاتهم وإيمانهم وتضمنت الثانية
ان نزوله بسبب هلاكهم وعدم إيمانهم وسوق الجملة لبيان لفادة غرض واحد وهو بيان
ما يكون نزول الملك سببا له فقد اشتركا فى هذا المعنى وان كان الصحيح ما أفادته الثانية
فى نفس الامر من عى (قوله ومنه قوله تعالى) وهذه بعكس تلك الآية السابقة من
عى (قوله فعندى) الفاء فعلية (قوله عطف على الشرطية قبلها) وأفادة التقديم
الاشتراك فى القيد انما هى عند عدم القرينة على التخصيص (قوله لاعلى الجزاء) وقبل
انه معطوف عليه وانه مقيد بالشرط والغرض تأكيدهم الاستحسان عند الاجل حيث
سوى بينه وبين المعلوم وهو عدم التقدم عى أى فكما يستحيل التقدم بعد مجئ الاجل
يستحيل التأخر حينئذ وقبل انه استئناف (قوله اذلا معنى اقولنا الخ) لانه لا يتصور
التقدم بعد مجئ الاجل فلا فائدة فى نفيه فقوله اذلا معنى له أى معتداه فى اللغة يصح
الاخبار به فيما فلا ينافى أنه صادق

* (تذويب) *

فى الاسمية والفعلية و) تناسب
(الفعليتين فى الماضى والمضارعة)
فاذا أردت مجزئ الاخبار من غير
تعرض للتجديد فى احدهما
والثبوت فى الاخرى قلت قام زيد
وقعد عمرو وكذا زيد قائم وعمرو
قاعد (الامانع) مثل أن يراد فى
احدهما التجديد وفى الاخرى
الثبوت فتقول قام زيد وعمرو
قاعد أو يراد فى احدهما الماضى
وفى الاخرى المضارعة فمثال قام
زيد وعمرو ويقعد أو يراد فى
احدهما الاطلاق وفى الاخرى
التقييد بالشرط كقوله تعالى
وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو
أنزلنا ملكا لقضى الامر ومنه قوله
تعالى فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون
ساعة ولا يستقدمون فعندى
أن قوله ولا يستقدمون عطف
على الشرطية قبلها لاعلى
الجزاء أى قوله لا يستأخرون
اذلا معنى لقولنا اذا جاء أجلهم
لا يستقدمون

* (تذويب) *

هو جعل الشيء ذائبا للشيء شبيه به

ذكر بحث الجملية الحالية وكونها بالواو تارة وبدونها أخرى عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب (أصل الحال المنقلة) أي الكثير الراجح فيها كما يقال الأصل في الكلام هو الحقيقة (أن تكون بغير واو) واحترز بالمنقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة فانهم يجب أن تكون بغير واو البتة لشدة ارتباطها بما قبلها وانما كان الأصل في المنقلة انطلق عن الواو

(لانها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر) بالنسبة الى المستدافات قولك جاء زيدوا بك اثبات الركوب تزيد كما في زيد راكب الا أنه في الحال على سبيل التبعية وانما المقصود اثبات المجيء وبحث بالحال لتزيد في الاخبار عن المجيء هذا المعنى (ووصفها) أي ولائها في المعنى وصف لصاحبها (كالنعت) بالنسبة الى المنعوت الا أن المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهي قيد للفعل ويبيان كيفية وقوعه بخلاف النعت فإنه لا يقصد به ذلك بل مجرد انصاف المنعوت به واذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما أنهم ما يكونان بدون الواو فكذلك الحال وأماما أورد بعض الخويعين من الاخبار والمنعوت المصدرة بالواو كالخبر في باب كان

(قوله ذائبا) بضم الذال وكسر هاء وهي مؤخر الشيء ومنه الذب وهو ذيل الحيوان ع (قوله ذكر بحث الجملة) أي ثم أطلق وأريد منه متعلقه أعني المذكر ولأنه اسم من أسماء التراجم فيجوز فيه ما فيها والادخ أنه اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله لمكان التناسب) أي وانما ذكره عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب أي لوجوده اذا اقتران الحالية بالواو وشييه بالوصل وعدمه شبيه بالفصل (قوله أي الكثير الراجح) وليس المراد بالأصل التاعدة أو الدليل أو غير ذلك مما يراى فيه غير هذا الموضع راجع ع (قوله عن المؤكدة المقررة) الانسب التعبير باللازمة لانها هي التي تقابل المنقلة واما المؤكدة فتقابل المؤسسة وباللازمة عبر ع (قوله ثم قال ولو قال أي المصنف غير المؤكدة ليخرج نحو لا تفت في الارض مقسدا مما تكون مؤكدة ولولم تكن لازمة كان أحسن لان هذه أيضا تظهر ارتباطها بالمؤكدة لا يحتاج فيها الى ربط بالواو فلا يبحث عنها هنا اه ومن هذا يؤخذ الجواب عن عدول الشارح الى التعبير بالمؤكدة وهو الاشارة الى ان المراد بالمنقلة مقابل المؤكدة الشامل لللازمة ويشير اليه كلام المطول أيضا (قوله لمضمون الجملة) فهو زيد أبول عطف فانه يلزم من الابوة العطف وخلق الله الزرافة بذيها أطول من رجلها (قوله اثبات الركوب) أي ذواتها وفي نسخة فان في قولك الخ وهي واضحة (قوله الا أنه في الحال على سبيل التبعية وانما المقصود الخ) فيه مخالفة لما تقر بأن الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفي كان ذلك القيد هو الغرض الأصلي والمقصود بالذات من الكلام ويمكن أن يقال الحكم عليه هما بأنه على سبيل التبعية وأنه غير مقصود بالذات من حيث انه فضله يستقيم الكلام بدونه والمسند هو المقصود بالذات من حيث انه مسند وركن لا يستقيم الكلام الا به وذلك لا ينافي أن المقصود بالذات من التركيب للبلغ هو القيد تدبر (قوله هذا المعنى) أي اثبات الركوب (قوله أي ولائها في المعنى وصف لصاحبها) فالحال ذات جبهتين لها شبه بالخبر في أنها تفيد حكما ربما لا يعلمه الخطاط قبل سماعها ولها شبه بالنعت في دلالتها على معنى في صاحب وكونها بحيث لو استقطت لم يحتل الكلام (قوله ويبيان) أي مبين (قوله فانه لا يقصد به ذلك) وان لم يقصد به اه سم وعندي في هذا اللزوم نظرا ذكيرا لايين النعت كيفية وقوع الفعل من المنعوت والهيئة التي كان عليها حين مباشرة بأن يحدث معنى النعت بعد وقوع الفعل كما في قولك جاءني أمس زيد العالم الآن فقامل (قوله المصدرة بالواو) صفة للاخبار والمنعوت (قوله كالخبر في باب كان) كقول الجاسي فأسمى وهو عريان وقوله والجملة الخ كقوله تعالى أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها وكقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم وفي ع جواب آخر غير ما أجاب به الشارح وهو ان يقال في نحو أسمى انها تامة بمعنى دخل في المساء والجملة بعدها حال وفي جملة وهي خاوية وجملة وثامنهم كلبهم انهم حاليتان بناء على ورود

الحال من النكرة مطلقا وهو ضعيف أو بتقدير مسوق فلا يرد ما ذكر اه لكن في الفري
 رد كون جملة وثامهم كلهم حالا وقال الحق انه صفة سبعة كما يشهد به أخواه أعني ثلاثة
 رابعهم كلهم وخمسة سادسهم كلهم اذ لو جعل على الحال لخرج النظم عن الانتظام (قوله التي
 تسمى واوتأ كيد الخ) أي الواو المزيدة لتأكيد الخ كما يؤخذ من المعنى (قوله فعلى سبيل
 التشبيه الخ) لورودها بعد ما قد يستقل كالنفع والفعل والمبتدأ والخبر فلم يخرج عن
 الاصل لذاتها ع ق أي فلا ترد نقضا (قوله فانم امن حيث الخ) تعليل للمخالفة والحقيقة
 للتقييد وقوله مستقلة خبران (قوله من حيث هي جملة) وهذه الجهة هي الاصل في تلك
 الجملة الحالية وجهة كونها حالا عارضة من ع ق (قوله من غير أن تتوقف الخ) تفسير
 للاستقلال (قوله فتحتاج الى ما يربطها بصاحبها) أي فهي من هذه الجهة أي جهة
 كونها جملة تحتاج الخ وروعت هذه الحالة الموجهة الى الربط لانها ألزم وجهة كونها
 حالا عارضة ع ق (قوله وكل من الضمير والواو الخ) واختلف في أيهما أقوى في الربط
 فقيل الواو لانها موضوعة لذلك اذ هي في أصلها بالجمع كما قيل ان أصل هذه الواو الخالية
 هي العاطفة وقيل الضمير لادائه على المربوط به واليه أشار بقوله والاصل الخ ع ق
 (قوله والاصل) أي الكثير ع ق (قوله الى زيادة ارتباط) فيعدل عنه حينئذ الى الواو
 لانها وضعت لذلك وقد يقال كون الواو تدل على مزيد الارتباط بما يليه كونه الضمير
 هو الاصل والاكثر مواقع اللهم الا أن يلتزم أن كثرة المواقع لا تدل على تأكيد الربط على
 أنا نقول ان كان معنى الحاجة الى مزيد ارتباط ان الجملة الخالية قد يكون ارتباطها
 بما هي قيد له مظنة الانكار فتستعمل الواو لافادة تأكيد الربط لوضعها لذلك تحت
 وجودها جميع الجمل فيشكل الامر حينئذ بالنسبة الى الجمل التي يجب فيها الواو والتي يجب
 فيها الضمير لان الصواب حينئذ اسقاط الوجوب في موضع مخصوص بأن يقال ان احتيج
 الى تأكيد الربط جيء بالواو مطلقا والافلام مطلقا وهم لا يقولون ذلك وأيضا قد يحتاج الى
 مزيد ارتباط فيما فيه الضمير فلم يعدل الى الواو ووجدنا الغرض وجود الضمير وهذا قد يجاب
 عنه بأن المراد لا يعدل عن الاقتصار على الضمير الى الواو ووجدناها ومع الضمير الالحاجة
 الى مزيد الربط وان كان معنى الحاجة المذكورة أن بعض الجمل يتأكد الربط فيها دون
 بعض لذاتها فعلوم ان التي فيها الضمير أدنى من التي لا ضمير فيها فتعين لهذه الحاجة فيئتم
 يكون صواب العبارة أن يقال ان وجد الضمير فذلك والاعدل الى الواو ويرد عليه أن
 يقال ما من جملة الا ويمكن تقدير الضمير فيها ولا فرق عندهم بين وجود الضمير وتقديره فلا
 محل للواو على هذا وأيضا يطل هذا المعنى في الجمل التي يجتمع فيها الواو والضمير تامل في
 هذا المقام اه ع ق وقوله فتعين لهذه الحاجة لعل المراد فتعين التي لا ضمير فيها أن تكون
 محلا لهذه الحاجة تامل ودخل ع ق على قول المصنف فالجملة الخ بقوله ثم أشار
 الى تفصيل محل انفراد الواو والضمير ومحل اجتماعهما وقد تقدم أن ذلك

والجملة الوصفية المستندة بالواو
 التي تسمى واوتأ كيد
 لصوق الصفة بالموصوف فعلى
 سبيل التشبيه والالحاق بالحال
 (لكن خولف) هذا الاصل (اذا
 كانت) الحال (جملة فانم) أي الجملة
 الواقعة حالا (من حيث هي جملة
 مستقلة بالافادة) من غير أن
 تتوقف على التعليق بما قبلها وانما
 قال من حيث هي جملة لانها من
 حيث هي حال غير مستقلة بل
 متوقفة على التعليق بكلام سابق
 قصد تقييدها (فتحتاج) الجملة
 الواقعة حالا (الى ما يربطها
 بصاحبها) الذي جعلت حالا عنه
 (وكل من الضمير والواو صالح
 للربط والاصل) الذي لا يعدل عنه
 ما لم تنس حاجة الى زيادة ارتباط

بمكرر على تعليل كون وجود الواو لمزيد الارتباط فتعال فاجله الخ اه وسبأت عند
قول المصنف لان الاصل الخ كلام يتعلق بذلك أيضا عن ع ق وعبارة بعضهم قوله
لا يحدل عنه الخ لعل ذلك بلاغته لامتضا والافصح الربط بالواو وحده لا بدون
مساس حاجة اه وفي سم نحو ذلك وفي يس مانصه قوله ما لم تنس حاجة الخ بشكل
بواضع وجوب الواو اذ يلزم أنها ابداتمس الحاجة فيها الى الزيادة وبواضع وجوب
الضمير اذ يلزم أنها ابدالاتمس الحاجة فيها الى الزيادة وثابت ذلك فيهما ما شكل اه وفي سم
أيضا ذلك (قوله في الحال المفردة) ظاهره ان الحال المفردة مبروطة بالضمير وقيل
لانتمتقر الى ربط لانها دالة على صاحبها بالوضع فالضمير فيها أدى اليه الاشتقاق الموجب
لتحمل الضمير ع ق (قوله والخبر والنعت) أي وان كانا جملتين (قوله فاجله ان خلت
الخ) أي لفظة وتقديرا ع ق (قوله وجب فيها الواو) أي لفظا وتقديرا كما في قول
الشاعر يصف غائضا طالب اللوا واتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله
نصف النهار الماء غامره * ورفيقه بالغيب ما يدري

فالواو مقدرة أي والماء غامره لكن قال الدماميني الربط يحصل بالواو وبالضمير بحيث
لا واو ولا ضمير يقدر أحدهما فلم قدرت الواو هنا على الخصوص مع انه يمكن تقدير
الضمير بل هو الاولى لانه الاصل في الربط فيقال التقدير الماء غامره فيه اه ولا يخفى أن
كون الضمير هو الاصل هنا ليس متقدما عليه لان الجملة في البيت اسمية وسيجي عن عبد
القاهر انه لا يجوز تجزئتها عن الواو لا بضرب من التأويل فروع مذهب به وهل يصح
أن يورد نظيره على تقدير خصوص الضمير في نحو مررت بالبرق فيز بدركم أي فز من
أفاديس (قوله أن أي جملة الخ) عبارة المطول أن أي جملة يجوز أن تقع حالا بالواو اه
ومنها يعلم مرجع اسم الإشارة هنا وكتب أيضا قوله ان أي في بعض النسخ حذف
أن وهي أوضح والمضى جواب هذا الاستفهام تدبر (قوله وكل جملة) لما بين وجوب
الواو في الخالية عن الضمير اذا كانت حالا وليست كل جملة خالية عن الضمير تقع حالا
فيجب الواو فيها بل من الجملة الخالية عن الضمير ما يصح أن تقع حالا ومنها ما لا يصح
اشار الى بيان ذلك فقال وكل الخ اه ع ق ثم قال وكان يكفيه عن هذا التطويل
والتعقد أي بقوله وكل الخ أن يقول وورد الجملة حالا بالواو وحده جائزا لا في كذا
وكذا ع ق (قوله بأن يكون فاعلا) كقوله جازي زيدا اسم يصح ان تجي منه
الحال فاذا انت بجملة خلت عن ضميره كقوله عمرو يتكلم جازا أن تقع هذه الجملة حالا
بالواو عن هذا الاسم وهو زيد أي جاء حال كون عمرو يتكلم (قوله أو مفعولا) ولو
بواسطة حرف الجر وكتب أيضا قوله أو مفعولا حقيقة نحو رأيت زيدا أو تقديرا
نحو هذا زيدا هو في تقدير أعني زيدا بالإشارة فزيد اسم يصح أن تجي منه الحال
اه ع ق ومنه هذا على شيئا (قوله لانكرة محضة الخ) خرج بقوله يجوز ان يتصّب الخ

(هو الضمير بدليل) الاقتصار عليه
في الحال (المفردة والخبر والنعت
فاجله) التي تقع حالا (ان خلت
عن ضمير صاحبها) الذي تقع هي
حالا عنه وجب الواو ليحصل
الارتباط فلا يجوز خرجت زيدا قائم
ولما ذكر أن كل جملة خلت عن
الضمير (وجب) فيها (الواو) أراد
أن يبين أن أي جملة يجوز ذلك فيها
وأي جملة لا يجوز فقال (وكل جملة
خالية عن ضميرها) أي الاسم الذي
(يجوز أن يتصّب عنه حال) وذلك
بأن يكون فاعلا أو مفعولا مفعولا
أو منكرًا مفعولا لانكرة
محضة ولا مبتدأ أو خبرا فإنه لا يجوز
أن يتصّب عنه حال على الأصح

وكتب أيضا قوله لانكزة محضة ذهب ابن مالك تبع السيبويه الى أن صاحب الحال يقع
 نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة يضا وليس يضا تميزا لأن تميز المائة لا يكون جمعا
 وكتب أيضا قوله لانكزة محضة ينبغي أن يقيده بعدم تقدم الحال أذ يجوز وقوع النكرة
 المحضة إذا حال إذا تقدم عليه الحال نحو جاءني را بكار جل على ما هو المشهور اللهم الآن
 يقال الجملة الحالية الحالية عن ضمير الجارية بالواو لا يجوز تقدمها على ذيها رعاية لاصل
 الواو الذي هو العطف لكن نص ابن اصبغ على جوازها عند الجمهور وان منعه المغاربة
 نقله الدم تأمل اه فنرى أقول الاولى أن يراد بالمنكر المخصوص في عبارة الشارح المنكر
 المصوب بسوغ لم تدخل النكرة العامة الواقعة في النفي ونحوه لخصوص المنكر
 المخصوص باضافة أو وصف لما فيه من القصور كما عرفت وحينئذ يدخل المنكر المتأخر
 عن الحال فلا احتياج الى تقييد قوله لانكزة محضة اه (قوله وانما لم يقل عن ضمير
 الخ) أي مع أنه أخصر ع (قوله لان قوله الخ) أي فالأخبار في هذا التركيب انما هو
 بالصحة التي لا تستلزم الوقوع وما دام وقوعها حال لا يحصل لا يسمى صاحب حال
 الا مجازا اه ع (قوله لان قوله الخ) وكتب أيضا قوله لان قوله الخ قال
 في الاطول وانما لم يقل عن ضمير صاحبها لانه ربما يتبع أن يصير صاحبها بامتناع
 جعلها حالا كما في المصدرية بالمضارع المثبت وما وجهه به الشارح المحقق شاهد على غفائه
 فانه يشعر بأنه يصح مجازا صاحب الحال مجازا والمصنف اجتنبه تحسرا عن التجوز وقد
 عرفت أنه لا يصح تجوزا أيضا في نحو جاء زيد ويتكلم عمرو اه ملخصا (قوله يصح
 أن تقع الخ) لا يقال هذا من الاخبار بعلم لان جواز انتصاب الحال عن الاسم هو
 جواز وقوع الحال الذي هو الجملة المذكورة عن ذلك الاسم لانا نقول جواز ورود الحال
 عن الاسم في الجملة أعم من جواز وقوع الجملة الحالية عن الضمير حالا عن ذلك الاسم
 بالواو وهو مفيد فائدة خاصة اه ع وقوله أعم الخ أي لصدقه بما اذا كانت جملة الحال
 مستقلة على الضمير وبما اذا كانت خالية عنه بخلاف الخبر فانه خاص بالثاني (قوله
 بالواو) أي مع الواو كما في المطول (قوله ومالم يثبت هذا الحكم له الخ) من تمة العلة
 (قوله أعني الخ) لما كان المتبادر عود الإشارة الى صحة وقوعها حالا مع أنه ليس مرادا
 قال أعني الخ (قوله لم يصح اطلاق اسم صاحب الحال عليه) أي وهنالم يثبت له ذلك
 الحكم اذ لا يلزم من الصحة الوقوع (قوله الاجازا) باعتبار ما بول (قوله لا يدخل فيه)
 أي في ذلك القول أعني قوله وكل جملة الخ بخلاف ما لو قال يجوز أن تقع تلك الجملة حالا
 عنه فانه لا يدخل فيه ما ذكره عدم جواز وقوعه حالا (قوله فيصح استثناءها) أي
 استثناء متصلا (قوله الا المصدرية بالمضارع الخ) قال في الاطول يجب أن يستثنى المصدرية
 بالماضي الخالي عن قد لفظا وتقديرا أيضا اه أقول سيأتي عند بحث اقتران الماضي
 بقدر جواز انفراد الواو فيما ذكر على قلة (قوله ربط مثلها) أي في كونها مضارعية

وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال
 لان قوله كل جملة مستند أخبره قوله
 (يصح أن تقع تلك الجملة حالا عنه)
 أي عما يجوز أن ينتصب عنه حال
 بالواو) ومالم يثبت له هذا الحكم أعني
 وقوع الحال عنه لم يصح اطلاق
 اسم صاحب الحال عليه الاجازا
 وانما قال ينتصب عنه حال ولم يقل
 يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه
 ليدخل فيه الجملة الحالية عن
 الضمير المصدرية بالمضارع المثبت
 لان ذلك الاسم مما لا يجوز أن تقع
 تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز
 أن ينتصب عنه حال في الجملة
 وحينئذ يكون قوله كل جملة خالية
 عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه
 حال متناولا للمصدرية بالمضارع
 الحالية عن الضمير المذكور فيه يصح
 استثناءها بقوله (الا المصدرية
 بالمضارع المثبت) نحو جاء زيد
 ويتكلم عمرو) فانه لا يجوز
 أن يجعل ويتكلم عمرو حالا عن
 زيد (لما سيأتي) من أن ربط مثلها
 يجب أن يكون بالضمير فقط ولا يخفى
 ان المراد بقوله كل جملة الحالية
 الصالحة للحالية

مشتقة لافي الخلق عن الضمير لان ما يأتي انما هو في المضارع المتحمل للضمير لكن التعليل
 الآتي يقتضي امتناع ربط المضارع المثلث مطلقا بالواو تأمل من عرق زيادة (قوله في
 الجملة) زادها الادخال الجملة المصدرية بالمضارع المثلث فانها تصلح للحالية في حال اشتغالها
 على الضمير فان قلت الجملة في قوله وكل جملة متقدمة بالخلق عن الضمير فكيف تدخل
 المصدرية بالمضارع المثلث مع أن صلاحيتها عند اشتغالها على الضمير قلت المراد انهما اذا
 جعلت غير خالية عنه بل مستندة عليه صلت لذلك فتأمل وبهذا يعلم انه لو قال فيما سبق
 يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عند الصبح اذا المراد تقع في الجملة فلا يندفع السؤال السابق
 فتأمل وكان المناسب أن يقول ولو في الجملة أي بعض الاحوال كحال الارتباط بالضمير
 في المضارعية المبنية (قوله فانما لا تقع حالا الخ) أي لا يتقدّر القول لان الحال كالنعت
 وهو لا يكون انشاء فان قلت هو كالخبر أيضا والخبر يكون انشاء على الاصح قلت غلب شبهه
 بالنعت لانه قيد والقيود ثابتة باقية مع ما قديمها والانشاء ليس كذلك بل يوجد بدلا للفظ
 ويزول بزواله أفاده يس (قوله أي وان لم تخل الخ) بأن اشتملت على ذلك فهي حينئذ
 اما أن تكون اسمية أو فعلية والفعلية اما ماضوية أو مضارعية والماضوية اما مصدرية
 بالمضارع المثلث أو بالمضارع المنقوب وبعض هذه الاقسام يتعين فيها الواو مع ذلك الضمير
 وبعضها يجب فيها الضمير فقط وبعضها يستوي فيه وجود الواو وانتزاعها وبعضها
 يتبرج فيه أمدها فاشأرا الى تفصيل ذلك والى بيان سببه فقال فان كانت الخ اه عرق
 (قوله والفعل مضارع) لفظا ومعنى كما هو واضح وقال سم ظاهره وان كان ماضيا في المعنى
 فخرقت واصد وجهه قال شيخنا يرد هذا الظاهر قوله في المتن في التعليل وأما المقارنة الخ
 تأمل ا هيس (قوله تستكثر) أي على قراءة الرفع وأما على قراءته بالجرم على أن بدل اشتمال
 من متن فليس مما نحن فيه من يس ولا يصح أن الجزم لكونه جوا بالنهاي لان شرط الجزم
 في جوابه صحة تقديران الشرطية قبل لا على الراجح وهذا الشرط مفقود هنا (قوله
 لان الاصل الخ) قال عرق بعد فراغه من الكلام على هذه العلة مانصه ثم اذا نظرنا الى
 التعليل المشار اليه فيما تقدم للربط بالواو وهو انه انما يعدل عن الضمير اليه عند وجود
 الحاجة الى مزيد الربط لم ينطبق مع هذا الكلام الا اذا فسرت الحاجة الى مزيد الربط
 بعدم مشابهة الحال المفردة وفسر عدم الحاجة بالمشابهة والتفصيل الآتي يمكن حله
 على ما يساعده ذلك وقد تقدم البحث في مقتضى ذلك التعليل فليراجع وانما قلنا لم ينطبق
 مع هذا الكلام الخ لان مقتضى ما تقدم ان الواو يؤتى بها مع الحاجة الى الربط سواء
 شابهت تلك الجملة المفرد أو لا اذا لاشافي الحاجة مشابهة المفرد ومقتضى هذا الكلام
 سقوط الواو عند المشابهة كانت الحاجة الى الربط أو لا فلم يطابق ما تقدم هذا الا أن
 يرد الى ما ذكر بأن تفسر الحاجة بعدم المشابهة وعدم الحاجة بالمشابهة اه وبه تفسير
 الحاجة وعدمها بما ذكر اندفع أيضا ما ذكره سم بقوله قوله امتنع دخولها قد يقال ان

في الجملة بخلاف الانشائيات
 فانها لا تقع حالا البتة لامع
 الواو ولا بدونها (والا) عطف
 على قوله ان خلت أي وان لم
 تخل الجملة الحالية عن ضمير
 صاحبها (فان كانت فعلية والفعل
 مضارع مثبت امتنع دخولها)
 أي الواو (نحو) قوله تعالى (ولا تأمنن
 تستكثر) أي ولا تعط حال كونك
 نعتا مانع عليه كثيرا

كانت هذه الصورة لآتمس الحاجة فيها الى زيادة الربط أبدا فيحتاج ذلك الى بيان وتوجيه
وان كانت قد يحتاج فيها الى ذلك فينبغي جواز الواف فيها حينئذ ومشايتها المفردة
معارضة بالاحتياج الى الزيادة اه (قوله لان الاصل المفردة) قال ع ق واصالة المفردة
اما بمعنى كثرة ورودها دون الجملة واما بمعنى ان الحال فضلة وكونه فضلة يقتضى اعرابها
بالنصب والاعراب يقتضى الافراد لعراقة المفرد أى تأصله في الاعراب اه (قوله
لعراقة المفرد) أى تأصله في الاعراب وانما تعرب الجملة محلا لتطفها على المفرد بوقوعها
موقعه ع ق ثم قال وانما تأصل المفرد في الاعراب لانه هو المحتاج اليه للتمييز كما تقرر في محله
اه (قوله وهى تدل الخ) أى فى أصل وضعها ع ق (قوله لانه البيان الهيئته) قال السيد
فينبغي أن تكون على صيغة الاثبات فيقال جاء في زيد راكبا لا غير ماش لعدم دلالة
على الهيئته الا التزاما وبذلك أى بكونها على صيغة الاثبات يظهر أنها تدل على حصول
صفة اه وأورد على قوله فينبغي أن تكون الخ اعرابهم غير حالا في نحو جاء القوم غير
زيد الا أن يفرق بإمكان الاثبات هنا لانه قال بعضهم المنفى قد لا يدل على الهيئته
كما في هذا المثال وقد يدل كما في المتقابلين اللذين ليس بينهما واسطة كالزوج والفرد لكن
دلالة في ذلك ليست بحسب الوضع فلا عبرة بها والاولى أن يتمسك فيه باستقراء
الاستعمالات وقد يتوقف في موافقة الحاجة على المنع فيما ذكر وعليه فيفرق بينه وبين
الجملة المنفية بإمكان العدول عنها الى المشتق الدال اه سم مع حذف (قوله التى عليها
الفاعل) أى حال التامس بالفعل (قوله أو المفعول) ولو بواسطة حرف الجر قد دخل
الجرور (قوله غير ثابتة) بأن تنفك عن صاحبها (قوله وهذا معنى المقارنة) أى
اللازمى اذ معناها المطابق تشار لوقوعى المضمونين في زمان واحد (قوله كما في المفردة)
لا يقال هذا قياس في اللغة وقدم منه كثير من المحققين لانا نقول هو من قبيل الجمل على
الانظر لاقباس فقهي فهو مقبول اذ قد صرحوا بأن مثل هذه التعليمات لبيان المناسبة
والافاضل الدليل الاستعمال اه يس (قوله على التجدد) كان الاولى حذفه اذ لا دخل
له في كون المضارع كالمفرد في دلالة على حصول صفة الخ ويمكن أن وجهه الايمان به
الاشارة الى أن سبب الدلالة على عدم الثبوت الدلالة على التجدد على ما فيه ويؤيد ذلك
قول ع ق فن جهة كون المضارع مثبتا في حصول المضمونة ووقوعه لاننى ذلك
المضمون لعدم النافي ومن جهة كونه فعلا فيفسد عدم ثبوت ذلك الحصول وعدم دوامه
وذلك لان الفعل في أصل وضعه يدل على التجدد المقتضى لعدم اه ثم ناقش في كون
التجدد يقتضى عدم وكون الفعل يدل على عدم الثبوت بما سنده فتمثل وكتب أيضا
قوله على التجدد أى الوجود بعد عدم التجدد ووقفنا فوق لان ذلك ليس أصلا
في الفعل بل الدلالة عليه بالقرائن اه ع ق وقوله لا التجدد الخ أى تعاقب الامثال ويعبر
عنه بالاستمرار التجددى اه يس (قوله وعدم الثبوت) فيه أنه لا يدل على ذلك من

(لان الاصل) في الحال هى الحال
(المفردة) لعراقة المفرد في الاعراب
وتطمل الجملة عليه بوقوعها موقعه
(وهى) أى المفردة تدل على حصول
صفة) أى معنى قائم بالغير لانها
ايمان الهيئته التى عليها الفاعل
أو المفعول والهيئته معنى قائم
بالغير (غير ثابتة) لان الكلام
في الحال المستقلة (مقارن) ذلك
الحصول (لما جعت) أى الحال
(قيد اله) يعنى العامل لان الغرض
من الحال تخصيص وقوع مضمون
عاملها بوقت حصول مضمون
الحال وهذا معنى المقارنة (وهو)
أى المضارع المثبت (كذلك) أى
دال على حصول صفة غير ثابتة
مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة
فتمنع الواو فيه كما في المفردة
(أما الحصول) أى أما دلالة المضارع
المثبت على حصول صفة غير ثابتة
(فلا يكونه فعلا) فيدل على التجدد
وعدم الثبوت (منبثا) فيدل على
الحصول (وأما المقارنة فلا يكونه
مضارعا)

فيمصلح الحال كما يصلح للاستقبال وفيه نظر (١٠٠) لان الحال التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم وحقيقة أجزائه متعاقبة

من أواخر الماضي وأوائل المستقبل والحال التي نحن بصدد ها يجب أن يكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان أو حالا أو استقبالا فلا دخل للمضارعة في المقارنة فالاول أن يعطل امتناع الواو في المضارع المثبت بأنه على وزن اسم الناعل لفظا وتقديره معنى (واما ما جاء من نحو) قول بعض العرب (قت واصك وجهه وقوله فلما خشيت أظافيرهم*) أي أسلحتهم (نحوت وأرهنهم ما لكما قليل أعاجاج) الواو في المضارع المثبت الواقع حالا (على) اعتبار (حذف المبتدأ) لتكون الجملة اسمية (أي وأنا واصك وأنا أرهنهم) كفي قوله تعالى لم تؤذوني وقد تعلمون أني رسول الله اليكم أي وأنتم قد تعلمون (وقيل الأول) أي قت واصك وجهه (شاذو الثاني) أي نحوت وأرهنهم (ضرورة وقال عبد القاهر) أي الواو (فيهما) للعطف (لأن الحال ليس المعنى قت ما كوجهه ونحوت راهنا ما لكابل المضارع بمعنى الماضي (والاصل) قت (وصككت) ونحوت (ورهننت عدل) عن لفظ الماضي (الى انظ المضارع حكاية للحال) الماضية ومعناها أن يفرض ما كان واقعيا في الزمان الماضي واقعيا في هذا الزمان

جهة كونه فعلا لان التجدد الذي يدل عليه الفعل وضع انما هو الوجود بعد العدم والمطلوب انما هو الانتفاء بعد الوجود والفعل لا يدل على ذلك وقد يجيب بأنه يدل على ذلك بعونه ان شأن التجدد والغالب عليه عدم الثبوت فبني الامر على ذلك من ع (قوله) فيمصلح الحال كما يصلح للاستقبال) فيه انه حينئذ لا يفيد المقارنة على التعيين بل يحتملها كما يحتمل التأخر ولو قال بعد قول المصنف مضارعا هو حقيقة في الحال لكان أولى (قوله وفيه) أي في هذا التعليل نظر وما أجيب به عن هذا النظر من أن الحال في الجملة يستروح منه معنى المقارنة لا يفيد لان التعليل يصير وهما الاحتمالين فلا تثبت به مشابهة المضارع المثبت للحال الذي عايناهم امتناع الواو فيه اه ع ق (قوله من أواخر الخ) أي مع الآن الحاضر أفاده سم (قوله المقيد بالحال) اظهر في محلي الانتماء للايهام (قوله بأنه على وزن اسم الناعل انظا) لانه كعدم صرف اسم الفاعل والساكن فيه في مقابلة الساكن فيه والمختل كذلك أي فيمتنع فيه الواو منه وقد يقال هذه العلة أيضا موجودة في المنفى مع أن الواو تجوز فيه الآن يقال هو تعليل بعد الوقوع فهو في معنى الحكمة وهي لا يلزم اطرادها تأمل (قوله وتقديره معنى) لان كلا منهما يصح أن يستعمل مكان الآخر مضيا وحالا واستقبالا ولو كان قديدا في أحدهما أنه في ذلك المعنى مجازا اه ع ق (قوله فلما خشيت أظافيرهم) البيت الاظافير جمع الاظفار وهي جمع ظفر ويراد به الشوك والقوة وقيل المراد بالاظافير الاسلحة ومالك اسم رجل قال نعلب الرواة كلهم على أن أرهنهم ماض على أن أرهنته بمعنى رهنته الا الاصمعي فانه رواه وأرهنهم على أنه مضارع وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت ما لكاهم هو ناعندهم ومقيم اليهم اه فتوى وقوله ومالك اسم رجل عبارة عن ق هو اسم رجل كما قيل أو اسم فرس (قوله لتكون الجملة اسمية) فيندفع الايراد لئلا يكون بردا أن الجملة الاسمية اذا وقعت حالا نخرجت عن الثبوت وصارت للتجدد فاذا كفي تعليل المضارع جار فيها اه بس (قوله كافي قوله تعالى الخ) وقيل الآية ليست على تقديره بناء على أن الواو يجب دخولها على المضارع المدخول لئلا يحتاج للتقدير اه ع ق (قوله وقيل) أي في الجواب عن ذلك وكتب أيضا قوله وقيل الأول شاذ يرد عليه قوله تعالى قالوا انؤمن بما انزل علينا ويكفرون بما وراءه أي قالوا ذلك والحال انهم كافرون بما وراءه وقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله أي كفروا وحال كونهم صادقين عن سبيل الله فيتمين الجواب بتقدير المبتدأ أو يجعل الفعلين بمعنى المضى على أن الواو عاطفة كما يأتي في الجواب الثالث اه ع ق وقال عبد الحكيم قوله شاذ أي واقع على خلاف قياس النحو فلا ينافي الفصاحة ولا الوقوع في كلام الله تعالى كما مر في تعريف الفصاحة اه (قوله وقال عبد القاهر) أي في الجواب عن ذلك (قوله عدل عن لفظ الماضي) اعتمد اذن عن عطف المضارع على الماضي (قوله ومعناها أن يفرض الخ) وانما يفعل هذا في الماضي

المستغرب حصوله كأنه يحضره للخطاب ويصوره ليتجرب منه ثم ان قوله في عبر عنه بلفظ المضارع بالنظر الى المثال الذي الكلام فيه والافتقار بعبر عنه باسم الفاعل كما صرح حوايه في قوله تعالى وكلهم باسم باسط ذراعيه بالوصيد ولهذا عمل باسط في المفعول مع أنه يشترط في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وبالجملة فكفاية الحال الماضية تسكون بالمضارع وباسم الفاعل هذا وما ذكره الشارح في معنى حكايه الحال الماضية مأخوذ من كلام صاحب الكشف واستحسنه الفاضل الرضى وذكر الاندلسي أن معناها أن تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن كذا في الفنري (قوله في عبر عنه بلفظ المضارع) الدال على الحضور لانه يدل في الاصل على أن المعنى موجود حال التكلم اه ع ق وهو موافق للقول بأن المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو الذي اختاره السيوطي في جمع الجوامع له في النحو (قوله منقيا) أي بما أو بلا بلان لانها تخص الفاعل للاستقبال والجملة الحالية يجب بحريدها عن علم الاستقبال كحرف التنفيس ولن لتلا يحصل تنافي بحسب الظاهر بين كونها الحالية وبين علم الاستقبال وان كان في الحقيقة لاتنافي راجع ع ق وحاصل هذا التوجيه أنهم استبشعوا تصديرا للحال بعلم الاستقبال لما بينهما من التنافي بحسب الظاهر واعتبارا للفظ قال الفنري وقد يوجه بأن عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب التجريد هنا عن حرف الاستقبال وفيما عداه طرد الباب اه وقول ع ق بما أو بلا قال أبو حيان القياس كون ان بمنزلة ما النافية وصرح ابن هشام في التوضيح بامتناع الواو في المضارع المنفي بما أو لا اه يس (قوله فالامر ان جائز ان) أي على السواء وبعضهم يرجح الترك اه ع ق (قوله بالتخفيف) والمعنى فاستقيم غير متبعين (قوله دون النهي لتبوت النون) قال أبو البقاء في القراءة بالتخفيف وجهان أحدهما أنه منى أيضا وحذفت النون الاولى من التثنية تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها لو حذفت حذفت متحركة فاحتج الى تحريك الساكنة تحذف الساكنة أقل تغيرا الثاني أن الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان أحدهما أنه خبر في معنى النهي كقوله تعالى لاتعبدون الا الله والثاني أن يكون في موضع الحال هذا ويجوز أن تتبعان لحقته نون التوكيد انطقه وكسرت لالتقاء الساكنين على ما ذهب اليه يونس ويكون انشاء ويصح العطف فالأشبه مثال لا شاهد اه كذا في الفنري (قوله فلا يصح عطفه الخ) لعدم صحة عطف الخبر على الانشاء (قوله قراءة العامة) أي عامة القراء أي جميعهم أي ما عدا ابن ذكوان (قوله فانه منى مؤكدة) ولا يجوز أن يكون نفيان ونون الرفع حذفت لتوالي الامثال لان المنفي لا يؤكدة (قوله أي شئ ثبت لنا) فكان مانعا لنا من الايمان ع ق (قوله فالفعل المنفي حال) والعامل في الحال هو العامل في لنا المقدر وصاحب الحال هو الضمير المجرور اه ع ق وهو مع مول محلا للعامل في الحال فهو على القاعدة من أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها (قوله

فيعبر عنه بلفظ المضارع (وان كان) الفعل مضارعا (منقيا) فالامر ان جائز ان الواو وتركه (كقراءة ابن ذكوان فاستقبيا) ولا تتبعان بالتخفيف أي بتخفيف النون فتكون لا المنفي دون النهي لتبوت النون التي هي علامة الرفع فلا يصح عطفه على الامر قبله فتكون الواو والحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بالتشديد فانه منى مؤكدة معطوف على الامر قبله (ونحو وما لنا) أي أي شئ ثبت لنا (لا تؤمن بالله) أي حال كونهما غير مؤمنين فالفعل المنفي حال بدون الواو وانما جائز فيه الامر ان

للدلالة على المقارنة) أي فكان فيه طرف من مشابهة المفرد بشأنا تركه وقوله دون
الحصول أي فكان فيه طرف من عدمها فجاء الانيان فان نظرا الى المشابهة سقطت
الحاجة الى مزيد الربط فسقطت الواو وان نظرا الى عدمها جاءت الحاجة فجاءت الواو
وهذا هو المنظور اليه فيما يأتي من التخصيص ولما تكافأت الجهتان جازا لامران على
السواء على أن الذي ينبغي على هذا أن لا تخيير بل يرتكب أحد الوجهين باعتبار النظر
ولكن لم يراع ذلك لان القصد لتعليل ما وجد بما يشبهه لا لتعليل الموجب للايجاد اه
ع ق (قوله لكونه مضارعا) انظر لجعل السبب هنا في المقارنة كونه مضارعا وفيما يأتي
في الماضي المنفي استقرار النفي مع أن الفعل في الموضوعين منفي ومع أن المقارن في الحقيقة
المنفي لا الفعل في الموضوعين اه سم قال يس ويمكن أن يجاب عنه بأن لم ولما كانا كالجزم
من الفعل وقلبا معناه كن المجموع كانه صيغة ماض اه (قوله انما يبدل مطابقة) وان
كان نفي الشيء يدل التزاما على حصول ضده لان المعبر في التعليل المطابقة التي هي الاصل
اه ع ق (قوله وكذا) أي يجوز الامرين في المضارع المنفي (قوله ماضيا لفظا) يشمل
المثبت كضرب والمنفي نحو ما ضرب اه سم وشمل نحو ليس اه يس (قوله أي يكون لي
غلام) أي يوجد والسؤال ليس على وجه الشك في المقدور بل سؤال فرح وتعجب اه ع ق
(قوله وقد بلغني الكبر) فالحال بلوغ الكبر وقد يحصل وقد لا يحصل وان كان بعد حصوله
لا فمافصح كونه منفصلا وقال حسن جلبي الباء بلوغ المذكور كما يتحقق بضمحل (قوله
حصرت صدورهم) أي ضاقت عن قتالكم مع قومهم أو قتال قومهم معكم اه ع ق
(قوله المنفي لم أو لمأ) وأما المنفي بغيرهما فان كان ذلك الثاني يخص المضارع للاستقبال
كان لم تقع الجملة حالا وان كان مأ ولا فيجوز الامر ان كان تقدم وعند ابن هشام يجب ترك
الواو اه يس (قوله على مثال) أي عما يستشهد به اه ع ق فلا يقال المثال لا تشترط
صحته وكتب أيضا مانصه وقد استشهد به بقوله

فقال له العيان سمعوا طاعة * وحدرتا كالدرنما يشقب

اه ع ق أي دموعا كالدر قبل تثقيب (قوله ولم يمسسني بشر) فان قلت لم ينتقل عدم
مسس البشرا ياها فكيف عدم من الاحوال المنتقلة قلت ليس في اللفظ دلالة على عدم
انتقاله بخلاف قولك زيد أبولعطو فاه هذا التقدير يكفي في عدمه من الاحوال المنتقلة اه
قري وكتب أيضا قوله ولم يمسسني بشر أي والحال اني أعلم حينئذ اني لم يمسسني بشر
فيما مضى وبهذا التقدير يعلم أن العامل في الحال ان قيد بحال يعلم مضيا أي سبقها
ذلك العامل وجب تاويلها بما يفيد المقارنة اه ع ق (قوله أما المثبت) أي أما الماضي
المثبت وقضية عدم جواز الوجهين في المنفي نحو جاء زيد وماركب لكن تقدم عن سم
أن المنفي كالمثبت ويوافقه قول بعضهم تركه الشارح في الطول التفصيل في الماضي بين
كونه مثبتا أو منفيا لان حاله لا يختل بالاثبات والنفي كذا في يس وكتب أيضا قوله أما

(للدلالة على المقارنة لكونه
مضارعا دون الحصول لكونه
منفيا) والمنفي انما يبدل مطابقة
على عدم الحصول (وكذا) يجوز
الواو وتركه (أن كان) الفعل
(ماضيا لفظا ومعنى كقوله تعالى)
اخبارا عن زكريا (أني يكون لي
غلام وقد بلغني الكبر) بالواو
(وقوله تعالى أوجاؤكم حصرت
صدورهم) بدون الواو وهذا
في الماضي لفظا وأما الماضي معنى
فالمراد به المضارع المنفي لم أو لمأ
فانهما يقبلان معنى المضارع
الى الماضي فأوردناه مني لم مثالين
أحدهما مع الواو والآخر
بدونه واقصص في المنفي لما على
ما هو بالواو فكأنه لم يطلع
على مثال ترك الواو الا انه
مقتضى القياس فقال (وقوله
تعالى أني يكون لي غلام ولم
يمسسني بشر وقوله فانقلبوا نجمة
من الله وفضل لم يمسسهم سوء
وقوله تعالى أم حسبتم أن تدخلوا
الجنة ولما يأتيكم مثل الذين خلوا
من قبلكم اما المثبت) أي أما
جواز الامرين في الماضي المثبت

المثبت الخ خاص بالماضى لفظا ولا يبعد أن يدخل فيه الماضى المستعمل فى موضع
المضارع لتسكتة كالمبالغة فى نحو اتى أمر الله وانظر لو استعمل الماضى فى الاستقبال
مجازا اه سم وفيه أن الصورة التى أمر بنظرها هى الصورة التى لم يستبعد لها فعل صواب
العبارة الثانية وانظر لو استعمل المضارع فى الماضى مجازا (قوله فلذلك لانه على
الحصول) أى فيشبهه الحال المفردة وبهذا جازت له الواو وقوله دون المقارنة أى فلم
يشبهها فيها وبهذا جاز لا يسان بها (قوله يعنى حصول الخ) فاللام للعهد (قوله لكونه
فعلا مثبتا) فمن كونه ثابتا لا متغيرا ينفى حصول ومن كونه فعلا والفعل يقتضى التجدد
المستلزم للعدم يفيد عدم الثبوت اه ع ق وفيه ما تقدم (قوله تقرب الماضى من الحال)
المقتضية للمقارنة وفيه أن المطلوب فى الحال المقارنة بالنون لا المقاربة بالباء والاصح
ذلك فى الماضى المجرد عن قد لانه انما يدل على التقدم عن الحال لا على البعد منها نعم وجود
قد كفى فى تلك المقاربة بالباء لكن التأكيدي لا يدل على الوجوب ويشترط فى الماضى
الموالى لقد أن لا يكون هو الالالا ولا متلو بأو فلا يقال ما جاء الا قد ضحك ولا لاضربه
قد ذهب أو مكث من ع ق وقال يس بعد كلام قرره فالخاصل أن الواو وقد يمتنعان
فى الماضى التالى لا لا والمتلو بأو ويجبان عند فقد الضمير نحو جاء زيد وقد طلعت الشمس
ويجوز مجيئهما وتر كهما وانفراد كل منهما فى الباقى واجتماعهما ما خير من تركهما
وتر كهما خير من انفراد الواو وهما ذا خير من انفراد قد وذ ك الرضى أن الواو وقد قد
يجتمعان بعد الانحوم القية الاوقدا كرمى ومذهب سبويه عدم جواز حذف قد وتأول
حصرته بأنه صفة لموصوف محذوف أى جاء كم قوم حصرته صدورهم وحملها بعضهم
على الدعاء اه ملخصا وقوله ويجوز مجيئهما وتر كهما نقل قبل ذلك أن البصريين الا
الاخفش قائلون بأن الماضى لفظا لا يقع حالا او معه قد ظاهرة أو مقدرة فجواز تركهما
مبنى على مذهب غيرهم وكتب على قول ع ق وفيه أن المطلوب فى الحال المقارنة
بالنون الخ مانصه دفعه بعضهم بأن المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشئ فى حكمه
ولذا أطلق الآن على الزمان القريب من الحال قال القنرى ولا يخلو عن شوب لان انطاهر
أن المعبر فى الحال حقيقة المقارنة لا ماهو فى حكمها ولذا قال القاضل المحشى اذا قلت
جاءنى زيد ركب كان المفهوم كون الركوب ماضيا بالنسبة الى الجيى متقدما عليه فلا
تحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قر به من الجيى وتفهيم المقارنة بينهما
فكان ابتداء الركوب كان متقدما على الجيى لكن قارنه أى قارن الركوب لا ابتداءه
الجيى (قوله وهو أن الحال التى نحن بصدددها) وهى الحال النحوية المقارن وقوعها
وقوع العامل (قوله فتجوز المقارنة الخ) تفرع على مغايرة الحالين (قوله اذا كان الحال
والعامل ماضيين) أى فقولكم فلا يقارن الحال غير مناسب (قوله كما فى قولك الخ) فان
مجيئته فى السنة الماضية فى حال الركوب ينافيه قرب الركوب من زمن التسكلم الذى هو

(فلذلك لانه على الحصول) يعنى
حصول صفة غير ثابتة (لكونه
فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه
ماضيا) فلا يقارن الحال (ولهذا)
أى ولعدم دلالة على المقارنة
(شرط أن يكون مع قد ظاهرة)
كما فى قوله تعالى وقد بلغنى الكبير
(أو مقدرة) كما فى قوله تعالى
حصرته صدورهم لان قد تقرب
الماضى من الحال والاشكال
المذكور واردة ههنا وهى الحال
التي نحن بصدددها غير الحال التى
تقابل الماضى وتقرب قد الماضى
منها فتجوز المقارنة اذا كان الحال
والعامل ماضيين ولقظ قد انما
يقرب الماضى من الحال التى هى
زمان التسكلم وربما يبعد عن
الحال التى نحن بصدددها كما
فى قولك جاءنى زيد فى السنة
الماضية وقد ركب فرسه

مفاد قد اه ع ق (قوله والاعتذار الخ) قال فيه وغاية ما يمكن أن يقال في هذا المقام أن
 حاله الماضي وان كانت بالنظر إلى عامه وله لفظة قد انما تقر به من حال التكلم فقط
 والحال ان متباينان لكنهم استنبطوا اللفظ الماضي والحالية لتساوي الماضي والحال في
 الجملة فأتوا بلفظ قد لظاهر الحالمة وقالوا جاء زيدا في السنة الماضية وقد ركب قطره أن
 تصدير الماضي المثبت بلفظ قد مجرد الاستحسان اللفظي اه وحاصله أن المراد أن الماضي
 والحال في الجملة متساويان فأتى بقدر المقرب بالحال في الجملة وفيه أنه يصير التعليل حينئذ
 وهميا محضا كما قاله ع ق قال والاولى الجواب بأن الماضي باعتبار العامل في الحال
 والتقريب بقدر اعتباره وتقدم أن فيه أيضا خفاء اه فاذا قلت جاء في زيد ركب رجا فيهم
 منه أن الركوب ماض بالنسبة للمجيء فيؤتى بقدر التقريب منه تأمل (قوله في الماضي)
 أي لفظا أو معنى أعني المضارع المنفي بلم أو لمسا (قوله دون الحصول) وبهذا خالف المفردة
 (قوله أي لا امتداد النفي) فلا يجوز أن يقال لما تقدم زيد بالامس وقدم الآن اه ع ق
 (قوله من حين الانتفاء إلى زمان التكلم) قال سم قد يكون زمان العامل مستقبلا فلا
 يكون امتداد النفي لزمان التكلم مفيدا للمقارنة فليست تأمل اه وسأني الاعتذار عنه في
 كلام ع ق فتنبه وكتب أيضا قوله من حين الانتفاء اظهر في محل الضمارة وقوله إلى زمان
 التكلم بادخال الغاية بدليل ما بعده فاندفع ما أوردهنا (قوله وغيرها الخ) قال في الاطول
 الفرق بين لم ولما كما بين لالنفي الجنس ولا يعني ليس في أن الاول نص في الاستغراق فلا يمكن
 تخصيصه فلا يقال لرجل بل رجلا ن والثاني ظاهر فيه ويجامع الاثبات في البعض فلذا
 لا يصح لما يضرب زيد أمس بل ضرب الآن ويصح لم يضرب أمس بل ضرب الآن اه
 (قوله وما) فيه انها تنفي الحال كليس فالاولى حذفها كذا قرأ بعضهم وأقول مراد
 الشارح مامع الماضي بدليل تخصيصه فيامر المضارع المنفي بلم ولما وليست مامع الماضي انفي
 الحال بل مع المضارع تأمل (قوله لا انتفاء متقدم) بالتسوين وبالإضافة (قوله مع أن الاصل
 استمراره) أي الكثير الرابع (قوله أي استمرار ذلك الانتفاء) قال في الاطول أي استمرار
 الانتفاء لا استمرار الانتفاء المتقدم كما يستفاد من الشرح لان تحقيقه يؤدي إلى أن الاصل
 استمرار النفي مطلقا اه (قوله لما سيجي) أي في التحقيق الا تنفي (قوله حتى تظهر الخ)
 عبارة ع ق هذا اذ لم يظهر مغيرا ما اذ اظهر فلا يقال الاصل بقاؤه كما اذا شوهد انتفاء ذلك
 النفي فلا يدل على المقارنة ويعمل حينئذ جواز الاخيرين بعلة أخرى ولا جمل صحة وجود
 المغير في غيرهما لا يكون قولك مثلا فيما اذ لم يضرب زيد بالامس وعلم ضربه الآن لم يضرب
 زيد بالامس لكنه ضرب اليوم تناقضا بل يكون تخصيصا لذلك الاصل اه (قوله فيحصل
 الخ) قال ع ق وانما حصلت المقارنة بالاستمرار إلى زمان التكلم لا تباينا على أن الدلالة
 على حال التكلم كما في المضارع تدل على المقارنة وقد علمت ما فيه فاذا قلت جاء لم يتكلم أفاد
 المقارنة للنفي بسبب كون الاصل استمراره اه (قوله أي بالنفي) الموصوف بأن الاصل

والاعتذار عن ذلك منه كور في
 الشرح (وأما المنفي) أي وأما
 جواز الامرين في الماضي المنفي
 (فلا دلالة على المقارنة دون الحصول
 أما الاول) أي دلالة على المقارنة
 (فلا دلالة على المقارنة)
 النفي من حين الانتفاء إلى زمان
 التكلم (وغیرها) أي غیر ما مثل لم وما
 (لا انتفاء متقدم) على زمان التكلم
 (مع أن الاصل استمراره) أي
 استمرار ذلك الانتفاء لما سيجي
 حتى تظهر قرينة على الانقطاع
 كما في قولنا لم يضرب زيد أمس
 لكنه ضرب اليوم (فيحصل به)
 أي بالنفي أو بأن الاصل فيه
 الاستمرار (الدلالة عليها) أي
 على المقارنة (عند الاطلاق) وترك
 التفسير بما يدل على انقطاع ذلك
 الانتفاء

بقاؤه اه ع ق وكتب أيضا قوله أي بالنفي أي الانتفاء ولو عبر به لكان أوضح لانه الذي
تقدم ذكره صريحا (قوله بخلاف مثبت) فلا يفيد الاستقرار المقتضى للمقارنة لا وضعها
ولا استحصالها اه ع ق (قوله على افادة التجدد) أي مطلق الثبوت بعد الانتفاء (قوله من
غير أن يكون الاصل الخ) لما سبأ في التحقيق وكتب أيضا قوله من غير أن يكون الاصل
الخ انظره مع قولهم الاصل في كل ثابت دوامه حتى انه وجه افادة التسمية الدوام بذلك
(قوله واذا قلت ماضرب الخ) هذا يدل على استمرار النفي في جميع أجزاء الماضي ولا يدل
على بقاءه في الحال لتحصل المقارنة فالوجه أن يقال في بيان المقارنة أن الاصل استمرار النفي
اه سم (قوله استغراق النفي لجميع) أي النفي للحدث في جميع الخ اتماما لافادة الاصل
كما تقدم وأما لان الفعل حينئذ كالسكرة في سياق النفي اه ع ق (قوله وذلك) أي كون
النفي يفيد الاستقرار والاثبات لا يفيد ثم ان هذا لا يتم الا بكلام المتن في التحقيق والا
فالتناقض يتأتى بالعكس (قوله في طرفي نقبض) المراد بالنقبض الجنس الشامل للمتعدد
والمراد طرفان هما نقبضان أو المراد بالنقبض التناقض وفي على كل زائدة تأمل (قوله
ولا يخفى أن الاثبات في الجملة) أي في زمن ما فلا يكذب الاثبات في بعض الأزمنة الا اذا
صدق النفي في جميعها (قوله انما ينافيه النفي دائما) اذ لو كان النفي كالاثبات مقيما بجزء
من أجزاء الزمان لم يتحقق التناقض لجواز تغير الجزأين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه
مطلقا ولمرة وقصدوا في النفي الاستغراق كذا في المطول قال السيد ظاهر هذا الكلام
يشعر بأن نحو لم يضرب زيد يدل على استغراق النفي للزمان الماضي وضعها وماتقدم يدل
على أن الاستغراق انما يستفاد من خارج بناء على أن الاصل استمراره وهذا هو المفهوم
منه بحسب أصل الوضع وما ذكره هنا انما يفهم منه اذا قيل بالاثبات بالنفي وقيل في رد
من قال ضرب زيد انه لم يضرب اه (قوله أي تحقيق هذا الكلام) عبارة لا طول أي
تحقيق أن الاصل استمرار النفي (قوله لا يفتقر الى سبب) أي الى وجود سبب ادسيه عدم
السبب والا فلا بد له من سبب سواء فيه وجوده وعدمه اذ ما لا يفتقر عدمه الى سبب
هو الامتنع لذاته اه أطول واليه أشار الشارح بقوله في شرح كلام المصنف الى سبب
وجود وقوله الى وجود سبب (قوله يحتاج الى سبب هو وجود لانه وجود عقيب وجود
الخ) مبني على أن الوجود غير الموجود وأنه من الاحوال التي هي من الاعراض التي
هي من متعلقات القدرة وعلى أن العرض لا يسبق زمانين أما على القول بأن الوجود
عين الموجود والقول بأن العرض يبق زمانين فليس هناك وجود عقيب وجود ولا
لوجود الحادث احتياج الى سبب حتى يحتاج بقاء الحادث الى سبب لانه على ما ذكر
لا تتعلق القدرة بالذوات الاحال ايجادها ثم هي بعد ذلك في قبضة القدرة ان شاء المولى
أبقاها وان شاء أعدها وبقاؤها على هذا بقاء العرض الاول (قوله ولا بد للوجود
الحادث من السبب) هو امداد الذات بالاعراض المقتضية استمرار وجودها (قوله

(بخلاف مثبت فان وضع الفعل
على افادة التجدد) من غير أن
يكون الاصل استمراره فاذا قلت
ضرب مثلا كفي في صدقه
وقوع الضرب في جزء من أجزاء
الماضي واذا قلت ماضرب أفاد
استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان
الماضي لكن لا قطعاً بخلاف لما
وذلك لانهم قصدوا أن يكون
الاثبات والنفي في طرفي نقبض
ولا يخفى أن الاثبات في الجملة انما
ينافيه النفي دائما (وتحقيقه)
أي تحقيق هذا الكلام (أن
استمرار العدم لا يفتقر الى سبب
بخلاف استمرار الوجود) يعني
ان بقاء الحادث وهو استمرار
وجوده يحتاج الى سبب موجود
لانه وجود عقيب وجود ولا بد
للوجود الحادث من السبب
بخلاف استمرار العدم فانه عدم
فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفيه
مجرد انتفاء سبب الوجود والاصل
في الحوادث العدم حتى لا يجد
عللها في الجملة لما كان الاصل
في النفي الاستقرار

حصل من اطلاقه) أى عما يدل على انقطاع ذلك الاتقاء (قوله حصل من اطلاقه)
 الدلالة على المقارنة قال فى المطول وقد عرفت ما فيه اه أى من أن المطلوب فى الحال
 مقارنة حصول منضمونهم الحصول منضمون العامل ولو كان فى الاستقبال لالزمان التكلم
 واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة لزمان التكلم فأين هذا من ذلك
 فنرى اه سم (قوله هذا) أى ما ذكر من التفصيل (قوله فالمشهور) أى عند
 علماء العربية اه ع ق (قوله جواز تركها) أى والاثبات بها وانما نص
 على جواز الترك لأنه هو المختلف فيه وأما الاثبات فلم يقل أحدا متناعه ع ق (قوله
 لعكس الخ) بين المصنف أن علة الجواز تختلف أحدا الآخر من المعال بهما منع الواو
 فى المضارع المثبت فتقول الشارح لدلالة الاسم على المقارنة ناظر لجواز الترك وقوله لا على
 حصول الخ ناظر لجواز الدخول (قوله أى لدلالة الخ) أورد على التعليل ان نحو جاءنى
 زيد وعروة يكلم مما أخبر به بالمضارع المثبت يدل كما تقدم على الحصول والمقارنة
 معا فينتقض ما ذكر فى الجملة الاسمى وقد يجاب بأن التعليل ناظر الى أصل الجملة الاسمى
 وذلك كاف لان هذه الامور بيان لعل ما وقع لجزء الضبط بالمناسبة لبيان الامور المبنية
 للاحكام والافعل ما ذكر المصنف مخجل عند التحقيق كما تقدم وورد أيضا أن كون الجملة
 الاسمى للدوام والثبوت يقتضى خروج الكلام عما نحن بصدده لان الكلام فى الحال
 المنقولة وأما غيرها فقد تقدم امتناع الواو فيها مطلقا وقد يجاب أيضا بما أشير اليه من أن
 ذلك منطوق فيه الى الاصل واكتفى بذلك على وجه التوسع والافسكونها مستقلة يمنع ذلك
 الاصل اه ع ق (قوله لكونها مستقرة) حتى فى زمن التكلم وقد بينا على أن المقارنة
 يقتضيهما الحصول زمن التكلم على ما فيه من البحث السابق بيانه ع ق (قوله نحو كونه
 فوه الى فى) أى ويجوز أن يقال وفوه الى فى وأما وجوب سقوطها فى الاسمى المعطوفة
 على المفردة كتوله تعالى فجاءها بأسمائها أو هم هائلون فلعروض كراهية الجمع بين واو
 الحال التى أصلها العطف اذ هى للربط الذى هو كالعطف وحرف العطف الذى هو أو اه
 ع ق وكتب أيضا قوله فوه الى فى ويروى فاه الى فى وفى تخريجهم أقوال منها أنه على
 تقدير جاءعلا انظر يس (قوله بمعنى مشافها) فيه اشارة الى أنها حال من التاء ولذا قال
 ع ق مشافها (قوله على عدم الثبوت) بل دلالتها على الثبوت قال السيرامى فى هذا
 التعليل نظر لان الدلالة على الثبوت يقتضى للمقارنة يقتضى ترك الواو كما تقدم أى فى
 قوله لعكس ما مر فى الماضى المثبت اه ومثله فى الاطول حيث قال لعدم دلالتها على
 عدم الثبوت هذا علة جواز الترك ومدار الاولوية على قوله مع ظهور الاستثناف فيها
 فالاولى الاستثناء اه وقال الفنى يريد أنه اذا انتفت الدلالة على عدم الثبوت
 بل دلت على الثبوت لم تكن دالة على حصول صفة غير ثابتة بل على حصول صفة ثابتة
 فكانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحيثية مع ظهور الاستثناف فكان دخول الواو

حصل من اطلاقه الدلالة على
 المقارنة (وأما الثانى) أى عدم
 دلالة على الحصول (فلكونه
 متنيا) هذا اذا كانت الجملة
 فعلية (وان كانت اسمية
 فالمشهور جواز تركها) أى
 الواو (لعكس ما مر فى الماضى
 المثبت) أى لدلالة الاسمى على
 المقارنة لكونها مستقرة لا على
 حصول صفة غير ثابتة لدالاتها
 على الدوام والاثبات (نحو كونه
 فوه الى فى) بمعنى مشافها
 (و) أيضا المشهور (أن دخولها)
 أى الواو (أولى) من تركها (لعدم
 دلالتها) أى الجملة الاسمى (على
 عدم الثبوت)

أولى اه وحاصل البحث تعارض التعليمين وحاصل الجواب اختلافهما بالحقيقة (قوله مع ظهور الخ) فالعلة مجموع الامرين وكتب أيضا قوله مع ظهور الاستئناف فيها دون الفعلية لان الاسمية قد يكون جزأها جامدين فلا يصح كون فيها ما في المفردة من الاشتقاق فبعدت عن المفردة بخلاف الفعلية فانها دائماً مشتقة فقربت منها فلا يظهر فيها استئناف كما يظهر في الاسمية والحاصل أنها بعدت عن المفردة من دلالة اعل الثبوت ومن ظهور الاستئناف (قوله أي وأنتم من أهل العلم) أي ومن شأن العالم التمييز بين الاشياء فلا يتعدى مساواة الحق للباطل اه ع ق وكتب أيضا قوله وأنتم من أهل العلم والمعرفة أي فيكون الفعل بمنزلة اللازم وقوله أو وأنتم تعلمون ما بينهما الخ أي فيكون منعوله مقدراً (قوله ما بينهما) أي الله والانداد (قوله وقال عبد القاهر) هذا مقابل المشهور لان المشهور معمم وهذا مفصل (قوله سواء كان خبره فعلاً) ظاهره أنه لا فرق بين الماضي وغيره وانظر اذا كان خبره ظرفاً اه يس (قوله لان الجملة) أي الحسالية أطول (قوله حتى تدخل الخ) غاية في النفي وقوله في صلة العامل أي فيما يتصل بالعمل أي يتعاقب به بأن تكون قيداً من قيوده ويصح كون ذلك ظاهراً بدون الواو وكتب أيضا قوله حتى تدخل في صلة العامل قال الفري المراد من الدخول في صلة العامل أن تجعل قيداً من قيوده تابعاً له في الاثبات وعدم جعله اثباتاً مستقلاً والمراد بالاستئناف اللغوي الذي ذكره عكسه اه قال سمع فاعلم أنه ليس المراد بالدخول في صلة العامل مطلق كونه قيداً له بل كونه قيداً له على الوجه المذكور فلا ينافي عدم الدخول في صلة العامل بهذا المعنى كونه قيداً له في الجملة كما هو صريح كلام الشيخ في نحو جاء زيد وهو يسرع الخ فانه اعترف بأن هذه الجملة حال كما نقله عنه المصنف واعترف بأنه يمنع دخولها في صلة العامل فكان الحاصل أن الحال تارة تنسج العامل في الاثبات بأن تثبت لذي الحال ابتداءً بواسطة اثبات الحال لصيغته المنفصل أو صريح اسمه وتارة تستقل الحال بالاثبات بأن تثبت لصيغته ذي الحال المنفصل أو صريح اسمه كما في يسرع ومسرع في مثال المصنف فالاولى تكون بدون الواو والثانية لا تكون الا بالواو اه وكتب أيضا على قوله في صلة العامل ما نصه أي عامل الحال اه أطول (قوله وتنضم اليه الخ) عطف لازم أو تفسير مراد (قوله وتقدر تقدير المفرد) فاذا قلت جاء زيد يركب فالمثبت هو المجي حال الركوب لا المجي مع تقديره باثبات مستأنف فهو في تقدير جاء زيداً بكا (قوله وهذا) أي ما ذكر من الدخول في صلة العامل والانضمام اليه في الاثبات وتقديره تقدير المفرد مما يمنع الخ أي وهذا المذكور المقضي للترك يمنع فالترك يمنع فالاثبات بها واجب وهو المطلوب (قوله والا) بأن أعدته بدون قصد الاستئناف وعبرة ع ق ولولم تقصد الاستئناف لوجب ان تقول مسرعاً أو يسرع لان المضارع كالوصف في أول وهله فيكون دخلاً في ثبوت العامل ولو قصدت هذا المعنى أعني ضمها اليه ضم المفردة لكانت قد تركت المبتدأ الخ (قوله بمضبعة)

مع ظهور الاستئناف فيها
 تحسن زيادة رابط نحو قوله
 تعالى (فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم
 تعلمون) أي وأنتم من أهل العلم
 والمعرفة أو وأنتم تعلمون ما بينهما
 من التفاوت (وقال عبد القاهر
 أن كان المبتدأ في الجملة الاسمية
 الحالية ضمير ذي الحال وجبت
 الواو) سواء كان خبره فعلاً
 (نحو جاء زيد وهو يسرع أو)
 اسماً نحو جاء زيد (وهو مسرع)
 وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو
 حتى تدخل في صلة العامل وتنضم
 اليه في الاثبات وتقديره تقدير المفرد
 في أن لا يستأنف لنفسها الاثبات وهذا
 مما يمنع في نحو جاء زيد وهو يسرع
 أو وهو مسرع لانك اذا أعدت ذكر
 زيد وجئت بصيغته المنفصل المرفوع
 كان بمنزلة إعادة اسمه صريحاً
 في أنك لا تجد سبيلاً الى أن تدخل
 يسرع في صلة المجيء وتنضم اليه
 في الاثبات لان إعادة ذكره
 لا تكون حتى تقصد استئناف
 الخبر عنه بأنه يسرع والا لكانت
 تركت المبتدأ بمضبعة

بكسر الضاد كما في الحفيد أى مكان الضياع (قوله وجعلته لغوا في البين) أى ملغوا عن
 الاعتبار ومن يدا في البين وهو تفسير لقوله تركت الخ وكتب أيضا ما نصه لحصول الفائدة
 بدون الضمير فالتيان به يشعر بتعدد الاستئناف المنافي للاتصال فلا يستعمل بإفادة الربط
 فتجيب الواو (قوله في البين) أى فيما بين الخيال وعاملها لان القصد حينئذ الى نفس تلك
 الحال المفردة التي ليس لها في صيغة التركيب اثبات زائد على اثبات عاملها اه ع ق
 (قوله وجرى) معطوف على قوله كنت وضمير جرى يرجع الى المبتدأ أى وجرى ذلك
 المبتدأ وجرى عروفي أن تقول الخ أو الى قولك جاء زيد وزيد يسرع (قوله ثم زعم الخ) أى
 وهذا لا يصدر من العتلاء (قوله ولم يتبدى السرعة) فيه اشارة الى ان الحال في الحقيقة
 يسرع ويسرع في المثالين اه سم (قوله لا تجيء الجملة الاسمية الخ) شامل لكل جملة
 اسمية فلا تقيد بما المبتدأ فيها شيرى الحال كما هو ظاهر كلام المصنف ويدل على ذلك
 تشبيهه لما خرج عن القياس والاصل بخوفه الى في اه سم (قوله بنسب من
 التأويل) كما في قوله تعالى يا انا أوهم قائلون بترك الواو فيها تأويل ان الواو كحرف العطف
 فلا تجتمع مع حرف عطف آخر أو بنسب من التشبيه بالمراد كما في قولك كلمته فوه الى في
 لانه يتبادر منه أن المعنى مشافها وكذلك قوله تعالى قلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو
 أى متعادين وهذا التأويل لا يحسن في نحو جاء زيد وهو يسرع ولذلك قيل ان اسقاط
 الواو فيه خيب لان التأويل فيه ليس باستخراج معنى من الجملة يعبر عنه بالمراد قد باح به
 السياق فعدل عنه المعنى في الجملة كالتصريح بعدا وتبع بعضهم بعضا المنيد للتقرير على
 التعادى من الابعاض مع شمول الجنس لهم بخلاف قولنا متعادين فليس صريحا في ذلك
 ولو اقتضاه وانما التأويل باسقاط الضمير اه ع ق وقد علم بهذا وجه العدول عن المفرد
 الى الجملة مع أنها في موضع الحال المفردة راجع ع ق (قوله وهو مشعر الخ) اعتراض
 على المصنف وكتب أيضا قوله وهو مشعر الخ وافته السيد على ذلك وللعصام معهما كلام
 انظره في أطوله (قوله وجاء زيد وعمرو يسرع الخ) بل جاء زيد وعمرو الخ أولى وأولى
 (قوله بالطريق الاولى) أى وظاهر كلام المصنف خلافه اه ع ق ووجه الاولوية أنه
 جعلهما امشيهما - ما حيث قال أولا كان بمنزلة الخ وقال ثانيا جرى مجرى الخ ولا ريب
 أن المشبهة أقوى وعلى بعضهم الاولوية بأن الاستئناف هنا أظهر لان الضمير أقرب الى
 الاسم من الظاهر أو من الاجنبى (قوله نحو على كتفه سيف) مما تقدم فيه الطرف
 أو الجور على اسم مرفوع (قوله اذا أنكرتني بلدة الخ) على حذف مضاف أى أهل بلدة
 أو على الاسناد المجازى وأنكر ونكر بكسر العين واستنكر كلها معنى واحد يقال نكرت
 الرجل نكرا ونكورا اذا استنكرته والبازي به ككون الماء طامرا معروف وجهه بزا
 وانبازاغة في البازي وجهه أبارز ويزان اه فترى * (تنبيه) * بقى من الاقسام الجملة
 الشرطية والحكاية على منع وقوعها حالا فلا يقال جاءني زيد ان يسأل يعط وزعموا أنه اذا

وجهه لغوا في البين وجرى مجرى
 أن تقول جاءني زيد وعمرو يسرع
 أماسه ثم زعمم أنك لم تستأنف
 كلاما ولم يتبدى السرعة اثباتا
 وعلى هذا فالاصل والقياس أن
 لا تجيء الجملة الاسمية الامع الواو
 وما جاء بدونه فسيبيل سبيل الشيء
 الخارج عن قياسه وأصله
 بضرب من التأويل ونوع من
 التشبيه هذا كلامه في دلائل
 الاعجاز وهو مشعر بوجوب الواو
 في نحو جاء زيد وزيد يسرع أو
 يسرع وجاء زيد وعمرو يسرع
 أو يسرع أماسه بالطريق الاولى
 ثم قال الشيخ (وان جعل نحو على
 كتفه سيف حالا كثر فيها) أى
 في تلك الحال (تركها) أى ترك
 الواو (نحو) قول بشار
 * اذا أنكرتني بلدة أو نكرتها *
 (خرجت مع البازي على سواد)
 أى بقرية من الليل يعني اذا لم يعرف
 قدرى أهل بلدة أو لم أعرفهم
 خرجت منهم مصاحبا للبازي الذي
 هو أبكر الطيور مشقلا على شيء
 من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار
 الصبح فقوله على سواد حال تركه
 فيها الواو

أريد ذلك لرم أن تجعل الشرطية خبراً عن ضمير ذي الحال نحو جاء في زيد وهو أن يسأل يعط
فيكون الواقع موقع الحال الاسمية لا الشرطية كذا في المطول والاطول ولصاحب
الاطول معهم مناقشة فراجعه وفي يس أن إباحيان جو زوقوعها حالاً وأنها إذا وقعت
حالا لزم الواء خلافاً لابن جني وأن صاحب العروس قال ينبغي تقييد الجملة الشرطية
الواقعة حالاً بما إذا كان جوابها خبراً فانها حينئذ تكون خبرية وأما إذا كان جوابها
إنشاء فان الشرطية تكون انشائية والانشاء لا يقع حالاً ثم قال في المطول وأما الواء
الداخل على الشرط المدلول على جوابه بما قبله وذلك إذا كان ضد الشرط المذكور أو
باللزم لما قبل الشرط المذكور الذي هو كالعوض عن الجزاء كقولك أكرمته وإن يشمتني
وأطلبوا العلم ولو بالعين فذهب صاحب الكشف إلى أنها للحال والعامل فيها ما تقدمه
من الكلام وعليه الجمهور وقيل للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور أي أكرمته
إن لم يشمتني وإن شمتني وأطلبوا العلم ولم يكن بالعين ولو كان بالعين وقيل اعتراضية والجملة
معتزلة اه وعلى كونها للحال خرج الشرط عن طلب الجزاء فلا جواب له كفا في الاطول
والدما ميني وعلى كونها اعتراضية يكون من الاعتراض القليل وهو ما يجيء بعد مقام
الكلام ومثله في المطول بقوله عليه الصلاة والسلام أناس سيد ولد آدم ولا خفر (قوله
أن يكون الاسم) كسواد (قوله فاعلاً للظرف) لاستلزام هذا الوجه في تقديم ما أصله
التأخير ع ق (قوله لاعتماد على ذي الحال) أي صاحبها كالتما في خرجت (قوله
ههنا) أي في مقام الحالية خصوصاً أي بالخصوص أي لا الخبرية والوصفية (قوله أن
الظرف) نائب فاعل يقتدر (قوله في تقدير اسم الفاعل) أي فهو في تأويل المفرد فكثير
الترك فيه وقوله الآن يقدر فعل ماض أي لأن الترك كثير فيه أيضاً ولا يقدر مضارعاً
لأن الواو يجب تركها معه (قوله وفيه بحث) وجهه أنه إن كان سبب قوله خصوصاً كون
الأصل في الحال الأفراد فيقال كذلك الخبر والوصف وإن كان غيره فلم يبينه ويرد عليه
أيضاً أن تجوز تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو لأنه عند وجود الواو يقدّر بالماض
لأن المضارع وعند اتفائه يقدر بالمضارع إن شئت ولو كان تجوز تقدير ما يمنع معه الواو
ما منع من الواو لمنع تجوز تقدير اسم الفاعل لأن الواو بمنع مع وجودها لا حرق وقد
بين بما ذكر أن لا مانع من تقدير المضارع في نحو على كتفه سيف إن جعل الاسم مرفوعاً
على أنه فاعل اه ع ق وقوله إن كان سبب قوله الخ عبارة عن اسم إن كان سبب تقدير اسم الفاعل
ههنا خصوصاً الخ وقوله وإن كان غيره فلم يبينه قال الفري إذا جعل قوله خصوصاً احترازاً
عن الظرف الواقع صلة للموصول لم يرد الخبر والنعمة (قوله والظاهر الخ) لا يخفى
عليك أن هذا ليس بتوجيه لكلام الشيخ فإنه لم يبين من هذا وجه اختيار الأفراد في الحال
على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شيء اه فري ويوافقه قول بعضهم
أن قول الشارح والظاهر أي في توجيه كثرة ترك الواو (قوله في تقدير المفرد) وهذا

ثم قال الشيخ الوجه أن يكون
الاسم في مثل هذا فاعلاً للظرف
لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ
وينبغي أن يقتدر ههنا خصوصاً
أن الظرف في تقدير اسم الفاعل
دونه الفعل اللهم الآن يقدر فعل
ماض وهذا كلامه وفيه بحث
والظاهر أن مثل على كتفه سيف
يحتمل أن يكون في تقدير المفرد
وأن يكون جملة اسمية تقدم خبرها
وأن يكون فعلية مقدرة بالماض
أو المضارع فعلى تقديرين تمنع الواو
وعلى تقديرين لا تمنع الواو

أولى النزوعه الى الاصل ع ق (قوله فن أجل هذا) أى امتناع الواو على تقديرين
 وعدم وجوبها على تقديرين كثر تركها وترجى لانه جار في الاربعة وجوبا وأرجوازا (قوله
 وقال الشيخ الخ) هذا يخص ما تقدم في الشرح وهو قوله لا يجوز ترك الواو من الجملة
 الاسمية الا بضرب من التأويل فتأمل سم (قوله ويحسن الترك الخ) قال في الاطول ولقد
 أعجب حيث ختم بحث التذنيب بحسن الترك كما ختم بحث الاصل بحسن الوصل (قوله
 لدخول حرف) أى غير الواو قال في العروس ويدخل فيه غير كأن من الحروف مثل ان
 كقوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لما كونا الطعام ولا التبرئة كقوله تعالى
 والله يحكمكم لا معقب لحكمه اه وانظر بقية الحروف أماليت ولعل فهم من قبيل
 الانشاء فلا يقعان حالا كذا في بس (قوله يحصل بذلك الخ) فيه اشارة الى أن العلة
 في حسن الترك في ذلك ان دخول الحرف يحصل بنوع من الارتباط وقيل لكرهية
 اجتماع حرفين في الجملة الحالية ورجحه ع ق وجمارته وانما يحسن ترك الواو فيها
 حينئذ لكرهية اجتماع حرفين فيها وقيل لان دخول الحرف يحصل بنوع من الارتباط
 فان عني أن بعض الاحرف في أصلها يقدم معنى الارتباط كنشيه ما قبلها بما بعد ها في
 كأن مثلاً وتعدل ما قبلها بما بعد ها فهذا اليم الحرف لورود حسن الترك فيما ليس فيه
 ذلك كالتبرئة كما في قوله تعالى والله يحكمكم لا معقب لحكمه على أن هذا المعنى منتف
 عن هذه الاحرف حال كون جملها أحوالا لا يخفى أن الجملة الحالية لا يشبه بهما وان عني
 أنها سدت مسددا الواو الرابطة فكأنها ربطت فسد عاد ذلك في التحقني الى الاكتفاء
 بالحرف عن الواو كراهية لاجتماعهما فانه لعل الاقل أقرب اه (قوله كقوله) أى
 الفرزدق ع ق (قوله الحوارد) جمع حادر اه ع ق (قوله من حرد) بكسر الراء حردا
 بتسكين الراء وتحرى كها فهو حار و حردان والجمع حوارد مثل صاهل وصواهل وطالع
 وطوالع لان فاعلا اذا كان صفة لغير عاقل كان جمعه على فواعل قياسيا (قوله وجوانبي)
 تفسير (قوله لما في حرف التشبيه الخ) أى والعامل فيه كأنما لما فيه الخ وقولهم الحال
 لا تأتي من المبتدأ محله اذ لم يكن هنالك عامل غير الابتداء كما يرشد له تعاليمهم ذلك بقولهم
 لان العامل فيها هو العامل في صاحبها والابتداء ضعيف لا يعمل عملين اه ولا يعترض
 بمخالفته عامل الحال لعامل صاحبها لانه عند بعض المحققين أو يقال يكفي طلب حرف
 التشبيه في المعنى لصاحب الحال وان أهمل عنه (قوله من معنى الفعل) اذ هو معنى
 أشبه (قوله برد اله) أى ملبوسك وشاد باعتبار لفظ التجبيل والتعظيم المخبر به ما عنه
 مباغة ولو كان معناهما واحدا واستعارة لفظ الملبوس للوصف معروف للظهور في كل
 منهما اه ع ق (قوله حال) اما من الاحوال المترادفة بأن تكون الاحوال صاحبها
 واحدا كالسكاف في يقيمك أو المنداخله بأن يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي
 تشتمل عليه الحال السابقة مثل أن يجعل برد اله تجبيل وتعظيم حال من ضمير سالما

فن أجل هذا كثر تركها وقال
 الشيخ أيضا (ويحسن الترك) أى
 ترك الواو في الجملة الاسمية (تارة)
 لدخول حرف على المبتدأ يحصل
 بذلك الحرف نوع من الارتباط
 (كقوله فقلت عني أن تبصر بني
 كأنما * بني حوالتي الاسود
 الحوارد) من حردا اذا غضب فقله
 بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا
 من مفعول تبصر بني ولو لا دخول
 كأنما عليها لم يحسن الكلام الا
 بالواو وقوله حوالتي أى في أكناف
 وجوانبي حال من بني لما في حرف
 التشبيه من معنى الفعل (و) يحسن
 الترك تارة (أخرى لوقوع الجملة)
 الاسمية الواقعة حالا (بعقب مفرد)
 حال (كقوله والله يقيمك أنا سالما
 برد اله تجبيل وتعظيم) فقله
 برد اله تجبيل حال

كذا في المطول لكن الاستشهاد بالبيت على المقصود انما يأتي على الاحتمال الاول
كما في المطول فليس البيت نصافي المقصود لقيام الاحتمال الثاني وأيضا يحتمل أن يكون
رد الفاعل للما ويكون تجيلا بدلا من برد الك واذ اسلم تجييل الرجل وتعظيمه فقد سلم
الرجل كما في الاطول (قوله) ولولم يتقدمها قوله سالما لم يحسن الخ) فتركت الواو
في الجملة لمناسبة ما قبلها أعني الحال المفردة من ع

(الايجاز والاطناب والمساواة)

الثلاثة مقولة بالتشكيك قال الفنري قدّم الايجاز تنبيهاً على أنه يناسبه التقديم في
الكلام وأردفه بالاطناب لكونه مقابلاً له (قوله قال السكاكي) أي في الاعتذار
عن ترك تعريف الايجاز والاطناب من هذه الثلاثة تعريفاً يعين القدر لكل منهما بحيث
لا يزيد ولا ينقص اه ع ق (قوله) أما الايجاز والاطناب الخ) لم يذكر أن المساواة
من الامور النسبية والا قرب أنها منها اذ لا تعرف الا بالنسبة الى ثني الاطناب والايجاز
اه ع ق وقال الفنري لم يتعرض للمساواة مع أنها نسبية أيضاً لأنه لا فضيلة للكلام
الايواسط فابصر عن البليغ مساوياً له لا يكون فيه نكتة يعتد بها كذا في شرح
الشريف للمفتاح وفيه بحث لأن عدم الاعتماد اذا ما يكون اذا كان قصداً للبليغ التجريد
عن النكت وليس بتعيين لجواز أن يكون في المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها
غير البليغ وأما البليغ فن حقه أن يراعيها ويشير اليها مع كون اقطبها مقتضيات
ويؤيده ما أشار اليه من جواز كون الموجز بالنسبة الى مقتضى المقام مساوياً له عارف
الايواسط مع بداهته اللهم الا أن يقال مراده أنه ليس بليغاً من حيث أنه مساوياً له عارفهم
ان قلت فكذا في الايجاز والاطناب اذ ليس بلاغة الموجز مثلاً من حيث أنه أقل من
متعارف الاواسط بل من حيث اشتماله على خواص قلت كونه أقل من متعارفهم يشعر
بوجود خواص بخلاف المساواة اه (قوله فلا يكونهما نسبيين) عله لقوله الآتي
لا يتيسر الخ قدمت عليه أي والمنسوب اليه مختلف القدر لانه من هذا حتى ينتج عدم
امكان التعيين من ع ق والمنسوب اليه هو كل منهما بالنظر الى الآخر فكل منهما منسوب
ومنسوب اليه تأمل (قوله بالقياس) أي بالنسبة (قوله الى كلام أن زيد منه) يشير الى
أنه لا يقدح في كون الكلام موجزاً كونه زائداً على كلام آخر وكذا الكلام في كونه
أفقص وقد يجعلان من قبيل الشتاء أبرد من الصيف والعسل أحلى من الخل اه فنري
(قوله لا يتيسر الكلام فيهما) أي تعريفهما (قوله لا يترك التحقيق) لم يقتصر على
قوله الا بالبناء على أمر ع في عدم التصريح فيه بترك التحقيق فقد يكون الأمر العرفي
على وفقه اه سم (قوله والتعيين) أي تعيين القدر لخصوص لكل منهما في التعريف
وهذا تفسير من الشارح للتحقيق الواقع في كلام السكاكي غير ما فهمه المصنف وأورد
عليه النظر الآتي كما سيتضح لك أن نظره مبني على تفصيله بتحقيق معناه وتعيينهما

ولولم يتقدمها قوله سالما لم يحسن
فيما ترك الواو

*(الباب الثامن)

الايجاز والاطناب والمساواة)*

قال (السكاكي) أما الايجاز

والاطناب فلا يكونهما نسبيين

أي من الامور النسبية التي يكون

تعريفها بالقياس الى تعقل شيء

آخر فان الموجز انما يكون موجزاً

بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا

المفطن انما يكون مفطناً بالنسبة

الى ما هو أفقص منه (لا يتيسر

الكلام فيهما الا بترك التحقيق)

والتعين

(قوله أي لا يمكن الخ) أشار به إلى أن المراد بعدم التيسر عدم الامكان لأنه يمكن بعسر
 (قوله على أن هذا المقدار من الكلام يجوز) ظاهره اطلاق لفظ الجواز على نفس
 الالفاظ وهو يخالف ما سمي أي في قوله قريبا فالجواز أداء المعنى بأقل الخ فإن كان يطلق
 عليهم ما يكفي لفظ الخبر والانشاء فالمراد واضح وان كان لا يطلق إلا على أحدهما فقط فيقول
 أحد الموضعين يرجع إلى الآخر اهـ يس (قوله أذرب) للتكثير وقرب بعض المحققين
 أنها هذا التحقيق (قوله والبناء على أمر عرفي) لأنه لا بد من تعيين منسوب إليه لتمايز
 الأقسام وتنسب بطل وكلام الاوساط أولى بذلك (قوله على أمر عرفي) أي متعارف بين
 أهل العرف في أداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية اهـ أطول وكتب أيضا قوله على
 أمر عرفي وهو متعارف الاوساط أي فيكون المنسوب إليه الذي هو ذلك الأمر العرفي
 مضبوطا في الجملة لأن أفرادها وتفاوتت متقاربة فيكون المنسوب أيضا الذي هو
 الجواز والاطناب مضبوطا في الجملة (قوله وهو متعارف الاوساط) قيل قد يختلف
 متعارفهم بأن يتعارفوا بعبارة عن معنى واحد احدا اشما أزيد من الأخرى من غير زيادة
 في المعنى فالمعتبر منهم ما وان اعتبر الم تمايز الأقسام فليأتل فان ذلك قد يدفع بقوله
 الآتي لا يتسدررون في تأدية المعنى على اختلاف العبارات الخ كذا في سم (قوله ولا
 في غاية الفهاهة) أي العجز (قوله أي كلامهم الخ) وربما يشتل كلامهم على الحذف
 ومع ذلك لا يسمي اختصارا ويجازا لأنه متعارفهم فان عرفهم في طلب الاقبال ياريد وهو
 مشتل على الحذف وفي التحذير ايلانه والاسد اهـ أطول (قوله في مجرى عرفهم)
 الظاهر أن يقال ان كان مجرى مضموم الميم اسم مفعول فالإضافة من إضافة الصفة إلى
 الموصوف وان كان مفتوحا مصدر اسميا فهو بمعنى اسم الناعل والإضافة كما في الأول
 أيضا وقال ع ق أي عند جريانهم على عادتهم اهـ (قوله والمحاورات) أي المخاطبات
 فهو أعم مما قبله (قوله لا يحمد من الاوساط) قال في الاطول ولا يحمد أيضا من
 البليغ معهم لأنه لا يتقدم معهم بكلامه مزية سوى التجرب بدع المزاي اهـ وكتب أيضا
 مانصه ويحمد من البلغاء وان وقع منهم لانهم لا يأتون به الا لتسكتة ولكن حينئذ لا يكون
 متعارف الاوساط الذي يقاس به الجواز والاطناب اهـ ع ق (قوله ولا يذم أيضا
 منهم) قال في الاطول ولا من البليغ معهم وأما التسكتة بمتعارفهم اذا عرى عن المزية فلا
 يحمد ولا يذم من البليغ معهم ويذم منهم مع البليغ واذا اشتمل على المزاي التي هم غافلون
 عنها كما في ايلانه والاسد فمعهم لا يحمد من البليغ ولا يذم ومع البليغ يحمد لان البليغ
 بقصد به مزاي تتعلق بالاجازات التي فيها اهـ وكتب أيضا قوله ولا يذم أيضا منهم وان
 كان يذم من البلغاء اذا لم يقتضه الحال من ع ق ثم قال فعلم أن الكلام انما ينحصر
 في المدوح والمذموم بالنسبة إلى صدوره من غير أهل العرف الذين ليسوا من البلغاء اهـ
 (قوله عن حكم النعيق) النعيق تصويت الراعي في غنمه وصوت الغراب والمراد به هنا

أي لا يمكن التنصيص على أن هذا
 المقدار من الكلام يجوز ذلك
 اطناب اذرب كلام موجز يكون
 طنابا بالنسبة إلى كلام آخر وبالعكس
 (والبناء على أمر عرفي) أي والا
 بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف
 (وهو متعارف الاوساط) الذين
 ليسوا في مرتبة البلاغة ولا
 في غاية الفهاهة (أي كلامهم
 في مجرى عرفهم في تأدية المعاني)
 عند المعاملات والمحاورات
 (وهو) أي هذا الكلام
 (لا يحمد) من الاوساط (في باب
 البلاغة) لعدم رعاية مقتضيات
 الاحوال (ولا يذم) أيضا منهم لان
 غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالات
 وضعية والالفاظ كيف كانت ومجرد
 تأليف يخرجها عن حكم النعيق

أصوات الحيوانات والمراد بحكمه عدم دلالاته (قوله من عبارة المتعارف) العبارة بمعنى
 المعبر به والاضافة بيانية (قوله والاطناب الخ) الاطناب على اصطلاح السكاكي يتم
 المساواة كما سيحكي وهذا التفسير لا يلائمهم الا أن يقال هذا اصطلاح آخر اه فترى
 وكتب أيضا مانصه والمساواة أدأوه بقدر المتعارف (قوله الاختصار) وهو الایجاز
 وعبر به تفننا لانه لا فرق بينهما عند السكاكي كما في بس (قوله يرجع فيه تارة الى ما سبق)
 من رجوع المنسوب الى وصف المنسوب اليه أي يتطرق فيه الى ذلك (قوله سبق) أي لزوما
 وضمنا اذ كون عبارة المتعارف أكثر لم يسبق صريحا ولم يقل الشارح أي الى كونه أقل
 من عبارة المتعارف لانه نفسه فلا معنى لرجوعه له وليناسب قول المصنف بعد وأخرى
 الى كون المقام الخ حيث اعتبر فيه السكون المتعلق بالغير وهو المقام وفسر ع ق ما سبق
 بمتعارف الاوساط وعبارته يرجع في تعريفه تارة أي في بعض الاحيان الى اعتبار ما سبق
 وهو متعارف الاوساط فيقال كما تقدم الایجاز أن يؤتى بالكلام لمعنى هو أي ذلك
 الكلام أقل من المتعارف في ذلك المعنى ويرجع في تعريفه تارة الى اعتبار كون المقام
 الذي أورد فيه الكلام الموجز خليقا أي حقيقة واجد يراعى حسب الظاهر بكلام أبسط مما
 ذكره (قوله أي من الكلام الذي ذكره المتكلم) أي سواء كان الذي ذكره المتكلم نفس
 عبارة المتعارف أو أقل أو أكثر (قوله وهو غلط لا يخفى الخ) لان المعنى عليه أن الموجز
 ما كان أقل من مقتضى المقام الأبسط من المتعارف وهذا صادق بما اذا كان فوق
 المتعارف ودون مقتضى المقام أو مساويا للمتعارف ودون مقتضى المقام أو أقل منهما
 ولا يشمل ما اذا كان المقتضى مساويا للمتعارف أو أنقص ففيه قصور وعبرة ع ق ويلزم
 عليه ان ما كان أقل من المتعارف أي أو مساويا له وقد اقتضاه المقام لا يكون
 موجزا ولم يعرف له قائل اذ هو تحكم محض فالتفسير الاول متعين اه بتصرف (قوله
 على من كان له قلب) ع عقل أو ألقى السمع أي أصغى وأمال وهو شبهه د أي حاضر
 وفي كلامه اقتباس (قوله ظاهرا) وان كان باطن المقام يقتضي الاختصار على ما ذكر
 ليتفرغ لطلب المقصود اه ع ق (قوله فينبغي أن يبسط فيه الكلام الخ) أي بناء على
 الظاهر كأن يقال وهن أعظم اليسد والرجل وضعفت جراحة العين الى غير ذلك اه ع ق
 (قوله فلا ييجاز معنيان) عبارة الاطول فلا يختصا معنيان كونه أقل من عبارة
 المتعارف وكونه أقل مما يقتضيه ظاهر المقام وهل الایجاز كذلك لم يعلم من كلام المفتاح
 صريحان يفهم من قوله في ذكر أمثلة الایجاز ومن أمثلة الاختصار أنه لا يترق بينهما بل
 المتبادر من قوله ثم الاختصار لكونه من الامور النسبية في مقام تحقيق الایجاز أنه
 لا يفرق بين العبارتين اه وفي المطول بعد كلام قررته نعم لو قيل الایجاز أخص في اصطلاحه
 من الاختصار لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب اه
 فقول الشارح فلا ييجاز معنيان مبني على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي من أنه لا فرق

(فلا ييجاز أدأه المقصود بأقل
 من عبارة المتعارف والاطناب
 أدأوه بأكثر منها ثم قال الاختصار
 لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى
 ما سبق) أي الى كون عبارة
 المتعارف أكثر منه (و) يرجع
 تارة (أخرى الى كون المقام
 خليقا بأبسط مما ذكره)
 أي من الكلام الذي ذكره المتكلم
 ويؤهم بعضهم أن المراد بما ذكر
 متعارف الاوساط وهو غلط لا يخفى
 على من كان له قلب أو ألقى السمع وهو
 شهيد يعني كما أن الكلام بوصف
 بالایجاز لكونه أقل من المتعارف
 كذلك يوصف به لكونه أقل مما
 يقتضيه المقام بحسب الظاهر
 وانما قلنا بحسب الظاهر لانه
 لو كان أقل مما يقتضيه المقام
 ظاهرا وتحققا لم يكن في شيء من
 البلاغة مثله قوله تعالى رب اني
 وهن الأعظم مني الآية فانه
 اطناب بالنسبة الى المتعارف
 أعنى قوله يا رب شئت وأيجاز
 بالنسبة الى مقتضى المقام ظاهرا
 لانه مقام بيان انقراض الشباب
 والمقام المنسوب فينبغي أن يبسط فيه
 الكلام غاية البسط فلا ييجاز
 معنيان

بينهما عنده وكتب أيضا قوله فلا يجاز معنيان هذا معنى على ما ذكره الرندي وغيره من أنه
لا فرق بين الإيجاز والاختصار عند السكاكي فهو يستعمل الإيجاز تارة والاختصار
أخرى وقوله أي الشارح في المطول نعم لو قيل الإيجاز أن يخص الخيان لما مال إليه الشارح
نفسه اه فترى وكتب أيضا قوله فلا يجاز معنيان ويلزمه أن لا طنباب معنيين (قوله
بينهما عموم من وجه) بحجة عن فيما لو قيل رب شخص فانه أقل من متنتى الحال لاقتضائه
أبسط منه لكونه مقام التشكي من المام الشيب وانقراض الشبَاب وأقل من عبارة
المتعارف أيضا وهو يارب شخص بزيادة حرف النداء وياء الإضافة وفرد الثاني وهو كونه
أقل مما يقتضى المقام في الآية المذكورة مثلا إذ يقتضى المقام كما تقدم أكثر منه
والمعارف أقل منه كما لا يخفى ويتفرّد الأول وهو كونه أقل من المتعارف بخو قول
الصبا غزال عند خوف فوات الفرصة فانه أقل من المتعارف وهو هذا غزال وليس أقل
مما يقتضى المقام لانه يقتضى هذا الاختصار كما تقدم أول الكتاب ولا يخفى عليك اجراء هذه
النسبة أعنى نسبة العموم من وجه على التفسيرين في الاطنابين أيضا اه ع (قوله وفيه
نظر) أى في كلام السكاكي أولا وآخر اذ لا يل ما بعده وكتب أيضا قوله وفيه نظر قد قصر
نظر المصنف وفات عنه أمران ظاهران أحدهما أنهم جعلوا نحو نعم الرجل زيد من
الاطناب ولا عبارة للأوساط غيره وثانيهما أنه لم يحفظا تعريف الإيجاز عن دخول
الاخلال وتعريف الاطناب عن الحشو والتطويل اه أطول (قوله والجواب الخ) عبارة
المطول وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه أنه لا يمكن أن يحقق ويعين أن هذا
القدر من الكلام إيجاز وذلك اطناب على ما مر وبينهما تفاوت لانه اعتبر في المختصر
تيسر التحقيق وفي المطول عدم امكانه وفي النثرى ما نصه فوقف فيه أى في الجواب بأن
قول السكاكي لكونه من نسبين لا تيسر الكلام في ما يدل على أنه يستدل على مدعا عطا
النسبة ولا شك أن مطلق النسبة لا يقتضى ذلك كما ذكره اه وحاصل المناقشة أن مقصود
المتن أن مطلق الكون نسبيا لا يقتضى عدم التيسر المذكور كما يعطيه تعليل السكاكي به
وهذا الاشكال بجوابه على ما ذكره الشارح أيضا لان مجرد كونه نسبيا لا يقتضى عدم
امكان تعيين المقدار أيضا قال سم وقد يدفع هذا عن عبارة المختصر لانه لم يعتبر عدم
الامكان الآن يقال ان مجرد كونه نسبيا لا يقتضى العسر أيضا تأمل اه (قوله لان ما ذكره
بيان لمعناهما) فبيان لمعناهما ما ذكره دليل على عدم هذه الإرادة وبحيث في ذلك بأنه لا يدل
اذ لا يلزم من عسر المعنى عدم بيانه وكثيرا ما يبينون المعاني التي هي في غاية الاشكال
الا أن يجاب بأنه لاحظ في الاستدلال بما ذكره سباق السكاكي فانه ساق عدم التيسر
للاعتذار عن ترك التحقيق فلما أراد عدم التحقيق في معناه ما التزم تأمل سم (قوله بل
أراد تيسر التحقيق الخ) عبارة ع ق بل مراده تيسر التعريف المقتهنى تعيين المقدار
بحيث لا يزداد عليه ولا ينقص لتوقف ذلك كما تقدم على اتحاد المنسوب اليه اه وكتب

بينهما عموم من وجه (وقيه
نظر لان كونه الشئ نسبيا
لا يقتضى تيسر تحقيق معناه)
اذ كثيرا ما تحقق معاني الامور
النسبية وتعرف بتعريفات تليق
بها كالأبوة والاختوة وغيرهما
والجواب أنه لم يرد تيسر بيان
معناها لان ما ذكره بيان لمعناهما
بل أراد تيسر التحقيق والتعيين
في ان هذا القدر إيجاز وذلك
اطناب

أيضا مانعه وقد علمت ان مجرد النكون نسبيا لا يقتضى هذا التعسير بل مع كون المنسوب اليه مختلفا (قوله والبسط) أى ذى البسط أى الكلام صاحب البسط الموصوف اذ الموصوف انما هو الكلام لا البسط فالموصوف صفة للمضاف المقتدر لا للبسط اذ ف وقال بعضهم المراد بالبسط المبسوط (قوله الموصوف) يكونه أن يمين الكلام المذكور (قوله بأن يقال الایجاز الخ) تصوير للبناء وبأن يقال فى الاطناب ان بنى على المتعارف هو أداء المقصود بأكثر من عبارة المتعارف وان بنى على البسط هو أداء المقصود بأكثر مما يقتضيه المقام (قوله أو مما يليق بالمقام الخ) أى فى البناء على البسط (قوله ردا الى الجهالة) أى والمطلوب من التعاريف الانخراج من الجهالة لا الرد اليها ع (قوله وكيفيتها) أى المتعارف وأنت لا كتاب التأنيث من المضاف اليه أو باعتبار الكلمات وكتب أيضا قوله وكيفيتها أى من تقديم وتأخير وغير ذلك فيزداد بذلك الجهل ولو كان الكيف لا يتعلق به الغرض ههنا الآن الجهل به يزداد به جهل الشيء فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهولا من ع (قوله أو المراد بالكيفية طول الكلمات وقصرها) (قوله أى مقدار) مفعول يقتضى قدم عليه (قوله والجواب الخ) قال فى الاطول فيه بحث لان متعارف أو وسطا العرب لا يتيسر للحجم فالتعريف لا ينفع الا المتبوع لغة العرب والتصنيف عام لسكل محصل فهو ردا الى الجهالة لكثير من الخطاطين وان البليغ لا يحتاج الى علم المعاني فتعريفات الفن لطالبي البلاغة لا للبلاغة فالتعريف بما يخص معرفته بالبلاغة ردا الى الجهالة نعم انما ينفع التعريف لان ما سبق فى الابواب السابقة تكفل من معرفة المقامات ما يكفي فى معرفة البسط اللائق بالمقام اه وقوله لان متعارف الخ قدح فى ردة الشارح جهالة متعارف الاوساط وقوله وان البليغ الخ قدح فى رده جهالة البسط الموصوف تدبر (قوله قوال المعاني) أى فهمى على قدرها فى عرف الوضع عرف أى معنى يفرغ فى هذا القالب من اللفظ للعلم بأن المعنى الذى يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقة وذلك سهل مدرك مدرك الوضع وان كان عاميا فان ادراكه هذا المقدار شأن كل أحد يتعلق بالمحاورات لانه لا دقة فيه اه ع (قوله أيضا قوله قوال المعاني لانهم مفهومة من الالفاظ وعكس بعضهم نظرا الى ان المعنى يستحضر أو لا ثم يبنى باللفظ على طبقه وجع بأن الاول باعتبار السماع والثانى باعتبار المتكلم (قوله والاقرب الخ) يقتضى ان ما قاله السكاكى قريب الى الصواب مع أن غرض المصنف انه ليس بصواب لانه يظهر فيه ولم يجب عنه وعدل الى غيره و يقتضى أيضا ان هذا ليس بصواب بل أقرب اليه وأجيب بأن افعل التفضيل ليس على بابه وأن المراد بالقرب الى الصواب التمكن منه وكثيرا ما يعبر بالقرب من الشيء عن كونه اياه كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فان العدل داخل فى التقوى (قوله المقبول) أى المعبر عن طرق التعبير عن المعنى المراد ثلاثة المساواة والایجاز والاطناب كما أن غير المعبر ثلاثة الاخلال والتطويل والحشو اه

(ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف) بأن يقال الایجاز هو الاداء بأقل من المتعارف أو مما يليق بالمقام من كلام أبسط من الكلام المذكور (ردا الى الجهالة) اذ لا تعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف أن كل مقام أى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويرجع اليه والجواب ان الالفاظ قوال المعاني والاوساط الذين لا يقدرون فى تأدية المعاني على اختلاف العبارات والتصرف فى لطائف الاعتبارات لهم حجة معلوم من الكلام يجرى بينهم فى المحاورات والمعاملات وهذا معلوم للبلاغة وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهم ما جتمعوا وما البناء على البسط الموصوف فانما هو للبلاغة العارفين بعمق قضايا الاحوال بقدر ما يمكن لهم فلا يجهل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط (والاقرب) الى الصواب (أن يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد

يس (قوله تأدية أصله) أى أصل المراد وأصل مقبهم أى تأديته وقال بعضهم إضافة
 بيانية على مذهب من يجوزها فى الضمير اه حشنى وبه يجب عما قاله فى الاطول الاول
 تأديته لان المراد بالمراد أصله بل الاول المقبول من طرق التعبير عن أصل المراد تأديته اه
 (قوله بلفظ مساو له) بأن يؤدى بما وضع لاجزائه مطابقة اه ع ق وكتب أيضا ما نصه
 اعتمد فى معرفته أن الاول مساواة والثانى ايجاز والثالث اطناب على اشعار المنهومات
 بذلك كما لا يخفى اه أطول وكتب أيضا ما نصه لقائل ان يقول ما أنكره المصنف على
 السكاكى يرجع اليه كلامه لان التأدية بلفظ مساو يتعين أن يكون المراد مساواته
 المساواة الوضعية وهى انما تعرف بالعرف اللغوى الذى يعمله الاوساط لانهم انما
 يتجاوزون بمقدار ما يقيسه الوضع فقد عاد الامر الى الاحالة على العرف وقد يجب بأن
 معرفة الوضع لا تتوقف على العرف فانظره ع ق وقال فى الاطول وههنا البحوث الاول أنه
 ان اراد بالمقبول المقبول مطلقا سواء كان من البليغ أو من الاوساط فالرأى والناقص
 غير مقبولين من الاوساط لانهم ما خرج عن طريقهم لاداع وان اراد بالمقبول من البليغ
 فليس المساوى والناقص الوافى مقبولين مطلقا بل اذا كان الاداع والثانى ان قولنا جاء فى
 انسان وقولنا جاء فى حيوان ناطق كلاهما تأدية أصل المراد بلفظ مساو فينبغى أن
 لا يكون أحدهما اطنابا والاخر ايجازا وبالجملة لا يشمل تعريف الايجاز ايجازا القصر
 والثالث ان قولنا جدك ونظائره مساواة بتعريف السكاكى ايجازا بتعريفه فنزاعه مع
 السكاكى فى نقل اصطلاح القوم ومثله لا يسمع منه بدون سند قوى ولو قيل المراد المساوى
 بحسب عرف الاوساط فتعريفه يؤل الى ما ذكره السكاكى ويرد عليه ما أو رد عليه
 الرابع أن الايجاز والاطناب والمساواة مختصة بالكلام البليغ كما علم من تقسيم الفن
 الى الابواب الثمانية فلا يتم تعريف الايجاز والاطناب ما لم يقيد بالبلاغة بل هو أن يكون
 الناقص الوافى غير فصيح وكذا الزائد لقائده اه وقوله فى البحث الاول فليس المساوى
 والناقص الوافى الخ يقتضى أن الاطناب مقبول من البليغ مطلقا وليس كذلك ويمكن
 الجواب عن أصل البحث الاول باختصار الشق الثانى وان المصنف انكسر فى عدم التقييد
 بالداعى على العلم به من كون الكلام فى أساليب البلاغة التى هى مطابقة الكلام لمقتضى
 الحال وعن الثانى بأننا انسلم ان جاء فى حيوان ناطق تأدية بلفظ مساو وعن الثالث بأننا
 لانسلم ان جدك ايجاز لان التقدير فيه لرعاية أمر لفظى واللفظ المساوى لأصل المراد هو
 متعارف الاوساط لكن لما لم يأخذ المصنف بعنوان متعارف الاوساط لم يرد عليه ما أو رده
 على السكاكى الذى أخذه بهذا العنوان وعن الرابع بأنه انكسر فى عدم التقييد على
 ما قد تدبر (قوله أو بلفظ ناقص) بأن يؤدى بأقل مما وضع لاجزائه وقوله أو بلفظ زائد
 بأن يكون بأكثر مما وضع لاجزائه مطابقة اه ع ق (قوله فالمساواة أن يكون الخ)
 المتبادر من هذا التقرير أن قول المتن لقائده قيد فى الاطناب فقط وهو صريح الاحتراز

تأدية أصله بلفظ مساو له) أى لأصل
 المراد (أو) بلفظ ناقص عنه واف
 أو بلفظ زائد عليه لقائده) فالمساواة
 أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد
 والايجاز أن يكون ناقصا عنه
 وافيابه والاطناب أن يكون زائدا
 عليه لقائده

الآتي في المتن أيضا وقد نظر في ذلك في العروس بأنه يقتضي أن المساواة مقبولة مطلقة
وان كان المقام يقتضي الإيجاز والاطناب قال والذي يظهر ان قوله لفائدة تعلق بالثلاثة
من جهة المعنى وان كانت عبارته تقتضي ان لفائدة تعلق بالناقص والزائداه وما صرح
به من اقتضاء عبارته ان لفائدة تعلق بالناقص والزائد غير مسلم بدليل أخذ محترزه فيما يأتي
فقد بر (قوله غير وافي به) بحيث يحتاج في دلالة على المراد الى تكافؤ وتعسف فلا يريد
أن يقال اذا وجدت قرائن الدلالة اعتبرت فتكون مقبولة وان لم توجد فلا دلالة لأصلا حتى
تكون مقبولة أولا والجواب أن القرائن لا بد منها لكن قد يكون تفهم منها انفسا وتكفا
لخفاها وبعد الاخذ منها كما يشهد صدق الذوق بذلك في شاهد الاخلال المشار اليه بقوله
والعيش الخ اه ع (قوله كقوله) من مجزؤ الكامل (قوله خير) أي لان الجاهل
الاجق يتعمم بما وجد ولا يضيق على نفسه بشيء والثاني يتأمل في العواقب والافات
وخوف العناء فلا يجدد للعيش لذة (قوله في ظلال) حال من ضمير خير (قوله النول)
بالضم والفتح الحق اه أطول (قوله والجهالة) عطف تفسير (قوله من عاش) أي من
عاش من عاش مطول (قوله أي مكدودا) جعل كذا مصدر بمعنى اسم المفعول حالا ويحتمل
انه مفعول مطلق على تقدير مضاف أي عيش كد (قوله أي الناعم الخ) بيان لما أخل به
وكتب أيضا قوله الناعم تقييد للعيش المذكور وقوله في ظلال العقل تقييد لمن عاش (قوله
وفي ظلال العقل) قال في الأطول لا يخفى انه لا يلائم تقييد العيش الشاق بكونه في ظلال
العقل وينبغي أن يقول في شدة احراق اشراقا العقل وكأنه أوقعه في التعبير بظلال
العقل المشاكاه (قوله فيكون مخلا) قال في المطول وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف
ان العيش المعتد به أعنى العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحق دون العقلاء المتأملين
في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النول كناية عن العيش الناعم والعيش
الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحررين في أمورهم وأشار بألفظ وجه الى ان العيش
في ظلال الجهل والحاجة لا يكون الانعام وأن العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل
حتى انه لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل لكان كالتكرار وينبغي على ذلك لفظ الظلال اه أي
فيفهم من البيت على هذا أن العيش الناعم اللازم للجهل والحاجة خير من عيش العاقل
المستأنز للكثرة والمشقة وهذا مقصود الشاعر أو بمعنى مقصوده وقال الجلال السيوطي
في شرح منظومته انه لا اخلال في البيت بل فيه النوع البيدي المسمى بالاحتباك (قوله
الاديم) أي الجلد أي جلد الذراعين وقوله لراشيه أي انتهى التقيد الى راشيه فاللام
بمعنى الى التي للغاية تأمل (قوله ومينا) في رواية مينا فلا شاهد فيه (قوله واحد) فلا
فائدة في الجمع بينهما ما مطول لا يقال الفائدة التأكيدي لان التأكيدي يكون فائدة اذا
قصد لا اقتضاء المقام اياه وليس مقام هذا الكلام مقتضيا لذلك لان المراد منه الاخبار
بضمون القصة ولا يقال يتعين المين للزيادة فلا يكون من التطويل لان الاول جاء في محله

(واحتراز وافي عن الاخلال)
وهو أن يكون اللفظ ناقصا
عن أصل المراد غير وافي به
(قوله والعيش خير في ظلال
النول) أي الحق والجهالة (من
عاش كذا) أي مكدودا متعوبا
(أي الناعم وفي ظلال العقل) يعني
أن أصل المراد ان العيش الناعم
في ظلال النول خير من العيش
الشاق في ظلال العقل وانقطعه
غير وافي بذلك فيكون مخلا فلا
يكون مقبولا (وه) احتراز (بقا لانه عن
التطويل) وهو أن يزيد اللفظ على
أصل المراد لا لانه لا يكون اللفظ
الزائد متعينا (نحو) قوله
وقد دت الاديم لراشيه
(والتي) أي وجاء قولها كذا ومينا
والكذب والمين واحد فقوله
قد دت أي قطعت

والثاني معطوف لان المراد بعدم التعيين كما تقدم ان أهم الاستعمال في موضع الآخر
في ذلك التركيب كفي من جهة المعنى ولا عبرة بالتقديم والتأخير واللام يوجد تطويل أصلا
ولا يحتاج اليه للقافية والوزن وانما العبرة بأصل المعنى في التركيب وهو يصح بكل منهما
اه ع (قوله العرقان في باطن الذراعين) يتدفق الدم منهما عند القطع ع (قوله
الجذعية) قرر بعضهم انه بائن كبير لا غير وضبطه بعضهم به وبالتصغير وفي الاطول جذعية
بالجيم والذال ككريمة اه (قوله الابرش) البرش في الاصل نقط تحت الفون شعر الفرس
ثم نقل للبرص وسمى به ذلك الرجل واهل لذلك اه ع وفي الفري الابرش اسم رجل
كان به برص فكأنوا به عنه اه (قوله والبيت في قصة قتل الزبالخ) ملخصها ان جذعية
الابرش قتل أباهما فسكت حتى تقوى ملكها فبعثت اليه بأن ملك النساء لا يحل من
ضعف فأردت رجلا أضيف اليه ملكي وأترقيده فلم أجده كنوا غير له فاقدم الى ذلك فقدم
مصدقا لها غير مستعد للحرب وقد أعدت لاختذه فرسانا فلما حضر أحاطوا به فأدخلته بيتها
وأمرت بشدة عنده كما يفعل بالمقصود فقطعت راسه واهرت باحضار طشت يسيل فيه
الدم فاسترسل به الدم حتى مات وغرضها في موته بهذا الوجه التمكن من اشفاء الغيط فيه
بالدم وهو في سبيل الموت اه ع (قوله كالندي) ورد هنا أن الندي ليس زيادة لفظ المعنى
مدلول غير محسوس بل انما باللفظ لانه فاسد في المقام والحشوم
التبيل الأول كالتطويل لم تقدم من أنه لا يفرق بينهما الا بالتعيين وعده وقد يجاب
بأن المراد بالزيادة بالنسبة للحشوم وأن يوتي بما لا يحتاج اليه سواء كان ذلك المأني به مدلول
على معناه بغيره أم لا اه ع وكذلك الاطناب لا يجب أن يكون مستنادا لما قبله بل اذا
أقبح بالشئ المعناه وفيه دققة في المقام مناسبة لا يأتي به لاجلها الاوساط من الناس وانما
يتنظرون له البلاغة وأهل النطننة وقصد الاتيان بذلك كان اطنابا ولو أوجبنا في الاطناب أن
يكون معناه مدلول لما قبله خرج كثير مما أوردوه في هذا الباب عن معنى الاطناب وبهذا
يجاب عن كل ما أورد في هذا الباب من هذا الخط فيما ذكره المصنف بعد قاله أيضا ع
في اسبابي (قوله في قوله) أي المتنبى (قوله لولا لقاء شعوب) أي لولا يقين لقاء المنية
لم يكن للأمور المنكورة فضل (قوله هي علم) أي علم جنس (قوله للمنية)
سميت بذلك لتفريقها الاجتماع (قوله صرفها للضرورة) عبارة الاطول كسرت
للضرورة وهل انصرفت كما قال الشارح فيه تردد لان الجوز بالكسر يحصل لجميع باب
ما لا ينصرف باللام والاضافة مع أن البعض غير منصرف بالاتفاق فجرد الكسر بلا
تنوين لا يدل على الانصراف اه وفيه نظر (قوله وعدم الفضيلة على تقدير الخ) أي
الذي هو مفهوم البيت المعبر فيه بالولا وأما منطوقه فهو ثبوت الفضيلة على تقدير وجود
الموت لأن لولا حرف امتناع لوجود أي حرف يدل على امتناع جوابها لوجود شرطها
وقوله لا فضل فيها هو الجواب أي دليله وهو منفي ونفي النفي اثبات فيصير منطوق الكلام

والراشيان العرقان في باطن
الذراعين والتصغير في راسه وفي
آلتي الجذعية الابرش وفي قدمت
وفي قوله الزباء والبيت في قصة قتل
الزباء الجذعية الابرش وهي معروفة
(و) احتراز أيضا بقائده (عن الحشوم)
وهو زيادة متعينة لا لقائده (المفسد)
للمعنى (كالندي في قوله ولا فضل
فيها) أي في الدنيا (للشجاعة والندى
* وصبر الفتى لولا لقاء شعوب) هي
علم للمنية صرفها للضرورة وعدم
الفضيلة على تقدير عدم الموت انما
يظهر في الشجاعة والصبر

ثبوت الفضل على تقدير وجود الموت (قوله لتيقن الشجاع بعدم الهلاك) أى فلا يكون له فضل إذا قدم على المعركة (قوله وتيقن الصابر بزوال المكروه) وعدم الهلاك بتلك الشدة فلا فضل له لأن الناس كلهم إذا تيقنوا ذلك صبروا حرصا على الفضيلة اه ع ق وكتب أيضا ما نصه لعلمه بعدم موته تلك الشدة وكتب أيضا قوله وتيقن الصابر لا يقال ذلك التيقن على تقدير الموت وعدم الخلود أشد لأننا نقول هذا مسلم لكن بدون التلذذ من منافع الدنيا بخلاف تقدير الخلود اه حفيد (قوله فان بذله حينئذ أفضل) لأن الخلود يزيد الحاجة الى المال (قوله وغاية اعتذاره الخ) أى الاعتذار عنه بحيث يخرج عن الفساد قال الحفيد ليس بشئ فإنه على تقدير الخلود خوف الابتلاء بالشدة والاحتياج أكثر وعلاقة القلب بحبة المال أشد وأما رجاء البذل المالى فتثقل الأحوال ففي غاية الضعف بخلاف تقدير الموت وعدم الخلود ولذا كان ترك الشاب للمال أفضل من ترك الشيخ القافى اياه تأمل (قوله علم) مفعول مطلق مبين للنوع أو مفعول به معناه المعلوم (قوله فلفظة قبله خشو) لأن القبليّة مفهومة وقد تعين للزيادة اذ لا يصح عطفه على اليوم كما عطف الامس فيكون التثدير وأعلم علم قبله بالاضافة الى التعسف اه ع ق وقال فى الاطول لك أن تقول اللام للاستغراق أى كل أمس ووصفه بالقبليّة من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد تبيننا العمومه وتنصيصا عليه كما ذكر فى قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه (قوله وهذا بخلاف الخ) دفع لما قد يقال هلا جعل قبله بمنزلة بعينى فى قوله أبصرته بعينى مثلافه يكون تأكيذا وايضاح الجواب أن التأكيذ لا يكون الا عند خوف الانكار أو وجوده أو تجويز الغفلة أو نحو ذلك ولا يصح شئ من ذلك هنا فزادته ليست لقصد التأكيذ بل قصد التأكيذ انما يكون فائدة عند اقتضاء المقام له والاك كان خشوا وكتب أيضا قوله وهذا بخلاف الخ فليس من الخشو (قوله الى التأكيذ) أى لدفع المجاز لانه يحتمل أبصرته بقاى وسعته بقاى وأمرت بكاتبه (قوله قدمها) أى فى التثميل (قوله لانها الاصل) أى أصل يقاس عليه الايجاز والاطناب لأن تصورهما من حيث ذاتها لا يتوقف على شئ بمعنى ان ادراكه ان هذا ادال على مجموع ما وضع له فقط من غير تعرض لاكثر من هذا لا يتوقف على شئ ومن هذا الوجه يقاس عليها فلا ينافى أنها نسبية أيضا يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لأن ذلك من حيث وصفها بالاساوة المعتبرة اصطلاحا وهى أنها اللفظ ليس فيها ايجاز أى نقصان عن الاصل ولا اطناب أى زيادة عليه ولا يقاس عليها من هذا الوجه فتأمل اه ع ق وكتب أيضا قوله قدمها لانها الاصل المقيس عليه قيل الاولى أن يذكر وجه تقديمها فى الضبط الاجمالى السابق أعنى قوله والا قرب أن يقال الخ فإنه مقتضى لبيان فائدة العدول عن أسلوب قوله الباب الثامن الايجاز والاطناب والاساوة وأما التقديم فيما نحن فيه فنقرع التقديم فى الضبط الاجمالى وقد يجاب بأن التفصيل هو المقصود والاجمال

لتيقن الشجاع بعدم الهلاك
وتيقن الصابر بزوال المكروه
بخلاف البازل ماله اذا تيقن
بالخلود وعرف احتياجه الى
المال دائما فان بذله حينئذ أفضل
عما اذا تيقن بالموت وتخلّف المال
وغاية اعتذاره ما ذكره الامام
ابن جنى وهو أن فى الخلود وتثقل
الأحوال فيه من عسر الى يسر
ومن شدة الى رخاء ما يمكن
النفوس ويسهل البوس فلا يظهر
لبذل المال كثير فضل (و) عن
الخشو (غير المفسد) للمعنى
(قوله)

وأعلم علم اليوم والامس قبله
ولكننى عن علم ما فى غد علم
فلفظة قبله خشو غير مفسد وهذا
بخلاف ما يقال أبصرته بعينى
وسعته بأذنى وكتبته بيدي فى مقام
يقتر الى التأكيذ
* (المساواة) *

قدمها لانها الاصل

توطئة له فلهذا ذكر وجه التقديم في التفسير اه وقال في الاطول قدمها مع تأخرها
عن الايجاز والاطناب في مقام التصوير لقلة مباحثها وأما في مقام التصوير فراجع على
شأنهما في باب البلاغة وقال الشارح قدمها لانها الاصل والمقيس عليه وفيه أن المقيس
عليه للمساواة والايجاز والاطناب هو المعنى على ما اختاره المحنف (قوله المقيس عليه)
أي المنسوب اليه (قوله ولا يحق) أي ينزل (قوله المكر السيئ) هو من جانب الحق
أن يفعل بالبعد ما يملكه قيل في الآية اطناب بذكر السيئ بعد المكر فإن المكر لا يكون
الاسيئاً اه وفي القنري ولا يحق المكر السيئ الا بأهله حاق به الشيء أي أحاط به ووصف
المكر بالسيئ ايماء الى أن بعض المكر ليس سيئاً كما في قوله تعالى ومكروا ومكر الله لان
مكر الله جزاء السيئ وجزاء السيئ ليس سيئاً (قوله الا بأهله) أي بمسئته (قوله
وقوله) أي النافية يحاطب أبا قابوس النعمان بن المنذر (قوله المنتأى) اسم مكان
من انتأى عنه أي بعد (قوله أي موضع البعد عنك) فيه إشارة الى أن عنك متعلق
بالمنتأى وهو مبني على أن اسم المكان يعمل في الظرف والمنشور أنه لا يعمل فيه ولا
في غيره وعليه فالجار والمجرور متعلق بوسع على معنى البعد من سم ويس (قوله شبهه
بالليل) أي في عمومها الاماكن وبلوغه كل موطن لسعة ملكه وبسطه يده فلا ينفات منه
أحد (قوله حذف المستثنى منه) تقديره بأحد (قوله وفي البيت حذف جواب الشرط)
زاد في الاطول وحذف المعطوف عليه الشرط ثم قال بعد ذكر الجواب الذي في الشرح
على أنه قد صرح كثير من النحاة بأن مثل هذا الشرط أعني الشرط الواقع حالاً لا يحتاج
الى الجزاء هذا ولا يخفى عليك أن ذكر المستثنى منه اذا لم يكن الفائدة يكون حشواً وأنه
يشكل كون البيت مثلاً للمساواة باعتبار حذف متعلق الخبر الظرف أيضاً الآن يقال
التحقيق أنه لا حذف والتقدير لا امر لفظي حتى ان ذكر متعلق خبر الظرف يكون حشواً
منسداً للوجوب حذفه اذا افساد أعم من أن يكون افساد القاعدة اللفظ أو المعنى فما
ذكره الشارح من أنه لو ذكر كان تطويلاً لا وثوق عليه اه مع بعض حذف وقوله فما
ذكره الشارح أي في الكلام على ولكم في القصاص حياة وكتب أيضاً قوله حذف
جواب الشرط بناء على مذهب البصريين أن الجواب لا يمتد إلى اه يس (قوله لا امر
لفظي) المراد بالامر اللفظي ما لا يتوقف افادة المعنى عليه في الاستعمال وانما جاز الى
تقديره مراعاة التواعد النحوية الموضوعة لاصل تركيب الكلام وسماه امر اللفظي
لعدم توقف تبادر المقصود على تقديره والماض أن ما جرى عرف الاستعمال بالاستغناء
عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام المأني به يكون تقديره مراعاة للقواعد المتعلقة
باللفظ فلا يكون حذفه ايجازاً والمستثنى منه والجواب مستغنى عنهما في ذلك التركيب
غير محتاج اليهما في الافادة فلا يكون حذفهما ايجازاً وما جرى العرف بذكره بحيث
لا يستغنى عنه في نفس التركيب الا لقرينة خارجية فيكون حذفه ايجازاً للحاجة اليه

المقيس عليه (نحو ولا يحق المكر
السيئ الا بأهله وقوله
فانك كالليل الذي هو يدرك
وان خلت أن المسأى عنك واسع)
أي موضع البعد عنك ذو سعة شبهه
في حال سخطه وهوله بالليل قيل في
الآية حذف المستثنى منه وفي البيت
حذف جواب الشرط فيكون كل
منهما ايجازاً للمساواة وفيه نظر
لأن اعتبار هذا الحذف رعاية
لامر لفظي لا يقتقر اليه تأدية
أصل المراد

في المعنى اه ع ق وكتب أيضا قوله رعاية لامر لفظي الخ ان قلت لو سلم ذلك في الآية فلا يسلم في البيت اذ الشرط يقتضي الجزاء البتة فاذا لم يذكر وجب تقديره والاختلاف أصل المعنى فليس تقديره لامر لفظي بل لتأدية أصل المراد قلت معنى الجزاء يفهم من المصرع الاول بلا احتياج الى تقديره بحسب تأدية أصل المراد كذا في الفري (قوله بل تطويلا) بل حشوا كما في الاطول وغيره لتعين الزائد وقد يجاب بأن المراد التطويل اللغوي الشامل للحشو (قوله ايجازا القصرا الخ) الفرق بين ايجازا الحذف الآتي والمساواة ظاهر وكذا الفرق بين مقاميهما كما تقدم وأما الفرق بين ايجازا القصص والمساواة وبين مقاميهما فهو أن المساواة ما جرى به عرف الاوساط الذين لا يقتضون لادماج المعاني الكثيرة في لفظ يسير والايجاز بالعكس ومقام المساواة كثير مثل أن يكون الخطاطب ممن لا يفهم بالايجاز أو لا يتعلق غرضه بادماج المعاني الكثيرة ومقام الايجاز كتحقيق الغرض بالمعاني الكثيرة ويكون الخطاطب مع من يتنبه لفهمهم ما ولا يحتاج معه الى بسط من ع ق (قوله وهو ما ليس بحذف) أي ملتبسا بحذف (قوله ما ليس بحذف نحو قوله تعالى الخ) هو ان أريد بالقصاص الحكم به مجازا واما ان أريد ولكم في مشروعية القصاص حياة وهو المتبادر فهو مما فيه ايجازا الحذف اه ع ق (قوله لان معناه الخ) أي ما يقصد أن يفيد ولو بالاتزام (قوله اذا علم الخ) يؤخذ منه أن المراد ولكم في علم القصاص أي العلم به فيكون من ايجازا الحذف فتدبر ثم رأيت في الاطول قال بعد قول المصنف ولا حذف فيه مانصه أو رده عليه أن ما ذكره المصنف في بيان كثرة معناه يفيد أن الحياة في شرع القصاص أو العلم به ففيه الحذف ويدفعه أن معنى النظم أن القصاص منشأ الحياة غاية ان منشئته مبينة بأن العلم به أو شرعه يوجب الحياة اه وقوله ما ذكره المصنف أي في الايضاح والذي ذكره فيه هو ما ذكره الشارح بقوله لان معناه الخ (قوله واعتبار الفعل الخ) جواب اشكال والمراد بالفعل الفعل اللغوي على حذف مضاف أي دال الفعل أي الحدث فيشمل الاسم كذا في سم (قوله الطرف) أل الجنس اذهناظر فان لكم وفي القصاص (قوله كان تطويلا) الاحسن ان يقول حشوا لان الزائد متعين فترى اه سم وانما قال الاحسن لامكان الجواب بما قاله بعضهم ان المراد التطويل اللغوي الشامل للحشو (قوله ولكم) لم يسقط لكم مع انها ليست من المناظر ليستقيم قول المصنف ما يناظره منه (قوله عندهم) أي في اعتقادهم ولعل نكتة التقيد به انه ليس كذلك في الواقع ولعل أوجز شئ في هذا المعنى في الواقع القصاص حياة (قوله أوجز كلام في هذا المعنى) ليس في كلامه ما يدل على أن قولهم المذكور من ايجازا القصص فلا ينافي ما يأتي من احتياج قواهم الى تقدير محذوف (قوله بقله حروف الخ) خبر فضله (قوله يناظره قولهم) كذا في نسخ وعليه فالضمير المستتر في يناظره يرجع الى قولهم القتل أننى للقتل والبارز فيه يرجع الى ما الواقعة على في القصاص حياة

حتى لو صرح به لكان اطنابا بل تطويلا وبالجمله لانسلم أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد (والايجاز ضربان ايجازا القصص وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حياة فان معناه كثير ولفظه يسير) وذلك لان معناه أن الانسان اذا علم أنه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى أن لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لم لبعض فكان في ارتفاع القتل حياة لهم (ولا حذف فيه) أي ليس فيه حذف شئ مما يؤدى به أصل المراد واعتبار الفعل الذي يتعلق به الطرف رعاية لامر لفظي حتى لو ذكر كان تطويلا (وفضله) أي رجحان قوله ولكم في القصاص حياة (على ما كان عندهم أوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل أننى للقتل بقله حروف ما يناظره) أي اللفظ الذي يناظره قولهم القتل أننى للقتل (منه) أي من قوله ولكم في القصاص حياة وما يناظره منه هو قوله في القصاص حياة لان قوله لكم زائد على معنى قولهم القتل أننى للقتل بحروف في القصاص حياة

وفي نسخ مناظر قولهم باستقاط الهاء قال يس قال بعض أهل الحواشي هذا الذي تلقينته
عن الأستاذ سلمه الله اه وعلمه فالضمير المستتر يرجع الى ما وكل صحيح من جهة المعنى لأن
المناظرة مفاعلة من الجانبين (قوله مع التنوين) وقد لا يعتبر التنوين المذق في الوقف
(قوله لا بالكتابة) والالكانت حرف الآية اثني عشر بحذف التنوين وإثبات ياء
في وهمزة أل (قوله والنص الخ) يعارضه كون سألوه طريقة البرهان فلما من البلاغة
فترى سم ويمكن دفعه بأن ذلك اذ لم يقتض المقام التصريح والتخصيص لغرض في ذلك
والمقام هنا يقتضي التصريح والتخصيص لرغب العام والخاص في تلك الحياة ويحافظ
الجميع عليها (قوله والنص على المطلوب) بخلاف قولهم فانه انما يدل على المطلوب
باللزام من جهة أن نفي القتل يستلزم ثبوت الحياة المنفية بوجوده (قوله يعنى الحياة)
اذا اتفاه القتل ليس مطلوباً بالذات بل لطلب الحياة والنص على المطلوب أعون على القبول
اه أطول (قوله لمنه) على اعظم الحياة الخاصة في القصاص (قوله بواحد) أى
بسبب قتل مة قول واحد قتل قاتل واحد (قوله لفصل لهم الخ) قال في الأطول ولك أن
تريد تعظيم الحياة الحياة مع سلامة الاعضاء اذ القصاص يعم العضو والنفس اه (قوله
في عهد الجنس) في سببية وقوله من الحكم يان الجنس (قوله أو النوعية) عطف على
التعظيم وكتب أيضاً قوله من النوعية حينئذ النوعية غير حينئذ التعظيم وان كانت
الحياة العظيمة نوعاً ولذا ذكره ما فترى اه سم (قوله وهى الحياة الخاصة الخ) قال
في الأطول لا وجه لتخصيص النوعية بهذا الوجه والتعظيم بالوجه الاول بل كل من
الوجهين يصلح أن يكون وجه الكل منهما اه ويمكن دفعه بأن يجعل في كلامه احتياطاً
(قوله أى الذى يقصد قتل) أى لا المقول بالفعل لانه لا حياة له (قوله بخلاف القتل
الخ) هذا بحسب ظاهر اطلاق عبارتهم وان كان المراد بالقتل القصاص لكن يكفي
لرجحان الآية عدم اطراد قولهم بحسب ظاهر اطلاقه بخلاف الآية الكريمة (قوله
وخاؤه عن التكرار) عورض بأن فيه نوعاً من الحسنات وهورداً العجز على الصدر وأجيب
بأن الحسن ليس من جهة التكرار بل من جهة ردة العجز على الصدر ولهذا قالوا الاحسن
في ردة العجز على الصدر أن لا يؤدي الى التكرار بأن لا يكون كل من اللغتين بمعنى الآخر
فقولهم وان اشتمل على جهة حسن مشتمل على جهة مرجوحية ويكفي لرجحان الآية أن
ليس فيها جهة مرجوحية أفاده في المطول وهو يشعر بأن المعنى هنا متحد وهو كذلك
من جهة أن كلامه عن ارهاق الروح وان كان الاول على وجه القصاص والشانى على وجه
الظلم وكتب أيضاً قوله عن التكرار أى في الجملة اه يس والا فالقتل الاول أريد به القتل
قصاصاً والقتل الثانى أريد به القتل ظالمالكن لما كان كل ارهاق الروح كان هناك تكرار
(قوله فان تقديره الخ) اعترضه الحفيد بأن الظاهر أن الاحتياج الى تقدير محذوف انما
هو لا مرفضى كما في قوله تعالى ولا ينجى المكر السيئ الا بأهله وأجاب عنه سم فقال

مع التنوين احدى عشر وحروف
القتل أنفى للقتل أربعة عشر أعنى
الحروف المملوطة اذ بالعبارة يتعلق
الايجاز لا بالكتابة (والنص) أى
وبالنص (على المطلوب) يعنى الحياة
(وما يشمله تكبير حياة من التعظيم
لمنه) أى منع القصاص ايهاهم
(عما كانوا عليه من قتل جماعة
بواحد) فصل لهم في هذا الجنس
من الحكم أعنى القصاص حياة
عظيمة (أو) من (النوعية) أى
لكم في القصاص نوع من الحياة
وهى الحياة (الخاصة) لامة قول
أى الذى يقصد قتل (والقاتل) أى
الذى يقصد القتل (بالارتداد)
عن القتل لمكان العلم بالقصاص
(واطراده) أى وبكون قوله
واحكم في القصاص حياة مطرداً
اذا لاقتصاص مطلقاً سبب للحياة
بخلاف القتل فانه قد يكون أنفى
للقتل كالذى على وجه القصاص
وقد يكون أدعى له كالقتل ظالم
(وخاؤه عن التكرار) بخلاف
قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل
ولا يخفى ان الخالى عن التكرار
أفضل من المشتمل عليه وان لم يكن
مخلاً بالفصاحة (واستغناءه عن
تقدير محذوف) بخلاف قولهم فان
تقديره القتل أنفى للقتل

أقول قد يتنوع ما قاله بأن تفضيل القتل على تركه لا على غيره كالضرب والجرح لا يفهم من غير هذا المحذوف فليس لمحض أمر صناعي اه وحاصله أن هذا الاعتراض إنما يتجه لو كان المقدر من غيره لا من تركه وأجاب بعضهم بأن المحذوف هنا لم يستثنى مسدده اه (قوله من تركه) لا يخفى أن الترتل لا ينفى القتل حتى يصلح لأن يكون مفضلا عليه فالمراد أنني من كل زاجر اه أطول (قوله والمطابقة) فيه أن القتل ونفيه أيضا متضادان اه أطول (قوله في الجملة) المعنى على لؤى ولو في الجملة وكتب أيضا قوله في الجملة أى سواء كان التقابل على وجه التضاد أو السلب ولا يجب أن يكون ذلك كما سيأتى في محله قاله سم وقال يس أى سواء كان التقابل بحسب الذات أم لا كالقصاص والحياة فإن القصاص إنما كان مقابلا للحياة ومضادا لها باعتبار أن فيه قتلا والقتل يقابل الحياة بفعل ما يشتمل عليه مقابلا في الجملة اه والظاهر أن مقابلة القتل للحياة ليست أيضا ذاتية بل باعتبار اشتماله على الموت المقابل للحياة فتكون مقابلة القصاص للحياة بواسطة اشتماله على القتل المشتمل على الموت المقابل للحياة وإن شئت قلت مقابلة القصاص للحياة باعتبار اشتماله على الموت (قوله وإيجاز الحذف) من إضافة المسبب إلى السبب (قوله أما جزء جملة) المراد بجزء الجملة ما ليس مستقلا كالشرط وكجوابه وبالجملة المستقل وأشار الشارح بقوله عمدة كان أوفضله إلى أنه ليس المراد بالجزء هنا أحد ركني الجملة بل ما يشمل الفضلات على أن كون حقيقة الكلام الذي ترادفه الجملة على قول هي المسند إليه والمسند وما عداه ما خارج عن حقيقته مذهب ابن الحاجب وذهب البعض إلى أن حقيقة الكلام ما اشتمل عليه من عمدة وفضله تدبر (قوله بدل من جزء جملة) بدل كل وإنما لم يجعله نعما لأنه عطف عليه ما لا يصلح نعما وذلك قوله صفة أو شرط لعدم اشتقاقهما ما جعل السكلا بدلا ليصح الأعراب فيه ما جمعا لأن المعطوف على البديل بدل وعلى النعت نعت (قوله نحو واسأل القرية) بناء على أنه لم يرد بالقرية أهلها إيجازا من سلا والافتلاح حذف وكذا على القول بأنهم على حقيقةها والسؤال على وجه الإيجاز كما قاله التابع السبكي قال لا يقال الأصل عدم هذا الاحتمال لانه قول هذا معارض بأن الأصل عدم الإيجاز وقال العضد انه ضعيف ونقل داود الظاهري ان اسم القرية مشتق بين المكان وأهله كذا في يس (قوله متى أضع العمامة تعرفوني) يحتمل أن المعنى متى أضع عمامة الحرب وهي البيضة أو المغفر على رأسي تعرفوني وشجاعتى ويحتمل أن المعنى متى أضع العمامة عن وجهي الساترة لعرفتوني ولا تجهلوا وجهي لشهرتي من عرق (قوله أى ركاب لصعاب الامور) الظاهر أنه معنى مجازي وأن المعنى الحقيقي صعدا للعبات (قوله وقعت صفة المحذوف) بناء على جواز حذف الموصوف بالجملة من غير اشتراط كون الموصوف بعض اسم متقدم مجرورين أو في كقولك ما منهم تكلم أو ما فيهم نجح (قوله أى انكشف أمره) فيكون جلا لازما (قوله أو كشف الامور) فيكون جلا متعديا (قوله

من تركه (والمطابقة) أى وباشتماله
على صفة المطابقة وهي الجمع بين
معنيين متقابلين في الجملة كالقصاص
والحياة (وإيجاز الحذف) عطف
على إيجاز القصر (والمحذوف) أما
جزء جملة (عمدة كان أوفضله
مضاف) بدل من جزء جملة نحو
واسأل القرية (أى أهل القرية
أو موصوف نحو
أنا ابن جلا) وطلاع النبايا
متى أضع العمامة تعرفوني
النبوة العقبه وفلان طلاع النبايا
أى ركاب لصعاب الامور وقوله
جلا جملة وقعت صفة المحذوف
أى أنا ابن (رجل جلا) أى
انكشف أمره أو كشف الامور

وقيل جلاهما علم) ولا شاهد عليه (قوله مع الفهم) أي المستتر (قوله لا عن الفعل
 وحده) والالكان مفسر وفلان هذا الوزن لا يختص بالفعل (قوله وكان وراءهم) أي
 امامهم على بعض التأويل (قوله أو شرط كما تر) نحو قوله تعالى فالتة هو الولي أي ان
 أرادوا وإيا فالتة هو الولي (قوله في آخرباب الانشاء) في قوله وهذه الاربعة يجوز تقدير
 الشرط بعدها الخ اه ع (قوله أو جواب شرط) لا ينبغي أنه لو كان الحكم في جزاء
 الشرط وكان الشرط قيداً كما دل عليه كلام المصنف في أقول بحث أحوال المسند وشرطه
 الشارح المحقق ووافقه السيد السند في أنه مذهب المنتاح والمصنف لكان حذف جزاء
 الشرط من حذف الجمله وإبقاء قيدها كما في قوله تعالى ليحقق الحق فإنه لا فرق بينهما في حذف
 أصل الجمله وإبقاء متعلقه اه أطول وكتب أيضاً ما نسه الفرق بين حذف الجواب ههنا
 وحذفه في قوله وان خلت الخ حيث جعل ذلك من المساواة وهذا من الإيجاز أنه هناك
 تقدم ما يدل عليه فكانه ذكر بخلافه هنا فإنه تأخر أي فضعفت الدلالة وكأنه لم يذكر اه
 ع ف وقوله فكانه ذكر بل قيل ان المتقدم هو الجواب (قوله اما المجزأ الاختصار الخ)
 انظر حكمة ذكر النكت في ههنا دون غيره وما حكمة الاختصار على ههنا النكت مع
 أنها قد تكون غيرها كاختبار مقدار تنبيه السامع اه وفي يس نقل عن سم في حواشي
 المطول خص هذا النوع بذكر نكت الحذف دون غيره مما قبله للاهتمام به لأن فيه حذف
 كلام برأسه واقتصر على ما ذكره من النكت للاعتناء بما ذكره من هاتين النكتين لكثرة
 قصد الحذف لهما حتى كانه لا يكون الا لهما ولذا أورد ههنا بالعبارة المشعرة بالحصر
 (قوله نحو واذا قيل الآية) ناقس فيه في العروس فقال يمكن أن يكون ذلك من القسم
 الثاني بأن يكون حذف إشارة الى أنهم اذا قيل لهم ذلك فعلوا شيئاً لا يحيط به الوصف
 واما المقصد أن تذهب نفس السامع كل مذهب يمكن اه (قوله لا يحيط به الوصف)
 وذلك عند قصد المبالغة لكونه أهمل هو بأمر غريب في مقام الوعيد أو الوعد
 والقرائن تدل على هذا المعنى ويلزم من كونه بهذه الصفة فيما يظهره المتكلم ذهاب نفس
 السامع ان تصدق التقديره كل مذهب فإما من شيء يتدبره فيه الا ويحتمل أن يكون ثم أعظم
 من ذلك وهذان المعنيان أعني كونه لا يحيط به الوصف وكون نفس السامع تذهب فيه
 كل مذهب فتجبر صفة ههنا ما مختلف ومصدوقهما متحد فقد يقصد ههنا البليغ معاً وقد
 يخطر له أحدهما فقط ولتباينهما فهو ما عطف الثاني بأو فقال أوله تذهب نفس السامع
 في تقديره كل مذهب فيحصل الغرض من كمال الترغيب أو الترغيب اه ع ف (قوله
 كل مذهب) أي كل ذهاب فهو مفعول مطلق أو في كل مذهب فهو مفعول في (قوله
 مثالهما ولو ترى) أي المثال الصالح للاحظة كل منهما على البديل أو معاً (قوله ولو ترى
 الخ) قال في الاطول فان قلت هل يقدر في النظم جزاء لاقرينة فيكون عبثاً لعدم فهم
 السامع فهو بمنزلة التسكيم بما لا يفهم أو لا يقدرون فيكون القاء الشرط القاء ما لا يصح

وقيل جلاهما علم وحذف
 التثوين باعتبار أنه منقول عن
 الجملة أعني الفعل مع الفهم
 لا عن الفعل وحده (أو وصفه نحو
 قوله تعالى وكان وراءهم ملك
 يأخذ كل سفينة غصبا أي) كل
 سفينة (نحوه أو نحوها) كسامة
 أو غير معينة (بدليل ما قبله) وهو
 قوله فأوردت أن أعينها الدلالة على
 أن الملك كان لا يأخذ المعيبة (أو
 شرط كما تر) في آخرباب الانشاء
 (أو جواب شرط) وحذفه يكون
 (اما المجزأ الاختصار نحو واذا قيل
 لهم اتقوا الآية) فهذا شرط حذف
 جوابه (أي أعرضوا بديليل
 ما بعده) وهو قوله تعالى وماتت بهم
 من آية من آيات ربهم الا كانوا
 عنها معرضين (أو لئلا لالة على أنه)
 أي جواب الشرط شيء (لا يحيط به
 الوصف أو تذهب نفس السامع
 كل مذهب يمكن مثالهما ولو
 ترى اذوقه واعلى النار)

قوله افعل شيئاً الخ هذا لا يناسب
تركيب الآية والمناسب له
ما سيذكره عن ع

خذف جواب الشرط للدلالة على
أنه لا يحيط به الوصف أو لذهب
نفس السامع كل مذهب ممكن
(أو غير ذلك) المذكور كالسند اليه
ولمسند والمفعول كما مر في الأبواب
السابقة وكالمعطوف مع حرف
العطف (نحو قوله تعالى لا يستوي

منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل
أي ومن أنفق من بعده وقاتل بدليل
ما بعده) يعني قوله تعالى أو لئلا
أعظم درجة من الذين أنفقوا من
بعده وقاتلوا (وأما جلة) عطف
على ما جزمه جلة فان قلت ماذا
أراد بالجلة ههنا حيث لم يعد الشرط
والجزاء جلة قلت أراد الكلام
المستقل الذي لا يكون جزأ من
كلام آخر (مسببة عن) سبب
(مذكور نحو ليحق الحق ويطل
الباطل) فهذا سبب مذكور خذف
مسببه (أي فعل ما فعل أو سبب
لذا كور نحو) قوله تعالى فقلنا
اضرب بعصا الحجر (فانفجرت
ان قسدر فضر به بها) فيكون قوله
فضر به بها جلة لتحذوفة هي سبب
لقوله فانفجرت (ويجوز أن يقدر
فان ضربت بها

السكوت عليه قلت هذا الشكال قوى وأظن أنه اذا لم تنصب قرينة على الخصوص بقدر
مهم فالتقدير افعل شيئاً هو الغاية في ذلك وخذف مثل هذا الجزء المذهب النفس كل
مذهب ممكن بخصوصه أو للاشارة الى أنه لا يحيط به الوصف اه (قوله خذف جواب
الشرط) وتقديره رأيت أمراً فظيعة ما لا وهو يحتمل أن يكون مثلاً له ما على البدلية
أو مثلاً للاجتماعهما حيث تقصدا فادتم ما معاً ثم تقدير الجواب بما ذكر في نفسه شيء وهو أن
عظمة الجواب وقطاعه موجوده ولو مع التصريح وقد يجب أن الجواب شيء
مخصوص خذف لانهما حفظا عنه والتهويل على السامع وأما ما ذكر فهو تقدير معنوي
فان السيد اذا قال لعبدته والله لئن قت يا فاجر وسكت عظم عليه الامر وذهبت نفسه كل
مذهب في التقدير ومعلوم أن الجواب الذي يقدره السيد عذاب مخصوص خذف لما
ذكر اه ع و انظره مع كلام الاطول الذي نقلناه عنه (قوله أو غير ذلك) معطوف على
مضاف وقوله في المطول عطف على جواب الشرط لا يجري على القول الصحيح من أنه اذا
تعددت المعطوفات كان العطف في الجميع على الاول وقديقال مقصوده مجزء الاحتراز
عن كونه عطفاً على مجزء الاختصار كذا في سم وقوله اذا تعددت المعطوفات أي وكانت
غير حرف مرتب كما هنا فان أو غير مرتب (قوله والمفعول أي غير المضاف) اذ هو قد سبق
في مجموع المضاف المذكور سابقاً (قوله نحو قوله تعالى لا يستوي منكم) الآية قال في
الاطول وتحتل الآية والله أعلم أن لا يكون فيه خذف وبفسر بأنه لا يستوي منكم
جماعة أنفقوا من قبل الفتح فهم مع اشتراكهم في الاتفاق قبل الفتح متفاوتون لتفاوتهم
في الاتفاق والاختلاف فيه ويكون قوله أو لئلا أعظم درجة بيان أنهم مع تفاوت
درجاتهم أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعده وقاتلوا (قوله حيث لم يعد الشرط والجزء
جمله) أي مع أن كلامهم ما جلة (قوله قلت أراد الخ) أي هنا وان كان الذي سبق له أن
الكلام المقصود هو الجزء والشرط قبله (قوله مسببة) بدل من جلة لانعت لعطف ما لا
يصلح للتعبية عليه على ما مر في قول المصنف مضاف الخ (قوله ليحق الحق) وضنه قول أبي
الطيب أتى الزمان بنوه في شيبته * فسرهم وابتلاه على الهرم
أي فسأنا اه أطول وكتب أيضاً قوله ليحق الخ وقيل قوله ليحق متعلق بقطع أي في قوله
قبل يريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين وعلى هذا لا تكون الآية مما
نحس فيه ويصح أن يقال في مثله أيضاً انها جلة سبب لمذكور لان الفعل سبب لحقيقة الحق
وبطلان الباطل وكل علة غائية يصح أن يقال عليها اسم السبب واسم المسبب لانها علة
في الاذهان معلولة في الاعيان كذا في عروس الافراح اه يس (قوله أي فعل ما فعل)
من تقوية المؤمنين ونصرتهم وتضعيف الكافرين وخذلانهم لهذا السبب وهذه الغاية
التي هي احقاق الحق أي اثبات الحق الذي هو دين الاسلام وابطال الباطل وازالته
الذي هو دين الكفر اه ع ق (قوله فضر به بها) فالخذف للعاطف والمعطوف عليه

(قوله فقد انفجرت) تقدير قد لا أجل الفاء الداخلة على الماضي اذ الماضي الواقع جوابا لا يتنزل بالفاء الا مع قد (قوله فيكون المحذوف جزء جملة الخ) ولكن كون الجواب ماضيا ينافي استقبال الشرط الذي هو الاصل فاما أن يقول على معنى المضارع أو يقول على تقدير الحكم كما قال ابن الحاجب ترتب الجواب على الشرط اما باعتبار معناه كان قام زيد يقيم عمرو اما باعتبار الحكم كان تعتد على بكر امك الآن فتشدا كرمك بالامس أي فاحكم الآن بكر امك امس أي فاقب اكرامك معتكبه ولهذا قالوا انما يتحقق مضمه كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل الله على تأويل فهو مساو حاله من قبل أي فيحكم مساو اذا أخيه في السرقة الكائنة منه قبل اه ع ق وقوله فاما أن يقول على معنى المضارع أي وفائدة قد التمهيدية لتحقق ترتب الانفجار على الضرب وقوله أو يقول على تقدير الحكم أي والحكم التحيزي متأخر عن الضرب (قوله جزء جملة وهو الشرط) قال في الاطول وجزء من الجزاء أيضا هو كلمة قد اه (قوله وهو الشرط) ظاهره اطلاق الشرط على مجموع اذا الشرط ومدخولها كذا في يس (قوله ومثل هذه الفاء) أي مما يقتضي الترتب (قوله تسمى فاء فصحيحة) سميت فصحيحة لافصاحها عن المحذوف أولانها لا تنصح عن معناها في الاكثر الا للنصيح أولانها لا ترد الا من النصيح لعدم معرفة غيره بمرادها اه سم وكتب أيضا قوله فصحيحة لافصاحها بما يدر قبلها قيل يجب ان سميت فصحيحة أن تكون عاطفة على محذوف كما في التأويل الاول وقيل انما تسمى فصحيحة على تقدير الشرط لافصاحها أي دلالتها على الشرط وقيل تسمى بذلك على التقديرين أي تقدير الشرط وتقدير المعطوف عليه اه ع ق وهو اوضح لما في الشارح فقول الشارح قيل الخ راجع لقوله تسمى الخ (قوله وقيل على التقديرين) هذا هو الذي رجحه السيد في شرح المفتاح (قوله في بحث الاستئناف) من باب النصل والوصل (قوله على حذف المبتدأ والخبر) أي هم نحن (قوله على قول من يجعل الخصوص مبدءا محذوف) أي أو مبدءا والخبر محذوف وأما على قول من يجعل الخصوص مبدءا والجملة قبله خبرا فالكلام محذوف فيه جزء الجملة اه ع ق وقوله أو مبدءا والخبر محذوف انما ترك هذا القول لما في معنى اللبيب من رده بأن الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا استثنى مسدده كما في يس (قوله عاطف على اما جملة) الاولى على اما جزء جملة لان المعطوفات اذا تكررت بالواو كانت على الاول (قوله أي فارسلون الى يوسف الخ) فالمحذوف من النظم أربع جمل متعلقاتها ومتعلق أرسلون وحرف النداء القسم مقام جملة لكن قال في الاطول ومما ينهك عليه البصيرة الوفاة أن المراد بالاكثري من جملة بجملة ان أو أكثر لاجلة وبعضها أيضا كما يوههم ما ذكره في بيان تقدير الآية لان الجملة وبعض الجملة من اجتماع القسمين فالنقصود بالتشليل حذف فاعلوا فانه فقال له ولا يخفى أن التقدير أكثر مما ذكره اذ التقدير أرسلون الى يوسف لاستعبره الرؤيا وأخبركم بتعبيره فاعلوا الخ اه (قوله

فقد انفجرت) فيكون المحذوف جزء جملة وهو الشرط ومثل هذه الفاء تسمى فاء فصحيحة قيل على التقدير الاول وقيل على الثاني وقيل على التقديرين (أو غيرهما) أي غير المسبب والسبب (فحو) فهم الماهدون على ما تر في بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدأ والخبر على قول من يجعل الخصوص خبر مبدءا محذوف (وأما ما ذكر) عاطف على اما جملة أي أكثر من جملة واحدة (فحو قوله تعالى أنا أنبئكم بتأويله) فأرسلون يوسف أي فأرسلون الى يوسف

لاستعبره الرؤيا) أي لا طالب منه تعبيرها (قوله على وجهين) أي يأتي على وجهين أي أنه
تارة يكون مع عدم قيام شيء مقامه وتارة يكون مع قيام شيء مقامه (قوله أن لا يقيم)
أي ذو أن لا يقيم (قوله كما مر) يشعر كلامه بأن ما مر من الأمثلة كاهم لم يقيم فيه شيء مقام
المحذوف وليس كذلك فإن المحذوف في قوله واسأل القرية عما قام فيه القرية مقام
المحذوف فمثال القسمين مثال القسم الثاني موزع على المصنف اه أطول أي غفل
المصنف عنه (قوله وان يقيم) أي وذو أن يقيم (قوله لأن تكذيب الرسل الخ) قال في
الاطول ونحن نقول إذا تقدم زمان الجلة الحالية على زمان عاملها تجعل القصة حالاً ولا
يجب أن جاري في هذا المقام اه (بل هو سبب لمضمون الجواب) هو ترك الحزن والصبر وكان
سبباً له لأن المكروه إذا عظم طاب وهان (قوله لمضمون الجواب المحذوف) اعترض بأن
الجواب لا يحذف إذا كان فعل الشرط مضارعاً وأجيب بأن هذا مذهب البصريين
والفراء وأجاز ذلك قياساً بقية الكوفيين على أن الشئ قال رد على الدماميني محل هذا
الاشتراط ما لم يقيم مقام الجزاء شيء والا كما هنالم يكن المحذف ضرورة اه كذا في يس
(قوله أي فلا تحزن واصبر) قال في الاطول الاظهر أن التقدير فلا يقدح في رسالتك
فانه قد كذبت الخ (قوله وأدلتك كثيرة) هذا بالنسبة إلى القسم الاقل وهو أن لا يقيم شيء
مقام المحذوف وكتب أيضاً قوله وأدلة كثيرة أعلم أن الدليل في الحقيقة على أصل المحذف
شيء واحد هو العقل والتمسك بما هو في دليل التعيين أي تعين المحذوف كما ستعرف عليه
(قوله والمقصود الاظهر على تعيين الخ) أي ويدل المقصود الخ وفيه أن المحذوف هو نفس
المقصود الاظهر فيتحقق الدليل والمذكول الا أن يقال المراد وأظهر به قصده على تعيين الخ
فاختلفا ثم الدلالة على خصوص المحذوف وبذلك الدلالة يحتمل التعيين ويمكن جعل
تعيين بمعنى معين والاضافة من اضافة الصفة إلى الموصوف نسبة على هاتين المساحتين
صاحب الاطول وكتب أيضاً قوله على تعيين الخ فيه ان الدلالة على تعيين المحذوف
تتضمن الدلالة على المحذف فالدليل على التعيين دليل على المحذف والمذكول لذلك هو العقل
ويدفع بأن المراد ان العقل قديلاً وحده على المحذف ويفتقر في الدلالة على التعيين إلى
شيء آخر قد يستقل في الامرين على ما فيه كما سيأتي انظر ع ق (قوله فالعقل دل الخ)
جعل الدليل العقل ولا يبعد أن العقل مستدل لدليل وان الدليل عدم تصور تعلق الحرمة
بالاعيان إذا الحرمة عبارة عن طلب الترك ولا ع في اطلب ترك الاعيان بدون ملاحظة
تناولها ونحوه فمأمله سم (قوله انما تعلق بالافعال) أي على الحق اذ لا معنى لتعلق
التكليف بالذوات لعدم القدرة عليها وقوله دون الاعيان أي كما يقول الحنفية من ع ق
وقال الفري المسئلة أصولية مذكورة في كتب الاصول وما ذكره الشارح مذهب المعتزلة
والعراقيين من أهل السنة وأما على مذهب جمهور أهل السنة فتعلقها بالاعيان حقيقة
يراد به تحريم العين كالحجر والخزير ونحوهما اه وفي الاشياء والنظائر لتأج السبكي اتفق

لاستعبره الرؤيا ففعلوا فانا ه فقال
له يا يوسف والمحذف على وجهين
أحدهما أن لا يقيم شيء مقام
المحذوف بل يكتب في القرينة
(كما مر) في الأمثلة السابقة (وان
يقيم نحو قوله تعالى وان يكذبوك
فقله كذبت رسل من قبلك) فتدبر
فقد كذبت رسل جزاء الشرط لان
تكذيب الرسل متقدم على
تكذيبه بل هو سبب لمضمون
الجواب المحذوف أقيم مقامه
(أي فلا تحزن واصبر) ثم المحذف
لا بدله من دليل (وأدلتك كثيرة
منها ان يدل العقل عليه) أي على
المحذف

أثبتنا من طوائف أهل السنة على أن الحبل والحزمة وسائر الأحكام الشرعية ليست من صفات الأعيان وذوهم من ينتمي إلى أبي حنيفة رحمه الله تعالى من علماء الكلام إلى أنها صفات للمحال قال وينبغي على المسئلة أن حرمت عليكم أمهاتكم ونحوه هل هو مجمل فن قال بالثاني نفى الاجمال ويلزمه الوقوع فيه لأن الذات إذا كانت محرمة فينبغي أن يضاف التحريم إلى كل ما لا فاشا من الأفعال حتى يحرم النظر إلى الأم وغير ذلك مما لم يقل به أحد ومن قال بالأول أثبت الاجمال غير أنه يدعى في اللفظ عرفا عما يقتضي بأن المراد الفعل المتصوود من الذات لانفسها وعندنا أن المعقود عليه في النكاح منفعه البضع ولا نقول انها في حكم الاجزاء وقال أبو حنيفة عين المرأة يوصف بالحبل فالخلوة لا تقتصر بالمهر عندنا لعدم استيفاء المنفعة والخلوة لا تقتضيها والحبل لا يدخل تحت البسود وهم لما قالوا المعقود عليه عينها جعلوا تسليها انفسها من التمكن بالخلوة كافيها اه ملخصا فظهر أن الخلاف معنوي لا تنطلي كذا في يس (قوله والمقصود الاظهر الخ) وإنما كان أظهر لانه المقهور من هذا الكلام بحسب العرف والاستعمال انظر ع (قوله من هذه) لو أسقط من هذه لكان أوضح اذ لم يتقدم التخصيص على شيء منها (قوله المذكورة في الآية) أي التي يمكن تقديرها في الآية كالأكل والاشباع بهم او قربانها (قوله وفي قوله منها أن يدل أدنى تسامح) وكذا في قوله بعد ومنها أن يدل الخ (قوله أدنى تسامح) وهو جعل الدلالة من الأدلة وإضافة أدنى تسامح من إضافة الصفة إلى الموصوف أي تسامح أدنى أي قريب (قوله فكأنه على حذف مضاف) والتقدير منها ذو وأن يدل والمراد من ذو والعقل نفسه أو من دلالتها أن يدل الخ ولم يحزم الشارح لاحتمال العبارة أن يكون قوله أن يدل مقبح والاصل منها العقل وان يجعل المصدر المنسب من أن يدل بمعنى الفاعل فكأنه يقول منها دليل العقل فتكون الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف ولا يخفى ما فيه من التعسف اه من ع (قوله أي أمره) الشاغل للعذاب وكتب أيضا قوله أمره أي ما أمر به وقوله أو عذابه أي ما به عذب به فلا يرد أن الأمر والعذاب أمران معنويان لا محي إلاهما كذا في الأطول (قوله أو عذابه) لانه هو الموجب للنهي ويل والخوف المقصود من الآية اه ع (قوله هو أحد الأمرين) في هذا الكلام شيء من وجهين أحدهما أن ادراك العقل لكون المقدرا أحد هذين لا يستقل فيه دلالة بل تحتاج إلى قرائن كون هذا يوم القيامة الذي لا يناسبه إلا ما ذكره هذا مما يدل فيه غير العقل لما تقدم لنا أن المدرك هو العقل في الكل لكن ان كانت دلالاته لا تستقل نسبت الدلالة لذلك الشيء المستعان به ولا يخفى عدم استقلال العقل هنا والآخرا ان يجوز تقديره الاخص مع صحة تقديره الاعم لم يخصر المقدّر فيما ذكره اخصه أن يقدر وجاء جندريك القائم بعذاب العاصي أو عبيده القائمون بذلك كالملائكة وأيضا تقدير الأمر أولى وأظهر اشموله كافي آية حرمت عليكم الميتة ع (قوله عليه) أي على الحذف

(والمقصود الاظهر على تعيين
الحذف نحو حرمت عليكم
الميتة) فالعقل دل على أن ههنا
حذف إذا الأحكام الشرعية انما
تعلق بالأفعال دون الأعيان
والمقصود الاظهر من هذه الأشياء
المذكورة في الآية تناولها
الشامل للأكل وشرب الألبان
فدل على تعيين الحذف وفي قوله
منها أن يدل أدنى تسامح فكأنه على
حذف مضاف (ومنها أن يدل
العقل على ما) أي على الحذف
وتعيين الحذف (نحو وجاء ربك)
فالعقل يدل على امتناع محي
الرب تعالى وتقدس ويدل على
تعيين المراد أيضا (أي أمره أو
عذابه) فالأمر المعين الذي دل
عليه العقل هو أحد الأمرين
لأحدهما على التعيين (ومنها أن
يدل العقل عليه والعادة على
التعيين نحو ذلك لكن الذي لم تنص
فيه) فإن العقل يدل على أن فيه
حذف

(قوله اذلا معنى للوم على ذات الشخص) اذلا يلام الشخص الاعلى أفعاله ولم يقل في
 ذات الشخص مع أنه المطابق لقوله فيه إشارة الى أن في معنى على (قوله حبا) تمييز محوّل
 عن الفاعل أى قد شغفها حبه أى أصاب شغفها وهو غلاف القلب أو وسطه وعبارة
 الاطول أى خرق شغاف قلبها (قوله والعادة) أى المتقررة عند المحبين ع ق ثم قال
 واتسابلام عليه عند غير المحبين غفلة عن كونه ليس بقص فان لام عليه المحبوب فلو ازمه
 وأما من كف عن لوازمه الرديئة فلا لوم عليه (قوله لكونه شاملا له) يؤخذ منه ما صرح
 به في الاطول من انه اذا جعلت الاضافة في شأنه عهديه بأن أريد به المرادة فقط صح
 تقدير شأنه (قوله ويعين) المناسب للتفريع وفي بعض النسخ فيعين (قوله بمعنى من
 أدلة تعين المحذوف) بعد دلالة العقل على أصل الحذف ع ق (قوله لامن أدلة الحذف)
 أى كما هو ظاهر كلام المصنف حيث كان سياقه في بيان أدلة الحذف اه سم ولهذا أتى
 بالعمالية وقد يتخلص عن هذا بما قاله في الاطول ان قول المصنف وأداته أى أدلة لا بد
 للحذف منها أماللتنبية على أصل الحذف واما للتنبيه على خصوص المحذوف اه (قوله
 لان دليل الحذف ههنا هو ان الجار الخ) عبارة ع ق فان الجار يدل بالاعتقالي بعد
 ادراك وصفه انه لا بد له من متعلق اه فتقول الشارح هو ان الجار الخ فيه حذف أى هو
 المعتل بسبب ادراكه ان الجار الخ (قوله هو ان الجار والمجرور الخ) فيه ان مخاطب
 كثيرا ما يكون غير نحوي فلا يعرف ذلك فينبغي أن يجعل الدليل طلب معنى حرف الجزلة
 بقضى الفعل المشروع فيه فانه في الاطول ويمكن تطبيق ما ذكره الشارح على ما ذكره
 تأمل (قوله دل على أنه ذلك الفعل) أى دل ذلك الفعل (قوله فيقدر ما جعلت) أى
 دال ما جعلت الخ (قوله ففي القراءة يقدر بسم الله اقرأ) وتقدير خصوص لفظ ما جعلت
 التسمية بمبدأه هو الاقرب للقراءة وينسب الى البيانين وقيل يجوز تقدير ابتدئ
 في الكل وينسب الى التحوين اه ع ق (قوله ومنها الاقتران) قال ع ق لا يخفى أن
 المقارنة أعم من جعل البسملة بمبدأ الشيء فلو اقتصر على المقارنة وجعل مسئلة البسملة
 من أمثلتها كان أوضح اه وقال في الاطول ومنها الاقتران أى الاقتران بعد وجود
 الفعل حتى يصح جعله مقابلا للشروع والا فالشروع أيضا اقتران اه (قوله اى من
 أدلة تعين المحذوف) بعد دلالة العقل على أصل الحذف اه ع ق ولم يبين دليل الحذف
 هنا لان دليله هنا عين دليله في سابقه (قوله الاقتران) أى مقارنة الكلام الذى وقع فيه
 الحذف لحال من الاحوال ع ق (قوله كقولهم لله عرس) أى المتزوج اه ع ق وكتب
 أيضا قوله كقولهم لله عرس بالرفاء والبنين هذا دعاء الجاهلية حيث يحتزون بالبنين عن
 البنات وقد ورد النهى عنه اه فترى (قوله أو مقارنة الخطاب الخ) الحاصل أن
 في معنى الاقتران وجهين لانه اما بين الكلام وحال مخاطب أو بين الخطاب وحاله وفي
 نسخة اى مقارنة وهى لاتناسب (قوله والرفاء هو الاتسام والاتفاق) والمراد به الدعاء

أى جعلك الله مع زوجك ملئما والدالبين ع ق (قوله اما بالايضاح) سياتى مقابله
 فى قوله واما بدكر الخصاص الخ بس والخاصل أن الاطناب يحصل بأمر بدكر المصنف منها
 ثمانية بالصرح وأحال على الباقي بقوله بعدها واما بغير ذلك كما استراه وكتب أيضا قوله
 اما بالايضاح بعد الابهام فاتهمم ذكر عكس ذلك وانسمه اجالا بعد التفصيل لابهام اما بعد
 الايضاح اذ لا يصير ما يعقب الايضاح مبهما كقوله تعالى فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة
 اذ ارجعتم ذلك عشرة كاملة اه أطول (قوله ليرى المعنى) أى يدرك ع ق وكتب أيضا
 قوله ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين عند كون المقام مقام ادراك الشئ على حقيقته
 والاحاطة بجوانبه كتمام الافتخار بالعلم أو مقام التعلم والتعليم بحيث لا يقع فيه جهل
 بوجه ما ولا خطأ من المتكلم أو السامع فيناسبه تعالى علمين به ان قلنا ان علما علمين من
 جهتين أو ايهام علمين ان قلنا بخلاف ذلك وليس ههنا من باب التمكن ولا من باب كمال
 اللذة الا اثنين على ما يتبين اه ع ق وكتب أيضا ما نصه فهو كعرض الحسناء فى لباسين
 (قوله وعلمان خير من علم واحد) أى لا باعتبار العلم فى النفس ولا تكمل اللذة
 والارجع ههنا الوجه الى الوجهين الا اثنين بل العلمان فى نفسهما مع قطع النظر عن
 الاعتبارين المذكورين خير من العلم الواحد لزيادة ما عليه وزيادة العلم مستحسنة
 فى نفسها فليست أمثل اه سم (قوله أو ليتمكن فى النفس) أى نفس السامع فضل تمكن
 وذلك عند اقتضاء المقام ذلك التمكن ليكون المعنى ينبغى أن يلائم القلب لرغبة
 أو رهبة أو أن يحفظ لتعظيم وعدم استنزاه أو عمل به أو شوق ذلك ع ق (قوله كان أوقع
 عندها) لأن الاشعار به اجمالاً يقتضى التشوق له والشئ اذا جاء بعد التشوق يقع
 فى النفس فضل وقوعه وتمكن أى تمكن ع ق (قوله أو لتكمل اللذة العلم به) أى
 للسامع (قوله بعد الشوق) أى الحاصل من اشعار الاجال بالشئ والفرق بين التمكن
 والذوق العلم بحسب مفهومهما واضح ولو كان الشوق بالاجمال سبب كل منهما ومقام
 الاول كما تقدم ومقام الثانى كاملا نفس السامع الى ما يليق به المتكلم حيث يأتى به بهذا
 الطريق فيكون حديث المتكلم مما يراود ويرغب لا مما يكره ويترعنه فمأمل ههنا ان
 المقام سهل ممتنع اه ع ق (قوله نحو رب الخ) تمثيل للايضاح بعد الابهام بما يحتمل
 المعانى الثلاثة المتقدمة اه ع ق وكتب أيضا قوله نحو رب اشرح لى صدرى
 فى التمثيل به شئ لأن الخطاب بهذا الكلام هو الرب تعالى وتقدس ولا يناسب أن يخاطب
 بعلمين على أنهم ما بالنسبة اليه كما تقدم خير من علم واحد ولا ان الخطاب بما فيه التمكن
 فى قلب السامع ولا بما فيه كمال لذة العلم للخطاب ولا يقال المراد أن الكلام لو خاطب
 به غير الرب تعالى أمكن فيه اذ كمال الاصل فى الكلام أن يؤتى به لما أراد المتكلم به
 والالم يؤتى بفساد الكلام لا مكان تحويله الى مقصود آخر بل الجواب ان المراد ههنا لازم
 المتقدمة لعدم امكان ظاهره فان من لازم سوق الكلام لعلمين الاهتمام به فان طلبا لزمه

اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى
 فى صورتين مختلفتين (احدهما
 مبهمه والاخرى موضحة وعلمان
 خير من علم واحد) أو ليتمكن
 فى النفس فضل تمكن (لما جيل الله
 النفس عليه من أن الشئ اذا
 ذكر مبهما ثم بين كان أوقع عندها
 (أو لتكمل لذة العلم به) أى بالمعنى
 لما لا يخفى من أن قيل الشئ بعد
 الشوق والطلب الذ (نحو رب
 اشرح لى صدرى

التأكيدي في السؤال وكال الرغبة في الاجابة وكذا سوجه للتمكن واللذة كان من لازمه
 الاهتمام المستلزم لسكال الرغبة في الاجابة وكال الرغبة والتأكيدي في السؤال مناسبان
 في المقام اه ع ق وقوله ولا يقال الخ اجاب بذلك غير واحد كالفنري ومثله (قوله
 فان اشرح لي يفيد الخ) قال في الاطول فان اشرح لي يفيد طلب شرح شئ ماله لالان في
 صفة نكرة مقدرة أي اشرح شيئا لي وصدري يدل منه لانه خلاف ما يتبادر من النظم بل
 لانه يفهم من قوله لي أي لاجلي أن المطلوب شرح شئ ماله من غير تقدير فالابهام أعم من
 الابهام المقدرة والمفهوم فان قلت في فهم شئ ماله نظر بل وان يقال اشرح لاجلي صدر
 معلى قلت لا خفاء في تبادر ما ذكره وان كان ما ذكرته محقلا فان قلت يكفي في فهم المبهـم
 الفعل ولا حاجة الى قوله لي لان اشرح يدل على طلب شرح شئ مما قلت لا اعتداد بما يفهم
 من الفعل والالكان كل فعل مع مفعوله المتأخر ابراهيم او نفسه يرا ثم نقول لا اطناب في ذكر
 الظرف فان اللام للذفع فهو تقييد للشرح احتراز عن الشرح بما يضره اه (قوله أي
 من الايضاح بعد الابهام) لم يقل أي من الاطناب للايضاح بعد الابهام مع أنه الانسب
 للسماق اختصارا اه فترى (قوله باب نعم) يشمل ما هو للمدح كنعم الرجل زيد وما هو
 للذم كبئس الرجل أبو جهل لان الباب صادق عليهم اه ع ق وكتب أيضا قوله باب نعم
 لا يخفى ان عقد باب نعم منه على ما هو الاغلب والافتد يقدّم المخصوص اه أطول (قوله
 خبر مبتدأ محذوف) والجملة مستأنفة للبيان وكتب أيضا قوله خبر مبتدأ محذوف أي
 أو مبتدأ أخبره محذوف لا على قول من يجعله مبتدأ أقدم عليه خبره فلا يكون على هذا من
 الايضاح بعد الابهام لان زيد الذي هو المخصوص يكون مقسما في التقدير تأمل (قوله
 اذ لو أريد الاختصار كفي نعم زيد) فيه بحثان أحدهما أنه لا يصح نعم زيد اذ فيه ضعف
 التأليف لما ثبت في النحوان فاعله معرف باللام أو مضاف اليه أو مضمير بمنزلة منصوبة
 أو بما وثانيهما أنه لو قيل نعم زيد لكان اخلا لا لان نعم للمدح العام في جنس من الاجناس
 لا مطلقا فعني نعم الرجل زيدان زيد اجميد في جميع ما يتعلق بالرجولية لا مطلقا حتى يكون
 مدحا لجميع ما يتعلق بالعالمية أيضا ويمكن دفعهما بأن المقصود نعم مدح زيد مثلا
 في جنس وقد أمكن فيه الاختصار بأن يقال نعم زيد في الرجولية ويقدر قولنا في الرجولية
 بقرينة أنه التزم فيه الاطناب لالتزام الايضاح بعد الابهام لانه يناسب غرض الباب
 وهو المبالغة في المدح فامتنع الاختصار وقد أشار الى هذا الامتناع بقوله لو أريد
 الاختصار فن وجوه حسنة سوى ما ذكره اتباع الاستعمال الواجب وبهذا اظهر أن
 المراد بقوله الاختصار ما يقابل الاطناب والمساواة دون ما يشمل المساواة بناء على ان نعم
 زيد من المساواة كما ظنه الشارح المحقق وصوبه السيد السند فقد لافيه اشعار باطلاق
 الاختصار على ما يعم المساواة موافقا لاصطلاح السكاكي على أن في اثبات الاصطلاح
 للسكاكي صعوبة وماتسك به فيه غيرنا هض بقى أن نعم الرجل زيد مدح عام لزيد

فان اشرح لي يفيد طلب شرح
 لشيئ ماله أي للطلب (وصدري
 يفيد نفسه) أي تفسير ذلك الشئ
 (ومنه) أي من الايضاح بعد
 الابهام (باب نعم على احد القولين)
 أي قول من يجعل المخصوص
 خبر مبتدأ محذوف (اذ لو أريد
 الاختصار)

في الرجولية فلا بد من ذكر الرجل وزيد فلا اطناب في الكلام بذلك كما كذا في الاطول
 (قوله أي ترك الاطناب) الصادق ذلك الترك بالمساواة (قوله وفي هذا) أي قوله اذ لو أريد
 الخ (قوله قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضا) اذ لا يجازي في نعم زيد بل هو مساواة وكتب
 أيضا ما نصه وهو موافق لاصطلاح السكاكي اه مطول ووافقه السيد وللعصام معهما
 كلام انظره في أطوله (قوله ووجه حسنه) الاضافة للعموم فصح الاستثناء بسوى
 (قوله أي حسن باب نعم) أي حسن الاطناب فيه اه يس (قوله من الايضاح بعد
 الابهام) الذي له الحال الثلاثة المتقدمة (قوله في معرض الاعتدال) أي ذى الاعتدال
 أي الكلام المعتدل اه حنفى (قوله من جهة الاطناب الخ) فليس فيه ايجاز محض
 وقوله والايجاز يحذف المبتدأ ليس فيه اطناب محض (قوله الايجاز والاطناب) ولأن
 تدخل في المتنافيين الانشاء والاخبار كما في الاطول وهذا الوجهان أعنى بروز الكلام
 في معرض الاعتدال وإيهامه الجمع بين المتنافيين مفهوما مختلفا متلازمان صدقا اه
 ع ق (قوله وقيل الاجمال الخ) وجه ضعفه أن هذا الوجه أعنى إيهام الجمع على هذا
 التفسير يكون عني ما ذكر من الايضاح بعد الابهام لا سواء فينا في قول المصنف ووجه
 حسنه سوى ما ذكر ولأن تقول المراد سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام لا موز
 الثلاثة والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه من فوائد أخرى غير باعتبار الامور الثلاثة
 ولأن تقول هو على هذا القيل أيضا غير ما تقدم لأن إيهام الجمع بين الاجمال والتفصيل
 غير نفس الاجمال والتفصيل كذا في سم (قوله من الامور المستغربة الخ) اذ الجمع بين
 متنافيين كابقاع المحال فهو مما يستغرب والاعتدال مما يستحسن فان قيل فهمما جند
 من البدع أو المعاني قلت يمكن الامر ان بمناسبة المقام بأن يقتضى المقام مزيدا لنا كيد
 في امالة قلب السامع أو بقصد شجرة الظرافة والحسن اه ع ق (قوله على شئ واحد في
 زمان واحد من جهة واحدة) والجهة هنا ليست كذلك اه يس لأن الايجاز يحذف المبتدأ
 والاطناب يذكر الخبر بعد ذكر ما يهمله فقد انكبت الجهة اه ع ق (قوله وهو في اللغة
 لف القطن المندوف) ووجه المناسبة ان في الاصطلاح لفنا وندفا أي نفرة ونفصلا
 وان كان فيه الف سابقا على الندف عكس اللغوى (قوله أن يؤتى) ظاهره أن مسماه
 نفس الاتيان وعليه فقوله نحو يشيب الخ على المسامحة أي نحو الاتيان في يشيب الخ اه
 سم قال الشيخ يس والاقرب أن التوشيع يطلق على المعنى المصدري وعلى الكلام وانما
 جملة الشيخ على المعنى المصدري لأن المصنف جعل من الايضاح بعد الابهام والايضاح
 مصدر اه (قوله في عجز الكلام) قال ع ق وينبغي أن يراذ أو في قوله أو في وسطه
 اذ لم يظهر تخصيص التوشيع بالعجز ووجه كان التقيد به لأنه أكثر ما يقع به التوشيع
 في التركيب (قوله بمثنى) أو جمع اه ع ق نحو ان في فلان ثلاث خصال جميلة الكرم
 والشجاعة والحلم (قوله ثانيا معطوف الخ) والزائد على الاول في الجمع اه ع ق وكتب

أي ترك الاطناب (كفى نعم زيد)
 وفي هذا اشعار بأن الاختصار
 قد يطلق على ما يشمل المساواة
 أيضا (ووجه حسنه) أي حسن
 باب نعم (سوى ما ذكر) من الايضاح
 بعد الابهام (ابراز الكلام في
 معرض الاعتدال) من جهة
 الاطناب بالايضاح بعد الابهام
 والايجاز يحذف المبتدأ
 (وايهام الجمع بين المتنافيين)
 الايجاز والاطناب وقيل الاجمال
 والتفصيل ولا شك ان إيهام الجمع
 بين المتنافيين من الامور المستغربة
 التي تستلزمها النفس وانما قال
 إيهام لأن حقيقة جمع المتنافيين
 أن يصدق على ذات واحدة
 وصفان يمتنع اجتماعهما على شئ
 واحد في زمان واحد من جهة
 واحدة وهو محال (ومنه) أي
 ومن الايضاح بعد الابهام
 (التوشيع وهو) في اللغة لف
 القطن المندوف وفي الاصطلاح
 (ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى
 مفسر بامين ثانيا معطوف
 على الاول

أيضاً قوله ثانيهما معطوف الخ يخرج به عن التوشيع مثل قولنا يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان احدهما الحرص والاخرى طول الامل مع أن اللائق جعله منه تأمل اه أطول (قوله نحو يشيب الخ) وكقوله

سقتني في ليل شبيه بشعرها * شبيهة خست بها بغير رقيب
فما زلت في ليلين شعر وظلة * وشمسين من خرو وجه حبيب

اه أطول وكتب أيضاً قوله نحو يشيب الخ لم يقل نحو قوله صلى الله عليه وسلم يشيب الخ لانه نقل الحديث بالمعنى فان متن الحديث يهرم ابن آدم ويشب معه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وعبارة السيوطي كقوله صلى الله عليه وسلم يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان الحرص وطول الامل رواه البخاري من حديث أنس اه حفتي قال القنري وفي رواية يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان حب المال وطول العمر اه (قوله ويشب) أى ينمو وهو بالكسر على ما في الصحاح (قوله بذكر الخاص بعد العام) انظر عكسه فانه يتجه انه اطناب والظاهر أنه ليس المراد بالعام ههنا ما اصططح عليه أهل الاصول بل المراد به ما يشمل الخاص أى يصح أن يندرج فيه كما هو مصطلح أهل الخوف في شمل نحو جاءني رجال وزيد اه يس (قوله والمراد بالذكر الخ) أى لا يغير ما تقدم في الايضاح بعد الابهام لانه ليس في الذكر بطريق العطف ايضاح بعد الابهام اه يس (قوله على سبيل العطف) لانه سبيل الوصف أو الابدال ولو قال بعطف الخاص على العام كان أوضح اه مطول قال في الاطول وفيه نظر لان قوله تعالى من كان عدو الله وملائكته ورسوله وجبريل وميكال من قبيل ذكر الخاص بعد العام بلا شبهة مع أن جبريل وميكال عطفان على الله على ما هو الاصح فلا يصح أن يقال واما بعطف الخاص على العام اه (قوله للتشبيه على فضله) جعل الله التشبيه على الفضل ويصح أن تكون نفس الفضل (قوله يعنى الخ) تفسير لقوله تنزيلاً للتغاير الخ (قوله من الاوصاف الشريفة) أى أو الخسيسة والتقييد بالشريفة نظراً للمثال أو الغالب من يس (قوله ولا يعرف حكمه منه) وبذلك صح ذكره على سبيل العطف المقضي للتغاير اه ع ق (قوله نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) قال ع ق هذا اذا ذكر عام ثم ذكر فرد منه كما في المثال وأما اذا ذكر ما يتناول المعطوف بالبدلية كان يقال جاءني رجل وزيد أو رجال وزيد وعمر ووخالد فهل يكون من هذا الباب أو لا فيه نظر (قوله وهي صلاة العصر عند الاكثر) اختلف السلف فيها فذهب الى كل صلاة سوى صلاة العشاء طائفة منهم ولم ينقل عن أحد من السلف انها صلاة العشاء وذكره بعض المتأخرين لانها بين صلاتين لا يقصران وقال بعضهم هي إحدى صلاة الخمس لا يعينها أبهمها الله تعالى في العباد على المحافظة على أداء جميعها كما قبيل في ليلة القدر وساعة الجمعة اه فتري وفي القاموس الصلاة الوسطى المذكورة في التنزيل الصبح أو الظهر أو العصر أو المغرب أو العشاء أو الوتر أو الفطر أو الاضحية أو النضحية أو الجماعة

نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه
خصلتان الحرص وطول الامل
واما يذكر الخاص بعد العام
عطف على قوله اما بالايضاح بعد
الابهام والمراد بالذكر على سبيل
العطف (للتشبيه على فضله) أى
منية الخاص (حتى) أى العام
ليس من جنسه
(تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة
التغاير في الذات) يعنى انه لما
امتاز عن سائر افراد العام بماله
من الاوصاف الشريفة جعل
كانه شئ آخر مغاير للعام لا يشمله
العام ولا يعرف حكمه منه (نحو)
حفظوا على الصلوات والصلوة
الوسطى (أى الوسطى من
الصلوات أو الفضلى من قولهم
للافضل الاوسط وهي صلاة
العصر عند الاكثر

أو جميع الصلوات المقررة أو الصبح والعصر معاً أو صلاة غير معينة أو العشاء والصبح معاً أو صلاة الخوف أو صلاة الجمعة في يومها وفي سائر الأيام الظاهر أو المتوسطة بين الطول والقصر أو كل من الخس لأن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين قال ابن سبويه من قال هي غير صلاة الجمعة فقد أخطأ نظر الأطول (قوله وأما بالتكرير لنكتة) قال ع ق ونظهور التطويل في عدم النكتة في التكرار لأنه عليه فليس والأفلاحيماح بعد الإبهام وذكر الخاص بعد العام لا بد في كل منهما من نكتة كسك الطناب (قوله ليكون اطناباً لا تطويلاً) ولهذا قيد كل ما ذكر اطناباً بنكات لأنه أجل هذا النكتة لأنه عرف سابقاً نكات التأكيدهم إلا أنه قد تكون النكتة فيه غير ما سبق كالتمني على نفي التهمة في تكرار يا قوم في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعوني أهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحياة الدنيا متاع كذا في الأطول (قوله كما كيد الخ) قال ع ق ومن نكت التكرار زيادة تأكيدهم ما تنفي به التهمة في النصيح كقوله تعالى حكايته عن صاحب قوم فرعون يا قوم اتبعوني أهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحياة الدنيا متاع فتكرار يا قوم لما كانت فيه إضافة لآء النفس أفاد بعد التسائل عن التهمة في النصيح حيث كانوا قومهم وهو منهم فلا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه فتضمن تكرار زيادة تأكيدهم في التهمة ومن نكتة أن يكون معنى متعلق الفعل المذكور ومختلفاً واللفظ الدال على ذلك المتعلق واحداً لأن في تكرار إفادة تنبيه على كل معنى بخصوصه والمقام يقتضيه كقوله تعالى فبأى آلاء ربكما تكذبان فإنه كثر رثا ذكر النعم في السورة والنعم المذكورة مختلفة والمقام يقتضي التنبيه على كل نعمة ليقيم بشكرها بخصوصها وأما ذكره بعد ذكر جهنم وإرسال الشواظ من النار فبالمعنى إلى أن ما انما ذكر التزجر عن المعصية فبعد انعمته من حيث الانزجار بهم ولذلك عقب بقوله تعالى فبأى آلاء ربكما تكذبان كسائر النعم اه وكتب أيضاً قوله كما كيد الانذار بل والردع كما يفيد كلام الشارح اه سم (قوله للردع) زيادة على ما في المتن صريحاً وان كانت الكاف تدخله اه يس (قوله وفي ثم الخ) قال في الأطول ولما استشعر أن يستبعد كون الكلام تكريراً لأن العاطف يستدعي كون المراد الثاني غير الأول قال في دفعه وفي ثم الخ فان قلت اذا كان الانذار الثاني أبلغ لم يكن تكريراً قلت كونه أبلغ باعتبار زيادة اهتمام المذنب به لإبائه زاده في المنهوم شيء اه (قوله تنزيلاً بعد المرتبة الخ) الظاهر أنه عليه لقوله وفي ثم دلالة الخ أي انما كان فيها دلالة للتزجر والاستعمال المذكورين لأنه اذا نزل بعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعملت فيه كان فيها دلالة على أن ما بعدها أبلغ وأعلى كذا في سم (قوله منزلة بعد الزمان) أي الذي هو الأصل في ثم فاستعيرت هنا بعد المرتبة (قوله في مجرد التسدرج) أي في التسدرج المجرد عن اعتبار التراخي والبعدين تلك الدرج في الزمان وعن اعتبار كون نالها أي نال ثم بعد متلوها في الزمان وكتب أيضاً قوله في مجرد التسدرج أي عن اعتبار

(وأما بالتكرير لنكتة) ليكون اطناباً لا تطويلاً وتلك النكتة (كما كيد الانذار) في كلاسوف تعلمون ثم كلاسوف تعلمون (فقله كلاسوف) عن الانهمال في الدنيا وتنبه وسوف تعلمون انذار وتخويف أي سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه اذا عاينتم ما قد أمكنكم من هول المحشر وفي تكريره تأكيده للردع والانذار (وفي ثم دلالة على أن الانذار الثاني أبلغ) من الأول تنزيلاً بعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمالاً للفظ ثم في مجرد التسدرج في درج الارتقاء (وأما بالايغال) من أوغل في البلاد

الترخي والبعد بين تلك الدرج وعن كون الثاني بعد الأول في الزمان كما أفصح بذلك في
المطول لا يقال فقوله واستعما اللفظ ثم في مجرد الخ بنا في ما قبله لانا قول لا ينافيه
لان الظاهر البعد المرتبة بعدها مسافة وقدرا لازمانا وباعتبار الترخي والبعد المنفي في
المطول الترخي والبعد زمانا اه سم (قوله اذا ابعدها) أي قطع كثيرها (قوله فقيم
هو ختم البيت الخ) صريح في أن مسما المعنى المصدرى لا اللفظ المختوم به وقوله الآتي
في التذييل وهو تعقيب الخ صريح في أن التذييل مسما المعنى المصدرى أيضا لكن
قوله هنالك وهو ضربان أنسب بكون مسما الكلام المذيل به وله يطلق عندهم على كل
من المعنى المصدرى والكلام فان كان أراد هنالك المعنى الأول ففي قوله وهو ضربان
مساوحة وان كان أراد الثاني ففي قوله تعقيب الكلام مساوحة وعلى ارادة المعنى الثاني
يشكل قول الشارح هنالك فهو أعم من الایغال بناء على ما دلت عليه عبارته هناك من أن
الایغال مسما المعنى المصدرى اذ قضية ذلك أن بينهما المباينة إلا أن يتسمع في هذا
الكلام وكذا يقال في التكميل والتميم والاعتراض فان ظاهرا تفسرها أن مسماها
المعنى المصدرية وظاهرا تسميها أن مسماها الكلام والظاهر أنها تطلق على كل فلا بد من
المساوحة اما في التفسير واما في التكميل اه سم وكتب أيضا قوله هو ختم البيت الخ يشمل
التعريف وذكر الخاص بعد العام والتكرير اذا كان ختم البيت بل سائر أقسام الاطناب
اذا كانت كذلك اه أطول (قوله يتم المعنى) أي أصل المعنى وانما قال يتم الخ اشارة
الى أن النكتة في الجلة لا تختص بما يتم المعنى بدونه بل يجوز أن يتوقف عليها كما يتوقف
أحيانا على بعض الفضلات وهذا التعريف يدل على أن الایغال اسم للمعنى المصدرى
لا للفظ المختوم به وقد يطلق عليه ولذا يقال هذا اللفظ أو هذه الجلة ایغال اه ع (قوله
زيادة المبالغة) أي زيادة المبالغة في التشبيه ثم اضافة زيادة الى المبالغة ما على أصلها
فتكون المبالغة حاصلة من تشبيهه بالجبل المرتفع الذي هو أظهر المحسوسات في الاهتداء
به والزيادة من وصف العلم بقولها في رأسه نار فتجبر المبالغة الى المشبه واما أن تكون
بإيئة أي ك زيادة هي المبالغة بناء على أن التشبيه لا مبالغة فيه اذ هو حقيقة لا مجاز
والخطب في مثل هذا سهل فالمبالغة في التشبيه ترجع الى الاتيان بشئ يفيد كون المشبه
به غاية في كمال وجهه الشبه الكائن فيه فينجبر ذلك الكمال الى المشبه الممدوح بوجهه
النسبه وأما تحقيق التشبيه الآتي فيرجع الى زيادة ما يحقق التساوي بين المشبه
والمشبه به حتى كأنهم ما شئ واحد لظهور الوجه فيه ما يتم به بسبب ذلك المزيد
فمن من ظهوره فيه ما كأنه حقيقة مما وما سواه عوارض من غير اشعار بكون
المشبه غاية في الوجه لعدم قصد تعظيم الوجه في المشبه به ليجر ذلك الى عظمته في المشبه
من ع ق (قوله الهداة) أي الذين يهتدون الناس الى المرشد والمعالي فكيف
بالمهتدين اه ع ق (قوله أي خيامنا) فالمراد بالخباء جفاس الخيام الصادق بالكثير

اذا ابعدها واختلاف في تفسيره
(فقيم هو ختم البيت بما يفيد
نكتة يتم المعنى بدونها
كزيادة المبالغة في قولها) أي
قول الخساء في سرية أخيه اخبر
(وان خمر التأم) أي تقتدي
(الهداة به * كانه علم) أي جميل
مرتفع (في رأسه نار) فقولها كانه
علم واف بالمقصود أعني التشبيه
بما يتم به الآن في قولها في
رأسه نار زيادة مبالغة (وتحقيق)
أي وتحقيق (التشبيه في قوله
كان عبون الوحش حول خيامنا *
أي خيامنا) وارسلنا الجزع الذي
لم يثقب

الجزع بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد ١٢٦ وبياض شبه عيون الوحش وأقن بقوله لم ينقب تحقيقا للتشبيه لانه اذا
كان غير منقب كان أشبه بالعين قال
الاصمعي الطي والبقرة اذا كانا
حين فعيونهما كاهما سوادا فاما اذا
ما تابدا بياضها وانما شبهها بالجزع
وفيه سواد وبياض بعد ما موت
والمراد كثرة الصيد يعني مما أكلنا
كثرت العيون عندنا كذا في
شرح ديوان امرئ القيس فعلى
هذا التفسير يختص الایغال بالشعر
(وقيل لا يختص بالشعر) بل هو
ختم الكلام بما يقبضه كنهية يتم
المعنى بدونها (ومثل ذلك في غير
الشعر) بقوله تعالى قال يا قوم
اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا
يسألكم أجرا وهم مهتدون
فقوله وهم مهتدون مما يسم المعنى
بدونه لان الرسول مهتد لا محالة
الا أن فيه زيادة حدث على الاتباع
وترغيب في الرسل (واما بالتذييل
وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى
تشمّل على معناها) أي معنى
الجملة الاولى (للتأكيد) فهو أعم
من الايغال من جهة أنه يكون
في ختم الكلام وغيره وأخص
منه من جهة الايغال قد
يكون بغیر الجملة ولغير التوكيد
(وهو) أي التذييل (ضربان
ضرب لم يخرج مخرج المثل) بأن لم
يستقل بإفاده المراد بل يتوقف على
ما قبله (فمخو ذلك جزئيا هم بما
كفروا وهل يجازى الا الكفور على
وجه) وهو أنه براد وهل يجازى
ذلك الجزاء

بدليل قوله وأرجحنا فهو من عطف التفسير اه ع ق (قوله بالفتح) أي للعين وسكون
الزاي (قوله الخرز اليماني) وهو عتيق فيسه دوائر البياض والسواد ع ق (قوله
وأقن بقوله الخ) أي لما كان الجزع المنقب يخالف العيون مخالفة تما في الشكل زاد
قوله الذي لم ينقب لتحقيق التشابه في الشكل بقامه فهذه الزيادة لتحقيق التشبيه أي
التساوي في وجه التشبيه وليس هذا من المبالغة السابقة كما يتوهم اذ لم يقصد علق
المشبه به في وجه التشبيه لعل بذلك المشبه المحقق بدقته يظهر الفرق بينهما كما تقدم اه
ع ق (قوله كان أشبه بالعين) لو قال كان أشبه بالعين لكان أوفى (قوله كاهما سواد)
أي بحسب الظاهر وهي لا تختلف في نفس الامر من بياض اه ع ق (قوله بياضها)
أي الذي كان غطي بالسواد من حياتهما اه ع ق وكتب أيضا قوله بياضها فاشبهت
الجزع حينئذ (قوله موت) أي كثر موتها (قوله يعني مما أكلنا الخ) لانهم كثيرا ما
يأكلون الوحوش ويركون أعينها حول أخيمتهم (قوله كذا في شرح الخ) وبه يتبين
بطلان ما قيل ان المراد قد طال سائرهم في المنادى وحتى ألفت الوحوش رحالهم
وأخيمتهم اه مطول قال النري وجه التبيين أن عيون الطبا محال حياتها سواد فلا تشبه
الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض اه (قوله مما يسم المعنى بدونه) أي بدون ذكره
(قوله مهتد لا محالة) قد يقال وغير سائل الاجر لا محالة اه سم أي فينبغي أن يجعل المثال
مجموع اتبعوا من لا يسألكم أجرا الخ ولهذا قال في الاطول بعد ذكر كلام الشارح
قلت المثال اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون بكسبه لان الرسول لا يكون
الا كذلك وفيه مزيد الحث فتأمل (قوله الا أن فيه زيادة حث) أما أصل الحث والترغيب
فخاضل بقوله اتبعوا الخ الدال على اهتدائهم اه سم (قوله وهو تعقيب الجملة الخ)
لا يرد عليه التكرير فهو كلاسوف تعلمون ثم كلاسوف تعلمون لان قوله تعقيب الجملة الخ
يشعر بتغاير الجملتين بحسب الذات كذا في بس فتداع عن شارح الايضاح وقال في الاطول
ولا ينبغي أن يشمل الجملة المؤكدة نحو ان زيدا قائم ان زيدا قائم وجاء زيدا زيدا فينبغي
وبين التكرير عموم من وجه اه وكتب أيضا ما نصه انظر تعقيب الجار والمجرور بجملة
أو مثله اه يس (قوله بجملة) أي لا محل لها من الاعراب كما سيأتي في الشرح (قوله
تشمّل على معناها) ولومع الزيادة كما في ان الباطل كان زهوقا اه يس (قوله للتأكيد)
عند اقتضاء المقام التأكيد (قوله فهو أعم من الايغال الخ) حاصله انه مما يجتمعان فيها
هو بجملة للتأكيد في ختم الكلام وينفرد الايغال فيما هو بالمفرد وفيما هو لغير التأكيد
سواء كان بجملة أو بمفرد وينفرد التذييل فيما هو في غير ختم الكلام (قوله وهو أي
التذييل) بمعنى الكلام المذيل به لابل في الممدري المتقدم (قوله بأن لم يستقل الخ) أي
فلم يخرج مخرج المثل لان المثل وضعه الاستقلال لانه كلام تام نقل عن أصل الاستعمال
لكل ما يشبه حال الاستعمال الاول كما يأتي في الاستعارة التمثيلية كقولهم الصيف

ضيمت الابن فانه مستقل في افادة المراد وهو مثل يضرب لمن فترط في الشيء أو انه وطلبه
 في غير أو انه ع ق وكتب أيضا قوله بأن لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله لابتدائه
 من قبود آخر نظر الى ما فسر به الخارج مخرج المثل وهو ما يكون حكما كليا منفصلا
 عما قبله جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال فهذا الضرب المقابل له
 ينبغي أن يتحقق بأن لا يستقل أو يكون حكما جزئيا أو كليا لم يقس استعماله وكان حسن
 الترتيب أن يقدم الضرب الثاني لانه ثبوتى الا أن يقال الضرب الاول أشد ارتباطا
 بالمقصود من الثاني فلذا قدم اه أطول واذا جعلت الباء في كلام الشارح بمعنى الكاف
 اندفع عنه القصور (قوله الجزء المخصوص) وهو ارسال سبيل العزم وتبديل الجنتين
 المذكورتين بقوله قبل فأرسلنا عليهم سبيل العزم الخ (قوله فيعلق بما قبله) وهو قوله
 فأرسلنا عليهم الخ وكتب أيضا قوله فيعلق بما قبله أى فلا يجرى مجرى المثل في
 الاستقلال (قوله وهو أن يراد وهل يعاقب) أى مطلق العقاب الا الكفور فيه أنه يلزم
 عليه نفي مطلق المعاقبة عن غير الكفور أى المبالغ في الكفر مع أنه يكفي في مطلق المعاقبة
 مطلق الكفر الا أن يقال الحصر ادعائى افاده في الاطول وكتب أيضا قوله وهل يعاقب
 الا الكفور قيل تخصيص الجزء بالعقاب انما يفهم من قوله جزئيا هم الذى هو بمعنى
 عاقبناهم فعلى هذا التقدير أيضا ليس مستقلا بافادة المراد والحق أن كونه قرينة على
 المطلوب لا ينسب الى الاستقلال بالا فاده على أن ذلك يفهم من الكفور أيضا اه سم (قوله
 بناء على أن المجازاة الخ) فيه أمران الاول أن التعميم المذكور أعنى قوله المكافأة أن خيرا
 الخ لا تصح ارادته فيما نحن فيه لان المكافأة هنا في مقابلة الكفر فالمراد بخصوص المكافأة
 بالشر قطعاً الثاني أن كلامه يقتضى أن الوجه الاول مبنى على أن الجزء يراد به العقوبة
 فقط وأنه لا يأتى على أن المراد به المكافأة وأن الوجه الثانى لا يأتى على أن المراد بالجزء
 العقاب وكل هذا ليس بصحيح بل كل من الوجهين يأتى على كل من التفسيرين اذ المداوعلى
 خصوص الجزء واطلاقه فيصح أن يكون المعنى على أن المراد بالجزء العقاب وهل
 يعاقب ذلك العقاب المتقدم فيكون من الاول وأن يكون المعنى وهل يعاقب مطلق
 العقاب فيكون من الثانى ويصح أن يكون المعنى على أن المراد بالجزء المكافأة في الجملة
 وهل يكافأ بتلك المكافأة المخصوصة المتقدمة فيكون من الاول وأن يكون المعنى وهل
 يكافأ بالشر مطلقا فيكون من الثانى وغايته أن المكافأة على الثانى تنقيد بالشر لالة
 المقابلة بالكفر عليه ولا محذور في ذلك أصلا اه لمخصاه من ع ق (قوله تنبيهها الخ)
 وجهه التنبيه أن معنى أيضا رجوع الى التقسيم وهو مع اتحاد المقسم فيهما أتم وان أمكن
 أنه تقسيم لثانى ومعنى أيضا كما انقسم التذليل المطلق (قوله لتأ كيد منطوق) والمراد
 بالمنطوق هنا أن تشترك ألفاظ الجملتين في مادة واحدة ولو كانت احدهما اسمية مؤكدة
 والاخرى فعلية من ع ق (قوله كقوله) أى النابغة (قوله لانه) من باب رد يد كفى

المخصوص الا الكفور فيعلق
 بما قبله وأما على الوجه الآخر هو
 أنه يراد وهل يعاقب الا الكفور
 بناء على أن المجازاة هى المكافأة
 ان خير الخيرو ان شر افشرف هو
 من الضرب الثانى (وضرب أخرج
 مخرج المثل) بأنه يقصد بالجملة
 الثانية حكم كل منفصل عما قبله
 جار مجرى الامثال في الاستقلال
 وفشو الاستعمال (فيور قل جاء
 الحق وزهق الباطل ان الباطل
 كان زهوقا وهو أيضا) أى التذليل
 ينقسم قسمه اخرى وأتى بالفظ
 أيضا تنبيه على أن هذا التقسيم
 للتذليل مطلقا لا للضرب الثانى منه
 (أما) ان يكون (لتأ كيد منطوق
 كهذه الآية) فان زهوق الباطل
 منطوق في قوله وزهق الباطل
 (وأما لتأ كيد مفهوم كقوله
 واست) على لفظ الخطاب (بمستبق
 أخلا لانه)

حال عن الخائعه ومه أو عن
ضمير المخاطب في لست (على شعث)
أى تفرق وذمهم خصال فهذا
الكلام دل بنفسه ومه على نفي
الكامل من الرجال وقد أكد
بقوله (أى الرجال المهذب)
استفهام انكار أى ليس في الرجال
منتهج الفعل مرفىي الخصال
(وأما بالتكميل ويسمى الاحتباس
أيضا) لأن فيه التوقي والاحتراز
عن توهم خلاف المقصود (وهو أن
يوقى في كلام يؤهم خلاف
المقصود بما يدفعه) أى يدفع
خلاف المقصود وذلك الدافع قد
يكون في وسط الكلام وقد يكون
في آخره فالأول (كقوله فسقى
ديار غير مفسدها) نصب على
الحال من فاعل سقى وهو (صوب
الريبع) أى نزول المطر ووقوعه
في الريبع (ودعته تهمى) أى تسيل
فلما كان المطر قديولا الخراب
الديار وفسادها أى بقوله غير
مفسدها دفع ذلك (و) الثانى (نحو
أذلة على المؤمنين) فانه لما كان
مما يؤهم أن يكون ذلك لضعفهم دفعه
بقوله (اعزة على الكافرين) تنبيها
على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين

الختار (قوله اعمومه) أى فعمومه سق مجئى الحال منه وان كان نكرة (قوله أو عن
ضمير المخاطب في لست) اقتصر عليه مع ق ثم ذكر أن دلالة هذا الكلام بشهوه على نفي
الكامل المهذب انما يتضح على هذا الاعراب ولا يأتى على غيره الا بعد وعدم وضوح قال
لأن الوجه لما هنا اعتنا لاخ أو حالا منه كان المعنى حينئذ كل أخ وصوف بأنه على شعث أو
كان على حال سونه على شعث لا تشبهه لنفسك ان لم تلم على شعثه ولا شك أن هذا المعنى
لا يقتضى أن لا مهذب وانما يقتضى أن غير المهذب لا يتبعه من الصبر وأما غيره فلا يحتاج
معه الى الصبر فيصح ولولم يبق غير المهذب أن يبقى المهذب وانما قلنا ولا يأتى على غيره
الا بعد وعدم وضوح لانه قديتى أنه شهوم باعتبار ما جرت به العادة في حال الرجال
فتمسكون العادة قرينة على افادة اللفظ هذا المفهوم اه (قوله في لست) قيل لا وجه
لتخصيص الضمير في لست بل هو از الحالبية عن الضمير في مستقيم وأجيب بأن وجهه أن
الفعل أقوى في العمل من الاسم كذا في يس (قوله على شعث) هو فى الاصل انتشار
الشعر لدم تعاهده بالاصلاح والذهن فتكثر أوساخه واستعير هنا للاساخ المعنوية وهى
الافساد الذميمة اه ع ق وقوله وان تعير الخ أى بعد نقله الى اللازم الذى هو الاساخ
الحسية على طريق المجاز المرسل فيكون فيه مجازا غير متبين هذا ما يظهر (قوله وذمهم خصال)
عطفت تفسير المراد من تفرق (قوله على نفي الكامل من الرجال) لانه لو وجد لم يصدق
انه ان كان بهذا الوصف لم يبق لنفسه أها (قوله لان فيه التوقي الخ) وأما تسميته
بالتكميل فلتكميل المعنى بدفع خلاف المقصود عنه اه ع ق (قوله في كلام) قال فى
الاطول ان أريد بكلمة فى الجزئية بشكل يتكامل لا يكون جزء الكلام ويكون جملة
مستقلة وان أريد الظرفية لا يشعل ما فى آخر الكلام فتأمل اه أقول اذا جعلت فى
معنى مع الخلل الاشكال (قوله بما يدفعه) لا فرق فيه بين الجملة والمفرد فان قلت التذييل
أيضا يدفع الوهم لانه لا تأكد فى الفرق قلت التذييل بالجملة وفى الآخر يدفع الوهم فى
النسبة والتكميل لا يختص بشئ منها اه سيراى (قوله قد يكون فى وسط الكلام
الخ) فينبه وبين الايضال عموم من وجه اه ع ق وانظره (قوله أى نزول المطر الخ)
فالمراد بالصوب نزول المطر وبالريبع الزمن والاضافة لادنى ملابسة (قوله ووقوعه)
عطفت تفسير (قوله ودعته) هى المطر المسترسل وأقله مقسدا رثلت يوم وأكثره ثمانية أيام
(قوله قديولا الى خراب الديار) أى فر بما يقع فى الوهم أن ذلك دعاء الى الخراب ومعظم
الايهام من قوله ودعته تهمى وتقدم ديار لدون زرعك مثلا لا يقال غير مفسدها متقدم
على ودعته تهمى لانه نقول هو وخرعنه تقديرا اه (قوله دفع ذلك) أى ايها خلاف
المقصود (قوله نحو أذلة على المؤمنين الخ) فى مدح فريق من المؤمنين وهم قوم أبى
موسى الاشعرى كما ورد فى الحديث اه ع ق (قوله فانه لما كان مما يؤهم الخ) قال فى
الاطول ونحن نقول الآية تستثيرهم عن الرجوع عن الايمان والمقصود أنكم لو ترجعون

عن الايمان سيأتى الله بقوم أدلة على المؤمنين أعزة على الكافرين فينقلب حالكم
من كون هؤلاء القوم متواضعين لكم الى كونكم أدلة لهم ولا بد في افادة هذا المعنى
من ذكر قوله أعزة على الكافرين فهو داخل في أصل المقصود وليس من الاطناب في شئ
والله تعالى أعلم اهـ (قوله ولهذا عدى الذل بعلى) أو لما كلة ما بعده (قوله لتضمنه معنى
العطف) فالتوسع بتضمن الذل معنى العطف وعلى بابها وقوله ويجوز الخ أى فالفعل
لا تضمن فيه وعلى معنى اللام فالتوسع باستعمال حرف موضع آخر ونكتة العدول الى
على الإشارة الى شرفهم وفضلهم على المؤمنين كذا يؤخذ من عرق (قوله ويجوز أن يقصد
الخ) كأن وجهه أن على لما كانت تدل على الاستعلاء جاز أن يشار بها الى استعلائهم
عليهم في الشرف اهـ سم (قوله واما بالتتميم) تسمية هذا بالتتميم وما قبله بالتكميل
مجرد اصطلاح اذ هما شئ واحد لغة وقال في عروس الافراح يمكن أن يفرق بينهما لغة
بأن التكميل استيعاب الاجزاء التى لا توجد الماهية المركبة الابه والتتميم قد يكون بما
وراء الاجزاء من زيادات يتأكد بها ذلك الشئ الكامل ثم قال فان تم هذا ظهر وجه
تسمية الاول بالتكميل لانه يدفع ايها خلاف المراد وذلك كالجزء من المراد (قوله وهو
أن يؤتى في كلام الخ) يتناول بعض صور الابهال وكتب أيضا قوله وهو أن يؤتى في كلام
الخ يخرج عنه تميم ذكر في كلام يوههم خلاف المقصود فان الفرق بين التتميم والتكميل
بأن النكتة في التتميم غير دفع وهم خلاف المقصود لا بأنه لا يكون في كلام يوههم خلاف
المقصود اذ لا مانع من اجتماع التتميم والتكميل اهـ أطول (قوله في كلام) في الاخر وفى
الاثناء (قوله أو نحو ذلك) لا حاجة اليه (قوله مما ليس بجملة مستقلة) بأن كان مفردا
أو جملة غير مستقلة بجملة الحال والصفة لتأولها بالمفرد (قوله ما يتم أصل المعنى بدونه)
حتى تدخل الجملة الزائدة على أصل المراد كما قيل اهـ عرق (قوله كلام المصنف
في الايضاح) حيث مثل له بما تحبون في قوله تعالى ان تنالوا البرحتى تنفقوا مما تحبون
مع انه لا يتم المعنى الابه وفيه بحث لانه اذا لم يعمل مما تحبون ما يتم أصل المعنى بدونه
لم يكن اطنابا أصلا فيكون التمثيل به فاسدا من أصله فلا يستشهد به فيجب حيث جعل
اطنابا أن يدعى أن أصل المعنى حتى تنفقوا أى يقع منكم اتفاق وزيادة مما تحبون ولو كان
باعتبار القصد محتاجا اليه لا تكون من المساواة لانها زيادة على أصل المراد لاجل نكتة
لا يدركها الاوساط وقد تقدم ان ذلك هو مناط الاطناب وانما قلنا ان المقصود به أمر
لا يدركه ويراعه الابهاء لان فيه الإشارة الى أن نيل البر لا يكون الا بغلبة النفس
وتحميلها المشاق بالاتفاق من المحبوب المشتهى بخلاف مطابق الاتفاق ولو كان فيه أجر
لا يبلغ لهذا المعنى وبه يعلم أن كون الشئ مقصودا في الكلام لا يتم المراد من حيث انه
مراد المتكلم الابه لا ينافى كونه اطنابا فليفههم اهـ عرق (قوله وأنه لا تخصيص لذلك
بالتتميم) يعنى أن كون الشئ مما يتم أصل المعنى بدونه ونعنى بالمعنى متعارف الاوساط

ولهذا عدى الذل بعلى لتضمنه
معنى العطف ويجوز أن يقصد
بالتعدي بعلى الدلالة على انهم مع
شرفهم وعلاو طبقتهم وفضلهم على
المؤمنين خافضون لهم أجنتهم
(واما بالتتميم وهو أن يؤتى في كلام
لا يوههم خلاف المقصود بفضله)
مثل مفعول أو حال أو نحو ذلك
مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن
كلام ومن زعم أنه أراد بالفضلة
ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذبه
كلام المصنف في الايضاح وأنه
لا تخصيص لذلك بالتتميم

لا يختص اشتراطه بالتميم فتي كان هو المراد بالفضل كانت مستدركة لان كلام الاطناب
 كله أتي فيه بفضله على هذا التفسير من عرق وكتب أيضا قوله وأنه لا يختص الخ فيه
 أن المصنف غير متعاش عن ذكر ما لا يختص بتسمي في قسم يشهد له قوله في تعريف الافعال
 بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها أطول ويشهد له أيضا قوله هنا النكتة (قوله النكتة)
 زيادة بيان فان النكتة شرط في كل ما حصل به الاطناب من عرق (قوله وهو أن يكون
 الضمير الخ) اذ المتصور حينئذ مدحهم على السخاء بالطعام وهو متحقق مع حبهم
 واحتياجهم للطعام وبدون ما لكتنه معهم ما بلغ اه سم (قوله فهو تأدية أصل المراد)
 لأن المعنى حينئذ يطعمون لاجل الله وهذا نفس المراد فلما لم يكن اطعام الطعام لاجله
 محمدا يستحق الثناء عليه لم يكن أن يجعل زائدا على أصل المراد لنكتة المبالغة (قوله
 سوى دفع الایهام) جعل صاحب المعنى من قوائمه التقوية والتشديد والمتبادر من تقرير
 الكشف في آخر سورة الزمر أنه للتأكيده ولولا أنه يكون للتأكيده ما صح قول الشارح
 الآتي لكنه يشمل بعض صور التذليل لأن التذليل اعتبر فيه أن يكون للتأكيده كذا
 في سم وسيأتي في كلام سم أن التأكيده غير دفع الایهام فجعل الاعتراض يكون للتأكيده
 لا ينافي كلام المصنف بل التأكيده داخل في سوى دفع الایهام وكتب أيضا ما نصه قال
 في الاطول ينتقض التعريف بعطوف لا محال له من الاعراب بين المعطوف والمعطوف
 عليه نحو قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمدهم ويؤمنون به
 ويستغفرون للذين آمنوا فان قوله ويؤمنون به جملة لا محال لها من الاعراب وقعت بين
 جنتين متصلتين معنى مع أنها لا تسمى اعتراضا كما لا ريب فيه اه (قوله لم يرد بالكلام)
 أي في قوله أنشاء الكلام اه يس (قوله مجموع المسند اليه والمسند فقط) أي والالم يشمل
 المثال الآتي (قوله بيان الاول) قضيته أن عطف البيان يكون في الجمل ويوافقه ما مر
 في الفصل والوصل وفي المعنى في الباب الرابع فيما افترق فيه عطف البيان والبدل أنه
 لا يكون جملة بخلاف البدل اه يس (قوله أو بدلا) أو معطوفا اه من عرق وكذا في
 الاطول ومثل له بقوله تعالى اني وضعتها اثني والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني
 سميتها صريم قال فان ما بين قوله اني وضعتها اثني وقوله واني سميتها صريم اعتراض كما اعترف
 به الشارح ثم قال والظاهر أن الصفة المتطوعة مما اتصل معنى بالجملة السابقة وكذا جواب
 سؤال نشأ من الجملة السابقة اه (قوله لان قوله ولهم ما يشتهون عطف الخ) فهما
 معمولان للجعل كالمعطوف عليهما لا يقال يلزم أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين
 لشيء واحد وهو ممسك في غير أفعال القلوب لانا نقول هو جاز في المنعول بواسطة نحو
 وهزي اليك على أنه انما يرد اذا جعل الطرف لغوا متعلقا بالجعل بمعنى الاختيار فان جعل
 مستقرا والجعل بمعنى التصيير أي يصيرون البنات مستحقة لله وما يشتهون من البنين
 مستحقا لهم فلا لان الامتناع اذا كان الضمير ان معولين لفعل واحد لا اذا كان أحدهما

(النكتة كالمبالغة نحو ويطعمون
 الطعام على حبه في وجهه) وهو أن
 يكون الضمير في حبه للطعام (أي)
 يطعمونه (مع حبه) والاحتياج
 اليه وان جعل الضمير لله تعالى
 أي يطعمونه على حب الله تعالى
 فهو تأدية أصل المراد (واما
 بالاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء
 الكلام أو بين كلامين متصلين
 معنى بجملة أو أكثر لا محال لها من
 الاعراب لنكتة سوى دفع
 الایهام) لم يرد بالكلام مجموع
 المسند اليه والمسند فقط بل مع
 جميع ما يتعلق بهما من الفضلات
 والتوابع والمراد باتصال
 الكلامين أن يكون الثاني بيانا
 للاول أو تأكيده أو بدلا (كالتنزيه
 في قوله تعالى ويحيون لله البنات
 سبحانه ولهم ما يشتهون) فقوله
 سبحانه جملة لانه مصدر بتقدير
 الفعل وقعت في انشاء الكلام
 لان قوله ولهم ما يشتهون عطف
 على قوله لله البنات (والدعاء

معمولا لمعموله وكذا اذا كان الجعل بمعنى الاعتقاد لان الفعل حينئذ قلبي تأمل (قوله
 في قوله) أى في قول عوف الشيباني يشكو ضعفه اه ع ق (قوله ترجان) بفتح التاء
 وضم الجيم أو ضم التاء مع ضم الجيم أو فتح التاء مع فتح الجيم اه مختار ويجمع على تراجم
 كتر عفران وزعفران اه ع ق (قوله لقصد الدعاء بطول العمر) قيل ليتحقق ما ادعى الشاعر
 من ثقل السمع لانه اذا بلغها المخاطب صدقه في ذلك تصديقا حسيما واعتراض بأنه موهم
 للدعاء عليه بالصبر وروية الى ضعف سمعه والاحتياج الى ترجان اه فنرى وكتب أيضا قوله
 لقصد الدعاء لا يقال في هذا الدعاء دعاء بالضعف فلا يناسب ما سبق لاجله من ادخال
 السرور على المخاطب لانا نقول ان الغبطة في طول العمر يترقح معها ذلك الضعف
 لعدم امكانه الابه اه ع ق (قوله ولا حالية) اعلم ان الواو الاعتراضية قد تلبس بالحالية
 فلا يد من احدهما الا بالقصد فان قصد كون الجملة قيد للعامل فهي حالية والا فاعتراضية
 فيجتمعا لمهما قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون ثم عطفوا عنكم فان قدر أن
 المعنى حال كونكم ظالمين بوضع العبادة في غير محلها كانت الواو حالية وان قدر وأنتم قوم
 عادتمكم الظلم فيكون تأكيد الظلمهم بأمر مستقل لم يقصد ربطه بالعامل ولا كونه في وقته
 كانت اعتراضية فالفرق بينهما دقيق كما لا يخفى من ع ق (قوله هذا اعتراض) يستفاد
 من ذلك ان الاعتراض يكون مع الفاء كما يكون مع الواو وبدونها فال في المطول والفاء
 اعتراضية وفيها شائبة من السببية كذا في يس (قوله وضمير الشأن محذوف) هذا على
 مذهب الجهور ويجوز أن يكون المحذوف ضمير مخاطب هو المأمور بالعلم أى أنك سوف
 يأتيك كل ما قدر كما جوزه سيدي به وجماعة في قوله تعالى أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا اه
 فنرى (قوله يعنى أن المقدور الخ) تفسير لحاصل المعنى (قوله وفي هذا) أى في قوله واعلم
 الخ (قوله وتسهيلا للامر) يعنى الصبر والتفويض وترك منازعة الاقدار كما يؤخذ من ع ق
 (قوله فالاعتراض ببيان التتميم الخ) انظر بقيمة النسب بين الاقسام في يس (قوله والفضلة
 لا بد لها من اعراب) والاعتراض لا محل له فهذا تبين في اللوازم وهو يؤذن بالتبائن
 في المزومات اه ع ق وكذا يقال فيما بعد (قوله لانه انما يقع لدفع الخ) والاعتراض
 لا يكون لذلك الدفع (قوله لانه لا يكون الا في آخر الكلام) والاعتراض لا يكون
 الا في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين ومن هنا علم أن الكلام الذي يحتمله الایغال
 لا بد أن لا يرتبط بما بعده ارتباطا كلاميا الاعتراض اه ع ق (قوله لكنه يشمل الخ)
 قديتهم اشكال ذلك بناء على توهم أن دفع الایهام توكيده وقد اشترط في الاعتراض ان
 لا يكون لدفع الایهام وفي التذييل ان يكون التأكيد ولا اشكال لان التأكيد غير دفع
 الایهام لان التأكيد يمتضى كون الجملة الثانية متضمنة للمعنى الاولى ولا كذلك دفع
 الایهام على أن التأكيد أهم من دفع الایهام لحصوله مع غيره وكفى هذا في صحة الاعمدة
 ان لا يلزم من نفي دفع الایهام نفي التأكيد مطلقا اه سم (قوله وقعت بين جملتين) أى

في قوله ان الثمانين وبلغتها قد
 أحوجت سمعي الى ترجان) أى
 مفسر ومكرر فقوله وبلغتها
 اعتراض في أثناء الكلام لقصد الدعاء
 والواو في مثله تسمى واوا اعتراضية
 ليست بها طرفة ولا حالية (والتنبيه
 في قوله واعلم فعلم المرء بتفعه) هذا
 اعتراض بين اعلم ومفعوله وهو
 (أن سوف يأتي كل ما قدرا) أن
 هي الخففة من التكملة وضمير
 الشأن محذوف يعنى أن المقدرات
 البتة وان وقع فيسه تأخيرها
 وفي هذا انسيابية وتسهيل للامر
 فالاعتراض ببيان التتميم لانه انما
 يكون بفضله والفضلة لا بد لها
 من اعراب وبيان التكميل
 لانه انما يقع لدفع الایهام خلاف
 المقصود وبيان الایغال لانه
 لا يكون الا في آخر الكلام لكنه
 يشمل بعض صور التذييل وهو
 ما يكون بجملة لا محل لها من
 الاعراب وقعت بين جملتين
 متصلتين معنى لانه كما

لاجل التأكيـد (قوله لم يشترط أن لا يكون بين كلامين) متصلين فبين الاعتراض
والتذييل عموم وخصوص من وجه اهـ ع ق ثم قال وبينه أى الاعتراض وبين الايضاح
والتكثير عموم من وجه أيضاً راجعه (قوله حتى يظهر لك فساد ما قيل الخ) أى لأن عدم
اشتراط الشيء ليس هو اشتراط العدمه فتولنا التذييل لا يشترط كونه بين كلام أو كلامين
ليس شرط الكونه ليس بين كلام أو كلامين (قوله بناء على أنه لم يشترط فيه ان يكون الخ)
أى واشترط ذلك فى الاعتراض (قوله ومن الاعتراض) أى لا بالمعنى السابق بل هو معنى
المعتراض فصح قوله وهو أكثر من جملة (قوله وهو أكثر من جملة أيضاً) فتنبيه تمثيلان
تمثيل ما جاء بين كلامين وتمثيل ما هو أكثر من جملة اهـ أطول (قوله هو بينه) أبرز
لجريان الصلة على غير من شئ له فضمير هو للاعتراض وضمير بينه لال الموصولة (قوله
فهذا) أى قوله ان الله الخ وكتب أيضاً قوله فهذا اعتراض أكثر من جملة قال
فى الاطول لا خفاء فى أن الاعتراض هنا جملة واحدة خبره جملة ان وليس أكثر من جملة
لا محل له من الاعراب والمثال الواضح قالت ربي انى وضعتها أنى والله أعلم بما وضعت
وليس الذكر كالأنثى وانى سميتها امرئ اهـ قال النسبى ذلك أن تقول عطف الثانية على
خبر ان ليس بتعين لجواز كونها خبر مبتدأ محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى
المستأنفة فيجتمعل أن يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل والآية مثال
لادليل اهـ قال سم قوله لجواز كونها خبر مبتدأ محذوف أقول لا حاجة اليه بل يجوز
كونها جملة فعلية مستقلة معطوفة على الجملة الاسمية وكون مرجع فاعلها فى تلك
الاسمية لا ينافى ذلك فليست أم اهـ وفى يس قال شيخنا الغنيمى الذى فى المتن أن الاعتراض
بأكثر من جملة ولا شك فى صدقه على هذه الآية لأن الجملة هى المسند والمُسند اليه وهى
متحقة بقوله ان الله يحب التوابين وقوله ويجب المتطهرين زائد عليها فيكون المجموع
أكثر من جملة وان كان قديماً جملة واحدة وهذا كاطلاق الكلام على نحو ضربت زيدا
وعلى ضربت فقط والامر سهل اهـ أقول المتبادر أن المراد بأكثر من جملة جملتان فأكثر
لا محل لهما من الاعراب لا ما زاد على مجرد المسند والمُسند اليه كما يؤخذ من كلام العصام
وغیره فجواب الغنيمى لا يلاقى الاعتراض (قوله بيان لقوله الخ) لأن مكان الاتيان فيه
مبهم فبين أنه موضع الحرث وكتب أيضاً قوله بيان الخ لأنه يفهم منه أن الموضع الذى
يطلب الاتيان منه عموم موضع الحرث الذى هو الفرج فكانه قال فأقوهن من مكان الحرث
وكتب أيضاً قوله بيان لقوله الخ أى فهو متصل به معنى وهو حينئذ ما ان يجعل عطف
بيان له حقيقة بناء على جواز ورود فى الجمل التى لا محل لهما من الاعراب أو يجعل مثله
فى افادته ما يفيد كما تقدم فى باب الفصل والوصل اهـ ع ق (قوله وهو) أى حيث أمركم
الله (قوله فان الغرض الاصل) أى فلا تأقوهن الا من حيث يتأتى هذا الغرض اهـ سم
(قوله لا قضاء الشهوة) بل خلق الشهوة لذلك اهـ أطول (قوله الترغيب الخ) لأن الاخبار

لم يشترط فى التذييل أن يكون بين
كلامين لم يشترط أن لا يكون بين
كلامين قسماً حتى يظهر لك فساد
ما قيل انه يبين التذييل بناء على
انه لم يشترط فيه أن يكون بين
كلام أو بين كلامين متصلين
معنى (ومما جاء) أى ومن
الاعتراض الذى وقع (بين كلامين
وهو أكثر من جملة أيضاً) أى كما ان
الواقع هو بينه أكثر من جملة (قوله
تعالى فأقوهن من حيث أمركم
الله ان الله يحب التوابين ويجب
المتطهرين) فهذا اعتراض
أكثر من جملة لأنه كلام يشتمل
على جملةين وقع بين كلامين أولهما
قوله تعالى فأقوهن من حيث أمركم
الله وثانيهما قوله (نساؤكم حرث
لكم) والكلامان متصلان معنى
(فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان
لقوله فأقوهن من حيث أمركم الله)
وهو مكان الحرث فان الغرض
الاصلى من الاتيان طلب النسل
لا قضاء الشهوة و التمكنة فى هذا
الاعتراض الترغيب فيما أمر ربه

والنفي عنهما وعنه (وقال قوم قد تكون النكته فيه) أي في الاعتراض (غير ما ذكر) مما سوى دفع الإيهام حتى أنه قد يكون لدفع الإيهام خلاف المقصود (ثم) القائلون بأن النكته فيه قد تكون لدفع الإيهام افترقوا (١٤٣) فرقتين (جوز بعضهم وقوعه)

أي الاعتراض (أخر جملته لا يليها

جمله متصلة بهما) وذلك بأن لا يلي

الجمله جملته أخرى أصلا فتكون

الاعتراض في آخر الكلام أو يليها

جمله أخرى غير متصلة بهما معنى

وهذا الاصطلاح مذكور في

مواضع من الكشاف فالاعتراض

عنده هؤلاء أن يوثق في أثناء الكلام

أو في آخره أو بين كلامين

متصلين أو غير متصلين بجمله

أو أكثر لا محل لها من الأعراب

لنكته سواء كانت دفع الإيهام

أو غيره (فتشمل) الاعتراض بهذا

التفسير (التذييل) مطلقا لأنه

يجب أن يكون بجمله لا محل لها

من الأعراب وان لم يذكره المصنف

(وبعض صور التكميل) وهو

ما يكون بجمله لا محل لها من

الأعراب فان التكميل قد يكون

بجمله وقد يكون بغيرها والجمله

التكميلية قد تكون ذات أعراب

وقد لا تكون لكنها تبين

التميم لان الفضله لا بد لها من

أعراب وقيل لأنه لا يشترط

في التميم أن يكون بجمله كما يشترط

في الاعتراض وهو غلط كما يقال

ان الانسان يساين الحيوان لأنه

لم يشترط في الحيوان النطق فافهم

(وبعضهم) أي وجوز بعضهم

القائلين بأن نكته الاعتراض قد

تكون لدفع الإيهام (كونه) أي

الاعتراض (غير جملته) فالاعتراض

بجمله الله للتائب عما نهي عنه إلى ما أمر به والمتطهر من أدران الالتباس بالنهي بسبب التلبس بالتوبة إلى المأمور بما يؤكده الرغبة في الأوامر وترك النواهي اه ع ق ثم قال ومن نكته الاعتراض الاستعفاف والمطابقة كما في قول أبي الطيب

وخفوق قلبي لو رأيت إلهيه * يا جنني لرأيت فيه جهنما

فان يا جنني اعتراض بين الشرط والجواب للمطابقة بين الجنة وجهنم والاستعفاف

محموبه بالاضافة اليه وتسميته جنة ليرق له فينجيه من جهنم التي في فؤاده بالوصال (قوله

الترغيب فيما أمر به) الذي من جملة التيسار من مكان الحرث وقوله والنفي عنهما

عنه الذي من جملة التيسار في غير ذلك المحل (قوله غير ما ذكر) الاوضح دفع الإيهام اه

أطول (قوله مما سوى دفع الإيهام) بيان لما ذكر (قوله حتى انه) أي الاعتراض وحتى

للتفريع (قوله عنده هؤلاء ان يوثق الخ) قال في المطول لانهم لم يخالقوا الاولين الا في

جواز كون النكته دفع الإيهام وجواز أن لا يليها بجمله متصلة بها فيبقى اشتراط أن

لا يكون لها محل من الأعراب بجمله (قوله لنكته) زادها للتصوير والتصريح بالتعميم

للاخراج لان الاطناب كله لنكته من ع ق (قوله فيشمل التذييل وبعض صور التكميل)

كان عليه أن يقول وبعض صور الأفعال وهو ما يكون بجمله لا محل لها من الأعراب

لا يقال استغنى عنه بذكر التذييل والتكميل لانا نقول بشمل الاعتراض بهذا التفسير صورا

من الأفعال لا تجتمع التذييل والتكميل وهي ما كانت نكته غير التأم كيد وغير دفع

الإيهام تدبر (قوله مطبقا) أي بجميع صور (قوله وان لم يذكره) أي يذكر وجوب

أن يكون بجمله لا محل لها من الأعراب لأنه لم يقد في تعريفه الجمله بكونها لا محل لها نعم

أشار إلى اشتراطه بالامثلة لان جملته التذييل فيها لا محل لها فقول الشارح وان لم يذكره أي

صرحة كما في ع ق (قوله وهو) أي البعض (قوله فان التكميل قد يكون بجمله الخ)

فيكون بين الاعتراض على هذا وبين التكميل عموم من وجه يجتمعان فيما يكون بجمله

لا محل لها فينصرف الاعتراض فيما يكون لغرض دفع الإيهام من الجمله والتكميل بغير الجمل

وبما لا محل وأما النسبة على هذا بينه وبين التميم فالتميم والتيسار وبين الأفعال فالعموم من

وجه وكذلك بينه وبين الأيضاح والتكرار كما يؤخذ ذلك من النظر في تعاريفها

السابقة من ع ق (قوله لكنه) أي الاعتراض وفي نسخ نكته أي جملته الاعتراض يدل على

ذلك عبارة المطول ونصها والاعتراض بهذا التفسير يبين التميم لأنه انما يكون بفضله

والفضله لا بد لها من الأعراب افاده سم (قوله وهو غلط) فان عدم الاشتراط لا يستلزم

اشتراط العدم وغاية أمره أنه يوجب التعبير في المفهوم وهو لا يمنع التصديق في الأفراد

الذي هو المراد اه سم (قوله كما يقال) أي كقول ان الانسان الخفاء صدريه ووجه

الشبه ان كلا غلط (قوله غير جملته) لو قال غير الجمله بلام العهد أي غير الجمله التي لا محل

لها من الأعراب لكان أحسن ليشمل جملته لا محل من الأعراب افاده في الأطول (قوله

عندهم ان يوثق في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجمله أو غيرها لنكته ما

فيشمل بعض صور التقييم لا يقال فيه بحث لأن التقييم لا يكون الا بشئ له ومن لازمه
أن يكون لها محل من الاعراب والاعتراض لا يكون الا بما لا محل له كاعتراض أول هذا
البعض انما خالف في كونه قد يكون غير محله فيبقى اشتراط أن لا يكون له محل من الاعراب
بحاله لا نقول الفاعل ان هذا البعض يخالف في هذا الاشتراط أيضا ويؤيد ذلك أمور
منها قوله وبعضهم كونه غير محله فان غير المحل شامل للمفرد ومن شأنه ان يكون له محل
من الاعراب ومنها تقييد الشارح الجمله على قول البعض الاول بأن وفي الامحال لها
من الاعراب حيث قال فلا اعتراض عند هؤلاء أن قال بجملة أو أكثر لا محل لها
من الاعراب وعدم التقييم بذلك على قول هذا البعض حيث قال فلا اعتراض عندهم
الى أن قال بجملة أو غيرها انكته فلم يقيد بل تفريع المصنف المذكور كاف
في الاستدلال على عدم التقييم على هذا القول ثم رأيت في المطول في شرح قوله فيشمل
بعض صور التقييم والتكميل ذكر ما يصرح بأن الاعتراض على قول هذا البعض لا يشترط
أن لا يكون له محل كذا بخطهم وفي حواشيه ما ملخصه ان الاعتراض اذا وقع غير محله
على هذا القول يكون معمولا بشئ من الكلام المعترض به فيه وأن ذلك لا ينافي كونه
اعتراضا اه وفيه بعد لا يخفى وكتب أيضا قوله فيشمل بعض صور التقييم والتكميل
وكذلك بعض صور التذييل لكن لما كان أصل تفسير الاعتراض على مذهب الجمهور
شاملا له وكان الغرض هنا ذكر ما يخص تفسير البعض دون تفسير الجمله ولم يعترض
له اه فترى مع ايضاح (قوله وهو) أي البعض بقسميه (قوله ما يكون واقعا في انشاء
الكلام الخ) فيثبت ذلك بينه وبينها عموم من وجه لا اجتماعه معها فيأذ كر وانفراد
عنهما بما يكون لغير دفع الابهام وهو غير فضلة وانفرادهما عنه بما يكون آخر وهو جملته
لرفع الابهام بالنسبة للتكميل أو فضلة بالنسبة للتقييم وأما النسبة بينهما على هذا التفسير
وبين الايقال فانسباين واما بينه وبين التذييل فعموم من وجه وكذا بينه وبين الايضاح
والتكثير كما يؤخذ من تفاسيرها اه من عرق ثم قال ولم أعترض فيما تقدم ذكره الخاص بعد
العام لظهور أمره بالنسبة الى سائرهما وذلك لظهور مخالفتيه غير التقييم والايغال
والاعتراض وملاقاة هذه الثلاثة في بعض المسو را ه (قوله واما بكذا وكذا) لا حاجة
اليه (قوله محمد ربه) أي متباينين محمد ربه (قوله لم يذكر ويؤمنون به) فلولم يذكر
كان مساواة اه عرق (قوله لان ايمانهم لا ينكره من يشبههم) وأيضا تسبيحهم وحمدهم
يدلان على ايمانهم به اه فترى وكتب أيضا قوله لان ايمانهم لا ينكره من يشبههم لا يقال
كما لا مجال لانكار ايمانهم لا مجال لانكار تسبيحهم وحمدهم فهو ايضا أطناب لاظهار
شرف التسبيح والحمد لا نقول يجوز أن لا تكون عبادتهم التسبيح والحمد اه أطول
(قوله أي لا يجمله) لما كان نفي الانكار لا يستلزم العلم المراد فسر بما يستلزمه وهو نفي
الجهل اه سم (قوله وكون هذا الاطناب بغير ما ذكر الخ) اما أنه ليس من الايضاح بعد

(فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير
(بعض صور التقييم و) بعض
صور (التكميل) وهو ما يكون
واقعا في انشاء الكلام أو بين
الكلامين المتصلين (واما بغير
ذلك) عطف على قوله اما بالايضاح
بعد الابهام واما بكذا وكذا (كقوله
تعالى الذين يحمدون العرش
ومن حوله يسجدون بحمدهم
ويؤمنون به فانه لو اختصر) أي ترك
الاطناب فان الاختصار قد يطابق
على ما يعم الاجاز والمساواة
كما مر (لم يذكر ويؤمنون به لان
ايمانهم لا ينكره) أي لا يجمله (من
يشبههم) فلا حاجة الى الاخبار به
لكونه معلوما (وحسن ذكره) أي
ذكر قوله ويؤمنون به (اظهار
شرف الايمان ترغيبا فيه) وكون
هذا الاطناب بغير ما ذكر من
الوجوه السابقة ظاهرا بالتأمل فيها

الايهام ولا من التكرار فواضح واما أنه ليس من الایغال فلانه ليس ختمًا للشعر
ولا للكلام اذ قوله ويستغفرون لمن في الارض معطوف على ما قبله واما أنه ليس من
التذليل فلعدم اشتمال جملة - وهو يؤمنون به على معنى ما قبلها بل معناها لازم لما قبلها
ومقتضاه ان ذكر اللازم بعد المأمور من الاطناب ولذا ان تلتزمه حيث يكون اللازم ظاهر
النكتة كما في هذا المثال واما أنه ليس من التكميل فانه ليس لدفع الایهام واما أنه ليس
من التسميم فلانه ليس فضله كما هو ظاهر واما أنه ليس من الاعتراض فشكل اذا بنينا على
ما تقر من ان من جملة الاتصال بين الكلامين أن يكون الثاني معطوفا على الاول
ولاشك ان جملة - يستغفرون لمن في الارض معطوفة على جملة - يسبحون فيكون ما بينهما
اعتراضا والانفصال عن ذلك بأن الواو المعطف لا يتم الابتعین كونها كذلك وليس بتعين
لاحتمال أن تكون اعتراضية نعم المتبادر كونها للمعطف فيخرج عن الاعتراض على هذا
فافهم اه ع ق وقوله اذ قوله ويستغفرون لمن في الارض الخ التلاوة ويستغفرون للذين
آمنوا (قوله قد يوصف الكلام) في اصطلاح القوم اه ع ق (قوله بالايجاز الخ) قال في
الاطول هذا الايجاز قد يكون ايجازا بالتفسير السابق وقد يكون اطنابا وقد يكون مساواة
وكذا هذا الاطناب اه وكتب أيضا قوله بالايجاز والاطناب ولا يوصف بالمساواة
بهذا الاعتبار اذ ليست المساواة بهذا الاعتبار مما يدعوا اليه المقام بخلاف الايجاز
والاطناب اه أطول (قوله باعتبار الخ) الباء سميبة (قوله بالنسبة الخ) راجع للكثرة
والقلة (قوله في أصل المعنى) انما قيد المعنى بالأصل لعدم امكان المساواة في تمام المراد فان
لايجاز ما ليس للاطناب وبالعكس اه أطول (قوله وللاقل انه موجب) وان تساويا
في أصل المعنى (قوله يصعد عن الدنيا الخ) هذا البيت فيه ايجاز بنصفه الاول واطناب
بنصفه الثاني كما في يس (قوله اذ اعن سودد) قال في الاطول ولا يخفى ان السيادة أيضا
من الدنيا فالمراد من الدنيا غير السودد الا أن يراد سيادة الآخرة والاقل أظهر اه (قوله
بنظر) المبالغة راجعة الى النفي دون المنفي (قوله يعني أن السيادة الخ) أتى بالعناية لانه
حمل الغنى على مسيبه وهو الراحة وال فقر على مسيبه وهو التعب وهذا خلاف المتبادر قال
في الاطول ولا ضرورة الى العدول عن الظاهر ثم قال والمساواة انما تتحقق اذا حمل قوله
ولست الخ على المبالغة في نفي النظر لا على نفي المبالغة في النظر كما يفيد أول النظر اه (قوله
فهذا البيت اطناب بالنسبة الى المصراع السابق) أي يصعد عن الدنيا اذ اعن سودد
وفي تساويهما في أصل المعنى وقفة اذ المصراع السابق يفهم الصعد عن الدنيا اذ أظهر
سودد ولو في جانب الغنى بأن يكون منظوره السودد دون ما صاحبه من الغنى اذ لم يقيد
فيه ظهور السودد بجانب الفقر بخلاف البيت الا أن يقال المراد بتساويهما في أصل
المعنى تساويهما في الصعد عن الدنيا عند ظهور السودد تأمل (قوله أي من هذا القبيل)
أي الايجاز والاطناب بالاعتبار المذكور (قوله قولهم) أي كل قول لهم كما يقتضيه

(واعلم انه قد يوصف الكلام بالايجاز
والاطناب باعتبار كثرة حروفه
وقلتها بالنسبة الى كلام آخر
مساو له) أي لذلك الكلام (في
أصل المعنى) فيقال للاكثر حروفا
انه مطناب وللاقل انه موجب
(كقوله يصعد) أي يعرض (عن الدنيا
اذ اعن) أي ظهر (سودد) أي
سيادة * ولو برزت في رى عذراء
ناهض * الرى الهيشة والعذراء البكر
والنهود ارتفاع الثدي (وقوله
ولست) بانضم على أنه فعل المتكلم
بدليل ما قبله وهو قوله واني لصبار
على ما ينوي * وحسبك ان الله أتى
على الصبر (بنظر الى جانب الغنى *
اذ اصكنت العلماء في جانب
الفقر) يصفه بالميل الى المعالي
يعنى ان السيادة مع التعب أحب
اليه من الراحة مع الخمول فهذا
البيت اطناب بالنسبة الى المصراع
السابق (ويقرب منه) أي من
هذا القبيل (قوله تعالى لا يسئل
عما يفعل وهم يسئلون وقول الحماسي
وتذكر ان شئنا على الناس قولهم
ولا ينسكرون القول حين نقول)
بصرف رياستهم ونفاذ حكمهم أي
نحن نغير ما نريد من قول غيرنا
واحد لا يجسر على الاعتراض علينا
فالاية ايجاز بالنسبة الى البيت
وانما قال يقرب

المتام وقوله ولا يشكرون القول أى بحسنه الصادق بالواحد هذا هو الموافق للمتام قال
 فى الاطول لا يمتنى ما فى ختم المعانى بهذا البيت من الغرابة والابتداء حيث اعترض
 المصنف على السكاكى وغيره اه (قوله لان ما فى الآية) أى لان الذى فى الآية يشمل كل
 فعل لان ما فى الآية مصدرية أى لا يسئل عن فعله أى عن فعله الباعثة له عليه وان كان
 قد يسئل عن الحكمة والمصلحة المترتبة عليه ويحذف ان ما فى كلام الشارح مراد منها اللفظ
 ما الواقع فى الآية أى لان اللفظ ما فى الآية يشمل كل فعل فتكون ما فى الآية موصولة
 والعائد محذوف أى لا يسئل عن الذى يفعله أى عن منفعوله الذى هو الحاصل بالمصدر
 كما ان الاعيان منفعوله أيضا وتلخيص ذلك ما صرح به الشارح فى شرح العقائد فى قوله تعالى
 والله خالقكم وما تعبدون فانه رد على من عني فى ما ان تكون مصدرية لئلا يمتنع الدليل وقال ان
 الدليل فى الآية تام على كونه موصولة أى معمولة لكم فيشمل الافعال بمعنى الحاصل
 بالمصدر اذ هي المخالفة على ما حرره هناك كذا فى بس (قوله وكيف لا والله أعلم) أى وكيف
 لا يكون أبجل وأعلى والله أعلم بكل شئ ومن شأن العالم الحكيم ان لا يصدر عنه الاما هو
 الامر المتقن الفائق على غيره وتامل لطف تعبير الشارح بقوله والله أعلم حيث أتى به فى
 ختم الفن ففيه شبه تورية اذ ليس وفيه أيضا براعة اختتام والحمد لله على توفيقه المعانى
 للاخوان والصلاة والسلام الايمان الاكلان على سيدنا محمد الذى أسس بنيان الشريعة
 على تقوى من الله ورضوان وعلى آله وصحبه والتابعين لهم باحسان قال المجرد قد تم الجزء
 الاول من هذه الحاشية على يد مجردها الفقير الغافى مصفاى بن محمد البنانى يوم الثلاثاء
 المبارك السادس والعشرين من شهر ربيع الآخر من سنة تسع وتسعين ومائة
 وألف من هجرة من له العزة والشرف وأحسن الله تعالى باقيها وبارك لنا فى غيرها وما يليها
 بالقاهرة المعزية المباركة المرضية سماها الله وجعلها دارا سلام الى يوم الزحام بحمد سيدنا
 محمد عليه وعلى آله الصلاة والسلام

(بسم الله الرحمن الرحيم) وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

* (الفن الثانى علم البيان) *

ان جعل الفن عبارة عن الالفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف أول الكتاب وربته على
 مقدمة الخ وعلم البيان عبارة عن المسائل احتيج الى تقدير مضاف أى مدلول الفن الثانى
 علم البيان أو الفن الثانى دال علم البيان وان جعل علم البيان عبارة عن الملازمة أو الادراك
 احتيج الى تقدير مضاف آخر وهو متعلق وكتب أيضا قوله علم البيان أعلم أن الكلام
 موضوع لعلم المعانى من حيث المطابقة لمقتضى الحال وله علم البيان من حيث انه مختلف فى
 وضوح دلالاته على المراد وقد توهم أن موضوعه الدلالات من حيث انها مختلفة فى
 مراتب الوضوح حذرا من اشتراك العالين فى موضوع واحد وهو باطل لما تنقرا أن علوم
 الادب باحثة عن أحوال اللفظ العربى ولان علم البيان يبحث عن أحوال المجاز والسكاكية

لان ما فى الآية يشمل كل فعل والبيت
 مختص بالقول فالكلادمان لا يساويان
 فى أصل المعنى بل كلام الله
 تعالى أجل وأعلى وكيف لا والله
 أعلم ثم الفن الاول بعون الله وتوفيقه
 وآياه أسأل فى أعوام الفين الاخيرين
 هداية طريقه
 (الفن الثانى علم البيان)

وهما من قبيل الانفاظ والاختلاف بالحقيقة كما في قياس الموضوعات انتهى سيراى
 (قوله قدمه على البديع الخ) وتقدم في أول الفن الأول وجه تقديمه على البيان (قوله
 للاحتياج اليه الخ) يريد انه يحتاج اليه في نفس البلاغة في الجملة لانه لا تتم بلاغة كلام
 بدون اعمال علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالات المطابقة لا يحتاج في تحصيل
 بلاغته الا الى علم المعاني اذ لا حاجة الى البيان للدلالات المطابقة كما ستعرف وبهذا
 التحقيق ظهر وجه آخر لتقدم علم المعاني اذ لا بد منه في بلاغة الكلام أصلا بخلاف البيان
 اه أطول وكتب أيضا قوله للاحتياج اليه الخ لانه بقيد الاحتراز عن التعقيد المعنوي
 وهو شرط في الفصاحة وهي شرط في البلاغة (قوله أى ملكة) جو زارادة هذين
 المعنيين من معاني العلم الثلاثة وظاهر ترك الادراك عدم جواز ارادته هنا وليس كذلك
 ولهذا قال في الأطول وهو علم أى مسائل معلومة عن الأدلة أو تصديقات بها حاصله عن
 الأدلة أو ملكة هذه التصديقات أعني كيفية راسخة يتمكن بها من التصديق بمسئلة
 مسئلة تفصيلها من غير حاجة الى تجسيم كسب جديد وانما قيدناه على العلم بالحصول عن
 الدليل وان أطاقها الناظرون في هذا المقام لما حقت من أن من جمع مسائل العلم
 بالتقليد لا يسمى عالما وتصديقاته بما لا تسمى علما واستعمال انطق العلم في التعريف محل
 لما عرفت من اشتراكه وما يدفع به هذا الخلل من أن استعمال اللفظ المشترك في مقام
 بصر أى معنى يراد مما لا يعاب خلوه عن ضرر الاشتراك وهو فهم غير المقصود محتمل لانه وان
 خلا عن هذا الخلل لم يحل عن تحجير السامع انه ماذا أريد اه وقيل ترك المعنى الثالث
 لاحتياجه الى تقدير المتعلق من غير ضرورة داعية الى التقدير قال الفخرى ولك ان تلزم
 هذا التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الاصلى للعلم وهو في المعاني الاخر ما حقيقة
 عرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور اه وقد بين مما نقلناه عن الأطول ان علم الأعراب
 الخاص بالاراد المذكور ليس من علم البيان فهو خارج عن قوله في التعريف
 علم تدبر (قوله يقتدر بها الخ) الايمان به نظر الى شأن الملكة في ذاتها وان كان متروكا في
 الملكة في التعريف لئلا يلزم التكرار مع قوله يعرف به الخ (قوله يعرف الخ) شاع استعمال
 المعرفة في ادراك الجزئيات تصورا كان أو تصديقا واستعمال العلم في ادراك الكلّيات
 كذلك فالعلمنى علم يعرف به اراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم على ان اللام
 في المعنى الواحد للاستغراق العرفي والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته اذ لو لم يراع
 ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف اراده وهذا هو المتعارف
 في وصف العلوم بعرفة الجزئيات بها اه أطول وكتب أيضا قوله يعرف به اراد الخ الغرض
 من معرفة هذا الاراد أن يحتز المنكلم عن الخطأ في كيفية اراد الكلام حتى لا يورد من
 الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة عند
 اقتضائه دلالة خفية اه سم (قوله اراد المعنى الواحد) قصد المعنى الواحد للدلالة على انه
 لو أورد معاني متعددة بطرق مختلفة لم يكن ذلك من البيان في شئ (قوله أى المدلول عليه

قدمه على البديع للاحتياج اليه
 في نفس البلاغة وتعلق البديع
 بالتوابع (وهو علم) أى ملكة
 يقتدر بها على ادراكات جزئية أو
 أصول وقواعد معلومة (يعرف به)
 اراد المعنى الواحد أى المدلول
 عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال

الحج) بالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد
 بعبارة مختلفة كالاسد والغنم واللبث والخرث على ان الاختلاف في الوضوح مما
 ياباه التوم في الدلالات الوضعية كذا في المطول قال في الاطول وفيه ان تلك الملكة تخرج
 بالتفسير المذكور سواء كان الالباء المذكور أو لا لان المعنى الواحد متقدم في التعريف
 على الاختلاف في الوضوح والاولى أن يقال يخرج به ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى
 الشجاع بالانماط المختلفة في الوضوح فانه لا يخرج احد عن التعريف سواء اه وكتب أيضا
 قوله أي المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال أو رد عليه في المطول انه يخرج من
 تعريف البيان البحث عن المجاز المفرد وهو معظم مباحث البيان وكثير من أقسام
 السكائية لانها في المعاني الافرادية وأجاب عنه بأن تفاوت الكلام في الوضوح والخفاء
 بتفاوت دلالة الاجزاء على معانيها فالإيراد المذكور لا يتأتى الا بعرفة المفردات ولك أن
 تقول مرادهم بمعنى الكلام الذي روي فيه المطابقة لمقتضى الحال أعظم من المعنى المطابق
 والمعنى التضمني والمعنى الاتزامي فينتظم مباحث المجاز المفرد مثل الامتياز بالذات
 لا بالتبع كذا في الاطول قبيل قول المصنف ثم اللفظ المراد به لازم الحج وكتب أيضا قوله أي
 المدلول عليه الحج فيه اشارة الى أن اعتبار البيان بعد اعتبار المعاني وأن هذا من ذلك
 بمنزلة المركب من المفرد (قوله بطرق) أي في طرق ويستفاد منه انه لا بد في البيان بالنسبة
 الى كل معنى من طرق ثلاثة على ما هو أدنى الجمع ولا بعد فيه لان المعنى الواحد الذي نحن
 فيه له مسند ومسند اليه ونسبة لكل منها دل يجري فيه المجاز فيحصل للمركب طرق ثلاثة
 لاجتماع واختلاف الطرق في الخفاء والوضوح كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازي
 وبعده من المعنى الحقيقي يكون بوضوح القرينة المنصوية وخفاءها فتقسيمه ايراد المعنى
 الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة بقوانين على تقدير أن يكون له طرق مما لا حاجة اليه
 نعم يتجه انه كما ان الاقتدار على ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة من هن ايا البلاغة
 كذلك الاقتدار على ايراده بطرق مستوية في الوضوح فلامعنى لادخال الاقول تحت
 البيان دون الثاني الا أن يقال التصديع تعريف البيان بخاصة شاملة للمعروف ولا يلزم منه
 أن يكون كل ما غير هذه الخاصة خارجا عن وظائف البيان كذا في الاطول (قوله
 وترا كيب) عطفت تفسيره التراكيب بالطرق في أن المعنى يسلكها فيحصل الى فهم
 المخاطب أو في أن السامع يسلكها فيحصل الى المعنى ففي التعبير عن التراكيب بالطرق
 بطريق الاستعارة رعاية لبراءة الاستعمال وتأنييس للتخيل في الفن وان كان الانسب
 بصناعة التعريف خلافه كذا في الاطول (قوله في وضوح الدلالة) خرج الايراد
 بطرق مختلفة في الكلمات والمراد الدلالة العقلية لانها المختلفة في ذلك كما سيأتي وكتب
 أيضا قوله في وضوح الدلالة ان قبل الدلالة كما يأتي كون اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم
 بشئ آخر فامعنى وضوح هذا الكون وخفائه فالجواب من وجوه منها ان وصفه بذلك

(بطرق) وترا كيب (مختلفة في
 وضوح الدلالة عليه) أي على ذلك
 المعنى بأن يكون بعض الطرق واضح
 الدلالة عليه وبعضها أوضح

من وصف الشيء بما تعلقه الذي هو المدلول ووضوحه أن يفهم بسرعة وخفاؤه أن لا يفهم
 بسرعة ومنها أن وصفه بذلك حقيقة بأن يكون ثبوت ذلك اللفظ مع ما به سرعة
 أو لا بسرعة وعلامة ذلك سرعة الانتقال من اللفظ إلى المدلول أو بطؤه من سم (قوله
 والواضح خفي بالنسبة إلى الواضح) فإن قلت من قدر على إيراد المعنى الواحد بطريق في
 نهاية الوضوح وبطريق أخرى في نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه إذ
 لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح قلت القدرة على ما ذكر
 بدون القدرة على الإيراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مسلم فلا إشكال ولو سلم فلا يسلم
 أن لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح لأن أصل الدلالة
 لا يتخلو عن وضوح ما وكذا لا يتخلو عن خفاء ما لا احتياج إلى سماع اللفظ والعلم بالوضع اه
 فترى (قوله) فلا حاجة إلى ذكر الخفاء أي لأن الاختلاف في الوضوح يستلزم الاختلاف
 في الخفاء وكتب أيضا قوله فلا حاجة إلى ذكر الخفاء بل في ترك ذكره فائدة أخرى وهي إفادة
 اعتبار الوضوح في كل الطرق وإن خفاء بعضهم بالاضافة إلى بعض كذا في سم (قوله) فلو
 عرف أحد إيراد الخ (بل لوعرف من ليس له هذه الملكية إيراد كل معنى يدخل في قصد
 المتكلم كالعربي المتكلم بالسليقة لم يكن عالما بعلم البيان أه أطول (قوله) ثم لم يكن كل
 دلالة قابلا لل (أي انما القابل لذلك الدلالة العقلية لا نسبة وفي نسخة لم تكن كل دلالة
 قابله (قوله) وتعين ما هو المقصود) أي في قوله الآتي والإيراد المذكور الخ (قوله) يعني
 دلالاته الوضعية) إراد بالوضعية هنا ما للوضع فيها مدخل كما هو مصطلح المنطقيين وإن لم
 يناسب الفن الذي نحن فيه لا خصوص المطابقة كما هو مصطلح أهل هذا الفن والالزم
 كون المقسم أحص وتقسيم الشيء إلى نفسه وغيره من سم (قوله) لأن الدلالة) أي من
 حيث هي لا خصوص دلالة اللفظ (قوله) هي كون الشيء بحيث أي بحالة كوضع هذا
 اللفظ لهذا المعنى في الوضعية اه سم وكتب أيضا قوله هي كون الشيء بحيث يلزم الخ عدل
 في الأطول عن التعبير يلزم إلى التعبير يحصل فقال الدلالة هي كون الشيء بحيث يحصل من
 العلم به العلم بشئ آخر وفي وقت لأن المعتبر عند أئمة العربية الدلالة في الجملة بخلاف أهل
 الميزان فإن المعتبر عندهم الدلالة الكلية المفسرة بكون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم
 بشئ آخر فتعرف الدلالة في كتب العربية به مما لا يليق على أنه في نفسه محتمل ألا يكاد
 يوجد دال يستلزم العلم به العلم بالمدلول والصحيح أن يقال هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم
 به العلم بشئ آخر عند العلم بالعلاقة وبالجملة فالأول هو الدال والثاني هو المدلول وقد يكون
 الشيء دالا على شيء ومدلول له باعتبارين كالنار والدخان فإن كلا منهما دال على الآخر
 ومدلول له والعلاقة أن كان الوضع فالدلالة وضعية وإن كان اقتضاء الطبع وجود الدال
 عند عروض المدلول فهي طبيعية والافعلية وكل منهما أن كان الدال فيها لفظا فهي دلالة
 افظمية والا فغير لفظية اه (قوله) كدلالة الخطوط الخ) هن من دلالة غير اللفظ الوضعية

والواضح خفي بالنسبة إلى الواضح
 فلا حاجة إلى ذكر الخفاء وتقييد
 الاختلاف بالوضوح ليخرج
 معرفة إيراد المعنى الواحد بطرق
 مختلفة في اللفظ والعبارة واللام
 في المعنى الواحد للاستغراق
 العرفي أي كل معنى واحد يدخل
 تحت قصد المتكلم وإرادته فلو
 عرف واحد إراد معنى قوتنا زيد
 بجواب طرق مختلفة لم يكن مجرد
 ذلك عالما بالبيان ثم لم يكن كل
 دلالة قابلا للوضوح والخفاء أراد
 أن يشير إلى تقسيم الدلالة وتعيين
 ما هو المقصود ههنا فقال (ودلالة
 اللفظ) يعني دلالاته الوضعية وذلك
 لأن الدلالة هي كون الشيء بحيث
 يلزم من العلم به العلم بشئ آخر
 والأول الدال والثاني المدلول ثم
 الدال أن كان لفظا فالدلالة لفظية
 والا فغير لفظية كدلالة الخطوط
 والعقود

ودلالة غيره العقلية كدلالة الانزع على المؤثر ودلالة غيره الطبيعية كدلالة الحرارة على انجلى
والصقعة على الوجع (قوله والنصب) جمع نصبة وهي العلامة المنصوبة على الشيء اسم
(قوله اما أن يكون للوضع) أي محتقناً أو متوهماً المدخل المحركات أي الانفاط التي حرفها
المتكلم وغيرها كحريف مسعود ومسعود ناصر بنصر فاذا استعمل المحرف الاول تلك
الانفاط المحرفة في المعاني المخصوصة كانت دلالاتها عليها راضية ضرورية انما ليست
طبيعية ولا عقلية ولأن استعمالها في تلك المعاني وفهمها منها توهماً وضعها لها أي توهماً
أن اللفظ المحرف عين الموضوع اه وكتب أيضاً قوله اما أن يكون للوضع مدخل فيها
أولاً قد تجتمع الدلالة الوضعية والعقلية في اللفظ واحداً بالنسبة الى مدلول واحد لكن
باعتبارين مثل قول القائل من وراء الجدار أنا هي اه فترى (قوله أولاً) بأن
يكون باقتضاء العقل كدلالة الكلام على حياة المتكلم أو الطبع كدلالة أحم على وجع
الصدر (قوله بالنظر ههنا) في زيادة النظر إشارة الى أن الاولى ليست مقصودة بجميع
أقسامها بالنسبة الى الابحاث البيانية لانها متعلقة بالدلالة العقلية التي هي بعض أقسام
الاولى كذا في سم (قوله عند الاطلاق) لوقال عند حضور اللفظ لكان أحسن
ليشمل الدلالة بغیر السماع كشاهدة الخط الدال على اللفظ وكذلك كره أفاده في الاطول
(قوله وهذه الدلالة) أي اللفظية قال في الاطول لا يخفى أن مطلق الدلالة الوضعية اما
على تمام ما وضع له أو على جزئه أو على خارج عنه الأنهم خصوا هذا التقسيم بدلالة اللفظ
الموضوع لأن الدلالة الوضعية الغير اللفظية على الجزء أو الخارج في مقام الافادة غير
مقصودة في العادة لانه لا تستعمل في الإشارة ولا العقد ولا النصب في جزء المعنى ولا لازمه
اه (قوله على تمام) لفظ التمام انما ذكر لأن العادة في البيان أن يذكر التمام في مقابلة
الجزء حتى كأنه لا تحسن المقابلة بدونه فن اعترض عليه بأن ذكر التمام لغوي يستحق أن
يحذف غفل عن البيان الاعرف اه أطول وكتب أيضاً ما نصه أو ردد على تقسيم الدلالة
أن اللفظ قد يقصد به نفسه كما يقال زيد علم وحينئذ يصدق على دلالاته على نفسه دلالة اللفظ
على تمام ما وضع له وعلى دلالاته على جزئه دلالاته على جزء ما وضع له وعلى دلالاته على لازمه
دلالاته على الخارج عنه مع انما لا تسمى مطابقة ولا تضمن ولا التزاماً صرح به المحقق عند
الملة والدين في شرح المختصر فلا يكون شيء من التعريفات الحاصلة من التقسيم مانعاً
والجواب أن من قال بوضع اللفظ لنفسه جعل ذلك الوضع ضمناً والتبادر من اطلاقه
الوضع القصدي ومن لم يقل بدلالة اللفظ على نفسه ولا باسعماله فيه ووضعه له وهو
التحقيق كما بيناه في شرح الرسالة الوضعية العضدية وان كان الاكثرون على خلافه
فلا اشكال على قوله اه أطول مع بعض زيادة من الحيوان المتقولة عن صاحب الاطول
(قوله وتسمى الاولى) الاظهر أن يقول وتسمى على صيغة المتكلم ليكون منبهاً على أن
هذه التسمية على خلاف تسمية الميزانيين وليس لك أن تقول عبارة المتكلم لانه ينطق

والنصب والإشارات ثم الدلالة
اللفظية اما أن يكون للوضع مدخل
فيها أولاً فالاولى هي المقصودة بالنظر
ههنا وهي كون اللفظ بحيث ينهم
منه المعنى عند الاطلاق بالنسبة
الى العالم بوضعه وهذه الدلالة
(او على تمام ما وضع) اللفظ (له)
كدلالة الانسان على الحيوان
الناسط (او على جزئه) كدلالة
الانسان على الحيوان أو الناسط
(او على خارج عنه) كدلالة الانسان
على الضاحك (وتسمى الاولى) أي
الدلالة على تمام ما وضع له

بفساده رفع كل من الاخيرتين اه أطول (قوله وضعية) قال في الاطول لان مبناه
الوضع فقط بخلاف الاخيرين فانه انضم فيه الى الوضع امران عقليان توقف فهم
الكل على الجزه وامتناع انفصال فهم الملزوم عن اللازم ولهذا يسمى كل من الاخيرين
دلالة عقلية وفيه مساحه اذ ليست الدلالة العقلية مشتركة بين الاخيرين بل المسمى بها
ما يصدق عليه ما أي الدلالة على غير ما وضع اللفظ له ولو جعل عقلية مرفوعا خبر القول
وكل من الاخيرتين تلخص من المساحه وضح كون نسي صيغة المتكلم لكنه خلاف
ما يتبادر من نظم كلامه اه وقوله مشتركة أي اشتراكا لفظيا ويمكن الجواب عن
المساحه بأن مراده أن كلامهم ما تسمى عقلية مثل تسمية الانسان حيوانا فالمراد
بالتسمية اطلاق لفظ الكل على كل منهما (قوله لتقام المعنى) أي لجزئه ولا لازمه
(قوله انما هي من جهة حكم العقل) أورد أن الدلالة متحققة من غير حكم العقل
باستلزام حصول الكل حصول الجزه واستلزام حصول الملزوم حصول اللازم ودفع بأن
المراد بحكم العقل الحكم بالقوة القريضة من العقل وهو من دفع بأن الدلالة ليست من
جهة ذلك الحكم بل من جهة الاستلزام المذكور اه أطول (قوله والمنطقيون) أي
أكثرهم والافبعضهم يوافق البيانيين وذهب بعضهم الى أن المطابقة والتضمن
وضعيتان دون الالتزام كذا في يس وكتب أيضا قوله والمنطقيون الخ لما كانت مدخلية
الوضع سببا بعيدا لم يلتفت اليه أهل هذا الفن وعولوا على السبب القريب لانه المؤثر
دون السبب البعيد وهو ملا حظة العقل كون هذا جزأ للمعنى الموضوع له أو لازماله
فلهذا قال الشارح انما هي من جهة حكم العقل بالحصر يعني ان هذا هو السبب المؤثر
اه سم وبهذا يندفع الاعتراض بأن للوضع مدخل في الدلالة فلا وجه للحصر (قوله
باعتبار أن للوضع مدخلا فيها الخ) استقيد من كلامه أولا وآخر أن الدلالة الوضعية
لها معنيان أحدهما أعظم من الآخر مطلقا وان الدلالة العقلية لها معنيان متباينان كما
في الاطول (قوله كدلالة الدخان على النار) مثال للعقلية (قوله وتقييد الاولى) أي
تقييد اضافة لا وصفية وفي نسخة وتختص وكتب أيضا قوله وتقييد الاولى الخ لا يخفى
ما فيه من المساحه اذ ليس تقييد الدلالة على تمام ما وضع له أو الدلالة الوضعية بالمطابقة بل
تقييد الدلالة بالمطابقة لأجل الاولى وتحصيل اسمها فاستند الفعل الى السبب وعبارته توهم
ان السابق من قبيل التسمية وهذا من قبيل التقييد مع أن لكل من قبيل التسمية كذا
في الاطول (قوله والثانية بالتضمن الخ) اعلم أنهم اختلفوا هل التضمن والالتزام فهم
الجزء واللازم مطلقا أي سواء كان في ضمن الكل والملزوم أو استقلا بأن أطلق اسم الكل
والملزوم على الجزه واللازم أو لا مطلقا بل بشرط كونه في ضمن الكل أو الملزوم والمشهور
هو الثاني وعليه ففهم الجزه واللازم من اللفظ على الاستقلال من دلالة المطابقة
وان كان مجازا لانه دلالة اللفظ على تمام الموضوع له أي بالوضع النوعي اذ

(وضعية) لان الواضع انما وضع
اللفظ لتقام المعنى (و) يسمى (كل من
الاخيرين) أي الدلالة على الجزه
والخارج (عقلية) لان دلالة اللفظ
على كل من الجزه والخارج انما هي
من جهة حكم العقل بأن حصول
الكل أو الملزوم يستلزم حصول
الجزه واللازم والمنطقيون يسمون
الثلاثة وضعية باعتبار أن للوضع
مدخلا فيها ويختصون العقلية
بما يقابل الوضعية والطبيعية
كدلالة الدخان على النار (وتقييد
الاولى) من الدلالات الثلاث
(بالمطابقة) لتطابق اللفظ والمعنى
(والثانية بالتضمن)

الوضع في المطابقة أعظم من الشخصي والنوعي وهذا يحصل كلام الشارح في المطول
 وشرح الشمسية وهو المتجه وان اعتبره السيد في حاشية المطول بما أجاب عنه القنري
 وبين أن هنالك دلتان على كل من الجزء واللازم أحدهما مطابقة وهي فهمه من
 اللفظ قصد بواسطة القرينة لأنه بهذا الاعتبار ليس في ضمن فهم الكل ولا في ضمن فهم
 المازوم والآخرى تضمنية في الأول والتزامية في الثاني وهي فهم الجزء في ضمن فهم الكل
 المفهوم عند سماع اللفظ وان لم يكن مراد منه للقرينة وفهم اللازم في ضمن فهم المازوم
 المفهوم عند سماع اللفظ كذلك كذا في سم (قوله) كون الجزء في ضمن المعنى
الموضوع له أي في فهمه عند فهمه (قوله) كانف الشمس لا يصدق عليه أنه مشترك
 بين الكل وجزئه ولازمه إذا دل الكل المجموع والشعاع غير لازم له بل للجرم وجوابه أنه إذا كان
 لازماً للجرم كان لازماً للعجموع قطعاً تأمل اه سم قال يس وفيه تأمل وأقول مبني
 الاشكال على رجوع ضمير لازمه إلى المجموع وهو غير متعين بل يصح رجوعه إلى الجزء
 وعليه فلا اشكال وعبارة الاطول ولو فرضت انقطاعاً مشتركاً بين اللازم والمازوم وبين
 المجموع دخل في تعريف كل من الدلالات الثلاث الأخرى ان اه وهي أوفق بما قلنا
 (قوله) والشعاع التزاماً أي لا باعتبار هذا الوضع أعني الوضع للمجموع اذ هو
 باعتبار جزءه لازم بل باعتبار وضع آخر وهو وضع الشمس للجرم فقط ولو قال بعد
 قوله على الجرم تضمناً وأطلق على الجرم مطابقة واعتبر بدلالة شعاع على التزام
 أو بعد قوله على المجموع أو الجرم وجعل كلامه بعد ذلك على التوزيع إمكان واضحاً ويمكن
 تقدير هذا في عبارته فافهم (قوله) على تمام الموضوع له أي فيكون تعريف المطابقة
 غير مانع (قوله) على جزء الموضوع له أو لازمه أي فيكون تعريفها التضمن والالتزام غير
 مانعين (قوله) وحينئذ ينتقض الخ امام معرفة انتقاض تعريف المطابقة بالتضمن
 والالتزام مما مر ومعرفة انتقاض تعريف التضمن والالتزام بالمطابقة مما مر فواضح
 وأمام معرفة انتقاض تعريف التضمن بالالتزام وتعريف الالتزام بالتضمن فلانه علم مما مر
 أن دلالة لفظ الشمس على الشعاع تكون مطابقة وتضمناً والتزاماً في أجل كونها تكون
 تضمناً والتزاماً ينتقض تعريف كل منهما بالآخر (قوله) تعريف كل الخ أي الحاصل
 من التقسيم (قوله) بالآخرين أي بالدلتان الأخرى لا بتعريفيهما كما قد يتوهم
 (قوله) ان قيد الحتمية مأخوذ الخ قال في الاطول فيه ان قيد الحتمية المعبرة في الامور
 الاضافية الحتمية التقييدية التي توجب الفرق بالاعتبار والحتمية المعبرة في مفهوم
 الدلالات التمهيلية وتوجب التمييز بين افراد الاقسام بالذات وفيه أيضاً أن اعتبار قيد
 الحتمية وان دفع به خلال التعريف لم يكن يحتمل به ما اشترط أن تقسيم الدلالة اللفظية
 الوضعية إلى الدلالات الثلاث عقلياً حاصراً لان دلالة اللفظ الموضوع لمجموع المتضامين
 على أحدهما بواسطة أنه لازم الآخر ليست دلالة على الجزء من حيث أنه جزء بل من حيث

لكون الجزء في ضمن المعنى
 الموضوع له (والثالثة بالالتزام)
 لكون الخارج لازماً للموضوع
 له فان قيل اذا فرضنا انقطاعاً مشتركاً
 بين الكل وجزئه ولازمه كانف
 الشمس المشتركة مثلاً بين الجرم
 والشعاع ومجموعهما فاذا أطلق
 على المجموع مطابقة واعتبر بدلالته
 على الجرم تضمناً والشعاع التزاماً
 فقد صدق على هذا التضمن
 والالتزام انها دلالة اللفظ على تمام
 الموضوع له واذا أطلق على الجرم
 أو الشعاع مطابقة صدق
 عليها انها دلالة اللفظ على جزء
 الموضوع له أو لازمه وحينئذ
 ينتقض تعريف كل من الدلالات
 الثلاث بالآخر بين فاجواب أن
 قيد الحتمية مأخوذ في تعريف
 الامور التي تختلف باعتبار
 الاضافات حتى ان المطابقة هي
 الدلالة على تمام ما وضع له من
 حيث انه تمام ما وضع له
 والتضمن الدلالة على جزء ما وضع
 له من حيث انه جزء ما وضع له
 والالتزام الدلالة على لازمه من
 حيث انه لازم ما وضع له وكثيراً
 ما يترك هذا القيد اعتماداً على
 شهرة ذلك وانسياق ذهن اليه

انه لازم جزء آخر فلا يكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس بخارج ثم قال هذا ونحن نقول دلالة
 اللفظ باعتبار كل وضع للفظ على انفراده اما على تمام ما وضع له أو على جزءه أو على
 الخارج عنه اذ المعنى الوضعي باعتبار الوضع الواحد لا يكون الا أحدهما فالحصر عقلي
 والتعريفات تامة اه ملخصا اذ المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالوضع الذي
 اعتبر لاجل تلك الدلالة والتضمن دلالة على جزء ما وضع له بذلك الوضع والالتزام دلالة
 على خارج ما وضع له بذلك الوضع واذا أخذنا المقسم باعتبار الوضع الذي هو سبب تلك
 الدلالة ينساق الذهن الى تلك التعريفات التامة فالدلالة على الجزء مطلقا تضمينية سواء
 كان لازم جزء آخر أو لا اذ لم تتقيد الدلالة على الجزء بكونه الاجل أنه جزء بل بكونه على
 جزء الموضوع له بذلك الوضع كذا يحط صاحب الاطول وقوله فيه ان قيد الحيثية المعتبرة
 في الامور الاضافية الحيثية التقييدية قد يمنع اختصاص ذلك بالتقييدية أو يجعل الحيثية
 هنا للتعليل (قوله أي كون المعنى الخارجى) نسبة الى الخارج عن معنى اللفظ من
 نسبة الجزئى الى السكلى لا الى الخارج بمعنى الواقع لان اللازم قد لا يكون خارجا بهذا
 المعنى اه سم (قوله المعتبر) أي في دلالة الالتزام وكتب أيضا قوله المعتبر عند
 المنطقيين هو اللزوم البين بالمعنى الاخص المفسر بما ذكره بقوله عدم الخ فتوهم عبارة
 أنه لو أريد في الاشتراط اللزوم البين بالمعنى الاعم لم يخرج كثير من معاني المجازات وليس
 كذلك بل يخرج كثير منها على ارادة هذا أيضا فكان الاولى أن يقول وليس المراد باللزوم
 اللزوم البين عند المنطقيين سواء كان بالمعنى الاعم أو بالمعنى الاخص واللزوم البين بالمعنى
 الاعم هو ما يكتفى تصور اللازم والمزوم في حزم العقل باللزوم والبين هو ما لا يحتاج في فهم
 اللزوم الى دليل وغير البين ما يحتاج كزوم الحدوث للعالم (قوله من معاني المجازات
 والكليات عن أن يكون مدلولات التزامية) يقتضى أن دلالة المجاز على معناه بالالتزام
 وهو مخالف لما صوبه في شرح الشمسية من أن دلالة المجاز على معناه المجازى بالمطابقة
 وأن المراد بالوضع في تعريف الدلالات أعم من الشخصى والنوعى حتى تدخل
 المجازات والمركبات اه يس أقول يمكن دفعه بأن المراد عن أن تكون مدلولات التزامية
 بحسب الوضع الاصلى فلا ينافى انها بحسب الوضع المجازى مدلولات مطابقة (قوله
 ولما تأنى الاختلاف الخ) لانه اذا كان معنى اللزوم عدم الانفكاك فكل لازم بهذا
 المعنى لا ينفك عن المزوم فيكون كل واحد من لوازم الشيء مساويا للآخر في الوضوح
 والخفاء لان كل واحد من اللوازم لا ينفك عن المزوم بهذا المعنى اه سم وكتب أيضا قوله
 ولما تأنى الاختلاف الخ اعترضه السيد بأن لازم لازم الشيء وان كان لازما لذلك الشيء
 امكن دلالة اللفظ على لازمه أظهر من دلالة على لازم لازمه وبحسب في هذا الاعتراض
 الفنى بآنه انما يتم اذا كان لازم لازم الشيء لازما كما صرح به وليس باللازم سواء كان
 اللزوم بينا بالمعنى الاعم أو الاخص ثم احتج على ذلك فراجعه قال المحقق والجواب عن

وشروطه) أي الالتزام (اللازم
 (الذهنى) أي كون المعنى الخارجى
 بحيث يلزم من حصول المعنى
 الموضوع له في الذهن حصوله فيه
 اما على القور أو بعد التأمل
 في القرائن والامارات وليس
 المراد باللزوم عدم انفكاك
 تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل
 المعنى في الذهن أصلا عن اللزوم
 البين المعتبر عند المنطقيين والا
 لخارج كثير من معاني المجازات
 والكليات عن أن يكون مدلولات
 التزامية ولما تأنى الاختلاف
 بالوضوح في دلالة الالتزام أيضا

الاعتراض أن المراد عدم التفاوت في دلالة الالتزام على الإطلاق وإن كان بغير واسطة كما هو الواقع المعبر عنه القوم أو أن المراد باختلاف الوضوح التفاوت في الانتقال بحسب الزمان لا بالذات والتفاوت بين دلالة اللفظ على لازمه وبين دلالة اللفظ على لازم لازمه من قبيل الثاني فلا اعتماد بينهما في التفاوت كما لا يخفى نعم بقي النقض حقيقة باعتبار التفاوت لا بحسب الدلالات التضمنية اهـ قال سم قوله نعم بقي النقض أي نقض الملازمة التي في قوله ولما تأتى الاختلاف بالوضوح في دلالة الالتزام أيضا ووجه ذلك النقض أن اللازم في دلالة التضمن معنى عدم الانسكال المذکور ضرورة امتناع تخلف تعقل الجزء عن تعقل الكل مع اختلافها بالوضوح كما اعترف به الشارح فيما سيأتى هكذا يظهر في مراده من هذا الكلام اهـ (قوله إشارة الخ) يعني أن التقييد لغرض الإشارة ولما أطلق فلا إشارة إلى ما ذكره من كنه المفهوم عند الإطلاق وهو مطابق للزوم الأعم من الذهني والخارجي صحيحا كذا في سم وفيه نظر بعلم من قول الأطول وشرطه اللازم الذهني لا الأعم الشامل للخارجي إذا اللازم الخارجي لا يوجب انتقال ذهن من المسمى إلى اللازم حتى يترجح به من بين سائر الأمور الخارجية للدلالة عليه اهـ (قوله فكأنه أراد بالزوم) أي الذي لم يقل باشتراطه (قوله يعرف) أي بأمر معروف فيما بين الجمهور كما بين الأسد والجراة اهـ يس (قوله اذهو المفهوم الخ) تعليل لخل العرف في كلام المصنف على العرف العام وهو ما لم يتعين فيه المناقل فليس الباعث للشارح على الحل المذکور أنه لو لا هذا الحل لم يكن لقوله أو غيره فائدة لدخول العام والخاص في قوله يعرف حتى يعتد به بأنه لو عم في العرف لكان قوله أو غيره إشارة إلى دلالة المقام والتأمل في القرينة ومن هنا يظهر أن المناسب أن يقرأ قول الشارح وغير ذلك بالنصب عد فاعلى العرف الخاص ويراد بذلك دلالة المقام والتأمل في القرينة فافهم (قوله كالشرع) كما إذا قيل بلغ الماء قلتين لأنه يستلزم أن لا يحمل الخبث وقوله واصطلاحات الخ كما بين التسلسل والبطالان عند المتكلمين اهـ يس (قوله لا يأتى بالوضعية) اندرج فيها سائر المجازات لأنها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالوضع النوعي بناء على أن المراد بالوضع في تعريف المطابقة ما يعم الشخصي والنوعي كما صرح به الشارح في شرح الشمسية وإذا كان جميع المجازات دلالة بالوضعية مطابقة أشكال بأن مدار هذا الفن علم فكيف يأتى حينئذ قولهم أن الإرادة المذكورة لا يأتى بالوضعية ويتأتى بالعقلية إلا أن يقال إن أهل هذا الفن يمنعون أن دلالتها وضعية أو يراد بالوضعية والمطابقة ما كان بطريق الحقيقة فقط فليست أم كذا في سم أم على ما في السيرامي وغيره من أن الوضع المعبر سواء كان شخصياً أو نوعياً تعين اللفظ بنفسه بلا واسطة القرينة بأزاء المعنى لا تعينه مطلقاً بأزائه وبه صرح الشارح في التلويح وهذا الوضع متفق في المجاز فدلالته تضمنية أو التزامية نظراً إلى صحة الفهم ضمنياً فتكون عقلية فلا إشكال وكتب أيضاً قوله

ونقيد اللازم بالذهني إشارة إلى أنه لا يشترط اللازم الخارجي كما هو من شأنه أن يكون بصيرامع التنافي بينهما في الخارج ومن نازع في اشتراط اللازم الذهني فكأنه أراد بالزوم اللازم البين بمعنى عدم انفصاله تعقله عن تعقل المسمى والمصنف أشار إلى أنه ليس المراد بالزوم الذهني اللازم البين المعبر عنه عند المنطقيين بقوله (ولو لا اعتقاد الخطاب بعرف) أي ولو كان ذلك للزوم مما يثبت اعتقاد الخطاب بسبب عرف عام اذهو المفهوم من إطلاق العرف (أو غيره) يعني العرف الخاص كالشرع واصطلاحات أرباب المصنوعات وغير ذلك (والإيراد المذکور) أي إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح (لا يأتى بالوضعية)

لا يتأتى بالوضعية فان قلت التفسير أوضح دلالة على المقصود من المفسر مع اشتراكهما
 في الدلالة الوضعية قلت التفسير والمفسر انما يختلفان بكون أحدهما دالا على الماهية
 التقضية والآخر على الاجالية فالاختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول لا الى
 الدلالة اه فترى أى فلا يكون مما الكلام فيه لان الكلام في اختلاف نفس الدلالة مع
 اتحاد المدلول (قوله أى بالدلالات) عبر بالجمع لان الاختلاف انما يتحقق فيه اه سم
 (قوله لان السامع الخ) هذا الدليل انما يفيد عدم تأنيه بين الدلالات المطابقة لابينها
 وبين غيرها وقضية كلام القوم أن المطابقة غير معتبرة مطلقا واعلم أنهم اختلفوا
 في الكفاية فقبل أنهم حقيقة وقبل أنها مجاز وقبل لاحقية ولا مجاز وعلى الاول
 والاخير يشكل قولهم والابراد المذكور لا يتأتى بالوضعية فلي تأمل اه يس (قوله
 لذلك المعنى) الواحد للكلام الذي روى فيه المطابقة لمقتضى الحال اه أطول (قوله
 لم يكن بعضها أوضح) لاستواء الجميع في الدلالة (قوله بوضع الالفاظ) أى بوضع
 جميع الالفاظ سواء كان عالما بوضع البعض أولا كما سيذكره (قوله لم يكن كل واحد
 دالا عليه) فيه بحث من وجهين أحدهما ان عدم العلم بالوضع لا يستلزم عدم الدلالة لان
 الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بوضعه وهذا المعنى لازم للكلمة
 الموضوعية علم الوضع أولا وثانيها أن عدم كون البعض أوضح لازم لشقي الترديد فانه اذا
 لم يكن كل واحد دالا لم يكن بعضها أوضح لان كون الشيء أوضح في الدلالة فرع دلالة
 الاوضح والواضح فلا وجه لتخصيص اللازم بالاول ويمكن دفع الاول بأن المراد بالدلالة
 هنالك فهم المعنى ومدار وضوح الدلالة على سرعة الفهم وبطئه والثاني بأنه نبه بما
 ذكره على من قال ان عدم كون البعض أوضح على التقدير الثاني وهو انتفاء الدلالة
 فكانه قال واللام يكن كل واحد دالا فلا يكون بعضها أوضح فان قلت العلم بوضع جميع
 الالفاظ لا يكفي في العلم بالمعنى اذ لا بد من العلم بوضع الهيئته أيضا فالتعريض لوضع
 الالفاظ لا يكفي في اثبات أن الابراد المذكور لا يتأتى في الوضعية بل هو أن يتأتى
 دلالة الهيئته قلت العلم بوضع الالفاظ على ما بينته لا يكون بدون العلم بالهيئته اذ الهيئته
 جزء من اللفظ فتأمل اه أطول (قوله لتوقف الفهم الخ) أو رد أنه يلزم الدور لان
 العلم بالوضع متوقف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة
 يتوقف على فهم المعنيين وأجاب عنه الشيخ في الشفاء بأن فهم المعنى في الحال يتوقف
 على العلم بالوضع سابقا وبعض المتأخرين بأن فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى
 في الجملة قال الشارح هذا قريب من الاول وبأن فهم المعنى من هذا اللفظ يتوقف على
 فهم المعنى لامن هذا اللفظ وبأن فهم المعنى بالوضع يتوقف على فهم المعنى لا بالوضع اه
 أطول مع استقاط التنظير في جواب الشيخ في الشفاء فراجع (قوله أن يكون) أى
 يوجد قال السيرامي يعلم من هذا أن دلالة الالفاظ على الخواص المستفادة بالذوق عقلية

أى بالدلالات المطابقة (لان السامع
 ان كان عالما بوضع الالفاظ)
 لذلك المعنى (لم يكن بعضها
 أوضح) دلالة عليه من بعض (والا)
 أى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ
 (لم يكن كل واحد من
 الالفاظ دالا عليه) لتوقف الفهم
 على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خذ
 بشبه الورد فالسامع ان كان عالما
 بوضع المقدرات والهيئة التركيبية
 امتنع أن يكون كلام بوذي
 هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة
 أوضح أو أخفى لانه اذا أقيم مقام
 كل لفظ ما يرادفه فالسامع ان علم
 الوضع فلا تفاوت في الفهم والالم
 يتحقق الفهم وانما قال لم يكن كل
 واحد لان قولنا هو عالم بوضع
 الالفاظ معناه أنه عالم بوضع كل لفظ

لا طبيعية وهو ظاهر ولا وضعية والأدركها عالم الوضع وإن لم يكن له ذوق ولم يدركها
جاهله وإن كان له ذوق واللازمان متشبهان اتفاقاً فإن قلت من الخواص التأكيدي وقد
وضع بازائه أن قلت ما هو من الخواص انما هو التأكيدي الذي روي فيه المطابقة
لمقتضى الحال وهو أمر يدركه بالذوق والتأمل في القرائن وما وضع بازائه أن مطلق
التأكيدي وهو ليس من الخواص فقيس على سائر الخواص اهـ لمخصراً (قوله يكون سلباً
جزئياً) وهو أعم من السلب الكلي لصدمته ومع الإيجاب الجزئي (قوله بعض
الانقضاء) أي كقضاء أسد وقوله بخلاف البعض كغضنفر (قوله والجواب الخ) حاصله
أن المراد بالاختلاف في الوضع والخفاء أن يكون ذلك بالنظر إلى نفس الدلالة ودلالة
الالتزام كذلك لأنهما من حيث انهما دلالة التزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة
وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة بخلاف المطابقة فإن فهم المعنى المطابق واجب
قطر ما عند العلم بالوضع والتفاوت في سرعة الحضور وبطئه انما هو من جهة سرعة تذكر
السامع للوضع وبطئه وهذا يختلف باختلاف الأشخاص والافاق وفيه بحث لأن
الاتصال من المسمى إلى الخارج من شرائط الدلالة الالتزامية وتذكر الوضع من شرائط
الدلالة المطابقة وجهل الاختلاف لتفاوت الاتصال سرعة وبطأ اختلاف الذات
الدلالة دون الاختلاف لتفاوت التذكر كذلك تحكم على أنه يقتضي أن لا يعتبر
اختلاف الطرق في الوضع والخفاء باعتبار الدلالات الالتزامية بسبب لزوم حاصل من
التأمل في القرائن فانه اختلاف الدلالات بل من جهة سرعة التنبه للقرينة وبطئه
لاختلاف القرائن وضوحاً وخفاءً ولذلك تختلف تلك الدلالات باختلاف الأشخاص
فالوجه أن يقال ولا يتأتى الاختلاف المذكور في الدلالات الوضعية لأن المراد
اختلاف بالنسبة إلى البلغاء والاختلاف في المعاني الوضعية بسرعة التذكر وبطئه
يستوي فيه العامة والخاصة اهـ أطول (قوله وبعد تحقق العلم بالوضع) أي تحقق حضور
الوضع في الذهن وحصوله فيه بالفعل فالفهم ضروري فلا تساوت فيه حينئذ قال الحفيد
وفيه أن العلم المدلول الالتزامي لازم بعد حصول العلم بالعلاقة فالأولى أن يقال
المراد الاختلاف في الوضع بالنظر إلى نفس الدلالة بأن يكون بعض المدلولات
واضح العلاقة قليل الواسطة والبعض الآخر بالعكس اهـ أي وبعضها واضح
القرينة والبعض الآخر خفيها (قوله بالعقلية) أي السابقة في كلام المصنف
قال عهدي احتراز عن العقلية غير اللفظية أفاده سم (قوله ومما تلزم اللوازم)
أي التي هي المدلول الالتزامي لأن دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على الخارج اللازم
كما تقدم لكن بشكل عليه قوله لا يتفق فيمكن تأدية الملزوم الخ لاقتضائه أن المدلول
هو الملزوم مع أنه لا يكون كذلك في دلالة الالتزام وجوابه أنه أراد بالملزوم هنا المتبوع
وباللازم التابع معتبراً في كل منهما اللازمية فوافق كلام الشارح هنا ما مر من أن

فتمتضيه المشار إليه بقوله ولا يكون
سلباً جزئياً أي لم يكن عالماً
بوضع كل لفظ فيكون اللازم عدم
دلالة كل لفظ ويحتمل أن يكون
البعض منها دالاً الاحتمال أن يكون
عالم بوضع البعض وإقائل أن يقول
لأنهم عدم التفاوت في الفهم على
تقدير العلم بالوضع بل يجوز أن
يخسر في العقل معاني بعض
الانقضاء المخزونة في الخيال بأدنى
التفاني لكثرة الممارسة
والمؤانسة وقرب العهد بها
بخلاف البعض فانه يحتاج إلى
التفاني أكثر ومراجعة أطول
مع كون الانقضاء مترادفة والسامع
عالم بالوضع وهذا ما نجد من
أنفسنا والجواب أن التوقف انما
هو من جهة تذكر الوضع
وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله
بالفعل فالفهم ضروري (ويتأتى)
الأياد المذكور (بالعقلية) من
الدلالات (الجواز أن تختلف
مما تلزم في الوضع) أي
مما تلزم لزوم الأجزاء لا كل في
التضمن ومما تلزم اللوازم
لالملزوم في الالتزام

دلالة الالتزام دلالة اللفظ على اللازم وفي القنرى مانصه قوله فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم
بالالفاظ الموضوعية الخ فيسه مناقشة وهي ان دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ الموضوع
للملزوم على اللازم ولا دلالة لللازم من حيث هو لازم على الملزوم فتأدية الملزوم بالالفاظ
موضوعية تلك الوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد
باللزوم التبعية وبالملزوم المستتبع وبالاذا لم التابع ويلاحظ في كل منهما الملزومية
بالمعنى المعترف في دلالة الالتزام عند أهل هذا الفن فتأمل قال يس وأجاب بعضهم بأن هذا
الكلام من الشارح اشارة الى ان السكينة على رأى السكاكي فيها الاتقال من اللازم
الى الملزوم بعكس الجواز واعتراض عليه المصنف بأن اللازم من حيث هو لازم لا يدل على
ملزومه وأجاب عنه الشارح بأن مراد السكاكي باللازم هو التابع والرديف مثلاً طول
النجا تابع طول القائمة دون العكس واذا جعل اللازم والملزوم في كلام الشارح على
هذا الاصطلاح لم يتوجه ما ذكرتم (قوله وهذا في الالتزام الخ) أى اختلاف مراتب
الملزوم (قوله اقله الوسائط) المراد بالقله ما يشمل العدم وكتب أيضاً قوله اقله الوسائط
أو يكون ذلك البعض لازماً بذاته والبعض الآخر بسبب عرف أو اصطلاح أو قرينة
واضحة أو خفية كما في الاطول (قوله فيمكن تأدية الملزوم) أى المعنى الملزوم كالسكرم وقوله
لهذه الوازم ككثرة الضميات ثم كثرة احراق الخطب ثم كثرة الرماد اه يس وكتب
أيضاً قوله فيمكن تأدية الملزوم الخ يرد عليه ان اللازم ما لم يكن ملزوماً لا يتقل منه الى
اللازم المراد كما صرح به المصنف في غير هذا الموضع أفاده في الاطول وجوابه ما سبق
(قوله وأما في التضمن) أى فيحتاج الى بيان فقول لانه الخ فظهرت معادلته لقوله
وهذا في الالتزام ظاهر وكتب أيضاً قوله وأما في التضمن فلانه يجوز الخ لا يخفى عليك ان
الدلالة على الجزء من حيث هو مراد انما هو بالقرينة فاختلاف الدلالة التضمنية وضوحاً
وخفاء لا يقتصر على ما ذكره من الدلالة على الجزء والدلالة على جزء الجزء بل ربما يكون
بتفاوت القرائن وضوحاً وخفاء اه أطول (قوله فدلالة الشيء) أى دلالة دال الشيء
(قوله ودلالة الجدار على التراب أوضح الخ) أى لكونها بغير واسطة (قوله فان قلت
الخ) حاصل الاعتراض أنه ينبغي أن يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم
الكل فالمفهوم من الانسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان فتساوى الانسان
والحيوان في الدلالة على الجسم لان المفهوم منهما أولا هو الجسم وليس لك أن تجعل
الاعتراض انه ينبغي أن تكون دلالة الانسان على الجسم أوضح من دلالة الحيوان عليه
لان دلالة الحيوان عليه أوضح من دلالاته المطابقة ودلالة الانسان عليه أوضح من
الواضح من دلالاته المطابقة والواضح من الواضح من الشيء أوضح من ذلك الشيء
لانا نقول الواضح من الواضح من الدلالة المطابقة لشيء أوضح من الدلالة المطابقة له
لان من الدلالة المطابقة لشيء آخر فتأمل على ان كون الامر بالعكس أيضاً ما يثبت المطلوب

وهذا في الالتزام ظاهر فانه يجوز أن
يكون الشيء لوازم متعددة بعضها
أقرب اليه من بعض وأسرع
انتقالاً منه اليه لقله الوسائط
فيمكن تأدية الملزوم بالالفاظ
الموضوعية لهذه الوازم المختلفة
الدالة عليه وضوحاً وخفاء وكذا
يجوز أن يكون اللازم ملزومات
لزومه بعضها أوضح منه للبعض
الآخر فيمكن تأدية اللازم بالالفاظ
الموضوعية للملزمات المختلفة
وضوحاً وخفاء وأما في التضمن
فلانه يجوز أن يكون المعنى جزءاً
من شيء وجزءاً لجزء من شيء آخر
فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء
منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة
الشيء الذي ذلك المعنى جزء من
جزءه مثلاً دلالة الحيوان على
الجسم أوضح من دلالة الانسان
عليه ودلالة الجدار على التراب
أوضح من دلالة البيت عليه فان قلت

ولا يضرب فلا طائل محتسبه ولا اختصاص للاشكال ببيان التضمن لانه لا يطرر القول بأن
 فهم لازم اللازم بعد فهم اللازم بل هو أن يكون فهم اللازم موقوفا على فهم لازم اللازم
 اه أطول (قوله بل الامر بالعكس) وهو ان دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه
 على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه عليه اه سم (قوله فان
 فهم الجزء سابق الخ) فالمنهوم من الانسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان وحاصل
 السؤال اعتبار حال التركيب والجواب اعتبار حال التحليل فانه عند التركيب يفهم
 جزء الجزء ثم الجزء ثم الكل وعند التحليل على العكس اه سم وكتب أيضا قوله فان فهم
 الجزء سابق على فهم الكل قال السيد فيكون فهم جزء الجزء سابقا عليه بترتيب فتكون
 دلالة لفظ الكل عليه أوضح من دلالة على الجزء اه ويصح أن يراد بالجزء ما يشتمل جزء
 الجزء وبالكل ما يشتمل الجزء بالنسبة الى جزء الجزء لانه كل بالنسبة اليه (قوله نعم) أى
 فهم الجزء سابق على فهم الكل (قوله ولكن المراد) أى بالتضمن وقوله ههنا أى
 في مقام بيان تأتى الايراد المذكور بالدلالة العقلية وكتب أيضا قوله ولكن المراد ههنا
 انتقال الذهن والدليل على ذلك ما في المفتاح من ان ايراد المعنى على صور مختلفة لا يتأى
 الا في الدلالات العقلية وهى الانتقال من معنى الى معنى بسبب علاقة بينهما ووافق ما في
 شرح القسطاس لكن شارح المطالع رده هذا القول لأنه من أهل الميزان اه حفيد
 وبما أشير اليه من مخالفة اصطلاح أهل هذا الفن لاصطلاح أهل الميزان يدفع
 ما اعترض به السيد على جواب الشارح وقد ناقش صاحب الاطول السيد في ذلك من
 ثلاثة أوجه فراجع (قوله انتقال الذهن الى الجزء) أى المراد من اللفظ اذا اعتبر عند
 أهل هذا الفن انما هو فهم المراد لا الفهم مطلقا كما في خط سم (قوله بعد فهم الكل) أى
 لا على أنه مقصود من اللفظ (قوله وكثير الخ) دفع لما يرد على الجواب من انه لا يمكن فهم
 الجزء وملاحظته بعد فهم الكل بل فهم الجزء وملاحظته أبدا سابق اه سم (قوله ان يخطر
 النوع بالبال) أى على طريق الاجمال لا التفصيل اذ خطوره بالبال منفصلا بدون خطوط
 الجنس محال كما في التنرى (قوله ثم اللفظ المراد به الخ) أشار بكلمة ثم الى الانتقال من
 بحث الى آخر فانه انتقل من تعريف البيان وتحقيق التعريف الى تعيين ما يبحث عنه
 في الفن وقائه قد ان لا يتقدم ما وبدون ما يختل تعريف كل من الجواز والكفاية أحدهما
 قيد اصطلاح الخطاب حتى لا يتقضى تعريف الكفاية بلفظ استعمال فيما وضع له في
 اصطلاح الخطاب وهو غير ما وضع له في اصطلاح آخر فانه لا ينصب ههنا قرينة على عدم
 ارادة ذلك الموضوع له وتعريف الجواز بلفظ مشترك بين لازم ومزوم فانه يصدق عليه
 اذا استعمل في أحد معنييه أنه اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة
 ما وضع له ويمكن أن يدفع بأن المراد اللفظ المراد به لازم ما وضع له من حيث انه لازم ما وضع له
 وثانيه ما قيد على وجه يصح لتلايد دخل في تعريفه ما ذكر الاب واردة الابن فانه لا يصح مع

بل الامر بالعكس
 الجزء سابق على فهم الكل قلت
 نعم ولكن المراد ههنا انتقال الذهن
 الى الجزء وملاحظته بعد فهم
 الكل وكثيرا ما يشتمل الكل
 غير التفات الى الاجزاء كما ذكره
 الشيخ الرئيس في الشفاء انه يجوز
 أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت
 الذهن الى الجنس (ثم اللفظ المراد
 به لازم ما

اللزوم بينهما فهو غلط واللفظ المراد به لازم ما وضع له لعلاقة لم يعتبر نوعها واللفظ المراد به لازم ما وضع له اذا جرى على اللسان سهوا واللفظ المراد به المشبه به مع عدم ادعاء دخوله في جنس المشبه به فان ذلك غلط لا يعتمد من المجاز ولا من الكتابة اه أطول وكتب أيضا قوله ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له فيه ان اللفظ المراد به ذلك اما مجاز واما كتابة كما سيأتي وقد حقق الشارح في شرح الشمسية وغيره ان دلالة المجاز على معناه المجازي مطابقة فينا في قولهم السابق ان المراد هنا الدلالة العقلية لانها مختلفة وضوحا وخفاء وقد أسلفنا الكلام في ذلك وأن القنرى حقق ان هناك دلالة بين احدهما ما فهمهم الجزء واللازم وان لم يكونا هرادين في ضمن فهم الكل واللازم عند سماع اللفظ فقد تحققت في المجاز والكتابة الدلالة العقلية وان لم يكن الكلام عليهما في هذا الفن من جهتها فراجع ما قدمناه وفي سبب ما نضاه قوله المراد به لازم ما وضع له من هذا مع ما يأتي من قوله فانحصر في الثلاثة يعلم ان المعنى في هذا الفن ليس الالمعنى المرادون غيره وان افاده اللفظ فالجزء واللازم اذا لم يكونا هما المراد من اللفظ غير معتبرين وان افادتهما اللفظ ومعلوم ان دلالة التضمن والالتزام تتحقق وان لم يكن الجزء واللازم مراد او حينئذ لا تكون معتبرة فليس تقسيم الدلالة فيما سبق لاعتبار دلالة التضمن والالتزام مطلقا لما علم انها انما تعتبر حيث يكون المراد هو الجزء واللازم وانما ذلك التقسيم للتوطئة لبيان ما هو المعنى وبذلك بأن يكون الجزء واللازم هو المراد امكن الدلالة عليهما حينئذ ليست تضمنية ولا التزامية بل مطابقة كما قرره الشارح وحينئذ يشكل الحال جدا في التقسيم المذكور اذ لم يظهر له فائدة فليستأمل اه وما ذكره بعد لكن صافي لما يقتضيه ما قبله من كون الدلالة حين ارادة الجزء واللازم تضمنية أو التزامية وموافق لما أسلفه عن القنرى من عدم كونها حينئذ تضمنية أو التزامية فلهل قصده بقوله لكن الخ الاضراب عما قبله ليوافق ما أسلفه عن القنرى تأمل وكتب أيضا قوله المراد به لازم ما وضع له أي بأن استعمل فيه بقرينة جعل المجاز من أقسامه والمجاز قطعاً مستعمل في اللازم وان كانت الكتابة قد تطلق أيضا على اللفظ المستعمل في معناه الحقيقي ليقرب منه الى اللازم فليستأمل اه سم في حواشي المطول قال يس قال شيخنا ولك أن تجعل المراد في المتن على أعم من أن يكون مستعملا فيه كما في المجاز أو غير مستعمل فيه كما في الكتابة بالاطلاق الثاني لكن مذهب المصنف ان الكتابة لا حقيقة ولا مجاز كما نقله السيوطي في الاقنانه اه ملخصا وكتب أيضا قوله المراد به لازم ما وضع له أي ارادة صحيحة جارية على قانون اللغة كما سيأتي والافعال لازم يراد باللفظ اذ لا يصح اطلاق لفظ الاب على الابن والعكس كذا في يس (قوله وضع له) صله أو صفة جرت على غير ما هي له لعدم اللبس (قوله سواء كان اللازم الخ) فالمراد باللازم ما لا ينفك عما وضع له في الجملة اه أطول (قوله ان قامت قرينة) لم يقل ان أقمت قرينة ليخرج ما قامت فيه قرينة من غير قصد المتكلم لان قصد المتكلم مما لا يطلع عليه بفعل القرينة داليل

وضع له (سواء كان اللازم
داخلا كما في التضمن
أو خارجا كما في الالتزام) ان قامت
قرينة على عدم ارادته (أي ارادة
ما وضع له) (فجواز الالفاظية)

الإقامة اه أطول ولا يخفى انه يفيد اشتراط قصد القرينة (قوله فعند المصنف الخ)
 وعند السكاكي الانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم وسياق بيانه (قوله اذ دلالة
 لللازم) لجواز كونه أعم وفيه رد على السكاكي اه سم وهو تعليل لمخدوف أى لامن اللازم
 الى الملزوم اذ دلالة الخ (قوله من حيث) اشارة الى ان دلالة فيما اذا كان مساويا لكونه
 ملزوما لانه مع التساوي يكون كل لازما ومازوما اه سم (قوله الا ان ارادة الموضوع
 الخ) أى بالتبع لا بالذات (قوله وقدم الجواز عليها) أى في البحث فيما يأتى وفي التقسيم
 المتقدم وقال في الاطول المقصود وجه التقديم في البحث لا في التقسيم فالتقديم
 في التقسيم تقدمه في البحث على ان مفهومه وجودى ومفهوماه عدى اه أى
 والوجودى أشرف (قوله متقدم على الكل طبعاً) أى يحتاج اليه الكل في الوجود مع
 انه ليس بعلة الكل اه مطول (قوله فان معنى الكناية) أى معناها الذى لا بد من ارادته
 منها فلا تنافي بين هذا وبين قوله سابقا ومعنى الكناية يجوز الخ وكتب أيضا قوله فان معنى
 الكناية الخ ولان معنى الجواز من حيث هو مدلول الجواز ليس جزء مدلول الكناية من حيث
 هو مدلول الكناية ومن وجود تقديم الجواز انه أقسم لكثرة مباحثه ومن يدقق فائقه وكثرة
 مباحث ما يوقف عليه وينبئ عليه وانه أبعد عن الحقيقة اه أطول (قوله التى كان
 أصلها التشبيه) فذكر المشبهة وأريد به المشبهة فصار استعارة اه مطول قال في الاطول
 فجعل أى الشارح معنى الانشاء على التشبيه أن حقيقة التشبيه ولك ان تجعل معناها ان
 علاقته التشبيه اه وكتب أيضا امانته احتراز عن التخيلية والمكنية على مذهب المصنف
 (قوله فتعين التعرض له) يقتضى ان التعرض للتشبيه لا لذاته بل لانبناء الاستعارة عليه
 فيمنافى ما سبأ أى من جعله مقصدا برأسه لاشتماله على مباحث كثيرة وفوائده جسيمة لانه
 يقتضى ان التعرض له لذاته وقد تنوع المناقاة ويجعل التعرض له لذاته من حيث اشتماله على
 ما ذكره وغيره من حيث توقفه عليه تدبر (قوله أيضا) أى كالتعرض للمجاز والكناية
 (قوله قبل التعرض للمجاز الذى أحد أقسامه الاستعارة) يعنى أن تقديم التشبيه على
 جميع أقسام المجازات توقف بعضها عليه ولم يقدم على ذلك البعض فقط دون البعض الآخر
 الذى هو المجاز المرسل لان اتصال المجاز المرسل بالاستعارة يجعلها ما بابا واحدا ووجد تقديم
 التشبيه على الكناية ان المجاز متقدم عليها أفاده في الاطول (قوله ولما كان الخ) جواب
 عما يقال قضية ما تقر بأن يكون مقدمة فلم جعل مقصدا اه سم (قوله بل جعل مقصدا
 برأسه) قال السيد اطلق ان التشبيه أهل برأسه من أصول هذا الفن وفيه من النكت
 واللطائف البيانية ما لا يحصى وله مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء لكن الاشكال
 في اختلافيه في ذلك ان قلنا ان دلالات التشبيهات عقلية وانه ليس المقصود به ما عاينها
 الوضعية فان قولك مثلا وجهه كالبدن لا تريد به ما هو مفهومه وضعيا بل تريد أن ذلك الوجه

فعند المصنف الانتقال في المجاز
 والكناية كليهما من الملزوم الى
 اللازم اذ دلالة لللازم من حيث
 انه لازم على الملزوم الا ان ارادة
 الموضوع له جائز في الكناية دون
 الجواز (وقدم) الجواز (عليها) أى
 على الكناية (لان معناها) أى الجواز
 (بجز معناها) أى الكناية لان
 معنى الجواز هو اللازم فقط ومعنى
 الكناية يجوز أن يكون هو اللازم
 والملزوم جميعا والجزء متقدم على
 الكل طبعاً فليقدم بحث الجواز
 على بحث الكناية وضعيا وانما قال
 بجز معناها الظهور أنه ليس جزء
 معناها حقيقة فان معنى الكناية
 ليس هو مجموع اللازم والملزوم بل
 هو اللازم مع جواز ارادة الملزوم
 (تم) أى من المجاز (ما يبنى
 على التشبيه) وهى الاستعارة
 التى كان أصلها التشبيه (فتعين
 التعرض له) أى للتشبيه أيضا قبل
 التعرض للمجاز الذى أحد أقسامه
 الاستعارة المبنية على التشبيه
 ولما كان في التشبيه مباحث كثيرة
 وفوائده جسيمة لم يجعل مقدمة لبحث
 الاستعارة بل جعل مقصدا برأسه

في غاية الحسن وبهية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لاتنافي ارادة المفهوم الوضعي كما في
الكتابة وهذا ما ارتضاه السيد في شرح المفتاح اما ان دلالات التشبيهات وضعية
وان المقصود بها معانيها الوضعية كما اختاره الشارح في شرح المفتاح وصدر به السيد
في حواشيه على المطول فالامر مشكل لما تقدم من ان الاختلاف في الوضوح والخفاء
انما يتأتى بالدلالات العقلية لا الوضعية اه ملخصا من الفري وغيره (قوله فانحصر
في الثلاثة) اورد على انحصار الاستعارة بالكتابة على مذهب المصنف لانها ليست مما
يدخل في المراد بالتشبيه ههنا ولا يجازا ولا كتابة اه أطول وفي بس نقلا عن بعض
المحققين ممن كتب على المطول أنها داخل في التشبيه وأن أفرادها عنه للاختلاف
في حقيقة تشابهها على لطائف ودقائق اه وأقول يرده قول المصنف فيما يأتي والمراد
ههنا الخ تماثل

* (التشبيه) *

(قوله المبني عليه الاستعارة) فيه أن المبني عليه الاستعارة ما يكون وجه الشبه في المشبه
به أقوى والتشبيه الاصطلاحي المتكلم عليه في هذا الباب لا ينص ذلك كذا في الأطول
ويمكن الجواب عنه بأن المراد المبني عليه في الجملة فافهم (قوله أي مطلق التشبيه) وهو
التشبيه بالمعنى اللغوي كما يفيد كلام المطول وكما يفيد قوله الآتي بمعنى ان التشبيه في اللغة
اه سم قال في الأطول وانما عرّف مطلق التشبيه لانه جنس التشبيه الاصطلاحي
لان كلمة ما في تعريف التشبيه الاصطلاحي عبارة عن التشبيه ويتضمن ظهور وجه
المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي (قوله أن يكون على وجه الاستعارة)
في السيرامي على المطول قوله على وجه الاستعارة مثل رأيت أسدا يرمي وقوله
أوعلى وجه تنبني عليه الاستعارة مثل زيد كالاسد وقوله أو غير ذلك مثل شبت زيد بالاسد
اه وفي الحنبدي قوله أو غير ذلك الظاهر ان المراد به التجريد مثل قوله تعالى لهم فيها دار
الخلد فانه ليس بتشبيه مصطلح ولا استعارة عند المصنف ولا مما تنبني عليه الاستعارة ولذلك
ذكره المصنف في البديع وذلك التشبيه ليس بصورة في الآية اه فعلى هذا يكون نحو
شبت زيد بالاسد اخلا في قوله أوعلى وجه تنبني عليه الاستعارة ولعل هذا أقرب اه
(قوله أوعلى وجه الخ) وهو المقصود اه سم (قوله انما يعود الى التشبيه الخ) أي
كما هو الظاهر المتبادر وعوده الى المطلق الذي في ضمن المقيد خلاف الظاهر والحمل على
الاستخدام أيضا خلاف الظاهر (قوله الذي هو أخص) فاللام في التشبيه الاقول للعهد
وفي الثاني للجنس اه مطول وقوله للعهد يعني ان مدخولها نوع من جنس التشبيه اللغوي
معهوده متعارف بين القوم وكونه للعهد بهذا المعنى لا ينافي أنهما للجنس بمعنى النوع
(قوله اذا أعيدت معرفة) أي بلفظها الاول قال ليس وانظر الى الاعادة بالمرادف كذلك
(قوله فليس على اطلاقه) وكذا ما يقال ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى

(فانحصر) المقصود من علم البيان
(في الثلاثة التشبيه والجواز
والكتابة)
* (التشبيه) *

أي هذا باب التشبيه الاصطلاحي
المبني عليه الاستعارة (التشبيه)
أي مطلق التشبيه أعم من أن
يكون على وجه الاستعارة
أوعلى وجه تنبني عليه الاستعارة
أو غير ذلك فلم يأت بالضمير لئلا
يعود الى التشبيه المذكور الذي
هو أخص وما يقال ان المعرفة اذا
أعيدت معرفة كانت عين الاول
فليس على اطلاقه يعني أن معنى
التشبيه في اللغة (الدلالة)

ألا ترى قولي تعالى وهو الذي في السماء له وفي الأرض له مع امتناع المغيرة ههنا اه
سم (قوله هو مصدرا لـ) لا يقال تعريف الدلالة بالهداية تعريف بالمعروف لأنهم
عرفوا الهداية بالدلالة على ما يوصل إلى المطلوب لأننا نقول ليس المقصود تعريف الدلالة بل
التشبيه على أن المراد به ليس الدلالة التي هي صفة اللفظ كما يتبادر في هذا المقام فان قلت
لم تستعمل الدلالة على ما هو صفة اللفظ واللفظ أيضا يدل على مشاركة أمر لا مر كالتكلم
قلت في عرف القوم لا يسمى اللفظ بالتشبيه على صيغة اسم الفاعل وإنما يسمى به المتكلم اه
أطول وكتب أيضا قوله هو مصدرا لقولك الخ انما قال ذلك لتكون الدلالة صفة المتكلم
كما أن التشبيه كذلك وان كانت بالمعنى المشهور والذي هو كون اللفظ الخ صفة للفظ (قوله
اذا هديته) ظرف لقولك وفي نسخ أي (قوله على مشاركة أمر) هو التشبيه وقوله لا مر هو
المشبه به وقوله في معنى هو وجه الشبه وأما الدال والمشبه فهو المتكلم (قوله وهذا
شامل الخ) أي التعريف المذكور للتشبيه اللغوي وكتب أيضا قوله وهذا شامل لمثل قاتل
الخ قيل ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي بشموله الامثلة المذكورة
كما يدل عليه ظاهر كلام الفاضل المحشي اذ دخوله في تعريف التشبيه اللغوي ليس
بمحدور بل مستلزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي
الذي استقدمه من كلام المصنف كما يشير إليه بقوله أي في المطول وينبغي أن يرا فيه قولنا
بالسكاف ونحوه لفظا أو تقدير يخرج عنه نحو قاتل زيد وعمر اوجاه في زيد وعمر ثم ورود
الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي يتوقف على أن هذه الامثلة ليست منه وان
قصده المشاركة التي هي لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء على أنهم عدوا قوله تعالى اتخذ
الله هوام من قبيل التشبيه وكذا قول أبي الطيب

فان تفق الانام وأنت منهم فان المسك بعض دم الغزال

وسموا أدهاما تشبيها لظواهرهم أن مثل قاتل زيد عمر اذا قصده التشبيه من
قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني اه فنرى قال يس فهو اذالم يهدهد به اللازم لا يرد على
الاصطلاح حتى يحتاج إلى إخراج عنه لاعتبار القصد فيه وان قصده اللازم
فلان لم حينئذ أنه ليس من التشبيه الاصطلاحي حتى يخرج عنه اه وقد أطال الحفيد
الكلام هنا ثم قال في آخره ثم ان قولنا جاء زيد وعمر وقاتل زيد عمر لا يصير تشبيها لغة
واصطلاحا لأن يجعل مستعملا في المشاركة وأما مجرد القصد بالتبع كما في الاسرار
القرآنية المفهومة تبعا فلا اه (قوله أي الدلالة الخ) أقرب ما يظهر في تقريره أنه
تفسير لما وأن قوله بحيث لا تكون تفسير لقوله لم تكن وكأنه محل ما على أنها موصولة
وأن تقدير عبارته أي الدلالة على مشاركة أمر لا مر في معنى التي بحيث لا تكون الا أنه
أسقط التي فتأمل ولو قال أي تشبيه لم تكن كما في الاطول لكان أخصر وأحسن (قوله
على وجه الاستعارة الحقيقية الخ) لا اهمال في التعريف بترك التقييد بان لا تكون على

هو مصدرا لقولك دلت فلان على كذا
اذا هديته اليه (على مشاركة أمر
لا مر في معنى) وهذا شامل لمثل
قاتل زيد وعمر اوجاه في زيد وعمر
(والمراد) بالتشبيه المصطلح عليه
(ههنا) أي في علم البيان (مالم تكن)
أي الدلالة على مشاركة أمر لا مر
في معنى بحيث لا يكون (على وجه
الاستعارة الحقيقية)

وجه التمثيل لان الاستعارة التخييلية داخله في الحقيقة قيمة وأن يؤهم قول المصنف فيما بعد
وحسن كل من الاستعارة الحقيقية والتمثيل برعاية جهات حسن التشبيه أن التمثيل
يقابل الحقيقة قيمة اه أطول (قوله نحو رأيت أسدا) ان كان مثالا للاستعارة الحقيقية
فالمعنى نحو أسد في رأيت الخ وان كان مثالا للتشبيه فالمعنى نحو التشبيه المدلول عليه
بقولك رأيت الخ وكذا يقال فيما بعد (قوله ولا على وجه التجريد) قيد به ليخرج تشبيهه
يتضمنه التجريد فيما اذ لم يكن تجريدا الشئ عن نفسه لانه حينئذ لا تشبيه نحو لهم فيها دار
الخلد فانه لا تتراخ دار والخلد من جهنم وهي عين دار الخلد لا تشبيه بها بخلاف نحو لقيت
بزيد أسدا فانه لتجريد أسد من زيد وأسده مشببه به لزيد لا عينه فقه تشبيه مضمرة في النفس
ففي احترازه عن نحو لهم فيها دار الخلد فلم يجز دعه عن غواني الوهم وكأنه توهم أن في
كل تجريد تشبيها اه أطول (قوله لا يسمى تشبيها اصطلاحا) قال في المطول خلافا
لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بأن نحو رأيت بفلان أسدا ولقيت منه أسد من قبيل
التشبيه اه (قوله وانما قيد الخ) الاخصر والاحسن أن يقول وانما ترك التخييلية اه
يس (قوله ليس في شئ من الدلالة الخ) أي فهمي غير داخله في المراد بما حتى يحتاج الى أن
يقول ولا على وجه الاستعارة التخييلية ومقتضى الظاهر ليست بالتأنيث الا أنه ذكر نظرا
الى معنى الاستعارة التخييلية الذي هو اثبات لازم المشبه به للمشبه والظرفية من ظرفية
المقيد في المطلق على حذف مضاف أي ليس في شئ من ملابس الدلالة أو ليس في ملابس
شئ من الدلالة ولو قال ليس فيها شئ من الدلالة لكان أوضح وعبارة المطول ليس فيه دلالة
الخ وهي تؤيد ما قلنا (قوله اذ المراد بالانطلاق الخ) مجزؤه غير تام لا تتقاضاه بالاستعارة
بالكتابة اه حفيد أي فانها كالتشبيه مستعملة في معناها الحقيقية وأجيب بأن التشبيه مثلا
تدل على التشبيه بسبب قرينتها كذا في يس والذي يظهر ان الاتقاض بها لا يتجه
على مذهب الجمهور لانهم اعتمدوا لفظ المستعار منه المطوى وهو لم يرد منه معناه الحقيقي
ولا على مذهب السكاكي لانهم اعتمدوا لفظ المشبه المستعمل في التشبيه به فهو مجاز نعم قد
يتجه على مذهب المصنف لانهم اعتمدوا كالتخييلية في أن كذا فعل فيقال كما أريد بالانطلاق
في التخييلية معناها الحقيقي أريد بالتشبيه في المكتبة معناها الحقيقي (قوله على ما سيجي)
أي من اختلاف بين السكاكي وغيره (قوله فالتشبيه اصطلاح الخ) اعاده لاجل
ايضاح ربط قوله فدخل الخ بما قبله وكان يكفيه أن يقول فالتشبيه اصطلاح مما مر
(قوله فدخل فيه نحو قولنا زيدا أسدا) مما حذف فيه أداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا
أو ما في حكمه لمشبهه مذكور ونحو قوله تعالى صم بكم عي مما جعل المشبه به مع حذف
الأداة خبر المشبه محذوف أو جار يا مجرى الخبر من الحال والمفعول الثاني من باب علمت
والصفة والمضاف اليه نحو ماء اللعين أي ماء هو اللعين ولا يذهب عليه أنه يجوز أن يجعل
المشبه به مبتدأ نحو الاسد زيد لان المبالغة في التشبيه تدور على دعوى الاتحاد وجعل

نحو رأيت أسدا في الحمام (و)
لا على وجه (الاستعارة بالكتابة)
نحو أنشبت المنية أظفارها (و)
لا على وجه (التجريد) الذي
يذكر في علم البديع نحو
لقيت بزيد أسدا ولقيت منه
أسدا فان في هذه الثلاثة دلالة
على مشاركة أمر لا مر في معنى
مع أن شيئا منها لا يسمى تشبيها
اصطلاحا وانما قيد الاستعارة
بالحقيقة مقصود والكتابة لان
الاستعارة التخييلية كائنات
الانطلاق للمنية في المثال المذكور
ليس في شئ من الدلالة على
مشاركة أمر لا مر على رأى
المصنف اذ المراد بالانطلاق
معناها الحقيقي على ما سيجي فالتشبيه
الاصطلاح هو الدلالة على
مشاركة أمر لا مر في معنى لا على
وجه الاستعارة الحقيقية
والاستعارة بالكتابة والتجريد
(فدخل فيه نحو قولنا زيدا أسدا)
بجذف أداة التشبيه (و) نحو
(قوله تعالى صم بكم عي) بجذف
الأداة والمشبه جميعا أي هم
صم فان المحققين

المشبه به مبتدأ وجعله خبر سيمان في ذلك ويقرب منه جين الماء فانه في معنى جين هو
 الماء فذه ولا تعرض عن الحق وان غفل عنه كثيرون اه أطول (قوله على انه) أى ما
 ذكر من محوزيد أسد ونحو صم بكم عى كافى يس (قوله لا استعارة) لكن الشارح جوز
 أن يكون من الاستعارة كما سأتى (قوله حيث يطوى ذكر المستعارة) هو المشبه وهذا
 في الاستعارة التصريحية اذ هي التي يطوى فيها ذكر المشبه بخلاف المتكسبة كما يأتي
 في محله فانه فيها لا يطوى الا ذكر المشبه به وأما المشبه فيذكر فيها وانما اقتصر هنا على ذلك
 لان ما في الآية بتقدير كونه استعارة انما يكون استعارة تصريحية لا ممكنة اه سم
 وكتب أيضا ما نصه أى على وجه ينفي عن التشبيه لانه لا يقال (قوله بالكتابة) أى
 لفظا وتقديرا (قوله ويجعل الكلام خلو اعنه) وههنا ليس كذلك لان المستعارة مراد
 ههنا لان قوله صم الخ لا بد له من مبتدأ تقديره هم صم الخ وهو ضمير المستعارة اه سم
 (قوله صالحا لا) يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال أو نحوى الكلام
 أراد بدلالة الحال القرينة الحالية وينحوى الكلام القرينة المقابلة ثم الكلام بجنى
 على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كأنه من افراده يصلح له لفظه كما يصلح لافراد
 الحقيقة واشترط ان القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقية فلا يرد أن كون اللفظ
 صالحا لا ارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازى على تقدير اتفاق القرينة غير مستقيم اذ
 المجاز مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب بأن عدم القرينة يوجب عدم الارادة لعدم
 احتمال الارادة وصلاحيتهما اذ قد تقرر ان كل حقيقة تحتل المجاز وان كان احتمالا
 مرجوحا غير ناشئ عن دلائل وهذا لا ينافى افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما في
 الاصول اه قترى وقوله وينحوى الكلام القرينة المقابلة تسمية القرينة المقابلة
 بنحوى الكلام على خلاف ما فسره الاصوليون فنحوى من أنهم مفهوما موافقة أى
 المفهوم الموافق حكمه حكم المنطوق ويظهر تسميته بذلك على تفسيره اللغة في القاموس
 فنحوى الكلام معناه ومذهبه اه اذ القرينة المقابلة معنى لفظ ذكر مع اللفظ المجازى يمنع
 عن ارادة الموضوع له فاحفظه والعبارة المذكورة في الشرح عبارة الكشاف ولوقدم
 فيها المنقول اليه على المنقول عنه لكان أولى لينصل كل شرط بشرطه ويانه أن خلو
 الكلام عن المستعارة أى المنقول اليه صحيح لأن يراد بالمستعارة منه المعنى المجازى أى
 المستعارة وعدم القرينة صحيح لان يراد بالمعنى الاصل أى المستعارة منه فيكون مجموع
 الظهور والعدم المذكورين متعلقا بصلاحيته المعنيين على التوزيع كذا في الحفيد وكتب
 أيضا قوله المنقول عنه وهو المستعارة والمنقول اليه وهو المستعارة (قوله أى البحث في
 هذا المقصود الخ) أقول فيه تنبيه على أن التشبيه الذي هو من مقاصد الفن لم يجعل نفسه
 موضوعا مسائلا بل أحد أركانه والمقصود معرفته لانه معنى الاستعارة لا أركانه وبهذا
 علم أن البحث عن الشيء قد يكون بالحمل على أجزائه الخارجية ليحصل منه ملكة استنباطا

على أنه تشبيه بليغ لا استعارة
 لان الاستعارة انما تطلق
 حيث يطوى ذكر المستعارة
 له بالكتابة ويجعل الكلام خلو
 عنه صالحا لا يراد به المنقول
 عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال
 أو نحوى الكلام (والنظر) ههنا
 (في أركانه) أى البحث في هذا
 المقصود عن أركان التشبيه
 المصطلح عليه

أحوال محمولة عليه اه أطول (قوله وأداته) المراد بها المامعنى الكاف ونحوه فيلأثم المقصود بطريقه ووجهه وأما نفس اللفظ الدال تنزيلا لدال منزلة المدلول اه أطول (قوله وإطلاق الاركان على الاربعة) أى مع أن التشبيه الدلالة المخصوصة وليس واحدا من الاربعة جزأدا خلا فيها فكيف تكون أركانها كذا فى الأطول (قوله باعتبار أنهم مأخوذة فى تعريفه) قال سم فى حواشى المطول وهذا يشبهه عند الفقهاء العقادين والمعقود عليه والصيغة أركان البيع لأنها ليست جزءا من حقيقة البيع لأن البيع نقل الملك وهذه الاشياء ليست داخله فى حقيقة النقل لكنها أجزاء لتعريف البيع لأن البيع نقل البائع المبيع الى ملك المشتري بعوض بايجاب وقبول فدخلت فى حقيقة التعريف وإن لم تدخل فى حقيقة المعترف وكتب أيضا قوله باعتبار أنها مأخوذة فى تعريفه لا يقال أخذها فى تعريفه يقتضى أنها أجزاء له لأن التعريف نفس المعترف بحسب الذات لأنها نقول لم تؤخذ فى التعريف على أنها جزء من المحمول على المعرف بل المحمول شئ آخر لكن باعتبار القياس إليها وتعلقه بها كذا فى سم على أن التعريف قد يكون بالامور الخارجية (قوله أعنى الدلالة) يقال عليه هلا عند الدلالة نفسها من الأركان بل كانت أولى اه يس ويدفعه أنها نفس الشئ ذى الأركان فكيف تعد منها (قوله بالكاف ونحوه) أى لفظا أو تقدير أو كتب أيضا قوله بالكاف ونحوه مبنى على ادعاء أنه مراد فى التعريف اه حفيد أى مراد فى تعريف التشبيه الاصطلاحى لاخراج نحو قاتل زيد عمرا وتقدم ما فى ذلك (قوله أن التشبيه) أى لفظ التشبيه اه يس (قوله بطلق) أى مجازا اه يس (قوله على الكلام الدال الخ) وهو يشتمل على ما يدل على الأركان الاربعة فقول سم قضية هذا الوجه أن يكون الركن لفظ التشبيه به والمشبهه غير ظاهر تأمل وكتب أيضا مانصه فنزل الدال منزلة المدلول والدال على التشبيه وأن ليس الا واحدا منها لكنه كثيرا ما يكون حرفا لا يؤدى معناه الإجموع الطرفين والوجه كما هو شأن الحروف فعمل دال الجمع المشتمل على الاربعة وإياك وأن تجعل ضميرا ركانه الى التشبيه بمعنى الكلام المذكور بطريق الاستخدام أو الى تعريف التشبيه وضمير الغرض منه وأقسامه الى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة فإنه بعيد عن مقام التفهيم اه أطول (قوله ولما كان الطرفان هما الأصل الخ) قال فى الأطول ونحن نقول قدم البحث عن طريقه لأن البحث عن التشبيه لانه مبنى الاستعارة التى هى أحد طرفى التشبيه فاهتمام صاحب البيان بالطرف فى الطرف الاعلى وهذا هو الوجه الاجلى وإن خفى الى الآن ولا يعهد أن يقال قدم ليكون البحث عن الطرف فى طرف فتأمل (قوله طرفاه أما حسيان) وأما نفس التشبيه فلا يمكن أن يكون حسيا لانه تصديق على الصحيح خلافا لمن قال هو انشاء وليس شئ من التصديقات حسيا كذا فى يس (قوله كالخذ والورد) أى الجزئين إذا كليان غير حسيين فاذا جعل التشبيه من تشبيه الكلى بالكلى كان فى جميع

(وهى) اربعة (طرفاه) أى
المشبه والمشبه به (ووجهه)
وأداته وفى الغرض منه وفى
أقسامه) وإطلاق الأركان على
الاربعة المذكورة أما باعتبار أنها
مأخوذة فى تعريفه أعنى الدلالة على
مشاركة أمر لا مر فى معنى بالكاف
ونحوه وأما باعتبار أن التشبيه فى
الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام
الدال على المشاركة المذكورة
كقوله ما زيد كالاسدى الشجاعة وما
كان الطرفان هما الأصل والعمدة
فى التشبيه لتكون الوجه معنى
قائما بهما والاداة آلة فى ذلك فتد
بجملتهما فقال (طرفاه) أى المشبه
والمشبه به (أما حسيان كالخذ
والورد) فى المبصرات (والصوت
الضعيف والهمس) أى الصوت
الذى أخفى حتى كأنه لا يخرج
عن فضاء القسم فى المسموعات
(والله كنهه) وهى ربح النهم
(والغبر) فى المسمومات

ما ذكر تسامح لا في أكثره فقط وكتب أيضا ما نصه في القاموس ورد كل شجر نورد وغلب
على الطوجم يريد الورد الاحمر اه أطول (قوله والريق) أي ماء القوم وكتب أيضا قوله
والريق والخمر قال في المفتاح كالريق اذا شبه بالخمر على زعم القوم قال السيد في شرحه
يريد القوم المواعين بشربها وفيه دفع لما يقال من أن طعم الخمر مكره فليس لها ذة طعم
والاشبه انه أراد زعم علماء البيان حيث جعلوا التشبيه في لذة الطعم وأشار الى ان الاشبه
أن تشبيهه الريق بالخمر ليس في الطعم بل في التذاذ وروى اه أطول (قوله وفي أكثر ذلك
تسامح) اشارة الى أن بعضها لا تسامح فيه كالصوت الضعيف والهوس قائم - مامعه وعان
حقيقة وكانسكهة قائم مشهور حقيقة اه سم ويمكن دفع هذا التسامح باعتبار تقدير
المضاف أي لون الخمر ولون الورد ورائحة العنبر وطعم الريق وطعم الخمر وملاسة الجلد
الناعم وملاسة الحرير واذا جعل التشبيه بين لون الخمر ولون الورد كان وجه الشبه بينهما
استتمالة الانفس لهما وعلى هذا القياس في بقية الامثلة (قوله انما هو لون الخمر) مبنى
على مذهب الحكماء والمتكلمون على أن المرقى هو الجسم وادعى بعضهم الضرورة في ذلك
بل الشارح نفسه في شرح العقائد من ادعى الضرورة كذا في يس (قوله لكن اشتهر
في العرف الخ) أي فكلام المصنف مبنى على العرف فلا تسامح وببحث فيه الفنري بأنه ليس
المراد تشبيه النكهة التي هي رائحة القوم بنفس العنبر الذي هو مشهور عرفا بل برائحته
فلا يكفي التشبث بالعرف في دفع التسامح بالكيفية عن هذا المثال قال سم ولقائل أن يقول
ليس مقصودا اشارة دفع التسامح بناء على العرف بل الاعتذار عن ارتكاب هذا التسامح
بان العرف جرى به اه وأنت خبير بأن التسامح المقصود دفعه بالبناء على العرف انما هو
التسامح في جعل العنبر محسوسا بحاسة الشم ولا يخفى أنه من دفع بالبناء على العرف
لا التسامح في جعل العنبر مشبها به فان هذا شيء آخر لم يتعرض له الشارح أصلا لا بإشارات
ولا بدفع فتبين أن بحث الفنري من دفع فتدبر (قوله وشممت العنبر) بالكسر أشم بالفتح
ويقال شممت بالفتح أشم بالضم كذا في الفنري والاقول أفصح (قوله جهتي ادراكه)
أي طريق ادراكه وان كان العلم بمعنى الملكة سببا والحياة شرطه كما في المطول (قوله
لا نفس الادراك) اذ لا يقال في الادراك انه جهة ادراكه لان المراد به مطلق الادراك
لا الادراك الذي هو العلوم المختصة فكل ادراك مندرج تحته فليس هناك ادراك
لا يندرج تحته ليكون هذا سببا له اه سم قال في الاطول لا يخفى أن الملكة كما أنها سبب
لادراكات مسببة عن ادراكات فان الادراكات اذا تكررت وترتجت تصير ملكة
والملكة تصير سببا لاسترجاع تلك الادراكات بلا تجشم كسب جديد فالادراك الأول سبب
لحصول الملكة والملكة سبب لحصول الادراك ثانيا فالادراك أيضا سبب للادراك فلا
صحة لمنى ارادة نفس الادراك اه ملخصا ثم قال والاوجه ان وجه الشبه كونهما
سببي انتفاع بالموافق فانه لا انتفاع بدون العلم كما انه لا انتفاع بدون الحياة اه (قوله

قال المجد والخوجه الورد الاحمر
الجمع حوجم اه

(والريق والخمر) في المذوقات (والجلد
الناعم والحرير) في الملموسات
وفي أكثر ذلك تسامح لان المذوق
بالهوس مثلا انما هو لون الخمر
والورد وبالنسبة رائحة العنبر
وبالذوق طعم الريق والخمر وبالهوس
ملاسة الجلد الناعم والحرير
ولينهما لا انفس هذه الاجسام لكن
اشتهر في العرف أن يقال
أبصرت الورد وشممت العنبر
وذقت الخمر وامت الحرير (أو عقليان
كالعلم والحياة) ووجه الشبه
بينهما كونهما جهتي ادراك كذا
في المفتاح والايضاح فالمراد بالعلم
ههنا الملكة التي يقتدر بها على
الادراكات الجزئية لانفس
الادراك

وطريق (عطف تفسير) قوله على ما هو شرط في وجه الشبه) فان شرطه أن يكون مشتركا بين الطرفين اه سم (قوله بل ليس في ذلك كبير فائدة) أي بل لو فرض قصده لم يكن فيه كبير فائدة (قوله بأن يكون المشبه عقليا الخ) في تقديم هذا القسم تنبيه على أنه أكثر (قوله والسبع) بفتح الباء وضعها وسكونها المقترن من الحيوان اه أطول (قوله عما من شأنه) قال السيد وقيل عدم الحياة عن انصف بها وهو لا يظهر اه وكان وجهه صدق الاول بالمنفعة ولا تنصف بالموت تأمل اه سم وفي السير امي قوله عما من شأنه منقوض بالجنين فالاولى أن يقال عن انصف بها اه وفي الفئري انما يقل عدم الحياة عن انصف بهامع انه الظاهر والمذكور في عامة الكتب لا تتقاضاه بقوله تعالى وكنتم أمواتا فاحياكم والاصل الحقيقة وأما انتقاض التفسيرين بقوله تعالى لنحيي به بلدة ميتا فخوا به المصير الى الجواز اتفاق أهل اللغة (قوله والعطر الخ) قال في العروس وقد يعترض عليه بأمرين أحدهما أن العطر نفس الطيب لا رائحته الثاني ان هذا من قلب التشبيه فانه انما يشبه خلق الكريم بالعطر اه وسيدفع الشارح الثاني بقوله والوجه الخ (قوله وخلق كريم) اما باضافة الخلق الى الكريم أي خلق شخص كريم واما بالوصف فيكون من قبيل عيشة راضية أطول (قوله تصدر عنها الافعال) أي الحميدة وقوله بسهولة أي برفق (قوله والوجه الخ) جواب سؤال أشار اليه بقوله الاتي والافعال محسوس أصل للمعقول (قوله والافعال محسوس أصل للمعقول) قال الحفيد اصالة المحسوس باعتبار العلم والادراك لا مطلقا كما يشعر به تعليله والتشبيه لا يقتضي الاصلية المشبه به في وجه التشبيه لا مطلقا فيمكن تشبيه المحسوس بالمعقول بلا اعتبار المبالغة وتقدير المعقول محسوسا نعم تشبيه العطر بالخلق هنا ان اعتبر في الرائحة الملازمة للشامة فالمشبه به أصل وفي الكلام مبالغة واحتياج الى التقدير ولكن ان اعتبر التشبيه في الحسن والتذاذ الغير فالمشبه به أصل كما هو المعهود فلا حاجة الى التكاف اه (قوله مستفادة من الخواص) ولذلك قيل من فقد حسا فقد علم اي معنى المستفاد من ذلك الحس اه أطول ومطول وكتب أيضا قوله مستفادة من الخواص لان النفس في مبداء الفطرة خالية من العلوم لكن لها آلات بها تدرك الامور المحسوسة وهي الخواص الخمس فاذا أحست بها انتهت لامور مشتركة بينهما ولا مور يخالف بعضها بعضا وهي أمور كيمة والعلم بها عقلي فادراك العقل متأخر عن الحس مستفاد منه وللنفس قوة بها يحدث ما ينفع النفس وهي القوة العقلية وقوة بها يحدث ما ينفع البدن وهي الشهوة وقوة يدفع بها ما يضر البدن وهي العصب اه سيرامى (قوله ومنتهية اليها) لان العلوم ترجع الى الاوليات التي لا يلزم التسلسل والمحسوسات أصل الاوليات اه سم (قوله وذلك لا يجوز) أي بدون الطريق السابق (قوله ما لا يدرك بالقوة العاقلة) فيه ميل الى مذهب الحكماء والافلامدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والخواص الظاهرة وليست الخواص الباطنة بمنتهية عند المتكلمين

ولا ينبغي أنهما جهة وطريق الى الادراك كالحياة وقيل وجه الشبه بينهما الادراك اذ العلم نوع من الادراك والحياة مقتضية للحس الذي هو نوع من الادراك وفساده ظاهرا لان كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما في الادراك على ما هو شرط في وجه الشبه وأيضا لا ينبغي أن ليس المقصود من قولنا العلم كالحياة والجهل كالموت أن العلم ادراك كما أن الحياة معها ادراك كما أن الحياة معها ادراك بل ليس في ذلك كبير فائدة كما في قولنا العلم كالحس في كونهما ادراكا (او مختلفان) بأن يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا (كالمنية والسبع) فان المنية أي الموت عقلي لانه عدم الحياة عما من شأنه الحياة والسمع حسى أو بالعكس (و) ذلك مثل (العطر) الذي هو محسوس مشعوم (وخلق كريم) وهو عقلي لانه كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة والوجه في تشبيه المحسوس بالمعقول أن بقدر المعقول محسوسا ويجعل كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة والافعال محسوس أصل للمعقول لان العلوم العقلية مستفادة من الخواص ومنتهية اليها فتشبيهه بالمعقول يكون جهلا للقرع أصلا والاصل فرعا وذلك لا يجوز ولما كان من المشبه والمشبه به ما لا يدرك بالقوة العاقلة

اه حفيد (قوله مثل الخيالات) ليس المراد هنا بالخيالات ما اصططح عليه الحكماء وقد تقدم
 في بحث الوصل والفصل من الصور المحفوظة في الخيال المدركة بالحس المشترك المتأدية
 اليه من الحواس الظاهرة فان الاعلام اليها قوتية التي جعلها أهل هذا الفن من
 الخيالات ليست من الصور المحسوسة المدركة بالحس المشترك اذ لم يتعلق بها احساس
 قط بل المراد بها ما سياتي في قول الشارح وهو المعدوم الخ وكذا ليس المراد بالوهميات
 هنا ما اصططح عليه الحكماء وقد تقدم في بحث الفصل والوصل من المعاني الخيرية المدركة
 بالوهم كصدقة زيد المخصوصة لان اتياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني
 الخيرية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن أن يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت
 لم تدرك الا بها وليست أيضا مما لا تحقق كصدقة زيد بل المراد بالوهميات ما سياتي من قول
 المصنف قد دخل فيه الوهمي أي ما هو الخالص في جعل الخيالات مما لا تدرك بالقوة
 العاقلة نظرا لا يتحقق فان الخيال يدركها أو ما مادته قدركة بالحواس على ما سيجي اه
 ملخصا من يس وغيره (قوله والوجدانيات) أي المدركة بالوجدان أي القوى الباطنة
 كالالم والجوع واللذة اه يس (قوله تسهيل الضبط الخ) قد يقال هذا الغرض حاصل
 على تقدير تفسير الحسي بعنايه المشهور أعني المدرك بأحدى الحواس وتفسير العقلي
 بما عداه قد دخل فيه الخيالي مع أن هذا أولى من حيث أن فيه تجوزا في تفسير العقلي فقط
 بخلاف ما سلكه فان فيه تجوزا في تفسير كل منهما او كان الحامل له على ما ذكر أن ادخال
 الخيالي في الحسي أنسب لقربه منه من حيث أنه يدرك من حيث مادته بالحس وقد يقال
 ادخاله في الحسي نظرا للحيثية المذكورة ليس أولى من ادخاله في العقلي من حيث نفسه
 فان العقل يدرك نفس الخيالي اه سم وفي الفري انما جعلوا الخيالات من قبيل
 الحسيات لانها مشتركة في ادراك الصور غير أن الحس يدركها بحضور المادة والخيال
 بدونها (قوله وهو المعدوم الذي فرض حجة ما الخ) انما سمي هذا النوع بالخيالي لاجتماعه
 من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزانة الحس المشترك الذي أدى اليه جميع
 المدركات الحسية اه فري (قوله كما في قوله) أي كشيبهه في قوله (قوله الشقيق) هو
 شقائق النعمان بضم النون أضيفت الى النعمان بمعنى الدم أو الى النعمان بن المنذر لانه
 انتهى الى أرض فيها من الشقائق ما أعجبه فقال ما أحسن هذه الشقائق أجوها وكان
 أول من سماها لا الى نعمان بالفتح وهو واد في طريق الطائف يقال لنعمان الاراك وراكته
 رد الشاعر الشقائق الى المفرد لضرورة الشعر اذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقائق بل
 الشقائق للواحد وللجمع اه اطول (قوله من باب جرد قطيعة) أي من اضافة الصفة
 الى الموصوف وقال سم في حواشي المطول أي من اضافة الاعم الى الاخص لان محمرا
 وحردا أعتم من شقيق ومن قطيعة وهي التي يسميها بعضهم بيانية اه (قوله اذا تصوب
 أو تصعد) قيد المشبه بهذا القيد لان أوراق الشقائق ليست على هيئة العلم من غير ميل

ولا بالحس أعني الحس الظاهر
 من مثل الخيالات والوهميات
 والوجدانيات أو اد أن يجعل
 الحسي والعقلي بحيث يشتملها
 تسهيلات لضبط قليل الاقسام فقال
 (والمراد بالحسي المدرك هو أو
 مادته بأحدى الحواس الخمس
 الظاهرة) أعني البصر والسمع
 والشم والذوق واللمس (قد دخل
 فيه) أي في الحسي بسبب زيادة
 قوائمه ومادته (الخيالي) وهو
 المعدوم الذي فرض حجة ما من
 أمور كل واحد منها مما يدرك
 بالحس (كما في قوله وكان محمرا
 الشقيق) هو من باب جرد
 قطيعة والشقيق وردا جرد في وسطه
 سواد ينبت بالجمال (اذا تصوب)
 مال الى السفلى (أو تصعد) مال
 الى العلو

الى السفلى والعلو اه أطول (قوله اعلام) جمع علم وهو ما يشد فوق الرمح اه أطول
 (قوله لكن المركب الخ) قال في الاطول ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن
 كونه خياليا بأن يجعل اعلام ياقوت بمعنى اعلام كالياقوت في الحجرة فيكون تشبيها
 بليغا ويراد بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعارة (قوله ولا مادته) أى
 بتمامها سواء أدرك بعض مادته بالحس أو لا كذا في الاطول (قوله لا يكون للحس
 مدخل فيه) بأن لا يدرك هو ولا مادته بالحس (قوله ولكنه بحيث لو أدرك لكان مدركا بها)
 اعترض عليه مولانا حميد رحمه الله تعالى بأن المراد بالادراك المذكور في الشرط ان
 كان مطلق الادراك فاللازمة غير مسلمة لان المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون
 الحواس وان كان المراد الادراك في الخارج اتحاد الشرط والجزاء وجوابه أن المراد منه
 الادراك حال كونه موجودا أو الادراك بنفسه لا بصورته فلا غبار اه فنرى وقوله فلا
 غبار أى لا يرد عليه أن المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس لان المحسوس
 المدرك على هذا الوجه لا وجود له بل هو أمر يتوهمه العقل وليس المدرك بالعقل نفسه
 بل صورته ولا يرد عليه اتحاد الشرط والجزاء وفيه شئ إلا أن يكفى باختلاف العنوان
 أفاده يس وكتب أيضا قوله لو أدرك الخ أى لو أدرك على الوجه الجزئى فلا ينافيه كون
 أنياب الاغوال متصورة اذ لا يتصور لم يتصور جعله مشبها به وبهذا القيد يتميز عما يدرك
 بالوجدان ويصح قوله وما يدرك بالوجدان عديلا له قال الشارح وبهذا القيد يتميز عن
 العقلي يعنى به تميز الخاص عن العام والال يصح الحكم بدخوله فيه ويرى يقال أراد التميز
 عن العقلي الصرف وما ذكرنا أحسن اه أطول (قوله كافي قوله) أى كشيء به في قول
 امرئ القيس اه أطول (قوله أيقننى) يريد الرجل الذى أوعده في حب سلى اه
 مطول (قوله والمشرقى) صفة لمحدوف أى والسيف المشرقى كما يشير اليه الشارح
 (قوله مضاجعى) أى ملازى كما فى المطول فجعل المضاجعة كناية عن الملازمة قال
 فى الاطول ولا يبعد أن يراد بالمضاجع حقيقة ويكون فيه اشعار بان قصد أحد قتلى لا يمكن
 الا فى حال اضطجاعى ونومى (قوله كانياب اغوال) الانياب جمع ناب وهو السن خلف
 الرباعية والاغوال جمع غول وهى ساحرة الجن والمنية وشيطان يأكل الناس أو دابة
 رأتها العرب وعرفتها وقتلها تأبطشرا اه أطول (قوله والحال أن مضاجعى الخ) جعل
 مضاجعى مبتدأ والمشرقى خبرا ولا بأس بتقديم الخبر مع كونه معرفة كالمبتدأ الا أنه يجوز
 فيما لا التباس فيه على ما هو التحقيق ولا التباس هنا لأنه يعلم من استبعاد القتل أن له ملازما
 يمنع القتل فاللائق تعيينه بالمشرقى لانعين المشرقى به ومن الناس من توهم أن الشارح
 جعل الكلام قلبا وابتلى ببيان نكتة القلب ولم يأت بما يقيد اه أطول (قوله الى
 مشارف اليمن) هى قرى وجعل فى القاموس مشارف من الشام وانما رد المشارف الى
 المشرق لان الجمع لا ينسب اليه ما لم يرد الى المفرد اه أطول (قوله وسهام الخ) أشار

(أعلام ياقوت نشر من على رماح من
 زبرجد) فان كدام العلم والياقوت
 والرمح والزبرجد محسوس لكن
 المركب الذى هذه الامور مادته
 ليس بمحسوس لانه ليس بوجود
 والحس لا يدرك الا ما هو موجود
 فى المادة حاضرا عند المدرك على
 هيئة مخصوصة (و) المراد (بالعقل
 ما عدا ذلك) أى ما لا يكون هو
 ولا مادته مدركا باحدى الحواس
 الحس الظاهرة (فدخل فيه
 الوهمى) أى الذى لا يكون
 للحس مدخل فيه (أى ما هو
 غير مدركا بها) أى باحدى
 الحواس المذكورة (و) لكنه
 بحيث (لو أدرك لكان مدركا بها)
 وبهذا القيد يتميز عن العقلي
 (كافى قوله) * أيقننى والمشرقى
 مضاجعى * (ومسنونة زرق كانياب
 اغوالى) * أى أيقننى ذلك الرجل
 الذى توعدنى والحال أن مضاجعى
 سيف منسوب الى مشارف اليمن
 وسهام محددة النصال صافية بحلوة

قوله الناب المتعارف في القاموس
الناب مؤنثة اه

واناب الاغوال مما لا يدركها الحس
العدم تحفة هامع أنهم لو أدركت
لم تدرك الاجس البصر وما يجب
أن يعلم في هذا المقام ان من قوى
الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة
ومن شأنها تركيب الصور
والمعاني وتفصيلها والتصرف
فيها واختراع أشياء لا حقيقة لها
والمراد بالخيالي المعدوم الذي
ركبته المتخيلة من الامور التي
أدركت بالحواس الظاهرة
وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة
من عند نفسها كما اذا سمع أن
القول شيء يهلك الناس كالسبع
فأخذت المتخيلة في تصويرها
بصورة السبع واختراع ناب لها
كما للسبع (وما يدرك بالوجدان)
أي دخل أيضا في العقل ما يدرك
بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيا
(كاللذة) وهي ادراك

الى أن مسنونة صفة لسهام مخدوفة وان معنى مسنونة محذوفة النصال والا فالسن
في الحقيقة وصف النصالها وان معنى زرق صافية مجلوة والانصب بقوله كأياب اغوال ان
المراد رماح مسنونة الاسنة لان الاسنة هي الاشبه بأياب الاغوال لانها أعظم من
النصال والانصب بقوله زرق تفسير السن بالتحديد والعقل على ما في القاموس أفاده
في الاطول وأقول يلزم على تفسير السن بالتحديد والعقل أن لا يكون لقوله زرق كبير فائدة
لاستفادة الصفا والجلال على هذا من مسنونة فاصنعها الشارح أولى تأمل (قوله وأياب
الاغوال مما لا يدركها الحس) أي ولا يدرك مادتها قال في الاطول وفي كون أياب الاغوال
مما لا تدرك مادته بالحس نظر لان مادته العظم وكأنه مبني على توهم أياب لا من جنس العظم
لانهم اتفقوا على ما لا يمكن للعظم بل لا يعلم أن مادته أي شيء لانه لا مناسبة لها بشيء من القواطع
ولا تخترع على صورة الناب المتعارف بخصوصه بل على صورة مهيأة له مناسبة في الجلة
لصورة الناب اه أقول مادة المشبه به الاياب والاغوال فعلي تسليم أن الاياب موجودة
وهو الظاهر ليست الاغوال موجودة فلا يخرج بوجود بعض مادته عن أن يكون وهميا
وانما قلنا وهو الظاهر لان الاياب عند التحليل انما تعتبر غير مقيدة بالاضافة الى الاغوال
كما فعل في اعلام باقوت والايب لا بقيد تلك الاضافة موجودة فاحفظه (قوله أن من
قوى الادراك) أي القوى التي يتم بها أمر الادراك فلا يقال هذا يقتضي أن المفكرة
مدركة والمتردد خلافه ثم هذا توطئة لقوله والمراد بالخيالي الخ وذكروا مع أنه مفهوم مما
تقدم لان معه زيادة تحقيق (قوله ما يسمى متخيلة ومفكرة) أي قوة واحدة تسمى
متخيلة اذا استعملتها النفس بمعونة الوهم ومفكرة اذا استعملتها بمعونة العقل ولومع
الوهم وفي الحفيد هنا كلام غير ظاهر (قوله ومن شأنها تركيب الصور) أي المدركة
بالحس المشترك وقوله والمعاني أي المدركة بالواهمة (قوله والتصرف فيها) أي
بالتركيب والتفصيل فهو عطف لازم وكذا ما بعده (قوله واختراع أشياء لا حقيقة لها)
كانسان له جناحان أو رأسان أو لارأس له (قوله ما اخترعته المتخيلة) أي على صورة
المحسوس فهو بحيث لو وجد كان مدركا بالحس الظاهر (قوله ما يدرك بالقوى الباطنة)
قال في الاطول فسروا الوجداني بما يدرك بالقوى الباطنة ومدركاتهم لا يخرج عن
الصور والمعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فان المدرك من القوى الباطنة اما الحس
المشترك وهو لا يدرك الا الصور واما الواهمة وهي لا تدرك الا المعاني الجزئية المتعلقة
بالمحسوس فليس ما يدرك بالوجدان بعد الخيالي والوهمي السابقين الا المعاني الجزئية
المتعلقة بالمحسوس لكن في كون كل ما يدرك بالقوى الباطنة وجدانيا خفاء اذا المشهور
في الوجداني ما يجده كل أحد من نفسه عقليا صرفا كان كاحوال نفسه أو مدركا بواسطة
قوة باطنية فتخصيص الداخل بالوجداني من بين مدركات القوى تخصيص بلا
مخصص اه وهذا يفيد أن المراد بالقوى الباطنية الحواس الخمس الباطنة وكذا كلام

المطول والحفيد وقوله ما يجده كل أحد من نفسه أي دون ما يدركه من غيره كما يقتضيه
عموم تفسيره بما يدرك بالقوى الباطنة وقوله عقليا صرنا الخ أي وتفسير الوجداني
بما ذكره يخرج هذا العقلي الصرف فتحصل أن تفسيره بذلك غير جامع وغير مانع وسبب أن
عن الحفيد الاعتراض بأن اللذة والالم المجهولين من الوجدانيات غير مدركين بالقوى
الباطنة ويمكن دفع ذلك كله بأن المراد بالقوى الباطنة في التفسير ما هو أعم من الحواس
الخمس الباطنة وبالأدراك فيه ادراك الشخص من نفسه وكأنه قيل الوجدانيات هي
ما يدركه الشخص من نفسه بأحدى قواه الباطنية الشاملة للحواس الخمس وغيرها هذا
ما تيسر لي في بيان هذا المقام فتأمل وفي ابن يعقوب ما نصه القوى الباطنة مثل القوة التي
يدرك بها الشبع والتي يدرك بها الجوع والتي يدرك بها الغضب والتي يدرك بها النهم والتي
يدرك بها الفرح والتي يدرك بها الخوف ونحو ذلك فهذه الأشياء تدرك بقوى باطنة بسبب
تكيف تلك القوى بها فتدركها النفس بها وتسمى تلك القوى وجدانيا سميت عقلية
لخفاها وأعدم ادراكها بالحواس وليست من العقلية الصرفة لأنها جزئيات موجودة
في الخارج لا كما تدرك بالعقل كالعلم والحياة فإن اعتبرت من حيث أنها كلية تتصور
بالعقل خرجت عن معنى كونها وجدانية لكن تسمى بذلك باعتبار أصل ادراكها اه
(قوله ونيل) انما زاد النيل بمعنى الوجدان لان اللذة لا تحصل بمجرد ادراك اللذائيل لابتد
معه من وصول اللذائيل الى المستلذ اه حفيد ولم يكتب بالنيل عن الادراك لان مجرد النيل
من غير احساس وشعور بالمدرك لا يكون التذائ اه ع (قوله لما هو الخ) أي لا امر
لا تقي بالمدرك كالتكليف بالخلاوة لذائ اه حفيد (قوله عند المدرك) انما قيد بذلك لان
المعتبر كاليته وخبريته بالقياس الى المدرك لا في نفس الامر لانه قد يعتقد الكمالية والخيرية
في شيء فلهذه وان لم يكونا فيه وقد لا يعتقد ههنا فيما تحققتا فيه فلا يلهذه اه حفيد على
المطول (قوله من حيث هو كذلك) أي كمال وخير وانما قال ذلك لان الشيء كالمستند قد
يكون كمالا وخيرا من وجه دون وجه والالذائ اه انما يكون من ذلك الوجه (قوله وليس
أيضا من العقلية) أي حتى يدخلا في العقلي (قوله الصرفة) أي التي لا تتعلق بها
احساس أصلا (قوله ليكون ما من الجزئيات) اذ الكلام في لذة هذا الشيء المخصوص
وفي ألم هذا الشيء المخصوص اه سم (قوله المستندة الى الحواس) أي الباطنة اه يس
(قوله بل من الوجدانيات الخ) لا يخفى أن اللذة ليست من المحسوسات الظاهرة ولا من
المعاني المتعلقة بها فلا تكون من مدركات القوى الباطنة فالاولى أن يجعل الوجدان قوة
أخرى غير القوى المشهورة كما أشار إليه قدس سره في بحث القوى من شرح المقاصد اه
حفيد على المطول (قوله والمراد ههنا اللذة والالم الحسيان) أي الناشئان عن الحس قال
الفنري يحصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية أن الحسية ما يكون المدرك بالكسر
من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس وأما العقلية فهي ما يكون المدرك في العقل

ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير
من حيث هو كذلك (والالم) وهو
ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة
وشر من حيث هو كذلك ولا يخفى
أن ادراك هذين المعنيين ليس
بشيء من الحواس الظاهرة وليس
أيضا من العقلية الصرفة
لكونهما من الجزئيات المستندة
الى الحواس بل من الوجدانيات
المدركة بالقوى الباطنة كالشبع
والجوع والفرح والنهم والغضب
والخوف وما شاكل ذلك والمراد
ههنا اللذة والالم الحسيان والا
فاللذة والالم العقليان

والمدرك من العقليات كالادراك وقس على هذا الفرق بين الالمين وكتب أيضا قوله اللذة
والالم الخ اعلم أن حد كل من اللذة والالم يشمل عقلي كل منهما وهو ما يكون ادراكه
بجود العقل والمدرك عقلي محض كاللذة التي هي ادراك الانسان شرف علمه المحض والتألم
الذي هو ادراكه نقصان جهله الخاص لكن المقصود اللذة والالم الحسيان لانهما هما
الاحتياج لادخالهما في العقل وذلك كاللذة والالم الحاصلين للنفس بفيل الذائقة لذوقها
الطوال والمر وبفيل الباصرة لمبصرها الجميل أو الخبيث وبفيل اللامسة لموسها اللين أو
الخشن وبفيل السامعة لمسموعها المطرب أو المنكر وبفيل الشامة لمشمومها الطيب
أو المنفر وفهم من قولنا كاللذة الطائفة بالنفس وجهه كونها باطنية ولو كانت أسبابها
حسية فالذوق مثلا لا يذوق به حلاوة الحلو ولا يستحللاوة نفس اللذة بل هي معنى
حصل عن ادراك الحلاوة في قوة باطنية نفسانية وقد تكون اللذة وهمية كما يوجد من
استطابة صورة المرجو عند قوتهم الاتصاف به وعلى هذا يقال اللذة حسية كسائر
المحسوسات فمعنى كونها وجودانية باطنية لانا نقول معناها قائم بالنفس ولو كان سببه
الحس اه ع ق (قوله من العقليات الصرفة) كالعلم والحياة قال في المطول فاللذة
العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة اه (قوله أي المعنى الذي الخ)
وهو في زيد كالاسد الجراءة كما سمي أي لا الشجاعة لا تنفائها في الاسد اذهي الاقدام عن
روية وذلك يختص بالنفس العاقلة اه سم وكتب أيضا قوله أي المعنى الخ قال في العروس
وما حيث وقعت في الحدود نسكرة موصوفة بمعنى شيء لكنها في هذا الحل ليست بمعنى شيء
لانه عند أهل السنة الموجد ودوجه الشبه قد يكون عدميا اه (قوله أي المعنى الذي قصد
اشتراك الطرفين فيه) أي زيادة اختصاص لهما كما في المطول وغيره (قوله وذلك) أي
هذا التفسير المزداد فيه القصد اه سم (قوله مع أن شيئا منها ليس وجه الشبه) أي فلا بد
من زيادة القصد في تفسير وجه الشبه لتخرج هذه المذكورات وكتب أيضا قوله مع أن
شيئا منها ليس وجه الشبه اللهم إلا أن تعرض فائدة لقصد المتكلم كالتعرض عن
لا يفهم المشابهة في وجهه من الوجوه (قوله وذلك الاشتراك يكون الخ) يؤخذ منه أن
تحقيقا وتخيلا منصوبان على التجربة ليكون المحذوفة مع اسمها وليس ذلك بعدان ولو
ويبعد كما في العروس أن يكونا منصوبين على المفعول من أجله لانهم لم يشتركا من أجل
ذلك ولا حال الانحى الحال مصدر لا ينقاس على الصحيح ولا يميز لأن الاشتراك ليس
من جهة تحقيق ولا تخيل والظاهر أنهم ما صدران مؤكدان اه بس والظاهر أنهم ما
مبينان للنوع (قوله الأعلى سبيل التخييل) أي التوهم بأن يشبه الوهم ويقرره بتأويل
غير المحقق محققا كعادة الوهم في أحكامه الغير الواقعة في نفس الامر وذلك كاف في هذا
الباب وفي كلام سم تفسير التخييل بالقرض والتقدير كما سمي أي وكتب أيضا قوله الأعلى
سبيل التخييل لوسمي تخيلا لكان احسن لان المشبه متخيلا لا مخيلا لكنه سمي تخيلا

من العقليات الصرفة (ووجهه)
أي وجه الشبه (ما يشتركان فيه)
أي المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين
فيه وذلك ان زيدا والاسد
يشتركان في كثير من الذاتيات
وغيرها كالحوانية والجسمية
والوجود وغير ذلك مع أن شيئا منها
ليس وجه الشبه وذلك الاشتراك
يكون (تحقيقا أو تخيلا) والمراد
بالتخييل أن لا يوجد ذلك المعنى
في احد الطرفين أو كليهما
الأعلى سبيل التخييل

باعتبار تخيله لغيره كذا في بس (قوله والتأويل) العطف نفسيري اه سم (قوله نحو ما)
 أى وجه الشبه في قوله الخ (قوله جمع دجيه) كغرفة وغرف (قوله والضمير للبل) أى في
 قوله رب ليل قطعته بصددود * وفراق ما كان فيه وداع

موحش كالثقل تقضى به العيش وتأتى حديثه الاسماع

اه فترى (قوله والضمير للنجوم) وازافة الدجى اليها للملابسة اه سم (قوله فان
 وجه الشبه الخ) قال في العروس وتحرير العبارة أنه شبه النجوم بالسنن والجامع حصول
 النور وهو خيالى فى السنن وشبه الدجى بالابتداع وهو خيالى فى الابتداع وجعل فى ضمن
 ذلك تشبيه الهيئته بالهيئة اه بس (قوله فى جوانب شئ مظلم) المناسب أن يقول بين
 الظلمة اه حفيد وقال فى الاطول فى جوانب شئ مظلم هى الظلمات وقصد يجعل الظلمة مظلمة
 أنهم اعظملة بذاتها كما أن الضوء مضى بذاته اه ملخصا ومثله يقال فى أسود (قوله أعنى
 السنن بين الابتداع) أشار الى أن فى البيت قلبا وسيهصر ح به (قوله الاعلى طريق التخييل)
 أى الاعلى طريق الفرض والتقدير لان الابيض والاشراق والظلمة من أوصاف
 الاجسام ولا توصف السنة والبدعة بهما لكونهما من المعانى اه سم (قوله أنه) أى لانه
 اه أطول (قوله لما كانت البدعة الخ) قال فى العروس كونه جعل التشبيه أولابين
 الابتداع والظلمة وأنه لزم عنه تشبيه الهدى بالنور فيه نظرا لاولى العكس كما هو نص
 البيت فان الذى دخلت عليه أداة التشبيه هو الاجدر بأن يجعل المقصود وغيره لازم عنه
 الا أن يكون لاحظ فى ذلك تقدم الظلمة فى الخلق على النور أو لقوله تعالى يخرجهم من
 الظلمات الى النور اه وقال فى الاطول ووجه جعل تشبيه السنة بالنور رفع تشبيه
 البدعة بالظلمة دون العكس ان العلم قد يكون مع الضلال كما فى العالم الغير العامل والجهل
 لا ينقل عن الضلال أو ان التفسير عن البدعة متقدم على الترغيب فى السنة فالتشبيه فى
 البدعة أسبق أو ان ظلمة الكفر كانت سابقة قد ارتفعت بالسنة فتشبيه الجهل والبدعة
 يستحق أن يكون سابقا على تشبيه العلم والسنة وجعل السكاكى كلامه مامستقلا اه
 (قوله وكل ما هو جهل) أى وكل فعل ارتكابه جهل ليكون من جنس البدعة التى عطف
 عليها لان البدعة ناشئة عن الجهل لانها جهل بنفسها ويعلم من هذا ان نفس الجهل يجعل
 صاحبه فى ظلمة بالاولى ومثل هذا يقال فى قوله السنة وكل ما هو علم أى كل فعل ارتكابه علم
 أى ناشئ عن العلم (قوله ولا يأمن من أن ينال مكروها) أى من الوقوع فى مهلكة
 أو العثور على داهية مهلكة (قوله شبهت) جواب لما (قوله ولزم بطريق العكس الخ)
 فانه اذا شبه البدعة بالظلمة لزم تشبيه ما يقابلها وهو السنة بالنور اه سم وكتب أيضا
 قوله ولزم بطريق العكس أى المقابلة فيه نظرا لانه لا يلزم من تشبيه أحد الضدين بشئ تشبيه
 الضد الآخر بضد ذلك الشئ اذ ما ثبت لا أحد الضدين لا يلزم أن يثبت ضده لا آخره قال
 فى العروس واهل يريد ان يجرار ال ذهن من تشبيه البدعة بالظلمة الى تشبيه السنة بالنور اه

والتأويل (نحو ما فى قوله) وكانت
 النجوم بين دجاء) جمع دجيه وهى
 الظلمة والضمير لليل وروى دجاءها
 والضمير للنجوم (سنن لاح ينهن ابتداع
 فان وجه الشبه فيه) أى فى هذا
 التشبيه (هو الهيئة الحاصلة من
 حصول أشياء مشرقة بيض فى
 جوانب شئ مظلم أسود فهى) أى
 تلك الهيئة (غير موجودة
 فى التشبيه) أعنى السنن بين
 الابتداع (الاعلى طريق التخييل
 وذلك) أى وجودها فى التشبيه
 على طريق التخييل (انه) الضمير
 للشأن (لما كانت البدعة وكل
 ما هو جهل تجعل صاحبها كن
 يمشى فى الظلمة فلا يهتدى للطريق
 ولا يأمن من أن ينال مكروها شبهت
 البدعة بها) أى بالظلمة (ولزم
 بطريق العكس) اذا أريد التشبيه

بس (قوله ان تشبه السنة الخ) لانها تجعل صاحبها كمن يعيش في النور وفيه تدي للطريق
ويؤمن المكر وه ولم يقل ذلكا كتفاء بقوله من المقابلة (قوله وشاع ذلك) أي على السنة
الناس وتداولوه في الاستعمال حتى تحيل له الوهم (قوله ان الثاني) قدم الثاني على
خلاف ترتيب الوجود والذكر السابق اقوة شاهده وشرفه اه أطول (قوله واشراق)
أي اضاءة (قوله بالحنيفية) أي بالله الحنيفية المنسوبة الى الحنيف أي الثابت على
الاسلام اه أطول (قوله البياض) يصح كون اطلاق البياض على الشريعة حقيقة
بالتشبيه بناء على ان الاطلاق لتوهم وجود البياض كما أشار اليه المصنف ويصح
أن يكون تشبيها بليغا أي كالذات البياض ويصح أن يكون استعارة على مذهب من
جوزها في زيد أسد وعلى هذين فلا تخيل ومثله يقال في قوله شاهدت سواد الكفر الا أنه
على احتمال التشبيه يكون من باب بلين الماء وكتب أيضا قوله البياض هذا لا يدل الاعلى
ثبوت البياض دون الاشراق كما هو المذهب ولو أريد بالبياض الشمس وجعل صفة للحنيفية
بنأويلها بالمشقة كقولك هروت بزيد الاسد أي الجري علم يدل الاعلى تخيل الاشراق
اه أطول (قوله من جبين فلان) الجبين ما بين العين والاذن الى جهة الرأس ولكل
انسان جبينان يكتنفان الجبهة وخص بالذكر لانه أقول ما يدعون عند الاتفات حيث يقصد
تبع الشخص ليظهر وجهه (قوله فصار تشبيه النجوم الخ) هذا هو الموافق لنظم
البيت واهـ كنه ليس موافقا لما سبق من قوله ثبتت البدعة بالظلمة الخ فان تفرع ذلك
ان يقال فصار تشبيه الهدى بين الابتداع بالنجوم بين الظلام واعل الجمع بين كلاميه انه
أراد أولا التشبيه الاصل على ثم أودعها التشبيه المقابله اه يس (قوله كتشبيهها) أي
أصار ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخيلي صحيحا كما أن تشبيهها صحيح بواسطة وجه محقق
كما في تشبيه النجوم بين الدجى ببياض الشيب الخ (قوله أي النجوم) أي بين الدجى
(قوله ببياض الشيب) أي بالشعر الأبيض الكائن في وقت الشيب في سواد الشباب أي
الكائن بين الشعر الأسود الكائن في وقت الشباب الباقي على سواده ضرورة أن النجوم
لم تشبه بنفس البياض في السواد بل بالأبيض في الأسود ولذلك قال الشارح أي أبيضه
في أسوده (قوله أو بالانوار) جمع نور ينتج النون وسكون الواو وقد اشترك تشبيهها
ببياض الشيب وتشبيهها بالانوار الخ في كون الوجه فيه ما حقه في الطرفين لكن
وجه التشبيه في التشبيه بالشيب الخ الهيئة الحاصلة من حصول أشياء بيض في جنب شيء
أسود والوجه في الثاني الهيئة الحاصلة من حصول أشياء لونها مختلف للون ما حصلت
في جانبه اذا الانوار لا تقيد بوصف ابياض (قوله أي لامعة) ولولم تكن بياضا فقد يحصل
اللمعان في غير الأبيض (قوله بين النبات السديد والخضرة) الذي يرى أسود فنبه به على
أن المحقق أعظم من المحقق في الواقع وفي المرأى وبأدى النظر اه أطول (قوله ولا يخفى)
أي من قولنا السابق أعني السنن بين الابتداع وقولنا ظهر اشترالك النجوم الخ (قوله

ان تشبه السنة وكل ما هو علم
بالنور) لان السنة والعلم يقابل
البدعة والجهل كما ان النور
يقابل الظلمة (وشاع ذلك) أي
كون السنة والعلم كالنور والبدعة
والجهل كما الظلمة (حتى تخيل
ان الثاني) أي السنة وكل ما هو
علم (بماله بياض واشراق فهو
أنتسكم بالحنيفية البياض والاول
على خلاف ذلك) أي وتخيّل
ان البدعة وهي كل ما هو جهل بماله
سواد وظلام (كقولك شاهدت
سواد الكفر من جبين فلان
فصار) بسبب تخيل ان الثاني بماله
بياض واشراق والاول بماله
سواد وظلام (تشبيه النجوم بين
الدجى بالسنن بين الابتداع
كتشبيهها) أي النجوم (ببياض
الشيب في سواد الشباب) أي
أبيضه في أسوده (أو بالانوار) أي
الازهار (موتلقة) بالاقاف أي
لامعة (بين النبات السديد
الخضرة) حتى يضرب الى السواد
فهذا التأويل أعني تخيل ما ليس
بمألون متلونا ظهر اشترالك
النجوم بين الدجى والسنن بين
الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا
بياض بين شيء ذي سواد ولا يخفى
ان قوله لاح بينهن ابتداع

من باب القلب) لانه جعل في جانب المشبه النجوم التي هي نظير السنن في جانب المشبه به بين الدجى فلتجعل السنن في جانب المشبه به بين الابتداء ليمتوافق الجانبان قال في المطول وكان اللطيفة في القلب بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلع من بينها ونظر صاحب العروس في القلب بأنه لا يتقاس لغة وهذا الشاعر ليس ممن يحتاج بقوله اه يس (قوله لان المشبه أعنى الخواص) يفيد ان المشبه به أعنى الملح ثابت له هذا المعنى وهو ظاهر ان أريد بالقليل القدر الصالح منه وبالكثير ما زاد على ذلك وهذا غير مناسب لقوله الا في فانه يحتمل القلة والكثرة بأن يجعل في الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر والمناسب له أن يراد بالقليل ما لم يزد على القدر الصالح منه وبالكثير ما زاد فيكون قوله القدر الصالح منه أو أقل راجعا الى قوله يحتمل القلة وقوله أو أكثر راجعا الى قوله والكثرة فان قلت الاقل من القدر الصالح كيف يجعل من القليل المحكوم بكونه مصليا قلت الاصلاح بالنسبة اليه بمعنى تخفيف الفساد هذا ما ظهر لي هنا قد بره (قوله لا يحتمل القلة والكثرة) أي لا يحتمل شيئا منهما الا انه ليس مراد بينهما وبينه في أحدهما اه أطول (قوله رعاية قواعد) أي تمامها وقوله واستعمال أحكامه أي جميعها (قوله وهذه ان وجدت في الكلام الخ) ولو سلم أنه برعايته في بعض أجزاء الكلام يحصل النحر فالفساد بقلته لقوته في البعض لا بكثرته اه أطول (قوله اما غير خارج عن حقيقةهما) أي حقيقة شئ من الطرفين وقوله أو خارج أي عن حقيقة واحد منهما أو المراد غير خارج عن حقيقة كلا الطرفين أو خارج عن حقيقة كليهما ولا يخفى ان قوله غير خارج يشمل نفس الحقيقة ولذا اختاره على الداخل وانما قدمه على القسم الثاني مع كونه سلبا وغير عريق في لطائف التشبيه بل لا يجري فيه الحقائق الناقص بالكمال الذي هو العمدة في باب التشبيه اذ هو معنى الاستعارة وكيف وقد تقرر انه لا تتفاوت الاشياء في الذاتيات وهي في الامور المتشاركة فيها سواء التقسيم الثاني وتذييله بتفصيل فاقدم لا قضي لفصل قسم عن آخر بفصل طويل ولا يذهب عليك ان دخول بعض المفهومات السلبية في حقائق الاشخاص ونزوح بعضها من تدقيقات الفلاسفة وهم معترفون مع طول باعهم بالحجز عن تمييز أجزاء الحقيقة عن غيرها التسمية بغير الجنس عن العرض العام وتعمير تمييز الخاصة عن الفصل اما أهل العرف واللسان فالداخل عندهم في الانسان مثلاما كان مثل الرأس واليسد والرجل والخارج ما لم يكن مثل ذلك وهم برآء عن التشبيه في مفهوم داخل في الحقيقة وليس التشبيه عندهم الا في المعاني القائمة بالطرفين وليس الجنس والنوع عندهم الا الاخص والاعم فالماشي نوع المتحرك عندهم والمتحرك جنسه فأمثال هذا التقسيم من تفلسف السكاكي كذا في الاطول وكتب أيضا مانصه فان قلت قد تقدم في وجه الشبه أن المراد به المعنى الذي له زيادة اختصاص بهم ما وقصد بيان اشتراكهما فيه حتى جعل الشارح فيما سبق أن الاشتراك في كثير من الذاتيات ليس من وجه الشبه في شئ فهل

من باب القلب أي سنن لا تحت بين الابتداء (فعلم) من وجوب اشتراك الطرفين في وجه الشبه (فساد جعله) أي وجه الشبه (في قول القائل النحر في الكلام كالمخ في الطعام كون القليل مصليا والكثير مفسدا) لان المشبه أعنى النحر لا يشترك في هذا المعنى (لان النحر لا يحتمل القلة والكثرة) اذ لا يخفى ان المراد به ههنا رعاية قواعد واستعمال أحكامه مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وهذه ان وجدت في الكلام بكما لها صار صالحا لفهم المراد وان لم توجد بقي فاسدا ولم يتفع به (بخلاف الملح) فانه يحتمل القلة والكثرة بأن يجعل في الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر بل وجه الشبه هو الصلاح باعمالهما والفساد باعمالهما (وهو) أي وجه الشبه (اما غير خارج عن حقيقةهما) أي حقيقة الطرفين

ذلك يشكك على قوله هنا اما غير خارج عن حقيقة ما قلت قال الفسري نقلا عن الشارح
ان هذا اذا كان وجه الشبه امر خارجا عما اذا كان داخل او تمام ماهية الشيء فلا ينبغي
أن يستترط هذا القيد أعني زيادة الاختصاص اهـ وقد قدّمنا ذلك عن الاطول ان أهل
اللسان لا يشبهون في المفهوم الداخل وان التقسيم المذكور من تفاسيف السكاكي وقيل
معنى الخصوصية السابقة كونه في قصد المتكلم مما ينبغي أن يشبه فيه لافادته ولو باعتبار
ما يعرض في الاستعمال من نحو تعريض كما تقرّر فلا تنافي بين ما هنا وما سبق اهـ (قوله
بأن يكون تمام ماهيتهما) وهو النوع (قوله أو جزأ منهما) جنسا أو فصلا (قوله تشبيهه
ثوباً) آخر في نوعيهما أو جنسهما أو فصلهما كما يقال الخ) يعلم منه أنه ليس المراد بالنوع
والجنس والفصل ما تنقصه المناطقة بكل منها بل ما يقصد عرفا (قوله أو جنسهما
أو فصلهما) أي أو في الجنس والفصل معافاً وهذه مانعة خلو (قوله في كونها كائناً) أي
ثوباً كان ليكون من التشبيه في النوع وقوله أو ثوباً تمثيل للتشبيه في الجنس وقوله أو من
القطن تمثيل للتشبيه في الفصل الذي هو الجاهل والجور ولا ينبغي صحة اعتبار الشارح
ثوب الكائن نوعاً والكائن من القطن فصلاً وان كان اعتبار ثوب القطن نوعاً والكائن
من الكائن فصلاً صحيحاً أيضاً كما هو شأن الامور التي يكفي فيها جعل الجاهل واعتبار بالمعتبر
(قوله أي معنى قائم بهما الخ) قال في الاطول أي الخارج لا بد أن يكون معنى
قائماً بالطرفين والخارج الذي ليس كذلك غير صالح لكونه وجه شبيه اهـ (قوله اما
حقيقية) أي متحققة في الموصوف على حبالها بمعنى انها وجودية استقلالا
أي لا بالقياس الى شيء آخر (قوله متمكنة في الذات) أي بحيث تستقل الذات
في الانصاف بها وقوله متقتررة فيها بنفسها مقابلة (قوله باحدى الحواس) أي الظاهرة
(قوله كالكيفيات) الكيفية نسبة الى الكيف كالمائية الى الماء والكيفية الى كم وضعت
لما يجاب به عن السؤال بكيان وخصها المتكلمون ببعض الاحوال وكيفية فتكيف من
مصنوعاتهم صرح به أهل اللغة وليس المقادير والحركة منها عندهم كما يعلم من فهم فلذا قال
الشارح وفي جعل الخ وقيل أراد بالكيفيات مطلق الصفات ولو جعل قوله كالكيفيات
الجسمية مشالا للصفة الجسمية وقوله مما يدركها نالها واشارته الى تعيين المبرر شي كذا
في الاطول (قوله أي المختصة بالاجسام) فيه تبيين على أن نسبتها الى الجسم بسبب
اختصاصها به (قوله وهي قوة مرتبة الخ) أي في عرف الحكمة وأما في اللغة فهو حاسة
العين ونفسها كذا في الاطول وكتب أيضاً قوله وهو قوة مرتبة الخ فيه نظر لانه
لا يصدق على بعض الحول فان الحول قد يكون بتقاطع العصبين الى العينين وقد
يكون بعدم تلاقيهما فلا يصدق التعريف على بصر من لم يتلاق عصباه ولا ينبغي أنه يدرك
بالبصر غاية أنه لا يدرك مطابقاً لما يكن حوله فطرياً بل يكون عارضاً ويرى الواحد
اشين ويصدق على قوى أخرى مودعة فيهما كذا في الاطول وقوله لانه لا يصدق على بصر

بأن يكون تمام ماهيتهما أو جزأ
منهما (كفي تشبيه ثوباً) آخر في
نوعيهما أو جنسهما أو فصلهما كما
يقال هذا القميص مثل ذلك
في كونهما كائناً أو ثوباً أو من
القطن (أو خارج) عن حقيقة
الطرفين (صفة) أي معنى قائم بهما
ضرورة اشتراكهما فيه وذلك
الصفة (أما حقيقية) أي هيئة
متمكنة في الذات متقتررة فيها
(وأما حسية) أي مدركة باحدى
الحواس (كالكيفيات الجسمية)
أي المختصة بالاجسام (مما يدركه
بالبصر) وهي قوة مرتبة

بعض الحول الخ بل لا يصدق على بصر الاعور وقوله ويصدق على قوى أخرى الخ كاللحم
وقد يدفع الثاني بأن هذا القيد حذف لظهوره أي تدرجها المبصرات (قوله مرتبة)
أي مقتررة مشبهة (قوله في العصبين المجوقتين الخ) وذلك أنه قام من جهة طرف الدماغ
اليسرى عصب مجوفة كالقصب الصغيرة ومن اليمنى عصب كذلك فذهبت اليسارية إلى
العين اليمنى واليمينية إلى العين اليسرى فملاقت العصبين قبل الوصول إلى العينين على
التقاطع فصارتا على هيئة الصليب وقام معنى البصر بالعصبين وهذا رأى الحكماء وقبل
البصر معنى قائم بالحدة يتعلق بالالوان والا كوان التي هي الحركة والسكون والاجتماع
والافتراق اه ع ق وكتب أيضا قوله في العصبين ظاهره أن البصر لا يتحصص بما اتصل
منه بالعينين ولا بما اتصل بالدماغ ولا بوسطهما بل هو مبثوث في الجميع وليس في ذلك قيام
المعنى بعينين لأن ذلك محمول على أن في كل محل مثل ما في الآخر ويحتمل اختصاص البصر
بمحل مخصوص ولكن جرت العادة بأن العصب إذا أصابته آفة في موضع منها ذهب البصر
من جميعها اه ع ق (قوله اللتين تلاقيان) أي في مقدم الدماغ (قوله من الالوان)
لوزاد الاضواء لكان أحسن لأنها مبصرة بالذات كالالوان وكأنه أدخلها في الالوان كما
زعم بعضهم وذكر الاشكال والمقادير والحركات على ترتيب قريبها في الابصار من البصر
بالذات اه حفيد على المطول (قوله والاشكال) هي كالشكول جميع شكل وهو في اللغة
الصورة المحسوسة والمتوهمة وفي عرف الحكمة هيئة احاطة بنهاية واحدة بالجسم أو
السطح كالكرة والدائرة ونهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة أو أكثر مما يليق
تفصيله بالمقام وما في عبارة الشارح من أن الشكل هيئة احاطة بنهاية واحدة بالجسم
كالدائرة ونهايتين كنصف الدائرة يجب تأويله بأن قوله بالجسم صفة هيئة لاصلة احاطة
ذكر تنبيه على أن الشكل مطلقا كيفية جسمانية كأنه قال هيئته احاطة بنهاية واحدة
متعلقة بالجسم ونبيه على ذلك بالتشبيه بالدائرة ونصفها فليس كلامه دائري السهو
والاقتصار على تعريف شكل الجسم وجعل كالدائرة تنظيرا كما ظنه السيد اه من الاطول
وزيادة من خط صاحب الاطول وأصل الاعتراض أنه كان الظاهر أن يقول بدل قوله
بالجسم بالمقدار المتناول اشكال الجسمات وأشكال المسطحات فتكون الدائرة ونصفها
مثالا للمسطحات أو يقول بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة ونهايتين كشكل نصف
الكرة أو نصف الدائرة فتكون الكرة ونصفها مثالا للجسمات والدائرة ونصفها
مثالا للمسطحات وجواب الاطول هو بمعنى ما قيل ان قوله كالدائرة تمثيل ولا خطأ أصلا
فقد صرح في شرح التجريد وغيره بأن الجسم يتصف بالشكل بعد انصاف المقدار به
وعبارة بعضهم بعد ان قتران الشكل من الكيفيات المختصة بالمقادير مانصه ولا شك أنها
تعرض على المقادير أولا وبالذات وتعرض بسبب المقدار على الجسم بخلاف اللون فإنه
يعرض للجسم أولا اه فقد استدلنا منه أن الشكل مطلقا من عوارض الاجسام وان

في العصبين المجوقتين اللتين
تلاقيان فتقتربان إلى العينين
(من الالوان والاشكال)

كان مروض المسطح للجسم ثانياً وبالعرض فصيح أن يكون مثالا في كلام الشارح ولا خطأ
بل يكون كلامه من الحسن بمكان لما فيه من الإشارة إلى هذا التحقيق التام وهذا الجواب
أيضا بمعنى ما ذكره الحفيد بقوله ويمكن أن يقال الاحاطة في كلام الشارح أعني من أن
تكون بالذات والحقيقة أو بالعرض والمدخلية في الجملة فتدخل أشكال المسطحات أيضا
واختيار الجسم لظهور كون الشكل من الصفات الجسمية اه وقوله من الصفات
الجسمية أي ولو ثانياً وبالعرض فلا ينافي ما مر (قوله نهاية واحدة الخ) المراد بالنهاية الخط
المحيط في المسطحات كالدائرة ونصفها والسطح المحيط في الجسمات كالكرة ونصفها (قوله
كالدائرة) أي كشكل الدائرة مثال الذي النهاية الواحدة والدائرة سطح مستو محيط به خط
واحد يفرض في وسطه نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه مستوية وقوله
ونصف الدائرة مثال الذي النهايتين وقوله والمثلث مثال الذي الثلاثة وهكذا (قوله وهو كم
متصل الخ) أي في عرف الحكمة وأما في اللغة فعنما يبلغ الشيء كذا في الأطول قال في
المطول ونعني بالكم عرضا قبل التجزئ لذاته وبالاتصال أن يكون لأجزائه حد مشترك
تتلاقى عنده وبه احتراز عن العدد وبكونه قار الذات أن تكون أجزاؤه المقروضة
ثابتة وبه احتراز عن الزمان والمقدار جسم تعليلي ان قبل القسمة في الطول والعرض
والعمق وسطح ان قبلها بالطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط اه وقوله
أن يكون لأجزائه الخ يعني ان كل جزء فرض فيه تكون نهايته متحدة مع مبدأ الآخر
بخلاف العدد فان الأربعة اذا قسمت إلى نصفين مثلا لم تكن نهاية نصف منها مبدأ نصف
آخر وهذا هو الاتصال الذاتي الذي هو فصل للكم المتصل بخلاف الاتصال العرضي
كاتصال خط بخط فانه متصل بالقياس إلى الغير لا في حد ذاته وبهذا اندفع أنه لانهاية
السطح الكرة فلا يكون كما متصلا لان الحد هو الحد العرضي اللازم به لفرض القسمة
لانهاية الموجودة اه أطول وقول المطول ثابتة أي في أن اوجد وكتب على قوله
متصل مانصه خرج العدد فانه كم منفصل الاجزاء اذ لا تجتمع الوحدة الاثنيتة مثلا وخرج
بقار الذات الزمان فان اجزاءه سبالة أي لا تجتمع في الوجود وكون المقدار حسبا انما هو
باعتبار ما قام به من الجسم الذي فرض متصفا به ورأى غير الحكيم أن المقدار كون اجزاء
الشيء على كثرة مخصوصة أو قلة مخصوصة متصلة أو منفصلة وكونه على هذا احسما واضح
(قوله والسطح) أي والجسم التعليلي (قوله هي الخروج الخ) هذا عند الحكماء وأما عند
المتكلمين فهي حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر أعني مجموع الحصولين
وهذا يختص بالحركة الاينية كذا في المطول قال بعضهم يعني لا تطلق الحركة على غير
الائنية عند المتكلمين وهي المتبادرة في استعمال أهل اللغة قال بعضهم والمناسب لما
يذكر بعد من حركة السهم والدولاب والرحى تفسير الحركة برأى المتكلمين ونقول على رأى
الحكماء كان الانسان في حركته من شيا به إلى الهرم الزرع الاخضر في حركته من الخضرة

والشكل هيئة احاطة بنهاية واحدة
أو أكثر بالجسم كالدائرة ونصف
الدائرة والمثلث والمربع وغير
ذلك (والمقادير) جمع مقدار وهو
كم متصل قار الذات كالخط
والسطح (والحركات) والحركة
هي الخروج من القوة إلى الفعل
على سبيل التدريج

الى اليبوسة وفي الحفيد انما لم يعرفها بتعريف المتكلمين لان اثبات المقادير بلائم رأى
الحكيم اه وكتب أيضا قوله ان خروج الخ كخروج الخضرة وقتنا فوقتنا الى اليبوسة التي
كانت الخضرة في قوتها أى قابله لان تول اليها وخرج بقوله على سبيل التدرج في الخروج
دفعه كتبدل صورة النار بصورة الهواء فانه لا يسمى حركته بل كونها وفسادا اه (قوله
تساع) لان المقادير من مقولة الحكم والحركات من مقولة الاين نعم هي عند بعضهم من
مقولة الكيف وهذا كاف في التنبيل بل ~~يكتفي~~ فيه فرض أن المقادير والحركات من
الكيفيات (قوله وما يتصل بها) أى يحصل من اجتماع بعض منها ببعض آخر (قوله التي
هي مجموع الشكل واللون) أى هيئة حاصلة من مجموع ذلك وكتب أيضا قوله التي هي
مجموع الشكل واللون قال في شرح التجريد واعلم أن كلامهم متردد في أن الخلقة بمجموع
الشكل واللون أو الشكل المنضم الى اللون أو كيفية حاصلة من اجتماعهما وهذا
أقرب الى جعلها نوعا على حدة اه (قوله عطف على قوله بالبصر) ينبغي أن يعلم أن قوله
من الالوان وقوله من الاصوات ونظائرهما بيان لما يدركه لكن كل واحد على تقدير قد
ولذا ذكرت منفصلة متصلا كل منها بقيدته للإشارة الى المقصود أى التوزيع فلا يلزم أن
يكون ما يدركه بالبصر مينا بالاصوات ولا حاجة الى تقدير موصول آخر في المعطوف كذا
في الحفيد (قوله والسمع قوة الخ) أى عند الحكماء وفي اللغة حاسة الاذن وعند المتكلمين
صفة قائمة بباطن الصماخ تدرك به الاصوات بمحض خلق الله (قوله قوة ترتب) أى أثبت
وكتب أيضا قوله ترتب الخ فيه نظر لانه لا يصدق على قوة ترتب في العصب المقر وش على
سطح باطن صماخ واحد أفاده في الاطول (قوله الصماخين) تنبيه صماخ وهو ثقب
الاذن (قوله من الاصوات القوية الخ) انما وصف الاصوات تنبيهها على أن أنواعها أمور
اعتبارية لا تتميز بينها الا باعتبار أوصاف متفاوتة بالاضافة بخلاف الالوان واخواتها
والطعوم والروائح وفي كون الاصوات باعتبار القوة والضعف والتوسط من الصفات
الحقيقية نظرا لانها تختلف باختلاف المضاف اليها ولا يذهب عليك أن للاصوات أيضا
أمورا متصلة بها تدرك بالسمع كحسنها وقبحها والكيفيات الحاصلة من الاعتماد على
مخارج الحروف وكونها موزونة ومنشورة وكذا الطعوم والروائح فتخصيص مدركات
البصر ومدركات اللمس بقوله وما يتصل بها اتفاقا لا موجب له اه أطول وقوله وفي كون
الخ قد يدفع بأن محط البيان الموصوف دون الصفة (قوله من القوج) أى قوج الهواء
أى مصادمة بعضه لبعض ومدافعة بعضه لبعض والقوج المذ كوريشة على سكون بعد
سكون لان أحد المصطدمين اتقل عن سكون كان قبل الصدم ثم عراه سكون بعد الصدم
وكتب أيضا مانعه لانه اذا قوج الهواء لا يزال القوج الى أن يصل الى الهواء الراكد في
الصماخ فيقرع هذا الهواء بالجلدة فيدركه السمع الصوت وعلى هذا فالصوت قائم بالهواء
اذلوقام بالقارع والمقروع لم كونه نسبيا (قوله الذي هو تفريق عفيف) أى لمتصلين

وفي جعل المقادير والحركات من
الكيفيات تساع (وما يتصل بها)
أى بالمد كورات كالحسن والقبح
المتصف به ما الشخص باعتبار
الخلقة التي هي مجموع الشكل
واللون وكذا الضحك والبكاء
الحاصلين باعتبار الشكل
والحركة (أو بالسمع) عطف على
قوله بالبصر والسمع قوة ترتب في
العصب المقر وش على سطح باطن
الصماخين يدرك بهما الاصوات
(من الاصوات القوية والضعيفة
والتي بين بين) والصوت يحصل
من القوج الملول للقارع الذي
هو اساس عفيف والقارع الذي
هو تفريق عفيف بشرط مقاومة
المقروع للقارع

اصالة كقطع خشبة أو عروضا يجذب غائص في الطين ونحوه (قوله والمقلوع) أى
المقلوع منه (قوله أو بالذوق) هو في اللغة مصدر ذاق بمعنى اختبر الطعم (قوله وهو قوة
منبهة الخ) فيه أنه يخرج عنه القوى المودعة في أبعاض هذا العصب وتدخل فيه قوى غير
مدركة للطعوم مودعة فيه كالملاسة وأجيب عن الاول بأن المراد تعريف كل القوة
فلا نقض وعن الثاني بأن هنا قيد احذف اظهروه وهو يدل عليها الطعوم (قوله على جرم
اللسان) اختيار الجرم هنا والسطح في سابقه للتفنن (قوله وغير ذلك) كالعفوصة
والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة وهذه التسعة هي أصول الطعوم قاله في المطول
قال الحفيد في حواشيه على المطول واعلم أن التفاهة المعدودة في الطعوم هي مثل ما في
اللحم والخبز وقد يقال اتفقوا لا طعم له أصلا كالبساط والماليحس بطعمه كالخديد اه
وقال أيضا والفرق بين العفوصة والقبض أن العفوصة تؤثر في ظاهره وباطنه أى اللسان
والقبض يقبض ظاهره فقط اه وفي الفنى على قول المطول وأصولها تسعة الخ مانصه
الطعم لا يتبدل من فاعل وهو الحرارة والبرودة والكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل وهو
اللطيف أو الكيف أو المتوسط بينهما وإذا ضرب أقسام الفاعل في أقسام القابل حصل
أقسام تسعة تنقسم الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت في اللطيف حدثت الحرارة وفي
الكيف حدثت الحرارة وفي المعتدل حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف
حدثت الحوضة وفي الكيف حدثت العفوصة وفي المعتدل حدثت القبض والكيفية
المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الدسومة وفي الكيف
حدثت الحلاوة وفي المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذكره والحق أن مباحث
الطعوم دعاوى خالية عن الدلائل كيف والافيون مرّ باردا والعسل حلو طار والزيت دسم
حار ولو جوه أخرى لا يحتمل المقام ذكرها وقوله كالعفوصة والقبض الفرق بينهما أن
القبض يقبض ظاهر اللسان وحده والعفوصة يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما
بالشدّة والضعف ولهذا اعترض بأن الاختلاف به ما ان اقتضى الاختلاف النوعي
فالانواع غير منحصرة في التسعة وان لم يقتض فلان معنى لعددها ما نوعين وقوله والتفاهة
قد يقال التفاهة لعدم الطعم وتسمى حقيقة وقد يقال لكون الجسم بحيث لا يحس
طعمه كثافة أجزائه فلا تحليل منها ما تحاطه الرطوبة اللعائية فاذا احتيل في
تحليله أحسن معه بطعم والمعدود من الطعوم من الثاني على ما هو المختار اه وقوله
والمعدود من الطعوم الخ يخالف لما مر عن الحفيد على المطول (قوله وهو قوة في زائدني
الخ) أى في عرف الحكمة وأما في اللغة فهو حس الأنف كذا في الاطول (قوله
الشبهتين بجملتي الشدي) فهم ما بالنسبة لمجموع الدماغ بخبر طبعه كالخمين بالنسبة للشدي
فالقوة الشمية قائمة بهما وكل واحدة منهما تقابل ثقبية من ثقبتي الأنف وعلى هذا فلا
ادراك في الأنف بدليل أنه اذا انسدت من داخل انقطع الشم ولو سلم الأنف من الآفة

والمقلوع للقاع ويختلف الصوت
قوة وضعفها بحسب قوة المقاومة
وضمها (أو بالذوق) وهي قوة
منبهة في العصب المفروش على جرم
اللسان (من الطعوم) كالحرارة
والمرارة واللوحة والحوضة وغير
ذلك (أو بالنسبة) وهو قوة في زائدني
مقتدم الدماغ الشبهتين بجملتي
الشدي (من الروائح)

(قوله أو باللمس) لم يراع في ذكر الخواص الترتيب الذي راعوه إذ قد سموا الالامسة لانها يحتاج اليها الحيوان أشد حاجة وله ذات ثابت في جميع الاعضاء ولم يخل عنه حيوان حتى الخراطين القاصد للاربعة لان التشبيه أكثر ما يقع في المبصرات فلما قدم البصر جمع معه ما سوى الالامسة بجماع الاختصاص بعضو الرأس الا أنه ينبغي أن تؤخر الذاتية عن الثلاثة لتصل بالالامسة لشدة المناسبة بينهما ولذا قال الامام الرازي لولا كثرة مباحث المبصرات لتقدمنا المذوقات لتكون ذريعة للموسسات اه أطول (قوله وهي قوة سارية الخ) أي في عرف الحكمة وأما في اللغة فهو المس باليد كذا في الاطول ولم يقل منبهة كسابقه تفننا (قوله سارية في البدن) أي كاه الا السكب والرثة والطحال والعظم فان حاسة اللمس لم تخلق في هذه الاربعة فصالح التعريف وقيل المراد في ظاهر البدن كافي بعض كتب الحكمة فلا ترد الاربعة وفيه قصور وأورد أنه لا يصدق على لامسة عضو عضو وأجيب بأن المقصود تعريف كل القوة فلا ضرر في عدم صدقه على لامسة كل عضو عضو ويعلم منه لامسة كل عضو وأورد أنه اذا أريد بالموسسات في التعريف الموسسات باليد كما عليه اللغة كان قاصرا أو المدرك بالالامسة لزم الدور اه أقول يمكن أن يجاب عن هذا الايراد باختيار الشق الاول على أن المراد ما يمكن أن لمس باليد لا خصوص الممسوس باليد بالفعل فلا قصور تأمل (قوله الحرارة) هي قوة شأنها تفريق المختلفات وجمع المؤنثات ولهذا اذا أوقد حطب ذهب الجزء الهوائي وهو المتكيف بصورة الدخان صاعد الاصل له الهواء والجزء الترابي وهو المتكيف بصورة الرماد متراكما الى الارض وانعزل المائي والناري وكل ذلك بالمعاينة وقوله البرودة هي قوة شأنها جمع المؤنثات وغيرها ولذلك اذا برد المعدن المذاب التصق خبثه بصافيه ولا جيل كونهم ما يؤثران ما ذكر من التفريق والجمع سميتا فعليتين وقوله الرطوبة هي كيفية تقتضي سهولة التشكل والاتصاق والتفريق في الجسم القائمة هي به وقوله اليبوسة هي بعكس الرطوبة ولا جيل اقتضائهما أثر موصوفيهما سميتا انفعاليتين اه وقوله الحرارة قوة شأنها تفريق المختلفات قال السراحي ليس على اطلاقه بل في المركب الذي يكون شديد الالتحام وأما في البسيط فينكسر الامر كلما فانه بالحرارة تنفصل عنه اجزاء مائية تتصاعد فتختلط بالهواء اه (قوله أوائل الموسسات) لانها تدرك أولا وبالذات بقوة اللمس بخلاف غيرها مما يأتي فانه يدرك بتوسطها وما قيل من أن الخشونة والالامسة لموسسات بلا توسط فقد يجاب عنه بأنهم سما من الوضع عند بعضهم كذا في شرح التجريد اه يس واعلم أن الخشونة والملاسة مبصران أيضا ومنه يعلم أن الكيفية قد تدرك بحسنيين (قوله فعليتان) قال السيد لما كان الفعل في الاوليين أظهر من الانفعال والانفعال في الاخرين أظهر من الفعل سميت الاوليان فعليتين والاخران انفعاليتين مع ثبوت الفعل والانفعال في كل يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية وانكسار

أو باللمس) وهي قوة سارية في
البدن يدرك بها الموسسات (من)
الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة) هذه الاربعة هي
أوائل الموسسات والاوليان منها
فعليتان والاخران انفعاليتان

سورة كيفياتها الاربع في حدوث المزاج وتولد المركبات منها اه وقوله يدل عليه تفاعل
 الاجسام العنصرية أى العناصر الاربعة فهو من نسبة الجزئيات للكل وقوله كيفياتها
 الاربع يعنى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والمراد انكسار سورة بعضها ببعض
 وتأثر بعضها ببعض وقوله في حدوث المزاج هو هيئة التصادف في الاجسام المركبة من
 العناصر سميت مزاجا لخصولها عن مزاج الاجزاء البسيطة أعنى العناصر ومما يدل
 أيضا على أن للحرارة والبرودة انفعالا أثبتا اذا كبرت الماء الحار على الماء البارد انفعاله
 كيفية كل منهما بالآخرى فافهم وكتب أيضا ما نصه في شرح التجريد للاصفهاني الكيفية
 الملوسة ما فعلية تفعل الصورة بواسطتها في المادة وانما انفعالية تجعل المادة مستعدة
 لان تفعل عن الغير والحرارة والبرودة فعليتان والرطوبة واليبوسة انفعاليتان
 والبواقي مثل اللطافة والكثافة والهشاشة واللزوجة والبلية والجفاف والخفة والثقيل
 تابعة لهذه الاربعة اه (قوله ويكون للشيء الخ) احتريزه عن الماء (قوله والصلابة)
 قال في المطول وكون هذه الاربعة يعنى الخشونة والثلاثة بعدها من الملوسات مذهب
 بعض الحكماء اه وقال في الاطول في المواقف الملاسة عند المتكلمين استواء وضع الاجزاء
 في ظاهر الجسم والخشونة عدمه فهما على هذا التول من باب الوضع وعند الحكماء هما
 كفتيتان ملوستان قائمتان بالجسم وفي شرحه وقيل قائمتان بسطح الجسم ثم قال في
 المواقف ان اللين عدم الصلابة عما من شأنه فهو عدم ملكة وقيل بل كيفية بها يطبع الجسم
 للفاخر وفي شرحه قال الامام الرازي هما أى الصلابة واللين من الكيفيات الاستعدادية
 دون الكيفيات المستوية اه وفي القنرى أن الصلابة هي الاستعداد الشديدي نحو الانفعال
 على هذا المذهب (قوله وهي تقابل اللين) أى تقابل التضاد فتكون الصلابة كيفية
 تقتضى عدم قبول الغمز هذا هو الاقرب الى سيقا (قوله والخفة والنفيل) قال في المطول
 وكل منهما أى من الخفة والثقيل مبدءا مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده
 الانسان من الجرا اذا أسكنه في الخوق سرافانه يجده فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما
 يجده من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه يسهل تحت الماء قسرافانه يجده فيه مدافعة صاعدة
 ولا حركة فيه اه قال الخفيس في حواشيه على المطول أى ليست الخفة والثقيل من
 الملوسات في التحقيق وان عدهما منها بعض الحكماء فان المحققين على أنهم مبدءا المدافعة
 الصاعدة والهابطية اه (قوله الى صوب المحيط) أى الفلك المحيط بالعالم وهو الفلك
 التاسع المسمى بالاطلس قالوا وهو العرش بلسان الشرع كما ان الثامن الذي هو فلك
 الثوابت الكروية بلسان الشرع وأراد بصويته جهته وهي جهة العلق (قوله كالبلية) هي
 هنا كيفية تقتضى سهولة الالتصاق وتطلق على الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبطل
 وهو بهذا المعنى جوهر لا كيفية وكالبلية الرطوبة فانها تطلق على معنى البلية كما تطلق على
 إحدى الكيفيات الاربع أو اثل الملوسات والجفاف يقابل البلية واللزوجة من الزوج

(والخشونة) وهي كيفية حاصلة
 من كون بعض الاجزاء أخفض
 وبعضها ارفع (والملاسة) وهي
 كيفية حاصلة من استواء وضع
 الاجزاء (واللين) وهي كيفية
 تقتضى قبول الغمز الى الباطن
 ويكون للشيء بم اقوام غير
 سبيل (والصلابة) وهي تقابل
 اللين (والخفة) وهي كيفية بها
 يقتضى الجسم أن يتحرك الى
 صوب المحيط ولم يعقده عائق
 (والنفيل) وهي كيفية بها يقتضى
 الجسم أن يتحرك الى صوب المركز
 ولم يعقده عائق (وما يتصل بها) أى
 بالمذكورات كالبلية والجفاف
 واللزوجة والهشاشة واللطافة
 والكثافة

أى اللزوم وهى كيفية تقضى الامتداد وسهولة الاتصال وعسر التفريق كما فى اللسان
 المصنوع والهشاشة تقابلها كما فى الخبز المخبون بالسمن اذا يس واللطافة تطلق بالاشتراك
 على معان أربعة رقة القوام كما فى الماء وسرعة الانقسام الى أجزاء صغيرة كما فى النقد
 وسرعة الانفعال من الملاقى كما فى الورد والشفافية كما فى الهواء والفلك والكثافة
 نطاق على مقابلات هذه المعانى والمشهور أن اللطافة التى تعد من الموصات بمعنى رقة
 القوام والكثافة التى تعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم اللطافة بهذا المعنى
 عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليبوسة اه ملخصا من الفنى ويس وغيرهما (قوله
 وغير ذلك) كالذئع الذى هو كيفية سارية فى الاجزاء يحس بها عند مس الاذع اه ع
 (قوله أو عقلية) تقسيم الخارج من وجه الشبهة الى الحسى والعقلى لمزيد اهتمام به والا
 فغير الخارج منه أيضا قد يكون حسيا وقد يكون عقليا اذا المراد بالحسى ما تكون افراد
 مدركة بالحس لكن لما لم يكن التشبيه فيه كشيء رائد ور عليه الاستعانة لم يتعلق به اهتمام
 يدعو الى تقسيمه وتفصيله وأيضاً تقسيمه الى الحسى والعقلى عائد الى حسية الطرف
 وعقلية بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه بتقسيم الطرفين اه أطول (قوله أى
 المختصة بذوات الانفس) الاختصاص بالنظر الى النبات والجماد فلا يرد أن بعضها كالعلم
 ثابت لبعض الجردات كالواجب تعالى على رأيهم على أن القائلين بنبوت العلم للواجب
 لا يجعلونه من جنس الاعراض كذا فى الحفيد على المطول وقال فى الاطول
 كالكميات المقاسمة نسبة الى النفس على غير قياس النسبة كالجسمانى فى النسبة الى
 الجسم والكمية النفسانية ما تختص بذوات الانفس الحيوانية وقيل ما تختص بذوات
 الانفس حيوانية كانت أو نباتية كذا يستفاد من المواقف (قوله وهى شدة قوة للنفس)
 قال الحفيد الاول بالعرف تفسيرها بأن تكون للنفس ملكة تحصل المطالب بسرعة وقوله
 معتد بكسر العين على صيغة اسم الفاعل أى مهينة النفس لا كتساب الآراء وبصح فتح
 عين معتد على أنه اسم مفعول أى هيأها الله سبحانه لا كتساب النفس الآراء وهى مرفوعة
 صفة لشدة كما يؤخذ من الاطول (قوله معتد لا كتساب الآراء) أى العلوم أو رد عليه
 ان الذكاء بجامع اكتساب الرأى فكيف يكون معتدا والمعتد عندهم لا بجامع المعتدله
 وأجيب بأن المراد بالمعتد هنا المهية لا معناه الاصطلاحي المقتضى ما ترى أى قوة تهى النفس
 لا كتساب الآراء او راد به المعتد اصطلاحا ولا نسلم ان شدة القوة بجامع اكتساب الرأى
 بل حين حصول الاكتساب فتفر القوة على أن السؤال انما يرد على جعل معتد على صيغة
 اسم الفاعل أفاده فى الاطول (قوله المفسر بحصول صورة الشئ الخ) هذا تفسير الحكيم
 وقضيه أن العلم من مقولة الاضافة والاولى أن يقال الصورة الحاصلة من الشئ عند
 العقل لان المذهب المنصور أن العلم من مقولة التكيف وأن الفرق بينهما وبين العلوم
 بالاعتبار فالصورة باعتبار وجودها فى الذهن علم وفى الخارج معلوم وصورة الشئ

وغیر ذلك (أو عقلية) عطف على
 حسية (كالكميات النفسانية)
 أى المختصة بذوات الانفس (من
 الذكاء) وهى شدة قوة للنفس
 معتد لا كتساب الآراء (والعلم)
 وهو الادراك المفسر بحصول
 صورة الشئ عند العقل

ما يؤخذ منه بعد حذف مشخصاته ولأن المتبادر من عبارته كون الصورة مطابقة للواقع بخلاف قولنا من الشيء فيشمل ما لو رأى شيئا ظنه انسانا وهو فرس وقوله عند العقل أولى من في العقل لتناوله ادراك الجزئيات على القول بالارتسام في الآلات اه يس (قوله وقد يقال على معان أخرى) هي الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وادراك الكلّي أو المركب في مقابلة المعرفة بمعنى ادراك الجزئى أو البسيط والملسكة وهذه الثلاثة أيضا يصح ارادتها هنا لأنها كيفيات نفسانية وكان تخصيصه الادراك بالذكر لانه اشهر والاصول والقواعد وهذه لا يصح ارادتها هنا لانها ليست كيفية نفسانية (قوله وهي حركة للنفس) قد يشكك في تفسيره بالحركة فان الشارح قد تقدم له الاعتراض على المتن في عده لحركات من الكيفيات وقد عرّفه في العروس بأنه كيفية نفسانية تقتضى ارادة الانتقام اه يس وما في العروس يقتضى تسبب ارادة الانتقام عن الغضب عكس ما يقتضيه كلام الشارح وما في العروس أظهر وكتب أيضا قوله وهي حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام اه يس وهذا بظاهره لا بالاثم قوله في تفسير الحلم لا يحترکہا الغضب فانه يدل على أن الغضب محرک للنفس لانفس حركتها فاما ان يبنى تفسير الغضب على التسامح والمراد أنه حالة توجب حركة النفس مبدأ تلك الحالة ارادة الانتقام أو يراد بقوله لا يحترکہا الغضب لا يحترکہا أسباب الغضب وقد يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد أن الحلم اطمئنان للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة هي الغضب لا تجعلها متحركة بحركة أخرى اه فترى (قوله مبدؤها) أي سببها واعلمتها (قوله وهي ان تكون الخ) وعرفه بعضهم بأنه كيفية نفسانية تقتضى العفوى عن الذنب مع القدرة وبعضهم بأنها اطمئنان النفس عند صدور الغضب (قوله ولا تضطرب الخ) أي بسهولة والعطف لازم (قوله جمع غريزة) قيل الفرق بين الغريزة والخلق ان الغريزة صفة طبيعية جبلت النفس عليها وانخلق ملكة نفسانية حصلت بسبب العادة (قوله صفات ذاتية) لم يقل كغيره أفعال ذاتية ليدخل نحو الملاذ التي يصدر عنها عدم الادراك وكتب أيضا قوله صفات ذاتية قال الحفيد كأنه أراد بالذاتية ما تقوم بصاحبها بالغير وان تعاقب ذلك الغير تعلقا كتعلق الاضافيات اه بايضاح (قوله مثل الكرم) مثال للملكة والصفة الذاتية الناشئة عن ايثار الغير بالخير اه حفيد (قوله بل تكون معنى) كالأبوة والبنوة فانه ليس شئ منهما متصورا في ذات بقطع النظر عن الغير بل بالقياس الى الغير وكالازالة فانها انما تصور متعلقة بشيئين هما الحجاب والشمس أو الحجاب والحجة لكن لم يظهر الفرق بين الازالة والايثار الذي هو أثر ملكة الكرم حيث جعل صفة ذاتية قائما بصاحبه دون الازالة مع أن كلا نسبه بين شيئين اه حفيد مع زيادة وایضاح وكتب أيضا مانصه والوهى على هذا ليس داخل في القسمين لانه ليس باضافى بهذا المعنى ولا بحقيقى كذا في الحفيد على المطول (قوله كازالة الحجاب الخ) قيل وجه الشبه هنا في الحقيقة الظهور والاثم تسامحوا وجعلوا

وقد يقال على معان أخرى (والغضب) وهي حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام (والحلم) وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحترکہا الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة الذكر (وسائر الغرائز) جمع غريزة وهي الطبيعة أعنى ملكة تصدر عنها صفات ذاتية مثل الكرم والقدرة والشجاعة وغير ذلك (واما اضافة) عطف على قوله اما حقيقة ونعني بالاضافية ما لا تكون هيئة متقررة في الذات بل تكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالنفس

لازمه وهو ازالة الحجاب وجه الشبهه والحجاب بالنسبة الى الحجته هو الشبهه الحائلة بين
 البصيرة وبين ما ينبغي لها الاطلاع عليه وبالنسبة الى الشمس الظلمة الحائلة بين البصر
 وبين مدركه (قوله فانها) أى الازالة (قوله ولا فى ذات الحجاب) غير محتاج اليه لان
 الكلام فى الطرفين وهو ليس منه ما حتى لو فرض أنها هيئة متقررة فيه لم يضر وكأنه أراد
 المبالغة فى كونها أمرا اعتباريا (قوله وقد يقال الخ) عبارة الاطول وأما اضافية عطف
 على قوله اما حقيقية وكشف عن المراد فان الحقيقي له معنيان الصفة الثابتة للشيء مع قطع
 النظر عن غيره موجودة كانت أم معدومة ويقابله الاضافى بمعنى الامر النسبى الثابت
 للشيء بالقياس الى غيره وثانيهما الموجود ويقابله الاعتبارى الذى لا تحقق له سواء كان
 معقولا بالقياس الى غيره أو مع قطع النظر عن الاغيار وقد نبه على ضعف عبارة المفتاح
 حيث جعل الحقيقي مقابلا لما هو اعتبارى ونسبى لان الحقيقي ليس له معنى يقابل
 الاعتبارى والنسبى معنى ما لا يكون اعتباريا ولا نسبيا اه (قوله على ما يقابل
 الاعتبارى الخ) فيكون الحقيقي بهذا المعنى أعم منه بالمعنى الاول لشموله معنى ليس هيئة
 متقررة فى الذات لكنه لا يتوقف تحققه على اعتبار العقل اه يس وهو لا يناسب
 استدلال الشارح كلام المفتاح كما استطاع عليه لان مقتضاه دخول الاضافى فى مقابل
 الحقيقي وهو الاعتبارى والذى يناسبه ان الحقيقي على هذا مساو للحقيقي بالمعنى السابق
 وان تبادر من كلامه خلاف ذلك وانما الاختلاف فى المقابلة فتارة يقابل بالاضافى فلا
 يكون الوهمى المحض داخلا فيما قبول بل به الحقيقي كما لم يدخل فى الحقيقي وتارة يقابل
 بالاعتبارى فيدخل فيما قبول بل به الحقيقي فالمصنف سلك المسلك الاول والمفتاح سلك
 المسلك الثانى فلو قال الشارح وقد يقابل الحقيقي بالاعتبارى الذى لا تحقق له الا بحسب
 اعتبار العقل كما صنع فى المفتاح حيث قال الخ لكان أوضح فتدبر (قوله الذى لا تحقق
 له الا بحسب اعتبار العقل) ومنه الاضافى اذ لا وجود له عند المتكلمين (قوله وفى المفتاح
 الخ) المفهوم من كلامه أنه جعل الاعتبارى الواقع فى عبارة المفتاح على الاعتبارى المحض
 والنسبى على الاعتبارى النسبى فيكون تقدير قوله وبين اعتبارى ونسبى وبين اعتبارى
 محض واعتبارى نسبى اه فترى وكتب أيضا قوله وفى المفتاح اشارة الخ اعلم أن المفهوم
 من عبارة المفتاح تقسيم الوصف العقلى الى ثلاثة أقسام حقيقى واعتبارى ونسبى
 وقضية ذلك أن الحقيقي ما ليس باعتبارى ولا نسبى فلا يشمل النسبى وهذا خلاف المفهوم
 من قوله وقد يقال الحقيقي الخ اذ قضيته تناوله النسبى اه سم وأجيب بأن استدلاله
 بكلام المفتاح مبنى على رأى المتكلمين أن الامور الاضافية لا وجود لها فى الخارج
 وأنها اعتبارية أى موجودة بحسب اعتبار العقل فيكون قوله اعتبارى
 ونسبى من عطف الخاص على العام ويكون قوله قبل الاعتبارى الذى الخ شاملا
 للاضافى والوهمى وانما قال وفى المفتاح اشارة اليه لان قوله ونسبى يحتمل أن يكون

فانها ليست هيئة متقررة فى
 ذات الحجته والشمس ولا فى ذات
 الحجاب وقد يقال الحقيقي على
 ما يقابل الاعتبارى الذى لا تحقق
 له الا بحسب اعتبار العقل وفى
 المفتاح اشارة الى أنه مراد ههنا
 حيث قال الوصف العقلى منحصر
 بين حقيقى كالكيفيات النفسانية
 وبين اعتبارى ونسبى

معطوياً على اعتبارى أى وبين اعتبارى غير نسبي ونسبي اعتبارى أيضاً فيكون الوصف
العقل قسمين فقط ويحتمل أن يكون قوله ونسبي عطفاً على حقيقى فتكون الأقسام ثلاثة
وحيث فلا دليل فيه كما قاله سم (قوله كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم)
مثال للنسبي فإن مطلوبية المطلوب ليست وصفاً مقرراني ذات المطلوب بل هو وصف
اعتبره العقل بالنسبة إلى الطلب القائم بالنفس اه فنرى أى ولهذا كان اعتباراً نسبياً
يعنى أن كون الشيء مطلوباً أمر نسبي لا يتم على الابدان مطلوب وطالب (قوله أو كاتصافه
بشيء تصورى وهمى محض) مثال للاعتبارى المحض وفى هذا التمثيل تنبيه على أن العقل
فى وجه التشبيه يتناول الوهم كما يتناول فى الطرفين اه فنرى (قوله رهمى) كخالب المنيمة
(قوله وأيضاً أما واحد الخ) لا يخفى أن هذا التقسيم يجرى فى الطرفين أيضاً فان المشبه
أو المشبه به قد يكون واحداً وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعدداً والقول بأن
تعدد الطرفين يوجب تعدد التشبيه عرفادون تعدد وجه التشبيه لو تم لم وجه التخصيص
اه أطول (قوله أما واحد) ليس المراد بالواحد فى باب التشبيه ما ليس له جزء أصلاً بل
ما يعد واحداً فى معارف اللغة سواء كان حقيقة لاجزائه أصلاً كالجواهر أو لها جزء
لكن اعتبر مجموع الأجزاء من حيث هو ووضع بازائه مفرد كالإنسان أو كان وصفاً
لاجزائه كالوحدة أو لجزءه لكن اعتبر المجموع ووضع بازائه مفرد كالجرة فانها مركبة
من الجنس والفصل فالمركب على هذا هيئة منتزعة من عدة حقائق أو أوصاف لم يوضع
بازائها مفرد اه سبرامى (قوله بأن يكون) أى ذلك المركب وكتب أيضاً قوله بأن يكون
حقيقة الخ كحقيقة الإنسان قوله بأن يكون هيئة الخ كالهية المنتزعة فى قول الشاعر
«كأن مشار القمع الخ» قال فى المأثور وبهذا أى شمول ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة
الملتزمة من أمور مختلفة يشعر لفظ المتفتح وفيه نظر يستعرفه اه وحاصله أن الحقيقة
الملتزمة كالإنسانية من قبيل الواحد دون المنزل منزلته (قوله من أمور مختلفة) صار
مجموعها حقيقة واحدة (قوله من عدة أمور) وتلك الأمور لم يصر مجموعها حقيقة
واحدة بخلاف أمور التركيب الحقيقى (قوله عطف على قوله أما واحد الخ) يتبادر منه
أن العطف على مجموع المتعاطفين الأولين وليس قولاً من القولين المشهورين فى المعاطيف
المتكررة ويمكن أن تجعل الواو فى قوله وأما الخ بمعنى أو التى للتخفيف فيه إشارة إلى
القولين (قوله بل فى الهيئة المنتزعة) أى فى التركيب الاعتبارى وقوله أو فى الحقيقة
الملتزمة منها فى التركيب الحقيقى (قوله كذلك) خبر لمبتدأ محذوف أى وهو كذلك أى
مثل المذكور من الواحد وما بمنزلة فى التقسيم إلى حسى وعقلى هذا هو الأنسب بما
قبله وجمعه فى الأطول صفة لمتعدد (قوله أو مختلف) اقتضى كلامه أن الاختلاف
لا يتأتى فى القسمين السابقين وأورد عليه أنه قد يتأتى فى الثانى باعتبار الأجزاء المنتزعة
منها الهيئة وأجيب بأنه لا نظرفيه إلى الأجزاء كالنظر إليها فى المركب انما المنظور إليه

كاتصاف الشيء بكونه مطلوب
الوجود أو العدم عند النفس
أو كاتصافه بشيء تصورى وهمى
محض (وايضاً) لوجه التشبيه
تقسيم آخر هو أنه (أما واحد وأما
بمنزلة الواحد لكونه مركباً من
متعدد) تركيباً حقيقياً بأن
يكون حقيقة ملتزمة من أمور
مختلفة أو اعتبارياً بأن يكون هيئة
انتزعتها العقل من عدة أمور (وكل
منها) أى من الواحد وما هو
بمنزلة (حسى أو عقلى) وأما
متعدد عطف على قوله أما واحد
وأما بمنزلة الواحد والمراد بالمتعدد
أن يتطرق إلى عدة أمور ويقصد
اشتراك الطرفين فى كل منها ليكون
كل منها وجه التشبيه بخلاف
المركب المنزل بمنزلة الواحد فإنه
لم يقصد اشتراك الطرفين فى كل
من تلك الأمور بل فى الهيئة
المنتزعة أو فى الحقيقة الملتزمة منها
(كذلك) أى المتعدد أيضاً حسى
أو عقلى (أو مختلف) بعضه حسى
وبعضه عقلى (والحسى) من وجه
التشبيه سواء كان بتمامه حسباً

في الثاني الهيمته الاجتماعية وهي اما حسية فقط أو عقلية فقط كذا في العروس وأيضا
المركب من الحسي والعقلي عقلي كما حققه الشارح والسعدوان نازعهما صاحب الاطول
فراجعهم (قوله أو ببعضه) بأن كان متعددا مختلفا وفي كلامه تنبيه على أن الحسي هنا
مأخوذ بالمعنى الأعم من الحسي فيما قبل لأنه فيما قبل يقابل المختلف بخلافه هنا (قوله
طرفاه حسيان) لابد أن يراد بحسية الطرفين أعم من الحسية حقيقة أو تنزيلا ليشمل نحو
قوله وكان النجوم نحو دجاها * سنن لاح ينهن ابتداء

فإن وجه الشبه حسي مع أن السنن والابتداء ليست حسية لكنهما نازعات منزلة الحسي اه
أطول (قوله أن يدرك) ضمن يدركه معنى يوجد فعداه من وقوله من غير الحسي أي من
الطرف غير الحسي وقوله شيء هو وجه الشبه (قوله والموجود) أي ومن وجه الشبه وقوله
في العقلي أي الطرف العقلي (قوله الاجسام) وهو الجوهر المركب وظاهر أن الجوهر
النفرد لا يدرك بالحس وقوله أوقافا بالحس يعني من نحو السواد والبياض وكلامه
يحتمل أن المقصود أقدم أن الجسم يحس وما قام به من الألوان ونحوها يحس ويحتمل أن
المقصود إفادة الخلاف بين الحكماء القائلين بأن المرقى لون الجسم لا هو والمتكلمين القائلين
بأنه الجسم فتسكون أو تنوع الخلاف (قوله أعم) أي أوسع مجالا وأكثر أفرادا وليس
المراد الاعمى الاصطلاحي لعدم صحتها إذ لا يتصور تصادق الحسي والعقلي لتباينهما
ويحتمل أن الكلام على حذف مضاف أي طرفا العقلي أعم من طرفي الحسي (قوله لجواز
أن يدرك الخ) بل قد حقق في غير هذا العلم أن النفس في مبدأ الفطرة خالية من العلوم كلها
ويحصل لها المحسوس باستعمال الحواس والمعقول بالانتزاع من المحسوس اه أطول
(قوله يعني يجوز الخ) تفسير لا اعمية (قوله إذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس)
كقيام العلم يزيد (قوله ولذلك يقال) أي ليكون الوجه العقلي أعم (قوله بالوجه
العقلي) أي كائنا بالوجه العقلي وقوله بالوجه الحسي أي كائنا بالوجه الحسي (قوله يعني
أن كل ما) أي طرف يصح الخ وليس المراد العموم والخصوص بالمعنى المنطقي وكتب أيضا
قوله يعني أن كل الخ يعني أنه أعم تحقفا إذ كل طرفين يتحقق فيه ما التشبيه بالوجه حسي
يتحقق فيه ما بوجه عقلي ولا عكس ويحتمل كلام المصنف تقدير المضاف أي طرفا التشبيه
بالوجه العقلي أعم من طرفي التشبيه بالوجه الحسي إذ كل ما يصلح طرفا للثاني يصلح طرفا
للاول دون العكس وفي الكلام نظر إذ ماصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يحتمل أن لا يكون
فيه أمر عقلي له مزيد اختصاص بأحد الطرفين فيوجد التشبيه بالوجه الحسي دون العقلي
كذا في الاطول (قوله فإن قيل الخ) وارد على أن الوجه قد يكون حسيًا وكتب أيضا قوله
فإن قيل الخ حاصله قياس من الشكل الاول هكذا وجه الشبه مشترك وكل مشترك كلي
ينفع وجهه الشبه كلي فتؤخذ النتيجة صغرى اقوله والحسي ليس بكلي فيكون قياسا من
الشكل الثاني هكذا وجه الشبه كلي ولا شيء من الحسي بكلي ثم تعكس الكبرى ليرتد إلى

أو ببعضه (طرفاه حسيان لا غير)
أي لا يجوز أن يكون كلاهما أو
أحدهما عقليا (لا امتناع أن يدرك
بالحس من غير الحسي شيء) فإن
وجه التشبيه أمر مأخوذ من
الطرفين موجود فيهما والموجود
في العقلي انما يدرك بالعقل دون
الحس إذ المدرك بالحس لا يكون
الاجساما أوقافا بالحس (والعقلي)
من وجه التشبيه (أعم) من الحسي
(الجواز أن يدرك بالعقل من
الحسي شيء) يعني يجوز أن يكون
طرفاه حسيين أو عقليين أو
أحدهما حسيًا والاخر عقليا
إذ لا امتناع في قيام المعقول
بالمحسوس وإدراك العقل من
المحسوس شيئا (ولذلك يقال
التشبيه بالوجه العقلي أعم) من
التشبيه بالوجه الحسي بمعنى أن
كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه
الحسي يصح بالوجه العقلي من غير
عكس (فإن قيل هو) أي وجه
التشبيه (مشترك فيه) ضرورة
اشتراك الطرفين فيه

(فهو كلي) ضرورة أن الجزئ في تمتع وقوع ١٨٨ الشريك فيه (والحسي ليس بكلي) قطع ضرورة أن كل حسي فهو

موجود في المادة حاضر عند المدرك ومثل هذا لا يكون الجزئ ضرورة فوجه الشبه لا يكون حسيًا قطعًا (قلنا المراد) بكون وجه الشبه حسيًا (أن أفراده) أي جزئياته (مدركة بالحس) كالجزء التي تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة في المواد فالخاص أن وجه الشبه أما واحد أو مركب أو متعدد وكل من الاثنين أما حسي أو عقلي والآخر أما حسي أو عقلي أو مختلف فتصير سبعه والثلاثة العقلية طرفاها أما حسيان أو عقليان أو المشبه حسي والمشبه به عقلي أو بالعكس فصارت ستة عشر قسمًا (الواحد الحسي كالجزء) من المبصرات (والخفاء) يعني خفاء الصوت من المسموعات (وطيب الرائحة) من المشمومات (ولذة الطعم) من المذوقات (ولين) (المس) من الماوسات (فيما مر) أي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالانبر والريق بالنجس والجلد الناعم بالحريروفي كون الخفاء من المسموعات والطيب من المشمومات واللذة من المذوقات تسامح (و) الواحد (العقلي) كالعرا عن الفائدة (والجراة) على وزن الجرعة أي الشجاعة وقد يقال جراءة وجراءة بالمد (والهداية) أي الدلالة إلى طريق يوصل إلى المطلوب

الشكل الأول فيصير وجه الشبه كلي ولا شيء من الكلي بحسي ينتج وجه الشبه لا يكون حسيًا اه سم هذا هو الانسب بعبارة المتن وإن شئت جعلت السؤال قياسًا من الشكل الثاني هكذا وجه الشبه مشترك ولا شيء من الحسي مشترك ينتج لا شيء من وجه الشبه بحسي (قوله فهو كلي والحسي ليس بكلي) فيه تطويل ويكفي هو مشترك فيه والمشارك فيه ليس بحسي بل منافاة المشترك فيه للحسية أظهر من منافاة ما يجوز العقل فيه الاشتراك بالنظر إلى مجرد مفهومه اه أطول (قوله فهو موجود في المادة) أي الجسم (قوله قلنا) أي على وجه التسامح (قوله المراد) يعني المراد المصطلح عليه في لفظ الحسي اه أطول (قوله جزئياته الحاصلة في المواد) كالجزء الجزئية الحاصلة في خذ زيد وأما الجزء الكلية فغير مدركة بالحس لأن الماهية من حيث هي أمر معقول كلي لا يدخل للحس فيه وإنما يدرك العقل (قوله أو مركب) هو المعبر عنه فيما مر بالمتزل منزلة الواحد (قوله أما حسي أو عقلي) فهذه أربعة (قوله والثلاثة العقلية) أي الواحد العقلي والمركب العقلي والمتعدد العقلي والمراد العقلية الصرفة والافوجه الشبه المركب من أشياء بعضها عقلي وبعضها حسي عقلي لأن مجموع الحسي والعقلي من حيث هو مجموع لا يكون الامدرك بالعقل ومع ذلك يجب أن يكون طرفاه حسيين كما صرح بذلك القنري نعم لا يرد وجه الشبه المتعدد الذي بعضه حسي وبعضه عقلي لادراج الشارح له في الحسي في قول المصنف والحسي طرفاه حسيان لا غير وان كان غير حسي بجميعة وغير عقلي بجميعة وبهذا التحرير يعلم ما في كلامه من هنا من التخليط فانهم وكتب أيضا قوله والثلاثة العقلية أما الثلاثة الحسية والاختلاف طرفا كل من الأربعة لا يكونان الاحسين وكذا وجه الشبه المركب من حسي وعقلي الذي هو أحد صور ما هو منزلة الواحد فانه عقلي وواجب حسيه طرفيه كما في القنري (قوله الواحد الحسي الخ) شروع في تمثيل الاقسام الستة عشر بعد التحصيل بالتقسيم اه أطول (قوله فيما مر) أي في تشبيهات مرت (قوله تسامح) وجهه ان الخفاء ليس بمجموع بل المسموع هو الصوت الحسي والطيب ليس بمشهور بل المشهور الرائحة واللذة ليست مذوقة بل المذوق الطعم فالوجه أن يجعل الخفاء بمعنى الخفي وأن تجعل إضافة الطيب إلى الرائحة واللذة إلى الطعم من إضافة الصفة إلى الموصوف على أن الحق أنه لا تسامح بالنسبة إلى الخفاء لأن المراد به هنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله كذا في القنري ونظر سم في قوله على أن الحق الخ بأن الظاهر أن الجهر أيضا صفة للصوت غير مسموعة وإنما المسموع هو الصوت فيكون الخفاء مثله (قوله على وزن الجرعة) وقد تتركب همزته فيقال جرعة مثل كره كما قالوا للمرأة مرة قنري ويقال فيها الجراءة كالكرهية والجرائية كالكرهية والجرابة بالياء على وزن الكراهية شاذ (قوله أي الشجاعة) لافرق بين الشجاعة والجرابة في اللغة والفرق بينهما بأعمية الجراءة لاختصاص الشجاعة بما صدر عن روية فتختص بالعقلاء انما عرفت الحكماء كذا في الأطول (قوله أي الدلالة الخ)

وقالت المعتزلة هي الدلالة الموصلة (قوله واسطة طابة النفس) من الاضافة الى الفاعل يقال استطاب الشيء وجده طيبا اه أطول (قوله في تشبيه وجود الشيء) هذا الطرف متعلق بالطرف المتقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلي اه أطول (قوله العديم) فعمل بمعنى مفعول من عدمه كعلمه أى فقدته أو بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى انعدم والانعدام لحن في اللغة من المتكلمين ولم يثبت في اللغة انعدم وانما تكلم به المتكلمون والعديم تعارف في اللغة في الاجتزاء والنفع فاعل العديم أو نائبه اه أطول (قوله فيما طرفاه عقليان) هذا وما يأتي في الامثلة من نظائره اشارة لسكتة تعدد الامثلة (قوله والرجل الشجاع) شبه على معنى الجرأة فلذا لم يقل والرجل الجري كما هو الظاهر اه أطول (قوله ويفصل) أى يميز (قوله بخلق شخص كريم) جل الشارح التركيب على الاضافى مع احتماله للوصف لعدم احتياجه الى التجوز بخلاف قوله على الوصفى لانه حينئذ من باب عيشة راضية (قوله كالعراء عن الفائدة مثلا) أى واسطة طابة النفس لمناقضه من شائبة التركيب اه مطول وفي دعوى التسامع مع قوله الا ترى ان التقيد لا يتأفى الافراد نظرا لالسيماحى ولان المراد بالواحد ما لم يكن هيئة منتزعة من عدة أمور ولم يكن أمورا كل منها وجه الشبه لا ما ليس فيه تركيب أصلا اه سم (قوله والمركب الحسى الخ) المركب الحسى من وجه الشبه لا يـكون طرفاه الاحسين فلا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما واختلافهما لكن ينقسم باعتبار افراد الطرفين وتركه ولم يشترأى تقسيم الطرفين الى المركب والمفرد والمختلف لانه يحصل في ضمن تقسيم الوجه باعتبار ما لم يكن يكتفى بذلك في تقسيم الطرفين الى الحسى والعقلي والمختلف تشبيها على أن الطرفين أيضا مقصود بالبحث كالوجه وليس أحدهما متعالا لآخر وفى الشرح انما قسم وجه الشبه المركب هذا التقسيم أى التقسيم باعتبار افراد التركيب دون وجه الشبه الواحد لان معنى تركيب وجه الشبه أن يكون هيئة منتزعة من أشياء يشترك في تلك الهيئة هيئتان منتزعتان كذلك بأن يعدهما تلك الهيئة وهما الطرفان المركبان فلا يـمكن تشبيه المركب الا بالاشتراك في مركب يعدهما فالا يمكن أن يكون طرفا وجه الشبه الواحد مركبين أو مختلفين هذا تنقيح كلامه ولا بد من بيان أنه لا يجزى هذا التقسيم في وجه الشبه المتعدد حتى يتم وجه التخصيص على أنه يمكن أن يكون تشبيه الهمتين المنتزعتين في غير الهيئة من كونهما معجبتين أو مرغوبتين أو مكروهتين الى غير ذلك فيصح أن يكون الواحد من وجه الشبه طرفاه مفردان ومركبان ومختلفان اه أطول ملخصا (قوله ههنا) أى في الطرفين اذا كان وجه الشبه مركبا اه يس (قوله ان تقصد الخ) أى فالمراد به هنا أحد قسمي ما هو بمنزلة المفرد وهو الذى تركيبه اعتبارى (قوله ههنا) أى في الطرفين والوجه اه يس (قوله في الانسانية) انظر ما لوعبر عن معنى الانسانية بلطفين كأن يعمل زيد كعمرو فى الحيوانية والناطقة ويقصد اشتراكهما فى

طرفاه عقليان اذا الوجود والعدم من الامور العقلية (و) تشبيه (الرجل الشجاع بالاسد) فيما طرفاه حسيان (و) تشبيه (العلم بالنور) فيما المشبه عقلى والمشبه به حسى فبالعلم يوصل الى المطلوب ويفرق بين الحق والباطل كما أن بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء فوجه التشبه بينهما الهداية (و) تشبيه (الخطر بخلق) شخص (كريم) فبما المشبه حسى والمشبه به عقلى ولا يخفى ما فى هذا الكلام من اللغز والنشر وما فى وحدة بعض الامثلة من التسامح كالعراء عن الفائدة مثلا (والمركب الحسى) من وجه الشبه طرفاه اما مفردان أو مركبان أو أحدهما مفرد والاخر مركب ومعنى التركيب ههنا أن تقصد الى عدة أشياء مختلفة فتتزع منها هيئة وتجعلها مشبها أو مشبها به ولهذا صرح صاحب المفتاح فى تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة وكذا المراد بتركيب وجه الشبه أن تعد الى عدة أوصاف لشيء واحد فتتزع منها هيئة وليس المراد بالمركب ههنا ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبه به فى قولنا زيد كالاسد مفردين لا مركبين ووجه الشبه فى قولنا زيد كعمرو فى الانسانية واحدا لا منزلة لامتزاج الواحد فالمركب الحسى (فيما) أى فى التشبيه الذى (طرفاه مفردان كما فى قوله

المجموع هل يكون الوجه من المركب المنزل منزلة الواحد أو من الواحد الاظهر الثاني
 (قوله لاح) هو كالأح بمعنى بدا والصبح ضوء الصباح وهو حجرة الشمس في سواد الليل
 والثريا نص غير ثروى مؤنث ثروان كسكرى مؤنث سكران للمرأة المتقولة تسمى بتصغيرها
 النجم الأكثر كواكبها مع ضيق المحل اه أطول (قوله كما ترى) الكاف في مثله ليست
 للتشبيه بل مجرد التقيد والمراد أن اتصاف الثريا بمشابهة العنقود أمر جلي لا خفاء فيه ولو
 كان قوله كما ترى متأخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان أظهر في إقادة المعنى وفي إعراب
 كما ترى وجوه أقرب إلى أنه في موضع المصدر أى ظهر وظهورا مثل ما تراه اه فترى وفي التقيد
 أن الكاف بمعنى على والظرف صفة أو حال من الثريا بمعنى أن مشابهة الثريا بالعنقود
 لي تقدير الحالة المرئية وباعتبارها لانتم في نفس الأمر كواكب كما رأينا تثبت المناسبة
 بين ما الأعلى ما ذكرنا (قوله كعنقود ملاحية) الإضافة للبيان (قوله من تقارن)
 ابتدائية (قوله الصور البيض الخ) هي النجوم المتعددة في الثريا وأفراد النور المتعددة في
 العنقود (قوله المستديرة) انظر هل الواقع استدارة صور النور (قوله في المرأى) أخذه
 من قول الشاعر كما ترى وهو قريب من التقارن لانه لا تقارن في الحقيقة والبياض لانه لا لون في
 الفلكيات أو لا علم بألونها والصغر أذهى في الواقع كما رأينا شعره بقل الشارح وان كانت
 كما رأينا في الواقع من تعلقه بالصغار تخصيص بلا محض كذا في الأطول (قوله أى لا مجمعة
 الخ) عبارة الأطول على الكيفية لخصوصية من كون البياض على نسبة معينة واحدة
 بين الأجزاء وكذا الاستدارة والصغر والتقارن ثم قال وجعل الكيفية لخصوصية نصفا
 للتلاصق والتضام ولشدة الافتراق كما ذكره الشارح نقلا عن الشيخ وتبعه المحقق الشريف
 في شرح المفتاح مشتمل على لغوا لا تنطوي شدة الافتراق تحت التقارن عرفا اه (قوله
 منضمة إلى المقدار المخصوص) فيه اشعار بأن قوله إلى المقدار المخصوص حال من الكيفية
 ولا يلزم الحال من الحال لأن الكيفية في الجملة الظرفية مفعول بالواسطة فيصيح نصب
 الحال عنه ويصح جعله حالا من التقارن كذا في الأطول قال ليس وما اقتضاه كلامه من أن
 الحال لا تأتي من الحال صحيح كما هو مقتضى متن الكافية وكذا لا تأتي من التميز ولا من
 المفعول المطلق نعم تأتي من المفعول معه كما في المتوسط اه (قوله في حال إخراج النور)
 قل في الأطول أقول بعد تحقيق المركب دخول حين النور في المشبه به أيضا
 لا يوجب التركيب إذ لا معنى للتركيب إلا انتزاع الهيئة من عدة أمور (قوله والتقيد
 لا ينافي الأفراد) أى لكن لما كانت تلك المقدمات لها موضع مخصوص ولون مخصوص
 ومقدار مخصوص وكل منها كالمستقل عن الآخر تأتي اعتبارها هيئة مأخوذة من تلك
 الأجرام (قوله أى والمركب الحسى) أى الوجه المركب الخ (قوله كان) ان جعل كان
 لتشبيه لم يكن المحذوف من أركان التشبيه إلا الوجه وان جعل للظن كان أداة التشبيه
 أيضا محذوفة ويكون كقولك أظن زيدا أسدا فيكون أبلغ وهكذا كل تشبيه مشتمل على

وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى *
 كعنقود ملاحية) بضم الميم
 وتشديد اللام غيب أبض في حبه
 ملول وتخفيف اللام أكثر
 (حين تقرأ) أى تفتح نوره (من
 انهيئة) بيان لما في قوله كما ترى
 قوله (الحاصلة من تقارن الصور
 البيض المستديرة الصغار المقادير
 في المرأى) وان كانت كما رأينا
 الواقع حال كونها (على الكيفية
 المخصوصة) أى لا مجمعة اجتماع
 التضام والتلاصق ولا شديدة
 الافتراق منضمة إلى المقدار
 المخصوص (من الطول والعرض
 فقد نظر إلى عدة أشياء وقصد إلى
 هيئة حاصلتها منها والظرفان مقداران
 لأن المشبه هو الثريا والمشبه به هو
 العنقود مقيم أبكونه عنقود
 الملاحية في حال إخراج النور
 والتقيد لا ينافي الأفراد كما سيحى
 ان شاء الله تعالى (وفيه) أى
 والمركب الحسى في التشبيه الذى
 (طرقاه) كان كما في قول بشار كان

من أثار الغبار أي هيبة

(قوله من أثار الغبار أي هيبة) فوق رؤسنا وأسيافنا ليل تهاوى
كواكبها (أي يتساقط بعضها اثر
بعض والاصل تهاوى حذف
احدى التامين (من الهيمنة
الحاصلة من هوى) بفتح الهاء
سقوط (اجرام مشرق مستطيلة
متناسبة المقدار متفرقة في
جوانب شئ مظلم) فوجه التشبيه
مركب كما ترى وكذا الطرفان لانه
لم يقصد تشبيه الليل بالنقع
والكواكب بالسيوف بل عمد الى
تشبيه هيمنة السيوف وقدرتها
من أعماقها وهي تعالو وترسب
وتجى وتذهب وتضطرب اضطرابا
شديدا وتحترق بسرعة الى جهات
مختلفة وعلى أحوال تنقسم بين
الاعوجاج والاستقامة والارتفاع
والانخفاض مع التلاقي
والتداخل والتصادم والتلاصق
وكذا في جانب المشبه به فان
للكواكب في تهاويها مواقعها
وتداخلها واستطالة أشكالها (و)
المركب الحسى (فيما طرفاه مختلفان)
أي أحدهما مفرد والآخر
مركب (كما ترى تشبيه الشقيق)
بإعلام ياقوت نشرن على رماح
من زبرجد من الهيمنة الحاصلة
من نشر اجرام حرم بسيطة على
رؤس اجرام خضر مستطيلة
فالمشبه مفرد وهو الشقيق
والمشبه به مركب وهو ظاهر
وعكسه تشبيه تهاوي شمس
شبه زهر الربابيل مفر

كان اه أطول (قوله من أثار الغبار) اسم مفعول والاضافة من اضافة الصفة الى
الموصوف وجعلها في الاطول بيانية (قوله واسم افنا) بالنصب عطفا على المثار بواو
المقارنة كما في كل رجل وضيعة وهذا معنى قول الشيخ ان أسيافنا في حكم الصلة لثمار
لثا يقع في التشبيه تفرق يعنى أنه متصل بالثمار ومنضم معه ومن تيممه وليس مستقلا في
الملاحظة وذلك الاتصال نشأ من المقارنة المستفادة من العاطف اه أطول (قوله تهاوى
كواكبها) أي طائفة بعد طائفة لا واحد بعد واحد كما في الاطول (قوله والاصل تهاوى)
وجعله ماضيا لم يؤثرت لواز ترك تأنيث المسند الى ظاهر الجمع الغير السالم بخل بطائفة
كاستحضار الصورة العجيبة المستفادة من جعل الماضي في معرض الحال وكلا استقرار
التجديدى قال في الاطول وأيضا صيغة الماضي تفيد وصف الليل بالخلو عن الكواكب
فيلزم تشبيهه بشار النقع والسيوف بالليل الخالى عن الكواكب بخلاف ليل تهاوى فانه
يفيد وصفه بكونه ذا كواكب تسقط بالتدريج المنطبق على وجود الليل كما يحكم بذلك
الذوق الصائب (قوله حذف احدى التامين) وهل المحذوفة الاولى أو الثانية
خلاف (قوله بفتح الهاء) أي وكسر الواو وتشديد الياء قال النيزي وأما بضم الهاء
فهو بمعنى الصعود وفي الاطول ما يخالف ذلك فراجع (قوله مستطيلة) حقيقة في
السيوف وتخيل في النجوم فانه يتخيل فيها الاستطالة عند هويها (قوله في جوانب
الخ) فالسيوف في ظلمة الغبار والكواكب في ظلمة الليل (قوله تشبيه الليل الخ) فيه قلب
وحقه أن يقول تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب (قوله بل عمد الى تشبيه
هيمنة السيوف الخ) كلامه يعطى أن التشبيه بين هيمنة السيوف وهيمنة الكواكب من غير
اعتبار النقع والليل وصرح البيت خلافه ويمكن دفع المناقاة بأن المراد تشبيه الهيمنة
المستقلة على السيوف الخ وقوله وكذا في جانب المشبه به فان للكواكب أي التي اشتملت
عليها هيمنة المشبه به (قوله وترسب) أي تسفل (قوله وعلى أحوال) الى قوله والانخفاض
لم يظهر له كبر فائدة بعد قوله وهي تعالو وترسب الى قوله مختلفة فتأمل (قوله تنقسم
بين) أي أقساما دائرية بين الاعوجاج والاستقامة ولعل المراد بالاعوجاج الذهاب عينة
ويسرة وخلفا وبالاستقامة الذهاب أماما (قوله والارتفاع والانخفاض) هما الدخولهما
في حيز التحرك بسرعة يفيدان ما لا يفيد قوله تعالو وترسب اه سم (قوله وكذا في جانب
المشبه به) أي مثل ما ذكر يقال في جانب المشبه به في الجملة فلا يردان مما ذكر ما لا يجي في
جانبه كالارتفاع (قوله مبسوط الخ) المراد ما في أجزائه اتساع فهو غير المنشور مع عدم
الاتساع كالخيط فلذا ذكر مبسوط مع قوله نشر أجرام اه يس (قوله فالمشبه مفرد) قال
في الاطول وهما تاجت وهو أنه يظهر ان المقصود بتشبيه الشقيق لا الهيمنة الحاصلة من
نشر اوراق الشقيق المحترقة على ساقاته الخضر بل الظاهر من قوله اذا تصوب أو تصعدان
النظر في المشبه والمشبه به الى الحركات أيضا اه قال يس ويمكن أن يقال ان ذلك النظر

حاصل مع كونه من تشبيه المفرد المقيد فتأمل اهـ (قوله على ما سيجي) أي في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين (قوله ما يجي في الهيات) من مجي العام في الخالص كما يقال الحيوان يجي في الانسان فلا ينافي أن وجه الشبه نفس الهيئة كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المصنف الموصول في الموضوعين بالهيئة كذا في يس (قوله التي تقع عليها الحركة) أي هيئة الجسم عند حركته وحاصله أن وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب حركته وهي قسمان هيئة حاصلة بسبب الحركة فقط كما في حركة المصنف فانه لم يعتبر معها شيء من صفات المصنف وهيئة حاصلة بسبب الحركة وما قرن به من صفات الجسم كالشكل واللون كما في المرأة في يد الاشل فقوله الشارح من الاستدانة والاستقامة بيان للهيئة في القسم الثاني وقد جعله المصنف من أوصاف الجسم فالاولى حذفه ليعم القسمين سيرا على اسم وكتب أيضا قوله التي تقع عليها الحركة أي توجد معها أعم من أن تكون هيئة مجردة الحركات أو هيئة الحركات وغيرها فيمثل القسمين اهـ سم ومنهم من جعل في العبارة قلبا والاصل التي تقع على الحركة فهي العارضة للحركة مع غيرها في الوجه الاول والحركة وحدها في الثاني واليه أشار في الاطول (قوله من الاستدانة الى آخره) بيان للهيئة (قوله ويعتبر فيها تركيب) أي من الحركة وأوصاف الجسم كما في الوجه الاول وأمن الحركات مختلفة كما في الثاني اهـ يس (قوله أحدهما أن يقرن الخ) لابد أن يقتدر المصدر الغير الصريح المتولة من أن المصدرية باسم الفاعل ليصح حمله على المبتدأ الذي هو عبارة عن وجه الشبه وهذا التقدير لازم في عبارة الشيخ أيضا لكن لزومه في الموضوعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى هي نوعين وأن كلامهما قسم من الهيئة نفسها أما اذا كان بمعنى أنه مشتق على صنفين فلا لزوم لأن كذا من الاقتران والتجرد صفة للهيات اهـ فترى (قوله أن يقرن) أي يوصل والمراد أن يقرن في اعتبار العقل وتركيبه اهـ أطول (قوله والوضح الخ) وجه الاوضحية أن المجهول وجه الشبه هو الهيئة وتنقسم الى الهيئة المقرونة بالحركة وبغيرها والى هيئة الحركة المجردة وعبارة أسرار البلاغة أظهر في ذلك من عبارة المصنف كذا في الحقيدي على المطول ويسن وغيرهما وعبارة الاطول عقب نقله عبارة الاسرار فجعل الشيخ الهيات طرفا لتشبيه لا وجهه الشبه المركب وجعل الهيئة المقصودة بالتشبيه على وجهين لا ما يجي في الهيات التي تقع عليها الحركة فترى كلامه عن شائبة اضطراب ولم يتجح الى تكلف اهـ (قوله بما زداد) أي من الاحوال التي يزداد الخ وليست بعبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم في عبارة المصنف اهـ فترى (قوله والهيئة المقصودة) أي المعبرة بوجه الشبه وكتب أيضا ما نصه أي الهيئة الحركية ولو مع غيرها (قوله كما في قوله) أي كوجه الشبه في قوله (قوله في كف الاشل) أي الرجل الاشل والشلل اليس في البدأ وذهابها والمراد ههنا المرتعش لان عدم اليد أو بابسها لا يكون في كف مائة وقد صرح به السيد في شرحه للمفتاح اهـ أطول ولأن

على ما سيجي ان شاء الله تعالى
(وإن بدع المركب الحسي ما) أي
وجه الشبه الذي (يجي في الهيات
التي تقع عليها الحركة) أي يكون
وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها
الحركة من الاستدانة والاستقامة
وغيرهما ويعتبر فيها تركيب
(ويكون) ما يجي في تلك الهيات
(على وجهين أحدهما أن يقرن
بالحركة غيرهما من أوصاف الجسم
كالشكل واللون) والوضح
عبارة أسرار البلاغة حيث قال
اعلم أن مما يزداد به التشبيه دقة
وسمى أن يجي في الهيات التي
تقع عليها الحركة والهيئة
المقصودة في التشبيه على وجهين
أحدهما أن تقرن بغيرهما من
الأوصاف والثاني أن تجرد هيئة
الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول
(كما في قوله) والشمس كما رآه في كف
الاشل من الهيئة) بيان لما في كما
في قوله (الحاصلة من الاستدانة

مع الاشراق والحركة السريعة

المتصلة مع توجع الاشراق حتى يرى الشعاع كأنه يهيم أن ينسبط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يسدوله) يقال بدله اذا دم والمعنى ظهر له رأى غير الاول (فيرجع) من الانبساط الذي بدله (الى الانقباض) كأنه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا أخذ الانسان النظر اليها لتيبين جرمها وجد هامؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرأة في كف الاشراق (و) الوجه (الثاني أن تجرد) الحركة (عن غيرها) من الاوصاف (فهناك أيضا) يعنى كما لا بد في الاول من أن يقترب بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني (لا بد من اختلاط حركات) كثيرة للجسم (الى جهات مختلفة) له كأن يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفلى لمتحقق التركيب والالكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة (بحركة الرحي) والسهم لا تركيب فيها) لا يتحداهما (بجلاف حركة المصحف في قوله وكان البرق مصحف فار) بجذف الهزة أى قارى (فانطبأ قامة وانفتاحا) أى فينطبق انطبأ قامة وينفتح انفتاحا أخرى فان فيه تركيبا لان المصحف يتحرك في حالى الانطباق والانفتاح الى جهتين

المرأة انما تؤدى الهيئة المقصودة في كف المرتعش اه فنرى (قوله مع الاشراق) الظاهر أن يضم اليه توجع فيقول وتوجع الا أنه أخره عن قوله والحركة السريعة المتصلة لانه مسبب عنها اه أطول (قوله مع توجع الاشراق) التوجع اضطراب موج البحر وأراد به الاضطراب مجازا وفي كلامه وضع الظاهر موضع المضمير والظرف حال من الحركة أى كأنه زمن توجع اه من الأطول والفنرى (قوله حتى يرى الشعاع) بالضم الذى تراه من الشمس كالحيل مقبلا عليك اذا نظرت اليها أو الذى تراه ممتدا كالرمح بعيد الطلوع وما أشبه اه أطول (قوله كأنه يهيم) كيعم وقوله أن ينسبط أى يريد الانبساط (قوله حتى يفيض) يفتح الماء أى يسيل وبضمها أى يخرج كما فى فاذا أفضت من عرفات (قوله يقال بدله اذا دم) ومصدره محدود يقال بدله بدو وقوله والمعنى ظهر له رأى غير الاول إشارة الى أن فاعل بداهه يرجع الى الرأى المعلوم بدلالة المقام اه فنرى (قوله فان الشمس الخ) لتعليل معنى الكلام أى شبه الشمس بالمرأة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس الخ اه فنرى (قوله لتيبين) أى ليعلم (قوله وجدها الخ) أى لانه يجدها شديدة الاضطراب والتحريك وشكلها استدارة وشعاعها كأنه يفيض الى جوانب الدائرة حتى اذا كدأن يتعدى تلك الجوانب يرجع الى وسط الدائرة رجوعا وذهابا خيالابل وذلك الاضطراب والتحريك خيالى أيضا لان حركة الشمس ليست على الاضطراب اه قال فى الأطول وهذه الهيئة انما تظهر فى الشمس بعد تحديد النظر اليها لتيبين جرمها بخلاف المرأة قائم ابوتيم ابادى النظر اليها فلذا جعلت مشبهها بالشمس (قوله وبعضه الى أسفل) قال فى الأطول أو يتحرك تارة الى اليمين وتارة الى الشمال مثلاً اه (قوله ليتحقق التركيب) قضيته توقف التركيب على جميع تلك الحركات وفيه نظر فانه يتحقق بمطلق تعدد كذا فى يس (قوله وهو الحركة) أى بدون اختلاط واختلاف جهات (قوله بجذف الهزة) أى بعد قلبها الانكسار ما قبلها كما قلب فى بادى النظر لذلك كما ذكر فى التفسير اه أطول (قوله فانطبأ قامة الخ) وذلك عند جمع طرفيه لقلب الورقة المقروء احدى صفحاتها اليقرأ فى الصفحة الاخرى مع التى يليها وينفتح انفتاحا مرة أخرى وذلك عند قراءة ما فى الصفحة الاخرى من تلك الورقة بعد قلبها وكثيرا ما تكون هذه الهيئة اذا كان المصحف خفيفا يسهل جمع طرفيه وتقرىقهما وأما ان كان ثقيل فالغالب أنه ليس فيه الانفتاح أولا وانطباق آخر وانما يوجد فى أثناء القراءة قلب الورقات والمقصود فى التشبيه هو الاول لان تكرر ما يعنى بالانطباق والانفتاح فى البرق هو الموجود وفيه كثيرا وكتب أيضا قوله فانطبأ قامة وانفتاحا القاء للشيء كأنه جواب للسائل عن وجه الشبه بين المصحف والبرق اه فنرى قال فى العروس ولأن أن تقول الوجه هنا واحد وهو اختلاف الحركة لا مجموع الحركات المتعددة (قوله لان المصحف يتحرك) أى طرفاه فى حالى الانطباق الخ ووجه الشبه هيئة هذه الحركات مع تكررها وهى فى المصحف حسية حقيقة وفى البرق تخيلية وذلك لان الواقع فيه ظهور بالوجود وخفاء بالانعدام فاذا وجد تخيل أن اشراقه لانفتاح أظهر باطنه واذا انعدم تخيل

ان تم باطنا خفي الانطباق كما في المصحف (قوله في كل حالة الى جهة) ففي حالة الانطباق الى جهة العلو وفي حالة الانفتاح الى جهة السفلى لكن يتحرك في كل من الحالتين باعتبار اليمين والشمال الى جهتين ففي حالة الانطباق الطرف الايمن الى جهة اليمين والطرف الايسر الى جهة الشمال وفي حالة الانفتاح الطرف الايمن الى جهة اليمين والطرف الايسر الى جهة الشمال فمن جعل في كل حالة جهة واحدة كاشراح اعتبر العلو والسفل ومن جعل في كل حالة جهتين اعتبر اليمين والشمال (قوله وقد يقع التركيب) أي التركيب في الطرف كان أو في الوجهه والاشبهه أن تجعل اللام للعهد اشارة الى التركيب البديع ويؤيده كلام الايضاح قاله في الاطول وقال في العروس يعني أن الوجه قد يكون حسيًا مركبًا من هيئة السكون ثم قال بقي أنه يقال كون الاقعا هيئة سكون فيه نظر لان الحركة السكون في الحيز به سد السكون في غيره والجلوس كذلك نعم دوامه سكون اه (قوله في هيئة السكون) أي وحده كما في البيت أو مع اعتبار غير السكون معه على قياس ما تقدم في الحركة كما في قوله في صفة مصالوب

كانه عاشق قلده صفحته * يوم الوداع الى توديع مرتحل

فقد اعتبر هيئة سكون عنقه وصفحته في حال امتدادها واعتبر مع ذلك السكون صفة اصفرار الوجهه بالموت لان تلك الهيئة موجودة في العاشق الماد عنه وصفحته لوداع المعشوق اه ع ق (قوله كما في قوله) أي كتركيب في قوله وهذا هو الموجود دون قول الشارح كما أي كوجه الشبه الذي في قوله بشاهد سوق التركيب وبيان المصنف لكلمة ما فانه ذكر في بيانه تركيب المشبه لا وجه الشبه اذ الاقعا والهيئة الخاصة من موقع كل عضو من الكلب في اقعائه هي المشبه والهيئة الخاصة له من جلوس البدوي المصطلح وموقع كل عضو منه في جلوسه المشبه به اه أطول ثم قال من الهيئة أي من تركيب الهيئة الخ ثم قال أي ومن تركيب الهيئة الخاصة له من موقع كل عضو من البدوي المصطلح في جلوسه ومن تركيب القدر المشترك بين الهيئتين (قوله جلوس البدوي) منصوب بيقع كقوله جلوسا أو بجذوف أي يجلس جلوسا اه يس (قوله البدوي) خصه بالذكر لكثر ذلك منه (قوله من اصطلح بالنار) أي استدفاها (قوله من موقع) أي وقوع اه أطول (قوله وكذلك صورة جلوس الخ) أي التي هي المشبه به (قوله كحرمان الانتفاع) من اضافة المصدر الى مفعوله وكتب أيضا قوله كحرمان الانتفاع مصدر حرمة الشيء كعلمه وضربه منع الشيء فاضافته الى الانتفاع من اضافة المصدر الى مفعوله الثاني اه أطول (قوله مثل الذين الخ) المثل القصة العجيبة (قوله ثم لم يحملوها) أي لم يعملوا بما فيها فعبّر عن عدم العمل بعدم الحمل لان حملهم كلا حمل (قوله فانه) أي وجه الشبه الذي هو حرمان الانتفاع امر عقل الخ (قوله اوعية العلوم) أي وهي شيء مخصوص أيضا (قوله وأن الجار جاهل بما فيها) أراد بجهل الجار عدم انتفاعه

في كل حالة الى جهة (وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله في صفة كلب يقعي) أي يجلس على أليته (جلوس البدوي المصطلح) من اصطلح بالنار (من الهيئة الخاصة من موقع كل عضو منه) أي الكلب (في اقعائه) فانه يكون لكل عضو منه في الاقعا موقع خاص ولا مجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاح بالنار الموقدة على الارض والمركب (العقل) من وجه الشبه (كحرمان الانتفاع) بالبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجار يحمل أسفارا) جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه أمر عقلي منتزع من عدة أمور لانه روعي من الجار فعل مخصوص هو الحمل وأن يكون المحمول اوعية العلوم وأن الجار جاهل بما فيها

لأن الجاهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر المزموم وأراد اللازم وهو المعنى في جانب المشبه
 أيضا وبهذا يندفع ما يقال أن الذين حملوا التوراة عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا
 الخ اه فترى وقوله أراد بجعل الجار عدم انتفاعه أي لأن الجاهل عدم العلم عما من شأنه أن
 يعلم فلا يتصف به الجار ونحوه (قوله وكذا في جانب المشبه) الذي هو اليهود فإنه روى
 منهم فعل مخصوص هو الحمل وأن يكون المحول أوعية العلم وأنهم جاهلون بما فيها أي غير
 عالمين به علمائنا فعلموا من المعلوم أن الطرفين مركبان لأن المثل إما بمعنى القصة أو الصفة
 والمراد هنا تشبيه القصة أو الصفة المركبة بأخرى مثلها في التركيب ومن البين أن الطرفين
 إذا كان فيهما تركيب جاء وجه الشبه مر كما مر عما فيه ما يشير إلى ما اعتبر في الطرفين
 فأخذ من الطرفين ما يجمع بينهما ما وتحمل اليهود لما كان معنويا واعتبر في حمل الجار
 الحمل الفعلي وجب أن يكون وجه الشبه معنويا جامعاً للطرفين فأخذ من الانتفاع به أبلغ
 الذي اشترط فيه الطرفين لاقتضاء عدم العلم بوجوده فيه ما وكون ما حرم الانتفاع به أبلغ
 نافع لاقتضاء وجوده فيه ما وكون المحول فيها أوعية العلم وكون من حرم الانتفاع تحمّل
 التعب في استصحاب ما حرم الانتفاع به لاقتضاء وجوده فيه ما وكون المحول غير خفيف
 ويجب أن يؤخذ التعب عقلياً بمعنى مطلق المشقة فالطرفان أن اعتبر كونهما صفتين
 أو قصتين لم يخل عن اعتبار القلية فيهما ويمكن أن يراد بالطرفين الجار واليهود موصوفاً
 كل بصفة مخصوصة فيمدى حسية الطرفين فذكر المثل للتأكيد ولا يخلو عن بعده اه ع ق
 (قوله واعلم الخ) أشار به إلى أن وجه الشبه قد يقتضى تمام التشبيه أو حسنه انتزاعه من
 مجموع أشياء بحيث يكون هيئة منتزعة روى فيها جميع تلك الأشياء فيقع الخطأ بانتزاعها
 من أقل من مجموع تلك الأشياء وكتب أيضاً قوله واعلم أنه قد ينتزع من متعدد أي يجعل
 المتعدد منتزاعاً منه سواء كان المنتزع طرفاً أو وجه شبه فلا ضمير في ينتزع وجعل الشارح
 فيه ضمير وجه الشبه ويؤيده الضمير في قوله فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر ونحن
 نجعل الضمير للمنتزع المفهوم من الفعل وهذا والمقصود الفرق بين وجه التشبيه المركب
 والمتعدد بأنه في الأول لا يمكن إسقاط شيء من متعدد بخلاف الثاني فإنه لا يخل بالتشبيه
 الاكتفاء ببعض منه وهذا أنسب مما يستفاد من الإيضاح أن المقصود الفرق بين التشبيه
 المركب والتشبيهات المجتمعة بأنه يمكن الإسقاط في الثاني دون الأول فإنه لو حذف شيء من
 التشبيهات المجتمعة لم يتطرق خلل بالتشبيهات الباقية وإن اختل الغرض من الكلام كما
 في زيد كالماء يصفو ويكدر فإنه لو حذف يكدر كان تشبيه زيد بالماء الصافي بحاله وإن اختل
 الغرض من الكلام وهو وصف زيد بالتغير بخلاف التشبيه المركب فإنه لو حذف شيء مما
 يؤخذ منه المركب لم يبق التشبيه بحاله كذا في الأطول وما يستفاد من الإيضاح هو ما يأتي
 في قول الشارح وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة الخ وكتب أيضاً قوله قد ينتزع أي ينتزعه
 المتكلم أو السامع وقوله من متعدد أي وإحاطة أنه لا يكفي انتزاعه من ذلك المتعدد فقط في

وكذا في جانب المشبه (واعلم أنه
 قد ينتزع) وجه الشبه (من متعدد
 فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من
 أكثر) من ذلك المتعدد
 (كما إذا انتزع) وجه الشبه
 من الشطر الأول من قوله

كما أبرقت قوما عطاشا في الأساس ١٩٦ أبرقت لي فلانة اذا احسنت لك وتعزضت قال كلام ههنا على حذف الجار وايبصال

الفعل أي أبرقت لقوم عطاش
 جميع عطشان (نخامة * فلان أوها
 أقشعت وتجلت) أي تفرقت
 وانكشفت فانتزع وجه الشبه
 من مجرد قوله كما أبرقت قوما
 عطاشا نخامة خطأ (لوجوب
 انتزاعه من الجميع) أعني جميع
 البيت (فان المراد التشبيه) أي
 تشبيه الحالة المذكورة في
 الايات السابقة بحالة ظهور
 نخامة للقوم العطاش ثم تفرقتها
 وانكشافها وبما هم مخبرين
 (بانتقال) أي باعتبار اتصال
 فالبا ههنا مثلها في قولهم التشبيه
 بالوجه العقلي اذا الامر المشترك
 فيه هو اتصال (ابتداء مطمع
 بانتهاء مؤيس) وهذا بخلاف
 التشبيهات المجتمعة كما في قولنا زيد
 كالاسد والسيف والبحر فان
 المقصد فيها الى التشبيه بكل واحد
 من الامور على حدة حتى لو حذف
 ذكر البعض لم يتغير حال الباقي في
 افادة معناه بخلاف المركب فان
 المقصود منه يتحمل باسقاط بعض
 الامور (والمعتد الحسي كاللون
 والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة
 بأخرى) المعتد (العقلي كحدة
 النظر وكمال الحذر واخفاء
 السفاد) أي نزول الذكر على الانثى
 (في تشبيه طائر بالغراب) المعتد
 (المختلف) الذي بعضه حسي
 وبعضه عقلي

حصول الغرض الذي ينبغي أن يراد ان كان المقصود المتكلم أو الذي أريد ان كان السامع
 لاعتقاده الانتزاع من الاقل (قوله كما) مصدرية (قوله أبرقت لي فلانة الخ) ويقال أيضا
 أبرقت السماء أي صارت ذابرق نقله في الاطول (قوله وتعزضت) أي ظهرت (قوله
 قال كلام ههنا الخ) جعل في الاطول نصب قوما لتضمين معنى الاطماع ثم قال وأما ما ذكره
 الشارح أن في الأساس أبرقت لي فلانة الخ فقيه ان الحذف والايبصال سماع لا يتعجب بناء
 الكلام عليه ما لم يثبت السماع وان أبرقت لي لتضمين الابرار معنى التعرض كما يفهمه
 قوله وتعزضت واكتفاء الصحاح والقاموس في تفسير أبرقت بتزيت ولا يصح الحذف
 والايبصال فيما يحتاج للتضمين لان الجار قرينة التضمين وحذفه اخلال بالقرينة فتأمل
 (قوله وايبصال الفعل) أي بنفسه الى المقعول (قوله فلان أوها) لا بد ههنا من تجريد
 لما عن معنى السمية وجعله مجردا نظرية اه أطول (قوله أقشعت) الفعل لازم وهمزة
 للصيرورة أي صارت منكشعة والفعل المعتدى قشع يقال قشعت الريح السحاب فهو نظير
 كبه فأكب (قوله أي تفرقت وانكشفت) فعه أف ونشر مرتب (قوله فانتزع وجه
 الشبه الخ) وكذا جعل المشبه به مجرد ذلك اه أطول (قوله الحالة المذكورة) وهي كون
 الشاعر أو من هو في وصفه ظهر له شيء وهو في غاية الحاجة الى ما فيه وب نفس ظهور ذلك
 الشيء انعدم وزهبا با وجب الايبصال ما رجا منه اه ع (قوله فالبا ههنا مثلها الخ)
 أي في الدخول على وجه التشبيه وهي الالة ويصح أن تكون بمعنى في كما في الاطول وكتب
 أيضا مانصه أي وليست صفة التشبيه (قوله بالوجه العقلي) أي بسبب اعتبار الوجه
 العقلي (قوله ابتداء مطمع) بالتركيب الوصفى فالابتداء ظهور الغمامة والانتها تفرقتها
 وانكشافها وبالتركيب الاضافي فيراد بالمطمع ظهور الغمامة وابتدائه أوله وبالمؤيس
 تفرقتها وابتدائه تمام ذلك واتصال الابتداء بالانتها اشارة الى السرعة وقصر ما بينهما اه
 يمر (قوله وهذا) أي التشبيه المركب المذكور (قوله بخلاف المركب) أي التشبيه
 المركب واعاده لاجل قوله فان المقصود الخ (قوله في تشبيه فاكهة بأخرى) كتشبيه
 التفاح الحامض بالسفرجل في اللون والطعم والرائحة وكتب أيضا قوله فاكهة هي الثمر
 كله على الاصح ومنهم من أخرج منها التمر والعنب والرمان مستدلا بقوله تعالى فيهما
 فاكهة ونخل ورمان ودليله لا يثبت تمام دعواه مع أنه جعل علماء التفسير عطف النخل
 والرمان من قبيل عطف عبريل على الملائكة اه أطول (قوله في تشبيه طائر بالغراب)
 انما قال طائر لان الانسان أخفى منه سفادا كذا قيل وفيه بعد لان الانسان قد يرى في تلك
 الحالة والغراب قبل انه لم ير عليها قط حتى قيل انه لا سفاد له معتاد وانما ادخل منقره في
 منقر الاثني وأما حدة نظر الغراب فانه يرى تحزلا أي طرف من الانسان ولو كان بغاية
 السرعة وكما حذره مشهور حتى يقال ان الغراب قال لا يشه اذا رأيت انسانا هو الى
 الارض فطار اذ لعله يأخذ حجرا فيضربك به فقال له ابنه بل أظن اذا رأيت مقبلا اذ رجعا يكون

(حسن الطلعة) الذي هو حسي (ونباهة الشأن) أي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي (في تشبيهه انسان بالشمس) ففي المتقدم بقصد اشتراك الطرفين في كل من الامور المذكورة ولا يبعد الى انتزاع هيئة منها تشترك فيها (واعلم أنه) ١٩٧ الضمير للشان (قدي يتزع

الشبه) أي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك أي تشابه والمراد ههنا ما به التشابه أعني وجه الشبه (من نفس التضاد لا اشتراك الضدين فيه) أي في التضاد ليكون كل منهما مضادا للآخر (ثم ينزل) التضاد (منزلة التعاسب بواسطة قتلج) أي اتيان بما فيه ملاحظة وظرافة يقال ملح الشاعرا إذا أتى بشئ عمليج وقال الامام المرزوقي في قول الحماسي أنا من أبي أنس وعبد

فصل اغيظه الضحك الجسهي ان قائل هذه الايات قد قصد بها الهز والتلج وأما الاشارة الى قصة أو منل وشعر فاعناهو التلج بتقديم اللام على الميم وسبجي ذكره في انطاعة والتسوية بينهما انما وقعت من جهة العلامة الشيرازي رحمه الله تعالى وهو هو (أو تهكم) أي سخريه واستهزاء (فيقال للعبان ما أشبه بالاسد وللجبل هو حاتم) كل من المثلين صالح للتلج والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان القصد الى ملاحظة وظرافة دون استهزاء وسخريه باحد فتلج والا فتهكم وقد سبق الى بعض الاوهام نظرا الى ظاهر اللفظ ان وجهه الشبه في قولنا للعبان هو أسد وللجبل هو حاتم هو التضاد المشترك

أني بالجر معه وهذا من مباغة الناس في وصفه بالحدرا ع ق (قوله بحسن الطلعة) أي الوجه اه أطول وتقدم ان الحسن مأخوذ من مجموع الشكل واللون وهما حسيان (قوله ونباهة الشأن) مصدر به منلته رواه ابن طريف اه أطول (قوله أي شرفه واشتهاره) مجموعهما تفسير بنباهة على ما استوجهه سم (قوله يقال بينهما شبه بالتحريك الخ) وأما الشبه كالعلم فهو الشبه أي المثل ومقتضاه ان الشبه بالتحريك لا يكون بمعنى الشبه وهو خلاف تصريح القاموس والصاح كذا في الاطول (قوله من نفس التضاد) أي يجعل التضاد وسيلة لعمل الشئ وجه شبه لأنه يعتبر ما يتعلق بالتضاد كما تعتبر الهيئة المنتزعة من أسماء فيما تقدم فانه لا يصح وكتب أيضا قوله من نفس التضاد أي التناقض سواء كان تضادا أو تناقضا أو شبه تضادا أطول (قوله لا اشتراك الضدين فيه) أي فاعتبر الاشتراك في التضاد الذي لم يقصد جعله وجه شبه كلا اشتراك مقتضى التشبيه في غير الضدين (قوله ثم ينزل الخ) ثم للترتيب المذكور والافال تنزل قبل الانتزاع الا أن يقال المعنى قد يقصد الانتزاع ثم ينزل أي وبعد التنزيل يتزع بالفعل (قوله بواسطة قتلج) يعني انما أعان على صحة ما ذكر وأوجب قبوله قصد التلج أو التهكم (قوله وقال الامام المرزوقي) في نقل كلام المرزوقي الذي هو قدوة فيها يفهم من أساليب كلام العرب استدلال على ان قصد التلج واقع في كلامهم حيث بينه المرزوقي في كلام الحماسي بقوله هذا البيت قصد قائله الهز بأبي أنس والتلج أي الاتيان بشئ عمليج يستظهره السامعون ومعنى سل ذاب والمراد بالضحك أبو أنس وعبر به دون الضمير بيانا لكون المستهزئ به تحقير له وقيل الضحك اسم ملك سماه به زيادة في التهكم انضمه تشبيهه به على وجه الهز فكانه قال سل جسهي اغيظه هذا الذي هو كالمالك الفلاني ولا يخفى ما فيه من الهز (قوله فصل) مجهول أي ذاب أو ابتلى بالسل وهو من ض مخصوص وفي بعض النسخ فصل تغير وعليه سل على زنة المعلوم اه من الفري وغيره (قوله قصد بها الهز والتلج الخ) حيث أتى بالسخريه في قالب ضده من التعظيم وكتب أيضا قوله قصد بها الهز والتلج منه يعلم ان أو في قول المصنف أو تهكم مانعة خلو فتجوز الجمع ولهذا قال في الاطول وقد يجتمعان ثم استشهد بهذا البيت (قوله صالح للتلج والتهكم) أي لكل منهما بل ولهما معا كما مر فقول الشارح فان كان القصد الى ملاحظة الخ محل نظر والقسمه الصحيحة ثلاثة كذا في الاطول (قوله والا) بان قصد الاستهزاء والسخريه دون الملاحظة والظرافة وان كانا طاصلين أو قصد الجميع هذا هو ظاهر عبارته والاولى قصره على الصورة الاولى فقط ليتأتى ما تقدم من صحة الجمع بين التلج والتهكم فتدبر (قوله نظر الى ظاهر اللفظ) يعني قول المصنف لا اشتراك الضدين فيه كما يصح به كلام المطول (قوله باعتبار الوصفين) أي لا باعتبار حقيقة الموصوفين (قوله لا يكون هذا الخ) ولا حاجة حينئذ

بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين وفيه نظر لانا اذا قلنا للعبان كالا أسد في التضاد أي في كون كل منهما مضادا للآخر لا يكون هذا من التلج والتهكم في شئ

الى قوله ثم ينزل منزلة المناسب بل لا معنى له أصلاً وأيضاً وجه التشبيه حينئذ نفس التضاد
لا ما ينزع منه كذا في الاطول وكتب أيضاً ما نصه قال في الاطول ولعل المقصود في امثال
هو حاتم للجعل انه في جانب الضد نهاية كما أن حاتمياً نهاية في الجانب الآخر والتأليف في أنه كمال
بخله في صورة كمال الكرم والتسكيم في أنه دماغ في كمال بخله مع ارادة أنه مبالغ في كرمه
(قوله كما اذا قلنا الخ) تنظير (قوله ومعلوم الخ) وجه آخر في رد ما سبق الى بعض الاوهام
حاصله أن وجه التشبيه يصح التصريح به والتضاد لا يصح التصريح به في قولك تلميذا
أو تلميحتما للجهان هو الاسد اذ لوقات في التضاد لخرجت عن مقام التأليف والتسكيم وانما تقول
في مقامهما في الشجاعة وقوله لكن الحاصل الخ دفع لما يرد من أن وجه التشبيه ما يشترك
فيه الطرفان والجهان ليس بشجاع فلا اشتراك فكيف صح جعل الشجاعة وجه التشبيه
وحاصل الدفع اننا نلنا تضادهما منزلة تناسبهما وجعلنا الجبين بمنزلة الشجاعة فالجهان شجاع
تغزيباً لجفاء الاشتراك فاحفظه (قوله وأداته) أي آله والأداة في اللغة الآلة هي بها
ما يتوسل به الى التشبيه اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً وقد بعد كل البعد من قال اطلاق أداة
التشبيه من خلط العربية بالفلسفة وروى عنهم تسميتهم الحرف أداة على عكس تسمية
المنطقين أداة السلب بحرف السلب اه أطول (قوله الكاف) حرفاً كانت أو اسماً
والثاني يكون في الضرورة والسعة عند الاخفش والجزولي ويخصه سيبويه بالضرورة وتلزم
الكاف اذا دخلت على ان المفتوحة كلمة ما يقال كما ان زيداً قائم ولا يقال كان زيداً
قائم لئلا يلبس بكلمة كان اه أطول (قوله وكان) جمعها مع الكاف متابعة لمذهب غير
الخليل من ان كان كلمة موضوعية للتشبيه لأن ما في مذهبه من ان كان زيداً أسد في الأصل
ان زيداً كاسد غيرت صورة الجملة والمعنى على ما كان والكاف من دواخل الظاهر معنى وان
المفتوحة رعاية لدخول الكاف عليها صورة ~~م~~ كسورة معنى تكلفات عنها مندوحة
اه أطول (قوله مما يشترق من المماثلة والمماثلة) اسماً أو فعلاً ولا يرد أن الفعل ليس
في معنى مثل الذي هو اسم لأن المراد ما في معناه في الجملة أي ولو بطريق التضمن وكتب
أيضاً قوله مما يشترق الخ فيه قصور لأنه لا يشمل نحو وشبهه هذا ان عطف قوله وما يؤدى
على المماثلة وهو الاقرب فان عطف على ما يشترق فلا قصور وقال في الاطول وما في معناه
نحو شبهه واسمه ونحو وادراج ما يشترق من المماثلة والمماثلة والمضاهاة وما يؤدى معناه
فيه يحتاج الى جعل ما في معناه أعم مما في معناه باعتبار المعنى المطابق والتضمني والا فلا
يشمل شبهه ونحوه اه (قوله وما يؤدى هذا المعنى) كالمضاهاة والمماثلة (قوله في نحو
الكاف) المراد بنحو الكاف ما لا يدخل الاعلى أحد أركان التشبيه وهو ما يكون الداخلة
عليه مجروراً لا غير واجترابه عن نحو كان ويشبهه ويشابه بل عن مماثل فان قولنا زيد
مماثل عمرو لم يل المماثل المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيل ان المجرور
بقولنا لا غير اذ عمرو في المثال المذكور يجوز نصبه وقال الشارح أراد بنحو الكاف

كما اذا نانا السواد كالبياض
في اللونية أو في التقابل ومعلوم اننا
اذا أردنا التصريح بوجه التشبيه
في قولنا للجهان هو أسد تلميذا
أو تلميحتما لئلا يلبس بكلمة كان
الشجاعة لكن الحاصل في الجهان
انما هو ضد الشجاعة فنزلنا
تضادهما منزلة التناسب وجعلنا
الجبين بمنزلة الشجاعة على سبيل
التأليف والهز (وأداته) أي أداة
التشبيه (الكاف وكان)
وقد تسمت عمل عند الظن بثبوت
التشبيه من غير قصد الى التشبيه
سواء كان الخبر جامداً أو مشتقاً
نحو كان زيداً أخوك وكانت قد قدم
(ومثل وما في معناه) مما يشترق من
المماثلة والمماثلة وما يؤدى هذا
المعنى (والاصل في نحو الكاف)

ما يدخل على المفرد بخلاف كان ويمائل ويشابه وفيه أن يماثل ويشابه لا يدخلان على
الجملة بل على المفرد كالكاف ومثل الأن يتكاف بأنه أراد بالمراد الواحد ويمائل
ويشابه ونحوهما تدخل على المتعدد اه أطول (قوله أي في الكاف ونحوها) يريدان
الكلام على طريق الكتابة كما تقر في قولك مثلك لا يخل لأن في الكلام مقدرا اه فنرى
(قوله بخلاف كان الخ) الأصل في كان أن يليه المشبه ويكون المشبه به الخبر وقد يخالف
ذلك فيليها المشبه به ويكون خبرها المشبه بنحو كان الأسد زيد وفي الأفعال وأشباهاها أن
يليه المشبه ويكون مفعولا به المشبه به وقد يخالف ذلك فيليها المشبه به ويكون مفعولا به
المشبه بنحو يشابه الأسد زيدا (قوله أو كصيب) فيعمل من صاب بصوب أي نزل ويطلق
على المطر وعلى السحاب أيضا اه فنرى (قوله أو كمثل ذوى) تقدير ذوى لاقتضاء
الضمائر في يجعلون أصابعهم في آذانهم مرجعاً وتقدير مثل ليناسب المعطوف عليه أعني
كمثل الذى استوقد ناراً (قوله وقد يليه غيره) مما يكون له مدخل في المشبه به وذلك إذا
كان المشبه به هيئة منتزعة وذكر بعد الكاف بعض ما تنزع منه الهيئة ولا خفاء في كثرة
فالتقليل باعتبار الإضافة اه أطول (قوله واضرب) أي بين لهم وصف اه فنرى وقوله
مثل أي حال (قوله كاه) أعربه ابن عطية خبر مبتدأ محذوف أي هي ماء واختار أبو حيان
أنه في موضع المفعول الثاني لا ضرب أي صير لهم صفة الحياة الدنيا شبه ماء بناء على أن اضرب
مع المثل تتعدى لثنين والصحيح أنها تتعدى لواحد اه يس (قوله ولا بمفرد آخر)
كالنبات (قوله وبهجتها) عطف تقدير (قوله ولا حاجة إلى تقدير كمثل ماء) أي حتى
يكون المشبه به والياء الكاف تقدير أو عبارته توهم أن هذا التقدير جائز وإن كان مستغنى
عنه وقد يقال يلزم عليه أن يكون المشبه به حال الماء فيخالف قوله سابقاً بحال النبات
وأجيب بأن حال الماء الموصوف بما ذكر يؤل إلى حال النبات فلا إشكال من يس وكتب
أيضاً قوله ولا حاجة إلى تقدير الخ عبارة الأطول لا يخفى أنه يمكن رعاية الأصل في جميع
ما هو من هذا القبيل بتقدير المثل والحال والشأن لكنهم رأوهم مستغنيين عن الحذف
لأنهم لو راعوا رعاية هذا الأصل فأهموه ورأوا أصلاً آخر أنهم هو عدم الحذف وتقدير اعونه
إذا كان لا بد في المقام من حذف شيء لأنه بعد الوقوع في الحذف لضرورة يهون ارتكابه
فبرتكب لا بد في داع ومنه قوله تعالى أو كصيب الآية لأن حذف ذوى ضرورى لرجوع
الضمائر وحذف المثل لأنه أنسب يجعل المشبه المثل وأشد ملاءمة له ولهذا العذر لا يقدمون
على التقدير فيما لا تقدير فيه ضرورياً اه مع بعض حذف (قوله ولا حاجة إلى تقدير الخ)
فلهذا كان سهواً والكنه غايته أن وافق هذا الزاعم على تعميم قول المصنف أن يليه المشبه به
بما يشمل المقدور ولم يخصه بالمفروق اه يس (قوله واعتبارها الخ) أي لفهمهما من ذلك
المضمون (قوله وأن هذا مما يلي الكاف الخ) بهذا غير قوله ومن زعم الخ (قوله فعل
ينبئ عنه) الأولى وقد يدكر ما ينبئ عنه لمتناول أن زيد أسد وزيد أسد حقاً وبلا شبهة

أي في الكاف ونحوها كلفظ نحو
ومثل وشبه بخلاف كان ويمائل
وتشابه (أن يليه المشبه به) لفظاً
نحو زيد كالأسد وتقدير انحر
قوله تعالى أو كصيب من السماء
على تقدير أو كمثل ذوى صيب
(وقد يليه) أي نحو الكاف (غيره)
أي غير المشبه به (نحو واضرب له)
مثل الحياة الدنيا كاه (الآية
أدليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء
ولا بمفرد آخر يتعمد تقديره بل
المراد تشبيه حالها في نصارتها
وبهجتها وما يتبعها من الهلاك
بحال النبات الحاصل من الماء
يكون أخضر ناضراً ثم يبس قطيره
الرياح كان لم يكن ولا حاجة إلى
تقدير كمثل ماء لأن المعتبر هي
الكيفية الحاصلة من مضمون
الكلام المذكور بعد الكاف
واعتبارها مستغنى عن هذا
التقدير ومن زعم أن التقدير كمثل
ماء وأن هذا مما يلي الكاف غير
المشبه به بناء على أنه محذوف فقد
سهواً وإنما لأن المشبه به الذى
يلى الكاف قد يكون مفروقاً به
وقد يكون محذوفاً على ما مرّح به
في الإيضاح (وقد يدكر فعل ينبئ
عنه) أي عن التشبيه (كأنى قولهم
علمت زيداً أسداً أن قرب) التشبيه

و ادعى كمال المشابهة لما في علمت
 من معنى التحقيق (وحسبت)
 زيدا أسدا (ان بعد) التشبيه لما
 في الحسبان من الاشعار بعدم
 التحقيق واليقين وفي كون مثل
 هذه الافعال منبثقا عن التشبيه
 نوع خفاء والظاهر أن الفعل ينبي
 عن حال التشبيه في القرب والبعد
 (والغرض منه) أي من التشبيه
 (في الاغلب يعود الى المشبه
 وهو) أي الغرض العائد الى المشبه
 (بيان امكانه) أي المشبه يعني أن
 المشبه أحرى ممكن الوجود وذلك
 اذا كان أمرا غيرا يمكن أن يخالف
 فيه ويتعدى امتناعه (كما في قوله
 فان تفق الانام وأنت منهم
 فان المسك بعض دم الغزال)
 فانه لما ادعى أن الماء يروح فاق
 الناس حتى صار أصلا برأسه
 وجنس بنفسه وكان هذا في الظاهر
 كما منع احتجاج هذه الدعوى وبين
 امكانها بأن شبه هذه الحلال بحال
 المسك الذي هو من الدماء ثم انه
 لا بعد من الدماء لما فيه من
 الاوصاف الشريفة التي لا توجد
 في الدم وهذا التشبيه ضمنى
 ومكنى عنه لا صريح (أو حاله)
 عطف على امكانه أي بيان حال
 المشبه بأنه على أي وصف من
 الاوصاف (كما في تشبيه ثوب بآخر
 في السواد) اذا علم السامع لون
 المشبه به دون المشبه (أو مقدارها)

وكان زيدا أسدا اذا كانت كان للظن اه أطول وكتب أيضا قوله نبي عنه الظاهر نبي به
 أو نبي أيه في القاموس أنباء اياه وبه فكملة عن متعلقة بالكشف المفعول للأنباء اه
 أطول أقول في شرح الشذور لابن هشام ان الافعال الخمسة حدثت وانباؤها وأخبر
 وخبر عند تعديها الى هذه واين الثاني بواسطة تتعدى بالباء وعن ومثل لتعديته بن بقوله
 تعالى ونبئهم عن ضيف ابراهيم وهو يعكز على ما في الاطول (قوله وادعى كمال المشابهة)
 عطف تفسير والمراد ادعى على وجه اليقين (قوله من معنى التحقيق) أي اليقين (قوله
 واليقين) عطف تفسير (قوله نوع خفاء) اذ دلالة للعلم والحسبان على التشبيه بل الدال
 عليه عدم صحة الجدل فان العقل يحكم بأنه لا يمكن هذا الجدل تحقيقا وان لم يكن فعل (قوله
 والظاهر ان الفعل الخ) قال في الاطول هذا هو المراد كما هو المتبادر من قولنا أنباء فلان عن
 فلان اذا المتبادر منه انه أظهر حالا من أحواله لأنه افاد تصويره لاسيما مع قوله ان قرب وقوله
 ان بعد (قوله في الاغلب) انما قال ذلك لمسايق من أنه قد يعود الى المشبه به فان قلت
 فيما سمي أي ما يدل على أنه قليل وقوله في الاغلب يدل على أنه غالب قلت القلة بالاضافة
 لا تنافي الغلبة اه أطول (قوله بيان امكانه) أو وجوده أو امتناعه أو وقوعه فلاقتصار
 على بيان الامكان من ضيق البيان اه أطول (قوله وذلك) أي الغرض المذكور وقوله
 اذا كان أي المشبه (قوله كما في قوله) أي كبيان امكان المشبه في قوله (قوله وأنت منهم)
 أي بحسب الاصل فلا ينافي دعوى صيرورته جنسا برأسه (قوله فان المسك الخ) ليس هو
 جواب الشرط بل على الجواب المحذوف المقامة هي مقامه تقديره فلا استبعاد فيه وكتب
 أيضا مانصه وقد فاقه في ذلك كمال المسك (قوله فانه) أي الشاعر (قوله في الظاهر) أي
 بادئ الرأي قبل النظر في الأدلة والاتفات الى النظائر وقوله كالمستع الظاهر أنه يغنى عن
 الكاف قوله في الظاهر (قوله احتج لهذه الدعوى) أي لهذا المذهب بدليل قوله وبين
 امكانها (قوله وبين امكانها) قال في الاطول الانسب بمقام المدح الاحتجاج لما بين
 الوقوع اذا الامكان كثيرا ما يعرى عن الوقوع (قوله بأن شبه هذه الحلال الخ) فهو تشبيه
 مركب عر ك (قوله وهذا التشبيه ضمنى) اذ هو مدلول عليه باللازم وقوله ومكنى عنه
 لانه ذكر لازم التشبيه وهو وجه الشبه أي التفوق على الامثال فما ذكر التشبيه صريحا
 بل كناية بذ كرازمه اه سيرا محي وقوله أي التفوق أي المأخوذ من قوله فان تفق الانام
 وقوله فان المسك بعض دم الغزال أي وقد فاقه (قوله كما في تشبيه الخ) أي كبيان الحلال
 في تشبيه الخ قال في الاطول ويحجه أنه هل البلمغ يختار التشبيه على الاخبار عنه بالسواد
 فان هذا أسود أوضح وأخصر من هذا كهذا في السواد ويمكن ان يقال في التشبيه
 نستفاد خصوصية السواد ولا تستفاد في الاخبار ولا يدخل به في بيان المقدار لان بيان
 المقدار مسبق بعرفة الحلال وبيان اللون من أول الامر مثلا وان كان على وجه يتضمن
 معرفة المقدار لا بعد من بيان المقدار وفي كلام السيد السند في شرحه للمفتاح اشعار

بذلك اهـ (قوله أى بيان مقدار الخ) أى مرتبته في القوة الخ (قوله أى تقرير حال الخ) قال في الاطول لا يخفى أنه يصح أن يكون لتقرير الامكان أو تقرير مقدار الحال فلا قيد أن يجعل ضمير تقريرها الى المذكورات ويفسر قوله أو تقريرها بتقرير شئ منها اهـ (قوله وتقوية شأنه) عطف تفسير (قوله على طائل) أى فائدة من الطول بالفتح وهو الفضل وعلى زائدة وطائل فاعل يحصل أو ليست زائدة ويحصل مضمين مع في يطلع والفاعل ضمير يعود على من كذا في الفنى وقوله وعلى زائدة كما في قوله

ان الكريم وأيك يعمل * ان لم يجد يوما على من يتكل

(قوله عن رقم على الماء) وقيد الافتتاح الرقم بكونه في حضور المخاطب اذ التقرير فيه أقوى لاعانة المشاهدة في ذلك كما لا يخفى ولك أن تستفيد من صيغة الحال في عبارة المصنف اهـ أطول (قوله تجد) أى تعلم (قوله من تقرير عدم الفائدة) ربما يقيد أن الوجه هنا عدم الفائدة وليس كذلك بدليل ما يأتي عند قوله أو مقيدان بل الوجه هو التسوية بين الفعل وعدمه في عدم الفائدة ففيها هنا تسامح تأمل (قوله لان المفكر الخ) أى الجزم اهـ يس قال في الاطول وفيه ان هـ هذا المثال لا يختص بتقرير حال غير الحسى بل يشمل تقرير بعض حسيات لا تقر وأعدم نفعها كتقرير عدم نفع الرقم على الماء اهـ (قوله اتم منه بالعقليات) أى فالتشبيه بالحسيات فيه من تقرير المطلوب ما ليس في غيره (قوله لتقدم الحسيات الخ) لان النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها للجزئيات بواسطة آلات وتنبهها لما ينهان المشاركات والمباينات اجمالا يحصل لها علوم كلية هي العقليات اهـ فنرى (قوله وهذه الاغراض الاربعة) وكذلك غرض الحاق الناقص بالكمال فقد فات المصنف في ضبط الاغراض وفي بيان مقتضاها وفي ادراجها في تقرير الحال لان الحاق الناقص بالكمال يستلزمه تكلف ومخالفة لما في الافتتاح حيث جعله مقابلا له اهـ أطول (قوله وهو به أشهر) أى عند السامع وان لم يكن أشهر في الواقع وكتب أيضا قوله أشهر الشهرة وضوح الامر فتعلم الناس به وهذه الاغراض لا تطلب الآن يكون المخاطب أعلم بحال المشبه به بل بيان الامكان والحال والمقدار لا يقتضى علم المخاطب بوجه الشبه في المشبه حتى يصح صيغة التفضيل بل يجب في بيان الحال أن يكون المخاطب جاهلا بالمشبه وكذا في بيان الامكان والمقدار اهـ أطول (قوله أى وأن يكون المشبه به الخ) فيه اشارة الى أن وهو عطف على اسم يكون وأشهر عطف على خبرها (قوله وأعرف) تفسير لا شهر (قوله ظاهر هذه العبارة الخ) قال السيد أى ظاهرها يقتضى ذلك ولكن المقصود منها ان مجموعها يقتضى ذلك على التفصيل المذكور في الشرح (قوله أن يكون المشبه به على حد الخ) أى وأن يكون أشهر ولو صرح به لكان أحسن ليتضح قوله ليتعين مقدار المشبه كل الاتضاح وليوافق صنيعه هنا صنيع ما قبله وصنيع ما بعده فافهم (قوله وأما تقرير الحال فيقتضى

أى بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان (كما في تشبيهه) أى تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته (أى شدة السواد) أو تقريرها) مرفوع عطف على بيان امكانه أى تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه (كما في تشبيهه من لا يحصل من سعيه على طائل من رقم على الماء) فأنك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجد في غيره لان الفكر بالحسيات أتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفراط النفس بها (وهذه الاغراض) الاربعة تقتضى

أن يكون وجه الشبه في المشبه به أتم وهو به أشهر) أى وان يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف ظاهر هذه العبارة ان كلام الاربعة يقتضى الاتية والاشهرية لكن التحقيق ان بيان الامكان وبيان الحال لا يقتضيان الا الاشهرية ليصح القياس ويتم الاحتجاج في الاول ويعلم الحال في الثاني وكذا بيان المقدار لا يقتضى الاتية بل يقتضى أن يكون المشبه به على حد مقدار المشبه لا يزيد ولا أنقص ليتعين مقدار المشبه على ما هو عليه وأما تقرير الحال فيقتضى

الاهرين جميعا) قال في الاطول في اقتضاء التقرير الاهرين نظر اذ في تشبيه المعقول
 بالمحسوس تقرير حال المعقول لان الف النفس بالمحسوس أكثر وان لم يكن المحسوس
 أتم في وجهه الشبه وقد بالغ فيه سابقا كل المباعدة الا أن يراد بالاقتضاء أولوية
 وفي عبارته ارشاد اليه اه (قوله لان النفس) الى قوله أجد ريدل على عدم توقف
 التقرير على الاثنية والاشهرية خلاف ما يدل عليه قوله وأما تقرير الحال فيقتضي الاهرين
 جميعا من توقفه عليهم اللهم الا أن يتسامح في ذكر الاقتضاء أو يصرف التفضيل عن ظاهره
 فليستأمل (قوله بقوله الظبي) أي التي سوادها مستحسن طبعها وكتب أيضا قوله
 بقوله الظبي المقلد لصحة العين التي تجمع السواد والبياض أو هي السواد والبياض
 أو الحدقة والمراد هنا المعنى الأول وصحة التشبيه مبنية على ما نقله الشارح عن الادبي
 في بحث الاطناب في شرح قوله * كان عيون الوحش حول خبائثنا ان عين الظبي والبقرة
 الوحشين انما يظهر فيه البياض والسواد بعد الموت وأما حال الحياة فعيونهن سودكها
 اه أطول (قوله بسلمة) أي عذرة وقوله جامدة أي لا طراوة فيها (قوله أو استطرفه)
 بالطاء المهمله (قوله حديثا بديعا) تفصيل طريقا بالطاء المهمله (قوله كما في تشبيه فم الخ)
 وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود شيء مضطرب ماثل للحمرة في وسط شيء أسود
 مضطرب ومما ازداد به استطراف المشبه هنا كونه شيئا تافها صحتا قرا أظهر في صورة شيء
 رفيع لاتصل اليه الاثمان (قوله جرم موقد) في القاموس الجرة النار المتقدة فلا حاجة
 الى قوله موقد اه أطول (قوله أي انما استطراف الخ) جعل قوله لابراره متعلقا بمحذوف
 (قوله لا يرا من المشبه في صورة الممتنع الخ) أي مع كونه مبتذلا وكتب أيضا
 مانصه أي في وصفه حيث ألحقه به قال في الاطول ولا يخفى أنه فات التوم من وجوه
 الاستطراف ابراز الشيء في صورة الممتنع عقلا وكتب أنهم لم يلتفتوا اليه لعدم وقوعه
 في كلام البلغاء اه (قوله وان كان ممكنا عقلا) لا يمكن ذوبان المسلك مع كثرته جدا حتى
 يعد جبرا (قوله وللاستطراف) أي المطلق لا خصوص الاستطراف في المثال المذكور
 ولهذا لم يأت بالضمير لتبادر الذهن منه الى الاستطراف في المثال اه أطول (قوله اما
 مطلقا) أي عند حضور المشبه في الذهن أو عند عدمه (قوله كما مر في تشبيه فم الخ) منه
 يعلم أن الاستطراف في هذا التشبيه له جهتان ابراز في صورة الممتنع وابرار في صورة
 النادر الحضور اذ لا منافاة بين الجهتين كما لا يخفى اه يس (قوله واما عند حضور المشبه)
 أي لا مطلقا لكون المشبه به مشاهدا معتادا لا ممتنعا ولكن مواطنه غير مواطن المشبه
 لكون كل منهما من واد غير واد الآخر فبعد حضور أحدهما عند حضور الآخر (قوله
 ولا زوردي) كسر الزاي هو الظاهر الثابت في نسخ رواية المفتاح كذا ذكره السيد
 السند في شرحه اه أطول وفي الحفيد حكاية الفتح بقبيل وكتب أيضا مانصه أي رب
 ازهار من البنفسج لا زورديه نسبها الى الحجر المعروف لكونها بالونه (قوله بزرقها)

الاهرين جميعا لان النفس الى الاتم
 والاشهر أميل فالتشبيه به بزيادة
 التقرير واثنية أجدد (أو ترزيلة)
 مرفوع عطف على بيان امكانه
 أي ترزين المشبه في عين السامع
 (كما في تشبيه وجه أسود
 بقوله الظبي أو تشبيهه) أي
 تشبيهه (كما في تشبيه وجهه
 مجدد وبسلمة جامدة قد نقرتها
 الدبكة) جمع ديك (أو استطرافه)
 أي عند المشبه طريقا حديثا بديعا
 (كما في تشبيه فم فيه جرم موقد
 بجرم من المسلك موجه الذهب
 لابراره) أي انما استطراف المشبه
 في هذا التشبيه لابرار المشبه (في
 صورة الممتنع عادة) وان كان ممكنا
 عقلا ولا يخفى ان الممتنع عادة
 مستطرف غريب (وللاستطراف
 وجه آخر) غير ابراز في صورة
 الممتنع عادة (وهو أن يكون المشبه
 به نادرا الحضور في الذهن اما مطلقا
 كما مر) في تشبيه فم فيه جرم موقد
 (واما عند حضور المشبه كما في قوله
 ولا زوردي) يعني البنفسج (ترهو)
 قال الجوهرى في الصحاح زهى
 الرجل فهو زهى وإذا تكبر وفيه
 لغة أخرى حكاه ابن دريد زهى
 يزهو زهوا (بزرقها)*

بين الرياض على جمر البواقيت) يعني الازهار والشقائق الحجر (كأنهم افوق قامات ضعفن بها) * (٢٠٣) أوائل النار في اطراف كبريت

فان صورة اتصال النار باطراف
الكبريت لا يندرج حضورها في ذهن
ندرة بحر من المسك موجه الذهب
لكن يندرج حضورها عند حضور
صورة البنفسج فيستطرق بمساعدة
عناق بين صورتين متباعدتين (وقد
يعود) الغرض من التشبيه (الى

المشبه به وهو ضربان أحدهما
ايهام أنه أتم من المشبه) في وجه
الشبه (وذلك في التشبيه المقالوب)
الذي يجعل فيه الناقص مشبها به
قصدا الى ادعاء أنه أكمل (كقوله

وبدا الصبح كأن غزته) هي
بياض في جهة القمر فوق الدرهم
استعيرت لبياض الصبح (وجه
الخليفة حين يمتدح) فانه قصده
ايهام أن وجه الخليفة أتم من
الصبح في الوضوح والضياء

وفي قوله حين يمتدح دلالة على
اتصاف الممدوح بعرفة حق المادح
وتعظيم شأنه عند المدح
بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى
نكالة في الكرم حيث يتصف بالبشر
والطلاقة عند استماع المدح

(و) الضرب (الثاني) من الغرض
العائد الى المشبه به (بيان
الاهتمام به) أي بالمشبه به (كشبهه
الجائع وجهها كالمدر في الاشراق

والاستدارة بالرغيف ويسمى
هذا) أي التشبيه المشتغل على
هذا النوع من الغرض (اظهار
المطلوب هذا) الذي ذكر من جعل

أحد الشئين مشبها والاخر مشبها به انما يكون (إذا أريد الحاق الناقص) في وجه الشبه (حققة) كما في الغرض العائد الى المشبه

إذا كانت الزرقة راجحة على الحرة عند القائل وفي التعبير عن البنفسج بلا زور ديه نوع
اشعار اليه كان الباء في قوله برزقها للسببية وإذا كانت مرجوحة فالباء بمعنى مع وكان
البيت تعجبا من تكبرها اه أطول (قوله بين الرياض) حال من فاعل تره وكتب أيضا
قوله بين الرياض لا يبعد أن يقصده معنى علانية يعني تره وعلانية لاعلى وجه الخفاء اه
أطول (قوله على جمر البواقيت) أي الازهار والخرا التي كالپواقيت (قوله والشقائق)
عطف خاص على عام والجر نعت للازهار والشقيق (قوله ضعفن بها) أي بسببها انقلها
وطول مكثها فوقها نزل العظم المعنوي منزلة الجسامة الحسية أفاده في الاطول (قوله
أوائل) انما أقصد بأوائل لأن النار متى طال مقامها اجرت وزال عنها الزرقة ولهذا قصد
بقوله في اطراف أيضا ولم يقل في كبريت لأن أوائل النار الواقعة في أواسط الكبريت
لا زرقة فيها اه يس (قوله لكن يندرج حضورها عند حضور الخ) أي لأن البنفسج جرم
ندى ونور رياضي فلا يخطر معه الاما هو من جنسه دون النار لاسيما في اطراف الكبريت
فانما جرم حار يابس ديارى فيمنعها غاية البعد (قوله عناق) أي معانقة أي ضم (قوله
الى المشبه به) أي لفظا وان كان مشبها معنى (قوله وهو ضربان) أي الغرض العائد الى
المشبه به (قوله أحدهما) وهو الكثير الشائع اه أطول (قوله ايهام) أي ايقاع
المتكلم في وهم السامع أن المشبه به أتم مع أنه ليس كذلك في الواقع اه يس (قوله وذلك
في التشبيه المقالوب) قال في العروس وليس منه أي التشبيه المقالوب قوله تعالى مثل نوره
كشمسكة وان كان نوره أتم من المشكاة (قوله الذي يجعل فيه الناقص الخ) لا يخفى أنه
يجوز أن يكون التشبيه المقالوب مبنيا على تسليم أنه أتم من المشبه به إذا كان بينك وبين
مخاطبك نزاع في ذلك وأنت جاريب معه وأنه يصح التشبيه المقالوب في تشبيه التزيين
والتشويه والاستطراف لادعاء ان الزينة في المشبه به أتم وألحج أكثر وادعاء ان
المشبه به أندر وأخفى ولا يظهر اختصاصه بصورة الحاق الناقص بالاكامل اه أطول
(قوله كقوله وبدا الخ) قال في الاطول يجوز أن يكون الشعر تشبها غير مقالوب بأن
يكون تشبيه غرة الصباح بوجه الخليفة في سرعة انتشارها ولا يخفى أن سرعة انتشار
الطلاقة في وجه الخليفة أتم منها بالنسبة الى انتشار ضوء الصبح اه (قوله كأن غزته) أي
غزة هي هوان أريد بالصباح الضياء التام عند الاسفار ويحتمل أن المراد به مطلق الضياء
فتكون إضافة الغزة التي هي الضياء التام من إضافة الخاص الى العام وهذا كما ان حمل
الصباح على الضوء وعليه فوجه على حذف مضاف أي ضوء وجه ليناسب المشبه فان حمل
على أول النهار كما هو أحد معنييه كما في الاطول فلاضافة من إضافة الصفة المبنية على
المبالغة الى الموصوف كما يقال عدل رجس (قوله بالرغيف) في الاستدارة واستلذا
التنسب به (قوله اظهرا المطلوب) فلا يحسن الا في مقام الطمع في شيء كما قاله السكاكي (قوله
إذا أريد الحاق الناقص الخ) قال في الاطول قال الشارح وهذا الكلام محل نظر لان

ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبهة بالزائد على ما قررنا فيما سبق
 هذا ويمكن دفعه بأن المراد أن هذا الذي ذكر من جعل أحد الطرفين مشبها والاخر مشبها
 به ليكون أحد الطرفين أتم حقيقة أو ادعاء إذا أريد الخ اه وقوله لأن ما تقدم كله ليس مما
 يقصد الخ أى بل بعضه لما تقدم من أن التحقيق أن الاغراض الثلاثة الاول لا تستدعي أتمية
 المشبه به في وجه الشبه وقال النثرى ربما يتكلف ويقال المراد بالناقص الناقص في الجملة
 ولو في الاعرفية أو الاعمية لا الناقص في وجه الشبه فقط نعم يرد أن يقال بيان الاهتمام غرض
 عائد الى المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال حقيقة وهو ظاهر اه
 (قوله بالزائد) حقيقة أو ادعاء (قوله الى الحكم بالتشابه) أى ذهبا الى الحكم أى الى
 افادة التشابه ولو بغير لفظ التشابه كالتماثل والتشاكل والتساوى والتضارع مما لا
 مفعول له بخلاف شابه ومائل ونحوهما فان فيه الحاق الناقص بالزائد (قوله ليكون الخ)
 عله للحكم بالتشابه ومكتب أيضا قوله ليكون كل من الشئين مشبها ومشبه به يعلم من
 هذا ان التشابه أخص من التشبيه المعروف في تعريفه وان المراد بقوله ترك
 التشبيه ترك التشبيه الذي هو غير التشابه وهو ما يكون أحد الشئين مشبها ليس غير
 والاخر مشبه به كذلك وهو والتشابه قسمان للتشبيه المعترف اه سم (قوله احترازا
 الخ) عله للاحسنية (قوله من ترجيح) أى من ايهام ترجيح أحدهما للآخرين والالوجب
 ترك التشبيه فيجمل قوله فالاحسن ويطل تجويز التشبيه ولك أن يجعل وجه ترجيح
 التشابه حفظ السامع عن توهم زيادة المشبه به وتوفي البيان عن الالتباس لأن ظاهر
 العبارة الحاق لا التشارك اه أطول (قوله المتساويين) أى بحسب القصد وان لم
 يتساويا في الواقع (قوله انجرى) أى في كل وقت جرى ففائدة الظرف التعظيم يؤيده
 صيغة تسكب المفيدة للاستقرار اه أطول (قوله وأسبلت السماء) أى بالمطر وأسبلت
 الجفون بالدمع فهو اذا تعدي بآباء (قوله وليست بزائدة) أى والفعل متعد
 بنفسه لكن في القاموس أسبل الدمع أرسله وعليه فالباء زائدة بفعل الزيادة وهما
 مطلقا وهم لا يقال زيادة الباء في غير النفي والاستفهام وفي غير خبر المبتدأ اسماع ولا يثبت
 السماع بالبيت مع احتمال بقاء التعدية لانا نقول بقاء التعدية أيضا سمعية على أن من
 جعلها زائدة عله سمع الزيادة فلا يتم الحكم بكونه وهما ما لم ينف السماع والاحاطة بالنفي
 متعذرة اه أطول (قوله أم من عبرتي) هي متصلة لوقوعها بعد همزة التسوية كما قرر
 في قول الشاعر

ولست أبالي بعد ففقدى مالكا * أموتى نا أم هو الآن واقع

(قوله ويجوز) الجواز مستفاد من قوله فالاحسن وكأنه تعرض له ليوضحه بالتفصيل
 ولا يخفى أن البيت كما اشتمل على تمثيل الاحسن الذي هو التشابه اشتمل على تمثيل الجائر
 الذي هو التشبيه حيث اشتمل على قوله * فن مثل ما في الكائن عني تسكب * وكأنه أراد

(أو ادعاء) كما في الفرض العائد
 الى المشبه به (بالزائد) في وجه
 الشبه (فان أريد الجمع بين شئين
 في أمر) من الأمور من غير قصد
 الى كون أحدهما ناقصا
 والاخر زائدا سواء وجدت
 الزيادة والنقصان أم لم توجد
 (فلا حسن ترك التشبيه الى الحكم
 بالتشابه) ليكون كل من الشئين
 مشبها ومشبه به (احترازا من
 ترجيح أحدهما للآخرين) في وجه
 الشبه (لقوله تشابه دمه) انجرى
 ومما متى * فن مثل ما في الكائن
 عني تسكب فوالله ما أدري
 أن الجائر أسبلت * جفوني) يقال أسبل
 الدمع والمطر اذا هطل وأسبلت
 السماء فالباء في قوله أن الجائر للتعدية
 وليست بزائدة على ما توهمه بعضهم
 (أم من عبرتي كنت أشرب) لما
 اعتقد التساوى بين الدمع والجائر
 ترك التشبيه الى التشابه (ويجوز)
 عند ارادة الجمع بين شئين في أمر
 (التشبيه أيضا)

لانهما وان تساوياني وجه الشبه بحسب قصد المتكلم الا انه يجوز له أن يجعل أحدهما مشبها والاخر مشبها لغرض من
الاعراض وسبب من الاسباب مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه (٢٠٥) (كشبهه غرة الفرس بالصبح وعكسه)
أي تشبيهه الصبح بغرة الفرس

(متى أريد ظهور منير في مظلم
أكثر منه) أي من ذلك المنير من غير
ان يقصد الى المبالغة في وصف غرة
الفرس بالضياء والانبساط وفوط
التلا أو نحو ذلك اذ لو قصد ذلك
لوجب جعل الغرة مشبها والصبح
مشبها به (وهو) أي التشبيه
(باعتبار الطرفين) المشبه والمشبه
به أربعة أقسام لانه (أما تشبيه
مفرد بغيره وهما) أي المفردان
(غير مقيدين كشيء الخلد بالورد
أرمقيدان كقوله) لمن لا يحصل
من سعيه على طائل (هو كالراقم
على الماء) فالمشبه هو الساعي
المقيد بأن لا يحصل من سعيه على
شيء والمشبه به هو الراقم المقيد
بكون رقبته على الماء لان وجه الشبه
هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو
موقوف على اعتبار هذين القيدين
(أو مختلفان) أي أحدهما
مقيد والاخر غير مقيد (كقوله
والشمس كالمرأة في كف الاشل)
فالمشبه به أعني المرأة مقيد بكونه
في كف الاشل بخلاف المشبه
أعني الشمس (وعكسه) أي تشبيه
المرأة في كف الاشل بالشمس
فالمشبه مقيد دون المشبه به (وأما
تشبيه مركب بمركب) بأن يكون
كل من الطرفين كقيمة حاصلة من
مجوع أشياء قد تضاعفت وتلاصقت
حتى عادت شيئا واحدا

التمثيل للتشبيه بما أحد الطرفين أكل مع انه لم يقصد الا لحاق بل التشابه بعد التمثيل له
بما لا ضربية لأحد الطرفين على الآخر فتأمل اه أطول وفي القنري فان قلت قوله فن مثل
يدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه فيتنافسان قلت لم يقصد بقوله فن مثل التشبيه
كما لا ينبغي على المتأمل ولولم فقد صرح بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشئيين في امر
فأول الكلام أسلوب والثاني أسلوب آخر فلا محذور اه وجعل بعضهم في الكلام حذف
والاصل فن مثل ما في الكأس تسكب عيني ومن مثل ما تسكب عيني أشرب فيكون ذلك
بيانا لقوله تشابه الخ (قوله لانهما الخ) وقال في الاطول لان أداة التشبيه قد تستعمل
لجزء قصد التشريك (قوله متى أريد الخ) يرجع لكل من تشبيه غرة الفرس بالصبح
وعكسه (قوله اذ لو قصد ذلك) أي ما ذكره من المبالغة في وصف الغرة لوجب جعل الغرة
مشبها والصبح مشبها به أي لوجب الحكم بذلك تحقيقا لا مجرد جعل الغرة والصبح كذلك
في العبارة لوجود هذا عند عدم القصد أيضا بأن أريد مجرد ظهور منير في مظلم أكثر منه
والمراد وجب ذلك اذ الم يرد قلب التشبيه أي ووجب عكس ذلك اذا أريد ولو صرح
بذلك لكان أوضح فتأمل (قوله وهو الخ) شروع في أقسام التشبيه بعد الفراغ من
الاركان والغرض منه (قوله باعتبار الطرفين) أي افراد او تركيبا وتقدم تقسيمه
باعتبارهما محسوبة وعقلية (قوله أربعة أقسام) أولها قسمه المصنف الى أربعة
أقسام والثالث والرابع ككل منهما قسمان يعلم انقسامهما اليهما من بيان
تقسيم الاول الى الاقسام الاربعة فاكتفى به ولم يذكر تقسيمهما وأما الثاني فيحتمل
القسم الى الاربعة عقلا وكتانه لم يوجد بهذه الاقسام لعدم وجوده سقط قسمان
من القسم الثالث وقسمان من القسم الرابع فالاقسام العقلية ستة عشر حاصلة
من ضرب أربع في أربع والواقعية تسعة ومن البين أن تقسيم الطرفين بستة لم
تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين وبالعكس وهكذا الحال في الوجه والأداة والغرض
فالمصنف يقسم تارة الطرفين مثلا ويترك تقسيم التشبيه باعتبارها وتارة يعكس اعمالا
للطرفين ويجريد للسؤل وتفننا في البيان وأما تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين فتساع
أنه علم من تقسيم الوجه المركب باعتبار الطرفين فلزيد الاهتمام بالتشبيه الذي وجهه
مركب فانه ما به التفاضل بين البلاء والتفاضل بين الخطباء والتشبيه على الفرق بين
المركب والمفرد المقيد فانه أحوج شئ الى التأمل واعمال الذكاء كذا في الاطول (قوله
أو مقيدان) قال في الاطول ولا ينبغي بالمقيد ما ذكره قيد بل ما المقيد مدخل في التشبيه
ألا ترى أنه جعل من غير المقيد قوله تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن مع أن اللباس
موصوف لانه لا دخل في وجه الشبه لهذا الوصف فانه في الاطول ثم جوز أن يكون
الطرف في الآية من المفرد المقيد فراجع (قوله هو التسوية الخ) الاوضح هو استواء
الفعل وعدمه (قوله بخلاف المشبه) فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال

حركاتها يكون مقيداً قلت الحركة انما لاحظ في وجه التشبيه فلا تعتبر قيداً للمشبه قد يرى
 اه فترى وفيه نظر لأن ملاحظة الحركة في وجه التشبيه تستدعي ملاحظة في الطرف
 والاحسن الجواب بأن الحركة لما كانت لازمة للشمس غير منفكة عنها أبداً كانت كأنها
 جزء من مفهومها وليست بقيد خارج تأمل (قوله بيت بشار) الاضافة للعهد (قوله
 والفرق) أي التمييز المفرد والمركب في التركيب المخصوص أي بيان أن ما فيه مفرد
 مقيداً ومركب واهـ المراد الفرق من حيث التصور له هو أنه كذا في سم وكتب أيضاً
 قوله والفرق بين المركب الخ اذ يلتبس التقييد بالتركيب فان كان هنالك أمر واحد هو
 الاصل فيما يقصد من المشبه أو المشبه به وكان ما عداه متممة وتبعاله في الاعتبار كان مفرداً
 مقيداً والا كان مركباً اهـ حفيد (قوله كيف تصور) أي قائلين تعجباً كيف تصور
 مضارع التصوير مجهول يقال صورته فتصوره والشارح جعله مضارعاً محذوف التاء اهـ
 أطول (قوله أي تصور) أي تشكّل (قوله تزيانها را الخ) بدل من تزيان وجوه
 الارض بدل مفصل من مجمل أو عطف بيان كذا في بس (قوله زهر) كعمرجع زهرة كثيرة
 وبركة اهـ أطول والظاهر من قوله لان الارض را با خضرارها أنه جل الزهر على النبات مجازاً
 مرسل أو استعارة قاله الفري (قوله الربا) جمع ربوة بالضم وجاءت كرجة اهـ أطول
 وفي الحفيد الربوة بفتح الراء وبالهمزة التل فتلخص أن راءها مثلثة (قوله خصها) أي زهر
 الربا (قوله لانها أنضر الخ) قال في الاطول ويمكن أن يقال خصها لانها تخالطها الشمس
 في أول طلوعها وتشبه أول النهار بالليل المقمر أظهر لان نور الشمس فيه أضعف (قوله
 ولانها المقصود بالنظر) أي في قول الشاعر * تقصينا نظريكم تزيان وجوه الارض
 هذا مراده فيما يظهر كذا بخط شيخنا البراسي اهـ سم وكتب أيضاً قوله ولانها
 المقصود بالنظر لان الشخص يبدأ بالنظر العالي (قوله أي ليل ذوقر) لا يقال هذا
 يستلزم أن المشبه به مركب فني جعله مفرداً نساح كما قال في المطول لاننا نقول
 الوصف أو الاضافة لا تنفع الافراد لما سبق أن المراد بالتركيب هو الهيئة
 الحاصلة من عدة أشياء والمشبه به ههنا ليس كذلك أفاده الفري (قوله قد نقصت
 من ضوء الشمس) من زائدة في المفعول أو التقدير نقصت شيئاً من ضوء الشمس (قوله
 يضرب) أي يميل (قوله فالمشبه مركب) وهو النهار الموصوف بمركب (قوله وأيضاً
 الخ) لم يعد تشبيه المتعدد بالمتعدد قسماً من الاقسام السابقة في قوله وهو باعتبار الطرفين
 اما تشبيه مفرد بمفرد الخ بأن يقال واما تشبيه متعدّد بمتعدد لانه كتشبيه المفرد بالمفرد
 حقيقة فلا معنى لجعله قسماً اهـ فترى قال سم لأن تقول الظاهر أن الواحد
 في المتعدد قد يكون مفرداً مقيداً وغير مقيد ومركباً قال لان لا يخرج عن الاقسام
 السابقة لانه كتشبيه مفرد بمفرد حقيقة أو كتشبيه مركب بمركب حقيقة أو كتشبيه
 مختلفين وكتب أيضاً مانصه هذا التقسيم لا يناسب التقسيمات الاخر لانها كانت

(كما في بيت بشار) كأن مشار
 النقع على ما سبق تحقيقه (واما

تشبيه مفرد بمركب كـ كما مر

من تشبيه الشقيق) وهو مفرد

بإعلام ياقوت نشرن على رماح من

فربجد وهو مركب من عدة

أمور والفرق بين المركب والمفرد

المقيد أحوج شئ إلى التأمل

فكثيراً ما يقع الالتباس (واما

تشبيه مركب بمفرد كـ قوله

يا صبا حي تقصينا نظريكم) في

الاساس لتقصيته بلغت أقصاه أي

اجتهدا في النظر والبلغا أقصى

نظريكم (تزيان وجوه الارض كيف

تصور) أي تصور في حذف التاء يقال

صورته الله صورة حسنة فتصور

(تزيانها را مشمس) أي ذا شمس

لم يستمر غيم (قد شبه) أي خالطه

(زهر الربا) خصها لانها أنضر

وأشد خضرة ولانها المقصود

بالنظر (فكثيراً ما هو) أي ذلك النهار

الشمس الموصوف (مقمر) أي

ليل ذوقر لان الارض را با خضرارها

قد نقصت من ضوء الشمس حتى

صار يضرب الى السواد فالمشبه

مركب والمشبه به مفرد وهو المقمر

(وايضاً) تقسيم آخر لتشبيهه

باعتبار الطرفين

وهو انه (ان تعدد طرفاه فاما

ملفوف) وهو أن يؤتى أولا

بالمشبهات على طريق العطف

أو غيره ثم بالمشبه به كذلك

(كقوله) في صفة العقاب بكثرة

اصطياد الطيور (كان قلوب الطير

رطبا) بعضها (وبابسا) بعضها (الذي

وكرها العناب والحشف) هو أردأ

القر (البالي) شبه الرطب الطرى

من قلوب الطير بالعناب واليابس

العقيق منها بالحشف البالي اذ ليس

لا اجتماعهما هيئة مخصوصة بعقد

بها ويقصد تشبيهها لأنه ذكر

أولا المشبهين ثم المشبه بهما على

الترتيب (أو مفروق) وهو أن يؤتى

بشبه ومشبه به ثم آخر (كقوله

النشر) أي الطيب والرائحة

(مسك والوجوه ذنا) ويرى أطراف

(الكف) وروى أطراف البنان

(عن) هو شجر أجري (وان تعدد

طرفه الاول) يعني المشبه دون

الثاني (فتشبيه التسوية كقوله

صدع الحبيب وحلى) كلاهما

كاللبيالي وان تعدد طرفه الثاني

يعني المشبه به دون الاول (فتشبيه

الجمع كقوله)

يات نديا إلى حتى الصباح

أعني مجدول مكان الوشاح

(كأنما ييسم) ذلك الأغيد أي

الناعم البدن (عن أولو منضد) أي

منظم (أو برد) هو حب الغمام

(أو أفاح) جمع الخوان

تقسيمات للتشبيه الواحد وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة اذ لا تعدد طرفاته واحد
وأيا ليس من وظائف البيان بل هو من افراد اللف والنشر الذي هو من الصنائع
البدئية وكان وجه التعرض له أن الملفوف ربما يلتبس بتشبيهه من كبر تركيبه وبديهته
يتعرض للمفروق وأن لا التباس فيه ولا يخفى أن الملفوف والمفروق لا يختصان بالطرف
بل يجريان في الوجه أيضا اه أطول (قوله) وهو أن يؤتى أولا بالمشبهات (الخ) تبع فيه
الشارح المصنف ويجب أن يقال أو بالعكس لئلا يخرج نحو كالعناب والحشف البالي
قلوب الطير رطبا وبابسا وقوله أو غيره كأنه أراد به مثل قولنا كالقمر من زيد وعمر
اذا أراد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر بقية اه أطول (قوله) في صفة
العقاب) أي وصفه وهو مؤث (قوله) رطبا بعضها وبابسا بعضها) لا يخفى أن رطبا
وبابسا حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كأن فاتجه أن الحال
يجب أن تكون مطابقة لأصاحبها في التذكير والتأنيث وقد انهدمت ههنا حيث لم يقل
رطبة وبابسة فأشار الشارح بقوله رطبا بعضها وبابسا بعضها إلى دفعه لكن ظاهره
يقتضي حذف الفاعل وبقاؤه لا يجوز البصريون وبعض الكوفيين اللهم الا
أن يريد أن تفصيل الحال لفظا يستدعي تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز ترك تأنيثها فان
الرطوبة بالنسبة إلى بعض واليبوسة بالنسبة إلى آخر والظاهر أن يقال التقدير قسميا
رطبا وقسميا بابسا اه فترى وقد جعل صنيع الشارح على بيان المعنى فلا ينافي هذا
الظاهر (قوله) وكرها) هو عش الطائر وان لم يكن فيه اه أطول (قوله) اذ ليس (الخ)
تعديل لمحذوف أي وليس هذا من المركب اذ ليس (الخ) (قوله) الا أنه (الخ) الا قرب انه
راجع إلى قوله شبه الرطب (الخ) (قوله) النشر) أي نشر تلك النساء (قوله) أي الطيب) أي
طيب الرائحة وذكرها وقوله والرائحة أي الذكية الطيبة (قوله) مسك) أي نشر مسك
اه أطول أو المراد نفس المسك فيكون فيه مبالغة حيث جعل الرائحة ذات رائحة
كالمسك (قوله) أطراف البنان) فالإضافة بيانية اه أطول (قوله) فتشبيه التسوية)
للتسوية فيه بين مشبهات (قوله) وحلى) كأنه أراد أحوالي فصيح أن حاله والصدغ
كاللبيالي اه أطول (قوله) فتشبيه الجمع) للجمع فيه بين مشبهات (قوله) مجدول مكان
الوشاح) أي ضاهر الخواصرتين والبطن لأن ذلك موضع الوشاح وهو جلد يرفع بالجواهر
ونحوها يشد في الوسط كذا في عرق (قوله) الوشاح) بالضم والكسر كما في القاموس
ويقال اشاح واشاح (قوله) كأنما ييسم) ييسم كضرب يضرب وابتسم وتبسم وهو
أقل الضحك وأحسنه اه أطول وضمن ييسم معنى يكشف فعداه بعن (قوله) أي
الناعم البدن) الانسب ذكر هذا التفسير بعد قوله أعني (قوله) أو أفاح) بفتح الهمزة
أصله أفاحي مجذوف الالف والنون وقد لا تشدد الألف جمع الخوان بالضم ويقال خوان
وهو البابونج كذا في الاطول وكان حذف الياء وقفا جار على ترك تشديد الياء فيكون

كالوقوف على قاض (قوله وهو ورد له نور) اعلم ان الشجر ما تقدم من الاسنان كما
 في الصحاح والاقحوان نبت طيب الريح حو اليه ورق أبيض ووسطه أصفر كما في الصحاح
 فتشبيه الاسنان بالاقحوان باعتبار لون ما حو اليه من الورق وحسن انتظامه مع قطع
 النظر عما في الوسط من الاصفر هذا هو الاقرب (قوله شبه ثغره) أي أسنانه بثلاثة
 أسماء الا أنه أورد كلمة أو تنبيه على أن كلامه شبه به على حدة وكلمة أو للتسوية لا للايهام
 حتى يرد أنه ينبغى الواو في وجهه بأن أو بمعنى الواو وكيف تجعل بمعنى الواو وهي أحسن
 من الواو لخلوه عن وصمة ايهام جعل المجموع مشبه به ونظري كونه من باب التشبيه بأن
 المشبه أعني الشجر غير مذكور لفظا ولا تقديرا وأجيب بأن تشبيهه بثلاثة أشياء ضمنى
 لان تشبيهه بالتبسم بالتبسم عن أحد الثلاثة يستلزم تشبيه الشجر بأحدها كذا في الاطول
 (قوله وباعتبار وجهه) يعني باعتبار وجهه له ثلاثة تقسيمات أو ليات الاول هو تمثيل
 وغير تمثيل والثاني هو مجمل ومفصل والثالث هو قريب وبعيد (قوله اما تمثيل واما غير
 تمثيل) لا يرد أنه تقسيم للشيء الى نفسه وغيره لان التمثيل يرادف التشبيه يشهد لذلك
 كلام الكشاف حيث يستعمل استعمال التشبيه لانه مشترك بين مطلق التشبيه وأخص
 منه وما هو نفس المقسم المعنى الاعتم والقسم ما هو أخص فلا اشكال وجه هذا اندفع
 أيضا أن تعريفه بقوله وهو ما وجهه منتزع من متعدد غير منعكس لخروج بعض أفراد
 التمثيل عنه اه اطول (قوله منتزع من متعدد) لا يخفى أن الانتزاع من المتعدد
 لا يقتضى كون التعدد في طرف التشبيه ولو سلم فلا يستلزم التعدد التركيب فلا يرد على
 الشارح شيء في تمثيله التمثيل بما طرفاه غير مركبين كتشبيه الثريا بالهنة وقد اذبحوا زان
 يكون وجه الشبه الهيئة الحاصلة من متعدد هو أجزاءه ويؤيد ذلك ما ذكره بعضهم أن
 الخلقة الهيئة الحاصلة باجتماع الشكل واللون وأما قول المصنف ان التمثيل يستلزم
 التركيب فلا يضر نالان مراده الاستعارة التمثيلية المفسرة بالمركب الذى شبهه معناه
 المقصود بالاصلي على ما صرح به المصنف في الايضاح نعم الفرق بينهما وبين التشبيه التمثيلي
 بدون الاستعارة خفي والظاهر الموافقة بينهما في افراد الطرفين وتركيبهما اه ملخصا من
 حواشي الحنفية على المطول والمختصر وفي الاطول ما نصه وتقييد مثال التمثيل على
 كلام السكاكي حيث قال كما في تشبيه مثل اليهود واطلاقه على كلام الجوهري حيث
 قال كما ترجم الشارح الحق على أن جعل ما متر عبارة عن جميع أمثاله ذكرت لوجه
 الشبه المركب بأقسامها من مركب الطرفين ومفردهما ومختلفهما وخالفه السيد السند
 بدعوى أن التمثيل مخصوص بما طرفاه مركبان وادعى أن تعريفه بما وجهه منتزع من
 متعدد يتبادر منه المنتزع من متعدد في طرفي التشبيه لا المركب من متعدد هو أجزاءه
 والاقبال مركبان متعدد فخرج منه ما ليس طرفاه مركبين فلم يتناول ما متر الا ما تركب
 طرفاه وتوره بأن المصنف قد على السكاكي جعل التمثيل على سبيل الاستعارة من

وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة أشياء
 (وباعتبار وجهه) عطف على قوله
 باعتبار الطرفين (اما تمثيل وهو ما
 أي التشبيه الذى (وجهه) وصف
 (منتزع من متعدد)

الاستعارة الحقيقية بأن التمثيل يستلزم التركيب المنافي لاندراجها تحت الاستعارة
 الحقيقية المدرجة تحت المجاز المفرد ومباني المخالفة غير سديدة أما حديث التبادر
 فمنوع وإنما اختير الانتزاع على التركيب ليعلم أن المدار على التركيب الاعتباري
 والهيمية الانتزاعية لا على التركيب الحقيقي ولينناول المركب من متعدد هو أجزاءه ومن
 متعدد في الطرف وكذا سندرد المصنف على السكاكي ضعيف لأنه رد كون التمثيل
 على سبيل الاستعارة كذلك وقد وجد في كلام السكاكي تخصيص الاستعارة التمثيلية
 بالمركب ولا يلزم منه تخصيص التمثيل بمعنى التشبيه بالوجه المركب بما طرفاه مركبان نعم
 جعل الشارح في تعريف المجاز المركب باللفظ المستعمل فيما شابه معناه الأصلي
 تشبيه التمثيل قوله تشبيه التمثيل احترازاً عن الاستعارة في المفرد فلم يخص التمثيل بما
 طرفاه مركبان كيف يحتزبه عن سابقين كلاميه تناقضاً لكن لا يوجب ذلك فساد كلامه هنا
 بل ينبغي أن يحمل ما سيأتي على أن الاحتراز بزيادة تشبيه التمثيل خاص إذ لا بد من
 تقييد اللفظ المستعمل بالمركب أو تقييد تشبيه التمثيل بقيد والفصل بالتخصيص أو على من
 الخس ثم نقول لو كان التمثيل مخصوصاً بما طرفاه مركبان لانتقض تعريف المجاز المركب
 بالاستعارة لفظ مركب لمعنى مفرد شبه معناه بمعنى المركب بوجه شبه مركب إذ قد سبق
 أن التشبيه بهذا الوجه يجب للمفرد مركب اهـ (قوله أمرين أو أمور) فيه إشارة إلى
 نكتة اختيار متعدد على أمور (قوله وقيد الخ) الحاصل أن التمثيل عند الجمهور هو
 التشبيه الذي يكون وجه الشبه فيه مركباً سواء كان حسياً أو عقلياً أو اعتبارياً وهما
 وقد تقدمت أمثله مفصلة وذهب الشيخ إلى أنه يشترط فيه أن لا يكون الوجه المركب
 حسياً والسكاكي إلى أنه يشترط فيه أن لا يكون حسياً ولا عقلياً فيحصر التمثيل عنده
 في المركب الاعتباري الوهمي اهـ سراجي وفي إثبات المخالفة بين الشيخ والجمهور كلام
 لصاحب الأطول فراجع وكتب أيضاً ما نصه قال في الأطول ولما استعمر المصنف
 الأشكال على تعريفه بأنه غير مطرد لأنه يدخل فيه التشبيه في الوصف المنتزع الحقيقي مع
 أنه ليس بتمثيل أشار إلى دفعه بقوله وقيد الخ ووجه الدفع أن هذا التمسك لم يثبت في غير
 كلام السكاكي فجربنا في التعريف على وفاق الجمهور اهـ (قوله أي المنتزع من
 متعدد) كذا فسر الشارح الضمير ونحن نفهمه بالوجه أي قيد الوجه بكونه غير حقيقي
 كما قيده بكونه منتزعا من متعدد لأنه قال السكاكي التشبيه متى كان وجهه وصفاً غير
 حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل فقيد الوجه بقيدين ولم يقيد المنتزع
 من متعدد اهـ أطول (قوله غير حقيقي) بأن يكون اعتبارياً وهماً فإرادته هنا بالحق
 ما يقابل الاعتباري الوهمي والمراد بالاعتباري الوهمي ما يشمل التسميات لعدم
 وجودها عند المتكلمين وكتب أيضاً قوله غير حقيقي هل المراد غير حقيقي في كل من
 الطرفين أو يكفي أن يكون كذلك في أحد الطرفين هذا مما لم يتضح لكن المتبادر الأول

أمرين أو أمور (كأمر) من
 تشبيه الأرباب وتشبيه منار النقع مع
 الاسياق وتشبيه الشمس بالمرآة
 في كنف الأشل وغير ذلك (وقيد)
 أي المنتزع من متعدد (السكاكي
 بكونه غير حقيقي) حيث قال
 التشبيه متى كان وجهه وصفاً غير
 حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور
 خص باسم التمثيل (كما في تشبيه
 مثل اليهود بمنار الجار) فإن وجه
 الشبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ
 نافع مع الكد والتعب في استصحابه
 فهو وصف مركب من متعدد
 وليس بحقيقي

لأنه الفرد الكامل اه أطول (قوله عائد إلى التوهيم) أي الاعتبار اه سم (قوله)
يعني مالا يكون الخ) يحتمل صنفين الشارح حمل قوله وهو بخلافه على بيان غير التثني
عند الجمهور خاصة ويعلم منه غير التثني على مذهب السكاكي وعلى هذا الحمل درج
صاحب الأطول وقال انه أولى ويحتمل حملة على بيان غير التثني على المذهبين وهذا
أقرب إلى عبارة الشارح كما أفاده صاحب الأطول فتأمل (قوله واعتباريا) عطف
تفسيرى اه سم (قوله بل يكون حقيقيا) قال في الأطول المراد بالوصف الحقيقي
ما يكون ما انتزع عنه أوصافا حقيقية والأفاهيمية الانتزاعية أمر اعتباري لا وجوده
(قوله تثني عند الجمهور) لعدم اشتراطهم أن لا يكون الوجه حقيقيا (قوله اما مجمل
وهو ما لم يذكر وجهه) ولا ما يستتبعه ولما كان للمجمل تقسيمان عقبه به ما وفصل بينهما
وبين نفسه والانساب مقام التعليم تقديم الفصل لأنه وجودي ولأنه يندفع طول الفصل
بين القسمين بتدعيمه وكأنه نظر إلى أن المجمل أجل اه أطول (قوله ما لم يذكر وجهه)
أي ذكر اصريحا فلا ينسج الاجال ذكر ما يشعر به نحوهم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين
طرفاها فان قوله المفرغة الخ يشعر بالوجه كما سيأتي (قوله ظاهر وجهه) حل معنى أشار
به إلى تقدير مضاف في المتن لا حل اعراب فلا يقال يلزم حذف الفاعل وهو لا يجوز
(قوله يفهمه) أي يفهم وجهه اه أطول (قوله خفي) لا يخفى أن المراد الخفي
في هذا أنه فلا يخرج من الخفاء عروض ما يوجب ظهوره كما في هذا الكلام فان
وصف الحلقة أظهر وجه الشبهة فلا اختصاص لهذا التقسيم بالمجمل بل يجري في المفصل
أيضا اه أطول ولعل تخصيصه به لظهور الخفاء فيه بحذف وجه الشبهة تأمل (قوله)
لا يدركه) أي لا يدرك وجهه اه أطول (قوله الانطاسة) سواء أدركه بالبداهة
أو بالتأمل فالنفسير للتشبيه وتسميته بالظاهر والخفي تسمية له بحال الوجه وجوز الشارح
كونه تفصيلا للوجه بارجاع الضمير إلى الوجه وبأباه كونه قوله وأيضا منه تقسيم للتشبيه
قطعا اه أطول وقد يوجه التجوز بأن تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار
الوجه (قوله قول من وصف الخ) أي لما سأله عنهم الجراح أيهم انجسداي أشجع
(قوله وذكر جارا لله) لاتنفي بين ما ذكره وما ذكره الشيخ بل هما يجتمعان على الصدق
نواردا وبطريق أخذ المتأخر عن المتقدم اه أطول (قوله عن بنها) هم ربيع الكامل
وعجارة الوهاب وقيس الحنظلي وأنس الفوارس فهم أربعة ومنه تعلم أنه كان على
الشارح أن يزيد لابل فلان مرة ثالثة (قوله شككتهم) أي فقدتهم (قوله ان كنت
أعم أيهم أفضل) أي استفهامية فاعني ان كنت أعلم جواب هذا الاستفهام أو موصولة
مبنية على الضم لوجود الأضافة وحذف صدر الصلة لكن الأول هو المناسب لا يسم
التي في السؤال (قوله المفرغة) قال في القاموس حلقة مفرغة مصمتة وقال فيه
المصمت الذي لا جوف له اه وقال بعضهم المفرغة أي المصبوبة في قالب بعد ان

بل هو عائد إلى التوهيم (واما غير
تثني وهو بخلافه) أي بخلاف
التثني يعني مالا يكون
وجهه منتزعا من متعدد وعنده
السكاكي مالا يكون منتزعا من
متعدد ولا يكون وهميا واعتباريا
بل يكون حقيقيا فتشبيهه الثريا
بالعقود المنورة تثني عند الجمهور
دون السكاكي (وأیضا) تقسيم
آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو
أنه (اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه
فنه) أي من المجمل ما هو (ظاهر)
وجهه وأقن الوجه الغير المذكور
ما هو ظاهر (يفهمه كل احد)
من له مدخل في ذلك (نحو زيد
كلاسه) ودون منه خفي لا يدركه الا
الخاصة كقول بعضهم) ذكر الشيخ
عبد القاهر أنه قول من وصف بنى
المهلب للجراح لما سأله عنهم وذكر
جارا لله أنه قول الانبارية فاطمة بنت
انطرب وذلك انها سئلت عن
بنها أيهم أفضل فقالت عمارة لابل
فلان لابل فلان ثم قالت شككتهم
ان كنت أعلم أيهم أفضل (هم)
كالحلقة المفرغة

لا يدري أين طرفاها أي هم متناسبون في الشرف) يتنوع تعيين بعضهم فاصلا (٢١١) وبعضهم أفضل منه (كأنها) أي الحلقة

المفرغة (متناسبة الأجزاء

في الصورة) يتنوع تعيين بعضها

طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة

مصمتة الجوانب كاللائرة (وأياضا

منه) أي من المجمل وقوله منه دون

أن يقول وأيضا أما كذا وأما

كذا اشعار بأن هذا من تقسيمات

المجمل لا من تقسيمات مطلق

التشبيه أي ومن المجمل (ما لم يذكر

فيه وصف أحد الطرفين) يعني

الوصف الذي يكون فيه إيماء إلى

وجه الشبه (شعور ببدأ أسد ومنه)

أي المجمل (ما ذكر فيه وصف المشبه به

وحده) أي الوصف المشعر بوجه

الشبه كقولها هم كالحلقة المفرغة

لا يدري أين طرفاها (ومنه ما ذكر

فيه وصفهما) أي المشبه والمشبه به

كليهما (كقوله صدفت عنه) أي

أعرضت (ولم تصدف مواهبه

عني وعأوده ظني فلم يحجب كالغيث ان

جئته وإفالك) أي أنك (ريقه)

يقال فعله في روق شبابه وريقه أي

أوله وأصابه ريق المطر وريق كل

شيء أفضل (وان ترحلت عنه بلج

في الطلب) وصف المشبه أعني

المدح بأن عطايا دافئة عليه

أعرض أولم يعرض وكذا وصف

المشبه به أعني الغيث بأنه يصيبك

جئته أو ترحلت عنه والوصف ان

مشعر ان بوجه الشبه أعني

الافاضة حالي الطلب وعدمه

وحالي الاقبال عليه والاعراض عنه (وأما فصل)

عطف على قوله أما مجمل (وهو ما ذكر

أذيب ما هي منه وفي سم قوله المفرغة أي المسموكة وكأنه عبر بالافراغ الذي هو صلب أصل الحلقة المذاب في قالب لا تهاو كذلك يكون مجتمعا لاخلل بين أجزائه ولا انفراج (قوله طرفاها) المراد طرفها الأعلى والأسفل الملائمان للافضل والادنى وإذا لم يعلم الأعلى والادنى لم يعلم الوسط اه أطول وكتب أيضا قوله طرفاها قال في العروس ويرد عليه أن الحلقة المفرغة ليس لها طرفان وجوابه أن السالبة المهمة لا تستلزم وجود موضوعها اه يس (قوله مصمتة الجوانب) أي والجوف وهو تقسيم لقوله مفرغة قال سم واهل التقييد بالجوانب لدفع توهم أن يراد بالمصمتة مصمتة الجوف فقط فان ذلك صادق مع وجود انفصال في بعض جوانبها فبين هذا القيد أن الاتصال شامل لجميع أجزائها فلا يتبين لها طرف لانها إذا لم تكن مصمتة الجوانب كان موضع الانفراج منها طرفا ومقابله وسطا اه وقوله واهل التقييد بالجوانب أي حيث قال مصمتة الجوانب ولم يقل مصمتة بدون ذلك مضاف إليه (قوله وأيضا) قال في الأطول أيضا جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف تقديره آخر تقسيم للمجمل أيضا أي عاد عودا وفائدة التشبيه على أنه استئناف تقسيم للمجمل وليس تقسيما للخي ومنه يعلم أن المعارضة قد تدخل بين العاطف والمعطوف وأما ما قال الشارح ان اختيار منه ومنه دون اما وما لا لا شعاعا بأنه من تقسيمات المجمل دون مطلق التشبيه فليس مما يعتد به لانه لا مجال لتوهم أنه تقسيم مطلق التشبيه اذ لا معنى لتوسط تقسيم بين قسمي تقسيم بل الوجه أن لا يحصر فيما ذكره اذ يمكن قسم آخر هو ما ذكر فيه وصف المشبه فقط فلذا لم يأت بآداة الحصر ولم يجعل التقسيم رباعيا لعدم الظفر به في كلامهم ولا يخفى جريان هذا التقسيم في المنفصل وكأنه لم يمتنع له لانه لم يوجد اذ لا معنى ليراد ما يشعر بوجه الشبه مع ذكره اه (قوله لا من تقسيمات مطلق التشبيه) أي فلنقط منه يدفع ما يوهمه لفظ أيضا المأني به في صدر تقسيمات مطلق التشبيه من أن هذا تقسيم لمطلق التشبيه (قوله ما لم يذكر الخ) انما أقدم العدمي على ما هو وجودي في الجملة وقدم ما هو وجودي في الجملة على الوجودي الصرف مع أن حق التعليم يقتضي العكس حفظا للاقسام عن وقوع فاصل بينها ولو بالمثال اه أطول (قوله يعني الوصف الخ) كما يؤمى إليه اضافة الوصف إلى أحد الطرفين لاشعارها بأن المراد وصف يذكرك له من حيث أنه طرف أشار إلى ذلك في الأطول وتخرج عاذا كزيد العالم أسد اذ لا إيماء في العالم إلى الجراءة (قوله نحو زيدا أسد) تمثيل لما يذكرك الخ (قوله كقولها هم كالحلقة الخ) فان قولها المفرغة لا يدري أين طرفاها مشعر بالوجه كما بينه سم (قوله ولم تصدف) من حدث ضرب اه أطول (قوله مواهبه) بفتح الباء وضمة هاء مفعولا أو فاعلا لقوله لم تصدف فانه جاء متعديا ولا زما كذا في بس لكن النصب انما يأتي على قراءة تصدف بالتحية (قوله ريقه) أصله ريق (قوله وريق كل شيء أفضل) والاحسن هنا ارادة هذا المعنى أعني الافضل (قوله وهو ما ذكر

وحالي الاقبال عليه والاعراض عنه (وأما فصل)

وجهه) قال في الاطول لما كان في هذا التعريف تسامح يجعل ما ذكر مما يستتبع وجهه
مكان الوجه داخل فيه ذكر وجهه وكان ذلك التسامح مبنيا على تسامح آخر منه على هذا
للتسامح وعلى منشاءه انما هو التعريف عن الابهام فقال وقد يتسامح الخ والتسامح
جعلته اشارة الى التقسيم بعد التعريف يعني المفصل قسمان ما ذكر فيه وجه الشبه حقيقة
وما ذكر فيه وجه الشبه تسامحا (قوله وأدعى) وصف أدعى بالصفاء منى عن كثرة
بكائه لاشعاره بانفسال المنبع وزوال ما يكدر اللمع منه بسبب كثرة ما ينزل من المدامع
وبهذا اندفع انه لا كبير مدح في وصف الادمع بالصفاء (قوله وقد يتسامح) أى يتجاوز
اما على طريق مجاز الحذف أو المجاز المرسل اهـ لكن قال في الاطول ان ارتكاب طريق
المجاز ليس تسامحا (قوله بذكر ما) أى ملزوم (قوله مكانه) أى في مكانه بأن يوثق به على
طريقته من ادخال في عليه ليخرج بذلك ذكر الوصف المشعر بالوجه (قوله للكلام) أى
في شأنه (قوله لا الخلاوة) قال في الاطول ولا يبعد أن يجعل وجه الشبه نفس الخلاوة
ويجعل ثبوته في المشبه على سبيل التخيل كما في تشبيه السنبة بالنجم والبدعة بالظلمة (قوله
مبتذل) تفسير اقريب وكذا قوله الاتي غريب تفسير ليعيد كما هو صريح الايضاح على
ما في يس وكتب أيضا قوله مبتذل الابتذال الامتهان وهو يقتضى كثرة الاستعمال
فيفيد انه لو كان الانتقال فيه من غير تدقيق نظر لكن اتفق انه لم يكثر استعماله ليس منه
وليس مراد ابدليل تعريفه فالحق ان القريب المبتذل شامل لصورتين ما كثر استعماله
وما لم يكثر بقيد أن يسهل الانتقال في كل منهما من المشبه الى المشبه به فذكر الابتذال
ليس للاخراج بل نظر للغالب اذ يغلب في القريب الابتذال اهـ وفي الاطول تفسير
الابتذال بعدم الصيانة بأن يناله كل أحد بمجرد توجهه اليه فلا يمنع منه احتياج الى
تدقيق نظر وهو بهذا التفسير لا يقتضى كثرة الاستعمال فلا يرد ما (قوله وهو ما ينتقل
فيه) والمتنقل هو المتكلم الذى هو مراد التشبيه ويلزم قرب انتقاله قرب فهم السامع
(قوله لظهور وجهه) فيه بحث لانه ان أريد بظهور الوجه ظهوره في نفسه يرد عليه ان
ذلك لا يستلزم ظهور الانتقال من المشبه الى المشبه به فانه يجوز أن يكون ثبوته للطرفين
غير ظاهر وان أريد بظهور ثبوته للطرفين ففيه أن كونه جليا لا يستلزم ذلك ويمكن أن يقال
قوله لظهور وجهه تعليل على وجه التقييد أى التشبيه المبتذل ما ينتقل الذهن فيه من
المشبه الى المشبه به بشرط أن يكون الانتقال بظهور الوجه وانما يكون كذلك اذا كان
الوجه الظاهر ظاهر الثبوت للطرفين أيضا كذا في الحفيد على المطول والمختصر وعبارة
الاطول قوله اظهور وجهه قيد للتعريف وتحقيقه أن يكون المشبه بحيث اذا نظر العقل
فيه ظهر المفهوم الكلى الذى هو مشترك بينه وبين المشبه به من غير تدقيق نظر والتثبت
الذهن الى المشبه به من غير توقف ولم يكتب بما ظهر وجهه في بادئ الرأى لانه يتبادر منه
الظهور بعد التشبيه واحضار الطرفين وهو لا يكفي في الابتذال بل لابد أن يكون

وجهه كقوله ونفخه في صفاء *
وأدعى كالذكرى * وقد يتسامح بذكر
ما يستتبعه مكانه) أى بأن يذكر
مكان وجه الشبه ما يستلزمه أى
يكون وجه الشبه تابعا لازما في
الجملة (كقوله للكلام الفصل)
هو كالعسل في الخلاوة فان الجامع
فيه لازمه) أى وجهه الشبه
في هذا التشبيه لازم الخلاوة (وهو
ميل الطبع) لانه المشترك بين
العسل والكلام لا الخلاوة نفسه
التي هي من خواص المطعومات
(وأياضا) تقسيم ثالث للتشبيه
باعتبار وجهه وهو أنه (اما قريب
مبتذل وهو ما ينتقل فيه من
المشبه الى المشبه به من غير تدقيق
نظر لظهور وجهه

انتقال من المشبهة الى المشبهة به لظهور وجهه بمجرد ملاحظة المشبهة ثم قال ولا ينتقض التعريف بتشبيه يكون المشبهة به لازما ذهنا للمشبهة مع خفاء وجهه لانه ليس انتقالا لظهور وجهه في بادئ الرأي اه (قوله في بادئ الرأي) جعل القاضى تقديره في آية هو في وقت حدوث بادئ الرأي على حذف مضامين ولك أن تجعله ظرفا قريبا فيستغنى عن حذف المضاف اه أطول (قوله مهموزا) أى في الحال أو بحسب الأصل بأن تكون الهمزة قلبت ياء لانكسار ما قبلها كذا في الأطول (قوله جليا) أى عاما (قوله فان الجملة) أى الجمل اه يس وكتب أيضا قوله فان الجملة الخ قال الحفيد هذا يتم بالنظر الى المفصل الذى ذلك الجمل جزء منه تأمل قال سم وكأنه اشارة الى منبغ أن الجملة أسبق كلما اذرب مفصل يكون أكثر تكرارا على النفس من مجمل فيكون أسبق اليها وجوابه أن المراد المفصل لذلك الجمل بأن يكون جزءا منه والجزء أسبق فليست تأمل (قوله من التفصيل) أى المفصل اه يس (قوله من حيث انه شئ الخ) هذه الثلاثة كلها مجملة لكنهما متفاوتة الرتب في الاجمال (قوله أسهل وأقدم الخ) أما كونه أسهل فلانه ادراك من وجه واحد بخلاف ذلك وأما كونه أقدم فلأن التفصيل تحليل أمر مجمل أو يجمع أمور مجملة وأيا كان فالجملة أسبق (قوله حساس) أى مدرك بالحواس وقوله ناطق أى مدرك للكليات (قوله مع غلبة حضور الخ) فيه نوع مصادرة لأن الغلبة هو الانتقال من المشبهة الى المشبهة به من غير تدقيق نظر فجعل الغلبة جزءا لظهور الذى هو علة الانتقال من المشبهة الى المشبهة به مصادرة والجواب أن حضور الطرفين في الازمنة السابقة على التشبيه وهو المراد بغلبة حضور المشبهة به مستلزم للانتقال من المشبهة الى المشبهة به عند التشبيه (قوله عند حضور المشبهة) لا يخفى ان غلبة حضور المشبهة به عند حضور المشبهة يجتمع غلبة حضور المشبهة به مطلقا فلا تقابل بينهما وبين قوله مطلقا الآن تقيد الغلبة عند حضور المشبهة به فقط لكن لا يساعده المثال أو يجعل التردد يمنع الخلو اه أطول (قوله اقرب المناسبة) أى مثلا اذ قد تكون غلبة الحضور اتفاقا اه أطول (قوله اذ لا يخفى أن الشئ الخ) قيل يشك على ذلك قولهم الضد أقرب خطورا بالبال من غيره قلنا الاشكال اه يس ولعل وجه عدم اشكاله ان التضاد من وجوه المناسبة (قوله أسهل حضور الخ) أى فيسهل الانتقال من أحد المتناسبين الى الآخر لاقتراحهما في الخيال (قوله كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز) أو رد عليه أن الكوز أيضا كثير الحضور مطلقا في ذهن فلا وجه لجعله مما غلب حضوره عند حضور المشبهة لا مما غلب مطلقا والجواب ان كلام الكوز والجرة مما يغلب حضوره عند حضور المشبهة ومما يغلب حضوره مطلقا فصح التمثيل للقسمين بأيم ما شئت فتمثيل كل قسم باحدهما خاصة على سبيل الاتفاق وهذا مما لا ضنة فيه كذا في الأطول (قوله لتكرره) أو لكونه لازما لا يتكرر على الحس أو نحو ذلك (قوله أسهل حضور الخ) أى عند سماع لفظ

في بادئ الرأي) أى في ظاهره اذا جعلته من بدا الامر يد واذا ظهور وان جعلته مهموزا من بدأ فعناه في أول الرأي وظهور وجهه في بادئ الرأي يكون لامرئ اما (لكونه أمر اجليا) لاتفصيل فيه (فان الجملة أسبق الى النفس) من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شئ أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من ادراكه من حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق (أو) لكون وجه المشبهة (قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبهة في ذهن اما عند حضور المشبهة لاقرب المناسبة) بين المشبهة والمشبهة به اذ لا يخفى ان الشئ مع ما يناسبه أسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه (كتشبيه الجرة

الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل) فانه قد اعتبر في وجه الشبه تفصيل ما عني المقدار والشكل الا أن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة (أو مطلقا) عطف على قوله عند حضور المشبهة ثم غلبة حضور المشبهة في ذهن مطلقا تكون (لتكرره) أى المشبهة به (على الحس) فان التكرر على الحس كصورة القمر غير المتخفف أسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا (كالشمس) أى كتشبيه الشمس (بالمرآة المحاورة في الاستدارة والاستدارة) فان في وجه الشبه تفصيلا لما لكن المشبهة به أعنى المرآة

غالب الحضور في الذهن مطلقا ٢١٤ (لمعارضة كل من القرب والتكرار التفصيل) أي وإنما كان قلبه التفصيل في وجه الشبه مع غلبة

حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة
أو التكرار على الحس سببا لظهوره
المؤدي إلى الاستبدال مع ان
التفصيل من أسباب الغرابة لأن
قرب المناسبة في الصورة الأولى
والتكرار على الحس في الثانية
بعارض كل منهما التفصيل
بواسطة اقضاءهما بسرعة الانتقال
من المشبه إلى المشبه به فيصير
وجه الشبه كأنه امر جملي
لا تفصيل فيه فيصير سببا للاستبدال
(وإما بعيد غريب) عطف على أما
قريب مبتذل (وهو بخلافه) أي
مالا ينتقل فيه من المشبه إلى
المشبه به إلا بعد فكر وتدقيق
نظر (لعدم الظهور) أي خلفه
وجهه في بادئ الرأي وذلك أعني
عدم الظهور (أما لكثرة التفصيل
كقوله والشمس كالمرآة) في كف
الاشل فإن وجه الشبه فيه من
التفصيل ما قد سبق ولذا لا يقع
في نفس الرائي للمرآة الدائمة
الاضطراب إلا بعد أن يستأنف
تأملا ويكون في نظره
متمهلا (أو ندور) أي أول ندور
(حضور المشبه به أتم عند حضور
المشبه به بعد المناسبة كما مر) في
تشبيهه بنفسه بنار الكبريت
(وأما مطلقا) عطف على أما عند
حضور المشبه أي وندور حضور
المشبه به مطلقا يكون (أو
وعميا) كناية عن الغوالة (أو
من كخاليها) كعلام باقوت نذر من على رماح من زبرجد (أو) مركبا (عقليا) كمثل الجمار يحمل أسفارا

قر لأن النفس إنما تنتقل بسرعة للألوف المعتاد مع أن افظ قر اسم لذلك الجرم في حالتيه
(قوله غالب الحضور في الذهن) أي لكثرة مشاهدتها فلزم استبدال التشبيه به بسرعة
الانتقال إليها وظهور وجه الشبه فيها وهو الاستدارة والاستدارة (قوله لمعارضة كل
ألم) الأخصر والأوضح لمعارضة غلبة الحضور التفصيل اه أطول (قوله التفصيل)
أي في مقتضاه (قوله أي وإنما كان الخ) فيه إشارة إلى أن قوله لمعارضة متعلق بمحذوف
(قوله بسبب قرب المناسبة) أي في الصورة الأولى وقوله أو التكرار على الحس أي في
الصورة الثانية (قوله في الصورة الأولى) هي غلبة حضور المشبه به في الذهن عند حضور
المشبه (قوله في الثانية) هي غلبة حضور المشبه به مطلقا (قوله وهو بخلافه) أي يعرف
بخلافه (قوله إلى المشبه به) أي من حيث أنه مشبه به فلا ينشأ في ذلك أن تحصل الغرابة
في تشبيهه بالمرزوم باللازم البين حيث يحتاج في استخراج الوجه بينهما إلى دقة نظر وإن كان
الانتقال إلى اللازم من حيث أنه لازم بسرعة على أن هذا خارج بقوله لعدم الظهور
لاعتباره قيدا كما مر في نظيره (قوله لكثرة التفصيل) أي في اجراء وجه الشبه وظاهره ولو
مع الغلبة اه يس (قوله ما قد سبق) وهي الهيئة المشتملة على كثرة التفصيل (قوله
ولذا) أي لكثرة التفصيل في وجه تشبيه الشمس بالمرآة وقوله لا يقع أي الوجه (قوله
الدائمة الاضطراب) إنما قيد بالدائمة ليعضي زمان يتكهن فيه من التأمل والتمهل أي الثاني
اه سم (قوله لا بعد أن يستأنف) أي يحدث ولو قال لا بعد أن يتأمل لكان أخصر
وأوضح وكتب أيضا مانعه أي لا بمجرد نظره إليها (قوله أو ندور حضور المشبه به) لا يقال
أدراك الوجه في المشبه به بل غرابته لا نأقول لا ينالها من حيث تعلق الوجه بالمشبه به
الذي هو مناط الانتقال فهو غريب من تلك الهيئة وكتب أيضا مانعه أي وإذا نذر
حضور المشبه به نذر حضور الوجه من حيث انصاف المشبه به بذلك الوجه (قوله أما عند
حضور المشبه) قد عرفت وجه التردد بينه وبين الدور مطلقا فتذكر اه أطول (قوله
بعد المناسبة) فلا يحصل الانتقال بسرعة (قوله أكونه وهميا) أي فلا يدركه ليشبه به إلا
المتسع في المدارك فيستحضره في بعض الأحيان فيكون أدراكه تعلق وجه الشبه نادرا
غير مألوف وكذا القول في المركب الخيالي وكتب أيضا قوله أكونه وهميا أو مركبا
خياليا أو عقليا أي ولو كان جليا لا تفصيل فيه وبه لم أن قوله فيما سبق لكونه جليا أكثر
لا كافي (قوله أو عقليا) عطف على قوله خياليا لا على قوله مركبا خياليا والا لا كافي به
ولم يذكر وهميا فتدبر فانه دقيق والظاهر أن المركب العقلي إذا كان قليل التفصيل ليس
نادرا الحضور اه أطول (قوله كمثل الجمار الخ) فإن المراد تشبيه القصة بالقصة والقصة
اعتبر فيها كما سبق كون الجمار حاملا لشيء وكون المحول أبلغ نافع وكونه محروم الانتفاع به
وكون الحل عسقة وهذه الاعتبارات المدولة للقصة عقلية وإن كان متعلقها حسيا
ويحتمل أن يكون سماه مركبا عقليا باعتبار الوجه كما سلف وإنما نذر حضور المركب مطلقا

لأن

لأن الاعتبار المشار إليها فيه لا يكاد يستحضرها مجموعة الاطوار فلا يحصل مرة
الانتقال الا نادرا فيكون غريبا (قوله كما مر) متعلق بقوله مطلقا وتنبه له بجميع
أقسامه السابقة ولا يخفى أن كلامه هنا يدل على أن ندور حضور المشبه به مطلقا موجب
لخفاء الوجه سواء كان الوجه جليا أو لا وكلامه سابقا دل على أن كونه جليا مطلقا
موجب لظهور وجهه فبينهما تناف والتحقق أن التشبيه القريب المبني على ما يكون
وجهه ظاهر الكونه جليا أو قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه أو
مطلقا والبعيد الغريب ما يكون وجهه خفيا لكثرة تفصيله أو تفصيل ما مع ندور حضور
المشبه به عند حضور المشبه أو مطلقا اه أطول (قوله أو لقلته تكرر على الحس)
أو عدم تكرر عليه أو عدم تعلق الاحساس به كالعرش والكريسي ودار الثواب
والعقاب واستغنى بذكر قلته التكرار عنهما لانهما أولى بعملية الندور مطلقا ولك أن تجعل
قلته التكرار كناية عن عدم كثرة وتجهل النفي شاملا للجميع اه أطول (قوله سببا لعدم
ظهور وجه الشبه) أي مع أنه يجوز أن يكون وجه الشبه أعم من المشبه به الغريب
بأن يوجد مع غيره كما يوجد معه فلا يلزم غرابته لعدم ندرة وحاصل الجواب أن فرض
الكلام فيما إذا كان وجه الشبه مختصا بالمشبه به الغريب دون غيره مما قد يطلب التشبيه
به أو لم يكن مختصا به لكن انما يوجد فيه أو في مثله في الغرابة وأما أن وجوده فيما لا يندر
حضره وان كان يوجد أيضا في نادرا لحضور كان العدول الى نادرا لحضور مع ابتداء
الوجه ووجوده في غيره عديم الفائدة فلا يكون مستحسنا ولا يدخل في جملة الغريب فانك
لوقت الشمس كالمرأة في كف الاشمل في كونها جرم لم يكن من الغريب لوجود الجزئية
في الجبل مثلا فلا يندر حضورها ولا يسهل كون من الغريب فتدبر اه ع ق وقوله وحاصل
الجواب الخ الظاهر أن هذا جواب آخر مما حصل جواب الشارح فهو أن وجه الشبه
بين الطرفين من حيث أنه وجه بينهما فرع عنهما فلا يعقل الابعاد تعقلهما وان كان من
حيث ذاته قد يوجد مع غيرهما فلا يتوقف تعقله على تعقل المشبه به حتى تكون ندرة المشبه
به سببا لخفاء وجه الشبه لأن ذلك لا من حيث أنه وجه شبه جامع بين هذين الطرفين (قوله
لأنه فرع الطرفين الخ) فان قلت فلم يعلموا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه
كما علوه بندور حضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين
فظهر وجه الشبه وعدمه انما يستدل به اه فنرى (قوله انما يطلب بعد حضور الطرفين
الخ) فتعقله بعد تعقلهما فان قلت ما سبق من أن ظهور الوجه في بادئ الرأي سبب
للانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر يستدعي أن يكون تعقل الوجه
قبل تعقل المشبه به فينا في هذا البيان قلت تعقل الوجه موقوف على ذات الطرفين وسبب
للانتقال من المشبه الى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تنافي اه أطول (قوله
فاذا ندر حضورهما) أي حضور مجموعهما لأن النادر حضوره هو المشبه به وقوله ندر
التفات الذهن الخ أي من حيث تعلق الوجه الجامع بالمشبه به (قوله والمراد بالتفصيل)

وقوله (كما مر) إشارة الى الامثلة
التي ذكرناها آنفا (أو لقلته تكرر)
أي المشبه به (على الحس كتوله
والشمس كالمرأة) في كف الاشمل
فإن الرجل ربما ينقضي عمره
ولا يتنقله أن يرى امرأة في يد
الاشمل (فالغرابه فيه) أي
في تشبيه الشمس بالمرأة في كف
الاشمل (من وجهين) أحدهما
كثرة التفصيل في وجه الشبه
والثاني قلته التكرار على الحس
فان قلت كيف يكون ندرة حضور
المشبه به سببا لعدم ظهور وجه
الشبه قلت لأنه فرع الطرفين
والجامع المشترك بينهما انما يطلب
بعد حضور الطرفين فاذا ندر
حضورهما ندر التفات الذهن الى
ما يجمعهما ويصلح سببا للتشبيه
بينهما (والمراد بالتفصيل)

أى فى وجه الشبه (قوله أن ينظر) أى يتأمل (قوله لشيء واحد) أى فى تشبيه مفرد
بمفرد وقوله أو أكثر أى فى غير تشبيه المفرد بالمفرد وكتب أيضا قوله لشيء واحد أى كالوجه
فى تشبيه الثريا بالعتقود فإنه أشياء اعتبر تضامها من شكل أجزائها ولونها ومقدار
مجموعها والموصوف شيئا واحدا وقوله أو أكثر أى اثنين كما فى الوجه فى تشبيه منار النقع مع
السيوف فقد اعتبر تضامها وصفها والتأمت من لون الغبار والسيوف وحركات
السيوف المختلفة وشكلها من استقامة واعوجاج والموصوف بذلك المجموع اثنان واما
أكثر من اثنين كما فى آية كاه أنزلناه من السماء الآية فان الوجه متعلق بأكثر من اثنين
(قوله بمعنى أن يعتبر الخ) تفسير لقوله أن ينظر الخ (قوله وجودها) أى جميعها وقوله
أو عدمها أى جميعها وكتب أيضا قوله وجودها أى كما فى الوجه فى تشبيه الثريا بالعتقود
الملاحية والوجه فى بيت بشار كأن منار النقع الخ وقوله أو عدمها أى كما فى تشبيه
وجود عدم النقع بالعدم فى نفي كل وصف نافع وقوله أو وجود البعض الخ أى كما
فى تشبيه سنان الرمح بسنان اله ع ق (قوله كل من ذلك) أى الذى كور من
الاعتبارات الثلاثة (قوله على وجهه) أى اثني عشر حاصلة من ضرب الاعتبارات
الثلاثة فى أحوال الموصوف الأربعة الواحد والاثنين والثلاثة والاكثر اه يس وكتب
أيضا قوله على وجوه كثيرة أى فى الوجود اما ان يعتبر أوصاف مختلفة من غير رعاية شيء
آخر كما فى تشبيه الثريا بالعتقود وكفى بيت بشار واما باعتبار جنس فأكثر مع اعتبار
خصوصية فى جنس منها كما فى تشبيه عين الديك بشعر الناري المقدار والشكل والحجرة
فانك لا تريد جنس الحرة بل تعتبر فيها خصوصية بها حسن التشبيه أو جنسين مع خصوصيتين
كما فى تشبيه الشمس بالمرأة فى الاستدارة والاستنارة فانك تريد استدارة واستنارة
مخصوصتين بكونهما فى المرأة وأما العدم فاما عدم كل وصف كما فى تشبيه وجود عدم
النقع بالعدم فى نفي كل وصف نافع واما عدم وصفين مخصوصين كشبيه زيد وعمر فى عدم
الاعطاء وعدم النصح أو عدم وصف واحد وكذا اعتبار البعض عدما والبعض وجودا
اما أن يكون العدم عدم وصف واحد أو عدم وصفين اما مع مطلق وجود الوصف أو مع
وجوده ووجود خصوصية الى غير هذا مما تقررى فى التفصيل اه ع ق (قوله أعرفها)
أى أحسنها وأشدّها قبولا عند أولى المعرفة وجهان ولم يتعرض لغير الاعرف كاعتبار نفي
الجميع ولم يتعرض لأعرف هذين الوجهين ويحتمل أنه الأول ولذا بدأ به كذا فى يس
(قوله أى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها) أى وائس معنى ان تدع بعضها ان تسقطه
وتعرض عنه بالكلمة والأفلايكون المعتبر فى التشبيه الا البعض المأخوذ فان كان
واحدا كان وجهه شبه واحد الاتفصيل فيه وان كان متعددا كان وجهه شبه أمور انظر
فيها واعتبر الجميع وتكون ملاحظة ماتر كته كالعدم فى باب التشبيه اه أطول وكتب
أيضا قوله وعدم بعضها فان قلت فاذا كان المشبه به محالين عدم فيه ذلك الوصف فكيف

أن ينظر فى أكثر من وصف واحد
لشيء واحد أو أكثر بمعنى أن يعتبر
فى الأوصاف وجودها أو عدمها
أو وجود البعض وعدم البعض
كل من ذلك فى أمر واحد
أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر فلذا
قال (ويقع) أى التفصيل (على
وجوه) كثيرة (أعرفها) أن تأخذ
بعضا من الأوصاف (وتدع بعضا)
ترى تعتبر وجود بعضها وعدم
بعضها (كما فى قوله جللت ردينا)

يشبه به في الهيئة الملتزمة من الوجود والعدم قلت المشبه به انما يشبه به بعد التجريد عن
الوصف وبعد اعتبار اتصافه بعدمه فالمشبه به حينئذ امر وهمي فان قلت فيكون وجه
التشبه امر انظريه في أكثر من وصف واعتبر الجميع فليس هناك الاتساع واحد قلت نعم
كذلك عند التحقيق الا انه قسم نظرا الى بادئ الرأي ويزين القسمين لان في القسم
الاول مزيد دقة وفضيلة اعتمال ولذا قدمه اه أطول (قوله رديئة) امرأة كانت
تحسن صنع الرماح وهي امرأة السهور كان أيضا يحسن ذلك (قوله سنالهب) أي لهب له
سنافه ومن اضافة الصفة للموصوف ليصح التشبيه وقوله لم يصل بدخان انما ترك الاتصال
بالدخان ونفاه لانه لا يتم معه التشبيه وظاهر كلامه انه متى اعتبر في الوجه عدم بعض
الافصاف ووجود بعضها كان أعرف حتى انه اذا قيل زيد كعمرو في مجموع الجبن وعدم
الكرم كان من الاعرف وليس كذلك بل انما يكون أعرف اذا كان فيه دقة تحتاج لمزيد
تبينه وحينئذ يكون معنى الكلام ان التفصيل يزداد حسنا عند تدقيق النظر في اسقاط
بعض الافصاف وذلك لان الاقرب اجتماع وجودات لا اجتماع وجود وعدم اه ع في
وكتب أيضا ما نصه اللهب شعله تارة لوهادخان كذا في حواشي السيد (قوله فاعتبر
في اللهب) يشعر بأن المشبه به اللهب وان قوله سنالهب بمعنى لهب ذو سنافه ومن اضافة
الصفة الى الموصوف كذا في مسم (قوله ونفاه) عطف تفسير أي اعتبر عدمه (قوله
وان تعتبر الجميع) أي ان تعتبر وجود جميع الافصاف وهذا أيضا يكون أعرف ان
اعتبرا اجتماع هيئة تحتاج الى تشبه وتدقيق نظر كما في تشبيه الثريا بنقود الملاحظة قال
الفتري فان قلت جميع اوصاف الشيء ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها أحد حتى يتأق أن
تعتبرها في التشبيه قلت ليس المراد باعتبار جميع الافصاف اعتبار جميع الافصاف
الموجودة في المشبه به بحيث لا يشهد منها شيء بل المراد اعتبار جميع الافصاف المحفوظة
في وجه الشبه من حيث الوجود والاثبات اه (قوله وكلما كان التركيب) أي في وجه
الشبه ولو قال وكلما كان التفصيل أكثر كان أوضح وأخصر اه أطول وما مصدرية
ظرفية (قوله من أمور) خبر صكان (قوله ابعده) أي عن الابتداء لبعده تناوله
لما تعلق الناس بل انما يتناوله حينئذ الاذ كما وذلك بشرط كون التفصيل فيه دقة وغرابة
كما في قوله تعالى كما أنزلناه الى قوله بالامس فان الوجه يؤخذ من هذه الجمل كلها فيحتاج
الى مزيد دقة فكون هيئة تركيبة غاية في اللطافة والغرابة (قوله والتشبيه البليغ)
المراد بالبليغ هنا الذي يتخاطب به أذكاء البلغاء أو البليغ بمعنى الواصل الى درجة
القبول من البلوغ بمعنى الوصول وليس المراد به المطابق لمقتضى الحال فان المبتذل قد
يطابق لسوء فهم السامع فاندفع ما يقال البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والمتمم
والتشبيه ليس شيئا من ما فكيف وصف بها ولو سجل على الكلام الذي فيه التشبيه غلبة بلاغة
باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا باعتبار كون التشبيه غريبا أو قريبا فربما كان

يعني ومحاسن سويا الى رديئة
(كان سنانه سنالهب لم يصل
بدخان) فاعتبر في اللهب الشكل
واللون واللمعان وترك الاتصال
بالدخان ونفاه (وان تعتبر الجميع
كما ترى تشبيه الثريا) بعنقود
الملاحية المنورة باعتبار اللون
والشكل وغير ذلك (وكلما كان
التركيب) خياليا كان أرقا
(من أمور) أكثر كان التشبيه
أبعد لكون تفاصيله أكثر
(و) التشبيه (البليغ) ما كان

الطلب مع مخاطب يستدعي تشبيهاً قريباً فلا يكون الغريب بليغاً كذا في الأطول اه
(قوله من هذا الضرب) لم يقل منه لان الظاهر حينئذ عوده الى ما كان تركيبه من
أشياء كثيرة (قوله ولان قيل الشئ بعد طلبه ألد) أي والغريب المذكور لا ينال الا بعد
التأمل والطلب وكتب أيضاً قوله ولان قيل الشئ بعد طلبه ألد ولا تنافي بينهما وبين
ما يستعملونه من ان حصول نفسه غير ترقية الذ فان الطلب لا ينال الا حصول الغريب
المترقب فانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقبه أو من غير وضع بطلب منه ويتروك
منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ الدرجة العليا من اللذة اه أطول (قوله
اذا كان سببه لطف المعنى) أي لا خلافاً في النظم أو في الانتقال فانه اذا كان سببه ذلك
كان التمتع بقدم المعنوي الخلل بالقصاحة فقوله وانما يكون الحد تعالاً اعتراض (قوله
أو ترتيب) أي كما في آية انعام مثل الحياة الدنيا الآية وقوله وبناء ثان على أول تفسير أي
لان المعاني الشريفة يقوى بعضها بعضها ولائم أولها آخرها فاذا كان سبب الحاجة الى
التأمل رد الآخرة لما قبله وعرضه عليه ليقوى به ويتم بها المعنى ويدرك حسن الهيئة
الاجتماعية وتسر النفس بعد ظفرها بالمعنى كان غاية في الحسن (قوله وردت الى
سابق) أي من حيث بناءه عليه فهو واضح لما قبله (قوله بما يجعله غريباً) فيكون هذا
التصريف مانعاً من سببية ظهور الوجه للابتدال (قوله هذا الوجه) مفعول مقدم
وقوله شمس نهاناً فاعل مؤخر هذا هو المتبادر ولو جعل هذا الوجه فاعلاً كناية عن
الشمس وشمس نهاناً مفعولاً كناية عن المدح لكان غاية في اللطف حيث عزل الشمس
عن كونها شمس النهار وجعل كون المحبوب شمس النهار أمراً مقرر (قوله الابوجه)
استثناء مفرغ من الحال تقديره لم تلق هذا الوجه شمس نهاناً متلبسة بشئ الامتلاصة
بوجه ليس فيه حياء اه فنرى (قوله فتشبيه الوجه الخ) أي الذي تضمنه جعل الوجه
أعظم من الشمس لدلالته على المشاركة في أصل الحسن وهذا الجعل تضمنه الحكم بعدم
حياتها حيث اقيمت ولم تستمر منه فالتشبيه المذکور مدلول عليه بطريق الكناية
الاصطلاحية والذي منع من التصريح به شدة زيادة الوجه في الحسن عن الشمس بحيث
لو كان عندها حياء استرت وبسببها منه اذا بداف كانه يقول هذا الوجه كالشمس في أصل
الحسن فقط وهذا كله على الاحتمال الاول في لم تلق (قوله الآن حديث الحياء) أي نفي
الحياء عن الشمس في اقيما وجه المحبوب (قوله أخرجه الى الغرابة) لان ادراك وجهه
على وجه زيادته في وجه المحبوب وبالوجه النهائية فيه غريب (قوله غير مصرح) تفسير
الكنى (قوله وعارضته) تفسير (قوله فهو فعل ينبئ عن التشبيه) أي فيكون التشبيه
مصرحاً اه أطول وغيره (قوله عزماته) جمع عزمة للمرة من العزم وهو ارادة الفعل مع
القطع عليه وقوله ثواباً من ثقبه بمعنى خرقة أي نوافذ في الامور كالنجم الذي يخرق الظلمة
ويتقد فيها وقال الشارح أي لو اعمأوا كانه جعله من ثقب النار أي اتقدت اه أطول

(قوله)

من هذا الضرب) أي من
البعيد الغريب دون القريب
المبتذل (الغرابية) أي لكون
هذا الضرب غريباً غير مبتذل
(ولان قيل الشئ بعد طلبه ألد)
وموقعه في النفس أطف وانما
يكون البعيد الغريب بليغاً
حسناً اذا كان سببه لطف المعنى
ودقته أو ترتيب بعض المعاني على
بعض وبناء ثان على أول ورد
تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل
وقد تصرف في التشبيه
(القريب) المبتذل (بما يجعله
غريباً) ويخرجه عن الابتدال
(كقوله)

لم تلق هذا الوجه شمس نهاناً

الابوجه ليس فيه حياء
فتشبيه الوجه بالشمس مبتذل
الا أن حديث الحياء وما فيه من
الدقة والخفاء أخرجه الى الغرابة
وقوله لم تلق ان كان من اقيته
بمعنى أبصرته فالتشبيه مكنتي غير
مصرح وان كان من اقيته بمعنى
قابله وعارضته فهو فعل ينبئ عن
التشبيه أي لم تقابل في الحسن
والبهاء الابوجه ليس فيه حياء
(وقوله عزماته مثل النجوم)

(قوله ثوابا) حال لان مثل بمعنى مماثل اهـ فقد أى فصحا اتيان الحال من المضاف اليه لان المضاف عامل معنى (قوله أى لوامعا) أى لعلنا نجيب تنفيذ شعتهانى خلال الظلم وكتب أيضا قوله أى لوامعا بالصرف محاكاة للمفسر المصروف في البيت للضرورة (قوله تشبيه العزم) أى الارادة بالنجم أى في الثقب وهو النفوذ الذى هو في كليهما تحصيل لانه في العزم بلوغ المراد وفي النجم تنوذه في الطلقات باشرافها وذلك التشبيه مبتذل مشهور لكن ادعى أن مع ثوب الارادة وصفنا زائدا وهو عدم الافول أى عدم الغيبة فصار غريبا (قوله ما حذفت أداته) أى تركت بالكناية بحيث لا تكون مقدرة في نظم الكلام فزيد في جواب من قال من يشبه الاسد على تقدير أنه تشبيه هو من المرسل لامن المؤكد لان التقدير يشبه زيد فهو لا يشعر بأن المشبه عين المشبه به فحذف الاداة تركها بالكناية بحيث لا تقدر في نظم الكلام بل يجعل الكلام خالوا عنهما مشعرا بأن المشبه عين المشبه به في الواقع بحسب الظاهر فعلى هذا مثل وهى تكرر السحاب اذا كان في تقدير مثل مزا السحاب تشبيه مرسل وبدعى أن مرورا بالجمال عين مزا السحاب تشبيه مؤكد قاله في الاطول وكتب أيضا قوله وهو ما حذفت أداته سمى مؤكدا قال سمى لاشعاره بحسب الظاهر بان المشبه عين المشبه به كما ستأتى الاشارة اليه لكن هذا التوجيه لا يأتى فيما اضيف فيه المشبه به الى المشبه الا أن يلاحظ أن الاضافة للبيان (قوله وهى) أى الجبال يوم القيامة (قوله أى من المؤكد) قال في الاطول أى قريب من هذا المثال فنبه بكلمة منه على التفاوت بينهما بأن المشبه به وضع في الاول موضع أداة التشبيه وهنالم يوضع موضعه بل بعد الحذف نقل عن مكانه وجعل مضافا الى المشبه أو نقول في الاول بحيث يمكن تقدير أداة التشبيه وفي الثانى بحيث لا يمكن اذلا يصح أن يقال مثل بلين الماء وجعل منه بمعنى من التشبيه المؤكد كما ذهب اليه الشارح لا يفيد التفاوت بين المثالين افادة واضحة (قوله والريح) الواو حالية وقوله وقد جرى اما عطف حال على حال واما تعقيب حال بحال مترادفة أو متداخلة اهـ أطول بحر وفه (قوله أى تملها) برفق لا بعنف فقبه مدح للريح بالاعتدال اهـ أطول (قوله والجوانب) لعله تفسيرى اهـ سم (قوله يعد الخ) ولهذا خصه بالذكر اهـ سم (قوله كقوله الخ) استشهد لوصفه بالصفرة (قوله متناسب) أى في الصفرة (قوله فذهب الاصيل) فالذهب استعار لشعاع الشمس بقرينة الاضافة الى الاصيل اهـ أطول (قوله وشعاع الشمس فيه) اما عطف تفسيرى اشارة الى أن صفته هى شعاع الشمس الملقى فيه أو بوجهه طالبة أى والحال أن شعاع الشمس واقع فيه لان اصفر اشعاعها في هذا الوقت يوجب اصفراره افاده سم (قوله على بلين الماء) هذا محل التمثيل كما في الاطول (قوله بين بلين الكلام) استعار اللجين واللجين اللجين من الكلام والردى منه والهجان ككتاب له معان منها الخمار والهجين ككريم له معان منها الرجل اللين استعاره هنا للردى من الكلام ولك أن تجعل المواضع الثلاثة من اضافة المشبه به

ثوابا) أى لوامعا (للم يكن للثاقبات أقول) فتشبيه العزم بالنجم مبتذل الا أن اشتراط عدم الافول أخرجه الى الغرابة (ويسمى) مثل (هذا التشبيه) التشبيه (المشروط) لتقييد المشبه أو المشبه به أو كليهما بشروط وجودى أو عدى يدل عليه بصريح اللفظ أو بسياق الكلام (وباعتبار) أى والتشبيه باعتبار (أداته) أمّا مؤكدا وهو ما حذفت أداته مثل وهى تكرر مزا السحاب) أى مثل مزا السحاب (ومنه) أى من المؤكدا اضيف المشبه به الى المشبه به بعد حذف الاداة (تخسرو والريح تعبت بالغصون) أى تملها الى الاطراف والجوانب (وقد جرى) ذهب الاصيل) هو الوقت بعد العصر الى الغروب بعد من الاوقات الطيبة كالحجر ويوصف بالصفرة كقوله

ورب نهار للفراق أصيله

ووجهى كالألوانى ما متناسب فذهب الاصيل صفته وشعاع الشمس فيه (على بلين الماء) أى على ماء كاللجين أى النضجة في الصفاء والبياض وهذا تشبيه مؤكدا ومن التام من لم يميز بين بلين الكلام ولجينه ولم يعرف هجائه من هجينه

حتى ذهب بعضهم الى أن اللعين
انما هو بفتح اللام وكسر الجيم
يعنى الورق الذى يسقط من الشجر
وتدشبه بوجه الماء وبعضهم
الى أن الاصيل هو الشجر الذى له
أصل وعروق وذهبه ورقه الذى
اصنرت ببرد الخريف وسقط منه على
وجه الماء وفسادهذين الوجهين
غنى عن البيان (أو مرسل) عطف
على اتمامؤكد (وهو بخلافه) أى
ما ذكر اداته فصار مرسلان
التأكيده المستند من حذف
الاداة المشهور بحسب الظاهر بأن
المشبه عين المشبه به (كما مر) من
الامثلة المذكورة فيها أداة
التشبيه (و) التشبيه (باعتبار
الغرض اتمام قبول وهو الوافى
بافادته) أى افادة الغرض (كان
يكون المشبه به أعرف شئ بوجه
التشبيه فى بيان الحال أو) كأن
يكون المشبه به (أتم شئ فيه) أى
فى وجه التشبيه (فى الحاق الناقص
بالكامل أو) كان يكون المشبه به
(مسلم الحكم فيه) أى فى وجه
التشبيه (معروفه عند مخاطب
فى بيان الامكان أو مردود) عطف
على مقبول (وهو بخلافه) أى
ما يكون قاصرا عن افادة الغرض
بأن لا يكون على شرط المقبول
كما سبق ذكره

(خاتمة)

فى تقسيم التشبيه بحسب القوة
والضعف فى المبالغة باعتبار
ذكر الاركان وترتيبها

الى المشبه (قوله حتى ذهب بعضهم) هو الخلقالى ومخالفته فى اللعين وقوله وبعضهم
هو الزونى ومخالفته فى الاصيل وذهبه (قوله وفسادهذين الوجهين الخ) أما
الاول فلانه لامعنى تشبيه وجه الماء بطلق الورق الساقط من الشجر وأما الثانى فلانه
لاختصاص الورق المصفر ببرد الخريف بالشجر الذى له أصل وعروق فلا وجه لاضافة
الذهب الى الاصيل حيثنذوا ما ذكره الشارح فعنى لطيف مشتمل على صفة مراعاة
النظر أعنى الجمع بين الذهب والفضة كذا فى القنرى (قوله أى ما ذكر اداته)
أى انظروا وتقدروا فان قلت ان زيدا كالاسد مشتمل على تأكيد التشبيه فكيف يجعل
مرسلان قلت اعتبر فى المؤكد والمرسل التأكيده بالنظر الى نفس أركان التشبيه مع قطع
النظر عما هو خارج عما يفيد التشبيه اه أطول وفى كلام الشارح ما يدفع السؤال
(قوله المشعر) انظر أى اشعار فيما اذا اضيف المشبه الى المشبه ألا أن يكون بمراعاة
الاصل اه سم ونقدم جواب آخر (قوله امام مقبول) التسمية بالمقبول والمردود باعتبار
وجه الشبه فقط مجرد اصطلاح والافق التفتى شرط من شرائط التشبيه باعتبار الوجه أو
الطرف فهو مردود كذا فى الاطول (قوله كان يكون المشبه به أعرف شئ) قال
فى الاطول الاولى أعرف الطرفين اه يعنى فالشرط الاعرفية بالنسبة الى المشبه فقط
(قوله فى بيان الحال) أى حال المشبه أى فيما اذا كان الغرض بيان الحال وكتب
أيضا مانصه طرف مستتر حال من المشبه به وقال سم يظهر أنه متعلق بكون أو بمعدنوف
أى هذا فى بيان الحال وكذا يقال فيما بعده (قوله أو أتم شئ) الاولى أو أتم الطرفين
والظاهر الواو فتدبر اه أطول (قوله فى الحاق الخ) وفى التفسير أيضا اه أطول
(قوله معروفه) نفس مرسل الحكم فيه اه سم (قوله عند مخاطب) ينبغى
تقسيم تقسيميه أيضا به كما لا يخفى فلو أخر عن قوله فى بيان الامكان لا يمكن تعلقه بالاقسام
الثلاثة من غير بعد اه أطول (قوله فى بيان الامكان) وكذا فى الترتين والتشويه انظر
الاطول (قوله بان لا يكون على شرط المقبول) بأن لا يكون اعرف ولا أتم ولا مسلم الحكم
فيه (قوله كما سبق ذكره) يحتمل أن يريد ما قدمه عند قوله كما أبرقت قوم اعطاشا غمامة
من أنه لا يجوز انتزاع وجه الشبه من هذا الشطر الاول فقط لعدم وفاء انتزاعه منه فقط
بالمقصود كذا فى سم (قوله خاتمة فى تقسيم الخ) جعل تقسيم التشبيه بحسب القوة
والضعف منفردا عن سائر التقسيمات بحيث لانه لا يجمع الطرفين ولا الوجه ولا الاداة بل
باعتبار كل من الطرفين والوجه والاداة وانجوع ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض
مع أنه لا مدخل للغرض فيه لان شدة مناسبة للاستعارة فى تضمنه المبالغة فى التشبيه
دعت الى أن لا يفتصل بينهما وبين الاستعارة هما أمكن اه أطول (قوله باعتبار ذكر
الاركان) المراد بذكر الوجه والاداة هنا ما يشمل التقدير ويحذفهما تر كهما لفظا وتقديرا
فان مدار المبالغة فى زيدا سدى الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لا يجمع التقدير فى

النظم ومدارها في زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه الشبه وهو لا يجتمع التقدير في النظم
وبذكر المشبه الايمان به لفظا وبحذفه تركه لفظا قال في الاطول وكتب ايضا قوله باعتبار
ذكر الاركان لا يخفى ان ما ذكر فيه جميع الاركان لا مبالغة فيه فضلا عن ضعف المبالغة
اه أطول (قوله باعتبار ذكر الاركان) أي كلها وقوله وتركها أي ترك بعضها (قوله
والشبه به مذكور قطعها) أورد عليه جواز حذفه في جواب من يشبه الاسد حيث يجب
بقوله ان زيد وحيث تزد المراتب على الثمانية وأجاب عنه الشارح والسمد في شرحهم ما
للهفتاح يمنع كونه تشبيها بل هو تعيين المشبه وبعد تسليح يمنع وقوعه في كلام البلغاء
ولا يخفى ضعفه اذ لو لم يكن هذا تشبيها لم يكن زيد في جواب من قام اخبارا بل تعيينا للنظام
ولامعنى لمنع الوقوع في كلام البلغاء لانه حذف قياسي لا يوقف وقوع مثله في كلام البلغاء
على السماع بل الجواب أنه نادى بالقياس الى سائر المراتب فلذلك لم يلتفت اليه أو ان الجواب
في حكم السؤال ومطابق له في حكمه ظاهر من بيان المراتب الثمانية ولو أردت بوجوب ذكر
المشبه به ما يشمل التقدير فانه المقابل لحذف الاداة والوجه بمعنى حقق لكان جوابا صوابا
اه أطول (قوله تصير ثمانية) ولك في ضبط المراتب الثمانية أن تقول ان الوجه
والاداة اما مذكوران معا أو محذوفان معا والمذكور الوجه فقط أو الاداة فقط
وعلى التقدير الاربعة اما أن يذكر المشبه أولا (قوله باعتبار ذكر أركانه) من البين أنه
لامبالغة باعتبار ذكر جميع الاركان فضلا عن قوة المبالغة وان جعل الكلام ايماء الى ان
أعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار أحدهما ذكرين كذا وكذا واذ لا يتوقف
على أن يكون لكل من المذكور مدخل في ذلك فليكن ذكر جميع الاركان مما لا مدخل
له في هذا الحكم تكلف جدا وان حذف أحدهما من مراتب قوة التشبيه لامن أعلى
مراتبها لانه لا قوة لما دونه من المراتب كما حكم به بل ليس من مراتب قوة المبالغة أيضا
لانه ليس فيما دونه مبالغة حتى يعتد من مراتب قوة المبالغة بل من مراتب المبالغة فليس
حذفهما أيضا أعلى المراتب في قوة المبالغة بل أعلى المراتب في المبالغة ولو قال وأعلى
مراتب التشبيه في المبالغة لم ينجه هذا اه أطول (قوله فتقوله) تفريع على قوله اذا كان
الخ (قوله متعلق بالاختلاف الخ) اهل مراده بيان تحصيل المعنى لا التقدير في نظم
الكلام والافلاش أن قوله باعتبار طرف مستقر حال من المراتب والمعنى وأعلى المراتب
كأنه بهذا الاعتبار فلا حاجة الى اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام
كذا في الفري وقوله اهل مراده الخ أو يقال مراده الرد على من زعم تعلقه بقوة المبالغة
كما يؤخذ من قوله بعد وقد توهم بعضهم الخ وكتب أيضا ما نصه وقال في الاطول قوله
باعتبار متعلق بمعنى الفعل المستفاد من إضافة المراتب الى التشبيه فانه في معنى مراتب
ثبت التشبيه وهو أقرب مسافة مما ذكره الشارح اه (قوله باختلاف المشبه به) أي قوة
وضعهما (قوله وكان زيد الاسد) فيه مبالغة ليست في الكاف لايام كان لظن الاتحاد

وقد سبق أن الاركان أربعة والمشبه
به مذكور قطعها فالمشبه اما
مذكور أو محذوف وعلى
التقديرين فوجه الشبه اما
مذكور أو محذوف وعلى التقديرين
فالاداة اما مذكورة أو محذوفة
تصير ثمانية (وأعلى مراتب التشبيه
في قوة المبالغة) اذا كان اختلاف
المراتب وتعددتها (باعتبار ذكر
أركانها) أي أركان التشبيه (أو
بعضها) أي بعض الاركان فتقوله
باعتبار متعلق بالاختلاف الدال
عليه سوق الكلام لأن أعلى
المراتب انما يكون بالنظر الى عدة
مراتب مختلفة وانما قصد بذلك
لأن اختلاف المراتب قد يكون
باختلاف المشبه به فمحذور كالاسد
وزيد كالذئب في الشجاعة وقد
يكون باختلاف الاداة فمحذور
كالاسد وكان زيد الاسد

بين زيد والاسد والشك فيه فالقول بأن في لفظ كأن افادة الشك الموهن أمر التشبيه
 وهم اه فترى وأيضا هو بمنزلة ان زيدا كالاسد واهذا يرى بعض النحاة ان كأن هـ كبة من
 كاف التشبيه وان المكسورة وان أصل كأن زيدا أسدان زيدا كأهد كما تقدم بيانه
 كذا في الاطول (قوله وقد يكون باعتبار الخ) وقد يكون باعتبار اختلاف وجه الشبه
 نحو زيد كالاسد في كمال الشجاعة فانه أقوى من قولنا في الشجاعة ولم يترض المصنف
 لهذه الاختلافات الثلاثة لاستواء العامة والخاصة فيما ولخرج اللغة والنحو عن عهدتنا
 انما المتعلق يقتضيا الاختلاف بالذكر والحذف افاده في الاطول (قوله بأنه ان ذكر) الباء
 سببية متعلقة يكون بعد تقييده بقوله باعتبار اوبدل من باعتبار (قوله والا) أي والا
 يحذف الوجه والاداة معا بأن حذف أحدهما فالتنقي راجع الى حذف الوجه والاداة معا
 فقط لا للجميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والاداة والقرينة على ذلك ما سأتى فلا
 يقال يصدق هذا التنقي على قولنا كالاسد في الشجاعة مع أنه سيمد كراهة لما لا قوة له أصلا
 وكتب على قوله يصدق هذا التنقي الخ ما نصه أي كما يصدق على صورتين من المتوسطين
 كالاسد زيدا أسد في الشجاعة (قوله فاعترض الخ) فيه أن هذا الاعتراض غير مندفع بما
 سلكه الشارح بل هو وارد على المتن مطلقا لان كلامه في مراتب التشبيه في قوة المبالغة
 فلا اختلاف باعتبار ذكر الاركان أو بعضها في كلامه انما هو في تلك المراتب تدبر (قوله
 حذف وجهه وأداته فقط أو مع حذف المشبه) هاتان صورتان متساويتان كما في المطول
 وكتب أيضا قوله أو مع حذف المشبه أي مع اعتباره في نظم الكلام اذ لو اعرض عنه وتركه
 بالسكينة لترقى من التشبيه الى الاستعارة اه أطول (قوله ثم الاعلى بعد هذه المرتبة) فهم
 للتراخي في الرتبة وكون التقدير ذلك هو المتبادر وقد عرفت ما فيه والآن تفسره بأن بعد
 هذه المرتبة العليا حذف الخ بقرينة قوله ولا قوة لغيرهما فلا يرد عليه ما عرفت من لزوم
 كونها أعلى بعد المرتبة الاولى فينا فيه قوله ولا قوة لغيرهما كذا في الاطول وقال القنري
 ينبغي أن يتجرد الاعلى أي في عبارة الشارح هذه عن معنى التفضيل ويراد به العالي اذ لا علو
 فيما بعد هذه المراتب الاربع اه أي لا علو في قوة المبالغة كما هو فرض الكلام بل ولا
 في المبالغة (قوله لغيرهما) أي غير حذف الوجه والاداة معا بصورتيه وحذف أحدهما
 فقط بصوره الاربع وفي بعض النسخ لغيرهما أي غير الصور الست اه والحاصل أن
 المراتب الثمانية منها اثنتان فيها مزيدة بالمغة في التشبيه هما ما حذف وجهه وأداته مع
 حذف المشبه وبدونه وأربع فيها مبالغة في التشبيه هي ما حذف وجهه وأداته مع حذف
 المشبه أو ذكره وبقى الشارح بين حذف الوجه والاداة في شرح المفتاح بأن المبالغة
 في الاول أقوى وجعله من مقتضيات كلام المفتاح وفي الشرح بأن الثاني أقوى واختاره
 السيد السند وأنتكر كون الاول من مقتضيات كلام المفتاح وجهه ان في حذف الاداة
 جعل المشبه عين المشبه به بخلاف حذف الوجه فقط اذ ليس فيه الا عموم وجه المشبه

وقد يكون باعتبار ذكر
 الاركان كلها أو بعضها بأنه ان
 ذكر الجميع فهو أدنى المراتب
 وان حذف الوجه والاداة
 فأعلاها والافتوسط وقد فهم
 بعضهم ان قوله باعتبار متعلق بقوله
 بقوة المبالغة فاعترض بأنه لا قوة
 للمبالغة عند ذكر جميع الاركان
 فالاعلى (حذف وجهه وأداته
 فقط) أي بدون حذف المشبه نحو
 زيد أسد (أو مع حذف المشبه)
 نحو أسد في مقام الاخبار عن زيد
 (ثم الاعلى بعد هذه المرتبة) حذف
 أحدهما أي وجهه وأداته
 (كذلك) أي فقط (أو مع حذف
 المشبه) نحو زيد كالاسد ونحو
 كالاسد عند الاخبار عن زيد ونحو
 زيد أسد في الشجاعة ونحو أسد
 في الشجاعة عند الاخبار عن زيد
 (ولا قوة لغيرهما) وهما الاثنان
 الباقيان أعنى ذكر الاداة والوجه
 جميعا أو مع ذكر المشبه أو بدونه
 نحو زيد كالاسد في الشجاعة أو
 كالاسد في الشجاعة خبرا عند زيد

وفيه نظر لان الشركة في جميع الامور ايضا تنفي المغايرة وتوجب الاتحاد لا يقال ذكر الاداة
يوجب المغايرة لانا نقول صحة الحمل أيضا توجب المغايرة ويمكن أن يقال تكفي المغايرة
بحسب التعقل في صحة الحمل دون التشبيه فعموم الوجه يخص بما يجامع الاثنية اه
أطول (قوله وبيان ذلك) أي ان الاعلى حذف الوجه والاداة ثم حذف أحدهما
وانه لا قوة لغيرهما اه سم (قوله اما بعموم وجه الشبه) أي وذلك حاصل عند حذفه
اذ عند حذف الوجه تذهب النفس الى كمال الشبه بين الطرفين براسي اه سم (قوله
ظاهرا) أي في ظاهر الحال واما في نفس الامر فالوجه الصفة المخصوصة التي قصد اشتراك
الطرفين فيها (قوله أو بحمل المشبه به على المشبه) أي ظاهرا أو اما في الحقيقة فلاجل في
كلاهما حذف من الثاني دلالة الاقل وقوله بأنه الخ تصوير للحمل وقوله هو هو هو الاقل
ضمير فصل والثاني خبر ان

(الحقيقة والمجاز)

(قوله أي هذا الخ) اشارة الى توجيه التركيب بأنه حذف فيه المبتدأ والمضاف الى
الخبر وواقم المضاف اليه مقامه اه فترى (قوله كالأصل للمجاز) المناسب لقوله فرع
الاستعمال أن يقول لما كانت أصلا باسقاط الكاف أو يقول كالفرع بزيادة الكاف
ويمكن توجيه زيادة الكاف في كالأصل بأنه قد يوجد المجاز بدون الحقيقة فلم يكن
المجاز لازما لا بناء على الحقيقة فلا تكون أصلا على الحقيقة بل بمنزلة لان الغالب
اقتناء عليها وعدم زيادتها بعد لان قوله فرع الاستعمال معناه فرع صحة الاستعمال
أو يقال المراد الاستعمال بالفعل حقيقة والكلام على تقدير الكاف أو المراد فرعه
غالبا (قوله فرع الاستعمال فيما وضع له) ظاهره يدل على أنه يشترط في المجاز استعماله
في الموضوع له أو لا وليس كذلك فينبغي أن يحتمل على الفرعية بحسب صحة الاستعمال أو
على الاعم الاغلب اه فحينئذ وقوله بحسب صحة الخ أي فيكون المعنى فرع صحة الاستعمال
وكتب أيضا مانصه وقال في الاطول ذكر الحقيقة تنبيه على أن بحث المجاز يستتبع
التمريض للحقيقة لانها ضد له والاشياء انما تتبين باضدادها وقد مر الان مدار الحقيقة
وهو الموضوع له أصل لما هو مدار المجاز أعني لازم الموضوع له اه (قوله لا لايتوهم أنه)
أي القيد وانما قال لايتوهم لانا في التحقيق لا يقابلها اذ المراد بالغوى ما للغة فيه مدخل
وهما كذلك لا يقال الاطلاق لايتوهم ادخال العقليين لانا نقول الحقيقة والمجاز عند
الاطلاق لايتناولهما اذ لا بد من تقييدهما بالعقلي (قوله مقابل للشرعي والعرفي)
فيخرجان بالتقييد مع أن القصد ادخالهما (قوله الحقيقة) أثرها على الضمير تنبيه على
اختلاف المراد فان الاول من جملة اسم المبحث اه أطول (قوله من حق) باب ضرب
ونصر (قوله والتاء) انما للنقل الخ) معنى كون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية أن
اللفظ اذا صار بنفسه اسما الغلبة الاستعمال بعدما كان وصفا فكانت اسمية فرعا

وبيان ذلك أن القوة اما بعموم
وجه الشبه ظاهرا أو بحمل
المشبه به على المشبه بأنه هو هو
فلا اشتغال على الوجهين جميعا
فهو في غاية القوة وما خلاهما
فلا قوله وما اشتغل على أحدهما
فقط فهو متوسط والله أعلم
(الحقيقة والمجاز)

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد
علم البيان أي هذا بحث الحقيقة
والمجاز والمقصد الاصل بالنظر الى علم
البيان هو المجاز اذ به يتأني اختلاف
الطرف دون الحقيقة الا انها لما
كانت كالأصل للمجاز اذا الاستعمال
في غير ما وضع له فرع الاستعمال
فيما وضع له جرت العادة بالبحث
عن الحقيقة أولا (وقد بقيت ان
بالقويين) ليميزا عن الحقيقة
والمجاز العقليين اللذين هما
في الاسناد والاكثر لهذا التقييد
اي لايتوهم أنه مقابل للشرعي
والعرفي (الحقيقة) في الاصل
فعل بمعنى فاعل من حق الشيء
ثبت أو بمعنى مفعول من حقيقة
أثبتته نقل الى الكلمة الثابتة أو
المتينة في مكانها الاصل والتاء فيها
لنقل من الوصفية الى الاسمية

لوصفيته كما أن المؤنث فرع المذكر فجعل التأء علامة للفرعية كما جعلت علامة في رجل
 علامة لكثرة العلم بناء على أن كثرة الشيء فرع تحقق أصله اه فترى وكتب أيضا قوله للنقل
 الخ هذا ما علمه الجمهور وقيل للتأنيث أما على كونها بمعنى فاعل فواضح لأن فعلا بمعنى
 فاعل يذكر ويؤنث سواء جرى على موصوفه أولا وأما على كونها بمعنى مفعول فتقدر
 منقولة من الوصف المؤنث المحذوف موصوفه لأن استواء المذكر والمؤنث فيه إذا ذكر
 موصوفه لا إذا حذف (قوله الكلمة) لا يشمل التعريف الحقيقية المركبة كقام زيد
 الآن تقول الكلمة بأن يراد بها ما يشمل الكلمة حكما ولو قسم الحقيقة إلى مفردة ومركبة
 وعرف المفردة بما ذكره كفاعل في المجاز لكان أحسن وقال في الأطول لما كان تعريف
 الحقيقة غير متصود في هذا الفن لم يتعرض الالماءوا لاصل أعنى الحقيقة المفردة
 (قوله في اصطلاح الخطاب) أي في مصطلحاته وفي بعض النسخ في اصطلاح به الخطاب
 وكتب عليها الأطول ما نصه في تقديم الظرف يعني قوله به اشارة لطيفة إلى أن الخطاب
 لا يكون باصطلاحين وكتب أيضا ما نصه قال في الأطول ثم استعمال اصطلاح يوجب
 الخلال التعريف اذ لا يطابق في اصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف
 الخاص فالأولى في وضع به الخطاب وأما ما يقال إن هذا التعريف لا يصح على مذهب
 القائل بأن الواضع هو الله تعالى وكذا عند من توقف فليس بشئ لأن وحدة الواضع
 في جميع اللغات لا تنلزم وحدة اصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح الخطاب وقوله
 فالأولى الخ فيه اشارة إلى امكان تصحيح التعريف بأن يراد بالاصطلاح مطلق العرف
 المتناول للغة والشرع والعرف العام لا المختص بطائفة فقط وهو العرف الخاص وقوله
 وأما ما يقال الخ قال الحقيد بعد ذكره الإراد والجواب أن المراد بوضع كل طائفة
 واصطلاحهم أعم من أن يكون صادرا عنهم بنفسهم أو ينسب إليهم باعتبار ظهوره عليهم
 بواسطة الوحي أو العلم الضروري وهم متمسكون به ومتخاطبون به في محاوراتهم اه
 وقوله لا يصح على مذهب الخ أي لأن ظاهر قولنا وضعت في اصطلاح الخطاب أن
 الواضع أهله (قوله الخطاب بالكلام الخ) عدول عن المتبادر من غير فاسر إذا المتبادر
 الخطاب بتلك الكلمة بل عدول مع الزاجر وهو أنه يلزم أن لا تدخل في الحقيقة الحقائق
 الموردة من غير تركيب وكلام ولا يدخل مثل قولنا أريد توضيح الكلمة فإن الكلمة فيه
 حقيقة وليس باصطلاح به تخاطب هذا الكلام بل تخاطب هذه الكلمة اه أطول
 (قوله مما لا معنى له) أي صحيح لأن الاستعمال إذا عدى بنى يتبادر أن محروفي هو معنى
 اللفظ المستعمل فيه فيلزم أن يكون الاصطلاح هو معنى الحقيقة وهو فاسد اه سم وقد
 يقال بدفع هذا التبادر (قوله فيما) أي معنى وضعت له وكتب أيضا قوله مما لا معنى له صححه
 في الأطول حيث قال متعلق بوضعت أو بالمستعملة بهد التقييد بقوله فيما وضعت له ومعنى
 الظرفية اعتبار الاصطلاح أي المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح به الخطاب

وهي في الاصطلاح (الكلمة
 المستعملة فيما) أي في معنى
 (وضعت) تلك الكلمة (له في
 اصطلاح الخطاب) أي وضعت له
 في اصطلاح به يقع الخطاب
 بالكلام المشتمل على تلك الكلمة
 فالظرف أعنى في اصطلاح متعلق
 بقوله وضعت وذهلقه بالمستعملة
 على ما توهمه البعض مما لا معنى له
 فاحترز بالمستعملة عن الكلمة
 قبل الاستعمال فانهم لا تسمى
 حقيقة ولا مجازا وبقوله فيما
 وضعت له عن الفاظ

ونظرا اليه جعل الشارح تعلقه بالمستعملة مما لا معنى له غير معتد اه (قوله نحو خذ هذا
 الفرس الخ) فان لفظ الفرس هنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما أنه ليس
 بمجاز ولا ينبغي أن اللفظ المستعمل فيما وضع له غلطا أيضا ينبغي أن يخرج عن التعريف
 كان يتلفظ بالانسان موضع البشر غلطا فانه ليس حقيقة اذ لا اعتداد بالاستعمال
 من غير شعور فينبغي أن يراد بالمستعملة المستعملة قصد الكاهل والمبادر من الافعال
 الاختيارية تفروج الغلط مطلقا من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له اه
 أطول وهو مندفع بحمل الحفيد الغلط في كلام الشارح على الخطأ على سبيل القصد
 لا السهو وبأن يزعم أنه على قانون الوضع من القوم بلا اثبات وضع من عنده اه فيكون
 الغلط على سبيل السهو خارجا بالمستعملة وعلى سبيل القصد خارجا بقوله فيما وضعت له
 فغاية الامر ان الشارح لم يتعرض لنزوح الغلط على سبيل السهو بقيد المستعملة هذا
 وكلام الحفيد يدل على أن اللفظ المستعمل قصد في غير ما وضع له وهو ما وضع له في زعم
 المستعمل غير حقيقة وسيأتي عن سم في تعريف المجاز خلافه وان الذي ليس بحقيقة
 هو الخطأ قصد الذي لم يبين على اعتقاد فاسد ويمكن حمل كلام الحفيد عليه بأن يراد بقوله
 بأن يزعم أنه الخ أي بأن يظهر أنه الخ تأمل (قوله وعن المجاز) قال بعضهم ان السكينة
 يجب أن تخرج عن حد الحقيقة وتخرج بما يخرج به المجاز ولم يتعرض الشارح له فكأنه
 أراد بالمجاز ما يتناول السكينة واعلم أنه اختلاف فيها فقل حقيقة وعليه فيجب ادخالها
 في التعريف وقيل مجاز فيجب خروجها وقيل واسطة فيجب خروجها عن تعريفها
 (قوله لان الاستعارة وان كانت موضوعية بالتأويل) وذلك التأويل كما سيأتي ادعاء
 دخول المشبهة في جنس المشبهة وكونه فردا من افرادها بأن تجعل أفراد الاسد مثلا
 قسمين متعارفا وهو الذي له غاية الجراءة في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو
 الذي له تلك الجراءة لكن لا في ذلك الهيكل اه فنرى وكتب أيضا قوله لان الاستعارة الخ
 لا ينبغي أن التعليل أخص من المدعى الآن يراد بالاستعارة مطلق المجاز (قوله واحترز
 بقوله في اصطلاح الخطاب) قال الحفيد أقول يجوز أن يكون لفظ موضوعا للمعنيين
 في اصطلاح الخطاب وقد استعمل في أحدهما الامن جهة أنه موضوع له بل من جهة
 العلاقة بالمعنى الآخر كما يشعر به تحقيق المحققين في شرح الكشاف حيث جوزوا استعارة
 العصى اعنى البصيرة من عصى البصر مع أنه حقيقة فيه ما كما يستفاد من الاساس وانما
 اعتبروا الاستعارة للمبالغة في أن ذلك الامر المعقول غير له المحسوس فالاحتراز عن
 ذلك المجاز بقيد الحقيقة فيبلغ قيد في اصطلاح الخطاب كما لا ينبغي تأمل اه وقوله بقيد
 الحقيقة أي قوائمه من حيث انها وضعت له وقوله فيلغو قيد في اصطلاح الخطاب أي
 خروج ما احتزبه عنه بقيد الحقيقة (قوله والوضع الخ) عرف الوضع المتوقف معرفة
 الحقيقة والمجاز على معرفته لا خذه في تعريفهما ولا ينبغي أنه قوت المصنف مصلحة التعليم

نحو خذ هذا الفرس مشير الى
 كتاب وعن المجاز المستعمل فيما
 لم يوضع له في اصطلاح الخطاب
 ولا في غيره كالاسد في الرجل
 الشجاع لان الاستعارة وان كانت
 موضوعية بالتأويل الا أن المفهوم
 من اطلاق الوضع انها والوضع
 بالتحقيق واحترز بقوله في اصطلاح
 الخطاب عن المجاز المستعمل
 فيما وضع له في اصطلاح آخر غير
 الاصطلاح الذي به الخطاب
 كالصلاة اذا استعملها الخطاب
 بعرف الشرع في الدعاء فانها
 تكون مجازا لاستعماله في غير
 ما وضع له في الشرع أعنى الاركان
 المخصوصة وان كانت مستعملة
 فيما وضع له في اللغة (والوضع)

والتعلم حيث آخر تعريف الوضع الى هذا المقام وأقول ما يحتاج اليه في هذا الفن تقسيم
الدلالة الوضعية فليت شعري لماذا أخره اه أطول (قوله أى وضع اللفظ) أى لا مطلقا
والا كان تعريفه تعريفا بالاختصاص لان الوضع المطلق تعيين الشيء للدلالة على المعنى بنفسه
لفظا كان أو غيره كالحظ والعقد والاشارة والنصب والهيات ولا وضع الكلمة كما
يستدعيه تعريف الحقيقة والالكان تعريفا بالاعم وجل اللفظ في التعريف على الكلمة
بجعل اللام للعهد يصلحه لكن يمنع عنه رعاية مصلحة معرفة الجواز الذي هو المقصود هنا
اه أطول (قوله اللفظ) ولو بالقوة لتدخل الضمائر المستترة اه يس (قوله
للدلالة على معنى نفسه) لا يقال الاولى للدلالة على شئ لان المعنى انما يصير معنى بهذا
التعيين فطرفا الوضع اللفظ والشيء لا اللفظ والمعنى لا نأقول نعم لكن طرفا الدلالة المترتبة
على الوضع اللفظ والمعنى لكن الاخصر والاولى تعيين اللفظ لشيء بنفسه أما كونه
أخصر فظاهر وأما كونه أولى فلان الوضع اضافة بين اللفظ والشيء والاضافة
انما تنضح حق الاتصاف بتعيين طرفيها ولا تستغناء حينئذ في معرفة الوضع عن تعريف
الدلالة وكان صاحب التعريف أراد ابداع العمل الاربع فان التعيين لا بد له من تعيين
فيدل عليه بالالتزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى بمنزلة
العلة الصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هي العلة الغائية كذا في الاطول
(قوله على معنى) أى ولو انظرا كدلول الكلمة (قوله أى ليبدل بنفسه) اشارة الى أن
قوله بنفسه متعلق بالدلالة لا بالتعيين والا لقدمه على قوله للدلالة دفعا للبس ويدل على
ما أشار اليه قول المصنف في الجواز لان دلالة بقرينة كذا في التنزي (قوله بل يحتاج
الى الغير) أما على انها كليات وضعها فلان معنى الحرف من حيث هو معناه معتبر ومحفوظ
على وجه تعلقه بالغير وارتباطه به وأما على انها جزئيات وضعها فظاهر (قوله والفعل)
فيه نظر ظاهر فان الفعل يحتاج الى الفاعل اه يس (قوله عند من يجعل الخ) فقولهم
في غيره على هذا بمعنى بغيره والجار والمجرور متعلق يدل وأما على الاول ففي على بابها
والجار والمجرور صفة لمعنى أى كائن ذلك المعنى في غيره فالمثلادات على التعريف بنفسها
لكن التعريف واقع على مدخول الـ هذا على الاول وأما على الثاني أعني
مذهب من يجعل معنى قولهم الخ فال لا تدل على التعريف الا بشرط ذكر مدخولها
(قوله انه مشروط الخ) حاصل الامر ان المتوقف على ذكر المتعلق على هذا أصل الدلالة
وعلى الاول الدلالة على المعنى التام فهو بدون ذكر المتعلق يدل على المعنى اجمالا لكنه
لا يتم ولا يتعين الا بذكر المتعلق اه سم (قوله على معناه الافرادى) قيد المعنى بالافرادى
لان اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد
في قولك جاءني زيد على الفاعلية بواسطة جاءني اه فنرى والمعنى التركيبي هو الذي يدل
عليه اللفظ بسبب التركيب (قوله فخرج المجاز عن أن يكون موضوعا) ويحتمل أن المراد

أى وضع اللفظ (تعيين اللفظ
للدلالة على معنى نفسه) أى ليبدل
بنفسه لا بقرينة تنضم اليه ومعنى
الدلالة بنفسه أن يكون العلم
بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند
إطلاق اللفظ وهذا شامل للحرف
أيضا لانا نفهم معاني الحروف
عند إطلاقها بعد علمنا بأوضاعها
الا ان معانيها ليست تامة في
أنفسها بل تحتاج الى الغير
بخلاف الاسم والفعل نعم
لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف
عند من يجعل معنى قولهم
الحرف ما دل على معنى في غيره
انه مشروط في دلالة على معناه
الافرادى ذكر متعلقه (فخرج
المجاز) عن أن يكون موضوعا

نخرج تعين المجاز عن أن يكون وضعا ويحتمل أيضا أن المراد نخرج المجاز عن تعريف الحقيقة وكتب أيضا قوله نخرج المجاز فيه نظرا لأن المعنى المجازي إذا كان جزأً أو لازماً يتألف من الدلالة عليه عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدليل على خروج المجاز مطلقاً ويندفع هذا بأن المراد بالدلالة الدلالة المعتمدة وهي ما معها ارادة المارول وكتب أيضا قوله نخرج المجاز عن أن يكون موضوعاً أي بالوجه المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه واما إذا لم يعتبر في وجوده في المجاز وضع نوعي ثبوت قاعدة من الواضع دالة على أن كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى معين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقاً مخصوصاً ودال عليه بمعنى انه مفهوم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالة عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بجالهما والوضع النوعي بهذا المعنى ليس هو المعتبر في كون اللفظ حقيقة بل المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على أن كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له مثل الحكم بأن كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو ذات من يقوم به الفعل وقد صرح الشارح في التلويح بإطلاق الوضع على كل من المعنيين اهـ فترى (قوله بالنسبة الى معناه المجازي) أما بالنسبة الى معناه الحقيقي فلم يخرج (قوله بقرينة) أي بواسطة قرينة فالدال هو اللفظ بواسطة (قوله دون المشترك) حال من المجاز (قوله فانه لم يخرج) فهو حقيقة ولو استعمل في معنیه كما هو المنقول عن الامام الشافعي ثم نقل بعضهم عن كثيرين أنه في هذه الحالة المجاز فان كان المصنف يقول بذلك حمل قوله دون المشترك على ما اذا استعمل في أحدهما (قوله للدلالة على كل من المعنيين بنفسه) أي لفهمهما منه بدون القرينة وقوله وعدم الخ يعني غاية ما في المشترك أن أحدهما ليس بمعنى الارادة اعراض الاشتراك وعدم تعين المراد مما لا مدخل له في تحقق الدلالة بالنفس وعدم تحققها قطعاً لأن الارادة أحرأخر فالقرينة المحتاج اليها في المشترك انما هي لتعيين المراد وفهمه بخصوصه بخلاف قرينة المجاز فهي محتاج اليها في نفس الدلالة على المعنى المجازي (قوله احدهما المعنيين) أي على أنه مراد وقوله بالتعيين أي ملتبساً بذلك الاحد بالتعيين (قوله فالقره) بفتح القاف وضمها والفتح أفصح اهـ فترى (قوله أي من غير قرينة الخ) المناسب اسقاط أي (قوله أخذ الموضوع) أي اللازم من كون المراد قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وكتب أيضا قوله أخذ الموضوع في تعريف الوضع فاسد أي لانه يوجب الدور لكن يقال اذا سرق قوله بنفسه بقولنا أي من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصل أي من غير قرينة مانعة عن ارادة ما عين له فلا دور على أن لك أن تدفع الدور ولو صرح بالموضوع في التعريف فضلاً عن كونه مضعفاً فيه بأن يراد به ذات الموضوع لاعم الوصف بالوضع نظير ما قالوه في تعريف العلم بأنه معرفة المعلوم الخ وكتب على قوله لانه

بالنسبة الى معناه المجازي (لأن دلالة) على ذلك المعنى انما تكون (بقرينة) لا بنفسه (دون المشترك) فانه لم يخرج لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم أحد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك فالقرينة مثلاً عين مرة للدلالة على الطهر بنفسه ومرة أخرى للدلالة على الحيض بنفسه فيكون موضوعاً وفي كثير من النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو لانه ان أريد أن الكناية بالنسبة الى معناها الاصلية موضوعة فكذا المجاز ضرورة أن الاسدي قولنا رأيت أسداً يرمي موضوع للحيوان المفترس وان لم يستعمل فيه وان أريد أن موضوعاً بالنسبة الى معنى الكناية أعني لازم المعنى الاصلية فساد ظاهر لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة لا يقال معنى قوله بنفسه أي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له أو من غير قرينة لفظية فعلى هذا يخرج عن الوضع المجاز دون الكناية لانا نقول أخذ الموضوع في تعريف الوضع فاسد للزوم الدور

لوجب الدور مانصه ويمكن تعيين المعنى الأصلي بما لا يحتاج فهمه من اللفظ الى قرينة
 فلا يرد أنه لا يمكن تعيين المعنى الأصلي الا بالموضوع له في دفع الدور كما ذكره السيد (قوله
 وكذا احصر القرينة في اللفظي) أي الذي هو مقتضى قولكم من غير قرينة لفظية لاخراج
 المجاز دون الكتابة فانه يقتضي أن قرينة المجاز دائمة لفظية وهو باطل بل يقتضي أيضا
 أن قرينة الكتابة دائمة معنوية وهو أيضا باطل كما في القنري (قوله فانها أيضا حقيقة)
 لاستعمالها في الموضوع له (قوله لان الكتابة) أي عند المصنف (قوله والقول الخ) فانه
 عباد الصمري ومن تبعه في جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلي مانصه لا يشترط مناسبة
 اللفظ للمعنى خلافا لعباد الصمري حيث أثبتا بين كل لفظ ومعناه قال والا فم اختص به
 فقيل بمعنى أنها حاكمة على الوضع على وقتها فيحتاج اليه وقيل بل بمعنى أنها كافية
 في دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج الى الوضع بذلك من خصه الله تعالى به كما في القافة
 ويعرفه غيره منه قال القرافي حكى أن بعضهم يدعي أن يعلم المسميات من الاسماء فقيل له
 ما معنى آذغ وهو من لغة البربر فقال أجد فيه يسا شديدا وأراه اسم الحجر وهو كذلك
 قال الاصفهاني والثاني هو الصحيح عن عباد أه فأنت تراه كيف نقل عن الاصفهاني
 تصحيح القول الثاني عن عباد وهو يمارض تأويل السكاكي الآتي وكتب أيضا قوله
 والقول الخ قال في الاطول للماعرف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى
 ذلك اثبات الوضع وينافيه ما ذهب اليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لذاته لانه
 يباغى الوضع بل في تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى
 فقول الشارح أي في المطول هذا البتة ما بحث ليس بذلك أه (قوله لذاته) أي
 لا لوضعه اذ لا وضع (قوله كدلالته على اللفظ) جعل دلالة اللفظ على اللفظ لذاته محل
 بحث لانه لعلاقة عقلية الا أنه لو وضوحها لانتقل عنه الدلالة وكأنه أراد بالدلالة لذاته أن
 نفس اللفظ يستلزم العلاقة ولا يتقل عنهما ولا تكون دائرة على اعتبار معتبر أه أطول
 (قوله لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الامم وأن يفهم الخ) عبارة المطول ولوجب
 أن يفهم الخ قال القنري الظاهر أن كلامهم ما وجهه مستقلى ففي الوجه الاول بحث
 لانه ان أراد أن دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه في كون بعض اللغات لغة العرب
 وبعضها لغة العجم اذ ليس واضح بعضها العرب وواضح بعضها العجم فلا وجه لتخصيص
 النسبة فمنوع لجواز أن يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان أراد به
 لا يجوز أن تعدد اللغات حينئذ بل يجب أن يتحد الدال على المعنى الواحد فهو أيضا ممنوع
 لجواز أن يتعددا سمان بحسب الذات على معنى واحد وان أراد معنى ثالثا فلا بد من
 تصويره أه قال سم يمكن أن يصور بأن المراد عدم اختلاف اللغات بحيث يختص أهل
 كل لغة بمعرفة ما يفارق ما بعده بأنه بالنسبة للغة الواحدة وكأنه ترق عن هذا فكانه قال
 لوجب أن لا يختص أهل كل لغة بمعرفة ما قبل ولوجب أن يعرف كل أحد جميع ألفاظ

وكذا احصر القرينة في اللفظي
 لان المجاز قد تكون قرينته
 معنوية لا يقابل معنى الكلام انه
 خرج عن تعريف الحقيقة المجاز
 دون الكتابة فانها أيضا حقيقة
 على ما صرح به صاحب المنتاح
 لانا نقول هذا فاسد على رأى
 المصنف لان الكتابة لم تستعمل
 فيما وضع له بل انما استعملت في
 لازم الموضوع له مع جواز ارادة
 المزموم وسيجي لهذا زيادة تحقيق
 (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره
 فاسد) بمعنى ذهب بعضهم الى أن
 دلالة الالفاظ على معانيها لا تحتاج
 الى الوضع بل بين اللفظ والمعنى
 مناسبة طبيعية تقتضى دلالة كل
 لفظ على معناه لذاته فذهب
 المصنف وجميع المحققين الى أن
 هذا القول فاسد مادام محمولا على
 ما يفهم منه ظاهر الالفاظ دلالة اللفظ
 على المعنى لو كانت لذاته كدلالته
 على الالفاظ لوجب أن لا تختلف
 اللغات باختلاف الامم

لغته مع أنه ليس كذلك فليستأمل اه وعدم إعادة اللام هنا في قوله وأن يفهم الخ دون بقية
المعطوفات يشعر بأن قوله وأن يفهم الخ من تنسئة ما قبله فهو تفسيره فلا اعتراض أصلا
(قوله وأن يفهم الخ) كما أن كل واحد يفهم من كل لفظ أن له لفظا اه مطول وكتب
أيضا قوله وأن يفهم الخ قد يقال عدم فهم من لم يفهم لعدم تنبيهه للمناسبة كما لا يفهم من لم يعلم
بالوضع على القول به (قوله ولا يمنع أن يجعل الخ) هذا كلام ذكره السكاكي وفيه بحث
لأن الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا
للمتكلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري في كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل في المجاز من المألوم
بوجه ما إلى الألف المراد فلا نسلم إمكان جعل اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي
بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي أصلا فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة
القرينة على المعنى المجازي لا عدم دلالة على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشارح دون
الحقيقي متجاوزا عن المعنى الحقيقي لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة
على المعنى المجازي أيضا قلت هذا أيضا لا يتم لأن مدعى القائل بذاتية دلالة اللفظ ذاتية
دلالة على المعنى الحقيقي لا لمطابق دلالة فليستأمل اه فترى (قوله بحيث لا يفهم منه الخ)
كما في الاعلام المنقولة (قوله وقد تأوله السكاكي) ذكر في الأطول لهذا القول تأويلات
آخر منها أنه أراد بجعل الدلالة لذات اللفظ نفس توقف الدلالة على ارادة المعنى به (قوله
على ما عليه أئمة على الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على أن كلامهم ما علم مستقل وهو
الحق لا مميزات موضوع كل منه ما عن موضوع الآخر بالحيثية المعبرة في موضوعات
العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها وهيئاتها وعلم
الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالاصالة والفرعية كذا في شرح
المفتاح للسيد وفيه بحث ذكره الفري في حواشيه على المطول فراجع (قوله كالجهر الخ)
النفس الخارج الذي هو بكيفية حرف ان تكيف كاه بكيفية الصوت حتى يحصل صوت
قوى كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت يجري معه كان مهموسا والشدة ان
ينهمر صوت الحرف عند اسكانه في مخرج جسه انحصار تاما فلا يجري والرخاوة أن يجري
الصوت جريانا تاما والتوسط بينهما أن لا يتم الانحصار والجرى اه فترى (قوله اذا أخذ في
تعيين الخ) قال في الأطول بعد فراءه من سوق تأول السكاكي مانعه ولا يخفى أن ما أول به
كلام عبادي يخرج جسه عن أن يكون من المخالفين في اختصاص بعض الكلام ببعض المعاني
للوضع وأن يكون مدعيا لأن الاختصاص لذات اللفظ كما دل عليه أول كلام السكاكي على
طبق ما في كتب الأصول وكان السكاكي يجعل القول بكونه من المخالفين وهما من الناس
من ظاهر كلامه اه يعض ايضاح (قوله لا يهمل التناسب بينهما) لا يخفى عليك أن اعتبار
التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات في بعض الكلمات كما
ذكره وأما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر أنه متعذر فإظنه باعباره في

وأن يفهم كل واحد معنى كل لفظ
لعدم انفكاك المدلول عن الدليل
ولا يمنع أن يجعل اللفظ بواسطة
القرينة بحيث يدل على المعنى
المجازي دون الحقيقي لأن ما بالذات
لا يزول بالغير ولا يمنع نقله من معنى
إلى معنى آخر بحيث لا يفهم منه
عند الإطلاق إلا المعنى الثاني
(وقد تأوله) أي القول بدلالة
اللفظ لذاته (السكاكي) أي صرفه
عن ظاهره وقال انه تنبيه على
ما عليه أئمة على الاشتقاق
والتصريف من أن الحروف في
أنفسها خواص بها تختلف
كالجهر والهمس والشدة والرخاوة
والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك
الخواص تقتضي أن يكون العالم
بها اذا أخذ في تعيين شئ مركب
منها المعنى لا يهمل التناسب بينهما
قضا ملحق الحكمة كالقصرم بالقاء
الذي هو حرف رخو لكسر الشئ

كلمات جميع اللغات اه فترى (قوله من غير أن يبين) أى يتفصل ذلك الشيء (قوله كالنزان) هو ضرب الفعل والجمدى صفة مشبهة من حاد أى مال يقال حمار حمدى أى مائل عن ظله لنشاطه ومثلهما الحيوان والخفقتان والجولان اه فترى (قوله وكذا باب فعل بالضم) قوة الضم فى فعل تناسب أن يوضع لأفعال الطبايع اللازمة كذا فى شرح المفتاح الشريفي وقيل الضم يحتاج الى انضمام الشفتين فتناسب أن يكون مدلوله مضموم مع الشخص أى لازماله اه حميد على المطول (قوله والجواز) أصله مجوز قلبت وواه القابعدنقل حركتها الى الجيم لأن المشتقات تتبع الماضى المجزى فى الصحة والاعلال (قوله نقل الى الكلمة الجائزة) ايس المراد أن هذا المفهوم هو المنقول اليه بالانظ بل أراد بذلك بيان المناسبة فتدبر اه سم فمكانه قال نقل الى الكلمة المستعملة الخ لانها جائزة مكانها الاصلى (قوله الجائزة) فهو مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل (قوله أو المجوز بها) فهو مصدر ميمى بمعنى اسم المفعول وكتب أيضا قوله أو المجوز بها فيه تكلف تقدير حرف الجر مع الاستغناء عنه بالاحتمال الاول وكان الحامل للشيخ على الالتفات الى هذا الاحتمال أن يكون الجواز نظرا للحقيقة فى كونها بمعنى الفاعل أو المفعول كذا فى الاطول (قوله وذكر المصنف الخ) أشار الشارح فى المطول الى ضعه حيث سعاد زعماء ووجهه أنه لا يلائم ما ذكر فى الحقيقة لقوات التقابل (قوله أن الظاهر) لعل وجه الظهور ان استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز بخلاف ما اذا كان اسم مكان فلا يجاز فيه (قوله سلمك) أى لا معنى تعده وان كان السلوك ملزوما للنجار (قوله وهما محتملان) أى حقيقة كل منهما متخالف حقيقة لا تحرفلا يمكن جمعهما فى تعريف واحد فلهذا عترفوا كلا على حدة كذا فى المطول قال فى الاطول وهذا انما يصح لو لم يكن لهما حقيقة مشتركة وكان الجواز مشتركا لفظيا بين مفهوم الجواز المفرد ومفهوم الجواز المركب ويكون تقسيمه الى الجواز المفرد والمركب من قبيل تقسيم اللفظ المشترك والظاهر خلافه وما قدمه من تقسيم اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له الى الجواز والكتابة دال على أن الجواز هو اللفظ المستعمل فى لازم ما وضع له مع قرينة عدم ارادة الموضوع له اه ملخصا وفى الفترى ما يعتد به عن الشارح حيث قال قوله فلا يمكن جمعهما فى تعريف واحد أى بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منهما بخصوصها ولا فيجوز جمع الانسان والفرس فى تعريف الحيوان بأنه الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة اه (قوله فى غير ما وضعت له) ان أريد الوضع الشخصى خرج عن الجواز ما كان الوضع لمعناه الاصلى نوعيا كالمشتقات وان أريد النوعى خرج عنه ما كان الوضع لمعناه الاصلى شخصا كالاسد وان أريد الاعم من الشخصى والنوعى لم يشمل شيئا من افراد الجواز ثم انه يشمل اللفظ المستعمل فى حقيقة مجازة معافاته مجازا وحقيقة ومجاز باعتبارين على الخلاف فى ذلك كما يعلم من جمع الجوامع وشرحه للمحقق الحملى كذا فى بس (قوله من تجلا كان أو منقولا) المذكور

من غير أن يبين والقسم بالقاف الذى هو حرف شديد لكسر الشئ حتى يبين وأن لهيات تركيب الحروف أيضا خواص كالقاف إعلان والفعل على بالتعريف لما فيه حركة كالنزان والجمدى وكذا باب فعل بالضم مثل شرف وكرم للأفعال الطبيعية اللازمة (والجواز) فى الاصل مفعول من جاز المكان يجوزنه اذا قلناه نقل الى الكلمة الجائزة أى المنعقدة مكانها الاصلى أو المجوز بها على معنى اسم جاز وابهى وعدوها مكانها الاصلى كذا فى أسرار البلاغة وذكر المصنف ان الظاهر أنه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى أى طريقا لهما على أن معنى جاز المكان سلمك فان الجواز طريق الى تصور معناه فالجواز (مفرد ومركب) وهما مختلفان فعترفوا كلا على حدة (أما المفرد فهو الكلمة المستعملة) احتزبها عن الكلمة قبل الاستعمال فانها ليست بمجاز ولا حقيقة (فى غير ما وضعت له) احتزبها عن الحقيقة من تجلا كان أو منقولا

في شروح المنهاج وشرح المطالع للمحقق الرازي أن المرتجل ما نقل إلى المعنى الثاني بلا
مناسبة للمعنى الأول كحذف علم بعده وضعه للنهر والمنقول ما نقل لمناسبة والمشارك ما وضع
لمعان متعددة بلا ملاحظة لوضع في وضع آخر في زمان أو زمان مع مناسبة أو لا وقال
العلامة الأبهري أن المرتجل في المشهور ما يكون وضعه ابتداء من غير سبق وضع وصرح
بعضهم بدخول المرتجل تحت المشترك كذا في الحفيد على المطول ومن هذا يعلم أن في
إخراج المنقول بل والمرتجل على القول الأول والمشارك الداخل في قوله أو غيرهما مجازا
لأنه يصدق على كل أنه مستعمل في غير ما وضع له وهو المعنى الآخر والجواب أن يعنى ما
أى في غير كل ما وضع له (قوله كان) أى الحقيقة وذكر لأن اللفظ (قوله أو غيرهما) أى
غير المرتجل والمنقول كالمشارك والمستثقات فأنما احتمل ولا يقال فيها امر تجله ولا منقولة
أهـ يس (قوله متعلق بقوله وضعت) ليس المراد من تعلقه به أن يعتبر حدوث الوضع
في ذلك الاصطلاح والالزم أن لا يكون لفظ الاسد الذى وضع في اللغة وقتر عليه في
الاصطلاح والعرف عند ما استعمله النحوى أو غيره من أهل الاصطلاحات الخاصة
حقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا له في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع في ذلك
أولا أهـ فترى وكتب أيضا قوله متعلق بقوله وضعت قال في الأطول أو بالغير لاشكاله على
معنى المغيرة أو بالمستعملة بعد تقييده بقوله في غير ما وضعت له على ما مر أهـ (قوله
ليدخل الخ) قال في الأطول كذا جعله المصنف لادخال ما ذكره تبعه من جاء بعده وفيه
نظر لأنه داخل في الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له كما أنه داخل في الكلمة المستعملة
فيما وضعت له أهـ وقد يلزم عن ذلك في إخراجها بهذا القيد الحقيقة التى لها معنى آخر
باصطلاح آخر كما سيظهر للشارح فأنها أيضا داخل في الأمرين باعتبارين فالمتجه
المخلص من جميع ذلك أن يجعل معنى قولهم ليدخل ويخرج أى نفاذ كانه قيل
للتنصيص على الدخول والخروج فتدبر (قوله فليس يستعمل الخ) يعنى فيكون مجازا
شرعيا ولو وقع الاستعمال من لغوى جرى على اصطلاح الشرع فهو شرعى على الظاهر
أفاده بس (قوله ويخرج) فاعلم ما لا تبه وقوله من الحقيقة حال ما بعدها أهـ سم (قوله
مع قرينة الخ) هذا عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز أما من جوزه كالاصوليين فلم
يشترط في القرينة أن تكون مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي كما صرح بذلك المحقق الهللى في
شرحه على جمع الجوامع أهـ يس قال ع ق نفروج الكاية بقاء الحديث المأجوزة على
عدم جواز الجمع وعلى جوازه يخرج المجاز أيضا الذى هو المحدث لعدم منع قرينته على هذا
ولو أوقفنا القيد المذكور لادخال المحدث ودخلت معه الكاية أيضا أهـ ملخصا (قوله
فلا بد من العلاقة) لابد من ملاحظة العلاقة أيضا حتى لو كانت علاقة ولم يلاحظها
المستعمل لم يكن مجازا بل غلطاً وقيد الشارح العلاقة بالمعبر نوعها ولا يبعد أن يقال
العلاقة في الاصطلاح ليست إلا المعبر نوعها والعلاقة بالفتح والكسر في الأصل الحب

أو غيرهما وقوله (في اصطلاح
التخاطب) متعلق بقوله وضعت
قد بدلت لي دخل المجاز المستعمل
فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ
الصلاة إذا استعمله التخاطب
بمعنى الشرع في الدعاء مجازا
فانه وإن كان مستعملا فيما وضع
له في الجملة فليس يستعمل فيما
وضع له في الاصطلاح الذى به وقع
التخاطب أعنى الشرع ويخرج
من الحقيقة ما يكون له معنى آخر
باصطلاح آخر كلفظ الصلاة
المستعمل بحسب الشرع في
الأركان المخصوصة فانه يصدق
عليه أنه كلمة مستعملة في غير
ما وضعت له لكن بحسب اصطلاح
آخر وهو اللغة لا بحسب اصطلاح
التخاطب وهو الشرع (على وجه
يصح) متعلق بالمستعملة (مع
قرينة عدم إرادته) أى إرادة
الموضوع له (فلا بد) للمجاز
(من العلاقة) لمتحقق الاستعمال
على وجه يصح وإنما قيل بذلك
على وجه يصح

اللازم للقلب أو بالفتح في المحبة ونحوها وبالكسر في السوط ونحوه كذا يستفاد من
 القاموس اه أطول وفي سم هي بكسر العين وفصحها سواء كانت في المعاني كما هنا
 أو المحسوسات كما هنا كالمطبل كما قاله بعضهم ومنهم من فرق بينهما وكتب أيضا قوله من
 العلاقة هي علاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وبها الانتقال من الأول
 لثاني فإن قيل الانتقال في المرسل قديدي ظهره لان فيه الانتقال من ملابس الملابس
 وليس ذلك في الاستعارة فانك اذا استعملت الاسد في الرجل الشجاع لم ينتقل اليه من
 حيث انه رجل شجاع اذ ليس لازما للاسد ولا ملابس له وانما ينتقل منه الى وصف
 الشجاع ولم يقصد ذلك ولو قصد ذلك كان من المجاز المرسل قلت الانتقال من الاسد الى لازمه
 وعارضه الذي هو نفس الشجاع ولما كان عارضا للرجل أيضا انتقل منه الى الرجل
 الموصوف فصار وجه الشبه كالاتي للانتقال (قوله واشترط العلاقة) تفسير لقوله
 قيد الخ بين به ان معنى قولهم على وجه يصح أنه لا بد من العلاقة فيكون فيه دفع لبحث
 أو رده في الاطول وعبارته وههنا بحث وهو أنه أي قيد على وجه يصح كما يخرج الغلط
 يخرج مجازا لم تنصب معه قرينة فان استعمله على هذا الوجه لا يصح الا أن يدعى
 أن عرفهم خصص قولهم على وجه يصح في تعريف المجاز بما تحقق فيه العلاقة اه (قوله
 يخرج الغلط) ينبغي أن يراد به الخطأ قصدا كما قاله الشيخ الاسلام فيما سبق وذلك لان الخطأ
 باعتبار فساد الاعتقاد ينبغي أن لا يخرج عن الحقيقة ولا عن المجاز لانه انما يستعمل
 في الموضوع له أو في غير الموضوع له على وجه صحيح في اعتقاده من أشار الى كتاب بهذا
 الفرس لا اعتقاده أنه فرس انما يستعمل الفرس في معناه لا في غيره وان أخطأ في اعتقاده
 أن المشار اليه فرس في الواقع ومن أشار الى كتاب بهذا الأسد لا اعتقاده أنه رجل شجاع فانما
 استعمله في معناه المجازي مع وجود العلاقة فيكون مجازا وان أخطأ في اعتقاده وأما
 الخطأ باعتبار اللسان بأن يسبق لسانه فلا حكم لهذا ولا اعتماد به كذا في سم أو يقال الغلط
 باعتبار اللسان خارج بقيد المستعمل كما مر وقوله الخطأ قصد أي يقصد استعمال اللفظ في
 غير ما وضع له مع علمه انه مخطئ (قوله لتخرج السكابة) يعني بناء على انها واسطة لاحقيقة
 لاستعمالها في غير ما وضعت له ولا يجوز لعدم منع قرينتها عن ارادة المعنى الحقيقي كذا في
 يس (قوله أي من الحقيقة والمجاز) قال في الاطول أي من الحقيقة والمجاز المقدر على
 ما يقتضيه السوق وصرح به المصنف في الايضاح فتفسيرا الشارح اياه بالحقيقة والمجاز
 خلاف الايضاح اه (قوله وعرفي خاص) الخاص صفة العرف والمقصود النسبة الى
 العرف الخاص وتوجيه العبارة ان الخاص وصف للعرفي بحال العرف وقس عليه قوله
 أو عرفي عام ولا حاجة الى تقييد العرفي بالعام كما استباحه الى التقييد بالخاص لانه
 اذا أطلق العرف والعرفي انصرفا الى العام اه أطول (قوله يتعين ناقله) المراد به معينه أن
 يكون غير خارج عن طائفة مخصوصة كطائفة النخاء وليس شرطه أن يعلم الشخص الناقل

واشترط العلاقة (لخرج الغلط)
 من تعريف المجاز كقولنا اخذ هذا
 الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا
 الاستعمال ليس على وجه يصح
 (و) انما قيد بقوله مع قرينة عدم
 ارادته لتخرج (السكابة) لانها
 مستعملة في غير ما وضعت له مع
 جواز ارادة ما وضعت له (وكل
 منهما) أي من الحقيقة والمجاز
 (أعزى وشرعى وعرفي خاص)
 يتعين ناقله كالنحوى والصرفي
 وغير ذلك (أو) عرفي عام

وبعد تم تعيينه أن لا يختص بطائفة مخصوصة كطائفة النجاة وكتب أيضا قوله يتعين ناقله
 أي عن المعنى اللغوي ومن أدلة النقل كثرة الاستعمال وكتب أيضا قوله يتعين ناقله ينبغي
 أن يقيد بغير الشرع بقريضة المقابلة اهـ حفيد وكتب أيضا قوله ناقله أي الذي نقله
 عن معناه الأول إلى معناه الثاني وهذا موجود في كل منهما الذي الجواز نقل لمناسبة اهـ سم
 (قوله لا يتعين ناقله) قال الحفيد لا يخفى أنه لا يمكن أن يكون لفظ موضوعا يتعين الناس
 جميعا بل يكون عرف طائفة فيكون مما يتعين ناقله وكنهم أرادوا بذلك أنه لا يختص
 النقل فيه بجماعة مخصوصة كالنحويين والصرفيين والشرعيين بل يكون الناقل من الجميع
 (قوله وهذه النسبة) أي في لغوي وشرعي وعرفي وكتب أيضا قوله وهذه النسبة الخ
 أفاد في الأطول أنه يصح أن تكون النسبة في الحقيقة أيضا باعتبار اصطلاح الخطاب
 كما أنه يجوز أن تكون في الجواز باعتبار الواضع فإن الواضع معتبر في مفهوم الجواز
 باعتبار غير ما وضعت له واعتبار العلاقة بين المعنى المجازي وما وضع له واعتبار قرينة
 مانعة عن إرادة ما وضعت له اهـ فأسد السبع مخصوص حقيقة لغوية أي أن الواضع لها
 اللغة إذا احطنا في النسبة الواضع أو أن الخطاب بها باصطلاح اللغة إذا احطنا فيه
 اصطلاح الخطاب وأسد للرجل الشجاع مجاز لغوي أي أن مجازيته باعتبار اصطلاح
 اللغة إذا احطنا الاصطلاح أو أن الواضع لمعناها الحقيقي أهل اللغة إذا احطنا الواضع
 (قوله كأسد) نكر اللفظ وعرف المعنى لأن المعنى متعين واللفظ مبهم دائر بين المعنيين
 قدبر اهـ أطول وقوله نكر اللفظ أي التي به في صورة النكرة والافعل كلمة أريد لفظها
 فهي معرفة بالعلمية لكونها موضوعات لا الفاظ معينة عند الشارح كذا في الفري وفي
 الحفيد على المطول أن تكبرا اللفظ لعدم موجب التعريف وأما تعريف المعنى فبالنظر إلى
 كون المعنى معلوما من مع اللفظ لا شهادته في ضمن اللفظ اهـ (قوله للسبع) قال في الأطول
 أي لحيوان يصيد (قوله وفعل للفظ والحدث) الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وبالكسر
 اسم بمعنى الأمر والشأن في اللغة فنقل في النحول الكلمة المخصوصة لاشتمالها عليه فإذا
 استعمل الفعل بالكسر في جزء معناه أعني الحدث كان مجازا نحويا وليس حقيقة لغوية
 في الحدث كما يتوهم من حال سائر الأمثلة كذا في الحفيد على المطول والمختصر (قوله لذى
 الأربع) أي باعتبار خصوص كونه ذا أربع والأفلاستعملوها في ذي الأربع باعتبار
 أنها من أفراد ما يدب كحقيقة لغوية كما يظهر من كلامهم بقائهم في الاستعمال على
 موضوعها كذا في سم وكتب أيضا قوله لذى الأربع أي المعبود أي الحمار والبغل والتمل
 اهـ أطول (قوله والجواز) مطلقا سواء كان مفردا أو مركبا اهـ أطول ثم قال ويتجه
 عليه أي على المصنف أنه لا وجه لتوسط المجازين قسمي التقسيم الأول له اهـ ومراده
 بالتقسيم الأول للمجاز تقسيمه إلى مفرد ومركب (قوله مرسل) لأنه غير مقيد بعلاقة
 واحدة هي المشابهة بل أرسل ورد بين علاقات وقيل مرسل ومطلق عن المبالغة بخلاف

لا يتعين ناقله وهذه النسبة في الحقيقة
 بالقياس إلى الواضع فإن كان
 واضعها واضع اللغة فله لغوية
 وإن كان الشارع فشرعية وعلى
 هذا القياس وفي الجواز باعتبار
 الاصطلاح الذي وقع الاستعمال
 في غير ما وضعت له في ذلك الاصطلاح
 فإن كان هو اصطلاح اللغة
 فالجواز لغوي وإن كان اصطلاح
 الشرع فشرعي والافعل في عام
 أو خاص (كأسد السبع)
 المخصوص (والرجل الشجاع)
 فانه حقيقة لغوية في السبع مجاز
 لغوي في الشجاع (وصلاة العباد)
 المخصوصة (والدعاء) فانه حقيقة
 شرعية في العبادة ومجازي شرعي
 في الدعاء (وفعل للفظ) المخصوص
 أعني مادل على معنى في نفسه
 مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة
 (والحدث) فانه حقيقة عرفية
 خاصة أعني نحوية في اللفظ مجاز
 نحوي في الحدث (ودابة لذى
 الأربع والإنسان) فانه حقيقة
 عرفية عاتقة في الأول مجاز عرفي
 عام في الثاني (والجواز مرسل

ان كانت العلاقة (المصححة
غير المشابهة) بين المعنى
المجازي والمعنى الحقيقي
(والافاستعارة) فعلى هذا
الاستعارة هي اللفظ المستعمل
فيما شبه به من اللفظ الأصلي لعلاقة
المشابهة كآسد في قولنا
وأيت آسدا يرمي (وكثيرا ما تطلق
الاستعارة) على فعل المتكلم أعني
(على استعمال اسم المشبه به في
المشبه) فعلى هذا يكون معنى
المصدر ويصح منه الاشتقاق
(فهما) أي المشبه به والمشبه
(مستعار منه ومستعار له واللفظ)
أي لفظ المشبه به (مستعار) لانه
بجنزلة اللباس الذي استعمل من
أحد فأبس غيره (والمرسل) وهو
ما كانت العلاقة غير المشابهة
(كاليد) الموضوع للبارحة
المخصوصة اذا استعملت في النعمة
فيما يكون بجنزلة العلة الفاعلية
للنعمة لان النعمة منها تصدر
وتصل الى المقصود بها (و) كاليد
(في القدرة) لان أكثر ما يظهر
سلطان القدرة يكون في اليد وبها
تكون الافعال الدالة على القدرة
من البطش والضرب والقطع
والاخذ وغير ذلك (والراوية)
التي هي في الأصل اسم للبعير
الذي يحمل المزاودة اذا استعملت
(في المزاودة) أي المزدود الذي يجعل
فيه الزاد أي الطعام المتخذ للسفر

الاستعارة وفيه أنهم قالوا المجاز مطلقاً بالغ من الحقيقة لكونه كالدعوى مع البينة اه
أطول ويمكن دفعه بحمل المبالغة على الكماله (قوله ان كانت العلاقة) أي علاقته
المقصودة أخذاً بما أتى (قوله والافاستعارة) الأصوليون يطلقون الاستعارة على كل
مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين لثلاث تقع في الغنت اذا رأيت مجازاً من سلا أطلق
عليه الاستعارة اه فنرى (قوله وكثيرا ما) أي في نفسه لا بالقياس الى المعنى السابق حتى
يكون المعنى السابق أقل وقوله تطابق الاستعارة لم يضر نائب فاعل يطلق مع سبق ذكره
لانه سبق مراد به معناه والمراد هنا نفس اللفظ اه أطول قوله اسم المشبه به (أي لفظه كما
أشار اليه بقوله بعد واللفظ مستعار ليشمل استعارة الفعل والحرف فإداه بالاسم ما قابل
المسمى لا ما قابل الفعل والحرف (قوله فعلى هذا) أي اطلاقاً بمعنى المصدر دون اطلاقها
بمعنى اللفظ (قوله ويصح منه الاشتقاق) أي اشتقاق المستعار منه والمستعار له
والمستعار والمستعير (قوله كاليد في النعمة والقدرة) قال في الأطول بعد كلام قرر
والخاص ل ان اليد بجنزلة العلة الفاعلية للنعمة وبجنزلة العلة المادية أو الصورية للقدرة
وبهذا علم أن علاقة السببية والمسببية أعظم من الحقيقة والتزنية ولو جعلت اليد
آلة لهما لم يعد اه وكتب أيضاً قوله كاليدي في النعمة في المطول يشترط أن يكون في الكلام
إشارة الى المنعم يقال اتسعت ايادي فلان عندي ولا يقال اتسعت اليدي في البلد كما يقال
اتسعت النعمة فيها قال في الأطول وينبغي أن يكون هذا الاشتراط مبنياً على عرف
في استعمال اليد في النعمة لانه لا يوقف كونه مجازاً عليه والالاتقض تعريف المجاز باصدق
على يد مستعملة في النعمة من غير إشارة الى المنعم بها اه وفي القنري أن اشتراط ذلك لثلاث
يخل بآلة قال الذهن من المزموم الى اللازم فيكون الكلام موصوفاً بالنعمة المعنوية المخلة
بالفصاحة هذا وقد ذكرنا فيما سبق ان الابداء حقيقة عرفية في النعم فيظهر منه أنه
لا احتياج الى ذكر المنعم اه وفي عرق ان هذا الاشتراط يرد بجملة أن يقال عندي الابداء
التي لا يقام لها بالشكر اه (قوله لكونها بجنزلة العلة الفاعلية) وليست فاعلية حقيقة
لان الفاعلية حقيقة هي الشخص اه سم قال في المطول وأيضا ما تظهر النعمة فهي
بجنزلة العلة الصورية لها وكتب أيضاً قوله لكونها بجنزلة الخ أي في مدخلية الوجود (قوله
الى المقصود) هو المنعم عليه (قوله لان أكثر ما يظهر الخ) فاليد بجنزلة العلة الصورية
للقدرة فان المركب انما يظهر بالصورة لانها الجزء الاخير منه وكتب أيضاً ما نصه
ما مصدرية (قوله سلطان القدرة) أي سلاطتها وتأثيرها وقوله يكون في البدأ أي بالبد
(قوله وبها تكون الافعال) أي غالباً بدليل قوله السابق أكثر اه سم (قوله اسم للبعير
الذي يحمل المزاودة) عبارة غير اسم للبعير أو البغل أو الحمار الذي يستق عليه (قوله أي
المزود الخ) موافق لتفسير صاحب المذهب والاساس وغيره ما فالحكم على الشارح
بالسهو في هذا التفسير وان الصواب تفسير المزاودة بظرف الماء الذي يستق به على الدابة

غير مسلم نعم اطلاق الراوية عليه بشرط ظرفية الماء دون الطعام كافي الحفيد والسيد
فالتناسب هنا تفسير المازدة بظرف الماء وتوقف سم في عدم اطلاق الراوية على المزود من
حيث انه ظرف الزاد مع وجود المجاورة للراوية التي هي الحيوان فان كانوا لا يكتفون هنا
بمطلق المجاورة بل يقولون لا بد ان يكون المعنى المجازي من شأنه ان يجاور بأن يكون
الحيوان معدا لجملة اقتضى ان الحيوان لو كان معدا لنقل الزاد وجملة صح حينئذ ان يتجاوز
بالراوية الى وعاء الزاد فيحترز (قوله والعلاقة كون البعير حاملا لها) أي فالعلاقة المجاورة
أهم وعبرة الاطول والعلاقة كون البعير حاملا لها فكذا نه علة فاعامة لازمة تصل المازدة
الى المستقضى اه (قوله وبمنزلة العلة المادية) يحتمل أنه تأكيد في بيان العلاقة ويحتمل أنه
إشارة الى علاقة أخرى هي السببية في الجملة والعلة المادية الاجزاء التي معها الشيء بالقوة
كالخشب بالنسبة الى السمير ولما كان البعير يتجهل المازدة فكأنه معاً بالقوة كان
بمنزلة العلة المادية لها وليست علة مادية حقيقة اذ ليس البعير جزءاً من المازدة اه سم
يتصرف (قوله ولما أشار بالمثال) الى جنسية (قوله أخذ في التصريح ببعض
الآخر) فيه ان مما ساقى صريحاً السببية وقد تقدمت الاشارة اليها بالتشيل باليد في النعمة
والقدرة ويمكن دفعه بأن المتقدمة السببية التنزيهية والآخر السببية الحقيقية أفاده
في الاطول (قوله نوع من التسامح) لان الجواز هو اللفظ المسمى به لا التسمية كما هو ظاهر
عبارة لكنه لما كانت التسمية سبباً لكونه مجازاً معتبراً يتجاوز في جعل التسمية من الجواز
(قوله والمعنى الخ) يمكن أن يوجه أيضاً بحذف المضاف أي من وجوه الجواز المرسل
وطرقه وهذا هو الظاهر من الابضاح (قوله كالعين في الريشة) قال ابن كمال باشا
مقتضى البلاغة أن يكون هذا من الجواز العقلي وأيده بقول البيضاوي في تفسير قوله تعالى
ويقولون هو أذن سمي بالجوارحة لانه من قبل فرط سماعه صار جلته آلة السماع كما سمي
الجاسوس عيناً لذلك قال فهذا صريح في أنه نظير قوله هي اقبال وادبار ومن لم يتنبه
لهذا قال انه مجاز مرسل اه يس (قوله في الريشة) من ربأت القوم اذا كنت طليعة لهم
في مكان عال اه أطول والتاء للمباينة اه فترى (قوله ويجب أن يكون الخ) ذكر في
المطول قبيل قول المصنف والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية أنه يشترط في اطلاق الجزء على
الذي استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلاً فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف
اليد فانها لا يجوز اطلاقها على الانسان وأما اطلاق العين على الريشة فليس من حيث انه
انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يهتق بدون العين اه وقوله فان الانسان
لا يوجد بدونهما ان كانت هذيل على استلزام الكل للجزء والمسمى عكسه قلت المراد
بالاستلزام الاستتباع لان عدم وجود الانسان بدونهما يدل على ان كلاهما ملزم وأصل
يفتقر اليه الانسان ويتبعه في وجوده هذا خلاصة ما ذكره السيد وقوله فانها لا يجوز
اطلاقها على الانسان أي من حيث انه انسان وأما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم

والعلاقة كون البعير حاملا لها
وبمنزلة العلة المادية ولما أشار بالمثال
الى بعض أنواع العلاقات أخذ في
التصريح ببعض البعض الآخر من
أنواع العلاقات فقال (ومنه)
أي من المرسل (تسمية الشيء
باسم جزئه) في هذه العبارة نوع من
التسامح والمعنى ان في هذه التسمية
مجازاً مرسل وهو اللفظ الموضوع
لجزء الشيء عند اطلاقه على نفس
ذلك الشيء (كالعين) وهي الجوارحة
المخصوصة (في الريشة) وهي
الشخص الرقيب والعين جزء منه
ويجب أن يكون الجزء الذي
يطابق على الكل

الافعال منه في موضع يناسب هذا الاعتبار فهو جائز كاطلاق الرية على العين
ولذا يجوز ان يخشع في قوله تعالى تب يد الربي لهب ان يراد باليد النفس اه فنرى في
الامول فان قلت اذا اكتفى بالعلاقة والزم في الجملة فافوجه اشتراطهم في الجزء ان يكون
ملزوما لكل كالرقبة والرأس حتى لم يجوزوا اطلاق اليد على الانسان قلت العلاقة
الجزئية بهذا الوجه لا مطلقا لكن ينبغي ان يعلم ان مرادهم يكون الجزء ملزوما ليس كونه
ملزوما بالمعنى المعتبر عند المصنف في المجازيل كونه متبوعا لكل حتى لا يوجد الكل بدونه
فهذا هو معنى المزمع عند علماء البيان فان قلت ما من جزء الا وشأنه ان الكل لا يوجد بدونه
قلت هذا مشكل وان أجابوا عنه بأن معنى هذا على العرف فان بعض الاجزاء مما لا يمنع
قوته اطلاق اسم الكل عرفا كاليد فانها مع اتفائها معنى الشخص انما يخالف الرأس
لان العرف جعل الكل المسمى بالانسان ما لم يعتبر فيه اليد مثلا لانه مع اعتباره جزءا يجوز
وجود الانسان بدونه واطلاق الانسان اه مع بعض حذف وببحث الفنى في كون المزمع
بمعنى المتبوع بأنه يستلزم أن يكون الانتقال في جميع أنواع المجاز من المتبوع الى التابع
كما دعاء السكاكي ولا يخفى ان ادعاء على تقدير صحته تعسف محض لا يقول به المحققون
(قوله مما يكون له من بين الخ) كالعين هنا وذلك لان العين هي المقصودة في كون الرجل
رية لان غيرها من الاعضاء لا يغني شيئا بدونها اه سم (قوله كالاصابع) جمع اصبع بلغاتها
التسع الحاصلة من ضرب حركات الهزة في حركات الباء ومن لغاتها اصبوع وجمعها
أصابع كذا في القاموس اه أطول (قوله في الانامل) جمع انملة بلغاتها التسع الحاصلة
من ضرب حركات الهزة في حركات الميم وهي من الاصبع ما فيه الظفر كذا في القاموس
(قوله يجمع) اوان أصابعهم في آذانهم) اذ ما يجعل في الاذن انملة السبابة هذا اذا أريد
بأصابعهم تقسيم الجمع على الجمع كما هو المشهور أما لو أريد جعل كل منهم أصابعه في أذنه
ففيه ذكر الاصابع الخمس وارادة انملة وفيه مزيد بالغة كأنه جعل جميع الاصابع في
الاذن لئلا يجمع من الصواعق شيئا اه أطول وكتب أيضا ما نصه قال بعض الافاضل لا يحاز
هنا لان نسبة بعض الافعال الى ذى أجزاء ينقسم يكفي فيه تعلقه ببعض أجزائه كما يقال
دخلت بالذفلان ودخلت لذة فلان ومصحح بالتمثيل وغير ذلك فلا تجوز في ايقاع الجمع
على الاصابع اه يس (قوله أو مسببه) لم يقل وعكسه فتشاوروا ذكرا والواو في الاقسام تارة
وذكرا وأخرى اه أطول (قوله وهو سهو) غاية ما وجه به ان المقصود بالتمثيل الاكل
الذى هو مجاز عن سببه أعنى الاخذ ويرد عليه ان الاولى حينئذ لا تعرض لبيان ذلك لان
هذا السبب غير متعين وترك التعرض اقوله أى الدية المسببة عن الدم فانه لا فائدة في ذكره
حينئذ كذا في الحقيفة وقال في الاطول يمكن توجيه كلامه بأنه جعل الدية داعية الى القتل
حتى لو لم يكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل على القتل ولا تنافي بينه وبين تفسيره لان
المعول من وجه قد يكون علة من وجه ألا ترى أن الغاية مسببة عن ذى الغاية فأشاروا الى

مما يكون له من بين الاجزاء ضربا
اختصاص بالمعنى الذى قصد
بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد
أو الاصبع على الرية (وعكسه)
أى ومنه عكس المذكور يعنى تسمية
الشيء باسم كاله (كالاصابع)
المستعمله (في الانامل) التى هى
أجزاء من الاصابع فى قوله تعالى
يجعلون أصابعهم فى آذانهم
(وتسميته) أى ومنه تسمية الشيء
(باسم سببه) فهو عين الغيث
أى النبات الذى سببه الغيث
(أو) تسمية الشيء باسم (مسببه)
فهو أمطرته السماء نباتا) أى
عندما يكون النبات مسببا عنه وأورد
في الايضاح فى أمثلة تسمية
السبب باسم المسبب قولهم فلان
أكل الدم أى الدية المسببة عن الدم
وهو سهو بل هو من تسمية المسبب
باسم السبب

بيان مسيبة الدية عن الدم يعني أنها مسيبة عنه لأنه سيم في الخارج (قوله ما كان عليه)
 أي عند الجهور خلافا لمن جعل وجود المعنى فيما مضى كافيا في كون الاطلاق حقيقيا اه
 ع ق (قوله الذي كان هو عليه) أي على صفة أو على بمعنى من (قوله وآتوا البتاي)
 البتيم في الانسان من لأب له ما لم يبلغ الحلم وفي البهائم ما فقد الام قبل استغنائها عنها اه
 أطول وفي الفري يقال يتم الصبي بالكسر يتم بتأويله يتألف الفتح والضم مع التسكين فيها
 (قوله أي الذين كانوا يتأيم قبل ذلك) اذ لا يؤتون أموالهم الا بعد البلوغ (قوله أو تسمية
 الشيء باسم ما يؤل ذلك الشيء إليه) أي يقينا وظنا لا احتمالا وكتب أيضا مانصه زاد بعضهم
 في أنواع العلاقات اطلاق ما بالفعل على ما بالقوة وربما عبر عنه بمجاز الاستعداد كاطلاق
 الخمر على العصور في الدن قبل أن يتخمر واطلاق كاتب على العارف بالكتابة حال تركها وهي
 غير علاقة ما يؤل على التحقيق لان المستعد للشي قد لا يؤل إليه بأن يكون مستعدا له وغيره
 فالعصور قد لا يؤل الى الخمرية وان كان مستعدا لها الساكن هذا يعكس على من شرط في مجاز
 الابلولة القطع أو الغلبة لا مطلق الاحتمال غاية انه عند مطلق الاحتمال لا يسمى مجاز
 الابلولة ويسمى مجازا القابلية فان أريد ذلك فالترسمية اصطلاح ولا أثر له مع وجود أصل
 التجوز فحاله البرماوى كذا في يس (قوله نحو انى أرانى أعصر خرا) وقيل لا مجاز في الآية
 لان أهل اللغة قالوا الخمر بلغة أهل عمان اسم للعنب اه يس (قوله أي عصير يؤل الى الخمر)
 كان عليه أن يقول أي عنبا يؤل الى الخمر لا حواج ما ذكره الى تكلف في نسبة العصور الى
 العصور كنسبة القتل الى القتل فانه لا يصح الابتكاف التزام ان الفعل يقارن تعلقه وصف
 المفعل بعول ما يشتق منه كالمفعول المطلق والحق ان المفعل بعول يتعلق به الفعل قبل وصفه
 بالمشتق ويتروك عليه صحة الاشتقاق وكتب أيضا مانصه وقال في الاطول أي عنبا يؤل الى
 الخمر اذا المعصور ليس خرا هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جار الله والبيضاوى
 وقال الشارح أي عصير يؤل الى الخمر وفيه خفاء اذا العصور لا يتعلق بالعصور كما لا يتعلق بالخمر
 الا أن يؤول العصور بالاستخراج بالعصور ولا داعي اليه اه فالحق على هذا التأويل استخراج
 بالعصور خرا أي عصير يؤل خرا كذا في السيد (قوله أو نحو فليدع ناديه) ويحتمل
 أن تكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه
 كما قيل في قوله تعالى واسأل القرية لأنه لا يضر بالتمثيل اه فترى (قوله أي أهل ناديه)
 أي لينصروه مع أنهم لا ينصرونه في ذلك اليوم (قوله والنادى المجلس) قال في الاطول
 النادى مجلس القوم نهارا أو المجلس مادام وافيته وفي التعبير عن أهل النادى به المبالغة
 في مجزهم عن الجواب كالنادى (قوله أي في الجنة) وفي التعبير عن الجنة بالرحمة دلالة على
 كثرة الرحمة فيها حتى كأنهم الرحمة نفسها اه أطول (قوله التي تحمل فيها الرحمة) المراد بها
 الاحسان والانعام وهو أمر اعتبارى اذ هو تعلق القدرة بإيجاد النعم وليس حالاً في الجنة
 وانما الحال فيها أثره في الرحمة تجوز على تجوز (قوله أو آله) فرق بين الآلة والسبب

(أو ما كان عليه) أي تسمية الشيء
 باسم الشيء الذي كان هو عليه في
 الزمان الماضي لكنه ليس عليه
 الآن (فحوله تعالى وآتوا البتاي
 أموالهم) أي الذين كانوا
 يتأيم قبل ذلك اذ لا يتم بعد
 البلوغ (أو) تسمية الشيء باسم
 ما يؤل ذلك الشيء (إليه) في الزمان
 المستقبل (نحو انى أرانى أعصر
 خرا) أي عصير يؤل الى الخمر (أو)
 تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع
 ناديه) أي أهل ناديه الحال فيه
 والنادى المجلس (أو) تسمية الشيء
 باسم حاله) أي باسم ما يحمل فيه ذلك
 الشيء (نحو وأما الذين ابيضت
 وجوههم في رحمة الله أي في الجنة)
 التي تحمل فيها الرحمة (أو) تسمية
 الشيء باسم آله نحو واجعل لى
 إلهان صدق في الآخرة

بأن الآلة هي الواسطة بين الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشيء فاللسان آلة الذكر
 لاسميه وكتب أيضا مانصه قال في الاطول ولا يذهب عليك ان العلاقة بتفصيلها معتبرة
 في النكايه أيضا اذ لا فرق بين النكايه والمجاز عند المصنف الا بامتناع المعنى الحقيقي في المجاز
 دون النكايه (قوله أي ذكر احسننا) والتعبير عنه باللسان للدلالة على طلب ذكر لا تنقطع
 دلالة على خيره كما لا تنقطع كلمات اللسان فان قلت لم لا تجعل اللسان على حقيقة ما فيكون
 المعنى واجعل لى لسان صدق في الآخرين نافع على ونفع اللسان بعده له انما هو بأن تذكر
 محاسنه قلت لان نسبة اللسان الى الآخرين تكون باللام لا بـ في بخلاف الذكر فان نسبته
 شاعت في ويحتمل أن يكون المراد واجعل لى كلاما صادقا باقيا في الآخرين أي اجعل
 لسانى متكاملا بكلمات صادقة باقية في الآخرين بأن لا تنسى ولا تنقطع ولا تحذف اه
 أطول (قوله في الآخرين) أي في مجازية المشايخ الآخرين (قوله صرح به) أي عزله
 (قوله فان قيل الخ) لا حاجة للسؤال والجواب مع قوله في المقدمة ولولا اعتقاد مخاطب
 بعرف أو غيره اه حفيد وكانه تذ كبر لما سبق (قوله بل أكثرها لا يفيد لزوم) أي فهمها
 لانه لا يتحقق الا في نحو الكل مع جزئه والمزوم مع لازمه الذهني (قوله بل تلاصق) أي
 تعلق وقوله واتصال أي ارتباط (قوله وفي بعض الاحيان) تفسير (قوله أي قصدان
 الاطلاق الخ) اشارة الى أنه لا يكفي وجود المشابهة في الواقع بدون أن يقصدان الاطلاق
 بسببها بأن يكون بسبب علاقة أخرى غيرهما مع حقيقة أيضا اه سم (قوله وان أريد أنه
 الخ) وينبغي على ذلك ما ذكره في الاطول حيث قال ولا يخفى انك اذا قلت رأيت مشفر زيدا
 وقصدت الاستعارة وليس مشفره غليظا فهو حكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا مرسل
 (قوله من اطلاق المقيد) وهو المشفر الذي هو في الاصل اسم لشفة البعير (قوله على
 المطلق) أي شفة الانسان لا بقيد كونه شفة الانسان بل من حيث كونه مطلقا شفة
 وأما لو قصد التقييد بشفة الانسان كان المنقول اليه مقيدا فاعتبارا بمجاز على مجاز
 (قوله كاطلاق المرسل) بفتح الميم مع كسر السين وقهها وربا يوههم كلامه ان اطلاق
 المرسل على الأنف يتعين أن يكون من المجاز المرسل وليس كذلك بل يجوز أن يكون
 استعارة فالمرسل والمشفر يجوز فيهما الا مران بالاعتبارين اه يس (قوله على الأنف)
 أي أنف الانسان مثلا لا بقيد كونه أنف الانسان بل من حيث كونه من مطلق أنف وكتب
 أيضا مانصه سواء كان وضع رسن أولا (قوله فاللفظ الواحد الخ) يعني ان اللفظ الواحد
 اذا أطلق على شيء واحد يجوز أن يكون ذلك الاطلاق بـ ريق الاستعارة وأن يكون بطريق
 المجاز المرسل فلا يرد أن يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة
 بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان ولا شك في تغير المعنيين وتعدد هما اه فري (قوله
 الى المعنى الواحد) هو ههنا شفة الانسان وله اعتباران أحدهما خصوص كونه شفة
 الانسان والاخر عموم كونه شفة فالاستعارة بالاعتبار الاول والمجاز المرسل بالاعتبار

أي ذكر احسننا) واللسان اسم لآلة
 الذكر ولما كان في الأخير نوع
 خفاء صرح به في الكتاب فان قيل
 قد ذكر في مقدمة هذا الفن أن معنى
 المجاز على الانتقال من المزوم الى
 اللزوم وبعض أنواع العلاقة بل
 أكثرها لا يفيد لزوم قلنا ليس
 معنى اللزوم ههنا امتناع الانفكاك
 في الذهن أو الخارج بل تلاصق
 واتصال يتقل بسببه من أحدهما
 الى الآخر في الجملة وفي بعض
 الاحيان وهذا متحقق في كل
 أمرين بينهما علاقة وارتباط
 (والاستعارة) وهي مجاز تكون
 علاقته المشابهة أي قصدان
 الاطلاق بسبب المشابهة فاذا
 أطلق المشفر على شفة الانسان
 فان قصد تشبيهها بمشفر الابل في
 اللفظ فهو استعارة وان أريد أنه من
 اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق
 المرسل على الأنف من غير قصد
 الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ
 الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد
 قد يكون استعارة وقد يكون
 مرسل والاستعارة (قد تقيد
 بالتحقيقية)

الثاني اهـ يس (قوله) تتميز عن التخيلية والممكن عنها) لان معنى الحقيقية محققة المعنى
فتخرج التخيلية لانها عند المصنف ليست لفظا فلا تكون محققة المعنى وكذا الاستعارة
بالكتابة عنده نفس التشبيه المضمري في النفس فلا تكون محققة المعنى اهـ أطول وقوله لانها
عند المصنف أي كالسلف وأما السكاكي فانهم اعتمدوا ان كانت لفظا الا أنهم اعبر محققة المعنى
لان معناها عنده أمر وهي ثم قال في الاطول والاستعارة بالكتابة داخله في الاستعارة
التحقيقية عند السلف لانها اللفظ المسماة المضمري في النفس وهو محقق المعنى (قوله حسا)
بأن يكون مدركا باحدى الحواس أو عقلا بأن لا يكون مدركا به بل بالعقل بحيث لا يصح
العقل فيه في نفس الامر والحكم به طالانه فخرجت الامور الوهمية فان العقل يتقيا (قوله)
ويشار اليه الخ) تفسيري (قوله كقوله) أي قول زهير بن أبي سلمى بضم السين وليس
في العرب غيره أي بضم السين اهـ فترى وكتب أيضا قوله كقوله لدى أسد الخ * غمامه له لبد
أظفاره لم تقلم * قال في الاطول اللبد كعنب جمع لبدة وهي الشعر المتراب بين كتفي الاسد
ويقال للاسد ذو لبدة وفي المل هو امنع من لبدة الاسد والتقليم مبالغة القلم بمعنى القطع
والمناسب ان تجعل المبالغة راجعة الى النفي ولا يجعل النفي داخل على المبالغة ونظيره
قوله تعالى وما أنا بنظلام للعبيد وتقليم الظفر كتابة عن الضعف في حواشي الكشف فلان
مقاوم الاظفار أي ضعيف وفي المصراع مبالغت جعله لبد فانه أسد اذا لا تكون للاسد
اللبدة وحصر اللبدية كما يفيد تقديم الطرف والمبالغة في نفي الضعف اهـ (قوله شاكي)
مقابل شائك وقد تحذف الهمزة بالكتابة فيقال شاك السلاح بضم الكاف (قوله أي تام
السلاح) في القاموس شاك السلاح بتشديد الكاف وشائك وشوكه وشاكه حديد
وفي الصحاح شاك السلاح اللابس السلاح التام وشاك السلاح وشاكه حديد فقول
الشارح شاكي السلاح أي تام السلاح لا يوافق شيئا منهما اهـ أطول (قوله قذف باللحم)
المناسب للتفريع بعده أن تكون ابناء التعذية أي التي اللحم فيه أي زيد في لحمه أي زاد الله
أجزاء لحمه فكثرت كذا في حواشي سم على الحفيد اعتراضا على استظهار الحفيد ان الباء
سببية أي رمى الى الوقائع بسبب كثرة لحمه (قوله جسامه) أي سمن (قوله وبالبه) أي
عظم وخصامة وغلظ (قوله وهو مله الاسلام) من اضافة الاعم الى الاخص (قوله قال
المصنف) أي في الايضاح (قوله فالاستعارة) أي مطلقا لا الحقيقية فقط (قوله ما تضمن
الخ) أي ما أفاد ذلك بواسطة القرينة وكتب أيضا قوله ما تضمن الخ أخذ منه أنه لا يصح
تشبيه معناها به منى مجازي لانه ليس ما رضع له وهو ظاهر ان لم يصح حقيقة عرفية بالشهرة
اهـ ع ق وهذا أولى من قول الاطول وقد أفاد هذا التعريف ان اللفظ لا يستعار من المعنى
المجازي وان كان مشهورا فيه اهـ (قوله فعل هذا الخ) هذا تفريع على التعريف وشارة الى
ابطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به على المشبه اطلاقا وجملا بحدف الاداة
لا على قوله والمراد به ما عني من اللفظ حتى يتوهم ركاه لانه على انه لو اراد ذلك

لتتميز عن التخيلية والممكن عنها
(تحقق معناها) أي ما عني بها
واستعملت هي فيه (حسا)
أو عقلا) بأن يكون اللفظ قد نقل
الى أمر معلوم يمكن أن
ينص عليه ويشار اليه اشارة
حسية أو عقلية فالجسي (قوله)
لدى أسد شاكي السلاح) أي تام
السلاح (مقذف) أي قذف به
كثيرا الى الوقائع وقيل قذف
باللحم رمى به فصار له جسامه وبالبه
فلا سندها مستعار للرجل
الشجاع وهو أمر متحقق حسا
(وقوله) أي والعقل كقوله (تعالى)
اهـ دنا الصراط المستقيم أي
الدين الحق) وهو مله الاسلام
وهذا أمر متحقق عقلا قال المصنف
فلا استعارة ما تضمن تشبيهه بمعناه
بما وضع له والمراد بمعناه ما عني
باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا

المراد لم يخرج ما ذكر مع خروجه قطعا على كل حال كذا في القنري (قوله يخرج من تفسير
الخ) ويخرج أيضا نحو رأيت به أسدا فإنه ليس استعارة ولا تشبيه بل هو تجريد وسمي أي
الكلام عليه اه يس (قوله وان تضمن تشبيهه شيء به) أي لكن ذلك الشيء ليس معينا به
(قوله وذلك) أي خروج ما ذكر (قوله لاستحالة تشبيهه الشيء بنفسه) قال في الاطول فيه
نظرا لأنه لا يتم في اللفظ المشترك لأنه لو تضمن تشبيهه معناه بما وضع له لا يجب فيه أن يكون
معناه غير الموضوع له للزوم تشبيه الشيء بنفسه لأنه لا يلزم فيه ذلك لاعتدما وضع له اه قال
يس ويمكن أن يجاب عن النظر بأن المشترك موضوع بأوضاع متعددة فهو من حيث
وضعه لمعنى يكون ما عداه غير ما وضع له من حيث ذلك الوضع وان كان موضوعا له بوضع
آخر (قوله على ان ما الخ) رقي أي فهو خارج عن المقسم فلا يحتاج في اخراج ما ذكر الى
كون التشبيه يقتضي المغايرة بين المعنى المراد وما وضع له (قوله وفيه بحث) أي فيما قاله
المصنف في الايضاح وقد ضعف السيد هذا البحث بما تكفل برده أرباب الخواشي فالوجه
مع الشارح (قوله أنه مستعمل) أي وجوبا كما يزعم القوم وقوله بل في معنى الشجاع أي بل
يختار ويرجح أنه مستعمل في معنى الرجل الشجاع فالشارح لا يمنع جواز أن يكون مستعملا
فيما وضع له وأن يكون التركيب من باب التشبيه المبلغ بأن يكون سوق الكلام لاثبات شبه
زيد بالأسد (قوله بل في معنى الشجاع فيكون مجازا) فان قلت المجاز مشروط بوجود
القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا قلت بل الحل ههنا قرينة لا يقال لادلالة
في الحل على ذلك لجواز أن يراد الموضوع له وتقدر الاداة لانا نقول بل يكفي في القرينة
ما هو الظاهر ونسج الكلام بالنقد دبر مما لا يلتفت اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع
صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن اذ لا يصلح تشبيهه بالاسد قطعا مع
أنه معتبر في الاستعارة بل الذات المهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هذا باعتبار
انه انما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف فكان الوصف جزء مفهومه المجازي
بقي الكلام في ان قولك زيد أسد مسوق لاثبات شبهة زيد بالاسد ولا ثبات أن زيدا هو ذلك
الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعا ولا مجاز في الاسد وان كان
الثاني فهو استعارة على ما حققه الشارح ولا فرق بين قولك زيد أسد وأسدر زيد وان ادعاه
السيد اه فترى (قوله فيكون مجازا) لاستعماله في غير ما وضع له وقوله واستعارة
لان علاقته المشابهة وكتب أيضا قوله فيكون مجازا الخ ولا يقال فيه جمع بين
الطرفين والمجاز يجب فيه جحد المشبه لانا نقول المشبه رجل شجاع ولم يذكر
وقد ذكرنا المشبه به مكانه وأخبر بعنايه عن زيد وأما زيد فليس مشبه بالامن حيث
كونه من افراد الرجل الشجاع وبذلك الحقيقة أخبر عنه وأما من حيث كونه شخصا عين
بهذا العلم فليس مشبه بالامن قول له الاسد رجل شجاع أي ذات معروضة للشجاعة
قال في المطول وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رأيت أسدا يرمي ان أسدا استعارة فلا معنى

يخرج من تفسير الاستعارة
نحو زيد أسد ورأيت زيدا أسدا
وهو رتب زيد أسدا عما يكون اللفظ
مستعملا فيما وضع له وان تضمن
تشبيهه شيء به وذلك لأنه اذا كان
معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح
تشبيهه معناه بالمعنى الموضوع له
لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على
أن ما في قوله انما تضمن عبارة عن
المجاز بقريضة تقسيم المجاز الى
استعارة وغيرها وأسدي الامثلة
المدكورة ليس بمجازا لكونه
مستعملا فيما وضع له وفيه بحث
لانا لان لم أنه مستعمل فيما وضع له
بل في معنى الشجاع فيكون مجازا
واستعارة كما في رأيت أسدا يرمي
بقريضة جلده على زيد ولا دليل لهم
على أن هذا على حذف أداة
التشبيه وان التقدير زيد كالسد
واستدل لانهم على ذلك بأنه قد وقع
الاسد على زيد ومعلوم ان الانسان
لا يكون أسدا فوجب المصير الى
التشبيه بحذف أداته قصد الى
المبالغة فاسد لان المصير الى ذلك
انما يجب اذا كان أسدا مستعملا
في معناه الحقيقي وأما اذا كان
مجازا عن الرجل الشجاع فله
على زيد صحيح

انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما وما دلالة عليه وانما عني أنه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فتقولنا زيد اسد أصله زيد رجل شجاع كالاسد فخذنا المشبهة واستعملنا المشبهة في معناه فيكون استعارة (قوله ويدل على ما ذكرنا الخ) اعترضه السيد بأنه كما يجوز ان يتعلق بالاسد المستعمل في معناه المجازي باعتبار وصفه أعني الشجاعة يجوز ان يتعلق بالاسد المستعمل في معناه الحقيقي باعتبار المجازي المشهور أعني الشجاعة والجواب من وجهين الأول انه وان صح أن يجعل الاسد المستعمل في معناه الحقيقي عاملا باعتبار ملاحظة معنى الشجاعة معه كما ان عمل الاسد المستعمل في معناه المجازي بهذا الاعتبار الا ان الانسب الثاني لما يلزم على الأول من كون المعنويات كالجوار والمجرور في البيت قيودا للمشبهة به مع أنها ليست قيودا له بل للمشبهة الثانية ان معنى الشجاعة الذي يتعلق باعتبار مقيده للمشبهة دون المشبهة به وهذا يرجح كون اللفظ مستعملا في معناه المجازي حتى يكون استعارة دون المعنى الأصلي حتى يكون تشبيها لان التعلق بشئ باعتبار مقيده أقوى منه باعتبار ما ليس مقيده اذ انقضى ذلك فقول الشارح كثيرا ما يتعلق به الجوار والمجرور أي الذي هو في المعنى من قيود المشبهة دون المشبهة به فالمناسب أن يكون مستعملا في معناه المجازي ليكون القيد متعلقا بقيد في المعنى والمراد كثيرا ما يتعلق به الجوار والمجرور باعتبار معنى الشجاعة الذي هو قيد المشبهة دون المشبهة به فقصد الشارح ان التعلق على هذا الوجه أولى والأولوية كافية له فلا ينافي أنه يمكن التعلق بالاسد المستعمل في معناه الحقيقي باعتبار معنى الشجاعة التابع للمعنى الحقيقي (قوله وفي الحروب نعامة) أي خال عن الشجاعة اه سم * ونعامة تفقر من صفيها صافر * والفتحاء المسترخية الجناحين والمراد من قوله تفقر من صفيها صافر أنه ينزج من مجرّد الصدا اه فترى (قوله والطير أغربة عليه) بعض من بيت وهو

والطير أغربة عليه بأسرها * فتح السرات وساكنات لاصاف

الفتح بالضم جمع فتحاء وهو اللين يقال عقاب فتحاء لانهم اذا انخطت سرات جناحها وهذا لا يكون الا من اللين والسرات بفتح السين المهملة جبال باليمن يكون فيها هذا بل وغيره وبضم الشين المهجدة جبال بالشأم واصاف جبيل طي والمعنى ان كل الطيور من الحزن على المرنى مثل الاغربة الباكبة عليه اه فترى (قوله أي باكبة) اما من بكى الغراب ظهر الدابة جرحه أو من بكى صاح لان الاغربة اذا سقط واحد منهم اجتمعت على شجرة تصيح عليه اه سم (قوله مجاز لغوى) أي غير علقى سواء كان عرفيا أو شرعيا أو لغويا اه حفيد (قوله وهذا) أي كونه ليس موضوعا للرجل ولا للمعنى الاعم منه ومن السبع (قوله وفي هذا الكلام دلالة الخ) حيث قال ولا لاعم منهما اه سم وكتب أيضا ما نصه قال في الاطول وانما احتاج الى نفي كونه أعم منهما في اثبات كونه مجازا لغويا لانه لو كان موضوعا لاعم لصح استفادة المشبهة عنه بطريق الحقيقة بأن يطلق العام بعمومه ويقع

ويدل على ما ذكرنا ان المشبهة به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجوار والمجرور كقوله * أسد على وفي الحروب نعامة * أي مجترئ صائل على * وكقوله * والطير أغربة عليه * أي باكبة وقد استوفينا ذلك في الشرح واعلم أنهم قد اختلفوا في أن الاستعارة مجاز لغوى أو عقل فالجهور على أنها مجاز لغوى بمعنى أنها لفظ استعمل في غير ما وضع له للعلاقة المشابهة (ودليل أنما) أي الاستعارة (مجاز لغوى كونها موضوعا للمشبهة باللامشبهة ولا لاعم منهما) أي من المشبهة والمشبهة به فأستد في قولنا رأيت أسدا يرى موضوعا للسبع لخصوص لا للرجل الشجاع ولا للمعنى أعم من السبع والرجل كالحیوان المجترئ مثلا لا يكون اطلاقه عليه ما حقيقة كاتلاق الحيوان على الاسد والرجل وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعا فاطلاقه على الرجل الشجاع اطلاق على غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له فيكون مجازا لغويا وفي هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام اذا أطلق على الخاص

على الخاص بهونه القرينة من غير أن يستعمل في الخاص كما اذا قلت رأيت انسانا
 فيما اذا أردت زيدا ولم ترد بالانسان الاعم فهو منه فان العام حينئذ يستعمل فيما وضع له
 لكنه قد وقع على الخاص من غير استعمال فيه ومن اشبه عليه اطلاق العام على الخاص
 لا بخصوصه بالاستعمال فيه بخصوصه ظن أنه مجاز واعتراض عليه بأنه لا دلالة للعام
 على الخاص بوجهه من الوجوه على أن اعتراضه مما يتوجب منه لان الدلالة المعتمدة
 في المجاز تشمل الدلالة بهونه القرينة وقبسه بحث لانه اذا جوز أن لا يكون نعم ما فعلت
 مجازا في مقابلة من قال أكرمت زيدا بأن يكون فعلت واقعا باعتبار الخارج على الاكرام
 بالقرينة وتكون القرينة مقيدة للعام المستعمل بهونه لم أن لا يوجد من قسم المجاز
 ما يكون عاما مستعملا في الخاص اذا لا يوجد في عام قرينة صارفة عن الموضوع له اذ كل
 ما تظنه قرينة صارفة محتمل أن يكون قرينة لوقوع العام على الخاص ويكون العام معها
 مستعملا على عومه فلا يكون قرينة صارفة اه (قوله لا باعتبار خصوصه) يفيد أنه
 اذا أطلق على الخاص باعتبار خصوصه مجاز وهو كذلك اه سم ونظير العام أى الكلى
 اذا أطلق على الخاص أى الجزئى من حيث خصوصه العام الذى أريد به الخصوص فهو
 مجاز مرسل نحو الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم أريد بالناس الاول نعيم
 ابن مسعود الاشجعي والثاني أبو سفيان وأصحابه (قوله بل باعتبار عومه) أى القدر
 الذى فيه عومه وغيره وهل ذلك شرط حين الاطلاق أو الشرط انما هو اطلاقه من غير
 ملاحظة خصوص اه يس (قوله مجاز عقلى) لا بمعنى اسناد الفاعل أو معناه الى
 ملابس له غير ما هو له بتأويل بل بمعنى ان التصرف فى أمر عقلى لا لغوى وهذا النفي أى
 لا لغوى مدار النزاع والا فلا ينكر من يجعله مجازا لغويا بهذا الادعاء وله سائر قد قول
 الشيخ عبد القاهر بن كونه مجازا لغويا كونه مجازا عقليا فمارة أطلق عليها المجاز
 اللغوى ونارة المجاز العقلى لا لاتباس حقيقة الامر عليه فانه مما لا يتوهم فى شأنه ذلك بل
 لتبنيه على أنها ليست بمجرد نقل اسم بل فيه احتمال عقلى اه أطول وقال بعضهم الخلف
 لفظى لان الادعاء الذى بنى عليه أنه مجاز عقلى لا ينكره من يقول انه لغوى وكون
 اللفظ مستعملا فى الغير فى نفس الامر لا ينكره من يجعلها مجازا عقليا وانما النزاع
 فى أنها هل تسمى عقليا نظرا للادول أو لغويا نظرا للثاني فان الخلاف فى اللفظ اه وما فى الاطول
 هو الاظهر فتأمل (قوله بمعنى أن التصرف فى أمر عقلى) أشار بهذا البيان الى أن المراد
 بالمجاز العقلى ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكيم وهو ظاهر فان المراد بالمجاز
 ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد والكلام اه فنرى (قوله ان التصرف) أى
 وهو الادعاء المذكور اه سم (قوله فى أمر عقلى) وهو جعل الرجل الشجاع فردا من
 افراد الاسد حقيقة اه يس (قوله بأن جعل) الباء سببية اه سم (قوله استعماله) جل
 المشرح كان على الناقصة لكن الاقرب الى القواعد النحوية تقديمه متعلق خبرها الجار

لا باعتبار خصوصه بل باعتبار
 عومه فهو ليس من المجاز فى شئ
 كما اذا قلت زيدا فقلت لقيت رجلا
 أو انسانا أو حيويا بل هو حقيقة
 اذ لم يستعمل اللفظ الا فى معناه
 الموضوع له (وقيل انها) أى
 الاستعارة (مجاز عقلى بمعنى
 أن التصرف فى أمر عقلى
 لا لغوى لانها لم تطلق على
 المشبهة الا بعد ادعاء دخول
 أى دخول المشبهة (فى جنس المشبهة
 به) بأن جعل الرجل الشجاع فردا
 من افراد الاسد (كان استعمالها)
 أى الاستعارة فى المشبهة استعمالا
 (فما وضعت له) وانما قلنا انها
 لم تطلق على المشبهة الا بعد ادعاء
 دخولها فى جنس المشبهة به

لأنها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لأن مجرد نقل الاسم لو كان استعاراً لكانت الاعلام المنقولة استعارة ولما كانت الاستعارة
أبلغ من الحقيقة إذ لا مبالغة في إطلاق الاسم المجرد عارياً عن معناه ولم يصح أن يقال لمن قال رأيت أسداً أو أرا دزبداً أنه جعله أسداً
كما لا يقال لمن سمى ولده أسداً أنه جعله أسداً إذ لا يقال جعله أسداً أميراً الا وقد أثبت فيه صفة الامارة وإذا كان نقل اسم المشبه به
الى المشبه به نقل معناه اليه بمعنى أنه أثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم أطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملاً فيما وضع له
فلا يكون مجازاً لغويابل عقلياً بمعنى ان العقل جعل الرجل الشجاع من جنس (٢٤٣) الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعاً

مجازاً عقلياً (ولهذا) أي ولان
إطلاق اسم المشبه به على المشبه
انما يكون بعد ادعاء دخوله في
جنس المشبه به (صح التعجب في
قوله قامت تظالتي) أي توقع الظل
على (من الشمس * نفس أعز على

من نفسي قامت تظالتي ومن عجب *
شمس) أي غلام كالشمس في الحسن

والبهاء (تظالتي من الشمس) فغلا
انه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس

الحقيقي وجعله شمساً على الحقيقة
لما كان لهذا التعجب معنى

اذلا تعجب في أن يظلل انسان
حسن الوجه انساناً آخر (والنهي

عنه) أي وله هذا صريح النهي عن
التعجب (في قوله لانعجبوا من

بلي غلاته) هي شعار بليس تحت
الثوب وتحت المدرع أيضاً قد زرت

ازرارها على القدر) تقول زورت
القميص علمه أزره اذا شدت

ازرارها علمه فلولاً أنه جعله قراً
حقيقاً لما كان للنهي عن التعجب

معنى لان الكنان انما يسرع اليه
البلي بسبب ملابسة القمر الحقيقي

لا بلابسة انسان كالقمر في الحسن
لا يقال القمر في البيت ليس

باستعارة لان المشبه مذكور وهو الضمير في غلاته وازرارها لانا نقول لانسلم ان المذكور في هذا الوجه ينافي الاستعارة كما في
قولنا سيف زيد في يد أسد فان تعريف الاستعارة صادق على ذلك (ورد) هذا الدليل (بأن الادعاء) أي ادعاء دخول المشبه

في جنس المشبه به (لا يقتضي كونها) أي الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له) لعلم الضرورى بأن أسداً في قولنا رأيت
أسداً يرعى مستعمل في الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان ادعاء دخول المشبه في جنس

المشبه به مبنى على أنه جعل افراد الاسد بطريق التأويل قسامين أحدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة

والجروركنا أو نحوه ويصح أن تكون تامة فاطرف لغو متعاق بقول المصنف
استعمالها (قوله كذلك) أي مطابقة على المشبه بعد الادعاء المذكور (قوله لان
مجرد نقل الاسم) أي بدون الادعاء المذكور وكتب أيضاً قوله لان مجرد نقل الاسم لو كان
استعارة الخ فيه ان عدم الادعاء المذكور لا يستلزم ان لا يظلم يبق فيه المجرد النقل حتى
يلزم كون الاعلام المنقولة استعارة وذلك لان نقل الاسم في الاستعارة بواسطة المشابهة
وان لم يوجد ادعاء ولا كذلك الاعلام المنقولة قال الفري نعم يلزم أن تكون معاني المجازات
كلها استعارة والفرق بالعلاقة حينئذ يكون مجرد اصطلاح لا رعاية لمعنى الاستعارة اه
(قوله لكانت الاعلام الخ) قد يفرق بأن لا وضع في الاستعارة بخلاف الاعلام المنقولة
(قوله ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة) فيه ان أبلغ من المجزأ أنهم اجتزأ دعوى
الشيء بيينة كما في سائر المجازات على ما سبأني وللا ادعاء دليل آخر وهو أنه لو لا ما امتنع
استعارة العلم اه أطول (قوله المجزأ) أي عن الادعاء (قوله عارياً عن معناه) أي
الاصلي (قوله أنه جعله أسداً) لان معنى جعله أسداً صير أسداً وأثبت فيه صفة
الاسدية (قوله في قوله) أي قول أبي الفضل بن العميد في غلام قام على رأسه بظلاله
اه معاول (قوله تظالتي) بـ جـ له حاله وقوله نفس فاعل قامت (قوله من نفسي) بالاضافة
الى باب المتكلم أو بتذكير نفس واشباع كسرته أي من كل نفس وهو أبلغ اه أطول وثبوت
الماء خطا يمنع الثاني (قوله ومن عجب) خبر مقدم وقوله شمس مبتدأ مؤخر وقوله تظالتي
صفة شمس (قوله لما كان لهذا التعجب معنى الخ) فيه نظراً لانه يجوز أن يكون التعجب
من استخدامه من بلغ في الحسن درجة الشمس أو من اتقاده له وخسده مثله اه أطول
(قوله لانعجبوا الخ) تقدم الكلام على هذا البيت في بحث المجازات العقل (قوله هي شعار
الخ) عبارة الاطول هي ثوب يلقى البدن (قوله وهو الضمير في غلاته الخ) أي وفي زرارها
قرئ بالبناء لافعال (قوله لانسلم ان المذكور الخ) فيه تسليم ان المشبه مذكور وقياس ما ذكره
في المطول من ان المشبه في زيد أسد ليس هو زيد بل هو الرجل الشجاع أن يكون المشبه
هنا ليس الشخص المعين العائد اليه الضمائر بل الشخص الحسن قد بر (قوله سيف زيد في
يد أسد) فاسد استعارة مع أن المشبه الذي هو زيد مذكور (قوله وتحقيق ذلك) أي ان
الادعاء المذكور لا يقتضي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له (قوله بطريق التأويل)

في مثل تلك الجثة المخصوصة والثاني (٢٤٤) غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرائم تلك الجثة والهيك المخصوص
ولفظ الالزام في موضوع المتعارف فاستعمل في غير المتعارف استعمال
في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن
ارادة المعنى المتعارف لتعين المعنى
الغير المتعارف وبهذا يدفع ما يقال
ان الاصرار على دعوى الاسدية
لرجل الشجاع ينافي نصب
القرينة المانعة عن ارادة السميع
المخصوص (وأما التعجب والنهي
عنه) كما في البيتين المذكورين
(فلابناء على تناسي التشبيه قضاء
لحق المبالغة) ودلالة على أن المشبه
بمحيط لا يتميز عن المشبه به أصلا
حتى ان كل ما يترتب على المشبه به
من التعجب والنهي عن التعجب
يترتب على المشبه أيضا (والاستعارة
تفارق الكذب بالبناء على
التأويل) في دعوى دخول المشبه
في جنس المشبه به بأن يجعل
افراد المشبه به قسمين متعارفا
وغير متعارف كما مر ولا تأويل
في الكذب (ونصب) أي ونصب
(القرينة على ارادة خلاف الظاهر)
في الاستعارة لما عرفت أنه لا بد
للمجاز من قرينة مانعة عن
ارادة الموضوع له بخلاف
الكذب فان قائله لا ينصب فيه
قرينة على ارادة خلاف الظاهر
بل يبذل الجهد في ترويض ظاهره
(ولا تكون) الاستعارة (علما)
لما سبق من أنها تقتضي ادخال
المشبه في جنس المشبه به يجعل
افراد قسمين متعارفا وغير متعارف

متعلق بجعل قالذي بطريق التأويل هو جعل افراد الاسديتين لانه مبني على كونه
موضوعا للقد والمشتري بينهما ما الصادق على كل منهما ما وكونه موضوعا لذلك ليس
بتحقيقا وهذا لا ينافي ان أحد القسمين وهو المتعارف بتحقيق وان التأويل هو القسم
الغير المتعارف (قوله في مثل) أي المودعين في مثل الخ اه سم (قوله والقرينة مانعة
عن ارادة الخ) أي لاعتبار ارادة الجنس بتسميه (قوله وبهذا يدفع ما يقال) أي ببيان
ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين الغير المتعارف بن دفع الخ وجه
الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع
الاعتبار ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة اه فنرى (قوله وأما التعجب الخ) قال
في الاطول ولما اراد الاستدلال أشار الى وجه التعجب والنهي عنه بحيث لا يقتضي ارادة
المعنى الحقيقي فقال وأما التعجب الخ ثم قال ولا يخفى أن الكلام قد تم بدونه اذ التعجب
والنهي عنه لم يجعل دليلين على كونهما مستعملين فيما وضعت له بل استعمل بهما على
الادعاء فلما سلم الادعاء ومنع اقتضائه كون الاستعارة مستعملة في معناها الحقيقي فلا حاجة
الى المنازعة في كون التعجب والنهي مبنيين على الادعاء فليكونا مبنيين عليه اذ لا ينافي
المجاز للقرينة اه وذكر هذا البحث أيضا الفري وأجاب سم بأن المصنف أراد الإشارة
هنا الى منع الادعاء المذكور والجواب بناء على هذا المنع وحينئذ يحتاج الى الاعتذار
بما ذكر فيكون قوله الآتي والاستعارة تفارق الكذب الخ مبنيا على تسليم الادعاء
وأجاب بوجه آخر فانظره (قوله على تناسي التشبيه) أي اظهر انسيانه كما يقال تجاهل
أي اظهر الجهل كذا في يس (قوله والاستعارة تفارق الكذب) أي الكلام الذي فيه
الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة في المفرد والكذب في الحكم
فلا اشتباه بينهما احتج يحتاج الى الشرح اه فنرى وقال في الاطول ولما كان في الاستعارة
توهم كذب وذلك يوجب أن لا تقع في القرآن وكلام الرسول أشار الى أنها تفارقه فقال
والاستعارة أي التي تتضمنها الاستعارة من دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به
تفارق الكذب ولا تلتبس به بوجهين بالبناء أي بسبب بناء الاستعارة أي ما تضمنه على
التأويل والصرف عن الظاهر الذي هو افادة تلك الدعوى واعتقادها الى جعل افراد
الاسدية متعارفا وغير متعارف من غير اعتقاد بل بمجرد ابراز في هذه الصورة ليسوسل به
الى المبالغة في التشبيه ولا كذب مع عدم الاعتقاد ولا يكفي في المفارقة عن الكذب جعل
الافراد قسمين لان الجعل عن اعتقاد هو الكذب اه وكأن في قوله ولا يكفي الخ إشارة
الى الاعتراض على الشارح (قوله في دعوى) كان وجهه الظرفية أن الدعوى تشمل على
التأويل وتضمنه اه سم (قوله ولا تكون علما) قال الشارح في شرح المفتاح لا يخفى
أن المراد غير علم الجنس فانه المبادر من اطلاق العلم هذا ولا يبعد أن يجعل علم الجنس علما
مخصوصا بالتحاة لانه علم اضطراري دعا الى القول به أحكام نحوية فينبذ دخيل علم

الجنس في اسم الجنس فيدخل في الاستعارة الأصلية بلا كلفة تحمل في بيانه والجراد عطف
على قوله والاستعارة تفارق الكذب عطف بجله فعلمية على اسمية ولك أن تجعل له عطفاً على
قوله تفارق الكذب فيكون المناسب مرعياً اه أطول (قوله ولا تكون الاستعارة)
يشعر بجريان المجاز المرسل في العلم ولا مانع منه لجهة أن يكون للعلم لازم يستعمل فيه لفظ
العلم (قوله لما فاته الجنسية) لقائل أن يقول الجنسية التي يشا فيها انما هي الجنسية حقيقة
دون الجنسية ادعاء فما المانع من أن يدعى الجنسية على سبيل التأويل في العلم حتى كأنه
موضوع للذات المتصفة بتلك الصفة أعني الجامع للذات المعينة المشخصة وإذا صح
التأويل في المتضمن نوع وصفية فليصح في غيره إذا لفرق الألفي الاشتار بالجامع وعدمه
وذلك لا يقتضي إمكان التأويل في الأول وامتناعه في الثاني اه سم (قوله نوع وصفية)
الأولى نوع وصف لان الوصف مصدر لا يحتاج في أداء المعنى المصدرى الى الحاق بآء
المصدرية اه أطول (قوله بواسطة اشتاره الخ) متعلق بمتضمن وعبارة الاطول والمراد
بمتضمن الوصف أن يكون الوصف لازماً للشخص نظراً الى ذاته أو بسبب اشتاره بالوصف
فان الوصف اللازم ينزل منزلة الموضوع له ويجعل الموصوف فرداً متعارفاً والمستعار له
فرداً غير متعارف هكذا ذكره وفيه انه تكلف لا يوافقه الاستعمال فان استعمال العلم
في المشبه بدعوى العينية لا بدعوى ادخاله ما تحت جنس وقد ينسب الشارح به هذا
في التلويح فقال التحقيق ان الاستعارة تقتضي وجود لازم مشهور له نوع اختصاص
بالمشبه به فان وجد ذلك في مدلول الاسم سواء كان علماً أو غير علم جازاً استعارته والا فلا هذا
كلامه اه وفي قول الاطول أن يكون الوصف لازماً الخ مخالفة لقول الشارح هنا
بواسطة اشتاره الخ وقوله في التلويح وجود لازم مشهور لاقتضاء كلام الشارح اشتراط
شهرة الوصف واقتضاء كلام الاطول عدم اشتراطه وان الشرط انما هو لزوم الوصف
والتوفيق ان المراد بالشهرة في كلام الشارح الشهرة ولو عند المخاطب بالاستعارة فقط
وفي كلام الاطول الشهرة بالمعنى المتبادر منها لكن التوفيق بذلك يستلزم قول الجميع
يجوز استعارة العلم مطلقاً (قوله كحاشي) اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم جعل اسماً لحاشي
ابن عبد الله بن الحشر ج الطائي العلم في الكرم ومادراسم فاعل من مدرا اذا طان سمي به
رجل من بني هلال بن عامر بن صعصعة لانه سقى ابلا له من ماء حوض فبقي في الحوض
قليل فسلم فيه ومدرا حوض به بخلاف أن يسقى منه وسحبان بوزن عطشان اسم بليغ
يضرب به المثل ومعناه في الأصل صبياد يصيد ما مر به والمناسبة ظاهرة وباقول اسم رجل
يضرب به المثل في العي والتهاهة من يوم اشترى طبيباً باحد عشر درهما فقتل له بكم اشترته
فتفح كفيه وفرق أصابعه وأخرج لسانه يشير بذلك الى أحد عشر فأنقلت الظبي (قوله
بالتهاهة) أي عجز اللسان عن البيان (قوله وقرينتها) يتبادر منه ما أشار اليه الشارح أن
المراد القرينة المانعة لانها السابقة في تحقيق المجاز قال في الاطول لكن الانفع أن يراد

ولا يمكن ذلك في العلم (لما فاته
الجنسية) لانه يقتضي الشخص
ومنع الاشتار والجنسية تقتضي
العموم وتناول الافراد (الاذا
تضمن) العلم (نوع وصفية)
بواسطة اشتاره بوصف من
الاصناف (كحاشي) المتضمن
الاتصاف بالجوهر ومادراً بالمثل
وسحبان بالانصاح وباقول بالتهاهة
فيمتدحجوز أن يشبه شخص بحاشي
في الجود ويتأول في حاشي فيجعل
كأنه موضوع للجواد سواء كان
ذلك الرجل المعهود أو غيره كما مر
في الاسد فهذا التأويل يتناول
حاشي الفرد المتعارف المعهود والفرد
الغير المتعارف ويكون اطلاقه على
المعهود أعني حاشي الطائي حقيقة
وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة
تجوزاً بآء اليوم حاشي (وقرینتها)
يعني ان الاستعارة لا تكون مجازاً
لا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الموضوع له وقرینتها (اما
امر واحد كما في قولك رأيت أسدا
يرعى أو ثوراً) أي أمران أو أمور
يكون كل واحد منها قرينة

قرينة الاستعارة مطلقا مانعة كانت أرمعينة ومن البين انه لا اختصاص لهذا التقسيم
بقريضة الاستعارة بل يجري في المجاز المرسل والكناية أيضا ولا ينكشف الداعي الى
جعلهم قريضة الاستعارة المصروفة متعددة دون الاستعارة بالكناية بل جعلوا واحدا
مما يصرف فيها عن الحقيقة قريضة والزائد عليها ترشيح أو أيضا لا يظهرفرق بين استعارة
قريضة متعددة وبين الاستعارة المجردة الآن يلتزم اه (قوله وان تعافوا) يقال عافه
يعافه ويعيقه عيافا وعيافا محجركه وعيافه وعيافا بكسرهما كرهه كذا في الاطول (قوله
العدل) مقابل الظلم ولا يبعد أن يحتمل على التوحيد كما فسره بقوله تعالى ان الله يامر
بالعدل خص بالذكرا لانه أقول الايمان اه أطول (قوله لدلائله الخ) فان قلت لم يجوز أن
يراد بالنيران حقيقة ما بأن يقصد تخويفهم بالاحراق قلت القائل يدعي الأخذ بالشريعة
وليس فيها احراق كاره العدل والايمان وأما عدم حمل النيران على الرماح فلهذا
العرف وغلبة الاستعمال في السيف اه فنرى (قوله على أن جواب هذا الشرط
تجاربون) أي محذوف تقديره تجاربون الخ فقوله فان في ايماننا نيرانا على الجواب أقيمت
مقامه ولو حذف النون من تجاربون وتلجئون لكان حسنا لان رفع الجواب اذا كان
الشرط مضارعا ضعيف (قوله مربوط الخ) تفسير (قوله يكون الجميع) أي المجموع
وكتب أيضا قوله يكون الجميع قريضة لا كل واحد فظهرت مقابله لقوله أو أكثر ووضح
كونه قسيما له وفيه انه لا يصح حينئذ كونه قسيما للواحد ولا يصح حمل الواحد على البسيط
لانه يبقى أكثر من واحد هي مركبات واسطة وعلى أي تقدير يبقى واسطة هي معان غير
ملتزمة يكون المجموع قريضة وحمل الانتظام على مجرد كون المجموع قريضة دون كل واحد
بعيد اه أطول (قوله وصاعقة) هي نار تسقط من السماء اه أطول (قوله من نصله)
بيان صاعقة أي صاعقة هي نصله جعله صاعقة في الاشتعال والتأثير والمراد صاعقة
ناشئة من نصله فهي وهمة تخيلية فكان لنصله صاعقة تحرق الاعداء والاول أظهر وإلى
الثاني ذهب الشارح والنصل هذا السيف على ما يفهم من الصحاح ونفس السيف مالم
يكن له مقبض على ماني القاموس اه أطول (قوله أي نصل سيف الممدوح) ويحتمل أن
يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لادنى تلبس اه فنرى (قوله والمعنى رب نار)
أشار الى أن صاعقة مجرورة برب أو وارب على الخلاف وجوز صاحب الاطول أن تكون
مرفوعة موصوفة بالظرف مبتدأ خبره ينكفي بها ثم رأيت الشارح في المطول قال انها
رويت بالرفع (قوله يقلبها) الضمير للصاعقة (قوله على رؤس الاقران) الارؤس جمع
قوله لرأس يراد به الكثرة لداعي مقام المدح والاقران جمع قرن بالكسر وهو الكف في
الشجاعة أو عام اه أطول (قوله خمس) فاعل ينكفي (قوله أي أنامله الخمس) قال
في الاطول المستورة تفسير الصحائب بالانامل والظاهر أن المراد بها الاصابع فكأنه
أريد مزيد المبالغة في الشجاعة حيث ينكفي للاقران أنامله ولا يحتاج في هلاكهم الى أعمال

(قوله وان تعافوا) أي تنكروها
(العدل والايمان) فان في ايماننا
نيرانا أي سيف فالتبع كشعل النيران
تعلق قوله تعافوا بك من
العدل والايمان قريضة على أن
المراد بالنيران السيف لدلائله
على أن جواب هذا الشرط
تجاربون وتلجئون الى الطاعة
بالسيف (أو معان ملتزمة)
مربوط بعضها ببعض يكون
الجميع قريضة لا كل واحد وهذا
له من فساد قول من زعم أن
قوله أو أكثر شامل لقوله معان
فلا يصح جعله مقابلا له قسيما
(قوله وصاعقة من نصله) أي نصل
سيف الممدوح (ينكفي بها) من
انكفا أي انقلاب والباء للتعدي
والمعنى رب نار من رؤس الاقران
خمس صحائب
(على رؤس الاقران خمس صحائب)
أي أنامله الخمس

الاصابع ولهذا عبر عن رؤس الاقران مع كثرتها بجمع القلة وعن أنامله الخمس بجمع
الكثرة إشارة الى أن الرؤس مع كثرتها كأنها قليلة بالنسبة الى أنامله الخمس لاحاطة أنامله
ايهاا وشمولها لهاها اه أطول قال الفسري ويحتمل أن يريد الشارح بالانامل الاصابع
مجازا اه وما في الاطول من ان جمع القلة مستعمل في الكثرة هو ما في المطول وقيل هو
باق على القلة إشارة الى قلة اكفائه في الحرب وكتب أيضا قوله أي أنامله الخمس أي العلبا
والافالانامل كثيرة برلسي اه سم (قوله التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب) ففي
البيت استنباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة المدح بالسخاء ومن لم يدرك توهم انه لا يلائم
ذكره المقام ولك أن تجعل أنامله سحائب العذاب في نزول الصاعقة والنار اه أطول
(قوله أي بصها) أي الصاعقة (قوله ذكران هناك صاعقة الخ) بيان للمعاني الملتزمة
التي جعل مجموعها قرينة لارادة الانامل بالسحائب وكان عليه أن يذكرها ضمنية مقام
المدح فان قطع النظر عنه يجعل المراد بها الاصابع كذا في الاطول فان أريد بالانامل
الاصابع فلا اشكال (قوله فظهر من جميع ذلك الخ) لك أن تقول اضافة الصاعقة لنصل
السيف كاف في القرينة المذكورة فيجاء الى ما مر من قوله هو بوط بعضها بعض يكون
الجميع قرينة الخ اه سم (قوله باعتبار الطرفين) أي طرفي الاستعارة فتنبيه مساهمة أو
طرفي التشبيه وقوله فيما بعد كاستعارة اسم المعلوم للموجود يدل على ان المقصود بالتقسيم
الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها التسمية والتعليقية وهما ما استعمل في ضده
يدل على أن المنصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المستعار وكأنه ينبه على أن الاستعارة
بالمعنيين سببان في هذه التقسيمات اه أطول وانظر وجه المساهمة (قوله استعار
الاحياء) أي لفظ الاحياء وانما قال استعار الاحياء مع ان المستعار الفعل أعني أحييناه
لان استعارته تبعية لاستعارة المصدر أعني الاحياء قال السراحي وجه الشبه هو الاتصال
الى المطلوب اه سم (قوله مما يمكن) أي من الشئيين اللذين يمكن الخ (قوله في شئ) هو
الله تعالى فانه هاد ومحيي (قوله وهذا أولى من قول المصنف) أي في الايضاح ووجه
الاولوية أن المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال أولى ولم يحكم بكون كلام المصنف
خطأ لاحتمال أن يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمي الهداية والاحياء المتعدية
فالمراد من الهداية في كلامه ما هو مصدر المبنى للمفعول وهو الاهتداء اه فنرى وقوله
المبنى للمفعول أي لان الهداية التي تشبه الحياة ليست هي الدلالة التي تصدر من الدال
بل أثرها الذي يقوم بالمهتدي (قوله وانما قال نحو أحييناه) أي ولم يقل نحو أو من كان
ميتا فأحييناه حتى يكون ميتا داخلا في التمثيل أيضا اه سم (قوله لا يوصف
بالضلال) لانه سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب وهو لا يكون الامع الحياة وفي عروس
الافراح لان الضلال هو الكفر الذي شرطه الحياة اه فان قلت من مات كافر فهو
كافر بعد موته فإليت يتصف بالضلال أي الكفر قلت الميت كافر حكما لا حقيقة اه سم

التي هي في الجود وعموم العطايا
سحائب أي يصبها على اكفائه
في الحرب فيهلكهم بها ولما استعار
السحائب لانامل الممدوح ذكران
هناك صاعقة وبين انها من نصل
سيفه ثم قال على رؤس الاقران
ثم قال خمس فذكر العدد الذي
هو عدد الانامل فظهر من جميع
ذلك انه أراد بالسحائب الانامل
(وهي) أي الاستعارة (باعتبار
الطرفين) المستعار منه
والمستعار له (قسمان لان
اجتماعهما) أي اجتماع الطرفين
(في شئ) اما يمكن نحو أحييناه
في قوله تعالى أو من كان ميتا
فأحييناه أي ضالا فهديناه استعار
الاحياء من معناه الحقيقي وهو
جعل الشئ حيا للهداية التي هي
الدلالة على طريق يوصل الى
المطلوب والاحياء والهداية مما
يمكن اجتماعهما في شئ وهذا
أولى من قول المصنف رحمه الله
ان الحياة والهداية مما يمكن
اجتماعهما في شئ واحد لان
المستعار منه هو الاحياء لا الحياة
وانما قال نحو أحييناه لان الطرفين
في استعارة الميت للضلال مما
لا يمكن اجتماعهما لان الميت
لا يوصف بالضلال

(وليسم) الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء (وفاقية) لما بين الطرفين من الاتفاق (وامتنع) عطف على ما يمكن (كاستعارة اسم المعلوم للموجود لعدم غنائه) هو بالفتح النفع أي لا تنفد النفع في ذلك الموجود كما في المعلوم ولا شك أن اجتماع الوجود والعدم في شيء امتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد لكن بقيت آثاره الجلية التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه (وليسم) الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء (عنادية) لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما (ومنها) أي من العنادية الاستعارة (التهكمية) ٢٤٨ والتمحيضية وهما ما استعمل في ضده أي الاستعارة التي استعملت في ضد

(قوله وليسم) في قوله وليسم دون أن يقول ونسب أو سميت اشعار بأن هذه النسبة من جهة المصنف (قوله لعدم غنائه) قال في الاطول ولا يوقف ذلك أي ما ذكر من استعارة اسم المعلوم للموجود على عدم نفعه أصلا بل يمكن الاستعارة للتأني في أمر غير النافع في أمر آخر باعتبار عدم نفعه (قوله هو بالفتح النفع) وأما بالكسر مع القصر فهو اليسار ومع المدة التغي ورفع الصوت (قوله لتعاند الطرفين) أي تنافيهما (قوله التهكمية) أي الغرض منها التهمككم أي الاستهزاء والسخرية وقوله والتمحيضية أي الغرض منها إيراد القبيح بصورة شيء طليح ليجرد الاستعارة والاستعارة (قوله استعبرت البشارة) أي اسمها (قوله في الخبرية) أي في الشخص الخبر عايطه سرورا (قوله الذي هو ضده) أي ضده البشارة ونذكر كبر الضمير لانها اخبار (قوله على سبيل التليخ والظرافة) اقتصر على ذلك لانه المحتاج اليه في التمثيل فلا ينافي صحة أن يكون ذلك على سبيل الاستهزاء فتكون استعارة تهكمية كالآية (قوله وباعتبار الجامع) يراد به وجه الشبه وسمي في باب التشبيه وجه الشبه لانه سبب التشبيه وهذا جامع لانه أدخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء يجمعهم مع أفراد المشبه به تحت مفهومه اه أطول (قوله قسمان لانه امداد داخل الخ) ليستغن عن هذا التقسيم للاستعارة بما مر من أن وجه الشبه امداد داخل في مفهوم الطرفين وأخرج عنه لأن كل تشبيه لا يكون معنى الاستعارة اه أطول (قوله طار إليها) استناد طار إلى الرجل مجازي أي طار فرسه بسعيه إليها اه أطول (قوله أو رجل) لعل أو لتقسيم خير الناس اه سم (قوله في غنية) أي مع غنية والتصغير لقليل اه سم (قوله وأصلها من هاع يهبع اذا جبن) كان وجه المناسبة أن الفزع منها جبن في الجملة تأمل سم أي فاستعمال الهيعة في الصيغة التي يفزع منها من استعمال اسم الشيء في ملزومه (قوله قليل) أخذ التقليل من التصغير (قوله للعدو) أي المسمى بسرعة قال السفيديو واصواب للذهاب بسرعة اذا العدو لا يناسب الراكب كما يشعر به أول الحديث اه أقول الشارح قصد مطابقة قول المصنف الآتي فان الجامع بين العدو والسم والظاهر أن الاعتراض ممدف يجعل الاستناد في طار مجازا عقليا كما مر عن الاطول (قوله والظاهر) لعل التعبير بالظاهر إشارة إلى أن كون الطيران ما ذكر ليس قطعيا وفي القدرى أجيب بأن الطيران قطع المسافة بسرعة مع تحريك

معناها الحقيقي (أو يفضله لما مر) أي التنزيل التضاد أو التناقض منزلة السحاب بواسطة تليخ أو تمسك على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه (نحو فبشرهم بهذاب آليم) أي أنذروهم استعبرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرورا في الخبر به لانذار الذي هو ضده بادخال الانذار في جنس البشارة على سبيل التهمك والاستهزاء وكقولك رأيت أسدا وأنت تريد جبنا على سبيل التليخ والظرافة ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والانداز من جهة واحدة وكذا الشجاعة واللين (و) الاستعارة (باعتبار الجامع) أي ما قصد اشتراك الطرفين فيه (قسمان لانه) أي الجامع (امداد داخل في مفهوم الطرفين) المستعار له والمستعار منه (نحو) قوله عليه الصلاة والسلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه (كلام مع هيعة طار إليها) أو رجل في شفقة في غنيته ليعبد الله حتى يأتيه الموت قال جارا لله الهيعة الصيغة التي يفزع منها وأصلها

من هاع يهبع اذا جبن والشعقة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل أخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله تعالى أو رجل اعتزل الناس وسكن في دوس بعض الجبال في غنمه قليل يرعاها ويحسب في بها في أمر معاشه ويعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما (فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) أي في العدو والطيران لانه في الطيران أقوى منه في العدو والظاهر أن الطيران هو قطع المسافة بالجنح والسرعة لازمة له في الاكسر لادخله في مفهومه

فالاولى أن يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام المتحركة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض أمما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع أشد والفرق بين هذا وبين اطلاق المرسن على الانف مع أن في كل من المرسن والتقطيع خصوص وصف ليس في الانف وتفريق الجماعة هو أن خصوص الوصف الكائن في التقطيع مرعى في استعارته لتفريق الجماعة بخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ثمة فان قلت قد تقر في غير هذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف بالشدّة والضعف فكيف يكون جامعا والجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية بل قد يكون أمرا كما من أمور بعضها قابل للشدّة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في أحدهما مفهومين أشد وأقوى ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الاسود أعنى المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدّة والضعف (واما غير داخل) عطف على اما داخل (كأمر) من استعارة الاسود للرجل الشجاع والشمس للوجه المتأمل ونحو ذلك

الجامع الاختيارى في الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخطي على الارض ولا يخفى أن الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن لغة الـهـ سم (قوله فالاولى) عبر بالاولى اشعارا بأن المشاحة في الامثلة ليست من دأب المحققين لانهم انما تذكر لايضاح القواعد على تقدير صحتها ~~الكن~~ الاولى أن تكون صحيحة ولان مبنى الاعتراض ليس قطعيا هـ سم (قوله أن يمثل) أي للاستعارة التي فيها الجامع داخل في مفهوم الطرفين (قوله وابعاد الخ) تفسري هـ سم (قوله وهي في القطع أشد) أي تأثيرها في الاتصال الأشد (قوله والفرق بين هذا) أي اطلاق التقطيع على تفريق الجماعة حيث جعل استعارة (قوله وبين اطلاق المرسن على الانف) حيث جعل مجازا مرسلًا وكلامه يوهم أن كون المرسن مجازا مرسلًا لازم وليس كذلك كما أسلفناه والمدار المحفوظ من التشبيه أو الاطلاق والتقييد (قوله خصوص وصف ليس الخ) أما في المرسن فكونه أنف ذي رسن وموضع اللرسن وأما في التقطيع فكونه في الاجسام المتحركة كذا في سم (قوله والحاصل) أي حاصل الفرق أن التشبيه أي الضمى هـ سم وبه يندفع ما يقال الاستعارة مبنية على تناسي التشبيه ويحتمل أن يراد بالتشبيه المشابهة التي هي علاقة الاستعارة (قوله ههنا) أي في استعارة التقطيع (قوله منظور) أي ملحوظ ضمنا فكان استعارة بخلافه ثمة فكان مجازا مرسلًا هـ سم (قوله قد تقر في غير هذا الفن الخ) قال الحقيدي هذا هو المشهور عند القدماء لكن الدليل على ذلك ليس بنام ولذا اختار بعض المحققين الاختلاف بالشدّة والضعف في الذاتيات أيضا هـ سم (قوله يجب أن يكون في المستعار منه أقوى) قال في المطول لتكون الاستعارة مفيدة هـ سم قال سم ومن قوله لتكون الاستعارة مفيدة يظهر الفرق بين الاستعارة والتشبيه حيث لم يعتبر في الجامع فيه أن يكون أقوى على الاطلاق وذلك لانه قد يقصد به نحو بيان الحال الكافي فيه المساواة فليأمل هـ سم (قوله في الماهية الحقيقية) كالانسان والحيوان وكتب أيضا قوله في الماهية الحقيقية ووجه الشبه انما جعل داخلا في مفهوم الطرفين لاني الماهية الحقيقية للطرفين هـ سم مطول (قوله بل قد يكون أمرا) كما من أمور الخ كنهوم الاسود المركب من الذات والسواد (قوله واما غير داخل) غير الداخل في مفهومهما يحتمل أن يكون داخلا في مفهوم أحدهما كما في تشبيه العدو بالطيران في قطع المسافة بسرعة فانه داخل في مفهوم العدو دون الطيران كما حققه الشارح وقد خالف المصنف بين تقسيم التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخروجه وبين تقسيم الاستعارة فقال في تقسيم التشبيه ووجهه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين أو خارج عنه اجعل الخارج عن أحد الطرفين داخلا في القسم الاول وهما جعل داخلا في القسم الثاني ولو أردت فطبيعهما فاجعل الداخل في الطرفين في تأويل الداخل في أحدهما وحينئذ يندفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران للعدو هـ أطول (قوله المتأمل) أي المتأمل المتنور هـ سم (قوله

أظهر أن الشجاعة عارض للأسد لاداخل في مفهومه وكذا التهلل للشمس (وأيضا) للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو أنها (اماعامية وهي المبذلة لا يطالع عليها الاخاصة الذين أتوا ذنبا به ارتفعوا عن طبقة العامة) والغراب قد يكون في نفس الشبهه) بأن يكون تشبيها فيه نوع غرابية (كافي قوله) في وصف الفرس بأنه مؤدب وأنه اذا نزل عنه وألقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى أن يعود اليه (وإذا احتجب قربوسه) أي مقدم سرجه (بعنانه) * على الشكيم الى انصرف الزائر * الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعتزضة في فم الفرس وأراد بالزائر نفسه شبه هيئة وقوع العنان في موقفه من قربوس السرج تمتد الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في موقعه من ركبتى المحتجب تمتد الى جانبي ظهره ثم استعار الاحتباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره لوقوع العنان في قربوس السرج بخاصة الاستعارة غريبة لغرابية الشبه (وقد تحصل) الغرابية (تصرف في) الاستعارة العامة (كافي قوله) أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا * (وسالت باعناق المطى الاباطح) جمع أبطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى استعار سبلان السيمول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيراً حثيثاً في غاية السرعة المشبهة على ابن وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما أفاد اللطف والغرابية (اداسند الفعل) أعنى سالت (الى الاباطح دون المطى) أو اعناقها حتى أفاد أنه امتلات الاباطح من الابل كونها

(٢٥٠)

أظهر أن الشجاعة عارض للأسد أي وصفة خارجة عن المستعاره الذي هو الرجل الموصوف بالشجاعة كذا في الاطول (قوله وكذا التهلل للشمس) أي والوجه المتهلل (قوله وهي الغريبة) أي البعيدة عن العامة (قوله في نفس الشبهه) أي في التشبيه نفسه لاني وجه الشبهه ويدل عليه قول الشارح بأن يكون تشبيهاً اه سم (قوله قربوسه) يحتمل أن يكون فاعل احتجب بتزليه منزلة الرجل المحتجب وكان القربوس ضم اليه فم الفرس بالعنان كما يضم الرجل ركبتيه الى ظهره بثوب مثلاً ويحتمل أن يكون مفعولاً وفاعل احتجب ضمير يعود للفرس مفعلاً معني جميع أي جمع الفرس قربوسه بعنانه الى نفسه كما يضم المحتجب ركبتيه فعلى الاول ينزل خلف القربوس منزلة الظهر من المحتجب وفم الفرس منزلة الركبتين وعلى الثاني ينزل القربوس منزلة الركبتين والفم منزلة الظهر والتشبيه على الثاني أتم لان القربوس أعلى وكذا الركبتان والفم أسفل وكذا موضع ما يحتجب به من الظهر فتدبر والقربوس يفتح الرء ولا تسكن الا في الشعر لان فعلاً نادراً لم يأت غير صفة فوق وهو اسم أعجمي غير منصرف للعامة والعجمة وأما خروب يفتح الخاء وهو ثبت يتدأوى به فضعيف والفصح الضم وكذا يحتملون وهو أول الريح اه فترى وقوله ولا تسكن الا في الشعر عبارة الاطول ولا تسكن الا للضرورة اه (قوله أي مقدم سرجه) فالقربوس مقدم السرج وعبارته في المطول توهم أنه السرج وأن الكلام على حذف مضاف حيث قال أي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس السرج اه والذي رأيناه في الصحاح المتمدن القربوس للسرج اه كذا في الاطول (قوله نفسه) أي نفس القائل فالاصل الى انصرف الى عبر عن نفسه بالزائر للدلالة على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وان طال مكثه كما هو شأن الزائر للضيف يدل عليه البيت قبله اه أطول (قوله شبه هيئة الخ) أي لازم هيئة ليوافق ما يأتي ولأن الكلام في الاستعارة المفردة (قوله من قربوس) بيان لوقوع أو من بعضها لانه لا يقع بالتعليل بعض القربوس وكذا ما بعد (قوله تمتد الى جانبي ظهره) في الاطول تمتد امتداداً الى جانبي ظهره اه والذي يظهر أن هذا الانحدار غير لازم (قوله وهو جمع الرجل الخ) فعلى هذا الاستعارة لضم وجمع مخصوص لازم للهيئة لان نفس الهيئة فتدبر فيما مر شبه هيئة الخ أي شبه ضمناً وجمعاً مخصوصاً لازماً للهيئة المذكورة بضم وجمع مخصوص آخر لازم للهيئة أخرى لان معنى الاحتباء الجمع لا الهيئة اه من حواشي الحنفيد على المطول والمختصر (قوله لوقوع العنان) متعلق باستعارة (قوله أخذنا بأطراف) أي شرعنا في أطراف الخ والاطراف جمع طرف (قوله فيه دقاق الحصى) أي حال كونه فيه الخ وكتب أيضاً قوله دقاق الحصى بضم الدال بمعنى الدقيق قاله سم والظاهر جواز الكسر جمع دقيق كظريف وظراف (قوله وسلاسة) أي سهولة (قوله قد تصرف) أي الشاعر (قوله اداسند الخ) حاصله أنه حصلت الغرابية بتصرفين حيث أسند السير الى الاباطح اسناداً مجازياً لفظياً والى الاعناق اسناداً مجازياً تقديره لان مقتضى

(اداسند الفعل) أعنى سالت (الى الاباطح دون المطى) أو اعناقها حتى أفاد أنه امتلات الاباطح من الابل كونها

كونها في سيرها ملازمة للاعناق أن تكون نفس الاعناق أيضا سائرة (قوله كما في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا) لا يخفى أنه أسند في الآية الفعل القائم بالحال أي الشعر إلى المحل أي الرأس لاستغراق الحال وشيوعه في المحل فالتشبيه بالآية يقتضي أن يكون هنا السيلان للحال أعنى المطى لكنه أسند مجازا إلى المحل أي الأباطح فالباء ليست للتعدية بمعنى الذهاب لأنه ليس فعل المطى بل فعل الله تعالى بل الباء لاملابسة أو بمعنى في لأن الكلام على القلب فأصله سالت المطى بالأباطح اه حفيد (قوله في الهوادي) جمع هادية وهي العنق يقال أقبلت هوادي الخيل إذا بدت أعناقها اه فترى وفي يس نقلا عن الصحاح أن الهادية متقدم العنق وإن هذا هو المناسب لكلام الشارح (قوله في الثقل والخفة) أي ثقل السير وخفته (قوله لأن المستعار منه الخ) قال في الأطول ولا يخفى أن استعارة العنق للحسي ينبغي أن لا تجوز عند من لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول وكفى شاهدا عليه وقوعه في القرآن على ما سيذكره المصنف وإن ما جعله تقسيما باعتبار الثلاثة تقسيمان تقسيم باعتبار الطرفين رباعي وهو أن الطرفين اما حسيان أو عقليان أو مختلفان وتقسيم باعتبار الجامع ثلاثي وهو أن الاستعارة جامعها اما حسي أو عقلي أو مختلف جمعها وسماها تقسيما باعتبار الثلاثة ووجهه خفي اه (قوله السابق) من أن الحسي لا يقوم بأمر عقلي ووجه الشبه لا بد أن يكون فأعيا الطرفين اه سم (قوله ثم وخرج لهم عجلا جسدا له خوار) في كون الآية استعارة تبحث أذ جسده له خوار صريح في أنه لم يكن عجلا إذ لا يقال للبقر أنه جسده له صوت البقرة وقد أبدل من العجل بدل الكل وظاهر أنه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل فهو وتطير حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر فإن بيان الخيط بالنجر أخرجه من أن يكون استعارة إلى التشبيه فكذا أبدل جسده له خوار من عجلا أخرجه من أن يكون استعارة فهو وتشبيهه بليخ مجمل ذكر فيه وصف المشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك المصنف من التشبيه المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم الظفر به في كلامهم كما ذكره الشارح اه أطول (قوله له خوار) الخوار بالضم من صوت البقر والغنم والظباء والنعام اه أطول (قوله الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط) وذلك أن السامري كشف له عن أثر فرس جبريل عليه السلام فسوات له نفسه أن تراب ذلك الأثر يكون روحا فيمأ إلى فيه وقد كان بنو إسرائيل استعاروا حليما من القبط لهمس لديهم فقتلواهم اتوني بالحلي أ جعل لكم الإله الذي تطلبونه من موسى حيث قالوا اجعل لنا إلها كما لهم آلهة فصنع منه صورة العجل وألقى فيه ذلك التراب فصار حيوانا بدم ولحم له خوار كالعجل فقال هو واتباعه لبني إسرائيل هذا الهكم واله موسى الذي تطلبونه من موسى نسيه هذا وذهب يطلبه ركان ذلك في وقت ذهاب موسى لبني إسرائيل للمناجاة وسببتهم موسى طلبا لله المناجاة وقعت تلك القصة (قوله من حلي القبط) قال

كما في قوله تعالى واشتعل
الرأس شيبا (وإدخل الاعناق
في السير) لأن السرعة والبطء
في سير الأبل يظهران غالبا
في الاعناق ويتبين أمرهما
في الهوادي وسائر الأجزاء تستند
إليها في الحركة وتبعضها في الثقل
والخفة (و) الاستعارة (باعتبار
الثلاثة) المستعار منه والمستعار
له والجامع (سبعة أقسام) لأن
المستعار منه والمستعار له اما
حسيان أو عقليان أو المستعار
منه حسي والمستعار له عقلي أو
بالعكس فتصير أربعة والجامع
في الثلاثة الأخيرة عقلي لا غير لما
سبق في التشبيه لكنه في التقسيم
الأول اما حسي أو عقلي أو مختلف
تصير ستة وإلى هذا أشار بقوله
(لأن الطرفين أن كانا حسيين
فالجامع اما حسي نحو فخرج لهم
عجلا جسدا فان المستعار منه
وإد البقرة والمستعار له الحيوان
الذي خلقه الله تعالى من حلي
القبط)

في الاطول الحلي كقفل وبالفخ مايزين به من مصنوع المعدييات أو الجارية جمع حلي
كذلك أو هو جمع والواحد حلية كطبية والقبط بالكسر أهل مصر واليهم تنسب الشيا
القبطية بالضم على غير قياس اه وقال الفري قوله من حلي القبط بضم الحاء المهملة
وكسر اليااء المشددة جمع حلي بفتح الحاء وسكون اللام كذى ونذى وقد تكسر فاء الجمع
لما كان الياء مثل عصى والقبط أهل مصر اه (قوله التي سبكتها الخ) هذا انما
يناسبه ضبط حلي بصيغة الجمع كما صنعه الفري (قوله السامري) حداد منسوب الى
سامرو وهو اسم قبيلة اه سم (قوله والجامع الشكل) لوجه لترك الخوار اه أطول
أى لانه أيضا حسي مدرك بالسمع (قوله والمستعار له كشف الضوء الخ) جعل
المستعار له كشف الضوء لا كشف النهار لان النهار زمان كون العالم مضيئا والليل زمان
كونه مظلم ولا يسلم أحد الزمانين عن الآخر بل الضوء عن وجه الظلمة فنبه على أن تعلق
السلخ بالنهار تجوز حقيقة تسليح الضوء لكن كان الاولى أن يتول عن ظلمة الليل
كان قوله مكان الليل اذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة
فلا يلحق ذكره في مقام البيان وان كان يمكن تصحيحه بجعله مجازا عن الظلمة اه أطول
(قوله كشف الضوء) أى ازالته اه سم (قوله عن مكان الليل) أى مكان ظلمته لان
الليل من الزمان والزمان لا يكون في مكان ولا جمل ذلك فسر الشارح بقوله وهو الخ اه سم
(قوله اقام ظله) قال الحفيظ المناسب ظلمته بدل ظله (قوله وهما حسيان) لا يخفى
ان كلاما من الكشف والكشف ليس حسي بل هو عقلي اذ لا يدرك بالحس المعنى المصدري
الذي هو معناه ما ضرورية أنه معدوم في الخارج اللهم الا أن يراد بجهتيهما ان الحاصل
بالمصدر فيهما حسي فليتامل ثم رأيت الفري استشكله وأجاب بأن المراد الهيئة الحاصلة
عند الكشف والاكشاف اه سم وقيل حسيتهما باعتبار متعلقهما من الجلد والضوء
بناء على أنه اجرام لطيفة تتصل بالمحسوس فتوجب ابصاره عادة كما أن الظلمة اجرام كذلك
توجب عدم ابصارها انصلت به (قوله دائما) كما في ترتب حصول العلم بالنتيجة على
حصول العلم بالمقدمة من عند من يقول بلزوم ذلك كالحكمة وقوله أو غالبا كما في ترتب ظهور
اللحم على الكسطة فانه ليس دائما لانه قد يكسح الجلد عن اللحم بدس عود ونحوه بينهما
بحيث لا يصير لازما به من غير ازالة له عنه فقد وجد الكسطة بدون ظهور اللحم اه ملخصا
من سم وكتب أيضا قوله دائما وغالبا هذا التردد لا جعل لبيان معنى الترتب من حيث
هو لا بالنظر الى خصوص المقام اه فري (قوله وبيان ذلك) أى بيان التشبيه بين كسطة
الجلد وكشف الضوء عن مكان الليل أى الظلمة اه سم (قوله ان الظلمة هي الاصل الخ)
منهم من عكس (قوله يسترها بضوئه) هذا مبني على جعل الظلمة وجودية كما ذهب اليه
بعض المتكلمين اه حفيظ على المطول (قوله فقد سلخ النهار) أى ازيل ضوء النهار
وقوله من الليل أى عن مكان ظلمة الليل (قوله فجعل ظهور الخ) الانسب فجعل اظهار

التي سبكتها نارا السامري عند القائه
في تلك الحلي التربة التي أخذها
من موطن فارس جبريل عليه
السلام (والجامع) لهما (الشكل)
فان ذلك الحيوان كان على شكل
ولد البقرة (والجميع) من المستعار
منه والمستعار له والجامع (حسي)
مدرك بالبصر (واما عقلي فهو
وآية لهم الليل تسليح منه النهار
فان المستعار منه) معنى السلخ وهو
(كسح الجلد عن نحو الشاة
والمستعار له كشف الضوء عن
مكان الليل) وهو موضع القاء
ظله (وهما حسيان والجامع ما يعقل
من ترتب أمر على آخر) أى
حصوله عقيب حصوله دائما أو
غالبا كترتب ظهور اللحم على
الكسطة وترتب ظهور الظلمة على
كشف الضوء عن مكان الليل
والترتب أمر عقلي وبيان ذلك أن
الظلمة هي الاصل والنور طارئ
عليها ليس ترها بضوئه فاذا غرت
الشمس فقد سلخ النهار عن الليل
أى كسحه وأزيل كما يكشف عن
الشيء الشيء الطارئ عليه الساتر
له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب
ضوء النهار بمنزلة ظهور المسلخ
بعد سلخ

الظلمة كظهور المسوخ فان السليح متعده اه حفيد على المطول (قوله اهابه) أى جلده
 (قوله وحيد صم الخ) لعل التعرض للصحة دون الحسن لا تنفاه بناء على ما أتى عن
 العلامة اه سم أى فى قوله ولوجعلنا السليح الخ (قوله هم مظلون) أى داخلون
 فى الظلام (قوله لان الواقع عقب اذهاب الضوء الخ) قد يقال بل زمان الاذهاب هو
 زمان الاظلام فلا تعقيب هناك لان الزمان الذى يتحقق فيه الاذهاب هو بعينه الزمان
 الذى يتحقق فيه الاظلام فهذا يشكل على المفاجأة ويقتضى أنه لا تحسن ويؤيد ما قلنا
 ما أتى عن العلامة من قوله ولوجعلنا السليح بمعنى النزاع الخ اذا النزاع هو الاذهاب المذكور
 هنا اه سم ويجب أن مدعى الشارح الصحة لا الحسن ويكفى للصحة التعقيب
 الرتبة وهو هنا متحقق لان الاظلام معلول لذهاب الضوء وهو عقبه رتبة وان اتحد زمانا
 كما سيذكره سم عند قول العلامة لم يستقم أو لم يحسن (قوله فقيه اشكال) يمكن أن
 يجاب عنه بأن النهار عبارة عن مجموع المدة من طلوع الفجر الى غروب الشمس أو من
 طلوعها الى غروبها الا عن بعضها فالواقع عقب هذه المدة كلها الدخول فى الظلام اه
 حفيد على المطول أى فالمدنى يظهر منه جميع النهار فبعقب هذا الاظهار الدخول
 فى الظلام ولعل ما أجاب به مستفاد عما أتى عن العلامة فليست أمثل فله سم (قوله انما هو
 الابصار) فلو كان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لقبل فاذا هم مبصرون اه سم
 (قوله كلام المفتاح) أى قوله ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله أى ظهور ظلمة الليل)
 قد يشكل هذا على المفاجأة لان ظهور الظلمة يكون معه الاظلام لا عقبه حتى تنأى
 المفاجأة الا أن يراد بظهور الظلمة ابتداءها وبالاظلام التوغل فى الظلام والاستمرار فيه
 اه سم (قوله من النهار) يحتمل التضمن أى منفصلة من النهار أى بقراغه والابتداء
 أى ان الظهور مبتدأ من مكان النهار فليست أمثل اه سم (قوله أو بان المراد من
 الظهور التميز) أى ومن معنى عن والمعنى أن المستعار له تميز النهار عن ظلمة الليل والواقع
 بعد ذلك التميز هو الاظلام وفيه أنه ان أريد بالتمييز إزالة النهار عن مكان الليل
 باعدامه فى مرأى العين فهو بعينه الوجه الذى بعده وان أريد تميزه مع بقاء وجوده
 فى مكان الليل فلا معنى له تأمل ع ق (قوله أو بان الظهور بمعنى الزوال) فالمدنى أن
 المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فأقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيره
 (قوله وذلك عار الخ) بجزييت صدره * اعبرنا بالبيان وطومها * اه فنرى وربطة امرأة
 وقوله ظاهر أى زائل وقوله ألبانها أى الابل (قوله وتلك شكاة) بفتح الشين المجهمة
 الشكاية اه فنرى وصدره * وعبرها الواشون أى أحبها * (قوله وذكر العلامة الخ)
 أقول كأن المقصود من نقل كلام العلامة جواب آخر لتصحيح المفاجأة اه سم وفى بس
 الاظهر أن يقال المقصود منه تصحيح ما ذكر فى المفتاح ودفع الاشكال من غير احتياج
 لدعوى قلب فى كلامه ولا تأويل الظهور بالتمييز والزوال لان الكلام انما هو مسوق لهذا

اهاب عنه وحيد صم قوله فاذا هم
 مظلون لان الواقع عقب اذهاب
 الضوء عن مكان الليل هو الاظلام
 وأما على ما ذكر فى المفتاح من أن
 المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل
 ففيه اشكال لان الواقع بعده انما
 هو الابصار دون الاظلام وحاول
 بعضه سم التوفيق بين الكلامين
 بحمل كلام المفتاح على القلب أى
 ظهور ظلمة الليل من النهار أو بان
 المراد من الظهور التميز أو بان
 الظهور بمعنى الزوال كما فى قول
 الحسنى

* وذلك عار بان ربطة ظاهر *
 وفى قول أبى ذؤيب
 * وذلك شكاة ظاهر عنك عارها *
 أى زائل وذكر العلامة فى شرح
 المفتاح ان السليح يكون بمعنى
 النزاع مثل سلخت الابهاب عن الشاة
 وقد يكون بمعنى الانحراج نحو
 سلخت الشاة عن الابهاب

صريحاً وان لزم من ذلك صحة المفاجأة اه وقال الفري كلام العلامة يخالف كلام
 الشارح في أن الظلمة هي الأصل والمظروف والنور طارئ عليه لا وظرف فان الظاهر على
 تقرير العلامة أن يكون الليل طرفاً والنهار مظروفاً اه (قوله فذهب صاحب
 المفتاح الى الثاني) أي تبعاً لعبد القاهر كما في المطول وذهب غيرهما الى الاول ومن الغير
 المصنف لان الكشف الذي عبر به المصنف هو النزع وقول بعضهم لا يلزم أن يكون
 المصنف من غيرهما للفرق بين الكشف والنزع فان الاول تدريجي والثاني دفعي فبسه
 نظراً ظاهر أقاده سم (قوله الى الثاني) وبني عليه قوله السابق أن المستعار له ظهور
 النهار من ظلمة الليل (قوله بالفاء لان التراخي الخ) يعني صح الايمان بالفاء لانها
 موضوعة لمسايرة في العادة مترتبة غير مترسخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات
 وربما يطول الزمان بين أمرين ولا يعد الثاني مترسخاً لان العادة كانت تقتضي أطول
 من هذا فيستقصيه المتكلم ويلحقه بالعدم فيجعل الثاني غير مترسخ ويستعمل الفاء كما
 في هذه الآية على تقرير المفتاح فان الظلام وان تراخي عن الاخراج بساعات النهار الا
 أن العادة تقتضي أن لا يقتضي مثل هذه الاضاءة الا في أضعاف هذه الساعات ولا يأتي
 الظلام الا بعد مهلة فيجعل الليل لا يانه على خلاف العادة كانه فاجأً عقيب اخراج النهار
 من الليل بلا مهلة كذا في الاطول وكتب أيضاً قوله لان التراخي وعدمه الخ هو بمعنى
 قولهم التراخي والتعقيب في كل شيء بحسبه ودفع بذلك ما يقال كيف صح قوله فاذا هم
 مظلمون مع وجود التراخي بين اخراج النهار من الليل الذي هو الاصباح وبين الظلام
 بعد النهار (قوله بين اخراج النهار من الليل) الذي هو الايمان بالضوء وهو الاصباح
 وقوله لا يكون الا بعد مهلة يعني اضعاف النهار فوجوده بعد النهار فقط كانه وجود قبل وقته فعد
 النهار ذلك قليلاً يعني ظهور النهار من ظلام الليل تميز النهار عن مكان الظلام
 بأن الضوء النهار عن مكانه اه سم (قوله وكونه مما ينبغي الخ) كانه من عطف
 المسبب على السبب (قوله عند الزمان قريباً) أي خفت الفاء (قوله كانه يفاجئهم
 عقيب الخ) أي يحصل لهم من غير توقع له حينئذ (قوله وعلى هذا حسن الخ) لان
 دخول الظلام غير خروج النهار ومفاجئ له بهذا الاعتبار اه سم (قوله عن
 الهواء) الذي هو هو مكان الظلمة (قوله لم يستقم أو لم يحسن) انما قال أو لم يحسن لان
 نزع الضوء ودخول الظلام وان اتحد ازماناً لكنهما مختلفان رتبة بالعلية والمعلولية
 اذا نزع عنه دخول الظلام فأمكن أن تعتبر المفاجأة باعتبار الترتيب الرقي لا الزمانى لكنه
 لا يحسن اه سم (قوله اذا قلنا كسرت الكوز الخ) أي لان الانكسار مع الكسر
 لا عقبه اه سم (قوله كقولك رأيت شمساً وأنت تريد انساناً كالشمس) الاولى بعلاقة
 انه كالشمس لانت لوتريد بقولك شمساً فهو انساناً كالشمس لم يكن استعاره بل تشبيهاً

فذهب صاحب المفتاح الى الثاني
 وصح قوله فاذا هم مظلمون بالفاء
 لان التراخي وعدمه مما يختلف
 باختلاف الامور والعادات
 وزمان النهار وان توسط بين
 اخراج النهار من الليل وبين دخول
 الظلام لكن لعظم شأن دخول
 الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما
 ينبغي أن لا يحصل الا في اضعاف ذلك
 الزمان عند الزمان قريباً ويحتمل
 الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج
 النهار من الليل بلا مهلة وعلى
 هذا حسن اذا المفاجأة كما يقال
 اخرج النهار من الليل ففاجأه
 دخول الليل ولو جعلنا السليح يعني
 النزع وقلنا نزع ضوء الشمس عن
 الهواء ففاجأه الظلام لم يستقم
 أو لم يحسن كما اذا قلنا
 كسرت الكوز ففاجأه الانكسار
 (واما تحت الف) بعضه معنى
 وبعضه عقلي (قوله رأيت شمساً
 وأنت تريد انساناً كالشمس)

ولو تريد انسانيها في الواقع كالشمس لكن لا بعلاقة هذه المشابهة لم يكن مثالا لمنحن فيه
وقد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على أنه لم يوجد في القرآن ولا في كلام من يؤثقه
فلذا ترك المفتاح اه أطول (قوله في حسن الطلعة) أي الوجه وقوله ونباهة الشأن
أي رفعة وشهرته (قوله أي النوم الخ) عبارة الاطول المعنى اما من أيقظنا من رقادنا
فلا استعاره في المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له والمستعار منه عقليان بلا خفاء واما من
أيقظنا من مكان رقادنا فالمستعار له القبر والمستعار منه المقام ولا خفاء في أنهم
حسيان فجعل من قسم ما طر فاه عقليان دليل على أن مدار التقسيم في الاستعارة التبعية
على الاستعارة الاصلية التي الاستعارة التبعية مبنية عليها اه (قوله الموت) أي على كون
المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له انقبر على كون المرقد بمعنى مكان الرقاد (قوله عدم ظهور
الفعل) لان كلامي التام والميت لا يظهر منه فعل اه سم وكتب ايضا قوله عدم ظهور
الفعل أي الاختيار أي المقتبة فلا يريد أن التام يصدر عنه فعل (قوله والجميع عقلي)
أما الموت وعدم الظهور فأمرهما واضح وأما النوم فلان المراد به انتفاء الاحساس الذي
يكون في البقطة لا آثار ذلك من الغفط وانسداد العين مثلا ولا شك أن انتفاء الاحساس
عقلي (قوله وقيل الخ) يمكن دفعه بأن المراد عدم ظهور الفعل مع امكانه كما يشهر به
نفي الظهور وهو بالنوم أخص لانه في الموت لتزايده منزلة النوم خيالي لا تحتقيقي اه أطول
(قوله فالحق) من جملة التمثيل قال في المطول ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال أي
كالمصنف زعم أن القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه
يقال بعثته من نومه اذا أيقظه وبعث الموتى اذا شرهم والقرينة يجب أن يكون لها
اختصاص بالمستعار له اه قال الفري يمكن أن يقال البعث المطلق في صد ذكر القيامة
وأحوالها انما هو البعث من الموت فيصالح أن يكون قرينة الاستعارة على انه لا يريد أن
يدعى كون البعث حقيقة شرعية في البعث من الموت اه (قوله هو البعث) أي على أنه
موضوع القصد والمشتغل بين الايقاظ من النوم والاحياء من الموت وشوردا الاحساس
السابق (قوله وأقوى) فيه بحث وتعليل لا يقتضي ذلك اه حفيد (قوله مما لا شبهة فيه
لاحد) بخلاف في الموت فقد أنكره قوم (قوله كلام الموتى) اذ لا يريدون الرقاد بمعنى
النوم لانه لم يكن حاصل لهم اه سم وقوله مع قوله هذا الخ أي لان الذي وعدة الرحمن
وصدق فيه المرسلون وأنكره أولا القائلون هو البعث من الموت (قوله فان المستعار منه
كسر الزجاج) هذا اذا كان الصدع كسر الزجاج لكن في القاموس ان الصدع الشق
في الشيء الصلب وقوله والمستعار له التبليغ هذا اذا فسر فاصدع بما تؤمر بأظهر
ما تؤمر أي أظهر الامر اظهارا لا ينمى كما لا يلتئم شق الزجاج اما اذا فسر بالجهش
بالقرآن فالمستعار له أيضا حسي وله تفسيرات أخر جهها القاموس اه أطول وكتب أيضا
قوله فان المستعار منه الخ منه ايضا علم ان حسية ما يتعلق بالاستعارة التبعية وعقلية

في حسن الطلعة) وهو حسي (ونباهة
الشأن) وهي عقلية (والا) عطف
على قوله ان كانا حسيين أي
وان لم يكن الطرفان حسيين
(فهما) أي الطرفان (اما عقليان
نحو من بعثنا من مرقدنا فان
المستعار منه الرقاد) أي النوم
على أن يكون المرقد مصدرا
وتكون الاستعارة أصلية أو على
أنه بمعنى المكان الا أنه اعتبارا تشبيه
في المصدر لان المقصود بالنظر
في اسم المكان وسائر المشتقات
انما هو المعنى القائم بالذات
لانفس الذات واعتبارا تشبيه
في المقصود الا هم أولى واستمع
لهذا زيادة لتحقيق في الاستعارة
التبعية (والمستعار له الموت
والجامع عدم ظهور الفعل
والجميع عقلي) وقيل عدم ظهور
الافعال في المستعار له أعني الموت
اقوى ومن شرط الجامع أن يكون
في المستعار منه أقوى فالحق أن
الجامع هو البعث الذي هو في النوم
أظهر وأشهر وأقوى لكونهما
لاشبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة
هو كون هذا الكلام كلام الموتى
مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق
المرسلون (واما تحتفظان) أي أحد
الطرفين حسي والاخر عقلي
(والحسي هو المستعار منه فهو
فاصدع بما تؤمر

باعتبار أصلها لا باعتبار نفسها كذا في الاطول (قوله كسر الزجاجة) أي ونحوها
 مما لا يلتم بعد الكسر وقوله وهو وحسي أي باعتبار متعلقه (قوله والمستعار له التبليغ)
 فيه أن التبليغ لا يهتدي بالباء أصلاً فالمناسب أن المستعار له الفرق بين الحق والباطل
 كما يشهر به قوله والمعنى ابن الامر الخ ثم ما في قوله بما تؤمر مصدرية أو موصولة والعائد
 محذوف أي بما تؤمر به من الشرائع وينبغي أن يعلم أن التعدية بالباء في طريقة التجوز والا
 فالصدع بمعنى الشق والكسر يهتدي بنفسه كما في كتب اللغة اه حنيد وقوله الفرق الخ
 أي أو الجهر كما في حواشيه على المطول وفي المعنى قال ابن الشجري في قوله تعالى فاصدع
 بما تؤمر خمسة محذوف والاصل بما تؤمر بالصدع به فحذفت الباء فصارت بالصدع فحذفت
 ال لا متناع اجتماعها مع الاضافة فصارت بالصدع ثم حذفت المضاف كما في واسأل القرية
 فصارت به ثم حذفت الجار كما قال عمرو بن معد يكرب * أهرتك الخير فافعل ما أمرت به *
 فصارت تؤمر ثم حذفت الهاء كما حذفت في هذا الذي بعث الله رسولا اه وبه يعلم
 أن العائد انما حذفت منصوباً لا مجروراً فلا يرد أن شرط حذف العائد المجرور بالحرف
 أن يكون الموصول مخفوضاً بمثل معنى ومعلقة ويحتاج الى الجواب بان اصدع بمعنى أوامر
 ومن جواز كون ما مصدرية الزمخشري واستظهره في المعنى وكأنه اشارة الى ردة
 تضعيف أبي حيان له بأنه مبني على مذهب من يجيز أن يكون المصدر يراد به أن والفعل
 المبني للمجهول والصحيح ان ذلك لا يجوز اه وذلك لانهم صرحوا في باب افعال المصدر
 بأن مذهب البصريين جواز رفعه نائب الفاعل على انه لا يلزم من عدم جواز كون
 المصدر الصريح من المبني للمفعول عدم جواز تأويل فعل مبني للمجهول وحرف
 مصدرى بالمصدر لان له منع الاول على القول بالالتباس وذلك مفقود في الثاني فتدبر
 كذا في يس (قوله والجامع التأشير) أي وهو أمر مشترك بين الطرفين فالتبليغ فيه
 تأثير هو بيان لا يعود معه المؤثر فيه أي المبين الى الحسالة التي كان عليها قبل التأثير فان
 المبين لا يعود الى الخفاء الذي كان عليه قبل البيان ولذا فسر بقوله ابن الامر ابانة
 لا تنمى أي لا تعود الى الخفاء (قوله وهم عاقلان) في كون التبليغ عقلياً يبحث
 فانه تكلم بكلام مخصوص محسوس على ما فهم من شرح المفتاح ويمكن أن يقال جعل
 المصدر حسي باعتبار الحاصل بالمصدر تارة كما في السابق وهنا اعتبر نفسه كذا في حواشيه
 الحفيد على المطول (قوله والمعنى ابن الامر) أي أظهره وأوضحه هذا هو المناسب
 لقول المصنف والمستعار له التبليغ وفي القنري قوله والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمى
 أي افرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتم أحدهما بالآخر كما لا تلتم الزجاجة المكسورة
 اه ولعل قوله أي افرق الخ تفسير باللزم (قوله كما لا يلتم) أي يجمع (قوله لما طغا
 الماء) في القسموس طغيا يطغوا وطفوا وطفوا بضمهم ما كطغى بطغى كرضى برضى طغيا
 وطفيا نابا لضم والكسر جاوز القدر وارتفع وعلا في الله فرف وأسرف في المعاصي

فان المستعار منه كسر الزجاجة
 وهو وحسي والمستعار له التبليغ
 والجامع التأشير وهو عاقلان
 والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمى
 كما لا يلتم صدع الزجاجة (واما
 عكس ذلك) أي الطرفان مختلفان
 والحسي هو المستعار له (نحو انا
 لما طغا الماء)

والنظم اه أطول (قوله جملناكم) أى جملنا آباءكم وأنتم في ظهورهم اه
سم (قوله في الجارية) أى في السفينة الجارية على وجه الماء (قوله وهو
حسى) ذكر الضمير لاكتساب الكثرة التذكير من المضاف اليه وحسبها
باعتبار متعلقها (قوله الاستعلاء) أى طلب العلو المقرط لكن الغالب اعتبارى في الماء
كما ترى فان قلت السين والتاء في الاستعلاء ليستا للمطلب بل للتأكيـد قلت يلزم أن
الجامع حينئذ حسى لا عقلى لأن العلو مشاهد اه يس وكتب أيضا قوله الاستعلاء
المقرط المسترلين الاستعلاء الحسى والمعنوى اه أطول (قوله والاستعارة) ان
كانت بمعنى اللفظ كان في قوله باعتبار اللفظ المستعار وضع الظاهر موضع المضمـر وكأنه
قال باعتبار نفسه وان كانت بالمعنى المصدرى فالامر ظاهر (قوله ان كان اسم جنس)
اسم الجنس في عرف النحاة لا يشمل أسامة ويثمل الاسماء المشتقة فلا يصح أن يقصد
هنا ما هو عرفهم اظهروا أن أسامة تسمى استعارة أصلية والاطال ناطقة استعارية تسمية فلذا
قال السيد السند والشارح المحقق في شرحي المفتاح يريد صاحب المفتاح باسم الجنس
اسما للمفهوم غير مشخص ولا مشتق على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل وأسامة
وقيام ويخرج عنه الاسماء المشتقة من الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة اه
أطول وكتب أيضا قوله اسم جنس هو ما دل على ذات ما من غير اعتبار وصف نـفـرج
بقولنا من غير اعتبار الخ المشتقات والمراد بالذات في هذا المقام ما يستقل بالمفهومية
عينا كان أو معنى (قوله كفى الاعلام الخ) وانما أطلقت تلك الاعلام بأسماء الاجناس
دون المشتقات لأن تلك الاوصاف خارجة عن الاعلام كفى أسماء الاجناس لا داخلية
كما في المشتقات كذا في الحفيد وبه يدفع نظير صاحب الأطول فيما ذكره الشارح
وتبعه السيد من أن استعارة تلك الاعلام أصلية بان نخرجهم مؤول بالمتناهي في الجود
فيكون متأولا بصفة وقد استعير من مفهوم المتناهي في الجود ان له كمال جوده فهو
كاستعارة شئ من مفهوم مشتق لمفهوم مشتق فلا يصلح شئ من المشبهة والمشبّه به
لأن يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فينبغي أن يعتبر التشبيه بين المعنيين المصدريين ويجعل
حاشي في حكم المشتق فيكون ملحقا بالاستعارة التبعية دون الأصلية (قوله فاصلية)
أى فاستعارة أصلية لأنها ليست تابعة لامر آخر أو لأنها أصل للاستعارة التبعية
اه أطول (قوله كاسد وقتل) مثالان لاسم الجنس أو للاستعارة الأصلية على تقدير
استعمالهما في الرجل الشجاع والضرب الشديد اه أطول والثاني هو المتبادر
فلذا سلكه الشارح (قوله والاقبعية) القوم انما تعرضوا للاستعارة التبعية المصـرحة
والظاهر تحقق الاستعارة التبعية المكينة كفى قولك أعجبني اواقا اضارب دم زيد
ولعلمهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم لها في كلام البلغاء اه فترى (قوله وما يشـتـق
منه) أى من الفعل وهذا على قول أو على المسامحة اه سم (قوله وغير ذلك) كاسم

جملناكم في جارية (فان المستعار
له كثرة الماء وهو حسى
والمستعار منه التكثير والجامع
الاستعلاء المقرط وهما عقليان
والاستعارة (باعتبار اللفظ)
المستعار (قسمان لاه) أى اللفظ
المستعار (ان كان اسم جنس)
حقيقة أو تأويل كفى الاعلام
المشبهة بنوع وصفية (فأصلية)
أى فالاستعارة أصلية (كاسد)
ان استعير من رجل الشجاع (وقتل)
إذا استعير لضرب الشديد الأول
اسم عين والثاني اسم معنى (والا
قبعية) أى وان لم يكن اللفظ
المستعار اسم جنس فالاستعارة
تبعية (كأنفعل وما يشـتـق منه)
مثل اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وغير ذلك (والحرف)
وانما كانت تبعية

التفضل نحو حاله أنطق من العبارة وأسماء الزمان والمكان والآلة نحو مقتل زيد لزمان
ضربه أو مكانه ومقتاله لآلة ضربه (قوله لأن الاستعارة الخ) اعترض الشارح هذا
الدليل بثلاثة أمور صرح بواحد منها ورخص إلى اثنين بقوله بعد استقامته بينهما
في الخواشي المنقولة عنه كما ستعرف واعترض عليه السيد أيضاً بأنه يصح جعل الصفات
محكوماً عليها الآن المعتبر فيمحدث ونسبة وذات ثمة من حيث نسب اليه ذلك الحدث نسبة
تقييدية غير مقصودة بالاصالة من العبارة وامتزجت تلك الأمور بحيث صارت كشيء
واحد فإزاً أن يلاحظ نارة جانب الذات اصالة فتجعل محكوماً عليها وتارة جانب الوصف
فتجعل محكوماً بها هذا ولا يخفى أن جعل الصفة محكوماً عليها بإعلاظة ماصدق عليه
مفهوماً وجعلها محكوماً بها باعتبار نفس مفهومها كما في سائر المفهومات الكلية
فدوران الحكم عليه وبه على الذات المعتبر فيه والحدث المعتبر فيه كما ذكره غير ظاهر ولك
أن تمنع منافاة عدم التقرر للوصف الضمى ويرد سوى ما ذكره الشارح والسيد أمور
أحدها أنه وصف في هذا المعنى الأفعال والصفات بكونها متجددة غير متقرة إلى غير ذلك
فلا يكون عدم الثبوت مانعاً عن الوصف وثانيه أنه لا معنى لكون البياض متقرراً حين
التعبير عنه بلفظ البياض غير متقرر حين التعبير عنه بالابيض وثالثها أن معاني المصادر
أيضاً معرضة الزمان وأيضا لم يظهر وجه عدم تحقق معاني الحروف التي لم يدخل فيها ولم
يعرض لها زمان اه أطول (قوله تعمد التشبيه) أي أصلها ومبناها التشبيه وقوله
أو بكونه الخ أشار بأولى أنه لا فرق بين التعبيرين في الدلالة على المقصود اه سم (قوله
وانما يصلح للموصوفية الحقائق الخ) أنت خير بأن الجاز المرسل لا يتحقق الا اذا تصف
المعنى الحقيقي بالضرورة فلا يجزى ذلك أيضاً في المشتقات الاتعاه ولم يقل ذلك عن القوم
اه حفيد (قوله وياض صاف) انما يظهر كونه من الحقائق المتقررة على مذهب بقاء
العرض زمانين وهو الحقيقي عند كثيرين (قوله دون معاني الأفعال والصفات) كانه
أشار بإحكام لفظ المعاني إلى اندفاع البحث الذي أورده نفسه في شرح المفتاح وهو أن
الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبه به ولا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلاح
العبارة الدالة عليه للموصوفية لفظاً لا يقدر في اتصافه بالمشاركة فيجوز أن يستعار
النطاق للدال باعتبار تشبيه الدال بالنطاق واتصافه بالمشاركة وان لم يصلح لفظهما
للموصوفية ووجه الاندفاع على ما ذكره في ذلك الشرح أن المعتبر في هذا المعنى مفهوم
اللفظ حتى اذا قيل انتهت صما عن الخير كان المستعار منه مفهوم الصم تبعاً لمفهوم الصم
لا ذواتهم فمعتبر في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه اذ به يعلم أنه آمن الحقائق
أم من تأليفات العقل اه قري (قوله بواسطة دخول الزمان الخ) فيه أن التعبير عن
الماضي بالمستقبل أو عكسه من باب الاستعارة حفيد أي مع دخول الزمان في مفهوم
الماضي والمستقبل وهذا يقتضي أن الاستعارة هنا أصابية لكن صرح السبكي بأنها

لأن الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه
يقضي كون المشبه موصوفاً بوجه
الشبه أو بكونه مشاركاً له شبه به
في وجه التشبيه وانما يصلح
للموصوفية الحقائق أي الأمور
المتقررة الثابتة كقولك جسم
أبيض وياض صاف دون معاني
الأفعال والصفات المشتقة
لكونها متجددة غير متقررة
بواسطة دخول الزمان في مفهوم
الأفعال

تبعية كذا بخط سم وكتب أيضا قوله بواسطة دخول الزمان الخ اعترض السيد نحو هذا
الدليل في بحث المسند بأن دخول الزمان انما يقتضى تجدد المجموع لا الحدث الذي هو
المقصود فراجع اه سم (قوله وعروضه للصفات) فيه بحث لأن العروض ان منع
جريان التشبيه ينبغى أن لا يجزى في المصادر أيضا لأن عروض الزمان لها بحقيقة اللهم
الأن يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة ولهذا عرض الزمان لها بخلاف المصادر
ومالم يلاحظ نسبة الضرب الى شئ لا يعرض الزمان كما لا يخفى على المتأمل أو يقال المراد
بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطارئ على أصل الوضع
اللغوى لا بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر وقد مر عن الفاضل المحنى
في توجيه زيادة اختصاص هل بالافعال تحقيق يرشد الى ما ذكرته فارجع اليه اه فترى
(قوله وهو ظاهر) لأن الحرف لا يقع موصوفاً اه سم وكتب أيضاً مانصه زاد في المطول
وأما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فباض وعالم فحرف فاعل أى وجل شجاع
(قوله كذا ذكره) لا يخفى أن هذا الدليل يفيد أن لا يعتبر التشبيه أصلاً في الأفعال
والمشتقات والحروف بل يكفي بالتشبيه والاستعارة الأصلية في المصادر والمتعلقات
لكنهم اعتبروا التشبيه والاستعارة تبعاً في الأفعال والمشتقات والحروف وقد عرف
الاستعارة فيما سبق باللفظ المستعمل فيما شبه به معناه الأصلي الا ان يؤول ويقال المراد تشبيه
جزء المعنى أو متعلقه كذا في الحفيد على المطول وقد يجاب بمنع افادة الدليل ما ذكره
للفرق الظاهر بين التشبيه والاستعارة القصد بين والتشبيه والاستعارة الحاصلتين فهنا
بطريق السراية (قوله بعد استقامته) فيه اشارة الى منع الاستقامة من وجهين
أحدهما ان كلام الحركة والزمان ليس من الامور المتقررة مع أنه يقع موصوفاً كقولك
زمان طويل وحركة سريعة أو بطيئة وثانيهما أن مقتضى المدعى هو أن الأفعال
والصفات والحروف لا تقع مشبه بها ومقتضى الدليل هو أنه امتنع أن يكون شئ منها
مشبه بالمشبه به فالدليل لا يطابق المدعى وانما قلنا مقتضى الدليل ذلك لانه قال يقتضى
كون المشبه موصوفاً دون أن يقول كون المشبه به موصوفاً وأجيب عن هذا بأن
اقتضاء كون المشبه موصوفاً ومحكوماً عليه يستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفاً
ومحكوماً عليه أقول لا يخفى أنه لا يلتفت الذهن قصد وتفصيلاً الى اتصاف المشبه به بوجه
الشبه كما يظهر لانه متفق فلا يلزم أن يكون المشبه به معنى مستقلاً بالمفهومية صالحاً للحكم
عليه تأمل اه حفيد بايضاح والجيب هو السيد وقول الحفيد أقول الخ مناقشة
في الجواب وقد أجاب السيد عن الوجه الاول أيضاً بمنع أن مرادهم بالحقائق الامور
المتقررة وادعاء أن مرادهم بالمعاني المستقلة بالمفهومية ولم يسلم لذلك راجع الفترى
قال في الاطول ويندفع الاعتراض الثانى بما حققناه لك أن المستعار له في الاستعارة
التبعية يجب أن يكون من جنس المستعار منه فيمكن في اجاب الاستعارة التبعية

وعروضه للصفات ودون الحروف
وهو ظاهر كذا ذكره وفيه
بحث لأن هذا الدليل بعد
استقامته لا يتناول اسم الزمان
والمكان والآلة

في الافعال والحروف دعوى أنها اتقع مشبهة (قوله لانها تصلح للموصوفية) نحو
مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب اهم طول وقد يقال الزمان عارض لها أيضا
فدليلهم يجري فيها أفاده في الاطول (قوله وهم أيضا صرحوا الخ) فلا تدخل في المشتق
من الفعل فلا يتساووا المدعى أيضا كما لم يتساووا الدليل اسم وأقول لا يخفى أن
تصريحهم بأن المراد بالمشتقات ما عدا اسم الزمان والمكان والآلة يدفع الاعتراض على
دليلهم بعدم تناوله الثلاثة دلالة حيث تدل على جميع مدعاهم فلا قصور فيه باعتبار مدعاهم
والقصور انما هو في مدعاهم تأمل (قوله الصفات الخ) مما فرق به بين الصفات
وأسماء الزمان والمكان والآلة أن الذات المدولة للصفات في غاية الابهام والذات المدولة
لتلك الاسماء لها تعين الزمانية والمكانية والآلية كذا في الاطول وراجع (قوله فان
المعنى على تشبيه الضرب الخ) أي لا على تشبيه الموضع المذكور والقبر بالمقتل والمرقد
بل شبه الضرب مثلاً بالقتل فأطلق عليه اسمه ثم اشتق منه المقتل فكان المقتل استعارة
تبعية (قوله بل التحقيق) يعني ينبغي أن يغير الدليل على هذا الوجه ليتناول اسم الزمان
والمكان والآلة فكأنه قال فالتحقيق في الاستدلال على أنها تتبعية أن يقال إن
الاستعارة الخ اسم والاحسن أن يكون المراد بل التحقيق في الدعوى والاستدلال
لأنه كما حقق الدليل بقوله لأن المصدر الخ حقق الدعوى بقوله إن الاستعارة في الافعال
وجميع المشتقات الخ فأقوى بالدليل شامل لاسم الزمان والمكان والآلة وأقوى بالدعوى
كذلك (قوله وجميع المشتقات) يشمل اسم الزمان والمكان والآلة لانها من المشتقات
حقيقة ولا ينافيه ما تقدم لأنه بحسب المراد لا بحسب الحقيقة اسم (قوله لأن المصدر
الخ) تعليل لتبعية استعارة غير الافعال في سائر المشتقات كما يدل عليه عبارة المطول
وأما تبعية استعارة الافعال فتحقيق تعليلها أن معنى الفعل لما اشتمل على النسبة الغير
المستقلة بالمفهومية كان تمام معنى الفعل غير مستقل لأن المركب من المستقل وغيره غير
مستقل وغير المستقل لا يصلح للحكم عليه بالموصوفية اعتباراً بالتشبيه والاستعارة أو لا
في المصدر فتأمل وبسط ذلك أن الفعل لا يصلح للموصوفية اللازمة للتشبيه الذي هو
سبب الاستعارة وفي المأزوم يقتضي في المأزوم لأن الفعل وان دل على الحدث الذي يصح
أن يحكم به ويوصف به لا يصح أن يحكم عليه لأن وصفه اعتباره فيه نسبة إلى التفاعل
لأنها بل لا تصلح بها إلى حال التفاعل المخصوص فلم يكن الحكم عليه كما أن الحرف لما
وضعه الواضع ليفيد معنى نسبياً كالابتداء في من مثلاً ليتوصل به إلى حال متعلقه
المخصوص كالسير والبصرة لا يصح الحكم على مدلوله بقصد غيره وانما يحكم على
الابتداء عند قطعه عما اعتبر في الحرف لأنه لازم للمقصود بالحرف لزوم الاعتم لاخص
فالفعل والحرف لما كان الغرض من معناه التوصل إلى معنى خاص لم يحكم على
معناها ولا به مادام كذلك لعدم استقلاله بالمفهومية لأن النظر فيه لغيره وانما صح وقوع

لانها تصلح للموصوفية وهم أيضا
صرحوا بأن المراد بالمشتقات هو
الصفات دون اسماء الزمان والمكان
والآلة فيجب أن تكون الاستعارة
في اسم الزمان ونحوه أصلية بأن
يقتدر التشبيه فيه نفسه لا في مصدره
وليس كذلك للقطع بأننا قلنا هذا
مقتل فلان للموضع الذي ضرب
فيه ضرباً شديداً أو مرقد فلان لقبره
فإن المعنى على تشبيه الضرب بالقتل
والموت بالرقاد وإن الاستعارة
في المصدر لا في نفس المكان بل
التحقيق أن الاستعارة في الافعال
وجميع المشتقات التي يكون القصد
بها إلى المعاني القائمة بالذوات
تبعية لأن المصدر الدال على المعنى
القائم بالذات

الفعل مسنداً وحكوماً به باعتبار الحدث المقصود الدلالة عليه على وجه الاستقلال فقد
 تبين بهذا وجه تبعية استعارة الفعل والحرف وأما المشتقات فالقصد بالذات فيها ذات
 موصوفة بحدث خاص فللدلالة على الذات المقصودة صح الحكم عليه وعلى الحدث
 المنسوب صح الحكم به ونسبته إلى الفاعل لتعديده تلك الذات فلم تنفع من الحكم عليه
 لأنها كالعراض فوجه كون الاستعارة فيها تبعية أن الذات المقصودة فيه في غاية الإجماع
 والمخصوص الحدث فاعتبر التشبيه فيه لأن المبهم لا يطلب التشبيه فيه للجهل بأوصافه
 وأيضاً المقصود الأهم بالدلالة ذلك الحدث فهو الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه كما حققه
 الشارح قدبر وكتب أيضاً قوله لأن المصدر الدال الخ قال في الأطول ونحن نقول الأولى
 أن يقال إن ما سوى المعنى المصدرى مشترك بين المعنى الحقيقي والمجازي في المشتقات
 فلا استعارة عند التحقيق إلا من معنى مصدرى معنى مصدرى فالأحق بالاعتبار أن تعتبر
 هذه الاستعارة في المصدر آخر أجمالاً أدخل له في الاستعارة عن الاستعارة أو يقال اعتبر
 الاستعارة في المصدر ليكون تحصيل مجازات المشتقات بالاشتقاق كتحصيل حقائقها
 ويكون التناسب بين الحقائق والمجازات مرعياً اهـ (قوله هو المقصود الأهم) لمخصوصه
 بخلاف الذات فإنها مبهمه ولأن الشيء إذا اشتمل على قيد فالغرض ذلك القيد (قوله
 والـ) بأن كان المقصود الذات (قوله ذكرت اللفاظ الدالة الخ) مثل مكان فيه الرقاد اهـ
 سم (قوله فالتشبيه في الأولين الخ) قال الفاضل المحشي فإن قلت هل تجرى في نسب
 الأفعال الاستعارة تبعاً على قياس الحرف قلت لا لأن مطلق النسبة لم يشترع معنى يصلح أن
 يجعل وجه التشبيه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فإنها أنواع مخصوصة لها
 أحوال مشهورة وفيه بحث لأن المعنى الذي يرجع إليه معاني نسب الأفعال ليس مطلق
 النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها أوصاف وخواص يصح بها الاستعارة فإذا أسند
 الضرب إلى المحرّض دلالة على قوة نسبته إليه وشبهت نسبته إليه باعتبار التكرير بض نسبته
 إلى من ينسب إليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يعد عن الصواب وبالجملة تمكّن
 الاستعارة في الأفعال باعتبار نسبتها إلى يشبه بما يرجع نسبتها إليه بنوع استلزام كطابق
 الاتصاف والقيام مثلاً ما يرجع إليه نسب أخرى كذلك كطابق الآلية مثلاً فيقال قلاني
 السوط أو السيف فالتبعية في الأفعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما
 بينهم فتدبر فانه دقيق اهـ فترى وقال في الأطول فإن قلت هل تجرى الاستعارة في الأفعال
 باعتبار التشبيه في متعلق النسب المعبرة فيها والاستعارة فيها فتسرى في الأفعال قلت
 لا لكن لما قاله السيد ونقل ما مر عن السيد وناقشه بما مر في الفري ثم قال بل لأن
 النسبة جزء معنى الفعل فلا يستعار منها بخلاف المصدر فإنه لا يستعار من معناه الفعل بل
 يستعار من معناه نفس المصدر ويشتم منه الفعل ولا يمكن مثله في النسبة اهـ وكتب
 أيضاً قوله فالتشبيه في الأولين الخ قال في الأطول القوم زعموا أن استعارة المشتقات

هو المقصود الأهم الجدير بأن
 يعتبر فيه التشبيه والأكثر
 اللفاظ الدالة على نفس الذات

باعتبار استعارة المصدر لمعنى مصدرى والاشتقاق من المستعار فيلزم الاستعارة في المشتق
بحكم سرية استعارة المأخذ من غير تشبيه لمعنى المشتق بشئ ومن غير استعارة المشتق
واستعارة الحرف لما يستعار له باعتبار استعارة لفظ جعل الواضع معناه آلة لوضع الحرف
لمعانيه الغير المتناهية كالعامة فانه وضع اللام لكل عالية مخصوصة ملحوظة بين آلة
ومعاول بملاحظتها ففهوم العلية في استعار لفظ العلية لفهوم ترتب شئ على شئ تشبيه
الترتب بالعلية فتسمى تلك الاستعارة في استعارة اللام من العلية مخصوصة الملحوظة
بين آلة ومعاول لترتب مخصوص كذلك وهذا هو المراد بتعلق معنى الحرف حيث قالوا
اعتبر الاستعارة أو لا في متعلق معنى الحرف وهذا مشكل جدا اذ لا يخفى على مستعير
لمشتق أو حرف أنه لا يتكلم أو لا بالمصدر أو متعلق معنى الحرف ولا يستعير شيئا منهما
وهذا هو الذى يليق بالسكاكى أن يجعله وجه الرذالة تبعية الى الملكية اه وأجيب عن هذا
الاشكال بأنه ليس مرادهم جريان الاستعارة في المصدر والمتعلق بالفعل بل المراد جريانها
فيهما اعتبارا وتقدير او يدل عليه قول المصنف فيقدروا في نطق الحال الخ فتدبر وقال
في موضع آخر وبالجملة يتجه ان جعل معنى الحروف والافعال محكوما عليها بالمشاركة
بملاحظتها لا بالفاظها الفعلية والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار أهون من الحكم
بالاستعارة في المصادر ومتعلقات الحروف اذ لا يساعدها الواقع اه وقد عرفت الجواب
(قوله فالتشبيه في الاولين لمعنى المصدر) فيه ان التشبيه في الاولين بمعنى المصدر لانه
لان الفعل مستعار فيجب أن يعتبر في استعارته التشبيه بمعنى المصدر وكذا الحال في قوله
وفي الثالث لتعلق معناه ودفعه ظاهرة عما حققناه لك من أن المستعار له في الاستعارة
التبعية كالمستعار منه ومما يعتد في الافعال من الاستعارة التعبير عن الماضي بالمضارع
وبالعكس بأن يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع ويشبه الماضي بالحاضر
في كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ أحدهما الآخر قال السيد السند
فعلى هذا الاستعارة في الفعل على قسمين أحدهما أن يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل
ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثاني أن يشبه الضرب
في المستقبل بالضرب في الماضي في تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى
المصدرى موجودا في كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد في كل منهما بقيد مغير
لقد الاخر فصح التشبيه لذلك وفيه أن الضرب حقيقة في كل من الضرب في الماضي
والضرب في المستقبل فكيف تحقق استعارة من أحدهما الآخر حتى يلزم الاستعارة
بتبعيته في الفعل اه أطول (قوله معنى الحروف) كالاتداء بخصوص وانظر في
المخصوصة والغرض بخصوص اه سم (قوله ما يعبر بها عنها) أى معان كناية يعبر بها
أى بدو الها عن معنى الحروف (قوله ابتداء الغاية) المراد بالغاية المسافة اطلاقا لا اسم
الجزء على السكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتها

دون ما يقوم بها من الصفات
(فالتشبيه في الاولين) أى الفعل
وما يشتق منه (لمعنى المصدر) وفى
الثالث) أى الحرف (لتعلق
معناه) قال صاحب الفتح المراد
بتعلقات معنى الحروف ما يعبر
بمعناها عند تفسير معانيها مثل
قوله من معانها ابتداء الغاية
وفي معانها الظرفية وكى معانها
الغرض

الغاية كذا ذكره الشارح في التلويح واعترض عليه بأن نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء والشيء انما ينتهي بضده فنهاية الشيء ضده فكيف يكون جزء منه بل انما يطلق على آخر جزء منه المجاورة بينه وبين النهاية ولك أن تقول غاية ما في الباب أن تكون الغاية في المسافة مجازا في المرتبتين ومثله غير عزيز اه فترى (قوله وهذه) أي الابتداء المطابق والظرفية المطلقة والغرض المطابق (قوله والاما كانت حروفا بل أسماء) قال في شرحه للمفتاح وهو ضعيف اذ ربما تمنع الملازمة بأنه يجوز أن يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر بمعنى أن يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة أحد اللفظين عليه ذكره متعلق له بخلاف اللفظ الآخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الآن هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبني على مذهب الشارح وقد أبطله الفاضل المحشي وحقق معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه فظهر به ضعف التضعيف فليتنظر فيه اه فترى (قوله بنوع استلزام) لأن الخواص تستلزم العوام اه سم (قوله كالمجرور) أي كعني المجرور لأن تقدير التشبيه في معناه أفاده في الاطول (قوله ليس بصحيح) قد يوجه كلام المصنف بالمصير الى حذف المضاف أي كمتعلق المجرور في قولنا زيد في نعمة وهو التلبس بالخصوص والتشبيه للمتعلم المصطلح بالمتعلق اللغوي ويوضحه أن مقتضى قولك زيد في نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع أنها ليست كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقة التشبيه أو لا في الظرفية المطلقة ثم سرى الى الظرفية المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل اللفظ الموضوع للتشبيه به الضمني وهو الظرفية المخصوصة في التشبيه أعني تلبسه بزيد فالتلبس مستعار له والظرفية مستعار منه ولفظ في مستعار فلا حمل في الكلام هذا ما قيل ولا يخفى فساده اذ لا يلزم سياق كلام المصنف فانه اعتبر التشبيه في لام التعليل في نفس المجرور كما لا يخفى اه فترى (قوله فيقدر) أي اذا كان التشبيه في الاولين لمعنى المصدر وفي الثالث لمعنى معناه فيقدر الخ اه سم (قوله وان أطلق الخ) قال في الاطول احتمال المجاز المرسل يغني عن تكاف الاستعارة التبعية الذي لا يرضى به أحد من غير اضطرار مع أن في استعارة النطق للدلالة استعارة أخرى وهو أن ايضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة لدلالته فالتشبيه به دلالة الحال دلالة النطق والنطق يستحق أن يشبه به الحال والناساطق يستحق أن يشبه به ذو الحال اه ملخصا (قوله بل باعتبار أن الدلالة لازمة له) قد أشرنا في أول هذا الفن الى أن اللزوم أمر لازم في جميع أنواع المجاز استعارة أو مجازا مرسلًا فاعتبار ذلك الملزوم واردة اللازم لا يمكن في بيان العلاقة بل لا بد من بيان أنها من أي نوع من أنواعها اه فترى أقول يمكن دفعه بأن اللزوم المعتبر في جميع أنواع المجاز هو اللزوم بالمعنى العام لسائر العلاقات وهذا هو الذي لا يمكن ذكره في بيان

وهذه ليست معاني الحروف والاما كانت حروفا بل أسماء لأن الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها أي اذا أفادت هذه الحروف معاني ردت تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فتقول المصنف في تشميل متعلق معنى الحروف (كالمجرور وفي زيد في نعمة) ليس بصحيح واذا كان التشبيه لمعنى المصدر ولتعلق معنى الحرف (فيقدر) التشبيه (في) نطقت الحال والحال ناطقة بكذا (للدلالة بالنطق) أي يجعل دلالة الحال مشبا ونطق الناطق مشبا به ووجه التشبيه ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يستعار للدلالة لفظ النطق ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل والصفة تبعية وان أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن الدلالة لازمة له فيكون مجازا مرسلًا وقد عرفت أنه لا امتناع في أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد استعارة ومجازا مرسلًا

العلاقة والزموم المعدود علاقة مخصوصة هو الزموم بالمعنى الخاص وهو عدم الانفكاك
ويشهد ما قلناه عندهم في أنواع العلاقات الملزومية واللازمية فاحفظه فانه قيس (قوله
باعتبار العلاقاتين) المشابهة وغيرها كالزموم اه سم (قوله وفي لام التعليل) عطف على
قوله في نطق الخيال وقوله للعداوة عطف على قوله للدلالة وقوله بعلمته الغائية عطف على
قوله بالنطق ولا يخفى أن التشبيه في لام التعليل مطلقا لا يقدر للعداوة بعلمته فالاول أن
يقول وفي لام التعليل في نحو فالتقطه الخ فاعرفه كذا في الاطول وكتب أيضا قوله في لام
التعليل أى في استعارة لام التعليل للماقبة فتدوله في لام ليس متعلقا بقدر لان التشبيه
المستدرس في اللام بل في متعلقها اه سم (قوله كالحجة) أراد بالحجة محبة الملقط وهو
موسى عليه الصلاة والسلام أو أراد آثارها لان محبة الملقط وهو آل فرعون علة للاتقاط
متقدمة عليه اه فنرى (قوله والتبني) أى أخذه ابننا (قوله والحصول بعده) تفسيرى
اشارة الى أنه ليس المراد بالترتب الارتباط والزموم فانه للزموم هنا اه سم (قوله ثم
استعمل في العداوة) أى في ترتيب العداوة الخ (قوله ما كان حقه) أى اللام (قوله
في العلة الغائية) أى في ترتيب العلة الخ (قوله فتكون الاستعارة فيها) الضمير يرجع الى
ما كان وأنه باعتبار وقوع ما على كلمة اللام (قوله مأخوذ من كلام صاحب الكشاف)
حيث قال معنى التعليل في اللام في قوله تعالى ليكون لهم عدواً واد على طريق الجواز
لانه لم يكن داعيتهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدواً وحزنا ولكن المحبة والتبني غير أن
ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وغرته شبه بالداعى الذى يفعل الفاعل الفعل لاجله اه
مطول وفي الاطول وهذا الذى ذكره المصنف مأخوذ من كلام الكشاف حيث قال
وساق عبارة الكشاف المذكورة ثم قال لكنه حينئذ يخرج عما هو فيه من كون الكلام
استعارة تبعية الى كونه استعارة بالسكائية اه (قوله غير مستقيم على مذهب المصنف الخ)
حاصل اعتراض الشارح أن سياق كلام المصنف يفيد أن في مدخول اللام هنا استعارة
تصريحية وأنه يريد عليه أن المذكور هو لفظ المشبه وذلك مانع من الحل على الاستعارة
لانه يجب فيه ترك ذكر لفظ المشبه ويمكن أن يجب بأن المصنف لم يرد أن في مدخول
اللام استعارة بالفعل بل أن فيه تشبيه يصح أن يترتب عليه استعارة وان لم تقع بالفعل
اه سم وأجاب الحفيد بأن المصنف لم يدع الاستعارة التبعية في اطلاق الداعى ولفظه بل
أنه يقدر التشبيه بين العداوة والداعى ثم تستعار اللام الموضوع لترتب العلة لترتب غير
العلة فالمدكور لفظ المستعار منه لا المستعار له اه (قوله على مذهب المصنف) انما
قد يبدل لان السكاكى اختار رد التبعية الى الممكنة كما سيجى اه حفيد على المطول
(قوله أو تبعية) غاية ما في الباب أن التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ
اه مطول أى الذى هو الفعل والمشتق والحرف اه سم (قوله أنه شبه ترتيب الخ) قال
في الاطول فيه بحث لان الترتيب هو المعاولية لا العلية فلا مشابهة بينه وبين العلية حتى

باعتبار العلاقاتين (و) يقدر
التشبيه (في لام التعليل نحو
فالتقطه) أى موسى (آل فرعون
ليكون لهم عدواً وحزنا للعداوة)
أى يقدر تشبيه العداوة (والحزن)
الحاصلين بعد الالتقاط (بعلمته)
أى علة الالتقاط (الغائية) كالحجة
والتبني في الترتيب على الالتقاط
والحصول بعده ثم استعمل
في العداوة والحزن ما كان حقه
أن يستعمل في العلة الغائية
فتكون الاستعارة فيها تبعية
لاستعارة في الجور وهذا الطريق
مأخوذ من كلام صاحب الكشاف
ومبنى على أن متعلق معنى اللام
هو الجور وعلى ما سبق لكنه غير
مستقيم على مذهب المصنف
في الاستعارة المصرحة لان
المتروك يجب أن يكون هو المشبه
سواء كانت الاستعارة أصلية
أو تبعية وعلى هذا الطريق المشبه
أعنى العداوة والحزن مذكور
لامتروك بل تحقيق الاستعارة
التبعية ههنا أنه شبه ترتيب العداوة
والحزن على الالتقاط بترتيب علمته
الغائية عليه ثم استعمل في المشبه
اللام الموضوع للمشبه به أعنى
ترتيب علة الالتقاط الغائية عليه
فجرت الاستعارة أولاً في العلية
والغرضية

تستعار له اللام وانما تصح هذه الاستعارة لو كان وضع اللام للمعلولة والترتب ومدخول
 لام الغرض وان كان معلولا من وجهه وعلة من وجهه لكن لم يقل أحد ان وضع اللام
 للمعلولة بل اتفقوا على أن اللام للمعلولة ولأن متعلق اللام على ما يقتضيه هذا التحقيق
 العلمية مطلقا لا علمية العلة الغائية للالتقاط اه وكتب أيضا مانصه والجامع هو الحصول
 بعد طالب النفع ولا يخفى أنه اشتهر في ترتب العلة الغائية عليه فاندفع ما قيل هذا غير
 واضح لاستدعاء التشبيه الجامع ولا يظهر فيما ذكره من التشبيه اه فنرى (قوله
 ويتبعيتها الخ) أي وجرحت بتبعيتها (قوله كما ترى نطق الحال) فكأن استعارة نطق
 تابعة لاستعارة النطق للدلالة كذلك استعارة اللام تابعة لاستعارة العلمية والغرضية
 للعداوة والحزن اه سم (قوله حيث استعيرت لما يشبهه العلمية) كما استعيرت الاسد
 للرجل الشجاع والحاصل أنه ان قدر التشبيه في أمثال ذلك فيما دخل عليه الحرف
 فالاستعارة ممكنة والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطق الحال
 تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطق قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى
 الحرف كالعلمية والغرضية وما أشبه ذلك فالاستعارة تبعية اه مطول (قوله ومدار
 أي دوران اه سم وكتب أيضا قوله ومدار قرينتها أي الشائع الكثير فنبهه بلفظ المدار
 على ان القرينة تكون غير هذه الامور كقرينة الطال ولك أن تجعل القرينة القسبة الى
 الفاعل فيكون الفاعل مدار القرينة لان نفسها اه أطول (قوله في الاولين) انما قال
 في الاولين لما سيجي من أن قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة اه فنرى قال في
 الاطول ولانه لا تفاوت فيه بين قرينة وقرينة حتى يجعل البعض مدارا (قوله نحو نطق
 الحال بكذا الخ) فان قلت حاصل القرينة في هذه الامثلة استحالة قيام المسند بالمسند
 اليه وتقدم أن ذلك من قرائن المجاز العقلي قلت لا يضرك ذلك لان المقصود بالقرينة
 ما يصرف عن ارادة المعنى الحقيقي وهذه كذلك وان صلت للمجاز العقلي اه سم
 (قوله جمع الحق الخ) هذا قول ابن المعتز في مدح أبيه حين خلع المقتدر لنفسه من
 الخلافة ونصب أي المعتز وقام بالخلافة كما ينبغي اه أطول وابن المعتز هو عبد الله بن
 المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد (قوله السماحا) أي الجود وهو بفتح السين
 وكسرها كما في القاموس (قوله فان التسل الخ) ولا يخفى أن الفاعل أيضا قرينة
 في أحياء الاية أي الأحياء الامن الله تعالى فجعل كل من القتل والاحياء مما القرينة فيه
 المقهول فقط مبني على الغفلة اه أطول وكتب أيضا مانصه فليس قتل على معناه الاصل
 بل يعني أزال وكذا أحياء ليس على معناه الاصل بل يعني أثبت وأكثروا كذا تقريرهم ليس
 على معناه الاصل بل يعني نضربهم فالكل استعارة تبعية والجامع بين القتل والازالة
 هو الاعداد وبين الاحياء والكمات السماحا هو الاظهار وبين القري والطعن هو
 اتصال شيء من الخارج الى الباطن اه سم (قوله ونحو تقريرهم الخ) نبه بهذا المثال

ويتبعيتها في اللام كما مر
 في نطق الحال فصار حكم
 اللام حكم الاسد حيث استعيرت
 لما يشبهه العلمية وصارت متعلق معنى
 اللام هو العلية والغرضية
 لا الجور وعلى ما ذكره المصنف
 سم وافي هذا المقام زيادة تحقيق
 أوردناها في الشرح (ومدار
 قرينتها) أي قرينة الاستعارة
 التبعية (في الاولين) أي الفعل
 وما يشترق منه (على الفاعل
 نحو نطق الحال بكذا) فان
 النطق الحقيقي لا يستند الى الحال
 (أو المفعول نحو)
 جمع الحق لنافي امام
 (قتل النخل وأحياء السماحا)
 فان القتل والاحياء الحقيقيين
 لا يتعلقان بالنخل والجود (ونحو
 تقريرهم) اهنديات) فتدبرها*
 ما كان خاطع عليهم كل فرداد
 اللهدم من الاسنة القاطع فأراد
 بلهذيات طعنات

الثاني على أن القرينة تدور على المفعول الثاني أيضا كذا في الاطول وأشار إليه في المطول وقبل هذا البيت

لم تلق قوما هم شر لا خوتهم * مناعشة يجري بالدم الوادي

فضمير يقر بهم للاخوة كما في الاطول وكتب أيضا قوله يقر بهم لهذميات من القرى وهو الضيافة في القاموس قراه اضافة والظاهر أنه لا يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه وان البيت على اسقاط الباء (قوله منسوبة الى الاسنة القاطعة) فهو من نسبة الشيء الى آتاه (قوله والنسبة) أي على الثاني من نسبة الشيء الى نفسه للمبالغة (قوله كاحرى) لشديد الحرة (قوله تبعية تمكينية) الظاهر عدم دخول هذين الوصفين في حيز القرينة اه سم وكان عدم دلالة على انها تمكينية لانه لا يمنع كونها تمليلية (قوله وانما قال ومدار قرينتها) أي ولم يقل وقرينتها وكان معنى قوله ومدار قرينتها الاصل فيها والاكثر فلذا لم يقتض الاختصار اه سم (قوله باعتبار آخر) أي آخر خاص والافعال أقسام باعتبار آخر مطلقا لا تنحصر في الثلاثة فان لها أقساما باعتبار القرينة فانها اما طامة أو لفظية واما واضحة أو خفية اه أطول (قوله يلائم المستعار له أو المستعار منه) أي بحسب اللفظ أو المعنى اه سم (قوله أو تقترب الخ) أي بأن يذكر ذلك الملائم مع الاستعارة التامة بذكر قرينتها اذ هي مما يلائم المستعار له في المصراحة والمستعار منه في المكنية فلو اعتبر لم توجد مطلقة وقيل المقتربة بالقرينة اللفظية مجردة في المصراحة مرشحة في المكنية فتكون صورة المطلقة الاستعارة التي قرينتها حالبة (قوله الاول مطلقة) هذا وقوله بعد والثاني مجردة والثالث مرشحة يشعر بأن الثلاثة أخبارا لتقدرات ثلاثة وهو بعيد ويمكن انه حل معنى والقرين ان الثلاثة خبر مبتدأ محذوف أي هي مطلقة ومجردة ومرشحة وملاحظة العطف سابقة على الاخبار ليصح جعلها خبرا عن ضمير الاقسام الثلاثة كذا في الاطول بتلخيص واعل الاقرب الابدال فتأمل (قوله ولا تفريع) قال السراحي هو ذكر حكم ينبني على المستعار له أو منه اه أي وان لم يكن بصيغة تفريع وبذلك يدفع ما أورده الفنري هنا وان أجاب عنه تأمل اه سم وعجاجة الفنري واعلم أن السكاكي ذكر في لطائف بأرض البلي الآية أن الخطاب في ما لا ترشح وليس الخطاب وصف ولا تفريع كلام واعتبار الوصف الضمني بالمخاطبة تعسف لا يصار اليه فكان تخصيص الصفة والتفريع بالذكر بناء على الاغلب لا الخصر فتأمل اه (قوله مما يلائم) بيان لكل من الصفة والتفريع اه سم (قوله التي هي معنى قائم بالغير) قال في الاطول الصفة المعنوية تحتل مقام الغير وما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود اه (قوله لا النعت التحوي) والفرق بين ذاتيهما التباين لأن التحوي من قبيل اللفظ والمعنوية من قبيل المعنى وبين دال المعنوية والتحوي أو بين المعنوية ومدلول التحوي عموم من وجه لتصادقهما في أعجبني هذا العالم وتفاقرهما في العلم بحسن

منسوبة الى الاسنة القاطعة أو أراد بنفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحرى والقذا القطع وزود الدرع وسمدها نسجها فالمفعول الثاني أعنى لهذميات قرينة على أن يقر بهم استعارة (أو الجور ونحو) قوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على أن بشر استعارة تبعية تمكينية وانما قال ومدار قرينتها على كذا لان القرينة لا تنحصر فيما ذكر بل قد تكون طامة كقولك قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا (أو للاستعارة) باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والخامس واللفظ (ثلاثة أقسام) لانها اتمام لا تقترب بشئ يلائم المستعار له أو المستعار منه أو تقترب بما يلائم المستعار له أو تقترب بما يلائم المستعار منه الاول (مطلقة وهي ما لم تقترب بصيغة ولا تفريع) أي تفريع كلام مما يلائم المستعار له أو المستعار منه نحو عندى أسد (والمراد بالصفة المعنوية) التي هي معنى قائم بالغير (لا النعت) التحوي الذي هو أحد التوابع

فإن حسن صفة معنوية لأنعت نحوى وفي مررت بهذا الرجل فإن الرجل نعت نحوى
لا صفة معنوية (قوله مجردة) لتجريد هاعن بعض مبالغة لأن ذكر ما يلائم المشبه أبعد
دعوى الاتحاد التي هي مبنى كل استعارة وبها المبالغة (قوله بما يلائم المستعار له) ينبغي
أن يقيد ما يلائم المستعار له بأن يكون فيه تبعيد للكلام عن الاستعارة وتزييف الدعوى
الاتحاد اذ ذكروا أن في التجريد كسر المبالغة في التشبيه فعلى هذا لا يكون في قوله

قامت تظلالني ومن عجب * شمس تظلالني من الشمس

تجريد من استناد التظليل لأن التعجب من التظليل أخرجه عن أن يوجب خلافاً في دعوى
الاتحاد اذ لو لم يكن عين الشمس كيف يتعجب من تظليله اه أطول وكتب أيضاً قوله بما
يلائم المستعار له لم يقل بما يلائم المشبه ليشمل التجريد في الاستعارة بالكناية على مذهب
المصنف فيها لأن كلامه في الاستعارة التي هي قسم من المجاز و كذا يقال في قوله
بعد وهو شجة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه قال في الأطول وهما نكتة لا بد من
التشبيه عليهما وهو أنه إذا اجتمع ملائمان للمستعار له فهل يتعين أحدهما للقريضة
أو الاختيار إلى السامع يجعل أيهما شاء قريضة والآخر تجريداً قال بعض الأفاضل ما هو
أقوى دلالة على الإرادة للقريضة والآخر لتجريد ونحن نقول أيهما سبق في الدلالة على
المراد قريضة والآخر تجريد كيف لا والقريضة ما نصب للدلالة على المراد وبعد سبق
أحد الأمرين في الدلالة لا معنى لنصب الآخر فعلى هذا كون الغمر تجريداً وسبق
الكلام قريضة محل نظروا الوجه أن كلام الملائين المجتمعين أن صلح قريضة فقريضة ومع
ذلك الاستعارة مجردة ولا تقابل بين المجردة ومعددة القريضة بل كل متعددة القريضة
مجردة اه (قوله ثم وصفه بالغمر) الذي يناسب العطاء لأن الغمر الاحاطة بالشئ
والتراكم عليه فهو يناسب العطاء دون الرداء لأنه يوصف بالستر دون الغمر اذ لا تراكم فيه
براسي اه سم وقال في الأطول قد ذكر في القاموس الغمر من الثياب السابغ والغمر
المطلق الماء الكثير فالغمر المضاف إلى الرداء بالترشيح أشبهه على أنه لو جعل على الكثرة
لاحتج إلى التجريد من الماء اه (قوله أي شارعاً في الضحك أخذافيه) يعني أنه قد
يجاوز حدة التبسيم إلى الضحك كذا في الكشف فالتبسيم غير الضحك على ما في الصحاح
فتصحح حاله ضاحكاً بالتوسعة في زمان التبسيم كما مر أو يجعل الحال مقدرة وأما إذا
كان التبسيم من مراتب الضحك كما هو المفهوم من الأساس والمقدمة فالحال مؤكدة اه
حفيد على المطول وقوله بالتوسعة الخ أي بأن يجعل ممتد حتى وقت الشروع في الضحك
بأن يكون آخر التبسيم أول الضحك فتحصل المقارنة بهذا الاعتبار هكذا يظهر في مراده
(قوله أخذافيه) تفسير (قوله أي إذا تبسم الخ) يعني إذا تبسم أخذوا أمواله
وتملكوها لأنه لا يمنعها أحد حينئذ فكانت أرباح لهم بضحكه (قوله يقال غلق الخ) هذا
من المجاز المشهور في عرف اللغة وكان من أفاعيل الجاهلية أن الراهن إذا لم يوف ما عليه

(و) الثاني (مجردة وهي ما قرن

بما يلائم المستعار له كقوله غمر

الرداء) أي كثر العطاء استعار

الرداء للعطاء لأنه يصون عرض

صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى

عليه ثم وصفه بالغمر الذي يناسب

العطاء تجريداً للاستعارة

والقريضة سياق الكلام أعنى قوله

(إذا تبسم ضاحكاً) أي شارعاً في

الضحك أخذافيه وتماه

غلق الضحكته رقاب المال

أي إذا تبسم غلقت رقاب أمواله

في أيدي السائلين يقال غلق الرهن

في يد المرء من إذا لم يقدّر على

الضحاكة

في الوقت المشروط ملك المرتبة الرهن اه حفيد على المطول قال المصنف في الايضاح
وعليه أي على التجريد قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف وذكر في بيانه
ما تنقيحه أن الاذاقة تجريد لباس المستعار شدائد الجوع والخوف بعلاقة العموم
لجميع عموم اللباس ولهذا اختاره على طعم الجوع الذي هو أنسب بالاذاقة وانما كانت
الاذاقة من ملائمت المستعار له مع أنه ليس الجوع والخوف من المطعومات لانه شاعت
الاذاقة في البساي والشدايد وجرى الحقيقة في اصابتهما فيقولون ذاق فلان
البؤس والضرر واذاقه العذاب شبه ما يدرك من أثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المتر
والبشع واختار التجريد على الترشيح ولم يقل فكساها الله لباس الجوع والخوف لان
الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة
الاصابة ليست في الكسوة هذا كلامه وقد ائتمنى في ذلك أثر الزمخشري فقوله شبه
ما يدرك من أثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المتر والبشع بيان لوجه تعارف الاذاقة
والذوق في اصابة الشدايد وما ينشأ منه هذا التعارف لبيان أن في الآية استعارتين
احداهما انصم بحجة وهي أنه شبه ما عشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض
الحوادث باللباس لاشتماله على اللبس ثم استعيره اللباس والاخرى ممكنة وهي أنه شبه
ما يدرك من أثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المتر والبشع حتى أوقع عليه الاذاقة فتكون
الاذاقة استعارة تخيلية لا تجريدا كما ظنه الشارح فنسب الى القوم والزمخشري
اعتبار بينك الاستعارتين في الآية لان جعل الاذاقة قرينة للاستعارة بالكناية يقتضي
ارادة حقيقة فتم وجعلها تجريدا يقتضي ارادة ما تعارف فيه من اصابة الشدايد
ولا يجتمعان وان قال بعض انه لا بأس بارادة حقيقة الاذاقة لجعلها قرينة على الاستعارة
بالكناية لالا اعتبارها في نظم الكلام وارادة المعنى المتعارف في نظم الكلام لانه خال عن
التصويل على ان ارادة حقيقة الاذاقة هنا يحتاج لقرينة فكيف يجعل قرينة
على الاستعارة بالكناية اه أطول (قوله والثالث مرشحة) الترشيح تربية الولد باللبس
قليل قليلا حتى يقوى على المص ويقال أيضا ترشح للوزارة تربى وتأهل لها اه حفيد
فالقوة لازمة للترشيح فالمرشحة المقواة لان فيها تقوية ادعاء الاتحاد (قوله استعير
الاشتراء للاستبدال) أي بقرينة أن الشراء الحقيقي لا يقع على الضلالة (قوله من
الريح) أي المنق (قوله وقد يجتمعان) الظاهر انه ليس من الاجتماع الوصف الشامل
لكل من المشبه والمشببه به اه سم وكتب أيضا قوله وقد يجتمعان شبهه على ان التقسيم
اعتباري أو على دفع ما يوههم من التناقض بين التجريد والترشيح فان أحدهما يدعو الى
الاتحاد والاخر الى التعدد ووجه اجتماعهما صرف دعوى الاتحاد الى المشبه المقترن
بالصفة والتفريق والمشببه به حتى تستدعي الدعوى ثبوت الملائم للمشببه به أيضا اه
أطول ثم قال وربما يوجه بأن التجريد متباعدة الواقع والترشيح متباعدة الادعاء فلكل

(و) الثالث (مرشحة وهي ما قرن
بما يلائم المستعار منه نحو قوله
تعالى أولئك الذين اشتروا
الضلالة بالهدى فما ربحت
ب تجارتهم) استعير الاشتراء
للاستبدال والاختيار ثم فرغ
عليه ما يلائم الاشتراء من الريح
والتجارة (وقد يجتمعان) أي
التجريد والترشيح (قوله لذي
أسد شاكى السلاح)

هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له أعني الرجل الشجاع (٢٦٩) مقذف * له أبدأ أطفاله لم تقلم) هذا ترشيح

لأن هذا الوصف بما يلائم المستعار منه أعني الأسد الحقيقي والبلد جمع البلدة وهي ما تلبس من شعر الأسد على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع (والترشيح أبلغ) من الإطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح (لاشتماله على تحقيق المبالغة) في التشبيه لأن في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية (ومبناه) أي مبنى الترشيح (على تناسي التشبيه) وادعاء أن المستعار له نفس المستعار منه لا شئ شبيه به (حتى أنه يبنى على علو القدر) الذي يستعار له علو المكان (ما يبنى على علو المكان كقوله

ويصعد حتى الظن الجهول

بان له حاجة في السماء) استعار الصعود لعلو القدر والارتفاع في مدارج السكال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتفاع إلى السماء من ظن الجهول أن له حاجة في السماء وفي لفظ الجهول زيادة مبالغة في المدح لمافيه من الإشارة إلى أن هذا انما يظنه الجهول وأما العاقل فيعرف أن لا حاجة له في السماء لا تصافه بسائر الكالات وهذا المعنى مما خفي على بعضهم فتوهم أن في البيت تقصيرا في وصف علوه حيث أثبت هذا الظن للكمال أي مثل البناء على علو القدر

وجهة هو مولها وما قدمناه أعذب وأنبأه (قوله هذا تجريد لانه وصف الخ) مبنى على أن قرينة الاستعارة طالبة أوفى البيت السابق والافشاكي السلاح قرينة للاستعارة لا تجريدها فترى (قوله هذا ترشيح) المشار إليه هو ما بعد مقذف اما هو فلا ترشيح ولا تجريد لانه يصلح للاتصاف به كل من المشبه والمشب به هذا ان فسر بكثير الاعم ضخم الجسم فان فسر من رغبه كثير في الخروب والوفاتسع كان تجريدا على الظاهر ثم كون أطفاله لم تقلم ترشيحا مبنى على أن المراد انه ليس من عادة جنسه وشأنه التقليم والافتقار وجد في بعض أفراد الانسان ذلك أيضا قال في الاطول ولو أريد بعدم تقليم الظفر سلب الضعف على ما في شروح الكشاف من انه يقال فلان مقلوب الاظفار ضعيف فهو مما لا اختصاص له بشئ من الاسد والرجل القوى الشجاع الا أنه يقال الوصف بعدم الضعف أخص بالاسد اه (قوله والترشيح أبلغ) أي أعظم بلوغا ووصولا إلى المقصود من الاتحاد وكتب أيضا قوله والترشيح أبلغ ويليه الإطلاق وجمع التجريد والترشيح في مرتبة الإطلاق لتساوقهما بالتعارض ما لم يغلب جانب أحدهما فيكون الحكم له (قوله على تناسي التشبيه) أي أظهر تناسيه ومعاملة معاملة المناسي وكتب أيضا قوله على تناسي التشبيه أي على شدة تناسيه والافاضل الاستعارة مبنى على تناسيه أيضا (قوله وادعاء الخ) تفسيري للناسي اه سم (قوله نفس المستعار منه) أي من أفرادها (قوله حتى انه) تفرعية (قوله يبنى على علو القدر) أي يجري وصيغة المضارع الحكاية للحال الماضية اه أطول (قوله حتى الظن) قال الخفيد باللام وصيغة الماضي هو الرواية واللام لام الابتداء على ما يفهم من شروح المفتاح لكن دخول تلك اللام على الماضي المتصرف بدون قدما لا يجوز له الجهول ويمكن أن يجعل اللام في جواب قسم محذوف مع قداه وقال الفترى اللام في ظن لام الابتداء أدخلت على الماضي بتقدير قد يروى يظن اه (قوله ثم بنى عليه ما يبنى الخ) قال المصنف وتبعه الشارح في مطولة فلول ان قصده أن يتناسي التشبيه ويصر على انكاره فيجعل له صاعدا إلى السماء من حيث المسافة المكانيّة لما كان لهذا الكلام وجه وفيه نظر إذ لو توقف الترشيح على تناسي التشبيه لما صح مع التصريح بالتشبيه فإذا صح البناء على المشبه به مع التصريح بالتشبيه فلا يتم أنه لولا تناسي التشبيه لما كان لهذا الكلام وجه اه أطول (قوله انما يظنه الجهول) لانه الذي لا كان عقل له (قوله لا تصافه بسائر الكالات) أي مما يمكن للبشر فلا يحتاج إلى شئ فلا حاجة له في السماء (قوله فتوهم أن في البيت تقصيرا الخ) كأن حاصل هذا التوهم أن المقصود الإشارة بزيد صعوده إلى المشار إليه بالغاية المذكورة أعني قوله حتى الخ إلى علو قدره فإذا كان مزيد الصعود المشار إليه بالغاية المذكورة انما هو في ظن كامل الجهول بمعرفة الاشياء فلا يثبت له فلا كبير مدح بذلك وكان حاصل رد هذا التوهم أن مزيد الصعود مجزوم به وانما الذي يتعلق به ظن الجهول أن له حاجة في السماء والعاقل يعرف

الجهل بمعرفة الاشياء (ونحوه)

ما يبنى على علو المكان تناسي التشبيه (٢٧٠) (ما من من التجب) في قوله * قامت تظالني ومن عجب * الشمس تظالني من الشمس

(والنهي عنه) أي عن التجب في قوله
لا تجبوا من بلاغاته

قد زرع أزراره على القمر
أذولم يقصد تناسي التشبيه
وانكاره لما كان للتجب والنهي
عنه جهة على ما سبق ثم أشار
إلى زيادة تقرير هذا الكلام فقال
(واذا جاز البناء على الفرع) أي
المشبه به (مع الاعتراف بالأصل) أي
المشبه وذلك لأن الأصل في
التشبيه وإن كان هو المشبه به من
جهة أنه أقوى وأعرف الآن
المشبه هو الأصل من جهة أن
الغرض يعود إليه وأنه المقصود
من الكلام بالنفي والاثبات (كما

في قوله هي الشمس مسكتها
في السماء * فعز) أمر من عزاه
جعله على العزاء وهو الصبر (الفؤاد
عزاء جبالا فلن تستطيع) أنت
(إياها) أي إلى الشمس (الصعود

ولن تستطيع) الشمس (اليلك
التزول) العامل في إليها واليلك
هو المصدر بعدهما أن جوارنا تقديم
الظرف على المصدر والافخوذ

يقصره الظاهر فقوله هي الشمس
تشبيه للاستعارة وفي التشبيه
اعتراف بالمشبه ومع ذلك فقد بنى
الكلام على المشبه به أعني الشمس
وهو واضح فقوله إذا جاز البناء

شرط جوابه قوله (فعجده)
أي جحد الأصل كما في الاستعارة
البناء على الفرع (أولى) بالجواز

لأنه قد طوى فيه ذكر المشبه أصلا وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث إلى المشبه به

أنه لا حاجة له لإضافته بكل كمال اه سم (قوله ما يبنى) مع عموم البناء اه سم (قوله
تظالني) ينبغي أنه تجر يد بلايته المستعار له وكذا ما قبل لفظ القمر في المثال الآتي اه سم
(قوله جهة) أي وجه اه سم (قوله على ما سبق) (الآن) مذهب التجب على عكس
مذهب النهي عنه فإن مذهب التجب اثبات وصف يمنع ثبوته للمستعار منه ومذهب
النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه اه مطول (قوله لهذا الكلام) أي
لما تضمنه هذا الكلام من صحة البناء على تناسي التشبيه تأمل اه سم (قوله وإذا
جاز البناء الخ) حاصل ذلك أنه إذا جاز البناء على الفرع أعني المشبه به في التشبيه ففي
الاستعارة أولى وأقرب لأن وجود المشبه الذي هو الأصل كأنه ينافي ذلك البناء فإذا جاز
البناء مع وجود منافاه فالبناء مع عدمه أولى وأقرب اه سم (قوله من جهة أن الغرض
الخ) أي من التشبيه كبيان الامكان والحال وغيرهما مما سبق في باب التشبيه اه سم (قوله
كما في قوله هي الشمس الخ) فإن قلت الاستعارة على ما ذكره من هذا البيت لا يصح لجواز
أن يحمل الضمير المنفصل أعني هي على ضمير القصة قلت قوله * فعز الفؤاد عزاء جبالا *
يدل على أن الضمير راجع إلى الجيبة وأيضاً شرط ضمير القصة أن يكون ما بعده
من النسب المشكوك في الجملة حتى يفيد التأكيد ويكون الشمس الحقيقية في السماء
جلى لكل أحد اه فترى وقوله على ضمير القصة أي فيكون الكلام اخباراً عن حال
الشمس الحقيقية ويجاب أيضاً بأن الغرض التمثيل وهو يكفي فيه الاحتمال وكتب
أيضاً ما نصه قال في الأطول ولا يخفى أن في قولنا هي الشمس دعوى الاتحاد ومع دعوى
الاتحاد لا اعتراف بالأصل نعم في الاستعارة استغناء عن دعوى الاتحاد لجعله أمراً بقرراً
فينبغي أن يقال وإذا جاز البناء على الفرع مع جحد الأصل فعز تقريره أولى اه (قوله إن
جوارنا تقديم الظرف على المصدر) وهو الحق كما تقدم في الخطبة (قوله فعجده) متعلق
بالبناء المقدار الذي يشير إليه الشارح وكتب أيضاً قوله فعجده أي جحد الأصل الخ فإن
قليل معنى البناء على الفرع ذكر ما يخصه وذلك ظاهر في صورة التشبيه بخلاف الاستعارة
فإن المراد من اللفظ المستعار الأصل أي المشبه فاثبات خاصة المشبه به للمشبه غير ظاهر
قلنا المستعار في صورة الاستعارة اللفظ المقيد بالخاصة مع ادعاء أن الأصل أي المشبه عين
المشبه به فلا يرده عليه أنه ينافي ما سبق من أنه يبنى على علو المكان ما يبنى على علو المكان
كذا في الحفيد وحاصل السؤال أن ذكر ما يخص الفرع أي المشبه به فرع عن ذكره وهو
غير مذكور في صورة الاستعارة وحاصل الجواب منع ذلك وأنه يصور بدون ذكره بأن
يستعار مجموع لفظ المستعار منه مع تقييده بخاصة وقوله مع ادعاء أن الأصل الخ دفع
لما يقال إذا كان المستعار اللفظ المقيد فلا معنى للبناء المذكور لأنه انما يناسب المستعار
منه والكلام خلوا عنه اه سم (قوله أي جحد الأصل) وهو المشبه (قوله وجعل
الكلام خلوا عنه) لأنه تنويسي التشبيه وادعى دخول المشبه في جنس المشبه به وأنه فرد

منه (قوله وقد وقع الخ) فيه انه ينسب ما سبق من انه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه جهة اللهم الا أن يقال المراد التناسي في نفس الترشيح الواقع بعد تمام الاستعارة أو التشبيه اهـ فحينئذ يكتب أيضا قوله وقد وقع الخ هذا أيضا مما يقرر ذلك الكلام المتقدم لان فيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالاصل لذكر أداة التشبيه المانع من تناسي التشبيه اهـ سم (قوله وأما الجواز المركب) مقابل قوله السابق أما المفرد (قوله فهو اللفظ) أي المركب كذا في الايضاح فكأنه إشارة الى أن المراد باللفظ المركب وترك التقييد اعتمادا على أن تقييد المعرفة بالتركيب يفيد منه فخرج الجواز المفرد بوضوح قيد التركيب اهـ أطول (قوله فيما شبه بعنه الاصل) بهذا تم تعريف الجواز المركب الا انه أراد التبيين على أن التشبيه الذي ينسب عليه الجواز المركب لا يكون التمثيليا وتوضيح انه لا يكون تشبيه صورة منتزعة من متعدد بمثلها الا في وجهه منتزع من متعدد كما اتفقت كلمتهم عليه وانهم نالوا على انه لا يتم قنذ كرفزاد قوله تشبيه التمثيل ولم يحتز به عن الاستعارة المفردة فيغنى عن اعتبار التركيب في التعريف لانه قد سبق منه أن طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضي صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل فخرج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للتعويل وزعم السيد السند أن طرف التمثيل لا يصح أن يكون مفردا وما اشتهر في كلامهم كلام ظاهري مبني على التسامح فكما يذكر الطرف مفردا فمعه ألفاظ مقدرة ينساق الذهن اليها فلما لم يذكر المفردا قيل ان الطرف مفرد مسامحة والشارح المحقق وان لم يوافق في هذا في بحث التمثيل الا انه جعل قوله تشبيه التمثيل للاحتراز عن الجواز المفرد اهـ أطول (قوله بعنه الاصل) أي بالمعنى الخ مثله في الاطول ثم قال بقي أن كون الصورة المنتزعة معنى مطابقتها للمستعار منه غير ظاهر اهـ (قوله بالمطابقة) يقتضي أن دلالة اللفظ على المعنى الجوازي ليس بالمطابقة وهو خلاف ما صرح به الشارح في شرح الشمسية وغيره كما مر ذلك مبسوطا في أقول فن البيان فراجع وأجيب بان مراده المطابقة التي لا يحتاج معها الى توسط قرينة وهذا انما يكون في الحقيقة (قوله منتزعا الخ) فيه انه يفيد أن عنقود الملاحظة لو استعمل للثري لم يكن من الجواز المفرد لان وجهه منتزع من متعدد ولا فائل به في تعريف الجواز المركب تسامح الا أن يقال يخرج نحو ما ذكر بقوله كما يقال الخ فكأنه قال بشرط أن يكون كهذا المثال بأن لا يكون مفردا وان كان خلاف الظاهر (قوله واحتز به هذا الخ) يعني كما احتز بقوله فيما شبه عن الجواز المفرد المرسل اهـ سم (قوله للمبالغة) متعلق بالمستعمل وكتب أيضا قوله للمبالغة في التشبيه إشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله أن يشبه احدي الصورتين المنتزعتين من متعدد بالآخرى ثم يدعى أن الصورة المشبهة من جنس المشبه به فيطبق على الصورة المشبهة باللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها اهـ مطول (قوله اني اراك الخ) بيان لكلمة

وقد وقع في بعض أشعار العجم
النهي عن التعجب مع التصريح
بأداة التشبيه وحاصله لا تعجبوا من
قصر ذوائبه فانها كالليل ووجهه
كالربيع والليل في الربيع مائل
الى القصر وفي هذا المعنى من
الغربة والملاحظة بحيث لا يخفى
(واما الجواز المركب فهو اللفظ
المستعمل فيما شبه بعنه الاصل)
أي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك
اللفظ بالمطابقة (تشبيه التمثيل)
وهو ما يكون وجهه منتزعا من
متعدد واحتز به هذا عن
الاستعارة في المفرد (للمبالغة)
في التشبيه (كما يقال للمتردد في
أمر اني أراك

ما وليس مقول القول فافهم والمشهور أن الـ على صيغة المعروف والمجهول أيضا ما ساغ
وهو جئت مذ بعسنى الظن ولكل منهما مقام أه أطول (قوله تقدم رجلا) أى مرة
وقوله وتؤخر أخرى أى تؤخرها أى تلك الرجل مرة أخرى فحذف من الأول مرة ومن
الثاني المفعول وموصوف أخرى أه سم وكتب أيضا قوله أنى أزاله تقدم رجلا
وتؤخر أخرى قال الشارح فى شرح المفتاح ينبغى أن يكون المراد بالرجل الخطوة لأن
المتروك الذى يقدم رجلا لا يؤخر أخرى بل تلك الرجل الأولى نعم يخطو خطوة إلى قدام
وخطوة إلى خلف وفيه بحث أما أولا فلأن المراد بالقدم قدام الشخص فيكون الخلف
الواقع فى مقابله خلفه أيضا ومن البين أن هذا ليس هيئة المتروك وأما ثانيا فلأن اعتبار
التقديم فى الخطوة لا يخلو عن تكلف وتجاوز لأن الخطوة إنما تحصل بتقدم الرجل لأنها
حاصلة مقررة تقدم تارة وتؤخر أخرى وأما ثالثا فلأن المتبادر من المثل المتبادر متعلق
التقديم والتأخير كما لا يخفى على ذى انصاف وعلى ما ذكره الشارح لا يكونان واقعين على
شئ واحد فالوجه أن يقال أخرى صفة تارة والمعنى تقدم رجلا تارة وتؤخرها تارة أخرى
فيمتد متعلق التقديم والتأخير اه فترى وقوله ليس هيئة المتروك أى لأن تأخير الخطوة
المقدمة إلى موضع ابتداءه الأولى لا إلى خلف المتروك وفى الحقيقة على المطول بعد نقله
مال للشارح فى شرح المفتاح ما نصه وحاصله أنه إذا ذهب المتروك خطى خطوة إلى قدامه
وخطوة إلى خلفه فإن الموضع الأول خلف له بالنظر إلى قدامه وخطوة إلى خلفه فإن
الموضع الأول خلف له بالنظر إلى الحالة التى عندها الخطوة الأولى ولا شك أنه إذا كان
التقديم والتأخير فى رجل واحدة فهم بالحققة متعلقان بأمر واحد فلا يرد أن معنى المثل
تعلق التقديم والتأخير بأمر واحد وأنه لا يتحرك المتروك من قدام وخلف مقابله اه قال
فى الأطول وتباعد السيد السند فى التكلف فقال المراد بالرجل الأخرى الرجل التى
قدمها جعلها رجلا أخرى لأنهم من حيث أنهم أخرجت مغيرة لها من حيث أنها قدمت اه
(قوله فى الصورة الأولى) أى العقلية (قوله على الصورة الثانية) أى الحسية
(قوله لكون وجهه الخ) يفيد أنه لا يتم ذلك فى التمثيل اه سم (قوله المشبهة به)
أى لفظه (قوله وقد يسمى) أى المجاز المركب (قوله ويمتاز عن التشبيه) أى التمثيل
كتشبيه الثريا بعمدة ود الملاحمة وتشبيه الشمس بالمرأة فى كنف الأشل وغير ذلك مما مر
واضحاً (قوله بأنه يقال له) أى للتشبيه تشبيه تمثيل فلا يطلق عليه اسم التمثيل مطلقا بل
مقيدا (قوله وفى تخصيص المجاز المركب) أى المستفاد من تعريف الطرفين باللام قال
فى الأطول اعترض الشارح على تعريف المجاز المركب بأنه غير جامع لخروج مجازات
مركبة ليست علاقتها المشابهة كالأخبار المستعملة فى الدعاء أو النحصر أو التحزن
أو نحو ذلك ولا يبعد أن يقال ما سوى الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة مجازات
بالعرض والمجازات بالاصالة أبرزها الداخلة فى المجاز المفرد فعند اللفظ الذى صار

تقدم رجلا وتؤخر أخرى) شبه
صورة تردده فى ذلك الأمر بصورة
تردد من قام ليذهب فتارة يريد
الذهاب فتقدم رجلا وتارة
لا يريد فتؤخر أخرى فاستعمل
فى الصورة الأولى الكلام الدال
بالمطابقة على الصورة الثانية ووجه
الشبه وهو الأقدام تارة والاحجام
أخرى منتزع من عدة أمور كما ترى
(وهذا) المجاز المركب (يسمى
التمثيل) لكون وجهه منتزعا من
تعدد (على سبيل الاستعارة)
لأنه قد ذكر فيه المشبهة وأريد
المشبهة كما هو شأن الاستعارة (وقد
يسمى التمثيل مطلقا) من غير تعيين
بقوانا على سبيل الاستعارة ويمتاز
عن التشبيه بأنه يقال له تشبيه
تمثيل أو تشبيه تمثيلي وفى تخصيص
المجاز المركب بالاستعارة نظر

مجازا للتجوز في جزئه قسم على حدة من المجاز لكان جاء في أسد وقوله تعالى وأما الذين
 ابيضت وجوههم ففي رحمة الله وأما الهمام مجازات مركبة ولم يقل به أحد بخلاف
 الاستعارة التمثيلية فانها من حيث انها استعارة تمثيلية لا تجوز في شيء من أجزائها بل
 المجموع نقل الى غير معناه من غير تصرف في شيء من أجزائه فالجواز المركب اللفظ
 المستعمل من حيث المجموع فيما شبه به معناه الاصل ولا شيء مما ليس علاقته المشابهة
 كذلك بقي أن قولنا حفظت التوراة لم نحفظها استعمال في لازم معناه من حيث المجموع
 وليس باستعارة الآن يتكلف ويقال حفظت التوراة لم يستعمل في لازم معناه بل أفيد
 اللازم على سبيل التعريض وفيه بحث فتأمل ثم انه يشك كل استعارة المركب المشتمل
 على النسبة وهي غير مستقلة لانه ينبغي أن لا تجرى فيه الاستعارة بالاصالة كما في الحرف
 فهل هي كالأستعارة التبعية أولا وبعد كونها تبعية اعتبرت الاستعارة أولا في أي شيء
 اه وقوله أجزاؤها الداخلة في المجاز المفرد جعل من الأجزاء هيئة المركب الخبري
 أو الانشائي ~~يمكن~~ دخولها في المجاز المفرد المفسر بالكلمة محل بحث الآن يتجوز
 في الكلمة المأخوذة في تعريفه وتجعل شاملة للهيئة وحاصل الجواب ان التجوز أصالة
 في الهيئة والتجوز في المركب سارا اليه من التجوز في هيئته وقوله من غير تصرف في شيء من
 الأجزاء أي بل هي باقية على ما كانت عليه قبل هذا النقل من كونها حقائق أو مجازات
 أو محتلفات وقوله وفيه بحث أي لان ظاهر كلام القوم ومنهم المصنف أنها مستعملة
 في اللازم على أنه يؤدي الى الغناء اللفظ وكونه غير مستعمل في شيء لانه لم يستعمل
 في الموضوع له ولا في غيره حينئذ اه كذا كتب قدس سره بهامش الاطول وقد يمنع عدم
 استعمال اللفظ في الموضوع له فتدبر وقوله فهل هي كالأستعارة التبعية أولا الخ ذكر
 في شرحه على الرسالة السمرقندية أن التمثيلية تبعية وأنما تابعة لاعتبار التشبيه
 في مضمون الجملة أو في الهيئة المنتزعة فراجع مع حواشيه (قوله لانه كما أن المفردات
 الخ) حاصله ان ما ثبت للمفرد القياس أن يثبت لقسمه المركب لان المفردات موضوع
 شخصها والمركبات موضوع نوعها فاذا نقل كل عما وضع له فن كان لعلاقة المشابهة
 فاستعارة والافجاز مرسل بالافرق بينهما (قوله فالمركات موضوعة بحسب النوع)
 مشلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات اه مطول (قوله
 والافجاز استعارة) بل مجاز مرسل اه سم (قوله كالجمل الخبرية الخ) كقوله

هو أي مع الركب اليمانيين مصعد * جنيب وجثمانى بمكة موثق

فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار الحزن والتحسر اه مطول قال
 الحفيد في حواشيه على المطول قوله كقوله هو أي الخ وجه الاستدلال أن البيت
 مستعمل قطعا في غير الموضوع له بل لعلاقة المشابهة ولا مانع من أن تعتبر القرينة الملائمة
 عن ارادة الموضوع له تبع الصير مجازا مرسل لا وجه لأن يدعى التزام البليغ أن لا تعتبر

لانه كما أن المفردات موضوعة
 بحسب الشخص فالمركات
 موضوعة بحسب النوع فاذا
 استعمل المركب في غير ما وضع له
 فلا بد من أن يكون ذلك لعلاقة
 فان كانت هي المشابهة فاستعارة
 والا فغير استعارة وهو كثير
 في الكلام كالجمل الخبرية التي لم
 تستعمل في الاخبار

القرينة الممانعة ليكون كتابة فطعا فخصر المجاز المركب في الاستعارة غير صحيح فلا يردانه
يجوز أن يكون البيت كتابة فلا يتم الاستدلال ولا يجاب بأن البيت مثال لا شاهد إذا دعاه
نص من الواضع على مجازية كلامه خروج عن الانصاف وكل تركيب يجعل شاهداً يحتل
الكتابة اه بعض تغير وكتب أيضاً مانعه لعل العلاقة في استعمال الخبر في معنى
انشاء الاطلاق والتقييد بدعوتين بأن ينقل من الافادة الاخبارية الى مطلق الافادة
ثم منها الى الافادة الانشائية (قوله كذلك) متعلق باستعماله اه سم ويظهر انه لا فائدة
له رجوع ضمير استعماله الى المجاز المركب وقد جعله المصنف كالقوم بنفس الاستعارة
التمثيلية ثم رأيت في الاطول ما يخلصه فسر المشرح كذلك بكونه على سبيل الاستعارة
وجعله احترازاً عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو في معناه الاصل ويرد عليه أن
شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه أقوى المعنى الاصل غير اخل في نشو المجاز المركب
حتى يحتز عنه بقوله كذلك فالوجه أن المراد به عدم التغير أي متى فشا كذلك من غير
تغير تذكرياً وتأنياً وافراداً وتنمية وجعلوا لم يعدل عن هيئته في المورد لاجل المضرب
وحينئذ يكون أشد اتصالاً بما بعده اه (قوله ولو غير الخ) فان قلت هذا يشكل بما اذا
وقع التغير بد كلفظ بدل لفظ آخر مرادف له قلت المراد هنا على ما فهم من شرح المفتاح
تغير صفة اللفظ من التذكري والتأنيث والافراد والتنمية والجمع ويدل على ذلك أنه
لا دخل لكون المثل استعارة في امتناع ما ذكره السائل بل هو باعتبار أنه لا يكون غير
اللفظ الذي صار متداولاً بينهم اه حفيد على المطول (قوله ولهذا) أي لكونها لا تغير
اه سم (قوله الى مضارها) جمع مضرب وهو الموضع الذي يضرب فيه المثل ويستعمل
فيه لفظ المثل وهو المستعارة اه سم (قوله الى مواردها) وهي الامور المشبهة به اه سم
(قوله كما يقال للرجل الخ) قال في الاطول وعمياً ينبغي أن لا يلتبس عليك الفرق بين المثل
والاشارة الى المثل كما في ضيعة اللبن على لفظ المتكلم فانه مأخوذ من المثل واشارة اليه
فلا يتقضى به الحكم بعدم تغير الامثال اه (قوله بالصيف ضيعة اللبن) الباء بمعنى
في كما في قولك جلست بالسجد قال المبدئي ويروى في الصيف مكان بالصيف فكل
من الباء وفي مقبول رواية ودراية اه فترى وفي الحفيد انه ذكر في الصحاح المثل بدون
الباء وجعل الصيف منه وباعلى الظرفية اه فتخلص أن في المثل ثلاث روايات (قوله
لانه في الاصل لامرأة) هي رسوم بنت لقيط كانت تحت شيخ موسر فسأته الطلاق
فطلتها فترجعت شاباً فقيرا فلما شتموا أرسلت الى الشيخ تسمة فقيه لينا فقال ذلك المثل
فلما رجع الرسول وأخبرها بما قال الشيخ ضربت يدها على منكب زوجها فالت هذا
ومذقه خبيرة منك ومن ابنك الكثير يعني أن هذا الشاب الجليل مع اللبن القليل
الممذوق أي المزوج بالماء خبيرة منك ومن ابنك الكثير وانما خص به الصيف لأن
سؤالها الطلاق كان في الصيف اه فترى مح بعض حذف

(فصل في بيان الاستعارة بالكناية)

(ومتي فشا استعماله) أي المجاز
المركب (كذلك) أي على سبيل
الاستعارة (يسمى مثلاً ولهذا) أي
ولكون المثل تمثيلاً فشا استعماله على
سبيل الاستعارة (لا تغیر الامثال)
لأن الاستعارة يجب أن تكون
لفظ المشبه به المستعمل في المشبه
فالوجه المثل لما كان لفظ المشبه به
بمعناه فلا يكون استعارة فلا يكون
مثلاً ولهذا لا يلتفت في الامثال الى
مضارها تذكيراً وتأنياً وافراداً
وتشبيهاً وجعلاً بل انما ينظر الى
مواردها كما يقال للرجل بالصيف
ضيعة اللبن بكسر ناء الخطاب
لانه في الاصل لامرأة

(فصل)

في بيان الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخيلية
ولما كانت عند المصنف أسهل

أى على مذهب المصنف (قوله معنويين) أى ليسا من اللفظ (قوله غير داخلين
 فى تعريف الجواز) لأنه من عوارض الانفاط (قوله ليس متوفى المامنى) هذا الدليل لا يفتح
 كون المورد فصلا على حدة اللهم إلا أن يقال أنه دليل الإرادة لا به هذا القيد اه سم (قوله
 الذى يطلق عليها لفظ الاستعارة) أى على طريق الاشتراك اللفظى (قوله فلا يصح
 بشئ من أركان سوى المشبه) يشمل زيد فى جواب من يشبهه الاستعارة فخرجه
 بقوله ويدل عليه الخ اه أطول (قوله وأما وجوب الخ) جواب ما يقال هذا يناق
 ما مر فى التشبيه من وجوب ذكر المشبه به (قوله ذكر المشبه به) أى باقيا على معناه
 الحقيقى فلا يرد وجوب ذكره فى التصريح بحجة لأن لفظ المشبه به غير مستعمل فى معناه
 الحقيقى كذا قيل وهو انما يحتاج اليه اذا كان المراد ذكر كذا لفظ المشبه به فان
 أريد ذكر نفس المشبه به فلا اذا لمذكور فى التصريح بحجة المشبه وان كان بلفظ المشبه به
 (قوله وقد عرفت) أى من تعريفه حيث قال والمراد هنا ما يمكن على وجه الاستعارة
 الحقيقية والاستعارة بالكناية والتعريف اه سم (قوله بأن ثبت الخ) أى لأنه من البين
 أن اثبات خاصة الشئ لغيره يدل على أنه الحق به ونزل منزله (قوله أمر مختص)
 الاختصاص بالاضافة الى المشبه اه حفيد فالمراد باختصاصه بالمشبه به أن لا يعم المشبه
 (قوله من غير أن يكون هناك أمر متحقق) أى للمشبه به كفى أظفار المنية نشبت بفلان
 فانه ليس للمنية أظفار متحققة حسا أو عقلا يطلق عليها لفظ الأظفار اه سم وكتب
 أيضا ما ندمه اخترازا عن الاستعارة الحقيقية اه سم أى على ما جرد صاحب الكشف
 فى قرينة الممكنية (قوله أو ممكنية عنها) أى أراسه استعارة ممكنية عنها اه أطول (قوله
 ولو ازمه) تفسيرى (قوله فجزئىة تسمية) فبها أن التسمية مجموع استعارة بالكناية
 أو استعارة مكنت عنها الاستعارة فقط ويحجب بأنه أطلق التسمية على جزئها فكانت قال
 فجزئىة تسمى جزئىة التسمية بلا مناسبة (قوله خالية عن المناسبة) قد فوج به أن التسمية
 بالاستعارة لشبه ذات الأثبات بالاستعارة فى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به أفاده
 القبرى ووجهها فى الأطول بأنه استعير للدلالة عليه ذكر لازم المشبه به وما هو حقه تلك
 الدلالة أداة التشبيه اه (قوله قد استعير) بالمعنى اللغوى (قوله ذلك الأمر) أى
 اثبات ذلك الأمر (قوله وبه يكون كمال المشبه به) كفى المثال الأول الا فى وقوله
 أو قوامه كفى المثال الثانى الا فى وقوام الشئ ما يقوم به ذلك الشئ كجزائه (قوله
 وإذا المنية) من معنى الشئ أى قدرته الموت به لأنه متدر اه فترى (قوله ألقبت) أى
 وجدت (قوله تجعل معادة) المعادة والتعويض والعوذة كلها بمعنى وهى شئ يتعلق على
 عنق البيان صونا لهم من العين أو الجنى على زعمهم اه فترى وفى حاشية السبرامى على
 المطول قيل لا يجوز تعليق التمام لرفع العين كما توهمه العرب وأما نه ليق ما كتب فيه
 القرآن أو اسم من أسمائه تعالى فلا بأس به اه (قوله فى اغتيال) أى اهلاك (قوله

معنويين غير داخلين فى تعريف الجواز) ورداهما فصلا على حدة
 ليستوفى المامنى الذى يطلق عليه
 لفظ الاستعارة فقال (قوله يصح
 التشبيه فى النفس فلا يصح بشئ
 من أركانه سوى المشبه) وأما
 وجوب ذكر المشبه به قائما هو
 فى التشبيه المصطلح وقد عرفت أنه
 غير الاستعارة بالكناية (ويدل عليه)
 أى على ذلك التشبيه المضمرة فى
 النفس (بأن يثبت للمشبه أمر
 مختص بالمشبه به) من غير أن يكون
 هناك أمر متحقق حسا أو عقلا
 يطلق عليه اسم ذلك الأمر (فيسمى
 التشبيه) المضمرة فى النفس (استعارة
 بالكناية أو ممكنية عنها) أما الكناية
 فلا أنه لا يصح به بل انحدال عليه
 بشكك بنواصه ولو ازمه وأما
 الاستعارة فجزئىة تسمية مطلوبة
 عن المناسبة (و) يسمى (اثبات ذلك
 الأمر) المختص بالمشبه به (المشبه
 استعارة تقييدية) لأنه قد استعير
 للمشبه ذلك الأمر الذى يختص
 بالمشبه به وبه يكون كمال المشبه به
 وقوامه فى وجه الشبه لئلا أن
 المشبه من جنس المشبه به (كما
 فى قول الهذلى وإذا المنية أنشبت)
 أى علق (أظفاراها)
 ألقبت كل غيبة لا تنفع
 التهمة الخربة التى تجعل معادة
 أى اذا علق الموت مخبئه فى شئ
 لمذهب به بطلت عنده الحيل
 (شبه) الهذلى فى نفسه (المنية
 بالسبع فى اغتيال التنوس بالقهر

والغلبة من غير تفرقة بين نفع
وضرار (ولا رقة لرحوم ولا بقيا
على ذى فضيلة) (فأثبت لها) أى
للمنية (الافتقار الى لا يكمل ذلك
الاعتقال (فيه) أى فى السبع
(بدونها) تحقيقا للمبالغة فى التشبيه
فتشبيه المنية بالسبع استعارة
بالكناية وأثبتت الافتقار لها
استعارة تخيلية (وكفى قول
الأخر

ولئن نطقت بشكر برله مفعلا
فلسان حالى بالشكائية أنطق
شبه الحال بانسان متكلم فى الدلالة
على المقصود) وهو استعارة
بالكناية (فأثبت لها) أى للحال
(اللسان الذى به قوامها) أى قوام
الدلالة (فيه) أى فى الانسان
المتكلم وهذا الاثبات استعارة
تخيلية فعلى هذا كل من لفظى
الافتقار والمنية حقيقة مستعملة
فى معناها الموضوع له وليس فى
الكلام مجاز لغوى والاستعارة
بالكناية والاستعارة التخيلية
فعلان من أفعال المتكلم
متلازمان اذا التخيلية يجب أن
تكون قرينة للمكنية البتة والمكنية
يجب أن تكون قرينة لتخيلية البتة
فمثل قولنا افتقار المنية المشبهة
بالسبع أهلية فلا يكون ترشيعا
للتشبيه كما أن أطول كنى فى قوله
صلى الله عليه وسلم أسرع كنى لطوقا
أطول كنى يد أى نعومة ترشيع
للمجاز هذا

والغلبة) تفسير لقهرا أطول (قوله ولا يبقيا على ذى فضيلة) أى لارحة وشفقة
اسم من أقيمت على فلان اذا رحته اه حفيد (قوله بشكر) متعلق بقوله منصفها اه سم
(قوله فليس حالى بالشكائية أنطق) يعنى ضرك أكثر من برله ويحتمل شكائية لسان
الحال عن الناطق بشكر البر حيث يحجز عن اداء حقه فضيه التوجيه فافهم فانه البديع
التيه ولا يذهب عليك أن البيت انما يكون من باب الاستعارة بالكناية لولم يكن لسان
حالى من قبيل بلين الماء اه أطول (قوله بانسان متكلم) قد يقال مثله فى المثال الاقول
بأن يعتبر تشبيه المنية بسبع مغتال بالافتقار فيكون المثال الاقول ايضا مما امر الخليل به
فيه مقومالا مكملالا أنه تكلف كذا فى الأطول (قوله أى قوام الدلالة) لانه لولم يكن
للانسان لسان لم تحصل الدلالة على المقصود اه سم (قوله أى فى الانسان المتكلم)
إشارة الى أن كونه قواما للدلالة انما هو فى المتكلم لا مطلق الانسان لانه قد تحصل الدلالة
بالإشارة وفيه أن الدلالة بالإشارة تكون فى المتكلم لأن يقال المراد الدلالة الكاملة
أو التى هى الأصل بالنسبة للمتكلم أو المراد أنه شبه بانسان متكلم من حيث انه متكلم
وقوام الدلالة فى الانسان المتكلم من حيث انه متكلم انما هو باللسان ولعل هذا أوجه
اه سم (قوله فعلى هذا) أى ما ذكره المصنف من تعريف الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخيلية (قوله وليس فى الكلام مجاز لغوى) بل عقلى وهو اثبات ما ليس
للمشبه له (قوله فعلى هذا) أى لالفاظان والمجاز اللغوى من عوارض الالفاظ (قوله
اذا التخيلية يجب الخ) فلا توجد التخيلية بدون المكنية (قوله والمكنية يجب الخ)
فلا توجد المكنية بدون التخيلية (قوله فمثل قولنا الخ) أى مما صرح فيه بالتشبيه
وكتب أيضا قوله فمثل قولنا الخ جواب سؤال يرد على قوله متلازمان بأن يقال قد وجد
ههنا التخيلية بدون المكنية فأجاب بالمنع وأن الموجوده شارح لا تخيل اه سم
(قوله يكون ترشيعا للتشبيه) أى لا للمكنية لأن شرطها كالمصريح عدم التصريح
بالتشبيه (قوله أسرع كنى) خطاب للزوجات الحاضرات فى مرض الموت اه حفيد
(قوله أطول كنى) أى وصولا أى قربا تأمل اه سم (قوله أطول كنى) أى أكثر كنى من
الطول بالضم وهو الامتداد ليكون ترشيعا أما اذا كان من الطول بالفتح وهو الاعطاء فلا
يكون ترشيعا ولا تجريدا لعلقه بكل من الطرفين (قوله ترشيع للمجاز) أى المرسل قال
فوالأطول وهن غرائب السوايح وبجانب اللوائح أن الاستعارة بالكناية فيما بين
الاستعارات استعارة مقالوبة مبتنية على التشبيه المقالوب لكمال المبالغة فى التشبيه فهو
أبلغ من المصرحة فكما أن قولنا السبع كالمنية تشبيه مقالوب يعود الغرض منه الى
المشبه به كذا أنشبت المنية افتقارها استعارة مقالوبة استعارة بعد تشبيه السبع بالمنية
المنية للسبع الادعائى وأريد بالمنية معناها بعد جعلها سباعا تنبها على أن المنية بلغت
فى الاعتقال مرتبة ينبغى أن يستعير السبع عنها اسمها دون العكس فالمنية وضعت موضع
المجاز هذا

ولكن تفسير الاستعارة بالكناية
بما ذكره المصنف شيء لا يستعمله في كلام
السلف ولا هو مبنى على مناسبة
لغوية ومعناها المأخوذ من كلام
السلف هو أن لا يصرح بذكر
المستعار بل يذكر رديفه ولازمه
الدال عليه فالمقصود بقولنا
أظفار المنية استعارة السبع
للمنية كاستعارة الاسد للرجل
الشجاع إلا أننا لم نصرح بذكر
المستعار أعني السبع بل اقتصرنا
على ذكر لازمه وهو الأظفار لئلا نقل
منه إلى المقصود كما هو شأن الكناية
فالمستعار هو لفظ السبع الغير
المصرح به والمستعار منه هو
الحيوان المفترس والمستعار له هو
المنية قال صاحب الكشف أن
من أسرار البلاغة ولطائفها أن
يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم
يرمزوا إليه بذكر شيء من رواده
فإنهم بذلك الرمز على مكانه نحو
شجاع يفترس أقرانه فغنيمة تلبس
على أن الشجاع أسد هذا كلامه
وهو صريح في أن المستعار هو اسم
المشبه به المترول صريحاً بالرموز
التي يذكر نوازمه وسيجيء الكلام
على ما ذكره السكاكي (وكذا قول
زهير صلاً) أي سلا حجاز من الصحو
خلاف السكر (القلب عن سلمى
وأقصر باطلة) يقال أقصر عن
الشيء إذا أفلح عنه أي تركه وامتنع
عنه أي امتنع باطلة عنه وتركه بحاله

السبع لكن هذا على ما جرى عليه السكاكي اهـ (قوله هو أن لا يصرح بالخ) هو
يعني قول صاحب الكشف الآتي أن يسكتوا بالخ وظاهره أن الاستعارة المكنية عدم
التصریح باللفظ المستعار لأنفس اللفظ المستعار وأهل في العبارة مساهمة أي وهو ذو أن
لا يصرح (قوله ولازمه) تفسري (قوله كما هو شأن الكناية) أقول فيه إشارة إلى أنه
لا يتحقق هناك الكناية إلا بطلاحة كما هو الظاهر من تقرير الكشف والمحقق الشريف
بل للكلام شبهة بالكناية في الأشعار بالمقصود لا يتصریح بذلك لأنه يجب أن تستعمل
الكناية في المعنى المكناني قطعاً سواء كان الملزوم معنى حقيقة أم لا وسواء استعملت
في المعنى الحقيقي أيضاً ولا ولا شك أنه لا يستعمل النقص هنا في إبطال العهد اهـ حفيد
على المطول (قوله قال صاحب الكشف الخ) استدلالاً لما نقله عن السلف فالمراد
بهم صاحب الكشف ومن قبله أومعه اهـ سم وناقش صاحب الأطول في حكم الشارح
والسيد بأن في كلام الكشف تصریح بما مر عن السلف فراجع (قوله ان من أسرار
البلاغة الخ) يعني أن المقام إذا اقتضى الاستعارة دون الحقيقة لقصد البلاغة في مدح
أو ذم أو لكون الخطاب مع ذكر في لطائف تلك البلاغة أن يسكتوا الخ (قوله عن ذكر
الشيء) أي اللفظ (قوله ثم رمزوا) من باب قتل وفي لغة من باب ضرب اهـ مصباح
(قوله من رواده) أي روادف معناه (قوله على مكانه) أي كونه أي وجوده وقال
بعضهم أي مرتبته قال سم وظاهر السياق أي سياق عبارة الكشف أن المراد مكان
المستعار وظاهر قوله على أن الشجاع أسد أن المراد مكان المستعار له فيجوز اهـ ورجوع
الضمير للمستعار يناسب تفسير المكان بالكون أي الوجود ورجوعه بالمستعار له يناسب
تفسيره بالمرتبة فتدبر (قوله أي سلاً) من السلا وهو زوال العشق والحزن اهـ
فترى (قوله مجازاً) أي بالاستعارة بجماع انتفاء ما يغيب عن الرشد والمصالح (قوله
عن سلمى) أي معرضاً عنها كذا في الأطول (قوله باطلة) أراد يباطل القلب ميله
إلى الهوى اهـ سم (قوله أي امتنع باطلة عنه وتركه بحاله) فيه إشارة إلى ما قاله في
المطول من أنه لا حاجة إلى ما قبل أن في البيت قلباً أي أقصر هو عن باطلة لصحة أن يقال
امتنع باطلة عنه وتركه بحاله قال الفري في بحث لأن المذكور في الصحاح وغيره من كتب
اللغة أن أقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار قال في الصحاح أقصرت عنه أي
كففت عنه مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت أقصرت عنه بالألف والباء
أي من ذا قدرة واختيار فهذا القدر يكفي للعمل على القلب المهم الآن يريد أنه لا حاجة إليه
بطريق الوجوب بل هو أن يراد بالأقصر معناه المجازي وهو مطلق الامتناع اهـ
وفي الأطول وأقصر باطلة أي انتهى باطلة من لوازم حب سلمى يقال أقصر وقصر وتقصص
اهـ وحينئذ لا حذف في الكلام والمعنى ظاهر ويقال أقصر عنه أي عجزت فالتقدير أقصر
عنه باطلة فحينئذ لا محالة في الكلام قلب لأن العابر هو القلب لا الباطل إذ لا ينسب

المحجز الا الى ما من شأنه الاختيار وفي كلام المتن حيث قال انه ترك ما كان الخ اشعار
 بذلك اه (قوله وعزى) كأن المراد أدبيل عن الافراس سروجها وعن الرواحل
 رجالها التي هي آلات ركوبها للاعراض عن السير المحتاج اليها فيه (قوله ترك ما كان
 يرتكبه زمن المحبة) لادلالة في الكلام على تركه ما كان يرتكبه زمن المحبة مطلقا على
 ما يقتضيه السوق فتنه وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه في حب سلمى الا أن يراد بسلمى
 بحسب المحبوبة كما قد يراد بتمام المحبة ثم لادلالة على الاعراض عن معاودته الا أن
 يؤخذ ذلك من آيات أخر اه أطول ويمكن دفع الاول بأن ال في المحبة للعهد أى
 محبة سلمى ودفع الثاني بأن قوله وأقصر باطله يدل على الاعراض عن المعاودة (قوله
 والفى) هو خلاف الرشد (قوله وأعرض عن معاودته) هو مأخوذ من قوله
 وأقصر باطله (قوله فبطلت آياته) أى فلما أعرض بطلت آياته وليس قوله بطلت آياته
 نفسيرا لقوله وعزى الخ واللام كون الافراس والرواحل وتعريتها استعارة لتحقيقية
 كما يأتي في الوجه الثاني باحتمالية المقضى لخروج الكلام عن وجود الاستعارة المكنية
 فيه بل لما كان ترك معاودة الشيء يستلزم بطلان آياته ربه عليه وأما الافراس
 والرواحل وتعريتها فعلى حقيقة لا على استعارة وهو عند المصنف حقيقة وبهذا يدفع
 بعض ما ذكره العصام في أطوله حيث قال بعد قول المصنف فبطلت آياته وهما بحث وهو
 أنه لم يقصد على مذهب المتن الحقيقية الافراس والرواحل فكيف يدل على أنه بطلت
 آياته انما يلائم ذلك لو أراد بافراس الصبا آلات ما يلزمه فيجعل الاستعارة لتحقيقية
 قريبة للمكنية كما سمعته في قوله تعالى يتقضون عهد الله أو يتوههم له آلات كما هو شأن
 السكاكى ولو سلم فلا دلالة في تعريته افراس الصبا والرواحل على بطلانها بل على اهمالها
 الى وقت الحاجة كما هو شأن السائر مسيرة اذا فرغ من سلوكها اه (قوله بجبهة من
 جهات السير) بجبهة السير هي التي يسير السائر اليها ولاجلها اه سم (قوله الوطر)
 أى الحاجة (قوله ووجه الشبهة الخ) قال في الاطول ومن البين أن وجه الشبهة في
 هذا المثال هيئة مركبة من عدة أمور فيحتمل أن يكون التنبيه على أن وجه الشبهة
 في الاستعارة بالكناية أيضا قد يكون مركبا أيضا من فوائد هذا التمثيل اه (قوله غير
 صال) حال من فاعل المصدر المحذوف والتقدير وركوب المشتغل المسالك الصعبة الخ
 (قوله التي بها اقوام جهة السير والسفر) أى اقوام السير الى الجهة فان قلت كثيرا
 ما تقطع المسافات بدون الافراس والرواحل بل بالمشى قلت الكلام في السير المعتد به
 ولا تقطع عادة بدون ذلك ولو باعتبار جعل زاده وعانه ولومع غيره أو الكلام باعتبار
 الغالب بمعنى أنه في الغالب لا يأتى قطعهما الا بذكر اه سم (قوله والفتوة) قوة اتباع
 الهوى (قوله كذا في الصحاح) بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله
 فهو صحيح وصحاح بالفتح والجارى على السنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح

(وعزى افراس الصبا ورواحله)
 أراد زهير (أن بين انه ترك
 ما كان يرتكبه زمن المحبة
 من الجهل والفى وأعرض عن
 معاودته فبطلت آياته) الضمير
 ضمعاودته وآياته لما كان يرتكبه
 (قوله زهير في نفسه) الصبا بجبهة
 من جهات السير كالخيل والتجارة
 قضى منها) أى من تلك الجهة
 (الوطر فأخملت آلتها) ووجه
 الشبهة الاشتغال التام وركوب
 المسالك الصعبة فيه غير مبال
 بهلكة ولا محترز عن معركة
 وهذا التنبيه المضمرة في النفس
 استعارة بالكناية (فأثبت له) أى
 للصبا بعض ما يخص تلك الجهة
 أعني (الافراس والرواحل) التي بها
 قوام جهة السير والسفر فثبت
 الافراس والرواحل استعارة
 تخيلية (فالصبا) على هذا التقدير
 (من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل
 والفتوة) يقال صبا يصبو صبوة
 وصبو أى مال الى الجهل والفتوة
 كذا في الصحاح

لامن الصباء بالفتح يقال صبي صباء مثل سمع سمعا أي لعب مع الصبيان (ويحتمل أنه) أي زهيرا (أراد) لا بأفراس والرواحل (دواعي النفوس وشهواتهم والقوى الحاصلة لها في استنفاء الذات أو) أراد بها (الاسباب التي قامت تأخذ في اتباع الغنى إلى اوان الصبا) وعنفوان الشباب مثل المال والمئال والاعوان (فتكون الاستعارة) أي استعارة الأفراس والرواحل (تحقيقية) لتحقيق معناها عقلا إذا أريد بها الدواعي وحسب إذا أريد بها أسباب اتباع الغنى من المال والمئال (٢٧٩) مثل المصنف ثلاثة أمثلة الأول

ما تكون التخيلية اثبات ما به كمال المشبه والثاني ما يكون اثبات ما به قوام المشبه به والثالث ما يحتمل التخيلية والتحقيقية

* (فصل) *

في مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية

وفعت في المفتاح مخالفة لما ذكره

المصنف والكلام عليها (عزف

السكاكي الحقيقة اللغوية) أي

غير العقلية (بالكناية المستعملة فيها

وضعت له من غير تأويل في الوضع

واحتراز بقيد الأخير) وهو قوله

من غير تأويل في الوضع (عن

الاستعارة على أصح القولين) وهو

القول بأن الاستعارة مجاز لغوي

لكونها مستعملة في غير الموضوع

له الحقيقي فيجب الاحتراز عنها وأما

على القول بأنها مجاز عقلي واللفظ

مستعمل في معناه اللغوي فلا

يصح الاحتراز عنها (فإنها) أي إنما

وقع الاحتراز بهذا القيد عن

الاستعارة لأنها (مستعملة فيما

وضعت له بتأويل) وهو أعم

دخول المشبه في جنس المشبه به

بجعل أفراد قسمين متعارفا وغير

متعارف (وعزف) السكاكي

(المجاز اللغوي بالكناية المستعملة)

في غير ما هي موضوعه له بالتحقيق

وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام

في الغير للعهد أي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعه له في اللغة أو الشرع أو العرف غير بالنسبة إلى نوع

حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقة الغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا

لغويا وعلى هذا القياس * ولما كان قوله استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقة

وبعضهم ينكره بالنسبة إلى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الآن يقال أنه ثبت رواية عن مصنفه أنه سماه الصحاح بالفتح ولبعض الأدباء في استعارة هذا الكتاب مخاطبا لبعض

الرؤساء مولاى ان وافيت بابل طالبا * منك الصحاح فليس ذا شجر

الهر أنت وهل يلام فتى سعى * للبحر كى يلقى صحاح الجوهر

اه فترى (قوله لامن الصباء بالفتح) أي مع المدة (قوله ويحتمل الخ) يستفاد منه أنه

لا يعاب على البليغ عدم التخصيص على مقصوده فما زاد على أصل المقصود بعد وضوحه

ولا ضنة معه في إرادته كلامه محتملا طرق متعددة يسلكها مخاطب أية شاء بل إرادته

كذلك مما يزيد في قدره ويدل على طول باعه ويزيد في نشاط الخطاب حيث نزل ذلك

المتكلم منزلة نفسه في معرفة طرق البيان والتبسيط المقصود بوجوه مجردة إشارة إلى

اه أطول (قوله دواعي النفوس الخ) ووجه الشبه بين الدواعي الخ وبين الأفراس

والرواحل كون كل له دخل في تخصيص ما لا يتخلو الإنسان عن المشقة في تخصيصه (قوله

أو الأسباب الخ) قال في الأطول ولا يذهب عليك أنه لا بأس بأن يراد بالأفراس

والرواحل جميع ما ذكره على سبيل التريديد فكأنه قصد بكلمة أو منسج الخوا اه (قوله

تأخذ) أي يستمع وتتفق اه سم (قوله وعنفوان الشباب) أي أوله اه سم

(قوله والمئال) أي ما يطب وينال اه سم (قوله تحقيقية) أي فلا يكون في الكلام

مكنسية حينئذ عند المصنف وأما كونها تحقيقية فلا ينافي وجود المكنية عند السلف

اه غق (قوله والكلام عليها) أي وفي الكلام عليها (قوله أي غير العقلية) أي

وليس المراد باللغوية ما قابل الشرعية والعرفية (قوله على أصح القولين) متعلق باحتراز

اه سم ويصح أن يكون طالما من الاستعارة (قوله مستعملة فيما وضعت له بتأويل)

فجرت قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لابد من التقييد بقولنا

من غير تأويل اه مطول وكتب أيضا قوله بتأويل أي وضعها ملتصقا بتأويل وصرف

لوضع عن الظاهر فإن الظاهر منه ليس الوضع على سبيل الادعاء بل على سبيل

التحقيق ولا يخفى أنه كما قيد الدعوى بقوله على أصح القولين يجب أن يقيد الدليل الآن

تقييدا أحدهما بسوق الذهن إلى تقييد الآخر فيكتفي به اه أطول (قوله اللغوي)

أي غير العقلي (قوله إلى نوع حقيقة) أراد بنوع حقيقة الكلمة مطلقا للفظ الحقيقي

في اللغة أو في الشرع أو في العرف (قوله متعلق بالغير) تعاقبا معنويا وشخويا لأنه بمعنى

المتغير وكتب أيضا قوله متعلق بالغير قال السيد لولم يذكر السكاكي قوله استعمالا

في الغير لكانت الباء في قوله بالنسبة متعلقة بغير في قوله في غير ما هي موضوعه له وكان

المقصود حاصله وأعماله أعاد الغير ل يظهر تعلق الجارية وعرفه ليعلم أن المراد هو الأول

وأما إعادة الاستعمال فبالتبعية أظهر المتعلق في الغير اه (قوله للعهد) أي الذكرى

استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقة مع قرينة مانعة عن إرادته معناها في ذلك النوع

في الغير للعهد أي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعه له في اللغة أو الشرع أو العرف غير بالنسبة إلى نوع

حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقة الغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا

لغويا وعلى هذا القياس * ولما كان قوله استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقة

بمنزلة قولنا في اصطلاح به الخطاب مع كون هذا أوضح وأدل على المقصود أقامه المصنف مقامه آخر هذا بالاصل
من كلام السكاكي فقال (في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به الخطاب مع قرينة مانعة عن إرادته) أي إرادة معناها
في ذلك الاصطلاح (وأي) السكاكي (بفتح التحقيق) حيث قال موضوعه بالتحقيق (أبعد) في تعريف المجاز (الاستعارة) التي
هي مجاز لغوي (على ما مر) من أنها مستعملة (٢٨٠) فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي

(قوله بمنزلة قولنا في اصطلاح به الخطاب) لأنه يؤدي مؤذاه ويفسده فماده وإن كان
مضمون قولنا استعمالاً في الغير الخ تقييد الغير بكونه غير نوع تلك الحقيقة الذي هو
الحقيقة في اصطلاح الخطاب ومضمون قولنا في اصطلاح به الخطاب تقييد الوضع
ويؤدي إلى تقييد الغير أفاده سم (قوله وأدل على المقصود) عطف مسبب على سبب
(قوله في غير ما) أي معنى (قوله في اصطلاح) يظهر أنه يجوز كل من تعلقه بغير وتعلقه
بوضعت له سم (قوله لم تدخل هي) أي الاستعارة (قوله لأنها ليست مستعملة
في غير ما وضعت له بالتأويل) بل هي مستعملة فيما وضعت له بالتأويل فهي مستعملة
فما وضعت له في الجملة فغير قولنا في غير ما وضعت له لا يخرجها سم (قوله احترازاً
عن أن لا يخرج الاستعارة) كذا في بعض النسخ باثبات عن وفي بعضها بإسقاطها (قوله
أو يكون المعنى احترازاً) لا يخرج الاستعارة فيكون الحرف المقدّر اللام لا عن هذا على
نسخة إسقاط الحرف أما على نسخة إثبات عن فيكون قول الشارح أو يكون المعنى الخ
إشارة إلى جعل عن بمعنى اللام التعليمية (قوله لأن السكاكي الخ) علل في الأطول
بدلالة موارد الاستعمال على ذلك وناقش في تعليل الشارح المذكور والتابع فيه
للمصنف بأنه يجوز أن يكون تفسير السكاكي تفسيراً واحداً معنيته ولا يلزم من تفسير
أحد المعنيين في الآخر (قوله بنفسه) أي بنفس اللفظ أي لامع قرينه (قوله اللهم ألا
أن يقصد زيادة الإيضاح لآية الخ) قد يقال إذا كان القصد ذلك لم يصح جعله القيد
الآخر احترازاً عن الاستعارة لعدم دخول الاستعارة في قوله ما وضعت له حتى يحتز عنها
بزيادة القيد الأخير والجواب أن في ذكر الاحتراز تسامحاً والمراد إيضاح الاحتراز فليأمل
(قوله ويمكن الجواب بأن السكاكي الخ) الفرق بين هذا الجواب وبين ما أشار إليه بقوله
اللهم الخ أن المخطوط في هذا مطلق الوضع ودفع أن يحمل مطلقه على غير الوضع بالتحقيق
وفيما أشار إليه الوضع بالتحقيق ودفع أن يجعل ذلك مساوياً للوضع بالتأويل أيضاً أه
حفيد (قوله بل صرّاه أنه قد عرض الخ) ناقش فيه في الأطول بأن نصرفه عند
الاطلاق إلى ما ليس بتأويل ينفي عروض الاشتراك (قوله لا المعنى الذي يستعمل فيه
أحياناً) أي بطريق عروض الاشتراك اللفظي (قوله وبهذا) أي بهذا الجواب
(قوله يخرج) أي يحصل (قوله لو سلمنا الخ) فيقال في جواب ذلك لم يرد أن مطلق
الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال ما ذكر بل أراد أنه عرض له الاشتراك
المذكور فبقيد التحقيق أيكون قرينة على المراد به سم (قوله فلا يخرج الاستعارة)
أي عن تعريف المجاز أي على تقدير عدم زيادة القيد الأخير (قوله أيضاً) أي كما لا يخرج

في التعريف لأنها ليست مستعملة
في غير ما وضعت له بالتأويل
وظاهر عبارة المفتاح هي نفاذ
لأنه قال وقولي بالتحقيق احترازاً
عن أن لا يخرج الاستعارة
وظاهر أن الاحتراز إنما هو عن
خروج الاستعارة لا عن عدم
خروجها فيجب أن تكون لازمة
أو يكون المعنى احترازاً لا
تخرج الاستعارة (وود) ما ذكره
السكاكي (بأن الوضع) وما يشق
منه كالموضوع مثلاً (إذا أطلق)
لا يتناول الوضع بالتأويل لأن
السكاكي نفسه قد فسر الوضع
بتعيين اللفظ بأزاء المعنى بنفسه
وقال قولي بنفسه احترازاً عن
المجاز المعين بأزاء معناه بقرينة
ولاشك أن دلالة الأسد على
الرجل الشجاع إنما هو بالقرينة
فإنه لا حاجة إلى تقييد الوضع
في تعريف الحقيقة بعدم التأويل
وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم
الآن يقصد زيادة الإيضاح لا تخبر
المستعملين الجواب بأن
السكاكي لم يقصد أن يطلق
الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول
الوضع بالتأويل بل صرّاه أنه قد
عرض للفظ الوضع اشتراك بين
المعنى المذكور وبين الوضع
بالتأويل كما في الاستعارة

فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على أن المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه
أحياناً وهو الوضع بالتأويل وبهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر وهو أن يقال لو سلمنا تناول الوضع بالوضع بالتأويل فلا يخرج
الاستعارة أيضاً لأنه يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة أعني الوضع بالتحقيق إذ غاية ما في الباب
أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل

لكن لاجهة تخصيصه بالوضع بالتأويل فقط حتى تخرج الاستعارة البتة (ورد) أيضا ما ذكره (بأن التقييد باصطلاح به الخطاب) أو ما يؤدى معناه كالاتمته في تعريف المجاز ليدخل فيه شمول لفظ الصلاة اذا استعمله الشارع في الدعاء بمجازا كذلك (الاتمته في تعريف الحقيقة) أيضا يخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه (٢٨١) مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع

له في هذا الاصطلاح ويمكن الجواب بأن قيد الحقيقة مراد في تعريف الامور التي تختلف باختلاف الاعتبار والاضافات ولا يخفى أن الحقيقة والمجاز كذلك لأن الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد قد تكون حقيقة وقد تكون مجازا بحسب وضعين مختلفين فالمراد أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له لاسيما أن تعليق الحكم بالوصف مفيد لهذا المعنى كما يقال الجواد لا يخب سائله أى من حيث انه جواد وحينئذ يخرج عن التعريف مثلى لفظ الصلاة

المستعمل في عرف الشارع في الدعاء لان استعماله في الدعاء ليس من حيث انه موضوع للدعاء بل من حيث ان الدعاء جزء من الموضوع له وقد يجاب بأن قيد اصطلاح الخطاب مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود في هذا الفن وبأن اللام في الوضع للعهد أى الوضع الذى وقع به الخطاب فلا حاجة الى هذا القيد وفى كليهما نظر واعتراض أيضا على تعريف المجاز بأنه يتناول الغلط

عند زيادة القيد الاخير (قوله لكن لاجهة) أى لوجه تخصيصه أى في قولنا غير ما وضعت له (قوله ما ذكره) أى السكاكى في تعريف المجاز (قوله وبأن) عطف على قوله بأن في قوله ورد بأن واعادة الجواز تدل على أن كلام المعطوف والمعطوف عليه مستقل في الرد عليه وليس كذلك لان المعطوف عليه يرتب تعريف الحقيقة والمجاز والمعطوف يخص بالحقيقة فرد ما ذكره بمجموع الامرين فالاولى ترك اعادة الجواز أطول وقد يقال استقلال كل من المتألفين في الرد على تعريف الحقيقة يكفي نكتة لاعادة الجواز تأمل (قوله أو ما يؤدى معناه) كالذى عبر به السكاكى (قوله ويمكن الجواب الخ) فان قلت هلا اكتفى بقيد الحقيقة بالنسبة للمجاز أيضا قلت الاصل ذكر القيد وأيضاً اذا عبرت الحقيقة في تعريفه بصير المعنى ان المجاز الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له من حيث انه غير ما وضعت له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث ان بينه وبين الموضوع له نوع علاقة (قوله فالمراد أن الحقيقة الخ) فيه بحث وهو أنه لو أريد بقوله المستعملة فيما وضعت له من حيث انه ما وضعت له أن كونه موضوعا له مستقلة للاستعمال فلا يستقيم لان استعمال المتكلم اللفظ فيما وضع له لاجل أنه موضوع له والخطاب عالم بالوضع وان اكتفى في الحقيقة التعليمية بمجرد أن لهام دخلا فلا خفاء في مدخلية كون الشيء غير ما وضع له في استعمال المجاز الا أنه لا يكفي بل لا بد من ضمنية التعلق مع كونه غير اه أطول (قوله أن تعليق الحكم بالوصف) المراد بالحكم هنا الاستعمال وبالوصف الوضع اه سم (قوله مفيد لهذا المعنى) لانه يشعر بالحقيقة وكتب أيضا قوله لهذا المعنى أى أن الحقيقة هي الكلمة الخ (قوله وفي كليم ما نظر) أما في الاول فظاهر لما فيه من نوع خفاء وجهالة وذلك لا يجوز في التعريفات وكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات في هذا الفن لا يوجب جواز ذلك في تعريفها وأما في الثانى فقال في المطول لانا نقول المعهود هو الوضع الذى استعملت الكلمة فيما هي موضوعة لذلك الوضع لا الوضع الذى وقع فيه الخطاب اذ لا دلالة عليه اه وقوله هو الوضع الذى الخ أى الوضع اللغوى الذى هو عبارة عن تعيين اللفظ بأزاء المعنى بنفسه وقوله اذ لا دلالة عليه أى اذ لا دلالة للوضع المدلول عليه بوضعت عليه لانه عام والعام لا يدل على الخاص اه سم (قوله واعتراض) أى المصنف في الايضاح اه سم (قوله بأنه يتناول الغلط) أى الخطأ الاسانى وكتب أيضا قوله بأنه يتناول الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجهه يصح اه مطول (قوله والاشارة الخ) رد بذلك ما أجيب به من خروج الغلط بقوله مع قرينة مانعة عن ارادته اذ لا ينسب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له اه سم وقال في الاطول وفيه أى

لان الفرس في خذ هذا ٣٦ يد فى الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه مستعمل في غير ما وضع له والاشارة الى الكتاب قرينة على أنه لم يرد بالفرس معناه المطبق (وقسم) السكاكى (المجاز) اللغوى

في رد الشارح هذا الجواب أنه لو كان هذه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لم بعدد
 الخطاب ساهما بل هذه الاشارة قرينة مانعة عن ارادته التلغظ به وقرينة بين المانعة عن
 ارادة التلغظ والمانعة عن ارادة المعنى لان المانعة عن ارادة المعنى أن ينقل الذهن منها
 الى عدم ارادته لا الى عدم ارادة التلغظ المستتبع لعدم ارادة المعنى من غير أن يلتفت
 الذهن اليه اه (قوله الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة) القيد الاول أعني
 الراجع الى معنى الكلمة احتراز عن الراجع الى حكم الكلمة كما في قوله تعالى وجاء ربك
 والاصل وجاء أمر ربك فالحكم الاصلي اقوله ربك هو الجبر وأما الرفع فجاز ومدا
 أن يكتسى اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها ولا لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها
 استغناء واضحاً كالسكاف في قوله تعالى ليس كذلك شيء والقيد الثاني أعني المتضمن للفائدة
 احتراز عن استعمال القيد في المطلق كالمرس في أنف الانسان اه فنرى (قوله وعرف
 الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه) لاختفاء في أن أحد الطرفين بالحقيقة هو المعنى
 وفي أن الموصوف بالذكر حقيقة هو اللفظ وهو المراد بالذكر هنا فيجب أن يراد بأن تذكر
 اسم أحد طرفي التشبيه ولا يجوز أن يراد بأن تذكر أحد الطرفين بواسطة ذكر لفظه لانه
 يقتضى أنه أريد به معناه وليس كذلك وانما أريد به الطرف الآخر وكذا يقال في قوله
 الاتي عن السكاكي وعني بالمصرح بها أن يكون الطرف المذكور هو المشبه به أي اسم
 الطرف المذكور هو اسم المشبه به تأمل اه سم ثم قال وقوله وتريد به الآخر أي نفس
 الآخر وهو المعنى سواء كان هو الآخر حقيقة كالرجل الشجاع في المثال الاول أو ادعاء
 كالمنية في الثاني فانه ادعى السبعية لها اه (قوله بأن تذكر الخ) مقتضاه أن يسمى
 الاستعارة نفس ذكر أحد الطرفين وهو وان وافق قولهم السابق وكثيراً ما نطلق
 الاستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه لكنه غير مناسب لتكون الاستعارة
 قسماً من الجاز الذي هو لفظ كذا في سم (قوله أحد طرفي التشبيه) هو المشبه به
 في المصرحة والمشبه في الممكنية (قوله كما تقول في الحمام أسد) أي في المصرحة وقوله
 وكما تقول أنشبت الخ أي في الممكنية (قوله وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية
 لها) حاصله أن المراد بلفظ المنية السبع الادعاء وهو الموت اه سم (قوله ويسمى
 اسم المشبه به مستعاراً) صريح في أن المستعار في الاستعارة بالسكاكية عند السكاكي هو
 لفظ السبع المتروك في المثال المذكور وهو ما يدل عليه بعض عبارات السكاكي وبعض
 عباراته يشعر بأن المستعار هو الاظفار مثلاً وبعضها يدل على أنه لفظ المنية قال الفري
 وسيجي توفيق الشارح بين أقواله اه (قوله الطرف المذكور) أي المذكور اسم
 (قوله وجعل منها أي من الاستعارة المصرح بها) لم يقسم المكنى عنها الى حقيقة وهي
 ما كان المشبه به فيها الذي استعمل فيه لفظ المشبه محققاً حساً وعقلاً وتخييلية وهي
 ما لم يكن ذلك فيها محققاً لا حساً ولا عقلاً لان الممكنية على مذهبه أعني السكاكي لا تكون

الراجع الى معنى الكلمة المتضمن
 للفائدة (الى الاستعارة وغيرها)
 بأنه ان تضمن المبالغة في التشبيه
 فاستعارة والافغير استعارة (وعرف
 الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي
 التشبيه وتريد به) أي بالطرف
 المذكور (الآخر) أي الطرف
 المتروك (متدعي دخول المشبه في
 نفس المشبه به) كما تقول في الحمام
 أسد وأنت تريد الرجل الشجاع
 متدعي أنه من نفس الاسد فتثبت
 له ما يخص المشبه به وهو اسم جنس
 وكما تقول أنشبت المنية اظفارها
 وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء
 السبعية انها فتثبت لها ما يخص
 السبع المشبه به وهو الاظفار
 ويسمى المشبه به سواء كان هو
 المذكور والمتروك مستعاراً منه
 ويسمى اسم المشبه به مستعاراً
 ويسمى المشبه مستعاراً له
 (وقسمها) أي الاستعارة (الى
 المصرح بها والمكنى عنها وعني
 بالمصرح بها أن يكون) الطرف
 (المذكور) من طرفي التشبيه
 (هو المشبه به وجعل منها) أي من
 الاستعارة المصرح بها (تحقيقية
 وتخييلية)

وانما يقل قسمها اليها لان المتبادر الى الفهم من الحقيقية ٢٨٣ والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسمها آخر

سميها المحتملة للتحقيق والتخييل

كما ذكر في بيت زهير (رفسر

التحقيقية بما مر) أي بما يكون

المشبه المتركة متحققا حسا أو

عقلا (وعد التمثيل) على سبيل

الاستعارة كما في قولك اني أراك

تقدم رجلا وتؤخر أخرى (منها)

أي من الحقيقية حيث قال

في قسم الاستعارة المصريح بها

التحقيقية مع القطع ومن الامثلة

استعارة وصف احدى صورتين

متزعتين من أمور لو وصف صورة

أخرى (ورد) ذلك (بأنه) أي

التمثيل (مستلزم للتركيب المتنافي

للافراد) فلا يصح عده من

الاستعارة التي هي من أقسام

المجاز المفرد لان تنافي اللوازم

يدل على تنافي المنزومات واللازم

اجتماع المتنافين ضرورة وجود

اللازم عند وجود الملتزم

والجواب أنه عده التمثيل قسما من

مطلق الاستعارة التصريحية

التحقيقية لامن الاستعارة التي

هي مجاز مفرد وقسمة المجاز المفرد

الى الاستعارة وغيرها لا توجب

كون كل استعارة مجازا مفردا

قوله لا ابيض اما حيوان

أو غيره والحيوان قد يكون أبيض

وقد لا يكون على أن انظر المفتاح

صريح في أن المجاز الذي جهله

منقسم الى أقسام ليس هو المجاز

في المقرد المفسر بالكلمة المستعملة

في غير ما وضعت له

التخييلية لان المشبه به فيها الذي استعمل فيه لفظ المشبه هو المشبه به الادعاء
كالبسج الادعاء أعني الموت المدعى سبب عينه وهذا لا يكون الا وعيها اه ملخصا من
يس (قوله) وانما يقل قسمها اليها الخ) اشارة الى أنه كان يصح أن يقول وقسمها بناء
على غير المتبادر لصدقهما بالقسم الاخر اه حفيد وكتب أيضا قوله وانما يقل قسمها
اليها الخ عبارة الاطول وجعل منها حقيقة سواء كان على سبيل القطع أو الاحتمال
وتخييلية كذلك وانما يقل قسمها اليها ما مع أنه قال والمصرح بها تنقسم الى تحقيقية
وتخييلية تفننا وما قاله الشارح المحقق انه لم يقل وقسمها اليها لانه أراد بالتحقيقية
والتخييلية ما يكون على القطع كما يتبادر الى الفهم وهو لم يقسمها اليها بل اليها والمحتملة
للتحقيق والتخييل كما مر في بيت زهير ليس بشئ لان الظاهر من قوله وفسر الحقيقية بما مر
أي ما يكون المشبه متحققا حسا أو عقلا الحقيقية السابقة والمفسر بما مر مطلق
التحقيقية لا الحقيقية على القطع اه (قوله وعد التمثيل) أي الاستعارة التمثيلية وقد
عرفت أنها قد تسمى التمثيل مطلقا كما تسمى التمثيل على سبيل الاستعارة فلا وجه لتقدير
على سبيل الاستعارة كما يوهمه تقرير الشارح اه أطول وقد يقال قصد الشارح بزيادة
على سبيل الاستعارة الايضاح بذكر الاسم الاعرف (قوله وصف احدى صورتين) أراد
بالوصف الاول اللفظ الدال على الصورة المشبه بها وانما عبر عنه به لان اللفظ كوصف
بالنسبة الى المعنى وبالوصف الثاني معنى البيان فكأنه قال استعارة لفظ الصورة الاولى
ليبين الصورة الاخرى اه حفيد (قوله ورد ذلك) أي العدة (قوله فلا يصح عده
من الاستعارة الخ) واللازم كون ما بين الشئ مندرجا تحته اه أطول (قوله اللوازم)
كلا افراد والتركيب (قوله المنزومات) كالأستعارة والتمثيل هنا (قوله المتنافين)
الافراد والتركيب (قوله كقولنا لا ابيض اما حيوان أو غيره الخ) لا يقال هذا يدل على
أن يحصل الجواب أن قسم الشئ قد يكون أعم منه من وجه كما في هذا المثال فيكون
الجواب ظاهرا بالتحقيق لان التحقيق أن قسم الشئ لا يكون أعم منه بل يجب
أن يكون أخص منه مطلقا والحيوان المنقسم الى الابيض وغيره ليس قسم الابيض
في المثال بل مطلق الحيوان ضرورة أنه يجب اعتبار المقسم في كل قسم لانا نقول ليس
غرضه الاستدلال بأن قسم الشئ قد يكون أعم ولا في كلامه ما يقتضي ذلك بل غرضه أن
تقسيم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها لا يقتضي حصر الاستعارة في المجاز المفرد كما أن
تقسيم الابيض الى الحيوان وغيره لا يقتضي حصر الحيوان في الابيض فلا يقال ان
هذا الجواب ظاهري للتحقيق اه ملخصا من سم والقنرى (قوله على أن انظر المفتاح
الخ) حاصل هذا الجواب ان المجاز الذي قسمه السكاكي غير ما عرفه وان وقع التقسيم
عقب التعريف بل هو المجاز بالمعنى الاعم منه بقدر ينسب أنه جعل من أقسامه المجاز العقلي
والمجاز الراجع الى حكم الكلمة وهما لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة

في غير ما وضعت له وفيه انه قال المجاز عند السلف قسمان لغوي وهو ما تقدم ويسمى مجازاً في المفرد وعقلي ويسمى مجازاً في الجملة وينقسم اللغوي قسمين راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكمها في الكلام والراجع الى معنى الكلمة قسمان خال عن الفائدة ومضمن لها والمضمن للفائدة قسمان خال عن الفائدة في التشبيه ومضمن لها وانه يسمى الاستعارة فالجواز المقسم وان كان أعم لجعل المجاز العقلي قسمين له ~~كن~~ المقسم الى الاستعارة وغيرها المجاز اللغوي بالمعنى المتقدم فلا ينفع في منع كون الاستعارة عنده قسمين المجاز المفرد كون المقسم في هذا التقسيم المجاز الاعم لا يقال لا بد من جعل المجاز اللغوي في تقسيمه حيث قال واللغوي قسمان أعم من المجاز اللغوي الذي جعله قسماً للمجاز العقلي واللام يصح جعل المجاز الراجع الى حكم الكلمة قسمين فالمراد ما يطلق عليه المجاز لاننا نقول هذا مع كونه تكلفاً في غاية السهولة بوجه أن ما يطلق عليه المجاز لا ينحصر في المجاز الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها واللام تكن الاستعارة أعم من المجاز المفرد فالوجه أن يقال المقسم هو المجاز اللغوي بمعنى تقدم وجعل الراجع الى حكم الكلمة قسمين لكونه ملحقاً به كما صرح به السكاكي نفسه بعد ذلك في بحث المجاز الراجع الى حكم الكلمة اه أطول (قوله على أن لفظ المنفتح) جواب ثان ترقى اليه وكان الاولى تقديم هذا الجواب على الذي قبله كما هو قاعدة الجدليين في تقديم جواب المنع على جواب التسليم (قوله راجع الى معنى الكلمة) بأن يقصد معنى غير المعنى الذي وضع له اللفظ اه سم (قوله راجع الى حكم الكلمة) بأن يخالف الاعراب الاصل للكلمة بسبب حذف أو زيادة (قوله خال عن الفائدة) كاستعمال اسم المقيد كالمشعر الموضوع اسفة البهري في المطلق كطلق الشفة فان العدول عن اسم المطلق الى اسم المقيد مع ارادة المطلق به مما لا فائدة فيه اه سم وفيه أن المجاز مطلقاً كدعوى الشيء بيينة فكيف يكون بعض صورته خالياً عن الفائدة ويمكن أن يقال المراد فائدة يعتد بها فتأمل ثم راي في يس عن ابن كمال باشا أن دعوى خلق المجاز عن الفائدة ممنوعة لان في المجاز فائدة عامة تشمل جميع افراده وربما اشتمل بعضها على فائدة أخرى فيزداد حسنه والفائدة العامة تقرير للمعنى في ذهن السامع لان المجاز يحتاج في الوصول الى المعنى المراد منه الى ملاحظة المعنى الحقيقي والعلاقة بينه وبين المعنى المجازي والاستعانة بالقرينة الحالية أو المقابلة وكلما كانت الحاجة الى الوصول أكثر يكون التأمل أوفر وتقرير المعنى في ذهن أزيد قال والعجب أنهم يجعلون التصرف والافتنان في وجوه الكلام فائدة عامة لانواع الالفاظ وهذه الفائدة توجد في المجاز فكيف لا يجعلونها من فوائده اه (قوله وظاهر أن المجاز العقلي والراجع الى حكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور) أي فيجب كون المقسم أعم من المجاز بالمعنى المذكور بأن يراد به أعم من الكلمة المخصوصة ليشمل الراجع الى حكم الكلمة ومن اللفظ ليشمل المجاز العقلي فانه

لانه قد قال بعد تعريف المجاز أن المجاز
عند السلف قسمان لغوي وعقلي
واللغوي قسمان راجع الى معنى
الكلمة وراجع الى حكم الكلمة
والراجع الى المعنى قسمان خال عن
الفائدة ومضمن لها والضمن
للفائدة قسمان استعارة وغير
استعارة وظاهر أن المجاز العقلي
والراجع الى حكم الكلمة

ليس بالنظ وقوله فيجب أن يريد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب
 ليصح الحصر في القسمين تفريع على ما لزم من قوله وظاهر الخ من وجوب كون المقسم
 أعم أى اذا وجب كون المراد بالمقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المجاز أعم من
 أن يكون لفظاً أو غيره كلمة أو غيرها كما ذكر وجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم
 من المفرد والمركب ليصح حصر المجاز بالمعنى الأعم في القسمين العقلي واللفظي اذ لو أريد
 بالراجع الى معنى الكلمة المفرد فقط كان الحصر في القسمين المذكورين باطلا لان
 اللفظي حينئذ لا يشمل الراجع الى معنى الكلمة اذا كان مركباً فيبقى قسم آخر خارج
 عن القسمين وهو اللفظي الراجع الى معنى الكلمة المركب فيكون الحصر باطلا ولقائل
 أن يقول الواجب خروج المجاز العقلي والراجع الى حكم الكلمة عن المجاز بالمعنى
 المذكور نعم المقسم بحيث يشملها لا تعمم مطلق حتى يجب أن يراد بالراجع الى معنى
 الكلمة أعم من المفرد والمركب بل يجوز على هذا أن يراد بالراجع المذكور المفرد فقط
 غاية الامر أن يصير المراد حصر المجاز بمعنى يشمل هذين القسمين أعنى العقلي واللفظي
 والراجع الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها في العقلي واللفظي الشامل للراجع
 الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها وهو صحيح ففي تفريع قوله فيجب أن يريد الخ
 على ما لزم من قوله وظاهر الخ نظروا واضع فليست أمه سم (قوله خارجان عن المجاز
 بالمعنى المذكور) وذلك لان العقلي هو الاسناد فهو ليس باللفظ فضلاً عن كونه كلمة وأما
 الراجع الى حكم الكلمة فالاعراب ليس كلمة وهذا ظاهر على أنه معنوي وأما على أنه
 لفظي فهو وان صدق عليه أنه لفظ وضع لمعنى مفرد لكن المراد في تعريف الكلمة باللفظ
 المستقل بخلاف ما لا تحقق له اللفظ آخر كهذا اه سم وعبرة الاطول وأما الثاني
 يعني الراجع الى حكم الكلمة فلانه اما نفس الاعراب فهو ليس بكلمة واما الكلمة
 باعتبار الاعراب فهي غير مستعملة في غير ما وضعت له اه (قوله بالمعنى المذكور) أى
 الكلمة المستعملة الخ (قوله ليصح الحصر) أى حصر المجاز عند السلف (قوله في القسمين)
 أى العقلي واللفظي (قوله نحو كلمة الله) أى قول الله (قوله والثاني أنا لانسلم الخ)
 فالصورة المفترضة من متعدد لا تستدعي الامتداد يتزعم منه ولا تقتضي للدلالة عليها النفا
 مركباً فليعتبر عن الصورة المفترضة بمفرد مثل المثل والسيد أثبت استلزام التمثيل للتركيب
 أقول بالنقل عن المفتاح وثانياً بأن معنى الاستعارة التمثيلية على التشبيه التمثيلي وهو
 لا يكون الا بين طرفين مركبين وأطال في بيان ذلك وتكفل برده جميعه العصام في أطول ثم
 قال وقد فرغ السيد الثاني من الاستعارة التبعية والتمثيل على وجوب تركيب الطرف
 في التمثيل ووجوب افراد في التبعية لانها تعتبر في المصادر ومقتضات الحروف ابتداء
 وكلها مفردات ومنع على الشارح في جعله كلمة على في قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم
 استعارة تبعية وتمثيلية متابعه ظاهر عبارة الكشف وقد وقع بينهما مناظرة فيه وأطلب

خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور
 فيجب أن يريد بالراجع الى معنى
 الكلمة أعم من المفرد والمركب
 ليصح الحصر في القسمين وأجيب
 بوجوده أن الأول أن المراد
 بالكلمة اللفظ الشامل للمفرد
 والمركب نحو كلمة الله والثاني
 أنا لانسلم

في هذا المقام غاية الاطناب ولم يكن لنا غرض يتعلق بإيراده فأعرضنا عنه وإن كان
لنا فيما ذكره مباحث لكن نقول لا التباس على ذوي الاحساس بعد قياس البناء على
الاساس فتبصر اهـ (قوله أن التمثيل) أي الاستعارة التمثيلية (قوله وهو) أي التشبيه
التمثيلي قد يكون طرفاه مفسرين أي فكذا الاستعارة المبنية عليه لأنه إذا اقتصر
في التشبيه التمثيلي على اسم المشبه به صار استعارة تشبيهية مفردة اهـ سم (قوله منهاهم)
مفرد وقوله كمثل مفرد أيضا (قوله ان اضافة الكلمة) المراد الاضافة اللغوية (قوله
واقترانها) تفسير (قوله هو التقديم المضاف الى الرجل) فيه اشارة الى أن المراد الاضافة
اللغوية اهـ سم (قوله وفي السكل نظراً وردناه في الشرح) مما أورده أمافي الاقل فلان
استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة
وأما في الثاني فلانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام
المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من
التحقيقية مثل قولنا أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى ولا شك أنه ليس بمعابريه عن المشبه
به بمفرد ولا يتجاوز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصل
وأما في الثالث فلا قطع بأن لفظ تقدم في تقدم رجلاً وتؤخر أخرى مستعمل في معناه
الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصل في صورة ترد من
يقوم لذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً وتؤخر أخرى اهـ سم قال
الفنري قوله لانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به الخ يمكن أن يجاب عنه بأنه على تقدير ثبوت
بغيران التمثيل في المقدرات لا ريب في صحة التقسيم المذكور انتمثيل التمثيل المركب
لا يقتضي حصره فبسه غاية ما فيه أنه لم يمثل التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل في المقدر
اعتماداً على الامثلة المذكورة في فصل التشبيه فان جميعها من قبيل المقدر ولا يخفى
أن ما يصح مثالا للتشبيه يصح مثالا للاستعارة بأن يترك التشبيه الى الاستعارة ومثل
التمثيل المركب دفعا لتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد اهـ وقال في الاطول لا يخفى أن
هذا المنع أي المشار اليه بقوله لا نسلم أن التمثيل يستلزم التركيب لا يضر المصنف لانه يكتفيه
بكون التمثيل مركباً ولا يتوقف ودد التمثيل من الاستعارة الحقيقية على استلزامه
التركيب لا نقول فليكن التمثيل مع دوداً منها لا يتأمله بل ببعض أقسامه أي المفرد
لأننا نقول عد السكاكي التمثيل منها مطلقاً حيث مثل تلك الاستعارة المعدودة بأراك
تقدم رجلاً وتؤخر أخرى ثم قال في الاطول وبهـ اذا ظهر ضعف ما ذكره الشارح أي
في الاطول حيث قال وفيه نظر لانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به الخ (قوله بما لا يتحقق)
أي استعارة لا يتحقق الخ فلا يرد القول ونظائره فانه ليس بمعناه الأمر او همما لانه لم يدخل
تحت المراد بكامة ما ولما كان ما لا يتحقق لهناه حسا ولا عقلا شاملا لما يتعلق به توهم
أيضا أنشرب عنه بقوله بل هو الخ اهـ اطول (قوله صورة) أي ذو صورة فان الصورة

أن التمثيل يستلزم التركيب بل هو
استعارة مبنية على التشبيه
التمثيلي وهو قد يكون طرفاه
مفردين كما في قوله تعالى مثلهم
كمثل الذي استوفى نارا الآية
الثالث أن اضافة الكلمة الى شيء
أو تقييدها واقترانها بألف شيء
لا يخرجها عن أن تكون كلمة
فالاستعارة في مثل أراك تقدم
رجلاً وتؤخر أخرى هو التقديم
المضاف الى الرجل المقترن بتأخير
أخرى والمستعار له هو التردد فهو
كلمة مستعملة في غير ما وضع له
وفي السكل نظراً وردناه في الشرح
(وفسير) السكاكي الاستعارة
(التخييلية بما لا يتحقق لهناه حسا
ولا عقلا بل هو) أي معناه (صورة

جاءت بهذا المعنى أيضا اه أطول (قوله وهمية) أي اخترعها التخيلية بأعمال الوهم
أيها فان للانسان قوة لها تركيب المتفرقات وتفريق المركبات اذا استعملها العقل تسمى
مفكرة واذا استعملها الوهم تسمى متخيلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له
بأعمال الوهم أيها سميت استعارة تخيلية ومن لم يعرفه قال المناسب حينئذ أن تسمى
وهمة وعد التسمية تخيلية من امارات تعسف السكاكي في تفسيره وانما وصف الوهمية
بقوله محضة أي لا يشوبها شيء من التحقيق العقلي والحسي للفرق بينه وبين اعتبار المثل
فان أظفار المنية عندهم أمر محقق شابه توهم الثبوت للمنية فهناك اختلاط توهم
وتحقق بخلاف ما اعتبره فانه أمر وهمي محض لا تحقق له لبا اعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته
اه أطول (قوله لا يشوبها الخ) تفسير محضة (قوله في قول الهذلي) أي المعهود السابق
اه أطول (قوله في الاعتبال) أي الاهلاك (قوله أخذ الوهم) بأعمال التخيلة اه
أطول (قوله واختراع لوازمه) كالأظفار وكتب أيضا مانصه أي مثل لوازمه
بحسب الصورة لا بحسب الحقيقة فان الأظفار لا تلزم حقيقة السبع اه أطول
(قوله وعلى الخصوص الخ) إشارة إلى أن المراد ليس مطلق اللوازم بل اللوازم
الخاصة المتعلقة بوجه الشبه ثم ينفي النظر في كيفية عطفه فيجوز أن ما يكون عطف
على لوازمه وعلى الخصوص حال منته أي ما يكون ثرايت بخط شيخنا الشهاب
البرلسي مانصه معطوف على مقدرة تقدير الكلام لوازم السبع لها على العموم وعلى
الخصوص الخ اه وفيه نظر اه سم (قوله قوام) أي حصول اه سم (قوله استعارة
تصريحية) أي تصریحية تخيلية بدليل أن الكلام في تفسير التخيلية اه سم (قوله
والتخيلية عنده الخ) عبارة الأطول فتعريفه هذا صادق على لفظ مستعمل في صورة
وهمة محضة من غير أن تجعل قرينة الاستعارة بالكناية فلا تلزم الاستعارة بالكناية
بخلاف تفسير السلف فانهم لا تنفك عندهم عن الاستعارة بالكناية وقد صرح به حيث
مثل للتخيلية بأظفار المنية الشبيهة بالسبع والسلف ما أن ينسكروا المثال ويجعلوه
مصنوعا أو يجعلوا الأظفار ترشيدا للتشبيه لاستعارة تخيلية اه (قوله ولهذا مثل
لها) أي للتخيلية المنفكة عن المكاني عنها (قوله فصريح بالتشبيه) والتعصير يح بالتشبيه
يدل على كونه غير استعارة فضلا عن أن يكون استعارة بالكناية اه سم (قوله
في الكلام) أي كلام البلقاء (قوله من كثرة الاعتبارات) الظاهر أن ذلك باعتبار المواد
اه حفيد وقال الفسري أي الأمر المتخيل ثم تشبيهه باللازم ثم استعارة لفظ اللازم اه
وفي سم قوله الاعتبارات هي أخذ الوهم في تصوير المنية بصورة السبع الخ (قوله وقد
يقال) أي في وجه التعسف (قوله أدنى مناسبة) وهي أن كلام الخيال والوهم
قوة باطمة متعلقة بما لا يتحقق حسا وعقلا اه - فبعد قال سم وكان حاصل هذا الترجيح
أنها سميت تخيلية لأن المتعلق به هو الوهم مناسب للخيال فسميت باسم يناسب المتعلق

الأظفار في قول الهذلي)
• واذا المنية انشبت أظفارها •
(فانه لما شبه المنية بالسبع في
الاعتبال أخذ الوهم في تصويرها)
أي المنية (بصورة) أي السبع
(واختراع لوازمها) أي لوازم
السبع للمنية وعلى الخصوص
ما يكون قوام اعتبال السبع
للنفس به (فاختراع لها) أي
للمنية صورة (مثل صورة الأظفار)
الحقيقة (ثم أطلق عليه) أي على ذلك
المثل أعنى الصورة التي هي مثل
صورة الأظفار (لفظ الأظفار)
تكون استعارة تصریحية لانه
قد أطلق اسم التشبيه به وهو
الأظفار المحقة على التشبه وهو
صورة وهمية شبيهة بصورة
الأظفار المحقة والقرينة اضافتها
إلى المنية والتخيلية عنده قد تكون
بدون الاستعارة بالكناية ولهذا مثل
لها بنحو أظفار المنية المشبهة بالسبع
فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة
في الأظفار فقط من غير استعارة
بالكناية في المنية وقال المصنف انه
بعد جسد الأيو جسد له مثال في
الكلام (وفي سم) أي في تفسير
التخيلية بما ذكر (تعسف) أي أخذ
على غير طريق لمافيه من كثرة
الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل
ولا تمس إليها حاجة وقد يقال إن
التعسف فيه هو أنه لو كان الأمر
كما زعم لوجب أن تسمى

هذه الاستعارة وهمية لا تخيلية وهذا في غاية السقوط لانه يكنى في التسمية أدنى مناسبة على أنهم ليسون بحكم الوهم تخيلا

ذكر في الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هي الرئسة الحساسة في الحيوان حكما غير عقل ولكن حكما تخييليا (ويخالف) نفسه
التخييلية بما ذكره (تفسير غيره لها) أي غير السكاكي للتخييلية (بجعل الشيء للشيء) كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية
قال الشيخ عبد القاهر أنه لا خلاف في أن اليد استعارة ثم أنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شيء إلى شيء إذ ليس
المعنى على أنه شبهة شيئا باليد بل المعنى على (٢٨٨) أنه أراد أن يثبت للشمال يدا وبعضهم في هذا المقام كلمات وأهية يضافها

في الشرح ثم يتجه أن يقال إن
صاحب المفتاح في هذا الفن
خصوصا في مثل هذه الاعتبارات
ليس يصدد العقل يد لغیره حتى
يعترض عليه بأن ما ذكره هو مخالف
لما ذكره غيره (ويقتضي) ما ذكره
السكاكي في التخييلية (أن يكون
الترشيح) استعارة (تخييلية للزوم
مثل ما ذكره) السكاكي في
التخييلية من اثبات صورة وهمية
(فيها) أي في الترشيح لأن في كل
من التخييلية والترشيح اثبات
بعض ما يخص المشبه به للمشبه
فكما أثبت للمنية التي هي المشبه
ما يخص السبع الذي هو المشبه به
من الاظفار كذلك أثبت لاختيار
الضلالة على الهدي الذي هو
المشبه ما يخص المشبه به الذي هو
الاشتراء الحقيقي من الربح
والتجارة فكما اعتبر هنا الصورة
وهي شبهة بالاظفار فليعتبر
هنا أيضا معنى وهي شبهة
بالتجارة وآخر شبهة بالربح حتى
يكون الربح والتجارة بالنسبة
اليهما استعارتين تخيليتين إذ
لا فرق بينهما إلا بان التعبير عن
المشبه الذي أثبت له ما يخص
المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية

بها تأمل اه سم (قوله ذكر) أي ابن سينا (قوله ذكر في الشفاء) الأولى التمسك بما
في كتب العربية حيث قال صاحب الصحاح يقال خيل إليه أنه كذا على ما لم يسم فاعلم من
التخيل والوهم وصاحب الأساس أفعل كذا على ما خيلت على ما أرتك نفسك وشميت
وأهمتك اه حميد (قوله ويخالف نفسه غير دلها) عطف على فيه تعسف عطف
فعليه على اسمية ولو قال ومخالفة لتفسير غيره على أنه عطف مفرد على مفرد كان أحسن
قال جلال الدين الشافعي في شرح الأيضاح بشكل على قول السكاكي ما إذا جمع بين
المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكناية كما تقول أظفار المنية والسبع نشبت بفلان
فإن أظفار المنية يحجاز عنده وأظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والجواز أما
على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المذهب لأن الاظفار حقيقة وانما التجوز في اثباتها
للمنية وإضافتها إليها اه كلامه والجواب أن السكاكي يقتدر في مثله أظفار أخرى بأن
يقول التقدير أظفار المنية وكذا أظفار السبع كما تقر في نظائره اه فترى (قوله يجعل
الشيء للشيء) يصدق على كل مجاز عتلي ودفعه يجعل أل للعهد أي جعل الشيء الذي هو لازم
المشبه به للشيء الذي هو المشبه كذا في الأطول (قوله يجعل اليد للشمال) أي في قول
الشاعر
وغداة ربح قد كشفت وقرة * إذا أصبحت بيد الشمال زمامها

أي ورب غدا تريح أزلت برودته عن الناس بالأطعام والكسوة وإيقاد الميران والقررة
بالكسر البرد معطوف على غداة أوريج واذن طرف لكشفت اه من الفري والشمال
بالفتح ربح مشهورة (قوله قال الشيخ عبد القاهر الخ) استدلال على المخالفة (قوله
في أن اليد) أي اثبات اليد لوافق التفسير بالجعل وقوله الآتي اذ ليس الخ (قوله عن
شيء) كالجاذحة إلى شيء كالصورة الوهمية الشبيهة باليد (قوله نعم يتجه أن يقال الخ) فيه
أن تهيئ نفس الغير وتبدل الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها
علا لا يعتد به اه فترى (قوله الذي هو المشبه) صفة اختيار (قوله الذي هو) صفة المشبه به
(قوله وفي الترشيح بغير لفظه) الكلام في ترشيح الاستعارة فلا يراد أن الترشيح قد يقرن بلفظ
المشبه كما في قولك تخالب المنية الشبيهة بالسبع فان المخالب ترشيح للتشبيه لا الاستعارة
كما مر لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سنذكره الآن اه فترى (قوله الذي
هو المشبه) صفة الاختيار والاستبدال اه سم (قوله فاعتباره في أحدهما) أي
التخييلية دون الآخر أي الترشيح وكتب أيضا قوله فاعتباره في أحدهما الخ وان اعتبره
فيهما لزمه من يد تعسف ومخالفة للغير اه أطول (قوله والجواب أن الامراخ) كالاظفار

بلفظه الموضع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو
المشبه مع أن لفظ الاشتراء ليس عوضا له وهذا الفرق لا يوجب اعتبارا للمعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح
فاعتباره في أحدهما دون الآخر تخمسك والجواب أن الأمر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية
مثلا جعلناه مجازا عن أمر متوهم يمكن اثباته للمشبه

يقول المراد بالمنية الموت الحقيقي (قوله بمعنى أنه) أي الحال والشأن (قوله لأن
في إضافة خواص المشبه به) أي الاظفار مثلا (قوله من تفسير الاستعارة المكنى عنها)
عبارة الاطول وبدأ أي ما ذكره السكاكي من تفسير الاستعارة بالكناية وجعلها قسمين
الاستعارة التي هي قسم من المجاز وجعل إضافة الاظفار قرينة الاستعارة بأن لفظ المشبه
فيها أي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا فلا يصح تفسير
الاستعارة بالكناية بأن يكون الطرف المذكور هو المشبه ويراد به المشبه به والاستعارة
ليست كذلك فلا يصح جعلها قسما منها وإضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ولا يدل على
أكثر من التشبيه فلا يصح ما ذكره أنه قرينة الاستعارة وليس ضمير رد إلى مجرد تفسير
الاستعارة بالكناية كما ظنه الشارح المحقق فإنه حينئذ يلقوه والاستعارة ليست كذلك
وقوله وإضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ويحتاج في دفع الاخير إلى ما ذكره بقوله وهذا
كأنه جواب سؤال مقدر وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقي فإمعن إضافة الاظفار
إليها اهـ (قوله بأن لفظ المشبه فيها) لفظ المشبه على مذهب السكاكي نفس الاستعارة
بالكناية فلا يصح أن تجعل الاستعارة ظرفا له فلو قال بأن لفظ المشبه الذي ادعى أنه
استعارة لكان أحسن كذا كتب عن شيخنا ناصر الدين وفيه نظر يؤخذ مما قدمناه قبيل
قوله وقسمها إلى المصريح بها الخ اهـ سم وبما صرح به في النظر الذي يؤخذ مما قدمناه أن كون لفظ
المشبه نفس المكنية عند السكاكي وجه من وجوه ثلاثة دل على كل منها كلام
السكاكي (قوله والاستعارة ليست كذلك) أي عنده (قوله ولما كان ههنا الخ) قال
الحفيد الاظهر أن يجعل كلام المصنف من حال كون تلك الإضافة دليلا على استعمال
لفظ المشبه في المشبه به حقيقة اهـ وقوله لكن كون تلك الإضافة الخ أي الذي ادعاه
السكاكي في قوله السابق على أن المراد بالمنية السبع بادعاء السبعة لها بقرينة إضافة
الاظفار إليها اهـ سم (قوله المضمر في النفس) أي على مذهب المصنف (قوله وكان)
يحمل أنه سرف أو فعل كما في سم (قوله وقد يجاب عنه بأنه) أي الحال والشأن (قوله
الأن المراد به السبع ادعاء) أي فليس مستعملا فيما وضع له تحقيقا فيأتي كونه استعارة
(قوله من أنا الخ) بيان لما في كما اهـ سم (قوله مرادفاله) أي لاسمه وكتب أيضا قوله
مرادفاله فيه بحث لأن المنية اسم للفرد الغير المتعارف ولذلك صرح معنى الادخال والسبع
اسم للماهية المطلقة فهما كروى وإنسان فكيف يجتمع إذا الترادف مع ارتكاب
ذلك التأويل اللهم إلا أن يراد بالترادف التصادق اهـ فترى ومراده التصادق في الجملة
والأورد أن المتصادقين هما الأمران المختلفان فهوما المتساويان ما صدقا أي في سائر
المصادقات وهنا ليس كذلك وأجاب في الاطول عن البحث بما نصه قلت ليس الدعوى أن
جنس المنية من أفراد السبع بل ان المنية الخصوصية التي يخبر عنها تحت السبع وحينئذ
لا يعد دعوى الترادف نعم لا يتعين لكنه أبلغ فيما هو المتصور من الادعاء اهـ (قوله بأن

فلا استعارة بالكناية لا يتحقق عن
التخييلية بمعنى أنه لا يوجد استعارة
بالكناية بدون الاستعارة التخييلية
لأن في إضافة خواص المشبه به إلى
المشبه استعارة تخيلية (وردت)
ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى
عنها (بأن لفظ المشبه فيها) أي في
الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا
(مستعمل فيما وضع له تحقيقا) للقطع
بأن المراد بالمنية هو الموت لا غير
(والاستعارة ليست كذلك)
لأنه قد فسرها بأن تذكر أحد
طرفي التشبيه وتريد به الطرف
الآخر * ولما كان ههنا
مظنة سؤال وهو أنه لو أريد بالمنية
معناها الحقيقي فإمعن إضافة
الاظفار إليها لشار إلى جوابه بقوله
(وإضافة نحو الاظفار قرينة
التشبيه) المضمر في النفس يعني
تشبيه المنية بالسبع وكان ههنا
الاعتراض من أقوى اعتراضات
المصنف على السكاكي وقد يجاب
عنه بأنه وإن صرح بلفظ المنية
الأن المراد به السبع ادعاء كما أشار
إليه في المفتاح من أننا نجعل ههنا
اسم المنية اسما للسبع مرادفاله بأن

ندخل المنية في جنس السبع للبالغة في التشبيه يجعل أفراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نخيل أن الواضح كيف يصح منه أن يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان ٢٩١ مترادفين فبتأني لتأنيهم هذا الطريق دعوى

السبعية للمنية مع التصريح باللفظ المنية وفيه نظر لأن ما ذكر لا يقتضي كون المراد بالمنية غير ما وضعت له بالتحقيق حتى تدخل في تعريف الاستعارة للقطع مع بأن المراد بها الموت وهذا اللفظ موضوع بالتحقيق وجعله مرادفا للفظ السبع بالتأويل المذكور لا يقتضي أن يكون استعماله في الموت استعارة ويمكن الجواب بأنه قد سبق أن قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة أي الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق ولا نسلم أن استعمال لفظ المنية في الموت في مثل أظفار المنية استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق مثل في قوائم ذات منية فلان بل من حيث ان الموت جعل من أفراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل وهذا الجواب وان كان مخرجاً عن كونه حقيقة الا أن تحقيق كونه مجازاً ومراداً به الطرف الآخر غير ظاهر بعد (واختار) السكاكي (رد) الاستعارة (النبعية) وهي ما تكون في الافعال والحروف وما يشق منها (الى) الاستعارة (المسكنة) عنها (يجعل قرينتها) أي قرينة التبعية استعارة (مكتبا عنها)

ندخل المنية الخ) ومن لازم هذا الادخال كون لفظ المنية صار استعمالاً للسبع فلذا ذكر أنه وضع للسبع في قوله الاتي كلفظ المنية والسبع اسم (قوله ثم نخيل) أي توقع في الخيال وكتب أيضاً قوله ثم نخيل الخ لاجابة اليه في اثبات ما أجاب به وانما ذكره لانه كلام واحد أو رده صاحب المفتاح جواباً عن سؤال آخر أو رده كما يعلم من المطول على أن فيه تأكيد الجواب لأن تخيل المرادفة مما يوضح صحة كون اللفظ ليس مستعملاً فيما وضع له تحقيقاً حتى ينافي الاستعارة اسم (قوله كيف يصح) انكاراً اسم (قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب (قوله للقطع بأن المراد بها الموت) وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق قال في المطول وبهـ إذا يدفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفاً للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا حقيقة فلا يكون حقيقة بل مجازاً وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به أي السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانه قول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعاء الغير المتعارف لان الادعاء انما هو عين المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر اهـ (قوله لا يقتضي الخ) أي لتصريح السكاكي بأن ثبوت الشيء ادعاء لا ينافي فيه حقيقة ولهذا لم يتناقض نصب القرينة على أن المراد غير الموضوع له مع دعوى أن المراد داخل تحت الموضوع له كذا في الاطول (قوله ويمكن الجواب الخ) نقل في الاطول عن الشارح أنه زيف هذا الجواب بأن اللفظ لا يستعمل في المعنى الا لكونه موضوعاً له اول كونه لازماً للموضوع له فاستعماله في الموت لكونه موضوعاً له اهـ ثم أجاب صاحب الاطول عن أصل الاعتراض على السكاكي بان المنقسم الى الاستعارة بالكناية والاستعارة المصروفة ليست استعارة هي قسم المجاز بل ما يطلق عليه الاستعارة فتمكن الاستعارة بالكناية حقيقة وهذا التقسيم منه كتقسيمه المجاز الى المجاز العقلي والمجاز اللغوي بعد تعريفه المجاز بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به الخطاب ولا شبهة أن المنقسم ما يطلق عليه المجاز لا المجاز بالمعنى المذكور اهـ (قوله مثله) أي مثل استعمال لفظ المنية (قوله ومراد به الطرف الآخر) عطف لازم (قوله غير ظاهر بعد) اذ لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعنى في المجاز عندهم وبه ذاتين بطلان الاعتراض بأن اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة أو كناية يجب أن يكون مجازاً وذلك لان مراد الشارح أن تعريف المجاز الذي ذكره لا يصدق عليه وهذا كلام حق لا صرية فيه نعم لو عترف المجاز بما لا يكون مستعملاً في الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه لكن لم يعرفه بذلك اهـ فنرى (قوله واختار السكاكي الخ) فان قيل يجوز العكس أيضاً وفي كل منهما ما تقبل الاقسام فلا يرجح أحدهما على الآخر قلنا لا يجوز اعتبار التبعية في مثل أجهن لسان الحال اهـ حفيد (قوله يجعل قرينتها مكتبا عنها) فيه بحث لان هذا لا يأتي في مثل قوله تعالى اعلمكم تتقون لان القرينة ههنا استعارة الترجي عليه تعالى وكذلك في قوله تعالى ربنا يود لان القرينة ههنا مناسبة حالهم لكثره الودادة

قال الناضل المحشي في شرح المفتاح توجيه الارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة
بالكتابة في الآيتين المذكورتين يجعل الاتقاء استعارة بالكتابة عن المرجو ويجعل
ذكر اهل قرية لها وتجعل الودادة السكينة استعارة بالكتابة عن القبيلة ثم كتابا للكفار
ويجعل ذلك رجعا قرية لها وفيه أيضا بحث لأن مدلول تتقون الاتقاء الخاص أعني
الماخوذ من حيث النسبة على ما حققه في بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل على
توجيه السكاكي في المرجوف هذه الاستعارة بالكتابة لا بد أن تكون تبعية كما لا يخفى فلا
يفيد السكاكي في رفع التبعية من البين وكذا الكلام في رجاء الولاية والأوجه ان يقال
طريقة الردها أن يقال مخاطبون استعارة بالكتابة عن رجح منهم الاتقاء وقرينة
نسبة الاتقاء المرجو اليهم بدكر اهل وتتقون وهكذا الحال في رجح يود فتأمل اه فترى
وعبارة الشارح في شرح المفتاح ليت شعري ماذا يفعل المصنف في كل استعارة تبعية
تكون قرينة عتلية وكيف يجعلها قرينة على استعارة ممكنة اه قال في الاطول ويمكن
أن يقال ما كان مدار قرينة التبعية على الفاعل والمفعول والمجرور وعلى ما صرح به
السكاكي بين الردها على قرينة التبعية ممكنة وأما في نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا
شديدا فيجعل زيد ممكنة عنها باستعماله في المتقول ادعاء وإثبات القتل تخيلية ولا تجعل
القرينة ممكنة نعم يتم الردها على السكاكي لو وجد مثال تبعية قرينة حالية ولم يكن هناك
ما يجعل ممكنة والتبعية قرينة اه والحاصل أن رد التبعية الى الممكنة تارة يكون يجعل
قرينة التبعية ممكنة عنها والتبعية قرينة تلك الممكنة وعلى هذا اقتصر السكاكي في بيان
الردقاء فترض عليه بعدم اطراده فيما اذا كانت قرينة التبعية حالية وغاية ما يمكن
في الاعتذار عنه ما مر عن الاطول ونارة يكون يجعل جزء من الكلام غير قرينة التبعية
ممكنة وجعل التبعية قرينة اه وهذا اذا كانت قرينة التبعية حالية (قوله ورد ما اختاره
السكاكي الخ) دفعه العصام بوجهين أحدهما أنه يترض على الزوم بأنهم لو قبلوا
الاعتبار في التبعية لصارت استعارة بالكتابة واستغنوا عن اعتبارها لانهم يجعلون
الاستعارة التخيلية اثبات لازم المشبه به للمشبه مع استعماله في حقيقة ولا يشعر كلامه
بأنه يردها الى الاستعارة بالكتابة والتخيلية على مذهبه بل من ينظر في كلامه يعرف أنه
كلام مع القوم وثانيهما أنه جعل الاستعارة التخيلية للصورة الوهمية لتكون حقيقة
باسم الاستعارة في الغاية قبل رد التبعية فله أن يعدل عن القول به لصحة الرذال المذكور
لأن النفع فيه أكثر من رعاية شدة المناسبة في اطلاق الاستعارة اه وقال في الاطول
بعد قول المصنف واختار رد التبعية الخ مانعه في كون ذلك مختارا للسكاكي نظرا لانه قال
في آخر بحث الاستعارة التبعية هذا ما أمكن من التخصيص كدام الاصحاب في هذا الفصل
ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكتابة بان قلبوا الجعلوا
في قولهم نطق الحال هكذا الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح

(و) جعل الاستعارة (التبعية)
قرينة (أي قرينة الاستعارة المكفي
عنها) على (بحقوله) أي السكاكي
(في المية وأظفأرها) حيث جعل
المنمة استعارة بالكتابة وضافه
الاطفار اليها قرينة في قولنا
نطق الحال هكذا جعل القوم
نطق استعارة عن ذلك بقرينة
الحال والحال حقيقة وهو جعل
الحال استعارة بالكتابة عن المتكلم
ونسبة النطق اليها قرينة الاستعارة
وهكذا في قولهم نطقهم اهذهمات
يجعل اللهذهمات استعارة بالكتابة
عن المطعومات الشبيهة على سبيل
التمكيم ونسبة القوي اليها قرينة
وعلى هذا القياس وانما اختار
ذلك اثار للضبط وتلايل الاقسام
(ورد) ما اختاره السكاكي

(بأنه ان قدرنا التبعية) لنطق في نطق الحال بكذا (حقيقة) بان يراد بها معناها الحقيقي (لم تكن) التبعية استعارة (تخييلية لانها) أى التخييلية (نحو ان عنده) أى عند السكاكى لان جعلها من أقسام الاستعارة المصريح بها المنسوبة كالمشبهة واردة المشبه إلا أن المشبهة فيها يجب أن يكون مما لا تحقق لنعلم حدا ولا اعتلا ٣ ٩ بل وهما فتكون مستعملة في غير ما وضعت له

استعارة بالكناية عن المتكلم بواسطة المبالغة في التشبيه وجعلوا نسبة النطق بالهقرينة
الاستعارة كما فعلوا في اظفار المنيمة لكان أقرب الى الضبط اها وكلامه هذا صريح في أنه رد
الاستعارة التبعية الى المكنية على قاعدة القوم حينئذ لا حاجة له الى استعارة قرينة
المكنية انشئ - حتى تبقى التبعية مع ذلك مجالها ولا تتقال الاقسام به - هذا فلا يتم ما رتبته
المصنف رد اه - يضر الخيول (قوله بأنه) أي السكاكي ان قدر هو فقدر بالبناء للفاعل
أو بأنه أي الشأن فقدر بالبناء للمفعول ولا يخفى أن هذا الترديد قبيح لانه لما قال وجعل
التبعية قرينتها على نحو قوله في المنيمة وأظفارها لم يبق احتمال تقديرها حقيقة والالم يكن
على نحو قوله في المنيمة وأظفارها فكان عليه أن يقول على نحو المنيمة وأظفارها الحسن
هذا الترديد وأيضاً ينبغي أن يقول ان قدر التبعية غير استعارة ولم تكن تخيلية لانها
استعارة عنده لئلا يتجه المنع على قوله والأي وان لم يتدر التبعية حقيقة فتكون استعارة
لجواز أن تكون مجازاً مرسلًا وان لا يضر هذا المنع لان الكون مجازاً صريحاً أيضاً يشارك
الكون حقيقة في الفساد وأما اثبات الملازمة بأن اللائقة بين المعنيين هي المشابهة
كما تصدى له الشارح المحقق فدونه خبط القتاد اه أطول ملخصاً (قوله لم تكن
تخيلية) أي على مذهب السكاكي (قوله مجاز عنده) لا عند المصنف والسلف (قوله
الآن المشبه فيها) أي في التخيلية (قوله بمعنى الخ) اشار به الى أنه ليس المراد الاستلزام في
التعقل بل في الوجوب ودولاً بمعنى أن كلامهم لا يوجد بدون الآخر لما تقدم من أن التخيلية
عند السكاكي قد تكون بدون المكنية (قوله على هذا التقدير) أي تقدير أن التبعية
حقيقة اه سم (قوله وبهذا ظهر الخ) أي باعتبار السكاكي التخيلية بدون المكنية في
قولنا اظفار المنيمة الشبهة بالسبع (قوله لا على العكس) عطف على مستلزمة للمكنية أي
لا كائنة على العكس أي انها تستلزمها المكنتى عنها وفي بعض النسخ اسقاط على وهو ظاهر
(قوله كما فهمه المصنف) أي في الابضاح (قوله لان كلام الكشف) سيد كرد بعد (قوله
عن السكاكي) أي في عدم قوله بالاستعارة التبعية وان دفع الاعتراض بوجه آخر لزم السكاكي من
الاستلزام باطل بالاتفاق اه سم (قوله لانه قد صرح الخ) وحديث جعل نطق مستعملاً
في أمر وهمي كان استعارة تخيلية في الفعل والاستعارة في الفعل ليست الاتعية فقد
اضطر الى اعتبار الاستعارة التبعية (قوله وأيضاً) اعتراض بوجه آخر لزم السكاكي من
كلامه اه سم (قوله فلا جهة) أي لا وجه (قوله ان المكنتى عنها لا تنقل عن التخيلية)
لانها قد انفكت عنده في أثبت الريح البقل وهزم الامير الجند (قوله ولم يكن ما ذهب

عنه بدون التخييلية كما في أنبأ الربيع البقل ووجود التخييلية بدونها كما في أظفار المنة الشبيهة بالسبع فلا جهة لقوله أن المكنى عنها لا تنفك عن التخييلية (والا) أي وان لم يقدر التبعية أتى جعلها السكاكي قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا (فتسكون) التبعية كسلطات مثلا (استعارة) ضرورة أنه مجاز علاقه المشابهة والاستعارة في الفعل لا تكون الابعية (فلم يكن ما ذهب

أيه) السكاكي من رد التبعية الى
الممكن عنها (مغنيا عما ذكره غيره)
من تقسيم الاستعارة الى التبعية
وغيرها لانه اضطرر آخر الامر الى
القول بالاستعارة التبعية وقد يجاب
بأن كل مجاز تكون علاقته المشابهة
لا يجب أن يكون استعارة لجواز أن
يكون له علاقة أخرى باعتبارها
وقع الاستعمال كما بين المنطق
والدلالة فانم الازمة للمنطق بل انما
تكون استعارة اذا كان الاستعمال
باعتبار علاقة المشابهة وقصد
المبالغة في التشبيه وفيه نظر لان
السكاكي قد صرح بأن نطقته ههنا
أمر مقرر وهي كظفار المنية
المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة
بالاظفار الحقيقية ولو كان مجازا
مرسلا عن الدلالة لكان أمرا
محتمقا عقليا على أن هذا لا يجري
في جميع الأمثلة ولو سلم فحينئذ
يعود الاعتراض الأول وهو وجود
الممكن عنها بدون التخيلية ويمكن
الجواب بأن المراد بهدم انفكالة
الاستعارة بالكناية عن التخيلية
أن التخيلية لا توجد بدونها فيما شاع
من كلام النحاة اذ لا نزاع في عدم
شروع مثل أظفار المنية الشبيهة
بالسبع وإنما الكلام في الصحة وأما
وجود الاستعارة بالكناية بدون
التخيلية فشأنه على ما فتره صاحب
الكشاف في قوله تعالى ينقضون
عهد الله وصاحب المنتاح في مثل

المغنيا الخ) وقال صاحب الكشف في رده على السكاكي رده الاستعارة التبعية الى
الممكن عنها انه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصل والواضح الجلي ويكون ذكر
المتعلقات تابعاً ومقصوداً بالعرض فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كما في قوله
تقرى الرياح رياض الخزن من هرة * اذا سرى النوم في الأجفان ايقاظا
فإن التشبيه هنا انما يحسن بين هبوب الرياح عليهم وبين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين
الرياح والمضيف ولا بين الرياض والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين
هذه الامور تبعاً لذلك التشبيه ولا يصح أن يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب والقرى تبعاً
لشي من هذه التشبيهات فلا يصح هنا رد التبعية الى الممكنة عند من له ذوق سليم وقد يكون
التشبيه في المتعلق غرضاً أصلياً وأمر اجلياً ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعاً
لحينئذ يحمل على الاستعارة بالكناية كتوله تعالى ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد
بالحبل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على السوية
لحينئذ جاز أن يجعل استعارة تبعية وأن يجعل ممكنة كما في نطقته الخال فان كلام
تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الخال بالكلام ابتداء مستحسن فظهر أن ما ذكره السكاكي
من الرد مطلقاً مردود اه أطول (قوله) تكون علاقته المشابهة (أي بالصلاحيية
أي فيه مشابهة تصلح للعلاقة بدليل بقية الكلام) (قوله لا يجب الخ) لقائل أن يقول
عدم الوجوب لا يمنع الصحة واذا صح جعله استعارة فالاشكال على السكاكي بحاله اه سم
(قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب (قوله لأن السكاكي الى آخر الفصل) حاشية
بخط الشارح قدس سره أدرجه في الشرح كما ذكره الحفيد (قوله في جميع الامثلة)
لأن بعضها لا يوجد فيه علاقة أخرى غير المشابهة اه سم (قوله ولو سلم) أي جريانه في
جميعها اه سم (قوله وهو وجود الممكن عنها بدون التخيلية) مع أن الممكن عنها لا تنفك
عن التخيلية (قوله ويمكن الجواب الخ) لا يخفى أن الجواب لا يطابق الاعتراض
لأن الاعتراض يلزم وجود الممكنة بدون التخيلية وذلك باطل وهذا لا يدفعه أن المراد
بعدم انفكالة الممكنة عن التخيلية أن التخيلية لا توجد بدونها فيما شاع وإنما يظهر
الدفع بذلك لو كان الاعتراض يلزم وجود التخيلية بدون الممكنة وهو عكس ما ذكر في
الاعتراض الا أن يكون محط الجواب قوله وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخيلية
فشأنه لكن هذا مضعون قوله السابق نعم يمكن أن ينازع في الاتفاق الخ فهلا قال يمكن
أن يجاب بما تقدم من منع الاتفاق الخ تأمل اه سم وكتب أيضاً قوله ويمكن الجواب
الخ جواب عن قوله ولو سلم الخ لا عن أصل الاعتراض لانه قد سبق أنه صرح بأن نطقته
أمر وهي قاضطر آخر الامر الى اعتبار الاستعارة التبعية كذا في الحفيد (قوله وإنما
الكلام) أي النزاع في الصحة أي في صحة مثل أظفار المنية الشبيهة بالسبع (قوله في قوله
تعالى ينقضون عهد الله) في العهد استعارة بالكناية قاله هدم مشبه والمشبه به هو الحبل

أنبت الربيع البقل فصار الحاصل من مذهبه ان قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخيلية مثل أظفار المنية ونطقته الخال

فوزان العهد وزان المنية في أنشبت المنية أظفارها وانقض قرينة هذه الاستعارة
والاستعارة النقص هو ابطال العهد وهو أمر محقق لا وهمي فقرينة المكنية
استعارة حقيقية (قوله استعارة عن غور الماء) شبه الغور بإدخال الغذاء الجوف
فاستعارة لفظه وهو لفظ البلع (قوله وقد تكون حقيقة كما في أنبت الربيع) فالربيع
استعارة مكنية والانبات قرينتها وهو أمر محقق

* (فصل في شرائط حسن الاستعارة) *

أى في بيان ما به أصل الحسن وما يزيد في حسن ما ويدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على
مال أو أهمل لخرج من الحسن إلى القبح اه أطول (قوله من التحقيقية) أى غير التمثيل
(قوله على سبيل الاستعارة) زاده الشارح أيضا لا يختزبه عن مجرد التشبيه التمثيلي
وان ذكره سم لما عرفت من أن التشبيه التمثيلي لا يسمى التمثيل على الإطلاق (قوله برعاية
جهات حسن التشبيه) لأن مبناها على التشبيه فيتبعه في الحسن والقبح اه سم وفيه
أنه غير مطرد ألا ترى أن قوة وجه الشبهه توجب قبح التشبيه دون الاستعارة وكتب أيضا
قوله برعاية جهات حسن التشبيه أى سوى ما يأتي من أنه لا يقوى التشبيه بحيث يتخيل
الطرفان متحدين فإنه ليس من شرائط حسن الاستعارة أن توجد في جهة حسن
التشبيه هذه وكأنه أراد الجهة المعهودة لسبقها وهذه الجهة مما لم تسبق ولا يخفى أنه كما
تدور الاستعارة على التشبيه فحسن برعاية جهات حسن تدور على القرينة أيضا فحسنها
برعاية حسن القرينة بأن تكون في الخطاب مع الذكي غير واضحة جدا ومع البليد في غاية
الوضوح ومع المتوسط بين بين وكأنه لم يعترض له لأنه من جهات حسن مطلق المجاز من
غير اختصاص بها اه أطول (قوله كأن يكون وجه الشبهه الخ) الأولى تركه لأنه شرط
الصحة لا شرط الحسن اه حفيد وقد يجاب بأن شرط الصحة الشمول ادعاء لا في نفس الأمر
وعذر الشارح في ذكره أن الحسن انما يتصور بعد وجود الصحة اه سم وعبرة الأطول
وكانه أراد ظهور الشمول أو الشمول تحقيقا والافشول وجه الشبهه مما يتوقف عليه
التشبيه لا حسن اه (قوله من الغرض) أى الغرض من التشبيه كبيان حال المشبه
أو إمكانه (قوله ونحو ذلك) من كون وجه الشبهه غير مبتذل اه حفيد (قوله وأن لا يشم
رائحته لفظا) انما قال لفظا لأن المعنى على التشبيه قطعاً وانما ذكر اشمام الرائحة المنبئ عن
القلة لأنه لو زيد عليه بأن يبين مثلا المشبه به المذكور بالمشبهه صريحا كما في الخطط الأبيض
حيث بين بالفجر أو ضمنا كما في الخطط الأسود فان يبين الخطط الأبيض بالفجر يتضمن تعيين
الخطط الأسود بالليل أو بأن يذكر وجه الشبهه كما في رأيت أسدا في الشجاعة أو الاداء كما في
زيد كالأسد لم يكن هنالك استعارة أصلا بل مثل ذلك تشبيه ومثال اشمام رائحة التشبيه
قوله قد زرأ زراره على القمر * فان فيه ذلك الاشمام فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج
إلى باب التشبيه لأن ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر بكونه مشبها به بل فيه رائحة

وقد تكون استعارة حقيقية
على ما ذكره في قوله تعالى يا أرض
ابلعي ماء البلع استعارة عن غور
الماء في الأرض والماء استعارة
بالسكابة عن الغذاء وقد تكون
حقيقة كما في أنبت الربيع
* (فصل في شرائط)
حسن الاستعارة
(حسن كل من) الاستعارة
(التحقيقية والتمثيل) على سبيل
الاستعارة (برعاية جهات حسن
التشبيه) كأن يكون وجه الشبهه
شاملا للطرفين والتشبيه واقفا
بافادة ما علق به من الغرض ونحو
ذلك (وأن لا يشم رائحته لفظا)
أى وبأن لا يشم شيء من الحقيقية
والتمثيل رائحة التشبيه من جهة
اللفظ

الاشعار بذلك اه مخلصا من الفنى والسيرامى قال فى الاطول وأظن ان فى التجريد
 أيضا اشهام راثته اه (قوله لان ذلك يطل الغرض) ابطاله بما فى أنه من شرائط الحسن
 لا من شرائط الصحة فاعمل المراد كمال الغرض اه سم (قوله على أن المشبه به أقوى فى
 وجه الشبه) أى فلا يتأتى ادعاء ما ذكر (وأقول) فيه نظر بدليل المشكك فان بعض أفراد
 أقوى من البعض مع شمول الجنس لجسيهاته فلا منافاة بين التفاوت فى القوة وبين الاشتراك
 فى الجنس اه سم (قوله ولذلك يوصى الخ) وجه ترتب التوصى المذكور على أن شرط
 الحسن ذلك أنه اذ لم يكن فى اللفظ ما يدل على التشبيه كان التشبيه خفيا فاذا انضم الى
 خفائه خفاء وجه الشبه زاد انخفاء واشتد فتصير الاستعارة الغازيا بخلاف ما اذا كان
 وجه الشبه جليا اذ ليس فيه من الخفاء ما فى ذلك اه سم قال فى الاطول وتلك الوصية
 مخصوصة بالتحقيقية المصروفة دون الاستعارة بالكناية كما صرح به فى المفتاح قبل ذلك لان
 فى الممكنة تصير تحابسا للمشبه فلا تميز لخفاء وجه الشبه بسبب تعمية والغاز اه (قوله
 أى ولان شرط حسنه) أى حسن شكل (قوله أو بواسطة عرف) أى عام (قوله الغازا
 وتعمية) أى سبب الغاز وتعمية أى اخفاء اه أطول (قوله ان روى شرائط الحسن ولم
 يشم رائحة التشبيه) شرط قوله لئلا تصير الاستعارة الغازا وعطف قوله ولم يشم الخ على
 روى من عطف الخاص على العام بناء على أن المتبادر أن المراد بالحسن حسن الاستعارة
 وبه صرح فى المطول لا حسن التشبيه لان ترك الاشهام المذكور من جملة مراعاة شرائط
 حسن الاستعارة نبه عليه مع دخوله فيها اهتماما به وقوله وان لم تراعى ان ضبط بالقومية
 فالضمير فيه شرائط الحسن التى منها ترك الاشهام ونفى مراعاتها صادق مع انتفاء مراعاة
 جميعها بأن لم توجد مراعاة شئ منها ومع انتفاء مراعاة بعضها وحصول مراعاة البعض
 الآخر فان اتفقت مراعاة الجميع فالتحقيق الحسن ولم تهم الاستعارة الغازا لان من الشرط عدم
 الاشهام فاذا أهمل بأن حصل الاشهام اتفقت الغازا وان كان وجه الشبه خفيا كما هو
 الفرض وعلى هذا فقولته فان الحسن أى مع تحقق الغازا فى بعض التقادير كما تقرروا
 ضبط بالتحسية فالضمير فيه لعدم الاشهام أى وان لم يراع عدم الاشهام بأن حصل الاشهام فالتحقيق
 الحسن والغازا عدم تحقق الامرين اه سم باختصار (قوله الغز) أى بضم اللام وفتح
 الغين لقوله مثل رطب وأرطاب وجاء بضم الغين كعنتى واسكنها كقضى حكاهما اللمام فى
 (قوله رأيت ابلا مائة الخ) وانما صار الغازا لان مشابهة الناس بالابل المائة التى
 لا توجد فيها راحلة فى عزه وجود مرضى مختب فيها بينهم خفية غير واضحة ولذا صرح
 النبى صلى الله عليه وسلم بالتشبيه فيه فقال الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفى رواية
 تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة وقوله كالابل مفعول ثان لتجدون
 وقوله ليست فيها راحلة حال أو جملة مستأنفة اه أطول (قوله يرتحله) كان معناه بعده
 للارتحال عليه اه سم وقال فى الاطول أى يحط رحله عليه (قوله التى لا توجد فى كثير

لان ذلك يطل الغرض من
 الاستعارة أعنى ادعاء دخول المشبه
 فى جنس المشبه به لما فى التشبيه من
 الدلالة على أن المشبه به أقوى فى
 وجه الشبه (ولذلك) أى ولان شرط
 حسنه أن لا يشم رائحة التشبيه
 انظرا (يوصى أن يكون الشبه)
 أى ما به المشابهة (بين الطرفين جليا)
 بنفسه أو بواسطة عرف أو اصطلاح
 خاص (لئلا تصير) الاستعارة
 (الغازا) وتعمية ان روى شرائط
 الحسن ولم يشم رائحة التشبيه
 وان لم تراعى فان الحسن يقال
 الغز فى كلامه اذا عي مراده
 ومنه للغز والجمع الغاز مثل رطب
 وأرطاب (كما لو قيل) فى التحقيقية
 رأيت أسدا أو أريدا انسان أبحر
 فوجه الشبه بين الطرفين خفى
 (ر) فى التمثيل (رأيت ابلا مائة
 لا تجد فيها راحلة وأريد الناس) من
 قوله عليه الصلاة والسلام الناس
 كابل مائة لا تجد فيها راحلة
 وفى الثنائى الراحلة البعير الذى
 يرتحله الرجل جملا كان أو ناقه يعنى
 ان المرضى المختب من الناس فى
 عزه وبعوده كالخبيبة التى لا توجد
 فى كثير

من الابل) فيه اشارة الى أن العدد للتكثير لا للحصر (قوله أعم محلا) الأعم اذا أطلق
 ينصرف الى الأعم المطلق ولم يظهر عما سبق الافتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر
 به مع ضخمة ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة أنه أعم من الاستعارة ما لم يظهر
 أن الاستعارة لا تفارق التشبيه وهو لم يعر لم يل سمع خلافه. من أنه قد تعين الاستعارة
 ولا يصلح التشبيه فيمنع ما عموما من وجه وليس لك أن تحمل العموم عليه لانه خلاف
 العبارة ومع ذلك لم يظهر عما سبق وما في عبارته هذه من الخلل غير ما في الايضاح الى قوله
 وبهذا يظهر أنها لا يجتمعان في كل ما يجيء فيه التشبيه اه أطول (قوله اذ كل ما يتأتى
 فيه الاستعارة الخ) اعترض بأنه ان أراد بالتأتى التأتى على وجه الحسن لم يكن كل ما يتأتى
 فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه لجواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قويا حتى اتحدوا وان
 أراد مجرد التأتى على وجه الحسن أو لا فلا نسلم ان ليس كل ما يتأتى الخ فانه اذا كان وجه
 الشبه خفيا يتأتى فيه الاستعارة أيضا لكن لا على وجه الحسن اه سم (قوله ويتصل به)
 أى يلتحق اه سم (قوله بما ذكرنا) أى ضمنا من قوله ولذلك الخ فلا يرد أنه لم يصرح
 فيما تقدم بأنه اذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه أفاده سم (قوله حتى
 اتحدوا) أى حتى كانوا اتحدوا فالكل محمول على المبالغة اه فنرى (قوله وتعينات
 الاستعارة) أى اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لانه تعينت الاستعارة
 البتة ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح سابقا أن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه
 التشبيه فلا تنافي بين كلاميه اه فنرى (قوله لا يصير كتشبيه الشئ بنفسه) قال
 في الأطول ومن هذا علم أن من فوائد الاستعارة الاحتراز عن تهمة تشبيه الشئ بنفسه
 ولا ينحصر الغرض منه في المبالغة في التشبيه (قوله في أن حسن ابرعاية جهات حسن
 التشبيه) لا بأن لا تشتم رائحة التشبيه انظارا لتشبيهه مخفرا في النفس فلا يتأتى رائحة
 التشبيه نعم ينبغي أن يتحاشى عما يوجب ظهور التشبيه اه أطول وقال سم لم يرد بأن
 لا تشتم رائحة التشبيه انظارا لأن من لازم الاستعارة بالـ كناية ذكر ما هو من خواص
 المشبه به وذلك يدل على التشبيه كما سبق عن شرح المفتاح للسيد فان قيل فيلزم أن يكون
 في الترشيح في التحقيقية اسم رائحة التشبيه لانه من لوازم المشبه به فلا يكون أبلغ قلنا
 الفرق أن المذكور في المـ كناية لفظ المشبه به فذكر خاصية المشبه به يدل على التشبيه
 والمذكور في النكتة بيقية لفظ المشبه به فذكر ما هو من خواصه يعدل التشبيه فضلا عن أنه
 يدل عليه فليست أملا اه (قوله لانها لا تكون تابعة للمكنى عنها) أى عند المصنف وأما
 صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسننا بحسب حسن
 المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلنا تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استحسن
 ماء الملام ولقائل أن يقول لما كانت التخيلية عند استعارة مصرحة معينة على التشبيه
 فلم لم يكن حسننا ابرعاية جهات حسن التشبيه أيضا كما ذكره في التحقيقية والمـ كنى

من الابل) فيه اشارة الى أن العدد للتكثير لا للحصر (قوله أعم محلا) الأعم اذا أطلق
 ينصرف الى الأعم المطلق ولم يظهر عما سبق الافتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر
 به مع ضخمة ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة أنه أعم من الاستعارة ما لم يظهر
 أن الاستعارة لا تفارق التشبيه وهو لم يعر لم يل سمع خلافه. من أنه قد تعين الاستعارة
 ولا يصلح التشبيه فيمنع ما عموما من وجه وليس لك أن تحمل العموم عليه لانه خلاف
 العبارة ومع ذلك لم يظهر عما سبق وما في عبارته هذه من الخلل غير ما في الايضاح الى قوله
 وبهذا يظهر أنها لا يجتمعان في كل ما يجيء فيه التشبيه اه أطول (قوله اذ كل ما يتأتى
 فيه الاستعارة الخ) اعترض بأنه ان أراد بالتأتى التأتى على وجه الحسن لم يكن كل ما يتأتى
 فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه لجواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قويا حتى اتحدوا وان
 أراد مجرد التأتى على وجه الحسن أو لا فلا نسلم ان ليس كل ما يتأتى الخ فانه اذا كان وجه
 الشبه خفيا يتأتى فيه الاستعارة أيضا لكن لا على وجه الحسن اه سم (قوله ويتصل به)
 أى يلتحق اه سم (قوله بما ذكرنا) أى ضمنا من قوله ولذلك الخ فلا يرد أنه لم يصرح
 فيما تقدم بأنه اذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه أفاده سم (قوله حتى
 اتحدوا) أى حتى كانوا اتحدوا فالكل محمول على المبالغة اه فنرى (قوله وتعينات
 الاستعارة) أى اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لانه تعينت الاستعارة
 البتة ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح سابقا أن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه
 التشبيه فلا تنافي بين كلاميه اه فنرى (قوله لا يصير كتشبيه الشئ بنفسه) قال
 في الأطول ومن هذا علم أن من فوائد الاستعارة الاحتراز عن تهمة تشبيه الشئ بنفسه
 ولا ينحصر الغرض منه في المبالغة في التشبيه (قوله في أن حسن ابرعاية جهات حسن
 التشبيه) لا بأن لا تشتم رائحة التشبيه انظارا لتشبيهه مخفرا في النفس فلا يتأتى رائحة
 التشبيه نعم ينبغي أن يتحاشى عما يوجب ظهور التشبيه اه أطول وقال سم لم يرد بأن
 لا تشتم رائحة التشبيه انظارا لأن من لازم الاستعارة بالـ كناية ذكر ما هو من خواص
 المشبه به وذلك يدل على التشبيه كما سبق عن شرح المفتاح للسيد فان قيل فيلزم أن يكون
 في الترشيح في التحقيقية اسم رائحة التشبيه لانه من لوازم المشبه به فلا يكون أبلغ قلنا
 الفرق أن المذكور في المـ كناية لفظ المشبه به فذكر خاصية المشبه به يدل على التشبيه
 والمذكور في النكتة بيقية لفظ المشبه به فذكر ما هو من خواصه يعدل التشبيه فضلا عن أنه
 يدل عليه فليست أملا اه (قوله لانها لا تكون تابعة للمكنى عنها) أى عند المصنف وأما
 صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسننا بحسب حسن
 المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلنا تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استحسن
 ماء الملام ولقائل أن يقول لما كانت التخيلية عند استعارة مصرحة معينة على التشبيه
 فلم لم يكن حسننا ابرعاية جهات حسن التشبيه أيضا كما ذكره في التحقيقية والمـ كنى

عنها ٥١ مطول قال في الاطول يريد أي صاحب المفتاح قول أبي تمام
لا تسمى ماء الملام فاني * صب قد استعذبت ماء بكائي

ويريد بالاستعجان ما نقل ان بعض أصحاب الطائي بعث اليه فارورة وقال ابعت لنا فيها ماء
اللام فقال في جوابه ابعت لنا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام يعني أن ما وقع
من مثل واخضع لهما جناح الذل ولم يلتفت الى ما ذكره في الجواب وجعل الاستعجان
بمكان لأن الآيه ليست من قبيل ماء الملام حتى يذب عنه الملام لأن الطائر عند اشتغاله
ونعطفه على أولاده يخضع جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبته ووهنه والانس ان
عند نواضعه يطأ طي من رأسه ويخضع من بدنه فيشبهه ذلك وتواضعه باحدى طائقي الطائر
على طريقة الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليها قرينة لها فانه من الامور الملائمة
للحالة المشبهة بها واستبعد المصنف وجودها بدون المكنية جحد الا لا يوجد له مثال في كلام
البلغاء وقال قول الطائي ليس فيه دليل على وقوعه بل هو ان يكون أبر تمام شبه الملام
بظرف الشراب لاشتماله على ما يكرهه الملووم كما أن الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب
لبشاعته ومصرارته فتكون التخييلية في قوله تابعة للمكنى عنها أو بالماء نفسه لان اللوم قد
يسكن حرارة الغرام كما أن الماء يسكن غليل الافرار فيكون تشبيها على تشبيه الماء فيما
مزا لا استعارة والاستعجان على الوجهين لانه كان ينبغي له أن يشبهه بظرف شراب مكروه
أو بشراب مكروه هذا كلامه يعني تشبيهه بطلاق الظرف أو بطلاق الماء ليس على ما ينبغي
وليس المراد أن عبارته لا تنفي بما قصده من التشبيه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه
على ما بينه الشارح لانه خلاف عبارته ويمكن أن يقال المقام قرينة على ارادة تشبيهه
بالظرف المكروه والماء المكروه فلا استعجان على أن لا نسلم أن التشبيه بالمكروه بل هو
أن تقول للام على سبيل المجازة اني لأستعذب ماء الملام مع عذوبته وانما أستعذب
ماء بكائي اه (قوله بل هي حقيقة) أي عند المصنف والسلف بخلاف السكاكي

(فصل في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز) *

(قوله على سبيل الاشتراك) فيكون حقيقة في كل (قوله أو التشابه) أي مشابهة الكلمة
التي تغير اعرابها للكلمة المستعملة في غير معناها الاصل فيكون اطلاق المجاز على هذه
الكلمة مجازا اه سم (قوله بحذف اللفظ أو زيادة اللفظ) خرج بهذا القيد تغير حكم اعراب
غير في جاء في القوم غير زيد فان حكم اعرابه كان الرفع على الوصفية فتغير الى النصب على
الاستثناء لكن لا بحذف اللفظ أو زيادته بل لنقل غير عن الوصفية الى كونه أداة استثناء
لكنه يخرج عن التعريف ما ينبغي أن يكون مجازا وهو حلة حذف ماضيف اليها أو قيمت
مقامه نحو ما رأيت مذكرا فانه في تقدير مذكر زمان سافر الا أن يقول قوله كلمة بعماء أعم
من الكلمة حقيقة أو حكما ويدخل فيه ما ليس بمجاز نحو وانما زيد قائم فانه تغير حكم اعراب
زيد بزيادة ما لا يضافه وان زيد قائم فانه تغير اعراب زيد عن النصب الى الرفع

بل هي حقيقة فحسن تابع لحسن
متبوعها

(فصل) *

في بيان معنى آخر يطلق عليه
لفظ المجاز على سبيل الاشتراك
أو التشابه

(وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم
اعرابها) أي حكمها الذي هو

الاعراب على أن الاضافة للبيان
أي تغير اعرابها من نوع الى نوع

آخر (بحذف اللفظ أو زيادة اللفظ)

فالأول (كقوله تعالى وجاء ربك
واسئل القرينة) الثاني مثل

يحذف إحدى نوني أن وغير ذلك فالصحيح كلمة تغير حكم اعرابها الاصل الى غيره أى الى غير
الاصلى فان ربك في وجاء ربك تغير حكم اعرابه الاصل الى اعرابه الذى يقتضيه بالاصالة
لا بتبعية شئ وهو الجرف في المضاف اليه الى غير الاصل الذى حصل بمتابعة أمر آخر كالرفع
الذى حصل فيه بفرعية مضافه المحذوف نيابة له وليس ما غير اليه الاعراب الاصل في
الامثلة المذكورة الى غير الاصل بل الى أصلى آخر وكذلك يدخل فيه نحو ليس زيد بنسب
وما زيد بقاء ثم مع أن المفتاح صرح بأنهم ما يسايجازين وزاد قيد آخر لاجتماعهم بأن قال
أو زيادة لفظ مستغنى عنه استغناء واضحاً نحو كفى بالله وبحسبك زيد بخلاف ليس زيد
بقائه وما زيد بقاء ثم وفسر شارحوا المفتاح الاستغناء الواضح بما يظهر لزيادته فائدة أصلاً
وزيادة الباء في النفي لتأكيد النفي اه أطول (وأقول) يخرج عن التعريف أيضاً نحو
قطعت أيدي القرية فان القرية اعرابها لم يتغير مع أنها من مجاز الحذف إذا لوحظ المضاف
المحذوف فتدبر ثم رأيت ما يأتي عن سم من أن مثل هذا لا يكون من مجاز الحذف مخالفاً
في ذلك لما يأتي عن النجدي الموافق لما قلنا (قوله أى جاء أمر ربك لاستحالة المجى على الله
تعالى) فيه أمران الأول أن المقصود بهذا الدليل نفي ما هو الظاهر من العبارة لا إثبات
أنه من قبيل الحذف وأن المراد أمره لانه لا يثبت له جواز أن يكون هذا الاسناد من قبيل
الاسناد العقلي فالخاصل أن هذا الظاهر ممنوع ثم بعد الصرف عنه لا متناعه يحتمل الحمل على
أمر ومنها حذف المضاف والتثنية باعتبار هذا الوجه والثاني أنه قد يقال مجى الأمر
أيضا مستحيل ويجب أن له في نفسه معنى مجازياً كبلوغه المخاطبين بل قد يدعى أنه حقيقة
عرفية لأن المتبادر عرفاً من قولنا جاء أمر السلطان بكذا بلوغ أمره اليه بخلاف الذات
العينية لا يظهر وصفها بنفسها بالمجى ولو على وجه مجازي بل مهم ما نسب لها رجوع الى
ما يتعلق بها كرسولها أما الأمر فانه يوصف بنفسه بنفس المجى ولو بمعنى تجوزي كبلوغه
اليه اه سم (قوله للقطع بأن المقصود الخ) اذ ليس المقام مقام تذكير المخاطب وجعله
معتبراً بفناء أهل القرية حتى يقال أسأل القرية وقل لها ما صنع أهلك كما يقال سل
الارض من شئ أنهارك فانه لا يحذف في أمثال هذا المقام المضاف على ما صرح به الشيخ
عبد القاهر وسر ذلك أن التصرف هنا في السؤال والتقصيد من الأمر بالسؤال الأمر
بالتأمل في القرية الخالية عن أهلها والاعتبار بهما والتذكير لما آل ما يتعلق به المخاطب
من المنازل والمآرب اه أطول وكتب أيضاً قوله للقطع بأن المقصود الخ لم يقل للقطع
باستحالة سؤالها لعدم صحة ذلك لا مكان سؤالها بالحكمة أو بعد خلق الله الادراك فيها
لكونه خلاف المقصود قطعاً فلا بد من الصرف عن الظاهر ولذلك وجوه منها تقدير
المضاف وعليه التثنية فقوله للقطع الخ استدلال على الصرف عن الظاهر لا على
خصوص تقدير المضاف كذا في سم (قوله لم يكن من هذا القبيل) بل من الجواز للقوى
(قوله والحكم الاصل في مثله هو النصب لانه خبر ليس) فان قلت اذا كان مثله خبر ليس

(قوله تعالى ليس كمثله شئ
أى) جاء (أمر ربك) لاستحالة
المجى على الله تعالى (و) استعمل
(أهل القرية) للقطع بأن المقصود
هنا سؤال أهل القرية وان جعلت
القرية مجازاً عن أهلها لم يكن
من هذا القبيل (وليس مثله شئ)
لان المقصود نفي أن يكون شئ
مثل الله تعالى لانى أن يكون
شئ مثل مثله فالحكم
الاصلى لربك والقرية هو الجزر
وقد تغير في الاقل الى الرفع وفي
الثاني الى النصب بسبب حذف
المضاف والحكم الاصل في مثله
هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير
الى الجزر

ولاشك ان اسمه شيء لزم ان يكون ما هو في موضع المبتدأ مذكورة وما وقع في موقع الخبر
معرفة وهو باطل بالاتفاق كما سلف في المتن الاول قلت كلمة مثل لغاية توعلمها في الابهام
لا تعترف فلا محذور اه فترى (قوله بسبب زيادة الكاف) وقيل الزائد مثل لان الزيادة
نشأت منه ورجح الاول بأن الحكم بزيادة الحرف أنسب وبأن القول بزيادة مثل يؤدي
الى دخول الكاف على الضمير والى الحاجة الى تقدير متعلق للجواز فاده في الاطول (قوله
وظاهر عبارة المفتاح الخ) حيث قال في قوله تعالى وجاء بك الحكم الاصل في الكلام
ربك هو الجز وأما الرفع فجواز وصرح أيضا بأن النصب في القرية من قوله تعالى واسئل
القرية والجز في كونه مجازا وإنما قال ظاهر عبارة المفتاح لا مكان تأويل الرفع بالرفع
من حيث هو مرفوع وهكذا وأن يقال المراد ان الرفع حكم مجازي لكلمة ربك بمنزلة
المعنى المجازي في المجاز المعنوي كما ان الجز حكم لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك ويدل على
التأويل سياق كلام السكاكي كما يظهر لمن ينظر فيه وفي شروحه اه فترى (قوله وما ذكره
المصنف أقرب) لان ما يفهم من المفتاح لا يتم في المجاز بالزيادة فهو ليس بكلمة اذ لم يتعد فيه
الجز عن عمله اذ لا محل للجز في التركيب فاده في الاطول قال الفترى يشعر هذا بالتسام في
المجاز بالحذف مطلقا مع انه غير ظاهر في نحو أعجبني سؤال القرية الا أن يقال هذا الجز هو
الجز الذي كان في المضاف المحذوف لاجره الاصل ولا يخفى أنه تعسف اه لمخصا قال سم
أقول قوله ولا يخفى أنه تعسف ريده ما في بعض نسخ المطول حيث قال فان كان الحذف أو
الزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما رتب قوله تعالى أو كصيب من السماء أي كمثل
ذو صيب وقوله فبما رحمة من الله أي فبرحمة فالكلمة لا توصف بالمجاز اه (قوله لان الله
تعالى موجود) أي ولا يمكن نفي الوجود اه سم (قوله فاذا نفي الخ) ايضاحه ما في المطول
من أنه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي المزمع كما نقول ليس لآخي زيد أخ
وأخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لآخي زيد من أخ هو زيد فثبت هذا اللازم والمراد
نفي ملزومه أي ليس لزيد أخ اذ لو كان له أخ لكان لذلك الاخ أخ هو زيد فكذا ثبت أن
يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ
التقدير أنه موجود اه (قوله نفسا للملزم) هو أخو زيد وقوله بنفي لازمه هو أخ الاخ
وكتب أيضا قوله نفسا للملزم بنفي لازمه أي ونفي الملزم لازم النفي لازمه فقد أدى باللفظ
لازم معناه فصدق حد الكتاب اه سم

(الكافية)

(قوله مصدر كُتِبَ بكذا) والمضارع على هذا كُتِيَ فهو كرمي يرمي وقوله وكنوت
والمضارع أ كنو فهو على هذا كدعا يدعو (قوله لفظا يريد به الخ) جرى على
أن الكنية واسطة بين الحقيقة والمجاز * واعلم أن لهم في اللفظ الكافي طريقتين
الاولى أنه مستعمل في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وعليها كلام

المصنف

بسبب زيادة الكاف فكما
وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها
عن معناها الاصل كذلك وصفت
به باعتبار نقلها عن اعرابها
الاصلي وظاهر عبارة المفتاح أن
الموصوف بهذا النوع من المجاز
هو نفس الاعراب وما ذكره
المصنف أقرب والقول بزيادة
الكاف في قوله تعالى ليس كلمة شيء
أخذ بالنظر ويحتمل أن لا تكون
زائدة بل تكون نفسا للمثل بطريق
الكناية التي هي أبلغ لان الله
تعالى موجود فاذا نفي مثل مثله
لزم نفي مثله ضرورة انه لو كان له
مثل لكان هو أعني الله تعالى مثل
مثله فلم يصح نفي مثل مثله كما نقول
ليس لآخي زيد أخ أي ليس لزيد أخ
نفي للملزم بنفي لازمه والله أعلم

(الكافية)

في اللغة مصدر كُتِبَ بكذا عن
كذا وكنوت اذا تركت التصريح
به وفي الاصطلاح (اللفظا يريد به
لازم معناه مع جواز ارادته

الصنف الثاني أنه مستعمل في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل ليقول منه
 الى غير الموضوع له المقصود بحيث يكون غير الموضوع له متعلق الاثبات والنسقي
 ومرجع الصدق والكذب فيصح الكلام وان فقد المعنى الحقيقي بل وان استحالة
 كماله في قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه وقوله الرحمن على العرش استوى
 فامثال ذلك كتابات عند المحققين من غير لزوم ككذب لان استعمال اللفظ في معناه
 الحقيقي وطلب دلالة عليه انما هو لقصد الانتقال منه الى اللازم واختار هذه الطريقة
 في التلويح قال وحينئذ لا حاجة الى ما قيل ان الكتابة مستعملة في المعنى الثاني لكن مع
 جواز ارادة المعنى الاول ولو في محل آخر وباستعمال آخر بخلاف الجواز فانه مشروط
 بالقرينة المانعة اه قال في الاطول ولما بحت ذكره لك فانه معجب لا ولي الا لباب وهو انه
 يمكن أن يجعل الكتابة كلها حقائق صرفة ويكون قصدا ما يجعل معنى كائنا من قبيل
 قصد النتيجة بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الرماد حقيقة صرفة ذكرت دليلا
 على أنه مضاف فيكون التقدير فهو مضاف ولا يكون هنالك استعمال كثير الرماد
 في المضاف اه (قوله معه) فائدة التنبيه على أن ارادة اللازم أصل و ارادة المعنى
 بتعبية ارادة اللازم وليتقل منه الى اللازم كما يفهم من قولنا جاف زيد مع عمر وول هذا يقال
 جاف فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه والامير مع هو الجمع بين المعنى ولازمه على وجه
 يكونان مقصودين استقالاتا لا على وجه يكون أحدهما تابعا للآخر ووسيلة الى قصده
 وفهمه لكن يرد أن استعماله مع في قوله مع جواز ليس كما ينبغي لان ارادة لازم المعنى ليس
 تابعا لجواز ارادته معه الا أن يقال ان مع تدخل على المتبوع من المشاركون وجواز
 ارادة معناه مع لازمه لم يشارك اللازم في الارادة فتأمل اه أطول وقال سم مانصه
 أقول لا يشكل ارادة المعنيين في الكتابة بجمع استعمال اللفظ في حقيقةه وبجوازه عند هؤلاء
 لان محل ذلك اذا استعمل فيهما على أن كلامه مقصود لذاته وما هنا أحدهما مقصود بتعاش
 قال قال في التلويح فان قيل اللفظ في مجموع المعنى الحقيقي والمجازي مجازا والمجاز مشروط
 بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فيكون الموضوع له مراد وغير مراد وهذا
 محال قلنا الموضوع له هو المعنى الحقيقي وحده فوجب قرينة على أنه وحده ليس بمراد
 وهي لا تنافي كونه داخل تحت المراد اه (قوله المراد به طول القامة) سياتي جعله
 ملازوما لمناسبة كلام السكاكي الآتي في الفرق وهو صحيح لان كل لازم ملازم قائل اه سم
 قال ليس وفي قوله لان كل لازم ملازم نظر لان اللازم قد يكون أعم اه (قوله فظهر الخ) قال
 في الاطول وقد أشار الى فائدة قوله مع جواز ارادته معه وهي اخراج المجاز عن التعريف
 بقوله فظهر الخ الا أنه لم يقل نفى جبه المجاز مع أنه أخصر وأوضح في المقصود ليكون مع
 الإشارة الى هذه الفائدة تنبيه على أن العمد في الفرق بين الكتابة والمجاز هو هذا الذي
 هو الوجه الاول للفرق الذي ذكره السكاكي والوجه الثاني من الفرق الذي ذكره المشار

معه أي ارادة ذلك المعنى مع لازمه
 كلفظ طويل التجاد المراد به طول
 القامة مع جواز أن يراد حقيقة
 طول التجاد أيضا (فظهر أنها
 تخالف المجاز من جهة ارادة
 المعنى) الحقيقي

إليه بقول المصنف وقرئ بأن الانتقال فيه من اللازم الخ ليس بشئ اه مع بعض تلخيص
 (قوله مع ارادة لازمه) أقول هذا القيد انما يكون فصلا لاخراج المجاز عن عند من يمنع
 الجمع بين الحقيقة والمجاز والمصنف منهم اه سم (قوله فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى
 الحقيقي) وان وجب فيه كالكناية تصورا المعنى الحقيقي لينقل منه الى المعنى المجازي المستعمل
 على المناسبة المصححة للاستعمال (قوله معناه من جهة الخ) قال في الاطول ومعنى قوله
 تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي أن ارادة المعنى الحقيقي فارق بينهما فانها
 جائزة في الكناية كما ذكره في التعريف وممنوعة في المجاز كما دل عليه تعريف المجاز وحينئذ
 لا يتجه الاعتراض بمناقاة كلامه للتعريف وبأن الكناية كثيرا ما تتناول عن ارادة المعنى
 الحقيقي ولا حاجة الى تقدير الجواز كما ذهب اليه الشارح اه ملخصا (قوله وجبان
 الكلب) أي عن الهرير لكثرة الضيقان (قوله ومهزول الفصيل) لكثرة حلب أمه
 للضيقان (قوله وان لم يكن له نجاد) بحث فيه في الاطول بأن انتفاء النجاد قرينة مانعة
 عن ارادته اه وفي سم قيل سبق أن المحققين جوزوا استعمال المعنى الحقيقي في الكناية
 وحينئذ لا يعلم الفرق بينهما وبين المجاز فان استعمال المعنى الحقيقي من أقوى قرائن المجاز
 فاذا جوز ذلك في المجاز ولم يجعل مانعة من ارادة المعنى الحقيقي لم تميز الكناية عن المجاز
 في صورة استعمال المعنى الحقيقي نحو نطق الحمار بكذا ويمكن أن يجاب بصحة ارادة المعنى
 الحقيقي لو كان ممكنا بحيث يكون مناط الاثبات والنفي أيضا في الكناية دون المجاز
 فليتأمل اه ملخصا وفي سم أيضا قوله وان لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل أو ودأنه
 اذا لم يكن له ما ذكر لم تكن ارادة المعنى الحقيقي جائزة في هذا الاستعمال فلم تكن كناية بل
 مجازا وأجيب بالمتنع بل هي جائزة ولو استعمل المعنى الحقيقي لقصد الانتقال الى اللازم
 كما مر عن التلويع ورد بأن ما في التلويع مقرر على أن الكناية مستعملة في معناها الحقيقي
 لقصد الانتقال وكلامنا هنا مبني على أنها مستعملة في المعنى المجازي فلا حاجة لارادة
 المعنى الحقيقي للانتقال منه بعد كون اللفظ مستعملا في المعنى المجازي الذي هو المستعمل
 اليه فاذا كان منقيا لم تجز ارادته لانها انما تجوز اذا كان وسيلة للانتقال ومع استعمال
 اللفظ في المعنى المجازي لا معنى للتوسل الا أن يقال لا مانع من أن يراد باللفظ كلا المعنيين
 المجازي على أنه المقصود والحقيقي للانتقال منه فقوله الا فيمكن قد يمنع ذلك الخ محمول
 على ما اذا كان المعنى الحقيقي مقصودا بالنفي والاثبات اما اذا قصد الانتقال منه فلا يمنع
 فليتأمل اه ملخصا (قوله هو ان الكناية من حيث الخ) اعترضه في الاطول بأنه يوجب
 الدور في تعريف الكناية (قوله لكن قد يمنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة)
 أي وان جاز من حيث انها كناية بمعنى أن كونها كناية لا ينافي ارادة المعنى الحقيقي وان
 منعها بخصوص المادة فمعرفة الكناية صادق على هذه الصورة أيضا (قوله اذا نفوه)
 أي المثل (قوله اترابه) جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق أي اقرانه في السن بأن يكون

(مع ارادة لازمه) كما ارادة طول
 النجاد مع ارادة طول التامة بخلاف
 المجاز فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى
 الحقيقي للزوم الترتيب المانعة
 عن ارادة المعنى الحقيقي وقوله من
 جهة ارادة المعنى معناه من جهة
 جواز ارادة المعنى لموافق ما ذكره
 في تعريف الكناية ولأن الكناية
 كثيرا ما تتناول عن ارادة المعنى
 الحقيقي للضع بصحة قولنا فلان
 طويل النجاد وجبان الكلب
 ومهزول الفصيل وان لم يكن له
 نجاد ولا كلب ولا فصيل ومثل
 هذا في الكلام أكثر من ان يحصى
 وههنا بحث لا بد من التنبيه له
 وهو أن المراد بجواز ارادة المعنى
 الحقيقي في الكناية هو أن الكناية
 من حيث انها كناية لا ينافي ذلك
 كما أن المجاز ينافيه لكن قد يمنع
 ذلك في الكناية بواسطة خصوص
 المادة كما ذكر صاحب الكشف
 في قوله تعالى ليس كمثل شيء أنه
 من باب الكناية كفي قولهم مثلك
 لا يخل لانهم اذا نفوه عن بمثاله
 وعمن يكون على أخصر أوصافه
 فقد نفوه عنه كما يقولون بافت

أترابه

يريدون بلوغه فقولنا ليس كائنه شيء وقولنا ليس كشيء عبارتان معتقتان ٣٠٣ على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته

لا فرق بينهما الا ما تعطيه الكناية
من المبالغة ولا يخفى ههنا امتناع
ارادة الحقيقة وهو نفي المماثلة
عن هو مماثل له وعلى أخص
أوصافه (و الفرق) بين الكناية
والجهاز (بان الانتقال فيها) أي
في الكناية (من اللازم) الى الملزوم
كالانتقال من طول النجد الى
طول القامة (وفيه) أي في الجهاز
الانتقال (من الملزوم) الى اللازم
كالانتقال من الغيث الى النبات
ومن الاسد الى الشجاع (وردد)
هذا الفرق (بأن اللازم ما لم يكن
ملزوما) بنفسه أو بانضمام قرينة
اليه (لم ينتقل منه) الى الملزوم لأن
اللازم من حيث انه لازم يجوز أن
يكون أعظم ولا دلالة للعام على
الخاص (وحينئذ) أي اذا كان
اللازم ملزوما (يكون الانتقال
من الملزوم) الى اللازم كما في الجهاز
فلا يتحقق الفرق والسكاكي أيضا
معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوما
امتنع الانتقال منه وما يقال ان
مراده أن لزوم من الطرفين من
خواص الكناية دون الجهاز أو شرط
لهادونه فما لا دليل عليه وقد يجاب
بأن مراده باللازم ما يكون وجوده
على سبيل التبعية كطول النجد
التابع لطول القامة ولهذا يجوز
كون اللازم أخص كالغيث
بالفعل لأن انسان فالكناية أن يذكر
من المتلازمين ما هو تابع ورديف
ويراد به ما هو متبوع ومردوف والجهاز بالعكس وفيه ثقل

ابتداء ولادة الجميع زمانه واحد اه سم (قوله يريدون بلوغه) فانه يلزم من بلوغ اترابه
بالسن بلوغه بالسن اه سم (قوله معتقتان) أي واردتان (قوله ولا يخفى ههنا امتناع
ارادة الحقيقة) لاستحالة ثبوت مماثلة اه سم (قوله و الفرق) لم ينسبه الى السكاكي مع أنه
ذكره في كتابه لانه لا يخصه كما صرح به في الايضاح اه أطول (قوله كالانتقال من طول
النجد الى) ما ذكره هنا من كون طول النجد لازما وطول القامة ملزوما عكس مقالة
في شرح التعريف السابق ولا تنافي لأن كلاً لازم وملزوم اه سم (قوله ومن الاسد
الى الشجاع) عذا لا يظهر لأن الاسد ليس ملزوما للرجل الشجاع وكذا كثير من المجازات
المرسلة ولو جلت ملزومات بالقرينة فالكناية أيضا ملزومة بالقرينة كذا في الاطول
(قوله لم ينتقل منه الى الملزوم لأن اللازم الخ) فيه أنه ان عرف علاقة اللازم بين اللازم
والملزوم ينتقل منه اليه لا محالة وان لم تعرف لا ينتقل من الملزوم أيضا اه أطول (قوله
معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوما الخ) ملزومية اللازم بأن يكون أخص أو مساوياً فان
قلت ان اللازم كيف يكون أخص والعاقبة يوجد بدون الخاص فيلزم وجود الملزوم بدون
اللازم قلت أراد باللازم التابع الرديف كطول النجد التابع لطول القامة اه أطول
وقال السعيد في شرح المفتاح او ادباللازم التابع والرديف كما مر ثم ان الانتقال من
اللازم الى الملزوم يحتاج الى جعله مساوياً للزومة أو أخص منه اه وكتب عليه سم
مانعه قوله مساوياً للزومة أو أخص هلا استغنى عن ذلك لأن الاعم في الجملة بعيد فليستأمل
اه (قوله من خواص الكناية دون الجهاز) أي فالانتقال فيها أخص من الملزوم (قوله
فما لا دليل عليه) اظاهر أن المراد لا دليل عليه من حيث صحته في نفسه لا من حيث كونه
مراده مع صحته في نفسه تأمل اه سم (قوله ما يكون وجوده على سبيل التبعية) أي
واللازم بهذا المعنى ملزوم فالانتقال منه بمنزلة الانتقال من الملزوم اه سم (قوله ولهذا
جوز كون اللازم أخص) أي كون المراد باللازم ما ذكره لا ما هو المتعارف اذ ذلك
لا يكون أخص والالكان الملزوم أعظم فيوجد بدون اللازم وهو متنع اه يس وكتب أيضا
قوله ولهذا يجوز كون اللازم أخص مع ان اللازم بغير هذا المعنى لا يكون أخص وانما
يكون مساوياً أو أعظم اه سم (قوله فالكناية ان يذكر من المتلازمين الخ) اشارة الى أنه
وان آل الامر الى ان الانتقال في الكناية أخص من الملزوم لأن ذلك التابع والرديف
ملزوم لأن الفرق مع ذلك حاصل بينهما وهو أن الانتقال في الكناية باعتبار كون المنتقل
منه لازماً وان كان ملزوماً أيضاً وهو في الجهاز على العكس اه سم (قوله وفيه نظر) قال
في المطول لأن الجهاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبات واستعمال
النبات في الغيث اه وقد يقال انه بحسب الحقيقة والاعتبار بخلاف كما مر في اعتبار
العلاقين في الفرق بين الجهاز المرسل والاستعارة في لفظ واحد فاذا أطلق النبات على
الغيث من حيث انه لازم لامن حيث انه رديف وتابع فهو بهذا الاعتبار جهاز مرسل

ولا يخفى عليك أن ليس المراد بالزوم ههنا امتناع الانتقال (وهي) أي الكناية (ثلاثة أقسام الأولى) تأنيها باعتبار كونها عبارة عن الكناية (المطلوب بهما غير صفة ولا نسبة فنها) أي من الأولى (ماهي معنى واحد) مثل أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بوصف معين فتم ذلك الصفة ليتوصل به إلى ذلك الموصوف (كقوله) الضاربين بكل أبيض مخدّم والطاعنين بجامع الاضغان) المخدّم الطاعن والضغن الحقد وجماع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب (ومنها ما هي مجموع معان) بأن تؤخذ صفة فتضم إلى لازم آخر وآخر لتصبح جملة مختصة بوصف فيتوصل بذلك إليه (كقولنا) كناية عن الإنسان حتى مستوى القامة عريض الاظفار) وتسمى هذه خاصة مركبة (وشرطهما) أي شرط هاتين الكنايتين (الاختصاص بالمكنى عنه) ليحصل الانتقال وجعل السكاكي الأولى منهما أعنى ما هي معنى واحد قريبة بمعنى سهولة المأخذ والانتقال فيها البساطة واستغنائها عن ضم لازم إلى آخر وتلفيق بينهما والدانية بعيدة بخلاف ذلك وهذه غير البعيدة بالمعنى الذي سيجي (الثانية) من أقسام الكناية

اطلاقا للالزام على الملزوم وإذا أطلق على الغيث من حيث هو رديفه وتابعه كان من هذه الجملة كناية فلا إشكال اه سم وقال في موضع آخر يجاب بأن الانتقال وإن كان فيه أيضا أي في الجازم من اللازم لكن باعتبار كونه ملزوما اه قائل وكتب أيضا قوله وفيه نظر حاصله منع كون الانتقال في الجازم من المتبوع دائما ذر بما يتجوز بالنسبة عن الغيث ويمكن دفعه بأن ذلك الفرق مبني على أن الموضوع له مراد أبدا في الكناية لكن لينقل منه إلى ملزومه فالموضوع له في الكناية تابع في الإرادة والانتقال من التابع في الإرادة إلى المتبوع وفي الجازم الانتقال من الموضوع له الذي هو المتبوع المحض للمعنى المجازي لأنه الأصل بالنسبة إلى الخارج ولم تعرضه التبعية بحسب الإرادة ولو بني الكلام على جواز إرادة الموضوع له في الكناية يكون الفرق بينهما في الجملة اه أطول (قوله أن ليس المراد بالزوم ههنا الخ) بل معنى اللزوم ههنا الانتقال في الجملة سواء كان بناء على لزوم عقلي أو عادي أو اعتقادي أو أدعائي اه سم (قوله باعتبار كونها الخ) وقال في الأطول الأولى أي القسم الأول وتأنيثه باعتبار الخبر لأنه الكناية المطلوب بها الخ اه (قوله غير صفة ولا نسبة) كني بغير صفة ولا نسبة عن الموصوف فمكانة قال المطلوب به الموصوف كما في عبارة المفتاح لتظهر مقابلة هذا القسم بالقسمين الآخرين كذا في الأطول (قوله ولا نسبة) أي نسبة صفة إلى موصوف (قوله اختصاص بموصوف) المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كالواجب والقديم وغير الحقيقي كما إذا اشتهر زيد بالضيفية مثلا وصار تاما فيه بحيث لا يعتد بضيفية غيره اه سم (قوله بكل أبيض) أي سيف أبيض (قوله مخدّم) بالهاء المعجمة الساكنة والذال المعجمة المفتوحة اه سم (قوله بأن تؤخذ صفة) لم عبر بالصفة دون اللازم ولم عبر فيما بعدهم بالالزام دون الصفة اه سم (قوله لتصبح جملة مختصة) أي لا كل واحد كما في المثال فإن الحى لا يختص بالإنسان وكذا أطول القامة لوجوده في النخل ونحوه وكذلك عرض الاظفار لوجوده في الفرس ونحوه (قوله حتى) بدل أو بيان من قولنا بمعنى مقولنا وكناية حال منه اه حفيد (قوله ويسمى) أي في اصطلاح العلوم العقلية اه سم (قوله مركبة) كما يسمى الذي قبلها خاصة بسيطة اه سم (قوله وشرطهما الاختصاص بالمكنى عنه) اعترض بأنه مستدرك لأن الكناية الانتقال فيها من الملزوم والملزوم مختص قطعا بالمكنى عنه اه سم وفي الأطول من البين أن تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الأقسام الثلاثة من غير تخصيص اه (قوله الاختصاص) المراد بالاختصاص ما هو أعم من الحقيقي والحكمي كما مر (قوله ليحصل الانتقال) أي منهما إلى المكنى عنه (قوله بمعنى سهولة المأخذ) دفع الشارح بقوله بمعنى سهولة المأخذ وقوله وهذه غير البعيدة بالمعنى الذي سيجي تنظير المصنف في جعل السكاكي المذكور الذي وجهه الشارح في المطول بأن السكاكي فسر القرينة بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة والكناية

(المطلوب به اضافة) من الصفات كالجلود والكرم ونحو ذلك وهي ضربان قرينة وبعيدة (فان لم يكن الانتقال) من الكناية الى المطلوب (بواسطة قرينة) والقرينة قسمان (واحدة) يحصل الانتقال منها باسمه وله (كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل التجاد والاولى) أى طويل نجاده كناية (ساذجة) لا يشوبها شيء من التصريح (وفي الثانية) أى طويل التجاد (تصريح ما تضمن الصفة) أى طويل (الضمير) الرجوع الى الموصوف ضرورة (٣٠٥) احتياجا الى صرفه مع مسند اليه فيشقل على نوع تصريح بثبوت الطول له

والدليل على تضمنه الضمير انك تقول هند طويل التجاد والزيدان طويل التجاد والزيدون طوال التجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة اليته لاسنادها الى ضمير الموصوف بخلاف هند طويل نجادهما والزيدان طويل التجادهم وانما جعلنا الصفة المضافة كناية مشبهة على نوع تصريح ولم نجعلها تصريحاً للقطع بأن الصفة في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير رعاية لاهر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول صرفوعها (أو خفية) عطف على واضحة وخناؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية (كقولهم كناية عن الابله عريض القفا) فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على البلاهة فهو لزومها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد وليس الخفاء بسبب كثرة الوسائط والانتقالات حتى تكون بعيدة (وان كان) الانتقال من الكناية

الى معنى واحد والى هو مجموع معان خاليتان عن الوسطة وحاصل الدفع أن القرب والتباعد هنا معنى آخر اه سم (قوله المطلوب به اضافة) بمعنى ما قام بالغير والممكن عنها في طويل التجاد عند التحقيق طول القامة لا طويل القامة وكلام المصنف حيث قال كقولهم كناية عن طول القامة مشعر بحمل الصفة على هذا المعنى فلا يتجه أنه ان أريد بالصفة ما قام بالغير يخرج طويل التجاد وان أريد به طول الصفة المنسوبة بمادل على ذات مهمة باعتبارها معنى معين يخرج نحو أعجبني طول نجاد فلان فانه كناية عن طول قامته لا عن طويل القامة اه أطول (قوله رهي ضربان) مثل يجريان في القسم الاول اه سم أقول في الاطول بعد تقسيم الثانية الى قرينة وبعيدة وتقسيم القرينة الى الواضحة والخفية مانصه ومن البين جريان هذين التقسيمين في القسم الاول من الكناية وكانهما أهملاه لانه لم يردم الاطلاع على أمثلته ما في كلام البلغاء اه (قوله لتضمن الصفة أى طويل الضمير) وأما الضمير في نجاده فليس في نفس الصفة اه سم (قوله أى طويل) فالصفة في هذه العبارة بمعنى مادل على ذات مهمة باعتبار معنى معين (قوله فيشقل على نوع تصريح بثبوت الطول) أى وفي ذلك تصريح بما بالممكن عنه وهو طول القامة اه سم (قوله أو خفية) لا يخفى ان الساذجة والمشوبة بالتصريح جاريتان فيه نحو عريض قناه وعريض القفا اه أطول (قوله عريض القفا) فان قلت الانتقال من عرض القفا الى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء عليهم باواسطة أنه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة تورث غلبة البرودة والنسيان فلا وجه لاعتدال هذا المثال مما الانتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه أهل العرف بل ينتقلون منه أولا الى تلك البلاهة فلا محذور اه فترى (قوله وعظم الرأس بالافراط) ادراج لتأيد زائدة على شرح المثال (قوله بالافراط) انما قال بالافراط لان عظم الرأس واستواءه ما لم يفرط دليل على عظم الهمة وحسن التفهم ولذا وصفت بنت أبي هالة النبي صلى الله عليه وسلم بأنه كان عظيم الهامة اه فترى (قوله نوع خفاء) كان ذلك بالنظر الى الاصل والافاستلزامه لها في عرفنا أظهر من أن يخفى نعم سبب كون البلاهة لازمة له في الخارج خفي اه حفيد (قوله فانه ينتقل الخ) في المتشاح أنه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة الجمر ومنها الى كثرة الاحراق فتكون الوسائط نجسا وعلى ما ذكره المصنف تكون أربعاه اه سم (قوله أى من كثرة الاحراق) وكذا كل ضمير يأتي فهو راجع الى كثرة قبله (قوله وهو المضاف) أى مضافية المضاف بدليل أن الكلام

٣٩ يد ني الى المطلوب به ا (بواسطة بعيدة كقولهم كثرة الرماد كناية عن المضاف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها) أى من كثرة الاحراق (الى كثرة الطبايع ومنها الى كثرة الامانة) جمع آكل (ومنها الى كثرة الضميفان) بكسر الصاد جمع ضيف (ومنها الى المقصود) وهو المضاف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضروفا وخفاء

(الثالثة) من أقسام الكناية

(المطلوب بها نسبة) أي إثبات أمر لا مر أو نفيه عنه وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام

(كقوله إن السماحة را مرواة)

هي كمال الرجولية (والندى)

في قبة ضربت على ابن الحشر

فانه أراد أن يثبت اختصاص

ابن الحشر بهذه الصفات (أي

ثبوتها) (له فترك التصريح)

بالاختصاص بها (بأن يقول انه

مختص بها أو نحوه) مجرور عطف

على أن يقول أو منصوب عطف

على أنه مختص بها مثل أن يقول

سماحة ابن الحشر أو السماحة

لابن الحشر أو سمح ابن الحشر

أو حصلت السماحة له أو ابن

الحشر سمح كذا في المفتاح وبه

يعرف ان ليس المراد بالاختصاص

ههنا الحصر (إلى الكناية) أي ترك

التصريح ومال إلى الكناية

(بأن جعلها) أي تلك الصفات

(في قبة) تبينها على أن عملها

ذوقية وهي تكون فوق الخيمة

تخذيها الرؤساء (مضروبة

عليه) أي على ابن الحشر

فأفاد إثبات الصفات المذكورة

له لانه إذا ثبت الأمر في مكان

الرجل وحيزه فقد أثبت له

(ونحوه) أي مثل البيت

المذكور في كون الكناية للنسبة

الصفة إلى الموصوف بأن تجعل

فيما يحيط به ويشتمل عليه (قواهم

في المطلوب بها صفة) (قوله الثالثة المطلوب بها نسبة) سواء كان طرفا النسبة مذكورين صريحين فتنفرد الكناية في النسبة أو أحدهما مذكور صريحا والآخر كناية فتجتمع الكناية في النسبة مع الكناية عن الموصوف أو الصفة أو كلاهما مذكورين كناية فتجتمع الأقسام الثلاثة اه أطول وراجع (قوله وهو) أي لا الحصر وقوله في هذا المقام أي القسم الثالث من الكناية في هذا الكتاب كقوله أن يثبت اختصاص الخ وفي غيره كقول المفتاح المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف اه سم ملخصا (قوله إن السماحة) أي الكرم لا الجود لئلا يكون الندى تطويلا فانه الجود اه أطول وقال الحفيد السماحة بمعنى الندى أي الجود ثم نقل عن الحكيم الطوسي أن السماحة بذل شئ عن طيب النفس مع أنه ليس بذله واجبا والندى سهولة الاتفاق للمال الكثير في أمور جليلة النفع للعامة على وجه تقتضيه المصلحة والمرواة حصول رغبة صادقة في التحلي بالأفادة وبذل ما لا بد وأزيد اه (قوله هي كمال الرجولية) بفتح الراء وضعها كافي القاموس وكتب أيضا مانصه يتبادر أن الرجولية لا تثبت للمرأة فيسلم أن لا تثبت لها المرواة والوجه ثبوتها لها أيضا ولهذا يقال رجل ورجلة أفاده سم ويمكن الجواب بأن المراد بالرجولية الانسانية وكتب أيضا قوله هي كمال الرجولية وذ كرجه ورافقه اه الشافعية أن المرواة السير بسير أمثاله في زمانه ومكانه اه حفيد (قوله أي ثبوتها) تفسير للاختصاص قال في الاطول وجهه ارادة الثبوت بالاختصاص أن الاختصاص هو الثبوت لشيء والنسبة عن غيره فأريد هنا بعض معناه ثم قال بقي هنا أنه اذا جعل الاختصاص بمعنى ثبوت الصفات له صار قوله فانه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشر بهذه الصفات بمنزلة أن يقال أراد أن يثبت ثبوت هذه الصفات له ولا يخفى سماحة والعبارة الصحيحة أراد أن يثبت هذه الصفات له ولا يخفى أنه لو جهل التعريف في السماحة والمرواة والندى للجنس الاستغراق أفاد حصر هذه الصفات في ابن الحشر لا لجميع أفرادها اذا قامت به لا تقوم بغيره اذا الصفة لا تقوم بمحليين ويكون مبالغة في كمال ابن الحشر في هذه الصفات بحيث التحقت هذه الصفات في غيره بالعدم فلا يبعد أن يكون قول المصنف انه مختص بها وقوله اختصاص ابن الحشر على ظاهرهما وحينئذ يكون في البيت كناية ان احدهما جعل اثبات جميع أفراد الثلاثة له كناية عن الاختصاص وثانيهما جعل جعلها في قبة مضروبة عليه كناية عن الثبوت له اه (قوله وبه يعرف أن ليس المراد الخ) ليس استدراك قوله السابق وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام لأن المقصود الاستدلال على ان المقصود ذلك اه سم (قوله ومال إلى الكناية) فيه إشارة إلى تضمين ترك معنى مال اه سم (قوله وهي تكون فوق الخيمة) أي أكبر منها وليس المراد أنه يجعل خيمة ويجعل فوقها شئ آخر هو القبة كما قد يتوهم اه سم (قوله وتخذيها الرؤساء) يقال بيت مقعب جعل فوقه قبة اه أطول (قوله فقد أثبت له) لأن ثبوت هذا

الامر الذي هو صفة يقوم بعمل يقبلها في المكان بتبعية ثبوت محالها وهو الرجل في المكان
فقد استنفدت محلبة الرجل لذلك الامر قال في الاطول ولهذا أي لثبوت الصفات
في المكان تبعاً كان هذا من قبيل الكناية دون المجاز اذ لو امتنع ثبوت الصفات في المكان
لامتنع ارادة الحقيقة ولم يكن كناية بل مجازاً ونحن نقول لا يبعد أن كون هذه
الصفات في قبة ضربت على ابن الحشر ج كناية عن كونها عين ابن الحشر حيث جعل
في مكان ابن الحشر والمتبادر من الكون في المكان الكون بالذات ولا يكون في مكان
الرجل بالذات الانفس فكأنه قيل ابن الحشر هو السماحة والمرأة والندى اه
(قوله المجد) أي نيل الشرف والكرم ولا يكون الا بالآباء أو كرم الآباء خاصة والكرم
والحسب أعم من أن يكون من جهة الآباء ونفس الرجل اه أطول (قوله بين ثوبيه)
يريد بالثوبين الرداء والازار وكذا المراد بالبردين في قوله والكرم في برديه اه (قوله
في ساحة زيد) الساحة قدام البيت اه سم (قوله بل كائنان) وقد تجتمع الثلاثة
كقولك كثير الرماد في ساحة العالم وكفى به عن موصوفه وهو زيد مثلاً لا شتاره اه سم
(قوله في هذين القسمين) انما خصهما بالذكر لاستناع ذكر الموصوف في القسم الاول لانه
مكنى عنه اه سراجي (قوله قد يكون غير مذكور) لكن القسم الثاني حينئذ يستلزم
القسم الثالث اذ لا يتصور كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح
بالنسبة بخلاف القسم الثالث فانه لا يستلزم القسم الثاني فانه يصح الكناية عن النسبة
الى موصوف غير مذكور مع التصريح بالصفة اه أطول (قوله كما يقال الخ) هذا المثال
الذي مثل به لعدم ذكر الموصوف من الكناية عن النسبة وقوله في عرض بالضم أي
باجهة فكأنك في المثال المذكور اشرت من ناحية هي لمن سلم المسلمون من لسانه ويده
الى ناحية أخرى هي للمؤذى ومثال عدم ذكر الموصوف من الكناية عن الصفة قوله في
عرض من يعتقده حل الخبر وأنت تريد تكفيراً بالاعتراف حل الخبر تكني باعتقاده حل
الخبر المستفاد من تقديم المسند اليه الضمير عن كفره ولا ضرر في كون هذا كناية عن نسبة
الكفر له أيضاً المقرر من استلزام الكناية عن الصفة عند عدم ذكر الموصوف الكناية
عن النسبة (قوله فانه كناية الخ) لان حاصله المسلم من لا يؤذى فيكون من قبيل المنطلق زيد
فيقيد حصر المبتدأ في الخبر وقد كنى بحصره فيه عن لازمه وهو اتفاؤه عن المؤذى وهذا
من القسم الثالث لانه كنى بنسبة الاسلام الى غير المؤذى على وجه الاثبات عن نسبه الى
المؤذى على وجه النفي وهو موصوف غير مذكور اه سراجي ملخصاً قال في الاطول
فان قلت حصر المبتدأ في غير المؤذى عبارة عن ثبوت له ونفيه عن المؤذى فيكون نفي
الاسلام عن المؤذى مصرحاً قلت الحصر أهر اجبالي يلزمه تفصيل النفي بحسب المقام
فيمعوز أن يكنى بهذا الجمل عن هذا المفصل على أنه لو كان معنى الحصر الاثبات والنفي
تفصيلاً يجوز أن يكنى بالكل عن الجزء ويجعل الكل وسيلة الانتقال الى الجزء ويجعل

المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه
حيث لم يصريح بثبوت المجد
والكرم له بل كفى عن ذلك
بكونهما بين برديه وثوبيه فان
قلت ههنا قسم رابع وهو أن يكون
المطلوب به صفة ونسبة معاً
كقولنا كثير الرماد في ساحة زيد
قلت ليس هذا كناية واحدة بل
كائنان احدهما المطلوب به انفس
الصفة وهي كثرة الرماد كناية عن
المضايقة والثانية المطلوب بها
نسبة المضايقة الى زيد وهو جعلها
في ساحة لتفصيل اثباتها
(والموصوف في هذين القسمين)
يعني الثاني والثالث (قد يكون)
مذكوراً كما ترون قد يكون (غير
مذكوراً كما يقال في عرض من
يؤذى المسلم من المسلم من سلم
المسلمون من لسانه ويده) فانه كناية

الجزء مقصودا بالافادة اهـ (قوله عن نفي صفة الاسلام الخ) وهذا النفي نسبة (قوله
 وأما القسم الاول) أي من هذين القسمين اهـ سم فهو ثانی الاقسام الثلاثة (قوله وهو
 ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة وتكون النسبة مصرحاً بها) يتبادر أن هذا تفسير
 للقسم الثاني بجملة نفسه وأنه يجب فيه التصريح بالنسبة وكلام المطلق والسيد مصرح
 في عدم وجوب التصريح بها في جاتته فيعين جعل كلامه هنا على أنه إشارة الى قسم للقسم
 الثاني لا الى جملة القسم الثاني وقسمه المشار اليه هنا هو ما اذا كان الموصوف فيه
 مذكورا وحينئذ لا تستلزم الكناية عن الصفة الكناية عن النسبة لا مكان التصريح حينئذ
 بالنسبة فلا يتصور كناية عنها كقولك زيد يعتقد حصول الحركة كناية عن كفره فقد انقوت
 في هذا المثال الكناية عن الصفة عن الكناية عن النسبة وقسمه الآخر ما اذا كان
 الموصوف غير مذكورا وحينئذ تستلزم الكناية عن الصفة الكناية عن النسبة لانه اذا لم
 يكن مذكورا لم يتصور كون النسبة اليه مصرحاً بها فلا تكون الامكنة اعنادون العكس
 بل هو ان كون الصفة مصرحاً بها وان لم يكن موصوفها مصرحاً بها فلا كناية حينئذ الا في نسبتها
 اليه كما تقدم في قوله المسلم من سلم الخ فان الصفة وهي الاسلام مصرحاً بها والكناية انما هي
 في النسبة ولا بشكل بأن المصرح به الاسلام والمكتفي عن نسبته نفي الاسلام لا الاسلام
 لان المراد بالكناية عن نسبة الصفة المصرح بها اعم من الكناية عن نسبة نفسها أو نسبة
 نفسها كما مصرح بذلك قول السيد في هذا المثال قد مصرح فيه بالصفة أعني الاسلام وكفى
 عن نسبتها بالاتقاء الى المؤدى كذا في سم ومثال ما اذا كان الموصوف غير مذكورا قولك
 في عرض من يعتقد حصول الخمر هي يدان كغيره أن لا اعتقد حصول الخمر كما مر شرح ذلك (قوله
 أو تقدير) فليس المراد بكونه مذكورا كونه منطوقاً به بالفعل فقط اهـ سم ومثال ذكره
 تقديره قولنا انهم كثير الرماذ اخبارا عن مضافية زيد عند سؤال سائل عنها بقوله أزيد كثير
 الرماذ أم لا أي هو كثير الرماذ فقد ذكر الموصوف فتدبرا أفاده الغنى (قوله بالقسم) أي
 بضم المين مع اسكان الراء وضما كسر وعسركا في الصحاح (قوله وفيه نظر) وجه النظر
 أن كون التعريض أمثاله أعم لا ينافي كونه قسمين من أقسام العنايات باعتبارها يقال
 الايض اما حيوان أو غير الحيوان قد يكون ابيض وقد يكون أسود مع أنه قد وقع
 قسمان الايض فلوقال تنقسم على هذا الاعتبار لكان مستقيما لانه قسمه باعتبار وقال
 الحفيد ويحسب أن يوجه النظر بأن التناوت لا يتعدى بكلمة الى الابتضين أمر آخر
 والمناسب ههنا الانقسام فيز عليه ما يرد على الانقسام تأمل اهـ سم وبين في الاطول
 وجه النظر بأن التعريض بهذا المعنى وهو كناية لم يذكر موصوفها ليس أعم من الكناية
 ثم بحث فيما استقر به الشارح ثم قال والظاهر انه قال تتفاوت لما فيه من التبيين على
 تفاوت تلك الاقسام في الدقة والبلاغة دون تنقسم اهـ (قوله قد تدخل) أي فلا يصح
 جعلها أقساما لان شأن الاقسام أن تكون متباينة اهـ بس (قوله وتختلف الخ) من

عن نفي صفة الاسلام
 عن المؤدى وهو غير مذكور
 في الكلام وأما القسم الاول
 وهو ما يكون المطلوب بالكناية
 نفس الصفة وتكون النسبة
 مصرحاً بها فلا ينبغي أن الموصوف
 فيها يكون مذكورا لا محالة لفظا
 أو تقدير او قوله في عرض من يؤدى
 معناه في التعريض به يقال نظرت
 اليه من عرض بالضم أي من جانب
 وتناوتان (السكاكى الكناية
 تتفاوت الى تعريض وتناوت
 واجبا وشارية) وانما قال تتفاوت
 ولم يقل تنقسم لان التعريض
 وأمثاله مما ذكر ليس من أقسام
 الكناية فقط بل هو أعم كذا في شرح
 المفتاح وفيه نظر والاقرب أنه
 انما قال ذلك لان هذه الاقسام
 قد تدخل وتختلف باختلاف
 الاعتبار من الوضوح والظاه
 وقلة الوسائط وكثرتها

عطف السبب على المسبب أى أن تداءلها بسبب اختلافها باختلاف الاعتبار أى
المعتبر وبين الاعتبار بقوله من الوضوح الخ فقد تكون الوسائط بحيث يمكن اعتبارها
قليلة أو كثيرة بالنسبة لغيرها وفى نفسها والنزوم بحيث يمكن اعتبارها خفياً أو غير خفى فى
المادة الواحدة قد تعتبر الوسائط فيها كثيرة فيكون تلويحها وقد تعتبر قليلة مع اعتبار
خفاء النزوم فيكون رمزاً ومع اعتبار عدم خفاءه فيكون إيماء وإشارة فقد صدقت هذه
الاقسام فى مادة واحدة فقد تداءلت فى تلك المادة بسبب اختلاف الاعتبار تأمل اه سم
(قوله والمناسب) أى وقال السكاكى ما خلاصته المناسب الخ وبين قول السكاكى الكناية
تفاوت الخ وبين قوله والمناسب فصل طويل وكلام المصنف يوهم الاتصال بينهما فكان
حق البيان أن يقول ثم قال والمناسب الخ (قوله مسوقة لأجل موصوف غير مذكور)
فى موضع التفسير للعرضية ولهذا قال الفاضل المحشى فى شرح المفتاح عرضية أى
مسوقة لأجل موصوف غير مذكور لا يخفى أن فئمه نوع تقصير بل هو أن تساق
الكناية لأجل موصوف غير مذكور من غير أن يقصد به التعريض كما إذا قلت المؤمن
هو غير المؤذى وأردت نفي الإيمان عن المؤذى مطلقاً من غير قصد تعريض يؤذ معين اه
فترى (قوله إذا قلت قولاً وأنت تعنيه) يعنى لا يكون القول مستعملاً فيه وانما تعنيه
من عرض الكلام ولهذا لم يقل وأنت تعنيه به (قوله فكأنك أشرت به الخ) فى المثال
السابق أى المسلم الخ كأنك أشرت به الى اثبات الاسلام لمن بتلك الصفة وأردت نفي
الاسلام عن المؤذى المعين اه سم وكتب أيضاً قوله فكأنك أشرت به الى جانب وأنت تريد
جانباً آخر الجانب المشار اليه هو مدلول العبارة والاخر هو المعنى المعرض به والتعبير
بكان باعتبار أن المعنى لا يوصف بالجانب حقيقة وقد يقال قضيته هذا التوجيهية تسمية
الكناية تعريضاً مطلقاً من غير تقييد بكونها عرضية لوجود هذا المعنى فى الجميع ويجوز
بأنه لما كان الموصوف غير مذكور كان معنى التعريض أتم حيث أشير بالكلام الى غير
مذكور ولا مقدّر فكان إطلاق اسم التعريض عليه أنسب اه سم ملخصاً (قوله
ان كثرت الوسائط) بأن زادت على الواحدة كما فى شرح المفتاح للسيد قاله فى الاطول
(قوله ان قلت الوسائط) المراد بقلتها عدم كثرتها فيشمل مالا واسطة فيه أصلاً كناية على
ذلك الشارح حيث جعل عرض القفا مثلاً له وصرح به تفسير السيد الرضى بالكناية التى
لا واسطة فيها وفيها واسطة واحدة وبهذا يدفع ما يترأى من التناقض بين جعل الشارح
هنا عرض القفا قليل الوسائط المشعر بذلك بوجود الواسطة وجعله اياه فيما وراء الواسطة
فيه اه ملخصاً من الاطول والقرئى (قوله وعريض الواسدة) هو أيضاً كناية عن الابله
لكن الانتقال منه الى الابله بواسطة فانه ينتقل منه الى عرض القفا ومن عرض
القفا الى الابله كما فى المطول (قوله ثم قال) أى انتقل السكاكى من الكناية فى التعريض
الى تحقيق المجاز فيه فكامة ثم للتباعدين البحتين والافلاتراخى بين كلامي السكاكى واعلم

(والمناسب للعرضية التعريض)
أى الكناية إذا كانت عرضية
مسوقة لأجل موصوف غير
مذكور كان المناسب أن
يطلق عليها اسم التعريض لانه
امالة الكلام الى عرض يدل
على المقصود يقال عرضت لفلان
وبفسلان إذا قلت قولاً وأنت
تعنيه فكأنك أشرت به الى جانب
وتريد به جانباً آخر (و) المناسب
(لغيرها) أى غير العرضية (ان
كثرت الوسائط) بين اللازم والمترزم
كما فى كثير الرماذ وجبان الكلب
ومهلزول الفصيل (التلويح) لأن
التلويح هو أن تشير الى غيرك من
بعد (و) المناسب (لغيرها ان قلت)
الوسائط (مع خفاء) فى النزوم
كعرض القفا وعريض الواسدة
(الرضى) لأن الرضى هو أن تشير الى
قريب منك على سبيل الخفية لأن
حقيقته الاشارة بالشقة أو الحاجب
(و) المناسب لغيرها ان قلت الوسائط
(بالخفاء) كما فى قوله
أوما رأيت المجدأ الذى رحله
فى آل طلحة ثم لم يتحول
(الاياء والاشارة ثم قال) السكاكى

ان السكاكي بعد ما سمي أحد أقسام الكناية تعريضا اشتغل عقيب تلك الأقسام بتحقيق التعريض المشهور فقال واعلم ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز فاذا قلت أدتني فستعرف وأردت الخطاب ومع الخطاب انسان آخر معتمدا على قرائن الاحوال كان من القبيل الاول وان لم ترد الا غير الخطاب كان من القبيل الثاني فتأمل وعلى هذا فقس وقرر ان شئت فقد نبهتكم فالمراد بالتعريض ليس ماهو أحد الأقسام المذكورة للكناية بل ما اشتهر من التعريض وهو على ما قال الكشف أن تذكرة شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتكم لا سلم عليكم فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد فافادته لا يراد المعنى التعريضي باللفظ بل ينتقل اليه من غير استعمال اللفظ فيه بخلاف المجاز والكناية فلا يكون التعريض مجازا ولا كناية ولهذا أدرج لفظ السبيل فقال التعريض تارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز ولم يقل وتارة يكون كناية وتارة يكون مجازا وأوصي بالتأمل لما رأى المقام مظنة غفلة لكن المصنف على ما هو ظاهر كلامه ظن ان اطلاق التعريض على الكناية سابقا من اطلاق العام على الخاص ومقصود السكاكي التنبيه على هذا بتقسيم التعريض اليها والى المجاز فاقتصر كلام السكاكي فقال والتعريض قد يكون مجازا والخ وهو اختصار محض وقد نبه العلامة على مراد السكاكي حيث قال في شرحه معناه أن عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال ناء الخطاب في غير ما هي موضوعة له وليس بمجازا دلالة تصرفه اتقال من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مراد منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من أحدهما الى الآخر اذ حاصل ما ذكره أن التعريض ليس بمجاز ولا كناية وان وقع في أثناء تقريره ببعض ما لا يتضح فتأمل وقد صرح ابن الاثير أيضا بأن التعريض لا يستعمل في المعنى التعريضي بل يستفاد من عرض اللفظ وما يقضى منه العجب أنه بعد ما نقل الشارح كلام الكشف وابن الاثير في هذا المقام زيف كلام العلامة بأن هذا مذهب لم يذهب اليه أحد بل أمر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى أن يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير أن يكون حقيقة في ذلك المعنى أو مجازا أو كناية بل الحق أن الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحققه أن قولنا أدتني فستعرف كلام دال على معنى يقصده به تهديد الخطاب فان استعماله في تهديد الخطاب وغيره من المؤذنين فكناية وان أردت تهديد غير الخطاب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للخطاب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا ونعم التوضيح تمثيل السيد السند دلالة الكلام على المعنى التعريضي بدلالة الخذف مثلا على تعظيم المحذوف أو أهانتة فانه افادة من غير استعمال فيه فجعل كلام

الشارح مبنيًا على الغفلة عن مستتبعات التراكيب اه أطول ببعض التحصيل وحذف
 وفي السيد نقله عن صاحب الكشف مانصه والتحقيق أن اللفظ المستعمل فيما وضع له
 فقط هو الحقيقة المجردة ويقابله المجاز لانه المستعمل في غير الموضوع له فقط والكناية اللفظ
 المستعمل بالاصالة فيمالم يوضع له والموضوع له مراد تبعا وفي التعريض همام مقصود ان
 الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة أو مجازا أو كناية والمعرض به من السياق وفي الكناية
 العرضية يطلب مع المكنى عنه معنى آخر فالأول بمنزلة الحقيقة في كونه مقصودا والثاني
 هو المعرض به لانه غير مقصود من اللفظ بل من السياق اه قال السيد وقيد أي صاحب
 الكشف الحقيقة بالمجردة أي المفردة احترازًا عن الكناية إذ قد تسمى حقيقة غير مفردة
 حيث يراد منها المعنى الحقيقي أيضا وتجوز رادته ثم قال وحاصله أن المعتبر هو أن المعنى
 التعريضي مقصود من الكلام إشارة وسياقا لا استعمالا لجاز أن يكون اللفظ مستعملا
 في معناه الحقيقي أو المجازي أو المكنى عنه وقد دل به أي بالمعنى المستعمل فيه من تلك
 المعاني على مقصود آخر بطريق الامالة الى عرض فالتعريض يجمع كلاما من الحقيقة
 والمجاز والكناية وقوله وفي الكناية العرضية يطلب مع المكنى عنه معنى آخر يريد أن
 الكناية إذا كانت تعريضية كان هناك وراء المعنى الأصلي والمعنى المكنى عنه معنى آخر
 مقصود بطريق التلويح والإشارة وكان المعنى المكنى عنه ههنا بمنزلة المعنى الحقيقي
 في كونه مقصودا من اللفظ مستعملا هو فيه فإذا قيل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
 وأريد به التعريض بنفي الاسلام عن مؤذمين فالمعنى الأصلي هنا النحوصار الاسلام فمين
 سلموا من لسانه ويده ويلزمه انتفاء الاسلام عن المؤذى مطلقا وهذا هو المعنى المكنى عنه
 المقصود من اللفظ استعمالا وأما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفي
 الاسلام عن المؤذى المعين هكذا ينبغي أن يحقق الكلام ويعلم أن الكناية بالنسبة الى
 المكنى عنه لا تكون تعريضا قطعا والالزم أن يكون المعنى المعرض به قد استعمل اللفظ
 فيه وقد ظهر بطلانه وهكذا المجاز والحقيقة أيضا ثم قال وإذا تقررتان اللفظ بالقياس الى
 المعنى المعرض به لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكناية لفقدان استعمال اللفظ في ذلك
 المعنى واشترطه في تلك الامور فتقول السكاكي ان التعريض قد يكون تارة على سبيل
 الكناية وأخرى على سبيل المجاز لم يرد به أن اللفظ في المعنى المعرض به قد يكون كناية
 وقد يكون مجازا كما يتبادر الوهم اليه مما نقله المصنف عنه وصرح به الشارح وأيده بأن
 اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد أن يكون حقيقة فيها أو مجازا أو كناية وقد غفل
 عن مستتبعات التراكيب فان الكلام يدل عليه دلالة صحيحة وليس حقيقة فيها
 ولا مجازا ولا كناية لانها مقصودة تبعا لا أصالة فلا يكون مستعملا فيها والمعنى المعرض
 به وان كان مقصودا أصليا الا أنه ليس مقصودا من اللفظ حتى يكون مستعملا فيه
 انما قصد اليه من السياق بجهة التلويح والإشارة الى أن قال بل أراد السكاكي أن

(والتعريض قد يكون مجازا
كقولك آذيتني فستعرف
وأنت تريد) بناء الخطاب (انما
مع الخطاب دونه) أى لا تريد
الخطاب ليكون اللفظ مستعملا
في غير ما وضع له فقط فيكون
مجازا (وان اردتهم) أى
الخطاب وانسانا آخره (جميعا)
كان كناية) لانك أردت باللفظ المعنى
الاصلى وغيره ما او المجازين فى
ارادة المعنى الاصلى (ولا بد فهم ما)
أى فى الصورتين (من قرينة)
دالة على أن المراد فى الصورة
الاولى هو الانسان الذى مع
الخطاب وحده ليكون مجازا وفى
الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية
وتحقيق ذلك أن قولك آذيتني
فستعرف كلام دال على تهديد
الخطاب بسبب الايذاء ويلزم منه
تهديد كل من صدر عنه الايذاء
فان استعملته وأردت به تهديد
الخطاب وغيره من المؤذنين كان
كناية وان أردت به تهديد غير
الخطاب بسبب الايذاء لعلاقة
اشتراك للخطاب فى الايذاء
امّا تحقيقا واما فرضا وتقديرا مع
قرينة دالة على عدم ارادة الخطاب
كان مجازا

* (فصل) *

(أطبق الملاء على أن المجاز والكناية
أبلغ من الحقيقة والتسريح

التعريض قد يكون على طريقة الكناية فى أن يقصده المعنى انما أحدهما باللفظ
والآخر بالسباق وقد يكون على طريقة المجاز فى أن يقصده المعنى التعريض فقط
وللتنبه على هذا المعنى زاد لفظ السبيل اه مع بعض حذف (قوله وأنت تريد بناء
الخطاب) أى فى آذيتني فستعرف (قوله ليكون اللفظ الخ) علة لثريد (قوله وان
أردتهم) أى بناء الخطاب بقراءة قوله قبل وأنت تريد بناء الخطاب وظاهر استعمال
اللفظ فى المعنى الحقيقى والمعنى المجازى وهو ممنوع عند هؤلاء الا أن يقال ارادة المعنى
الحقيقى هنا لا يقال الى غيره وان كان كل منهما مقصودا بالاثبات والظاهر أنهم
لا يسمعون بذلك كهم فى سم وقال الفنى لم يرد بما ذكره أنه يجوز ذلك ان تريد
تارة بضمير الخطاب فى آذيتني فستعرف غير الخطاب وحده فيكون مجازا وان تريد
أخرى الخطاب وغيره ما فيكون كناية اذ ليس بين الخطاب وغيره لزوم يعتبر فى الكناية
أو المجاز بل أراد أن الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد الخطاب بسبب الايذاء
ويلزمه لزوم ما عرفيا تهديدا المؤذى مطلقا فاذا أردت تهديدا للخطاب مع تهديده وذاخر كان
كناية وان أريد به تهديد غير فقط كان مجازا مركبا اه وقول الشارح وتحقيق ذلك الخ يدل
على ما قاله الفنى (قوله أطبق) أى أجمع من قوله سم أطبق القوم على الامر أجمعوا
اه أطول (قوله أطبق الملاء) قال الشارح المحقق والسيد السند فى شرح المفتاح
يراد بالملاء علماء البيان على ما هو الظاهر لانهم الذين يظهرونهم الاجماع ويمكن أن يراد
جميع البلغاء ويجعل اجماع أهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعانى
فى موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات اه أطول (قوله على أن المجاز الخ) يرد
على كون المجاز أبلغ من الحقيقة أن منه المجاز الغير المقيد وهو لفظ المقيد المراد به المطلق
فانه اذا نظر الى ما أريد بهذا القيل من المجاز كان قائما مقام أحد المترادفين فكأن
أحد المترادفين اذا أقيم مقام الآخر لم يقصده معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعتد به
كذلك المشفرا اذا أقيم مقام الشفة لم يقصده الا تلك الحقيقة أعنى العضو المخصوص فلا
يقرب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل فانه يفيد مبالغة
وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد تصويرها بصورة ما هو مظهر لها والمجاز الغير المقيد
لا يكون أبلغ من الحقيقة كيف ولا يصدف فى حقه أنه كدعى الشئ ببينة فيجب أن
يحمل المجاز على المجاز المقيد اه أطول مع بعض تلخيص (قوله أبلغ) يقال بناء أبلغ أى
مبالغ فيه كغيره افا معنى أن المجاز والكناية مبالغ فيهما كتر حيث يبالغ فى تقرير
معنيين ما وتحقيقهما فقولاه أبلغ شاذ من وجهين أحدهما انه أخذ من المزيد كقولهم هو
أعطاهم للدينار والدرهم وثانيهما أنه يعنى المفعول ولك أن تتجاوز الشذوذ الثانى الى
التجاوز فى وصف اللفظ بكونه مبالغى فترى معناه وتحقيقه وانما لم يجزى لهما الا ببلغ من
البلاغة فيكون المعنى ان كلاما فيه كناية أو مجازا أبلغ من كلام فيه الحقيقة الصرفة ويكون

وجه البلاغية كونه أكثر مبالغة لأن كثرة المبالغة لا توجب البلاغة مطلقاً بل في مقام يستدعي المبالغة فرب حقيقة أبلغ من مجاز لو وقعها في مقام لا يستدعي المبالغة اه أطول ولا يرد على أخذ أبلغ من المبالغة أن المجاز والسكايه المفردين لا مبالغة فيهما في حد أنفسهما إذا لم يحمل المفرد على غيره لا يفهم منه معنى مفسد لأن البلاغية والمبالغة إذا ثبتت إلى الحقيقة أو المجاز أو السكايه فأنما هي بلا حطة التركيب الذي تضمن ذلك أفاده سم (قوله لأن الانتقال فيه مامن المزموم) مبنى على مختار المصنف في السكايه لا على مختار السكاكي أن الانتقال في السكايه من المزموم اه يس وفيه ان لازم بهي التابع فيكون هو المزموم كما مر ذلك (قوله وعلى أن الاستعارة أبلغ من التشبيه) لأنها نوع من المجاز (أقول) بعد وضوح كون الاستعارة مجازاً والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا الاطباق بعد ذكر الاطباق الاول الاطويل لا ثم كون التشبيه حقيقة يرده ما حقق أن زيد كالبدر عبارة عن كونه في غاية الحسن وان نسبة التشبيه إلى الاستعارة كنسبة السكايه إلى المجاز اه أطول مع حذف (قوله وقد علم أن المجاز الخ) أي وقسم الأبلغ أبلغ من غير الأبلغ اه سم (قوله وليس معنى كون المجاز الخ) شروع في دفع اعتراض المصنف على الشيخ عبد القاهر كما بسط ذلك في المطول وعبارته قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والسكايه أبلغ أن واحداً من هذه الأمور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافه بل لأنه يفيد تأكيد الأثبات المعنى لا يفيد خلافه فليست مزية قولنا رأيت أسداً على قولنا رأيت رجلاً هو والأسد سواء في الشجاعة أن الاول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي أن الاول أفاد تأكيد الأثبات تلك المساواة لم يفدها الثاني وليست فضيلة قولنا كثيراً الرماد على قولنا كثيراً القرى أن الاول أفاد زيادة لقراء لم يفدها الثاني بل هي أن الاول أفاد تأكيد الأثبات كثرة القرى لم يفدها الثاني واعتراضه المصنف بأن الاستعارة أصلها التشبيه والأصل في وجه التشبيه أن يكون في المشبه به أتم منه في المشبه وأظهره فقوانا رأيت أسداً يفيد للمري شجاعة أتم مما يفيدها قولنا رأيت رجلاً كالأسد لأن الاول يفيد له شجاعة الأسد والثاني يفيد له شجاعة دون شجاعة الأسد فكيف يصح القول بأن ليس واحداً من هذه الأمور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافه ثم أجاب بأن مراد الشيخ أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد أن ذلك ليس بسبب في شيء ليس من الصور فهذا يتحقق في قولنا رأيت أسداً بالنسبة إلى قولنا رأيت رجلاً كالأسد بالنسبة إلى قولنا رأيت رجلاً مساوياً للأسد أو زائداً عليه في الشجاعة ولا يتحقق أيضاً في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ أن شيئاً من هذه العبارات لا يوجب أن يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلاً إذا قلنا رأيت أسداً فهو لا يوجب أن يحصل لزيد في الواقع شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلاً كالأسد وهذا

لأن الانتقال فيه مامن المزموم إلى اللازم فهو كدعوى الشيء ببنية فإن وجود المزموم يقتضي وجود اللازم لا امتناع انقضاء المزموم عن لازمه (و) أطبقوا أيضاً (على أن الاستعارة أبلغ من التشبيه لأنها نوع من المجاز) وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة وليس معنى كون المجاز والسكايه أبلغ أن شيئاً منهم ما يوجب أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة والتصریح بل المراد أنه يفيد زيادة تأكيد الأثبات ويفهم من الاستعارة أن الوصف في المشبه بالغ حد الكمال كما في المشبه به وليس بقاصر فيه كما يفهم من التشبيه والمعنى لا يتغير حاله في نفسه بأن يعبر عنه بعبارة أبلغ وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله ليست مزية قولنا رأيت أسداً على قولنا رأيت رجلاً هو والأسد سواء في الشجاعة أن الاول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي أن الاول

كما ذكره الشيخ من أن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو نفيه مع أننا قاطعون بأن المفهوم من الخبر أن هذا الحكم ثابت أو منفي وقد بينا ذلك في بحث الاستناد الخبري اهـ وحاصل جواب المصنف أن مراد الشيخ رفع الإيجاب الكلي ورفع الإيجاب الكلي لا ينافي الإيجاب الجزئي وأن السبب في كل صورة تأكيداً كيداً ثبات المعنى ورد السيد جواب الشارح بأن ما جعل عليه الشارح كلام الشيخ معنى ركيد لأن ما نفاه الشيخ حينئذ عما لا يذهب إليه وهم حتى يدفع فإن شيئاً من ذلك لا يوجب ثبوت أصل الشعبة أو أصل القرى مثلاً في الواقع فكيف يتوهم إيجابه لزيادة فيه ما بل نفى إيجابه ما لثبوت الزيادة يوجب إيجابه ما لثبوت أصل المعنى فيه والانصاف أن المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف ولصاحب الأطول وجه آخر في كلام الشيخ فانظره (قوله أفادنا تأكيداً كيداً لاثبات تلك المساواة) كأن وجهه أنه دل على اتحادهم مع الأسد ودلالة الاتحاد على المساواة أبلغ من دلالة الحكم بالمساواة بينهم ما لا احتمال التفاوت وأن المساواة باعتبار بعض الوجوه اهـ سم هذا آخر ما كتبه أسعدنا الصبان عليه سبحانه الرحمة والغفران

(الفن الثالث علم البديع)

أول من اخترع البديع وسماه بهذا الاسم عبد الله بن المعتز العباسي قال في صدر كتابه وما جمع قبل فنون البديع أحدها ولا سبقني إلى تأليفه مؤلف وكان ذلك سنة أربع وسبعين ومائتين فن أحب أن يقتدي بنا ويقصر على هذه الفنون فليفعل ومن أضاف من هذه الهامس أو غيرها شيئاً إلى البديع وارتأى غير رأينا فله اختياره قال الشيخ صني الدين وكان جملة ما جمع منها سبعة عشر نوعاً وعاصره قدامة بن جعفر الكاتب فجمع منها عشرين نوعاً واوردها على سبعة منها وسلم له ثلاثة عشر فتكامل له سمان ثلاثون نوعاً ثم اقتدى الناس به في التأليف فكان غاية ما جمع منها أبو هلال العسكري سبعة وثلاثين نوعاً ثم جمع منها ابن رشيق القيرواني مثلاًها وتلاهها شرف الدين السيفاشي فبلغ بها السبعين ثم تصدى لها الشيخ زكي الدين بن أبي الأصبع فأوصلها إلى التسعين وأضاف إليها من مستخرجاته ثلاثين سلم له منها عشرون وبقية ما سبق إليه ومدخل عليه وذكر ابن أبي الأصبع أنه لم يؤلف كتابه المسمى بالتحوير في هذا الفن إلا بعد الوقوف على أربعين كتاباً في هذا الفن وعددها في صدر كتابه المذكور قال ابن معصوم وكنت أظن أن أول من نظم أنواع البديع على هذا الأسلوب البديع الشيخ صني الدين الحلبي حتى وقفت في ترجمة الشيخ علي بن عثمان بن علي الأربلي الصوفي على قصيدة لامية له نظم فيها جملة من أنواع البديع وضمن كل بيت منها نوعاً منه أو لها الجناس التام والمطرف وهو بعض هذا الدلال والادلال * حال بالهجر والتجنب حالي

ثم قال في الجناس المصحف والمركب

جرت أذرت ربع قلبي واذلا * لي صبراً ككثرت من اذلال

أفادنا تأكيداً كيداً لاثبات تلك
المساواة لم يفهمه الثاني والله أعلم
بكل القسم الثاني والحمد لله على
جزيل نواله * والصلاة والسلام
على سيدنا محمد وآله
(الفن الثالث علم البديع)
(وهو علم يعرف به وجوه تعسبن
الكلام)

فعلت ان الشيخ صفي الدين ليس بأبغزة هذا المرام ولا أول من اخترع نظم هذه الجواهر
 في نظام فان الشيخ الاربلي المذكور توفي قبل أن يولد الشيخ صفي الدين بسبع سنين وذلك
 أن وفاة الشيخ الاربلي المذكور في سنة سبعين وستمائة وولادة الشيخ صفي الدين في سنة
 سبع وسبعين وستمائة وايضا الشيخ صفي الدين كان معاصر الشيخ محمد بن أحمد بن جابر
 الاندلسي الاعشى صاحب البديعية المعروفة ببديعية العميدان ولا أعلم من السابق منه - ما
 الى نظم ببديعية على هذا الاسلوب وان كان الشيخ صفي الدين قد حاز قصبات السبق
 في مضممار براعة هذا المطلوب اه من أنوار الربيع في أنواع البديع لابن معصوم قال
 ع في البديع في اللغة الغريب من يدع الشيء بضم الدال اذا كان غايه فيما هو فيه من علم
 أو غير حتى صار غريباً فيه لطيفاً ومنه أبدع أي بشئ لم يتقدم له مثال ومنه اسمه تعالى
 البديع ع في المبدع أي الموجد للاشياء بلا مثال تقدم ولا تختص مادته بالله تعالى
 كما قيل اه (قوله أي تصور) فهم العلامة الحفيد أنه تفسير لعلم فاعترض بأن العلم
 يطلق على الملكة وعلى الادراك الكلي وعلى القواعد وتصور تلك المعاني عبارة عن
 تعاريفها وحدودها والحدود والتعاريف ليست من جملة ما يطلق عليه العلم أصلاً
 فكيف يصح قوله أي تصور وأجاب بأن العلم لا يختص باطلاقه على واحد من تلك
 الثلاث بل يطلق ايضاً على التعاريف والحدود ولا حاجة لذلك فان قوله أي تصور تفسير
 لقوله يعرف واما قوله علم فلم يفسره والانصب حمله على الملكة كما في سم (قوله بقدر
 الطاقة) أشار به الى ان البديعيات لا تنحصر (قوله والمراد بالوجوه) لعل فيه إشارة الى
 أنه لا جهل في التعريف لأن الاضافة للعهد وفيه أنه يحتاج لقرينة الا أن يدعى شهرة
 وجوه تحسين الكلام في ذلك المراد اه سم (قوله مامتر الخ) فتكون اضافة الوجوه الى
 تحسين الكلام اضافة عهدية فكأنه يقول علم يعرف به الاوجه المشار اليها فيما تقدم
 وهي الوجوه التي تحسن الكلام وتورثه قبولاً بعد رعاية البلاغة مع الفصاحة ويكون
 قوله على هذا بعد رعاية الخ تأكيدياً وبياناً لما تقدم ويحتمل أن يريد بوجوه تحسين الكلام
 ما يحسن به الكلام مطلقاً سواء كان داخل في البلاغة أو خارجاً عنها وأخرج ما يدخل
 في الفنين السابقين بقوله بعد رعاية الخ اه ع في (قوله بعد رعاية المطابقة) وهي المعبر
 منها بعلم المعاني وقوله ورعاية وضوح الدلالة وهي المعبر عنها بعلم البيان (قوله أي
 الخلق عن التعقيد المعنوي) كأنه خص وضوح الدلالة بالخلق عن التعقيد المعنوي مع
 أنه بحسب مفهومه يتناول الخلق عن التعقيد اللفظي أيضاً ليكون إشارة الى علم البيان
 على ما ذكره في صدر الكتاب كما أن رعاية المطابقة إشارة الى علم المعاني فيكون تنبيهه على
 أن رتبة هذا العلم بعدهما اه سم وبعبارة واما الخلق عن التعقيد اللفظي فداخل في قوله
 رعاية المطابقة لأن المطابقة لا تعتبر الا بعد الفصاحة وهي تتوقف على الخلق عن التعقيد
 اللفظي (قوله انما تعد محسنة الخ) قال في المطول والا كانت كهلتي الدرر في اعناق

أي يتصوره ما فيها ويعلم أعدادها
 ونفاصلها بقدر الطاقة والمراد
 بالوجوه ما مر في قوله ويتبينها وجوه
 آخر ثورث الكلام حسناً وقبولاً
 وقوله (بعد رعاية المطابقة
 المقننى الحال و) رعاية (وضوح
 الدلالة) أي الخلق عن التعقيد
 المعنوي إشارة الى أن هذه الوجوه
 انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية
 الامرين

الحنازير (قوله والطرف متعلق بقوله تحسين الكلام) أي فهو ظرف معروف الواقع
بعدهما هو التحسين في الملاحظة لافي الوجود فإنه مقارن فيه وأما إذا جعل طرفاً مستقراً
فالذي بعدهما هو الحصول فيقتضي أنه متأخر عنهما في الوجود والتقدير حال كون
التحسين حاصلًا بعدهما (قوله وإن كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضاً) أي ثانياً
وبالتبع كما في المشاكاة اذهي ذكر الشيء بلفظ غير لوقوعه في صحة ذلك الغير كقوله
قالوا اقترح شيئاً تجد لك طبعه * قلت اطبخوا لي جبة وقيصاً

فقد عبر عن الخطيئة بالطبخ لوقوعها في صحته فاللفظ حسن لما فيه من إيهام الجانسة
اللفظية لأن المعنى مختلف واللفظ متفق لكن الغرض الأصلي جعل الخطيئة كطبخ
المطبوخ في اقتراحها لوقوعها في صحته وكما في العكس كما يأتي في قوله عادات
السادات سادات العادات فإن في اللفظ شبه الجناس اللفظي لاختلاف المعنى ففيه
التحسين اللفظي والغرض الأصلي الأخبار بعكس الإضافة مع وجود الصحة اه ع
(قوله كذلك) أي أولاً وبالذات وإن كان بعضها قد يفيد تحسين المعنى أيضاً اه سم
وعبرة ع ق ولفظي أي منسوب إلى اللفظ لأن تحسين اللفظ بالذات وإن تبع ذلك تحسين
المعنى لأنه كلما عبر عن معنى بلفظ حسن استحسن معناه تبعاً وإن شئت قلت في التحسين
المعنوي أيضاً أن كونه بالذات معناه أن ذلك هو المقصد ويتبعه تحسين اللفظ دائماً لأنه
كلما أفيد باللفظ معنى حسن تبعه حسن اللفظ الدال عليه اه (قوله أما المعنوي) ذكر
منه في هذا الكتاب تسعة وعشرين نوعاً (قوله والالفاظ توابع) من حيث أن المعنى
يستحضر أولاً ثم يورث باللفظ على طبقه وقوله وقوالها من حيث أن المعاني تتأق منها
وتتوهم منها (قوله للمطابقة) قال صاحب المفاتيح المطابقة مأخوذة من طابق النرس أي
وضع رجله مكان يده وكوّن من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا باقي الوجوه اه فترى
(قوله بين متضادين) هذا أخذ بالقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلاً من كلاً بالاسناد
والا لمطابقة جارية فيما فوق المتضادين اه فترى (قوله أي معنيين الخ) لما كان يتوهم
أنهما ضدان حقيقةً وهما الا مران اللذان بينهما غاية الخلاف وليس ذلك شرطاً قال
المصنف أي معنيين الخ (قوله في الجملة) أي من غير تفصيل في ذلك التقابل والتنافي اه
ع ق وكان الأولى أن يقول ولو في الجملة بدليل قوله ولو في بعض الصور (قوله وتناف)
تفسير (قوله ولو في بعض الصور) كما في الاعتباري فإن التنافي باعتبار المتعلق (قوله
سواء كان التقابل حقيقياً) كتقابل القدم والحدوث وقوله أو اعتبارياً كتقابل الأسماء
والامانة فأنهما لا يتقابلان إلا باعتبار أي باعتبار بعض الصور وهو أن يتعلق الأحياء
بحياة بحر في وقت والامانة بامانة في ذلك الوقت والافلاتقابل بينهما باعتبار أنفسهما
ولا باعتبار المتعلق عند تعدد الوقت اه ع ق وعبرة سم قوله أو اعتبارياً كالتقابل بين
الشيئين باعتبار المتعلق كالكون والبقاء الفضل كما يأتي كذا في السراجي وقوله

والطرف أعني قوله بعدهما رعاية متعلق
بقوله تحسين الكلام (وهي) أي
وجوه تحسين الكلام (ضربان
معنوي) أي واجمع إلى تحسين
المعنى أولاً وبالذات وإن كان
بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضاً
(ولفظي) أي راجع إلى تحسين
اللفظ كذلك (أما المعنوي)
قدمه لأن المقصود الأصلي
والغرض الأول هو المعاني
والالفاظ توابع وقوالها
(فنه المطابقة ونسبى الطباق
والضاد أيضاً وهو الجمع بين
متضادين أي معنيين متقابلين
في الجملة) أي يكون بينهما تقابل
وتناف ولو في بعض الصور سواء
كان التقابل حقيقياً واعتبارياً

كما يأتي في شرح قول المصنف أشداء على الكفار من قول الشارح وهو قوله تعالى
ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل
وان لم يكن مقابلاً للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون اهـ (قوله وسواء
كان) أي التقابل الحقيقي كما في عرق فقوله وسواء راجع لقوله حقيقة فاقطع
لأن الحقيقي يكون في الضدين والناقضين وفي العدم والملكية وفي التضايف (قوله
تقابل التضاد) كتقابل الحركة والسكون بناء على أنهم ما وجوديان وقوله أو تقابل
الاجباب والسلب هو تقابل النقيضين كتقابل مطلق الوجود وسلبه وقوله أو تقابل العدم
والمملكة كتقابل العمى والبصر وقوله أو تقابل التضايف كتقابل الابوة والبنوة وبحسب
فيه السيد بأنه ليس فيه مقابلة فهو أنسب بأن يكون من باب مراعاة النظير واجاب عبد
الحكيم بأنهم ما من باب مراعاة النظير من حيث تلازمهما في الذهن والخارج ومن باب
المطابقة من حيث أنهم لا يجتمعان في محل واحد (قوله أو ما يشبه الخ) أي أو تقابل
ما يشبه الخ كالبرودة والحرارة الكائنين في قوله تعالى مما خطاهاهم أغرقوا فاذا دخلوا ناراً
فان الفرق يستلزم الماء المشتعل على البرودة غالباً والنار مشتعلة على الحرارة والبرودة
والحرارة متقابلان وكان قرب والبعيد الحاصلين في اسمي الإشارة في قوله

مهما لو حش الآن هاتأنا وانس * فضا الخط الآن تلك ذوابل

(قوله من نوع) قدمه لأن لطف التضاد فيه اسم كلف والمتكلم كما جامع الضدين
في تركيب جمعهما في نوع واحد من الكلمة وهذا أغرب من القسم الثاني ولأنه أكثر
دوراً على ألسنتهم يشهد بذلك أنه لم يمهمل شيئاً من أمثله أقسامه بخلاف أقسام ما يقابله
فانه لم يمهمل إلا القسم واحد من أقسامه وقد حكم الشارح بأنه لا يوجد الا هو اهـ أطول
(قوله من أنواع الكلمة) الاسم والفعل والحرف (قوله ايقاطا) جمع يقط ككتف
أو كعضد بمعنى يقظان (قوله وهم رقاد) أي نيام جمع رقاد فان اليقظة تشتمل على
الادراك بالحواس والنوم يشتمل على عدمه فبينهما شبه العدم والملكية باعتبار لازمه هما
والتضاد باعتبار أنفسهما لأن اليقظة عرض يقتضي الادراك بالحواس والنوم عرض
يمنع الادراك وقد دل على كل منهما بالاسم (قوله يحيي ويميت) فان الاسماء والامانة
ولو صح اجتماعهما في ذات الهي والمميت بين متعلقيهما العدم والملكية أو التضاد بناء
على أن الموت عرض وجودي فالتنافي بينهما اعتباري وكان لا يجمعان من المطلق الا في
لاشعارهما من جهة اللفظ بالحياة والموت بخلاف المطلق كما يأتي اهـ عرق (قوله
لهما ما كتبت وعليهما ما اكتسبت) أي للنفوس جزاء وثواب ما كتبت من الطاعات وعليها
عقاب ما كتبت من المعاصي قال الفنري قال ابن الحاجب ما معناه ان الآية تدل على
زيادة لطف الله تعالى في شأن عباده يثيبهم على الخير كيف ما وقع ولا يجزيهم على الشر الا بعد
الاجمال والتصرف اهـ (قوله فان في اللام الخ) لان اللام تشعر بالملكية المؤذنة بالانتفاع

وسواء كان تقابل التضاد
أو تقابل الاجباب والسلب أو تقابل
العدم والملكية أو تقابل التضايف
أو ما يشبه شيئاً من ذلك (ويكون)
ذلك الجمع (بالفطين من نوع
واحد) من أنواع الكلمة (اسمين
نحو وتضادهم أيقاظا وهم رقاد
أو فعلين نحو يحيي ويميت أو حرفين
نحو لهما ما كتبت وعليهما ما
اكتسبت) فان في اللام معنى
الانتفاع وفي معنى المضمر

أى لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر
بمعصيتها غيرها (أو من نوعين نحو
أو من مكان ميتاً فأحييناه)
فانه قد اعتبر في الأحياء معنى
الحياة والموت والحياة مماثلة لقابلان
وتدلل على الأول بالاسم وعلى
الثاني بالفعل (وهو) أى الطباق
(ضربان طباق الإيجاب كما مر
وطباق السلب) وهو أن يجمع
بين فعل مصدر واحد أحدهما
مثبت والآخر منفي أو أحدهما
امر والآخر نهى فالأول (نحو
ولكن أكثر الناس لا يعلمون
يعلمون) ظاهر من الحياة الدنيا
(و) الثاني (نحو فلا تخشوا
الناس واخشوني ومن الطباقي)
ما سمعنا بعضهم تدبج من ديبج
المطر الأرض في نهى وفسره بأن
يذكر في معنى من المدح أو غيره
ألوان لقصد الكناية أو التورية
وأراد بالالوان ما فوق الواحد
بقريئة الامثلة فتدبج الكناية
(نحو قوله تردى) من تردى
اللوب أخذته رداء (ثياب الموت
سرافاً أى لها) أى تلك الثياب
(الليل الاوهى من سندس خضر)
يعنى ارتدى الثياب الملطخة بالدم
فلم ينتفض يوم قتله ولم يدخل في ليلته
الا وقد صارت الثياب من
سندس خضر من ثياب الجنة
وقد جمع بين الحرة والخضرة وقصد
بالأول الكناية عن القتل والثاني
الكناية عن دخول الجنة وتدبج
التورية كقول الحريري فقد اعتبر

وعلى تشعب بالعلو المشعر بالتحمل أو النقل المؤذن بالتضرر فصار تقابلهما كمتقابل
النتفع والتضرر وهو ما ضدان وبين ذلك ما في تقابل اللام وعلى من الخلقاء بخلاف ما قبله
فان التقابل في نفسه ظاهرة لما لم يبينه (قوله أى لا ينتفع بطاعتها الخ) أخذ الحصر من
تقديم الجار والمجرور والانتفاع الحاصل من الدعاء والصدقة للغير انتفاع بثمره الطاعة
لا بنفسها (قوله ميتاً) أى ضالاً فأحييناه أى هديناه (قوله والموت) أى المعبر في ميتاً
(قوله مماثلة لقابلان) وهو من تقابل التضادان جعل الموت وجودياً ومن تقابل العدم
والملك ان جعل الموت عدمياً أى عدم الحياة (قوله كما مر) أى من الامثلة (قوله فعلى
مصدر واحد) النعلان هما يعلمون ولا يعلمون ومصدرهما هو العلم وبينهما تقابل الإيجاب
والسلب قال سم ظاهر التقييد به إخراج غير الفعلين وفعل المصدرين فراجع اه (قوله
لا يعلمون) أى الأمر الآخرى ويعلمون أى الأمر الديوى وحقيقة هذا التقابلي بحسب
الظاهر أى بالنظر للفعلين في حد ذاتهم ما بقطع النظر عن متعلقهما وكذا يقال فيما بعده
وقوله ظاهر من الحياة الدنيا أى ظاهرها هي الحياة الدنيا ويعقلون عن الباطن الذى هو
الحياة الآخرة فن بيانية أو يعلمون ظاهر الحياة الدنيا التى هي وسيلة الشهوات ولا يعلمون
باطنها الذى هو الحياة الابدية لانها مزرعة الآخرة فن ابتداءية (قوله فلا تخشوا
الناس واخشوني) نهى للعكس أن يخشوا غير الله فى حكم ما تم ويداهما فيها خشية
ظالم أو مراقبة كبير اه أطول (قوله تدبجاً) بالدال المهملة والجيم من الديبج اه
حفيد (قوله أو غيره) كالرثاء والتغزل (قوله لقصد الكناية أو التورية) أى بالكلام
المشتغل على الألوان بخلاف ما إذا قصد المعنى الحقيقي فلا يكون من المهمات لان الحقيقة
يقصد منها المعنى الاصلى وأما إذا قصد المعنى المجازى فلا يكون من المهمات المعنوية بل
اللفظية (قوله وأراد) أى ذلك البعض (قوله بقريئة الامثلة) كالمثال الاول (قوله
نحو قوله) أى قول أبى تمام يرنى أبانهم شل محمد بن حميد حين استشهد وقوله

غزاة غزوة والجند نسج رداه * فلم ينصرف الا وكفاهه الاجر

وبعده كأن بنى نهان يوم وفاته * نجوم سماه زال من بيننا البدر

وقد كانت البيض القواضب فى الوغى * قواطع فهى الآن من بعده بتر

(قوله تردى) أى لبس وقوله ثياب الموت أى ثياب الطرب وحسب حال من ثياب وهى
حال مقدرة اذا حرة حين اللبس لتأخر تلطخها بالدم عنه اه سم قال بس وفيه نظر والظاهر
ان المراد بثياب الموت الثياب التى كفن بها اه وفيه أنه يكفن فى الثياب التى مات فيها
وهو كان لابسها قبل حصول الدم (قوله من سندس) هو مارق من الديبج
(قوله خضر) خبر بعد خبر لان القصيدة مضمومة الروى كما سبق بيانه (قوله وقصد
بالأول) هو ارتدى بالثياب حراً وقوله والثاني هو قوله الاوهى الخ (قوله كقول
الحريري) أى فى المقامة الثالثة عشرة المعروفة بالبغدادية (قوله فذا غبر) أى فن حين

متعلق بقوله اسود بعده أى اسود هذا الخ (قوله العيش الاخضر) وصف العيش بالاخضر
 كناية عن طيبه ونعمته وكاله فيكون كناية عن لازمه لان اخضر ارا العود والنبات يدل
 على طيبه ونعمته فيمكنى به عن لازمه في الجملة الذى هو الطيب والحسن والكمال
 والاغبر اركنايه عن ضيق العيش ونقصانه وكونه في حال التلف لان اغبر ارا النبات والمكان
 يدل على التغير والرثاء فيمكنى به عن معنى هذا اللازم وقوله وازور اى بعد وأعرض
 ومال وقوله اسود كناية عن الحزن فيه وقوله الايض كناية عن السرور فيه (قوله
 فودى) بفتح الفاء وسكون الواو وهو شجر جانب الرأس مما يلي الاذن وايضا ض الشجر
 كناية عن كثرة الهسم والحزن أو أريد به الحقيقة وقوله رنى أى رقتى وعطف على وقوله
 العدو والازرق أى شديد العدو وادبه الروم وهم اعداء العرب وقوله فيما حبذا الموت
 الاحمر يافيه زائدة للتنبيه للنداء أى فيما نعم الموت الاحمر اذا أتى اليه والموت الاحمر
 الشديد ومنه الحسن أحر اى من أحب الحسن احتمل المشقة وفي الحديث كذا اذا احتر
 البأس اتقينا برسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن احداً أقرب الى العدو منه وقيل معنى
 الموت الاحمر القتل سمي أحمر لما فيه من الدم وهو الاظهر من مقصد الحريرى لانه علق غيره
 من الصفات باللون مثل العدو والازرق والروم زرق العيون فكذلك الموت الاحمر وقال
 أبو عبيدة الموت الاحمر أن يتغير بصر الرجل من الهول فيرى الدنيا في عينه جراً وسوداء
 والموت الاغبر هو الموت جوعاً لانه يغبر في عينه كل شئ والموت الاسود هو الموت
 في غمة الماء والموت الايض هو موت العافية اه من عى ومن الشريشى شارح
 المقامات وغيرهما (قوله انسان له صفرة) ورد أن الصفرة جمال أهل الجنة فليست
 مذمومة كما قد يتوهم لان فيها جرة وبياضا وهو معنى الذهبى (قوله فيكون تورية)
 لانها كما يأتي أن يطلق لفظا له معنيان قريب وبعبارة ويرا بالعبارة اه سمى أى وباقى
 الالوان ككليات (قوله لا يقتضى أن يكون في كل لون تورية) أى بل قد تجتمع الالوان
 لقصد التورية بواحد منها كما هنا (قوله ويلحق به أى بالطباق) أى فما كان التقابل
 فيه باعتبار المعنيين المدلول عليهم باللفظ المذكور من غير واسطة يقال له طباق حقيقى
 وأما اذا كان التقابل بين معنيين اللفظ يدل عليهم بواسطة ~~كان~~ ملحقاً بالطباق قاله
 القنرى قيل لا وجه للاحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل في تعريفه لان منافي
 اللازم منافي الملزوم فبين المدكورين تناف في الجملة فيكون طباقاً لا ملحقاً به وقد يجاب
 عنه بأن معنى قوله في الجملة بوجه قامن وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك
 اذا التقابل الذى فيه ليس تقابلاً بين معنيين بل بين أحدهما او ملزوم الآخر فيكون ملحقاً
 بالطباق بهذا الوجه وأنت جنير بأن هذا الجواب انما يدفع الاعتراض عن المصنف
 واما عن الشارح فلا لانه عم التقابل في الجملة غير الاربعة فتأمل اه وقوله وأما عن
 الشارح فلا لانه الخ أى لانه قال أو ما يشبهه شيئاً من ذلك قال سم أقول قول الشارح

العيش الاخضر وازور المحبوب
 الاصفرا سودى ابيض وبيض
 فودى الاسود حتى رنى الى العدو
 الازرق فيما حبذا الموت الاحمر
 فالمنى القريب للمحبوب الاصفر
 انسان له صفرة والبعيد الذهب
 وهو المراد ههنا فيكون تورية
 وجمع الالوان لقصد التورية
 لا يقتضى أن يكون في كل لون
 تورية كما توهمه البعض (ويلحق
 به) أى بالطباق شيئاً من أحدهما
 الجمع بين معنيين

أو ما يشبه شيئا من ذلك يجوز أن يريد بما يشبه معنى لا يشمل مثل هذا أه أي فيندفع
الاعتراض عنه أيضا تامل (قوله يتعلق أحدهما) كالرحمة في المثال وقوله نوع تعلق
مفعول يتعلق (قوله السببية) المناسب المسيبية فانه الموافق للمثال (قوله مسببة
عن الالين) اذ الين في الانسان كقيمة قلبية تقتضي الانعطاف المستحقة وذلك الانعطاف
هو الرحمة فهي مسببة عن الكيفية (قوله غير متقابلين) ولا يستلزم ما أريد بأحدهما
ما يقابل الآخر وبه فارق ما قبله (قوله نحو قوله) أي قول دعبل بكسر الهمزة وسكون
العين المهملتين وكسر الباء الموحدة شاعر خراعي رافضي قال صحت باسمي في اذن
مصروع ثلاث مرّات فشي وأصل الدعبل الناقة المسنة وقبل هذا البيت
يا سلم ما بالشيب منقصة * لا سوقة يتي ولا ملسكا

(قوله لا تعجب الخ) الفرق بين هذا وقوله السابق نحو قوله ترتدي الخ أن المقابلة ثم بين
ما أريد باللفظ من الحسرة والخضرة وان كان كناية عن المقصود بالذات بخلاف المقابلة هنا
ليست باعتبار ما أريد باللفظ اذ لم يرد هنا بضحك حقيقة الضحك بل الظهور بل باعتبار
المعنى الحقيقي الذي لم يرد باللفظ أه سم (قوله سلم) مرغم سلمى (قوله فبكى ذلك
الرجل) أي بتذكر الموت أو التأسف على زمان الشباب أه أطول (قوله عبر عنه
بالضحك) أي على سبيل الجواز المرسل لان الضحك يلزمه عادة الظهور أي ظهور الانسان
فعبّر به عن مطلق ظهور البياض في ضمن الفعل فكان فيه تبعية الجواز المرسل (قوله
ايهام التضاد) أي فهو معنوي باعتبار ايهام الجمع بين المتضادين فلا يرد أنه جمع في اللفظ
فيكون لفظيا (قوله ودخل فيه أي في الطباق الخ) قال العلامة الحقيدي يمكن أن يقال انه
داخل في مراعاة النظر بل الاظهر أن المطابقة انما هي جمع الضدين والمراعاة جمع
الاشياء المتناسبة المتوافقة وأما المقابلة فهي المركب منهما فهي أخص من كل
منهما بحسب التحقق لا الجمل أه وانما آخر المقابلة الداخلة في الطباق عن الملحق به مع أن
المتبادر ذكر الداخل قبل الملحق للخلاف في هذا الداخل هل هو من الطباق أولا والاتفاق
على الملحق به فناسب ذكر المتفق عليه قبل المختلف فيه (قوله بالتفسير الذي سبق) وهو
الجمع بين أمرين متضادين أي معنيين متقابلين في الجملة أه جري (قوله باسم المقابلة)
الاضافة بيانية (قوله وان جعله السكاكي الخ) الواو الحال أي فهذا العمل غفلة
منه (قوله قسم برأسه) أي مستقلا والاحسن ما صنعه السكاكي لان الطباق لا بد فيه
من حصول التوافق ولذا سمي بالطباق والمقابلة موجبة للتناهي بعد التوافق فالانساب
أن تجعل قسم برأسها لان حقيقة كل مباينة لاخرى أقادم عبد الله كيم (قوله
ثم يوقى بما يقابل ذلك) هذا محل الادخال (قوله على الترتيب) بأن يوقى بما يقابل الاول
أولا وبما يقابل الثاني ثانيا وهكذا أه سم (قوله في الجملة) أي من غير تفصيل وتعيين
لكون التقابل على وجه مخصوص دون آخر لان ذلك لا يشترط في الطباق حتى يخرج

يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر
نوع تعلق مثل السببية والازوم
(نحو أشداء على الكفار رجاء
بينهم فان الرحمة) وان لم تكن
مقابلة للشدة لكنها (مسببة عن
اللين) الذي هو ضد الشدة
(و) الثاني الجمع بين معنيين غير
متقابلين عبر عنهم بالفظين يتقابل
معناهما الحقيقتان (نحو قوله
لا تعجب يا سلم من رجل) يريد نفسه
(ضحك المشيب برأسه) أي ظهر
ظهورا تاما (فبكى) ذلك الرجل
فظهر المشيب لا يقابل البكاء
الا أنه قد عبر عنه بالضحك الذي
معناه الحقيقي مقابل البكاء
(ويسمى الثاني ايهام التضاد)
لان المعنيين قد ذكرنا بالفظين
يوهمان التضاد تقولا الى الظاهر
(ودخل فيه) أي في الطباق
بالتفسير الذي سبق (ما يتحس
باسم المقابلة) وان جعله السكاكي
وغیره قسم برأسه من الحسنات
المعنوية (وهو أن يوقى بعينين
متوافقين أو أكثر) يوقى (بما
يقابل ذلك) المذكور من المعنيين
المتوافقين أو المعاني المتوافقة
(على الترتيب) ويدخل في الطباق
لانه جمع بين معنيين متقابلين
في الجملة

المقابلة عن الطابق فصدق حده عليها (قوله والمراد بالتوافق خلاف التقابل)
 أي عدم التنافي وليس المراد به ما اتفقا ما صدق فالامتناع هو ما حتى يتصر على المتماثلين ولا
 ما كان بينهما ما مناسبه وان اختلفا ما صدق فامتناعهما حتى يتصر على المتناسبين بل
 المراد ما ذكر في شمل المتماثلين والمتناسبين والتساويين ككالاتان والطائر (قوله
 متناسبين) أي بينهما ما مناسبه وان اختلفا ما صدق فامتناعهما حتى يتصر على المتناسبين بل
 والفقير وقوله أو متماثلين أي في أصل الحقيقة وان اختلفا ما صدق فامتناعهما حتى يتصر على المتناسبين بل
 (قوله نحو قوله) أي قول أبي دلالة بضم الدال المهملة زيدا بالنون ابن الجون كان صاحب
 نوادر وملح فاسد الدين ردى المذهب وحكاياته مشهورة في كتب الادب (قوله اذا
 اجتمعنا) أي بالرجل وقوله بالرجل أي اذا اجتمع بالرجل ففي البيت احتيا لرجل وصف
 طرزي ولو قال بالشر لكان أعم ليشمل المرأة وعبارة الاطول وذكر الرجل تغليب أو خبث
 المرأة معلوم بطريق الاولى لانه اذا لم يدفع قبح الكفر والافلاس كمال الرجل برجوليته
 كف يدفعه نقصان المرأه بكونها امرأه انتهى (قوله والغنى) أي المعبر عنه بالدنيا اهم
 (قوله ومقابلته الاربعه بالاربعه الخ) قال الفري فيه بحث فانه فات في الآية قسم الرابع
 لان لفظة فسنيسر تكرر في الآيتين ولم تختلف فسمت بمقابلته الاربعه بالاربعه ويحتمل
 أن يكون فسنيسر في معنى فسنيسر لانه اذا تيسر تعبه به كان معسر الكثر ذلك غير
 صريح وأما المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى والعسرى فيقول فيه ما سنقله عن
 الايضاح هذا وقد ذكر الواحد من مقابلته الخمسة بالخمس بيت المتنبي
 أزورهم وسواد الليل يشفع لي * واتنى ورياض الصبح يغري بي
 وفيه نظرا لآتي وببطله ايشفع ويغري فيهما من تمامهما بخلاف اللازم وعلى في قوله
 تعالى لهما كسبت وعليهما ما اكتسبت والمقابلة انما تكون بين المستقلين كذا في الايضاح
 وأما مقابلة الستة بالستة فله قول غيره

على رأس سرتاج عزيزته * وفي رجل عبد قبيد ذل يشينه
 قال الصفدي في شرح الامة هذا ابلغ ما يمكن أن ينظم في هذا المعنى اه (قوله فأما من
 أعطى) أي حق الله واتى أي الله وقوله بالحسنى أي بالكلمة الحسنى وهي كلمة التوحيد
 أو بالخصلة الحسنى وهي الايمان أو بالملة الحسنى وهي ملة الاسلام وقوله فسنيسر أي
 نهيه واليسرى الجنة (قوله وأما من بجل) أي بالنفقة في الخير واستغنى عن ثواب الله عز
 وجل فلم يرغب فيه والمراد باليسرى النار قيل نزلت في أبي بكر الصديق رضي الله عنه
 اشترى بلالاً من أمية بن خلف ببدنة وعشرة أواق فأعتقه فأمر الله تعالى والليل اذا
 يغشى الى قوله ان سعيكم لشتى سعي أبي بكر وأميه اه بغوى اه سم (قوله والتقابل
 بين الجميع ظاهرا) لا يبعد أن المقابلة الرابعة بين مجموع سنيسر اليسرى ومجموع سنيسر
 للعسرى لابن الجوزي من الاولين منهنما الاتحادهما وعدم المقابلة ولا بين اليسرى ورين في

(والمراد بالتوافق خلاف التقابل)
 حتى لا يشترط أن يكونا متناسبين
 أو متماثلين فمقابلته الآتين بالآتين
 (نحو قوله) أي بالالفح والقله
 (كثيرا) أي بالالفح والقله
 المتوافقين شرب الكاء والكثرة
 المتقابلين لهما (و) مقابلة الثلاثة
 بالثلاثة (نحو قوله)
 ما أحسن الدين والدنيا اذا اجتمعا
 وأفجع الكفر والافلاس بالرجل
 أي بالحسن والدين والغنى ثم بما
 يقابلها من القبح والكفر
 والافلاس على الترتيب (و) مقابلة
 الاربعه بالاربعه (نحو فأما من
 أعطى واتى وصدق بالحسنى
 فسنيسر اليسرى وأما من بجل
 واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسر
 للعسرى) والتقابل بين الجميع
 ظاهر لابن الاقواء والاستغناء
 فينبه بقوله (والمراد بالتغنى

(استغنى بشهوات الدنيا عن زعيم الجنة فلم يتق) فيكون الاستغناء مستتبعا لعدم الاتقاء وهو مقابل للاتقاء فيكون هذا من قبيل قوله تعالى أشداء على الكفار رجاء بينهم (وزاد السكاكي) في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي أن يجمع بين شيئين متوافقتين أو أكثر وضدتيهما (وإذا شرط ههنا) أي فيما بين المتوافقتين أو المتوافقات (أمر شرطية) أي فيما بين ضدتيهما أو أضدادهما (ضدته) أي ضد ذلك الأمر

(كها تين) لا يتبين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده أي ضده التيسير وهو التعبير المعبر عنه بقوله فـ... التيسير المعبر

(مستتر كما بين أضدادها) وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون قوله ما أحسن الدين والدين من المقابلة لانه اشترط في الدين والدين الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده (وسنه)

أي من المعنوي (مراعاة النظر) ويسمى المناسب والتوفيق والاتلاف والتفريق (أيضا وهي

جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد أن يكون كل منهما مقابلا لآخر وهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون

الجنز أين الشاين لما نقل عن الأيضاح أنها انما تكون بين المستقلين ويجاز كرنا يدفع بحث القنرى فراجعهم ويغفهم من كلامه أن المستقل ما لا يكون تمام الفيره كان يكون الحرف صلة الفيره فراجعهم اه سم وقوله ويجاز كرنا يدفع بحث القنرى أي في الآية بأنما ليست من مقابلة الاربع بالاربع وقد قلناه عنه (قوله أنه زهد الخ) يقال زهد في الشيء وعن الشيء إذا رغب عنه ولم يرده ومن فرق بينهما فقد أخطأ كذا في المغرب اه حفيد أي وليس المراد به كثرة المال (قوله بشهوات الدنيا) أي المحرمة (قوله مستتبعا) أي مستلزما (قوله فيكون ههنا من قبيل الخ) وهو الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر فوعتعلق وحيد فحصل الآية من الطباق الحقيقية أي المقابلة نظرا للغالب أي فالآية من الملقى بالطباق باعتبار الاستغنى واتق ومن الطباق أي المقابلة باعتبار الشاين (قوله من قبيل قوله تعالى أشداء الخ) لكن بين الآيتين فرق وهو أن الأولى أقيم فيها المسبب وهو الرحمة مقام السبب وهو اللين والثانية أقيم فيها السبب وهو الاستغنى مقام المسبب وهو عدم الاتقاء عكس الأولى (قوله وضدتيهما) الأولى أن يزيد أو اضدادها بضمير الجماعة لاجل قوله أو أكثر وفي بعض النسخ أو اضدادها بضمير التثنية (قوله وإذا شرط ههنا أمر) أي اعتبر فيه قيداه عبد الحكيم وعبارة ع في المراد بالشرط ههنا ما يجمع فيه المتوافقات أو المتوافقات لا الشرط المعروف لأن التيسير والتعبير الممثل بهما لذلك ليسا شرطين وحاصله أن شرط المقابلة أن يذكر في طرف منه معنى يشترك المتوافقان فيه أو المتوافقات أن ذكر مقابلة كذلك في الطرف الآخر وفي التعبير عما يشترك فيه المتوافقات بوجه من الوجوه بالشرط نوع خفاء اه (قوله وإذا شرط الخ) وأما إذا لم يشترط أمر في الأول فلا يشترط شيء في الثاني كافي قوله تعالى فليضحكوا قليلا الخ (قوله ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده) وهو الافتراق بل الظاهر أنه مسمى على الاجتماع إذا افلاس مع الاسلام ليس فيه محافضة إلا عن كونه غاية في القبح (قوله وما يناسبه) أعم من أن يكون واحدا أو متعددا (قوله لا بالتضاد) أي بل بالتوافق في كون ما جمع من واحد له حجة في ادراك أوله مناسبة في شكل أو ترتيب بعض على بعض أو ما أشبه شيئا من ذلك ولما كان في هذا الجمع رعاية الشيء مع نظيره أو شبهه أو مناسبة مع مراعاة النظر اه ع (قوله أن يكون كل منهما مقابلا لآخر) أي منافيا له لانه تقدم أن المراد بالتضاد مطلق المقابل والتساوي في الجمع (قوله وبهذا القيد) وهو قوله لا بالتضاد (قوله وذلك) أي الجمع لا بالتضاد (قوله نحو الشمس والنمر) أي فهما متساويان من حيث تقارنهما في الخيال لكون كل جسم نورانيا سماويا (قوله بحسبان) أي بحسبان في بروجهما بقدر معلوم فالشمس تقطع النلك في سنة والقمر يقطعها في شهر فهو أسرع سيرا منها (قوله جمع بين أمرين) لا حاجة له مع قوله قد يكون بالجمع بين أمرين فهو أكيد له (قوله ونحو قوله) أي البحتري وقوله في صفة الأبل أي بالهزال والضعف

بالجمع بين أمرين (نحو الشمس والقمر بحسبان) جمع بين أمرين (و) نحو (قوله) في صفة الأبل (كالتسبي) (قوله)

(قوله جمع قوس) فان قلت فعل يجمع على فعول كقاس يجمع على قاس قلت هو كذلك الا
 أنهم تصرفوا فيه هنا فقالوا اصل قسي قوس فسكر هو الاجتماع ضميتين وواو ين فقدما
 السين على الواو ين فقبل قسو و فوقعت الواو متطرفة فقلبت ياء فقبل قسوى اجتمعت
 الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت
 ضمة السين كسرة لمناسبة الياء ثم قلبت ضمة القاف كسرة لعمس الانتقال من الضمة الى
 الكسرة هذا ملخص ما في الفنرى (قوله المعطافات) وصف كلف لان القوس لا يكون
 الا كذلك اه عو (قوله المنحنيات) من الانحناء قال في المطول من عطف العود وعطفه
 حناه اه سم وقوله من عطف أى بالتشديد وقوله وعطفه أى بالتخفيف أو بالعكس (قوله
 بل الاسهم) أى بل هى كالاسهم وبل اضراب عن تشبيه الابل بالقسي وقوله بل الاوتار
 اضراب عن هذا التشبيه الثانى ووجه التشبيه فى الاخيرين هو الاستواء الا أن الاستواء
 فى الرتراكل وأتم ولهذا أضرب اليه قال الحفيد ومحصل معنى البيت أن الابل المهازبل فى
 شكلها ورقة أعضائها شابهت تلك القسي بل أدق منها وهى الاسهم المنحوتة بل أدق وهى
 الاوتار اه أفاده سم (قوله مبرية) وصف كلف (قوله منحوتة) من براه فحتمه اه سم
 (قوله بل الاوتار) أى بل هى كاللاوتار فهى هزبله جدا (قوله جمع وتر) هو الخيط الجامع
 بين طرفى القوس (قوله جمع بين ثلاثة أمور) ولا تخفى المناسبة بينهما فان كل من السهم
 والوتر له تعلق بالقوس اه سم (قوله ما يسميه) أى قسم يسميه الخ (قوله وهو أن يختم
 الكلام) أى كان جله أو أكثر (قوله بما يناسب ابتداءه) كان يكون عليه كما فى الآية أو
 العكس أو كالدليل عليه أو نحو ذلك قال الفنرى لو قال بما يناسب ما قبله لكان أولى لان قوله
 لا تدركه الابصار الذى يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام لا يكونه رأس الآية لكن
 قوله وهو يدركه الابصار الذى يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام اه (قوله بما يناسب
 ابتداءه) فهو أخص من مراعاة النظر لانها الجمع بين متناصبين مطلقا أى كانا فى الابتداء
 أو الانتهاء أو التوسط أو أحدهما فى الابتداء أو الآخر فى الانتهاء وهذا الجمع بين
 متناصبين أحدهما فى الابتداء والآخر فى الانتهاء (قوله فان اللطيف يناسب كونه
 غير مدركه بالابصار) أى باعتبار التبادر منه وهو الدقة اذ شأن الدقيق الخفاء وان كان ذلك
 محالاً فى حقه تعالى اذا اللطيف فى حقه بمعنى الرفيق بعباده الرؤف به سم وعبارة الفنرى
 قوله فان اللطيف يناسب الخ فيه تأمل اذا المناسب له هو اللطيف المشتق من اللطافة وهو
 ليس بمراده هنا وأما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرأفة فلا يظهر مناسبه له اللهم
 الا أن يقال اللطيف ههنا مستعار من مقابل التكيف لما لا تدركه الحاسة ولا ينطبع فيها
 وهذا القدر يكفي فى المناسبة اه (قوله أن يجمع بين معنيين غير متناصبين) أى لعدم
 وجود شئ من أوجه التناسب من تقارن أو علية مثلا (قوله وان لم يكونا مقصودين)
 أى بل المقصود غير المتناسبين وعبارة سم قوله وان لم يكونا مقصودين ههنا أعم من أن

جمع قوس (المعطافات) المنحنيات
 (بل الاسهم) جمع سهم (مبرية)
 منحوتة (بل الاوتار) جمع وتر جمع
 بين ثلاثة أمور (ومنها) أى من
 مراعاة النظر (ما يسميه بعضهم
 تشابه الاطراف وهو أن يختم
 الكلام بما يناسب ابتداءه فى
 المعنى نحو لا تدركه الابصار وهو
 يدركه الابصار وهو اللطيف الخبير)
 فان اللطيف يناسب كونه غير
 مدركه بالابصار والخبير يناسب
 كونه مدركه كالابصار لان المدرك
 الشئ يكون خبيراً عالم (ويطوق بها)
 أى مراعاة النظر (أن يجمع بين
 معنيين غير متناصبين بلقطين
 يكون لهما معنيان متناصبان
 وان لم يكونا مقصودين ههنا

لا يقصد واحد منهما كما شمله كلامه أو يكون أحدهما مقصودا دون الآخر كما في هذا
 المثال اه (قوله نحو الشمس والقمر بحسبان الخ) التمثيل بذلك بالنظر للنجم مع الشمس
 والقمر (قوله والنجم) فيه بالنسبة إلى الشجر من مراعاة النظر والنسبة إلى الشمس والقمر
 أيهما (قوله بنجم) بفتح الياء التحتية (قوله يتقادان لله) فالسجود مجاز عن الانقياد
 وقوله فيما خلقه أي من الانتفاع بهما (قوله ويسمى أيهما المناسب) أي فنسبته للمراعاة
 كنسبة أيهما التضاد للطباق (قوله بمنزل ما مر في أيهما التضاد) أي يوجه بتوجيه مثل
 الذي وجه به أيهما التضاد بقوله فيما مر لأن المعنيين قد ذكرنا بالنظرين يوهمان التضاد فيقال
 هذا لأن المعنيين عبر عنهما بالنظرين يوهمان التضاد (قوله نصب الرقيب في الطريق) أي
 يدل عليه أو على من يأتي منه قاله سم كما ينصب القطاع من ينظر القافلة إليه فواها
 يقارونهم وهل معهم شر أو لا ومناسبة هذا المعنى للأصطلاح ظاهرة لأن ما قبل العجز
 يدل عليه فهو كالرقيب عليه اه (قوله التسهم) هو جعل البرد داخل طوط كان فيه سهمان
 قال ع في وجه تسميته تسهما أن ما وضع كذلك مزيد في البيت أو الفقرة ملازم له ليزينه
 بدلالته على المقصود من عجزه فصار بمنزلة الخطوط في الثوب المزيدة فيه لتزيينه اه (قوله
 وبردم سهم الخ) أي وهو مأخوذ من البرد المسهم لأن الآيات والفقرات متساوية المقدار
 غالباً فهي كالخطوط المستقيمة اه سم (قوله من الفقرة) بكسر الفاء وفتحها كما في
 الأطول (قوله بمنزلة البيت) أي شطره في وجوب رعاية الروي فيه ما الآن الفقرة لا تسمى
 فقرة بدون أخرى والبيت يسمى يتبادلون آخر (قوله فقرة) أي الحريري في المقامة
 الأولى مبتدأ خبره فقرة (قوله ع) أي أبو زيد السروجي وقوله يطبع الاسماع أي يصوغ
 الفقر وقوله بجواهر لفظه أي باللفظ الشيء بالجواهر (قوله ويقرع الاسماع الخ) قرع
 الاسماع بزواجر الوعظ اسماع الوعظة على وجه محمول للمقصود (قوله بزواجر وعظه) أي
 بالزواجر من وعظه أي بالامور المانعة للسامع مما لا ينبغي أن يرتكب (قوله في الأصل) أي
 الثاني والأفلاصل الأولى أحدى فقرات الظاهر (قوله على شكل فقرة الظاهر) أي فيكون
 أطولها على فقرة النثر مجازاً مرسلأ واستعارة وقوله في الأصل يشعر بذلك فقوله سم
 فتكون في الأصل مشتركة بين ذلك وفقرة الظاهر محل نظر اه يس (قوله ما يدل عليه) أي
 على مادته وصورته فالمادة يدل عليها الارصاد والصورة يدل عليها الروي فالموقوف على
 معرفة الروي هو الصورة فقط وعبارة سم قوله ما يدل عليه ليس المراد مجرد الدلالة على مادته
 كما في الآية التي ذكرها الشارح فان قوله فاختلفوا يدل على الاختلاف ولا شك أن الدلالة
 على المادة لا تتوقف على معرفة حرف الروي بل الذي يتوقف عليه خصوص نوع اللفظ
 الذي تؤدي به تلك المادة وتحقق به الفقرة باعتبار آخره كما يظلمون في الآية وهذا غرض
 المصنف من قوله اذا عرف الروي اه (قوله آخر كلمة) أي الكلمة الأخيرة (قوله
 اذا عرف الروي) أي السابق مع ما يلزمه من الحرف الذي قبله (قوله فاعل) أي نائب

(نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم) أي النبات الذي ينجم أي
 يظهر من الأرض لا ساق له
 كالقوله (والشجر) الذي له ساق
 (يتقادان) أي يتقادان لله تعالى
 فيما خلقه فالنجم بهذا المعنى وان
 لم يكن مناسباً للشمس والقمر
 لكنه قد يكون بمعنى الكوكب
 وهو مناسب لهما (ويسمى أيهما
 المناسب) بمنزل ما مر في أيهما
 التضاد (ومنه) أي من المعنوي
 (الارصاد) وهو نصب الرقيب في
 الطريق (ويسميه بعضهم التسهم
 وبردم سهم فيه خطوط مستوية
 وهو أن يجعل قبل العجز من
 الفقرة هي في النثر بمنزلة البيت
 من النظم فقوله هو يطبع الاسماع
 بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع
 بزواجر وعظه فقرة أخرى والفقرة
 في الأصل على بصاع على شكل
 فقرة الظاهر (أو) من (البيت ما يدل
 عليه) أي على العجز وهو آخر كلمة
 من الفقرة أو البيت (اذا عرف
 الروي) فقوله ما يدل فاعل يجعل
 وتوله اذا عرف متعلق بقوله يدل
 والروي الحرف الذي يبنى عليه أو
 آخر الآيات أو الفقرات ووجب
 تذكره في كل منها وقيد بقوله اذا
 عرف الروي لأن من الارصاد

فاعل لانهم يعبرون عن نائب الفاعل بالفاعل (قوله ما لا يعرف به العجز) أي صورته أي
 ولو فرضا كما في الآية (قوله كافي قوله تعالى وما كان الناس الخ) أي لو فرض ان الآية
 لم يعرف فيها الروى والا فالآية عرف فيها حرف الروى وبذل على ذلك عبارة البيهقي
 وان كان ظاهر كلام الشارح خلافا وعبارته ومن أجل أن الشرط هو أن يجعل هنا
 ما يفهم العجز مع الحاجة الى معرفة الروى كان من الارصاد قوله تعالى وما كان الناس
 الآية فقد عرف أن العجز هو يختلفون من معرفة الروى وأنه نون بعد الواو كما كان ذلك
 قبل هذه الآية وفيما بعدهما ولولا تلك المعرفة لتوهم أن العجز هو فيما اختلفوا يطابق قوله
 فاختلفوا اه (قوله نحو وما كان الله ليظلمهم) التلاوة في أول سورة الروم وفي التوبة فما
 كان باقاه (قوله ليظلمهم) هذا هو الارصاد فهو يدل على مادة العجز ويعين كون المادة
 التي من الظلم محتومة بنون بعد واو معرفة الروى فيما قبل الآية (قوله نحو قوله) أي
 قول عمرو بن معد يكرب اه مطول (قوله اذ لم تستطع) هو الارصاد دلالة على
 تستطيع الذي هو العجز (قوله ومنه المشاكلة) اعلم أنه اذا وجد علاقة بين الشيء وذلك
 الغير كما في قوله تعالى وجرأ سينة سينة مثلها فقلت المشاكلة مجاز فان السينة الاولى
 عبارة عن المعصية والثانية عبارة عن جزاء المعصية وبينهما علاقة السببية فاطلق السبب
 وأراد المسبب وهو الجزاء وأما اذ لم يكن هناك علاقة كما في قول الشاعر
 * قلت اطبخوا لي جبنة وقيصا فانه ليس هناك علاقة بين الطبخ والخباطة فليست تلك
 المشاكلة حقيقة ولا مجازا فينتقض حصصهم المتقدمة من أن اللفظ لا يكون الاحقيقة
 أو مجازا أو كناية قال الشارح في شرح المفتاح ولا يخص عن هذا الاشكال إلا بأن ياتزم
 أن هذا النوع من المشاكلة خارج عن الحصر أو يقال ان الوقوع في الصحة هو العلاقة
 فيكون مجازا ورده عبد الحكيم بأمرين الأول ان جعل ذلك الوقوع علاقة ينافي عده
 من المحسنات البدعية فكان عليهم أن يذكره في فن البيان الا امر الثاني انهم
 قالوا لا بد في المجاز من اللزوم ولولا ذلك لا يبرهن هذه المثابة فالمتعين هو الأول
 وهو انه قسم رابع خارج عن الحصر قال الفهري فان قيل كان ينبغي أن يذكر المشاكلة
 في القسم الثاني أي اللفظي لانها تعلق باللفظ أجيب بأنها انما صحت مع المطابقة
 والمقابلة لتجانسهما ومن ثمة سماها صاحب الكشف بالمطابقة والمقابلة في قوله ان الله
 لا يستحي الآية اه وأجيب أيضا بأن المقصود أقول وبالذات هو المعنى لأن فيها ذكر
 معنى بلفظ غيره وان كان فيها تغيير لفظ ذلك المعنى إلا أن هذا تابع كما تدل عليه عبارة عن
 (قوله وهي ذكر الشيء) أي المعنى كالخباطة (قوله لوقوعه في صحبته) فان قلت الوقوع
 في صحبته متأخر عن الذكر فكيف يكون عليه لذكر قلت المراد بالوقوع في الصحبة قصد
 المتكلم الوقوع في الصحبة والقصد متقدم على الذكر (قوله بتحقيقا) أي بأن ذكر هذا الشيء
 عند ذكر الغير وقوله أو تقديره أي بأن ذكر الشيء عند حضوره معنى الغير فيكون اللفظ

ما لا يعرف به العجز لعدم معرفة
 حرف الروى كما في قوله تعالى وما
 كان الناس الا أمة واحدة
 فاختلفوا ولولا كلمة سبقت
 من ربك لقتل بعضهم فيهم
 يختلفون فلو لم يعرف أن حرف
 الروى هو النون لرجمواهم أن
 العجز هنا فيما فهم فيه يختلفوا أو
 فيما اختلفوا فيه فالارصاد في
 الفقرة (نحو وما كان الله ليظلمهم
 ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) في
 البيت فهو (قوله اذ لم تستطع شيئا
 فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه)
 أي من المعنوي (المشاكلة وهي
 ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه) أي
 ونوع ذلك الشيء (في صحبته) أي
 ذلك الغير (تحقيقا أو تقديرا)

الدال على الغرقة قدر والمقدر كالمذكور (قوله تحقيقاً) كالوقيل لك اسقيك ماء فقالت بل
اسقي طعاماً أي أطلعني طعاماً وقوله تقدير كالمذكور رأيت انساناً يغرس شجراً فقالت لا تغرس
اغرس الى الكرام كهذا أي اصنع المعروف الى الكرام فكانت قلت هذا يغرس الشجار
فاغرس أنت الاحسان مثله (قوله أي وقوعاً الخ) دفع به ما يترجمهم أن تحقيقاً راجع للذكر
(قوله اقترح شيئاً) أي اطالب شيئاً من المطبوعات طلباً الزامياً (قوله اذا سأته) أي
تقول ذلك اذا سأته الخ (قوله من غير روية) أي تأمل في حال المسؤل (قوله وطلبته
الخ) تفسير وقوله على سبيل التكليف أي الالتزام وقوله والتحكم تفسيرى (قوله وجعله)
مبتدأ خبره غير مناسب (قوله ابتدعه) أي حصله وأوجده أقولاً (قوله غير مناسب على
ما لا يخفى) أي لأن قوله فيجهدك طبعه مناف له اذ على تقديره كذلك يصير المعنى ابتدع
شيئاً وأوجده فيجهدك طبعه ولا معنى لايجاد المطلوب ليطلب وان جعل على معنى أوجده أصله
ليطلب نافاه السياق أيضاً لأن المراد اطالب ما تريد من الاطعمة المطبوخة تعطاه وليس المراد
اعتنا بطعام نطبخه لك وقال سم لأنه حينئذ بمنزلة افعال شيئاً نفعله أي ذلك الشيء الذي فعلته
لك ولا معنى له (قوله فيجهد) مضارع متكلم اه حفيد وهو بضم النون وكسر الجيم اه سم
(قوله أي خيطوا) بكسر الخاء الموحدة وسكون الياء التحتية (قوله حيث أطلق النفس
الخ) اعلم أن النفس تطلق على الذات وعلى القلب وهي بالمعنى الاول يجوز اطلاقها على
الله تعالى لكن على سبيل المشاكاة لا على الانفراد لا بهام أن المراد بها القلب فاندفع قول
بعضهم لا يحتاج للمشاكاة الا اذا كان المراد بالنفس القلب لا يقال انه ورد في الحديث
أنت كما أنبت على نفسك وفي القرآن ويحذر كم الله نفسه كتب ربكم على نفسه الرحمة
لأننا نقول وان أطلق من غير مشاكاة في ذلك لا يجوز الاطلاق من غير مشاكاة في غير ما ورد
للاهمام هذا وفي القنرى الظاهر أن مراده أن المعنى ولا أعلم ما في ذاتك فغير عن الذات
بالنفس لقوله ما في نفسي وأنت خبير بأن لا أعلم ما في ذاتك وحقيقة تملك ليس بكلام مرضى
بل الوجه أن يقال عبر عن لا أعلم معلومك بلا أعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن تعلم
معلومي به علم ما في نفسي كذا في شرح الكشف اه وقوله ليس بكلام مرضى يتحمل أن
وجه كونه ليس مرضياً أنه لا يظهر كون المعلوم في الذات الا اذا كان مطبوعاً فيها منتقشاً
والله تعالى منزّه عن ذلك بخلاف الخلق فانه تنطبع المعلومات في نفسه وتنقش فيها
اه سم (قوله في صحبة الغير) أي كصيفتنا أو صيفتكم في حل الآيات لا (قوله صبغة
الله) نصب بهام ل محمد زوف وجوباً بدل عليه قوله آمناً بالله تقديره صبغتنا الله بالايان
صبغة أي طهرنا الله تطهيراً (قوله لانه فعله) أي وزنه فعله بكسر الفاء وسكون العين
المهمله فهو اسم الهيئة للمرة ولذا قال الشارح وهي الحالة الخ (قوله وهي الحالة) أي
الهيئة المخصوصة التي يقع الخ الاولى الحالة الناشئة من الصبغ الا أن يقال المراد
الهيئة المخصوصة التي يقع عليها أي يتحقق فيها مطلق المصدر الذي هو مطلق الصبغ من

أي وقوعاً محققاً ومقدراً (قوله لا قول
كقوله قالوا اقترح شيئاً من اقترحت
عليه شيئاً اذا سأته اياه من غير
روية وطلبته على سبيل التكليف
والتحكم وجعله من اقترح الشيء
ابتدعه غير مناسب على ما لا يخفى
مجزوم على أنه جواب
(نجد) من الاجادة وهي تحسين
الامر من الاجادة وهي تحسين
الشيء (لأن طبعه) قلت طبعوا
لي حبة وفيها) أي خيطوا وذكر
خيطاً حبة بالقطط الطبخ
لوقوعها في صحبة طبخ الطعام
(ونحو تعلم ما في نفسي ولا أعلم
ما في نفسك) حيث أطلق النفس
على ذات الله تعالى لوقوعه
في صحبة نفسي (والشأن) وهو
ما يكون وقوعه في صحبة الغير
تقدير (نحو) قوله تعالى قولوا
آمنوا بالله وما أنزل اليك الى قوله
(صبغة الله) ومن أحسن من الله
صبغة ونحن له عابدون (وهو) أي
قوله صبغة الله (مصدر) لانه فعله
من صبغ كالصبغة من جلس وهي
الحالة التي يقع عليها الصبغ (مؤكدة)

لا آمنا بالله أي تطهير الله لأن
 الايمان يطهر النفوس فيكون
 آمنا مستقلا على تطهير الله لنفوس
 المؤمنين وذال عليه فتكون
 صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا
 لمضمون قوله آمنا بالله ثم أشار الى
 الى وقوع تطهير الله في صحبة ما
 يعبر عنه بالصبغ تقديره بقوله
 (والاصل فيه) أي هذا في المعنى
 وهو ذكر التطهير بالفظ الصبغ (ان
 النصاري كانوا يغمسون أولادهم
 في ماء أصفر يسمونه المعمودية
 ويقولون انه) أي الغمس في ذلك
 الماء (تطهير لهم) فاذا فعل الواحد
 منهم بولده ذلك قال الآن صار
 نصريا حقا فأمر المسلمون بأن
 يقولوا للنصارى قولوا آمنا بالله
 وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل
 صبغتنا وطهرنا به تطهير الا مثل
 تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في
 قولوا قالوا آمنا بالله للكافرين وان
 كان الخطاب للمسلمين فالمعنى أن
 المسلمين أمروا بان يقولوا صبغنا
 الله بالايمان صبغة ولم نصبغ
 صبغةكم أي النصارى (فعبّر عن
 الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة)
 لوقوعه في صحبة صبغة النصارى
 تقديرا (بهذه القرينة) الحالية التي
 هي سبب النزول من غمس النصارى
 أولادهم في الماء الأصفر وان لم
 يذكر ذلك لفظا (ومنه) أي من
 المعنوي (المزاوجة وهو أن
 يراعى) أي توقع المزاوجة على أن
 الفعل مستند

تحقق العام في الخاص (قوله لا آمنا بالله) أي اعامل ذل عليه آمنا (قوله أي تطهير الله)
 باضافة تطهير الى الله تفسير لصبغة الله ولم يقدّمه على قوله مؤكدا لئلا يكون فيه فصل بين
 الصفة والموصوف قال عرق ثم ان اطلاق مادة الصبغ على التطهير من الكفر مجاز
 تشبيهي وذلك أنه شبه التطهير من الكفر بالايمان بصبغ المغموس في الصبغ الحسى
 ووجه الشبه ظهور أثر كل منهما على ظاهر صاحبه فيظهر أثر التطهير على المؤمن حسا
 ومعنى بالعمل الصالح والاخلاق الطيبة كما يظهر أثر الصبغ على صاحبه ولا ينفى ذلك
 كونه مشاكلة (قوله لان الايمان الخ) علة لمؤكد (قوله مستقلا على تطهير الله الخ)
 من اشتغال الملتزم على لازمه (قوله المضمون) أي لما تضمنه قوله آمنا بالله وهو الفعل الذى
 قدرناه (قوله ثم أشار الى وقوع) أي الى وجه وقوع الخ (قوله ما يعبر عنه) أي المعنى الذى
 يعبر عنه الخ وهو الغمس (قوله تقديرا) راجع لوقوع (قوله يغمسون أولادهم) أي
 يدخلونهم أي فهذا الغمس يستحق أن يقال له صبغة لأنه لم يذ كر ذلك اللفظ الا على هذا
 المعنى في الآية الا أننا نفرض أنه وجد ذلك اللفظ الا على هذا المعنى (قوله في ماء أصفر)
 يوكل به القسيس منهم ويضع فيه الملح لئلا يغير بطول الزمان فتغير عما تم بعدم التغير
 ويقولون ان ذلك من بركة القسيس كما يعترون باظهاره الزهد بجمعنا استغفاره موجبا
 للمغفرة وفوضوا إليه أمر النساء فيباشر امرأتهن ان شاء وهم راضون بذلك أخترناهم
 الله اه عرق (قوله أصفر) أي بشئ يجعلونه فيه كالزعفران (قوله يسمونه) أي ذلك الماء
 (قوله المعمودية) هي اسم للماء الذى غسل به عيسى عليه السلام يوم ثالث ولادته
 فزاده النصارى ماء وصاروا يغمسون فيه أولادهم وكلما نقص زادوه وهو باق الى الآن
 (قوله تطهير لهم) أي من غير دينهم المحمود عندهم لعنة الله عليهم (قوله نصريا حقا)
 أي وطهر من سائر الأديان اه من عرق (قوله فأمر المسلمون) أمر المسلمين مفهوم من
 السياق (قوله قولوا) أي يا نصارى أي ان شئتم التطهير الحقيقى والايمان المعتبر الذى
 يستأهل أن يسمى تطهيرا فقولوا آمنا بالله الخ اه عرق (قوله وصبغنا الله الخ) أي غمسنا
 في الايمان الشبيه بالماء الطهور ومن صبغ يده في الماء غمس فيه أولونا الله من صبغه
 لونه وقوله لا مثل صبغتنا باحد المعنيين وهذا اللفظ هو المقدور وكذا يقال في
 الوجه الثانى (قوله ولم نصبغ صبغتكُم) هذا هو اللفظ المفروض (قوله فعبّر عن
 الايمان الخ) حاصله أن الصبغ ليس مذكورا في كلام الله ولا في كلام النصارى ولكن
 غمسهم الاولاد عبارة عن الصبغ وان لم يتكلموا به والاية نازلة في سياق هذا الفعل فكان
 لفظ الصبغ مذكورا سم (قوله عن الايمان بالله) أي عن لازمه وهو التطهير من رذيلة
 الكفر (قوله للمشاكلة) أي مناسبة المعنى المعبر عنه للمعنى الذى يستحق أن يعبر عنه
 بلفظ الصبغة (قوله من غمس النصارى) بيان للقرينة (قوله أي توقع المزاوجة) غرضه
 من ذلك أن المبني للمفعول اذا لم يكن مفعول جعل ضميرا المصدر نائب الفاعل قال سم

قضية عبارته الاحتياج لهذا التأويل على تقدير الاسناد الى الطرف ايضا وفيه نظر ثم
قال وقد يقال لاحاجة الى ذلك بل وان لم يقرأ قوله تزاحج على لفظ الخطاب اهـ (قوله
الى ضمير المصدر) وهو انما زوجه لانها مصدر زاحج فيكون التقدير تزاحج هو أى المزاوجة
أى توقع الخ (قوله أو الى الطرف) أى على قول من يقول انه غير لازم نظرية كفاي
قوله نعم الى ان قد قطع بينكم بنسب النون وعليه فيبين في المصنف مبنى على الضم (قوله
في الشرط والجزاء) صفة لهذين أو حال منه أى حال كون المعنيين واقعين في الشرط
والجزاء فأحدهما واقع في مكان الشرط بأن يحى به بعد أدائه والاخر واقع في موضع
الجزاء بأن ربط بالشرط وسبق جوابه (قوله واقعان في الشرط والجزاء) فيه صرف
للمعارة عن ظاهرها (قوله مزدوجين) أى مجتمعين (قوله معنى) وهو مطلق اللجاج وان
كان المرتب على الشرط بلجاج هو المرتب على الجزاء بلجاج هجر (قوله كقوله) أى
قول المجترى اهـ مطول (قوله ومنه) تفسير (قوله فلج بي الهوى) أى اذا نهيت عن
الحب فترتب على النهى بلجاج الهوى أى لزومه وأصل اللجاج كثرة الكلام والخصوصية
والترامها ثم عبر به عن مطلق اللزوم الصادق بلزوم الهوى مجازا من الامتنان والتعبير
بالمزوم عن اللزوم بل من التعبير بالمقيد عن المطلق اهـ ع ق (قوله فلج) عطف على نهى
وجواب الشرط أصاغت وقوله فلج هم اعطف عليه وفي ترتب بلجاج الهوى على انهى
عن جهام الغفة في الحب لاقتضائه ان ذكرها ولو على وجه العيب ينذحهم او يشيده وفي
ترتب بلجاج الهجر على رضى الواشي مبالغة في ادعاء كون جهام ضامنا اذ يناله مطلق
الوشى فكيف لو سمعت أو رأت عيبا (قوله ولزمنى) تفسير لقوله بلج (قوله أصاغت الى
الواشى الخ) قيل الصواب رواية بدرية أصاغت بالتدكير لان ما قبله
كان الثريا علق في جبينه * وفي نحره الشعرى وفي خده البدر
وفي شرح التبيان أن في قوله فلج بي الهوى وقوله فلج هم الهجر قلبا لان اللجاج من العاشق
في العشق لا من المعشوق فيه ومن العشق في الهجر لا من الهجر في المعشوق اهـ فترى
وقوله الصواب أصاغت بالتدكير الخ الذي في شواهد العباسى أنه في مؤنث وأشد قبله
على انهما عندهما الموصل * وصال ولا عنها مطر صبر
وقوله قبله الا ان اللجاج الخ أى فالتعنى فليبت في الهوى ولبث في الهجر (قوله أى
استهت) أى قبلت لان الغالب ان من سمع شيئا قبله (قوله ويزينه) تفسير (قوله فيما
افترى على) أى كذب متعمدا (قوله زاحج) أى جمع (قوله وقديتوهم من ظاهرها العبارة)
أى عبارة المصنف فان ظاهرها تعلق قوله في الشرط بقوله زاحج ويحذف فيه هم من نفسه
ما قاله وقد علمت أنه مرتبط بقوله معنيين (قوله اذ لا قائل بالمزاوجة الخ) أى لان
المرتب على المحبى ليس هو المرتب على الاجلاس (قوله اذ اجافنى الخ) فقد جمع هنا بين
معنيين في الشرط وهما محبى عزيز وسلامه عليه ومعنيين في الجزاء وهما اجلاسه

الى ضمير المصدر أو الى الطرف
أعنى قوله (بين معنيين في الشرط
والجزاء) والمعنى في مجهول معنيان
واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين
في أن يرتب على كل منهما معنى
مرتب على الآخر (كقوله
اذا ما نهى التامه) ومنه عن
جهما (فلج بي الهوى) ولزمنى
(أصاغت الى الواشى) أى استهت
الى التمام الذى يشى حديثه ويزينه
فصداقته فيما افترى على (فلج بها
الهجر) زاحج بين نهى التامه
وأصاغت الى الواشى الواقعين
في الشرط والجزاء في أن ترتب
عليهما بلجاج شئ وقديتوهم من
ظاهر العبارة أن المزاوجة هى
أن يجمع بين معنيين في الشرط
ومعنيين في الجزاء كما يجمع في الشرط
بين نهى التامه وبلجاج الهوى وفي
الجزاء بين أصاغت الى الواشى
وبلجاج الهجر وهو قد اذ لا قائل
بالمزاوجة في مثل قوله اذ اجافنى
زيد فسلم على أجلسه وأنهت
عليه وما ذكرناه هو المأخوذ

من كلام السالف (ومنه) أي من المعنوي (العكس والتبديل وهو أن (٣٢٩) يقدم جزء في الكلام) على جزء آخر (ثم يؤخر)

ذلك المتقدم على الجزء المؤخر أو لا

والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم وهو أن تقدم في الكلام جزأ ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت وظاهر عبارة المصنف صادق على نحو عادات السادات

أشرف العادات وليس من العكس

(ويقع العكس) على وجوده منها

أن يقع بين أحد طرفي جملة وما

أضيق إليه ذلك الطرف

(نحو عادات السادات السادات

السادات) فالعادات أحد طرفي

الكلام والسادات مضاف إليه

ذلك وقد وقع العكس بينهما

بأن تقدم أولا العادات على

السادات ثم السادات على

العادات (ومنها) أي من الوجوه

(أن يقع بين متعلقين فعلين في جملتين

نحو يخرج الحي من الميت

ويخرج الميت من الحي)

فالحي والميت متعلقان بخروج

وقد تقدم أولا الحي على الميت

وثانيا الميت على الحي (ومنها)

أي من الوجوه (أن يقع بين لفظين

في طرفي جملة نحو لا هن حل لهم

ولا هم يحلون لهن) قدم أولا هن

على هم وثانيا هم على هن وهما لفظان

وقع أحدهما في جانب المسند إليه

والآخر في جانب المسند (ومنه)

أي من المعنوي (الرجوع وهو

العود إلى الكلام السابق بالنقض)

أي ينقضه وإبطاله (لنكتة كتولة فق

وانعامه عليه اه سم (قوله من كلام السالف) أي من أهل البيان (قوله والتبديل) نفسه (قوله والعبارة الصريحة) أي بالنظر وما قاله المصنف (قوله وظاهر عبارة المصنف الخ) حيث لم يشترط أن يكون تأخير المتقدم عن الجزء الذي كان المتقدم عليه اه سم (قوله وظاهر عبارة المصنف ما دق الخ) أي يتطوع النظر عن اصلاح الشارح له بقوله على جزءه بقوله ذلك المتقدم على الجزء المؤخر (قوله صادق على نحو الخ) أي لأن قوله ثم يؤخر ظاهره سواء عن المؤخر أولا وعن غيره (قوله على نحو عادات السادات الخ) مما تقدم فيه جزء على جزء آخر ثم آخر المتقدم لكن لا على الذي قدم هو عليه أولا اه سم (قوله وليس من العكس) أي بل هو من رد العجز على الصدر (قوله ويقع العكس على وجوه) أي يجسي من حجي العاتم في الخاص أي يهتق في تلك الوجوه وبهذا اندفع ما يقال مفهوما العبارة أن العكس يقع على أوجه وذلك لأوجه فسرهما بوقوع العكس بقوله منها أن يقع فهو من باب وقوع الشيء في نفسه (قوله أن يقع بين) أي يقع العكس متعلقا بما أي الطرف وما أضيف إليه لا بينهما (قوله أحد طرفي جملة) أي ويكون العكس هو الخبر في تلك الجملة كما في المثال فيكون اطلاق الجملة عليه باعتبار الأول لأن العكس انما وقع في عادات السادات وهو مقدر لكن لما عكس وجعلنا عليه عكسه صار المجموع جملة كما يؤخذ ذلك من عتي (قوله عادات السادات الخ) أي الامور المعتمدة للسادات أفضل الامور المعتمدة للناس وأشرفها وسيدتها قال عتي لا يقال ان هذا العكس ينبغي أن يعتمد من البديع اللفظي لأن حاصله تقدم لفظ على لفظ ثم تأخر ذلك اللفظ المتقدم وتقدم ذلك المؤخر لانه قول استتبع ذلك حدوثه معنى آخر وبذلك صح الاخبار به عن الأول اه واعمل مراده أنه راجع للمعنى أولا وبالذات وان كان راجعا للفظ أيضا كما تقدم وفيه تأمل لأن الظاهر أن العكس راجع للفظ أولا وبالذات ويلزمه تغير المعنى فيكون رجوعه للمعنى بطريق التبع (قوله فعلين) الأولى عاملين ليتناول نحو يخرج في قوله تعالى ان الله فائق الحب الآية وكون المصنف لم يحصر الاقسام بل قال منها لا يدفع الأولوية (قوله في جملتين) أي فعلين كما تبيين في جملتين لا في جملة واحدة (قوله نحو يخرج الحي) كالدجاجة من الميت كالبيضة ويخرج الميت من الحي كالبيضة من الدجاجة (قوله بين لفظين في طرفي جملتين) أي لفظين كائنين في طرفي كل من جملة أي طرفي كل واحدة منهما (قوله لا هن حل لهم الخ) أي فهاتان جملتان في كل منهما لفظان هما الضميران أحدهما ضمير جمع الذكور وهو هم والآخر ضمير الاناث وهو هن (قوله في جانب المسند إليه) في الظرفية تسمي اذهن هو المسند إليه فالاولى أحدهما المسند إليه وقوله في جانب المسند صحيح لان هن ليست مسند ابل المسند يحلون (قوله لنكتة) أي والا كان غلطا (قوله كتولة) أي قول زهير اه مطول (قوله الارواح) الرشح واحدة الرياح والارياح وقد تجمع لي ارواح لان أصاها الواو وانما

بالديار التي لم يعفها القدم) أي لم يلهها تطاول الزمان وتقدم العهد

ثم عاد الى ذلك الكلام ونقضه بقوله
(بلى وغيرها الارواح والديم) أى
الرياح والامطار والنسكة اظهر
التحير والتوله كأنه أخبر أو لا بما
لا تحقق له ثم افاق بعض الافاقه
فمنع الكلام السابق قائلا بلى
عفاها القدم وغيرها الارواح
والديم (ومنه) أى من المعنوى
(التورية) وتسمى الایهام ايضا
وهي ان يطلق لفظه معنيين قريب
وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على
قرينة خفية (وهي ضربان)
الاولى (مجردة وهي) التورية (التي
لا تجتمع شيئا مما يلائم المعنى
القريب نحو الرحمن على العرش
استوى) فانه أراد باستوى معناه
البعيد وهو استولى ولم يقرن به
شيء مما يلائم المعنى القريب
الذى هو الاستقرار (و) الثانية
(مرتفعة) وهي التي تجتمع شيئا
مما يلائم المعنى القريب (فهو
والسما بنيناها بأيدى) أراد باليدى
معناها البعيد وهو القدوة وقد
قرن بها ما يلائم المعنى القريب
الذى هو الجارحة المخصوصة
وهو قوله بنيناها اذ البناء يلائم
اليده وهذا مبني على ما اشتهر بين
أهل الظاهر من المفسرين والا
فالحقيق ان هذا التمثيل وتصوير
لعظمته وتوقيف على كنهه جلالة
من غير أن يتجمل للمفردات
حقيقة أو مجاز (ومنه) أى من
المعنوى (الاستخدام وهو أن يراد

جاءت بالبلاء لان كسار ما قبلها فاذا رجعوا الى الفتح عادت الى الواو كقولك أروح
الماء وترتجت بالمروحة صحاح اه سم (قوله والديم) جمع ديمة وهي المطر الذى ليس معه برق
ولارعد اه سم وعبارة عرق وهي السحابة ذات المطر الكثير سميت بذلك لدوامها غالبا
(قوله بما لا تحقق له) أى ان عسبة عقله في الحب (قوله بلى عفاها القدم) اشارة
الا ان ذلك سقدر بعد بلى وان الواو في قوله وغيرها للعطف عليه (قوله التورية) تقول
وريت الخ برتورية اذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان كأنه
يجعله وراءه بحيث لا يظهر اه صحاح اه سم (قوله لفظه معنيين) أى سواء
كانا حقيقيين أو مجازيين أو مختلفين قال الفري قبل أراد به الزيادة على معنى واحد
سواء كان معنيين أو أكثر والا قرب انه أخذ بالقل كما بينا فيما سبق مثله اه (قوله
قريب وبعيد) أى قريب الى الفهم أكثر استعماله فيه وبعيد عنه لقل استعماله
فيه (قوله اعتمادا على قرينة خفية) كاستعمال الاستقرار الحسى في الآية الاولى
وكاستعمال اليد بمعنى الجارحة في الآية الثانية فان كانت ظاهرة صار المعنى البعيد
قريبا فيخرج عن معنى التورية فان لم تكن قرينة أصلا لم يفهم الا القريب فيبطل
ككم الاداة ويخرج اللفظ عن التورية أيضا (قوله وهو استولى) أى ارتفع بالقهر
والغلبة (قوله الذى هو الاستقرار) أى حسا على سطح من السطوح (قوله وهو القدرة)
وجمع الايدى لافادة كمالها (قوله اذ البناء يلائم اليد) لا يخفى أنه يناسب القدرة أيضا لكنه
أنسب باليد عرفا تأمل (قوله وهذا مبني) أى ما ذكر من التمثيل بالآيتين للتورية (قوله
على ما اشتهر الخ) وهو مذهب الخلف المؤولين لان الاستقرار واليد مستحيلان على الله
فيقولان (قوله والا فالحقيق) أى بأن جرينا على مذهب من يوصف بالتحقيق من عاريس
مقتضى تراكيب البيان (قوله ان هذا) أى ما ذكر من الآيتين (قوله تمثيل) أى استعارة
تمثيلية بأن شبهت هيئة ايجاد الله السماء بالقدرة الازلية بهيئة البناء الذى هو وضع لبننة
على أخرى بالايدي الحسية ثم استعير مجموع بنائها بأيدى والآية الاولى شبهت هيئة
استيلاء الرحمن على العرش بهيئة ملك متعز على سرير بجوامع أن كلابني عن الملك التام
(قوله وتصوير) قال عبد الحكيم تفسير للتمثيل وليس المراد أنه استعارة تمثيلية أو تشبيه
تمثيلي لعدم علاقة التشبيه (قوله وتصوير لعظمته) حيث شبه المعقول بالمحسوس الذى هو
أقوى عند السامع (قوله وتوقيف على كنهه جلالة) أى الكنه الذى يمكن أن يدرك وهو
لكنه الاجمالى (قوله حقيقة) معمول ليشتمل أى يتكلف لها معنى حقيقى أو مجازى
بل تبقى المفردات على ما كانت عليه في الاصل من حقيقة أو مجاز (قوله الاستخدام) بمعنى
بالمجتبين من خدمت الشئ قطعه ومنه سيف مخذم وقد قطع هنا الضمير عما هو حقه ويرى
بالحاء المهملة والذال المعجمة من خدمت أى قطعت أيضا ويرى بالحاء المعجمة والذال
المهملة كأنه جعل المعنى الذى لم يرد أولا تابعا في الذكر للمعنى المراد فردا اليه الضمير اه

باللفظ له معنيان أحدهما ضمير أراد بضميره (٣٣١) أي بالضمير العائد إلى ذلك اللفظ معناه (الآخر أو يراد

بأحد ضميره أحدهما) أي أحد المعنيين (ثم) يراد (بالآخر) أي بضمير الآخر (معناه الآخر) وفي كل واحد مما يجوز أن يكون المعنيان حقيقةً وبين وأن يكونا مجازيين وأن يكونا مختلفين (فالأول) وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين وبضميره معناه الآخر (كقوله

أنا نزل السماء بأرض قوم

وعينه وأن كانوا غصبا) جمع غصبان أراد بالسماء الغيث وبضميره في رعيته النبت وكلا المعنيين مجازي (والثاني) وهو أن يراد بأحد ضميره أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه الآخر (كقوله فسقى الغضا والساكنية وإن هم

شبهه بين جواني وضلوعي) أراد بأحد ضميري الغضا أعني البهرور في الساكنية المكان الذي فيه شجر الغضا وبالأخر أعني المنصوب في شبهه النار الحاصلة من شجرة الغضا وكلاهما مجازي (ومنه) أي من المعنوي (اللف والنشر) وهو ذكر متعدّد على التفصيل أو الاجمال

(ثم) ذكر (ما لكل واحد) من آحاد هذا المتعدد (من غير تعيين ثقة) أي المذكور بدون التعيين لأجل الوتوق (بأن السامع يرده إليه) أي يردهما لكل إلى ما هو له لعله بذلك بالقرائن التقضية أو المعنوية (فالأول) وهو أن يكون ذكر المتعدد على التفصيل (ضربان

سيد (قوله له معنيان) أي أو معان (قوله ثم يراد بضميره) قال بهم الظاهر أن ضمير ضميره كاشا رنه كذلك اه أي كافي قوله

رأى العميق فاجرى ذالناظره * مشيم لج في الاشواق خاطره فانه أراد بالعميق أولا المكان ثم أعاد اسم الإشارة إليه بمعنى الدم (قوله أو يراد بأحد ضميره الخ) أي أو يراد باللفظ معني ويراد بأحد ضميره (قوله أي أحد المعنيين) أي اللذين لم يرادا باللفظ بل أو يديه غيرهما معا (قوله معناه الآخر) أي الذي هو من جملة المعنيين اللذين لم يراد باللفظ (قوله وفي كل واحد) أي كلا وجهي التفسير (قوله إذا نزل السماء الخ) قال في الاطول الظاهر أن الشاعر وصف قومه بالقوة والغلبة على من عاداهم من الاقوام حتى يرهوا كلاهم وماءهم من غير رضا لهم لكن كان بعض من سمعت منه هذا المقام وهو من الاعلام يقول هذا البيت اظهارا لمدرة الله تعالى وانعامه في حق عباده وأن كانوا غير شاكرين له تعالى يعني يقول الله تعالى إذا نزل السماء بأرض قوم ربيهم وتجعلنا رعايهم غير شاكرين اه (قوله أراد بالسماء الغيث) أي لانه النازل من جهة السماء (قوله النبت) أي لانه هو المرعى (قوله وكلا المعنيين مجازي) أي لان السماء حقيقة في الجرم المعروف واطلاقه على الغيث مجاز والعلاقة الحالية وعلى النبت مجاز أيضا علاقته السببية بواسطة الغيث (قوله كقوله) أي قول الجعتر اه بطول (قوله فسقى الغضا الخ) الغضا بالغين والصاد المجتمعتين مقصورا نوع من الشجر معروف اذا وقع فيه النار تشتعل سريعاً ويبيق زماناً أي اللهم اسق شجر الغضا والساكنية أي الغضا بمعنى مكانه وهم أحبابه فدعى لاجلته النازلين بجنب ذلك الشجر وان حرقوا قلبه بنار الجوى (قوله شبهه) أي أو قدومه أي الغضا بمعنى النار المتعلقة به أي وان أوقدوا النار بين أجزائه قاي الشبهة تلك النار بنار الغضا والجواش جمع جاشعة وهي عظام تلي الصدر والضلوع عبارة عن عظام في الظهر مقابل للجواش (قوله اللف والنشر) كأن وجه تسمية الأول باللف انه طوي فيه حكمه لانه اشتمل عليه من غير تصريح به ثم لما صرح به في الثاني فكأنه نشر ما كان مطويا فسمى نشره اه سم (قوله وهو ذكر متعدّد الخ) الضمير راجع الى اللف والنشر لانهم ما نفع واحد من المحسنات المعنوية اه فترى (قوله على التفصيل) أي على وجه التفصيل بأن يعبر عن كل من أفراد المتعدد من المعاني بالفظه الخالص به بنفسه لهما عداد وقوله أو الاجمال أي أو على وجه الاجمال بأن يعبر عن مجموع المعاني باللفظ مجتمع فيه ذلك المتعدد (قوله من غير تعيين) أي من غير أن يعين شي مما ذكر أولا ما هو له مما ذكر ثانيا والمراد من غير تعيين في اللفظ وان كان هناك تعيين في المعنى والواقع كما في الآية الآتية (قوله بالقرائن اللغوية) كأن يقال رأيت الشخص بين ضاحكا وعابسة فتأنيت عابسة يدل على أن الشخص العابس المرأة والفاضل الرجل وقوله أو المعنوية كأن يقال لقيت صاحب العدو فأكرمت وأهنت فالقرينة هنا معنوية وهي

لأن النشر إما على ترتيب الالف) بأن يكون الاول من المتعدد في النشر الاول من المتعدد في الالف والثاني للشاني وهكذا الى الآخر
(نحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل ٣٣ والنهار تسكتوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل

وهو السكون فيه وما للنهار وهو
الابتغاء من فضل الله تعالى فيه
على الترتيب فان قيل عدم التعيين
في الآية ممنوع فان الجسرور من
فيه عائد الى الليل لا محالة قلنا نعم
ولكن باعتبار احتمال أن يعود
الى كل من الليل والنهار فيحقق
عدم التعيين (واما على غير ترتيبه)
أي ترتيب الالف سواء كان
معكوس الترتيب (كقوله كيف
أسألو أنت حنيفة) وهو النفا
من الرمل (وغصن * وغزال لحظا
وقد اوردنا) فاللحظ للغزال والقند
لغصن والردف للحنيفة أو مختلطا
كقوله هو شمس واسد ويحجر جودا وبها
وشجاعة (والثاني) وهو أن يكون
ذكر المتعدد على الاجمال (نحو
وقالو ان يدخل الجنة الامن كان
هوذا أو نصارى) فان الضمير في
قالو لليهود والنصارى فذكر
الفرقان على سبيل الاجمال بالضمير
العائد اليهما ثم ذكر ما لكل (أي
قالت اليهود ان يدخل الجنة الا
من كان هوذا) قالت (النصارى
ان يدخل الجنة الامن كان نصارى
فلنف) بين الفريقين أو القولين
اجمالا (لعدم الالتباس) والثقة
بأن السامع يرد الى كل فريق أو
كل قول مقوله (للعلم بتضليل كل
فريق صاحبه) واعتقاده أن
داخل الجنة هو لصاحبه ولا يتصور
في هذا الضرب الترتيب وعدمه

أن المستحق للاكرام صاحب ولا هانة العدو (قوله لأن النشر الخ) فالترتيب قام أولا
بالف وبعد ذلك النشر اما أن يكون على غطاء ذلك الترتيب أولا (قوله لتسكنوا فيه) أي
بالنوم وقوله ولتبتغوا من فضله أي لتطلبوا فيه رزقكم بالتجارة ونحوها (قوله ممنوع) أي
فلا يصح التعميل بالآلية لف والنشر لانه يشترط فيه عدم التعيين (قوله عائد) أي في الواقع
وقوله لا محالة أي قطعا اه (قوله قلنا نعم) أي مسلم انه راجع ليل نظر الواقع وأما بالنظر
لللفظ فيحتمل رجوعه للنهار وحينئذ فلا تعيين فيه بحسب اللفظ وعدم التعيين المشترط انما
هو بحسب اللفظ وذلك موجود في الآية لا بحسب المعنى (قوله معكوس الترتيب) بأن
يكون الاول من النشر لا آخر من الالف والثاني لما قبله وهكذا كافي المثال فان اللفظ
للغزال والقند لغصن والردف للحنيفة شبهه الكفل في العظام والاستدارة اه سم (قوله
كقوله) أي قول ابن حيوش اه مطول وهو بفتح الحاء المهملة بعدها مائة فتحة مشددة
ثم شين معجمة بوزن تنور (قوله كيف أسألو الخ) من الخفيف أي كيف أترك المحبة مع وجود
دواعيها وهو استهزام انكارى بمعنى النفي (قوله وأنت حنيفة) بكسر التاء لانه خطاب
لامرأة كافي ع (قوله وهو النفا من الرمل) نفسير بالاغم اذ النفا هو الرمل المتراكم
كان معه اعوجاج أم لا والحنيفة الرمل المتراكم الذي معه اعوجاج (قوله النفا)
بالقصر وأما بالنفا فمما النظافة كافي السيراحي (قوله لحظا) تمييز محمول عن المبتدأ وكذا
ما بعده أي وردفك مثل الحنيفة وقدك كالغصن ولحظك كالغزال واللفظ مؤخر اليه
والمراد به العين بتمامها مجازا (قوله أو مختلطا) أي مختلطا الترتيب بأن لا يكون
كذلك وهو عطف على قوله معكوس الترتيب (قوله جودا وبها وشجاعة) فالجودا للبحر
والبها للشمس والشجاعة للاسد (قوله أو نصارى) أو بمعنى الواو كما يستفاد من
السطر (قوله بين الفريقين) أي المعبر عنهم بابالواو في قالوا كما حمل به الشارح أو لا وقوله
أو القولين أي المستفادين من قالوا وهذا لم يحمل به الشارح أو لا عبارة ع (قوله فلف في قوله
قالوا فريقين اذ لم يميز كل فريق باحده الخاص به أو نقول لف بين قولى الفريقين اذ لم يميز
فيه مقول كل فريق اه (قوله لا لعلم) علمه لعدم الالتباس (قوله ولا يتصور في هذا
الضرب) وهو أن يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال لعدم وجود الترتيب في اللفظ (قوله
ومن غريب الالف والنشر الخ) قال سم وانظر ما الفرق بين هذا وما قبله (قوله الراحة
والتعب الخ) فالراحة والتعب متعددا واحدا والعدل والظلم متعددا آخر فقد ذكر متعددا
لكل منهما فردان ثم لجميع نشر واحد وهو قوله قدس الخ (قوله قدس الخ) يحتمل وهو
ظاهر العبارة أن كلا من ضمير أبوابه او طرقها عائد الى كل من الاربعة المذكورة ولا تنافي
بين الحكم بستة باب الراحة مثلا وفتح طريقها لان المراد أن لها أبوابا بستة واحدا وفتح آخر
فهو أيدى موجود وكذا الباقي ويحتمل أن ضمير أبوابه الراحة والعدل وطرقها للتعب
والظلم ويكون الغرض الاخبار بأمر عظيم وهو ستة باب الراحة والعدل وفتح طريق

ومن غريب الالف والنشر أن يذكر متعددا أو أكثر ثم يذكر في آخر واحد ما يكون لكل من أحاد كل من المتعدين (التعب
أو التعددات كما تقول الراحة والتعب والعدل والظلم قدس من أبوابها ما كان مفتوحا وفتح من طرقها ما كان مسدودا

التعب والظلم ولا ينافي هذا قوله نشر واسد لانه احتراز عن أن يكون مالم كل من المنة تدين
أو المنة تدين بعقبه اه سم (قوله ومنه الجمع) انهم أن الاقسام سبعة ذمة ومنها ستة
وأسقط التقسيم مع التفريق ووجه السبعة أن الموجود اما الجمع فقط أو التفريق فقط
أو التقسيم فقط أو الجمع مع التفريق أو مع التقسيم أو التفريق مع التقسيم أو الجمع مع
التفريق والتقسيم (قوله بين منه تد) زاد لفظ بين اشارة الى أن المنة تد لا بد أن يكون
مصرحاً به في اللفظ بخلاف ما لو كان المتعدد لفظاً واحداً كأن كان جها مثل قولك البنون
زينة الحياة الدنيا فليس من الجمع (قوله في حكم) أي محكوم به كالزينة (قوله زينة
الحياة الدنيا) أي يتزين بها الانسان في الدنيا وتذهب عنه عن قريب ومنه قوله تعالى الشمس
والقمر بحسبان أي يحجران بحسبان معلوم مقدري بوجه ما ينتظم به أمور الكائنات
والنجم والشجر يسجدان أي النباتات الذي يفهم أي يطلع من الارض ولا ساقله والنبات
الذي له ساق ينقاد ان لما يراهم ما طبعها انقياد الساجد من المكلفين طوعاً (قوله أي
العتاهية) في القاموس وأبو العتاهية كثر اهيته فاب أي اسحق اسم بن أبي القاسم
ابن سويد لا كنيته ووجه الجوهري اه قال في الاطول وهو غريب مخالف للمشهور من
أن اللقب لا يصدر بالاب والابن والبنات وكل علم كذلك فهو كنية اه قال يس وقديقال
المشهور عتيق دعي اذ لم يشعر ما صدر باب أو ابن بدح أو ذم أو رضع للذات ابتداء فان
الاول يصدق حد اللقب عليه والثاني اسم قطعاً ولذا قال بعض المحققين ان الفرق بينهما
اعتباري وحيث كنى هذا الشاعر بأبي اسحق لادعى تعدد كنيته خصوصاً ولم يقصد من
اطلاق أبي العتاهية عليه الا الذم لان العتاهية الخفصة والجنون فالذي ينبغي أن يكون
أبو العتاهية لقباً لفتأمل أهو بما نقلناه عن القاموس تعلم خطايس في نقله عن القاموس أن
أبا العتاهية لقب أبي اسحق محمد بن اسمعيل بن سويد (قوله علمت يا مجاشع الخ) من مشهور
البحر فكل شطر بيت مشطور وقوله ابن مسعدة اسم رجل وقوله ان الشباب يفتح الهمزة
وبس كسر هاء على الحكاية والشباب حدثة السن مصدرب الغلام يشب شباباً
وقوله والفراع أي الخلع عن الشواغل (قوله مفسدة) فتدجمع بين الثلاث في المفسدة اه
سم (قوله أي مفسدة) مفسدة قال السيرامي وأقول الحكم في هذا الباب يجوز أن
يتعلق بكل واحد كما في الآية وبالجموع كما في البيت فسقط الاعتراض بأن المفسدة الكاملة
الجموع فلا يكون البيت من قبيل الجمع (قوله تبين) أي افتراق بين أمرين مشتركين
في نوع فليس المراد بالتبين المصطلح عليه بل المعنى الغوى (قوله في المدح) كما في قوله

حسبت جماله بدراميرا * وابن البدر من ذال الجبال

(قوله كقوله) أي قول الوطواط بفتح الواو وسكون الطاء المهملة لقب على شاعر معروف
وهو الامام رشيد الدين قال في الصحاح الوطواط الخفاش وقيل الخطاف قال أبو عبيدة
هذا أشبه القوانين عني بالصواب والوطواط الرجل الضعيف الجبان قال ولا أراه

(ومنه) أي من المعنوي (الجمع)
وهو أن يجمع بين متعديتين
أو أكثر (في حكم واحد كقوله تعالى
المال والبنون زينة الحياة الدنيا)
وكقول أبي العتاهية
علمت يا مجاشع من مسعدة
(ان الشباب والفراع والجدد)
أي الاستغناء (مفسدة) أي داعية
الى الفساد (للمرأة أي مفسدة
ومنه) أي من المعنوي (التفريق)
وهو ابتعاد تبين بين أمرين
من نوع في المدح أو غيره كقوله

ما نوال الغمام وقت ربيع * نوال الامير وقت شمس * نوال الامير بدرة عين (وهي عشرة آلاف درهم) (ونوال الغمام قطرة ماء)
 أوقع التباين بين النوائين (ومنه) ٣ ٤ أي من المعنوي (التقسيم وهو ذكر متعدي ثم إضافة ما لكل اليه على التعيين) وبهذا القيد

خرج اللف والنشر وقد أحمله
 السكاكي فتوهم بعضهم أن التقسيم
 عندهم أعم من اللف والنشر وأقول
 ذكر الإضافة مغن عن هذا القيد
 إذ ليس في اللف والنشر إضافة
 ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل
 حتى يضيقه السامع اليه ويرده
 (كقوله ولا يقيم على ضم) أي ظم
 (يراد به) الضمير عائد إلى المستثنى
 منه العام المقدر (الا لا ذلان)
 في الظاهر فاعل لا يقيم وفي
 التحقيق بدل أي لا يقيم أحد على
 ظم بقصد شبه الأضغان (غير الخ)
 وهو الجاني (والوتد هذا) أي غير
 الخ (على الخسف) أي الذل
 (مربوط برمته) هي قطعة حبل
 بالية (وذا) أي الوتد (يشج) أي
 يذق ويشق رأسه (فلأيرثي) أي
 فلا يرق ولا يرحم (له أحد) ذكر
 العسير والوتد ثم أضاف إلى الأول
 ال ربط على الخسف وإلى الثاني
 الشج على التعيين وقيل لا تعين
 لأن هذا وذا متساويان في الإشارة
 إلى التفسير في كل منهما
 يحتمل أن يكون إشارة إلى العسير
 وإلى الوتد فالبيت من اللف
 والنشر دون التقسيم وفيه نظر
 لأننا لا نسلم التساوي بل في حرف
 التثنية إيماء إلى أن القرب فيه
 أقل بحيث يحتاج إلى تنبيه
 ما بخلاف الجرد عنها فهذا التثريب
 أعني العبروذ اللاقرب أعني الوتد

سعى به الاتساع بالظاهر (قوله ما نوال الغمام الخ) ما نافعة والغمام السحاب ووقت
 الربيع زمن سلطان نزول الغيث والسحاب أعطاء ما ينبغي بحسب الطبيعة أي بسهولة
 وهو أكمل من البود لأنه أعطاء ما ينبغي ولو بحسب الطبيعة النفس فكل سخي جواد وليس كل
 جواد سخيا والظاهر من قوله فنوال تعليمية والنوال والنول مصدر نال من باب قال إذا
 أعطى (قوله وهي عشرة آلاف درهم) قال سم الظاهر أنه تفسير للمضاف فقط والعين من
 أسماء الذهب اه وعرضه أنه لا يصح أن يكون تفسير الجوع المضاف والمضاف اليه
 لاقتضائه أن البدرة من العين عشرة آلاف درهم وهو فاسد لأن العين الذهب والدرهم
 من الفضة فان قلت فقام معنى الإضافة حينئذ في كلام الشاعر قلت القصيدة إلى أن نواله من
 العين قدر البدرة من الدراهم فمطأوه من الذهب يعادل بدرة من الدراهم اه يس وقوله
 لأن العين الذهب والدرهم من الفضة أي فلا تكون العين شاهة للدراهم وقيل قال العين
 تطلق على الفضة أيضا (قوله أوقع التباين بين النوائين) أي حيث أسند الأول بدرة عين
 ولنا في قطرة ماء (قوله وبهذا القيد) هو قوله على التعيين (قوله وقد أحمله السكاكي)
 أي أحمل هذا القيد (قوله أعيم) لأنه حينئذ شامل للتعين وعدمه (قوله وأقول الخ) أي
 في الجواب عن السكاكي وفي الاعتراض على هذا التوهم (قوله ويرده) تفسير (قوله
 كقوله) أي قول المتكلم بضم الميم الأولى وكسر الثانية مشددة أخرج ابن عساكر عن
 الأصمعي قال قال الخليل بن أحمد أحسن ما قاله المتكلم

واعلم علم حق غير ظن * لتقوى الله خير في المعاد
 وحفظ المال خير من فناء * وضرب في البلاد خير زاد
 واصلاح القليل يزيد فيه * ولا يبق الكثير مع الفساد

(قوله ولا يقيم على ضم الخ) أي لا يتوطن في مواطن الظلم أحد الا لا ذلان اه عباد
 الحكيم (قوله عائد إلى المستثنى منه الخ) هو أحد (قوله غير) بفتح العين المهملة وسكون
 الباء (قوله على الخسف) بفتح الخاء أي مع الخسف وهو حال من مربوط (قوله برمته)
 بضم الراء (قوله أي يدق) تفسير مراد وقوله ويشق رأسه تفسير بحسب الأصل (قوله
 فلأيرثي له) أي للمذكور من العير والوتد وهو من باب رعى كافي المختار (قوله الربط على
 الخسف) عبارة المطول مع الخسف وهي تدل على أن على بمعنى مع كافتئناه (قوله لانا
 لا نسلم التساوي الخ) أقول وان كانا متساويين في الإشارة إلى القريب لكن تعين الأول
 إلى الأول والثاني إلى الثاني بقرينة خبر كل منهما ولا تنحصر إضافة ما لكل منهما على
 التعيين في اسم الإشارة فيتحقق التعيين حينئذ لا يكون من قبيل اللف والنشر ع س
 قال الفسري وأما ذكره البعض من أن تعين المقصود يحصل من الخبر ولو سلم تساوي
 الاشارتين فقد عرفت أنه لا يفيد لأن المعبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب
 المعنى قد يوجد في اللف والنشر أيضا كما حققته تأمل اه سم (قوله الجمع مع التفرق)

وأمثال هذه الاعتبارات لا ينبغي أن تهمل في عبارات البغاة بل ليست البلاغة الا برعاية أمثال ذلك (ومنه) أي من
 المعنوي (الجمع مع التفرق)

وهو أن يدخل شيئا في معنى ويفرق بين جهتي الادخال ٣٣٥ كقوله فوجهك كالنار في ضوءها * وقلبي كالنار في

حرها) أدخل قلبه ووجهه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بأن وجه الشبه في الوجه الضوء واللمعان وفي القلب الحرارة والاحتراق (ومنه) أي من المعنوي (الجمع

مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه أو بالعكس) أي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم

(فالاول) أي الجمع ثم التقسيم (كقوله حتى أقام) أي الممدوح ولتضمن الإقامة معنى التسلط عداها به لي فقال (علي أرباض) جمع راض وهو ما حول المدينة (خرشنة) وهي بلدة من بلاد الروم

(تشق به الروم والصلبان) جمع صليب النصراني (والبيع) جمع بيعة وهو متعبد لهم وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق أعني قاذ المقاتب أي العساكر جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح ثم

قسم فقال (للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا) ذكر ما دون من أهانة وقلة المبالة بهم حتى

كان منهم من غرذوى العقول وملاءمة بقوله (والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا والثاني) أي

التقسيم ثم الجمع (كقوله) قوم إذا حاربوا خروا وأعدوهم * أو حاولوا) أي طلبوا (النفع في أشباعهم) اتباعهم وأنصارهم

(نفعو واجبة) أي غريزة وخلق

أورد كلمة مع إشارة إلى أن الحسن اجتماعهما وكذا في معاني وانما يذكرا اجتماع بعض المحسنات الاخر بعضها مع بعض كالمطابق مع المتعاقبة المتساوية الجمع والتفريق من المقابلة فاجتماعهما موجب لحسن زائد على كل واحد منهما اه عبد الحكيم (قوله أن يدخل شيئا) أي فأكثر وقوله في معنى هو المحكوم به كالمشابهة بالنار فالمراد بالدخول في معنى أن يحكم عليهم ما يشي واحد كما يرشد اليه قوله أدخل قلبه ووجهه الحبيب في كونهما كالنار تدبر (قوله ثم فرق) أي بين التشبيهين (قوله وفي القلب الحرارة والاحتراق) أي حرارة القلب واحتراقه وفيه إشارة إلى أن المراد بجملة النار حرارتها في نفسها لا غيرها اه (قوله ومنه الجمع مع التقسيم) الفرق بينه وبين التقسيم أن ذكر المتعدد هنا على الاجمال وقعة على التفصيل وأما الفرق بينه وبين اللف والنشر فباعتبار تعيين الاضافة الى كل متعدد هنا بخلاف اللف والنشر اه حفيد قال سم والفرق الذي ذكره بين الجمع مع التقسيم وبين التقسيم يقتضي أن قولنا الكلمة اسم وفعل وحرف ليس من التقسيم مجرد مع أنهم يقولون انه تقسيم فلهذا يغير هذا المعنى المذكور هنا فليراجع اه (قوله وهو جمع متعدد) كالروم في البيت الثاني فإنه شامل للنساء والاولاد والمال والزرع وقوله تحت حكم أي كالمشاهة وقوله ثم تقسيمه أي الحكم (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب في سيف الدولة (قوله عداها به لي) أي والا فلا إقامة تتعدى بالباء أو بني (قوله خرشنة) بضم الخاء والشين المجتمعتين وقصتهما (قوله تشق به الروم الخ) الشاهد في الروم وأما الصلبان والبيع فلا شاهد فيهما (قوله صليب النصراني) أي صفه (قوله جمع بيعة) بكسر الباء وسكون الياء اه مطول (قوله متعلق بالفعل) أي مرتبط به من حيث انما عطفت الفعل الذي بعدها عليه وليست جارة لان حتى الجارة لا يجوز دخولها على الفعل الغير المؤول (قوله قاذ المقاتب) تمامه أقصى شربها نهل * على الشكيم وادنى سيرها سرع * والضمير لسيف الدولة والمقاتب بالقاف والنون جمع مقنّب بكسر الميم وهو ما بين الثلاثين الى الأربعين من الخيل والمراد بها العساكر كما قاله الشارح والنهل الشرب الاول ويقابله العلل وهو الشرب ثانيا مرة والشكيم والشكيمة الحديدية المعترضة في فم الفرس والسرع بوزن عنب مصدر بمعنى السرعة (قوله جمع في هذا البيت شقاء الروم الخ) الاظهر أن يقال جمع الروم تحت حكم وهو الشقاء وأضيف ما لكل مما اندرج تحته اليه الا ترى أنه أضيف الى ما نكحوا كونه للسبي وهكذا أو أاما عطف على الروم من الصلبان والبيع فلم يتعرض لحاله في التقسيم حتى يقال انه من المتعدد المجموع في الحكم اه يس (قوله للسبي ما نكحوا) أي النساء التي نكحوها كائنة للسبي والاولاد التي ولدوها كائنة للقتل والمال الذي جمعوه كائن للنهب والزرع الذي زرعوه كائن للنار (قوله ذكر ما) أي في الموضعين الاولين (قوله وملاءمة) عطف على قوله أهانة (قوله كقوله) أي قول حسان بن ثابت في حق الصحابة (قوله قوم) قد ذكر

فيه المعتقد ثم أضاف به ذلك في قوله إذا حاربوا الخ ثم جمع الأحوال في قوله تلك صيغة
فقد جمع الخصلةين وهما نفع أوليائهم وضرب أعدائهم في محكوم به وهو السجسية (قوله
تلك الخصلة) التي هي ضرب الأعداء أو نفع الأولياء وتلك مبتدأ والخبر صيغة اسم
(قوله فيهم) أي فهي فيهم غير الخ (قوله أن الخلائق) أي لأن الخ لعله غير محدثة
(قوله فاعلم) اعتراف بين اسمان وخبرها اسم (قوله البدع) قال ع ق لا يقال
كون الصفة في الشيء بدعة ينافي كونها خليفة للزوم الخليفة لانا قول قد تسمى خليفة
باعتبار دوامها بعد حدوثها فتكون خليفة دواماً وبدعة ابتداءً (قوله في الأول)
أي في البيت الأول (قوله الأولياء) أي الاتباع والانصار (قوله في الثاني) أي في
البيت الثاني (قوله أي أمره) هذا التأويل واجب لصحة المعنى لاستحالة الإيمان على
الله تعالى (قوله أي هوله) هذا التأويل واجب للصحة المعنى لاستقامة الظاهر في نفسه
بل للمعاقبة على المقصود لأن المقصود تنظيم الأمر والمناسب له مجيء الهول لا مجرد
الزمان اه سم (قوله لا تكلم) أي لا تتكلم بنفس وقوله بما ينفع من جواب أو شفاعة
قال سم الاقتصار على الجواب والشفاعة ما لعدم المنع من غيرهما على الإطلاق ولأنه
الاذنب بالسياق الذي منه أن أحد الأيتام لا يتفق أحداً بل وانظر ما قبل الآية من نحو أن أغنت
عنهم آلهتهم التي يدعون من دون الله الخ ولأنه الموجب لزيادة الشدة فإن المنع من الكلام
بغير ذلك لا يوجب تلك المشقة بخلاف المنع من الشفاعة وجواب السؤال تأمل اه
(قوله الاباذنه) أي أذن الله كما قال لا يتكلمون إلا من أذن له الرحمن وقال صواباً وقوله
في الآية الأخرى لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون لا ينافي ما تقدم لأن المأذون فيه هو
الجواب الحق المقبول والممنوع هو العذر الباطل الغير المقبول أو الأول في موقف وهذا
في آخر اه ع ق (قوله فنه) أي الانس الكائنة يوم القيامة وهي أهل الموقف ولذا قال
الشارح أي من أهل الخ (قوله شق) شامل لشق الإيمان وهو الكافر وشق الأعمال وهو
العاصي بدليل ما قرره في قوله لا ما شاء ربك وقوله وسعيد شامل لسعيد الإيمان فقط وللأسعد
على الإطلاق بدليل ما قرره في قوله لا ما شاء ربك اه سم (قوله أخرج النفس الخ) ينبغي
أن يكون المراد أخرج النفس ورد على وجه خاص كتتابع الأخراج والرد ونحوها
وارتفاع النفس فيهما اه سم (قوله أي سموات الآخرة الخ) يدل عليه قوله تعالى يوم تبدل
الأرض غير الأرض والسموات وأن أهل الآخرة لا بداهم من مظل وعقيل وفيه نظر لأنه
تشبيه بما لا يعرف أن نزل الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه فاعلم يعرفه بما يدل على
الثواب والعقاب فلا يجدي له التشبيه اه فترى وعبارة ع ق ولكن يرد عليه أن ذلك
لا يفهمه إلا من يعتد بوجود السموات والآخرة والمعتقد لذلك لا يقتضي أن يحبر بأن
الخلود ينحسب لود السموات الآخرة لأن ذلك معتقده ومن لا يعتقدها لا يفيد التأيد بها
الأبدية باعتبارها وان جلت على سموات الدنيا والأرض كذلك لزم أنها غير دائمة

(تلك) الخصلة (فيهم غير محدثة) أن
الخلائق) جميع خليفة وهي
الطبيعة والخلق (فاعلم شرتها
البدع) جمع بدعة أي المبتدعات
المحدثات قسم في الأول صفة
الممدوحين إلى ضرب الأعداء ونفع
الأولياء ثم جعلها في الثاني تحت
كونها سجسية (ومنه) أي من
المعنوي (الجمع مع التفسير
والتقسيم) وتفسيره ظاهر مما سبق
فلم يترس له (قوله تعالى يوم
يأتى) يعني يأتى الله أي أمره
أو يأتى اليوم أي هوله والظرف
منصوب بإضمار اذكر أو بقوله
(لا تكلم نفس) بما ينفع من
جواب أو شفاعة (الاباذنه فنه)
أي من أهل الموقف (شق)
مقتضى له بالذات (وسعيد) مقتضى
له بالجنسية (فأما الذين شقوا في
الذلولهم فيم ازفير) أخرج النفس
(وشهيق) رده (خالدين فيها
مادامت السموات والأرض)
أي سموات الآخرة وأرضها

والجواب أن التأنيدها كناية عن الابدية كما يقال لأفعل كذا ما طلع نجم والمراد لأفعله
أبدا وهذا وارد في آسان العرب كثيرا اه (قوله وهذه العبارة كناية الخ) أي فالمراد
سموات الدنيا وأرضهم ولا يثبت في التأنيدها فناؤها قبل الدخول فضلا عن الخلود لانه على
تقدير الكناية المراد التقدير بلازم الكلام من الطول والمراد طول لانها تله على ما جرى
به استعمال اللغة في مثل ذلك اه يس (قوله ونفي الانقطاع) تفسير (قوله أي الوقت
مشبهة الله) يحتمل أنه جل ما على المصدرية الظرفية فيكون الوقت داخل في معناها لانها
ناظية عنه ويحتمل تقديرها مجرد المصدرية فيكون الكلام على حذف المضاف فالوقت
مقدر في الكلام اه سم (قوله من تخليد الخ) بيان لما (قوله كالكفار) الكاف باعتبار
الافراد الذهبية أو استقصائية (قوله عطاء مصدر موكدا أي أعطوا عطاء يضاوي أو حال
من الجنة اه سم (قوله ومعنى الاستثناء الخ) حاصله أنه استثنى انفساق من الخلد
في النار باعتبار الانتماء من الخلد في الجنة باعتبار الابتداء لانهم لم يدخلوا مع السابقين
فالخلود في حقهم ناقص بحسب المبدأ وظهر أن ما صدق الاستثناء في الاستثناءين واحد
(قوله الذين سعدوا بالايان) وان شقوا بسبب المعاصي وهذا بيان لأن اطلاق السعادة
عليهم بهذا الاعتبار لا يقال فعلى هذا كيف يكون قوله ففهم شقي وسعيد تقسيما صحيحا لان
من شرطه أن تكون صفة كل قسم منتفية عن قسمه لأن ذلك الشرط من حيث التقسيم
لا انفصال حقيقي أو مانع من الجمع وههنا المراد أن أهل الموقف لا يخرجون عن القسمين
وأن حالهم لا يخلو عن السعادة والشقاوة وذلك لا يمنع اجتماع الامرين في شخص باعتبار
اه سم أي فتكون أمافي قوله وأما الذين سعدوا المنع الخلو فتجوز الجمع وعبارة عرف فاعلم أن
المراد بالشقاوة ما يعم الكبرى والصغرى وكذا المراد بالسعادة في قوله وأما الذين سعدوا ما
يعم الصغرى والكبرى فدخل في الشقاوة بعض ما دخل في السعادة والعكس ولا يضرب ذلك
في التعبير بآلة الانفصال وهي أمالاق الانفصال يكون بمنع الخلو وهو موجود هنا إذ
لا يخلو أحد من أهل الموقف من الشقاوة والسعادة ولو اجتمع في المعاصي المؤمن
باعتبارين اه وفيه أن آلة الانفصال المذكورة في المنطق هي أمابا الكسر لا أمابا الفتح الا
أن تكون للانفصال أيضا كما يدل عليه هذا الكلام راجع (قوله والتأنيد الخ) جواب
سؤال تقديره كيف نفي عن ذلك البعض التخليد في الجنة مع أنهم اذا دخلوها لا يخرجون
منها قط اه سم (قوله من مبدا معين) هو وقت الدخول في الجنة وقوله كما ينقض أي يستثنى
منه وقوله باعتبار الانتهاء أي كافي الآية الاولى وقوله فكذلك باعتبار الابتداء أي كما
في الآية الثانية (قوله ثم فرق) فيه أنه تقدم أنه يشترط في الجمع مع التفريق أن يكون
التفريق في جهتي الادخال والتفريق هنا ليس في جهتي الادخال فتدبر اه يس اللهم الا
أن يراد بالتفريق مطلق ذكر الفصل بين شيئين وحينئذ لا يستفاد تفسيره صراحة عما تقدم
اه ع (قوله وقد يطلق التقسيم الخ) قضيه أن التقسيم بالمعنى السابق لا ينطبق على

وهذه العبارة كناية عن التأنيدها
ونفي الانقطاع (الاماشاء ربك)
أي الوقت مشبهة الله تعالى (أن
ربك فعال لما يريد) من تخليد
البعض كالكفار واخراج البعض
كالنفاق (وأما الذين سعدوا فني
الجنة خالدون فيها مادامت
السموات والأرض الاماشاء ربك
عطاء غير مجذوذ) أي غير مقطوع
بل يمتد إلى نهاية ومعه في الاستثناء
في الاول أن بعض الاشقياء
لا يخلدون كالعصاة من المؤمنين
الذين شقوا بالعصيان وفي الثاني
أن بعض السعداء لا يخلدون في
الجنة بل يفارقونها ابتداء يعني
أيام عذابهم كالنفاق من المؤمنين
الذين سعدوا بالايان والتأنيدها
من مبدا معين كما ينقض
باعتبار الانتهاء فكذلك باعتبار
الابتداء فقد جمع النفس في
قوله تعالى لا تكلم نفس ثم فرق
بينهم بأن بعضهم شقي وبعضهم
سعيد بقوله ففهم شقي وسعيد ثم
قسم بأن أضاف إلى الاشقياء
مالهم من عذاب النار وإلى
السعداء مالهم من نعم الجنة بقوله
فأما الذين شقوا الخ (وقد يطلق
التقسيم على أمرين آخرين
أحدهما أن تدكر احوال الشيء

مضافا الى كل من تلك الاحوال
(ما يليق به كقوله)
سا طالب حتى بالقنا ومشايخ
كانهم من طول ما التمسوا سر
(نقال) أى لشدة وطأهم
على الاعدا (اذ اقوا) أى
حاربوا (خفاف) أى مسرعين
الى الاجابة (اذ دعوا) الى كفاية
ضهم ودفاع لم (كنبر اذا شدوا)
لقيام واحد مقام الجماعة (قابل
اذ ادعوا) ذكر احوال المشايخ
وأضاف الى كل حال ما يناسبها
بان أضاف الى الثقل حال الملافة
والى الخفة حال الدعاء وهكذا الى
الاخر (والثاني استيفاء أقسام
الشي كقوله تعالى يهب لمن يشاء
انا ما ويهب لمن يشاء الذكور أو
يزوجهم ذكرانا وانانا ويجعل من
يشاء عقيما) فان الانسان اما أن
لا يكون له ولد أو يكون له ولد ذكر
أو أنثى أو ذكر وأنثى وقد استوفى
في الآية جميع الأقسام (ومنه)
أى من المعنوى (التجريد وهو
أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر
آخر مثله فيها) أى مماثل لتلك
الأمر ذي الصفة فى تلك الصفة
(مبالغة) أى لاجل المبالغة

واحد من هذين الأمرين وهو ظاهر فى غير الاول اذ يصدق عليه أنه ذكر متعد وهو النقال
والخفاف الخ وضافة ما لكل اليه على التعمين كما أضاف الى النقال حال الملافة وهكذا
قلنا تأمل وجوابه أن المتعدد ههنا النفس الشئ وهما حاله تأمل وفيه أن المتعدد ثم شامل
للأحوال تأمل اللهم الا أن يخص المتعدد فيما سبق به أحوال الشئ ثم رأيت بخط شيخنا
البراسى بازاء قوله مضافا الى كل من تلك ما نضحه من هنا فارق التقسيم بالمعنى السابق حيث
اشترط فيه كما مر أن تكون الاضافة بعد ذكر المتعدد وهما ذكر الواحد من الأحوال وبضاف
اليه ما يليق به قبل ذكر الحال الاخر وما يليق به اه سم بتصريف (قوله مضافا) حال من
أحوال والمراد بالاضافة معالقة النسبة (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب المتنبى (قوله
سا طالب حتى بالقنا ومشايخ) القنا جمع قنة وهى الرمح وفى بعض النسخ بالفتح وهو المناسب
لمشايخ قال الواحدى أو دبا لفتح نفسه وبالمشايخ قومه والالتنام وضع اللنام على القم
والانف فى الحرب وكان ذلك من عادة العرب اه فترى (قوله لشدة وطأهم) أى صولتهم
(قوله لم) أى نازل (قوله اذا شدوا) أى صالوا ورجلوا على العدو (قوله مقام الجماعة)
أى فى النكابة (قوله وهكذا الى الاخر) أى والى الكثرة حال الشدة والى القلة حال الهد
(قوله والثاني الخ) التقسيم بهذا المعنى ينطبق على تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف
اه سم (قوله يهب لمن يشاء انا ما الخ) قال فى المطول وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية
على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاءه الانسان فمكان ذكر الاناث اللاتي هن من جملة
ما لا يشاءه الانسان أهم لكنه أى الله تعالى لجبر تأخير الذكور عنهم لان فى التوفيق تنويعها
بالذكور وكأنه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفون عليكم أى لشرفهم ثم أعطى
كل الجنس من التقديم فقدم الذكور وأخر الاناث تنبيها على أن تقديم الاناث
لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر اه فقد بين رحمه الله سر تقديم الاناث وتعريف الذكور
ثم تقديم الذكور وقوله تنويعها بالذكور أى تعظيمها ورفعته له يقال نوهه اذ رفعه ونوهه باسمه
أيضا اذ رفع ذكره فالذكر بفتح الذال والكاف وقوله حقهم ما من التقديم حقه أن يقول
من المرتبة أو أن فى عبارته حذف أى والتأخير وقوله بل لمقتضى آخر وهو أن له أن يفعل
ما يشاء (قوله أيزوجهم) أى يجعل لهم الزوج أى الذكور والاناث معا يعنى يجعل لهم
الانثى اه سم ووجه العطف بأوفى هذا التقسيم مع أن العطف فى السابق واللاحق بالواو
أنه لما ورد الضمير وكان راجعا الى الطائفتين المذكورتين أو احدهما وجب العطف بأو
والالف سد المعنى ولزم أن يكون لكل واحد منهما مع الاناث فقط أو الذكور فقط ذكر
واناث معا فالمعنى أوزوجهم بدل الاناث فقط والذكور فقط ذكر واناثا معا ان شاء ذلك
وفائدة السدول عن التصريح بى يشاء فى الجملة الثانية الى الضمير وتغيير الكلام عن
أسلوبه الاشارة الى عدم لزوم المشيئة ورعاية الاصح أفاده يس نقلا عن السيد (قوله
مبالغة) علة الانتزاع أى لاجل افادة المبالغة أى افادة أنك بالغت فى وصف المنتزع منه

بتلك الصفة (قوله وذلك) أى المبالغة وقدره اشارة الى دفع ما قد يتوهم من أن فيه متعلق
بالمبالغة وانما هو متعلق بكما لها اه يس (قوله لكما لها) أى لا تعاكس كمال تلك الصفة كانت
كامله فى الواقع أم لا وهو لا للعلية (قوله الى حيث) أى الى مرتبة يصح الخ (قوله وهو
أقسام) أى سبعة لان الاتزاع اما أن يكون بحرف أو بدونه والحرف اما من أو الباء أو فى
والباء اما داخله على المنتزع منه أو على المنتزع وما يكون بدون حرف اما أن يكون لا على
وجه الكناية أو على وجه الكناية ثم هو اما انتزاع من غير المتكلم أو من المتكلم نفسه (قوله
عن التجريدية) والمناسب لها حيث دخلت على المنتزع منه أن تكون لا ابتداء لان المنتزع
مبداؤه ونشأته من المنتزع منه الذى هو مدخول من وأمان جعلها البيان فلا تفهم
المبالغة فان بيان شئ لثب لا يدل على كمال المبين فى الوصف بخلاف جعله مبدأ ومنشأ فكانه
فيل يخرج من فلان لى وأمانى منه صديق آخر اه ع (قوله أى قريب الخ) تفسير للحميم
لقول الصحاح حميم قريب الذى تهتم لاهره اه مطول (قوله هذا) أى مرتبة وقوله
صح معه أى صح بصاحبه لا انصاف بذلك القدر من الصداقة (قوله أن يستخلص) أى
يستخرج (قوله ومنه ما يكون بالباء التجريدية) والظاهر أنها للمعية وفيها بأى رمز
اليه اه سم (قوله لتسألن به البحر) أى لتسألن البحر معه أى شخصا كرميا كالبحر
مصاحبا له (قوله وشوها) أى ورب شوها (قوله لاسعة اشداقها) جمع شديق وهو جانب
الضم وقوله ولما أصاب من شدا شدا الحرب أى من الضربات والطعنات وفى نسخة صحيحة
أولما أصابها بالعطف بأوفقيه اشارة الى قولين مع الاشعار بترجيح الاول للبداهة وهو
الموافق للمطول حيث قال عقب قوله وشوها ما نصه من شاهدت الوجود فجهت وفسرس
شوها صفة شجودة يراد بها سعة اشداقها وقيل أراد بها فراق جميع الوجوه لما أصاب من
شدا شدا الحرب اه ملخصا من القنرى وسم (قوله الى صارخ الوغى) الصارخ هو الذى يصيح
وينادى بحضرة الحرب والاجتماع اليه وازافة صارخ على معنى فى كما أشار له الشارح
والوغى الحرب أى صارخ فى مكان الوغى (قوله بمستلتم) حال من الجورور فى بى والباء
للمصاحبة كما قال فهو ليس يدل من الجورور كقديتوهم اذ لا يدل الظاهر من ضمير الحاضر
الا اذا دل على احاطة وشمول فلذا كان تجريدا بخلاف البدل على تقدير صحته لا يكون
تجريدا (قوله أى لابس لامة) هى بالهمز وقد تسهل (قوله والمصاحبة) تفسير مراد
للملابسة والاول حذف الملابس (قوله مثل الفتيق) الظاهر انه صفة مستلتم اقرب منه
اه سم وجعله ع ق صفة لشوها وعبارته ثم وصف الشوها بأنم مثل الفتيق وهو الفعل
من الابل الذى ترك أهله ركوبه تكريما له المرحل أى المزعج والمرسل من مكانه شبه
الفرس به فى القوة والعلو وعدم القدرة على مصادمتها اه والفتيق بقاء مفتوحة فنون
فياء ففاف (قوله وهو الفحل) أى الذك من الابل وقوله المكرم أى الذى يكرمه
صاحبه بعدم ركوبه (قوله من رحل البعير) بتشديد الحاء وقوله أشخصه أى أطلقه

وذلك (لكما لها) أى تلك الصفة
(فيه) أى فى ذلك الامر حتى كأنه
بلغ من الانصاف بتلك الصفة الى
حيث يصح أن ينتزع منه موصوف
آخر بتلك الصفة (وهو) أى
التجريد (أقسام منها) ما يكون بين
التجريدية (شخوقوا لهم لى من فلان
صديق حميم) أى قريب يهتم لاهره
(أى بلغ) فلان (من الصداقة
حدا صح معه) أى مع ذلك الحد
(ان يستخلص منه) أى من فلان
صديق (آخر مثله فيها) أى فى
الصداقة (ومنها) ما يكون بالباء
التجريدية الداخلة على المنتزع
منه (شخوقوا لهم لان سالت فلانا
لتسألن به البحر) بالغ فى انصافه
بالسماحة حتى انتزع منه بحرا
فى السماحة (ومنها) ما يكون
بدخول باء المعية فى المنتزع (شخو
قوله وشوها) أى فرس قبيح
المنظر لسعة اشداقها أولا
أصاها من شدا شدا الحرب
(تعدو) تسرع (بى الى صارخ
الوغى) أى مستغيث فى الحرب
(بمستلتم) أى لابس لامة وهى
الدرع والباء للملابسة والمصاحبة
(مثل الفتيق) وهو النعل المكرم
(المرحل) من رحل البعير أشخصه
عن مكانه

وقوله وأرسله تفسير (قوله أى فى جهنم) تفسير الضمير المجرور بنى وقوله وهى أى جهنم
 نفسها (قوله تهوى بالأخ) أنه لا تنزع (قوله ومبالغة فى اتصافها بالشدّة) فالصفة هى
 الشدّة وعبارة عرق لكنه بولغ فى اتصافها بكونها دار عذاب مخلد حتى صارت بحيث
 يصعد رعنهارا أخرى هى مثلها فى الاتصاف بكونها دارا ذات عذاب مخلد اهـ (قوله
 ما يكون بدون توسط حرف) أى وبه هم التجريد من المقام (قوله فتحوى قوله) أى قول
 قتادة بن مسleme الحنفى نسبة لبني حنيفة (قوله فلئن بقيت) أى حيا وقوله لارحلت أى
 لا سافرت وقوله بغزوة أى بسبب غزوة وفى نسخة لغزوة وقوله فتحوى الغنائم فى المطول الجملة
 صنفه غزوة وروى نحو الغنائم فالظرف منصوب بأرحلت اهـ (قوله أى الآن يموت)
 فأوبعنى الألى لكن ان مات كريم فلا تحوى الغنائم (قوله من قبيل الالتفات من
 التكلم الى الغيبة) أى وحيث فلا يكون من قبيل التجريد لأن الالتفات معنى على
 الاتحاد والتجريد على التبع إذا ما عبر عنه بالطريق الأول والثانى فى الالتفات واحد
 والمعبر عنه باللفظ الدال على المنزع عنه وباللفظ الدال على المنزع مع تعدد بحسب
 الاعتبار اذ يقصد أن المجرى دشى آخر غير المجرى منه (قوله على ما ذكرنا) أى على
 مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد فانه يقتضى أنه قد يجامعه الالتفات اذ المراد
 بالاتحاد فى الالتفات الاتحاد فى نفس الامر لا الاتحاد فيه وفى الاعتبار والتبع قد فى
 التجريد تعدد بحسب الاعتبار لافى نفس الامر أيضا حتى ينافى الالتفات والحاصل أنه
 تجريد نظرا للتغاير الادعاء والتفات نظرا للاتحاد الواقعى (قوله أويوت منى)
 أى فن مقدرة فى كلامه (قوله فيكون من قبيل لى من فلان) أى من قبيل التجريد
 الحاصل بواسطة من الداخلة على المنزع منه لان المقدّر كالمذكور (قوله بدون هذا
 التقدير) ولا قرينة عليه اهـ مطول (قوله بطريق) أى معك وباطريق الكناية
 أى تجريد معه كناية بأن يتزع المعنى ثم يعبر عنه بكناية كما أنه يعبر عنه بصريح (قوله فتحوى
 قوله) أى قوله الاعشى (قوله المطى) جمع مطية وهى المركوب من الابل والركاس
 اناه من حجر (قوله أى يشرب الكاس الخ) هذا هو المعنى الكافى قال سم ذكر السيد
 ما حاصله أن مقصود الشاعر وصف الممدوح بنى البخل واثبات الجود فكفى بنى الشرب
 بكف البخل عن نقي ملزومه من كونه بخيلا ويقه من نقي كونه بخيلا كونه جوادا وبه يتم
 المقصود ولادلى على أنه جعل نقي الشرب عن كف البخل كناية عن اثبات الشرب له
 بكف كريم منتزع منه مغايرة ادعاءه لكون تجريدا ثم قال فظهر أن كونه كناية عن كون
 الممدوح غير بخيل لا يجامع كونه تجريدا نعم كونه كناية عن اثبات شربه بكف كريم منتزع
 منه يجامعه فصم ما ادعاه البعض وأما قوله ولو كان الخطاب لنفسه الخ فانما يريد علمه
 اذا كان مراده توجيه ما فى الكتاب وأما اذا أراد رده فلا اهـ وقوله فظهر أن كونه كناية
 عن كون الخ أى كما قرره هذا البعض ويجب أن قول السارح الكناية لا تنافى التجريد أى

وأرسله أى تعدد بنى ومعى
 من نفسى مستعد للخراب بالغ
 فى استعداده للخراب حتى انتزع
 منه آخر (ومنها) ما يكون بدخول
 فى المنزع منه (فتحوى قوله تعالى
 لهم فيها دار الخلد أى فى جهنم
 وهى دار الخلد) لكنه
 انتزع منها دارا أخرى وجعلها
 معدة فى جهنم لأجل الكفار
 تهوى بالأمرها ومبالغة فى
 اتصافها بالشدّة (ومنها) ما يكون
 بدون توسط حرف (فتحوى قوله فلئن
 بقيت لارحلت بغزوة فتحوى) أى
 تجمع (الغنائم أويوت منى) منصوب
 باضمار أن أى الآن يموت (كريم)
 يعنى نفسه انتزع من نفسه كريما
 مبالغة فى كرمه فان قيل هذا من
 قبيل الالتفات من التكلم الى
 الغيبة قلنا لا ينافى التجريد على
 ما ذكرنا (وقيل تقديره أويوت منى
 كريم) فيكون من قبيل لى من
 فلان صديق حميم فلا يكون قسما
 آخر (وفيه نظر) لحصول التجريد
 وتتمام المعنى بدون هذا التقدير
 (ومنها) ما يكون بطريق الكناية
 (فتحوى قوله)

يا خبير من يركب المطى ولا

يشرب كأسا بكف من بخلا
 أى يشرب الكاس بكف الجواد
 انتزع منه جوادا يشرب هو بكفه

على طريق الكناية لانه اذا نفي عنه
 الشرب بكف البخل فقد أثبت له
 الشرب بكف كريم ومعالم أنه
 يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد
 خفي هذا على بعضهم فزعم أن
 الخطاب ان كان لنفسه فهو
 تجريد والا فليس من التجريد في
 شيء بل كناية عن كون المدوح
 غير بخيل وأقول الكناية لا تنافي
 التجريد على ما قررنا ولو كان
 الخطاب لنفسه لم يكن قسما بنفسه
 بل داخل في قوله (ومنها مخاطبة
 الانسان نفسه) وبيان التجريد
 في ذلك أن يتزع من نفسه شخصا
 آخر مثله في الصفة التي سبق لها
 الكلام ثم يخاطبه (قوله
 لا خيل عندك تهديها ولا مال*)
 فليس بعد النطق ان لم تعد الحال
 أي الغنى فكأنه انتزع من نفسه
 شخصا آخر مثله في فقد الخيل
 والمال وخاطبه (ومنه) أي
 من المعنوي (المبالغة المقبولة)
 لأن المردودة لا تكون من
 المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد
 على من زعم ان المبالغة مقبولة
 مطلقا وعلى من زعم انها مردودة
 مطلقا ثم انفسر مطلق المبالغة
 وبين أقسامها والمقبول منها
 والمردود فقال (والمبالغة) مطلقا
 (أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة
 والضعف حدا مستحيلا أو
 مستبعدا) وانما يدعى ذلك (لئلا
 يظن أنه) أي ذلك الوصف

الكناية في نفسها أو على الوجه الذي قررناه ويدل عليه قوله على ما قررنا لا على الوجه
 الذي قرره هذا البعض لعدم تعيينه قال الحفيد ينبغي أن يعلم أن قوله ولا يشرب عطف
 على يركب والضمير لمن فالتجريد أولا في جنس المدوح وثانيا في المدوح فقيسه من يد
 مبالغة اه (قوله على طريق الكناية) أي فقد جرى في افادة هذا المعنى على طريق
 الكناية حيث أطلق اسم المزموم الذي هو نفي الشرب بكف البخل على اللازم وهو الشرب
 بكف الكريم ومعالم أن المراد بالكريم نفسه فقيمه تجريد (قوله ومعالم أنه يشرب
 بكفه) أي غالبا (قوله وقد خفي هذا) أي كونه انتزع منه جوادا على طريق الكناية
 الذي يفهم منه اجتماع التجريد والكناية (قوله على بعضهم) هو الخلفاء (قوله أن
 الخطاب) أي بقوله يا خير (قوله والا) أي بأن كان خطا بالغيره (قوله بل كناية الخ) أي
 في قوله ولا يشرب الخ (قوله وأقول الكناية لا تنافي التجريد) رد قوله والا فليس الخ وقوله
 ولو كان الخطاب الخ رد لقوله ان كان الخطاب لنفسه فهو تجريد وحاصل كلام الشارح
 اختيار أن الخطاب لغيره والتجريد حاصل وكونه كناية لا ينافي التجريد وأن كون الخطاب
 لنفسه صحيح والتجريد حاصل معه إلا أنه لا يصح حمل كلام المصنف عليه لانه لا يكون حينئذ
 قسما برأسه والمصنف جعله قسما برأسه أفادهم (قوله مخاطبة الخ) أي ما تدل عليه
 المخاطبة اذا مخاطبة ليست من أنواع التجريد في كلامه مساححة ولذا قال الشارح وبيان
 التجريد في ذلك الخ (قوله مثله في الصفة الخ) كفقده الخيل والاموال في البيت (قوله
 فليس بعد النطق ان لم يعد الحال) أي ان لم يكن عندك ما تنوأسى به المادح فواسه
 بحسن النطق اه سم وقال ع أي وحيث لم يوافق في تخصيص الغرض الحال أي الغنى
 لامتناعه وعدم وجدانه فليوافق النطق بالمسح والثناء ليكون ذلك مكافاة للمادح
 بما أمكن اه (قوله المبالغة المقبولة) أي النوع المسمى بذلك وهي الاغراق
 والتبليغ والغلو في بعض صور (قوله لان المردودة لا تكون من المحسنات) وهي بعض
 صور الغلو كقول المتنبي

كأنني دحوت الأرض من خبرتي بها * وكان بنا الاسكند والسد من عزى
 (قوله وفي هذا) أي التقييد بالمقبولة (قوله أن المبالغة مقبولة مطلقا) أي سواء كانت
 تبليغا أو اغراقا أو غلو اذ حاصلها أن يثبت للشيء من القوة والضعف ما ليس له في الواقع
 وأعذب الكلام أكذبه مع ايهام الصحة وظهور المراد فتكون من المحسنات مطلقا
 (قوله أنها مردودة مطلقا) اذ لا خبر في كلام أوهم كذبا أو حقيقة (قوله والمبالغة) لم يقل
 وهي لئلا يعود الى المبالغة المقبولة اه سم (قوله مطلقا) أي مقبولة أو مردودة (قوله
 أن يدعى) أي أن يثبت لوصف بالدعوى لا بالتحقيق ولتضمن يدعى معنى الاثبات عدى
 باللام اه ع (قوله في الشدة) في معنى من والامثلة المذكورة كلها الشدة ولم يمتثل
 للضعف (قوله حدا مستحيلا) أي عقلا وعادة كما في الغلو وعادة لا عقلا كما في الاغراق

وقوله أو مستبعد بأن كان ممكنا عقلا وعادة إلا أنه مستبعد كما في التبليغ (قوله غير متناه) أي بالغ فيه النهاية (قوله وتذكير الضمير) أي في فيه (قوله باعتبار عوده إلى أحد الآخرين) فكأنه قيل في أحد الآخرين والاحتمال قد مر ذكره سم (قوله في التبليغ الملح) المنة المسببة بين معانيها الأصلية والاصطلاحية أن التبليغ في الأصل مدافع وليس بده بعنان فريسه ليزيد في جريه ولا غرق استنفاء النازع في النفوس مدحا والغلو مجاوزة الحد في الأمر اهـ حفيد (قوله لا يجوز الاستقراء) أي الخالي عن الدليل العقلي وقوله بل بالدليل القطعي أي مع الاستقراء وفي نسخة العقلي (قوله لان المدعى) وهو بلوغ الوصف النهائية في الشدة أو الضعف وقوله فتبليغ أي فدعوى بلوغه ما ذكره بهي تبليغا (قوله كقوله) أي قول امرئ القيس يصف فرس له بأنه لا يعرف وان كثرة العدو اهـ مطول (قوله فعادى) أي وإلى وقوله عدا ما استكسر كما في الصحاح (قوله بصرع أحدهما) أي القائه على وجهه الأرض يقال صرع أي ألقي الصيد أو غيره على وجه الأرض اهـ سم (قوله في طلق واحد) المطلق بفتح العين الشوط اهـ فترى (قوله دراكا) بكسر الدال وعلته تا كيد فان معنى الشايح يفهم من الموازنة خصوصا مع اعتباره فيها أن تكون على الاثر ناسل سم وقال عرق ويضي أن يحمل هنا قوله دراكا على معنى أن الموازنة بين الصيدين اتبع بعضها ببعض في القتل ليفيد أنه قتل الكثير في طلق واحد وثلا لا يكون تأكيده لقوله عدا اهـ (قوله ينضح) نضح ان كان بمعنى رشح كان بابه قطع كما هنا وان كان بمعنى رش كان بابه ضرب (قوله فيغسل) يحتمل أن يراد بالغسل المتقي غسل العرق ويكون تأكيده التقي العرق ويحتمل أن يراد به الغسل بالماء القراح أي لم يصبه ورجع العرق وأثره حتى يحتاج للغسل بالماء (قوله مجزوم) كأن احتملا الجزم لموافقة الرواية أو القوافي والألفاظ ظاهر جواز نصبه بمفعول الفاء السببية في جواب النفي اهـ سم (قوله في مضمار) أراد به الشوط (قوله وهذا ممكن) أي ما ادعاه (قوله كقوله) أي قول عمر بن الاهيم النعالي (قوله ما دام فينا) أي مقيما معنا وفي مكاننا (قوله الكرامة) المراد بها الاحسان اللائق به الدافع حاجته وحاجة عباده في أي سفر كان مع أي حال كان عليه وظاهر تعدد ذلك من سم أي فهو مستحيل عادة لانطباع النفوس على الشح فان حلت الكرامة على اعطاء الجار زاده حال الارتحال إلى جهة أخرى فهذا لا يستحيل عادة لوقوع مثل ذلك من الاكابر اهـ عرق (قوله وسار) تفسير (قوله يكاد يلحق بالممتنع عقلا) أي لانطباع النفوس على الشح وعدم مراعاة غير المسكافاة (قوله مقبولان) أي لعدم ظهور الامتناع الكلي فيهما الموجب لظهور الفساد والكذب واعلم أن ما ذكره من المقبول والمردود بالنظر إلى البديع واعتبارات الشعر وأما بالنظر إلى البيان فالكل مقبول لانها ليست حجرا على معانيها الحقيقية بل كليات أو جزئات مرسله كانت أو استعمارة بالنظر إلى المواد والمثله فقوله تعالى يكاد يرتابض

(غير متناه نفسه) أي في الشدة أو الضعف وتذكير الضمير وأفراده باعتبار عوده إلى أحد الآخرين (قوله في التبليغ) (وتنحصر) بالمبالغة (في التبليغ) والأغراق والانساق لا يعجزد الاستقراء بل بالدليل القطعي وذلك (لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله فسادى) يعنى القرص (عداء) هو الموالاة بين الصيدين بصرع أحدهما على اثر لا تعرف طاق واحد (بين نور) يعنى الذكر من بقر الوحش (ونجدة) يعنى الاثني منها (دراكا) أي متتابعة (فلم ينضح بماء فيغسل) مجزوم معطوف على ينضح أي لم يعرف فلم يغسل ادعى ان فرسه أدرك نوراً ونجدة في مضمار واحد وهو يعرف وهذا ممكن عقلا وعادة (وان كان ممكنا عقلا وعادة فأغراق كقوله ونكروم جوارنا مادام فينا وتبعه) من الاتباع أي نرسل (الكرامة) على اثره (حيث مالا) وسار وهذا يمكن عقلا وعادة بل في زماننا يكاد يلحق بالممتنع عقلا (وهما) أي التبليغ والأغراق (مقبولان) والآخر

مجاز مركب عن كثرة صفاته وقول أبي الطيب مجاز عن كثرة الغبار فوق رؤس الجياد
وقول القاضي مجاز عن طول سهره وكثرة نظره الى الكواكب (قوله أى وان لم يكن
ممكلا عقلا ولا عادة) هذان القسم الاول أعنى قوله ان كان ممكلا عقلا ولا عادة وترك
نفي القسم الثانى أى قوله وان كان ممكلا عقلا ولا عادة بان يقول أى وان لم يكن ممكلا عقلا
ولا عادة أو عادة لا عقلا لانه لا يتصور أن يكون شئ ممكلا عادة ممكلا عقلا كما أشار اليه
الشارح بقوله لا امتناع الخ فهو علة لمحدوف أى وترك نفي القسم الثانى لا امتناع الخ وقال
مهم قوله لا امتناع الخ لتعليل لاقتضائه في تفسيره والاعلى ما ذكره اه (قوله ولا ينعكس)
أى ليس كل ممكن عقلا ممكلا عادة لان دائرة العقل أوسع من العادة (قوله كتوله) أى
قول أبي نواس يمدح الرشيد بأنه أخاف الكفار جميعا من وجد منهم ومن لم يوجد (قوله
وأخفت أهل الشرك) أى أدخلت الرعب في قلوبهم بهيبتك وبطشك وقوله حتى انه
يتعين فتح كسر همزة ان لا دخول اللام في خبرها فتكون حتى ابتداءية وقوله لتخافك النطف
جمع نطفة وهى الماء الذى يتخلق منه الا آدمى قال سم يجوز تقييدها بنطف أهل الشرك
ويجوز الاطلاق اه وقوله التى لم يتخلق أى لم يتخلق منها الانسان بعدا ولم يتخلق هى بنفسها
أى لم توجد (قوله تمتنع عقلا ولا عادة) وهو من الغلو المردود لعدم اشتماله على شئ من الامور
الاتية الموجبة للقبول (قوله الى الصحة) أى الامكان أى امكان وقوعه ولو قال الى
ما يخرج منه عن الامتناع لكان أصوب والى الادب أقرب نظرا الى تمثيله بالآية اه يس
(قوله نحو لفظة يكاد) كاولولوا وحرف التشبيه كما فى المصباح (قوله يكاد زيتها الخ)
فلو قيل فى غير القرآن هذا الزيت يضىء بلا نار رد وحيت قيل يكاد يضىء أفاد أن المحال
لم يقع ولكن قرب من الوقوع بمبالغة ومعنى قربه من الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع
وقرب المحال من الوقوع قريب من الصحة اذ قد تكثر أسباب الوهم المتخيل به او وقوعه
ولو كان لا يقع فان قيل قرب المحال من الوقوع محال فى نفسه فيحتاج فى ادعائه المقاد
بكاد الى ما يقربه وذلك يؤدى الى التسلسل قلنا قرب المحال من الوقوع لما فسر بما ذكر
صارا ليس بمحال وعلى تسليمه فيجعل كانه أمر ضرورى فى بعض الصور اه عى (قوله
يضىء) فاضاءة الزيت كاضاءة المصباح من غير من نار مستحيلة عقلا أى بالنسبة
لعقل العوام وأما النواص فهو ممكن عند عقولهم لان قدرة الله تعالى صالحة لذلك
(قوله من التخيل) أى تخيل الصحة وتوهمها لكونها شتمل على الغلو يسبق الى
الوهم امكانه اشهود شئ يقال الوهم فيه فتبادر صحته كما يذاق من المثال وقد بقوله
حسننا اشارة الى أن تخيل الصحة لا يكتفى وحده اذ لا يخلو عنه محال حتى اخافة النطف
فما تقدم وانما الاعتبار ما يحسن لصحة مغالطة الوهم فيه بخلاف ما يدوان تفاؤه للوهم
بأدنى التفات كما فى انفاضة النطف فليس التخيل فيه على تقدير وجوده حسننا فلا يقبل
اعدم حسنه اه عى (قوله كتوله) أى قول أبي الطيب اه مطول (قوله سنابكها)

أى وان لم يكن ممكلا عقلا ولا
عادة لا امتناع أن يكون ممكلا عادة
ممكلا عقلا اذ كل ممكن عادة ممكن
عقلا ولا ينعكس (فقلوا كتوله
وأخفت أهل الشرك حتى انه*)
الضمير للشان (لتخافك النطف
التي لم يتخلق) فان خوف النطف
الغير المخلوقة تمتنع عقلا ولا عادة
(والمتبول منه) أى من الغلو
(أصناف منها ما أدخل عليه
ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد
فى يكاد زيتها يضىء ولولم تمسه
نار ومنه ما تضمن نوعا حسنا من
التخيل كتوله عقدت سنابكها)
أى حوافر الجياد (عليها) يعنى
فوق رؤسها

جمع سنبك وهو طرف مقدم الحافر فقول الشارح أى حوافر الجياد أى أطراف مقدم
 حوافر الخيل الجياد (قوله عشيرا) مفعول عقدت (قوله بكسر العين) أى وسكون
 الشاء المثلثة وفتح الباء المثلثة من تحت (قوله ومن لطائف العلامة) أى الشيرازى لما فيه
 من التورية أو التوجيه (قوله ولا تفتح فيه العين) أشار به إلى ضبط عشير بنوع لطيف
 يتضمن الإيهام أو التوجيه لأن قوله ولا تفتح فيه العين يحتمل ولا تفتح في لفظ العشير
 حرف العين ويحتمل لا تفتح في الغبار العين أى الجارحة المخصوصة لا يؤذيها بدخوله فيها
 ولكن المراد الأول لأن قصده ضبط الكلمة فان قلنا أنه أبعد للمسلمين كان فيه تورية وإن
 قلنا أنه مساو كان فيه توجيه الأثر التوجيه بعدد قصده الضبط بالقرينة لأنه يجوز تعيين
 القرينة في التوجيه (قوله وألطف من ذلك) أى مما ذكره العلامة وهذه حكاية ذكرت هنا
 لمناسبتها وهى استعالمها على هذه النكتة وهى فتح العين لارادة معنى خفي فيكون تورية أو
 مساو وهو الأقرب فيكون توجيه وانما كانت اللفظ عما ذكره العلامة لما فيها من التلطف
 القريب والهجو بوجه لطيف بان يستحقه بدعوى القائل فقول ليس الظاهر ان اللطافة
 فيها على حد سواء لاتحاد حسن التورية أو التوجيه فيها ليس بظاهر كما علمت (قوله
 البغالين) أى الذين يسوقون البغال (قوله عدول دار القضاء) هم شهود المحاكم (قوله
 فضرطت البغلة) أى تنفست بصوت قال فى المصباح ضرط ضرط من باب تعب ضرطا
 مثل كتف ونخذه وضربا من باب ضرب لغة والاسم المضراط بالضم اه
 (قوله فقال البغال) أى تنزيها عن أن تقابل بذلك الفعل وقوله على ما هو دأبهم أى عادتهم
 عند فعل البغلة ذلك (قوله بلحمة العدل) أى ما فعلت يقع بلحمة العدل لافى وجه السائق
 وفيه تشبيه العدل برجل ذى لحمة على طريق الاستعارة بالكناية (قوله الوقر) بكسر الواو
 أى الخيل وفى المختار الوقر بالفتح فصل الأذن وبالكسر الخيل وأكثري ما يستعمل الوقر
 فى جل البغل والجار والوسق فى جل البعير وأقرت النخلة كترجلها والوقار بالفتح العلم
 والزانة وقد وقر الرجل يقر بالكسر وفاروقرة بوزن عسدة فهو وقور أو متوقر
 التعظيم وقوله تعالى ما لك لا ترجون لله وقارا أى لا تخافون الله عظيمة اه (قوله
 افتح العين) يحتمل أن المراد الجارحة وأراد بالمولى من يستحق منه ويحتمل أن المراد افتح
 حرف العين وقل فى بلحمة العدل بفتح العين وأراد بالمولى المستحق لذلك وهو الشاهد (قوله
 ومن هذا القبيل) أى ما فيه تورية أو توجيه فى مادة فتح العين (قوله فى قصيدة) أى فى
 مدح ملك (قوله علا) أى ارتفع وقوله يدعو الورى أى الخلق وقوله ملكا أى سلطانا
 وقوله ورثما أى حيثما فتحوا عيننا أى عين ملك وهو اللام فصار ملكا بفتح اللام وله معنى
 آخر وهو أن يراد بالعين الجارحة ولو فتحوا أعينهم وقاموا على أنه ملك بفتح اللام
 لأمك بالكسر فينتجبه فيه التورية والتوجيه على ما تقدم والمعنى البعيد فتح عين الكلمة
 (قوله ومما يناسب) أى لكونه فيه الإشارة بنظم العين إلى معنى خفى ولو لم تكن الإشارة

(عشيرا) بكسر العين أى غبارا
 ومن لطائف العلامة فى شرح
 المفتاح العشير الغبار ولا تفتح فيه
 العين واللفظ من ذلك ما سمعت أن
 بعض البغاليين كان يسوق بغلته
 فى سوق بغداد وكان بعض عدول
 دار القضاء حاضرا فضرطت
 البغلة فقال البغال على
 ما هو دأبهم بلحمة العدل بكسر
 العين يعنى أحد شتى الوقر فقال
 بعض الظرفاء على التوراة فتح
 العين فان المولى حاضر ومن هذا
 القبيل ما وقع فى قصيدة
 علا فاصبح يدعو الورى ملكا
 ورثما فتحوا عيننا على ملكا
 ومما يناسب هذا المقام أن بعض
 اصحابى من القاص

على لهجتهم امالة الحركات نحو
الفتحة اثنائي بكتاب فقلت لمن هو
فقال مولانا عمر بفتح العين فضحك
الحاضرون فنظر الى كالمعترف
عن سبب ضحكهم المسترشد
لطريق الصواب فرمزت اليه
بغض الجفن وضم العين فتفطن
للمقصود واستظرف ذلك الحاضرون

(لوتبتني) تلك الجياد (عنقا) هو
نوع من السير (عليه) أى على
ذلك العشير (لامكنا) أى العنق
ادعى تراكم الغبار المرتفع من
سبابك الخيل فوق رؤسهم باجميت
صار أرضا يمكن سيرها عليه وهذا
متمنع عقلا وعادة لكنه تخيل
حسن (وقد اجتمعا) أى ادخل
ما يقرب الى الصحة وتضمن التخيل
الحسن (في قوله)

يخيل لي أن سمر الشهب في الدجى
وشدت باهداى اليهن اجفاني
أى يوقع في خيالى ان الشهب
تجسم بالمسامير لاتزول
عن مكانها وان أجفان عيني قد
شدت باهداىها الى الشهب اطول
ذلك الليل وغاية سهرى فيه وهذا
تخيل حسن ولفظ يخيل يزيد
حسننا (ومنها ما أخرج مخرج
الهزل والخلاعة كقوله

أسكر بالامس ان عزمى على
الشرب غدا ان ذامس العجب
ومنه) أى من المعنوى (المذهب
الكلامى وهو ايراد جنة

باللفظ ولا فيه تورية ولا توجيه ولذا قال وما يناسب ولم يقل ومنه (قوله على لهجتهم)
أى لغتهم (قوله كالمعترف) أى الطالب لمعرفة سبب ضحكهم (قوله المسترشد) أى طالب
الرشاد (قوله وضم العين) تفسير (قوله فتفطن للمقصود) وهو ضم عين عمر (قوله
واستظرف ذلك الحاضرون) أى اعترفوا بظرافة المشير وفهم المشار له (قوله لوتبتني)
أى تطلب وقد سبق أن لومن الانفاظ التى تقرب الى الصحة فينبغي ان يكون هذا البيت
مما اجتمع فيه الامران (قوله هو نوع من السير) وهو السير السريع وعبارة عرق عنقا
أى سيرامسرا (قوله وهذا) أى مشى الخيل على الغبار (قوله لكنه تخيل حسن)
نشأ من ادعاء كثرة وكونه كالجبال فى الهواء (قوله ما يقرب الى الصحة) كلفظ تخيل
(قوله فى قوله) أى قول القاضى الارجاني يصف طول الليل اه مطول ومن كلامه

اقرب برأيك رأى غيرك واستشر * فالحق لا يخفى على اثنين

الممر آتية وجهه * ويرى قفاه بجمع مرأتين

(قوله الشهب) هى النجوم وقوله فى الدجى أى ظلمة الليل متعلق بسمر وقوله وشدت أى
علقت أى ويخيل لي مع ذلك ان شدت الخ فالذى يخيل له شيان وقوله اليهن أى مائلة اليهن
والظاهر أن الى بمعنى فى ليهكون بيانا للمشود وفيه (قوله محكمة بالمسامير) أى فى
ظلم الليل وهذا مستحيل لأن الظلمة عرض والنجوم اجرام لكن المتكلم لما رأى اجراما
بيضا كالجواهر سمعت فى اجرام سود كبساط تخيل الوهم أن النجوم فى الظلمة كذلك قبل
الاتفات الى دلائل استحالة ذلك (قوله قد شدت باهداى الخ) شدة الاجفان باهداىها فى
النجوم مستحيل لكن لما رأى المتكلم اجراما معلقة بأجبال فى اجرام تخيل الوهم ان
الاجفان مع الأهداب كذلك (قوله وهذا تخيل حسن) يدرك حسنة الذوق (قوله
ومنها) أى من أصناف الغلو المقبول (قوله مخرج الهزل) الهزل خلاف الجدية وهو
الكلام الذى لا يراد به الا المطاوعة والضحك وليس منه غرض صحيح والخلاعة الشطارة
يقال فلان خلغ العذارى يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق اه سم (قوله
أسكر بالامس الخ) فسكرو بالامس عند عزمه على الشرب غدا محال حيث أريد بالسكر
ما يترتب على الشرب الذى هو المقصود لكن لما أتى به على سبيل الهزل لمجرد تزيين المجالس
والتضاحك وعلى سبيل الخلاعة قبل قال عرق فان قلت هذا الكلام نفس الهزل فكيف
قول المصنف أخرج مخرج الهزل قلت الهزل أعظم مما يكون من هذا الباب وخروج
الخاص مخرج العام بمعنى جسيمة موصوفة بما فى العام لوجوده فيه صحيح اه (قوله ان
ذامن العجب) أى سكره بالامس اذا عزم على الشرب غدا (قوله ومنه المذهب الكلامى
وهو ايراد جنة الخ) قال العلامة الحفيد لا يخفى انه شاع فى عرف العرب وسائر الناس
الاستدلال لاسيما بالخطابة والجدل لكن الشائع فى الكلام الاستدلال البرهانى فلا
يناسب أن يسمى بالمذهب الكلامى الاستدلال بالمقدمات المستلزمة للمطالب على تقدير

التسليم كما لا يخفى اهـ (قوله المذهب الكلاحي) أى النوع المسمى بذلك وانما نسب طريق الاستدلال الى المتكلمين وان كان المتكفل ببيانهم أهل الميزان لكمال اجتهادهم في استعمال القواعد الاستدلالية في المطالب الكمالية بحيث صاروا يضرب بهم المثل في البحث والزام الخصوم بأنواع الاستدلال (قوله للمطالوب) متعلق بحجة واللام بمعنى على وقوله على طريقة متعلق بإيراد وفي نسخة على طريق وعليها فتد كبر الضمير في قول الشارح وهو ظاهر (قوله وهو) أى طريقة أهل الكلام وذكر الضمير لأن طريقة مضافة للمذكور كما كتسبب التمدد كبر وفي نسخة وهي ظاهرة (قوله أن تكون) بالتاء المثناة فوق كما في بعض النسخ أى الحجة وهو ظاهر وفي بعضها بالياء المثناة تحت والتد كبر باعتبار كون الحجة بمعنى الدليل أو البرهان (قوله مستلزمة للمطالوب) ولكن لا يشترط هنا الاستلزام العقلي بل ما هو أعم من ذلك اهـ ع ق (قوله لو كان فيهما) أى في السماء والارض آلهة الا الله أى غير الله فهي صفة لا آلهة لانها اسم بمعنى غير وقوله لفسد تأيى لما تقرّر عادة من فساد الحكموم فيه عند تعدد الحاكم فعلى هذا تكون الملازمة عادية ويكون الدليل اقناعيا لحصوله بالمقتضات المشهورات أى لكنهما لم يفسدا فلم يفسد فيهما آلهة غير الله فهو قياس استثنائي حذف منه صغراه والنتيجة للعلم بهما (قوله عن النظام) أى وهذا النظام محقق مشاهداه سم (قوله فكذا الملزوم) أى باطل أيضا (قوله من المشهورات الصادقة) أى بحسب العادة فانه قد اشتهر في العرف أن المملكة لا تنتظم بملكين (قوله في الخطايات) أى الامور الخطائية المفيدة للظن (قوله دون القطعيات) لانه يجوز عدم الفساد مع تعدد الآلهة بأن يتفقوا وقد سرح الشارح في شرح العقائد بأن الحجة اقناعية والملازمة عادية على ما هو اللائق بالخطايات وأطال في تقرير ذلك واعترض عليه بعض المعاصرين له واتصروا به بعض قلامذنه ومن أراد تنصيل المقام فعليه بحواشى شرح العقائد وحواشى المطول اهـ يس (قوله في البرهانيات) أى الأدلة المفيدة لليقين (قوله وقوله) أى قول النابغة من قصيدة يهتد زرفيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتشكر النعمان من ذلك اهـ مطول وقوله فتشكر أى تغير واغتم منه لان آل جفنة أعداؤه (قوله حلفت الخ) أى حلفت بالله ما أبغضتك ولا خمنتك ولا كنت لك في عداوة اهـ ع ق قال يس في هذه الآيات مناقشة من وجهين الاول انه ادعى انه اذا مدح أقواما أحسنوا الله كما ان أقواما أحسن اليهم قد حرم وهذا عكس ما فعله هو وانما يحصل الالزام أن لو قال ملوك حكموني في أموالهم قد حرمهم والافهوق جعل مدحه لهؤلاء الملوك سائبا على احسانهم فلا يحصل الالزام اذا لم يكن داع الى الابتداء بمدحهم الثاني في قوله * فلم ترهم في مدحهم لك أنبوا * وهل أحديرى أن مادحه مذهب وانما كان ينبغي أن يقول فلم يرهم غيرهم مذنين بمدحهم لك فلا يرى ترائي مذنب بعد حدى غيرك اهـ وبجواب عن

للمطالوب على طريقة أهل الكلام
وهو ان تكون الحجة بعد تسليم
المقتضات مستلزمة للمطالوب (نحو
لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدنا) والالزام وهو فساد
السعوات والارض باطل لان
المواد به خروجهما عن النظام الذي
هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد
الآلهة وهذه الملازمة من
المشهورات الصادقة التي يكتفى
بها في الخطايات دون القطعيات
المعتبرة في البرهانيات (وقوله

الاول بأن المراد انك اصطفتهم بسبب مدحهم اياك وأحسنيت اليهم بسبب المدح اذ لو
 رأيت المدح ذنباً لما كافأت عليه وعن الثاني بأن المراد لم يرهم أحد مذنبين وأنت من جملة
 من لم يرهم مذنبين وعبر عن هذا العموم بالخطاب كما يقال لا ترى فلاناً الا مصلياً أى لا يراه
 أحد الا مصلياً أنت وغيرك والخطب في مثل هذه الابحاث سهل اه ع ق (قوله فلم أترك
 لنفسك) أى بسبب ذلك اليمين (قوله أى شكاً) أى فى أى است بمغض لك (قوله
 وليس وراء الله الخ) أى لا ينبغي للمعولوف بالله العظيم أن يطلب ما يتحقق به الصدق
 سوى اليمين بالله اذ ليس وراء الله أعظم منه يطلب الصدق بالخلف به لانه أعظم من كل شئ
 اه ع ق (قوله لتوطئة القسم) أى للدلالة على القسم المحذوف (قوله خيانة) أى غشاً
 وبغضاً (قوله اللام جواب القسم) أى فى جوابه وجواب ان محذوف دل عليه جواب
 القسم (قوله الوائى) هو الساعى بالكلام على وجه الافساد (قوله أعش) أفعل تفضيل
 والمفضل عليه محذوف يريد أعش من كل غاش وأ كذب من كل كاذب اه سم (قوله
 ولكننى الخ) اشار به الى سبب مدح آل جفنة ليكون ذلك ذريعة لثبوت اللوم عنه اى ما كنت
 امرأ أقصدت بمدحهم التعريض بنقصك ولكننى كنت الخ أقاده ع ق (قوله أى فى ذلك
 الجانب) وأراد به الشام اه مطول (قوله مستراد) بضم الميم وسكون السين المهملة
 والظاهر أن السين زائدة وأصله مر تادى محل الرود الذى هو طلب الرزق وفى المختار ورواد
 الكلا طلبه وبابه قال ورياداً ايضاً بالكسر وارتاده ارتياداً منه وفى الحديث اذا بال
 احدكم فلم يرتد أى فليطلب ليو له مكاناً لينأى ويخدر والرائد الذى يرسل فى طلب الكلا
 اه (قوله من راد الكلا) بالتصريح اى طلبه والكلا الحشيش (قوله مالوك) مبتدأ خبره
 محذوف كما اشار له الشارح بقوله اى فى ذلك الجانب وهى جواب سؤال مقتدر فكأنه
 قيل من فى ذلك الجانب الذى يطلب الرزق فيه فقال فيه مالوك ويحتمل ان يكون بدل اما
 من مستراد ومذهب أو من جانب لكن يكون حينئذ على حذف مضاف اى مكان مالوك الخ
 (قوله واخوان) اى لتواضعهم فلا ينافى وصفهم بالاخوة وصفهم بالمالوك (قوله أحكم)
 بضم الهمزة وتشديد الكاف أى اجعل ما كما (قوله اصطفتهم) فى نسخة اصطفتهم اى
 اخترتهم لصنعتك وتفضيلك (قوله آل جفنة) قال سم ذكر فى الصحاح فى فصل الجيم ان
 جفنة قبيلة من اليمن ولم يذكر فى فصل الحاء جفنة بالحاء بمعنى قبيلة اه (قوله وهذه الخ)
 اى المأخوذة من الآيات (قوله على طريق التمثيل) يحتمل ان هذا الاشارة الى الاعتراض
 على هذا المثال بأن هذا ليس من المذهب الكلاوى لان المذهب الكلاوى من أنواع القياس
 والتمثيل قسيم القياس عند أهل الميزان ثم بين تقريراً آخر يكون المثال عليه من المذهب
 الكلاوى بقوله ويمكن وده الخ ويحتمل أنه اشارة الى أن المصنف أراد بالمذهب الكلاوى
 ما يشمل التمثيل اه سم وعبارة ع ق وهذه الخ ان قصد الشاعر أن تؤخذ على هذا الوجه
 كانت على طريق التمثيل الذى هو ان يحمل معلوم على معلوم مساوئه اياه فى علم الحكم

حلفت فلم أترك لنفسك رية)
 أى شكاً
 (وليس وراء الله لامره مطلب)
 فكيف يخلف به كاذباً (لئن كنت)
 اللام لتوطئة القسم (قد بلغت
 على خيانة لمبلغك) اللام جواب
 القسم (الوائى أعش) من غش
 اذا خان (وأ كذب ولكننى كنت
 امرأ الى جانب من الارض فيه)
 أى فى ذلك الجانب (مستراد) أى
 موضع طلب الرزق من راد الكلا
 (ومذهب) أى موضع ذهاب
 للمجاهات (مالوك) أى فى ذلك الجانب
 مالوك (واخوان اذا ما مدحهم
 أسكنهم فى أموالهم) أتصرف فيها
 كيف شئت (وأقرب) عندهم وأصبر
 رفيع المرتبة (كفعلك) أى كما
 فعل أنت (فى قوم أراك اصطفتهم)
 أى وأحسنيت اليهم (فلم ترهم فى
 مدحهم لئلا ذنبوا) أى لا تعاتبني
 على مدح آل جفنة المحسنين الى
 النعمين على شك لا تعاتب قوماً
 أحسنيت اليهم فذحك فكأن
 مدح أولئك لا يعد ذنباً كذلك
 مدحى لمن أحسن الى وهذه
 الخجة على طريق التمثيل الذى
 نسميه الفقهاء

وتقريره هنا انه حمل مدحه آل جفنة على مدح القوم للمخاطب في حكم هو في العتاب
لمساواة الاقل الثاني في عدله الحكم وهي كون المدح للاحسن فان اراد المصنف
بالمذهب الكلاحي مطلق الاستدلال كان المنال مطابقا للمراد على هذا الوجه وان اراد
به الاستدلال بتركيب المقدمات على طريق الاقترافي أو الاستثنائي لم يكن المنال مطابقا
لما ذكر وانما يطابقه برده الى صورة الاقترافي أو الاستثنائي فيقرر الاقترافي هكذا مدح
مدح بسبب الاحسان وكل مدح بسبب الاحسان لا عتب فيه ينتج مدح لا عتب فيه
دليل الصغرى المشاهدة ودليل الكبرى تسليم المخاطب ذلك في مادحه اها باختصار
(قوله قياسا) أي قياسا أصوليا وهو حل أمر على أمر في حكمه لجامع بينهما (قوله ويمكن
رده) أي ماذا كرمنا الايات (قوله لكان مدح ذلك القوم الخ) بيان الملازمة اتحاد
الموجب للمدحين وهو وجود الاحسان (قوله والا لازم) وهو التالي وقوله فكذلك الملازم
وهو المقدم أي في ثبت المطلوب وهو انتفاء الذنب عن المدح ولزم منه نفي العتب اذ لا عتب
الا عن ذنب (قوله حسن التعليل) أي النوع المسمى بذلك كقول ابن فتوح يذم أجرودا
لحيلة أجرودا اذا حصلت * لم تبلغ المعشار من ذره
تظلمت فاستقبلت وجهه * فأقسمت لا انتبت شعوره

(قوله باعتبار لطيف) متعلق بـ يدعي والمراد بالاعتبار النظر وباللطف الدقة كما أشار اليه
الشارح بقوله أي بان ينظر الخ أي ثبت لوصف علة حالة كون الاثبات ملتبسا بنظر دقيق
بحيث لا يدرك كون هذا المثبت علة الامن له تصرف في دقائق المعاني (قوله غير حقيقي)
صفة لا اعتبار والمراد بالحقيقي المطابق للواقع أي الذي في الواقع انه علة ~~كان~~ أمر
اعتباريا أو حقيقيا أي موجودا خارجا (قوله غير حقيقي) هو أي الاعتبار بمعنى الاعتبار
ففيه استخدا م أي غير مطابق للواقع بمعنى انه ليس علة في نفس الامر بل اعتبر بوجه
تخيل به كونه صحيحا كان ذلك الاعتبار أمر الاعتباريا أو موجودا في الخارج (قوله علة له في
الواقع) خبر يكون (قوله كما اذا قلت الخ) تمثيل للمنفى (قوله فانه ليس في شيء) أي في
مرتبة من مراتب حسن التعليل (قوله وما قيل) مبهمة او قوله فغطا خبر ووجه الغلط أن
الاعتبار هنا بمعنى نظر العقل وهو قد يكون حقيقيا اها يس (قوله ومنشؤه الخ) أي
فنههم أن المراد بالاعتبار الامر الاعتباري وأن المراد بقوله غير حقيقي أي غير موجود
في الخارج فاعتراض بأنه لا حاجة لقوله غير حقيقي مع قوله باعتبار وقد فهمت المراد بكل
من أن الاعتبار بمعنى نظر العقل والمنطور فيه يحتمل أن يكون مطابقا للواقع وان يكون
غير مطابق له فيحتاج للتقييد حيث قد بقوله غير حقيقي (قوله أن أرباب الخ) بدل مما سمع
(قوله على مقابل الحقيقي) أي الموجود خارجا (قوله ولو كان الامر كما توهم) أي من أن
الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي (قوله لوجب أن يكون الخ) والا لازم باطل فكذلك
الملازم (قوله غير مطابق للواقع) أي مع أن بعضها مطابق للواقع وبعضها غير مطابق

قياسا ويمكن رده الى صورة قياس
استثنائي أي لو كان مدح لا
حقيقة ذنب لكان مدح ذلك القوم
لأن أيضا ذنبا ولا لازم باطل فكذلك
الملازم (ومنه) أي من المعنوي
حسن التعليل وهو أن يدعي لوصف
علة مناسبة له باعتبار لطيف أي بأن
ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة
(غير حقيقي) أي لا يكون ما اعتبر
علة لهذا الوصف علة له في الواقع
كما اذا قلت قتل فلان أعاديه لدفع
ضررهم فانه ليس في شيء من حسن
التعليل وما قيل من أن هذا
الوصف أعني غير حقيقي ليس بغير
هنا لان الاعتبار لا يكون الا غير
حقيقي فغطا ومنشؤه ما سمع أن
أرباب المعقول يطالعون الاعتباري
على مقابل الحقيقي ولو كان الامر
كما توهم لوجب أن يكون جميع
اعتبارات العقل غير مطابق للواقع

(وهو أربعة أضرب لأن الصفة)

التي ادعى لها عمله مناسبة (أما

ثابتة) قصديان علمتها (أو غير

ثابتة) أريد اثباتها (والأولى أما

أن لا يظهر لها في العادة عمله)

وان كانت لا تخلف في الواقع عن

علة (كقوله لم يحك) أي لم يشابه

(نألك) أي عطاءك (السحاب

وانما سمعت به) أي صارت محجومة

بسبب نألك وتوقعه عليها (فصبيها

الرحضاء) أي المصسوب من

السحاب هو عرف الحجي فنزول المطر

من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها

في العادة علة وقد علمه بأنه عرق

سحابها الحادثة بسبب عطاء الممدوح

(أو يظهر لها) أي لذلك الصفة (علة

غير) العلة (المدكورة) لتكون

المدكورة غير حقيقية فتكون من

حسن التعليل (كقوله

ما به قتل أعاديته ولكن

يتقى اخلاف ما ترجوا الذئاب

فإن قتل الأعداء في العادة لا دفع

مضرتهم) وصنوا المملكة عن

منازعتهم (للمذكورة) من أن

طبيعة الكرم قد غلبت عليه

ومحبة صدق رجاء الراعي بعشته

على قتل أعاديته لما علم من أنه اذا

توجه الى الحرب صارت الذئاب

ترجوا اتساع الرزق عليه بالجوم من

يقتل من الأعادي وهذا مع أنه

وصف بكل الجود وصف بكل

الشجاعة حتى ظهرت الحيوانات

للاواقع (قوله وهو أربعة أضرب) أي باعتبار الصفة وأما العلة في الجميع فهي غير مطابقة
للاواقع (قوله بيان علمتها) أي بحسب الدعوى لا بحسب الواقع لانها بحسب ما ليست علة
لان الفرض أنها غير مطابقة للاواقع (قوله أما أن لا يظهر لها في العادة علة) أي غير التي
أريد بيانها (قوله وان كانت الخ) الواو للعالم (قوله لا تخلف في الواقع عن علة) لما تقر بأن
الشيء لا يكون الحكمة وعلة ترجبه لان القادر لها مختار ووصف نفسه بالحكيم فهو يرتب
الامور على الحكم تفضلا منه وإذا عبر المصنف بلا يظهر دون لا يوجد (قوله كقوله)
أي قول أبي الطيب اه مطول (قوله السحاب) أي عطاؤه جمع سحابة وقيل السحاب
اسم جنس (قوله وانما سمعت به الخ) أي فليس اثباتها بكثرة الامطار سببه طلب مشابهة
الممدوح في الاعطاء لان السحاب لا تطاب المشابهة لانها ليست منها الماشاهد من غزير
عطائه (قوله بسبب نألك) أي بسبب شهوده فحصل غيرة وتغيظ نشأ عنه الحجي فعلة الحجي
التي هي علة في نزول المطر الغير والتغيظ (قوله وتوقعه) أي علوه (قوله الرضاء)
بالمهملتين والمعجمة على وزن السفهاء عرق الحجي (قوله أي المصبوب) أي المطر النازل
(قوله فنزول المطر من السحاب) أي الذي تضمنه الكلام (قوله بأنه عرق سحابها) أي بأنه
سحابها ذات العرق فهو من اضافة الصفة للموصوف وهو على حذف مضاف أي وتلك
العلة غير مطابقة للاواقع (قوله أو يظهر لها) أي في العادة اه سم (قوله علة غير الخ) أي
مطابقة للاواقع أم لا لجواز أن تكون من المشهورات الكاذبة (قوله المذكورة) أي التي
يذكرها المتكلم (قوله لتكون المذكورة غير حقيقية) أي غير مطابقة للاواقع أي ليست
علة في الواقع (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اه مطول (قوله ما به الخ) أي ليس به
بسبب قتل الخ من غيظ أو خوف حتى يكون القتل لاشمائه غيظه او للاستراحة من ترقب
مضرتهم (قوله ولكن يتقى) أي ولكن جعله على قتلهم أنه يتقى أي يتجنب اختلاف
ما ترجوه الذئاب منه من اطعامهم لحوم الأعداء لانه لو لم يقتلهم فأت هذا المرجو للذئاب
فأله يتجنب خلف مرجو الذئاب المستلزم لتحقيق مرجوهم فالعلة تحقيق مرجوهم
(قوله فان قتل الأعداء) أي قتل الملوكة الأعداء في العادة انما هو لدفع الخ (قوله وعرفو
المملكة) أي خلوها (قوله صدق) أي تحقق رجاء أي مرجو الراعي أي اطعامهم
من لحوم الأعداء (قوله لما علم الخ) أي وانما علم بأن الذئاب ترجت منه ما ذكر لما علم الخ
(قوله صارت الذئاب ترجوا الخ) أي لانه عودها اطعام لحوم الأعداء (قوله وهذا) أي
قوله ولكن يتقى الخ (قوله وصف بكل الجود) أي حيث انه لو لم يصل اليه الا بالقتل ارتكبه
(قوله حتى ظهرت الخ) فيه جعل الذئاب على حقيقتهما ومنهم من جعلها على الرجال وجل
اللحوم على الاموال والغنيمة اه يس (قوله الهجوم) أي الغير الناطقة (قوله اما ممكنة) أي
ولو لم تقع (قوله كقوله) أي قول مسلم بن الوليد اه مطول (قوله يا واشيا) أي ساعيا
بالكلام على وجه الفساد وقوله حسنت حسنة لو اشيا فحسن الاساءة هو الصفة المعلة

الهجوم (والثانية) أي الصفة الغير الثابتة التي أريد اثباتها (اما ممكنة كقوله يا واشيا حسنت فيما

وعلاها بقوله نبي الخ اي لاجل ان اساءتك اوجبت حذارى منك فلم اتركك لتشعر بما
 عندي ولما تركت البكاء فجا انسان عيني من الفرق بالدموع فقد اوجبت اساءتك فنجاة
 انسان عيني (قوله اساءته) اي افساده (قوله حذارك) مصدر مضاف للمفعول والفاعل
 محذوف كما اشار له انا شرح ويتعدى بنفسه كما هنا ومن كما في قول المصنف حذاره منه
 (قوله من الفرق) اراد به عدم ظهور الانسان من اطلاق اسم المزموم على اللازم او هو
 كناية عن الغمى (قوله خوفا منه) أي خوفه من الواسي ان يطلع عليه فيستحرمه عنده (قوله
 أو غير ممكنة) عطف على ممكنة بأن تكون مستحيلة لا لينة الخدمة انما تكون ممن له ادراك
 بخلاف غيره كالجوزاء (قوله كقوله لولم الخ) هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا
 بهذا المعنى فترجمه اه مطول وقوله فترجمه أي عرّبه وقال المصنف في الايضاح وأما الرابع
 فعني بيت فارسي ترجمته اه وقال كقوله ولم يقل كقولي اما للتجريد أو نظر المعناه فانه مقول
 للفارسي تأمل (قوله لولم تكن نية الخ) لوتفيدني مدخولها شرط وجوابا لشرطها هنا نفي
 نية الخدمة وجوابا نفي رؤية نطاق الجوزاء فنفيد لوتفي هذين النفيين فثبت نية الخدمة
 ورؤية نطاق الجوزاء والنطاق ما يشهد به الوسط وقد يكون هو صعبا بل هو احر حتى يكون
 كعقد خالص من الدرواراد بالاتفاق هنا حالة شبيهة بالاتفاق الحسي وهي كون الجوزاء
 أحاطت بها تلك النجوم كاحاطة النطاق الذي فيه جواهر فصار كعقد من الدرب وسط
 انسان واعلم أن للوا استعمالين استعمال المنطقة وهو الاستدلال بالعلم باتقاء التالي
 على العلم باتقاء المتقدم واستعمال اللغويين وهو الاستدلال باتقاء المتقدم على اتقاء التالي
 في الخارج واعلم أن هذه الانتطاق في الخارج نية الجوزاء الخدمة فالانتطاق دليل على نية
 الخدمة أي العلم بها اذا علمت هذا فاعلم أن الرؤية علم بالعلم بنية الجوزاء الخدمة فيكون
 جاريا على استعمال المنطقة وعلى هذا فالمراد بالعلم ما كان علمه في العلم ولكن الظاهر أن
 مرادهم بالعلم ما كان علمه في الوجود لا في العلم (قوله الجوزاء) هي برج من البروج
 الفلكية (قوله من انتطق) أي مأخوذ منه وقوله أي شهد النطاق أي المنطقة بوسطه
 (قوله صفة) وعلمت رؤية النطاق أي الحالة المشبهة به وقوله غير ممكنة أي لأن النية لا تكون
 الا من العاقل كما تقدم (قوله وفيه بحث) أي فيما قاله في الايضاح (قوله لان مفهوم هذا
 الكلام) أي البيت أي ما يفهم منه بحسب الاستعمال اللغوي وحده فذيق قال ان في هذا
 البحث اعتراضا باصطلاح على اصطلاح آخر (قوله علمه لرؤية الخ) أي على قاعدة اللغة
 (قوله كما يقال الخ) تنظير من جهة أن الاول علمه والثاني معلول (قوله وهذه) أي رؤية
 الحالة المشبهة بانتطاق المنطقة صفة الخ (قوله فيكون من الضرب الاقل) وهو الصفة
 الثابتة اي لا من الضرب الرابع (قوله وما قيل الخ) حاصله أنه جواب عن المصنف برد
 قول المعترض فيكون من الضرب الاقل وحاصله أن يجعل البيت على قاعدة اللغة ويكون
 من هذا الضرب بأن يراد الانتطاق الحقيقي لاحالة شبيهة به ولا شك أن رؤيته بالجوزاء

اساءته * فني حذارك) أي
 حذارى اياك (الاساءة) أي انسان
 عيني (من الفرق فان استحسن
 اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف
 الشاعر (الناس فيه) ان لا يستحسنه
 انما يص (عقبه) أي عقب الشاعر
 استحسن اساءة الواشي (بأن
 حذاره منه) أي من الواشي (نبي
 انسان من الفرق في الدموع)
 حيث ترك البكاء خوفا منه (أو غير
 ممكنة كقوله

لولم تكن نية الجوزاء خدمته

لما رأيت علم اعقد من نطاق
 من انتطق أي شهد النطاق وسئل
 الجوزاء كواكب يقال لها نطاق
 الجوزاء فنية الجوزاء خدمة
 الممدوح صفة غير ممكنة قصد
 اثباتها كذا في الايضاح وفيه بحث
 لأن مفهوم هذا الكلام هو أن
 نية الجوزاء خدمة الممدوح علمه
 لرؤية عقد النطاق علمه أعني
 لرؤية حالة شبيهة بانتطاق المنتطق
 كما يقال لولم نجني لم أكرمك يعني
 أن علمه الاكرام هو النجي وهذه
 صفة ثابتة قصد تعليمها بنية
 خدمة الممدوح فيكون من
 الضرب الاقل وما قيل

غير ثابتة (قوله انه) أى الشاعر وقوله أراد أن الانتطاق أى الحقيقة (قوله فهو مع أنه الخ) رد لما قيل من وجهين الأول مخالفة لما فى الايضاح والثانى أن المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة به لا الحقيقة كما ذكره هذا القائل (قوله مخالف اصريح كلام المصنف فى الايضاح) اذ كلامه صريح فى أن المعلنية الخدمة والعلة رؤية الانتطاق لا العكس كما ذكره هذا القائل (قوله لان حديث انتطاق الجوزاء) الاضافة للبيان (قوله ثابت بل محسوس) أى فلا يكون من هذا الضرب (قوله والا قرب الخ) هذا يوافق ما فى الايضاح لا مخالف له كما هو ظاهره (قوله بانتفاء الثانى) هو عدم رؤية الانتطاق وانتفاؤه يكون برؤية الانتطاق لان نفي النفي اثبات وقوله على انتفاء الاول وهو عدم رؤية الجوزاء خدمة وانتفاؤه يكون بنيتها خدمة لان نفي النفي اثبات (قوله على انتفاء الاول) أى على العلم به (قوله فيكون الانتطاق) أى المجازى عنه الخ وعبارة المطول فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق عنه الخ اه (قوله أى دليل عليه) نفسه بقوله عنه (قوله مع أنه) أى كونية الجوزاء الخدمة (قوله ما بنى على الشك) أى تعليل بنى الخ (قوله لان فيه) أى فى حسن التعليل ادعاء أى لتحقيق العلة وقوله واصرار أى على ادعاء التحقق (قوله كتوله) أى قول أى تمام اه مطول (قوله الغر) أى البيض لان البيض أكثرهم وعاشن السود (قوله غيبين) أى دفن (قوله أى تحت الربى) أى فى البيت الذى قبله وهو قوله

وباشفعت ريح الصباء بنسيمها * الى المزن حتى جادها وهو هامع

يعنى ساقط الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل اه مطول قال النثرى الرباجع ربوة وهى التل المرتفع من الارض وشفعت ان كانت الرواية على صيغة المبني للمفعول فهو من الشنع بمعنى الضم وان كانت على صيغة المبني للفاعل فالظاهر أنه من الشفاعة بعناها المتعارف والنسيم يطلق على نفس الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر فى الاصل وهو المراد هنا والمزن جمع مزنة وهى السحاب الايض والضمير فى جادها للربا والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد فى البيت الاول بقريضة الوصف بالجمع اه وقوله جمع ربوة مثلثة الراء كما فى سم (قوله الاصل ترقأ بالهمزة الخ) اعلم أن ترقى يرقى كعلم يعلم ورضى يرضى معناه صعد وأما ترقأ بالهمزة يرقأ فهنا سكن يسكن كما هنا (قوله تخففت) أى الهمزة للضرورة بقاها الفاعل على غير قياس لان الهمزة التى تبدل الفايضت شرط سكونها (قوله على سبيل الشك) فكأنه يقول أوجب لي بكاه الدائم الشك فى أن سبب ذلك تغيبها حبيبا تحت الربا ولا يخفى ما فى تسمية نزول المطر بكاه من لطف التجوز وبه حسن التعليل اه عى (قوله فهى) أى السحاب تبكى عليها أى تنزل دموعها على الربا لاجل الحبيب الذى تحتها (قوله التفريع) بالعين المهملة وهو فى اللغة جعل الشئ فرعا غيره وقد روى بالغين المعجمة وهو الافاضة والصب

انه أراد أن الانتطاق صفته متمنعة الثبوت للجوزاء وقوله أثبتها الشاعر وعلاها بنية خدمة الممدوح فهو مع أنه مخالف اصريح كلام المصنف فى الايضاح ليس بشئ لان حديث انتطاق الجوزاء أعنى الحالة الشبيهة بذلك ثابت بل محسوس والا قرب ان يجعل لو ههنا مثله فى قوله تعالى لو كان فيهم من آلله الا الله لفسدنا أعنى الاستدلال بانتفاء الثانى على انتفاء الاول فيكون الانتطاق عنه كونية الجوزاء خدمة الممدوح أى دليل عليه وعلة للعلم مع أنه وصف غير ممكن (وألقى به) أى بحسن التعليل (ما بنى على الشك) ولم يجعل منه لان فيه ادعاء واصرار والشك يتأنيه (كقوله كان السحاب الغر) جمع الاغروا المراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء (غيب تحتها) أى تحت الربا (حبيبا ترقأ) الاصل ترقأ بالهمزة تخففت أى ما تسكن (لهن مدامع) على على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بأنهم غيب حبيبا تحت تلك الربا فهى تبكى عليها (ونسبه) أى من المعنوى (التفريع) وهو أن يثبت

فوجه تسمية هذا القسم بذلك على هذه الزاوية هو أن المتكلم قد فرغ الحكم أي من
 المتعلق الأول إلى الثاني اه فترى (قوله متعلق امر) أي المنسوب لامر فالمراد بالمتعلق
 النسبة والارتباط ومصدوق الامر في البيت المخاطبون المضاف لهم الدماء ومتمعلقة الدماء
 وقوله حكم أي محكوم به كالشفاء ولا يضر اختلاف متعلقه لاتحاد جنس الحكم وقوله
 المتعلق له آخر كالأحلام أي المتعلق كائن له وآخر صفة متعلق (قوله على وجهه بشعر بالتفريع)
 أي تفريع الثاني على الأول والمراد بتفريعه علمه كونه ناشئاً ذكره عن ذكر الأول حيث
 جعل الأول وسيلة إليه حتى أن الثاني في قصد المتكلم لا يستقل عن ذكر الأول أي فلا بد
 أن يكون أثبات الحكم للثاني على وجه التفريع على إثباته للأول وليس المراد
 التفريع في الوجود وقال الفنري أراد بالتفريع التعقيب الصوري والتسمية في الذكر
 كما ينبي عنه لفظ الوصف فيما يأتي لأن شفاء الدماء من الكلب متفرع في الواقع على شفاء
 أحلامهم لسقام الجهل إذ لا تفرع بينهما في نفس الامر أصلاً فلا يرد أن التشبيه في قوله
 كإدماءكم يدل على أن امر التفريع على حكم من ماذ كره الشارح إذا المشبه به أصل
 والمشبه به فرع فلا حاجة إلى اعتبار القلب على أن الكاف في مثله ليست للتشبيه بل لمجرد
 التعليل كما قيل في قوله تعالى واذكروه كما هداكم اه (قوله والتعقيب) تفسير (قوله
 احتراز عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راجل) كذا في المطول بزيادة لفظة وهو قبل
 احتراز قال الفنري الظاهر أن هو راجع إلى قوله على وجهه يشعر الخ فالوجه أن يحتز
 بما ذكره عن نحو قولنا غلام زيد راكب وأبوه راكب كما وقع في أكثر نسخ المختصر لأن
 اعتبار اتحاد الحكم المتيقن يخرج المثال الذي ذكره فان الحكم المتيقن لا أحد
 المتعلقين الركوب ولا آخر الرجولية اه سم (قوله عن نحو غلام زيد راكب وأبوه
 راجل) أي ماش فالحكم المشي والركوب والامر هو زيد ومتمعلقة الغلام والاب فلو قيل
 كما أن أباه راكب كان من قبيل التفريع (قوله كقوله) أي قول الكمية من قصيدة مدح
 بها أهل البيت اه مطول (قوله أحلامكم) أي عقولكم جمع حلم بالضم وأما بالكسر
 فالتأني في الامر (قوله لسقام) بفتح السين المرض وما في كإدماءكم زائدة لا تقع الجار
 من العمل كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم أي فبرحمة فتكون الدماء هنا مجروراً
 بالكاف وما بعده أعني تشق من الكلب في موضع النصب على الحال ويجوز أن يكون
 مرفوعاً على الابتداء وما بعده خبره اه فترى (قوله من عض الكلب) بسكون اللام
 وقوله الكلب بكسر اللام أي العقور وهو الذي يأكل لحوم الناس (قوله انفع) أي انفع
 اه سم (قوله من شرب دم ملك) لأن التداوي بالنجس غير شرب الخمر جائز وكيفية ذلك
 كما في عق والفنري أن بشرط الشرب من أصبع رجله اليسرى فيؤخذ من دمه قطرة
 تجعل على غرة ثم يطعمها المصاب فمما يأن الله تعالى (قوله دم ملك) المناسب شرب
 لأن البيت المذكور في آل البيت ولذا قال ع ق ان انفع أدوية دماء الأشراف (قوله

لشعر امر حكم بصدا إثباته) أي
 أثبات ذلك الحكم (لشعر له آخر)
 على وجهه يشعر بالتفريع
 والتعقيب احتراز عن نحو غلام زيد
 راكب وأبوه راجل (كقوله
 أحلامكم لسقام الجهل شافية
 كإدماءكم تشق من الكلب)
 هو بفتح اللام شبه جنون يحدث
 للإنسان من عض الكلب الكلب
 ولادواه له أنفع من شرب دم ملك
 كما قال الجاسي

قوله اليسرى في بعض النسخ اليمنى
 فليحذر اه

بأنه) جمع بان كقضاة جمع قاض وقوله وأساة جمع آس كقاض وهو الطيب والعلاج يقال له
 آسى كفى والدواء أساء كراء وقوله كام أى جراحة أى أنتم تبنون المكارم وتؤسسونها
 باظهارها وتطعون جراح القلوب بالاحسان (قوله من داء الجهل) الاضافة للبيان
 (قوله يعنى أنتم ملوك واشراف) أخذ من قوله كما دماؤكم الخ وقوله وأرباب العقول
 الراجحة الخ أخذ من قوله وأحلامكم الخ (قوله تأ كيد المدح) أى بدح يشبه الخ
 (قوله وهو ضربان) قال الحفيد الاظهر أن يقول ضرب لقوله فيما بعد ومنه ضرب آخر
 وكأنه زعم أن المشهور منه الضربان الاولان اه (قوله من صفة ذم) كالعيب في البيت
 الاق وقوله صفة مدح نائب فاعل يستثنى ككسر حد السيف من الاعداء (قوله بتقدير
 دخولها) أى بتقدير ادعاه دخولها على وجه الشك المقاد بالعليق لان معنى الاستثناء
 أن يستثنى هذا العيب من المنفى الذى يقتدر دخوله ان كان عيبا وغرة تقدير دخولها أن
 يكون الاستثناء متصلا فيأتى التعليق بالحال فان تعليق تقيض الدعوى على كون الفل
 عيبا لا يتأتى الا اذا كانت الفل داخلة في العيب المنفى (قوله دخولها فيها) بأن ندعى
 أن اصفة الذم فردين فردا متعارفا وهو المشتمل على الذم وفردا غير متعارف وهو الفرد
 المشتمل على المدح كالشجاعة بأن ندعى أنه فرد من افراد العيب المنفى (قوله كقوله)
 أى قول المنابغة الذى انى اه مطول (قوله ولا عيب فيهم الخ) انما كان من تأ كيد
 المدح الخ لان نفي العيب على وجه العموم مدح ثم أكد ذلك بآيات صفة المدح وانما كان
 مشبها للذم لان ما بعد اداء الاستثناء مخالفا لقبلها فان كان ما قبلها نفي عيب مشبها كما
 هنا كان ما بعدها اثبات عيب وعكسه وهكذا وحيدة تنفيا بعد غير ههنا صورة
 ذم وان كان ليس ذما فى الواقع فهو يشبه الذم فى الصورة فتأمل (قوله جمع فل) بفتح
 الفاء كفلس وفلوس (قوله في حد السيف) يقتضى أنه قيد فى مفهوم الفل اه سم
 وقال العصام فى أطول جمع فل كمد والفل النمسواء كان فى حد السيف أو غيره اه (قوله
 الكتاب) جمع كتيبة وهى الجماعة المعسدة للقتال (قوله أى مضاربة الجيوش) تفسير
 لقراع الكتاب على الف والشمس المرتب (قوله أى ان كان فلول الخ) جواب ان محذوف
 أى ثبت العيب فيهم والافلا وحاصله أن المتدعى سألته كلمة أثبت ما بدليل الخلف وهواثبات
 المتدعى بابطال نقيضه وبيان الدليل أن قوله غير أن سيوفهم الخ يشير الى جملة ثمرطية
 مشتملة على موجبة جزئية وهى ثبت العيب فيهم وهى تناقض السالبة الكلية تقدير
 الثمرطية ان كان فلول السيق عيبا ثبت العيب فيهم لان الفل قائم بسيوفهم واللازم
 وهو ثبوت العيب ا لهم باطل لانه معلق على محال وهو كون الفل عيبا والمعلق على المحال
 محال واذا بطل اللازم الذى هو الموجبة الجزئية ثبت نقيضه وهو مدعانا الذى هو سالبة
 كلية وبهذا يظهر كلام المصنف (قوله ان كان فلول السيف) أى الفل المعهود للسيف
 وهو الفل من مضاربة الجيوش والافالفل قد يكون عيبا اه أطول (قوله فثبت

بأنه مكارم وأساة كام
 دماؤكم من الكلب الشفاء
 فنترع على وصفهم بشفاء أحلامهم
 من داء الجهل وصفهم بشفاء دماهم
 من داء الكلب يعنى أنتم ملوك
 واشراف وأرباب العقول
 الراجحة (ومنه) أى من المعنوى
 (تأ كيد المدح بما يشبه الذم وهو
 ضمير ان افضالها ان يستثنى من
 صفة ذم منفية عن الشئ صفة مدح
 لذلك الشئ) بتقدير دخولها فيها
 أى دخول صفة المدح فى صفة
 الذم (قوله ولا عيب فيهم غير ان
 سيوفهم بن فلول) جمع فل وهو
 الكسر فى حد السيف (من قراع
 الكتاب) أى مضاربة
 الجيوش (أى ان كان فلول السيف
 عيبا فثبت شيئا منه) أى من العيب
 (على تقدير كونه من نفسه) أى كون
 فلول السيف من العيب (وهو)

شئ من العيب على هذا التقدير
(فى المعنى تعلق بالمحال) كما يقال
حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل
فى سم الخياط (قالتا كيدفيه) اى
فى هذا الضرب (من جهة انه
كدعوى الشئ بيمينه) لانه علق
نقيض المدعى وهو اثبات شئ من
العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال
فعدم العيب متحقق (و) من جهة
(ان الاصل فى) مطلق (الاستثناء)
هو (الاتصال) اى كـون
المستثنى منه بحيث يدخل فيه
المستثنى على تقدير السكوت عنه
وذلك لما تقررى موضعه من ان
الاستثناء المنقطع مجاز اذا كان
الاصل فى الاستثناء الاتصال (فذكر
ادائه قبل ذكر ما بعدهما) يعنى
المستثنى (يوهم اخراج شئ) وهو
المستثنى (بما قبلها) اى ما قبل
الاداة وهو المستثنى منه (فاذا
ولها) اى الاداة (صفة مدح)
وتحول الاستثناء من الاتصال
الى الانقطاع (جاء لنا كيد) لما
فيه من المدح على المدح والاشعار
بأنه لم يجب بصفة ذم حتى يستثنى
فاضطر الى استثناء صفة مدح
وتحويل الاستثناء الى الانقطاع
(و) الضرب (الثانى) من تأكيد
المدح بما يشبه الذم (ان يثبت شئ
صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء)
اى يذكر عقيب اثبات صفة المدح
لذلك الشئ اداة استثناء (يليه صفة

الخ) كلام مستأنف وهو فعل ماضى وافعال ضمير يعود على الشاعر وهو تفریع على
الشرطية (قوله اى هذا التقدير) اى المقدّر (قوله بالمحال) وهو كون القول عيبا
(قوله حتى يبيض القار) وهو الزفت (قوله حتى يلج الجمل فى سم الخياط) اى حتى يدخل
ما هو مثل فى عظم الجرم وهو البعير فيها ومثل فى ضيق المسلك وهو ثقبه الابرّة اه فترى
(قوله من جهة انه) اى اثبات المدح فيه وقوله كدعوى الشئ اى الحسى (قوله نقيض
المدعى) وهو عدم العيب وقوله وهو اى النقيض اثبات الخ وقوله بالمحال وهو كون القول
عيبا (قوله ان الاصل) اى الكثير (قوله فى مطلق الاستثناء) اى فى مطلق ادوات
الاستثناء بقطع النظر عن المواد والمحال فلا ينافى ما يأتى من أن الانقطاع أصل نظر اللواد
وقال سم قوله الاستثناء اهل المراد به اداة الاستثناء وبقيده أمر ان الاقل انه لو أريد به لفظ
الاستثناء لم يقد هنا شيئا إذ الموجود فى الامثلة الاداة لا لفظ الاستثناء والثانى قوله الا
فذكر ادائه الخ فجعل مدار فهم الاتصال على الاداة فتأمل اه (قوله اى كون الخ) تفسير
للاتصال (قوله وذلك) اى كون الاصل الاتصال (قوله من أن الاستثناء المنقطع مجاز)
اى الاداة مع الانقطاع مجاز اى ان استعمال الا فى المنقطع مجاز وما اطلاق لفظ الاستثناء
على المنقطع حقيقة وهو قول وعليه عى وغيره (قوله مجاز) اى لان الاستثناء اخراج
وهو فرع الدخول ولا دخول فى المنقطع أفاده بعض الافاضل وهذا على ان المراد
بالاستثناء لفظ الاستثناء وهو قول حكى بصيغة التبريض (قوله فذكر ادائه) اى الاستثناء
بمعنى الاخراج ففيه استخدام (قوله يوهم) اى يقع فى وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم
ان يخرج شيئا من افراد ما نفا من التنى ويريد اثباته حتى يحصل فيه سم شئ من العيب اه
طول (قوله وتحويل الخ) اى بعد ان توهم الاتصال من مجرد ذكر الاداة والمراد بتحويله
الى ما ذكر ظهور أن المراد الانقطاع (قوله على المدح) اى بعده كنى العيب عنهم (قوله
والاشعار الخ) عطف على المدح الجورى عطف تفسير (قوله وتحويل) عطف على
استثناء (قوله والضرب الثانى) وهو المفضل (قوله أن يثبت شئ) كالنبي عليه الصلاة
والسلام وقوله صفة مدح ككونه أفصح العرب (قوله ويعقب) اى اثبات الصفة لشيئ
وفى نسخة وتعقب بتشديد القاف اى تلك الصفة (قوله اداة استثناء) نائب فاعل يذكر
(قوله يليها صفة مدح) ككونه من قرىش قال عى ويؤخذ من مثاهم هنا لهذا الضرب
أن الصفة الثانية لا بد أن تكون مؤكدة الاولى ولو بطريق اللزوم حتى لو قيل مثلا زيد
كریم غير أنه حسن الوجه لم يكن من هذا الباب اه (قوله أنا أفصح الخ) الحديث بهذا
اللفظ غريب وأما بالفظ أنا أفصح من نطق بالصاد فروع فاثبات الافصحى على جميع العرب
يشعر بكالها وقوله غير أنى من قرىش مستلزم لما كيد الفصاحة اذ قرىش أفصح العرب وانما
كان هذا مشبها للذم لان أصل ما بعد الاداة مخالفة لما قبلها فان كان ما قبلها اثبات مدح
كما هنا فالاصل أن يكون ما بعده اسلب مدح فكان مدحا فى صورة ذم لان ذلك أصل دلالة

الاداة (قوله يد بمعنى غير) مختص بالمنقطع مضافا الى أن كذا في الرضى وزعم المعنى أن
يد للتعليل فالمعنى أنا أفصح العرب لاجل اني من قريش ولا يخفى أن هذا التعليل لا يثبت
المدعى وجعل ابن مالك تقدير الكلام ولا نقصان في فصاحتي الا اني من قريش فهو من
الضرب الاول وفي القاموس يد وباید بمعنى غير ومن أجل اه أطول (قوله وهو) أي غير
اداة استثناء أي فبيد كذلك لأنه بعينه اه سم (قوله وأصل الاستثناء الخ) الوجه حذف
لفظ أصل لانها توهم خلاف المراد خصوصا اذا انضم لها لفظ أيضا فإنه يقتضي أن الأصل
في الاول الانقطاع فينا في ما مر وقول الشارح كما أن الاستثناء في الضرب الاول منقطع
يشير لما قلنا اذ لم يترض للأصلية وبعضهم جعله إشارة الى أن هذا الضرب قد يكون
الاستثناء فيه متصلا بأن كان المستثنى منه عاما نحو زيد جمع كل كمال الا أنه كرم (قوله أن
يكون منقطعا الخ) اما الانقطاع في الضرب الاول فلأن الفرض أن معناه أن يستثنى
من العيب خلافه فلم يدخل المستثنى في جنس المستثنى منه فيه وأما الانقطاع في هذا
الضرب فلا تنفاه العموم في المستثنى منه فيه وانما كان الأصل في هذين الضربين الانقطاع
لأن ضابطهما لا يتأق الا اذا كان الاستثناء منقطعا (قوله ولا يتأق في كونه الأصل في
هذين الضربين الانقطاع (قوله لا يتأق في كونه الأصل الخ) لأن أصالة الانقطاع نظرا
لخصوص الضربين وأصالة الاتصال نظر المطلق الاستثناء فلا يتأق في بين كلامي المصنف
(قوله لكنه الخ) لما كان الاستثناء في كل من الضربين منقطعا أراد أن يفرو بينهما فقال
لكنه الخ وحاصل الفرق أن الضرب الاول يجوز فيه تقدير دخول ما بعد أداة الاستثناء
فيما قبلها لكونه صفة عامة والضرب الثاني لا يجوز فيه ذلك لعدم كونه الصفة التي قبل
الأداة عامة (قوله وهو أن ذكر أداة الاستثناء الخ) لا يخفى أن بين الوجهين الثاني في
الضرب الاول والوجه الثاني في هذا الضرب فرقا لأن الإخراج في الاول من صفة الذم
المنفية فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة ذم أريد إخراجها من صفة الذم وإثباتها
للموصوف لان الاستثناء من النفي إثبات فاذا ثبت بعد ذكره أنه صفة مدح أشعر بأنه
لم يجد صفة ذم يثبتها فيجب التأكيدها والإخراج في الوجه الثاني من صفة المدح المثبتة
فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة مدح أريد إخراجها من المستثنى منه ونفيها عن
الموصوف لان الاستثناء من الإثبات نفي فاذا ثبت بعد ذكره أنه أريد إثباته له أيضا أشعر
ذلك بأنه لم يمكنه نفي شيء من صفات المدح عنه فيجب التأكيدها فاده سم وجوابه أن المراد
بقوله الا من الوجه الثاني أي الا بمثل ما قبل في الوجه الثاني لا بعينه تأمل (قوله المبني
على تقدير الاستثناء متصلا) أي وهو غير ممكن في هذا اه سم أي لان كلام المستثنى
والمستثنى منه صفة خاصة فلا يتصور شمول احدهما للآخر فلا يتصور الاتصال
(قوله ضرب آخر) هو يعود للاول في المعنى اذا المعنى لا عيب فينا الا الايمان ان كان عيبا
ولو كان خلافه في الصورة التركيبية قال الحفيد ينبغي أن يعلم أن الاستثناء في هذا الضرب
متصل حقيقة بخلاف الضربين السابقين فإنه منقطع فيهما وفي حكمه اه وناقشه ع في

يد بمعنى غير وهو أداة الاستثناء
(وأصل الاستثناء فيه) أي في
هذا الضرب (أيضا ان يكون
منقطعا كـ) ما ان الاستثناء
في (الضرب الاول) منقطع لعدم
دخول المستثنى في المستثنى منه
وهذا لا يتأق كون الأصل في
مطلق الاستثناء هو الاتصال (لكنه)
أي الاستثناء المنقطع في هذا
الضرب (لم يقدّر متصلا) كما قدّر
في الضرب الاول اذ ليس ههنا
صفة ذم منفية عامة يمكن دخول
صفة المدح فيها واذا لم يمكن تقدير
الاستثناء متصلا في هذا الضرب
(فلا يقيد التأكيده الا من الوجه
الثاني) وهو أن ذكر أداة الاستثناء
قبل ذكر المستثنى يوهم إخراج شيء
مما قبلها من حيث أن الأصل في
مطلق الاستثناء هو الاتصال فاذا
ذكر بعد الاداة صفة مدح أخرى
جاء التأكيدها من جهة أنه كدعوى
الشيء بيمينه لأنه مبني على التعليق
بالحال المبني على تقدير الاستثناء
متصلا (ولهذا) أي ولا يكون
التأكيده في هذا الضرب من
الوجه الثاني قط (كان) الضرب
(الاول) المقيد للتأكيده من
وجهين (افضل ومنه) أي من
تأكيده المدح بما يشبه الذم (ضرب
آخر)

وهو ان يؤتى بمستثنى فيه
معنى المدح معمولاً لفعل فيه
معنى الذم (نحو وماتنقم منا الا ان
آمنابا ياتربنا) أى مانعيب منا
الأصل المناقب والمفسر وهو
الايمان يقال نقم منه وانتقم اذا
عابه وكرهه وهو كالضرب الاول
في افادة التأكيد من وجهين
(والاستدراك) المفهوم من لفظ
لكن (في هذا الباب) أى في باب
تأكيد المدح بما يشبه الذم
(كالاستثناء كما في قوله

هو البدر الا انه البحر زخرا

سوى انه الضم غام لكنه الوجه
فقوله الاوسى استثناء مفعول
أنى من قريش وقوله لكنه استدراك
يفيد فائدة الاستثناء في هذا
الضرب لان الاى الاستثناء
المقطوع بمعنى لكن
(ومنه) أى من المعنوى (تأكيد
الذم بما يشبه المدح وهو ضربان
أحدهما ان يستثنى من صفة مدح
منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير
دخولها) أى صفة الذم (فيها) أى
في صفة المدح (كقوله فلان لا خير
فيه الا انه يسىء الى من أحسن
اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة
ذم ويعقب باداة استثناء يليها
صفة ذم أخرى كقوله فلان فاسق
الا انه جاهل) فالضرب الاول
يقيد التأكيد من وجهين والثاني
من وجه واحد

بقوله فيه أنه ان جعل متصلاً حقيقة خرج المثال عما نحن بصدد اذ ليس فيه تأكيد المدح
بما يشبه الذم اذ حاصل المعنى انك لما عبت فينا أمراً من الامور الا الايمان جعلته عيباً
وليس بعيب في نفسه كما تعتقد فهو بمنزلة ما لو قيل ما أنكرت من أفعال زيد الا وما صلة فلان
ولست عما ينكر فالنزاع انما هو في المستثنى هل هو كما اعتقده المخاطب أو لا وليس من
تأكيد المدح بما يشبه الذم في شيء لانه لم يستثن مدحاً كذبه مدحاً هو نفي العيب وانما استثنى
أمراً سلم الدخول ويبقى النزاع فيه هل هو كما زعمه المخاطب أو لا بخلاف قولنا لا عيب
عندنا الا الايمان ان كان عيباً فهو بمنزلة ولا عيب فيهم البيت فالتأويل على الانقطاع متعين
فيفيد هذا الضرب ما يفيد الاول من التأكيد بالوجهين وهما ان فيه من التعليق ما هو
كلمات الشيء بيينة وان فيه الاشعار بطلب ذم فلم يجده فاستثنى المدح وهو ظاهر اهـ (قوله
وهو ان يؤتى بمستثنى الخ) كالايمان وقوله معمولاً لفعل وهو تنقم فيكون الاستثناء حادثة
منفرداً (قوله وماتنقم) أى يافزعون فالخاطب اقرعون وهو حكاية عن صعرته (قوله أى
مانعيب) أى شيئاً أو أصلاً من الاصول الاصل الخ اهـ سم (قوله والمفاخر) تفسير (قوله
نقم منه) بانه ضرب وفهم الاول هو الكبير (قوله اذا عابه) أى في شيء وقوله وكرهه أى
لا جعل ذلك الشيء (قوله من وجهين) لا يقال الوجه الاول مبنى على التعليق بالحال كما تقدم
ولا يجزى ذلك هنا لان كون الايمان عيباً ليس بحال بل ليس ان اعانهم عليه وقعت منه
بالفعل لا نأقول اعانته لهم عليه لا يقتضى كونه عيباً ولا يخرج عنه كونه حقيقاً قطعاً لانها
باطلة قطعاً يقتضى العقل السليم فليست اهـ سم (قوله كالاستثناء) لانهم ما من واحد
اذ كل منهما الاخر اخرج ما هو بصدد الدخول (قوله كما في قوله) أى قول أبى الفضل بدبيع
الزمان الهمداني يمدح بخلاف بن احمد السجستاني اهـ مطول وقوله الهمداني هو يفتح
الهاء والميم والسجستاني بكسر السين والجيم (قوله هو البدر) أقول هذا المثال على
طريق الضرب الثاني السابق لانه أثبت أولاً صفة مدح وعقبها باداة الاستثناء يليها
صفة مدح أخرى الا أن تلك الصفة الاخرى تعددت فافظاها بأن التأكيد كمدح من
الوجه الثاني فقط اهـ سم (قوله هو البدر) أى في الرفعة والشرف وقوله الا أنه البحر
أى في الكرم وقوله زخرا أى مرتفعاً من تراكم الامواج وهو حال من ضمير البحر لتأوله
بالجواد وهو محتمل للضمير فلذا التصب عنه الحلال وقوله الضم غام بكسر الضاد المججمة أى
الاسد في الجراءة والقوة وقوله الوجه قال ع ق جمع وابل وهو المطر الغزير ولم يكتب بوصفه
بكونه بحر فى الكرم عن كونه وبلا فيه لان الوبلة تقتضى وجود العطاء والبحرية تقتضى
التهيؤ للاخذ من كل جانب فالكرم المستفاد من البحرية كالقوة ومن الوبلة كالفعل فلذا
لم يكتب بالاول عن الثاني اهـ (قوله تأكيد الذم) هذا عكس ما سبق وقوله بما أى يذم بشبهه
المدح أى في الصورة (قوله بتقدير) متعلق يستثنى أى بواسطة تقدير دخولها فيها ومعلوم
أن نفي صفة المدح ذم فاذا أثبت صفة ذم بعد هذا النفي الذى هو ذم جاء التأكيد وكان مشبهاً
للمدح لما سبق من ان الاصل فيما بعد المخالفة لما قبله افيكون ما بعدها اثبات صفة المدح

فتأمل (قوله وتحققهما) أي تحقق وجه أفادتهما التوكيد على الوجه المذكور (قوله على قياس مأمز) ويأتي فيه الضرب الآخر أعني الاستثناء المفعول نحو لا يستحسن منه الأجهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء المفعول وهو جاهل لكنه فاسق اه مطول (قوله وهو المدح بشئ) كالتأني في الشجاعة وقوله يستتبع أي يستلزم وقوله المدح بشئ آخر ككونه سبب الصلاح الدنيا ونظامها (قوله كقوله) أي أبي الطيب اه مطول (قوله نهبت) أي أخذت على وجه القهر والاختطاف وقوله حويته أي ضمته لعمرك وهذامبني على قول المعتزلة القائلين بأن القاتل قطع على المقتول أجله ولو تر كالعاش فاذا جمع ما بقي من أعمار قتلته إلى عمره كان خالدا إلى آخر الدنيا ومذهب أهل السنة أنه لم يقطع به بل المقتول مات بآنها أجله وقوله نهبت الدنيا أي تقبل لها غنائمك أي لهنيئ أهلها بخلوده (قوله مدحه بالنهاية في الشجاعة) لأن اغتيال النفوس وأخذها قهرا انما يكون بالشجاعة ولما وصف أعمار تلك النفوس بأنها ألوجعت لغنائمها كانت خلودا دل ذلك على أن القاتل ليس أمرا اتفاقا يمكن لغير المتناهي في الشجاعة بل هو لما غلبه من نهاية الشجاعة ومدحه بالنهاية في الشجاعة مدلول الكلام بقصد الأول وأما كونه سببا لصلاح الخ فتابع له (قوله على وجهه) هو كون الدنيا متناهي بخلوده وقوله استتبع أي استلزم (قوله اذلاته نهضة الخ) أي فلوله يكن لهذا المدح فائدة لاهل الدنيا ما هيئ أهلها به اذلاته نهضة الخ (قوله قال على الخ) أشار به إلى أن قوله وفيه الخ ليس مختصا للمصنف كما هو ظاهره بل من كلام على ففيه إشارة إلى الاعتراض على المصنف (قوله الربيعي) بفحيتين ومهملة نسبة إلى ربيعة بن زرار وربيعة الأزدي ربيعة الجوع من ربيع وربيعة بن رشدان بطن من جهينة وربيعة بن حصن بطن من كاب وربيع بطن من طيء اه انساب (قوله وجهان آخران من المدح الخ) أي مدلولان بالاتزام وعمد علو الهمة وعدم الظلم قال الحفيد بل وجوه منها الإشارة إلى كمال همة حيث لم يلتفت إلى العمر فنظر إلى درجات الآخرة اه ووجه الإشارة قوله لو حويته اذ لو تدل على نفي ما دخلت عليه فدللت هنا على أنه لم يصحوه أفاده سم (قوله أحدهما) هذا لازم لما جعل هو الأصل وهو النهاية في الشجاعة (قوله أنه نهبت الخ) أي مفاد أنه الخ وهو علو الهمة وذلك لأن العدول عن الأموال إلى الأعمار انما يكون لعلو الهمة (قوله وذلك) أي كونه نهبت الأعمار دون الأموال (قوله من تخصيص الخ) لأن تخصيص الشيء بالذكية يقتضي الحصر (قوله وهم) أي البغاة (قوله يعتبرون ذلك) أي التخصيص والأعراض من حيث ما يفهم منه اه سم (قوله في المحاورات) أي المخاضات وقوله والخطايات أي الظنيات (قوله وان لم يعتبره) أي التخصيص بالذكراى فلا يفيد الحصر لانه لا تب وهو لا يفهم له كقولهم على زيد حج وقوله أئمة الأصول أي أكثرهم وقال به الدقاق والصيرفي من الأصوليين قال سم قديما ل هذا ظاهر بالنظر للبحرور ورفقه أي الأعمار اما اذا نظر إلى مجموع البحار والبحرور

(وتحقيقهما على قياس مأمز)
في تأكيده المدح بما يشبهه الذم
(ومنه) أي من المعنوي (الاستدراك)
وهو المدح بشئ على وجه يستتبع
المدح بشئ آخر كقوله
نهبت من الأعمار ما لو حويته
لنهبت الدنيا بأنك خالد
مدحه بالنهاية في الشجاعة) حيث
جعل قتلته بحيث يتخلل وارث
أعمارهم (على وجه استتبع مدحه
بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها)
اذلاته نهضة لا حد بشئ لا فائدة له
فيه قال على بن عيسى الربيعي
(وقيه) أي في البيت وجهان آخران
من المدح أحدهما (أنه نهبت
الأعمار دون الأموال) كما هو
مقتضى علو الهمة وذلك مفهوم
من تخصيص الأعمار بالذكر
والأعراض عن الأموال مع أن
النهب هو البق وهم يعتبرون ذلك
في المحاورات والخطايات وان لم
تعتبر أئمة الأصول

فهو قيد وأئمة الأصول انما يعتبرون مفهومه اه (قوله والثاني الخ) هذا لازم لما جعل
مستتبعا وهو انه كان سببا لصلاح الدنيا (قوله في قتلهم) أى قتل مقتوليه لانه لم يقصد
بذلك الاصلاح الدنيا وأهلها اه مطول (قوله والا لما كان للدنيا سرور بخلودهم) بل
سرور هابم لانه (قوله اذا لقاه فيه) ولا شك أن المعنى الآخر موقوف في الكلام (قوله
معنى آخر) مدحا كان أو غيره قال في المطول وهذا المعنى الثاني يجب أن لا يكون مدحاً به
ولا يكون في الكلام اشعاراً بأنه مسوق لاجل من قال في قول الشاعر

ابي دهرنا اسعافنا في نفوسنا * وأسعفنا في نحب ونكرم

فقات له نعمة لم يفهم أتمها * ودع أمرنا ان المهتم المقدم

انه أدمج شكوى الزمان في التهنئة فقد سد الان الشكائية مصرح بها فكيف تكون
مدحاً ولو جعل التهنئة مدحاً لكان أقرب اه وقوله في قال مبتدأ خبره فقد سد بها
والقائل صاحب المفتاح والاعتراض للمصنف في الايضاح وقول الشاعر أتمها أى أتم
ما ابتدأه من النعمى أى الانعام وترك أمرنا فان أمرهم مهم والمهم مقدم اه سيراى
وقوله لان الشكائية مصرح بها أى في قوله أبادهرنا اسعافنا وقوله ولو جعل التهنئة مدحاً
لكان أقرب أى لان قوله فقات له نعمة الخ دعاء للممدوح متضمن لتهنئته بالوزارة (قوله
وقد أسند) أى يضمن وقوله الى المفعول الاول وهو قوله كلام (قوله فهو اشمر له المدح
وغيره اعم الخ) أقول لا يناسب تعداد كل منهما على حدة بل المناسب جعل الادماج محسناً
ثم تقسيمه الى الاستتباع وغيره كالا يخفى اه حفيد (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب اه
مطول (قوله أقلب الخ) أى كثرة قلب الاجفان في ذلك الليل كثرة أو جبت له الشك في
أنه يد على الدهر ذنوبه وقوله أجبفاني جمع جفن كقشر وهو غطاء العين من أعلى وأسفل
وقوله أعتب اجعل اجنانه كالسجة حيث يعتبم اذنوب الدهر وقوله الذنوب أى ذنوب الدهر
عليه من تفريقه بينه وبين الاحبة مثلاً وعدم استقامة الحال لاذنوبه في الدهر اذ لا معنى
لعتبها على الدهر (قوله فانه الخ) علة السكون البيت فيه ادمج (قوله وصف الليل
بالطول) أى المأخوذ من قوله أقلب فيه اجفاني الدال على كثرة قلب الاجفان الدال
على كثرة السهر الدال على طول الليل (قوله الشكائية) أى المأخوذة من قوله كاني أعتد
بها الخ وهو مفعول ضمن (قوله محتملاً لوجهين) أى احتملاً على السواء فلا يتناول التورية
اه فترى (قوله أى متباينين الخ) بيان للاختلاف (قوله ولا يكفي مجرد احتمال معنيين
متباينين) أى كايومه كلام المصنف فهو اعتراض عليه نحو رأيت العين في موضع محتمل
على السواء ان يراد به العين البخارية وان يراد به عين الذهب والفضة فليس من التوجيه
اعدم تضاد المعنيين (قوله لبت عينيه سواء) تنازع فيه المصدر وهو قول والفعل وهو
قال قال ع ق وهذا شرط بيت من بيتين أى من الرمل هما قوله

خطا لي عمر وقباء * لبت عينيه سواء

(و) الثاني (انه لم يكن ظالماني
قتلهم) والا لما كان للدنيا سرور
بخلوده (ومنه) أى من المعنوي
(الادماج يقال أدمج الشيء) في
نوبه اذا لقاه فيه (وهو أن يضمن
كلام سبق لمعنى) مدحا كان أو
غيره (معنى آخر) وهو منصوب
مفعول ثان لايضمن وقد أسند الى
المفعول الاول (فهو) لشمله
المدح وغيره (أعظم من الاستتباع)
لاختصاصه بالمديح (كقوله أقلب
فيه) أى في ذلك الليل (أجفاني
كأنى * أعتبها على الدهر الذنوب فانه
ضمن وصف الليل بالطول الشكائية
من الدهر ومنه) أى من المعنوي
(التوجيه) ويسمى محتملاً لوجهين
(وهو ايراد الكلام محتملاً لوجهين
مختلفين) أى متباينين متضادين
كالمديح والذم مثلاً ولا يكفي مجرد
احتمال معنيين متباينين (كقول
من قال لا عور لبت عينيه سواء)
محتمل غنى صحة العين العوراء فيكون
دعاه له والعكس فيكون دعاء عليه

فليساني الناس طرا * أمديحاً أم هجاء

روى أن رجلاً أعطى خطيباً اسمه عمرو بن الخطاب له خطبته بحيث لا يعلم أقباؤه أو غيره فقال له هذا الشاعر لأن فعلت ذلك لا أقول شعراً لا يدري أهجاء أم غيره فلما خطب له القباؤه قال الشاعر ماذا ذكر ولا يفهم من كونه أحسن الخطابة أنه دعاه لأنه جراء الاحسان لاحتمال أن يكون أفسد الخطابة فدعاه عليه أو هو توجيه باعتبار ما يفهم من صورة اللفظ لا بالنظر للقرينة أو وعبرة القنينة فإن قلت الظاهر أن الشاعر أراد المدح لأنه بارزاً خطبته وهو احسان ومقابل الاحسان يكون احساناً فلم يستواء الاحتمالان فزيتي ستقيم هذه من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام وان ترجح أحد الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام بعد محمل تأمل أو (قوله متشابهات القرآن) نحو الرحمن على العرش استوى (قوله وهو احتمالها الخ) قال ع ق بعد أن نقل جميع هذه العبارة وفي هذا الكلام خطب لا يخفى لانهم اشترطوا في التوجيه استواء المعنيين في القرب والبعد فكيف يصح أن تكون المتشابهات بوجه توجيهها مع كون أحد المعنيين في المتشابهات بعيداً وهو المراد كما في قوله تعالى والسماء بيضاء بايد الرحمن على العرش استوى فالعنى المجازى وهو البعيد منهما هو المراد كما تقدم وأيضاً قد ذكر السكاكي أن المتشابهات على الإطلاق من التوجيه باعتبار وذكرك بعد أن أكثره لأنه معنى قريب وبعيد وهو يقتضى أن الذى يكون توجيهها من المتشابهات بالاعتبار هو البعض لا الكل نعم أن صح أن بعض المتشابهات تحتل الضدين على السواء كانت من التوجيه الصرف لانها منه باعتبار وكذا ان صح ان التوجيه لا يشترط فيه استواء الاحتمالين وهو بعيد من كلامهم تأسل أو بحر وفه (قوله من قبيل التورية) أى وهى لا بد فيها من معنى قريب وبعيد والمراد البعيد وقوله والايهام عطف مرادف (قوله ويجوز أن يكون وجهه المفارقة) أى مفارقة المتشابهات للتوجيه وهذا وجه آخر للفرق (قوله لا يجب تضادهما) يعنى بخلافهما فى التوجيه فانه يجب تضادهما فيه كالممدح والذم أو جري (قوله ومنه الهزل الذى يراد به الجدة) حاصله أن يذكر الشئ على سبيل اللعب والمطايعة بحسب الظاهر والغرض أمر صحيح بحسب الحقيقة قال فى الايضاح وترجمته تغنى عن تفسيره أو فترى والجدة بكسر الجيم ضد الهزل بفتح الهاء وسكون الزاى الذى هو اللهو واللعب وفى السيرة الحلبية يذكر أن مما أوصى به داود وولد سليمان عليهم الصلاة والسلام لما استخلفه يابن أبى الهزل فان نفعه قليل ويهيج العداوة بين الاخوان أو (قوله اذا ما تميمي) أتاك مفاخر الخ) فان قولك وقت مفاخرة انسان فى حضورك لا تفختر وقيل كيف تأكل الضب هزل ظاهر اكتمل تريده الجدة لانك تريد تعينه بأن تنسبه الى اكل الضب فانه مما يتبعه بعد عنه الاشراف وقوله عتدى أى تجاوزوا الإشارة فى قوله عن ذا الى الاقتضار الذى دل عليه قوله

قال (السكاكى ومنه) أى من التوجيه (متشابهات القسرين باعتبار) وهو احتمال الوجهين مختلفين وتفاقمه باعتبار آخر وهو عدم استواء الاحتمالين لأن أحد المعنيين فى المتشابهات قريب والآخر بعيد لما ذكر السكاكى نفسه من أن أكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام هو ان المعنيين فى المتشابهات لا يجب تضادهما (ومنه) أى من الجدة كقوله

اذا ما تميمي أتاك مفاخر
نقل عنه عن ذا كيف أكل الضب

مفانخر أفاده سم والضب قال السيموطي هو حيوان يري والجمع أضب وضباب والابتي
ضسبة قال ابن خالويه الضب لا يشرب الماء ويعيش سبعه مائة سنة فصاعدا ويقال يبول
في كل أربعين يوما قطرة ولا يسقط له سن ويقال ان سنه قطعة واحدة منرج ومن شأنه أنه
لا يخرج من بخره في الشتاء ويضرب به المثل في الحيرة وعدم الهداية وروى ابن أبي الدنيا
عن أنس قال ان الضب يموت في بخره هذا من ظلم ابن آدم وحديث الضب الذي كاه
النبي صلى الله عليه وسلم خرجه ابن عدي والحاكم والبيهقي في الدلائل وسقته في كتاب
المعجزات والخصائص اهـ (قوله وهو كما سماه السكاكي سوق المعالوم) هو مبتدأ ثم يحتمل
ان يكون خبره سوق وعلمه فقد حذف ثاني مقعولي سماه اختصارا أي سماه بذلك ويحتمل
أن خبره كما وسوق ثاني مقعولي سماه اهـ سم والاقل هو الظاهر كما يؤخذ من عرق قال
عبد الحكيم الظاهر ان يقول وهو ما سماه الا انه اعتبر المغيرة من حيث انه مسمى بالتجاهل
ومن حيث انه مسمى بالسوق فزاد كاف التشبيه وهو كقولهم وهو كما هو المشبه كذا وهو
كما سمي هـ كذا اهـ وقال غيره أشار بالكاف الى أن الوجه ما ملكه السكاكي فهو
كالسكاكي في قولك أخبرني زيد بالامر الفلاني وهو كذلك أي واخبره علي ما هو عليه
في الواقع اهـ (قوله سماه السكاكي) أي فسر وعرفه (قوله سوق المعالوم) قال عرق
والعبارة الثانية أفضل لوجهين أحدهما ما أشار اليه السكاكي من أنه يقع في قول الله
تعالى كافي قوله سبحانه وما تلك بيمينك يا موسى قال فلا أحب أن يقال في الكلام المنسوب
الى الله تعالى تجاهل العارف يعني بخلاف غيره هذه العبارة فأنه أقرب الى الادب وافظ
الغير فيها وان كان عبارة عن الجهول لكن دلالة استلزامه وموه والآخر انه أكمل في الدلالة
على المقصود وظاهر كلام المصنف أن هذا الثاني تعريف للاقل الا أن السكاكي اختار
تسمية المعنى به وهو قريب مما ذكرناه اهـ بحروفه (قوله مساق غيره) أي سوقا كسوق
غيره (قوله لنسكتة) متعلق بتجاهل وكان حقه التقديم على قوله وهو كما سماه السكاكي الا
أنه أخره ليكون بيان انكشاف متصلا به اهـ عبد الحكيم (قوله لأحب تسميته) أي سوق
المعالوم الخ (قوله كالتوبيخ) منال للنسكتة (قوله في قول الخارجية) هي ايلي بنت
طريف ترى أحبا وقد كان قتله يزيد وبعده

فتي لا يريد العز الا من التقي * ولا الرزق الا من قنا وسوف

(قوله وهو) أي النابور نهر وقوله ديار بكر محمل بالجواز الذي في عرق وهو موضع من
ديار بكر وبكر من عظماء الجاهلية اهـ (قوله مورقا) حال من الكاف عامله ما في اللحن
معنى الفعل أي أي شيء ثبت لك حان كونك مورقا (قوله أي ناضرا) أي ناهما لا ذابلا قال
سم ولعله أخذ من المقام (قوله كأنك لم تجزع علي ابن طريف) اسمه الواسع وكان
رئيس الخارجية فهي تعلم أن الشجر لا يجزع لان الجزع لا يكون الا من العاقل فتجاءلت
وأظهرت أنه من ذوي العقل وانه يجزع جزعا يوجب ذبوله فلما أورد وبجته على اخراج

ودنه) أي من المفوضي (تجاهل
العالم وهو كما سماه السكاكي
سوق المعالوم مساق غيره لنسكتة)
وقال لأحب تسميته بالتجاهل
لوروده في كلام الله تعالى (كالتوبيخ
في قول الخارجية أبا نضر النابور)
وهو نهر من ديار بكر (مالك مورقا)
أي ناضرا (أوردق) كأنك لم تجزع
علي ابن طريف

الورق وأظهرت أنها حجة تنشك في جزعه فإذا كان الشجر يرمح على عدم جزعه فأحرى
غيره وعبارة المطول فهي تعلم أن الشجر لم يجرع على ابن طريف لكنها تجاهات فاستعملت
لفظ **كان الدال** على الشك وبهذا يعلم أنه ليس يجب في كان أن تكون للتشبيه بل قد
نستعمل في مقام الشك في الحكم اهـ (قوله والمبالغة) عطف على التوبيخ (قوله
كقوله) أي قول الجحري اهـ مطول (قوله ألمع برق الخ) فهو يعلم أن ليس ثم الا ابتسامها
فلما تجاهل أظهر أنه التبس عليه الأمر فلم يدرك هذا الضوء لمع برق الخ وهذا غاية في المدح
حيث بلغت إلى حيث يصير في الحاصل منها ويلتبس المشاهد منها وقوله سرى صفة برق أي
ظهر في الليل وقوله أم ضوء مصباح قال في الأطول ينبغي أن يصفه كالبرق بكونه في الليل
ليفيد قوة الضوء **وكانه** أنه اكتفى بالتعجبير بالضوء لانه يستعمل في النور القوي اهـ
وقوله أم ابتسامتها أي أم هو ضوء أسنانها عند ابتسامها وهو عطف على مصباح أي
أم ضوء ابتسامها كما في سم وعق وقوله بالمنظر المراد به الوجه والباء بمعنى في كما في
عق والضاحي بالاضداد الجعجة والهاء المهملة بمعنى الظاهر كما قال الشارح من ضحا
الطريق ظهر (قوله كقوله) أي قول زهير اهـ مطول (قوله وسوف أخال أدري)
أخال اعتراض بين سوف وأدري وقد حذف مفعولا أخال والتقدير وسوف أدري أخال
على بجاهاهم حاصل أي وما أدري في الحال أن آل حصن رجال أم نساء وفي الزمن الثاني
اعلم ذلك وقد تحقق عنده أنهم رجال ولكن سلك طريق التجاهل بمبالغة في الذم
اهـ سم (قوله أي أظن) نفسه لا أخال (قوله وهو القياس) أي لانه مضارع خال
والمضارع من الثلاثي كقام مفتوح (قوله أقوم الخ) معمول أدري الأولى وقوله وسوف
الخ معترض بينهما ولا شك أنه يعلم أن آل حصن رجال لكن تجاهل وأظهر أنه التبس
عليه أمرهم في الحال فلم يدركهم رجال أو نساء ففي تجاهله المنزل منزلة جهله اظهار
بأنهم يلقبون بالنساء في قوله عنائهم وضعف فائدتهم وفي ذلك اظهار انسياة ذمتهم وانهم
في منزلة النساء (قوله فيه دلالة الخ) أي حيث قابل القوم بالنساء (قوله هم الرجال
خاصة) أي لغة وذلك على حد قوله تعالى لا يستخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم
ولانساء من نساء عسى أن يكون خيرا منهم عروس الافراح اهـ سم (قوله والتدله)
هو بالدال المهملة والهاء (قوله والتدهش) عطف مرادف أي اذهاب العقل (قوله
في قوله) أي قول الحسين بن عبد الله اهـ مطول (قوله بالله الخ) استعطف للظبيات
والقاع جمعه أقواع وأقوع وقيعان وأضاف الظبيات إلى القاع لتكون في حيزه قال سم
كذا قال المصنف والذي يظهر أن هذا من المبالغة في مدح ليلى وأنه من القسم السابق
اهـ وقوله قلن لنا الخ هو يعلم أن ليلى من البشر فتجاهل وأظهر أنه أدهشه الحب حتى
لا يدري هل هي من الظبيات الوحشية أم من البشر فلما سأل الظبيات عن حالها وقوله
ليلى أي ليلى النسوبة إلى (قوله وفي إضافة ليلى الخ) أي أن الإضافة فيها استلذاذ

والمبالغة في المدح كقوله

ألمع برق سرى أم ضوء مصباح

أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي

أي الظاهر (أو) المبالغة (في الذم

كقوله

وما أدري وسوف أخال أدري)*

أي أظن وكسر همزة التكلم

فيه هو الافصح وبنو أسد

تقول أخال بالفتح وهو القياس

(أقوم آل حصن أم نساء) فيه

دلالة على أن القوم هم الرجال

خاصة (والتدله) أي وكالتعجب

والتدهش (في الحب في قوله بالله

يا ظبيات القاع) هو المستوى من

الأرض (قلن لنا) ليلى منسكت

أم ليلى من البشر) وفي إضافة

ليلى إلى نفسه أولا والتعجب

بأنها ثانيا استلذاذ

أكثر من عدم الاضافة وكذا التصريح باسمه او هو جواب عما يقال فيه اظهار وضع
 الاضمار (قوله وهذا) اي المذكور من الذكوات اه سم وفي نسخة وهذه اي التكت
 المذكورة وقوله انموذج اي جملة قليلة قال في المصباح يضم الهمزة ما يدل على صفة
 الشيء وهو معترب وفي لغة نموذج بفتح النون والذال مفتوحة مطلقا وهو مثال الشيء
 يعمل عليه اه وفي عرق مانصة في القاموس نموذج بفتح النون مثال الشيء والانموذج
 بالهمزة تصحيف يعنى ومع كونه تصحيفا جرى على اللسان اه (قوله رهي اكثر من ان
 يضبطها القلم) اي فلا تدخل تحت حصر فيها التعريض كما في قوله تعالى وانا واياكم
 لهي هدى او في ضلال مبين تعريضاً بأنهم على الضلال ومنهم المتكبر كقوله المعروف ما هذا
 اشارة الى انه احقر من ان يعرف ومنها غير ذلك من الاعتبارات البلاغية المستفادة من
 تتبع تراكيب الشعراء وغيرهم اه ع ق (قوله القول بالموجب) اي اعتراف المتكلم بما
 يوجبه كلام المخاطب مع نفي مقصوده وذلك اتماماً لثبات مناط مقصوده أى علمه في شيء آخر
 واما جعل لفظه في كلام على غير ما قصد منه اه عبد الحكيم والموجب بكسر الجيم اسم
 فاعل لان المراد به الصفة الموجبة للحكم وبفتحها اسم مفعول ان أريد به القول بالحكم
 الذي أوجبه الصفة اه من زهر الربيع في أنواع البديع (قوله أحدهما ان تقع
 صفة الخ) انا ظاهر ان المراد بالصفة الواقعة كناية في الآية ما يدل على ذات باعتبار معنى
 كالأعز والصفة التي روعي اثباتها بالغير المعنى القائم بالغير كالعزة فاختلفت الصفتان
 لكن المتبادر بحسب العرف انهما ما يمكن أن يقال يصح أن يقال باثبات الصفة
 بالمعنى الاول عند اثباتها بالمعنى الثاني اه حفيد قال سم وعلى الاول ففيه استخدام اه
 أى لان الصفة الاولى في قوله أن تقع صفة أريد بها معنى وأريد بالضمير في قوله فتثبتها
 معنى آخر (قوله صفة) كالأعز والمراد بالصفة اللفظ الدال على معنى قائم بالشيء أعم من
 السمت النحوي بدليل ما يأتي براسي تأمل اه سم وقوله في كلام الغير كالمناققين وقوله كناية
 عن شيء أى فريق المناققين قال سم هل المراد بالكناية عن الشيء هنا العبارة عنه لا المعنى
 المصطلح لها بناء على أن في ثبوتها هنا كلفاً بعيداً فان كون فريق الكفار الذي هو المراد
 بلفظ الأعز الذي هو الكناية لازم معنى الأعز غير واضح قلت الظاهر انه يجوز أن يراد بها
 معناها المعروف ويكفي في اللزوم ادعاءهم لانهم يدعون انهم لازم معنى الأعز فليست تأمل
 اه (قوله حكم) أى محكوم به كالأخراج (قوله فتثبتها الغير) كالله ورسوله والمؤمنين
 أى لا يراه الى أن ذلك الحكم مسلم لزومه لتلك الصفة ولكن لا يفيد لنا أيها المخاطب لان
 الصفة المستلزمة للحكم انما هي الغير من عبرت بها عنه فقد قيل بموجب تلك الصفة وهو
 استلزامها للحكم لكن هو الغير من عبرت بها عنه (قوله من غير تعرض لثبوتها له أو نفيه
 عنه) الاولى لا ثباته له ولا نفيه عنه اه أطول فلو تعرضت للحكم اثباتاً أو نفيًا خرج
 الكلام عن القول بالموجب (قوله يقولون) أى المناققون لئن رجعنا أى من غزوة

وهذا انموذج من نكت التجاهل
 وهي اكثر من أن يضبطها القلم
 (ومنه) أى ومن المعنوي (القول
 بالموجب وهو ضربان أحدهما ان
 تقع صفة في كلام الغير كناية عن
 شيء أثبت له اي لذلك الشيء (حكم
 فتثبتها الغير) اي فتثبت انت
 في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء
 (من غير تعرض لثبوتها له) اي ثبوت
 ذلك الحكم لذلك الغير (أو نفيه عنه
 نحو) قوله تعالى (يقولون لئن
 رجعنا الى المدينه لنجزعن الاعز
 منها الاذل وقله العزة ورسوله
 ولله مؤمنين) فالاعز صفة وقعت
 في كلام المناققين كناية عن فريقهم
 والاذل كناية عن المؤمنين

بنى المصطلق (قوله لفرقة بهم) أى المكنى عنه بالأعزاه سم (قوله فى الرد عليهم) فقد ردت عليهم بأن العزة تناسب الإخراج كما قلتم لكن ليست لكم بل لله ثم لرسوله ثم للمؤمنين لا لفرقتكم ويلزم منه اثبات الذلة للمنافقين ولزم ثبوت العزة كون صاحبها هو المخرج بكسر الراء وثبوت الذلة كون صاحبها هو المخرج بفتحها ولم يترض لاثبات الحكم ولا لنفسه وإن كان فهم بالاتزام فكان الكلام من القول بالموجب (قوله حمل لفظ وقع الخ) قال ع ق بمعنى أن الغير أطلق لفظاً على معنى وجعله غير من أطلقه لذلك المعنى على معنى آخر لم يرد المتكلم الاقل اه (قوله مما يحتمل) أى من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ قال فى الاطول احتمالاً حقيقياً أو مجازياً فقوله مما يحتمل للتعميم فلا يكون عارياً عن الفائدة كما يتبادر إلى الوجود اه (قوله بذكر متعلقه) متعلق بحمل والبالاسمية والمراد بجملة قوله ما يناسب المعنى المحمول عليه اللفظ سواء كان متعلقاً اصطلاحياً أو لا (قوله أى انما يحتمل الخ) كأنه أخذ الحصر من التخصيص بالذكر اه سم (قوله كقوله قلت الخ) قال فى المطول وأما قول الشاعر

وأخوان حسبتم دروعاً * فكانوها ولكن للأعدى
وخاتمهم سهاماً صائبات * فكانوها ولكن فى فؤادى
وقالوا قد صفت منا قلوب * لقد صدقوا وإن كان عن ودادى

فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الأولان قريب منه لأن اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع فى كلام الغير بل وقع فى نظنه لمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى اه فىكون المعنى محتاجاً بالنظر للمتعلق ونظر العصام فى أطوله فى كلام المطول فراجع اه ان شئت (قوله اذا ثبت مراراً) ظرف لقلت أو ثقلت اه أطول (قوله قال ثقلت) ككاهلى بالايادى) أى مننت على وأحسننت الى بآتيانك والكاهل ما بين الكتفين اه سم (قوله بالايادى) أى النعم جعل نعمه كثيرة حيث ثقلت كاهله (قوله المؤنة) أى المشقة من شحواً كل وشرب (قوله والمئن) تفسير (قوله ومنه الاطراد) قيل الظاهر انه من اللفظ لان مرجه الى حسن السبك وقد يقال بل الى حسن السبك فى معنى مخصوص هو النسب فلمعنى دخل فيه تأمل اه ع ق (قوله بأسماء الممدوح) الظاهر أن يقال باسم الممدوح الآن يعتبر عطف آياته على الممدوح فلكل من الممدوح وآياته اسم اه حفيد قال سم قد يشكل على الجواب تقدير الشارح فى المعطوف لفظاً أسماء الآن يقال أراد مجزئ بيان العامل اه (قوله بأسماء الممدوح) كما فى الحديث الآتى وقوله وغيره أى غير الممدوح كما فى البيت الذى ذكره المصنف (قوله وأسماء آياته) المراد هنا بالأسماء اثنان فافرق بدليل المثال اه ع ق (قوله على ترتيب الولادة) بأن يذكر الاب ثم أبوه وهكذا (قوله من غير تكلف فى السبك) أى فى نظم اللفظ قال القزرى المراد من التكلف فى السبك أن يقع الفصل بين الاشياء باللفظ غير دال على نسبة كقولك رأيت

وقد أثبت المنافقون لفرقة بهم
إخراج المؤمنين من المدينة
فأثبت الله تعالى فى الرد عليهم
صفة العزة لغير فرقة بهم
وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم
يترض لثبوت ذلك الحكم الذى
هو الإخراج للموصوفين بالعزة
اعنى الله ورسوله والمؤمنين ولا
لنفسه عنهم (والثانى حمل لفظ وقع
فى كلام الغير على خلاف مراده)
حال كون خلاف مراده (مما يحتمل)
ذلك اللفظ (بذكر متعلقه) أى
انما يحتمل على خلاف مراده بأن
يذكر متعلق ذلك اللفظ (كقوله
قلت ثقلت اذا ثبت مراراً)

قال ثقلت كاهلى بالايادى)
فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير بمعنى
جهدك المؤنة فحمله على تقبل عاقبة
بالايادى والمئن بأن ذكر متعلقه اعنى
قوله كاهلى بالايادى (ومنه) أى
من المعنوى (الاطراد وهو أن
تأتى بأسماء الممدوح أو غيره
(و) أسماء آياته على ترتيب الولادة
من غير تكلف فى السبك

زيد الفاضل ابن عمرو بن بكر وبه يسقط قول بعضهم لا يقال عدم التكلف لا يطالع
عليه فكيف يمكن السامع الحكم بوصف الاطراد لانه ممنوع بل قد يطالع عليه بالقراءة
كان فكون تلك الاسماء المرتبة مما يعلم انها لا تحتاج في هذا الترتيب المخصوص الى
تكلف بل يمكن ترتيبها كذلك بسهولة اهـ يس وقال ع ق في التكلف يرجع فيه الى الذوق
السليم فلا يكون ذكره من التهريف بخفي اهـ وعليه يأتي السؤال والجواب المتقدمة
تأمل (قوله ان يتناول الخ) أي ان يتفكر وابتغى ذلك ويرجو حوايه فلا يعظم علينا افتخارهم
لان عندنا ما يخفف أذى افتخارهم وهو أنك أثرت في عزهم بمقتل رئيسهم فكذلك
أخذت بأمر نفسك قبل قتلك فلا افتخار لهم في الحقيقة اهـ ع ق وقوله فقد ثلث باللام
أي أذهبت وقوله عروشهم أي عزهم وقوله بعثية أي بقتله (قوله وتضعضع) أي ضعف
(قوله قد ثل عروشهم) أي هلك عزهم (قوله وفرحوا به) تفسير (قوله وهدمت الخ)
تفسير (قوله فان قيل هذا) أي البيت وقوله من تتابع الاضافات أي من ذى تتابع أي
وهو مخجل بالفضيحة كما مر (قوله اذا سلم من الاستكراه) أي بأن كان غير ثقل بالخل
بالفضيحة هو ما فيه ثقل (قوله الحديث) تمامه ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق
ابن ابراهيم (قوله الجناس) بكسر الجيم مصدر جاس كقاتل قتالا وجامع جاعا قال ابن
مالك في الخلاصة له اعل الفعال وأقسام الجناس خمسة التام والمخترق والناقص
واللاحق والمضارع والمقابل وفي كل منها تفصيل يأتي ان شاء الله تعالى وذلك ان اللفظين
ان اتفقا في كل شيء فهو التام وان اختلفا في الهمزة فقط فهو المخترق وان اختلفا في زيادة
بعض الحروف فهو الناقص وان اختلفا في ترتيب الحروف فهو المقابل وان اختلفا
في نوع من الحروف فهو ما يشمل المضارع واللاحق أفاده ع ق (قوله وهو تشابه هـ ما في
اللفظ) قال في العروض وقد يقال ان هذا الرسم يدخل فيه نحو قام زيد وقام زيد وغيره
من التأكيد اللفظي فان ادعى ان هذا في الحقيقة لفظ واحد لا تتحدد معناه ورد نحو
وتحشى الناس والله أحق أن تحشاه لان الحشية الثمانية غير الاولى فان قال هم متحدان
في جنس الحشية ورد عليه فهو زيد بن عمرو بن زيد بن بكر فان معناه ما يختلف فليكن جناسا
وليس كذلك ثم يرد عليه أنه غير جامع لخروج نحو يحيى يحيى واحده ما اسم والاخر فعل
فانهم ما في اللفظ متحدان لا متشابهان بل شيء واحد فان ادعى انهم متشابهان فان
حقيقتهم ما يختلف في المعنى وانما تشابه في النطق فيدخل في الجناس نحو زيد بن عمرو
وزيد بن بكر كما سبق ويرد عليه أيضا نحو قام زيد وقام عمرو وليس بجناس ثم ان مطلق
المشابهة في اللفظ تصدق بما ليس بجناس كما اذا كانا متفقين في لام الكلمة فقط أو عينها
أو فائها اهـ وجوابه لا تخ فتأمل اهـ سم وهو أن المراد المشابهة في جميع حروف اللفظين
أو غالبها كما في ع ق وعبارته ثم المعبر في التشابه كما أشرنا اليه أن يكون مجموع اللفظ
كجوع اللفظ كما تقدم الاسماء فلا يرد أن يقال التشابه المذكور صادق بالتشابه

(كقوله)
ان يتناول نقد الثلث عروشهم
بعثية بن الحرف بن شهاب
يقال للقوم اذا ذهب عزهم
وتضعضع حالهم قد ثل عروشهم
يعنى ان يجهوا بقتلك وفرحوا
به فقد أثرت في عزهم وهدمت
أساس مجدهم بمقتل رئيسهم
فان قيل هذا من تتابع الاضافات
فكيف يعرف بعد في المحسنات
قلنا قد تقر ان تتابع الاضافات
اذا سلم من الاستكراه ملح ولفظ
والبيت من هذا القبيل كقوله
عليه الصلاة والسلام الكريم
ابن الكريم ابن الكريم الحديث
هـ انما ما ذكره من الضرب
المعنوي (وأما الضرب اللفظي)
من الوجوه المحسنة للكلام (فنه)
الجناس بين اللفظين وهو تشابه ما

في لام الكلمة أو عينها أو فائها نعم الاتكال في التعريف على قرينة منفصلة مما يبحث فيه
 اه (قوله تشابههما في اللفظ) أي مع اختلافهما في المعنى لاخراج التأكيده
 اللفظي (قوله في اللفظ) أي في التماثل انما يفسره به لانه لا معنى لتشابه اللفظين في اللفظ
 ضرورة مغايرة وجه الشبهة للطرفين والمراد بالتشابه التناسب بوجه مخصوص يعرف
 تنصبيه بتعدد أنواعه كما سيأتي اه سيراى (قوله فيخرج) أي بقوله في اللفظ وقوله
 التشابه في المعنى أي بأن يكون وجه الشبهة بين اللفظين اتحاد المعنى بأن يكون معناه
 واحدا وكذا تقول فيما بعده (قوله نحو أسد وسبع) قال سم للرجل الشجاع اه
 والظاهر انه غير متعين بل يصح أن يكون للحيوان المقترس (قوله أو في مجرد العدد) أي
 في العدد المجرد من النطق وكذا تقول فيما بعده (قوله أو في مجرد الوزن) نحو ضرب وقتل
 فان قلت التشابه بينهما ليس في مجرد الوزن بل في عدد الحروف أيضا قلت الحصر
 المستفاد من لفظ مجرد اضافي بالنسبة الى التشابه المنفي فيهما فلا محذور اه فترى (قوله
 والتام منه الخ) وجه حسن الجناس التام مطلقا ان صورته صورة الاعادة وهو
 في الحقيقة افادة (قوله أن يتقاه الخ) خبر المبتدأ (قوله في أنواع الحروف) أي
 حقائقها بأن تكون حقيقة الحروف واحدة (قوله نوع) أي برأسه فالالف نوع وتحتة
 أصناف لانها امامة لوجه عن واو وعن ياء وأصلية والباء كذلك لانها امامة غمة
 أو لام شدة أولا وعلى هذا القياس فلا يرد أن يقال النوع تحتة أصناف والحروف
 الهجائية انما تحتها أنصاف لا أصناف وقد يجاب وهو أبعد من التكلف بأن المراد بالانواع
 هنا النوع اللغوي ولا يشترط فيه وجود أصناف تحتة اه ع (قوله وبهذا) أي باشتراط
 الاتفاق في الحروف وقوله يخرج أي عن التام فلا ينافي ان بينهما الجناس اللاحق وقوله
 نحو يفرح ويمرح فانهم اختلفا في الفاء والميم (قوله وفي اعدادها) بأن يكون مقدار
 حروف أحد اللفظين هو مقدار حروف الآخر قال عبد الحكيم الاوى وفي عددها
 وفي هيئتها اذ ليس توافق الكلمتين في أعداد الحروف والهيئات الا أنه أورد صبغة الجمع
 نظرا الى المواد اه (قوله وبه يخرج نحو الساق والمساق) قال ع في ولو أخرج نحو هذا
 بالاتفاق في أنواع الحروف الموجودة ما بعده اه قال يس ولا اعتبار بكون الحرف المشدد
 بحرفين كما يأتي اه والمساق مصدر ميمي بمعنى السوق (قوله وبه يخرج نحو البرد والبرد)
 بفتح أحدهما وضم الآخر اه مطول (قوله فان هيئة الكلمة الخ) الظاهر أن يقول
 فان هيئة الحروف كيفية تحصل لها باعتبار الحركة والسكون اذ الكلام في هيئات
 الحروف دون الكلمات اه عبد الحكيم (قوله فهو ضرب وقتل الخ) أشار بهذا الى
 أن الاتحاد في الهيئة لا يستلزم الاتحاد في الحروف كما أن الاتحاد في الحروف لا يستلزم
 الاتحاد في الهيئة نعم الاتحاد في الهيئة يستلزم الاتحاد في العدد بناء على أن الهيئة
 كيفية تعرض للفظ باعتبار كثرة وقتله وصفة حروفه (قوله وفي ترتيبها) بأن يكون

في اللفظ) أي في التلفظ فيخرج
 التشابه في المعنى نحو أسد
 وسبع أو في مجرد العدد فهو ضرب
 وعلم أو في مجرد الوزن فهو ضرب
 وقتل (والتام منه) أي من الجناس
 (أن يتقاه) أي اللفظان (في أنواع
 الحروف) كل من الحروف
 التسعة والعشرين نوع وبهذا
 يخرج نحو يشرح ويمرح (و) في
 (اعدادها) وبه يخرج نحو الساق
 والمساق (و) في (هيئاتها) وبه
 يخرج نحو البرد والبرد فان هيئة
 الكلمة كيفية حاصلتها باعتبار
 الحركات والسكنات فهو ضرب
 وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف
 الحروف بخلاف ضرب وضرب
 ميميا للفاعل والمفعول فانهما
 على هيئةين مع اتحاد الحروف
 (و) في (ترتيبها) أي تقديم بعض
 الحروف على بعض وتأخير بعضه

المقدم والمؤخر في أحد اللغتين هو المقدم والمؤخر في الآخر ولوقال وفي ترتيب السكان
أوفق بما قبله فشرط التمام أربعة قال سم فان اختلفا في واحد من هذه الأربعة كان
الجناس ناقصا ولا اعتبار هنا بحركة الحرف الأخير ولا سكونه لانه عرضة للتغيير اه (قوله
والخلف) هو الموت (قوله من أنواع الكلمة) أي الاسم والفعل والحرف (قوله
أوفهين) نحو فلما قال لديم سم قال لهم سم فالأول من القبلولة والثاني من القول (قوله
أو حرفين) لم يوجد له مثال ويمكن أن يعمل له بقولك إذا مررت بزيدا فسأل به بناء على
أن الاختلاف يكفي فيه الاختلاف ولو جوب الحقيقة والجواز (قوله سمي عمائلا
جريا الخ) قال ع ق والمستحق أن يسمى بالمماثل جريا على ذلك الاصطلاح كل من
المتجانسين لا الجناس بينهما ولكن لا يخبر في الاصطلاح اه (قوله نحو ويوم تقوم
الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة) في الاتقان وأنكر بعضهم سم كون الآية من
الجناس وقال الساعة في الموضعين بمعنى واحد والتجنيس أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى
ولا يكون أحدهما حقيقة والآخر مجازا بل يكونان حقيقتين وزمان القيامة وإن طال
سكنه عند الله في حكم الساعة الواحدة فاطلاق الساعة على القيامة مجاز وعلى الآخر
حقيقة وبذلك يخرج الكلام عن التجنيس كما لو قلت ركبت حمارا ولبيت حمارا تعني بالمدا
اه ما في الاتقان بحروفه وأقول قضية تمثيل المصنف به ذه وإقرار الشارح والسيد على
ذلك عدم موافقتهم على ما قاله هذا البعض وعلى التسليم فاعل ما قاله مخصوص بما إذا كان
أحدهما حقيقة والآخر مجازا عن تلك الحقيقة لا مطلقا لانه كثر تمثيلهم بما يكون
أحدهما مجازا كقوله فانه يحيى لدى يحيى فان الأول مجازا والحياة حقيقة لا يتصف بها
الكرم والثاني حقيقة لأن الأعلام تصف بالحقيقة والجهاز وكقوله فدواته ذاهبه
فانه مجاز فان وصف الدولة بالذهب مجاز وكقوله البسدة شرك الشرك فان اطلاق
الشرك على البسدة مجاز وكقوله من أيدعوا ص عواصم ان أريد الأيدي حقيقة فان
وصفها بعواصم وعواصم مجاز الى غير ذلك مما يظهر يتبع أمثاتهم والحكم يرد جميع تلك
الأمثلة عما لا مساغ له لكن تخصيص كلامه أعنى ذلك البعض بما قلناه يتأق به قوله بل يكونان
حقيقتين فليأمل اه سم وقال ع ق وقد يجاب على تقدير تسليم أن لا جناس بين اللفظ
الحقيقي ومجازيه بأن الساعة صارت حقيقة عرفية في القيامة اه هذا وقال الفري
الالف واللام في الساعة زائدة لا تعبر ولا كذلك الميم في مساق اه اي فلذلك كانت
الآية من التمام بخلاف ساق ومساق فليأمل (قوله وان كانا من نوعين الخ) سمي أي
مثال الاسم والفعل في البيت ومثال الاسم والحرف رب رجل شرب رب آخر فرب الأول
حرف جر والثاني اسم للعصير المستخرج ومثال الفعل والحرف ع لزيد على جميع أهله
أي ارتفع عنهم فعلا الأولى فعل والثانية حرف (قوله سمي مستوفى) لا يتفاه كل من
اللفظين أو صاف الآخر اه ع ق (قوله كقوله) أي قول أبي تمام اه مطول (قوله

وبه يخرج الفتح والخلف (فان
كانا) أي اللفظان المتفقان في جميع
ما ذكر (من نوع) واحد من أنواع
الكلمة (ككاهين) أو فاهين
أو حرفين (سمي عمائلا) جريا على
اصطلاح المتكلمين من أن المماثلة
هي الاتحاد في النوع (نحو ويوم
تقوم الساعة) أي القيامة (يقسم
المجرمون ما لبثوا غير ساعة) من
ساعات الأيام (وان كانا من نوعين)
اسم وفعل أو اسم وحرف أو فعل
وحرف (سمي مستوفى) كقوله

مامات من كرم) ما هو صولة موضعه رفع على الابداء وخبره جله فانه الخ ومن كرم
الزمان بيان لما هو اسم قال ع ق أى ما ذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان الماضي فصار
كالميت في عدم ظهوره فانه أى فان ذلك الميت من الكرم يحيا أى يظهر كالحي لدى أى
عند يحيى بن عبد الله البرمكي وهو من عظماء أهل الوزارة في الدولة العباسية اه وقال
عبد الحكيم والمضى كل كرم اندرس فانه يحيا ويتجدد عند هذا الممدوح ووقع في ديوان
مصحح له من مات من حدث الزمان والمعنى كل من مات من حوادث الزمان اذا ابتلى
بالشدائد المفضية الى الموت يحيا لدى يحيى بن عبد الله ويخلص منها ولك أن تجعل
ما في مامات نافية ومن زائدة اه (قوله تقسيم آخر) أى الى ثلاثة أقسام متشابهة ومفروق
ومرفوق أقسام التام حينئذ خمسة (قوله أحد لفظيه) أى التام اه جري (قوله مركبا)
بأن لا يكون مجموع كلمة واحدة بل كلمتين وجزء كلمة أخرى أو جزأين من كلمتين (قوله
والآخر مفردا) الاولى مفردا أو مركبا كما في البيت الثاني الآن يقال ان جاملا مفرد
تنزيلا فنزل مع مول الكلمة منزلة الجزء منها فوله مفردا أى حقيقة أو تنزيلا (قوله
سمى جناس التركيب) أى لتركب أحد لفظيه (قوله وحينئذ) أى حين اذ يكون جناس
التركيب (قوله كقوله) أى قول أبى الفتح البستي اه مطول (قوله وعطاء) تنسير
(قوله كقوله) أى قول أبى الفتح اه مطول (قوله كالكم قد أخذ الخ) هذان يتسان
من مجزؤ الرمل الخبون المحذوف والجام انا يشرب فيه الخ وقوله ولا جام انا الخ قال
الحفيد لا يخفى ان الاول مركب من اسم لا وخبرها والثاني من الفعل والمنعول لكنه
مفرد نظرا الى أن الضمير المتصل وان كان منصوبا لكنه بمنزلة الجزء من الفعل اه وقوله
لكنه مفرد الخ أى فيصدق على هذا المثال التقسيم وهو أن أحد اللفظين مركب والآخر
مفرد كمانهنا عليه سابقا وقوله ما الذى ضر الخ استفهام انكارى فيه عتاب على
الحاضر ين في المجلس وتحمس على حرمانه من الشرب وقوله لوجاملا فالجم في جاملا
متصلة وفي جام لانه منفصلة (قوله هذا) أى كون المركب يقال له جناس مفروق اذ لم يكن
الخ وقصده به هذا الاعتراض على المنصف حيث كان قوله والاخص باسم المفروق شاملا
لما ليس من المفروق وهو المرفوق (قوله خص باسم المرفوق) أخذنا من رفا الشوب جمع
ما تقطع منه بالخياط فبكانه في بعض الكلمة فأخذنا اليه من طعم ورفينا به مصاب
فصار مصاب فالجناس بين مصاب وقولنا مصاب بانضمام الميم الى صاب اه من ع ق
وسم (قوله أهذا مصاب الخ) المصاب قصب السكر والمصاب عصارة شجر مرصاح
اه سم (قوله وان اختلفا) شروع في الاقسام الاربعة وهى ما عدا التام من الخمسة وهى
خارجة من الامور الاربعة في التام وبيان خروجها أن ينعدم منها واحد وتوجد الثلاثة
فان انعدم اثنان أو ثلاثة لا يكون جناسا أصلا بعد المشابهة (قوله عطف على قوله
القام) فهو عطف بجملة فعلية شرطية على جملة اسمية اه سم أى لانها في تأويل الشرطية

مامات من كرم الزمان فانه *
يحيى لدى يحيى بن عبد الله
لانه كرم يحيى اسم الكرم (وأبضا)
للجناس تقسيم آخر وهو انه (ان كان
أحد لفظيه مركبا) والا آخر
مفردا (سمى جناس التركيب)
وحيثئذ (فان اتفقا) أى الاتقان
المفرد والمركب (فى الخط
خص) هذا النوع من جناس
التركيب (باسم المتشابهة) لاتفاق
اللفظين فى الكتابة (كقوله اذا ملك
لم يكن ذاهبه) أى صاحب هبة
وعطاء (فدعه) أى انزكه (فدولته
ذاهبه) أى غير باقية (والا) أى
وان لم يتفق اللفظان المفرد والمركب
فى الخط (خص) هذا النوع من
جناس التركيب (باسم المفروق)
لافتراق اللفظين فى صورة الكتابة
(كقوله كالكم قد أخذ الخ) اه
ولا جام لنا * ما الذى ضر مدير
الجام (أى السكاس) (لوجاملا) أى
عاملا بالجميل هذا اذ لم يكن اللفظ
المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة
والاخص باسم المرفوق كقولك
أهذا مصاب أم طعم صاب (وان
اختلفا) عطف على قوله التام
منه ان اتفقا

او على محذوف أى هذا ان اتفقا وان (٣٦٨) اختلاف لفظ المتجانسين (في هيات الحروف فقط) أى اتفقا في النوع والعدد

والترتيب (سمى) التجنيس (محرفا)
 لا تحرف احدى الهيئتين عن
 الهيئة الاخرى والاختلاف قد
 يكون بالحركة (سمى) قوله
 جبة البرد جنة البرد) يعنى لفظ
 البرد والبرد بالضم والفتح (ونحوه)
 فى أن الاختلاف فى الهيئة
 فقط قوله هم (الجاهل اتمانفط
 أو مفطر) لان الحرف المشدد
 لما كان يرتفع اللسان عنهم ما دفعة
 واحدة كحرف واحد عده حرفا
 واحدا وجعل التجنيس
 مما الاختلاف فيه فى الهيئة فقط
 ولذا قال (والحرف المشدد) فى هذا
 الباب (فى حكم المخفف) واختلاف
 الهيئة فى مفطر ومفطر باعتبار
 أن الشاء من أحدهما ساكن ومن
 الآخر مفتوح (و) قد يكون
 الاختلاف بالحركة والسكون
 جميعا (كقوله هم البدعة شرك
 الشرك) فان الشين من الاول
 مفتوح ومن الثانى مكسور
 والراء من الاول مفتوح ومن الثانى
 ساكن (وان اختلفا) أى لفظ
 المتجانسين (فى أعسا دها) أى
 أعداد الحروف بأن يـ يكون
 فى أحد اللفظين حرف زائدا وأكثر
 اذا سقط حصل الجناس التام
 (سمى) الجناس (ناقصا) النقصان
 أحد اللفظين عن الآخر (وذلك)
 الاختلاف (اما بحرف) واحد
 (فى الاول مثل والتفت الساق

المناسبة لهذه اذ كانه يقول فيها ان اتفق اللفظان فى جميع الوجة السابقة فهو التام
 اه ع (قوله أو على محذوف) فيكون من عطف جملة فعلية على فعلية (قوله
 والاختلاف قد يكون بالحركة) أى فقط أى أو بالسكون فقط أو بهما معا فأقسامه ثلاثة
 وقده مثل لها على الترتيب (قوله كقولهم جبة البرد جنة البرد) الاول بالياء والانى بالنون
 والبرد كساة مخط أى أن الجبة المأخوذة من أصل البرد وهو الصوف وقاية من البرد
 (قوله يعنى لفظ البرد والبرد) وأما لفظ الجبة والجنة فن التجنيس اللاحق اه س طول
 (قوله فى أن الاختلاف فى الهيئة فقط) أى فليس من الجناس الناقص ودفع قوله
 ونحوه الخ قوه هم انه من الجناس الناقص حيث كان فيه حرف مشدد (قوله الجاهل
 اتمانفط) من الافراط وهو تجاوز الحد وقوله أو مفطر من التقريط وهو التقصير
 فيما لا ينبغى التقصير فيه (قوله لان الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهم الخ) قال
 يس عبارة السيد فى شرح المفتاح الا أن الحرف المشددا كان فى الصورة الخطية
 كالخفف عده حرفا واحدا الحرفين اه وافهم بثمنية الضمير ان هنا حذفوا التقدير
 لان الحرف المشدد وان كان بحرفين لكنه لما كان يرتفع اللسان عنهم الخ اه ع قال
 الجربى والحاصل ان العبارة هنا بالحروف المكتوبة الثابتة وصلا ووقفا لا بالمفردة
 اه فتلخص ان الحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم الواحد لوجهين الاول ان اللسان
 يرتفع عند النطق عن الحرفين دفعة واحدة كالخرف الواحد وان كان فى الحرفين فقل ما
 الا أنه لم يعتبر اقرب أمره والنانى انهما فى الكتابة شئ واحد (قوله فى هذا الباب) أى باب
 التجنيس (قوله البدعة شرك الشرك) أى شبكة الكفر فهى مؤدية اليه أى ان اتخاذ
 البدعة ديونا وعادة يؤدى الى العقوبة بوقوع الشرك بعزلة من اتخذ نصب الشرك عادة
 للصمد فانه يؤدى الى وقوعه فيه (قوله فان الشين الخ) ولا عبرة به مرة الوصل لسقوطها
 فى الدرج ولا بالزوم المدغم فى الشين لما عرفت فى مفطر ومفطر اه جربى (قوله حرف
 زائد) المراد بكونه زائدا انه لا مقابل له فى اللفظ الا خولا كونه من غير الاصول (قوله
 سعى ناقصا) وأقسامه ستة لان الزائد اما حرف أو أكثر من حرف وفى كل اما أن تكون
 الزيادة فى الاول أو فى الوسط أو فى الآخر (قوله فى الاول) الاولى وهو الاول لان
 الحرف عين الاول لا يظروف فيه حتى يلزم عليه ظرفية الشئ فى نفسه و كذا قوله أو
 فى الوسط أو فى الآخر تامل ثم رأيت ع ق قال وقده تقدم ما فى قوله فى الاول أو فى الوسط
 أو فى الآخر من التسامح وأنه قصد به ما كان متوهمة فأطلق عليه اما هو وصف
 الحرف اذا الحرف هو نفس الاول والوسط والاخر على ما يتبادر وان الخطب سهل اه
 بهر وفه (قوله بزيادة الميم) أى على الكلمة الثانية والباقي مجانس لمجموع المقابل (قوله
 جدى جهدى) الجدى بفتح الجيم الغنى والحظ وأما الجدى الذى هو أبو الاب فليس مراد هنا
 والجهد بفتحها المشقة والتعب والتركيب يحتمل وجهين أحدهما أن يكون المعنى حطلى

وغنى من الدنيا مجزداً عما في النفس في المكاسب من غير وصول إليها ويكون تشكيكا
واخباراً بأنه لا يحصل من سعيه فائدة والاخر أن يكون المعنى أن حظي من الدنيا وغنى
فيها هو عشقي وجهدي لا بالوراثة عن الأب والجد ويكون اخباراً بالنجاة في السعي وأن
الغنى لا يتوقف على الوراثة اهـ ملخصاً من ع (قوله وقد سبق الخ) جواب عما يقال
أن جهدي بعد حذف الهام منه يكون جدي بتخفيف الدال فلا يكون بينه وبين
جدي جناس تام (قوله كقوله) أي قول أبي تمام اهـ مطول (قوله ولا اعتبار بالتسوين)
أي في عواصم لزواله بالوقف والاضافة (قوله كما هو مذهب الاخفش) من جواز
زيادتها في الابدات (قوله أو على كونها للتبعيض الخ) عبارة ع قوله من أيدي بحقل
أن تكون فيه من للتبعيض اما بقية سديرة نعم المفعول محذوف أي يدون سوا عدد كائنة
من أيدي السواء دبعض الايدي فـ كانه يقول يدون السواء عدد التي هي بعض الايدي
واما بأن تجعل كهي في قولهم هم هزم من عطفه وحرك من نشاطه أي هز بعض العطف
لان العطف الشق والعضو المهورز منه السكتف مثـ لا وحرك بعض الاعضاء التي يظهر
بتحريكها نشاطه اهـ (قوله هزم من عطفه) عطفاً الرجل جانباً وحركة العطف كناية عن
السرور اهـ حفيد (قوله أو على أنه صفة محذوف) أي ومن للتبعيض (قوله من أيدي)
أي كائنة من أيدي (قوله جمع عاصية) أي بمعنى ضاربة بالعصا بمعنى السيف لا عاصية
بمعنى مذنبه (قوله ضربه الخ) أي لامن عصي بمعنى اذنب قال سـ وقيل من العصيان
اهـ والمراد بالعصا هنا السيف بدليل ما بعده (قوله قواصم قواضب) فيه الشاهد
أيضا فلأتي به المصنف لكان أولى والقواضي جمع فاضية من قضى بكذا بمعنى حكم به
(قوله أي يدون أيدياً) هذا على جعل من زائدة وقوله ضاربات بمعنى عواصم وقوله
حاميات بمعنى عواصم وقوله للاولياء أي الاصدقاء والاصحاب وقوله حاكمة أي على
الاعداء معنى قواضب وقوله بالقتل متعلق بما حكا والاسناد مجازي وقوله قاطعة أي
لرقاب الاعداء معنى قواضب (قوله مطرفاً) أي انطرف الزيادة فيه (قوله ولم يذكر
في هذا الضرب الا الخ) أي ولم يذكر لما اذا كانت الزيادة بأكثر من الاول أو الوسط اما لعدم
وجود ذلك في كلامهم أو قل بحيث لا يعتبر (قوله كقولها) هو من الكامل المرفل فنصف
البيت الالف من الشفاء والهمزة من النصف الثاني (قوله أي الخفاء) أخت صخر في رد
كلام من لامها على البكاء عليه روى انها بكت عليه حتى ابيضت عيناها اهـ ع (قوله
بين الجواخ) هي الاضلاع التي تحت الترائب وهي مما يلي الصدر كالاضلاع مما يلي الظهر
الواحدة جانحة صمحاء اهـ سم والبينية كناية عن القلب (قوله هذا النوع) وهو
ما زيد فيه أكثر من حرف ويحتمل أن يريد به الذي وجدت فيه هذه الزيادة آخر
وعبارته في المطول وربما سمي هذا الذي بهكون أكثر من حرف اهـ وقال العصام
في أطوله وربما سمي هذا الضرب الذي يكون أكثر من حرف في الآخر مذلاً وجعل

وقد سبق ان المشتد في حكم
المخفف (أو في الآخر كقوله
يدون من أيدي عواصم عواصم)
بزيادة السين ولا اعتبار بالتسوين
قوله من أيدي في موضع مفعول
يدون على زيادة من كما هو مذهب
الاخفش أو على كونها للتبعيض
كما في قولهم هزم من عطفه وحرك
من نشاطه أو على أنه صفة محذوف
أي يدون سوا عدد من أيدي عواصم
جمع عاصية من عصاه ضربه بالعصا
وعواصم من عصمه حفظه وجاء
وقامه * تعول بأسيا فواض
قواضب * أي يدون أيدياً
ضاربات للاعداء حاميات للاولياء
صاحبات على الاقران بسبب
حاكمة بالقتل قاطعة (وربما سمي
هذا القسم الذي تكون الزيادة
فيه في الآخر) مطرفاً واما بأكثر
من حرف واحد وهو عطف على
قوله اما بحرف ولم يذكر في
هذا الضرب الا ما تكون الزيادة
في الآخر (كقولها) أي الخفاء
(ان البكاء هو الشفاء * من الجوى)
أي حرقه القلب (بين الجواخ)
بزيادة النون والهاء (وربما سمي
هذا النوع

مطلق ما يكون الزائد فيه أكثر من جميع الضمير كما في الشرح مما يؤثر به وبعيد عن هذا
 الاسم وفي قوله وربما إشارة إلى عدم اشتراك التسمية اه فتأمل (قوله مذهب) لان
 الزيادة في آخره كالذيل (قوله في أنواعها) قال ع في الاختلاف في أنواع الحروف أن
 يشتمل كل من اللغتين على حرف لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون مزيدا ولا كان
 من الناقص اه (قوله في شرط الخ) جواب الشرط (قوله كلفظي نصر ونكل) قال
 في المطول ولفظي ضرب ولفظي ضرب وسلب اه قال الفري أو رد ثلاثة أمثلة
 تنبها على أن الحرف المتفق عليه أمان في الأول أو في الوسط أو في الآخر اه (قوله
 متقاربين) كان يكونا حقيقيين معا أو شفو بين معا اه ع في فيكون المراد بمتقاربين
 المخرج ما يشتمل المتحدين فيه لأن الدال والطاء مخرجهما واحد وكذا الهاء والهمزة
 تأمل (قوله مضارعا) مضارعة المباين لصاحبه في المخرج (قوله وهو ثلاثة أضرب الخ)
 لا يخفى أن الضمير عائد على الحرف والشارح جعله عائدا على المضارع ففسد المعنى فاحتاج
 إلى تقدير وكأنه لأن الحديث في الجنس لا في الحرف (قوله لأن الحرف الاجنبي)
 أي المباين لمقابلة (قوله أمان في الأول) في زائدة (قوله نحو يني الخ) أي نحو قول
 الحريري وهو نثر وقوله كني بكسر الكاف وتشديد النون أي يني والدامس المظلم وقوله
 طامس أي مطموس العلامات لانه يندى فيه إلى المراد اه ع (قوله الخيل الخ) هو
 حديث وتماه إلى يوم القيامة والخير نائب فاعل معقودا ومبتدأ خبره معقود (قوله ولا
 يخفى تقارب الدال والطاء) أي في دامس وطامس لانهم مامن اللسان مع أصل الاسنان
 وقوله وكذا الهاء والهـ حمزة أي في يهون ويناون متقاربتان اذهـ ما حلقستان وقوله
 وكذا اللام والراء أي في الخيل والخير متقاربان لانهم مامن الحنك واللسان (قوله وان
 لم يكن الخرفات متقاربين) أي اتباعا لهما في المخرج (قوله سمي لاحقا) اذا حشد اللفظين
 ملحق بالآخر في الجنس باعتبار جمل الحروف (قوله وهو) أي الحرف الاجنبي
 (قوله في الكسر من اعراض الناس) كسر العرض هـ كـ وباطاله بالزامة العيب وقوله
 والاطعن فيها تفسير بأن يلحق العيب بصاحبها (قوله وبناء فعلة الخ) عبارة ع في وبناء فعلة
 بضم الفاء وفتح العين يدل على التزوم والاعتماد لان هذا الوزن يدل في العربية على ذلك
 ولا يكتفى في بناء ذلك الوصف وقوع المشتق منه في الجملة (قوله تفرحون في الارض)
 أي تبطرون وتكبرون فيها وبما كنتم تفرحون أي تتوسعون في الفرح اه يضارون
 فالمرح نهاية الفرح (قوله وفي عدم تقارب الفاء والميم نظر) قد يجاب عنه بأن المراد
 من تقارب المخرج قصر المسافة بين المخرجين وان كانا تحتلفين وليس بين مخرجي
 الفاء والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهرا الشفتين والفاء من باطن الشفة
 السفلى وأطراف الاسنان وأنت خير بأن هذا الجواب يدل على عدم اتحاد
 مخرجيهما الاعلى طول المسافة بينهما فليتأمل اه ففري وقال ع في وقد يجاب بأن جناس

(مذهب) وان اختلفا أي لفظا
 المتجانسين (في أنواعها) أي انواع
 الحروف (في شرط أن لا يقع)
 الاختلاف (بأكثر من حرف)
 واحد والابعد بينهما التشابه
 ولم يبق التجانس كلفظي نصر ونكل
 (ثم الحرفان) اللذان وقع فيهما
 الاختلاف (أن كانا متقاربين)
 في المخرج (سمى) الجنس (مضارعا
 وهو) ثلاثة أضرب لان الحرف
 الاجنبي (أمان في الأول) نحو يني
 وبين كني ليل دامس وطريق طامس
 أو في الوسط نحو وهـ ميم يهون عنه
 ويناون عنه أو في الآخر نحو الخيل
 معقود وفي نواصي الخيل ولا يخفى
 تقارب الدال والطاء وكذا الهاء
 والهمزة وكذا اللام والراء (والأ)
 أي وان لم يكن الحرفان متقاربين
 (سمى لاحقا) وهو أيضا أمان في الأول
 نحو ويل لكل همزة قلزة) الهمز
 الكسر واللام من الطعن وشاع
 استعمالهما في الكسر من اعراض
 الناس والاطعن فيها وبناء فعلة
 يدل على الاعتماد (أو في الوسط نحو
 ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض
 بغير الحق وبما كنتم تفرحون)
 وفي عدم تقارب الفاء والميم نظر
 فانهم ما شقويان وان أريد بالتقارب

أن يكونا بحيث تدغم أحدهما
 في الأخرى فالهاء والهمزة ليستا
 كذلك (أو في الآخر فتحو
 وإذا جاءهم أمر من الأمن وإن
 اختافا) أي لفظا المتجانسين
 (في ترتيبها) أي ترتيب الحروف
 بأن يتخذ النوع والعدد والهيئة
 لكن قدم في أحد اللفظين بعض
 الحروف وأخرى اللفظ الآخر
 (سمى) هذا النوع (تجنيس القلب
 نحو حسامه فتح لا وإياه حنف
 لأعدائه ويسمى قلب كل)
 لانهكاس ترتيب الحروف كلها
 (ونحو اللهم استر عورتنا وآمن
 روعاتنا ويسمى قلب بعض)
 يقع الانهكاس الابن بعض حروف
 الكلمة (وإذا وقع أحدهما) أي
 أحد اللفظين المتجانسين تجانس
 القلب (في أول البيت و) اللفظ
 (الآخر في آخره يسمى) تجنيس
 القلب حينئذ مقولاً بمقتضاها لأن
 اللفظين بمنزلة جناحين للبيت
 كقوله
 لاح أنوار الهدى في
 كنفه في كل حال
 (وإذا ولي أحد المتجانسين) أي
 تجانس كان ولذا ذكره بالاسم
 الظاهر المتجانس (الآخر يسمى)
 التجانس (مزدوجا ومكثرا
 ومرددا نحو وبحثك من سبيلنا
 يشين) هذا من التجنيس اللاحق
 أو مثله الأقسام الأخرى ظاهرة بما سبق

التقارب لا يكفي حتى يوجد نوع خاص منه كان يكون الحرفان من موضع واحد مع
 اختلاف ما وهما افترقا الموضعان لماء لمت فالأولى لهذا البحث أن يمثل بنحو قوله تعالى
 وأنه على ذلك الشهيد وأنه لب الخبير لشدي لان الدال والهاء متباعداً تان مخرجا إذا الأولى
 من اللسان مع اصول الاسنان والثانية من الحلق (قوله أن يكونا بحيث تدغم
 أحدهما في الأخرى) أي والفاء والميم لا يدغمان وقوله فالهاء والهمزة علة لجواب
 الشرط المحذوف تقديره فلا يصح لان الهاء الخ وقوله ليستا كذلك أي لا تدغم أحدهما
 في الأخرى مع أنه مثلهم - ما للمتقاربين (قوله نحو وإذا جاءهم أمر من الأمن) فان
 الراء والنون متباعداً مخرجان لان الراء من شد اللسان على الحنك الباطني على وجهه
 السكر والنون من شدته على ما يقرب الاسنان العليا قال سم وفي هذا نظر لان النون
 والراء من حروف الذلاقة اه سبكي أي وحروف الذلاقة التي يجتمعها قولك مرفعل تخرج
 من طرف اللسان فالراء والنون يفرجان منه وإذا اختارا الراء والجرحى أن يخرجهما
 واحد وقد يجاب عنه بأنه لما كانت الراء من صفاتها التفتيح والنون من صفاتها
 التريق نزلتا لتباعدهما في الصفة منزلة المتباعدين (قوله وأخر) أي ذلك البعض
 (قوله تجنيس القلب) لوقوع القلب أي عكس بعض الحروف في أحد اللفظين بالنظر
 للآخر (قوله حسامه فتح الخ) هذا مأخوذ من قول الاحنف

حسامك فيه لاجباب فتح * ومجمل فيه لاعداء حنف

اه مطول والحسام يضم الحاء السيف القاطع أي سيفه نصر لاتباعه وموت لاعدائه
 (قوله لانهكاس ترتيب الحروف كلها) فيه نظر لان التاء وقعت في اللفظين في مكانها
 وهو الوسط اه ع في فلاحسن ما قاله في المطول من انه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة
 الاولى أو الامن الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والاسمى قلب
 البعض اه (قوله اللهم استر عورتنا) جمع عورة وهي الفعلة القبيحة اه أطول وقوله
 وآمن روعاتنا بفتح الراء جمع روعة الخوف أي آمننا مما نخاف (قوله بعض حروف
 الكلمة) وهو الراء والعين وما عداهما فهو في محله (قوله حينئذ) أي حين اذ وقع
 أحدهما في أول البيت والآخر في آخره (قوله بمنزلة جناحين) أي للطائر وقوله للبيت
 متعلق باللفظين (قوله لاح أنوار الهدى الخ) الشاهد في لاح وهو رمل مجزوء ووزنه
 فاعلاتن (قوله وإذا ولي أحد المتجانسين) أي أحد اللفظين المتجانسين بأن لم يكن
 بينهما فاصل (قوله أي تجانس كان) أي كان تاماً أو ناقصاً أو لاحقاً أو مضارعاً ومقلوباً
 (قوله ولذا) أي لاجل ان المراد أي تجانس لا تجانس القلب فقط ذكره باسمه الظاهر
 مع أن المقام للاضمار لو كان المراد تجانس القلب (قوله من سبيل) اسم رجل أو بلد
 والشاهد في سبيلنا والباء في نبا لادخلها في ذلك (قوله وأمثلة الأقسام الأخرى ظاهرة
 مما سبق) فنال التام أن يقال تقوم الساعة في ساعة ونحو قولهم من طلب شيئا وجدة

وجد ومثال المحرف أن يقال هذه حبة وحنة من البرد للبرد ومثال الناقص قولهم
جدي جهدي ومثال المتقلب أن يقال حسامه للأولياء والأعداء فتح وحف (قوله
ويخلق بالجناس) أي في التحسين فهذان الشيئان ليسا من الجناس ولكنهما ملحقان به
في كونهما يحسن به الكلام بحسن الجناس (قوله أحدهما الخ) حاصله أن هذا الواحد
هو الاشتقاق الصغير والثاني أمران الاشتقاق الكبير وغيره والغير ليس هو الصغير
بل توافق آخرهما بين الأرض وأرضيت قال ع ق وهذا النوع سهل التناول كأن
يقال قام قائم وقعد قاعد وقال قائل ونحو ذلك اه (قوله أن يجمع اللفظين الاشتقاق)
بأن يكون اللفظان مشتقين من أصل واحد قال س لعله أراد الصغير ولذا قيد في الطول
الحروف الاصول بكونها مرتبة وأراد بالشيء الثاني ما يعم الكبير ولا ينافي ذلك
قوله الآتي وقد توهم الخ بل هو أن يريد توهم أنه الكبير فقط فليتأمل اه (قوله الاشتقاق)
أي الصغير إذا الاشتقاق إذا أطلق لا ينصرف إلا إليه وقوله في الحروف الاصول أي
على وجه الترتيب فلا بد من هذا القيد وقوله في الحروف الاصول خرج به الاشتقاق
الاكبر كالطلب والنم وقولنا على وجه الترتيب خرج به الاشتقاق الكبير كالجذب والجذب
والمرق والرقم وقوله مع الاتفاق في أصل المعنى يخرج به الجناس لأن المعنى فيه مختلف
(قوله نحو فاقم وجهك للدين القيم) أصل أقم أقوم والقيم صفة مشبهة وأصله قيوم على
وزن فيعمل قال في الاطول والقيم المستقيم المعتدل لا فراط فيه ولا تفریط أو القيم بمصالح
العباد أو على الأديان السابقة بالشهادة بصحتها اه (قوله من قام) أي من مصدره وهو
القيام (قوله أن يجمع معهما المشابهة الخ) لو قال أن يجمع معهما شبهة الاشتقاق لكان
أخصر وأظهر قال ع ق والمراد بالمشابهة الامر المشابهة فهي مصدر بمعنى اسم الفاعل
بدليل تفسيرها بقوله وهي الخ اه ونقبت المشابهة قسمين الاشتقاق الكبير وغيره (قوله
فلقطة ما الخ) ان قلت في هذا التفرع نظر لان هذا المذكور لا يتفرع على هذا التفسير وهو
قوله أي اتفاق بل الذي يتفرع عليه انه موصوفة فقط قلت وجه التفرع مع انه لما علم ان
ما عمتها اتفاق صح كل من الموصولية والموصوفية لانها يؤيدان ذلك المعنى فتأمل بلطف
اه سم (قوله وزعم بعضهم انها مصدرية) وعليه فالمشابهة على حقيقتها (قوله أي
اشباه اللفظين) مصدر مضاف للفاعل أي مشابهة الخ (قوله لفظا ومعنى) أي من جهة
اللفظ والمعنى وقوله أما لفظا أي اما بيان الغلط من حيث اللفظ (قوله جعل الضمير) أي
المستتر وقوله للفظين أي لانه جعل اللفظين فاعلا وهما مثنى فقد رجع الضمير المفرد لمثنى
وهو لا يصح وقوله الا بتأويل بأن يؤول بالمذكور وقوله بعبد أي بالنسبة لغيره أي
والتأويل لا يرتكب الا عند الاحتياج اليه فلذا قال فلا يصح أي التأويل عند الاستغناء
عنه (قوله فلان اللفظين لا يشبهان الاشتقاق) اذا الاشتقاق معناه التوافق فيها سبق نعم
ان قدر مضاف صح أي اشباه توافق اللفظين قال س وهل التأويل هنا لما كان أبعد منه

(ويخلق بالجناس شيان أحدهما
أن يجمع اللفظين الاشتقاق) وهو
توافق الكلمتين في الحروف الاصول
مع الاتفاق في أصل المعنى (نحو
فأقم وجهك للدين القيم) فانهما
مشتقان من قام يقوم (والثاني
أن يجمع معهما) أي اللفظين (المشابهة
وهي ما يشبه) أي اتفاق يشبه
(الاشتقاق) وليس باشتقاق
فلقطة ما موصولة أو موصوفة
وزعم بعضهم أنها مصدرية أي
اشباه اللفظين الاشتقاق وهو غلط
لفظا ومعنى اما لفظا فلانه جعل
الضمير المفرد في يشبه الى اللفظين
وهو لا يصح الا بتأويل بعبد فلا يصح
الاستغناء عنه وأما معنى فلان
اللفظين لا يشبهان الاشتقاق بل
توافقهما قد يشبه الاشتقاق

في الوجه الاول لم يتعرض له الشارح هنا اه (قوله بأن يكون الخ) فيه ان هذا الضابط
 يشبه الاشتقاق غير مانع من دخول الغير لشموله للجناس التام لان في كل من اللفظين فيه
 جميع ما في الآخر وبعض اقسام الناقص كالمطرف نحو جدى جهدى وكالمذيل نحو
 الجوى والجواخج وأى فرق بين هذا المثال ومثال قال انى لعملكم من القالين وكالمضارع
 نحو طامس وداس وغير ذلك فكيف يكون ملحقا ثم رأيت عرق قال وذلك الشئ الذى
 يشبه الاشتقاق هو توافق اللفظين في جل الحروف وفى كلها على وجه يتبادر منه أنهما
 يرجعان الى أصل واحد كما في الاشتقاق وليس فى الحقيقة كذلك لان أصلهما فى نفس
 الامر مختلف وذلك نحو قال انى لعملكم من القالين فقال مع القالين فى أحدهما من
 الحروف جل ما فى الآخر ويتبادر لكون الاول فعلا مشتقا من المصدر والثانى وصفا
 انهما من أصل واحد وليس كذلك لان الاول من القول والثانى من القلى فبينهما ما يشبه
 الاشتقاق على الوجه المذكور ~~فكان~~ ما بينهما مما ملحق بالجناس وانما قلنا على وجه
 يتبادر منه انهما يرجعان الى أصل واحد كما فى الاشتقاق لئلا يدخل فى هذا القسم نحو
 عواص وعواصم والجوى والجواخج فان فى كل من لفظيهما جل ما فى الآخر من الحروف
 وكذا نحو الخفاف والفتح فان فى كل منهما ما مجموع ما فى الآخر وليس من المطلق فى شئ
 لعدم كون اللفظين فيما ذكر على الوجه المذكور اه بحسب روفه (قوله جميع ما يكون
 فى الآخر من الحروف) أى الاصول كقال وقالين وقوله أو أكثرها كالارض وأرضين
 لان الهمزة فى الارض أصلية وفى أرضين للاستفهام فليست أصلية (قوله لكن
 لا يرجعان الى أصل واحد) أى ولكن يتوهم فى بادئ الرأى انهما يرجعان الى أصل واحد
 فبذلك خرج الجناس بجميع أنواعه لانه لا يتأتى فيه هذا التوهم كما بيناه سابقا (قوله كما
 فى الاشتقاق) راجع للمتنى (قوله من القالين) أى المبغضين (قوله من القلى) بفتح
 القاف وسكون اللام لان مصدر الفعل الثلاثى المعنى فعل كما قال فى الخلاصة
 فعل قياس مصدر المعنى * من ذى ثلاثة كرردا

وسمع بكسر القاف وفتح اللام (قوله هو الاشتقاق الكبير) أى فقط مع أن المراد به
 ما يشمله وغيره (قوله أيضا) أى كالغلط فى ما المصدرية (قوله مثل القمر والرقم والمرق)
 فهذه الثلاثة بينها اشتقاق كبير ولعل الرقم والمرق مأخوذان من القمر بتقديم وتأخير
 (قوله وقدم مثلوا) الواو للحال وقوله فى هذا المقام أى شبه الاشتقاق (قوله انا قلتم) أصله
 ثاقلم أى ملتم الى متاع الارض قلبت التاء ثاء ثم أدغم وأتى به مزنة لوصل ومحل
 الاستشهاد الارض وأرضيت (قوله ليس كذلك) أى ليس بينهما ما اشتقاق كبير
 لوجهين الاول وجود الترتيب فيه والاشتقاق الكبير يشترط فيه عدم الترتيب الثانى
 أن الالف فى الارض أصلية بخلافها فى أرضيت كما بيناه فالتقيد بالكبير ينال فى هذا المثال
 الذى مناول به فبين أن المراد به ما هو أعم (قوله رد العجز) هو فى المشهور هنا كعند

أن يكون فى كل منهما جميع ما يكون
 فى الآخر من الحروف أو أكثرها
 لكن لا يرجعان الى أصل واحد كما
 فى الاشتقاق (نحو قال انى
 لعملكم من القالين) فالاول
 من القول والثانى من القلى وقد
 توهم أن المراد بما يشبه الاشتقاق
 هو الاشتقاق الكبير وهذا أيضا
 غلط لان الاشتقاق الكبير هو
 الاتفاق فى الحروف الاصول
 دون الترتيب مثل القمر والرقم
 والمرق وقدم مثلوا فى هذا المقام
 بقوله تعالى انا قلتم الى الارض
 أرضيت بالحياة الدنيا ولا يخفى أن
 الارض مع أرضيت ليس كذلك
 (ومنه) أى من اللفظى (رد العجز)
 على المصدر

وهو في اللفظ على خمس لغات كلفس وقفل وعلم وكثف اه أطول أى ارجاع الحجز للصدر
بأن ينطق به كما ينطق بالصدر (قوله وهو في النثر) قال في الاطول ظاهر كلام المفتاح
اختصاص رد الحجز على الصدر بالشعر فرد المصنف بقوله وهو في النثر ولاشقاله على
الرد صار أهم فتقدم (قوله أى المتفقين في اللفظ والمعنى) أى ولا يستغنى بأحدهما عن
الآخر (قوله أى المتشابهين في اللفظ دون المعنى) فيه تضييق بإشتراط اختلاف المعنى
في الجنس اه سم (قوله أى الملحقين بهما) تحتها قسمان كما أشار له الشارح بقوله يعنى الخ
(قوله وقد عرفت معناها) أى فى بحث الارصاد وهو أنها فى الاصل اسم لعظم الظاهر
ثم استعملت للحلى المصوغ على هيئته ثم أطلقت على كل قطعة من قطع الكلام الموقوفة
على حرف واحد لحسنها وطافتها والتحقىق أنها لا يشترط فيها أن تكون مصاحبة لآخرى
كما سيأتى فى العجيج فقال عن ع ق فصيح التمثيل بقوله وتخشى الناس الخ ويقول لسائل
التييم الخ لأن كلامهم ما ليس معه أخرى (قوله فتكون الاقسام أربعة) لأن المتفقين
الواقع أحدهما فى أول الفقرة والآخر فى آخرها اما مكرران أو متجانسين أو ملحقان
بالتجانسين اشتقاقاً وشبه اشتقاق فهذه أربعة (قوله والله احق أن تخشاه) ولا يضر
فى كونه فى آخرها اتصال الضمير به لأنه لا يكون مفعوله كأنه من تنته اه سم (قوله سائل
التييم) الهمزة فيه أصلية أى طالب المعرفة من الرجل الموصوف باللامعة والرزالة
وقوله ودمعه سائل الهمزة فيه ليست أصلية إذ أصله الياء فقلب الهمزة كما فى بائع والاول
من السؤال والثانى من السيلان قال فى الاطول وضمير دمه الى السائل فى المشهور
ويحمل الرجوع الى التييم وهو أبلغ فى ذم التييم حيث لا يطبق السؤال اه (قوله
استغفروا الخ) فبين استغفروا وغفارا شبه التجانس بالاشتقاق لأن مادتهما المفعلة
قال فى عروس الافراح وانما جعل استغفروا فى أول الفقرة وان كان أولها فقلت لأن
المراد الفقرة فى كلام نوح عليه السلام المحكى لافى الحكاية اه أى لان لفظ قلت
لحكايتهما (قوله فى الملحقين) أى بالجناس وقوله اشتقاقاً فميز (قوله فى الملحقين بشبه
الاشتقاق) أى فى الملحقين بالجناس بسبب شبه الخ اه سم فصل الملحقين بمحذوفة وباء
بشبه سببية (قوله حاصلة من ضرب أربعة) وهى كون اللفظين مكررين أو متجانسين
أو ملحقين اشتقاقاً أو شبه اشتقاق وقوله فى أربعة وهى كون اللفظ الآخر فى صدر
المصراع الاول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثانى اه سم (قوله ثلاثة عشر)
أربعة فى المكررين وأربعة فى المتجانسين وأربعة فى الملحقين اشتقاقاً وواحد فى الملحقين
شبه اشتقاق (قوله وأهمل ثلاثة) أى من أمثلة شبه الاشتقاق قال فى المطول وأهمل
اما لعدم ظفره بأمثلتها واما اكتفاء بأمثلة الاشتقاق اه قال العصام فى أطوله كذا
ذكره الشارح المحقق وفيه بعد أما عدم الظفر فلأنه جعل من الأمثلة قول الحريرى
فشفوف بآيات المشافى وهو متصل به قوله ومضطلع بتلخيص المعانى ومطلع الى

وهو فى النثر أن يجعل أحداً للفظين
المكررين (أى المتفقين فى اللفظ
والمعنى) أو المتجانسين (أى المتشابهين
فى اللفظ دون المعنى) أو الملحقين
بهما (أى بالتجانسين يعنى اللذين
يجمعهما الاشتقاق أو شبه
الاشتقاق) (فى أول الفقرة) وقد
عرفت معناه (و) اللفظ (الآخر
فى آخرها) أى آخر الفقرة
فتكون الاقسام أربعة (فحو
وتخشى الناس والله احق أن تخشاه)
فى المكررين (وتحو وسائل التييم
يرجع ودمعه سائل) فى المتجانسين
(وتحو واستغفروا ربكم انه كان
غفارا) فى الملحقين اشتقاقاً (وتحو
قال انى اعلمكم من الغالين)
فى الملحقين بشبه الاشتقاق (و)
هو (فى النظم أن يكون
أحدهما) أى احداً للفظين
المكررين أو المتجانسين أو الملحقين
بهما اشتقاقاً أو شبه اشتقاق (فى
آخر البيت) (و) اللفظ (الآخر فى
صدر المصراع الاول أو حشوه
أو آخره أو صدر المصراع الثانى)
فتصير الاقسام ستة عشر حاصلة
من ضرب أربعة فى أربعة والمصنف
أورد ثلاثة عشر مثلاً وأهمل ثلاثة

تخلص عاني فيبعد غاية البعد أن يقال لم يظفر به هذا المثال لشبهه الاشتقاق وأما
الاكتفاء بأمثله قسم عن أمثله قسم آخر بعيد فالوجه أن يقال جعل المحققين بالمتجانسين
قسما واحدا فاكثري بأربعة أمثله لكل قسم الا انه زاد مثلا واحدا في قسم اه
باختصار (قوله كقوله) أي قول الاقيس الشاعر واسمه المغيرة بن عبد الله ينتهي
نسبه لمضر بن زائد ولقب بالاقيس لجره وجهه وكان يغضب من ذلك اللقب وكان شريفا
للخمر منهم كما لا يدخل في يده شيء الا أنفق فيه وكان له ابن وسرف كان يسأله فمعه طيبه حتى
كثر ذلك فغضبه وقال له الى كم أعطيتك مالي وأنت لا تنفك عن شرب الخمر والله لا أعطيك شيئا
أبدا فتركه حتى اجتمع قومه في ناديتهم وهو فيهم ثم جاء فوقهم فمشى بينهم وذمه فوثب
اليه ابن عمه فاطمه فقاله اه من معاهد التضييع باختصار وهذا شروع في أمثله
المكثرين (قوله سريع الخ) أي هذا المذموم سريع الى الشر في لطم وجهه ابن
العم وليس بسريع الى العمل بما يدعي اليه من النسيء أي الكرم اه ع ق
(قوله يلطم بكسر الطاء) فهو من باب ضرب كما في المصباح (قوله وقوله) أي قول
صمة بن عبد الله القشيري اه مطول والصمة بكسر الصاد الزجل الشجاع والذكر من
الحيات سمى به هذا الشاعر (قوله تتسع) خطاب لصاحب يدل عليه السابق اه
أطول والبيت السابق قوله

أقول لصاحبي والعيس تهوى * بنابن المنينة فالضماد

وقوله من شميم مصدر كاشم قال سم وأكثر ما يجي فعيل في الأصوات كالضمير والهمد
وقوله نجد النجد ما ارتفع من الارض والتهامة ما انخفض منها (قوله من عرار) قال في
المطول وموضع من عرار رفع على أنه اسم ما ومن زائدة اه وفيه نظيران ما اذا فصل بينهما
وبين اسمها أو تقدم خبرها بطل علمها اه سم (قوله وهي) أي العرار وقوله وردة أي
تطاع وتفرش على وجه الارض لاساذ لها (قوله ندمه) من باب علم (قوله وقوله) أي
قول أبي تمام اه مطول (قوله ومن كان بالبيض) جمع يضاء قال ع ق وهذه القضية
شرطية اتفاقية لان الولوج بالكواعب يتوهم عموما لطبيعة الانسانية فيبين أنه اتفاق له
خلاف ذلك وان كان مولعا بالكواعب فهو بخلافه وانه مولع بالسيف واستعمالها
في محالها بالحروب اه (قوله وهي الجارية) أي التي وقوله حين يبدو أي يظهر وقوله
للنهود أي الارتفاع (قوله فمازلت بالبيض) جمع أبيض وهذا دليل جواب الشرط
المحذوف أي فلا ألتفت اليه لاني مازلت الخ (قوله وقوله) أي في ذي الرمة (قوله
معرج) اسم مفعول بمعنى المصدر أي تعرج بمعنى إقامة قال في المطول والتعرج على
الشيء الإقامة عليه اه (قوله ألم الخ) من الالم وهو النزول قال ع ق والمعنى اني
أطاب منكم كما يها الخ لاني أن تساعدني في الالم بالدار التي ارتحل عنها أهلها فصارت
التيولة فيها والنزول فيها موحشة وأنا لو وجدت أهلها فيها ما كان مقبلاها موحشا اه

(قوله)
سريع الى ابن العم يلطم وجهه
وليس الى داعي النسيء بسريع
فما يكون المكثرا لا آخر في صدر
المصراع الاول (وقوله)
تتسع من شميم عرار نجد
فما بعد العنينة من عرار
فما يكون المكثرا لا آخر في حشو
المصراع الاول ومعنى البيت استمتع
بشم عرار نجد وهي وردة ناعمة
صفراء طيبة الرائحة فانا نعداه
اذا لمسينا نخر وجنا من أرض نجد
ومناجته (وقوله ومن كان بالبيض
الكواعب) جمع كعب وهي
الجارية حين يبدو أي يظهر
(مغرم) مولعا (فما زلت بالبيض
القواضب) أي السيف القواطع
(مغرم) فما يكون المكثرا
الاخر في آخر المصراع الاول
(وقوله وان لم يكن الامعرج ساعة*)
هو خبر كان واسمه ضمير يعود الى
الامام المدلول عليه في البيت السابق
وهو* المعلى الدار التي لو وجدت فيها

(قوله يا أهلها) هذه الجملة في موضع المفعول الثاني لوجد وبصح نصب أهلها به لا من
 الهاء في وجدتها وها هو المفعول الثاني (قوله ما كان الخ) جواب لو وقوله وحشا أي
 مو حشا خبر كان وقوله مقيلها أي موضع قبلاواتها اسم كان (قوله صفة مؤكدة) أي ان
 لوحظ جعل قليلا صفة لمعرج بعد تسميته بالاضافة لساعة وقوله مقيدة أي مخصصة أي
 ان لوحظ جعله صفة لمعرج قبل تسميته بالاضافة لانه حينئذ يصدق بالقبيل والاكثير (قوله
 من اضافة التعرّيج الى الساعة) والاضافة على هذا الامة بخلافها على الثاني فانه يعني
 في الان من اضافة الشيء الى ظرفه (قوله قليلها) ولا تضمر الهاء في كونه في العجز لان
 الضمير المتصل حكمه حكم ما اتصل به (قوله والضمير للساعة) قال العصام في أطوله وضمير
 قليلها الى الساعة بتقدير مضاف أي قليل ليعرّيج ساعة كما ذكره الشارح والاقرب أن
 يكون للتعريج بناءً على الامة اهـ (قوله فيما يكون المكرر الآخر) وهو قليلا (قوله
 وقوله) أي قول القاضي الآخر اهـ مطلق وهذا شروع في أمثلة المتجانسين (قوله
 أي اتركاني) اشارة الى أن دعائي ثنية دع من ودع يدع اهـ عبد الحكيم (قوله سفاها)
 جعل القنري تميزا ويفهم من حفيد الشارح انه مفعول له وعبرة القنري قوله هو الخفة
 وقلة العقل هذا على تقدير أن يكون سفاها بفتح السين المهلة فيكون نصبا على التمييز
 وتقدير وي يكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة نصبا على المصدر أي ملامة مشافهة أو على
 الحال اهـ سم وقوله انه مفعول له فالعنى اتركاني من لومكم الواقع منك لاجل سفهكم
 أي خفة عقلكم كما في لا ألتفت اليه لان داعي الشوق الخ (قوله فداعى الشوق) هو حال
 المحسوب وقوله قبل كما دعاني أي فأجبتني فلا أجيبكم بعده (قوله وقوله) أي قول النعالي
 اهـ مطول (قوله واذا البابل) الشاهد في هذا مع الاخر وأما المتوسط فلا شاهد فيه عند
 المصنف كما سيأتي بيانه (قوله بلبل) بضم الباءين (قوله وهو طائر) أي حسن الصوت
 (قوله أفصحت) أي نطقت أسفها نطقا خاليا من اللكنة قال عبد الحكيم يقال أفصح
 لا يعمى اذا انطق لسانه وخلعت لغمته عن اللكنة وحادث ولم يلحن والمراد باللفات
 النغمات وهي جعل كل كلمة نغمة اهـ (قوله فانف البابل) أي أبعد الآخران وقوله
 باحتساء الخ من الحسو وهو الشرب أي بالشرب من كأسات الخمر قال عرق والمعنى انه
 يأمر بشرب آية الخمر لدفع الحزان التي حركها صوت ذلك الطائر لان الصوت الحسن
 مما يحرك الاشواق اهـ (قوله بلبال) بفتح الباءين قاله حفيده (قوله ببله بالضم)
 أي ضم الباءين (قوله أعني البابل الاول) اشارة الى أن المقصود بالتمثيل البابل الثالث
 بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فقال في المطول فهو من هذا الباب على
 مذهب السكاكي دون المصنف اهـ أي لان السكاكي اعتبر قسما آخر وهو أن يكون
 اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني ورأى المصنف تركه أولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على
 المصدر اذ لا صدور له والمصراع الثاني أصلا بخلاف المصراع الاول اهـ من سم وبس

* يا أهلها ما كان وحشا مقيلها
 (قليل) صفة مؤكدة لهم القلة
 من اضافة التعرّيج الى الساعة
 أو صفة مقيدة أي الاتعريجا
 قليلا في ساعة (فاني نافع لي قليلها)
 صر فوع فاعل نافع والضمير
 للساعة والمعنى قابل التعرّيج
 في الساعة يتفعلي ويشقى غليل
 وجاهد وهذا فيما يكون المكرر
 الآخر في صدر المصراع الثاني
 (وقوله عاني) أي اتركاني (من
 ملامك سفاها) أي خفة وقلة عقل
 (فداعى الشوق قبل كما دعاني) من
 الدعاء وهذا فيما يكون المتجانس
 الآخر في صدر المصراع الاول
 (وقوله واذا البابل) جمع بلبل
 هو طائر معروف (أفصحت بلفاتها)
 (فانف البابل) جمع بلبال وهو
 الحزن (باحتساء بلبل) جمع بلبله
 بالضم وهو يريق فيه الخمر وهذا
 فيما يكون المتجانس الآخر
 أعني البابل الاول في حشو
 المصراع الاول

(قوله لان صدره الخ) جواب عما يقال انه في صدره (قوله وقوله) أي قول الحريري في المقامة الثامنة والاربعين وهي البصرية وقيل هذا البيت

بها ما شئت من دين ودنيا * واخوان تغالوا في المعاني

والضمير في بها راجع للبصرة وهذه الايات في مدحها (قوله فشغوف) بالغين بعد الشين قال ع ق البيت في نفسه يحتمل معنيين أحدهما أن يكون الموصوف واحد أي هذا مشغوف بايات القرآن ومفتون مع ذلك لشرقة قلبه برنة المزامير وأن يكون اثنين أي فهناك مشغوف بالآيات يتهدى بها ويتذكر وآخر مفتون بنغمات المزامير غفلة منه عن الدار الآخرة ومقام انشاد البيت يعين أحدهما وقد تعين الثاني به لأن البيتين للحريري ومقامهما ما يقتضي المعنى الثاني ولم يجعل المثاني في الموضوعين من الملق اشتقاقا مع اشتراكهما في أصل المادة لان الوصفية تنوسيت فيهما اه (قوله أي القرآن) تفسير للمثاني وانما قيل فيه مثان لان القصص والوعد والوعيد تأتي فيه وتطلق المثاني أيضا على الفاتحة وعلى ما كان أقل من مائتين من الآيات (قوله أي بنغمات) أي أصوات تفسير لرنات وقوله أو تار المزامير تفسير للمثاني (قوله التي يظم الخ) أي يظم بعضهم الى بعض وفي هذا الإشارة الى التسمية (قوله وقوله) أي القاضى الارتجاني والارتجان من بلاد فارس اه أطول (قوله أماتهم الخ) من السريخ وعروض مطوية مكسوفة وضربه موقوف أي رجوتهم وقوله ثم تأملتهم أي تسكرت في أحوالهم هل هم من يرحى خيره أولا وقوله فلاح لي أي بعد التأمل قال في الاطول وقد أفاضت عمال الفاء أنه ظهر بأدنى تأمل اه وقوله ان ليس غيهم فلاح بسكون الحاء قال الفنري ومن هذه القصيدة قوله

يا قوم قد طال مقامى بكم * من غير نفع الروح الروح

(قوله وقوله) أي قول الجعترى اه مطول وهو من المتهارب وفي المعاهد البيت نسبته للجعترى غالب شرع التخلص وليس الامر كذلك وانما والسري الرفاء الموصلى وقد سرق معناه من بيت الجعترى فانما سبق الوهم في نسبته اليه وبيت الجعترى لفظه

بلونا ضرائب من قدرى * فبان رأينا الفخض ضريبا

وهو من قصيدة من المتهارب مدح بها الفتح بن خاقان وبيت السري الرفاء من قصيدة مدح بها أبو الفوارس سلامة بن عهد اه تصرف وهذا شروع في أمثلة المحققين استتفا (قوله وطبع عليها) تفسير (قوله أبدعتها) قال ع ق فان قيل كونها طبائع وكونه أبدعتها متنافيان اذ لا معنى لاحداث الطبائع وانما يتعلق الانشاء بالطبائع لا بالطبيعات قلنا المراد انك انشأت آثارها الدالة على أنك طبعت عليها من الاعطاء الانعم والبذل لكل نفيس أعظم بدليل قوله في السماح اه (قوله في السماح) أي في الكرم والعطاء (قوله وأصله المثل الخ) أي فهو في الاصل مثل مقيد ثم استعمل في مطلق مثل (قوله

لان صدره هو قوله واذا (وقوله)
تتشغوف بايات المثاني * أي
القرآن (ومفتون برنات المثاني)
أي بنغمات أو تار المزامير التي
يضم طاق منها الى طاقها فافيا
يكون المتجانس الآخر
في آخر المصراع الاول (وقوله)
أملتهم ثم تأملتهم * فلاح) أي ظهر
(ان ليس فيهم فلاح) أي فوز
ونجاة هذا فافيا يكون المتجانس
الآخر في صدر المصراع الثاني
(وقوله ضرائب) جمع ضريبة وهي
الطبيعة التي ضربت للرجل
وطبع عليها (أبدعتها في السماح)
فلسنا نرى لك فيها ضريبا) أي
مثلا وأصله المثل

المثل في ضرب القداح) في بمعنى من وضرب بمعنى خلط والقداح السهام جمع قدح بكسر
 القاف وسكون الدال وهو سهم القمار وضافة الضرب من اضافة الصفة للموصوف أي
 المثل من القداح المضروبة أي المخلوطة فكل واحد منها يقال له ضرب لانه يضرب به في
 جملتها وهو مثلها في عدم التمييز في المضاربة (قوله فيما يكون الملقح الخ) لا يقال الضرائب
 والضرب من قبيل المتجانسين لان معنى الضرائب الطبايع والضرب المثل وكما
 اختلف معنى اللفظين كان من قبيل المتجانسين لانا نقول الاختلاف في المصدوق لا ينافي
 الاتفاق في أصل الاشتقاق الذي يقتضي الاتحاد في مفهوم المشتق منه الذي هو المعبر في
 المشتقات كما تقدم وجنس الضرب متحد فيهما ولو كان في الضرائب بمعنى الارام بعد
 الابداع الذي قد يحدث عادة عن الضرب كضرب الطابع على الدرهم وفي الثاني بمعنى
 التحريك الذي هو هنا أخص من مطلق التحريك الصادق على الضرب فافهم اه ع ق
 (قوله وقوله) أي امرئ القيس اه مطول (قوله يخزن) في المختار بانه نصر وقال في
 المصباح خزنت الشيء خزنا من باب قتل جعلته في الخزن وخزنت السرقة وخزن اللحم
 من باب تعب تغيرت ريحه مغلوب من خزاه (قوله مما لا ضرر له فيه) أي وانما ضرره على
 غيره (قوله وقوله) أي قول أبي العلاء المعري من البسيط (قوله لو اختصرتم) كان الظاهر
 أن يؤخر هذا بعد المثالين المذكورين بعده لانها بقية الامثلة الاربعة للاتفاق ومن
 اتقدم توهم البعض ما ذكره أي لو تركتم كثرة الاحسان ولم تبالغوا فيه بل أتيت بما يعتدل
 منه زرتكم ولكن أكثرتم من الاحسان فهجرتكم لتلك الكثرة لخروجها عن الاعتدال
 وقوله والعذب الخ أي ولا غربة في هجران ما يستحسن لخروجه عن حد الاعتدال لان
 الماء العذب الذي هو مطلوب في أصله قد يجر للإفراط في الخصر أي لتجاوز الحد في
 الصفة المستحسن منه وهي خصره بفتح الخاء والصاد أي برودته اه ع ق (قوله في
 الخصر) في المختار بانه طرب قال سم في الصحاح الخصر بالتحريك البرد ومثله في القاموس
 ثم قال وككتف البارد اه (قوله لكثرة انعامكم علي) أي وبغزي عن شكره فاستحييت
 من الاتيان اليكم بلا قيام بحق الشكر فالبيت مدح خلافا لمن قال انه ذم بدليل قوله هجر
 (قوله حيث كان اللفظ الآخر) وهو اختصرتم وقوله في حشو المصراع الاول أي لسبق
 لوعليه (قوله وفي هذا البيت مما يجمعها شبه الاشتقاق) لانه يتبادر كونها من مادة
 واحدة وليس كذلك فان الاول وهو الواقع في الحشوة مأخوذ من مادة الاختصار الذي
 هو ترك الاكثر والثاني مأخوذ من خصر أي يرد لا يقال لامادة للخصر لانه نفسه اذ هو
 مصدر فليس هنا شبه اشتقاق اذ لم يؤخذ من شيء حتى يتبادر كونها من أصل واحد لانا
 نقول يكفي فيه رعاية كونه مأخوذا من الفعل على قول اذ التبادر يكفي فيه التوهم وهذا
 بناء على أن له فعلا فأده ع ق (قوله وقد أوردتها في الشرح) قال في المطول وأما الامثلة
 الثلاثة التي أهمها المصنف فقال ما يقع أحد المحققين اللذين يجمعها شبه الاشتقاق

في ضرب القداح هذا فيما يكون
 الملقح الآخر المتجانسين اشتقاقا
 في صدر المصراع الاول (وقوله
 اذا المرء لم يخزن عاينه لسانه*
 فليس على شيء سواء يخزان) أي
 اذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه
 مما يهوى وضرره اليه فلا يحفظ على
 غيره مما لا ضرر له فيه وهذا
 مما يكون الملقح الآخر اشتقاقا
 في حشو المصراع الاول (وقوله
 لو اختصرتم من الاحسان زرتكم*
 والعذب) من الماء (يهمجرا للإفراط
 في الخصر) أي البرودة بمعنى
 أن بعدى عنكم لكثرة انعامكم
 علي وقد توهم بعضهم أن هذا المثال
 مكرر حيث كان اللفظ الآخر
 في حشو المصراع الاول كما في
 البيت الذي قبله ولم يعرف ان
 اللفظين في البيت السابق مما يجمعها
 الاشتقاق وفي هذا البيت
 مما يجمعها شبه الاشتقاق
 والمصنف لم يذكر من هذا القسم
 الا هذا المثال وأهمه من الثلاثة
 الباقية وقد أوردتها في الشرح

في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري
ولاح يلحى على جرى العنان الى * ملهى فسمحة له من لائح لاح
فالاول ماضى يلوح والآخر اسم فاعل من لسا و مثال ما وقع الملحق الآخر في آخر
المصراع الاول قوله

ومضطلع بتلخيص المعاني * ومضطلع الى تلخيص عاني
فالاول من عنى بعنى والثاني من عنى بعنو و مثال ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع
الثاني قول الآخر

لعمري لقد كان الثريا مكانه * ثراء فأضحى الآن منهواه في الثرى
فالثرى واوى من الثروة والثرى يائي اه وقوله قول الحريري أى في المقامة الرابعة
والعشرين من قصيدة مطلعها

نهاني الشيب عما فيه افراحي * فكيف أجمع بين الراح والراح
وقوله قوله ومضطلع الخ أى قول الحريري في المقامة الثامنة والاربعين قال الفسري
والمضطلع بالشئ القوى عليه الشاهض به وتلخيص المعاني اقتصارا لفظها وتحسين
عباراتها وتلخيص المعاني فكذلك الاسير وبعد البيت المذكور
وكم من قارئ فيها وقارى * أضربا بالحنون وبالحنان

وضمير فيها يرجع الى البصرة وقارئ الاول الذي يقرأ القرآن وقارئ الثاني مطعم الضمندان
واضربا الاول بالحنون لكثرة قراءته بالليل واضربا الثاني بالحنان لانه أطعم ما فيها
وجعلها خالية اه (قوله وقوله فدع الوعيد الخ) في المعاهد البيت من الكامل ولا أعرف
قائله ونسبه صاحب الدر المنثور بن محمد بن أبي عيينة المهلبى اه (قوله الذباب)
سمى بذلك لانه كلما يطرد يرجع فأصم له ذب فآب أى طرد فرجع وقوله يضرب أى يضرب فكل
منهم ما أخذ من الضر والمعنى ان الوعيد كذلك لانه ينشأ منه ضرر لانه كاعدم (قوله
وقوله) أى قول أبي تمام في مرسية محمد بن نوح حين استشهد وقوله

ثوى في الثرى من كان يحياه الورى * ويغمر صرف الدهر نائله الغمر
اه مطول وقوله ثوى في الثرى أى أقام في التراب وقوله ويغمر أى يزيل نائله الغمر أى
الكثير (قوله بتر) أى مقطوعة الاستعمال اذ لم يبق الخ (قوله ومنه السجع) قال
ع ق وهذا أربعة ألفاظ ينبغي استحصار مسيئاتها بالزول الاتباس في كثرة
دورها على اللسان السجع والفاصلة والقرينة والفترة فالقرينة قطعة من الكلام
جعلت من أوجه لاخرى والفترة مثلها ان شرط فيها مقارنتها لاخرى والا كانت أعم
سواء كانت مع تسجيع أو لا كما هو ظاهر كلامهم والفاصلة الكلمة الأخيرة من القرينة
والسجع توافق الناصتين أو نفس الفاصلة الموافقة لاخرى اه (قوله على حرف)
على معنى في (قوله مقصود الخ) بمعنى ان تسمية الفاصلة سجعاً إنما هو لوجود التوافق

(وقوله)

فدع الوعيد فاعيد له ضاررى

أطمن أجنحة الذباب يضرب

وهذا فيما يكون الملحق الآخر

اشتقاقا وهو ضاررى في آخر

المصراع الاول (وقوله وقد كانت

البعض القواضب في الوغى *)

أى السيف القواطب في الحرب

(بوتر) أى قواطب لحسن استعماله

اباها (فهى الآن من بعده بتر)

جمع أبترا لم يبق بعده من يستعملها

استعماله وهذا مما يكون الملحق

الاخر اشتقاقا في صدر المصراع

الثاني (ومنه) أى من اللفظي

(السجع قيل وهو لواطوا فاصلتين

من الشعر على حرف واحد) في

الآخر (وهو معنى قول السكاكي

هو) أى السجع (في الشعر

كالتأني في الشعر) بمعنى ان

هذا مقصود كلام السكاكي

ومحصوله والا فالسجع على التفسير

المذكور بمعنى المصدر أى توافق

الناصتين في الحرف الأخير

فيم اولولاذلث ما سميت فعاد الحاصل الى أن العلة التي أوجبت التسمية هي المسماة
في الحقيقة وفي القصد اه ع ق (قوله وعلى كلام السكاكي هو) أي السجيع وفي نسخة
هي أي الاسجباح (قوله في أواخر الفقر) حال من اللفظ أي حالة كون اللفظ كائنا في
أواخر الفقر (قوله ولذا ذكره) أي لكون السجيع نفس اللفظ (قوله ولذا ذكره الخ)
استدلال على كونه على كلام السكاكي نفس اللفظ بأمرين أحدهما ذكره بلفظ الجمع
والثاني قوله انه في النثر كالتقوا في وجه الدلالة من الاول لوضوحه وهو أنه لو
كان على كلامه بمعنى المصدر لم يجمعه إذا المصدر يصدق على القليل والكثير ولا يجوز
جمعه الا اذا أريد به الأنواع ولا يتأتى اودتها هنا لانه في مقام التعريف لا ينظر فيه
اليها وفيه نظر لورود مثله على تقدير ارادة اللفظ بأن يقال كيف ذكره بلفظ الجمع في مقام
التعريف الذي لا ينظر فيه الى الافراد فينبغي أن يقال وجه الدليل انه لا يجوز جمع المصدر
الا اذا أريد به الأنواع ولم يدل دليل من كلام السكاكي على ارادتها وأما وجه الثاني فبينه
بقوله وذلك لان القافية الخ وحاصله أنه نظر بالتقوا في التي هي ألفاظ قطعاً فيكون هو
كذلك اه سم (قوله وذلك) أي وجه دلالته القول المذكور على أن السجيع نفس اللفظ
(قوله أو غير ذلك) كأن تكون من المحرك قبل الساكنين الى الانتهاء اه ع ق (قوله
على تفصيل المذهب) أي الاثنى عشر مذهباً وقد ذكرها شيخ الاسلام على الخزرجية
(قوله وليست) أي التقوا في عبارة الخ أي قيل التشبيه على أن السكاكي أراد بالسجيع
اللفظ اه ع ق (قوله وصرح المعنيين واحد) وهو التوافق المذکور فان المعنى
الثاني نفس التوافق والاول الكلمة من حيث التوافق فهو المسمى في الحقيقة اه سم
(قوله مطرف) على صيغة المنعول من الطرف وهو الحديث من المال لان الوزن
في الفاصلة الثانية حديث وليس الوزن الذي كان في الفاصلة الاولى اه أطول
وقال ع ق وانما سمى مطرفاً لانه خارج في التوغل في الحسن الى الطرف بخلاف غيره
كما يأتي أولان ما وقع به التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين انما هو في الطرف وهو
الحرف الاخير دون ما يعم وهو الوزن اه (قوله أي الفاصلتان) أي الكلمتان
الاخيرتان من القرينتين كما يدل له ما يأتي اه سم (قوله في الوزن) قال في العروس
ينبغي أن يكون المعبر بهما الوزن الشعري لا التصريفي اه يس والوزن الشعري
مقابلته مطلق حركة بمطلق حركة وان اختلف نوع الحركة كقابلة ضمة بفتحة والوزن
التصريفي مقابلته حركة بنوع حركة كقابلة ضمة بفتحة (قوله نحو قوله تعالى
مالكم لا ترجون لله وقاراً) الآية أي مالكم لا تخافون لله عظمة اه فترى والاطوار
جميع طور كنور أي وقد خلقكم مراتب أقوالاً عن امرئهم ربك ان تغذى الانسان ثم نطقاً
ثم علقاً ثم مضغاً ثم عظاماً وحوماً ثم أنشأكم خلقاً آخر اه أطول (قوله مختلفان وزناً) أي
لان ثاني الاول متحرك والثاني ثانيه ساكن (قوله أي وان لم يختلفا في الوزن) أي

وعلى كلام السكاكي هو نفس اللفظ
امته واطى الآخري في أواخر الفقر
ولذا ذكره السكاكي بلفظ الجمع
وقال انه في النثر كالتقوا في الشهر
وذلك لان القافية لفظ في آخر
البيت اما الكلمة نفسها أو الحرف
الاخير منها أو غير ذلك على تفصيل
المذاهب وليست عبارة عن توافق
الكلمتين من أواخر الايات على
سرف واحد فالحاصل ان السجيع
قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة
من الفقرة باعتبار توافقها مع
الكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى
وقد تطلق على نفس توافقه معها
وصرح المعنيين واحد (وهو) أي
السجيع ثلاثة أصناف (مطرف ان
اخلفا أي الفاصلتان) في الوزن
فحوماً لكم لا ترجون لله وقاراً
وقد خلقكم أطواراً فان الوقار
والاطوار مختلفان وزناً (والا) أي
وان لم يختلفا في الوزن

كالم يختلف في التقفية لان قوله قبله ان اختلفا في الوزن معناه مع الاتفاق في التقفية اذ
لا يشمل الاختلاف في التقفية أيضا بقريته تعريف السجع حيث اعتبر فيه التوافق
في الحرف الأخير وحينئذ فلا يشمل قوله ولا ما اذا اختلفا فيهما ولا ما اذا اختلفا
في الوزن فقط لانه نفاه ولا ما اذا اختلفا في التقفية فقط لاتفاقهما عن السجع بمقتضى
التعريف فينحصر المتوازي الذي هو من أقسام ذلك فيما ذكره فيشكل قول الشارح الآتي
وقد يختلف الوزن فقط الخ أي في المتوازي كما هو صريح عبارة المطول لان المتوازي
لا يشمل ذلك كما تقر ويوجب بأن الشارح لم يقصد أن ذلك داخل في كلام المصنف بل
قصد الاستدلال عليه بان هذه الأقسام خارجة من كلامه مع أنها من المتوازي نعم هذا
الخطاب لا يناسب عبارة المطول ولا يضرنا ذلك فليتنامل اه سم تصرف (قوله فان
كان ما في إحدى القرينتين) أي القرينتين سميت بذلك لانها تتأثران الأخرى أي جميعه
بدليل قوله أو أكثره (قوله أي التوافق الخ) تنسب للتقفية (قوله فترصيع) أي فالسجع
النكاش في الناصتين على هذه الصورة يسمى ترصيعا تشبيها للترصيع (أحدى القولين
في العقد في مقابلة الأخرى مثلها اه ع ق وانظر لم عبر في هذا القسم بالمصدر أعني قوله
ترصيع وفي القسمين الآخرين باسم المفعول أعني قوله مطرف ومتواز واحد للثنتين
في التعبير تأمل (قوله يطبع الاسجاع الخ) قال ع في شبهة تزيين السجع بصاحبه
خيارا لالفاظ يجعل الخلى مطبوعا بالجوهر فغيرهم هذه العبارة على طريق الاستعارة
بالنكابة اه والمناسب له كلامه انها استعارة مصرية متبعية والمناسب للنكابة أن يكون
المشبه الاسجاع تأمل واضافة جواهر ما بعده من اضافة المشبه به للمشبه وقوله ويقرع
الاسماع الخ شبه الاسماع بأبواب تقرع بالاصابع لتفتح فغير عما ذكره على طريق
الاستعارة بالنكابة (قوله فلا يقابل الخ) جواب أما (قوله كان مثالا لما يكون الخ)
اذ ليست الا دان موافقة للاسجاع في الوزن بحسب لفظها الآن وان كانت موافقة
بحسب أصلها اذ أصلها أذان بوزن أفعال لانه لا ينظر الى الأصل في مثل ذلك وليست
موافقة لها في التقفية اذ آخر تلك العين وهذه النون ويجوز أن يستغنى بذلك في عدم
التوافق وان كانت موافقة في الوزن بحسب الأصل اه سم (قوله فتوازي) أي فهذا
النوع من السجع يسمى متوازيا متوازي الناصتين وزنا وتقفية دون رعاية غيرهما
والنسبة يكنى فيها أدنى اعتبار اه ع ق (قوله أي وان لم يكن الخ) أي بالنظر لما عدا
الناصر له اذ التوافق في الحرف الأخير منها يعتبر في مطلق السجع اه بس (قوله ولا
أكثره) يراد بالاكثر ما قابل الاقل فيصدق بالساوي كما في الآية فان النصف لم يوافق فصع
التمثيل بالآية حينئذ (قوله فيها سرر فوعة) الآية السرر جمع سرر و سرر فوعة عالية
وأكواب جمع كواب وهو كوز لا عروقه موضوعة أي على حافات العيون معدة لترجم
(قوله وقد يختلف الوزن فقط الخ) هذا من بوله ما دخل تحت الافهى صادقة ثلاث سور

(فان كان ما في إحدى القرينتين)
من الالفاظ (أو) كان (أكثره)
أي أكثر ما في إحدى القرينتين
(مثل ما يقابل من) القرينة
(الأخرى في الوزن والتقفية)
أي التوافق على حرف الأخير
فترصيع فحرفه بطبع الاسجاع
يجوهر لفظه ويقرع الاسماع
بزواجر عظيمة فجميع ما في
القرينة الثانية موافق لما يقابلها
من القرينة الأولى وما لفظه و
فلا يقابل شيء من الثانية ولو قيل
بذل الاسماع الا دان كان مثالا
لما يكون أكثر ما في الثانية موافقا
لما يقابلها في الأولى (والفتوازي)
أي وان لم يكن جميع ما في القرينة
ولأكثره مثل ما يقابلها من
الأخرى فهو السجع المتوازي
(فحرفه سرر فوعة وأكواب)
موضوعة لاختلاف سرر
وأكواب في الوزن والتقفية
وقد يختلف الوزن فقط

لان عدم الاتفاق في الوزن والتقفية صادق بالاختلاف فيهما (قوله نحو والمرسلات الخ) فالمرسلات مع العاصفات متفقة تقفية ولم يتفق وزنا وكل منهما نصف الفقرة كذا قيل وفيه نظر لان المعتبر من الوزن هنا الوزن الشعري كما قيل لا الوزن النحوي وعليه فهمامته وافتقار اذا المتحررك في مقابلة المتحررك والساكن في مقابلة الساكن وعدد الحروف المنطوق بها واحد فيهما وان كان وزن المرسلات في النحو المفعلات والعاصفات الناعلات اه ع في قال يس وفي المسائل السدريه لابن هشام علام اتصّب عرفا الجواب ان كانت المرسلات الملائكة والعرف المعروف فعرفا امام مفعول لاجله وامام منصوب على نزع الخافض وهو الباء والتقدير أقسم بالملائكة المرسلات المفعول له معروف أو بالمعروف وان كانت المرسلات الارواح أو الملائكة وعرفا بمعنى متتابعة فاتصّب بها على الحال والتقدير أقسم بالارواح أو الملائكة المرسلات متتابعة اه (قوله وقد تختلف التقفية فقط) أي دون الوزن فحصل على وزن هلك وقافيتهم ماختلفة فان قافية الاولى اللام وقافية الثانية الكاف وكذا يقال في ناطق وحاسد وأما بين الصامت والشامت فهما فاصلتان لا يتفهم ما من التوافق في الحرف الاخير (قوله حصل الناطق والصامت) هذا آخر القرينة الاولى والباقي هو الثانية أي حصل عندنا كتساب الناطق كالعبيد واكتساب الصامت كالذواب (قوله قيل الخ) ليس مراده التضعيف بل حكايته عن غيره (قوله ما تساوت قرائنه) نقل في المطول عن ابن الاثير كلاما يدل على أن المراد التساوي في عدد الكلمات ولا يشترط التساوي في عدد الحروف فلا حاجة لجعل المشدد كاللام في ظل بحرفين وان هذا يخالف لما سبق في الجنس من جعل المشدد في حكم الخفيف اه يس قال ع في وأحسن هذا الاحسن أقصره قرينة له عوبة ادراكه وعزة اتناقه ولقرب جمعته من الجمع وأحسنه ما كان من لفطين وينتهي الاقصر الى تسع كلمات وما زاد على ذلك تطويل وشرط الحسن أن لا تكون احدي القرينتين تكرارا لالاخرى والا كان تطويلا كقوله طاروا واقين بظهورهم صدورهم وبأصلاهم فخورهم فان الظهور بمعنى الاصلا والصدور بمعنى الفخور اه (قوله في صدره خضود وطلع منضود) السدر شجر التبق والخضود الذي لا شول له كانه نضد أي قطع شوكه والطلع شجر الموزوله نور كثير طيب الرائحة وعن السدي شجر يشبه طلع الدنيا وليكن له ثمرا حل من العسل والمنضود الذي نضد بالحل من أسفه الى أعلاه فليست له ساق بارزة وفي الصحاح نضد متاعه ينضده بالكسر وضع بعضه على بعض وظل مدود أي ممتد لا تنسخه الشمس اه فري (قوله خذوه) قرينة وفقلوه قرينة ثانية وقوله ثم الجحيم صلوه قرينة ثالثة (قوله من التصلية) أي الاحراق بالنار (قوله أن توتى قرينة) في بعض النسخ بالتاء وفي بعضها بالياء أي بقرينة وفي بعضها أن توتى قرينة أخرى باللام وعلى هذه النسخة الاخيرة شرح العصام في أطوله حيث قال من الابلعواخرى مفعول ثان للابلع والاول قرينة ناب عن

نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات
عصفا وقد تختلف التقفية فقط
كقوله لنا حصل الناطق والصامت
وهلك الحاسد والشامت (قيل
وأحسن الجمع ما تساوت قرائنه
نحو في صدره خضود وطلع منضود
وظل مدود ثم أي بعد أن لا تتساوى
قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته
الثانية نحو والجحيم اذا هو ماضل
صاحبكم وما غوى أو قرينته
الامانة نحو قوله تعالى خذوه
فقلوه ثم الجحيم صلوه من التصلية
ولا يحسن أن توتى قرينة أي
ان توتى بعد قرينة بقرينة أخرى
(أقصر منها) قصرا (كتبا)

الفاعل اه وكتب سم ونصه قوله أن تولى قرية أخرى فالأقصر هي الواحدة اه وحل
 الشارح بقوله أي يولي بعد قرية الخ أنسب بنسخة تولى بالنساء أو النساء من نسخة تولى
 (قوله أمده) أي غايته اه سم (قوله يبقى الانسان عند سماعه الخ) لأن السمع يطلب مثل
 الاولى او قريسا منها فاذا سمع القصير كثيرا حصل ما ذكر اه سم (قوله فيعثر) بانه نصر
 (قوله فيعثر دونها) ففاجاه خلاف ما يترقب وهو مما يستعجب وذلك كالوقيل خاطبني
 خليلي وشفاني بكلامه الذي هو كالجوهر النفيس فاقتضيت به أحسن تنفيس اه ع في
 (قوله احترازا عن نحو قوله الخ) فان القرينة الثانية أقصر لكن لا كثيرا قال ع ق فان
 الاولى من تسع كلمات بحروف الجر والثانية من ستة ولم يضر فيه وخدشه أن الزيادة
 بالثلاث لا تنصر اه (قوله والاسجاع الخ) قال ع ق ثم أشار الى أمر يرتكب في
 اكتساب حسن السجيع ويز أن مفعلة حتى صار أصلا فقال والاسجاع الخ أي الاصل
 الذي يرتكب ويفتقر لتحصيل الاسجاع ولتكنيتها هو سكون الابعجاز بالوقف اه وهو
 واجب عند اختلاف الحركات الاعرابية ومستحسن عند اتفاقها (قوله مبنية
 على سكون الابعجاز) أي لان المطلوب الوقف عليها اذ الغرض أن يراوج بينها ولا يتم في
 كل صورة الا بالوقف واذا رأيتهم يخرجون الكلام عن أوضاعها للاندواج كما في قولهم سم
 آتيت بالغدا ايا والعشا ايا أي بالغدوات فحافظك بهم في ذلك اه يس وقوله واذا رأيتهم أي
 رأيت البلغاء والعشاياء جمع عشية كقضية وقضايا وقوله أي بالغدوات جمع غداة ولا
 تجتمع على غدا ايا وانما تلك كلمة بالاندواج (قوله أي أو اخر الخ) أشار به هذا الى أن
 كلامه على حذف مضاف والفواصل تفسير للابعجاز (قوله اذ لا يتم التواطؤ والتزاوج
 في جميع الصور الا بالوقف والسكون) وان تم في بعض الصور بدونهما بأن تتوافق حركة
 أو اخر الفواصل لا يقال كان يمكن اعتبار غير السكون لان اخراج الحرف عن حركته
 الى السكون أولى من اخراجه الى حركة أخرى لاعتبار السكون في الوقف والضرورة
 وغير ذلك ولانه الاصل فالرجوع اليه أولى اه سم (قوله التواطؤ) أي التوافق
 والتزاوج أي التشابه (قوله ما أبعد مافات) لان مافات من الزمان ومن الحوادث فيه
 لا يعود أبدا وقوله وما أقرب ماهوات لانه لا بد من بلوغه ولذا قال خير الثقلين عليه
 الصلاة والسلام بعثت أنا والساعة كهاتين وأشار الى اصبعيه المباركتين السبابة
 والوسطى من ع ق والاطول (قوله رعاية اللادب وتعظيما) أي لا اعدم وجوده في نفس
 الامر (قوله اذا السجيع في الاصل هدير الحمام) أي ثم نقل لهذا المعنى ع ق (قوله
 ونحوه) بالرفع عطا على المضاف أي ونحو الهدير كتهويت الناقة لاعلى المضاف اليه اذ
 الهدير فاصر على الحمام (قوله اذ لم يقل أحد الخ) رده ع ق بأن القرآن كلام الله فلا يسمى
 كله ولا جزؤه الابعجاز اياهام فيه ولا نقصان قياسا على تسمية الذات والسجيع هدير الحمام
 ونقصان الكهنة نفسه من النقصان ما يمنع من اطلاقه الا بالاذن ويؤيده هذا ما ورد

لان السجيع قد استوفى أمده في
 الاول بطوله فاذا جاء الثاني أقصر
 منه كثيرا يبقى الانسان عند سماعه
 كن يريد الانتماء الى غاية فمعه
 دونها وانما قال كثيرا احترازا
 عن نحو قوله تعالى ألم تر كيف
 فعل ربك بأصحاب الفيل ألم يجعل
 كبدهم في فخليل (والاسجاع
 مبنية على سكون الابعجاز) أي
 أو اخر فواصل القرائن اذ لا يتم
 التواطؤ والتزاوج في جميع
 الصور الا بالوقف والسكون
 (قوله لهم ما أبعد مافات وما أقرب
 ماهوات) اذ لم يعتبر السكون
 لفات السجيع لان التام من فات
 مفتوح ومن آت مضمون مكسور
 (قوله ولا يقال في القرآن اسجاع)
 رعاية اللادب وتعظيما اذ السجيع
 في الاصل هدير الحمام ونحوه وقبل
 لعدم الاذن الشرعي وفيه نظر
 اذ لم يقل أحد بتوقف أمثال هذا
 على اذن الشارع

في الحديث من النهي في قوله صلى الله عليه وسلم اسجعوا كسجع الجاهلية فتأمل اه
(قوله وانما الكلام في أسماء الله تعالى) أي الخلاف في أنه يحتاج للأذن الشرعي أولا كما
قال صاحب الجوهرية * واختير أن اسماءه توقيفيه (قوله بل يقال فواصل) لمناسبة ذلك
لنقله تعالى فصارت آياته ثم هذا يدل على أن السجع اسم للكلمة الأخيرة إذا فاصلته هي
الكلمة الأخيرة وهو موافق لقول الشارح السابق فالخامس أن السجع الخ وقد يطلق
على مجموع الفقرة ومنه قول المصنف السابق وأحسن السجع ما تساوت قرائته وقد
يطلق على مجموع الفقرتين مجازا كما في قوله لأن الشطر نفسه الخ ولهذا احتاج الشارح
إلى قوله أعني الكلمة الأخيرة من الفقرة اه يس (قوله وقيل السجع الخ) بمقابل
قوله قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر (قوله غير مختص بالنثر) أي بل يجري في النظم
بأن يجعل كل شطر من البيت فقرتين لكل فقرة جمعة فان اتفق فقرتا الشطرين فهو غير
تشطير والافهو تشطيرا وبأن يجعل كل شطر فقرة فيكون البيت فقرتين وهذا كثير كالفقرة
ابن مالك وجوعرة اللقاني وسلم الاخضري (قوله قوله) أي قول أي تمام من قصيدة من
الطويل يمدح بها نصرا (قوله تجلي به) هذا الضمير وما بعده عائدا إلى نصر المذكور
في البيت قبله وهو قوله

سأحمد نصرا ما حبيت وانى * لأعلم أن قد جمل نصر عن الجد

اه سم أي مادمت حيا (قوله تجلي به رشدي) أي ظهر به هذا الممدوح رشدي أي
بالوحي للمقاصد بارشاده هذه فقرة ذات جمعة في النظم اه ع (قوله ذاثروة)
أي غنى (قوله وفاض به ثدي) أي كثر به مالي القليل قال سم اهله كأننا كيد لما قبله
تأمله اه وفي المعاهد والرواية في ديوانه بلفظ بحري بدل ثدي اه (قوله هو بالكسر
الماء القليل الخ) قال العصام في أطوله كذا ذكره الشارح في المختصر وفي القاموس
التمد بالفتح ويحذف وككتاب الماء القليل لا مادة له وفي الديوان أيضا جعله بالفتح ومثله
الصباح اه (قوله والمراد هنا المال) أي القليل وفي نسخة المال القليل (قوله أي
صار ذاوري) أي ناز قال في المطول وهذا عبارة عن الظفر بالمطوب اه (قوله ذاوري)
يعني أن الزناد صار ذا نارا بالممدوح فهذا يقتضي أن الممدوح محصل شيء لم يكن حاصل
(قوله على أنه مضارع للمتكلم) في نسخة على أنه متكلم المضارع وعليها ففيها
قلب أي مضارع المتكلم (قوله فتصحييف) أي تغيير للفظ لأنه أبدل فتحة الهمزة
وأبدل فتحة الراء كسرة (قوله فتصحييف ومع ذلك يأباه الطبع) أي لعدم مطابقة لما
قبله في الفاعل في كونه من طريق الغيبة فلم يجر الكلام على غط واحد وجر يانه مع إمكانه
أنسب لبلاغة الشاعر وأيضا فيه الإيحاء إلى ما ينافي المقام لأن فيه الإيحاء إلى أن عنده أصل
الظفر بالمراد ثم استعان بالممدوح حتى بلغ المقصود وكون زنده لاوري له ثم صار بالممدوح
ذاوري أنسب لمقام المدح من أن يخرج ناز زنده بأعانة الممدوح مع مباشرته الأوري

وانما الكلام في أسماء الله تعالى
(بلي يقال) للاسجاع في القرآن
أعني الكلمة الأخيرة من الفقرة
(فواصل وقيل السجع غير مختص
بالنثر ومثاله من النظم قوله تجلي
به رشدي وأثر) أي صارت ذات
ثروة (به يدي * وفاض به ثدي) هو
بالكسر الماء القليل والمراد هنا
المال (آوري) أي صار ذاوري
(به زندي) وأما أوري بضم الهمزة
على أنه مضارع للمتكلم من
أوريت الزناد خرجت ناره فتصحييف
ومع ذلك يأباه الطبع (ومن السجع
على هذا القول) أي القول
بعدم اختصاصه بالنثر

بالتسبب اه ع في تصرف واختصار (قوله ما يسمى الشطير) فان قلت هذا لا يشمل
تعريف السجع السابق لاختلاف الحرف الاخير قلت بل يشمل باعتبار كل شطر فانه يشتمل
على سجعيتين متفتقتي الآخر وان لم يشمل باعتبار مجموع الشطرين لعدم اتفاق آخرهما
تأمل اه سم (قوله جعل كل من شطري البيت الخ) أي ومن لازم ذلك أن يكون في كل
شطرين سجعتان متفتقتان ضرورة ان السجع موافقة فاصله لاخرى في السطر حيث
حكم بأن السجعة في الشطر مخالفة لسجعة الشطر الاخر لزم برعاية شرط السجع وهو
الاتفاق في الحرف الاخير أن في كل شطر سجعيتين ليتحقق معنى السجع فيه فحينئذ تكون
سجعتاه مخالفتين لسجعتي الآخر فالمراد بالسجعة الجنس الشامل لاثنتين فأكثر اه ع
(قوله مخالفة لاختها) بأن لا يتوافقا في الحرف الاخير اه سم قال العصام في أطوله أي
مثالها واطلاق الاخت على المثل شائع في اللغة قال الله تعالى كلما دخلت أمة لعنت اختها
اه (قوله في موضع المصدر) أي معناه المصدر (قوله أي مسجوعا سجعة) الظاهر أن
سجعة بمعنى تسجيعة كما هو قضية كونها في موضع المصدر وهو الموافق للمعنى لان كل شطر
ليس سجعة بل سجعيتين لكنه سجع تسجيعة فقوله أي مسجوعا تقدير للمفعول الثاني يجعل
الذي هو عامل سجعة الذي هو في موضع المصدر فتأمل اه سم وقال ع في سجعة أي
صاحب سجعة فلا اشكال ثم قال وانما قدرنا المضاف لما علم أن السجعة اما توافق
الفاصلتين أو نفس الفاصله وبكل تقدير لا يكون الشطر نفس السجعة بل هو ذو سجعة
اه (قوله لان الشطر ليس بسجعة) أي واحدة بل كل شطر فيه سجعتان (قوله أو هو مجاز
الخ) فيكون أطلق السجعة على مجموع الشطر فيصح الكلام بالتقدير اه ع (قوله
تسمية للكل) هو الشطر وقوله باسم جزئه هو الكلمة الأخيرة من الشطر أو من آخر
قرينه الأولى (قوله كقوله) أي قول أي تمام يدح المعتصم بالله حين فتح عورية بلدة
بالروم وقوله تدبير مبتدأ خبره في البيت الثالث وهو قوله

لم يرم قوما ولم يهد إلى بلد * لا تقدمه جيش من الرعب

اه مطول وقوله عمورية بفتح الاقل وتشديد الثاني مضموم وتشديد الياء وقوله في البيت
ينهد يفتح الهاء وضعا أي ينهض ماضيه نهدة فتحها قال في القاموس نهدة التمدد كمنع
وانصرم ودا كعب والمرأة كعب ثديها والرجل نهض اه فواقع لبعض من حذى
المطول من المتأخرين من قوله ينهد بكسر الهاء خطأ (قوله بالله) متعلق بمعتصم والله
متعلق بمنتهنم وفي الله متعلق بمنتهنم فكل واحد من متعلق بما قبله ولم يذكر ما رتب معسولا
قال ع في وصف الممدوح في البيت بأنه عني معتصم بالله أي يتحصن به تعالى ويتوكل عليه
ويستقيم عن انتقام منه في الله أي لاجل أخذ حق الله من ذلك المنتقم منه ويرغب فيما عند الله
ويرتقب من الله تعالى ثوابه ويرجو ما أن يرفع عنه عذابه فهو خائف راج كما هو صفة
المؤمنين اه (قوله فالشطر الأول سجعة) ان كان اطلاق السجعة على جميع الشطر

ما يسمى الشطير وهو جعل كل
من شطري البيت سجعة مخالفة
لاختها أي للسجعة التي في الشطر
الاخر فقوله سجعة في موضع
المصدر أي مسجوعا سجعة لان
الشطر ليس بسجعة أو هو مجاز
تسمية للكل باسم جزئه (قوله تدبير
معتصم بالله منتقم * الله مرتقب
في الله) أي راغب فيما يقرب به من
رضوانه (مرتقب) أي منتظر
نوابه أو خائف عقابه فالشطر
الأول سجعة

بالمعنى المجازى السابق فواضح والافهم مشكل لانه مسجعتان لاسجعة الا أن يراد بالاسجعة
 هنا التسجيع بمعنى المسجع أى فالشرط الاول مسجع على الميم أو يراد بالاسجعة هنا
 الجنس تأمل اه سم (قوله مبنيّة على الميم) أى ميم معتصم ومنتهقم وقوله والشانى على
 البناء أى فى مرتفع ومربع قال سم وهل تسكن الميم وفاء بقوله السابق مبنيّة على
 سكنون الاعجاز أو لا كما هو المتبادر وانما يحتاج للسكون ان لم يحصل التوافق بدونه اه
 باختصار (قوله أى الكلمتين الاخيرتين الخ) يعنى ان مراد المصنف بالفاصلتين
 الكلمتان الاخيرتان أعمن من أن يكونا فاصلتين حقيقة أو مصراعين بدليل ما أتى له
 من التمثيل بالنظم للمثاله التى هى نوع من الموازنة فى قوله معها الوحش كما سينبئ الشارح
 على ذلك فكان الاولى للشارح هنا أن يقول يعنى الكلمتين الخ (قوله من الفقرتين) أى
 فى النثر وقوله أو من المصراعين أى فى الشعر اه سم (قوله نحو وغارق الخ) ونحو قوله
 هو الشمس قدرا والمولود كواكب * هو البحر جودا والسكرام جداول

والجداول جمع جداول وهو النهر الصغير فكان السكرام تسعة فى منه (قوله وغارق
 مصفوفة وزراى مبشوة) الخارق جمع غرقة بالضم والفتح وهى الوسادة الصغيرة والزراى
 البسط الفاخرة جمع زريبة مبشوة أى مبسوطة اه فنرى وقوله بالضم والفتح أى ضم
 النون وقبحها وعبارة العصام فى أطوله جمع غرقة بضم الراء وفتح النون وضعها اه (قوله
 ولا عبرة بقاء التأنيث الخ) أى اذا كانت تبدل هاء فى الوقف والافتع بركاء بنت
 واخت (قوله على ما بين فى موضعه) أى فى علم القوافى اه سم (قوله وظاهر قوله
 دون التقفية الخ) قال فى المطول ويحتمل أن يريد أنه يشترط فيها التساوى فى الوزن
 ولا يشترط التساوى فى التقفية وحينئذ يكون بينهما وبين السجع عموم وخصوص
 من وجه تصادقهما فى مثل سرر مرفوعة وأكواب موضوعة وصدق الموازنة
 بدون السجع فى وغارق مصفوفة وزراى مبشوة وبالعكس فى مثل ما لكم لا ترجون
 لله وقارا وقد خلقكم أطوارا اه (قوله عدم التساوى فى التقفية) نحو شديد وقريب
 وأما شديد ومجيد فجميع لاموازنة (قوله حتى لا يكون نحو فيه سائر الخ) أى لانه وجد
 فيها التساوى فى التقفية (قوله ويكون) عطف على النفي وهو لا يكون (قوله مباينة)
 أى لانه اشترط فى السجع التساوى فى التقفية واشترط فى الموازنة عدم التساوى
 فى التقفية (قوله الاعلى رأى ابن الاثير) أى فلا يتباينان وقوله فانه يشترط الخ تعليل
 لهذا المحذوف فعلى كلام ابن الاثير يكون وقارا وأطوارا ليس سجعا ولا موازنة فعلى
 كلامه يكون بينهما الع عموم والخصوص المطلق لانه اشترط فى السجع الموافقة فى الوزن
 والتقفية وفى الموازنة الموافقة فى الوزن دون التقفية فتكون الموازنة أعم (قوله دون
 الحرف الاخير) أى ولا يشترط فى الموازنة تساويهما فى الحرف الاخير الذى هو
 التقفية (قوله فنحو شديد وقريب الخ) أى اذا ختمهم ما قرنتان أو مصراعان (قوله

مبنيّة على الميم والشانى مسجعة
 مبنيّة على البناء (ومنه) أى من
 اللقطة (الموازنة وهى تساوى
 لفاصلتين) أى الكلمتين الاخيرتين
 من الفقرتين أو من المصراعين
 (فى الوزن دون التقفية نحو وغارق
 مصفوفة وزراى مبشوة) فان
 مصفوفة ومبشوة متساويتان فى
 الوزن لافى التقفية اذا الاولى على
 الفاء والثانية على التاء ولا عبرة
 بقاء التأنيث فى القافية على ما بين
 فى موضعه وظاهر قوله دون
 التقفية أنه يجب فى الموازنة عدم
 التساوى فى التقفية حتى لا يكون
 نحو فيه سائر مرفوعة وأكواب
 موضوعة من الموازنة ويكون
 بين الموازنة والسجع مباينة الا
 على رأى ابن الاثير فانه يشترط
 فى السجع التساوى فى الوزن
 والتقفية ويشترط فى الموازنة
 التساوى فى الوزن دون الحرف
 الاخير فنحو شديد وقريب ليس
 بسجع

وهو أخص من الموازنة وإذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية (٣٨٧) (فإن كان ما في إحدى القريتين) من اللفاظ

(أو أكثره مثل ما يقابل من)
القريتين (الأخرى في الوزن) سواء
ماتله في التقفية أولا (خص)
هذا النوع من الموازنة (باسم
المماثلة) وهو لا يختص بالثبوت
كما توهمه البعض من ظاهر قولهم
تساوى الفاصلتين ولا بالنظم على
ما ذهب إليه البعض بل يجري
في التبيين فلذلك أورد مثالين
نحو آتيناهما الكتاب المستقيم
وهديناهما الصراط المستقيم
وقوله مها الوحش) بضم الميم يقره اه
معاهد وفي سم المها بالفتح جمع المها اه أى هن
كها الوحش في سعة الاعين وسوادها وأهداها وقوله الآن هانا أى لكن هؤلاء أو انس
يأنس بين العاشق ودون الوحشيات فزدن في الفضل بهذا المعنى وقوله قنا الخط أى في
طول القنوا واستقامته والقنا جمع قناه وهى الرمح والخط بالفتح موضع بالهاجرة بالعين تنسب
إليه الرماح المستقيمة اه ع ق (قوله هانا) فيه ان هانا للمفردة المؤنثة والنساء ليس مفردا
أجيب بأنه مفرد حكما (قوله ذوايل) جمع ذابل من الذبول ضد النعومة والنعارة
اه ع ق (قوله لعدم تماثل آتيناهما الخ) فيه مسامحة لان المتخالف بين النعلن
فقط وأما الضميران فلا تخالف فيهما (قوله قول أبي تمام) الذى فى المطول أنه للجنترى
قال الجنترى أى يمدح الفتح بن خاقان وينكر مبارزته للأسد والضمير فى أعجم وأقدم
للأسد اه (قوله فأعجم الخ) أى امتنع الأسد قال ع ق والمعنى ان هذا الأسد لم يجد
فبك لتقوتك عليه طمعه فى تناولك أعجم ولم اعرف أنه لا يجوم منك أقدم داهشا فاقد امه
تسلم منه لنفسه لعله بهدم النجاة للشهاعة اه وفيك وعنك متوازنان اتران عروضا
وهو كما تقدم مقابلته مطلق حركة بمطلق حركة وان اختلف نوع الحركة فصح كون البيت
مثالا لجميع (قوله على المماثلة) أى وارد وجار عليها (قوله الى الاول) أى منتهيا
الى الاول (قوله كقوله) أى قول القاضى الارجاني اه مطول (قوله مودته تدوم
الخ) قال ع ق لاشك أنك لو بدأت بالميم الاخيرة من البيت وقرأت منها البيت الى قوله
لوجدت الحاصل هو الوجود أولا لكن مع تبديل بعض الحركات والسككات وتخفيف
ما شدد أولا وتشديد ما خفف أولا ولا يضر فى القلب لان التغيير فى القلب
جائز حتى فى قصر الممد ودوم المصور وحذف الالف وتغيير همزة وتغيير الهمزة ألفا
اه قال سم قال فى عروس الافراح هذا الذى ذكره المصنف قلب الحروف وبقي نوع آخر
يقال له قلب السككات كقوله

عدلوا فاطمت لهم دول * سعدوا فبال لهم نعم

(كقوله * مودته تدوم لكل هول)

وهل كل موذته تدوم

في مجموع البيت وقد يكون ذلك
في المصراع كقوله

* أرانا الاله هلا لا أرا *

(وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر)

والحرف المشدد في حكم الخفيف

وقد يكون ذلك في المهرد نحو سلس

وتغاي القلب بهذا المعنى لتجنيس

القلب ظاهر فان المقلوب ههنا يجب

أن يكون عين اللفظ الذي ذكر بخلافه

ثمة ويجب عنه ذكر اللفظين جميعا

بخلافه ههنا (ومنه) أي من

اللفظي (التشريع) ويسمى

التوشيح وذا القافيتين (وهو بناء

البيت على قافيتين يصح المعنى عند

الوقوف على كل منهما) أي من

القافيتين فان قيل كان عليه أي

يقول يصح الوزن والمعنى عند

الوقوف على كل منهما لأن التشريع

هو أي يبنى الشاعر أبيات القصيدة

ذات قافيتين على بحرين أو ضربين

من بحر واحد فعلى أي القافيتين

وقفت كان شعرا مستقما قلنا

القافية انما هي آخر البيت فالبناء

على قافيتين لا يتصور الا اذا

كان البيت بحيث يصح الوزن

ويحصل الشعر عند الوقوف على

كل منهما والالم تكن الاولى قافية

(كقوله يا خاطب الدنيا) من خطب

المرأة (الدنية) الخبيثة (انها)

شرك الردى) أي هبالة الهلاك

(وقرارة الاكدار) أي مقتر

الكدورات فان وقفت على الردى

فالبيت من الضرب الثامن من

الكامل

بذلوا فامضت لهم شيم * رفعوا فازات لهم قدم

فهو دعاء لهم فاذا انقلبت كلمته صار دعاء عليهم اه (قوله وهل كل الخ) استقهاهم

انكارى والمقصود وصف خيلهم من بين الاخلاء بالوفاء (قوله في مجموع البيت)

أي حال كون القلب في مجموع الخ (قوله وقد يكون ذلك) أي القلب (قوله

وربك فكبر) قال سم حرف العطف خارج عن ذلك اه (قوله في حكم الخفيف) أي

فلا يضر اختلاف لامي كل وفلك مثلاته شديدا وتحقيقا وقال في المطول لان المعنى هو

الطروف المكتوبة تأمل اه سم وقوله وقال في المطول لان الخ في بعض نسخ المختصر

هذا التعليق (قوله نحو سلس) مهملتين كما هو في النسخ الصحيحة قال ع ق وهو بفتح

اللام وكسرهما فالاول مصدر والثاني وصف اه قال في المصباح سلس سلسا من باب تعب

سهل وسلس البول استرساله وعدم استمسكه لحصول مرض بصاحبه اه قال يس وفي

الاطول ما يقتضى أنه شكس بالشين المحبة والكاف والسين فانه قال ولا اعتداد بالنقط

حتى انه ذكر الشارح المحقق في المختصر أن في شكس قلبا اه وشكس كشرس وزنا ومعنى

كما في المصباح ودخل فهو كشك وكهك وخوخ وباب وشاش وساس (قوله بخلافه ثمة)

ففتح مثلا اذا قلبته صار حقا فالاصل غير الذي حصل بالقلب (قوله ويجب ثمة الخ)

لان التجانس لا يتحقق بدون ذكر اللفظين اه جربى (قوله ومنه التشريع) قال

في العروس وهي عبارة لا يناسب ذكرها فان التشريع قد اشتهر استعماله فيما يتعلق

بالشرع المعظم فكان اللائق اجتنابها اه يس (قوله ويسمى التوشيح) بالهاء المهملة

أي التزيين وقوله وذا القافيتين وهو أنسب الاسماء (قوله يصح المعنى الخ) المراد بصحة

المعنى تمام المعنى وتمام البيت عند الوقوف على كل منهما (قوله فان قيل الخ) حاصل

السؤال اعتراض على المصنف حيث لم يشترط مع اشتراط صحة المعنى صحة الوزن أيضا مع

أن الشعر لا يتحقق بدونها أجاب عنه بقوله قلنا الخ وحاصله ان لفظ القافية يشعر بذلك

وكذا قوله بناء البيت اه من جربى (قوله ذات قافيتين) صفة للقصيدة فلامها الجنس

أحوال منها اه سم (قوله على بحرین) وهو قابل متكاف ولذا لم يمثله المصنف (قوله

كقوله) أي قول الحريري في المقامة الثالثة والعشرين وبعده

دارمقي ما أضحكك في يومها * أبكت غدا بعد الهامن دار

غاراتها لا تنقض وأسبرها * لا يفتدى بجلائل الاخطار

(قوله أي هبالة) بكسر الحاء بمعنى الحبل أي حبل موصلى للهلاك كالحبل الموصلى الى

المصيد (قوله فان وقفت على الردى الخ) بأن اعتبرته تمام البيت أي وتفاعله حينئذ

أربعة ومصراعه على الباء الاولى من الدنية (قوله فالبيت من الضرب الثامن) لانه

يجز وكذا في بعض النسخ بالميم قبل النون وهو الصواب وما في بعضهما من الثاني غير

صواب (قوله من الكامل) وزنه متفاعلن ست مرات فيسدس على الاصل تارة ويرباع

يجزوا اخرى وله تسعة ضروب وثلاثة أعاريض والعروض آخر المصراع الاول والضرب آخر المصراع الثاني وقد أشار الامام الخليل الى ضبطهما بقوله

وقل آخر الصدر والعروض ومثله * من الجوز الضرب اعلم الفرق باعنا

(قوله وان وقفت على الاكدار الخ) بأن اعتبرته تمام البيت وتفاعيله حينئذ ستة ومصراعه على الهاء من انما (قوله فهو من الضرب الثاني) لانه مقطوع والقطع اسقاط ساكن الوتد المجموع وهو حرفان متحركان يليهما ساكن وتسكين المتحرك الثاني كأن تسقط نون متفاعلين وتسكن اللام فيصير متفاعل نحواً كداري (قوله من آخر حرف في البيت الخ) فيه ادخال من على الآخر وادخال الى على الاول وهو خلاف المشهور فكان الاول العكس (قوله يلبسه) أي يلبى الحرف ذلك الساكن (قوله مع الحركة التي قبل ذلك الساكن) فحرف تلك الحركة خارج عنها اه سم وقال في المطول بعد قوله والقافية عند التحليل الخ مانصه ويرى عنه أيضاً ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو أول القافية اه وعليه فحرف تلك الحركة منها (قوله وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين) قال في المطول ولو قال هو بناء البيت على قافيتين أو أكثر اسكان أحسن ليشمل نحو قول الحريري

جودى على المستتر الصب الجوى * وتعطى بى بوصاله وترجى

ذا المبتلى المتفكر القلب الشجوى * ثم اكشفي عن حاله لا تظلى

اه قال الفنرى وهذه الابيات على توافق عديدة الاولى رائية في المستتر والمتفكر والنباتية بانيه في الصب والقلب والثالثة يائية في الجوى والشجوى وعلى هذا القياس اه (قوله بحيث اذا جمعت الخ) أي بأن يؤخذ ما بعد القافية الاولى من كل بيت ويجمع الماخوذ وينظم (قوله لزوم الخ) أي التزام ما لا يلزم من حرف فقط أو حركة فقط أو هما كما سيأتي (قوله والتضمنين) لتضمنه قافية ما لا يلزمها وقوله والاعنات أي الابقاع فيما فيه عنيت أي مشقة لان التزام ما لا يلزم فيه مشقة اه ع ق (قوله حرف الروى) قال يس يؤخذ من قول الشارح لانه يجمع الخ أن الاضافة غير بيانية والمعنى الحرف الذي يجمع بين الابيات ويحتمل أنها بيانية ولهاذا قد يعبرون بالروى بدون حرف مراد به الحرف المذكور اه (قوله اذا قلته) ويلزمه الجمع (قوله لانه) أي الروى (قوله بين قوى الحبل) أي طاقاته (قوله الرواء) بكسر الراء والمدة اه سم (قوله أو ما في معناه) أي أو يجيى قبل ما في معناه اه ع ق (قوله يعنى الحرف الخ) فاطلاق الفاصلة على الحرف الذي تختم به الفاصلة فهو من تسمية الجزء باسم الكل والظاهر أن الفاصلة باقية على معناها الحقيقي وهو الكلمة الاخيرة من الفقرة أي حال كونه كأنها من الفاصلة (قوله ما ليس بلانم الخ) ما عبارة عن شئ كما قال الشارح والشئ أمور ثلاثة حرف وحركة معا كما في الآية الاتية والابيات وحرف فقط كالتعمر ومستمر وحركة

الى أول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن فالقافية الاولى من هذا البيت هو لفظ الردى مع حركة الكاف من شرك والقافية الثانية هي من حركة الدال من الاكدار الى الآخر وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين وهو قليل متكاف ومن لطيف ذى القافيتين نوع يوجد في الشعر النابى وهو أن تكون الالفاظ الباقية بعد السوا في الاول بحيث اذا جمعت كانت شعرا مستقيم المعنى (ومنه) أي من اللفظي (لزم ما لا يلزم) ويقال له الالتزام والتضمن والتشديد

والاعنات (وهو ان يجيى قبل حرف

الروى) وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية أو ميمية مثلاً من رويت الحبل اذا قلته لانه يجمع بين الابيات كما ان الفتل يجمع بين قوى الحبل أو من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال (أو ما في معناه) أي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروى (من الفاصلة) يعنى الحرف الذي وقع في فواصل الفقرة وموقع حرف الروى في قوافي الابيات وفاعل يجيى هو قوله (ما ليس بلانم في الجمع) يعنى أن يوثق قبله بشئ

فقط كقول ابن الرومي

لما تؤذن الدنيا به من صروفها * يكون بكاء الطفل ساعة يولد
والأفياض كسبه منها وانها * لاوسع مما كان فيه وأرغد

حيث التزم فتح ما قبل الدال اه من المطول وقوله لما تؤذن من تقديم العلة على المعلول
(قوله لوجعل القوافي) بأن حوات القوافي عن وزن الشعر وجعلت سجعا اه ع
(قوله فن زعم انه كان ينبغي الخ) قال حفيده أنت خبير بأن المعنى الذي ذكره الشارح
قدس سره غير ظاهر من العبارة فتأمل اه قال سم أقول لكنه محل صحيح (قوله لموافق
قوله الخ) أي ويكون فيه حينئذ انشراح وشعر مشوش (قوله لم يعرف معنى هذا الكلام)
أي معناه الذي أريد به فليست تأمل اه سم قال ع ق وانما مراده أن الفواصل التي هي أعم
من السجعة وغيرها وكذلك القوافي لزوم ما لا يلزم فيها لا يلزم تلك القوافي ولا تلك
الفواصل على تقدير جعلها أسجعا وتحويلها الى خصوص السجع ومعنى تحويلها الى
السجع جعل جنسها الشامل لغير السجع مخصوصا بالسجعة اه فاندفع ما يقال لانه
لجعل الفواصل أسجعا لان الفواصل اسجاع وحاصل الدفع ان الفواصل أعم من
السجع (قوله والا) أي والا يكن المراد أن يكون ذلك في بيتين الخ بكون التعريف
غير مانع لشموله كل بيت على حدته مع أن هذا البيت ليس من هذا النوع أي لزوم ما لا يلزم
(قوله كقوله) أي أخرى القيس في معلقة تـهـ (قوله بسقط اللوى الخ) السقط بكسر
السين المهملة معناه منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه واللوى بكسر اللام والتقصير
رمل يعوج ويلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضـع وحـرمـل موضـع آخر بفتح
الحاء المهملة والميم واسكان الواو بينهما اه دما ميني وسيأتى ان شاء الله تعالى في الفصل
الآتى آخر الكتاب في مجتبات الابداء كلام الشارح على هذا البيت (قوله وهو ليس
بالزوم في السجع) أي لو حولناه وجعلناه سجعا (قوله نحو فاما الينيم الخ) فيه لف
ونشر مشوش (قوله لصحة السجع بدونها) أي لو حولناه الى سجع آخر (قوله وقوله
سأشكر اعر الخ) أي سأبالغ في شكره والافاضل الشكر قد حصل قال الفنري قبل
الاييات لمحمد بن سعيد الكاتب يدح الاشدق عمرو بن سعيد دخل عليه فرأى كم قيمة
مشقوقا من تحته فبعث اليه عشرة آلاف درهم فقال فيه الايات اه وفي المعاهد
الاييات من الطويل وقائلها عبد الله بن الزبير الاسدي في عمرو بن عثمان بن عفان وكان
سبيها ما حكاه أبو عسابة قال بلغني ان أول من أخذ نسبته في الاسلام عمرو بن عثمان بن
عفان أناه عبد الله بن الزبير الاسدي فرأى عمرو تحت ثيابه ثوبا ردينا فدعا وكماله وقال
اقترض ما لا فقال هيهات ما يعطينا التجار شيئا قال فأرجعهم ما شاؤا فاقترض له ثمانية
آلاف درهم باثني عشر ألفا فوجه بها اليه مع ثياب فقال عبد الله بن الزبير الايات اه
قال في المطول وفي الاساس شكرت لله نعمته واشكر والى وقد يقال شكرت فلانا يريدون

لوجعل القوافي أو الفواصل
اسجاعا لم يحجج الى الاتيان بذلك
الشيء ويتم السجع بدونه فن
زعم انه كان ينبغي ان
يقول ما ليس يلزم في السجع
أو القافية لموافق قوله قبل حرف
الروى أو ما في معناه فهو لم يعرف
معنى هذا الكلام ثم لا يخفى أن
المراد بقوله محجج قبل كذا ما ليس
يلزم في السجع أن يكون ذلك في
بيتين أو أكثر أو في فاصلتين أو أكثر
والافنى كل بيت أو فاصلة يجيء
قبل حرف الروى أو ما في معناه
ما ليس يلزم في السجع (كقوله
قد انبأك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فومل)
قد جاء نـبـل اللام ميم مفتوحة
وهو ليس بالزوم في السجع وقوله
قبل حرف الروى أو ما في معناه
إشارة الى أنه يجزى في الشعر
والنظم (نحو فاما الينيم فلا
تقهر وأما السائل فلانه) فالراه
بمنزلة حرف الروى ومحجج الهاء
قبلها في الفاصلتين لزوم ما لا يلزم
لصحة السجع بدونها نحو فلاتقهر
ولا تسخر (وقوله سأشكر عرا
ان تراخت هنيئتي)

قوله أبو عسابة هـ كذا في النسخ
والذي في المعاهد أبو عسابة بالغين
المججمة والنون فليحتررا

(ففي غير محبوب الغنى عن صديقه

ولامظهر الشكوى اذا النعل زات)
زلة القدم والعمل كناية عن
نزول الشر والمحنة (رأى ذاتي)

أي فقري (من حيث يخفى
مكانها) أي لاني كنت أسترها
بالجمل (فكانت) أي خلتي

(قدى عينيه حتى تجلت) أي
انكشفت وزالت باصلاحها
بأياديه يعني من حسن اهتمامه

جعل له كالداء الملازم لا شرف
أعضائه حتى تلافاه بالاصلاح
شرف الروى هو التواء وقد جى

قبله بالام مشددة مفتوحة وهو
ليس بالازم في السجع لصحة السجع
بدون المحوجات ومدت ومدت

وانشقت ونحو ذلك (وأصل
الحسن في ذلك كاه) أي في جميع
ما ذكر من المحسنات اللفظية (أن

تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون
العكس) أي لان تكون المعاني
توابع للالفاظ بأن يؤتى بالقسط

متكافئة مصنوعة فتتبعها المعنى
كفـ ما كانت كناية عن بعض
المتأخرين الذين لهم شغف بآراء

المحسنات اللفظية فيجعلون
الكلام كأنه غير مسوق لافادة المعنى
ولا يبالون بجفاف الدلالات وركاكة

المعاني فيصير كغم من ذهب على
سيف من خشب بل الوجهه أن
تنزل المعاني على سجيته فطلب

لانفسها ألفاظا تليق بها وعند
هذا تظهر البلاغة والبراعة ويميز الكامل من القاصر
وحين رتب الحريري مع كمال فضله

نعمته وكأنه أي الشاعر أراد أن أشكر لعمر وحذف الجار وجعل أيادي بدل اشتغال من عمرو
أه قال الفري فينبغي أن يقدر الرابطة أي أيادي له لوجوبه في بدل البعض والاشتغال
ثم قال قد جوز الناضل المحشى في شرح المفتاح كون أيادي مفعولا ثانيا أيضا وفيه نظر لانه
مخالف لتصريح أئمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعدية الا الى مفعول واحد اللهم الا ان
يبنى على التسامح أه (قوله أيادي) جمع أيدي وهي النعم والأيدي جمع يد وهي النعمة فهو
جمع الجمع أه ع (قوله أي لم تقطع) من المن وهو القطع وقوله أول خطا بمنة أي لم
يشبه بمنة من عمرو (قوله فتى) أي هو فتى وقوله غير محبوب قال سم يجوز رفعه نعتا لفتى
بناءه على عدم تعرف غير بالاضافة ونصبه على الحال منه أو من ضميره ان كان فيه ضمير بناء
على انه بمعنى متفت أه (قوله رأى خلتي) أي أبصر أماراة فقري وهي تقطع كم القميص
وفي المثل الخلة تدعو الى السلة أي السرقة (قوله أي فقري) تفسير مراد والافتقار
الخلة أعظم من الفقر أه سم (قوله قدى عينيه) أي كقدى عينيه فهو تشبيه بليغ والقدى
ما يقطع في العين من عود ونحوه فيعالجه حتى يخرج به (قوله من حسن اهتمامه) أي اهتمام
عمرو الممدوح بازالة فقره وقوله جعله أي جعل الممدوح فقره المعبر عنه بالخلة كالداء الخ
(قوله الملازم لا شرف أعضائه) أي الممدوح وهو عيناه (قوله حتى تلافاه) بالفاء أي
تداركه (قوله لصحة السجع بدونها) أي السجع المقرض أي لوجعلت القوافي سجعها
لا يلزم فيه ذلك (قوله وأصل الحسن) أي شرطه فأطلق على الشرط أصلا باعتبار أنه
لا بد منه كما أن الأصل كذلك (قوله من المحسنات اللفظية) اقتصر عليها الكثرة الغلظ
فيها والافلاصل المذكور لكل من المعنوي واللفظي أه من ع (قوله تابعة للمعاني)
أي فالمعاني هي المقصودة بالذات والالفاظ تابعة لها (قوله أي لأن تكون المعاني الخ)
الوجه أنه تفسير لقوله دون العكس لاقوله العكس لفساد المعنى تأمل أه سم (قوله
توابع للالفاظ) أي الواقعة والحاضرة عنده (قوله متكافئة) أي متكافئة فيها غير
متروكة على سجيتهما وقوله مصنوعة أي قصد فيها الى الصناعة وتحصيل المحسنات اللفظية
(قوله بجفاف الدلالات) أي اذا كانت الالفاظ مجازات أو كناية وقوله وركاكة المعنى
أي اذا كانت الالفاظ حقائق (قوله فيصير) أي اللفظ وفي نسخة فتصير بالتاء الفرقية
أي الالفاظ البديعية (قوله على سيف من خشب) هو المعنى (قوله بل الوجهه) أي
الطريق وقوله ان تترك المعاني أي الواقعة والحاضرة عنده (قوله وعند هذا) أي عند
الاتبان بالالفاظ تليق بها (قوله وحين رتب الحريري) أي أعطى وظيفة الانشاء ورتب
فيها وطلب أن يكتب كما يؤمر فبأق بالالفاظ تابعة للمعاني أه سم والحريري
هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري الحر ابي صاحب المقامات وفضلها
أكثر من أن يحصر وأشهر من أن يذكر ومن عرفها حق معرفتها استدل بها على فضل
هذا الرجل وغزارة مادته وكثرة طاعته ويقال ان الحريري كان علمها أربعين مقامة

هذا تظهر البلاغة والبراعة ويميز الكامل من القاصر

وجعلها من البصرة الى بغداد وادعاهما فلم يصدقه في ذلك جماعة من أدباء بغداد وقالوا انها ليست من تصنيفه بل هي لرجل مغربي من أهل البلاغة مات بالبصرة ووقعت أوراقه اليه فادعاهما فاستدعاه الوزير الى الديوان وسأله عن صنعيته فقال أنا رجل منسي فافترح عليه انشاء رسالة في واقعة عينها فافترد في ناحية من الديوان وأخذ الدواة والورقة ومكث زمانا كبيرا فلم يفتح الله تعالى عليه بشي في ذلك فقام بخلان وكان الحريري مولعا بآفته لحبته عمدا الفكرة فهذه أمير البصرة وتوعد عليه ذلك وكان كثيرا المجالسة له فبقى كالمقيد لا يتجاسر أن يهتبط بلحيته فتكلم في بعض الايام بكلام أعجب الأمير فقال له سألني شيئا حتى أعطيتك فقال له أعطني شيئا قال قد فعلت وكان يسكن في مشان البصرة وكان أصله منها ويقال انه كان له بها ثمانية عشر ألف نخلة وأنه كان من ذوى البسار ولما رجع الى بلده عمل عشرة مقامات أخرى وسيرهن واعتذر من عيه وحصره في الديوان بما لحقه من المهابة وجاءه شخص غريب يزوره يأخذ عنه شيئا فلما رآه استزرى شكله ففهم الحريري ذلك منه فلما التمس منه ان يعلي عليه قال له اكتب

ما أنت أول سار غزوة قمر * ورائد أعجبت خضرة الدمن

فاختزل نفسك غري اتني رجل * مثل المعيدى فاسمع بي ولا تني

فجعل الرجل وانصرف وللحريري تأليف حسان منهاذرة الغواص في دفع أو هام الخواص ومنها ملحمة الاعراب في التحوير وشرحها أيضا وله ديوان ورسائل وشعر كثير غير شعره الذي في المقامات فمن ذلك قوله

قال العواذل ما هذا الغرام به * أما ترى الشعر في حذيه قد نبأ

فقلت والله لو أن المفسد لي * تأمل الرشيد في عينيه ما نبأ

ومن أقام بأرض لانباس بها * فكيف يرحل عنها والربيع أقي

وله قصائد استعمل فيها التجنيس كثيرا وكانت ولادته في سنة ست وأربعين وأربعمائة وتوفي سنة ست عشرة وقيل خمس عشرة وخمسائة بالبصرة في سكة بني حرام نسبة الى طائفة من العرب سكنوا في هذه السكة وخلف ولدين هما فحيم الملك عبد الله وقاضي قضاة البصرة ضياء الاسلام عبيد الله رجعهم الله تعالى اه معاها باختصار (قوله في ديوان الانشاء) أي جعل كتابا عند الملك يكتب الخرج والقضايا والدعاوى فقد كلف انشاء معان بالفاظ تطابق تلك المعاني (قوله عجز) أي عن أن يكتب كما يؤمر اه سم (قوله فقال ابن الخشاب) أي في سبب عجزه اه سم وكان معاصره له (قوله وذلك الخ) أي معنى كونه رجلا مقاماتيا (قوله فأين هذا) أي كتاب معانيه فرضية من كتاب معانيه واقعة وحاضرة (قوله في الترجيح) أي التفضيل (قوله يكتب كما يريد) كالحري (قوله يكتب كما يؤمر) كابن الخشاب (قوله وبين الخالين يون بعيد) فان الحالة الثانية أبلغ من الاولى (قوله ولهذا) أي لان بينهما يون بعيدا وعبارة عرق وقد عرفت أن بين الخالين يون بعيدا ألا ترى

في ديوان الانشاء عجز فقال ابن الخشاب هو رجل مقاماتي وذلك لان كتابه حكاية تجري على حسب ارادته ومعانيه تتبع ما اختاره من ألفاظه المصنوعة فأين هذا من كتاب أمير به في قضية وما أحسن ما قيل في الترجيح بين صاحب ما قيل ان صاحب كان يكتب كما يريد والصاحب يكتب كما يؤمر وبين الخالين يون بعيد ولهذا

الى صاحب فانه طالب أن يجانس بين قلم الذي هو فعل أمر وبين قلم الذي هو اسم مديونة
فالم يتيسر له معنى مطابق لمقتضى الحال واقع في نفس الامر يكون اللفظ فيه بليغا أنشأ
العزل بلا لبس لقاضى تلك البلدة فكتب اليه أيها القاضى بقم قد عزلناك فتم فتم طن
القاضى بانه لا غرض له في المعنى وأنه لا يناسب حاله وحال المالك فصارا الكلام فيه كالهزل
فقال القاضى الخ اه (قوله قال قاضى قلم) اسم البلدة (قوله والله ما عزلناك الا هذه
السجعة) مقول القول قال سم يعنى أنه ليس له غرض في عزلي وحامل عليه الا ذكر هذه
السجعة فهي المقصودة دون المعنى فصارا اللفظ متبوعا والمعنى تابعا اه

(خاتمة نسأل الله حسنها) *

(قوله في السرقات الشعرية وما يتصل بها) قال عرق انما يجمع هذه الاشياء في الخاتمة
ولم يجعلها بابا من البديع أو يجعل كل واحد منها بابا على حدة لوجهين أحدهما ان كلامها
ليس أمرا يعم كل كلام أما في السرقات فظاهر نظروا في النثر وكذا في ما يتصل بها
لاختصاصها بالاخذ عن الغير وأما في الابتداء والاتهام والتخلص فظهور ما ليس في تلك
المحال وهذا الوجه بعينه يمكن أن يجعل هو السر في جمعها لا شتر كما فيه والوجه
الثاني ان الحسن فيها دون الحسن في غيرها مع سهولة التناول فلم يجعل بابا لقلة الاهتمام
بشأنها ويسرها باعتبار غيرها وان كان الناس يهتمون بأمورها أما في السرقات فلما علم
من أن الابتداء ارفع وأصعب من الاتباع وان كان فيه تغيير ما وكذا في ما يتصل بها
وأما في الابتداء وما والاها فلما علم من أن رعاية تمام الحسن في جميع أجزاء الكلام أعلى
وأصعب ويمكن جعل هذا أيضا هو السر في جمعها اه (قوله مثل الاقتباس والتضمين
الخ) ستأتي معاني هذه الاقارب ووجه اتصال هذه بالسرقات كون كل من القبيلين فيه
ادخال معنى كلام سابق في لاحق (قوله لان المصنف قال) أي في الايضاح الذي هو
كالشارح لهذا المتن (قوله من أصول) أي مسائل (قوله وبقيت أشياء الخ)
ظاهر كما ترى في كون تلك الأشياء من نفس الفن لا خارجة عنه والا فلا وجه للتعبير بالبقاء
ولا بقوله يذكرها في علم البديع الخ وكذا قوله والثاني ما لا بأس بذكره لاستعماله الخ فانه
ظاهر في تعلق الخاتمة بهذا الفن اه سم (قوله وهو قسمان) أي الباقي أو مذكور بعض
المصنفين وفي نسخة وهي (قوله ما يجب ترك التعرض له) أو لعدم من المحسنات والافهوه
مذكور رأي وان ذكره ذلك البعض (قوله لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام) مثل
الموصل وهو أن يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة بالحروف كقول الحريري

فتنتني بفتنتني تجن * بتجن يفتن غيب تجني

وقوله بفتنتني أي صيرتني مجنونا وقوله تجن فاعل فتنتني وجنتني وهو اسم امرأة وقوله
بتجن أي باعراض وقوله يفتن أي يتنوع وقوله غيب تجني أي بعد اعراض ومثل

قال قاضى قلم حين كتب اليه
الصاحب أيها القاضى بقم قد
عزلناك فقم والله ما عزلناك الا هذه
السجعة * (خاتمة للفن الثالث) *
(في السرقات الشعرية وما يتصل
بها) مثل الاقتباس والتضمين
والعقد والحل والتلميح (وغیر
ذلك) مثل القول في الابتداء
والتخلص والانتها وما قلنا ان
الخاتمة من الفن الثالث دون ان
تجعلها خاتمة الكتاب خارجة
عن الفنون الثلاثة كما توهمه غيرنا
لان المصنف قال في آخر بحث
الحسنات اللفظية هذا ما يتيسر لي
بإذن الله تعالى بجمعه وتحريره
من أصول الفن الثالث وبقيت
أشياء يذكرها في علم البديع
بعض المصنفين وهو قسمان
أحدهما ما يجب ترك التعرض
له لعدم كونه راجعا الى تحسين
الكلام أو لعدم الفائدة في ذكره .

المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط

وأدرك أن زرت دارودو * ددر اووردا اووردا اووردا

أى وأدرك أن زرت دار المحبوبة المسماة بورد الدز والورد المعلومين ووردا أى عادة ووردا أى فرس بين الأشقر والأحمر ومثل التعديل ويسمى سياقة الأعداد وهو إيقاع أسماء فردة على سياق واحد كقوله وضعنا في يديه زمام الحل والعقد والقبول والرد والأمر والنهي والأبواب والنفي والبسط والقبض ومنه قوله المتنبى

الليل والليل والبداية تعرفني * والسمسم والريح والقرطاس والقلم

ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متواليمة كقوله تعالى هو الله الذى لا اله الا هو الملك القدوس السلام الآية اه مطول بزيادة (قوله) لكونه داخل الخ) مثل ما سماء بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفا مدلالة فتأتى بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب اه مطول (قوله اتفاق الخ) هذا توطئة والمقصود بالذات قوله فلاخذ والسرقه الخ (قوله على لفظ التثنية) حال من القائلين وليس صله اتفاق ولا القائلين ووجه هذا الضبط وراء كونه الرواية أن الاثنين أقل ما يتصور فيه الاتفاق والمراد بالقائلين قائل المأخوذ منه ولو كان القائل متعددا وقائل المأخوذ ولوم تعدد أيضا اع من يس باختصار (قوله في الغرض على العموم) أى الكائن على العموم أى في الغرض العام للناس بأن تشترك الناس في معرفته اه جري أى مع الاختلاف في وجه الدلالة أخذ من المقابل له قال سم قوله ان كان في الغرض ذكر في هذا الغرض أمرين الغرض وكونه على العموم فقابل الاول بقوله الا ترى وان كان في وجه الدلالة أى على الغرض لافى الغرض ويبقى مقابل الثانى فانظر هل تركه ولم تركه أو يستفاد من كلامه ومن أين يستفاد اه أقول ذكر ع ق أن المصنف ترك مقابل الثانى لانه معلوم لا تفصيل فيه وانما تعرض للمفهوم والاتفاق في نفس الغرض وهو الاتفاق في الدلالة على الغرض لما فيه من التفصيل وعبارته ثم الاتفاق في نفس الغرض وهو على العموم يتضمن شيئين أحدهما كون الاتفاق في الغرض لافى الدلالة عليه من الجهة الممهودة للاتحاد وهى الدلالة بالحقيقة وثانيهما كون الغرض عام الادراك نخرج به الغرض الخاص أى المعنى الدقيق الذى لا يستخرج به الاذكار وان كانت الدلالة عليه بالحقيقة ومن المعلوم أن الأغراض أى المعاني الدقيقة مما يتفاوت الناس في ادراكها فيمكن أن يدعى فيها السابق أى الغلبة والتقدم والزيادة وعدم ذلك ولكن هذا المعنى لم يتعرض له المصنف لانه معلوم لا تفصيل فيه اه وقال بعض الأفاضل أقول قد يستفاد من كلامه بجعل المقصود من الغرض العام خصوص قبيده وهو كونه عاما ويراد به ما لا يختص به البلغاء وغيرهم ويكون الخاص ما يختص به البلغاء تامل (قوله ونحو ذلك) كالبلاغة والذكاء واعتدال القامة (قوله فلا يبعث سرقه) جواب الشرط

لكونه داخل في ما سبق من الابواب
والثانى ما لا بأس بذكره لاشتغاله على
قائمه مع عدم دخوله فيما سبق مثل
القول في السرقات الشعرية وما
يتم بها (اتفاق القائلين) على
لفظ التثنية (ان كان في الغرض
على العموم كالوصف بالشجاعة
والسخاء) وحسن الوجه والبهاء
ونحو ذلك (فلا يبعث) هذا الاتفاق
(سرقه) ولا استعانة ولا أخذ
ونحو ذلك

(قوله مما يؤدى هذا المعنى) كالتهاب والاعارة والغصب والمسح وما أشبه ذلك مما يأتي من الألقاب وانما قلنا ان هذه الألقاب تؤدى هذا المعنى الواحد لانها كلها مشتركة في الاستناد الى الغير في التوصل وانما اختلفت معانيها باعتبار العوارض على ما سيبيح
 اه ع (قوله والابهم) هو ضد الفصح هنا (قوله والمنعم) بفتح الحاء وهو ضد الشاعر أى الذى لا قدرة له على الشعر (قوله أى طريق الدلالة) المراد بطريق الدلالة اللفظ الدال على الوصف العام من حقيقة أو مجازاً وكناية أو تشبيه وقوله على الغرض متعلق بالدلالة والمراد الغرض العام أى فاقا ثلاثاً متفقان فى الطريق أى وفى الغرض العام وأما اذا اختلفا فهما أو اتفقا فى الطريق واختلفا فى الغرض لا يتأتى فيه السرقة لان السرقة هي أخذ المعنى كما سيأتى ان شاء الله تعالى (قوله كالتشبيه) تمثيل للموجه والمراد به الكلام الدال على التشبيه ليكون انظراً لان وجه الدلالة لفظ (قوله هيأت) أى صفات والمراد الجنس وقوله تدل على الصفة أى التى هى الغرض كالجود فى المثال الآتى (قوله لا اختصاصها) علمه لتدل أى لاجل اختصاصها عن أى بوصف هى أى تلك الصفة التى هى الغرض له أى لذلك الموصوف فيلزم أن تكون تلك الهيئات مستلزمة للصفة التى هى الغرض والانتقال من الملزوم الى اللازم كناية فعلم أن ذكر الهيئات داخل فيما يقابل الحقيقة الممثل لها بالتشبيه وذلك المقابل هو مطلق التجوز الشامل لكناية اه ع (قوله بالتمثيل) أى البشاشة والسرور اه فترى وعبرة عرق أى تلون الوجه فرحاً وسروراً فان هذه الهيئات أعنى كون الانسان متمثل الوجه وكون ذلك التمثيل بسبب وكون ذلك السبب ورود السائلين ينتقل منها الى الوصف بالجود اه (قوله جمع عاف) ويجمع أيضاً على عافون كقوله يا خير من عيم العافون ساحتهم * (قوله بالعبوس) وهو تلون الوجه تلوناً يدل على الاغتمام اه ع (قوله عند ذلك) أى ورود العناية وكذا ما بعده (قوله مع سعة ذات اليد) قال عرق فان ذكر هذه الهيئات أعنى كونه عبوساً وكون ذلك عند ورود العناية وكون ذلك عند سعة اليد يدل على الجمل فهذه من الدلالة الكناية أيضاً اه (قوله أى المال) تفسير للجوع ذات اليد اه سم وقال العصام فى أطول وذات اليد المال سمى ذات اليد لان اليد تفعل معسه ما لا تفعل بدونه فكأنه يأمر اليد بالعطاء والامساك واليد ملوكة له اه (قوله وأما العبوس الخ) أى لان عبوسه يدل على تأسنه على ما فات من مراتب السخاء بعدم وجدان المال (قوله فان اشتهر الخ) دليل جواب الشرط فى قوله وان كان فى وجه الدلالة وجواب الشرط محذوف تقديره ففيمه تفصيل فان اشتهر الخ (قوله كتشبيه الخ) المراد به الكلام الدال علمه ليكون لفظاً كما تقدم (قوله والاجاز الخ) هذه هى الحالة التى يمكن فيها تحقق السرقة لكن لا يتعين فيها السرقة ولذا فصلها كما سيأتى اه سم (قوله بأن يحكم بين القائلين فيه الخ) فيه إشارة الى أنه ليس المراد بالسبق هنا مجرد المتقدم فى الزمن بل السابق الى علو المرتبة والكمال فان المتبادر من هذا السياق أن قوله

مما يؤدى هذا المعنى (تقرره) أى تقرره هذا الغرض العام (فى العقول والعبادات) يشترك فيه الفصح والابهم والشاعر والمنعم (وان كان) اتفاق القائلين (فى وجه الدلالة) أى طريق الدلالة على الغرض (كالتشبيه) والجاز والكناية (وكذا كرهيات تدل على الصفة لا اختصاصها عن هى له) أى لا اختصاص تلك الهيئات بمن تثبت تلك الصفة له (كوصف الجواد بالتمثل عند ورود العناية) أى السائلين جمع عاف (و) كوصف (الخبيل بالعبوس) عند ذلك (مع سعة ذات اليد) أى المال وأما العبوس عند ذلك مع قوله ذات اليد فمن أوصاف الاستخاء (فان اشتهر الناس فى معرفته) أى معرفة وجه الدلالة (لاستقراره فيها) أى فى العقول والعبادات (كتشبيه الشجاع بالأسد والجواد بالبحر فهو كالاول) أى فالاتفاق فى هذا النوع من وجه الدلالة كالاتفاق فى الغرض العام فى أنه لا يعتسرقة ولا أخذ (والا) أى وان لم يشترك الناس فى معرفته (جازاً أن يتبع فيه) أى فى هذا النوع من وجه الدلالة (السبق والزيادة) بأن يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل

بأن يحكم الى قوله أكمل من الآخر تفسير للسبب وان الثاني تفسير للزيادة فليست أمه
سم وعبارة ع ق قوله السبق أي اذا كان غير يما يمكن ادعاء السبق أي غلبة أحد
الآخرين بد الآخر بأن يكون أكمل منه وأفضل والزيادة أي زيادة أحدهما على الآخر
فيه بالقلبة والآخر أنقص منه ويحتمل ان المراد بالسبق (قوله خاصي) أي منسوب
والآخر أخذه منه اه (قوله وان أحدهما الخ) تفسير (قوله خاصي) أي منسوب
الى الخاصة أي هذا المفهوم لا يطلع عليه الا الخاصة وهم البلقاء (قوله غريب) تفسير
لقوله خاصي لقوله في بحث الاستعارة أو خاصية وهي الغريبة قال الشارح هنا أي
التي لا يطلع عليها الا الخاصة اه سم (قوله لا ينال الابنكر) تفسير غريب أي لا يدركه
الا الاذ كياه كتشبيه الشمس بالمرآة في كفا الاشئ (قوله عامي) أي تشار له العامة
الخاصة فيه (قوله كما تر) أي في تشبيه الوجه البهي بالشمس في قوله
لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا * الا بوجه ليس فيه حياء

فان تشبيه الوجه البهي بالشمس مبني على لكن أضاف الى ذلك كون عدم الحياء من
الشمس هو الذي أوجب لها ادعاء المقابلة لهذا الوجه فخرج بذلك عن الابتدال اه ع ق
(قوله الباقي على ابتداله) زائد على ما هنا (قوله فالأخذ الخ) أي واذا تقر هذا
فالأخذ الخ اه اطول (قوله فالأخذ والسرقه الخ) تقسيم السرقه والأخذ الى النوعين
المذكورين باعتبار كل من الضربين السابقين فكل منهما ينقسم الى ذلك اه سم
(قوله أما الظاهر الخ) فحتمه ثلاثة عشر قسما لان المأخوذ ان كان المعنى مع اللفظ من غير
تغيير للفظ فهذا قسم وان كان المأخوذ هو المعنى مع اللفظ وغير النظم فحتمه أقسام ثلاثة
لان الثاني اما أبلغ من الاول أو مثله أو دونه وان كان المأخوذ المعنى مع بعض اللفظ فحتمه
أقسام ستة لانه اما أن يغير فيه النظم أولا ويأتي فيه ما تقدم من الثلاثة وان كان المأخوذ
المعنى وحده فحتمه أقسام ثلاثة أيضا (قوله مع اللفظ كاه) أي سواء كان فيه تغيير للنظم
أولا وكذا يقال في قوله أو بعضه (قوله فان أخذ اللفظ كاه من غير الخ) أي المصنف
بقود ثلاثة وسبأ في محترضا في كلامه على اللفظ والنظم (قوله ويسمى نسخا)
لانه نسخ كلام الغير ونسجه لنفسه اه ع ق وعبارة سم قوله نسخا لانه نقله الى نفسه
من قولهم نسخ الكتاب أي نقلت ما فيه الى كتاب آخر وقوله واتحالا يقال اتحل
فلان شعر غيره وقول غيره اذا ادعاه لنفسه اه (قوله ابن الزبير) هو بفتح الزاي وكسر
الباء كما في القاموس لانه وازنه بأمر فليس هو الصحابي المشهور وعبارة ع ق وليس المراد
به عبد الله بن الزبير بن العوام الصحابي المعلوم وانما المراد به شخص آخر كان قد قدم على
عبد الله بن الزبير الصحابي المعروف فلما حرره من العطاء قال ابن الزبير أعني هذا المذكور
هنا السيد عبد الله بن الزبير الصحابي لعن الله ناقه جلتى اليك فقال له السيد عبد الله بن
الزبير الصحابي ان رواكها اه (قوله انه فعل ذلك) أي التسخير والاتحالي وأنه فعل يجوز

وان أحدهما فيه أكمل من
الآخر وان الثاني زاد على الاول
ونقص عنه (وهو) أي ما لا يشترك
الناس في معرفته من وجه الدلالة
على الفرض (ضربان) أحدهما
(خاصي في نفسه غريب) لا ينال
الابنكر (و) الآخر (عامي)
تصرف فيه بما أخرجه من
الابتدال الى الغريبة كما مر
في باب التشبيه والاستعارة من
تقسيمهما الى الغريب الخاصي
والمبني على العامي الباقي على
ابتداله أو المتصرف فيه بما أخرجه
الى الغريبة (فالأخذ والسرقه)
أي ما بهي به من الاعمين
(فوعان ظاهر وغير ظاهر أما
الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كاه)
اما حال كونه (مع اللفظ كاه أو بعضه
أو) حال كونه (وحده) من غير
أخذ شيء من اللفظ (فان أخذ اللفظ
كاه من غير تغيير للنظم) أي
لكيفية الترتيب والتأليف
الواقع بين المفردات (فهو مذموم
لانه سرقه مخضعة ويسمى نسخا
واتحالا كما حكى عن عبد الله بن
الزبير انه فعل ذلك يقول

كونه بدل اشتمال من عبد الله أى عن فعله ذلك بقول معن ويجوز كونه بدلا عما حكى
 اه سم وانظر هـ لاجوز كونه نائب فاعل حكى بل هو الاظهار اه يس (قوله معن) بضم
 الميم وفتح العين وهو غير معن (قوله أخاك) اخوة الصداقة أو النسب اه أطول (قوله
 النصفه) بفتح النون والصاد وهى اسم مصدر الانصاف اه عى (قوله ولم توفه حقوقه)
 عطف تفسير لما قبله اه يس (قوله على طرف الهجران) بكسر الهاء والاضافة بيانية اه
 سم (قوله أن كان يعقل) فيه إشارة إلى أن ارتكابه الهجران هو قضية العقل فليست أم
 اه سم وقال العصام فى أطوله من باب ضرب أى ان كان يبقى عقله بعد ظلمك وفيه إشارة
 إلى أنه يصبر مجنوناً بالظلمك ويهجران ببق عقله اه (قوله من أن الخ) من تعليلية أى من
 أجل أن تضمه كما فى قوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا وظاهر كلام الشارح أنها بمعنى بدل
 كما فى قوله تعالى أرضيت بالحياة الدنيا من الآخرة (قوله عن شفرة السيف) شفرة
 السيف حذو صحاح اه سم (قوله وتحمل المشاق) تفسر (قوله من حل) بالزاي المجهمة
 والحاء المهملة اه فترى وروى بالراء المهملة (قوله فأنشد هذين البيتين) لأنه كان
 أميرهم يتناشدون عنده القصائد وقبل لأن معاوية كان حاقدا عليه وعنده غيظ منه وفى
 بعض النسخ فأنشد ففعله الاقل محذوف أى أنشده لما سألنى (قوله شعرت) بضم العين
 أى صرت شاعرا وبابه ظرف وقوله بعدى أى بعد على بأنك غير شاعر (قوله يا أبابكر)
 كنية عبد الله بن الزبير (قوله فأنشد قصيدته) أنشديته على المنعولين يقال أنشدنى
 شعرا ومفعوله الاول هنا محذوف أى أنشده اه فترى (قوله وانى لا وجل) أى أخوف
 من الوجل وهو الخوف وموضع على أيان نصب لأنه مفعول لا أدري وقوله وانى لا وجل
 اعتراض وتعدو بالعين المجهمة أى يصبح الموت وأول مبنى على الضم لقطعته عن الاضافة
 منويا كما فى قبل وبعد أى أول كل شئ وحاصل المعنى وبقاتك ما أعلم أيان يكون أقدم
 من الآخر فى غدا الموت عليه وانى حائف مترقب اه فترى وقوله بالعين المجهمة ليس بمتعين
 بل يصح كونه بالعين المهملة من العدو بل قال بعضهم انه الانصب لانهم الا أن ثبتت
 الرواية بالمجهمة (قوله فأقبل معاوية الخ) أى التفت له لأنه مع فى المجلس (قوله ألم تخبرنى
 الخ) استغفهام تترى قال سم يفهم منه أن عبد الله بن الزبير أخبر معاوية بذلك فكانه
 لم يردبتهما اليه الافتخار به ما ودعوى معرفة الشعر وما ليس له بل وجهها صحيحا لا يوجب
 ذما وكان ذم هذا فى حد نفسه مع قطع النظر عن مقصد صحيح يخرج به عن الذم تامل اه
 وقوله بل وجهها صحيحا أى كقولها هو أخى من الرضاع وأنا أخى بشعره وقوله فى حدة نفسه
 خبر كان (قوله كما يقال الخ) مثال لا بدال الكل انظر الان قوله فانك أنت لما كان من
 الامور العامة التى تشترك الناس فى معرفته والتعبير به كان المراد ما عدا (قوله الخطيئة)
 بالحاء والطاء المهملتين اسم الشاعر سمي به القصير وقيل له مامته (قوله دع المسكارم الخ)
 مقول القول أى طلبها بديل قوله لا ترحل لبغيتها والمسكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة

معن بن أوس اذا أنت لم تنصف
 أخاك أى لم تعطه النصفه ولم
 توفه حقوقه (وجدته على طرف
 الهجران) أى هاجرالك مبتدأ لكان
 وعوا خاتك (ان كان يعقل ويركب
 حذو السيف) أى يتحمل شدائد تؤثر
 فيه تأثيرا سيوف وتقطعها
 تقطيعها (من أن تضمه) أى بدلا
 من أن تظلمه (اذا لم يكن عن شفرة
 السيف) أى عن ركوب حذو
 السيف وتحمل المشاق (من حل)
 أى معك فقد حكى أن عبد الله بن
 الزبير دخل على معاوية فأنشده
 هذين البيتين فقال له معاوية لقد
 شعرت بعدى يا أبابكر ولم يشارك
 عبد الله الخلس حتى دخل معن بن
 أوس المزنى فأنشد قصيدته التى
 أولها

لعمرك ما أدري وانى لا وجل

على إيتاغدو المنيمة أول
 حتى أتمها وفيها هذان البيتان فأقبل
 معاوية على عبد الله بن الزبير وقال
 ألم تخبرنى أن هالك فقال الله لفظه
 والمعنى له وبعد فهو أخى من
 الرضاة وأنا أخى بشعره (وفى
 معناه) أى معنى ما لم يعرفه النظم
 (ان يبتل بالكلمات كلها أو
 بعضها ما يردفها) يعنى أنه أيضا
 مذموم وسرقة محضة كما يقال
 فى قول الخطيئة

دع المسكارم لا ترحل لبغيتها

والبيعة بكسر الباء وضمها الحساجة كما في المختار وقوله واقعد فانك الخ أي حاصل القعود
 الطعام والكسوة فلا احتياج إلى طلب المكارم والرحلة اه سم بزيادة قال عرق والمعنى
 لست أهلا للمكارم والمعالى فدعها لغيرك واقنع بالمعيشة وهي مطلق الكل والستر
 باللباس فانك تناله بلا طلب يشق اه (قوله ذرا الما ترالخ) مقول يقال وذرفى مقابلة
 دع والماتر مقابل المكارم ولا تذهب مقابل لا ترحل واطلم ابدل ابغيتا واوجلس بدل
 واقعد والا كل بدل الطعام واللباس بدل الكاسى وأما فانك أنت قد كورفى البيتين
 باللفظ (قوله وكما قال الخ) مثال لا بدال البعض (قوله وقوفا) جمع واقف كشاهد
 وشهود من الوقف بمعنى الحبس لامن الوقوف بمعنى اللبث لانه لازم والمذكور فى البيت
 متعدد معوله مطيهم وصحبي فاعل به وانتصاه على الخالية من فاعل نيك أى قفانك فى
 حال وقوف أصحابى من اكهم على أى لاجلى قائلين لاتهم لست بكسر اللام أسأى من فوط
 الحزن وشدة الجزع وتجمل أى اصبر صبرا جميلا اه فترى بزيادة (قوله أخذ) يحتمل أنه
 مصدر وهو اسم كان ومع تغيير خبرها وعليه فقوله أو أخذ بعض اللفظ عطف على كان
 ويحتمل أنه فعل وهو خبر كان واسمها ضمير الشأن قال بعض ويصح أن يكون على صيغة
 اسم الفاعل (قوله مع تغيير لفظه) محترز قوله السابق من غير تغيير لفظه وقوله وأخذ
 بعض اللفظ محترز قوله كلفه وهو على الالف والشر المشوش كما قدمنا قال عرق والمراد
 بتغيير النظم هنا أن يدل على المعنى الاول أو على بعضه بوجه آخر بحيث يقال هذا تركيب
 آخر سواء كان بتبديل نوع التركيب كتبديل جملة شرطية مثلا بتغييرها أو بدون ذلك اما
 مع افادة المعنى مثلا بطريق الزوم أن أفيد أو لا صراحة وهو لا كثيرا وبدون ذلك
 ويدل على أن هذا هو المراد ما يأتى من الأمثلة اه (قوله أو أخذ بعض اللفظ) سواء
 كان مع تغيير النظم أو لا فتحتمس ستة أقسام والأمثلة الآتية كلها لما إذا كان المأخوذ
 البعض (قوله اعادة) هى نهب المال اه سم (قوله ومسخا) لانه بدل صورة ما للغير
 بصورة أخرى والغالب كونها أقبح اه عرق وقال سم لان المسخ تحويل الصورة الى
 ما هو أقبح منها وهنأحوال الترتيب من صورة الى أخرى اه ومن هنا ينشأ اشكال
 فيما غير مثل أو أبلغ اذ كل منهما ليس تغييرا لأقبح ولعل الجواب أنهم اكتفوا بحكمة
 التسمية وهى لا يلزم أن تكون مطابقة للمعنى اللغوى فى تعديله بل يكتفون فيما بأدنى
 مناسبة وقد يؤخذ هذا الجواب من قوله وهنأحوال الترتيب الخ تأمل عرش وكان حاصل
 الجواب ان المراد بالمسخ مطلق التحول من صورة الى صورة سواء كانت أقبح أو لا فهو مجاز
 مرسل من اطلاق المقيد واردة المطلق (قوله كحسن السبك) المراد به انطلق عن التعقيد
 اللفظى والمعنوى (قوله أو الاختصار) أى حيث يناسب المقام (قوله فمدوح) ويسمى
 حسن الاتباع (قوله كقول بشار الخ) قبله
 قالوا حرام تلاقينا فقلت لهم * ما فى التلاقى ولا فى قبله حرج

واقعد فانك أنت الطعام الكاسى
 ذرا الما تر لا تذهب لطلبها
 واجلس فانك أنت الاكل اللابس
 وكما قال امرؤ القيس
 وقوفا بها على مطيهم
 يقولون لاتهم لست بأسا وتجمل
 فأورده طوفة فى داليسه الأية
 أقام تجلده مقام تجمل (وان
 كان) أخذ اللفظ كله (مع تغيير
 لفظه) أى نظم اللفظ (أو أخذ
 بعض اللفظ) لا كلفه (سمى)
 هذا الاخذ (اعادة ومسخا)
 ولا يخلو اما أن يكون الثانى
 أبلغ من الاول أو دونه أو مثله
 (فان كان الثانى أبلغ) من الاول
 (لاختصاصه بفضيلة) لا توجد
 فى الاول كحسن السبك أو
 الاختصار أو الايضاح أو زيادة
 معنى (فمدوح) أى فالثانى مقبول
 (كقول بشار)

وبعد البيت المذكور وبعد

أشكو إلى الله عما لا يفارقني * وشر ما في فؤادي الدهر ريعتلج

اه معاهد (قوله من راقب الناس) أي راعاهم ومشى على مزاجهم وعبارة ع ق أي راعاهم وحاذرهم فيما يكرهون فيتركه وفيما يبتغون فيقدم عليه لم ينظر بمحاجته كلها لانه رعا كرها الناس فيتركها لاجلهم فتقوت مع شدة شوقه اليها اه (قوله القاتل) نفسه ير القاتل وقوله الحريص على القتل نفسه ير اللهج اه سم وعبارة ع ق قوله القاتل أي المقدم على القتل أو غيره من غير مبالاة بأحد اللهج أي الملازم لما يوبه الحريص عليه من غير مبالاة قتلا كان أو غيره اه (قوله وقول سلم) أي الخاسر بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسره في تجارته في الأساس سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا بضرب به اه مطول وقبل هذا البيت

أهدى لي الشوق وهو حاد * أغنى في طرفه فنور

وفاز الشاهد فيه مع قوله من راقب الناس حيث أخذ بعض اللفظ من غير تغيير للنظم (قوله أي الشديد الجراحة) عبارة ع ق الجسور هو الشديد الجراحة فهو بمعنى القاتل اللهج وهو أصرح في المعنى وأخصر فالعنى في البيتين واحد وهو أن من لا يراقب الناس فاز بالمرغوب ومن راعاهم فانه المطلوب لكن بيت سلم أجود سبكاً لانه على المعنى بلا حاجة للتأمل بما هو أخص وأوضح وأخصر لفظاً كما لا يخفى وفي نفسه أن لفظ القاتل اللهج أحسن من لفظ الجسور ولفظ الطيبات أحسن من لفظ الذات والاختصار قد يتدعى عدم مناسبتها لان الغرض التوجيه بترك مراقبة الناس وذلك يناسبه البسط الدال على الاهتمام والتأكد فانظر اه (فبيت سلم أجود سبكاً) أي لان قول بشار القاتل اللهج فيه غموض وخفاء وقيل من جهة أنه رتب على المراقبة الموت بخلاف بشار فانه رتب عليها عدم الظفر بالحاجة اه قال في المطول روى عن أبي معاذ روايته بشار أنه قال أنشدت بشار اقول سلم فقال ذهب والله يتي فهو أخف منه وأعذب والله لا أكلت اليوم ولا شربت اه (قوله في البلاغة) أي الحسن وايس المراد بها مطابقة الكلام الخ لوجودها في كل منهما (قوله كقول أبي تمام) هو الاصل وهو من بحر الكامل (قوله في مرثية محمد) بتخفيف الباء قال في المطول وكان قد استشهد في بعض غزواته اه (قوله ابن جني) كرويد اه أطول (قوله هيمات) اسم فعل ماض معناه بعدد وفاعله محمد وفي أي بعد اتيان الزمان بعد ابدليل ما بعده وهو قوله لا يأتي الزمان بمثله أو بعد نسباني له بدلالة ما قبله وهو قوله

أنسى أبا نصر نسيت اذا يدى * من حيث يتنصر الفتى وينيل

هيمات الخ اه مطول بزيادة قال القنري قوله أنسى احدي الهـ من زين فيه محمد وفيه على نخط قوله تعالى أفترى على الله كذبا والاستفهام انكارى وينيل من الانالة وهي الاعطاء

من راقب الناس) أي حاذرهم
(لن ينظر بمحاجته * وفاز بالطيبات
الذاتك اللهج) أي الشجاع القتال
الحريص على القتل (وقول سلم)

بعده

(من راقب الناس مات هماً) أي
موتاً وهو مفعول له أو تمييز (وفاز
بالذلة الجسور) أي الشديد الجراحة
فبيت سلم أجود سبكاً
لفظاً (وأن كان) الثاني (دونه)
أي دون الاول في البلاغة لقوات
فضيلة توجه في الاول (فهو) أي
الشيء (منصوم كقول أبي تمام)
في مرثية محمد بن حميد

١٥ (قوله ان الزمان بمنزلة الجبل) قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشككة قال الشيخ أبو علي الفارسي في هذا البيت تقصير لان الغرض من هذا الكلام نفي المثل وأن يقال انه يعزوانه لا يكون فإذا جعل سبب تقدمه بمنزلة الجبل الزمان به فقد أدخل بالغرض وجو ز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث يجزل الزمان بالجو بد مثله اهـ مطول (قوله وقول أبي الطيب) هو المأخوذ (قوله أعدى الزمان سخاؤه) أي سري سخاؤه إلى الزمان ولا يلزم من كون فعل بعني فعل أن يتعدى بما يتعدى به قال الفري الاعداه أن يتجاوز الشيء من صاحبه إلى غيره والاسم العدوى وفي حديث لا عدوى أي لا يعدى شيء شأنا اهـ (قوله فسخاؤه) أي باليجاده على ما قاله ابن جني أو بظاهره على ما قاله ابن فورجة وكذلك تقول في واقعه يكون به الخ (قوله وأخرجه من العدم) تفسيره على سخاؤه اهـ سم (قوله ولولا سخاؤه) أي الزمان وقوله الذي استناده منه أي من الممدوح وقوله لجزل أي الزمان وقوله به أي بالممدوح (قوله كذا ذكره) أي هذا التفسير ابن جني فالبيت على ما ذكره ابن جني من الغلو كما تقدم في قوله

وأخفت أهل الشر لحياتي انه * لتخافك النطف التي لم تخلق

لان الجود قبل وجود الممدوح غير موجود حتى يعدى الزمان فهو متسع ومثل ذلك لا يقال فيه انه فاسد كما قاله ابن فورجة وإنما يقال فيه غير مقبول تأمل (قوله ابن فورجة) بفتح الفاء وضعها (قوله فاسد) الاولى غير مقبول لثاقه اذ ليس بفاسد كما قدمناه (قوله لان سخاؤه غير موجود) باضافة سخاؤه إلى غير أي سخاؤه شخص غير موجود فسخاؤه اسم ان وقوله لا يوصف بالعدوى خبرها وهو السريان للغير (قوله وإنما المراد الخ) أي فالمدوح كان موجودا سخيا وكان الزمان بخيلا باظهاره إلى وهذا يتي له لغزارة أموره عند الزمان فلما أعدى الزمان سخاؤه ذلك الممدوح جاد به على أي الاتصال به والوقوف عليه بعد خفائه عنى فالمعنى ان الزمان عدانى اليه بعد الجذل بالهداية فعرفته فاعناني فالمعنى واقده كان الزمان بخيلا باظهاره إلى اهـ ع ق (قوله لما أعدى سخاؤه) ظرف لقوله سخاؤه قال سم أي أعدى سخاؤه الزمان وهو بعد وجوده اهـ (قوله فالمصراع الثاني) فيه إشارة إلى أن الشاعر في المصراعين الأخيرين والا فالمصراع الاول من قول أبي الطيب أبلغ من المصراع الاول الذي لا يتمام تأمل (قوله اذ لا يشترط الخ) علة لمحدوف تقديره ولا يضر في كونه مأخوذا منه تغاير في المعنى والتعبير اذ وقع الاشتراك في الحاصل والمآل ولومع زيادة شيء اذ لا يشترط في هذا النوع الخ كما عبر بذلك ع ف أي لانهم ما اشترك في الجذل وهو جواب عن سؤال مقدرة تقديره ان الأخذ على تفسير ابن فورجة غير ظاهر لتغاير المعنيين كما لا يخفى (قوله أصلا) أي لا يشترط الاتحاد من كل وجه بل يكفي الاتحاد من بعض الوجوه كما هنا لانهم ما اشترك في أصل الجذل على ما قاله ابن فورجة (قوله كما توهمه البعض) أي توهم أنه يشترط الاتحاد من كل وجه (قوله والالم يكن مأخوذا الخ)

(هيات لا يأتي الزمان بمنزلة
ان الزمان بمنزلة الجبل)

وقول أبي الطيب

أعدى الزمان سخاؤه (يعني تعلم
الزمان منه السخاؤه وسري
سخاؤه إلى الزمان) (فسخاؤه)
وأخرجه من العدم إلى الوجود
ولولا سخاؤه الذي استناده منه الجذل
به على الدنيا واستبقاه لنفسه كذا
ذكره ابن جني وقال ابن فورجة
هذا تأويل فاسد لان سخاؤه غير
موجود لا يوصف بالعدوى وإنما
المراد سخاؤه على وكان بخيلا به
على فلما أعدى سخاؤه اسعدني
بعضي اليه وهذا يتي له لما أعدى
سخاؤه (ولقد يكون به الزمان
بخيلا) فالمصراع الثاني مأخوذ
من المصراع الثاني لا يتمام على
كل من نفسه يرى ابن جني وابن
فورجة اذ لا يشترط في هذا النوع
من الأخذ عدم تغاير المعنيين أصلا
كما توهمه البعض والالم يكن
مأخوذا منه على تأويل ابن جني

في الاستدلال بهذا الشعاع بموافقة البعض على الاخذ على تأويل ابن جني اه يس (قوله
 أيضا) أي كما لا يكون مأخوذا على تأويل ابن فورجة وانما لم يصرح به لان عدم الاخذ
 عليه حينئذ ظاهر بفعله كانه أصل مقبس عليه وعبارة عق فعل هذا التقدير أي تقدير ابن
 فورجة لا يكون مأخوذا من الاقل أيضا لان المعنى عليه واقديكون الزمان بخيلا باظهاره
 وهو مخالف للجلل بايجاد مثله الذي في المصراع الاول وليكونه أظهر في عدم الاخذ
 لم يترصص له في الشرح ويرجع المعنى الى حاصل واحد أيضا على هذا التقدير لانه اذا بخل
 باظهاره لم يلعزته فهو بخيل بفائدته اللازمة لوجوده الاسباب فيلزم البخل بوجوده لان
 نفي اللازم يستلزم نفي المزموم فنفي فائدته كنفية فيلزم البخل بأمثاله اه بتصرف وعبارة سم
 وانما اقتصر الشارح على بيان التغيرات على تفسير ابن جني لان هذا المتوهم اعتقده عدم
 التغير عليه وسلم الاخذ عليه ومنعه على تفسير ابن فورجة لاعتقاده التغيرات عليه تأمل
 اه سم (قوله لان أبا تمام الخ) أي فهذه التغيرات بحسب الظاهر وان كان في نفس الامر
 لا مغايرة لان المراد من المثل الممدوح كما في قولك مثلك لا يخل أي أنت لا تبخل (قوله اذ
 المعنى على الماضي) ان قلت من أين يستفاد الماضي من قول أبي تمام * ان الزمان بمنزلة لبخل *
 قلت من الجملة الاسمية الدالة على الثبات والدوام الشامل للماضي هذا وقد يقال العدول
 الى المستقبل في كلام أبي الطيب قصدا الى الاستمرار وحكاية الحال الماضية الان يقال
 لما لم يبق بخل الزمان بعد اعدائهم انما لم يحسن حمل المضارع على ذلك اه يس وانما
 كان المعنى على الماضي لان الغرض أنه جاد به ووجد بالذم (قوله فان قيل المراد الخ) أي
 فيكون المضارع واقعا موقعه (قوله وبذلك) عطفا على وجوده أو على سخا (قوله
 لكن اعداءه الخ) حاصله أنه بعد ايجاد ما صار الذي في تصرف الزمان انما هو اعداءه واما
 ايجاد فلا يتعلق به لانه تحصیل للحاصل حينئذ (قوله باق بعد) أي بعد وجوده أو
 في المستقبل وقوله في تصرفه أي تصرف الزمان (قوله لا قرينة عليه) أي فلا يصح وبه
 صحته الخ (قوله فأبعد من الذم) من معنى عن أي تحقيق بأن لا يذم فأقول التفضيل ليس
 على بابه (قوله مرتاد) اسم فاعل وأصله مرتد (قوله الاغراق) استثناء من دليلا
 ودليلا مفعول يجحد ومفعوله الثاني ان كان الذي ينصب مفعولين محذوف أي موجودا
 الخ اه سم قال يس وفيه نظرا وظاهرا أن المفعول الثاني دليلا والاستثناء مفرغ على حد
 ما علمت الا الفقه اه (قوله على النفوس) أي على هلاكها (قوله وهو حال من سبلا)
 أي لانه في الاصل صفة لها فلما قدم صار حالا قال في المعنى تنبيه الظاهر أن لها من قول
 المتنبى

لولا مفارقة الاحباب ما وجدت * لها المنايا الى أرواحنا سبلا

جار ومجرور متعلق بوجدت لكن فيه تعدي فعل الظاهر الى ضميره المتصل كقولك ضربه
 زيد وذلك ممنوع فينبغي أن يقدّر صفة في الاصل سبلا فلما قدم عليه صار حالا منه كما ان قوله

أيضا لان أبا تمام علق البخل بمثل
 المرنى وأبو الطيب بنفس الممدوح
 هذا وليكن مصراع أبي تمام
 أجود سبكيا لان قول أبي الطيب
 واتد يكون بلفظ المضارع لم يقع
 موقعه اذ المعنى على الماضي فان
 قيل المراد لقد يكون الزمان بخيلا
 بهلاكه أي لا يسمح به لانه قط لعله
 بأنه سبب اصلاح العالم والزمان
 وان سخا بوجوده وبذلك للغير
 لكن اعداءه واقفاؤه باق بعد
 في تصرفه فلتأمل هذا تقرير
 لا قرينة عليه وبعد صحته فصراع
 أبي تمام أجود لاستغنائه عن مثل
 هذا التكلف (وان كان) الثاني
 (مثله) أي مثل الاول (فأبعد)
 أي فالثاني أبعد (من الذم والفضل
 الاول كقول أبي تمام لو حار)
 أي تحير في التوصل الى اهلا
 النفوس (مرتاد المنيّة) أي
 الطالب الذي هي المنية على انها
 اضافة بيان (لم يجحد) الا الفراق على
 النفوس دليلا وقول أبي الطيب
 لولا مفارقة الاحباب ما وجدت
 لها المنايا الى أرواحنا سبلا
 الضمير في لها للمنايا وهو حال من
 سبلا والمنايا فاعل وجدت

الى ارواحنا كذلك اذ المعنى سبلا مسلوكة الى ارواحنا ولك في لها وجه غريب وهو ان
تقدره جمعاً للهاته كخاصة وحصى وتكون المنايا مضافاً اليه ويكون اثبات اللهوات للمنايا
استعارة شبيهت بشئ يتلخع الناس ويكون أقام اللهام مقام الافواه لجاورة اللهوات للقم اه
ولم يستحضره سم فكاتب ماهياً التخمين اه يس وقول ابن هشام الظاهر ان لها أى لفظ
لها وقوله ضرب به زيد أى ضرب نفسه وقوله فينبغي أن يقدر صفة الخ فيكون المعنى هكذا
لولا مفارقة الاحباب ما وجدت المنايا سبلاً أخرى لها مسلوكة الى ارواحنا وقوله كخاصة
وحصى أى مما يكون فيه الفرق بين مفرد وجعه بالتاء وقوله وتكون المنايا مضافاً اليه
الاطهر أن يقول وهى مضافة الى المنايا وقوله استعارة أى بالكناية وقوله لجاورة الخ وهو
من باب ذكر الجزء وارادة الكل (قوله وروى يد المنايا) أى بدل قوله لها المنايا (قوله
فقد أخذ المعنى كله) لقائل أن يقول ان الاول أفاد ان انحصار السبب في مفارقة الاحباب
انما هو على تقدير التحير واشتباها الحلال وقضية ذلك امكان سبيل آخر عند عدم التحير وكان
حاصل المعنى أن المنية لها طريق الى الهلاك لكنها اذا اشتبهت عليها لا تجد طريقاً حينئذ
غير المفارقة وهذا المعنى لم يفده الشافى فكيف ~~حكم~~ بأخذ كل المعنى الا أن يقال ان
هذه الزيادة التي قلنا ان الاول أفادها غير مرادة له أو انها غير معتبرة ههنا فليأمل اه سم
وعبارة ع ق وقد اجتمع البيتان على الحاصل وهو أنه لا دليل للمنية على النفوس الا
الفراق أما في الاول فواضح وأما في الثاني فلان لولا تفيد أن نفي الفراق بنفي الموصول
كما أشيرنا اليه فلزم انحصار الموصول في الفراق على انه دليل أو جزء دليل فعنى ~~كل~~ من
البيتين يعود الى معنى الآخر فَيَقَال من أن في الاول الحصر والتقيد بالحيرة فجاء
أبلغ من الثاني لا عبرة به اه (قوله وبدل بالنفوس الارواح) الباء داخله على المتروك
(قوله وان أخذ المعنى وحده) أى دون اللفظ وهو عطف على قوله فان أخذ اللفظ
(قوله واصله من ألم بالمنزل الخ) فأصل الالم النزول بالمنزل ثم أطلق على مطلق القصد
ووجه المناسبة ههنا أنه اذا أخذ المعنى فقد قصده ~~كأنه~~ نزل به اه يس (قوله
فكانه كسط) بابه ضرب وقوله جلدا هو اللفظ (قوله أى مثل ما سمي اغارة) أى
مشله في الانقسام الى ثلاثة أقسام وفي كون الانقسام هى كون الثاني أبلغ وكونه دونه
وكونه مثله بدليل كلام الشارح (قوله والصنع مبتدأ خبره الجملة الشرطية) أى والجملة
من المبتدأ وخبره الجملة خبر ضمير الشأن وسكت الشارح عن ذلك لظهوره لان ضمير
الشأن لا محل له كضمير الفصل لانه مما لم يقل به أحد اه يس (قوله فخير) أى فهو خير
وقوله وان يرث من راث يرث اه سم وفي المختار ووراث على خبره أبطاً وبابه باع وفي مثل
رب جملة تهب ربنا اه (قوله أى يبطى) من باب شرف قال في المختار يبطى بضم الطاء بظاً
بضم الباء فهو بظى بالمثو أبطاً فهو مبطى اه (قوله أنفع) ألا ترى أنه يقع في العادة
أنك لو وعدت أحداً باحسان ثم أبطأت عنه فاذا أعطيته زدته على ما كنت تعطيته لو عملت

وروى يد المنايا فقد أخذ المعنى كله
مع لفظ المنية والفراق والوجدان
وبدل بالنفوس الارواح (وان أخذ
المعنى وحده سمي) هذا الاخذ
(المام) من ألم اذا قصد واصله من
ألم بالمنزل اذ نزل به (وسلخا) وهو
كشط الجلد عن الشاة ونحوها
فكانه كسط من المعنى جلداً
وأبسه جلداً آخر فان اللفظ
للمعنى بمنزلة اللباس (وهو ثلاثة
أقسام كذلك) أى مثل ما سمي
اغارة ومسخلان الثاني اما أبلغ
من الاول أو دونه أو مثله (أولها)
أى أقول الانقسام وهو أن يكون
الثاني أبلغ من الاول (كقول أبى
تمام هو) ضمير الشأن (الصنع) أى
الاحسان والصنع مبتدأ خبره
الجملة الشرطية أعنى قوله (ان
يجعل فخير وان يرث) أى يبطى
(فاليرث في بعض المواضع أنفع)

حياء من ابطائك وجبر الابطاء اه سم (قوله والاحسن أن يكون الخ) لعل وجهه
 أن كون الضمير للشأن خلاف الظاهر مع افادة هذا الاعراب ما يقيد به الاقل من
 الاجمال والتفصيل ومع كونه أفيد له تعدد الحكم فيه اذ فيه الحكم بأن ذلك المتعقل
 الصنع والحكم بأن الصنع من صفة ما ذكر اه سم وقوله أن كون الضمير للشأن خلاف
 الظاهر أي لانه مخالف للقياس من خمسة أوجه عودده على ما بعده لزوماً وأن مفسره
 لا يكون الاجتهاد وأنه لا يتبع بتابع وأنه لا يعمل فيه الا ابتداءً وأحد نواحيه وأنه
 ملازم الافراد اه يس (قوله الى حاضر في الذهن) وهو الموعود به (قوله وهذا كقول
 أبي العلاء الخ) لعل مقصوده التطير في رجوع الضمير للمتعلق الحاضر في الذهن فان
 هذا هو المناسب في بيت أبي العلاء اذ لا يناسب فيه رجوع الضمير للشأن اذ ما بعده الهجر
 لا يصلح للخبرية عنه فليست أمثل اه سم أقول في المعنى في الترجمة التي نصها الموضع التي
 يعود فيها الضمير على ما تأخر افظا ورتبة والثالث أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره
 نحو ان هي الاحياء الدنيا قال الزحشمري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الابعاء لونه وأصله ان
 الحياة الاحياء الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها وبينها قال ومنه
 هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاعت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه
 ولكن في تشبيهه هي النفس وهي العرب ضعف لا مكان جعل النفس والعرب بدلين
 وتحمل وتقول خبرين وفي كلام ابن مالك ضعف لا مكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره
 وهو كون هي ضمير القصة فان أراد الزحشمري أن المثالين يمكن جملة ما على ذلك لأنه
 متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده اه والظاهر أن كلام أبي تمام والمعري من
 هذا القبيل وان ما ابتج به الشارح أمر سهل قاله يس وبين اليمين مناسبة من وجه
 آخر وهو أن في كل منهما أن الشيء المكروه قد يكون سبباً في المحبوب كما كان في الاول
 ابطاء الاحسان سبباً في كثرته وفي الثاني الصدود سبباً في الوصال الآن الظاهر انه لم يرد
 هذا بدليل قوله وهذا نوع من الاعراب فانه يشعر بأن كلامه من جهة الاعراب دون
 غيره أفاده سم (قوله حتى ما يلزم خيال) ضمير يلزم للهجر واما ما قبل نافية أي حتى اذا اتى
 المأمور وحصوله فهو خيال لعدم وجوده وقيل زائدة أي حتى اذا ألم فهو خيال لأنه لعدم
 طلبه والاعتبار به بمنزلة المعدوم الذي هو خيال وقيل مصدرية أي حتى المأمور خيال
 والمعنى كما في الثاني ويتعين رفع الفعل على هذا الثالث بخلاف الاولين فانه يجوز نصبه
 بحتى اه سم وعبرة عن حتى ما يلزم أي ينزل خيال من هذا الذي هم جبرنا وبعض صدود
 الزائرين وصال أي لم تنل من هجرنا حتى الصدود لا نالنا لقاءه لا بقطعة ولا مناماً والصدود قد
 يعد وصالاً بالنسبة لمثل هذا الهجر اه ويلزم به ردة (قوله الراضة) أي المرماضون
 الممارسون اصناعة الاعراب ومن العجب أنه تصحف في نسخة سم بالراضية فقال قال في
 الصحاح ان الراضية تجي في بعض اللغات بمعنى العالمة وهذا المعنى يمكن هنا وانظر هل

والاحسن أن يكون هو عائداً
 الى حاضر في الذهن وهو مبتدأ
 خبره الصنع والشرطية ابتداء
 كلام وهذا كقول أبي العلاء
 هو الهجر حتى ما يلزم خيال
 وبعض صدود الزائرين وصال
 وهذا نوع من الاعراب لطيف
 لا يكاد يتنبه له الا الادهان الراضة
 من آفة الاعراب

يجوز أن تكون بمعنى المرضية أي المعبرة اه قال يس وأصل راضة روضة جمع راض
ككامل وكلمة وفي نسخة الرائضة أي المتراضة للأعراب المقرنة عليه وعبارة عى وهذا
الأعراب أعنى جعل الضمير عائداً على حاضر في الذهن لطيف لا يكاد يقب له الأذهان
الراضية أي المتراضة بالأعراب من أئمة العربية لأن التفتن لحاضر ذهننا يلتزم الكلام
فيه ويحسن بحيث يفيد الكلام معه فائدة البيان بعد الإجمال مما يدق الخ اه (قوله
وقول أبي الطيب الخ) أخذ معنى وان يرث الخ فالبيتان مشتركان في معنى وهو
إثبات النفع في البط * المستفاد من الشطر الثاني في البيت الأول ومن الشطر الأول
في البيت الثاني (قوله الجهم) بفتح الجيم (قوله في بيت أبي الطيب الخ) قد يقال
بينهما تفاوت أيضاً فان بيت أبي الطيب يدل على أن بقاء سيبه مطلقاً من الخير بخلاف
بيت أبي تمام فانه يدل على أنه قد يكون لقوله في بعض المواضع اه سم قال يس وفيه
نظر لا يخفى اه (قوله وإذا تألق الخ) من الكامل وشطر البيت على آل من قوله المصقول
(قوله من عضبه) من زائدة (قوله أي سيفه القاطع) شبه لسانه بسيفه بجامع
التأثير (قوله وقول أبي الطيب) من البسيط (قوله كأن أسنهم الخ) قال عى
ولاشك ان كلامهم ما أي الكلامين تضمن تشبيه اللسان بالآلة الحرب في النفاذ والمضى
وان كانت الآلة المعبرة في الأول السيف والآلة المعبرة في الثاني الرمح ولكن بيت
البحرئ أجود الخ (قوله أسنهم) بضم السين ان جرد من التاء والاف بكسرهما كما في
أسنة حداد وقوله في النطق في معنى عند وكذلك ما بعدها كما يدل عليه كلام الشارح
وقوله على رماحهم متعلق بخبر صانا (قوله بالضم والكسر) أي وسكون الراء قال
بعضهم وهذا في المفرد وأما الجمع فبكسر الخاء لا غير قال في المختار والخرص بضم الخاء
وكسرهما الحاققة من الذهب أو الفضة (قوله في المضاء) أي في كونها ماضية وقوله
والنفاذ تفسير (قوله فبيت البحرئ أبغ الخ) وأيضاً في بيت أبي الطيب لفظ كان الذي
يدل على الشك في التشبيه بخلاف بيت البحرئ فان فيه لفظ خلت الذي يفيد الرجحان اه
سم وفيه أن كان قد تدل على اليقين * كقوله * كان الأرض ليس بها هشام * نعم لا يعجبني
قول أبي الطيب أسنهم على رماحهم اه يس أي فان المتبادر من كلامه أن أسنهم
قطعت وجعلت خرصاً نارفه من الفج ما لا يخفى (قوله من الاستعارة التخيلية) فيه
تسمي والوجه أن أحدهما تخيل والآخر ترشيع (قوله بمنزلة الأظفار) التي اثباتها
استعارة تخيلية كما سبق اه سم (قوله بمنزلة الأظفار المنيمة) فانه ما يخصان المشبه به
وهو السيف (قوله ولزم من ذلك الخ) لأن التخيلية والممكنية متلازمان على ما سبق اه
يس (قوله تشبيه كلامه) أي لسانه باعتبار إخراج الكلام (قوله وهو استعارة بالكناية)
قال عى فان قلت ليس في كلام البحرئ استعارة بالكناية وانما فيه ترشيع بالتشبيه
لأن المشبه بالسيف في الحقيقة هو الكلام لا اللسان لأن الموصوف بوجه التشبيه وهو

(وقول أبي الطيب ومن الخير بطه
سبك) أي تأخر عطائك (عنى *
أسرع السحب في المسير الجهم)
أي السحاب الذي لا ماء فيه
واقام فيه ماء فيكون بطياً ثقيل
المشي فكذلك حال العطاة في
بيت أبي الطيب زيادة بيان لاشتماله
على ضرب المثل بالسحاب (وثانها)
أي ثاني الأقسام وهو أن يكون
الثاني دون الأول (كقول البحرئ
وإذا تألق) أي لمع (في الفمى)
أي المجلس (كلامه المصقول)
المنفج (خلت) أي حسبت
لسانه من عضبه) أي سيفه
القاطع (وقول أبي الطيب كان
أسنهم في النطق قد جعلت * على
رماحهم في الطعن خرصاً) جمع خرص
بالضم والكسر وهو السنان يعنى
أن أسنهم عند القطع في المضاء
والنفاذ تشابه أسنهم عند الطعن
فكأن أسنهم جعلت أسنة
رماحهم فبيت البحرئ أبغ لما في
لفظي تألق والمصقول من الاستعارة
التخيلية فان التألق والصقالة
التخيلية بمنزلة الأظفار المنيمة ولزم
للكلام بمنزلة الأظفار المنيمة وهو
من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو
استعارة بالكناية

النقوذ والتأثير فيما يتعلق به هو الكلام لا اللسان قلت على تقدير تسليمه يلزم أن يكون
أجود من بيت المتنبي برشيم التشبيه كما زعمت على أن لا نسلم أن التشبيه ليس للسان بل هو
باعتبار تلبسه بما يوجب التأثير والمضاه في الأرواح كالسهم في تلبسه بما يوجب التأثير من
الحسد والقطع ولا ينافي ذلك اعتبار الاستعارة بالكناية فيما تحقق به وجه التشبيه وهو
الكلام اه فان قلت فيه جمع بين الطرفين أجيب بأنهم ما مذكوران في تركيبين لا في تركيب
واحد وأيضاً ذكر اعلى وجه لا ينفي عن التشبيه (قوله الفتيان) بالكسر جمع فتى اه أطول
(قوله أرجهم) خبر كان والرحب بفتح الراء الواسع (قوله رجب الباع) هو قدومه اليدين
وقوله والذراع بكسر الدال المعجمة طرف المرفق الى طرف الاصبع الوسطى (قوله أى
سخى) فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الملابس وهو سعة الذراع والباع الذى هو مقدار
اليدين مع مائة صلان به أو الراحة على كثرة المعطى لان الراحة والذراع والباع بها
يحصل المعطى عند قصد دفعه فاذا اتسع كثر ما يملؤه فلا يست السعة الكثرة عند العطاء
فأطلقت السعة على الكثرة تلك الملابس مع القرينة اه ع ق (قوله الضمير للملوك)
أى فى البيت قبله وهو

يروم الملوك مدى جعفر * ولا يصنعون كما يصنع

اه مطول وقوله يروم أى يقصد وقوله مدى جعفر أى الغاية التى بلغها جعفر فى الكرم
(قوله هذا) أى افهم هذا (قوله لا يعجبني الخ) أى لا يعجبني هذا الكلام الذى هو قوله
معروفه أو سجع قال سجع يعنى لان صيغة معروفه واسع تستعمل فى العادة بمعنى دبره
واسع وذلك ذم اه وعبارة ع ق ولكن لا يخفى ان الاول فاث الثانى فى التعبير عن الكرم
بطريق التجوز ولهذا قيل ان معروفه لا يعجب وقيل ان وجه كونه لا يعجب أن المعروف
قد يعبر به عن الدبر فيقال معروفه أو سجع أى الشئ المعروف منه كناية عن الدبر ولا يخفى
ان هذا التوجيه انما يتجه ان صح الاخبار عن المعروف بقوله أو سجع مراد به هذا المعنى
على وجه الكثرة والافلا يخفى فساد له لوجود المعروف فى الكلام البليغ ولا يستريه
الاستهجان بوجه تأمل اه (قوله وأما غير الظاهر) قال ع ق وأما لاخذ غير الظاهر
فأقسام ولم يعددها الى الابلغ والادنى المذموم والمساوى الابعده عن الذم لان أقسام غير
الظاهر كلها مقبولة من حيث ما أخذت منه لعدم ظهورها منه فان اعتراضها رادف جهة
أخرى خارجة عن معنى الاخذ كما يفيد ذلك قوله فيما يأتى وأ كثر هذه الأنواع يعنى كلها
مقبولة اه وغير الظاهر أنواعه كثيرة ذكر المصنف منها خمسة قال ع ق وضابطه أن يكون
الثانى بحيث لا يدرك أنه مأخوذ من الاول الابتأمل كما يتضح فى الامثلة وحينئذ فالمثال
الآتى فى التشابه قريب من الظاهر بل ينبغى ان يجعل منه لان ادراك كون الثانى
أصله الاول ظاهر لا يحتاج الى تأمل اه (قوله أن يشابه المعنيان) أى من غير نقل لغير
ما بهله (قوله معنى البيت الاول) أى المأخوذ منه وقوله ومعنى البيت الثانى أى المأخوذ

(ونالها) أى ثالث الأقسام وهو
أن يكون الثانى مثل الاول (كقول
الأعرابي) أى زياد (ولم يك أكثر
الفتيان مالا * ولكن
أرجهم - م ذراعاً) أى أسخاهم
يقال فلان رجب الباع والذراع
أى سخى (وقول أشجع وليس)
أى الممدوح يعنى جعفر بن يحيى
(بأوسعهم) الضمير للملوك (فى
الغنى * ولكن معروفه) أى احسانه
(أوسع) فالفتيان متماثلان هذا
ولكن لا يعجبني معروفه أو سجع
(وأما غير الظاهر فانه أن يشابه
المعنيان) أى معنى البيت الاول
ومعنى البيت الثانى (كقول جرير

فلا ينعكس من الرب) أي حاجة
أن الرجال منهم والنساء سواء
في الضعف (وقول أبي الطيب
ومن في كفه منهم قناة

كن في كفه منهم خضاب)
واعلم أنه يجوز في تشابه المعنيين
اختلاف البيتين تشبيهاً ومديحاً
وهجاءً واختصاراً ونحو ذلك فإن
الشاعر الحاذق إذا قصد إلى المعنى
المختص لينظمه احتمال في اختناقه
فغيره عن أفضله ونوعه ووزنه وهاجته
والى هذا أشار بقوله (ومنه)

أي من غير الظاهر (أن ينقل

المعنى إلى محل آخر كقول المتنبي
سلبوا) أي ثيابهم (وأشرفت

الدماء عليهم) شجرة فمكانهم لم
يسلبوا) لأن الدماء المشرقة كانت

بمنزلة ثيابهم (وقول أبي
الطيب يس الخبيث عليه) أي

على السيف (وهو مجرد عن غمده
فكانما هو مغمود) لأن الدم

البارس بمنزلة غمده فنقل المعنى من
القتلى إلى الجرحى إلى السيف

(ومنه) أي من غير الظاهر (أن
يكون معنى الثاني أشمل) من

معنى الأول (كقول جرير

إذا غضبت عليك بنو عيم

وجدت الناس كلهم غضاباً

لأنهم ينفون مقام كلهم (وقول

أبي نواس)

ليس من الله بمنتهى كسر

(قوله من الرب) في المختار الأرب بالسكسر الحاجة وكذا الأربة والأرب بتخمين والمأربة
والمأربة بفتح الراء وضعها قلت ونقل الفساربي أيضاً مأربة بالسكسر (قوله لخاهم) بضم
اللام وكسر هاء فاعل منع (قوله جمع لحية) بكسر اللام لا غير وهي شعر الخدين والذقن
وفي المختار والحية معروفة والجمع حتى بكسر اللام وضعها ناعياً انضم في ذروة وذرى اه
(قوله سواء الخ) جملة مستأنفة في معنى العلة لما قبلها (قوله ذوالعمامة) بالسكسر وهي
المغفر والبيضة وما يلف على الرأس وجلها على الأولين أبلغ وعلى الثالث أوفق بقوله
والجمار اه أطول (قوله وقول أبي الطيب) في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبائل
العرب له اه مطول فالعنوان متشابهان من جهة أن الرجال مثل النساء في الضعف فالبيت
الأول فيه هذا المعنى وكذا البيت الثاني والتغاير بينهما ما باعتبار أن البيت الأول حكم
بالتساوي والبيت الثاني حكم بالتشابه (قوله قناة) أي ربح (قوله خضاب) أي صبغ
الحناء قال في المختار الخضاب ما يختضب به وخضبه من باب ضرب واختضب هو وكف
خضيب اه (قوله واعلم الخ) دخول على كلام المصنف (قوله تشبيهاً) هو وصف الجمال
وفي بعض النسخ تشبيهاً بالسين المسملة وهو التغزل في النساء يذكر أوصافهن يقال نسب
الشاعر بالمرأة ينسب بالسكسر تشبيهاً إذا تشبب بها وقد يطلق على التغزل مطلقاً (قوله والى
هذا أشار بقوله الخ) وجه الإشارة أنه ذكر أنه ينقل المعنى إلى محل آخر وذلك صادق بأن
ينقله من التشبيب إلى أحد المذكرات اه سم (قوله إلى محل آخر) أي من موصوف
إلى موصوف آخر كالقتلى والسيف (قوله سلبوا) على صيغة المجهول اه فنرى (قوله
الجميع) قال في المختار والجميع من الدم ما كان يضرب إلى السواد وقال الأصمعي دم
الجوف خاصة اه (قوله وهو مجرد) حال من السيف اه يس أي والحال أن السيف
خارج من الغمد (قوله مقام كلهم) أي لجمعهم جميع ما في الناس من السكسكال اه سم (قوله
وقول أبي نواس) بنون مضمومة بعد هاء واو مخففة كفي بذلك لأنه كان له ذواتان تتوسان
على عاتقه أي تنزلان عليهما قال ع ق أي قوله لهرون الرشيد لما سجن الفضل البرهكي غيره
منه حين سمع عنه التناهي في الكرم مشيراً إلى أن الفضل شياً مما في هرون وأن في هرون
جميع ما في الفضل وما في العالم من الخصال مبالغة

قولا لهرون امام الهدى * عند احتفال المجلس الحاشد

أنت على ما بك من قدرة * فاست مثل الفضل بالواجد

* ليس من الله بمنتهى كسر * البيت فأمر هرون بإطلاقه اه والاحتفال الاجتماع
والحاشد بالشين المجهمة الجامع وقوله مثل الفضل مفعول الواجد أي لا تجد مثل الفضل
في خدمتك وطاعتك (قوله ليس من الله الخ) الرواية الصحيحة بدون الواو قبل ليس وهو
من السريع مستعمل في مستعملين فاعلات ودخلة حذف السبب فصار فاعل وفي بعض
النسخ وليس بالواو قبل ليس فقيه من العيوب الخسرم وهو زيادة ما دون خمسة أحرف

في صدور الشطر (قوله أن يجمع العالم) أي صفاته اه يسر (قوله وغيرهم) أي من
 الملائكة والجن (قوله وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول) قال ع ق فان قلت
 ما وجه كون الكلام الذي هو نقيض معنى الأول مأخوذاً من ذلك الأول فان المتبادر
 أن نقيض الشيء ينافيه لأنه منه قلت هو هو بعينه ولم يرد إلا السلب في الاثبات أو العكس
 ونريد بالسلب والاثبات هنا الايمان بالناس في الجملة وايضا نقيض الشيء فرع الشعور به
 فذلك الشيء هو الحامل على طلب النقيض فقد انتشأ النقيض عن الأول فافهم اه (قوله
 أجد الملامة) أي اللوم والانسكار على وقوله في عوالة الذئبة بكسر الكاف خطاب لمؤث
 قال ع ق أي أجد لذلك اللوم فيك لذة تسامحني حي فيك حتى صرت ألتذ بطبق ذكر لك
 على أي وجهه كان اه وقوله فليكني اللوم جع لأن كصائم وصوم قال العصام في أطوله
 والمراد ككل لأن كيا يقتضيه المقام اه (قوله والانسكار باعتبار القيد الذي هو الحال)
 أي أنه لا يجب الملامة في نفسه بل يحبه هو فقط فان في المستفاد من الاستفهام الانكارى
 منصب على القيد دعني حذو قوله تعالى أنا هرون الناس بالير وتنسون أنفسكم (قوله
 كما يشال أتصلي الخ) فالنكر هو وقوع الصلاة مع الحدث لا وقوع الصلاة من
 حيث هي (قوله على تجوز الخ) أي بناء على تجوز الخ وهو مرتبط بقوله الذي هو الحال
 وعبارة العصام في أطوله لتجوز كون المضارع المبتدأ بالواو للضرورة أو على سبيل
 الشذوذ أو ما تجوز البعض الحال اذا كان مضارعا مثبتا مطلقا كما يشعر به كلام
 الشارح فلم نعر عليه مع التقصص الباسخ اه (قوله ويجوز أن تكون الواو للعطف)
 قال القرني رجحت الحسالية لما في العطف من ايمام تجوز عدم محبته مع محبة الملامة
 فيه اه (قوله راجع الى الجمع بين الامرين) قال في المطول بمعنى لا يكون الا واحد اه
 وعبارة ع ق ويحتمل أن تكون الواو للعطف والعطف بالواو وان كان لا يقتضي
 المعية لكن يقتضي الاجتماع في الحكم بغيره وحب اللوم فيه يقتضي عطف أحدهما
 على الآخر اجتماعهما في الوقوع من شخص واحد وهو الحكم وهذا الاجتماع هو محط
 الانكار أي كيف يجمع حبه وحب اللوم في الوقوع مني اه (قوله وهذا نقيض معنى بيت
 أبي الشيص) لأن في هذا اني محبة الملامة وفي ذلك اثباتها اه سم (قوله لكن كل منهما
 الخ) أما الأول فهو باعتبار أن لومه يتضمن ذكر المحبوب له ونسبته هو الى محبته واظهار
 ذلك وهذا أمر محبوب له وأما الثاني فباعتبار أنه صادر من العدو والصادر منه يكون
 مبعوضا اه سم (قوله ولهذا) أي لأن كلا باعتبار (قوله قالوا الا حسن الخ) قال
 في المطول الآن يكون ظاهرا كما في قول أبي تمام

ونعمة معترف بجدواه أحلى * على أذنيه من نغم السماع

وقول أبي الطيب

والجراحات عنده نغمات * سبقت قبل يديه بسؤال

أن يجمع العالم في واحد) فانه يشمل
 الناس وغيرهم فهو أشمل من
 معنى بيت جرير (ومنه) أي من
 غير الظاهر (القلب وهو أن
 يكون معنى الثاني نقيض معنى
 الأول كقول أبي الشيص
 أجد الملامة في هوالة الذئبة
 حيا الذكرك فليكني اللوم
 وقول أبي الطيب (أحبه)
 الاستفهام للانسكار والانسكار
 باعتبار القيد الذي هو الحال أعني
 قوله (وأحب فيه ملامة) كما يقال
 اتصلي وأنت محدث على تجوز
 واو الحال في المضارع المبتدأ كما
 هو رأي البعض أو على حذف
 المبتدأ أي وأنا أحب ويجوز أن
 تكون الواو للعطف والانسكار
 راجع الى الجمع بين الامرين
 أعني محبته ومحبة الملامة فيه (ان
 الملامة فيه من أعدائه) وما يصد
 من عدو المحبوب يكون مبعوضا
 وهذا نقيض معنى بيت أبي
 الشيص لكن كل منهما باعتبار
 آخر ولهذا قالوا الا حسن

أراد أبو تمام أن المدح يستلزم نغمات السائلين لما فيه من الكرم ونهاية الجود وأراد
 أبو الطيب أنه ان سبقت نغمة من سائل عطاء المدح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من
 الجروح لأن عادته أن يعطى من غير سؤال اه قال القنري عليه نغمة مبتدأ وأحلى خبره
 وجدوا أى اعطاءه مقبول معتقدهنى سائل اه (قوله فى هذا النوع) أى القلب
 (قوله أن بين السبب) ليعلم أن الساتر ليس بحسب الحقيقة بل بحسب الصورة وقد بين
 فى الاول أن سبب محبة اللوم تضمنه لذكر المحبوب وفى الثاني أن سبب عدم محبة صدوره
 من العدو اه يس قال ع ق فان قلت أى المعنيين أبلغ التلذذ بلومه فى المحبوب أو بغض
 اللوم فى المحبوب قلت الاظهر التلذذ باللوم لاقتضائه عدم الشغل عن حبه لعارض من
 العوارض ولو كان منافيا بخلاف بغض اللوم عند سماعه فانه يقتضى شغل القلب
 ببغض اللوم والقضاء فى الحبيب مطلقا بحيث لا يحس الا بحبه أعظم من العدو اذ بسببه اه
 (قوله ويضاف اليه ما يحسنه) قال ع ق منه وسمه أنه ان لم يضاف اليه شئ أصلا فهو ظاهر
 لان أخذ المعنى من الاول لا بس فيه كلا كان أو بضافه عد من الظاهر وأما
 اذا أضيف اليه ما لا يحسنه فالزيادة كعدمه فيكون المأخوذ ولو قلى لا بس فيه أيضا
 فيصير من الظاهر بخلاف البعض مع تزيينه بما أضيف اليه فان ذلك يخرج عن سنن
 الاتباع الى الاستداع فكأنه مستأنف فيضفى اه (قوله كقول الافوه) الاودى
 وهو فى اللغة الواسع الفم الطويل الاسنان بحيث خرجت من الشفتين اه أطول
 (قوله وترى الطير) جمع طائر ويقع على الواحد ووجهه طيور وأطيار وقوله على
 آثارنا جمع أثر بمعنى العلم أى مستعملة على أعلام من متوقعة فوقها فتكون الاعلام
 مظلمة بها قاله فى الأطول وترى بصريه وقوله رأى عين مصدره وكذا ترى قال ع ق
 وانما كد قوله ترى بقوله رأى عين لتلايته وهم أنها بحيث ترى بالنسبة ان أمعن النظر
 بشكك بعدد لها ولتلايته وهم أن المعنى أنها المتابعة لنا كأنها باريت ولولم تر بعد لانه يقال
 ترى فلانا يفعل كذا بمعنى أنه يفعله فهو بحيث يرى فى فعله لولا المانع اه (قوله حال) أى
 من الطير وقوله أى واثقة فثقة مصدر بمعنى اسم الفاعل أى تراها حال كونها واثقة (قوله
 مما يتضمنه الخ) أى من العامل الذى يتضمنه قوله على آثارنا وهو كاثقة قال ع ق فثقة
 على هذا جواب لسؤاله قدر اذ كانه قيل لماذا كانت الطيور على آثاركم فقال كانت على
 آثارنا وتبعنا لثقتنا الخ اه (قوله أن ستار) أى بأن خذف الجار وهو متعلق بثقة قال ع ق
 يقال ما زه أناد بالمرأة أى الطعام واطعمه اياه اه (قوله أى ستطم) أى تأكل من طعم فلان
 يطعم أى أكل (قوله وقد ظلت) بالبناء للمجهول وقوله عقبان اعلامه من اضافة المشبه
 به للمشبه أى اعلامه التى هى كالعقبان فى تاقنهما ونفخهما فالمراد بالعقبان الاعلام نفسها
 وقد كان للنبي صلى الله عليه وسلم راية تسمى العقاب لانها سوداء ولون العقاب أسود وكان
 من برد العائشة رضى الله عنها ذكر ذلك أهل السير وقيل الاضافة على أصلها من مباينة

فى هذا النوع ان بين السبب (ومنه)
 أى من غير الظاهر (أن يؤخذ
 بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه
 كقول الافوه وترى الطير
 على آثارنا رأى عين) يعنى عيانا
 (ثقة) حال أى واثقة أو مقبول له
 مما يتضمنه قوله على آثارنا أى
 كاثقة على آثارنا لو توقها
 كاثقة على آثارنا لو توقها
 (أن ستار) أى ستطم من لحوم
 من ثقتهم (وقول أى تمام وقد
 ظلت) أى ألقى عليها الظل وصارت
 ذوات ظل (عقبان) أعلامه

عقبان طير في الدماء نواهل) من نمل اذا روى نقيض عطش (أقامت) أي عقبان الطير (مع الرايات) أي الاعلام وثوقا بانها ساطع طوم القتلى (حتى كأنها) من الجيش (الأنهم) تقاتل ٥٩ فان ابا تمام لم يل بشئ من معنى قول الافوه رأى عين)

الدال على قرب الطير من الجيش بحيث ترى عيانا لا تخيلا وهذا ما يؤكده شجاعتهم وقتلهم الاعادي (ولا) بشئ (من معنى قوله ثقة

أن يستقر) الدال على وثوق الطير بالمدى لا اعتمادا بذلك وهذا أيضا مما يؤكده المقصود قيل ان قول ابي تمام ظلت المسامعني قوله رأى عين لان وقوع الظل على

الرايات مشعر بقربها من الجيش وفيه نظر ان قد يقع ظل الطير على

الراية وهو في جوف السماء بحيث لا يرى أصلا نعم لو قيل ان قوله حتى كأنها من الجيش المسامعني قوله رأى عين فأنها انما تكون من

الجيش اذا كانت قريبا منهم مختاطا بهم لم يعد عن الصواب (لكن زاد) ابو تمام (عليه) أي على

الافوه زيادات محسنة للمعنى المأخوذ من الافوه أعني تسائر الطير على آثارهم (بقوله الأنهم) تقاتل

تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبها) أي باقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش (يتم حسن

الاول) يعني قوله الأنهم تقاتل لانه لا يحسن الاستدراك الذي هو قوله الأنهم تقاتل ذلك الحسن

الابعد أن يجعل الطير قيمة مع الرايات معدودة في عداد الجيش حتى يتوهم أنها ايضا من المقاتلة

هذا هو المذهب من الايضاح

الاول الثاني والمراد بعقبان الاعلام الصورة المعمولة من ذهب أو فضة أو غيرهما على رؤس الاعلام وهذا يتوقف على أن تلك الصور صنعت على هيئة العقبان ولم يشبه الطير لضعفه من عيوبه وقال الفري العقبان الراية وهو العلم الضخم شبهه بالعقبان من الطير لضعفه كذا في الصحاح اه وقوله بعقبان طيرة ملق بظلال قال سم جمع عقاب للكثرة كقربا وغربان وجمع القله أعقب اه وقوله في الدماء نواهل جمع ناهل اسم فاعل أي يؤل أمرها حال تظليلها الاعلام الى أن تكون بعد وقوع القتلى نواهل في الدماء فكانه يقول ظللتها لرجائها النهل في الدماء أفاده ع قال سم الناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد اه أي مما يطلق على الاضداد (قوله اذا روى) يقال في ضدا لعاش روى يروي كهوى يهوى ويقال في رواية الحديث ونحوه روى يروي كهوى يهوى قال في المختار روى من الماء بالكسر روى بوزن رضا ورى أيضا بكسر الراء وفتحها واروى وتروى كاه بمعنى روى الحديث والشعر يروي بالكسر رواية فهو راو اه (قوله فان الخ) بيان لكون المأخوذ بعض المعنى لاجمعها وعبارة ع في ثم بين ما أسقطه أبو تمام من المعنى السكاك في البيت المأخوذ منه وما زاده فحسن به ما أتى من به ذلك المعنى بقوله فان ابا تمام الخ اه (قوله لم يل بشئ) أي لم يتصد شيئا من معنى قول الافوه الخ أطول ويلم من ألم الرباعي وما تقدم من قوله حتى ما يل خيال من لم الثلاثي (قوله عما يؤكده المقصود) أي شجاعتهم وقتلهم الاعادي اه سم (قوله المسامع) أي اتيان بمعنى الخ (قوله بحيث لا يرى أصلا) فيه نظر لان الظل يضل جعل بالبعد الكثير الذي يوجب عدم الرؤية ولذلك لم يحفظ رؤية الظل من غير رؤية صاحبه اه ع في (قوله قريبا) خبر كان ولم يؤشبه لانه يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يرد مختلط لانه تابع (قوله لم يعد عن الصواب) قال ع في ويزيد هذا تأكيد أقوله أقامت مع الرايات لان محبة الرايات في المكانية تستلزم القرب اه (قوله محسنة للمعنى) عبارة الأطول لبعض المعنى الذي أخذ من الافوه وهو تسائر الطير على آثارهم اه (قوله أعني) أي بالمعنى المأخوذ من الافوه (قوله بقوله الأنهم الخ) أي زاده عليه بامور ثلاثة أحدها قوله الأنهم تقاتل وثانيها قوله في الدماء نواهل وثالثها قوله أقامت مع الرايات الخ (قوله يعني الخ) أي فالمراد بالاول الاول من الزيادات (قوله لانه لا يحسن الخ) لانه لو قيل ظلال عقبان الرايات بعقبان الطير الأنهم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقح ذلك الحسن اه معقول (قوله هذا هو المذهب الخ) أي الذي ذكره في معنى قوله وبها يتم الخ اه سم أي من مرجع الضمير في بها لادخيره من الزيادات ومن تنسيرا الاول بالاول من الزيادات وعبارة الايضاح وأما أبو تمام فلم يل بشئ من ذلك لكن زاد على الافوه بقوله الأنهم تقاتل ثم بقوله في الدماء نواهل ثم باقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبذلك يتم حسن قوله الأنهم تقاتل اه (قوله هذا هو المذهب من الايضاح) قال في المطول وعليه التعويل اه وفيه ترجيح له

وقيل معنى قوله وبها أي بهذه
 الزيادات الثلاث يتم حسن معنى
 البيت الأول (وأكثر هذه الأنواع)
 المذكورة لغير الظاهر (ونحوها)
 مقبولة) لما فيها من نوع تصرف
 (بل منها) أي من هذه الأنواع
 ما يخرج به حسن التصرف من
 قبيل الاتباع إلى حيز الابتداء
 وكل ما كان أشد خفاءً بحيث
 لا يعرف كونه مأخوذاً من الأول
 إلا بعد مزيداً من (كان أقرب
 إلى القبول) لكونه أبعد عن
 الاتباع وأدخل في الابتداء (هذا)
 أي الذي ذكر في الظاهر وغيره
 من ادعاء سبق أحدهما وأخذ
 الثاني منه وكونه مقبولا
 أو مردوداً وتسمية كل بالاسم
 المذكورة (كله) أي يكون (إذا علم
 أن الثاني أخذ من الأول) بأن
 يعلم أنه كان يحفظ قول الأول
 حين نظم أو بأن يخبره عن نفسه
 أنه أخذ منه والافلاحيكم بشئ
 من ذلك (لجواز أن يكون
 الاتفاق) في اللفظ والمعنى أو في
 المعنى وحده (من) قبيل (توارد
 الخواطر أي مجيئه على سبيل
 الاتفاق من غير قصد إلى لاخذ)

ويمكن أن يكون وجهه بعد كونه الموافق للإيضاح أن كون هذه الزيادة محسنة علم من
 قوله ويضاف إليه ما يحسنه بخلاف كون بعض الزيادات محسنة للبعض فإنه لم يعلم من ذلك
 اه سم (قوله وقيل معنى قوله الخ) عبر في المطول بقوله ويحتمل أن يكون قوله وبها يتم
 حسن الأول أي بهذه الزيادات الخ (قوله يتم حسن معنى البيت الأول) أي المعنى
 الذي أخذ أبو تمام من بيت الأفوه الأول وهو تسير الطيور على آثارهم واتباعها أيهم
 في الزحف وفيه تكلف لاحتياجه إلى التقدير وإيهامه أن حسن معنى البيت الأول
 متوقف من حيث هو على هذه الزيادات وفيه مخالفة لما في الإيضاح أيضاً اه ع (قوله
 وأكثر هذه الأنواع ونحوها) الظاهر أن نحوها معطوف على هذه أي وأكثر نحو
 هذه الأنواع مقبول وهذا الكلام يقتضي أن من هذه الأنواع ما هو غير مقبول
 وأن من نحو هذه الأنواع ما هو غير مقبول أيضاً وتعلمهم القبول بوجود نوع تصرف
 فيه يقتضي قبول جميع الأنواع غير الظاهر أعني ما ذكر منها وما هو نحو ما ذكر ويؤيد ذلك
 أن الظاهر قبل بالتصريف فكيف بغير الظاهر وبهذا يعلم أن الأولى إسقاط لفظ الأكثر
 ويقول وهذه الأنواع ونحوها مقبولة اه ع (قوله من قبيل الاتباع) أي كونه تابعاً
 لغيره وقوله إلى حيز الابتداء أي الأحداث والانتكارات فكانت غير مأخوذة قال ع فإن
 حسن الصناعة بصير المصنوع غير أصله حتى في المحسوسات فإن الشيء كلما ازدادت فيه
 لطائف وأوصاف كان أقرب إلى الخروج عن الأصل والجنس ألا ترى إلى الجوهر مع
 الطهر والمسلوك مع الدم اه (قوله وكلما كان) أي كل نوع من هذه الأنواع يكون أشد خفاءً
 وقوله كان أقرب إلى القبول أي إلى نهاية القبول والافلاحيكم مقبول وبعد نتيجة أن
 نهاية القبول خرجت عن هذا البيان فتأمل قوله في الأطول (قوله مزيداً تأمل) أي
 وأما أصل التأمل فلا بد منه في غير الظاهر (قوله أي الذي ذكر الخ) فافراد هذا
 تأويل المشار إليه بما ذكر فلا منافاة بينه وبين التأكيده بقوله كاه أفاده في الأطول (قوله
 بأن يعلم أنه كان الخ) بيان لسبب علم أن الثاني أخذ من الأول وينبغي أن يكون منه أيضاً
 أن يقرأ أحد أنه أنشد لثلاث بيت الأول فتأمل ثم عمل على نظيره ونحو ذلك اه سم (قوله
 حين نظم) أي حين نظم الثاني كلامه (قوله والافلاحيكم الخ) أي بأن لم يعلم أخذه من
 الأول بأن علم الأول أو جهل الحال قال سم وعبارة المطول والافلاحيكم بسبق
 أحدهما واتباع الآخر ولا يترتب عليه الأحكام المذكورة اه فقوله هنا ذلك إشارة إلى
 السبق والاتباع والأحكام المذكورة اه (قوله والافلاحيكم الخ) إشارة إلى أن قول المصنف
 لجواز الخ عليه لم يخذل تقديره ما أشار به الشارح (قوله لجواز أن يكون الاتفاق الخ) أي
 اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعاً وفي المعنى وحده مطول (قوله أي مجيئه) أي
 الخاطر اه ع (قوله من غير قصد إلى لاخذ) أي بلا قصد من الثاني إلى لاخذ من الأول بمعنى
 أنه يجوز أن يكون اتفاقهما بسبب ورود خاطر هو ذلك اللفظ وذلك المعنى على قلب الثاني

ولسانه كما ورد على الاول من غير سبق الشعور بالاول حتى يقصد الاخذ منه ويحتمل أن
يراد بانطوار العقول فيكون المعنى أنه يجوز أن يكون الاتفاق من توارد عقليتين على أمر
واحد أي ووروده ما عليه وتلقيه ما أياه من مدد التوفيق من غير أن يستعين الثاني
بالاول لعدم شعوره بقوله حتى يقصد الاخذ عنه اه ع ق (قوله عن ابن ميادة) يفتح الميم
وضبطه بعضهم بكسر ها قال سم ميادة اسم امرأة صحاح اه فهو ممنوع من الصرف
للعلمة والتأنيث وعبارة العصام في أطوله المنسوب الى أمه ميادة وهي أمة سوداء اه
(قوله مفيد) أي مستفيد للمال بشجاعة ومثلا في أي مفترق له كرمه وتمهل تنور وجهه
فرحبا لظاه لكن مع ذلك مهيّب يخاف منه كما يخاف من السيف المهند المتخذ من حديد
الهند اه سيراى (قوله أين يذهب بك) هذا كلام يقال لما زال كقوله تعالى فأين
تذهبون اه يس (قوله قيل) أي في حكاية ما وقع من المتأخر بعد المتقدم وقوله قال فلان
كذا أي من بيت أو قصيدة ر قوله وقد سبقه اليه أي الى ذلك القول فلان الخ وانما قلنا
أوقصيدة لجواز تواردها في معنى القصيدة أيضا بل وفي لفظها فان الخالق على لسان
الاول هو الخالق على لسان الثاني اه ع ق (قوله ليغتنم فضيلة الصدق) اذ لو ادعى سرقة
مثلا او عدمها لم يأمن أن يخالف الواقع وقوله من دعوى علم الغيب لوعين نوعا كالسرقة
او عدمها فمديره اه سم (قوله ونسبة النقص) لو ادعى السرقة مثلا الى الغير الذي
هو الشاعر الثاني (قوله ومما يتصل) خبر مقدم والقول مبتدأ مؤخر ومن تبعيضية قال
في الاطول وفي قوله ومما يتصل اشارة الى أن المتصل لا ينحصر فيما ذكر اه وفي بعض
النسخ ومما يتصل فالقول فاعل يتصل أي القول في السرقات يتصل به القول أي الكلام
في الاقتباس الخ (قوله من لمح) أي بالتحديد كقوله فرح اه يس (قوله وذلك) أي وجه
اتصالها بالسرقات وعبارة ع ق ومعنى اتصالها بالسرقات تعلتها بها تعلق المناسبة من حيث
ان في كل من هذا الاقرب أخذ شيء من شيء سابق مثل ما في السرقات اه (قوله لأن في كل
منها) أي في كل واحد من الخمسة المذكورة وفي بعض النسخ منها بضمة التثنية أي من
الخمس والسرقات الشعرية (قوله أما الاقتباس الخ) هو جائز بلاغة وأما شرحه فقال
السيوطي في كتابه الاتقان في علوم القرآن في آخر النوع الخامس والثلاثين وقد اشتهر
عن المالكية تحريمه أي الاقتباس وتشديد التكبير على فاعله وأما أهل مذهبه فلم يهترض
له المتقدمون ولا أكثر المتأخرين مع شروع الاقتباس في أعصارهم واستعمال الشعراء له
قديمًا وحديثًا وقد تعرض له جماعة من المتأخرين فمسئل عنه الشيخ عز الدين بن
عبد السلام فاجازه واستدل بما ورد عنه عليه الصلاة والسلام من قوله في الصلاة وغيرها
وجهت وجهي الخ وقوله اللهم فائق الاصباح وجاعل الليل سكا والشمس والتمرحسبانا
اقض عني الدين وأغنني من الفقر وفي سياق كلام لابي بكر رضى الله عنه وسيعلم الذين
ظلموا أي متقلب ينقلبون وفي آخر حديث لابن عمر قد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة

كما يحكى عن ابن ميادة أنه أنشد لنفسه
مفيدة ومثلا إذا ما أتته
تمهل واهتزازا زاهيا
فقبل له أين يذهب بك هذا اللطيفة
فقال الآن علمت أين شاعرنا وافتقته
على قوله ولم أسمعه (فأذا لم يعلم) ان
الثاني اخذ من الاول (قيل قال
فلان كذا وقد سبقه اليه فلان
فقال كذا) ليغتنم فضيلة الصدق
وبسلم من دعوى علم الغيب ونسبة
النقص الى الغير (ومما يتصل بهذا)
أي بالقول في السرقات (القول
في الاقتباس والتعظيم والعقد
والحل والتاميم) بتقديم اللام على
الميم من لمح اه إذا أبصره وذلك لأن
في كل منها اخذ شيء من الآخر
(أما الاقتباس فهو أن يضمن
الكلام) نظاما كان أو ثرا

اه وهذا كله انما يدل على جوارزه في مقام المواعظ والثناء والدعاء ولا دلالة فيه على جوارزه
 في الشعر وبينهم ما فرق فان القاضي ابا بكر من المالكية صرح بأن تضمينه في الشعر مكروه
 وفي النثر جائز واستعمله أيضا في النثر القاضي عياض في مواضع من خطبة الشفاء وقال
 الشرف اسمعيل بن المقرئ صاحب مختصر الروضة وغيره في شرح بديعيته فما كان منه
 في الخطب والمواعظ ومدحه صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه ولو في النظم فهو مقبول وغيره
 هو دود وفي شرح بديعيته ابن حجة الاقرباس ثلاثة أقسام مقبول ومباح ومردود فالأول
 ما كان في الخطب والمواعظ والعهود والثنائ ما كان في الغزل والرسائل والقصص
 واشالت على ضربين أحدهما ما نسبته الله الى نفسه ونعوذ بالله عن ينقله الى نفسه كما قيل
 عن واحد من بني مروان انه وقع على بطاقة فيها شكاية من عماله ان ايننا اياهم ثم ان علينا
 حسابهم والآخرة تضمين آية في معنى هزل ونعوذ بالله من ذلك كقول الشاعر
 أوحى الى عشاقه طرفه * هيات هيات لما تواعدون
 وردفنه يمتز من خلفه * لئلا هذا فليعمل العالمون
 قلت وهذا التقسيم حسن جدا وبه أقول اه باختصار وقد أشار الى ذلك في كتابه عقود
 الجمان في على المعاني والبيان بقوله

قلت وأما حكمه في الشعر * فالك مشدد في المنع
 وليس فيه عندنا صراحه * لكن يحى النووى أباحه
 في النثر وعظا دون نظم مطلقا * والشرف المقرئ فيه حقا
 جوارزه في الوعظ والزهد وفي * مدح النبي ولو بنظم فائق
 وتاجنا السبكي جوارزه نصير * اذا التهمى الجليل قد شعر
 وقد رأيت الراقي استعمله * وغيره من صلحاء كمله
 وقوله فالك مشدد في المنع قال شيخنا الأوذي الكامل الشهير أبو الامداد الشيخ محمد
 الامير والظاهر جل المنع على ما اذا تضمن شدة اساءة أدب فلا يكون تشديدا قوله
 البهازيير خط في الاراد فسطر * من بديع الشعر موزون
 لن تسالوا البرحسى * تنهقوا مما تحبون
 وأما لمحقوله

تجرد في الحمام عن قشراؤوا * وأبس من ثوب الملاحه ملبوسا
 وقد جرد موسى لتزين شعره * فقلت لقد أوتيت سؤلأ يا موسى
 وقول محمد بن العفيف التلمساني

يا عا شقون حاذروا * مبتسما من ثغره
 وطرفه الساحر د * شككت في أمره
 يريد أن يخرجكم * من أرضكم بسحره

فاظا هر كرهته لما أنه لم يبلغ مبلغ الا قول في الاساعة وأما نحو قول ابن أبي زيد من أئمة
 المالكية آخر رسالته والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله فلا
 بأس به أه (قوله شيأ من القرآن الخ) مفعول ثان لمضمّن والاول وهو الكلام مر فوع
 على أنه نائب أي يضمن الكلام كلا ما يشبه القرآن أو الحديث وليس المضمن هو نفس
 القرآن أو الحديث لما سيأتي أنه يجوز في اللفظ الاقتباس تغيير بعضه ويجوز فيه نقله عن
 معناه الوارد فيه كما في قوله أنزلت حاجاتي الخ فلو كان المضمن هو القرآن حقيقة لكان
 نقله عن معناه كفرا وكذلك تغييره أفاده السيراحي قال ع ق وسمي الاتيان بالقرآن
 أو الحديث على الوجه المذكور اقتباسا أخذ من اقتباس نور المصباح من نور القبس
 وهو الشهاب لأن القرآن والحديث أصل الانوار العلمية أه (قوله يعني على وجه الخ)
 أي بالعمية إشارة إلى أن النبي ليس منه سب على المقيد وهو الوجه والطريقة بل مصبه
 القيد وهو كونه من القرآن أو الحديث ففسر المثنى أولا على ظاهره ثم أشار إلى بيان المراد
 منه (قوله كما يقال الخ) راجع للمثنى (قوله فالاول) وهو الاقتباس من القرآن في النثر
 (قوله كقول الحريري) أي في المقامة الثانية وتعرف بالحلوانية بعد انشاد قوله
 فامطرت اواثا من زجس وسقت * وردا وعضت على العناب بالبرد
 (قوله فلم يكن الخ) أي لم يرض بسيرا لا وأنشد أبو زيد انشادا غريبا وهو قوله
 سألتها حين زارت نضو برقعها السقاني وايداع سمعي طيب الخير
 فزحزحت شفتها غشي سسناقر * وساقطت اواثا من خاتم عطر

(قوله فأغرب) بجملة فهمه أي أي بشئ غريب بديع (قوله والثاني) وهو الاقتباس من
 القرآن في النظم (قوله ان كنت أزمعت الخ) قيل أزمعت يتعدى بنفسه يقال أزمعت
 الامر ولا يقال أزمعت على الامر بخلاف العزم فإنه يتعدى بعلى وقيل يتعدى بنفسه
 وبعلى كاجتهته وأجعت عليه والاول مذهب الكسائي والثاني مذهب الفراء وما في قوله
 من غير ما جرم زائدة اه فترى والجرم بالضم الذنب وقوله فصبر جميل أي فأمرنا بمصبر
 جميل اقتباسه من قوله تعالى حكايه عر يعقوب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام بل
 سؤلتكم أنفسكم أمهرا فصبر جميل والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه والصفح
 الجميل هو الذي لا عتب فيه والهجر الجميل هو الذي لا غيبة فيه وقوله وان تبدات بنا
 غيرنا أي اقتضت بدلا منا في المحبة والحببة فحسبنا الله الخ اقتباسه من قوله تعالى وقالوا
 حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا بنعمة من الله وفضل اه مخلصا من المعاهد وعق
 (قوله والثالث) وهو الاقتباس من الحديث في النثر (قوله قول الحريري قلنا الخ)
 أي في المقامة التاسعة والثلاثين وتعرف بالحصار به وقوله فلما رأينا نارهم نار الجحيم
 وخبرهم كسر اب السباسب قلنا الخ ونار الجحيم ما نطاير من النار في الهواء تصادم
 حجرين أو بضم ب حجر في حافر وتلك نار لا منفعة فيها وقيل الجحيم رجل بخيل كان يوقد

شيأ من القرآن أو الحديث لا على أنه
 منه) أي لا على طريقة أن ذلك
 الشئ من القرآن أو الحديث
 يعني على وجه لا يكون فيه اشعار
 بأنه منه كما يقال في أثناء الكلام
 قال الله تعالى كذا وقال النبي صلى
 الله عليه وسلم كذا ونحو ذلك فإنه
 لا يكون اقتباسا ومثل الاقتباس
 بأربعة أمثلة لأنه إمام من القرآن
 أو الحديث وكل منهما أتمافي النثر
 أوفى النظم فالاول (كقول
 الحريري فلم يكن الا كلام البصر
 أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب
 * و) الثاني مثل (قول الأخران
 كنت أزمعت) أي عزم (على
 هجرنا * من غير ما جرم فصبر جميل
 وان تبدات بنا غيرنا * فحسبنا
 الله ونعم الوكيل * و) الثالث
 (مثل قول الحريري قلنا اشأهت
 الوجه) أي قبضت

نار اضعيفة اثلا يقدسه فان احس بانسان اطفأها لئلا يقتبس أحد من ناره وقيل نار
 الجحيم نار سراجة واجله اذا جاء أحد يوقد نار ادنه اطفأها وقيل الجحيم نار سراجة
 بالليل له شعاع كالسراج وقوله خبرهم الخبر بضم الخاء مصدر خبرت أخبر اذا امتحنت
 والسباسب والسباسب الارض المستوية واحدها سبب وسبب اه شربشي (قوله من
 الحصا) في نسخة من الحصا وهى صغار الحصا (قوله وقال شامت الوجوه) أى قبحت
 بالضم من القبح نقيض الحسن اه مطول وعبارة ع ق أى قبحت وتغيرت بانكسارها
 وانهم زامها وعودها بالخبيثة مما تريد فلما فعل ذلك انهمزم المشركون اه (قوله وقبح) بضم
 القاف وكسر الباء مخففة على وزن ضرب (قوله من قصه) بابه منع وقوله بالفتح أى فتح
 الباء مخففة (قوله اى اللثيم) وقال العصام فى أطوله واللكع كسر اللثيم والعبد الاحق
 اه (قوله والرابع) وهو الاقتباس من الحديث فى النظم (قوله ان رقيبى سى الخلق
 فداره) الرقيب الحافظ والحارس والخلق بسكون اللام أى رقيبى قبيح الطبع غليظه
 فلاطفه لتعال معه المظلوب (قوله فداره) أى لئلا يمنعك عنى اه سم قال يس صوابه يمنعنى
 عنك اه (قوله والمخاتلة) هى المخادعة اه فترى وفى نسخة والمخاتلة وهى المخادعة والتخيل
 (قوله وجهك) مبتدأ خبره الجنة وما بعدها حال من الجنة باضممار قد اه يس (قوله اى
 أحيطت) أى فلا يتوصل الى كل منهما الا بارتكاب ذلك (قوله جنة وجهك) من اضافة
 المشبه به للمشبه (قوله ما لم ينقل الخ) أى الاقتباس الذى لم ينقل فيه الخ أى بل أريد به
 فى كلام المقتبس بكسر الباء ذلك المعنى الاصلى بعينه (قوله عن معناه الاصلى) المراد به
 المفهوم منه وان كان الماصدق حجة اتفاقا صدقه فى القرآن والحديث غيره فى هذا الكلام
 والمفهوم واحد فحينئذ يكون الاستعمال حقيقة لانه مستعمل فى مفهومه وان اختلف
 الماصدق بخلاف ما اذا نقل فانه يكون مجازا (قوله كما تقدم من الامثلة) أى فان قوله
 كالمع البصر وهو أقرب أريد به ذلك المقدار من الزمن كما أريد به فى الاصل وقوله قصر جميل
 على معناه وكذا حسبنا الله ونعم الوكيل وشامت الوجوه أريد به قبح الوجوه وتغيرها
 كما أريد فى الاصل وكذا حفت الجنة بالمكاره فان المفهوم فى الاصل والفرع واحد وان
 كان المراد بصدوق الفرع خلاف الاصل لان الاختلاف فى المصدوق لا عبرة به اه ع ق
 (قوله والثانى خلافه) قال فى المطول ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم فى صبيح
 الوجه دخل الحمام وحلق رأسه

تجرد فى الحمام عن قشر لؤلؤ * وألبس من ثوب الملاحه دلبوسا

وقد جرد موسى لزين شعره * فقلت لقد أوتيت سؤالك يا موسى اه

وأراد بقشر اللؤلؤ ثوبه واللؤلؤ بدنه وقوله يا موسى خطاب لآلة الخلق (قوله كقول ابن
 الرومى) قال فى المعاهد المبيتان من الهزج وينسبان لابن الرومى لكن رأيت فى الاغانى
 نسبتهما لاسماعيل القرطبي ولغظه حدث أحمد بن بشر المرندى قال مدح اسمعيل

وهو لفظ الحديث على ما روى أنه
 لما شئت الحرب يوم حنين أخذ
 النبي صلى الله عليه وسلم كفامن
 الحصا فرمى به وجوه المشركين
 وقال شامت الوجوه (وقبح) على
 البناء للمفعول أى لعن من قبحه
 الله بالفتح أى أبعده عن الخير
 (اللكع) أى اللثيم (ومن يرجوه
 *) (الرابع مثل قول ابن عباد
 قال) أى الحبيب (لى ان رقيبى
 سى الخلق فداره) من الإدارة
 وهى الملاطفة والمخاتلة وضمر
 المفعول للرقيب (قلت دعنى وجهك
 الجنة حفت بالمكاره) اقتباسا
 من قوله صلى الله عليه وسلم حفت
 الجنة بالمكاره وحفت النار
 بالشموات أى أحيطت يعنى لا بد
 لطالب الجنة وجهك من تحمل مكاره
 الرقيب كما أنه لا بد لطالب الجنة
 من مشاق التكاليف (وهو) أى
 الاقتباس (ضربان) أحدهما (ما لم
 ينقل فيه المقتبس عن معناه
 الاصلى كما تقدم) من الامثلة (و)
 الثانى (خلافه) أى ما نقل فيه
 المقتبس عن معناه الاصلى (كقوله)
 أى كقول ابن الرومى

القراطيسي الفضل بن الربيع فخره فقال فيه وذكر البيتين اه باختصار (قوله لئن
أخطأت الخ) قبلهما

الاقبل للذي لم يمسسه الله الى نفسي

لساني فمك محتاج * الى التخليع والتقطع

وأياي وأضراسي * الى التكبير والقلع

لئن أخطأت الخ (قوله لئن أخطأت في مدحيك) أي حيث مدحتك وأنت لا تستحق المدح
وقوله ما أخطأت في منهي أي لاستحقاق المنع حيث مدحت من لا يستحق المدح اه سم
(قوله مقتبس من قوله تعالى ربنا الخ) أي حكاية عن سيدنا ابراهيم عليه السلام (قوله
بواد غير ذي زرع) هو مكة المشرفة (قوله وقد نقله ابن الرومي الخ) أي على طريق المجاز
المرسل أو الاستعارة قال ابن ديقوب لا يقال قوله وجهك الجنة حقت بالمكاره نقل الى
جنة هي الوجه والى حفوف بالمكاره التي هي مشاق الرقيب والاصل الجنة الحقيقية
والمكاره التي هي التكاليف فكيف يعد علم ينقل لانا نقول لا تجوز هنا فان الوجه شبه
بالجنة والمكاره أريد بها مصدوقها اذا ريد بها على تأويل مشاق الرقيب وهو أحد مصداقها
وقد تقدم أن الاتحاد في المفهوم يكفي ولا عبرة باختلاف المصدوق بعد اتحاد المفهوم بلا
تجاوز اه (قوله بتغيير يسير) خرج الكثير قال سم وانظر ضابطهما اه يس وعبارة ع ق
وأما اذا غير كثيرا حتى ظهر أنه شيء آخر لم يسم اقتباسا كما لو قيل في شأته الوجوه قبعت
الوجوه أو تغيرت الوجوه أو نحو ذلك اه (قوله أو غيره) كالتعقبة اه مطول وقال ع ق
كاستواء القرائن في النثر (قوله كقوله) أي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض أصحابه اه
مطول (قوله أي وقع) فكان نامة (قوله ما خفت) أي الموت الذي كنت خائفا أن يكون
(قوله وفي القرآن ان الله الخ) فقد نقص عما أخذ من الآية اللام من لله وانا والضمير من
انا اليه قصد الاستقامة الوزن اه ع ق (قوله أن يضم الشعر) خرج النثر فلا يجري فيه
التضمين وقوله من شعر الغير خرج به ما اذا ضمن شيئا من نثر الغير فلا يسمى تضمينا بل عقدا
كما سيأتي اه ع ق قال في المطول ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان
أحسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه
لندرتة في اشعار العرب اه (قوله يتما كان أو ما فوقه الخ) هذه الاربعة أمام التنبية
أو عدمه ان كان مشهورا فالأقسام ثمانية قال ع ق والامثلة المطابقة لها ثمانية
والسكن ينبغي الاستغناء بمثالي البيت عن مثالي الاكثر لطول الاكثر مع قلة وجوده
ولكون طريق التنبية فيهما واحد الانفصال فيهما عن المضمين كما ينبغي الاستغناء بمثالي
المصراع عن مثالي الاقل لأن طريق التنبية فيهما متصل مع المضمين في بيت واحد غالبا مع
قلة وجوده أيضا فالححتاج اليه على هذا مثالان لتضمين البيت ومثالان للمصراع فاما مثال
تضمين المصراع مع التنبية فأشار اليه المصنف بقوله كقوله على أني سأنشئ الخ وأما مثال

(لئن أخطأت في مدحيك * ما

أخطأت في منهي * لقد أنزلت

حاجتي * بواد غير ذي زرع) هذا

مقتبس من قوله تعالى ربنا أي

أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع

عند بيتك المحترم لكن معناه في

القرآن وادلا ما فيه ولا نبات

وقد نقله ابن الرومي الى جناب لاخير

فيه ولا نفع (ولا بأس بتغيير يسير)

في اللفظ المقتبس (لوزن أو غيره

كقوله قد كان) أي وقع (ما خفت

أن يكونا * انا الى الله راجعون)

وفي القرآن انا لله وانا اليه

راجعون (وأما التضمين فهو أن

يضمن الشعر شيئا من شعر الغير)

يتسا كان أو ما فوقه أو مصراعا

أو مادونه (مع التنبية هاهنا) أي

على أنه من شعر الغير

تضمن المصراع بدو تنبيهه لاشتهاره فأشار له الشارح بقوله كقول الشاعر قد قلت الخ وأما
مثال تضمن البيت مع التنبيه على أنه غير المضمن فكقوله
إذا ضاق صدري وخفت العدا * تمتلئ بيتا بحالي يلمق
فبأله أبلغ ما أرتجى * وبالله أرفع ما لأطبق
فقوله تمتلئ بيتا تنبيهه على أن البيت من كلام غيره وأما مثاله بدو التنبيه لأجل وجود
الشبهة فكقوله

كانت باهنية الشبيبة سكرة * فمحوت واستبدت سيرة شجل
وقعدت أنظر الفناء كراكب * عرف المحل قببات دون المنزل
فإن البيت الثاني مشهور بمسلم بن الوليد الأنصاري والباهنية بضم الباء سعة العيش
وروحه الحال يقال فلان في باهنية أي في سعة من العيش والشبيبة الشباب والصحو
خلاف السكر والسيرة الطريقة والمجل الآتي بشئ جميل وأراد بالفناء الموت وربما اجتمع
الأمران التنبيه والشبهة فيكون التنبيه للتأكيده وذلك كقوله

كانه كان مطويا على أحسن * ولم يكن في قديم الدهر أنشدني
إن الكرام إذا ما أسهلوا ذكروا * من كان يألفهم في المنزل الحشن
الضمير للمصاحب المذكور في الآيات السابقة يشكور رجلا كان يصاحبه في حال فقره
وينشده هذا البيت فلما أسهل تركه ونسى ما كان ينشده والمطوى المشتمل والاحسن
الاضغاث والشحناء وقوله إن الكرام أي أنشدني هذا البيت فقوله أنشدني تنبيهه على أن
البيت المذكور بعده لغيره وقوله إذا ما أسهلوا أي دخلوا في السهل واتساع العيش ومن
مفعول ذكروا ثم تضمن أقل من البيت قد يكون مع تمام المعنى بلا تقدير كما تقدم في
* اضاعوني وأي فتى أضاعوا * وقد يكون بتقدير ويسمى تضمينا أيضا كقوله
كأما أمس في بؤس نكابه * والعين والقلب منافي قذى وأذى
والآن أقبيل الدنيا عليك بما * تهوى فلا تنسى إن الكرام إذا

يعنى إذا ما أسهلوا ذكروا إلى آخر بيت إلى تمام السابق ولا بد من تقديره ليمت المعنى
ولكن لا بد من هذا من تضمن البيت ولو توقف المعنى على تمامه نظرا إلى أن الموجود
بعضه وأراد بالأمس الزمان القريب لاحقيقته والبؤس الشدة والمكابدة المقاساة
وقوله في قذى وأذى فيه ألف ونشر مرتب وقذى العين الخبث الذي يقع فيها حالة
الوجع اه بزيادة من السيرامي والفنرى وغيرهما (قوله إن لم يكن ذلك مشهورا)
فإن كان مشهورا فلا احتياج إلى التنبيه مطول (قوله وبهذا) أي بقيد التنبيه وما
يقوم مقامه من الشبهة (قوله يميز عن الأخذ والسرقعة) لأن فيها تضمنين شعرا أيضا
وانما افترقاني أن السارق يسهل الجهد في اظهار كونه له والمضمن يأتي به منسوجا مع
شعره مظهرا أنه لغيره وانما تضمنه إليه ليظهر الخلق واظهار كيفية الادخال المناسبة

(إن لم يكن ذلك مشهورا عند
البلقاء) وبهذا يميز عن الأخذ
والسرقعة

اه ع ق (قوله أى قول الحريرى) أى فى المقامة الرابعة والثلاثين وتعرف بالزيادة من قصيدة من الوافر أولها

لما لك الله هل مثلى يباع * لكىما تشبع الكرش الجياع
وهل فى شرعة الانصاف أنى * أكف خطبة لانتستطاع
وان أبلى بزوع بعسدر وع * ومثلى حين يسلى لا يراع

لما لك أبعدك والكرش العيال وكرش الرجل عياله وصغار أولاده والشرعة الطريقة والانصاف العدل والخطبة الامر والروع الفزع (قوله الذى عرضه) فى المختار عرض الجارية على البسيع من باب ضرب اه وقوله أبوزيد أى السروجى الذى يقع فى مقامات الحريرى وقالوا الأصل له (قوله على أنى الخ) فاخبر الغلام عند العرض بأنه يوم البسيع ينشد ما ذكره بقوله سأنشده على أن المصرع الثانى لغيره وقوله عند يسعى فى بعض النسخ يوم يسعى اه سم (قوله أضاعونى الخ) منه قول أنشد (قوله للعرجى) يسكون الرء وهو عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان وضى الله عنه ينسب الى المعري يسكون الرء وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن أبى الصلت اه مطول (قوله وتماه الخ) وبعبده

كاننى لم أكر فىهم وسبيطا * ولم تكتسبتى فى آل عجرو

فترى (قوله لام التوقيت) بمعنى فى معلقة بأضاعونى كما يدل عليه كلام الشارح بعدد وعبارة ع ق واللام فى اليوم كريمة توقيتية وأى استفهام أريد به التظيم كما تقول عندى غلام وأى غلام أى هو اكمل الغلمان واللام يحتمل ان تتعلق بأضاعونى فيكون المعنى انهم أضاعونى فى وقت الكريمة ووقت حاجتهم لسد الثغر فتد أضاعونى أحوج ما كانوا الى ويحتمل ان تتعلق بما تنسده أى من الكمال أى أضاعونى وأنا أكل القتيان فى وقت الكريمة وفى وقت الحاجة لسد الثغر فلا يوجد من القتيان من هو مثلى فى تلك الشدائد وعلى هذا يكون زمان الاضاعة غير زمان الكريمة وسد الثغر وعلى كل حال فى الكلام تندم المضامين وتخطئهم على اضااعة مثل هذا القائل اه (قوله بكسر السين) وما يفتحها فهو القصد فى الدين (قوله فى وقت) إشارة الى أن اللام فى اليوم بمعنى فى كما قد تمنا (قوله أحوج الخ) حال من الواو فى براعوا وما مصدرية وكان تامة وقوله الى متعلق بأحوج أى حال كونهم أحوج الى مدة وجودهم وعبارة السراحي أى حال كون هذا الوقت هو أحوج أوقاتهم الى والمقصود تندبهم على اضااعتهم أيام اه (قوله أى كاملا) فإرادته بأى فى نفسه لا التهميم (قوله وفيه تديم الخ) لانهم اضااعوا وباعوا من لا غنى عنه لكونه كاملا فى القنوة (قوله وتضمين) استئناف كلام وهو مبتدأ وقوله تقول الشاعر خبره (قوله قد قلت لما طلعت الخ) الوجنات جمع وجنة وهى ما ارتفع من الخدين والشقيق ورد أحر والغض بالمجتبين الطرى والمراد به خلة الحبيب وروضة آس منه قول اطلعت والاس

(قوله) أى قول الحريرى يحكى ما قاله الغلام الذى عرضه أبوزيد

للبيع (على أنى سأنشده عند يسعى

اضاعونى وأى فتقى اضاعوا)

المصرع الثانى للعرجى وتماه

* ليوم كريمة وسداد ثغر * اللام

فى ليوم لام التوقيت والكريمة

من أسماء الحرب وسداد الثغر

بكسر السين سده بالخيل والرجال

والثغر موضع الخفاة من فروج

البلدان أى أضاعونى فى وقت

الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا

حق أحوج ما كانوا الى وأى فتقى

أى كاملا فى القتيان أضاعوا

وفيه تديم وتخطئة لهم وتضمين

المصرع بدون التنبية لهم سرته

كقول الشاعر

قد قلت لما أطلعت وجناته

حول الشقيق الغض روضة آس

أعداره السارى العجول ترفقا

ما فى وقوفك ساعة من باس

المصراع الاخير لاني تمام
(واحسنه) أي أحسن التضمين
(ما زاد على الاصل) أي شعر
الشاعر الاقل (نسكته) لا توجد
فيه (كالتورية) أي الابهام
(والتشبيه في قوله اذا الوهم
أبدى) أي أظهر (للمها) أي
سمرة شفيتها (وغيرها) تذكرت ما بين
العذيب وبارق ويذكرني من
الاذكار (من قسدها ومداهي
* مجزعو الينا ومجزي السوابق
انصب مجر على أنه مفعول ثان
لذكرني وقاعله ضمير يعود الى
الوهم وقوله
تذكرت ما بين العذيب وبارق
مجزعو الينا ومجزي السوابق
مطلع قصيدة لابي الطيب
والعذيب وبارق موضعان وما
بين ظرف للتذكر أو للمجزي والمجزي
اتساعا في تقديم الظرف على عامله
المصدر أو ما بين مفعول تذكرت
ومجزي بدل منه والمعنى أنهم كانوا
نزولا بين هذين الموضعين فكانوا
يجزّون الرماح عند مطاردة الفرسان
ويسابقون على الخيل فالشاعر
الثاني أراد بالعذيب تصغير العذب
يعني شفة الحبيبة وبارق ثغرها
الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها
وهذا تورية وشبه تجتر قدّها بمائل
الريح وتباعد دموعه بجريان
الخيل السوابق

ورد أخضر كذا في شرح الايضاح للجلال الشاشي والمراد به ههنا الشعر الثابت على وجهه
والهمزة في أعذاره للنداء وعذار الرجل شعره الثابت في موضع العذار وأراد الساري
بالنصب على أنه صفة لعذار لأنه سكنه للضرورة وترفعاً أمر من ترفق يترفق أحله ترفق
قلت النون الخفيفة الفاء فترى وقوله ترفقاً أمر الخ فهو يفتح الفاء المشددة وقز را بطري
أنه مصدر ومنه وب على المفعولية المطابقة وعليه فهو يفتح الفاء (قوله المصراع الاخير لاني
تمام) وهو مصدر بيت وعساه * تعضي حقوق الاربع الادراس * (قوله نسكته لا توجد
فيه) بهذا يعلم أن منشأ الحسن هو كون المزيدة نسكته والافال زيادة على المضمّن لا بتمن اقل
يكثر بطلق الزيادة عن شيء وانما استمرز بكونه النسكته زائدة على ما كان فالهتزاز منه
هو الزيادة لغير ذلك أفاده ع (قوله كالتورية أي الابهام) مثال للنسكته وقد تقدم
معناها وهو أن يكون للكلام معنى بعيد وقريب ويراد به البعيد القرينة (قوله في قوله)
أي الموجودين في قوله أي قول صاحب الحب يرب الخاء الموحدة كتاب في المعاني والبيان
(قوله اذا الوهم) المراد اذا قضيت ذلك اه سم أي لهاها وثغرها (قوله أي سمرة شفيتها)
هي نهاية الحجرة وفي نسخة أي سمرة (قوله وثغرها) أي اسنانها وقوله تذكرت جواب اذا
(قوله من الاذكار) أي بقطع الهمزة أي لامن الاذكار الذي هو الانقطاع (قوله من
قدّها) متعلق بذكرني ومن لا يشده اه سم (قوله على أنه مفعول ثان) والاولياء
المتكلم في يذكرني (قوله مطلع قصيدة لابي الطيب) أي أولها فالشاعر الثاني أخذ
الشطر الاول وجعله شطرا ثانياً وأخذ الشطر الثاني وجعله شطرا ثانياً أيضاً (قوله
والعذيب الخ) شروع في بيان مراد أبي الطيب ثم بين مراد المضمّن اه سم (قوله
موضعان) هذا معناه القريب المشهور وسيأتي معناه البعيد (قوله عطف عليه مفعول تذكرت) وقوله أو
أي أقوله تذكرت وما زائدة وعلى هذا فقوله مجز وماعطف عليه مفعول تذكرت (قوله أو
للمجزي والمجزي) بناء على أنه مفعولان ويكون التقدير تذكرت مجز العوالي
واجراء السوابق حين وقع ذلك الجز والاجراء بين العذيب وبارق (قوله على عامله
المصدر) أي لأن مجز معناه الجز ومجزي معناه الاجراء (قوله أو ما بين مفعول الخ) على أن
ما موصولة وبين صلتها أي تذكرت الذي استقر بين العذيب الخ وقوله ويجز بدل منه
أي من ما الواقعة مفعولاً وحيداً يذكرني يكون المراد بمجزي ومجزي المكان أو المصدر الذي
هو مجز الرماح واجراء الخيل (قوله والمعنى) أي معني بيت أبي الطيب وقوله انهم أي
القائل وقومه (قوله نزولا) جمع نازل كوقوف جمع واقف وقعود جمع قاعد (قوله
فكانوا يجزّون الرماح) أي التي هي العوالي وقوله عند مطاردة الفرسان جمع فارس أي
طرد بعضهم بعضاً وهذا معنى مجزعو الينا وقوله ويسابقون على الخيل معني مجزي
السوابق (قوله يعني شفة الحبيبة) هذا هو المعنى البعيد وكذا ما بعده (قوله الشبيه
بالبرق) أي في اللمعان (قوله وهذا تورية) فالتورية في ثلاثة مواضع وقوله وشبه أي ضمنا

لا مراحمة قال سم فزاد على ابني الطيب بهذه التورية والتشبيه اه (قوله ولا ينضر التغيير
 اليسير) احتريزه من التغيير الكثير فانه ينخرج به المضمين عن التضمين ويدخل في حصة
 السمرقة ان عرف انه للتغيير والفرق بين الكثير واليسير هو كقول الى عرف البلاغاء فيقال
 فيه هو ذلك بعينه ولا فرق بينهما الا هذا الامر الخفيف الظاهر فيسير وما يقال فيه ليس
 هو لخالقته اياه في امور تبعد فالكثير اه ع (قوله لما قصد) متعلق بالتغيير واللام
 للتقوية وقوله لا يدخل علة للتغيير (قوله لا يدخل في معنى الكلام) أي لا ينظم فيه ويناسبه
 اه سم (قوله في يهودي) أي ذماله بكونه أفرع (قوله به داء الثعلب) أي وهو ان تعظم
 احدي الرجلين وتنتفخ دون الاخرى اه سم وفي الصحاح داء الثعلب علة معروفة
 يتأثر منها الشعراء بس وما في الصحاح هو المناسب لقوله متى يضع العمامة يعرفوه * أي
 تعرفوا أن فيه هذا الداء (قوله أقول بالعشر الخ) المعشر الجماعة وقوله غلطوا أي
 في حقته وقوله وغضوا أي بصبرهم عنه أي لم يحترموه وقوله من الشيخ يعني ذلك اليهودي
 وقوله الرشيد قال في المطول أراد به الغوي أي الضال على طريق التهمك اه وقوله هو
 ابن جلال الخ مقول القول (قوله وهو أنا ابن جلال الخ) فرد هذا الشاعر الا قول الافتخار
 وانه ابن رجل جلاله وانضح وانه متى يضع العمامة للحرب وتوجه له يعرف قدره
 في الحرب ونسكايته بناء على ان المراد بالعمامة ملبوس الحرب أو متى يضع ثاممه بالعمامة
 يعرف لشهرته وصراد الشاعر الثاني بقوله هو ابن جلال الخ التهمك باليهودي وانه ابن شعر
 أي صاحب شعر جلال الرأس منه وانه كشف عن الرأس من هذا الداء أي داء الثعلب
 وانه طلاع الثنايا أي ركاب صعب الامور وهي مشاق داء الثعلب ومشاق النذل والهوان
 وهي اده بكونه متى يضع العمامة يعرفوه أنه متى وضع عن رأسه العمامة يعرف دأوه
 وعيبه وأراد بالعشر اليهودي وغلطهم ذكره على وجه التمليح لمناسبة الظاهر ما يفتخرونه والا
 فلم يغلطوا في تبعده وانكاره اه من ع (قوله لا يدخل في المقصود) أي لا ينظم فيه
 ويناسبه وهو كون من نسب اليه ما ذكره على وجه التهمك متحدث عنه لانه لا يحدث عن
 نفسه كما في ذلك البيت اه ع (قوله استعانة) لظهور التقوى بالبيت على تمام المراد
 بخلاف ما هو دون ذلك ورب على أصلهما من القلة أخذ بالظاهر اه ع (قوله فادونه)
 كنصفه (قوله كأنه أودع الخ) كأن كان بالنظر للمعنى الحقيقي في الموضعين وكأن
 اسقاط المطول لها بالنظر للمعنى المجازي للايداع والرفوتأمل اه سم (قوله أو غير ذلك)
 بأن كان حكمته من الحكم المشهورة (قوله يعني اذا كان النثر الخ) حاصله ان النثر
 في قوله ان ينظم نثر شامل للقرآن والحديث وغيرهما وقوله لا على طريق الاقتباس قيد
 في القرآن والحديث فقط لان الاقتباس لا يكون الا فيهما كما تقدم (قوله اذا غير تغييرا
 كثيرا) لانه لا يفتقر في الاقتباس من التغيير الا اليسير كما تقدم اه سم فهذا التقيد بينهم
 من قوله لا على طريق الاقتباس (قوله أو أشير) أي أو غير تغييرا يسيرا لکن أشير الخ

(ولا ينضر) في التضمين (التغيير
 اليسير) لما قصد تضمينه لا يدخل
 في معنى الكلام كقول الشاعر في
 يهودي به داء الثعلب
 أقول للعشر غلطوا وقضوا
 من الشيخ الرشيد وانكروه
 هو ابن جلال وطلاع الثنايا
 متى يضع العمامة يعرفوه
 البيت لسحيم بن وثيل وهو أنا ابن
 جلال على طريقة التهمك فسيده
 الى طريقة الغيبة لا يدخل في
 المقصود (وربما يسهى تفهين البيت
 فازاد) عن البيت (استعانة وتضمين
 المصراع فادونه ايداعا) كأنه
 أودع شعره شيئا قبله من شعر الغير
 (ورفوا) كأنه رفاقه في شهره بشي
 من شعر الغير (وأما العقد فهو
 أن ينظم نثر) قرأنا كان أو حديثا
 أو مثلا أو غير ذلك (لا على طريق
 الاقتباس) يعني اذا كان النثر
 قرأنا أو حديثا فقط لانه لا يكون
 عقد اذا غير تغييرا كثيرا

(قوله أو أشير إلى أنه من القرآن) كقول الشاعر

أنلني بالذي استقرضت خطا * واشهد معشر أقدشاهدوه

فإن الله خلاق السبيل * عنت لجلال هيئته الوجوده

يقول إذا تدانتم بدين * إلى أجل مسمى فأكثروه

اه معاول قال الفري عليه أنلني وأعطني والباه في بالذي لبديل أي يدل الذي استقرضته

والمعشر الجماعة وضمير شاهدوه راجع إلى الاستقرض المذلول عليه باستقرضت أو إلى

الذي في بالذي وقوله عنت أي خضعت وذلت بجلاله معترضة بين اسم ان وخبرها اه (قوله

والحديث) كقول الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه

عمدة الخير عندنا كلمات * أربع قالهن خير البرية

اتق المشبهات وازهد ودع ما * ليس يعينك واعلم بفيه

عمدة قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات وقوله وازهد في

الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات

اه مطول قال الفري عليه أراد بالمشبهات بسكون الشين المنهجة وكسر الباء الموحدة

الشبه التي لا يعرف حلالها وحرامها اه (قوله اذلا دخل فيه) أي في غير القرآن والحديث

للاقتباس لانه انما يكون في القرآن أو الحديث كما علم من تعريفه السابق (قوله كقوله)

أي قول أبي الغناهيم من قصيدة من السريخ وقبل هذا البيت

عجبت للانسان في فخره * وهو غدا في قبره يقبر

وبعد البيت

أصبح لا يحبك تقديم ما * يرجو ولا تأخير ما يحذر

وأصبح الاصر الى غيره * في كل ما يقضى وما يقدر

اه معاهد باختصار (قوله يفخر) من باب نفع ينفع اه مصباح (قوله الجمله) أي جملته يفخر

كافي ع ق وعبارته وجمله يفخر في محل نصب على الحال وضح مجي الحال من المضاف اليه

وهو من لان المضاف بصدد السقوط والعامل ما تضمنته ما والتقدير سأله عنه مقتضرا ولو

قبل أسأل عنه مقتضرا في هذه الحال صح اه (قوله والفخر) مفعول معه أي أي شيء ثبت

لابن آدم مع الفخر وقوله أوله أي أصله نطفة وقوله وآخره جيفة أي وحاله الاخيرة حال

جيفة فن أين يأتيه الاقتضار اه ع ق (قوله لا يتقاصر عن سبك النظم) أي في الحسن وهو

تفسير لما قبله (قوله وأن يكون) عطف على كان سبكه بالنظر له معنى اذ معنى قوله اذا كان

سبك الخ بشرط أن يكون سبكاً مختاراً أو الواو بمعنى مع وقوله الموقع الظاهر انه بمعنى الوقوع

براسي اه سم (قوله كقول بعض المغاربة) أي في وصف شخص بأنه سي الظن لقياسه

على نفسه غيره اه ع ق والمغاربة جمع مغربي والياء للنسب والتماء في الجمع عوض عن ياء

النسب (قوله فعلا لانه) أي أفعاله (قوله وحفظت فخلاته) أي افكاره وعما هاته النجها

أو أشير إلى أنه من القرآن

والحديث وإن كان غير القرآن

والحديث فمقطعه عتد كدعما

كان اذلا دخل فيه الاقتباس

(كقوله ما بال من أقوله نطفة

وجيفة آخره يفخر) الجمله حال أي

ما بال مقتضرا (عقد قول على رضي

الله تعالى عنه وما لابن آدم والفخر

وانما أقوله نطفة وآخره جيفة

وأما الحل فهو ان يترنظم وانما

يكون مقبولاً اذا كان سبكاً مختاراً

لا يتقاصر عن سبك النظم وان

يكون حسن الموقع غير قلق

(كقوله بعض المغاربة فانه

لما قبحت فعلا لانه وحفظت فخلاته

أي صارت عارضة لانه كالحفظ

في المارة

اه جري قال ع ق وهذه الجلة تمثيلية فانه شبه حال من تبدلت أوصافه الحسنه بغايه ما يستقبح من الاوصاف بحال من له تخلات ثمر الخلو ثم انقلب ثمرها في كون كل منهما تبدل عما يستعمل الى الاتصاف بما يستقبح فاستعمل الكلام الذي يدل على الحالة الثانية في الحالة الاولى على وجه التمثيل اه (قوله لم يزل سوء الظن بقتاده) أي لما كان قبيحا في نفسه قاس الناس عليه فساء ظنهم في كل شيء فصار سوء الظن يقوده الى ما لا حاصل له في الخارج من التخيالات الفاسدة وقوله وصدق توهمة الذي يعتاده يعني انه لما كان يعتاد العمل القبيح من نفسه توهم ان الناس كذلك فصار يصدق ذلك التوهم الذي أصله ما اعتاد فلم يحصل بسبب ذلك الا الاثم والعداوة لان أكثر الظن اثم ومعاملة الناس باعتقاد سوء عداوة اه ع ق (قوله حصل قول أبي الطيب) أي وزاد عليه قوله وحفظت تخلاته وعبارة ع ق وقد حصل في هذا السجع قول أبي الطيب الخ (قوله وصدق) أي في الناس ما يعتاده من توهم أي من أمر يتوهمه في الناس لاعتياد مثله في نفسه فان من الكلام المشهور ان الانسان لا يظن في الناس أن يفعلوا معه الا ما يعتاده أن يفعل معهم اه ع ق باختصار (قوله لقول أعدائه) أي أعداء أبي الطيب المتبني (قوله بتقديم اللام الخ) تعريض بما سيرده اه سم (قوله من لمح) بتشديد الميم (قوله ونظر اليه) فكأن الشاعر أو الكاتب نظر الى المشار اليه وراءه أي لاحظته اه ع ق (قوله وكثيرا ما الخ) تأكيد لكونه بتقديم اللام اه سم (قوله وان أخذ مذهبها) قال بعضهم انه يجوز ان رادته ههنا وانه هو التلميح بتقديم اللام واحد وسبق ذلك في الاستعارة اه سم (قوله في غوى الكلام) أي في أشائه (قوله أو مثل سائر) أي شائع (قوله أي ذكر واحد من القصص الخ) فالضمير للاحد لان العطف بأو (قوله والمذكور في الكتاب الخ) ومثال التلميح في النظم الى المثل قول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خراط القتاد أشار به الى المثل السائر وأصله لكليب وذلك انه لما سمع قول جساس لا عقرن فخلا هو أعز على أهله منها ظن انه يريد فخا لالكليب يسمى عليان فقال دون عليان خراط القتاد فصار مثلا يضرب لكل أمر شاق لا يتوصل اليه الا بشكف عظيم فينتال دونه خراط القتاد والقتاد شجر صلب له شوك كالابر وخرطه أن تمر اليه من أعلاه الى أسفله حتى ينتثر منه شوكه وأما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريري فبت ليلة فابغية وأحزان يعقوبية فأشار بقوله ليلة فابغية الى قول النابغة

فبت كافي ساورتني ضئيلة * من الرقش في أنياب السم نافع

والمساورة المقاتلة والضئيلة بالاضاد المجهة الحية الرقيقة والرقش الحيات الرقيات والنافع الشديد وأشار بقوله وأحزان يعقوبية الى قصة يعقوب عليه السلام في فقدان يوسف على نينوا وعليه أفضل الصلاة والسلام والتلميح الى المثل كقول العتيبي فيا الهامن هزمه تعسق أولادها أشار الى المثل أعق من الهرة تأكل أولادها اه من ع ق بتصرف

(لم يزل سوء الظن بقتاده) أي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (وبصدق) هو (توهمه الذي يعتاده) من الاعتياد (حاصل قول أبي الطيب

اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه

وصدق ما يعتاده من توهم

وعادى محبيه لقول عدائه

وأصبح في ليل من الشك مظلم يشكوسيف الدولة واسقاعه لقول

أعدائه (وأما التلميح) بتقديم

اللام على الميم من لمح اذا أبصره

ونظر اليه وكثيرا ما تسمهم

يقولون لمح فلان هذا البيت

فقال كذا وفي هذا البيت تلميح

الى قول فلان وأما التلميح بتقديم

الميم على اللام أعني الاتيان بالشئ

المليح كافي التسمية والاستعارة فهو

ههنا غلط محض وان أخذ مذهبها

(فهو ان بشار) في غوى الكلام

(الى قصة أو شعر) أو مثل سائر

(من غير ذكره) أي ذكر واحد من

القصة أو الشعر أو المثل فالتلميح

اما في النظم أو في النثر والمشار

اليه في كل منهما ما أن يكون قصة

أو شعرا أو مثلا نصير ستة أقسام

والمذكور في الكتاب مثال التلميح

في النظم الى القصة والشعر

(قوله كقوله) أي قول أبي تمام وقوله

طاعة بأخراهم وقد حوّم الهوى * قلوبا عهدا ناطق بها وهي وقع
فردت علينا الشمس والليل راغم * بشمس لهم من جانب الخدر تطلع
نضاضوها صبح الدجّة وانطوى * لبهجتها ثوب السماء المجزع

فوالله الخ والضمير في أخراهم ولهم للأحبة المرتحلين وإن لم يجبر لهم ذكر في اللفظ وحام
الطير على الماء دار حوله وحومه غيره جعله دارا فاقوله وقد حوّم الهوى قلوبا أي جعلها
حائطة أي دائرة حول الأحباب وطير القلوب ما يتخالف فيها من الخواطر والوقع بالتشديد
جميع واقع كرم جمع راع أي والحال أن تلك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الأولى
الشمس الحقيقية ادعاء والراغم اللذيل وأصله لصوف الانف بالرغام وهو التراب وذلة الليل
محوه بظهور الشمس فيه والخدر الهودج نضاضها ذهب به وإزاله والضمير في ضوئها وبهجتها
للشمس الطالعة من الخدر والصبح اللون والدجّة الظلمة وانطوى انضم والمراد بانطواء
الثوب المجزع خفاء الكواكب والمجزع ذلولين لأن لون السماء غير لون الكواكب اه
مخلصا من المطول والفنرى (قوله وصف) أي ذكر (قوله وطلوع شمس الخ) أي وجه
الحبيب الشبيه بالشمس (قوله ثم استعظم ذلك) حتى كأنه لا يمكن عادة كد الشمس اه سم
(قوله وتجاهل تخيرا الخ) فكانه يقول خلط على الأمر لما شاهدت فلم أدر هل أنا نائم
وما رأيته حلم أم شمس الخدر رأي وجه الحبيب ألت بنا أي أنزلت بالركب فعاد
يلهم نهارا أم حضر يوشع فرد الشمس اه ع ق فعلم من هذا أن في البيت مقدمة محذوفة
وهي أم شمس الخدر الخ (قوله وتدلها) مرادف (قوله أهدا حلم) بضم الحاء وسكون
اللام أو ضمها كما في المختار ما يراه الناس في نومه (قوله يوشع) بن نون في موسى عليه
السلام أي صاحبه (قوله فرد الشمس) أي ردها عن الغروب وأمسكها وأيس المراد أنها
كانت غربت فردتها (قوله واستيقافه الشمس) أي طلبه من الله تعالى وقوف الشمس لما
عزمت على الغروب اه ع ق والظاهر أنه من عطف الخاص على العام لأنه بعض القصة
(قوله فلما أدبرت الشمس) أي كادت أن تغرب (قوله قبل أن يفرغ منهم) أي من
قتالهم (قوله ويدخل السبت) لأنه بالغروب تدخل ليلة السبت وهي مثله في الحرمة
(قوله فرد الشمس) أي أمسكها عن الغروب (قوله مع الرضاء) أي مع ذكر الرضاء
ومع ذكر النار أي لعمر والذي ذكر معه الرضاء وذكر معه النار وعمر وهذا هو المذكور في
البيت الثاني والمعنى لعمر والقاتل لكليب أرق منك يا مخاطب لأن القاتل لكليب هو الذي
ذكر معه الرضاء والنار (قوله ترمض) من باب طرب اه مختار (قوله حال من الضمير
في أرق) لم يجعل الخال من المبتدأ لأن الجهور على عدم مجيئها منه خلافا لسيبويه لكن
يرد عليه أن أرق اسم تفضيل وحاله لا يتقدم الا في مثل زيد مقرء أنفع من عمرو ومعانا
وليس هذا الموضع منه فالحق تخريج البيت على مذهب سيبويه خصوصا والشارح

(قوله كقوله)

قوالله ما أدري أحلام نائم

ألت بنا أم كان في الركب يوشع
وصف لحوقه بالأحبة المرتحلين
وطلوع شمس وجه الحبيب من
جانب الخدر في ظلمة الليل ثم
استعظم ذلك واستعجب وتجاهل
تعبها وتدلها وقال أهدا حلم أراه
في النوم أم كان فيما بين الركب
يوشع النبي عليه السلام فرد الشمس
(أشار إلى قصة يوشع عليه السلام
واستيقافه الشمس) على ما روى
من أنه عليه السلام قاتل الجبابرة
يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف
أن تغيب قبل أن يفرغ منهم ويدخل
السبت فلا يحل له قتالهم فيه ف دعا
الله تعالى فرد الشمس حتى فرغ
من قتالهم (وقوله لعمر) اللام
للابتداء وهو مبتدأ (مع الرضاء)
أي الأرض الحارة التي ترمض
فيها القمام أي تسترق حال من
الضمير في أرق

ذهب اليه في النار تلتقي أفاد ديس (قوله من فرع) معطوف على عمرو أي من عطف
المفردات لانه لم يقدر له خبر اخبره خبر المعطوف عليه وهو أرق وصح الاخبار باسم
التفضيل عن شيتي لانه يلتزم افراده وتذكيره ان كان مجردا من آل والاضافة وان كان
موصوفه شيتي أوجبها أو مؤنثا تقول الزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو
كما قال ابن مالك

وان لم تذكر بضمف أو جرّدا * ألزم تذكيرا وأن يوحد

قال ديس لكن يرد عليه ان المعنى لا يساعده لانه ليس المقصود الاخبار عن النار بأنهم أرق
من الخساطب مع عدم ظهور ذلك المعنى الاشتكاف والظاهر ان النار مبتدأ وجملة تلتقي
خبره والجملة حال من عمرو فهي مترادفة أو من ضمير الطرف أعني مع الرضاء فهي
متداخلة اهـ (قوله تلتقي) أي تنوقد (قوله حال منها) أي النار (قوله وما قيل
انها) أي جملة تلتقي (قوله من حفي) بكسر الفاء كرضي (قوله وعمرو) هو جساس
ابن مرة) فيه سمولان عمرا هو عمرو بن الحرث وجساس هو جساس بن مرة فليس أحدهما
الآخر وقد ذكر في شرح مجمع الامثال ان جساسا ركب فرسه وأخذ ذريحه واتبعه عمرو
ابن الحرث فلم يدركه حتى طعن كلبا فقتل صلبه ثم وقف عليه فقال يا جساس أغثنى بشربة
ماء فقال جساس زكت الماء وراة وانصرف عنه فطعمه عمرو فقال يا عمرو وأغثنى بشربة
ماء فنزل عمرو واليه وأجهز عليه وهذا صريح فيما قلته اهـ فترى قال في المطول ولهذا
البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها الهيلة وهي أم جساس بجار لها من جرهم بن
ريان له ناقة وكلب قد سمى أرضا من العالمة فلم يكن يرعاها الا ابل جساس اصابه من سمها
فخرجت في ابل جساس ناقة البحرى ترى في حى كلب فانكرها كلب فرماها فاقتل
ضرعها فقلت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها بشخب دما ولينا فتصاحت البسوس
واذلاه وغربناه فقال جساس أيتها المرأة اهدنى فوالله لا عقرب فخلاها وأعز على أهلها
فلم ينزل جساس ينوقع غرة كلب حتى خرج وتباعده عن الحى فبلغ جساس اخر وجهه فخرج
على فرسه فاتبه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو وأغثنى بشربة ماء فاجهز عليه فقتل
المستجير بهمرو البيت ونشب الشرب بين تغلب وبكر أربعين سنة كلها التغلب على بكر
ولهذا قيل أشأم من البسوس اهـ وقوله وهي ان البسوس بفتح الباء اسم امرأة وهي
حالة جساس وقوله الهيلة تسكون المياه المثلثة فقتل وقيل بفتحها وقوله بجار رأى مع جار
وقوله له ناقة أي لتجار وقوله وكلب اسم شخص وهو ابن ربيعة أخو مهمل الطاهر وخال
امرى القيس وكان أعز الناس في العرب وبلغ من عزه أنه اتخذ جر وكتب فاذا نزل بمنزل
فيه كلاب قذف ذلك الجر وفيه فعوى لحيت بلع عواؤه لا يرى أحد عشب ذلك الموضع الا
بأذنه واذا اجلس لا يمر أحد بين يديه ابل لاله ولا يخشى أحد في مجلسه غيره ولا توقد نار
غير ناره ولا يجبر تغلب ولا بكرى رجلا ولا يحمى حتى الا بانه وكان يحمى السيد فيقول

(والنار) من فرع معطوف على عمرو
أو جرور معطوف على الرضاء
(تلتقي) حال منها وما قيل انها
صلة على حذف الموصول أي النار
التي تلتقي فتعسف لاحاجة اليه
(أرق) خبر المبتدأ من رقا له اذا
رجعه (وأحفي) من حفي عليه
تلطف وتشفق (منك في ساعة
السكر) أشار الى البيت
المشهور وهو قوله (المستجير) أي
المستغيت (بعمرو) عند كرتيه
الضمير الموصول أي الذي يستغيت
عند كرتيه به عمرو (كالمستجير من
الرمضاء بالنار) وعمرو هو جساس
ابن مرة وذلك انه لما رمى كلبا
ووقف فوق رأسه قال له كلب
يا عمرو أغثنى بشربة ماء

صيد كذا في جوارى فلا يصيب أحدهم منه شئ أو قوله من المعايمة قال القنري هي ما فوق
نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وهي الجباز والنسبة اليها عالي ويقال أيضا لوى
على غير قياس اه وقوله فانسكرها كليب أي لم يعرفها وقوله يشخب أي يسيل وقوله اهدني
أي اسكني وقوله لا عقرن فلا أراد به كليباً وظن كليب حين بلغته مقاتله هذه أن المراد
به فحل ابله عليان كما تقدم وقوله غرة كليب أي غنائه وقوله ونشب الشمر أي عاق وقوله
كاهها تغلب أي أن قبيلة كليب التي هي تغلب كان لها الغلبة على قبيلة جساس التي هي بكر
وأصل المثل المشهور وهو ست كليب في المناقة هو هذه القصة (قوله فاجهر عليه) أي قتله

(فصل)

(قوله من الخاتمة) انما كان منها لأن كلاً اشغل على محسن غير ذاك (قوله ينبغي للمتكم
أن يتأنيق) اعلم ان المصنف لم يتعرض لذكر حسن المطالب وهو أيضاً مما يستحسن رعايته في
الكلام البليغ وهو أن يخرج المتكلم إلى غرضه بعد الشروع في الكلام بتقديم وسيلة
موصلة اليه كقوله اياك نعبد واياك نستعين فانه قدم الوسيلة التي هي العبادة على المطلوب
الذي هو الاستعانة لانه أسرع إلى الظفر به كما يفعل ذلك عند الحضور إلى الملوك والكبراء
اه يس (قوله أو كاتبا) أي فائزاً لانه المقابل للشاعر (قوله الانق) بفتح الهمزة والنون
بعد شافاف وضبطه بعضهم بكسر النون مع المتقال شيخنا العديوي والاصواب الاقل
وقوله الاحسن تفسير (قوله تأنيق في الروضة) هي البستان قال سم ويقال تأنيق في
الامرأ أجاد النظر فيه ههنا اه (قوله اذا وقع فيها متبها) أي نزل وعبارة ابن يعقوب
يقال تأنيق في الروضة اذا وقع فيها متبها أي كان فيها حال كونه يتبع أي يطلب ويتنظر
ما يؤتاه اه (قوله في ثلاثة مواضع) أي ينبغي للمتكم أن يجتهد في طلب أحسن
الكلام ليأتي به في ثلاثة مواضع اه ع ق (قوله حتى تكون) أي لاجل أن تكون
حقق تعليلية (قوله أعذب لفظاً) أي من غيرها وعذوبة اللفظ حسنة وحلاوته من كل
وجه ولكن خص تفسير أعذبه هنا بكونه غاية في البعد عن التنافر واعتقال
الطبع لأن العذب الحسي يقابله حسلاً يتأفر الطبع ويثقل عليه فتناسب تخصيصه بهذا
المعنى لما ذكر مع ما في ذلك من الخروج عن التكرار بما بعده اه ع ق وكذا يقال
منهله هذا فيما بعد لأن حسن السبك عام أريد به خاص وقوله أعذب لفظاً متعلق
بالمفردات كما يدل عليه قوله بأن تكون الخ وقوله وأحسن سبكاً متعلق بالمركبات لأن
التعقيد لا يكون الا فيها تأمل (قوله بأن تكون في غاية البعد عن التنافر الخ) أورد
عليه أن البعد عن التنافر والمثل يختز عنه به لم المعاني وحينئذ فالبعد عما ذكر بحث
عنه في علم المعاني لاهنا كما قال الشارح وأجيب بأن البعد عن ذلك يبحث عنه في علم
المعاني وغاية البعد عن ذلك يبحث عنه علم البديع كما قال الشارح في غاية الخ والغاية
أمر زائد محسن وأورد عليه أيضاً انه مكان عليه ان يذكر الغاية في البعد عن

فاجهرز عليه قتيلاً له المستجير
بهمرو البيت
فصل من الخاتمة في حسن الابداء
والخلاص والانتفاء (ينبغي للمتكم)
شاعر اسكن أو كاتبا (ان يتأنيق) أي
يتبع الانق الاحسن يقال تأنيق
في الروضة اذا وقع فيها متبها لانه
أي يلججه (في ثلاثة مواضع من
كلامه حتى تكون) تلك المواضع
الثلاثة (اعذب لفظاً) بأن تكون
في غاية البعد عن التنافر

مخالفة القياس كما ذكر التنافر والثقل فكلام الشارح فيه قصور وأجيب بأن البقاء في
 بان بمعنى الكاف كما وقع في كلام الامام النووي (قوله والثقل) عطف تفسير (قوله
 والتقديم والتأخير) الظاهر انه من عطف الخلاص على العام لان التعقيب لا يكون به
 وبغيره وان جعل التعقيب على التعقيب المعنوي والتقديم والتأخير على التعقيب
 اللفظي كان من عطف المغاير كما يدل على هذا الاخير عبارة ع ق وقوله الملبس صفة
 للتقديم والتأخير لانهم ما شئ واحد (قوله وان تكون الالفاظ الخ) هلا قال وان تكون
 متقاربة الخ كسابقه فان تلك المواضع اللفاظ أيضا لم تظهر في محل الاضمار ولم
 عبر بالالفاظ ولم يعبر بالمواضع وأجاب بعضهم بأنه لو أضمر لعد الضمير على المواضع
 الثلاثة فيفيد الكلام اشتراط تقاربها بعضهم مع بعض وليس مراد ابل المراد
 تقارب اللفاظ كل منها تأمل (قوله متقاربة) اي متشابهة (قوله في الجزالة) هي
 ضد الركاكة والمتانة بمعنى الجزالة والرقدة والسلاسة بمعنى واحد اي لطف النطق
 وتناسبه ضد اللفظ المستقيم اه ع ق (قوله من غير أن يكسب الخ) تفسيره مناسبة
 (قوله الشريف) اي لاشتماله على المحسنات البديعية وقوله المعنى السخيف اي بان
 يكون غير مطابق لمقتضى الحال (قوله أو على العكس) الاولى حذف على اي
 يكسب اللفظ السخيف المعنى الشريف (قوله بل يصانغان) اي اللفظ والمعنى وقوله
 صياغة تناسب وتلائم أي فيكون اللفظ شريفا والمعنى كذلك (قوله وأصح معنى)
 أي أزيد في صحة المعنى فبرعاية الزيادة كان من هذا الباب والافصح المعنى لا يتضمنها
 في كل شئ اه ع ق (قوله بأن يسلم) أي المعنى (قوله والامتناع) أي البطلان اه ع ق
 (قوله والابتدال) أي بأن يكون في غاية الظهور يعرفه كل أحد (قوله ومخالفة
 العرف) أي لان مخالفة العرف البليغي كالغربة الخلة بالفصاحة أو هي نفسها اه ع ق
 (قوله ونحو ذلك) كالسلامة من عدم المطابقة لمقتضى حال المخاطب اه ع ق قال
 بعض وفيه شئ لان هذا من علم المعاني (قوله لانه أول ما يقرع الخ) أي الابتداء بمعنى
 المبتداه (قوله يقرع) من قرع يقرع من باب نفع بمعنى أصاب اه مصباح وفي المختار
 قرع الباب من باب قطع والاقرع الذي ذهب شعر رأسه من آفة وقد قرع من باب طرب
 فهو أقرع وذلك الموضع من الرأس القرعة بفتح الراء اه (قوله فان كان عذبا الخ)
 الاولى التعبير بأفعل التفضيل ليوافق ما تقدم للمصنف فهو لاف ونشر مرتب فتقوله
 عذبا واجع لقوله أعذب لفظا الخ (قوله فوعى جميعه) في المختار ووعى الحديث بعينه ووعيا
 حفظه اه (قوله كقوله) أي قول امرئ القيس اه مطول (قوله قفنا بك الخ) هذا
 أقول شعر قاله امرؤ القيس لانه راق ولم يقل شعرا فقال أبوهم هذا ليس ابني اذ لو كان
 كذلك لقال شعرا ثم قال لاني من خاصته خذاه واذهباه الى مكان كذا فاذا بجاه
 وأتاني بدمه فغضباه حتى وصل الى المحل المعين فشرع ليذبحاه فبكى وقال البيت الى اخر

والثقل (واحسن سمكا) بأن تكون
 في غاية البعد من التعقيب والتقديم
 والتأخير الملبس وان تكون
 الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة
 والرقدة والسلاسة وأن تكون المعاني
 متناسبة لالفاظها من غير أن يكسب
 اللفظ الشريف المعنى السخيف
 أو على العكس بل يصانغان بصياغة
 تناسب وتلائم (واصح معنى)
 بان يسلم من التناقض والامتناع
 والابتدال ومخالفة العرف ونحو
 ذلك (أحدها الابتداء) لانه أول
 ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن
 السبك صحح المعنى أقبل السامع
 على الكلام فوعى جميعه والا
 أعرض عنه وان كان الباقي في غاية
 الحسن فالابتداء الحسن في تذكار
 الاحبة والمنازل (كقوله)
 قفنا بك من ذكرى حبيب ومنزل

القصيد فرجعا به الى آية وقال لا أشعر من على وجه الارض قد وقف واستوقف
وبكى واستبكي ونعي الحبيب والمنزل في نصف بيت فقام اليه واعتنقه وقبله وقال أنت ابني
حقا قال ابن عبد البر افتتح الشعر بامرئ القيس وختم بذي الرمة اه قال في المطول
وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناوب لانه وقف واستوقف وبكى
واستبكي وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في
نصفه الثاني بل أتى فيه بعنان قبله في أنفاظ غريبة فباين الا قول اه قال العصام في أطوله
اقول قد نبه المصنف بأمره انه يكفي في حسن الابتداء حسن المصراع اه (قوله بسقط
الذوي) بكسر السين والثلاث افة قاله العيني في الشواهد (قوله منقطع الرمل حيث
يدق) أي طرفه الدقيق (قوله ملتو) المراد به المنعطف بعضه على بعض (قوله والمعنى
بين اجزاء الدخول) أي ليصح العطف بالفاء لان بين الانضاف الا الى متعددا ولا فلا تحسن
الفاء وانما يحسن الواو (قوله الدار) المراد بها مطلق المنزل الصادق بالقصر وغيره بدليل
المثال (قوله كقوله) أي أشجع السلي اه مطول (قوله وطرحه عليه) إشارة الى تضمين
خلع معنى الطرح فعدي بعلي اه سم (قوله وينبغي أن يجتنب) في نسخة ويجب وقوله في
المديح أي في ابتدائه (قوله بالفرقة) بضم الفاء وسكون الراء اسم موضع لانها توهم
معنى آخر فبسببه كان يطير منه (قوله العلوي) نسبة لعلي لانه من ذريته (قوله فقال
له الداعي) أي ردا عليه وقوله موعد أحبابك يا أعني أي لأحبابي وقوله ولك المثل السوء
أي الحال القبيح قال في المطول وروى أيضا انه دخل على الداعي في يوم المهرجان فأنشده
لاتقل بشري ولكن بشريان * غزوة الداعي ويوم المهرجان

فتطيره الداعي وقال يا أعني تبدي بهذا يوم المهرجان

وقيل بطحه أي ألقاه على وجهه وضربه تخسين عصا وقال اصلاح أدبه أبلغ من ثوابه اه
ويوم المهرجان أول يوم من فصل الخريف وهو يوم فرح وسرور ولعب وقوله أبلغ من
ثوابه أي احسن من الاعطاء وفي الغزوى روى أنه لما بنى المعتصم بالله قصره عيىسدان
بغداد وجلس فيه أنشده ما بحق الموصل

يادار غيرك البلا ومجان * باليت شعري ما الذي أبلاك

فتطير المعتصم وأمر به دمه اه (قوله ويسمى ككون الخ) يقتضى انه مسمى براعة
الاستهلال نفس الكون المذكور مع انهم يقولون هي ان يأتي المتكلم في أول كلامه بما
يدل على مقصوده تأمل وعبارة العصام في أطوله ويسمى أي الابتداء المناسب كما هو
الظاهر وكون الابتداء موافقا لما قصده على ما فسر الشارح (قوله براعة الاستهلال)
هو في الأصل أول ظهوره لانه لال ثم استعمل في مطلق افتتاح الشيء وازافة البراعة
الى الاستهلال على معنى الملايسة أي البراعة الحاصلة من الشاعر أو الكاتب الملايسة
للاستهلال أي لابتداء الكلام اه ع ق (قوله من برع) بضم الراء وقهها اه سم لكن

بسقط اللوى بين الدخول فحومل
السقط منقطع الرمل حيث يدق
واللوى رمل معوج ملتو والدخول
وحومل موضعان والمعنى بين
أجزاء الدخول (و) في وصف الدار
(قوله)

قصر عليه تحية وسلام
خلعت عليه جمالها الايام

خلع عليه أي نزع ثوبه وطرحه عليه
(و) ينبغي (أن يجتنب في المديح
ما يتطير به) أي يشاء منه (قوله
موعد أحبابك بالفرقة غدا)

مطلع قصيدة لابن مقاتل الضمير
أنشدها للداعي العلوي فقال له الداعي
موعد أحبابك يا أعني ولك المثل
السوء (وأحسنه) أي أحسن
الابتداء (ما مناسب المقصود) بأن
يشتمل على إشارة الى ما سبق
الكلام لاجله (ويسمى) كون
الابتداء مناسبا للمقصود (براعة
الاستهلال) من برع الرجل

مجى مصدوره براءة على وزن فعالة يقتضى أنه بالضم فقط قال في الخلاصة
فعولة فعالة لفعلا * وفي المختار انه من باب خضع وظرف (قوله اذا فاق أصحابه) أى
فكان هذا الكلام فاق على غيره مما يشتمل على البراعة (قوله فى التهنية) بالهمز قال عى
وهى ايجاد كلام يزيد سرورا وفروحا به اهـ (قوله بشرى الخ) انما كان من البراعة لانه
يشعر بأن ثم أمر مسرورا به وانه امر حدث وهو رفيع فى نفسه بهنأ به ويشعر من سر به
ففيه الایاء الى التهنية والبشرى التى هى المقصود من القصيدة وكذا قول أبى الطيب
فى التهنية بزوال المرض

المجد عوفى اذ عوفيت والكرم * وزال عندك الى أعدائك السقم
اه عى (قوله وكوكب المجد الخ) يحتمل أن يريد بكوكب المجد المولد فانه كوكب سما
المجد جعل المجد كالماء وأثبت له كوكبا هو المولد وأن يريد بكوكب المجد ما يعرف به
طالع المجد أى ظهر به هذا المولد قوة طالع المجد وكون كوكبه فى غاية الصعود اه أطول
وقوله صعدا بكسر العين كما فى المختار (قوله فى المراثية) بالتخفيف مصدر رثى برثى فله
مصدران الرثاء والمراثية اه من القاموس (قوله هى) أى القصة وما بعد الضمير تفسير له
وقوله عمل فيها أى فيها قال عى والممل كسر الميم ما يعلا الشئ والمعنى انها تقول
ذلك جهرة بلا اخفاء لان ملء الكلام الفم يشعر بظهوره واجهر به بخلاف الخفى
ففى طرف من الفم اه قال سم ولا قول للدينا والمراد تبديل الابدان وتقلب الاحوال
والمصراع الآخر فى محل النصب لانه منقول قوله تقول اه وبعد البيت

فلا يفرركم منى ابتسام * فتقول مضحك والنعل مبعك
بفتخر الدولة اعتبروا فانى * أخذت الملائكة منه بسيف هلك
وقد كان استطال على البرايا * ونظم جمعهم فى سلك ملك
فلو شمس الضحى جاريه يوما * لقال لها اعتوا أف منك
ولو زهر النجوم أتت رضاه * تابى ان يقول رضيت عنك
فامسى بعد ما فرغ البرايا * أسير القبر فى ضيق وضنك
أقدر أنه لو عاد يوما * الى الدنيا سربل ثوب نك

يقال فرعت قوى أى علوتهم بالشرف أو بالجمال والضمك الضيق اه فنرى (قوله
الساوى) نسبة لساوة مدينة بين الرى وهمدان اه أنساب (قوله أى الخروج) أى
وليس المراد به المعنى الاصطلاحى لماسى أى فى كلام الشارح (قوله قال الامام
الواحدى الخ) استدلال على مقدمة محذوفة تقديرها وأصل التشبيب ذكر أمور الشباب
من أيامهم واللهو والغزل (قوله واللهو) عطف على أيام وقوله والغزل هو ذكر النساء وذكر
أوصافهن سمى غزلا أخذ من اجتماعهن للغزل كذا قيل (قوله وذلك) أى ذكر أيام
الشباب الخ (قوله يكون فى ابتداء قصائد الشعر) قال العلامة السبوطى فى شرحه على

اذا فاق أصحابه فى العلم أو غيره
(قوله فى التهنية
شعرى فقد أنجز الاقبال ما وعدا)
وكوكب المجد فافق العلامة صعدا
مطلع قصيدة لابی محمد الخازن بهى
الصاحب بولد لا يتنه (وقوله فى
المراثية) هى الدنيا تقول عمل فيها
حذار حذار أى احذر (من
بطشى) أى أخذنى الشديد
(وقتكى) أى قتلى بغاة مطلع قصيدة
لابى الفرج الساوى برثى نخر الدولة
(وثانيها) أى نانى المواضع التى
يلبغى للمتكلم أن يتأنق فيها
(الخلاص) أى الخروج (بما شيب
الكلام به) أى ابتدى واقتنع قال
الامام الواحدى معنى التشبيب
ذكر أيام الشباب واللهو والغزل
وذلك يكون فى ابتداء قصائد الشعر

بأنه سعاد ما نصه اعلم انه كان أكثر عادة شعراء العرب انهم اذا أتوا بقصيدة تمدهح
افتتحوها بالتشبيب وهو المعبر عنه بالغزل وهو عند المحققين من أهل الأدب يشتمل على
أربعة أنواع النوع الأول ذكر ما في المحب من الصفات التي تنشأ عن المحبة كالشغف
والهول والذبول والحزن ونحو ذلك النوع الثاني ذكر ما في المحبوب من الصفات التي هي
أسباب المحبة سواء كانت حسنة كحمة الخلدود ورشاقة القدم وما في معناها أو معنوية
كالجلالة والخفوة وما أشبه ذلك ويسمى هذا النوع تشبيها أيضا النوع الثالث ذكر
ما يتعلق بالمحب والمحبوب من هجر ووصل وسأوى واعتذار ووفاء واختلاف ونحو ذلك
النوع الرابع ذكر ما يتعلق بغيرهما بسببهما من الوشاة والرقباء ونحوهما اه (قوله فسمى
ابتداء كل أمر تشبيها) أي فهو مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد لانه استعمال اسم
المقيد في المطلق (قوله وان لم يكن في ذكر الشبَاب) أي ولا الله ولا الغزل كما في ع في
(قوله من نسيب) بيان ما قوله الى المقصود متعلق بالتخلص وقوله مع رعاية الملازمة بينهما
هو محط القائفة وفي نسخة من تشبيب وعلى هذه النسخة فالتشبيب مشترك بين وصف
الجمال وبين الابتداء (قوله كالادب) أي الاوصاف الادبية وقوله وغير ذلك كالهجو
والمدح والتوسل اه ع في قوله واحترز بهذا أي بقوله مع رعاية الخ (قوله معناه اللغوي)
هو مطلق الخروج وقوله والا فتخلص الخ أي والاراد اللغوي فلا يصح لان التخلص
في العرف الخ أي فيلزم عليه التكرار لان قوله مما شبيب أي افتتح الخ من جملة مدلوله لكن
قال ع في ظاهر قوله الى المقصود مع رعاية الملازمة أن التخلص السكأن مع المناسبة ينبغي
أن يتأق فيه شيء آخر زائد عليه والمقرر أن التخلص في الجملة أهني التخلص اللغوي
وهو الخروج من أول الكلام لغيره في الجملة ينبغي أن يتأق فيه برعاية المناسبة بينه وبين
التخلص اليه فاذا رويست فيه حصل التأق وحصل التخلص الاصطلاحي وهو الخروج
مما شبيب به الكلام الى المقصود مع وجود المناسبة بينهما ويمكن تصحيح الكلام بأن يراد
بالتخلص المذكور اللغوي ثم يقرر ضمير يعود اليه على طريق الاستخدام ونحوه بـ التخلص
يتعلق به قوله مما شبيب الخ فيكون تقدير الكلام من المواضع التي ينبغي التأق فيها
التخلص والتخلص الذي حصل فيه ذلك التأق هو التخلص مما شبيب به الكلام الى المقصود
مع رعاية المناسبة الخ وبهذا يعلم أن الكلام لا يصح بمجرد جعل التخلص براد به معناه
اللغوي مع تعلق ما بعده به وذلك ظاهر اه بـ جـ وفه (قوله كيف يكون) أي الانتقال
(قوله متلائم الطرفين) هما المقصود وما افتتح به الكلام (قوله من نشاطه) من زائدة
(قوله على اصغاء ما بعده) أي على استماع السامع لما بعده فهو من اضافة المصدر للمفعول
(قوله كقوله) أي قول أبي تمام في عبد الله بن طاهر اه مطول (قوله تقول) بالنوعية
والتحسية وقوله في قومس بضم القاف وفتح الميم والطرف متعلق بقوله قومي وهو فاعل
تقول ولا يخفى شدة تناسب قومي وقومس سيما مع تناسب السنين والباء لان أحدهما

فسمى ابتداء كل أمر تشبيها وان لم يكن
في ذكر الشبَاب (من نسيب) أي
وصف للجمال (أو غيره) كالادب
والافتخار والشكابة وغير ذلك
(الى المقصود مع رعاية الملازمة
بينهما) أي بين ما شبيب به الكلام
وبين المقصود واحترز بهذا عن
الاقصاب وأراد بقوله التخلص
معناه اللغوي والا فتخلص
في العرف هو الانتقال مما افتتح به
الكلام الى المقصود مع رعاية
المناسبة وانما ينبغي أن يتأق
في التخلص لان السامع يكون
متربا للانتقال من الافتتاح الى
المقصود كيف يكون فان جاء
حسنا متلائم الطرفين حرك
من نشاطه وأعان على اصغاء
ما بعده والا فبالعكس فالتخلص
الحسن (كقوله تقول في قومس)
اسم موضع قومي وقد أخذت *
من السري

ينقلب بالآخر كما في سادس وسادى اه أطول وقوله وقد أخذت جملة طالمة وقوله منى أى
 من هذا الشخص وقومه والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سريتا سرية
 واحدة والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو
 أسد قومه أنهم ما جمع سرية وعديده لأن هذا الوزن من أبنية الجمع ويقال في المصادر كذا في
 الصباح اه مطول وقوله يؤنث السرى والهدى أى يؤنث فعلها ما بأن يلحقه التاء مثلا
 كما هنا (قوله أى أثرفينا الخ) أشار به الى أن معنى أخذ أثروا من معنى فى والسرى بمعنى
 السبيل لا (قوله ونقص من قوانا) بتخفيف القاف قال تعالى وما يعمر من معمر
 ولا ينقص من عمره (قوله عطف على السرى) أى أخذت من السرى وأخذت من خطا
 المهرية أى نقصت من المهرية بخطاها ومشيها وتحريكها ايانا أو بتكاف مسائر تنامعها
 اه ع (قوله لا على الجور وروى منى) أى لأنه يكون التقدير نقصت من السرى ونقصت
 السرى أيضا من خطا المهرية ولا معنى لنقص السرى من خطا المهرية من حيث انها
 خطا وحده على ان السرى طال فنقص قوى المهرية كما نقص قوانا وكفى عن ذلك بنقص
 خطاها تكلف لا حاجة اليه لوجود غيره فان قلت فيه المبالغة في نقص قواهم حيث
 أفضى بطوله الى نقص قوى ما هو أقوى منهم وهو المهرية قلت لا يعلق غرض بهذه
 المبالغة في المقام لأن المقصود الاخبار بتشكيهم بطول السبيل ليخرج منه الى المقصود
 والمعنى الاول كاف في نفسه وعلى تقدير تسميته فاعطف بدون إعادة الجار لا يرتكب
 مع امكان غيره وقد أمكن هنا اه ع (قوله جمع خطوة) بالضم اسم لما بين القدمين
 وبالفتح اسم لنقل القدم وتجمع على خطا كركوة وركا (قوله أى قبيلة) أى من اليمن
 من قضاة ابلهم أنجب الابل (قوله جمع أقود) قال في الخلاصة * فعل انحوأجر وجرا *
 (قوله من اول السرى) أى معالجته وقوله ومسايرة المطايا بالخطا أى بمشيئها مع الخطاها
 (قوله أمطاع الشمس) مفعول لقوله تؤم وبالجملة مقول القول وضبطه العصام في أطوله
 بالرفع على الابتداء وخبره تبغى أن تؤم أى قومه فالارباط محذوف (قوله تبغى أن تؤم بناء)
 ان قلت ما معنى طلبة قصد مطلع الشمس وهو ان طلب انما يطالب مطلع الشمس بعينه
 قلت المراد بالقصد التوجه والذهاب الى جهة مطلع الشمس وكثيرا ما يطلق عليه لعلقه به
 فكأنهم قالوا اطلب بهذا المشى أن تتوجه الى جهة مطلع الشمس ثم المراد بالجهة
 النهاية اه ع (قوله ردع للقوم) أى ارتدعوا عما تقولون وانزجروا فاني لا اطلب لكم
 مطلع الشمس ولكن اطلب لكم مطلع الجود فقد خرج بالمناسبة الجوازية الى الممدوح
 الذى سماه مطلع الجود فكان فيه حسن التخلص اه ع قال في المطول وأحسن
 التخلص ما وقع في بيت واحد كقول أبى الطيب

نودعهم والبين فينا كانه * قنا ابن أبى الهيجاء في قلب فيلق

اه قال الفري عليه البين الفراق والفيلق الجيش والجمع فيا لى اه فقد تخلص من

أى أثرفينا السبيل بالليل ونقص
 من قوانا (وخطا المهرية) عطف
 على السرى لا على الجور وروى منى
 كما سبق الى بعض الاوهام
 وهى جمع خطوة وأراد بالمهرية
 الابل المسوية الى مهر بن حيدان
 أبى قبيلة (القود) أى الطويلة
 الظهور والاعناق جمع أقود أى
 أموت فينا من اول السرى
 ومسايرة المطايا بالخطا ومفعول
 تقول هو قوله (امطاع الشمس
 تبغى) أى تطالب (ان تؤم) أى
 تقصد (بناء) فقلت كذا ردع للقوم
 وتبغى (ولكن مطلع الجود وقد
 بالتعقل منه) أى مما يشبه به
 الكلام

(الى مالا يلائمه ويسمى) ذلك

الانتقال (الاقتضاب) وهو في اللغة

الاقتطاع والارتجال (وهو) أي

الاقتضاب (مذهب العرب)

الجاهلية (ومن يذهب من

المخضرمين) بالخاء والضاد

المجهتين أي الذين أدركوا

الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال

في الاساس ناقة مخضرمة جدد

نصف اخن او منه المخضرم الذي

أدرك الجاهلية والاسلام كما تقاطع

نصفه حيث كان في الجاهلية (كقوله

لورأى الله أن في الشيب خيرا

جاورته الابرار في الخلد شيبا)

جمع أشيب وهو حال من الابرار

ثم انتقل من هذا الكلام الى

مالا يلائمه فقال (كل يوم يدي) أي

تظهر (صروف الليالي) خلقا من

أي سعيد غريبا) ثم كون

الاقتضاب مذهب العرب

والمخضرمين أي دأبهم وطريقهم

لا ينال أن يسلكه الاسلاميون

ويتعدهم في ذلك فان البيهقيين

المذكورين لابي تمام وهو من

الشعراء الاسلاميين في الدولة

العباسية وهذا المعنى مع وضوحه

قد خفي على بعضهم حتى اعترض

على المصنف بأن أبا تمام لم يدرك

الجاهلية فكيف يكون من

المخضرمين (ومنه) أي من

الاقتضاب (ما يقرب من التخاص)

في انه يشوبه شيء من المناسبة

التوديع الى وصف البين بالعظم الدال على عظم التوديع تأمل (قوله الى مالا يلائمه)

أي الى مقصود لا يلائمه (قوله الاقتطاع) لأن في هذا قطعاً عن المناسبة وقوله

والارتجال بالجميع أي الانتقال من غير شيء قال في المختار ارتجال الخطبة والشعر

ابتداءً ومن غير تهية لذلك اه (قوله أي الذين أدركوا الجاهلية والاسلام)

الشعراء على أربع طبقات الجاهليون كاهن القيس وزهير وطرفة والمخضرمون

الذين أدركوا الجاهلية والاسلام كسان ولبيد والمتقدمون من أهل الاسلام كالفرزدق

وجرير وذو الرمة وهؤلاء كلهم يستشهدون بكلامهم في اللغة والمحدثون من أهل

الاسلام الذين جاؤا بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحري وأبي الطيب والاستشهاد

بكلامهم إلا أن يجعل ما يقوله بمنزلة ما يروي ولا وجه لهذا الجعل وان صدر عن صاحب

الكشاف في أثناء تفسير قوله تعالى كلما أضاء لهم مشوا فيه واذا أظلم عليهم قاموا لأن

مبنى الرواية على الوثوق والضبط ومبنى القول على الدراية والاحاطة والاتفاق في الاول

يستلزم الاتفاق في الثاني والقول بأن ما يقول بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل

هو بعمل الراوي أشبه وهو لا يوجب السماع اه فترى (قوله جدد) بالدال المهملة

أي قطع (قوله) كما تقاطع نصفه الخ) المعنى أنه قطع منه شيء يشبهه النصف

وهو الجزء الذي فات من عمره في الجاهلية فهو ما لم يكن غير معتبر كأنه مقطوع (قوله كقوله)

أي قول ابي تمام كما سيأتي في كلام الشارح (قوله لورأى الله أن في الشيب الخ) قال

في الاطول يخالف نفي الخبير عن الشيب ما جاء في مدح الشيب وفضله في الشرع فاللائق

بجمال الشاعر المسلم الاجتناب عن مثله اه وقوله خير الرواية في الديوان فضلا بل خيرا قاله

في المعاهد وقوله جاورته أي جاورت الله أي رحمته والابرار خيار الناس وقوله في الخلد

أي في جنة الخلد (قوله جمع أشيب) أي بمعنى شائب (قوله الى مالا يلائمه) أي مقصود

وهو مدح أبي سعيد فلهذا مدح لابي سعيد وما قبله ذم للشيب ولا مناسبة بينهما قال سم قد

يقال لا يتعين كون هذا من الاقتضاب لأن أول كلامه يذم الشيب ويحتمل أن يكون أبو

سعيد أشيب فمكون مناسباً لاول الكلام اه ومثله في يس ورده ع ق بقوله وأما ما يقال

من أنه لا يتعين أن يكون اقتضاب الاحتمال أن يكون أبو سعيد أشيب فيكون ذكره مناسباً

لذم الشيب قبله فلا وجه له لأن المتبادر مدح أبي سعيد ولأن اللفظ لا يشهر بالمناسبة اذ ليس

في البيت الثاني ذكر الشيب نعم لو قال مثلاً وأبو سعيد أشيب فلا يبقى فيه خبراً يمكن

ما ادعى على ما فيه من البرود فافهم اه (قوله صروف الليالي) أي حوادثها ونوائها

وقوله خلقاً أي طبيعة حسنة وقوله غريباً صفة لخلقاً وروا في المعاهد غريباً أي واسعاً

(قوله من الشعراء الاسلاميين) المراد بهم من كان غير مخضرم وكان موجوداً زمن

الاسلام ولو كان كافراً (قوله وهذا المعنى) أي قوله كون الاقتضاب الخ (قوله ما يقرب

من التخاص) أي اقتضاب أو انتقال كما في ع ق ولم يجعل هذا القسم تخلصاً غريباً

اما بعد) فانه كان كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة الانتقال من الحمد والثناء الى كلام آخر من غير رعاية ملائمة لكنه يشبه التخلص حيث لم يوث بالكلام الاخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله (٤٣١) بل قصد نوع من الربط على معنى

مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء

فانه كان كذا وكذا (قيل وهو) أي

قوله بعد حمد الله اما بعد (فصل

الخطاب) قال ابن الاثير والذي

أجمع عليه المحققون من علماء

البيان أن فصل الخطاب هو اما

بعد لأن المتكلم يفتتح كلامه

في كل أمر ذي شأن بذكر الله

وتحميده فاذا أراد أن يخرج منه

الى الغرض المسوق له فصل بينه

وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد

وقيل فصل الخطاب معناه الفاصل

من الخطاب أي الذي يفصل بين

الحق والباطل على أن المصدر بمعنى

الفاعل وقيل الموصول من الخطاب

وهو الذي يبينه من يخاطب به

أي يعلمه بيانا لا بتبس عليه فهو بمعنى

المفعول (وكقوله تعالى) عطف على

قوله كقولك بعد حمد الله يعني من

الاقتضاب القريب من التخلص

ما يكون بلفظ هذا كما في قوله تعالى

بعد ذكر أهل الجنة (هذا وان

للطاغين شر ما تب) فهو اقتضاب

فيه نوع ارتباط لان الواو للحال

ولفظ هذا ما خبر مبتدأ محذوف

أي الأمر هذا والحال كذا أو

مبتدأ محذوف الخبر أي هذا

كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا

مثل قوله تعالى بعد ما ذكر جمع

من الانبياء عليهم السلام وأراد

أن يذكر بعد ذلك الجنة وأهلها

(هذا ذكر وان للمتقين لحسن

ما تب) بإثبات الخبر أعني قوله ذكر وهذا مشعر بأنه في مثل قوله تعالى هذا وان للطاغين مبتدأ محذوف الخبر

من الاقتضاب لعدم المناسبة الذاتية فيه بين الابتداء والمقصود والتخلص مبنية على ذلك (قوله اما بعد) هـ ذام قول القول وقوله بعد حمد الله تقييد أي كقولك اما بعد حال كونها واقعة بعد حمد الله (قوله فانه كان كذا وكذا) أشار به الشارح الى أن المراد اما بعد مع جملتها التي هي فيها ربه يندفع ما يقال ان السياق في أقسام الكلام التي ينبغي للمستمع أن يأتق فيها وأما بعد ليست كلاما (قوله والثناء) أي على الله ورسوله (قوله حيث لم يوث بالكلام الاخر الخ) قال ع ق وتحقق ذلك أن حسن التخلص فيه القصد الى إيجاد الربط بالمناسبة على وجه لا يقال فيه ان هنا كلامين منفصلين مستقلين أي بأحدهما وهو الثاني بغتة والاقتضاب فيه القصد الى الاتيان بكلام بعد الاخر على وجه يقال فيه ان الاقل منفصل عن الثاني ولا ربط بينهما وأما بعد لما كان معناه مهما يكن من شيء فكذا وكذا أفاد أن ذلك الكذا امر بوط بكل شيء وواقع على وجه اللزوم بالدعوى بعد الحمد والثناء ولما أفاد ما ذكر ارتباطه بما قبله لافادته الوقوع بعده ولا بد فلم يوث به على وجه يقال فيه لم يرتبط بما بعده فأشبه به هذا الوجه حسن التخلص ولما كان ما بعده شيء آخر لا ربط فيه بالمناسبة كان في الحقيقة اقتضابا وبه يعلم ان جعل وجه المشابهة أنه لم يوث بما بعده فجأة وحده لا يكفي لان حسن التخلص فيه الاتيان بشيء آخر فجأة ولكن بضرب من المناسبة فانهم اه (قوله فجأة) قال في المصباح فجئت الرجل أخفوه مهموز من باب تعب وفي لغة يفتحون جثته بغتة والاسم الفجأة بالضم والمتوفي لغة وزان مرة اه (قوله من غير قصد الخ) بيان للعجأة وقوله وتعليق تفسير لما قبله (قوله بل قصد نوع من الربط) أي والربط يقتضي المناسبة بين المعلق والمعاني عليه فالتعليق يتضمن نوع مناسبة (قوله فصل الخطاب) المراد بالخطاب الكلام المخاطب به وكذا يقال فيما يأتي (قوله قال ابن الاثير الخ) القصد بنقل ذلك تأييد لذلك القيل والتورك على المصنف حيث حكاه بتبيل مع أن المحققين أجمعوا عليه (قوله الفاصل من الخطاب) أي سواء كان ذلك الخطاب لفظا اما بعد أو غيرها (قوله على أن المصدر بمعنى الفاعل) أي والاضافه على معنى من وكذلك ما بعده الاضافة فيه على معنى من (قوله الموصول من الخطاب) أي المبين للمعلوم (قوله بينا) أي علمنا بينا (قوله لان الواو للحال) أي والحال تقتضي مصاحبة ما بعده لما قبلها فالحصل لنوع الارتباط هو الواو والحال مع لفظ هذا لانها مستضمنة لمعنى عامل الحال وهو أشير (قوله أو مبتدأ محذوف الخبر) أي أو مفعول لفعل محذوف أي اعلم هذا (قوله بعد ما ذكر جمع من الانبياء عليهم السلام) أي بقوله تعالى واذكر عبادنا ابراهيم واسحق ويعقوب اولى الايدي والابصار الآية (قوله الجنة) أي هي قوله لحسن ما تب وقوله وأهلها هو قوله للمتقين (قوله هذا ذكر) أي مذكور (قوله وهذا مشعر بأنه الخ) لان الجزء الثاني هنا لما كان هو الخبر لاسم الإشارة دل على أن اسم الإشارة مبتدأ حيث حذف الخبر اه سم (قوله في هذا المقام) أي مقام الانتقال من

ما تب بإثبات الخبر أعني قوله ذكر وهذا مشعر بأنه في مثل قوله تعالى هذا وان للطاغين مبتدأ محذوف الخبر

غرض الى غرض آخر وقوله من الفصل أى القطع بين الكلامين وقوله الذى هو
أحسن أى عند البلغاء من الوصل أى التخلّص فليس المراد بالفصل والوصل ما تقدم
في المعاني قال ع ق ومما يدل على انها أحسن من التخلّص وقوع الانتقال بها
كثيرا في الكلام المجزأ وأيضا الربط بها انما هو على وجه الخالصة الحقيقية وهي مطردة
بجملته الربط بالمناسبة كالجوابية في قوله * فقلت كلا ولكن مطلع الجود *
وكالتشبيه في قوله

وبدا الصباح كأن غزته * وجه الخليفة حين يتدح

فقد لا يحل من تحمل وعدم مطابقة ما في نفس الامر اه وقال بعضهم المراد بالوصل وصل
ما قبل هذا بما بعده بأن يحذف لفظ هذا (قوله وهو علاقة) أى لفظ هذا وصله كالعلمة
للاحسنية وقوله وكيدة أى قوية شديدة أى يتأكد الايمان بها عند الخروج من الكلام
الى كلام آخر (قوله ومنه قول الكاتب هذا باب) قال ع ق لانه ترجحة على ما بعده ويضيد
أنه انتقل من غرض الى آخر والى اليمين للتعريب فلما كان فيه التنبيه على أنه أراد الانتقال
لم يكن الايمان بما بعده بغمته فكان فيه ارتباط ما وقد تقدم أن الربط بالمناسبة وجد في
البغثة أيضا لأن المأني بدغت ما هو فيه لكن بمناسبة فعلية يقال نفي البغثة لا يكتفي في الربط
بل التنبيه على أنه أراد الانتقال من شئ الى غيره يتضمن الجمع بين الشيئين في ذكرهما فهو
نوع من مطلق الارتباط وقد يجب بأن الكلام الذى فيه الربط بالمناسبة لا بغثة فيه أصلا
لأن البغثة هي مجيء ما لا يترقب ولا يناسب وانما زادنا في تقييد البغثة ما لا يناسب لأن
المناسبة تقتضى أن الثانى من طريق الاقل ومن غطه فلم يفتأ النفس ما هو بعيد عن غط
الارتباط فتأمل اه فان فيه دقة اه قال في المفاول ومن هذا القبيل لفظ أيضا في كلام
المؤخرين من الكتاب اه قال سم واهل المراد أيضا في ابتداء الكلام نحو وأيضا كذا قلنا
فليست اه وقوله الكتاب جمع كاتب (قوله الانتهاء) أى انتهاء قصيدة أو خطبة أو رسالة
ولا يخفى حسن ختم الكتاب بالانتهاء (قوله ويرتسم في النفس) أى يدوم ويبقى فيها
(قوله فالانتهاء الحسن) أى ما به الانتهاء وهو في المثال جميع البيتين اه سم (قوله
كقوله) أى قول أبي نواس في الخصب بن عبد الحميد اه مطول (قوله وانى جدير الخ)
في كلام المصنف تورية لأن معاني البيتين القريية هي ما قصدها الشاعر والبهيدة هي
ما قصدها المصنف باعتبار أن كتابه ختمه وبلغ مناه فيه وبعد ذلك يطلب من مولاه أن يتبني
على ذلك وفي البيت الاول رد المجزأ على الصدور (قوله خليف) أى حقيق (قوله اذ
بلغتك) أى وصلت اليك بالمديح وقوله بالمنى متعلق بجدير وهو على حذف مضاف أى
يلوغ المنى وقد أشار ذلك الشارح (قوله بالامانى) جمع أمنية وهي ما يتمناه الانسان
(قوله الجليل) أى الاحسان والافعال (قوله أى فأت أهل) أى حذف المبتدأ (قوله
عاذر) أى ملتمس لك عذرا وهو ما عدم تبسرا المعنى في ذلك الوقت أو كونه قدم في

قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا
المقام من الفصل الذى هو أحسن
من الوصل وهو علاقة وكيدة بين
الخروج من كلام الى كلام آخر
(ومنه) أى من الاقضاء
القريب من التخلّص (قول
الكاتب) هو مقابل الشاعر
عند الانتقال من حديث الى
آخر (هذا باب) فان فيه نوع
ارتباط حيث لا يتبدل الحديث
الاخر بغثة (وثالثها) أى ثالث
المواضع التى ينسب للمتكلم ان
يتأنيق فيها (الانتهاء) لانه آخر
ما يعبره السمع ويرتسم في النفس
فان كان حسنا محتملا لقلقه
واستلذه حتى جبر ما وقع فمما سبقه
من التقصير والا كان على العكس
حتى ربما أنساه المحاسن الموردة
فيما سبق فالانتهاء الحسن (كقوله
وانى جدير) أى خليف (اذ بلغت
بالمنى) أى جدير بالقوز بالامانى
(وانت بما أملت منك جدير فان
نولنى) أى أعطنى (منك الجليل
فأهله) أى فأت أهل لاعطاء
ذلك الجليل (والافانى عاذر) اياه
(وشكور)

الاعطاء من لا يعذر وهذا يقتضى أنه قبل العذر وإذا قبله انقطع الكلام (قوله المصدر)
 متعلق بشكور (قوله ما أذن بانهاء الكلام) أى أعلم بختمه قال ع ق والاشارة
 الى الانتهاء ما بأن يشتمل ما جعل آخر على ما يدل على الختم كلفظ الختم ولفظ الانتهاء ولفظ
 السكال وشبه ذلك وما بأن يكون مدلوله مفيد أعرفاً أنه لا يؤتى بشئ بعده فلا يبقى للنفس
 تشوف لسيره وراء ذلك كقوله بقيت بقاء الدهر الخ (قوله تشوف) أى انتظار (قوله
 كقوله) أى قول المعرى اه مطول وفي المعاهد البيت من الطويل ونسب لابي العلاء
 الممرى ونسبه ابن فضل الله لابي الطيب المتنبى ولم أره فى ديوان واحد منهما اه (قوله
 يا كهف أهله) يريد يا لمجا أبناء جنسه بجموعه مقام المدح ويصح أن يعود ضمير أهله على
 الدهر وانما كان هذا مشعراً بالانتهاء لأن العادة قد جرت بختم الكلام بالدعاء أى بأن
 الدعاء شأنه أن يكون آخر الكلام كما لو عظة فنحو قول الخطيب آخر خطبته واتقوا الله
 حق تقواه وكالتحميد فنحو قول من ختم كلامه والحمد لله رب العالمين الى غير ذلك وفى ختم
 الكتاب بهذا البيت اشارة الى أن هذا الكتاب قد ختم وكان مؤلفه يدعوه بأن يبقى بين
 أهل العلم بقاء الدهر لان بقاء نفع صرف لجميع البرايا وأنه متضمن لزبد جميع المصنفات
 فى هذا الفن (قوله وهذا دعاء) الاشارة لقوله بقيت الخ ووجه ذلك الشارح بقوله لان
 بقاء الخ سبب الخ فهو عليه لقوله شامل (قوله وهذه المواضع الثلاثة مما بالغ الخ) خص
 ذلك فى المطول بالموضع الثالث فقط وانصه وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع يعنى
 حسن الانتهاء والمتأخرون يجتهدون فى رعايته ويسمون حسن المقطع وبراعة المقطع اه
 (قوله فقد رقت عنايتهم بذلك) أى لانهم يؤثرون عدم التكلف لا قصورهم وعدم
 معرفتهم بذلك (قوله وجميع فوائد السور الخ) الفوائد جمع فائدة وهو ما به الافتاح
 كالجزء الاولى والسور جمع سورة وهى القطعة من القرآن المشتملة على آيات أقرها ثلاث
 آيات وعلى فائدة وخاتمة ويتال فيها سورة بالهمز وتركه وهو المشهور وما على الهمز فهى
 مأخوذة من أسأردا أفضل بقية من السور وهو بقية الشرب وانما سميت بذلك لانها
 فضيلة أى قطعة من القرآن وما على تركه فقبل أصلها الهمز فيجرب فيها ما قد تم وقبل
 مأخوذة من السور وهو البناء المحيطة بالبلد سميت بذلك لانها محيطة ومشتقة عن آياتها
 كحاطة السور ومنه السوار الذى يجعل فى اليد لانه محيطة بها وبالساعد وقبل سميت
 سورة لارتفاع شأنها لان السورة لغة تطلق على المنزلة المرتفعة وأما سميت بالبقرة
 ونحوها فهو متوقف على التعليم ولا يجوز استحداث اسم من عند الشخص وللسورة اسماء
 متعددة كالفاصلة والشافية والكافية وكامل والهدى والخواتم جمع خاتمة وهو ما به
 الختام ولفظ خواتم وانظراً كل مشعر بالختم أيضاً وقوله وارادة أى ثابتة على أحسن الخ
 فشبها الفوائد والخواتم بجماعة وارادة على طريق الاستعارة بالكناية واردة تخيل
 (قوله من البلاغة) نعت للوجوه أى الكائنة من البلاغة (قوله لما فى الخ) على قوله

المصدر عنك من الأصغاء الى
 المديح أو من العظام الى الساقطة
 (وأحسنه) أى أحسن لانتهاء
 (ما أذن بانهاء الكلام) حتى لا يبقى
 للنفس تشوف الى ما وراءه (قوله
 بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله
 وهذا دعاء للبرية شامل)
 لان بقاءك سبب لنظام أمهم
 وصلاح حالهم وهذه المواضع
 الثلاثة مما بالغ المتأخرون
 فى اتقان فيها راما المتقدمون
 فقد رقت عنايتهم بذلك
 (وجميع فوائد السور وخواتمها)
 وارادة على أحسن الوجوه واكملها
 من البلاغة لما فيها

واردة (قوله من التفتن) أي المعاني المختلفة وقوله وأنواع الاشارة قال سم يحتمل أن يريد
 اشارة البعيد و اشارة القريب و اشارة المتوسط ويحتمل أن يريد وجوه التعبير وفنون
 المعاني فليراجع اه وعبارة ع ق وأنواع الاشارة أي اللطائف المشار اليها بما يناسب
 كل منها ما نزل لاجله ومن خوطب به اه (قوله وكونها) أي الفواتح والخواتم هذا
 ظاهره لانه كنهه في المطول خص الأول بالفواتح والثاني بالخواتم حيث قال فانك
 اذا نظرت الى فواتح السور وجلها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وأنواع
 الاشارة ما تنصر عن وصف كنهه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن
 ونهاية الكمال لكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعيد لا غير ذلك من
 الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء آخر وكيف لا وكلام الله الخ
 اه ويجاب بحمل ما في المختصر على التوزيع فتقوله لما فيها من التفنن وأنواع الاشارة
 راجع للفواتح وما بعد ذلك راجع للخواتم فيتنق الكتابان ويحتمل أن يبقى على عومه
 وان كلام من جميع المذكورات يناسب الابتداء والانتهاى خصوصاً مثل التحميدات
 تأمل اه سم (قوله وكونها بين أدعية الخ) أي لا تخلو عن كونها واحداً من المذكورات
 المناسبة للابتداء والانتهاى (قوله أدعية) كما في الفاتحة وآخر البقرة ووصايا كما في آخر
 آل عمران ومواعظ كما في آخر الزلزال وتحميدات كما في الانعام وآخر الزمر وقوله وغير
 ذلك كالوعد والوعيد كما في آخر الانعام والتجليل والتعظيم كما في المائدة (قوله وأصاب
 محزه) أي محله الذي يليق به فالهز في الاصل موضع القطع والمراد هنا موضع الكلام
 واللفظ (قوله وكيف لا الخ) يصح رجوعه الكلام المصنف أي وكيف لا تكون واردة
 الخ ويصح رجوعه الكلام الشارح قبله (قوله هذا المعنى) هو ورودها على أحسن
 الوجوه (قوله من ذكر الاحوال الخ) أي التي قد يتوهم عدم مناسبتها للابتداء والختم
 اه بس (قوله الاحوال) كأول القارعة وآخرها وقوله والافزاع كأول الحج وقوله
 وأحوال الكفار كأول براءة وقوله وأمثال ذلك كذكر الغضب والذم كما في آخر القارعة
 (قوله بالتأمل) أي في معاني الفواتح والخواتم (قوله والقواعد) تفسير (قوله التي
 لا يمكن الخ) ظاهر العبارة أن هذات لا تصلح للقواعد المذكورة وعبارة ع ق
 واطائف القرآن لا يمكن استقصاؤها الا لتمام الغيوب (قوله وان كلام السور الخ)
 الوقوف على ذلك من نور الله بصيرته (قوله مشتملة على لطف القارعة) أي الابتداء وقوله
 ومنطوية على حسن الخاتمة أي الختم وأشار به الى الختم قال ع ق مشتملة براءة
 لما نزلت للمناجزة الى الكفار ومقاطعتهم بدت بما يناسب ذلك من الامر بقية المهتم
 وعذا بهم والنذر اليهم واسقاط عهدهم وما انتهت الى ما يناسب التحريض على اتباع الرسل
 قبل لقد جاءكم رسول الآية فوصفه بما لا عذر لاجل استمعته في ترك اتباعه ثم أمره
 بالاكتفاء بالله والتوكل عليه ان أعرضوا عنه والاستغناء به عن كل شيء فهذه ألفاظ هي

من التفنن وأنواع الاشارة فيها
 وكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ
 وتحميدات وغير ذلك مما وقع سورته
 وأصاب محزه بحيث تنصر عن كنهه
 وصفه العبارة وكيف لا وكلامه
 سبحانه في الرتبة العليا من البلاغة
 والفاية القصوى من النصيحة
 ولما كان هذا المعنى مما قد يخفى
 على بعض الأذهان لما في بعض
 الفواتح والخواتم من ذكر
 الاحوال والافزاع وأحوال
 الكفار وأمثال ذلك أشار الى
 ازالة هذا الخفاء بقوله (يظهر ذلك
 بالتأمل مع التذكر لما تقدم)
 من الاصول والقواعد المذكورة
 في القنون الثلاثة التي لا يمكن
 الاطلاع على تفاريدها وتفصيلها
 الا لتمام الغيوب فانه يظهر
 بتفكيرها أن كلام من ذلك وقع
 موقعه بالنظر الى مقتضيات
 الاحوال وأن كلام من السور
 بالنسبة الى المعنى الذي يتضمنه
 مشتملة على لطف القارعة ومنطوية
 على حسن الخاتمة

التمهيد في الحسنة ومعان هي القصوى في المطابقة وكذا الفاتحة لما نزلت لتعليم الدعاء
بدئت بحمد المسؤل ووصفه بالأوصاف العظام لأنه أدعى للقبول ولتجميع النفس عليه
في السؤل ثم قيد المسؤل بأنه هو الذي لا يهككون للمغضوب عليهم ولا للضالين أظهرا
للاختصاص وتعريضا بغير المؤمنين أنهم لا يسألون ما كان للداعين اهـ (قوله ختم الله لنا
بالحسنى) هي كلمة الشهادة التي هي سبب في دخول الجنة وختم من باب ضرب يقال ختمت
الكتاب طبعته عليه ومنه الخاتم بالكسر والفتح والكسر أشهر قالوا والخاتم حلقه ذات
قص من غيرها فان لم يكن فص فهي فتحة بورن قصبة وقيل الخاتم بالكسر الناعل
وبالفتح ما يوضع على الطينة اهـ مصباح (قوله بالذخر) بالذال المعجمة ما يكون في الآخرة
وبالذال المهملة ما يدخر في الدنيا من قوت وغيره * والله سبحانه وتعالى أعلم والحمد لله
ماتعاقب الليل والنهار والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي المختار وآله السادة
الاطهار وأصحابه الاخيار * قال جامعها الفقير الفاني مصطفى بن محمد بن عبد الخالق
البناني حقق الله له أحسن الاماني وبلغه دار التمامي قد انتمت بقية ما أوردته
ونهاية ما أوردته في العاشر من شهر جمادى الثانية من شهر رنة سنة ١٢٤١ هـ احدى
عشرة بعد المائتين والالف من هجرة من له العزة والشرف مستعبد بأرب السعوات
والارض من جاهل يتحامل أو حاسد يعرف الحق ويتجاهل ضارعا إليه جل جلاله وعز
سلطانه أن لا ينجيب عينا فهو الجواد الذي لا ينجيب من أماله ولا يخذل من انقطع
عما سواه وأتم له وان يخلصنا من محن الدنيا وقتن الدين ويجعلنا من حربة المفلحين
وأن يفسرنا أولو الدنيا ولا يشا يخذلنا ولا يحبنا يسألون دماله اوله المسلمين
اه منهم كريم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم أجمعين

ختم الله لنا بالحسنى ويسر لنا
الذخر بالذخر الأسنى بجملة النبي
صلى الله عليه وسلم وآله الطاهرين
والله أعلم بالصواب واليه المرجع
والآب

* (يقول المتوسل الى الله بالجلاء الصديق ابراهيم عبد الغفار السرفي) *
تم طبع التجريد للعلامة الشيخ مصطفى البناني على مختصر السيد السعد المتفازاني على دمة
كل من ذى الشرف النجوى السيد عبد الله نور الدين النجوى ومن ليس عن المساعي
الخيرية يثنى الحاج ابي طالب بن عبد الله الميمنى وذى الملك الادبى الفاضل الشيخ
أحمد الحلبي بالطبعة الباهرة الزاهية الزاهرة المتوفرة دواعى مجدها المشرفة
كواكب سعدتها بهمة من هو للمستهبعد حصولا يدي حضرة ناظرها حسين بك
حسنى فى نطل من تحت به مراتب الحسنى به وتجت به درارى الدورية وارث
المولى الامام حيد وسلافة السراة الصناديد الجامع بين طارف الجود والتأله المسند

أحاديث الخديوية عن جده ووالده عزيز الديار المصرية وحامي حوزتها النبيلة
وشجمل أقطارها بعدله الخلي جناب اسمعيل بن ابراهيم بن محمد علي حفظه الله وأنجاه
السكرام وحرسهم بعينه التي لا تنام ولما تميا طبعها للتمام وتقد وشاح الختام بادوا إلى
تقريبها أدهم البراعة في ميدان الابداع والبراعة فقال مؤرخا تمام طبعها مشقاعا على
حسن وضعها مانحا من اعتهني بجمعها

ما وفاء النيل في ابانة * وكظام الارض تبقي النهد
ورياض تحت المزن بها * فكسستها من زهور وحلاد
أصبح الشحرور فيم اساجعا * ولايات التسايج تلا
باحسيلي لاسمن حاشية * طالع السعد بها قد كمل
هي للصبيان كانت طررا * في جباه السعد تبقي بطلا
حاذقا يجمعها تجريد * ويدأوى صدعها والسلا
قتلافاها أخو تجديتها * مصطفي البنا في تاج النبلا
فقتضى بغير من فضله * وكساها ثوب حسن وحلا
أحرزت بالطبع ضبطا لم تكن * أحرزت بين أيدي الفضلا
ثم لما كملت طبعها وقد * أحرزت من كل لطف جلا
قات يا خلي فيها أرخا * طبع تجريد البيان اكتملا
١ ٨١ ٦١٧ ٩٤ ٤٩٢

١٢٨٥

هذا وكان تمام الطبع في التاريخ المذكور في رمضان ذي الفضل المأثور من سنة
مائتين وخمسة وعشرين وألف من هجرة من خلقه الله على أكل
وصف فالله الله رب العالمين والصلاة والسلام على
خاتم المرسلين وعلى آله وأصحابه وأنصاره
وأخرا به ما تولى الجديدان
وطاع الزبرقان